

۹۲۷ سرور  
محقق کرامت علی حسینی

الف ۲۰

۲۹۷۳۲

۲۹۷۳۲

کشف الحقایق شرح کفر الرقائین

فقه حنفی

۱۰۱۵

نبر کتاب دفن مذکور





# كِتَابُ

كشف المحقائق شرح كنز الدقائق

للأمام القدوة الفقيه الورع الزاهد بقية السلف وعين

اعيان الخلف الاستاذ الاجل الشيخ عبدالحكيم

الافغاني تزيل دمشق الشام

حفظه الله ونفعنا به

آمين

٢٣٤٩  
نقطة  
١٠١٥

❖ وبهامشه ❖

شرح الامام الاجل المحقق علامة الامة في المعقول والمنقول وواحد  
الاثمة في الفروع والاصول عبيد الله ابن مسعود المشهور بصدر الشريعة على

من الوفا به لجلده الامام الاستاذ الاجل تاج الشريعة رحم الله الجميع

❖ الجزء الاول ❖

( حقوق الطبع محفوظة لمؤلفه وملتمزي طبعه )

❖ الطبعة الاولى ❖

❖ ١٣١٨ هـ ❖

طبع بالمطبعة الادبية بسوق الخضار القديمة بمصر



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بدأ وعود بهجته من رب رحيم الذي يستعان منه في كل خطاب وإليه ترجع الأمور وصلى الله على خير خلقه محمد وسلم صلاة وسلاماً مستقرين على ممر الدهور وعلى آله وصحبه وبعد هذه عدة كلمات جمعها المقل من الكتب المختبرة لينتفع به الطالب في إدراك الوجه لمطالب كثر الدقائق معرّضاً عن تكثير تصوير المسائل وتقييداتها لوضوحها بين المستفيدين ولا يضفها بحول الله عز وجل وقوته سبحانه كشف الحقائق وأعلم أنه إنما عزاً كل قول لغائلته ونوّهها لذكره وإشتمالاً لقلب الطالب إلا ما عزاً المقل لنفسه فأنما هو كذا ليلبس زينه فيجدهم ليس إلا والله تعالى أعلم بالسرائر هذا وقد تكون مقولات كثيرة لغائل واحد فيصعبها ويبرزها له عند آخرها وما لم يميزها لأحد فهو لها صاحب الهداية قطعاً ليؤخذ منه أن هذا المجموع يختصر الهداية وإنما يترك العزو لصاحب الهداية فيما إذا لم ينصل بين كلامه وكلام الماتن مقولة لغيره ولا فالعزو لازم فما عروت إليه رمزاً الهداية ورمزها ما يجدود الآخر وأما مقصوده فهو علامة انتهاء التلاوة وفتح القدير شرحها للشيخ كمال الدين بن المهام ورمزه **ف** والنتائج تكملة فتح القدير من كتاب الوكالة إلى آخر الكتاب ورمزه **ت** وفت **ك** والكفاية شرحها أيضاً للسيد جلال الدين الحواري ورمزها **ك** وفت **ك** والتبيين شرح الكنز المشهور بالربيعي ورمزه **ي** والدر المختار ورمزه **د** وحاشيته الموسومة برد المختار للشيخ محمد أمين بن عابدين ورمزه **أ** وأكثر ما نقلت من عباراتهم مفيد باختصار أو زيادة شيء بحيث لا تفزع الكلام عن حد العزو إليهم أو تبديل كلمة بمرادها ورمز هذا التغيير **م** وربما رأيت على هوامش بعض الكتب فوائد منقولة من الكتب المذكورة أو غيرها فقلتها ورمز الهوامش **ش** وأقل قليل يوجد **ب** رمزاً للبر الرائق وما كتبه المقل من فكره القاصر فرمزه **ع** وربما يفهم من غوى كلام هؤلاء الكتب معنى من غير تصريحها به فيكتفي على حسب فهمه وبذيله بقوله فهم من كذا فإياها الانصاف المرجو من الختان الثمان أن يصليح لنا ما فرطنا ثم منك أن تسد لنا الخلل فإن رأيت فيما كتبت شيئاً مغالطاً عن العقل والنقل وكنت أعلاه لما هنالك ولم يقبل الإصلاح فامحه أو اضرب عليه خطاً وإن كان

( قابل )

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين يقول السيد المتوسل إلى الله تعالى بأنوي الدرمة حميد الله بن مسعود بن تاج الشريعة سمد جده وأنجح جده هذا حل المواضع المختلفة من وقاية الرواية في مسائل الهداية التي ألفها جدي وأستاذي مولانا الاعظم استاذ علماء العالم برهان الشريعة والحق والدين محمود بن صدر الشريعة جزاء الله عني وعن جميع المسلمين خير الجزاء لأجل حفظي



قابل الإصلاح فاصححه اصلح الله شأننا وشأنك هذا والسلام قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اعز العلم﴾ اي علم الشرائع وهو علم الفقه لانه المقصود بالتأليف واعرازه تعظيمه في نفس كل عامل بخابو السوء ﴿في الاعصار واعلى حزن به﴾ طائفته مسكين يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات الآية ع ﴿في الامصار والصلاة﴾ وفي من الله سبحانه وتعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وفي المعنى مشترك لا انه مشترك مسكين قوله الدعاء اي طلب الرحمة من الله تعالى لبيه صلى الله عليه وسلم وقوله المعنى مشترك اي مشترك فيه وهو التظيم فالرحمة والاستغفار والدعاء افراد الصلاة وقوله لا انه مشترك اي موضوع بل موضوع متعددة لمعان متغايرة كلفظ عين خابو السوء والحاصل انه مشترك بمعنى كالحق لا لفظي كالمعين جمع فسقط ما يقال ان في آية ان الله وملائكته يصلون على النبي استعمال المشترك في معنيته استعمالاً واحداً وترك السلام لعدم كرامة افراد احدها عن الآخر او انه اني به لفظاً وهو الظاهر خروجا من خلاف القائل بالكرامة خابو السوء ﴿على رسوله﴾ الرسول اخص من النبي فانه انسان حر ذكر اوصي اليه بشرع امر بتبليغه اولاً والرسول انسان حر ذكر اوصي اليه بشرع امر بتبليغه وقد يطلق الرسول على الملك قال تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يطلق عليه النبي وعلى هذا فالصوم والغصوم من وجه ولم يصرح باسمه الشريف محمد اشارة الى علو شأنه لما فيه من الشهادة على انه المشهور الذي لا يشبهه ابوالسوء ﴿لخص بهذا الفضل العظيم﴾ فضل العلم المتقدم ذكره والباء داخلة على المقصور بمحمل العلم في كلام المصنف على علم الشرائع بوصف كونه غير منسوخ فان هذا مقصور على نبينا صلى الله عليه وسلم خابو السوء ﴿وعلى آله﴾ المراد به هنا كل مؤمن خابو السوء لانه مقام الدعاء فيلغته التعميم بخلاف مقام تحريم الصدقة ﴿ع الذين فازوا﴾ الفوز القهاء والظفر بالخير والملاك ضد فاز مات وبه ظفر ومنه فجا قاموس وعلى هذا فكلية من في قوله ﴿منه﴾ متعلق بمحذوف حال من حظ والباء في قوله ﴿يحظ﴾ صلة فافوزا ع اي ظفروا بحظ اي نصيب منه اي من الفضل او من الرسول مسكين ﴿جسم عظيم مسكين﴾ قال مولانا الحبير العالم قاموس ﴿الفرير﴾ الحاذق الماهر العاقل الجرب المثقن الفطن البصير بكل شيء لانه يفر العلم فراراً قاموس ﴿صاحب البيان﴾ بالسان ع ﴿والبيان﴾ في الكتابة ع ﴿في التقرير والتقرير﴾ تقرير الكتاب تقويمه قاموس فالتقرير غير ترتيب اللف ع ﴿كاشف المشكلات والمضلات﴾ عضلت المرأة بولدها عصر عليها قاموس ﴿افضل الوري﴾ الخلق قاموس ﴿حافظ الحق﴾ الحق القرآن وضد الباطل والعدل والاسلام قاموس ﴿والمة﴾ الشريعة والدين قاموس ﴿والدين﴾ الاسلام والطاعة والتوحيد واسم لجميع ما يتعبد الله عز وجل به والورع قاموس ﴿شمس الاسلام والسلمين وارث علوم الانبياء والمسلمين ابو البركات﴾

والولى المؤلف لما فيها سبقا سبقا وكنت اجري في ميدان حفظه طلقا طلقا حتى اتفق تأليفه مع اتمام حفتي انتشر بعض النسخ الى الاطراف ثم بعد ذلك وقع فيها شيء من التغييرات ونبت من نحو والالجاب فكيف في هذا الشرح العبارة التي تقرر عليها المن لتغيير النسخ المكتوبة الى هذا الخط والعهد الضعيف لما

البركة كثيرة الخبير جملة ابا البركات لابسته ياها ابا ابو السعود ❦ عبد الله بن احمد  
ابن محمود التتسي ❦ النفس بتفتين مدينة كبيرة ببلاد السغد بين سمرقند وبيجون  
خرج منها جماعة من اهل العلم في كل فن ❦ ابا ابو السعود ❦ نعمده الله ❦ نعمده الله  
يرحمته غمره وفلاتا ستر منه ما كان قاموس ❦ غمره الماء غمر اغطاه قاموس ❦ بالرحمة  
والرضوان لما رأيت الحم ❦ الارادات ❦ ابو السعود ❦ مائلة ❦ اسناد الميل البها بمجاز  
عقلي او بقلد ير مضاف اي اصحاب الحم ❦ ابو السعود ❦ الى المختصرات ❦ الاختصار  
تقليل اللفظ وتكثير المعنى والابحاز اداء المقصود باقل من عبارته المتعارفة والاطناب  
اداءه باكثر منها والتطويل زيادة اللفظ على ما يؤدي به اصل المراد مع كون الزائد  
غير متعين فان تعين فهو الحشو كقوله اعلم علم اليوم والامس قبله ❦ ابو السعود ❦ والطباع  
راغبة عن المحولات اردت ان اخلص ❦ التلخيص تبين المراد ويستعمل كثيرا في  
الاختصار لانه حذف الزوائد والاكتفاء بالمقاصد ❦ مسكين ❦ قوله لانه اي التلخيص  
حذف الزوائد وفي حذفها تقليل اللفظ فاسب معنى الاختصار ❦ الوافي بذلك  
ما عمو وقوعه وكثر وجوده ❦ الظاهر ان الجملة الثانية بيان للاولى وانه ليس المراد من  
عموم وقوعه عمومه لجميع الناس ❦ ابو السعود ❦ فتكثر فائدته ❦ فان التخصيص لغير  
جمعه يستصعبه كل تخصص اراده فيستفيد منه كثيرون ❦ وتنفرد عائدته ❦ تكل  
منفته ❦ مسكين ❦ لسهولة استحبابه في عموم الاحوال لغير جمعه فيراجع مسأله بعد  
ان تنسى حتى تصير بعد المراجعات في الاوقات المتعددة ملكات راسخة والملكة من  
اكل الاوصاف ❦ شرعت فيه بعد التماس طائفة من اعيان الافاضل والفاضل  
الاعيان ❦ ويؤنس من التشبيه في قوله بمنزلة الانسان ان الواو بمعنى بل بجمع العطف  
وذلك ان نوع الانسان افضل انواع العالم باسرها والعلماء اعيان هذا النوع والمتنسون  
كانوا افضل علماء عصره في بلده فشبّه نوع الانسان بفرد منه والعلماء بعين هذا الفرد  
والمتمسكين بانسانها ❦ الذين هم بمنزلة الانسان العيين ❦ هو المثال الذي يرى في  
العين قاموس ❦ والعين للانسان مع ما في من العوائق ❦ هي الشواغل قاموس  
❦ وسيمته بكنز الدقائق وهو ❦ مبتدأ حذف خبره وقوله ❦ وان خلا ❦ عطف  
على هذا المذنوف اي وهو لم يخل ❦ عن العويصات والمعضلات ❦ وان فرضنا انه  
خلا عنها ❦ فقد تحلى ❦ الخ وازاد بالعويصات اي الصعبات المسائل الموجودة في  
الوافي المأخوذة من الجامع الصغير فانها مسائل صعبة يحتاج في استغراقها الى تردد  
كثير واصولها مشكلة جدا والظاهر ان لفظة المعضلات على بناء الفاعل من اعضل  
الامر اذا اشتد ❦ ابو السعود ❦ قوله وهو لم يخل الخ لان الحكم لا يجعل كتابه خاليا  
عن مثلها لثلا يستيد التليذ بادراك جميعه بل يراجع في بجملاته اليه مستفيدا من  
فيوضاته دائما انظر الى كتاب الله تعالى كم فيه من الجميلات لا تدرك الا بالجامعة  
الى ثبته على الله عليه وسلم والحاصل ان المختصر وان فائته حكمة الانطواء على  
المشكلات فقد ادركته حكمة تكثير الانتفاع به لتعليقه ❦ بمسائل الفتاوى ❦

شاهد في اكثر الناس كسلا عن  
حفظ الرواية اخذت عنها مختصرا  
مستلما على ما لا بد لطالب العلم منه  
فانق في هذا الشرح مغلفاته ايضا ان  
شاه الله تعالى وقد كان الولد الاعز  
محمود برد الله ضججه بعد حفظ المختصر  
مبالغا في تأليف شرح الرواية بحيث  
يصل منه مغلفات المختصر لشرعت في  
اسعاف مرماه فتوفاه الله قبل اتمامه  
فالأمول من المستفيدين من هذا  
الكتاب ان لا ينسوه من دعائهم

❁ كتاب الطهارة ❁

أَكْفَى بِلَظِّ الْوَاحِدِ مَعَ كَثَرَةِ الْعِبَارَاتِ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْمُسْدَرَّ لَا يَتَنَبَّهُ وَلَا يَجْمَعُ لِكُتُبِهَا الْمَجْمُوعِ شَعْلُ جَمِيعِ أَوْنَعِهَا وَأَقْرَبُ أَحْصَاءُهَا حَاجَةٌ إِلَى لَفْظِ الْجَمْعِ ﴿فَوَاللَّهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ الْآيَةُ﴾ أَخْتَصَّ الْكِتَابَ بِهَذِهِ الْآيَةِ نَيْتًا وَلَا نِزِيلًا الدَّلِيلُ أَصْلُ الْحُكْمِ وَالْحُكْمُ فَرْعُهُ وَالْأَصْلُ مُقَدِّمُ الرِّبَاطَةِ عَلَى الْفَرْعِ ثُمَّ كَانَتْ الْآيَةُ دَالَّةً عَلَى فَرَاغِ الرُّضْوِ ادْخُلْ فَاهُ الْعَقِيبِ فِي قَوْلِهِ ﴿فَنَرَى الرُّضْوَ غُشْلَ الْوَجْهِ مِنَ الشَّرِّ﴾ أَيُّ مِنْ قَصَاصِ شَعْرِ الرُّأْسِ وَمِنْهُ مَتْنِي مَنَبَتِ شَعْرِ الرُّأْسِ ﴿إِلَى الْأَذْنِ﴾ فَيَكُونُ مَا بَيْنَ الْعِدَارِ وَالْأَذْنِ دَاخِلًا فِي الْوَجْهِ كَمَا مَوْضِعُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَنْفَرُضُ غُشْلَهُ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ شَائِعِنَا رَجَحَ وَذَكَرَ شُعْشُ الْأَمَّةِ الْحَلَوَانِي رَجَحَ كَيْفِيَّةَ أَنْ يَهْلَ مَا بَيْنَ الْعِدَارِ وَالْأَذْنِ لَا يَجِبُ سَائِلَةُ الْمَاءِ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى مَا رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ رَجَحَ أَنْ يَهْلَى إِذَا بَلَ وَجْهَهُ وَأَعْضَاءَ وَضُوئِهِ الْمَاءُ وَأَمَّا لِمَا عَلَى أَعْضَاءِ الرُّضْوِ جَازَ لَكِنْ قِيلَ تَأْوِيلُهُ أَنَّهُ إِذَا سَالَ مِنْ لِفْطِ قُطْرَةٍ أَوْ قُطْرَانِ وَلَمْ يَتَذَكَّرْ ﴿وَسَأَلَ الذَّنَّ﴾ فَنُفِصَ حُدُودَ لُجُومِهِ مِنَ الْأَطْرَافِ الْأَرْبَعَةِ ثُمَّ حُطِفَ عَلَى الْوَجْهِ قَوْلُهُ ﴿وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ مِنَ الرِّمَقَيْنِ وَالْكَبِيئَيْنِ﴾ خِلَافًا لِمَا زُيِّنَ فَإِنَّ عِنْدَهُ لَا يَدْخُلُ الرِّمَقَانِ وَالْكَبَائِنِ فِي الْغُسْلِ لِأَنَّ الْغَسَاةَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْخِيَارِ وَنَحْنُ نَقُولُ أَنَّ كَانَتْ الْغَسَاةَ يَحِثُّ لَوْ لَمْ تَدْخُلْ كَلِمَةُ

استعمل استعمال اسم الجنس \*مسكين\* بدخال لام الجنس المبجلة لبعيته اشار الى انه ليس المراد بالفتاوى الكتاب المشهور وفي فتاوى مشايخ ما وراء النهر بل المراد به الجنس ابو السعود \*و\* والواقعات \*ك\* اي المسائل الواقعة وفي مسائل شفي في آخر الكتاب التي لم تذكر في الوافي \*مسكين\* \*م\* وهذا ايضا يدل على انه ليس المراد بالواقعات اسم الكتاب لكن انقل ما مانع من ارادة اسمي الكتابين \*ع\* ثم الظاهر ان بين الفتوى والواقعة عموم وخصوص من وجه فقد بطني في غير حادثة وقد يتكلم على الواقعة من غير الاستفتاء كتدريس وتأليف ابو السعود \*ع\* معلما \*ع\* على بناء الفاعل من الاعلام والمفعول حال من فاعل سميته او مفعوله والمحققون على عدم اشتراط مقارنة الحال لعاملها ابو السعود \*ع\* بتلك العلامات \*اي\* علامات الوافي فالخاء لاني حنيفة رحمه الله والسين لاني يوسف رحمه الله والميم لعمد رحمه الله والواي لفرجه رحمه الله والكاف لآل ك رحمه الله والفاء للشافعي رحمه الله والواو علامة رواية اصحابنا او قياس مرجح \*مسكين\* \*و\* وزيادة الطاء للاطلاقات \*و\* ويمكن ان يثقل بقوى يتقصه خروج نفس اي مطلقا سواء خرج من السيليين او غيرها وكأ \*الوافي\* كان خاليا عن الطاء فمناه زيادة \*ع\* \*و\* والله الموفق \*ك\* اي جاعل الاسباب موافقة \*ل\* للاغنام والميسر للاختتام \*ع\*

﴿ کتاب الطهارة ﴾

فقرض الوضوء غسل الوجه ﴿ قال الله تعالى ﴾ يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ﴿ الآية فقرض الطهارة غسل الاضواء الثلاثة ومسح الرأس بهذا الصب والنقل هو الاسالة والمسح هو الاصابة بعد ايقوله هو الاسالة اي مع التقاطر في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو قطرة وعن ابي يوسف انه يجرد البل ولو لم يسلم قوله هو الاصابة حو لفة امرار اليد على الشيء واصطلاحا اصابة اليد البتلة العضو لو يبل باق بعد غسل لا بعد مسح بجر ﴿ وهو من قصاص ﴾ مثل فتح القدير ﴿ شره الى اسفل ذقنه والى شحمي الاذن ﴾ لان المراجعة تقع بهذه الجملة وهو منها عاواشتقاق الثلاثين من الزيد اذا كان اشهر في المعنى جائز كاشتقاق الرعد من الارتعاد والتم من التيم ﴿ در فالارتعاد الاضطراب اخذ منه الرعد لا اضطرابه في السماء او الختاپ بضرب منه والتم المحرم من التيم وهو القصد لان الناس يقصدونه امين وقول المنصف الى شحمي الاذن اي ومن شحمة الاذن الى شحمة الاذن فبهذه مساحتها في الباردة بشلي ولا مؤاخذه عليهم في التغيرات لان قصد اداء المقصود لامراة الاثنا بعد ظهور المراد منها ع ﴿ ويديه بترقيقه ورجليه بكفيه ﴾ خلافا لفر رحمه الله ان الغاية لا تدخل تحت الميا كاليل في باب الصوم ولنا ان هذه الغاية لا ساقط ما وراثتها او لولاها لاستوعبت الوظيفة انكل وفي باب الصوم لمدا الحكم اليها اذ الاسم يطلق على الاساك ساعة \* م قوله ولنا ان هذه الغاية الخ قول بالمرج

الى ان يتناولوا صدر الكلام لم يدخل تحت الغيا كالليل في الصوم وان كانت بحيث يتناولوا الصدر كالتنازع فيه تدخل تحت الغيا

بناء على أن القهرين في الى اربعة مذاهب الاول دخول لمبعدها فاقبلها الا مجازا والثاني عدم الدخول الامجازا والثالث الاشتراك  
 والاربع الدخول ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها وعدمه ان لم يكن فهذا المذهب الرابع يوافق ما ذكرنا في الليل والمرافق ولما  
 الثلثة الاولى فالاول بعارضة الثاني تقاسوا والثالث اوجب التساوي ايضا فتوقع الشك في مواقع استعمال كلة الى في مثل صورة الليل  
 في الصور انما وقع الشك في تناول والدخول فلا ثبت تناول بالشك وفي مثل صورة النزاع انما وقع الشك في الخروج بعدما ثبت  
 تناول صدر الكلام والدخول فيه فلا يخرج بالشك وما ذكرنا انها غاية الاسقاط مشهور في الكتب فلا نذكره ثم المكعب في رواية  
 هشام عن مجردهم فهو للمصل الذي في وسط القدم عند مقعد الشراك لكن الاصح انها العظم الناقية الذي ينشئ اليه عظم الساق  
 وذلك لانه تعالى اختار لفظ الجمع في اعضاء الوضوء فاورد بقابلة الجمع اقتسام الاحاد على الاحاد واختار في انكسب لفظا لثني فلا  
 يمكن ان يراد به اقتسام الاحاد على الاحاد فتعين ان الثني مقابل لكل واحد من افراد الجمع فيكون في كل رجل مكعبان وهما  
 المظنان الفاتنان لا مقعد الشراك فانه واحد ﴿٦﴾ في كل رجل ﴿٧﴾ وسريع الرأس والقلية ﴿٨﴾ المسح اصابع اليد

اي سبنا ان الغاية لا تدخل لكن المتبنا هنا الاسقاط اذ لو لم اطلع فلا بد من خروج  
 المرفق من الاسقاط ومن ضرورته الدخول في النسل مع ﴿٩﴾ وسريع رأسه ﴿١٠﴾ قدره  
 بعض اصحابنا بثلاث اصابع اليد واشترط مالك رحمه الله الاستيعاب وقدره الشافعي  
 رحمه الله بثلاث شعرات ولما ما روي الغزيرة بن شعبة رضي الله عنه ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم اتى بسيطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصبته وغنيفة واكتسب بجل  
 فالتقى بيانا له فهو حجة على الشافعي ومالك رحمه الله ه ه م قوله بسيطة موضع الفاء  
 اكتساسة نهاية ه ش قوله فبال الى هذا الحد رواه ابن ماجه عنه مرفوعا وبالي رواه  
 عنه مسلم مرفوعا ايضا فجمع القدوري بين حديثيه قوله بجل ومنع الاجمال بانه  
 مطلق فيتأدي القرض بأدى ما يطلق عليه اسم المسح ه ه فقلنا انه قصد بضا مقدرا  
 لا المطلق لان المطلق يحصل بفسل الوجه فلا حاجة الى ايجابه مستقلا او لان وطنية  
 سائر الاعضاء مقدرة فكذلك هذا حكم قوله انه قصد بضا الخ وذلك ان الياء اذا  
 دخلت في آة المسح كان الفعل متعديا الى محله فيتناول كل الحلق كسحت الحائط  
 يدي واذا دخلت في محل المسح على متعديا الى الآلة نصرا لالحل شيئا بالآلة والمعتبر  
 في الآلة قدر ما يحصل به المقصود فلا يشترط فيها الاستيعاب ه ه ابن ملك شرح المنار  
 وحقيقه ﴿١١﴾ عطف على الرأس او الريع وجه الاول انه لما سقط غسل ما تحتها لعدم  
 الموجبة ونصيره وجب مسحه كالجربة والمسح لا يجب استيعابه فاعتبر الريع زبلي م

المبجلة الضوا ما بللا يأخذ من الالاه  
 او بللا بائي باليد بعد غسل عضو  
 من الممسولات ولا يكفي البلى الباقي  
 في يده بعد مسح خضومن الممسوحات  
 ولا بلل يأخذ من بعض اعضائه  
 سواء كان ذلك العضو مقسولا او  
 ممسوحا وكذا في مسح الخف واعلم  
 ان المرفوض في مسح الرأس أدنى ما  
 يطلق عليه اسم المسح وهو شعرة او ثلث  
 شعرات عند الشافعي رحمه الله عملا  
 باطلاق النص وعند مالك رحمه الله  
 الاستيعاب فرض كما في قوله تعالى  
 ( فامسحوا بوجوهكم ) وعندنا ربيع الرأس  
 وقد ذكرنا انه اذا قيل مسحت الحائط  
 يراد كله واذا قيل مسح الحائط يراد به  
 لان الاصل في الياء ان تدخل في الوسائل  
 وهي غير مقصودة فلا ثبت استيعابها بل

يكفي منها ما يتوصل به الى المقصود فاذا دخل الياء في الحلق شيه الحلق بالوسائل فلا ثبت استيعاب الحلق لكن يشكك هذا ( قياسا )  
 بقوله تعالى ( فامسحوا بوجوهكم ) ويمكن ان يجب عنه بان الاستيعاب في التيمم لا يثبت بالنص بل بالاحاديث المشهورة بان مسح الوجه في التيمم  
 قائم مقام غسله لحكم الخلف في القدر حكم الاصل كما في مسح اليدين فلو كان النص داللا على الاستيعاب لزم مسح اليدين الى  
 الابطين في التيمم لان الغاية لم تذكر في التيمم وايضا الحديث المشهور وهو حديث المسح على الناصبة دل على ان الاستيعاب غير مراد  
 فالتى قول مالك رحمه الله اما تني مذهب الشافعي فتبي على ان الآية جملة في حق المقدار لا مطلقة كما زعم لان المسح في اللغة امرار  
 اليد ولا شك ان مجاسة الالغة شعرة او ثلاثا لا تسحى مع الرأس ومرار اليد يكون له حد وهو غير معلوم فيكون مجالا ولانه  
 اذا قيل مسحت بالحائط يراد به البعض وفي قوله تعالى ( فامسحوا بوجوهكم ) يراد الكل فيكون الآية في للمقدار جملة فقله عليه  
 الصلة والسلام انه مسح على ناصبته يكون بيانا وما القية فعندنا في حنيفة رحمه الله مسح ربهما فرض لانه لما سقط غسل ما تحتها من البشرية  
 صار كالرأس وعندنا ابي يوسف رحمه الله مسح كلها فرض لانه لما سقط غسل ما تحتها اقيم مسحها مقام غسل ما تحتها فيفرض مسح الكل  
 بخلاف الرأس فانه اذا كان عاريا عن الشعر لا يجب غسل كله ولا مسح كله وقد ذكر ان المراد بالريع ربع ما يلاقى بشرة الوجه

منها اذا لم يحسب افعال الماء الى ما استمرسل من اللقن خلافا للشافعي رحمه الله كذا ﴿٧﴾ ذكره في الايضاح وفي اشهر الرايين عن

ابي حنيفة رحمه الله مع ما يستمر البشارة  
فرض وهو لا يصح المختار كذا في شرح  
الجامع الصغير لقاضي خان واذا مسح  
ثم حلق الشعر لا يقبب الاعادة وكذا  
اذا توشأ ثم قص الاظفار وسننه  
للمستيقظ غسل يديه الى رصغيه ثلاثا  
قبل ادخالها الى الماء ﴿١﴾ هذا الفصل  
عند بعض المشايخ يس قبل الاستنجاء  
وعند البعض بعده وعند البعض قبله  
وبعدهما جميعا وكيفية الفصل انه اذا  
كان الاناء صغيرا بحيث يمكن رفعه  
يرفعه بشالاه ويصب على كفه اليمنى  
﴿١﴾ يغسلها ثلاثا ثم يصب يمينه على كفه  
اليسرى كما ذكرنا وان كان كبيرا  
لا يمكن رفعه فان كان معه اناء صغير  
يرفع الماء به ويغسلها ثلاثا كما ذكرنا  
وان لم يكن يدخل اصابع يده اليسرى  
مغمورة في الاناء ولا يدخل الكعب  
ويصب الماء على عينيه ويدلك اصابعه  
بعضها ببعض يغسل هكذا ثلاثا ثم  
يدخل يمينه في الاناء بالغاء ما يبلغ  
والذي في قوله عليه السلام فلا يمسح  
يده في الاناء محمول على ما اذا كان  
الاناء صغيرا او كبيرا ومعه اناء  
صغيرا ما اذا كان الاناء كبيرا وليس  
معه اناء صغير يحمل على الادخال  
بطريق المبالغة وكل ذلك اذا لم يعلم  
على يده نجاسة اما اذا علم فإزالة  
النجاسة على وجه لا يبغي الى تقييس  
الاناء او غيره فرض ﴿٢﴾ وتسمية  
الله تعالى ابتداء والسواك والتمضمضة  
بماء والاستنشاق بمياه ﴿٣﴾ وانما قال  
بماء ولم يقل ثلاثا يدل على ان المسنون

قياسا على الرأس بشالاه وسننه ﴿٤﴾ استظهر صاحب البحر انها ما واطب عليها النبي  
صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لا مع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت  
مع الترك احيانا فهي دليل غير المؤكدة وان كانت افتقرت بالانكار على من لم يمتعه  
فهي دليل الوجوب انتهى ﴿٥﴾ غسل يديه ﴿٦﴾ قوله عليه الصلاة والسلام اذا استيقظ  
احدكم من منامه فلا يمسح يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت  
يده رواه في الصحيحين بلا تنوين وفي مسند الزبير بن جهم م واطلاق المصنف يتناول  
غير المستيقظ والتقييد به في الحديث لا يتنافى فيه م والاطلاق اولى لان من  
سكى وضوءه عليه الصلاة والسلام قدمه وانما يحكي ما كان دأبه صلى الله عليه وسلم  
وعادته لا خصوص وضوئه عن التوضؤ م الى رصغيه ﴿٧﴾ لوقوع الكفاية به في  
التغليب ﴿٨﴾ ابتداء ﴿٩﴾ لانها آلة التطهير فبدأ بتطهيرها م ﴿١٠﴾ كالتسمية ﴿١١﴾ لقوله  
عليه الصلاة والسلام لا وضوء لمن لم يسلم والمراد بقي الفصيلة بعد ما به والحديث رواه  
ابو داود وضعف بالاشطاع وهو عندنا كالارسل م قوله والمراد ان كل ما يلزم  
زيادة خبر الواحد على الكتاب لانه ينفذ الاجزاء بفصل الثلاثة والمسح كفاية ولفظها  
المنقول عن السلف كما في النهاية او عنه صلى الله عليه وسلم كما في الخبازيه بسم الله  
العظيم والحمد لله على دين الاسلام وفي المحيط المسنون مطلق الذكر ثم التشبيه في  
كونها سبعا ابتداء مطلقا غير مقيدة بالمستيقظ م قوله غير متيدة بيان للاصلا م ﴿١٢﴾  
﴿١٣﴾ والسواك ﴿١٤﴾ لمواظبته على الله عليه وسلم عليه ﴿١٥﴾ وغسل فقه وانفقه ﴿١٦﴾ لمواظبته على الله  
عليه وسلم عليهما وياخذ لكل مرة ماء جديدا لانه الحكيم من وضوئه عليه الصلاة  
والسلام ﴿١٧﴾ وتحليل لحية ﴿١٨﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم امره جبريل عليه السلام  
بذلك م رواه ابن ابي شيبة عن انس رضي الله عنه مرفوعا وسكت عنه وهو معلول  
بالحديث بن حماد وله طرق متكررة عن اكثر من عشرة من الصحابة رضي الله عنهم م ﴿١٩﴾  
وتحليلها تفريق شعرها من جهة الاسفل الى فوق وقيد في السراج الوهاج بكونه ماء  
مناظري في الاصابع لا في النجاسة م ﴿٢٠﴾ واصابعه ﴿٢١﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم خللوا  
اصابعكم كيلا تغفلوا نار جهنم ولانه كآل القرص في محله م ﴿٢٢﴾ من الحديث على ما في  
الدارقطني خللوا اصابعكم لا يخلها الله النار يوم القيامة وهو ضعيف ينجي بن التمار نعم  
المصر فيه بالوعيد ما في الطبراني من لم يخلل اصابعه بالماء يغفلها الله بالنار يوم القيامة م ﴿٢٣﴾  
وماروف الامر عن الوجوب هو تعليم الاعرابي وتعليل الاصابع بعد التلث م  
قيل الاولى في الدين التلثيك وصفته في الرجلين الابتداء بيمينه اليمنى والشم  
بخصصر اليسرى ويقوم الادخال في الماء مقامه م ﴿٢٤﴾ وتلث الفسل ﴿٢٥﴾ لان النبي  
صلى الله عليه وسلم توشأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلاة الا به  
وتوشأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الاجر مرتين وتوشأ ثلاثا  
ثلاثا وقال هذا وضوئي وضوء الانبياء قبل فن زاد على هذا او نقص فقد تعدى

الثلث بمياه جديدة ونما كرر قوله بمياه يدل على تجديد الماء لكل منها حالما للشافعي فان المسنون عنده ان يغمس ويستشق  
بفرقة واحدة ثم هكذا ثم هكذا ﴿٢٦﴾ وتحليل النجاسة والاصابع وثلث الفسل ومسح كل الرأس مرة ﴿٢٧﴾ خلافا للشافعي فالف

عنده ثلث المسنة وقد اورد الترمذي في جامعه ان عليا رضي الله عنه توسأ ففصل اعضائه ثلاثا ومسح برأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخاري مثل هذا ﴿ والاذنين بمائه ﴾ اي بماء الرأس خلافا له فان تعجيد الماء لمسح الاذنين سنة عنده ﴿ والثنية والترتيب نص عليه ﴾ اي الترتيب المذكور في نص القرآن فكلاهما فرضان عنده اما الثانية فلقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وجوابنا ان الثواب ﴿ ٨ ﴾ منوط بالنية اتفاقا فلا بد ان يقدر الثواب او يقدر الشيء يشتمل

الثواب شوحم الاعمال بالنيات فان قدر الثواب فظاهر ان قدر الحكم وهو نواتن مختلفان دينوي كالصحة واخروي كالقواب والاخروي مراد بالاجماع فان قيل حكم الاعمال بالنيات ويراد به الثواب صدق الكلام فلا دلالة على الصحة فان قيل مثل هذا الكلام يتأ في جميع العبادات فلا دلالة على اشتراط النية في العبادات وذباط فان المتكس في اشتراط النية في العبادات هذا الحديث قلنا يقدر الثواب لكن المقصود في العبادات المحضة الثواب فاذا خلت عن المقصود لا يكون لها صحة لانها لم تشرع الا مع كونها عبادة بخلاف الوضوء اذ ليس عبادة مقصودة بل يشترط شرطا لجواز الصلوة فاذا خلا عن المقصود اي عن الثواب اتنى كونه عبادة لكن لا يلزم من هذا انتفاء صحة اذ لا يصدق انه لم يشترع الا عبادة فيبقى صحته بمعنى انه مفتاح للصلاة كما في سائر الشروط كتطهير الثوب والمكان وسر العود قلناه لا يشترط النية في شيء منها واما الترتيب فلقوله تعالى ( فاعسلوا بوجوهكم ) فيفرض تقديم غسل الوجه فيفرض الباقي مرتبة لان تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب خلاف الاجماع قلنا المذكور بعده حرف الواو فالمراد فاعسلوا هذا المجموع فلا دلالة على تقديم غسل الوجه وان

وظلم والوعيد لمدم رؤيته سنة \* هـ صدر الحديث رواه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما يرفعه وابن ماجه عن أبي بن كعب يرفعه وعجزه رواه ابن ماجه عن عمرو ابن شعيب لجمع المصنف بين اللفاظ المروية ولا عتب لانه لم ينسبه الى صحابي معين فـ م ثم بتاويل المصنف اندفع ما يأتى من الثاني بين قوله وظلم وبين القبول وتضميف الاجر ومن البعيد جعل كلمة هذا اشارة الى المجموع من الطرفين المرة والثلاث فالتقص من مرة والزيادة على الثلاث اذ لا شيء تحت المرة حتى ينقص ولا يمكن ارادة التقص من نفس المرة لانه يعدمها لان بنوات الجزء يثبت التكل واذا اعدمها اتى الاجزاء والحديث مسوق لثني الفضيلة لثني الاجزاء لان الزيادة على الثلاث لا يبنى الاجزاء كما لا يبنى مع \* ع ونبته \* واعد الثاني رحمه الله فرض لانه عبادة فلا تصح بدون النية كالتيمم ولنا انه لا يقع قرينة الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلاة لوقوعه طهارة باستعمال المظهر بخلاف التيمم لان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلاة او هو ينبغي عن القصد هـ قوله ولنا ان قول بالموجب \* ف قوله ولكنه يقع ان لا يشترط والشرط لا يراعى وجوده قسدا \* هـ بانه قوله حال ارادة الصلاة فالتطهير به تميد محض وفيه يحتاج الى النية ولا يقاس عليه فـ م \* ومع كل رأسه مرة \* وقال الشافعي رحمه الله يثلث بماء جديد ولنا ان انسا توسأ ثلاثا ثلاثا ومسح برأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يروى من التثنية محمول عليه بماء واحد وهو مشروع على ما روى عن ابي حنيفة ولان المفروض هو المسح والتكرار يصير غسلا فلا يكون مستنونا فصلا كسح الخلف بخلاف الغسل لانه لا يضره التكرار بمعدية قوله ولنا ان انسا ان رواه الطبراني في الاوسط ف وشبه في البحر من رواية الترمذي عن علي رضي الله عنه وقوله محمول توفيقا بين الادلة \* واذنيه بمائه \* وقال الشافعي رحمه الله بماء جديد فم ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الاذان من الرأس والمراء بيان الحكم دون الخلقة \* هـ بانه لم يبعثه صلى الله عليه وسلم ليأبى ع والحدث رواه ابن ماجه عن عبد الله بن زيد مرفوعا وكذا الدارقطني عن ابن عباس مرفوعا وما روى من اخذه صلى الله عليه وسلم ماء جديدا محمول على نفاء الية توفيقا بين الادلة فـ م \* والترتيب المنصوص \* وعند الشافعي رحمه الله فرض لان الفاء في فاعسلوا للتعقيب هـ ولنا ان الواو المطلق الجمع فتباد الفاء ترتيب جملة الاعضاء على القيام لا ترتيب بعضها على بعض واما قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيسبل يديه ثم يسبل

سلم ففي استدلال المجتهد بهذه الآية ولم يكن الاجماع مقصدا فاستدل بها على ترتيب الباقي استدلالا بلا ( وجهه ) دليل وبسلك مجرد زعمه لا بالاجماع وقد رأيت سيث كتيبهم الاستدلال بقوله ع م هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وقد كان هذا الوضوء مرتبة فيفرض الترتيب وقد منع لي جواب حسن وهو انه توسأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة

الا به هذا القول يرجع الى المرة فحسب لا الى الاشياء الاخر لان هذا الرضوء لا يجزئ اما ان كان ابتداءه من العين او من اليسار وايضا  
اما ان كان على جبل المولات او عندهما قوله هذا وضوء الى آخره ان يريد بهذا الرضوء بجميع اوصافه يأنم فرضية المولات  
او وضوءا او التيامن او وضوء وان لم يرد بجميع اوصافه لا يدل على فرضية الترتيب **والاول** اي غسل الاعضاء المتروضة على  
سبيل التطايب بحيث لا يفيض العضو الاول وعند مالك هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة متعاقبة النبي صلى الله عليه  
وسلم من غير دليل على فرضيتها **ومستحب التيامن** اي الابتداء باليمين في غسل الاعضاء فان قلت لاشك ان النبي  
صلى الله عليه وسلم واظب على التيامن في غسل الاعضاء ولم يرو احد انه بدأ بالثمال فيغني ان يكون سنة قلت السنة ما واظب  
عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا فان كانت المواظبة المذكورة على سبيل العادة تسنن الهدى وان كانت على سبيل العادة  
فسنن الزوائد كلبس الثياب وكالاكل باليمنى وتقدم الرجل اليسرى في الفسوخ وغو ذلك وكلامنا في الاول ومواظبة النبي صلى  
الله عليه وسلم على التيامن كانت من قبيل الثاني وفيهم هذا من تعليل صاحب الهداية بقوله عليه السلام ان الله يحب التيامن في كل  
شيء حتى التتمل والتزجل **ومع الرقية** ونافسه ماخرج من السيلين **سواء** كان معتادا او غيره متاد كالودعة والريح الخارجة  
من القبل والديروفي اختلاف المشايخ **او** من غيره ان كان نجسا **سالم** **الى ما يظهر** اي الى موضع يجب تطهيره في الجملة  
امافي الرضوء او في غسل وعده الشافعي

رحمه الله اخرج من غير السيلين لا  
ينقض الرضوء وقوله ان كان نجسا متعلقا  
بقوله او من غيره والرواية التي نسخ  
الجميع وهو عين النجاسة واما بكسر الجيم  
فما لا يكون طاهرا هذا في اصطلاح  
الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء  
ينجس فهو نجس ونجس واما قال سال  
لانه اذا لم يتجاوز الحرج لا ينقض  
الرضوء عندنا وينقض عند زفر  
وكذلك اذا صر القرح فجاوز وكان  
بحال لو لم يصمر لم يتجاوز وكذا اذا  
حضر شيئا او دخل اسنانه او ادخل  
اصبعه في انفه فرأى اثر الدم او  
استخرج من انفه الدم علقا مثل  
المدس لا ينقض الرضوء عندنا خلافا

وجه تم ذراعيه الحديث وثم للترتيب فتروك الظاهر لانه يوجب البداية باليمين  
والتراخي ولم يقل احد بشيء منها فهي بمعنى الواو ز يلى **م** **والاول** لمواظبته  
على الله عليه وسلم **ومستحب** لا فرق بين المسحب والمندوب عند الاصوليين  
فماضيه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يواظب عليه مندوب ومستحب وكذا ما رغب  
فيه ولم يفعله كذا في التقرير وحكمه الثواب بالفضل وعدم القوم على الترك **م** **م**  
**التيامن** لحديث ان الله يحب التيامن في كل شيء حتى التتمل والتزجل **م**  
وهذا معنى ما رواه السنة من عائشة رضي الله عنها سرفوعا **م** **ومع ريقته**  
لانه صلى الله عليه وسلم مسح عليها ويكون يظهر اليد لعدم استعمال يدها  
وينفضه خروج نجس منه **وقال الشافعي** رحمه الله لا ينقضه الخارج من غير  
السيلين لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال فلم يتوضأ ولنا قوله عليه الصلاة والسلام  
الرضوء من كل دم سائل وقوله صلى الله عليه وسلم من فاء او رصف في صلاته  
فليصفر وليتوضأ ولين على صلاته ما لم يتكلم **م** **هدايه** م قوله لما روى انه لم يبرف  
وقوله الرضوء من كل دم سائل رواه الدارقطني من طريق ضعيفة وابن عدى من  
اخرى وقال لا ينعلم الا من حديث احمد بن فروح وهو عين لا يحتاج بمحدثه ولكنه  
يكتب فان الناس مع خطئه احتملا حديثه **م** **كأن قال** بن ابي حاتم في كتاب الملل

(٢) **كشف الحقائق** **زفر** رحمه الله وجهه ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة كالسيلين  
وهن نقول نعم لكن القليل ياد لاخراج والنجاسة المستقرة في موضعها لا تنقض قلت هذا الدليل غير تام لانه لا يشمل ما اذا  
خزنت ابرة فالتقى الدم على رأس الجرح لكن لم يسلم عن رأس الجرح فان اخرج هناك محسوس ومع ذلك لا ينقض عندنا وقد  
خطر ببال وجه حسن وهو انه لم يتحقق خروج النجاسة لان هذا الدم غير نجس بل النجس هو الدم المسفوح وهكذا في القيء  
القليل وسأقي في هذه الصفحة وقوله الى ما يظهر استتارها اذا قشرت قشرة في العين فسال الصديق بمجيئ لم يخرج من العين  
لا ينقض الرضوء لان داخل العين لا يجب تطهيره اصلا لافي الرضوء ولا في النسل اذ ليس له حكم طاهر البدن فالنفس الخارج  
الى ما هو ظاهر البدن شركا واما ان قوله الى ما يظهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ماخرج لا بقوله سال فانه اذا فسد وخرج  
دم كثير وسال بمجيئ لم يطلع رأس الجرح فانه لاشك في الانتفاض عندنا مع انه لم يسلم الى موضع يلحقه حكم التطهير بل  
خرج الى موضع يلحقه حكم التطهير ثم سال فالبراءة الحسنة ان يقال ماخرج من السيلين او غيره الى ما يظهر ان كانت نجسا سال



والتي عطف على قوله ما خرج فاراد ان ينصل انواعه لان الحكم يختلف فيها قتال ماريقات ساوي الزنا حتى ان كان الزنا أكثر لا ينقض ولا ذكر حكم المساواة على حكم الذلابة بالطريق الاولى فقالوا اذا اصغر الزنا من الذل فلا ينقض الوضوء وان احرر يجب ثم عطف على قوله وما قوله او مرءا وطامأ او ماء او علقا ان كان ملأ الدم لا يلغا أصلا سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لانه لا زوجته لا يتدخله التماسه وينقض صاعدا غلا الدم عند ابي يوسف كمن التازل من الراس لا ينقض عنده ايضا وهو يعتبر الاتحاد في المجلس وعند محمد رحمه الله في السبب يجمع مقامه قليلا قليلا قوله وهو يعتبر الضمير يرجع الى ابي يوسف رحمه الله وهذا ابتداء مسئلة صورتها اذا فاء قليلا قليلا بحيث لو جمع بلغ ملأ الدم فابو يوسف ١٠٠ يعتبر اتحاد المجلس اي اذا كان في مجلس واحد يجمع فيكون نافضا

وقد كتبنا عنه وصححه عندنا الصدق وقوله من فاه الحديث رواه ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها وفيه امعايل بن عياش ولد تكلم فيه والحاصل انه يحتج به من حديث الشاميين لا الهجازيين وقد وثقه ابن معين واخرجه البيهقي مرسلًا وقال هذا هو الصحيح والمرسل مقبول عند الجمهور قوله وليتوضا حملته الثاني رحمه الله على غسل الدم ودفع بان الانصراف لغسل الدم مبطل الصلاة فلا يجوز البناء ف م وفي الحديث تقدم في السوادة السابقة م ملأ فاه وهو مالا يمكن ضبطه الا بتكلف م لان هذا الذي لا يكون الا من قعر المدة فالظاهر انه مستحب تنجاسة بخلاف القليل لانه من اعلى المدة فلا يستحبها ودرجعة القفص استحباب التماسه لكنه خفي فاهم ملأ التماسه وقامه وكاتم ادعوا ان هذه العلة مفهومة لاهل الفقه والعلم المفهومة لهم كالتصوص فتصلح خصصة للتصوص كما في وذروا البيع \* بجواز تباع الماشيين الى الجمعة تفقد العلة المفهومة لهم وهي الشغل عن السعي الى الجمعة فلا يقال ان قوله ملأ فاه تقيص لحديث من فاه الخ بالراي ع ولو مرة او علقا او طامأ او ماء بيان لانواع التي \* بحر \* والمرأة لا تكسر الصفراء \* شعلي والعلق ما اشددت حرته وجدب وانما اعتبر فيه المثلث لانه ليس بدم وانما هي سوداء استقرت وان كان مائلا تقض وان قل ي م لا يلغا وقال ابو يوسف رحمه الله يقضه الرقيق من الجوف ولما انه لزج لا يقضه التماسه وما عليه قليل وقليل التي غير نافض م قوله لا يقضه التماسه قيل هذا منقوض بياض يقع في التماسه ثم يرفع حيث يحكم تنجاسته قلنا لا رواية في هذه المسئلة سلنا فافرق ان البياض ما دام في الباطن يزاد ثمانية فيزاد او زوجة واما المنفصل فيقل ثمانية فيقل او زوجة فيزد رقة وكان الطحاوي يميل الى القول ابي يوسف رحمه الله ك م او دما غلب عليه البصاق لانه لا يسلم بقوة نفسه \* منهم م \* والسبب وهو الثنيان يجمع منفردة

ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الثنيان فان كان بثنيان واحد يجمع فحصل اربع حوز اتحاد المجلس والثنيان فيجمع اتفاقا واختلافا فلا يجمع اتفاقا واتحاد المجلس مع اختلاف الثنيان فيجمع عند ابي يوسف خلافا لمحمد واختلاف المجلس مع اتحاد الثنيان فيجمع عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف وما ليس بجحد ليس بنفس بكسر الجيم فيلزم من انقضاء كونه حدثا انقضاء كونه نفسا قائم اذا لم يسلم عن رأس الجرح طاهر وكذا التي القليل وعن محمد في غير رواية الاصول انه نفيس لانه لا اثر لسيلان في التماسه فاذا كان السائل نفيسا فقير السائل يكون كذلك ولنا قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي \* محرما الى قوله او دما مسفوحا فقير المسفوح لا يكون محرما فلا يكون نجسا والدم التي لم تسلم عن رأس الجرح دم غير مسفوح فلا يكون نجسا فان قيل هذا فاه

يؤكل لحمه اما فيما لا يؤكل لحمه كالآدمي فقير المسفوح حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بجملة على طهارته (اي)

قلت لما حكم بحرمه المسفوح بق غير المسفوح على اصله وهو الحل ويلزم منه الطهارة سواء كان فاه يؤكل لحمه او لا لاطلاق النص ثم حرمة غير المسفوح في الآدمي بناء على حرمة لحمه لا يوجب نجاسته اذ هذه الحرمة للكرامة لا للتنجاسة فقير المسفوح في الآدمي يكون على طهارته الاحلية مع كونه محرما والفرق بين المسفوح وغير المسفوح مبني على حكمة غامضة وهي ان غير المسفوح دم انتقل عن العروق وانفصل عن التماسات وحصل لهضم آخر في الاعضاء وصار مستعدا لان يصير عضوا فاخذ طبيعة عضو فاعطاه الشرع حكمه بخلاف دم العروق فالاذا من رأس الجرح لم انه دم انتقل من العروق في هذه الساعة وموالدم النجس واما اذا لم يسلم علم انه دم عضو هذا في الدم اما في التي القليل هو الماء الذي كان في اعلى المدة وهي ليست محل التنجاسة لمحكم حكم الرقيق

ونوم مضطجع ومتكى ومستدلى مالو ازيل لسقط لا غير اي ﴿ ١١ ﴾ لا ينقض الوضوء نوم غير ما ذكر وهو النوم قائما قائدا

او راكعا او ساجدا في الصلاة وغيرها

والاغاء والجلبوت على اي

هيئة كانا ويدخل في الاغاء السكر

وسده هتانا يدخل في مشيته غير كرهو

الصحيح وكذا في البين حتى لو حلف

انه سكران يعتبر هذا الحد وبهية

مصل بالغ يترك ويصعد حتى

لا ينقض الوضوء بهية الصبي

وشروطه ان يكون في صلاة ذات

ركعة وسجود حتى لو بقيه في صلاة

الجنائزة او سجدة التلاوة لا تنقض

الوضوء بل يبطل ما قبله فيه وانما

شرط ما ذكر لان انقراض الوضوء بها

ثبت بالحديث على خلاف القياس

فيقتصر على مورد ثم انما تنقض الوضوء

اذا كان يقظان حتى لو نام في الصلاة

على اي هيئة قبله لا تنقض الوضوء

وعند الشافعي لا ينقض الوضوء

بالهبة وحدها ان تكون مسبوقة

له ولجبراته والنهض ان يكون مسبوقة

له لا لجبراته وهو يبطل الصلاة لا

الوضوء والتبسم ان لا يكون مسبوقة

اصلا وهو لا يبطل شيئا والباشرة

القائشة الا عند محمد رحمه الله

وهي ان يتأس بدنه وبدن المرأة

مجردتين وانتشرا آتة ونقاس الفرجان

ودودة خرجت من دير لا التي

خرجت من جرح لانها طاهرة

وما عليها من القمامة قليلة واما الخارجة

اي متفرق التي ي وقال ابو يوسف رحمه الله يحجمه المجلس هـ م ولحمد ان الاصل  
اضافة الاحكام الى الاسباب وانما ترك في بعض الصور سجدة التلاوة للضرورة وفي  
الاجاب والقبول لدفع الضرر كـ م شفع تصرف الموجب في ماله حذار قبول القابل  
في مجلس آخر فيكون متصرفا في مال غيره ع وكذا في الاقارب للعرف كـ م  
﴿ ونوم مضطجع ﴾ قوله صلى الله عليه وسلم انما الوضوء على من نام مضطجعا فان من  
اضطجع استترخت مفاصله ي رواه ابو داود والترمذي ي ش ﴿ ومتورك ﴾ اي  
المستند على احدى وركبته وهو ملحق بالمضطجع لزوال مقصدته عن الارض ي  
﴿ واغاء وجنون وسكر ﴾ وهذه الاشياء حدثت في الاحوال كلها لانها فوق النوم  
مضطجعا لان التام اذا فيه انقبه بخلاف من قامت به هذه الاشياء ولان القياس في  
النوم كونه حدثا في الاحوال كلها لكن ترك بالنسب ولا نص في هذه الاشياء بقيت  
على الاصل ي م وطل صاحب الهداية الاغاء بانه فوق النوم مضطجعا في الاسترخاء  
اه وطل النكال الجنون بانه لا يميز الحدث عن غيره وان لم يسترخ لانه قوي اه م  
﴿ وبهية مصل بالغ ﴾ والقياس عدم التنقض وهو قول الشافعي رحمه الله لانه ليس  
بجناب نجس ولذا لم يكن حدثا خارج الصلاة وفي سجدة التلاوة وصلاة الجنائزة ولنا  
قوله صلى الله عليه وسلم الا من ضحك منك بهية فليمد الوضوء والصلاة جميعا ويثله  
يترك القياس هـ م والحديث روي مرسل وسندنا واعترف اهل الحديث بحجته  
مرسلا واسلم طرق المسانيد طريق حديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه ابن عدي  
في الكمال فـ م اما الصبي فالهبة ليست بجناية في حقه فلا تنقض وضوءه ي م  
﴿ وبباشرة فاحشة ﴾ لانها لا تغفر عن خروج مذي غالبا وهو كالحقق فلا عبرة  
بالتأدي ي قال البرهان تبعا للكمال ان يغفروا مما متماثلين متاسي القريجين امين  
فالمراد بالفاحشة هي الواصلة الى غاية اكمال حلالا كانت او حراما لا الحرام فقط ع  
﴿ لا خروج دودة من جرح ﴾ لان النجس ما عليها وذلك قليل وهو حدث في  
السيلين دون غيرها هـ قوله لان النجس ما عليها اي لو كان ثمة نجس كان ما عليها  
انغ او المراد بالنجس المستقدر او هو بناء على قول محمد رحمه الله فلا يرد ان ما لم  
يكن حدثا لم يكن نجسا بعيد الغفور ش يعني اذا لم يكن نجسا فكيف نجسا في  
قوله لان النجس انغ ع واحترق بالجرح عن الدبر فان الدودة الخارجة منه تنقض  
بـ م ﴿ ومس ذكر وامرأة ﴾ وقول الشافعي رحمه الله النجس فيها لنا في الفصل  
الاول حديث ليس بين طلق جاء رجل فقال يا رسول الله ما ترى في رجل مس  
ذكره في الصلاة قال صلى الله عليه وسلم هل هو الا مضمة منك او بضمة منك قال  
الترمذي هذا الحديث احسن شيء في هذا الباب واصح واما حديث من مس ذكره  
فليتوضأ فقد ضمته جماعة حتى قال يحيى بن معين لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حديث مس الذكر وفي الفصل الثاني حديث عائشة رضي الله عنها انه صلى  
الله عليه وسلم كان يقبل بعض نساءه ثم يخرج الى الصلاة ولا يتوضأ واما آية

جراحة وخرجت منها ومن قبل المرأة فيه اختلاف الماشح ﴿ ولا لم يحط منه ﴾ اي من جرح ﴿ ولا من الذكر المرأة ﴾ خلافا لشافعي

﴿ وفرض الفسل المضمضة والاستنشاق ﴾ وما سئنا عند الشافعي رحمه الله ولنا ان التيم داخل من وجه خارج من وجه حسا عند الطلياني التيم واقتضاه حركاته في ابتلاع الصائم الريق ودخول شيء في فيه فجعل داخل في الرضوء خارجا في الفسل لان الوارد فيه صفة المبالغة وهي ظاهره واوفي الرضوء غسل الوجه وكذلك الانف واذا تمحض وقد بقي في مسانه طمام فلا بأس به ﴿ وغسل اليدين ﴾ اي جميع ظاهر البدن حتى لو بقي الصغير في الظفر فاغتسل لا يميز وفي البدن يميز اذ هو متولد من هناك وكذا الطلين لان الماء يتدفق منه وكذا الصبي والخنثى

﴿ ١٢٣ ﴾

( او لاسم النساء ) \* فقد سمرها ابن عباس رضي الله عنها بالجماع وهو ترجمان القرآن وهو موافق لما قاله اهل اللغة قال ابن السكيت المس اذا قرن بالمرأة يزداد به الجماع ي م ﴿ وفرض الفسل غسل فيه واقفه وبدنه ﴾ وعند الشافعي رحمه الله المضمضة والاستنشاق سنتان لقوله صلى الله عليه وسلم عشر من الفطرة اي من السنة وذكر منها المضمضة والاستنشاق ولذا كاتا سنتين في الرضوء ولنا آية ( وان كنتم جبا فاطمروا ) امر بالاطهار وهو تطهير جميع البدن الا ان ما تمذر ايسال الماء اليه خارج اما الرضوء فالواجب فيه غسل الوجه ولا مواجهة فيها ه م وكونهما من الفطرة لا يتالي الوجوب لانهما الدين وهو امر منه قال الترمذي المراد بالفطرة اعل الواجبات لقوله وهو تطهير جميع البدن لانه اضاف التطهير الى معنى الواو وهو جملة بدن كل مكلف ف م والحديث رواه مسلم ف لا دلالة له لان امر فاطمروا مطلق فاشتراط ذلك زيادة عليه ي م ﴿ وادخال الماء داخل الجفلة للالتف ﴾ اي لا يجب ادخال الماء الخ لان القلفة خلقة ككسبة الذكر ويشكل تقض الرضوء بوصول البول الى القلفة وقال النكردي يجب ايسال الماء داخلها عند بعض المشايخ وهو الصحيح ي م والجواب ان ادخال الماء داخلها هو القياس لكن ترك القياس للخرج ولا حرج في تقض الرضوء شلي ﴿ وسنته ان يغسل يديه وفرجه ونجاسة لو كانت على بدنه ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا ﴾ هكذا حكى سمونة رضي الله عنها اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ه اخرجه السنة تخرج الزباني ش ﴿ ولا نقض صغيرة ان بل اصلا ﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم لام سلة رضى الله عنها يكتيك اذا بلغ الماء اصول شعرك وليس عليها بل ذرائها هو الصحيح للخرج ه م والحديث رواه مسلم وغيره ف وقول الماتن ولا تنقض ان كان على بناء الفاعل فالفاعل ضمير عائد على المرأة بدلالة المقام او على بناء المفعول فبناء صغيرة المرأة وحذف اختصارا ي م وقوله صغيرة هذا فرع ليلم الصغيرة فان كانت منقوضة فمن الفقيه ابى جفرانه يجب ايسال الماء اليه ف ﴿ وفرض عند ذي دق ﴾ واشترط الدق عند ابى يوسف رحمه الله اعتبارا للفرج بالاتصال لتعلق الفسل بها لا عند ما لانه لا وجب من وجه فالاحتياط في الايجابهم ﴿ وشبهة عند اتصاله ﴾

يخزي ﴿ واما ثقب القوط فان كان القوط فيها وغلب على غلته ان الماء لا يصل من غير تحريك فلا جرمه فان لم يكن القوط فيها فان غلب على غلته ان الماء يصل من غير تكلف لا يتكلف وان غلب على غلته انه لا يصل الا يتكلف يتكلف وان اضم الثقب يده زهه وصار بهال ان امر الماء عليها يدخلها وان غسل لا يدخل امر الماء ولا يتكلف في ادخال شيء سوى الماء من غشباو نحوه وان كان في اصبه خاتم ضيق يجب تحريكه ليصل الماء تحته ويجب على الالتف ادخال الماء داخل القلفة وان نزل البول اليها ولم يخرج منها غش الرضوء هذا عند بعض المشايخ فلها حكم الظاهر من كل وجه وعند البعض لا يجب ايسال الماء اليها في الفسل مع انه يتقض الرضوء اذا نزل البول اليها فلها حكم الباطن في الفسل وحكم الظاهر في انتقاض الرضوء لا دلالة وسنته ان يغسل يديه وفرجه ويزيل نجسا ان كانت ﴿ اي ان كانت النجاسة ﴾ على بدنه ثم يوضا الا رجليه ﴿ استثناء متصل اسمه يغسل اعضاء الرضوء الا رجليه

﴿ ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا ثم يغسل رجليه لاي مكانه ﴾ اي اذا كان مكان الفسل يجمع الماء يستعمل ( وعند )

حتى اذا اغتسل على لوح او حجر يغسل الرجلين هناك ﴿ وليس على المرأة تقض صغيرتها ولا بلها اذا ابل اصلا ﴾ خص المرأة بالذكر لقوله عليه السلام لام سلة رضى الله تعالى عنها يكتيك اذا بلغ الماء اصول شركه ويجب على الرجل تقضها قبل اذا كان الرجل مضفر الشعر كالعورة والائترك لا يجب والاحوط ان يجب وقوله ولا بلها فال بعض مشايخنا قبل ذابح او تحصرها لكن الاصح عدم وجوبه وهذا اذا كانت مقنونة اما اذا كانت منقوضة يجب ايسال الماء الى اثناء الشعر كافي الشية لعدم الخرج ﴿ وموجبه انزال مني ذي دق وشبهة عند الاتصال ﴾

وعند الشافعي رحمه الله خروج المني كيف ما كان يوجب الفسل لقوله صلى الله عليه وسلم الماء من الماء أي الفسل من المني ولنا أن الأمر بالتطهير يتناول الجنب والجنباء في الفقة خروج المني على وجه الشهوة يقال جنب الرجل إذا قضى حاجته من المرأة وحديث الماء الخ يحول على الخروج عن شهوة هـ لأن اللام للمعد الذهني أي الماء الذي لم به عهد وهو الخارج عن شهوة كيف وربما يأتي قبل أكثر الناس جميع عمره ولا يرى هذا الماء للفرء والحديث رواه مسلم وقوله يتناول الجنب فالنفس ساكتة عن غير الجنب فـ م وقول الماتن وشهوة الراو لطلق الجمع فالمنى عند مفي ذي شهوة عند انفصاله وذي دفق فكان المصنف اختار قول أبي يوسف رحمه الله واحتارز بالدفع عن قولها وبالشهوة عن قول الشافعي رحمه الله وإنما ذكرهما مع أن الدفع ممن عن الشهوة عند الانفصال لاسنزامه إياها لأن التنبيه على خلاف الشافعي رحمه الله لا يتم إلا بقوله وشهوة الخ ولا على خلافها إلا بذكر الدفع ع وتوارد حشفة في قبل هـ لحديث إذا التقى الختانان وثابت الحشفة وجب الفسل أنزل أو لم ينزل هـ م معنى الحديث ثابت في الصحيح والسنن ونقله في مسند عبد الله ابن مسعود وميب فـ م **و**أورد في كمال السببية هـ لأنه سبب خروج المني غالباً كـ **ع** عليها **و**وجوبه على المفعول به احتياط هـ م لاحتمال التلذذ عبد القنور قوله على المفعول به أي في الفبر إما في القبل فالتلذذ متحقق وحديث الختانان شامل له **ع** وحيش **ل** آية حتى يطهرن هـ **و**نفاس **ب** بالاجماع هـ **ل** لامذي **ع** لحديث كل غل يغذي وفيه الرضوء هـ م أخرجه أبو داود واحمد فـ م **و**ورد **ع** للاجماع **ي** واحتمال بلا بلل **ل** ما روي أن أم سلمة جاءت رضي الله عنها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت هل على المرأة غسل إذا في احتتم فقال عليه الصلاة والسلام نعم إذا وأت الماء **ي** **و**سن لجمعة **ع** وقال مالك رحمه الله يجب لجمعة وقيل هذه الأربعة مستحبة هـ وهو النظر فـ لحديث من توضأ يوم الجمعة فيها نعت ومن اغتسل فهو أفضل وبهذا يحمل حديث من أتى الجمعة فليغتسل على الاستحباب أو التسع هـ م قوله من توضأ الخ أورد أبو داود والترمذي والنسائي بنقله وقوله من أتى الخ رواه الترمذي وابن ماجه بنقله فخرج الزيلعي شـ قوله على الاستحباب لأنه يحكم بالأمر بمحمل التدب **ع** والعديد **ب** لانهما يتنزه الجمعة في الاجتماع فيسحب دفع التأذي بالرائحة **ع** والأحرام وعرفة **ع** لحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم اغتسل لأحلامه وسعد بن عبد الرحمن بن حبة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم عرفة ويوم القرو ويوم الفطر **ي** م **ع** ووجب لليت **ع** لقوله صلى الله عليه وسلم للغسل على المسلم ستة حقوق وذكر منها الفسل بعد موته **ي** وإن أسلم جنباً **ب** لأن وجوبه بإرادة الصلاة وهو حدها مخاطب والجنباء وصف دائم فدومها كأنشأها **ي** م **و**الأنايب **ع** لجل أمره صلى الله عليه وسلم ثمة رضي الله عنه بذلك حين أسلم على التدب **ي** م **و**يتوضأ بماء السقاء **ل** آية **و** ينزل

لوازل بلا شهوة لا يجب الفسل عندنا خلافاً للشافعي ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ووقت الخروج عند أبي يوسف حتى لو اغتسل من مكانه بلا شهوة واخذ راس الفسوحى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الفسل عندها لاحتماله أن اغتسل قبل أن يقول ثم خرج منه بجمية المني يجب غسل ثان عندها لاحتماله **و**ولقي نوم **ع** ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة وروي عن محمد في غير رواية الأصول إذا تذكرت الاحتلام والانتزال والتلذذ ولم تربلا كان عليها الفسل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يؤخذ بهذه الرواية **ع** وشبهة حشفة في قبل أورد على الفاعل والمفعول به برواية المستيقظ المني أو المذي وإن لم يحتمل **ل** أما في المذي فلا احتمال كونه منياً وفي جمرة البدن وفيه خلاف لأبي يوسف **ع** وانقطاع المنيض والنفاس **ع** لقوله تعالى ولا تمروهن حتى يطهرن على قراءة التشديد ولما كان الانقطاع منياً لفسل فإذا انقطع ثم استلم لم يأنزه الاعتقال إذ وقت الانقطاع كانت كافرة وهي غير مأمورة بالشرائع عندنا متى استلم لم يوجد السبب وهو الانقطاع بخلاف ما إذا اجبت انكارة ثم استلم حيث يجب طهيرا غسل الجنابة لأن الجنابة أمر مستتر فتكون جنباً بعد الإسلام والانقطاع غير مستتر فافترا **ع** لاوطي **ب** بهيمة

بلا انزال وسن لجمعة والعديد من الاحرام وعرفة **ع** فسل الجمعة من لصلاة الجمعة هو الصحيح **و**يجوز الرضوء بماء الحناء والأرض كالطمر

من السماء ماء يطهركم به ( ف م ) والعين ( لان اصل الماء من السماء لآية  
 ( هو الذي انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض ) ك م ) والبحر ( لقوله  
 صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته ) ر واه اصحاب السنن  
 الاربعة ف م ( وان غير طاهر احد اوصاله ) وجميعها شلي وقال الشافعي رحمه  
 الله لا يجوز مياه الزعفران وغيره مما ليس من جنس الارض ولما قوله صلى الله عليه  
 وسلم اغسلوه بماء وسدر قاله لحرم وقصته ناقته فأت وأمر صلى الله عليه وسلم قيس  
 ابن عاصم رضي الله عنه حين اسلم ان يقتل بماء وسدر واطلاق اسم الماء عليه يـ  
 فان قلت لا اوصاف للماء فكيف تتغير قلنا الوصف اعم من الوجودي والسائي والماء  
 موصوف بعدم اللون والطعم والرائحة في الاصل فاذا صار لاحد هذه فقد تتغير وصفه  
 الاصلي ع ( اوتن بالمثل لا بماء تتغير بكثرة الاوراق ) محمول على ما اذا زال اسم  
 الماء عنه بان صار شيئاً وفي النهاية المنقول من الاساتذة ان اوراق الاشجار وقت  
 الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضئون  
 منها من غير تكثير وروي عن محمد بن ابراهيم المديني ان الماء المتغير بكثرة الاوراق  
 ان ظهر لونها في الكف لا يتوضأ بها بهم ( او بالطبع ) لزوال اسم الماء عنه هذا  
 اذا طبخ بما لا تقصد به المبالغة في التنظيف كالبغلاء ( اما اذا طبخ بما يقصد به ذلك  
 كالسدر والصابون فانه يتوضأ به ان كان ياتي على رفته وسيلانه ثم الطبخ بما لا  
 يقصد به ذلك يصير مقيداً ولولم يتغير اوصاله فلا ينبغي عطفه على بكثرة الاوراق  
 الا ان يقال انه لما صار مقيداً فقد تغير بـ ( او اعتصر من شجر او ثمرة ) لانه  
 ليس بمطلق يـ وبذكر المصريح ما يسئل من نحو الكرم ومرح في الهداية يجوز  
 الوضوء به لكن المصريح به في كثير من الكتب عدم الجواز وفي شرح منية المصلي  
 الاوجه عدم الجواز بـ ( او غلب عليه غيره اجزاء ) لان العبرة للغالب وحاصل  
 المقام ان الماء ان كان ياتي على اصل خلقته من الرقة والسيلان ولم يزل اسمه يتوضأ  
 به وان زال وصار مقيداً لم يتوضأ به والتقييد اما بكال الامتزاج او بقلية المحتزج  
 والاول اما بالطبع كما مر بيانه او بتشرب النبات كما سبق ايضاً والثاني اما بالجمد  
 فبان يخرج عن الرقة والسيلان ولا عبرة بزوال الاوصاف او بالمائع فاما ان يكون  
 موافقاً للماء في الاوصاف كالماء المستعمل او يكون مخالفاً فقلية الاول بالاجزاء والثاني  
 اما ذو ثلاثة اوصاف او وصفين او وصف فقلية الاول بتغيير وصفيه وقلية الآخرين  
 بتغيير وصف واحد منه يـ قوله بالاجزاء فان غلب المطلق وزناً جاز الوضوء به او  
 المستعمل لم يجوز وان استويا لم يذكر في ظاهر الرواية وفي البدائع قالوا حكاه حكم  
 الماء المخالط احتياطاً بـ قوله ذو ثلاثة كمثل «امين» قوله او وصفين كاللبن وقيل  
 ان اللبن ذو ثلاثة امين قوله او وصف اي الواحد كما «الورد المنقطع الرائحة ع او ماء  
 بعض انواع البطيخ له طعم لا اللون ولا الرائحة امين» «وبما دأب فيه بنس» وقال  
 مالك رحمه الله يجوز الوضوء به ان لم يتغير البنس احد اوصافه لما رويته وقال الشافعي

والعين ( واما ماء الثلج  
 فان كان ذاتاً بحيث يتقاطر فيجوز  
 والا لا ( وان تتغير بطول المكث  
 او غير احد اوصافه ) اي الطعم  
 او اللون او الرائحة شيء طاهر  
 كالتواب والاشنان والصابون  
 والزعفران ( انما هذه الاشياء  
 ليحل ان الحكم لا يختلف بان كان  
 المظبوط من جنس الارض كالتواب  
 او شيء يقصد به التطهير كالاشنان  
 والصابون او شيئاً آخر كالزعفران  
 وعهد اليي يوسف ان كان المظبوط  
 شيئاً يقصد به التطهير فيجوز الوضوء  
 الا ان يغلب على الماء حتى يزول  
 طبعه وهو الرقة وان كان شيئاً لا يقصد  
 به التطهير ففي رواية يشترط لعدم  
 جواز الترضي به غلبته على الماء وفي  
 رواية لا يشترط وما ليس من جنس  
 الارض فيه خلاف الشافعي ( وبما  
 جاز فيه بنس

لم ير أثره في طعمه أو لونه أو ريحه وما به في جانب غير لا يحركه بغيرك جانبه الآخر الذي نفس ماؤه اختلوا في حد الجاري فلهذا الذي ليس فيه درك حرج ما يذهب بنبته وورق فإذا سدل النهر من فوق وبقية الماء يجري مع ضف بجوز به الرضوة أو ذموا جار وكل ماء ضعيف الجريان اذ توشأ به يجب ان يحبس بحيث لا يستعمل عسالته أو يمكث بين القترتين مقدار ما يذهب غسالته وإذا كان حوفاً حقيقياً يدير بخل فيه الماء من جانب يخرج من جانب بجوز الرضوة في جميع جوانبه وعليه التنوير من غير تقصيل بين ان يكون ارتفاع ارجح أو أقل فيجوز أو أكثر فلا يجوز وأعلم انه إذا امتن الماء فان علم ان تنته القناسة لا يجوز ﴿ ١٥ ﴾ واللا يجوز حلاط ان تنته لعلول الملك

ورحمه الله فيجوز ان كان الماء قلتين لقوله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ الماء قلتين لا يصلح خبثاً ولنا حديث المسقيظ من منامه وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغسلن فيه من الجنابة من غير فصل وما رواه مالك رحمه الله ورد في بشر بضاعة وماؤه كان جارياً في البساتين وما رواه الشافعي رحمه الله ضف أبو داود أو هو يصف عن احتمال القناسة عهدا به قوله لا روبا من قوله صلى الله عليه وسلم الماء طهوراً لم ينفسه شيء رواء المصنف في أول باب الماء ع قوله إذا بلغ الماء قلتين رواء اصحاب السنن الاربعة وكذا ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما قوله المسقيظ قال عليه الصلاة والسلام إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يضمن يده في الاناء حتى يضلها ثلاثاً والذي عن القس لاحتمال القناسة تحققة القناسة أولى ان يكون ضف عنابه والاستدلال بحديث المسقيظ انما يظهر في المناظرة مع مالك رحمه الله ع قوله ورد رواء الطحاوي وحملنا عليه جماعاً بينه وبين حديث المسقيظ قوله أو هو يصف انك يقال هذه الاسطوانة لا تحمل هذا السقف فلا يتعين ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله محملاً ولان القناسة مشتركة بين قامة الرجل ورأس الجبل والجرة فلا يصير جملة الأتيان كـ م ان لم يكن عشراً في عشر في ذراع الكرياس توسعة للأحمر على الناس وعليه التنوير ذراع الكرياس ست قبضات وجعله اللؤلؤي سيعافش ولا يخفى ان المتأخرين الذين اتوا بالمعشر كصاحب الهداية وقاضيان وغيرهما من أهل الترمذ لم يعلم بالذهب منافعنا اتباعهم أمين فهو كالجاري وهو اي الجاري ي ما يذهب بنبته فيتوشأ منه اي من الماء الجاري ي ان لم يرازه لانها لاستقر مع جريان الماء وهو طعم أو لون أو ريح وموت ما لا دله كالبقي والذهب اي يمرض ويلبى الحشوب درجوى حيوان كلقراد شديد التن أمين والذهب والزبور والعرب والسلك والصفصع والسرطان لا ينفسه وقال الشافعي رحمه الله ينفسه الا السلك لان الترمذ لا يطريق الكرامة آية القناسة بخلاف دود القمل وسوس الثار لان فيه ضرورة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء منه ولان النفس اختلاط الدم المسفوح بأجزائه عند الموت ولا دم فيها والحرمه ليست من ضرورتها القناسة عهدا به والحديث رواء الفارطقي قال لم يرفعه الا بقية عن سعيد بن سعيد الأريدي وهو ضعيف واهل ابن عدي بجهالة

ما غلب عليه غيره بالطبع واما الماء الذي تنير بكثرة الاوراق الراقعة فيه حتى اذا وقع في الكف يظهر فيه لون الاوراق لا يجوز به الرضوة لانه كاد بالافلاك ولا يما راكد وقع فيه نفس الا اذا كان عشرة اذرع في عشرة اذرع ولا تغسر الارض بالغرف في حركته حكم الماء الجاري فان كانت القناسة مريئة لا يتوشأ من موضع القناسة بل من الجانب الآخر وان كانت غير مريئة يتوشأ من جميع الجوانب وكذا من موضع غسالته قال محمدر السنة روح التصديق بشرفه عشر لا يرجع الى اصل شرعي

يعتمد عليه أقول أصل المسئلة الفديرة **١٦٦** العظم الذي لا يترك أحد طرفيه يترك الطرف الآخر إذا

وقعت النجاسة في أحد جوانبه جاز  
الوضوء في الجانب الآخر ثم قدر هذا  
بشتر في عشر وأما قدر به بناء على  
قوله **ع** م من حفر بئرًا فله حولا  
أربعون ذراعًا فيكون له حريمها من  
كل جانب عشرة ففهم من هذا أنه  
إذا أراد آخر أن يحفر في حريمها بئرًا  
يجمع منه لانه يجذب الماء إليها وينقص  
بالماء إلى البئر الأول وإن أراد أن يحفر  
بئر بالوعة يجمع أيضًا لسرية النجاسة إلى  
البئر الأول وينقص ماؤها ولا يمنع منها  
فيما وراء الحرم وهو عشر في عشر فسلم  
أن الشرع اعتبر العشرة في العشرة  
في عدم سربة النجاسة حتى لو كانت  
النجاسة تسري بمكمل بلع ثم المتأخرون  
وسعوا الأمر على الناس وجوزوا الوضوء  
في جميع جوانبه **ع** ولا ياء استعمال  
لقرينة أو لرفع حدث **ع** أعلم أن في  
الماء المستعمل اختلافات الأول في  
أنه باي شيء يصير مستعملًا فعند  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
بإزالة الحدث وإبقاء بقية القرية فإذا  
توضأ للحدث وضوء غير نوي يصير  
مستعملًا ولو توضأ غير الحدث وضوء  
منوي يصير مستعملًا أيضًا وعند محمد  
بالتأني فقط وعند الشافعي بإزالة  
الحدث لا يفتق إلا البنية القرية عنه  
بناء على اشتراط التنية في الوضوء  
والاختلاف الثاني أنه يصير مستعملًا  
ففي الهداية أنه كما زایل الضر صار  
مستعملًا والاختلاف الثالث في حكمه  
فعند أبي حنيفة نجس نجاسة غليظة  
وعند أبي يوسف نجس نجاسة خفيفة  
وعند محمد هو طاهر غير طهور وعند

سعيد ودعا بأن بقية هذا هو ابن الوليد روي عنه الأئمة رحمهم الله مثل حماد وابن  
المبارك ويزيد بن هارون وابن عينة وشعبة وناطيك شعبة واحتياجه وأما سعيد فقد  
وثقه الخطيب **ف** م قوله فيه أي ن الماء الذي وقعت فيه هؤلاء وماتت فيه كـ  
**ع** الماء المستعمل القرية أو رفع حدث **ع** وأما انبط الاستعمال بأحد الأرمين القرية  
ورفع الحدث لأن الاستعمال بالتقال نجاسة الاثم إليه وأما نزول بالقرية ولاسقاط  
الفرش تأثير أيضًا ثبت الفساد بالأرمين وقال محمد إنما يصير مستعملًا بالقرية فقط  
لوجه الأول **هـ** م قوله نجاسة الاثم لأن الاثم قدر قال صلى الله عليه وسلم من أصاب  
من هذه القاذورات قلستوه يستتر الله إلا أن هذه النجاسة لا تظهر مادام على البدن  
لمعارضة الايمان كقوله ولاسقاط الفرش تأثير أي بدون تأثير القرية بصدقة الغل  
جائزة لبني هاشم مع وجود القرية لا الزكاة لانضمام اسقاط الفرش إلى القرية **ف** م  
قوله بالأرمين أي بكل منها **ع** إذا استقر في مكان **ع** من أرض أو كف أو  
نوب ويسكن عن القرية **ع** أمين **ع** الصحيح أنه يصير مستعملًا كما زال من الضوء لأن سقوط  
حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة وللضرورة **هـ** ي **م** ومسئلة  
جواز الملح بالية الباقية ممنوع ولئن سئلنا ففرض الفسل هل أدى بما جرى على الضوء  
لا بالية الباقية **ي** م والظاهر أن القول بالاستعمال قبل الاستقرار قول من قال  
بطهارة الماء المستعمل لا قول من قال بنجاسته لزوم المخرج **ع** الهداية **ش** واحتراز الصحيح  
عن قول كثير من المشايخ أنه لا يصير مستعملًا حتى يستقر في مكان فـ **ش** فلا انفصل  
فسقط على إنسان فاجزاء عليه صح على قول من اشترط الاستقرار لا على قول غيره  
أمين **ع** طاهر **ع** وقال أبو حنيفة وأبو يوسف هو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يبول أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجاهلية ولأنه أزيلت به النجاسة  
الحكمية فاعتبر بما أزيلت به النجاسة الحقيقية وجه قول محمد أن ملافة الطاهر الطاهر  
لا تجب التمس إلا أنه أقيمت به قرينة فتخيرت به صفته كمال الصدقة **هـ** م قوله ولا  
ينقلن رواية أبي داود في رواية الصميمين لم ينقل منه أو فيه **ف** م في شرح قول  
الهداية وكل ما وقعت النجاسة فيه انزع قوله وجه قول محمد وعليه القدر واختاره  
المحققون كما وراء النهر **ف** م **ع** لا مطهر **ع** وقال مالك والشافعي رحمهما الله أنه من  
وقال زفر رحمه الله أن كان المستعمل متوضأ فهو طهور والظاهر غير طهور وهو أحد  
قولي الشافعي رحمه الله ولنا أن الضوء طاهر حقيقة وباعتباره يكون الماء طاهرًا لكنه  
نجس حكمًا وباعتباره يكون الماء نجسًا قلنا بانتفاء الطهيرية وبقاء الطهارة **ع** محمل  
بالشبهين **ع** ومسئلة البشر **ع** التي انفسس فيها الجنب لطالب الدول **ع** محمل **ع** في موضع  
الرفع على الخبرية أي تضبط بحروف جمع **ع** شافعي فعند أبي حنيفة رحمهما الله الماء والرجل  
كلهما نجسان الماء لا سقاط الفرش من البض بأول الملاقاة والرجل لبقا الحدث  
في بقية الاعضاء وقيل عنده نجاسة الرجل نجاسة الماء المستعمل معه أن الرجل طاهر  
لأن الماء لا يسقط له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو أوفق الروايات عنه وعند أبي

مالك والشافعي في قوله القدم هو طاهر ومطهر ونحن نقول لو كانت طاهرًا لجاز في الشتر الوضوء به ثم (يوسف)

الشرب اي لا يجوز الوضوء بالماء  
المستعمل ولا الشرب ولم يقل به احد  
❖ وكل اهاب دغ فقد طهر الا جلد  
الخنزير والادسي ❖ اعلم ان الديانة  
هي ازالة رائحة الفتن والوطوات  
النجسة من الجلد فان كانت بالادوية  
كالقرط وغوه يطهر الجلد ولا يعود  
نجاسته ابدا وان كانت بالثواب او  
بالشمس يطهر اذا يس ثم ان احابه  
الماء هل يعود نجاسة فمن اني حنيفة  
روايتان وعن اني يوسف ان صار  
بالشمس بحيث لو ترك لم يفسد كان  
دينا وعن محمد جلد الميتة اذا يس  
وقع في الماء لا ينقص من غير فصل  
والصحيح في نأجة المسك جواز الصلاة  
مهما من غير فصل ❖ وما طهر جلده  
بالدغ طهر بالزكاة وكذا لحمه وان لم  
يؤكل وما لا فلا ❖ اي ما لم يطهر  
جلده بالدباغ لا يطهر بالزكاة والمراد  
بالزكاة ان يذبح المسلم او الكفاي من  
غير ان يترك النجاسة حامدا  
❖ وشعر الميتة وعظمها وعصبها  
وحافرها وقرنها وشعر الانسان وعظمه  
طاهر ويجوز صلاة من اعاد سته الى  
فيه وان جاوز قدر الدرهم ❖ افروذه  
المسئلة بالذكر مع انها نهت فيها  
مر لان السن عظم او عصب وقد  
ذكر ان العظم طاهر لكان الاختلاف  
فيها فانه اذا كان اكثر من قدر الدرهم  
لا تجوز الصلاة به عند محمد رحمه الله  
❖ فصل بشر فيها نجس او مات فيها  
حيوان وانتفع او تقسغ او مات آدمي  
او شاة او كلب يتزح كل ماثلها ان  
اسكن والا قدر ماثلها ❖ والاصح ان

يوسف رحمه الله كلاهما يحلها الرجل لعدم الصب وهو شرط عنده لاسقاط الفرض  
والماء لعدم الامرين وعند محمد كلاهما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب والماء لعدم  
زكاة القرية ❖ م قوله لبقاء الحدث بناء على تنجيس الماء ببول الملائكة وعلى هذا فلا يقرأ  
القرآن وقوله بنجاسة الماء لا بالنجاسة يقرأ القرآن وهذا بناء على تنجيس الماء بعد زوال  
النجاسة ❖ امين قوله اوفق الروايات لان جميع البدن في حكم الاقتسال عضو واحد قوله  
لعدم الامرين اسقاط الفرض وثية القرية كم ❖ وكل اهاب دغ طهر ❖ وقال  
مالك رحمه الله لا تجوز الصلاة على جلد الميتة ولا الانتفاع به في غير الجامدة ❖ نهايه  
وقال الشافعي لا يطهر جلد الكلب ولنا قوله صلى الله عليه وسلم انما اهاب دغ قد  
طهر وهو مبموحجة على مالك في جلد الميتة ولا يعارض بالنهي المارء عن الانتفاع  
من الميتة وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب لانه اسم لغير  
المدبوغ وحجة على الشافعي في جلد الكلب وليس انكذب بنجس الميت الا ترى انه  
ينتفع به اصطفا وادراسمة بخلاف الخنزير ❖ م قوله انما اهاب اغروا الترمذي وصححه  
ومسلم بلفظ آخر وقوله ولا يعارض اغ للاضطراب في متن النهي وسنده ف والنهي  
رواه اصحاب السنن الايسة تخرج الزيلعي ❖ م ❖ الا جلد الخنزير والادسي  
لان اغنزير نجس الميتة الى الماء في آية فانه رجس ❖ منصرف اليه لقربه والانتفاع  
باجزاء الادسي حرام لكرامته فخرجا عما روياه ❖ م والاستثناء من طهر يعني جاز  
استعماله ❖ م ❖ وشعر الانسان ❖ المراد به ما ابين منه حيا والا فطهارة ما على  
الانسان مستغنية عن البيان وشعر الميت مدرج في بيان الميتة ❖ امين وقال الشافعي  
رحمه الله انه نجس لانه لا ينتفع به ولا يجوز بيعه ولنا ان عدم الانتفاع والبيع  
لكرامته فلا يدل على نجاسته ❖ والميتة وعظمها وقرنها وصفوها طاهر ❖ وقال التمامي  
رحمه الله نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حياة فيها ولنا لا يتألم بقطعها فلا  
يحلها الموت اذ الموت زوال الحياة ❖ واذا لم يحلها بق الحكم يقاء الوصف الشرعي  
المعهود لعدم المزبل واخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما انما حرم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها واما الجلد والشعر والوصوف فلا بأس به  
واعله بعد الجبار بن مسلم وهو ممنوع فقد ذكره ابن حبان في الثقات فلا ينزل  
الحديث عن الحسن ف ❖ ونزح البثر بوقوع نجس ❖ وكان تزح ما فيها من الماء  
طاهرة لما باجماع السلف ومسائل البثر مبنية على الاتار دون القياس ❖ والا فالقياس  
ان لا يطهر ابدا ❖ لاختلاط النجاسة بالادخال والجدران كما قاله بشر او لا ينقص  
اصلا كلامه الجاري كلما يؤخذ من اعلاه ينبع من اسفله كخوض الحمام يصب فيه من  
جانب ويؤخذ من جانب كما نقل عن محمد ❖ نهايه ❖ ❖ لا يبرق ابل وغنم ❖  
انجس اذا لاحتاج لرؤس ابار الفلوات واللواشي تبرحوا فخلقها الريح فيها فجعل  
الليل حفرا للضرورة ولا ضرورة ❖ الكثير ❖ وغره حمام وعصفور ❖ وقال الشافعي  
رحمه الله تزح ولنا اجماع المسلمين على انتفاء الحمامات في المساجد مع ورود الار



بطنه برها واستحانه لا الى تن راتحة فاشبه الحماة ﴿وبول ما يؤكل نجس﴾ وقال  
 محمد رحمه الله ليس بنجس ولها اطلاق حديث استنزها من البول ولانه استحالة  
 الى تنه وفساد فصار كبول مالا يؤكل وتأويل حديث العربيين انه عرف  
 شفاهم وحياهم وحديث استنزها رواه الحاكم وقال على شرطها وكذا البزار بلفظ  
 آخر ﴿لا مالم يكن حدثا﴾ لان النجس انما هو الدم المنفوس فما لا يكون سائلا  
 لا يكون نجسا م ﴿ولا يشرب اصلا﴾ ولو للتداوي لانه لا يتيق بالشفاء فيه  
 فلا يمرض عن الحرمة ﴿وعشرون دلو وسطا﴾ وهو دلو تلك البئر فان لم يكن فنا  
 يسع صائجا بدر ﴿بوت نحو فأرة﴾ كذا روى عن انس رضي الله عنه ﴿واربعون  
 بنحو حمامة﴾ لما روي عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال في الدجاجة  
 اذا ماتت في البئر ينزع منها اربعون دلو قال الشيخ علاه الدين ان الطحاوي روى  
 اثر انس وابي سعيد الخدري رضي الله عنهما فيمكن كرهها في غير شرح الآثار  
 نهايه م ش و ف م ﴿وكله بنحو شاة﴾ لان ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما  
 اخيا ينزع الماء كله حين مات زنجي في بئر زمزم اه اما فتوى ابن عباس رضي الله  
 عنه فرواه ابن سيرين مرسلًا لانه لم ير ابن عباس ورواه ايضا ابن ابي شيبة  
 بسند صحيح وفتوى ابن الزبير رواها الطحاوي وهذا ايضا صحيح باعتراف الشيخ به  
 في الامام ف م ﴿وانفاس حيوان او نفسه﴾ لانتشار اليلة في اجزاء الماء  
 ومائتان لو لم يمكن نزحها ﴿وهذا عند محمد رحمه الله فكانه بنى قوله على مشاهدته  
 في بلده﴾ ونفسها منذ ثلاث فأرة متنفخة جبل وقت وقوعها والا منذ يوم وليلة ﴿  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تنفس لقال م له ان لموت سببا ظاهرا وهو  
 الرقوع في الماء فيقال به عليه الا ان الانفاس دليل التقادم فقدّر بالثلاث وعدمه  
 دليل القرب فقدّرناه بيوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لا تضبط ه والحيوان  
 اذا مات ينزل الى قعر الماء ثم يطفو فلا بد لذلك من مضي زمن فقدّر الخ ز يلقي م  
 ﴿والرقع كالسور﴾ لتولدها من اللحم فاخذ احدهما حكم صاحبه ﴿وسور الادمي  
 والفرس وما يؤكل طاهر﴾ لتولد اللعاب من لحم طاهر ﴿وسور الكلب والغنزير  
 وسباع البهائم نجس﴾ وقال الشافعي رحمه الله سور ماسوي الكلب والغنزير طاهر  
 اما سور الكلب فلقلوه عليه الصلاة والسلام ينسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا  
 ولسانه يلاقي الماء لا الاناء فلما تنفس الاناء فالاه اولى وهو حجة على الشافعي رحمه الله  
 في اشتراط السبع ه م والحديث رواه الدارقطني عن ابي هريرة مرقعا قال نرد به  
 عبد الوهاب عن اسماعيل وهو متروك وموقوف عليه بسند صحيح ف م والامر الوارد  
 بالسبح محمول على ابتداء الاسلام له العلم بالتشديد في امر الكلاب اول الاسلام  
 حتى امر بقتلها ف م واما الغنزير فلانه نجس العين ولنا في سور سباع البهائم ان  
 لحمها نجس ومنه يتولد اللعاب ﴿والهرة والدجاجة والخلاة وسباع الطير وسواكن  
 البيوت مكروه﴾ وعن ابي يوسف رحمه الله لا يكره سور الهرة ولنا في سور الهرة

يؤخذ بقول رجلين لما بصارة في الماء  
 ومحمد قدر بجائتي دلو الى ثلاثمائة  
 ﴿وفي نحو حمامة او دجاجة ماتت  
 فيها اربعون الى ستين وفي نحو فأرة او  
 حصوة عشرون الى ثلاثين والمعتبر  
 الدلو الوسط وما جاوزته احتسب به  
 ونجس البئر من وقت الوقوع ان علم  
 ذلك والا فنحن يوم وليلة ان لم يتنخ  
 ومنذ ثلاثة ايام ولياليها ان انتخ وقالوا  
 منذ وجد وسور الادمي والفرس  
 وكل ما يأكل لحم طاهر والكلب  
 والغنزير وسباع البهائم نجس والهرة  
 والدجاجة والخلاة وسباع الطير وسواكن  
 البيوت مكروه

معتبر بالدور لان السور عاوط

بالعاب وحكم العاب والعرق واحد لان كليهما متولدان من النعم فان قيل يجب ان لا يكون بين سور ما كول النعم وغير ما كول النعم فرق لانه ان اعتبر النعم ففهم كل واحد منهما طاهر الا يري ان غير ما كول النعم اذا لم يكن نفس الدين اذا ذكي يكون لحمه طاهراً وان اعتبر ان لحمه مخلوط بالدم فما كول النعم وغيره في ذلك سواء قلنا الحرة اذا لم تكن للكرامة فانها آية القناسة لكن فيه شبهة ان القناسة لا تخلط الدم بالنعم اذ لولا ذلك بل يكون نجاسته لذاته لكان نفس العين وليس كذلك فغير ما كول النعم اذا كان حياً فلعله يتولد من النعم الحرام المخلوط بالدم فيكون نجساً لاجتماع الايمان اما في ما كول النعم فلم يوجد الا احدهما وهو الاختلاط بالدم فلم يوجب نجاسة السور لان هذه العلة باقراؤها ضعيفة اذ الدم المستقر في موضعه لم يوط له حكم النجاسة في الحي واذا لم يكن حياً فان لم يكن مذك كان نجساً سواء كان ما كول النعم او غيره لانه صار بالموت حراماً فالحرمة موجودة مع اختلاط الدم فيكون نجساً وان كان مذك كان طاهراً اما في ما كول النعم فلاته لم توجد الحرمة ولا اختلاط الدم واما في غير ما كول النعم فلاته لم يوجد الاختلاط بالدم والحرمة المجردة غير كافية في القناسة على ما مر انها ثبتت باجتماع الارين وان عدم الانبيذ تتر قال ابو حنيفة رحمه الله بالوضوء به فقط وابو يوسف بالتيمم تحسب ومحمد

قوله عليه السلام المرة سبع والمراد بيان الحكم لكن سقطت القناسة بعلّة الطواف وما روي انه عليه السلام كان يصلي لما الاناء فقترب منه ثم يتوضأ منه بمحلول على ما قبل التيمم م قوله المرة سبع رواه الحاكم وحسنه وضمنه الدارقطني قوله بعلّة الطواف قال عليه السلام انها من العوافين عليكم رواه الاربعة قوله كان يصلي لما الاناء الخ رواه الدارقطني بطريقين وضمنها ف م واما الدجاجة المخلطة فلاتها تخلط القناسة ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل متقارها الى ما تحت قدميها لا يكره لوقوع الامن م واما سباع الطير فلاتها تاكل الميتات فاتجهت الدجاجة واما سوركن البيوت كالثائرة فحرة لها لكن سقطت القناسة بعلّة الطواف فبقيت انكرامة ﴿والجار والبغل مشكوك﴾ لتعارض الادلة في اباحته وحرمة واختلاف الصحابة في طهارته ونجاسته م قوله لتعارض الادلة روي انه عليه السلام نهى عن اكل الجر الاحلية وعن غالب بن جرانة رضي الله عنه قال لم يبق من مالي الا حميرت فقال عليه السلام كل من شئت مالك قوله واختلف الصحابة فمن ابن عمر رضي الله عنه انها بكرة التوضؤ بسور الجار ومن ابن عباس رضي الله عنهما انه لا بأس بالتوضؤ به ك م ﴿فيها﴾ قيل في طهارتها وقيل في طهوريتها وهو الاصح لان عرقه لا يمنع الصلاة وان شئت فكذلك سور م يتوضأ بها ويتيمم ان نقد ماء واما قدم م وقال زفر رحمه الله لا يجوز تقديم الوضوء م لما ان المظهر احدهما فيفيد الجمع لا الترتيب ﴿بجلافة نبذ التمر﴾ فانه يتوضأ به ولا يتيمم وقال ابو يوسف والشافعي رحمهما الله يتيمم وقال محمد رحمه الله يجمع لاني حنيفة رحمه الله حديث ليلة الجن فان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ به حين لم يجد الماء م بسند ابي فزارة عن ابي زيد عن ابن مسعود رضي الله عنه اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه ورواه ابن ابي شيبة مطولاً وقالوا ضعيف لان الترمذي قال ابو زيد مجحول وابو فزارة قيل هو راشد بن كيسان وقيل رجيل آخر مجحول واجيب بان ابا بكر بن العربي ذكر في شرح الترمذي ان ابا زيد مولى مروين حرث روى عنه راشد بن كيسان العيسبي الكوفي وابو روق فخرج عن الجهالة وقال نفي الدين في الامام في تجهيل ابي فزارة نظراً فان هذا الحديث ورواه عنه جماعة من اهل العلم مثل سفيان وشريك والجراح بن ميمون واسرائيل وقال ابن عدي ابو فزارة رآي هذا الحديث مشهور واسمه راشد بن كيسان وكذا قال الدارقطني ف م والابي يوسف رحمه الله آية التيمم لانها اقوى او هو مندوخ بها لانها مدينة وليلة الجن كانت مكية قلنا ليلة الجن كانت غير واحدة فلا تنص دعوى النسخ والحديث مشهور وعملت به الصحابة رضي الله عنهم وبمثله يزداد على الكتاب م قوله غير واحدة ذكر صاحب اكاد الرجاء في حكم الجن ظاهر الاحاديث الواردة في وفاة الجن انها كانت ست مرات واحدة منها في بقم التردد قد حضرها ابن مسعود رضي الله عنه مرتين بمكة ومرة خارج المدينة ف م وقوله مشهور اراد المشهور المغربي لا الاصطلاحي قوله عملت به الصحابة اخرجه

بهما الخلاف في تبيذ ترموه حلقه رقيق يسيل كالماء اما اذا اشتد فصار مسكراً لا يتوضأ به اجماعاً

﴿ باب التيمم ﴾ هو لمحدث وجنب وحائض ونفساء لم يقدروا على الماء ﴿ اي على ماء يكفي لطهارته حتى اذا كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا للفصل بتيمم ولا يجب عليه وضوء عندنا خلافاً للشافعي واما اذا كان مع الجنبه حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء بالتيمم للجنبه بالاتفاق واما اذا كان المحدث ماء يكفي لفصل بعض اعضائه فالخلافاً ثابت ايضاً ﴿ بعده ميلاً ﴾ المثل ثلث الفرسخ وقيل ثلاثة آلاف ذراع وخمسة مائة الى اربعة آلاف وما ذكره ظاهر الرواية وفي رواية الحسن رحمه الله المثل اثنا بكون مستحباً اذا ﴿ ٢٠ ﴾ كان في طرف غير قدومه حتى يسير ميلين ذهاباً ومجيئاً

واما اذا كان في قدومه فيعتبر ان الدار طعني عن علي وابن عباس رضي الله عنهم يخرج الزبلي ش ولحمد رحمه الله ان في الحديث اضطراباً وفي التاريخ جملة فوجب الجمع احتياطاً م قوله اضطراباً اي في ثبوته مقالاً كـ م لكلام في رجاله لكن كمال الدين قد اثبت ثبوتهم كما سمعته ثم هو مشهور حملت به الصحابة الخ فلا ضير في جملة التاريخ ع ﴿ باب التيمم ﴾

واما اذا كان في قدومه فيعتبر ان يكون ميلين ﴿ او لمرض ﴾ لا يقدر معه على استعمال الماء وان استعمل الماء اشدد مرضه حتى لا يشترط خوف التلف خلافاً للشافعي رحمه الله اذ ضرر اشتداد المرض فوق ضرر زيادة الثمن وهو بيع التيمم ﴿ او برد ﴾ ان استعمل يضره ﴿ او صدو او عطش ﴾ اي ان استعمل الماء خاف العطش او يبيع الماء للشرب حتى اذا وجد المسافر ماء في حب معداً للشرب جاز له التيمم الا اذا كان كثيراً فيستدل على انه للشرب والوضوء فاما الماء المحدث للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه وعند الامام الفضلي رحمه الله القضاء عكس هذا فلا يجوز التيمم ﴿ او عدم آلة ﴾ كالدر ونحوه ﴿ او خوف فوت صلاة العيد في الاجراء ﴾ اي اذا خاف فوت صلاة العيد جاز له ان يتيمم ويشرع فيها هذا بالاتفاق ﴿ وبعد الشروع متوضئاً والمحدث البناء ﴾ اي اذا شرع في صلاة العيد متوضئاً ثم سبقه الحدث ويحذف انه ان تواضع تقوته الصلاة جاز له ان يتيمم للبناء وهذا عندنا في حنيفة خلافاً لما رواه شرح بالتيمم وسيله المحدث جاز له التيمم للبناء بالاتفاق لقوله هو لمحدث مبتدأ ضربة خبره ولم

﴿ بتيمم بعده ميلاً ﴾ وهو اربعة آلاف خطوة وعن الكسائي تيمم اذا فارق بحيث لا يسمع اهل الماء صوته والاول هو المختار في تعيين المقدار ان ملك ش وصحفه صاحب الهداية ع ﴿ عن ماء ﴾ لقوله تعالى فلم يجهدوا ماء فتميموا صحيحاً طيباً ه وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر صحيح م لم يجد الماء والميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الخرج بدخول المصر والحديث رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح ف ﴿ او لمرض ﴾ واعتبر الشافعي رحمه الله خوف التلف لا خوف اشتداد المرض لنا ما قلنا ولان الضر في زيادة المرض فوق الضر في زيادة ثمن الماء وذلك مبيع التيمم فهذا اولى م قوله لنا ما قلنا اي اطلاق ما قلنا وهو الآية المبدوءة بقوله تعالى وان كنتم مرضى ع قوله فوق الضر لان المال وقاية النفس بنهاية ش ﴿ او برد ﴾ وهذا اذا كان خارج المصر لا ينافي بقوله لانه يلحقه الخرج يعني وفي المصر فذلك عند ابي حنيفة رحمه الله خلافاً لما لان تحقق هذه الحالة نادر في المصر فلا يعتبر وله ان يخرج ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره ﴿ او خوف صدو او سبع ﴾ لغير حقيقة ي ﴿ او عطش ﴾ لان المشغول بالحاجة كالمدوم ي ﴿ او فقد آلة ﴾ للجزءي مستوجب وجهه ويدبه برقيقه لقيامه مقام الوضوء ولذا قالوا يخلل الاصابع ﴿ بضرتين ﴾ لقوله عليه السلام التيمم ضربتان ضربة الوجه وضربة لليدين ه رواه الحاكم والدارقطني بهذا اللفظ مرفوعاً وقتل ابي حنيفة علي بن غلبان عن النسائي وابن معين واما بغير هذا اللفظ فرواه الحاكم والدارقطني مرفوعاً وقال الحاكم صحيح الاسناد وقال الدارقطني رجاله كلهم ثقات ف م ﴿ ولو جنباً او حائضاً ﴾ لا روى ان قوماً جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا انا قوماً نسكن هذه الزمان ولا نجد الماء شهراً او شهرين وفيما الجنب

يقدروا صفة لمحدث وما بعده كالجنب والحائض وغيرها وقوله لبعده مع المطرفات متعلق بقوله لم يقدروا وفي الابتداء (والحائض) متعلق بالابتداء تأديده التيمم خوف فوت صلاة العيد في الابتداء وبعد الشرع ضربة ﴿ او صلاة الجنبه لغير الولى لاثبات الجمعة والوقتية ﴾ لان فوتهما الى خلف وهو الظاهر والقضاء ﴿ ضربة لمسح وجهه وضربة ليديه مع حرقته ﴾ ولا يشترط الترتيب عندنا والفتوى على انه يشترط الاستيعاب حتى لو بقي شيء قليل لا يجوز بهوا الحسن في مسح الذراعين ان يمسح ظاهر الذراع اليمنى واليسرى والبصر والخنصر مع

شيء من الكف اليسرى مبتداه من رؤس الاصابع ثم ياطنها بالمسحاة والاهبام الى رؤس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى ثم اذا لم يدخل الثياب بين اصابعه فليطحن على كل طاهر ثم متعلق بشربة من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر وكذلك الكحل والزنجبوعا والذهب والفضة فلا يجوز بها اذا كانا مسبوكين فان كانا غير مسبوكين غطتطين بالتراب يجوز والحطة والشعيران كان عليهما غبار يجوز ﴿٢١﴾ ولا يجوز على مكان كان فيه نجاسة وقد زال

اثرها مع انه يجوز الصلاة فيه ولا يجوز بالرماد هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله واما عند ابي يوسف رحمه الله فلا يجوز الا بالتراب او الرمل وعند الشافعي لا يجوز الا بالتراب ولو بلا تقع وعليه اي على التقاطع كنس دارا او عدم حايطة او كمال حنطة فاصاب وجهه وذراعيه غبار لا يجوز حتى يمر يده عليه مع قدرته على الصعيد بنية اداء الصلاة فالتيمم فرض في التيمم خلافا لغير رحمه الله حتى اذا كان به حدثان كالنجاسة وحدث يوجب الوضوء فينبغي ان يتويضهما فان نوى عن احدهما لا يقع عن الاخر لكن يكفي تيمم واحد عنهما فلا يجوز تيمم كافر لاسلامه اي لا يجوز الصلاة بهذا التيمم عندها خلافا لابي يوسف رحمه الله لصدقه يشترط لصحة التيمم حتى جواز الصلاة ان يتويض قربة مقصودة سواء لا تصح بدون الطهارة كالصلاة او تصح كالاسلام وعندها قربة مقصودة لاتصح الا بالطهارة فان تيمم صلاة الجنازة او لسيعة التلاوة يجوز بهذا التيمم اداء المكتوبات وان تيمم لمس المحض او دخول المسجد لاتصح به الصلاة لانه لم يتويض بقربة مقصودة لكن يحل لمس المحض ودخول المسجد وبجواز وضوء

والخائض والنفساء فقال عليكم بارضكم رواه الامام احمد وشعنه احمد وابن معين ورواه ابو يعلى من حديث ابن لمبة وهو مضعف وله طريق اخرى للطبراني في الاوسط وفيها سليمان الاحول فم بطاهر من جنس الارض وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الا بالتراب او الرمل وقال الشافعي رحمه الله الا بالتراب م لاية فتيمما صعيدا طيبا اي ترابا مبتتا قاله ابن عباس رضي الله عنهما وزاد ابو يوسف الرمل بالحدث الذي روى بناء لما ان الصيداسم لوجه الارض مسمى به لصموده والطيب يحصل الطاهر فيعمل عليه لانه يبق يحمل الطهارة او هو مراد بالاجماع وان لم يكن عليه تقع وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يتيمم عليه بلا تقع له اطلاق ما نقلناه وبه بلا يجوز خلافا لابي يوسف رحمه الله لما انه تراب رقيق ناويا وقال زور رحمه الله لا يشترط النية لنا انه ينبغي عن قصد فلا يتحقق دونه م اي هو القصد والاصل في الاسماء الشرعية مراء الماهي القوية فم قلنا تيمم كافر وقال ابو يوسف رحمه الله لا يلزمها اشتراط النية لانه لا يملك كافر في وضوءه وقال الشافعي رحمه الله يلزم ايضا لما عدم اشتراط النية فيه لان الماء مطهر بنفسه فاستفى وقوعه طهارة عن النية بخلاف التيمم لان التراب مغير وملوث وانما يصير مطهرا لضرورة ارادة الصلاة وذلك باقية م ولا ينقض ردة خلافا لغير رحمه الله لنا ان المائي للمكفر انما هو شرط التيمم وهو النية لا نفسه وقد تحققت وحقق التيمم ثم الباقي بمد التيمم وصف كونه طاهرا وهذا الوصف لو اعتبر كنفس التيمم لا يرفع الكفر م وهذا بخلاف الحرمية في التكاح لانها لما كانت منافية لنفس التكاح فكذلك لوصفه الباقي وهو الحل بل ناقض الوضوء لانه خلف عنه فاخذ حكمه وقدره ماء فضل عن حاجته لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لطهورة التراب م في قوله عليه السلام التراب طهور المسلم الحديث ف في تيمم التيمم وترضه مكرر لهما معا سبق لانه لما عد الاذاطر على انه لا يجوز مع القدرة ولما قال وقدره ماء علم انه ترصه القدرة م فالتيمم راسع الى عد الاذاطر والرفع راسع الى قوله وقدره ماء وهذا لان جميع الاذاطر راسع الى انعدام القدرة وهي المراد من الوجود المذكور في الاية فاناطة الجواز بالاذاطر اناطته بعدم القدرة ومن ضرورة الاناطة الاخيرة كون القدرة ماثلة ثم عد القدرة من التوافض وما النقض الى الرفع م وراجي الماء يؤخر الصلاة استحبنا ليكون الاداء باكل الطهارتين ومع قبل الوقت كالوضوء لانه بدله وايضا النصوص لم تفصل بين وقت ووقت

بلا نية حتى ان ترضا بلا نية مالم جاز صلاته بهذا الوضوء خلافا للشافعي رحمه الله هذا بناء على مسئلة النية في الوضوء وان ترضا بانية فاسلم فان خلافا ثابت ايضا لان نية الكفار لغو لعدم الاهلية وانما قال بلا نية مبالغة فيصح وضوء الكافر مع النية بالطريق الاولى ويصح في الوقت اتفاقا وقوله خلافا للشافعي فلا يجوز بالصلاة في اول الوقت عندهم هذا بناء على ما عرفت في اصول الفقه ان

التراب خلف ضروري للماء عنده وعندنا خلف مطلق حتى اننا بن طاهر ونفس يجوز التيمم عندنا خلافا له وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو لم يمسح برؤسها قلنا ويعد طاهرا من رقيق له ماء منه حتى اذا ملى بعد المنع ثم اعطاه ينقض به التيمم الآن فلا يبعد ما قد صلى وقبل عليه جاز خلافا لما هكذا ذكر في الهدايتودكر في المبسوط انه اذا لم يطلب منه وصلى لم يجز لان الماء مبدول عادة وفي موضع آخر من المبسوط ان كان مع رقيقه ماء فعليه ان يساله الا على قول حسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج ولم يشرع التيمم الا لدفع الحرج ولكننا نقول ماء الطهارة مبدول عادة وليس في سؤال ما يحتاج اليه مدلة فقد مال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض حوائجه من غيره وفي الزيادات ان التيمم المسار اذا رأى مع رجل ماء كثيرا وهو في الصلوة وغلب على ظنه انه لا يعطيه او شك مضى على صلواته لانه مسح شروعه فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارج الصلوة ولم يطلب منه وتيمم حيث لا يحل له الشروع بالشك فان القدرة والعجز مشكوك فيها وان غلب على ظنه انه يعطيه قطع الصلوة وطلب الماء ثم قال فاذا فرغ من صلواته فساله فاعطاه او اعطى يثنى المثل وهو قادر عليه استأنف الصلوة وان ابيت الصلوة وكذا اذا ابيت ثم اعطى لكن يقضى تيممه الآن اقول ان اردت ان تسوعب الاقسام كلها ما علم انه اذا رأى خارج الصلوة وصلى ولم يسأل بعد الصلوة يظهر العجز والقدرة فعلى ما ذكر في المبسوط لم يجز سواء غلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك فيها وفي مسألة المتن واذا رأى في الصلوة ولم يسأل بعد ما كذلك وان رأى خارج الصلوة ولم يسأل وصلى ثم ساله فان اعطى بطلت صلواته وان ابيت غلبت صلواته سواء غلب الاعطاء او المنع او شك فيها وان رأى في الصلوة فكما ذكر في الزيادات لكن بقي صلاتنا احدهما قطع الصلوة فبا اذا غلب المنع او شك فانه اعطى بطل تيممه وان ابيت فباق والاخرى انه اتم الصلوة فبا اذا غلب انه يعطى ثم

﴿ ٢٢ ﴾

والحاجة مسألة القرى لان التيمم حينئذ في جهة القرى اسالة ومهنا الحرج دائر على حقيقة القدرة والعجز فالتيمم غاية الظن مقامها تيسيرا ماذا ظهر خلافه لم يبق فانما مقامها ويصلى بها من غير وضوء وتقل خلافا للشافعي رحمه الله وينقضه

والحاجة مسألة ليشغل اول الوقت بالفرض والسنة م ولقرضين وقال الشافعي رحمه الله يتيمم لكل فرض لانه طهارة ضرورية م قلنا لا تنتهي هذه الضرورة لانها هي حاجة اليد الى استكثار الطير من فضله تعالى ولذا جاز تكرير الوضوء بيمينه واحده م وخوف وفوت صلاة جزاء او عيب لانها لا يقتضيان تحقق العجز ولو باء خلافا لما في الباء له ان الخوف باق لانه يوم زحمة فيعثر به عارض يفسد عليه صلاته م كان يسلم عليه احد او غيره فيجيبه ش لان الوقت جمعة ووقت

الفرض الوضوء وقدرته على ماء كاف لظهوره حتى اذا قدر على الماء ولم يتوضأ ثم عدم اعادة التيمم وانما قال (لقرائنا)

كاف لظهوره حتى اذا اقتل الجانب ولم يصل الماء الى ظهروه وفي ماء واحد حدثا وجوب الوضوء فتيمم لها ثم وجد من الماء ما يكفيها بطل تيممه في حق كل واحد منهما وان لم يكف لاحد بقي في حقها وان كفى لاحدهما بينه غلبه وبقي التيمم في حق الآخر وان كفى لكل منهما منفردا غسل اللحية لان الجانبية غلط واذا غسل اللحية هل يبيد التيمم لحدث فيه روايتان وان تيمم اولاً ثم غلب في اللحية ففي اعادة التيمم روايتان ايضا وان صرف الى الحدث انتقض تيممه في حق اللحية باننا في الروايتين هذا اذا تيمم لحدثين تيمما واحدا اما اذا تيمم للعبادة ثم احدث فتيمم لحدث ثم وجد الماء فكذا في الرجوع المذكورة وان تيمم للعبادة ثم احدث ولم يتيمم لحدث فوجد الماء فان كفى اللحية والوضوء فظاهر وان لم يكف لاحدهما لا ينقض تيممه فيستعمل الماء في اللحية تقبيلاً للعبادة ويتيمم للحدث فان كفى اللحية لا الوضوء انتقض تيممه ويغسل اللحية ويتيمم للحدث وان كفى للوضوء لا اللحية فتيممه باق وعليه الوضوء وان كفى لكل واحد منهما منفردا يصرفه الى اللحية وتيمم للحدث فان توضأ به جازو يبيد التيمم للعبادة ولو لم يتوضأ به ولكن بدء بالتيمم للحدث ثم صرفه الى اللحية هل يبيد التيمم ام لا ففي رواية الزيادات يعد وفي رواية الاصل لانما ثبت القدرة اذا لم يكن مصروفا الى جهة اهم حتى اذا كان على بدنه او ثوبه نجاسة يصرفه الى النجاسة ثم القدرة ثبت بطريق الاباحة وبطريق التخليك فان قال صاحب الماء لجماعة من التيممين ليتوضأ بهذا الماء ابيك شاء والماء يكفي لكل واحد منفردا ينتقض تيمم كل واحد فاذا توضأ به واحد يبيد الباقين تيممهم لثبوت القدرة لكل واحد على الانفراد اما اذا قال هذا الماء لكم وقبضوا لا ينتقض تيممهم اما عندنا فلان جهة الشرب يوجب الملك على سبيل

الاشترائك فيملك كل واحد مقدارا لا يكتفيه واما عند الي حثيفة رحمه الله فالاصح انه بقي على ملك الواهب ولم تثبت الاباحة لانه لما بطل الحب بطل ما في ضمنه من الاباحة ثم ان ابا حوا واحدا بعينه ينقض تيمسه عندها لا عنده لما لم يملكه لا يصح ابا حتمهم لارادته حتى اذا تيمس المثلث اريد نموز بالله تعالى منه ثم اسلم نزع صلاته بذلك التيمس ونذب لراجه اي لراحي الماء ناعير الصلاة آخر الوقت فلو سلمى التيمس في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يبعد الصلاة ويجب عليه قدر غلوة لرغته قريبا والا فلا الغلوة مقدار ثلاثمائة ذراع الى اربعةائة وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب اليه وتوضا تذهب القائلة ونسيب عن يمينه وكان يبيد اجاز له التيمس قال صاحب المحيط هذا احسن جدا ولو نسيه مسافر في رحله وصلى بيمين ثم ذكر في الوقت لم يبدل الا عند ابي يوسف لما اذا وضعه غيره وهو لا يعلم فقد قيل يجوز له التيمس اتفاقا وقيل الخلاف في الوجهين كذا في الهداية ويجب ان يعلم ان المانع عن الوضوء اذا كان من جهة المباد كاسير يمتعه الكفار عن الوضوء في السجن والذي قيل له ان توضأت قتلته يجوز له التيمس لكن اذا زال المانع فينبغي ان يبعد الصلاة كذا في ذخيرة باب المسح على الخفين جاز بالنسبة اي بالنسبة المشهورة فيميز بها الزيادة ﴿٢٣﴾ على الكتاب فان موجهه غسل الرجلين

للمحدثين من وجوب عليه الغسل

قيل صورته يجب تيمس ثم احدث وضعه من الماء ما يتوضا به فتوضا به وبس خفيه ثم سعى على يده بكنى للاغتسال ولم يقتل ثم وجد من الماء ما يتوضا به فتيمس بكنية ثانيا فان احدث بعد ذلك توضا وتزع خفيه غلوا كما باصابع مرفوعة يهدأ من اصابع الرجل الى الساق هذا صفة المسح على الوجه المنون فلو لم يفرج الاصابع لكنه مسح مقدار الواجب جاز وان مسح باصبع واحدة ثم بلها ومسح ثانيا ثم هكذا جاز ايضا ان مسح كل مرة غير مامس قبل ذلك وان مسح بالابهام والمسيحة متفرجين جاز ايضا لان ما بينهما مقدار اصبع اخرى وسئل محمد رح عن صفة المسح قال ان يضع اصابع يديه على مقدم خفيه

لفواتها الى خلف ولم يبعد ان صلى به ونسى الماء في رحله وقال ابو يوسف رحمه الله بعيد لما انه لا قدرة بدون العلم ويطلبه وجوبا لانه واجد للماء نظرا الى الدليل غلوة في مقدار ثلاثمائة ذراع الى اربعةائة ش ان ظن قربه والا لان الغالب عدم الماء في العورات ولا دليل على الوجود فلم يكن واجدا ويطلبه من رفيقه لعدم التمس غالبا وان لم يعلمه جاز خلافا لما فان منعه تيمس العجز وان لم يعلمه الا بجن مثله ولم يمتعه لا يتيمس تحقق القدرة والا تيمس ولو اكثره غير وصا ويعتبرا اكثر اعفائه في الوضوء عددا وفي الغسل مسحة امين تيمس لان للاكثر حكم الكل وبكسه بغسل ولا يصح بينهما اي بين التيمس والغسل اذ لا نظير في الشرع لجمع بين البذل والمبدل

### باب المسح على الخفين

مسح والاخبار فيه مستتفة حتى قيل ان من لم يره كان يبدع ولو امرأة لاتحاد الخطاب بينهما لا جنبا لحديث صفوان بن عسال انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا مسافرين ان لا نتزع خفافنا ثلاثة ايام ولياليها لا عن جنابة ولكن عن بول او غائط او نوم والان الجنابة لا تتكرر فلا حرج في التزع والحديث رواه الترمذي والنسائي وقال حديث حسن صحيح ف

ويجاني كفيه ويمدها الى الساق او يضع كفيه مع الاصابع ويمدها جملة لكن ان مسح برؤس الاصابع ويجاني اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يبتل من الخف عند الوضوء مقدار الواجب وهو مقدار ثلاث اصابع هكذا ذكر في لحيظ وذكر في ذخيرة ان المسح برؤس الاصابع يجوز اذا كان الماء مقاطرا ولو مسح بظهر الكف جاز لكن السنة ياطأها وكذا ان ابتدأ من مرف الساق ولو نسي المسح واصاب المطر ظاهر خفيه حصل المسح وكذا مسح الرأس وكذا لو مشى في الحشيش فابتل بظاهر خفيه ولو بالطل هو الصحيح على ظاهر خفيه الخف ما يستر الكعب او يكون الظاهر منه اقل من ثلاث اصابع الرجل اصفرها الماظر ظهر قدر ثلاث اصابع فلا يجوز لان هذا بمنزلة الحرق الكبير ولا بأس بان يكون واسعا بحيث يرى رجله من اعلى الخف او جرمه كاي على خفين بلبان فوق الخفين ليكونا وقاية لها من الوحل والنجاسة فان كان من ادم او نحوه جاز المسح عليها سواء لبسها منفردين او فوق الخفين وان كان من كرماس او نحوه فان لبسها منفردين لا يجوز وكذا ان لبسها على الخفين الا ان يكن بحيث يصل

بالمسح الى الخلف الداخل ثم اذا كانا من نحو اديم وقد لبسها فوق الخفين فان لبسها بعد ما احدث ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرموقين وان لبسها قبل الحدث ومسح عليها ثم نزعها دون الخفين اعاد المسح على الخفين الداخلين بخلاف ما اذا مسح على خف ذي طاقين فنزع احد الطاقين لا يبطل المسح على الطاق الآخر وان نزع احد الجرموقين فلبسها ان يبطل المسح على الجرموق الآخر وعلى النبي يوسف رحمه الله انه يخلع الجرموق الآخر ويمسح على الخفين. **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠** **١٠١** **١٠٢** **١٠٣** **١٠٤** **١٠٥** **١٠٦** **١٠٧** **١٠٨** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧** **٣٥٨** **٣٥٩** **٣٦٠** **٣٦١** **٣٦٢** **٣٦٣** **٣٦٤** **٣٦٥** **٣٦٦** **٣٦٧** **٣٦٨** **٣٦٩** **٣٧٠** **٣٧١** **٣٧٢** **٣٧٣** **٣٧٤** **٣٧٥** **٣٧٦** **٣٧٧** **٣٧٨** **٣٧٩** **٣٨٠** **٣٨١** **٣٨٢** **٣٨٣** **٣٨٤** **٣٨٥** **٣٨٦** **٣٨٧** **٣٨٨** **٣٨٩** **٣٩٠** **٣٩١** **٣٩٢** **٣٩٣** **٣٩٤** **٣٩٥** **٣٩٦** **٣٩٧** **٣٩٨** **٣٩٩** **٤٠٠** **٤٠١** **٤٠٢** **٤٠٣** **٤٠٤** **٤٠٥** **٤٠٦** **٤٠٧** **٤٠٨** **٤٠٩** **٤١٠** **٤١١** **٤١٢** **٤١٣** **٤١٤** **٤١٥** **٤١٦** **٤١٧** **٤١٨** **٤١٩** **٤٢٠** **٤٢١** **٤٢٢** **٤٢٣** **٤٢٤** **٤٢٥** **٤٢٦** **٤٢٧** **٤٢٨** **٤٢٩** **٤٣٠** **٤٣١** **٤٣٢** **٤٣٣** **٤٣٤** **٤٣٥** **٤٣٦** **٤٣٧** **٤٣٨** **٤٣٩** **٤٤٠** **٤٤١** **٤٤٢** **٤٤٣** **٤٤٤** **٤٤٥** **٤٤٦** **٤٤٧** **٤٤٨** **٤٤٩** **٤٥٠** **٤٥١** **٤٥٢** **٤٥٣** **٤٥٤** **٤٥٥** **٤٥٦** **٤٥٧** **٤٥٨** **٤٥٩** **٤٦٠** **٤٦١** **٤٦٢** **٤٦٣** **٤٦٤** **٤٦٥** **٤٦٦** **٤٦٧** **٤٦٨** **٤٦٩** **٤٧٠** **٤٧١** **٤٧٢** **٤٧٣** **٤٧٤** **٤٧٥** **٤٧٦** **٤٧٧** **٤٧٨** **٤٧٩** **٤٨٠** **٤٨١** **٤٨٢** **٤٨٣** **٤٨٤** **٤٨٥** **٤٨٦** **٤٨٧** **٤٨٨** **٤٨٩** **٤٩٠** **٤٩١** **٤٩٢** **٤٩٣** **٤٩٤** **٤٩٥** **٤٩٦** **٤٩٧** **٤٩٨** **٤٩٩** **٥٠٠** **٥٠١** **٥٠٢** **٥٠٣** **٥٠٤** **٥٠٥** **٥٠٦** **٥٠٧** **٥٠٨** **٥٠٩** **٥١٠** **٥١١** **٥١٢** **٥١٣** **٥١٤** **٥١٥** **٥١٦** **٥١٧** **٥١٨** **٥١٩** **٥٢٠** **٥٢١** **٥٢٢** **٥٢٣** **٥٢٤** **٥٢٥** **٥٢٦** **٥٢٧** **٥٢٨** **٥٢٩** **٥٣٠** **٥٣١** **٥٣٢** **٥٣٣** **٥٣٤** **٥٣٥** **٥٣٦** **٥٣٧** **٥٣٨** **٥٣٩** **٥٤٠** **٥٤١** **٥٤٢** **٥٤٣** **٥٤٤** **٥٤٥** **٥٤٦** **٥٤٧** **٥٤٨** **٥٤٩** **٥٥٠** **٥٥١** **٥٥٢** **٥٥٣** **٥٥٤** **٥٥٥** **٥٥٦** **٥٥٧** **٥٥٨** **٥٥٩** **٥٦٠** **٥٦١** **٥٦٢** **٥٦٣** **٥٦٤** **٥٦٥** **٥٦٦** **٥٦٧** **٥٦٨** **٥٦٩** **٥٧٠** **٥٧١** **٥٧٢** **٥٧٣** **٥٧٤** **٥٧٥** **٥٧٦** **٥٧٧** **٥٧٨** **٥٧٩** **٥٨٠** **٥٨١** **٥٨٢** **٥٨٣** **٥٨٤** **٥٨٥** **٥٨٦** **٥٨٧** **٥٨٨** **٥٨٩** **٥٩٠** **٥٩١** **٥٩٢** **٥٩٣** **٥٩٤** **٥٩٥** **٥٩٦** **٥٩٧** **٥٩٨** **٥٩٩** **٦٠٠** **٦٠١** **٦٠٢** **٦٠٣** **٦٠٤** **٦٠٥** **٦٠٦** **٦٠٧** **٦٠٨** **٦٠٩** **٦١٠** **٦١١** **٦١٢** **٦١٣** **٦١٤** **٦١٥** **٦١٦** **٦١٧** **٦١٨** **٦١٩** **٦٢٠** **٦٢١** **٦٢٢** **٦٢٣** **٦٢٤** **٦٢٥** **٦٢٦** **٦٢٧** **٦٢٨** **٦٢٩** **٦٣٠** **٦٣١** **٦٣٢** **٦٣٣** **٦٣٤** **٦٣٥** **٦٣٦** **٦٣٧** **٦٣٨** **٦٣٩** **٦٤٠** **٦٤١** **٦٤٢** **٦٤٣** **٦٤٤** **٦٤٥** **٦٤٦** **٦٤٧** **٦٤٨** **٦٤٩** **٦٥٠** **٦٥١** **٦٥٢** **٦٥٣** **٦٥٤** **٦٥٥** **٦٥٦** **٦٥٧** **٦٥٨** **٦٥٩** **٦٦٠** **٦٦١** **٦٦٢** **٦٦٣** **٦٦٤** **٦٦٥** **٦٦٦** **٦٦٧** **٦٦٨** **٦٦٩** **٦٧٠** **٦٧١** **٦٧٢** **٦٧٣** **٦٧٤** **٦٧٥** **٦٧٦** **٦٧٧** **٦٧٨** **٦٧٩** **٦٨٠** **٦٨١** **٦٨٢** **٦٨٣** **٦٨٤** **٦٨٥** **٦٨٦** **٦٨٧** **٦٨٨** **٦٨٩** **٦٩٠** **٦٩١** **٦٩٢** **٦٩٣** **٦٩٤** **٦٩٥** **٦٩٦** **٦٩٧** **٦٩٨** **٦٩٩** **٧٠٠** **٧٠١** **٧٠٢** **٧٠٣** **٧٠٤** **٧٠٥** **٧٠٦** **٧٠٧** **٧٠٨** **٧٠٩** **٧١٠** **٧١١** **٧١٢** **٧١٣** **٧١٤** **٧١٥** **٧١٦** **٧١٧** **٧١٨** **٧١٩** **٧٢٠** **٧٢١** **٧٢٢** **٧٢٣** **٧٢٤** **٧٢٥** **٧٢٦** **٧٢٧** **٧٢٨** **٧٢٩** **٧٣٠** **٧٣١** **٧٣٢** **٧٣٣** **٧٣٤** **٧٣٥** **٧٣٦** **٧٣٧** **٧٣٨** **٧٣٩** **٧٤٠** **٧٤١** **٧٤٢** **٧٤٣** **٧٤٤** **٧٤٥** **٧٤٦** **٧٤٧** **٧٤٨** **٧٤٩** **٧٥٠** **٧٥١** **٧٥٢** **٧٥٣** **٧٥٤** **٧٥٥** **٧٥٦** **٧٥٧** **٧٥٨** **٧٥٩** **٧٦٠** **٧٦١** **٧٦٢** **٧٦٣** **٧٦٤** **٧٦٥** **٧٦٦** **٧٦٧** **٧٦٨** **٧٦٩** **٧٧٠** **٧٧١** **٧٧٢** **٧٧٣** **٧٧٤** **٧٧٥** **٧٧٦** **٧٧٧** **٧٧٨** **٧٧٩** **٧٨٠** **٧٨١** **٧٨٢** **٧٨٣** **٧٨٤** **٧٨٥** **٧٨٦** **٧٨٧** **٧٨٨** **٧٨٩** **٧٩٠** **٧٩١** **٧٩٢** **٧٩٣** **٧٩٤** **٧٩٥** **٧٩٦** **٧٩٧** **٧٩٨** **٧٩٩** **٨٠٠** **٨٠١** **٨٠٢** **٨٠٣** **٨٠٤** **٨٠٥** **٨٠٦** **٨٠٧** **٨٠٨** **٨٠٩** **٨١٠** **٨١١** **٨١٢** **٨١٣** **٨١٤** **٨١٥** **٨١٦** **٨١٧** **٨١٨** **٨١٩** **٨٢٠** **٨٢١** **٨٢٢** **٨٢٣** **٨٢٤** **٨٢٥** **٨٢٦** **٨٢٧** **٨٢٨** **٨٢٩** **٨٣٠** **٨٣١** **٨٣٢** **٨٣٣** **٨٣٤** **٨٣٥** **٨٣٦** **٨٣٧** **٨٣٨** **٨٣٩** **٨٤٠** **٨٤١** **٨٤٢** **٨٤٣** **٨٤٤** **٨٤٥** **٨٤٦** **٨٤٧** **٨٤٨** **٨٤٩** **٨٥٠** **٨٥١** **٨٥٢** **٨٥٣** **٨٥٤** **٨٥٥** **٨٥٦** **٨٥٧** **٨٥٨** **٨٥٩** **٨٦٠** **٨٦١** **٨٦٢** **٨٦٣** **٨٦٤** **٨٦٥** **٨٦٦** **٨٦٧** **٨٦٨** **٨٦٩** **٨٧٠** **٨٧١** **٨٧٢** **٨٧٣** **٨٧٤** **٨٧٥** **٨٧٦** **٨٧٧** **٨٧٨** **٨٧٩** **٨٨٠** **٨٨١** **٨٨٢** **٨٨٣** **٨٨٤** **٨٨٥** **٨٨٦** **٨٨٧** **٨٨٨** **٨٨٩** **٨٩٠** **٨٩١** **٨٩٢** **٨٩٣** **٨٩٤** **٨٩٥** **٨٩٦** **٨٩٧** **٨٩٨** **٨٩٩** **٩٠٠** **٩٠١** **٩٠٢** **٩٠٣** **٩٠٤** **٩٠٥** **٩٠٦** **٩٠٧** **٩٠٨** **٩٠٩** **٩١٠** **٩١١** **٩١٢** **٩١٣** **٩١٤** **٩١٥** **٩١٦** **٩١٧** **٩١٨** **٩١٩** **٩٢٠** **٩٢١** **٩٢٢** **٩٢٣** **٩٢٤** **٩٢٥** **٩٢٦** **٩٢٧** **٩٢٨** **٩٢٩** **٩٣٠** **٩٣١** **٩٣٢** **٩٣٣** **٩٣٤** **٩٣٥** **٩٣٦** **٩٣٧** **٩٣٨** **٩٣٩** **٩٤٠** **٩٤١** **٩٤٢** **٩٤٣** **٩٤٤** **٩٤٥** **٩٤٦** **٩٤٧** **٩٤٨** **٩٤٩** **٩٥٠** **٩٥١** **٩٥٢** **٩٥٣** **٩٥٤** **٩٥٥** **٩٥٦** **٩٥٧** **٩٥٨** **٩٥٩** **٩٦٠** **٩٦١** **٩٦٢** **٩٦٣** **٩٦٤** **٩٦٥** **٩٦٦** **٩٦٧** **٩٦٨** **٩٦٩** **٩٧٠** **٩٧١** **٩٧٢** **٩٧٣** **٩٧٤** **٩٧٥** **٩٧٦** **٩٧٧** **٩٧٨** **٩٧٩** **٩٨٠** **٩٨١** **٩٨٢** **٩٨٣** **٩٨٤** **٩٨٥** **٩٨٦** **٩٨٧** **٩٨٨** **٩٨٩** **٩٩٠** **٩٩١** **٩٩٢** **٩٩٣** **٩٩٤** **٩٩٥** **٩٩٦** **٩٩٧** **٩٩٨** **٩٩٩** **١٠٠٠**

ثم غسل رجله اليسرى وادخلها الخف ليس له طهارة تامة في الصورة الاولى اذا لبس الخفين وفي الصورة الثانية اذا لبس البيشي لكنهما ملبوسان على طهارة كاملة وقت احدث غسل من قوله ملبوسين احسن من عبارتهم وهي اذا لبسها على طهارة كاملة لان المراد بالطهارة الكاملة وقت الحدث وهذا الوقت هو زمان بقائه اللبس لا زمان حدوثه فيصح ان يقال ها ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يصح ان يقال لبسها على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل دال على الحدث والاسم دال على الدوام والاستمرار **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠**

ان يكون فيه خلاف ما لك رحمه الله باصل فرضية الولا معنده **﴿ وخرج أكثر العقب إلى الساق نزع ﴾** ولفظ القدوري أكثر القدم  
وما اختاره في المتن مروى عن أبي حنيفة رحمه الله **﴿ ويمنه ﴾** **﴿ ٢٥ ﴾** خرق يبدونه منه قدر ثلاث أصابع

الرجل اصغرها لاما دونها **﴿ فلو كان الخرق طويلا يدخل فيه ثلاث أصابع الرجل ان ادخلت لكن لا يبدونه هذا المقدار جاز المسح ولو كان مضيقا لكن يتفتح اذا مشى ويظهر هذا المقدار لا يجوز فلعنه ان ما يصنع من الغزل وفوه مشقوق اسفل الكعب ان كان يستر الكعب يحيط لخواه ويشد بعد القبس بحيث لا يبدونه شيء فهو كثير المشقوق وان بدا كان كالخرق فيعتبر المقدار المذكور **﴿ ويجمع خرق خف لاخفين ﴾** اي اذا كانت على خف واحد خرق كثيرة تحت الساق ويبس ومن سلك واحد شيء قليل بحيث لو جمع الباقي يكون مقدار ثلاث أصابع يجمع المسح ولو كان هذا المقدار في الخفين جاز المسح **﴿ ويتم مدة الصبر ما سافر قبل تمام يوم وليلة ويغسل ان اقام فيلها وينزع ان اقام بعدها **﴿ فهذا اربع مسائل لانه اما ان يسافر المقيم او يقيم المائل وكل منها اما قبل تمام يوم وليلة او بعدها وقد ذكر في المتن ثلاثا منها ولم يذكر ما اذا سافر للمقيم بعد تمام يوم وليلة وحكمه ظاهر وهو وجوب النزح **﴿ ويجوز على جيرة محدث فلا يطله السقوط الا عن يره ﴾** المسح على الجيرة ان اضر جاز تركه وان لم يضر فقد اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رح في جواز تركه ولما أخذ انه لا يجوز تركه ثم لا يشترط كون الجيرة مشدودة على******

مقبوه عدم نقض المسح عند الحوف بل ان حدث بعد ذلك فتوضا يجمع كالجيرة لكن في المراج لو مضت وهو يخاف اللبس على رجله يستوعبه بالمسح كالجائر ويصلي **﴿ وقال الحلبي والذي ينبغي ان يفتي به في هذه المسئلة انتقاض المسح واستئصال مسح آخر يمسح الخف كالجيرة ويصل هذا فمضى المتن عدم لزوم الفصل وجواز المسح بعد ذلك فلا يتأني بطلان المسح السابق **﴿ وبعدها غسل رجله فقط ﴾** لسريان الحدث السابق اليها **﴿ وخرج أكثر القدم نزع ﴾** لان للاكثر حكم الكل ي ولو مسح مقيم سافر قبل يوم وليلة مسح ثلاثا **﴿ عملا باطلاق الحديث وهو مسح السافر ثلاثة ايام واليالي ف ولاته حكم متعلق بالوقت فيعتبر آخره ﴾** ولو اقام مسافر بعد يوم وليلة نزع **﴿ لان رخصة السفر لا تبقى بدونه ﴾** والا يتم يوم وليلة **﴿ لان هذه مدة الافاقة ﴾** وصح على موق **﴿ وقال الشافعي رحمه الله لا يصح ولذا ان النبي عليه السلام مسح على الجرموقين رواه الامام احمد في مسنده ولا يبي داود كان يخرج فيقضي حاجته فانته به فيسح على عامته وموقبه قال الجمهوري والمطرزي الموق خف قصير يلبس فوق الخف فارسي مربوف ولاته تبع لفتن استعلا وغرضا فصار كعب ذي طاقين اما الاستعمال فيلورانه حيث دار الخف مشيا وقاما وفوقا وانقضاء كوارتقا واما الفرض فلان كلا وقاية للرجل كالم **﴿ والجواب الجبلد وهو ما وضع الجبلد على اعله واسفله ﴾** والمثل وهو ما وضع على اسفله جلدة كالم للقدم **﴿ والتخفين ﴾** وهو ما يستعمل على الساق من غير ان يربط بشيء لان النبي عليه السلام مسح على جوربيه رواه الترمذي في حديث المنيرة وضفه الامام احمد وابن مهدي ومسلم ولاته يمكنه المشي فيه اذا كان ثقيلا **﴿ لا على حامة وقنطرة ويصع وقنازين ﴾** اذ لا حرج في نزع هذه الاشياء **﴿ والمسح على الجيرة وخرقة القرعة ونحو ذلك ﴾** كالصندل **﴿ كالنعل ﴾** وهو جاز لانه عليه السلام فعل ذلك وامر عليا رضي الله عنه به ولان الحرج فيه فوق الحرج ينزع الخف فكان أولى بشرع المسح ويكتفي بالنسح على اكثرهما ذكره الحسن هم اما النعل فرواه القارطبي وضعه بالي حارة محمد بن احمد بن مهدي وقال المذري صح عن ابن عمر رضي الله عنهما المسح على الصباية موقفا عليه وهو كالرفوع لاث الابدال لانتصب بالراي واما الاسر فرواه ابن ماجه وفي اسناده عروة بن خالد الواسطي متروك **﴿ فلا يترك ﴾** كالنعل على لعدم التوقيت بالتوقيت **﴿ ويجمع مع النعل ﴾** فلو كانت في احدي رجله مسحا وغسل الاخرى لان مسحا كمثل ما تحتها فلا يؤدي الى الجمع بين الاصل والبدل بخلاف مسح الخفين **﴿ ويجوز وان شدعا بلا وضوء ﴾** لان غسل ما تحتها انتقل الى الجيرة بخلاف الخف **﴿ ويجوز على كل الصباية ﴾** لان الواجب انتقل اليها وذكر الحسن ان مسح الاكثر كاف **﴿ كان تحتها جراحة اولاً ﴾** للضرورة لان الصباية لا تصب على وجه ياتي الى الجراحة فقط **﴿ فان سقطت عن يره بطل ﴾******

**﴿ كشف الحقائق ﴾** طهارة ولما يجوز المسح على الجيرة اذا لم يقدر على ذلك الموضع من العفوكا **﴿ ٤ ﴾**



لا يقدر على شربه بل كان الماء يضره او كان الجبيرة مشدودة يصعب حملها اما اذا سخن فادرك على نفسه فلا يجوز مع الجبيرة فاذا كان في اعضائه شقاق فان عجز عن شربه يلزم احواله الماء عليه فان عجز مع يلزمه المسح ثم ان عجزه عنه يشمل ما تحوله ويتركه وان كان الشقاق في يده ويميز عن الوضوء استحسان بالغير فيه وان لم يستن وجب غسله اذا وضع اليد على الشقاق الرجل ارضه الماء فوق الدواء فاذا ابرأ الماء فوق الدواء ثم سقط الدواء كان السقوط عن بر غسل الموضع والا فلا واذا قصد موضع اخر فسد غسل المصاصة فسد بعض المشايخ لا يجوز المسح عليها بل على الخرقه وعند البعض ان امكنه شد المصاصة بل اعطاه حدة لا يجوز عليها المسح وان لم يمكنه ذلك بعجز وقال بعضهم ان كان حل المصاصة وقيل ما تحتها يضر المصاصة جاز المسح عليها والا فلا وكذا الحكم في كل خرقه جاوزت موضع الخرقه وان كان حل المصاصة لا يضر لكن نزها عن موضع الخرقه يضر يحملها وبشكل ما تحتها الا موضع الجراحة ثم يشدها ومسح موضع الجراحة وعامة المشايخ على جواز مسح عصابة المقتصد واما الموضع الظاهر من اليد ما بين المقيدين من المصاصة فلا يصح ان يكتفيه المسح اذ لو غسل يبتل المصاصة فربما يندب البتة الى الجبيرة والقصد يشترط الاستيعاب في مسح

لِزوال العذر ﴿والإلا﴾ لبقاء العذر ﴿ولا يفتقر الى التوبة﴾ في مسح الخف والرأس ﴿وقيل يشترط في مسح الخف لانه بدل كالتيح والاول اظهر لانه بعض الوضوء فاحسن الحوزة بالكل عم وافته تعالى امر﴾

هو يوم ينفض رسمه بخلاف الاستحاضة م م امرأة ملبسة عن داءه بخلاف  
النفساء م م وصفر واقع ثلاثة أيام وقال الشافعي رحمه الله أقله يوم وليلة  
وعن أبي يوسف رحمه الله يومان وأكثر الثالث وأكثر عشرة وقال الشافعي  
رحمه الله أكثر خمسة عشر يوما لنا قوله عليه الصلاة والسلام أقل الحيض  
لجارية البكر والذهب ثلاثة أيام وليلاتها وأكثر عشرة أيام وهو حجة على الشافعي رحمه الله  
في تقديره أقله يوم وليلة وأكثر خمسة عشر يوما م والحديث رواه الدارقطني  
عن أبي امامة مرفوعا وقال عبد الملك مجبول واللاء بن كثير ضعيف الحديث  
ورواه عن ابن مسعود مرفوعا وقال لم يروه عن الأعمش غير هارون بن زياد وهو  
ضعيف الحديث ورواه ابن عدي في الكامل عن أنس مرفوعا وأعله الحسن بن

الدماء الخاصة بالنساء ثلثة حبش والاحتضاض ونقاس فالحيض **﴿ هو دم ينفضه رحم البالفة ﴾** اي بنت تسع **﴿ ديار ﴾** ستين **﴿ لا داء بها ﴾** فالذي لا يكون من الرحم ليس بحيض وكذلك الذي قبل من البلوغ اي تسع سنين وكذا ما ينفضه الرحم بمرض واذا استمر الدم كان سيلان البيض طبيعياً فكان حبساً وسيلان البيض بسبب المرض فلا يكون حبساً وكاليد بدم الداء يجب ان يقيد بدم الولادة ايضاً احترازاً من النفاس ثم الاسحاح ان الحيض موقت الى سن الایاس واكثر المشايخ قدروه بستين سنة ومشايخ بخاري وغرازمي بحسبهم تسعين فما رأت بعدها لا يكون حبساً في ظاهر المذهب والخفاريان ان رأت دماً قريباً كالاسود والاحمر الثاني كان حبساً وبطل الاحتداد بالاشهر قبل التام وبسده لا وان رأت صفرة او خضرة او تربة فهي احتضاض **﴿ والله ثلثة ايام ولياليها واكثره عشرة ﴾** وعند البيهقي رحمه الله اقله ايامان واكثره الثالث وعند الشافعي رحمه الله اقله يوم وليلة واكثره خمسة عشر وعنه تسعة ايام اقل الحيض بخاريه الكبر والتعب ثلثة ايام ولياليها واكثره عشرة ايام ثم اُلم ان مبدا الحيض من وقت خروج الدم الى الفرج الخارج فيغلبه الكرسف لانقطع الصلوة فتندوسع الكرسف انما يحقق الخروج اذا وصل الدم الى ما يجاذي الفرج الخارج من الكرسف فاذا احر من الكرسف ما يجاذي الفرج الداخل لا يحقق الخروج الا اذا رقت الكرسف لتحقيق الخروج من وقت الزم وكذا في الاستحاضة والنفاس والبول ووضع الرجل القعدة

في الاحليل والقلفة كالخارج ثم وضع الكرسف مسح لغيره في الحيض والحيض في كل حال وموضعه موضع البكارة ويكره في الفرج الداخل فالطاهر اذا وضعت اول الليل فحين اصحبت رأت عليه اثر الدم قال ان يثبت حكم الحيض والحائض اذا وضعت ورأت عليه البياض حين اصحبت حكم بطهارتها من حين وضعت **والطهر المختل** اي بين الدمين في مدته في اي مدة الحيض وما رأت من لون فيها في اي في المدة **سرى البياض** اختلص حيض **قوله** والطهر اذا تخطل بين الدمين مبتداه وما رأت حطفت عليه وحيض غيره واعلم ان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر اذا تخطل بين الدمين فان كان اقل من ثلثة ايام لا ينفصل بينهما بل هو كالمدة المتوالي اجماعا وان كان ثلثة ايام او اكثر فمن اليوسف رحمه الله وهو قول ابي حنيفة رحمه الله لا ينفصل وان كان اكثر من عشرة ايام فيحيز بداية **٢٧** الحيض وختمه بالطهر على هذا القول فقط وذكر ان الفتوى على هذا تيسرا على

دينار وديوي موقفا على انس ورواه الدارقطني عن انس ورواه عن عثمان بن ابي العاص ورواه عنه ايضا بسند آخر وعثمان هذا صحابي ورواه ايضا عن واثلة بن الاسقع مرفوعا واعلم بهجة محمد بن مهناك وضعت محمد بن احمد بن انس ورواه ابن عدي في الكامل عن معاذ بن جبل مرفوعا وضعه بجمد بن سعيد الشامي رموه بالوضع واخرجه العليل عن معاذ مرفوعا واعلم بهجة محمد بن الحسن الصدفي ورواه ابن الجوزي عن الخلدزي مرفوعا وضعه بسليمان المكني ابا داود فنه عدة احاديث عنه عليه الصلاة والسلام متعددة الطرق وذلك يرفع الحديث من الضعيف الى الحسن والمرفوع في المقادير كالرفوع وبالجملة له اصل في الشرع واما ان اكثره خمسة عشر يوما لم يعل في حديث حسن ولا ضعيف سوى حديث ثبوت احدا كن شطر عمرها لا تعلى وهو صحيح لم يكن فيه حجة لا ذكر وقد قال البيهقي انه لم يعهده وقال ابن الجوزي في التحقيق هذا الحديث لا يعرف واقره عليه صاحب التتبع فم **وما نقص اوزاد احتضاة** لان تقدير الشرع يمنع الحاق غيره به **وما سوى البياض** المختلص حيض **لا روي** ان عائشة رضي الله عنها جعلت ماسوي البياض المختلص حيفا وهذا لا يعرف الا بما عاها قال تعالى ويستوثقك عن الحيض قل هو اذى وجميع هذه الالوان في معنى الاذى سواء وروي ان النساء كن يمشن الكراسف الى عائشة رضي الله عنها تنتظر اليها فاذا رأت الكدرة قالت لا حتى يرين القصة البيضاء والكرسف خرفة توضع في الفرج والقصة شيء يشبه الجص لك م

اكثر يفضل مطلقا فنه سنة اقوال وقد ذكر ان كثيرا من المتقنين والمتأخرين اتوا بقول محمد رحمه الله ونضع مثلا لجميع هذه الاقوال مبتداه رات يوما وما واربعة عشر طهرها ثم يوما وما وثمانية ثم يوما وما وسبعة ثم يومين وثلاثة ثم يوما وثلاثة ثم يوما ويومين ثم يوما وما فنه خمسة ايام يوماني رواية ابي يوسف رحمه الله الشرة الاولى والشرة الرابعة حبس وفي رواية محمد رحمه الله الشرة بعد طهر هو اربعة عشر وفي رواية ابن المبارك الشرة بعد طهر هو ثمانية وعقد محمد رحمه الله الشرة بعد طهر هو سبعة وعند ابي حنيفة السنة الاولى منها وعند الحسن الاربعة الاخيرة من خمسة واربعين وما سوى ذلك احتضاة في كل صورة يكون الطهر الناقص فاصلا في هذه الاقوال سوى قول ابي يوسف رحمه الله فان كان احد الدمين نصابا كان حيفا وان كان كل منهما نصابا فالاول حيض وان لم يكن شيء منهما نصابا فالكامل احتضاة وانما استثنى قول ابي يوسف لان هذا لا يتفق على قوله واعلم ان الزان الحيض في الحرارة والسواد فيهما حيض اجماعا وكذا الصفرة المشبعة في الاصم والخضرة والصفرة الضعيفة والكدرة والثرية عندنا وقرى ما بينهما ان الكدرة تقرب الى البياض والثرية الى السواد وانما قدم مسألة الطهر المختل على الزان الحيض لانها متعلقة بمدة الحيض فالحقها بما ذكره الالوان ثم بعد ذلك شرع في احكام

الحديث فقال **يُتَجَنَّبُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَيُقْبَضُ هَوَاهِي** أي يقضي الصوم للصلاة بناء على أن الحيض يثني وجوب الصلاة وصحة ادائها لكن لا يمتنع وجوب الصوم بنفس وجوبه ثابت بل يمتنع صحة ادائه فيجب انقضاء اذا طهرت ثم المعتبر عندنا آخر الوقت فاذا حاضت في آخر الوقت سقطت وان طهرت في آخر الوقت وجبت فاذا كانت طهارتها لمشرة وجبت الصلاة وان كان الباقي من الوقت لحة فان كانت لاقول منها فان كان الباقي من الوقت مقدار ما يسع القتل والتحرية وجبت والا فوقت القتل يجتنب ههنا من مدة الحيض والصائفة اذا حاضت في النهار وان كان في آخره بطل صومها فيجب قضاءه ان كان صوماً واجباً وان كان نقلاً لا يختلف صلاة الليل اذا حاضت في خلالها وان طهرت في النهار ولم تاكل شيئاً لا يجوز صوم هذا اليوم لكن يجب عليها الامساك وان طهرت في الليل لمشرة ايام يصح صوم **﴿ ٢٨ ﴾** هذا اليوم وان كان الباقي من الليل لحة وان طهرت لاقول

قوله وروي ان النساء اخ رواء مالك في الموطأ واخرجه البخاري مطلقاً ف م **﴿ يمتنع صلاة وصوماً ﴾** لاجماع المسلمين على ذلك ي **﴿ وتغضبه دونها ﴾** لقول عائشة رضي الله عنها كانت احداثا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طهرت من حضاها تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة ولان في قضاء الصلوات حرجاً لتضاعف ابدون الصيام ه وحديث عائشة متفق عليه ف م **﴿ ودخل مسجد ﴾** وقال الشافعي رحمه الله يجوز على وجه المرور لنا قوله عليه السلام فاني لا اسلم المسجد لحائض ولا جنب وهو باطل لانه حجة على الشافعي رحمه الله في اباحة الدخول على وجه العبور ه وفيه اختلف عن جيرة وقالوا هو مجبول قال الخذري فيه فطران اختلفت بن خليفة الطامري وقيل التحلي كتيبه ابو حسان حديثه سيئة الكوفيين روى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال الدارقطني صالح وقال البجلي جيرة بنت دجاجة تابعة ثقة ف م **﴿ والطواف ﴾** لوجوب الطهارة فيه ف م حدث الطواف صلاة رواء صاحب المسند في الجنائيات المجمع **﴿ وقربان ما تحت الازار ﴾** لآية ولا تقر بومن حتى يطهرونه ولقوله عليه السلام للذي سأله عما يحل له من امراته وهي حائض لك ما فوق الازار ي **﴿ وقراءة القرآن ﴾** وقال مالك رحمه الله يجوز لحائض ه لا تجب لنا قوله عليه السلام لا تقرأ الحائض وتجنب شيئاً من القرآن وهو حجة على مالك في الحائض وهو باطل لانه يقتل ما دون الآيات فهو حجة على الطامري في اباحته ه رواء الترمذي وابن ماجه وفيه اسماعيل بن عياش وفي سنن الاربعة عن علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصحبه او لا يصحبه عن القراءة شيء ليس الجنابة وقال الترمذي حسن صحيح ف م **﴿ وسه الا بغلظه ومنع الحلت المس ومنعها الجنابة والنفس ﴾** لقوله عليه السلام لا يس القرآن الا طهرت الحدث والجنابة حلا اليد فيستويان في حكم المس والجنابة حلت التمس دون الحدث فيفتقران في حكم القراءة ه والحديث رواء النسائي في الديات سن

كان مشرة يصح الصوم ان كان من الباقي من الليل مقدار ما يسع القتل والتحرية وان لم تقطل في الليل لا يسل صومها **﴿ ودخول المسجد والطواف واستئجار ما تحت الازار ﴾** كالمباشرة والتفخيز ونقل القبلة وملاسة ما فوق الازار وعند محمد رحمه الله يبيح شارب الدم اعه موضع الفرج فقط **﴿ ولا تقرأ القرآن كجنب ونفسه ﴾** سواء كان آية او ما دونها عند الكرخي وهو المختار وعند الطحاوي يجل ما دون الآية هذا اذا قصد القراءة وان لم يقصد ما حوان يقول شكراً للنعمة الحمد لله رب العالمين فلا بأس به ويجوز لها التحجب بالقرآن والتعليم والمعلقة اذا حاضت فسد الكرخي تعلم كلمة كلكم قطع بين المتكلمين وعند الطحاوي رحمه الله تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم النصف الاخر فاما دعاء التفتت فيكره عند بعض المتأخرين وفي الخطيب لا يكره وسائر الادعية والاذكار

لا بأس بها ويكره قراءة التوراة والانجيل والزيور **﴿ بخلاف الحدث ﴾** متعلق بقوله ولا تقرأ **﴿ ولا يس ﴾** (القرن) هو لا اي الحائض والجنب والنفس والحدث **﴿ مصحفاً لا بخلاف عقاب ﴾** اي منفصل عنه **﴿ وكره المس بالكم ﴾** وما كانت المصحف اذا كان موضوعاً على الوجه بحيث لا يس مكتوبة عند أبي يوسف رحمه الله يجوز وعند محمد رحمه الله لا يجوز **﴿ ولا درهما فيه سورة الا بصرة ﴾** اراد درهما عليه آية من القرآن وانما قال سورة لان العادة كتابة سورة الا خلاص وغيرها

على الدرام **﴿ وحل وطيء ﴾** من انقطع دمها لاكثر الحيض او النفاس قبل الفسل دون وطيء من انقطع لائل منه **﴿ اي لائل من الاكثر وهو ان ينقطع الحيض لائل من عشرة والنفاس لائل من اربعين ﴾** الا اذا مضى وقت يسع الفسل والقرينة **﴿ فحينئذ يحل وطئها وان لم تقتبل الا للقرن الذي يتحكم فيه من الاعتسال ﴾ ٢٩** مقام حقيقة الاعتسال في حل الرجل وطئها **﴿ وان علم انه اذا انقطع الدم لائل من عشرة ايام بعد مضى ثلاثة ايام او اكثر فان كان انقطاع**

فيها دون العادة يصحب ثؤخر الفسل الى آخر وقت الصلاة فاذا خافت فوت الصلاة اغتسلت وصلت والمراد آخر الوقت المسقط دون وقت انكراهة وان كان الاعتسال على رأس عادتها او اكثر او كانت مبتدأة فتؤخر الاعتسال بطريق الاحتياط وان انقطع لائل من ثلاثة ايام اخرت الصلاة الى آخر الوقت فاذا خافت فوت الصلاة توضأت وصلت ثم في الصوم المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل الحكم بطهارتها مبتدأة كانت او معتادة واذا انقطع الدم لعشرة او اكثر فبقي العشرة يحكم بطهارتها ويجب عليها الاعتسال وقد ذكرنا المعتادة التي عادت ان ترى يوما دما ويوما طهرا هكذا الى عشرة ايام فاذا رأت الدم تنوكت الصلاة والصوم فاذا ظهرت في الثاني توضأت وصلت ثم في اليوم الثالث تترك الصلاة والصوم ثم في اليوم الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة **﴿ واقل الطهر خمسة عشرة يوما ولا حد لاكثره ﴾** الا لنسب العادة فان اكبر الطهر مقدر في حقه ثم اختلفوا في تقدير مدته والاصح انه مقدر بستة اشهر الا ساعة لان العادة تقصان طهر غير الحامل عن

**﴿ وتوطأ ﴾** لكنه لا يستحب النسي في قراءة التشديد **﴿ ولا غسل بصصره لاكثره ﴾** اذ لا مزيد للبيض على العشرة **﴿ ولا فلاح حتى تقتسل ﴾** لان الدم قد يدر تارة وينقطع اخرى فلا بد من الفسل ليرتج جانب الاعتسال **﴿ او يضي عليها ادنى وقت صلاة ﴾** وهو زمن يسع الفسل ولبس الثياب والقرينة يعني من آخر وقت الصلاة لتطهيرها بوجوبها في ذمتها **﴿ ودم قال في الهداية لان الصلاة صارت ديناً في ذمتها فقد ظهرت حكماً ﴾** والطهر بين المين في المدة حيض ونفاس **﴿ هذا احدى الروايات عن الجحيفة رحمه الله وجهه ان استعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالايجاج فيعتبر اوله وآخره كالنصاب في باب الزكاة وعن ابني يوسف رحمه الله وهو رواية عن الجحيفة وقيل هو آخر اقواله ان الطهر اذا كان اقل من خمسة عشر يوماً لا يغسل وهو كله كالمعتدالي لانه طهر فاسد **﴿ واقل الطهر خمسة عشر يوماً ﴾** هكذا نقل عن ابراهيم النخعي وانه لا يعرف الا توقيفا قيل واجمعت الصحابة رضي الله عنهم عليه ولانه مدة الزوم فكان كمدة الاقامة **﴿ ولا حد لاكثره ﴾** لانها قد لا ترى حيفاً اصلاً **﴿ م ﴾** الا عند نصب العادة في زمان الاستمرار **﴿ اذا وقع الاستمرار في المبتدأة فحيضاً من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون ثم ذلك دأبها ونفسا اربعون ثم عشرون طهرها اذ لا يتولى نفاس وحيض ثم عشرة حيضاً ثم ذلك دأبها وان وقع في المعتادة فطهرها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان طهرها اقل من ستة اشهر والا اقرت الى ستة اشهر الا ساعة وحيضاً بمجاله امين****

نقلنا عن رسالة العلامة البركوي صورته امرأة خاضت عشرة ايام وطهرت عشرون يوماً ثم استمر بها الدم فعادت في الحيض عشرة وفي الطهر عشرون ولو خاضت عشرة وطهرت خمسين ثم استمرت فعادت في الطهر عشرون ولو خاضت عشرة وطهرت مئتين ثم استمرت فعادت في الطهر مئتين فان طهرت اكثر من مئتين ينتقل عادتها الى عشريين في قول محمد وهو الاصح محيط ش **﴿ ودم الاستحاضة كزفاف دائم لا يمنع صوماً وصلاةً ووطئاً ﴾** لقوله صلى الله عليه وسلم توضئي وصلي وابس قطر الدم على الحصى فثبت حكم الصلاة عبارة وحكم الصوم والوطء دلالة عيني وجه الدلالة انهم اجمعوا ان دم الرحم يمنع الثلاثة ودم القرق لا يمنع شيئاً منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلاة علم انه دم عرق **﴿ م ﴾** والحديث اخرجه البخاري بدون زيادة وان قطر الخ واخرجه ابن ماجه وابو داود **﴿ م ﴾** وقال ابو داود وشمف يحيى هذا الحديث **﴿ م ﴾** ولو زاد الدم على اكثر الحيض والنفاس فما زاد على عادتها استحاضة **﴿ لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلاة ايام افرائها ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على**

طهر الحامل ونقل مدة الحمل ستة اشهر واقص عن هذا بشئ وهو الساعة صورته مبتدأة رات عشرة ايام دماً وستة اشهر طهراً ثم استمر الدم لتنفق عادتها بتسعة عشر شهراً الا ثلاث ساعات لانا نحتاج الى ثلاث حيض كل حيض عشرة ايام والى ثلاثة اشهر كل طهر ستة اشهر الا ساعة **﴿ م ﴾** وما نقص عن اقل الحيض **﴿ اي الدم التاليس عن الثلاثة ﴾** او زاد على اكثره **﴿ اي العشرة**

﴿ أو أكثر النفاس ﴾ وهو أربعون يوماً ﴿ أو على عادة عرفته لحين وجاوز العشرة أو نفاس وجاوز الأربعين ﴾ أي إذا كانت لها عادة معروفة في الحيض وفرضناها سبعة مثلاً فأت الدم اثني عشر يوماً فخمسة أيام بعد النسبة استحقاقاً فإذا كانت لمادة في النفاس وهي ثلاثون يوماً مثلاً فأت الدم خمسين يوماً فالعشرون التي بعد الثلاثين استحقاقاً فهذا حكم المعتادة ثم أراد أن يبين حكم البتداء فقال ﴿ أو على عشرة حيض من يلف ﴾ ﴿ ٣٠ ﴾ استحقاقاً أو على أربعين تقاسماً ﴿ البتداء قاتني يلف استحقاقاً

المشر يطبق به ه قوله أيام اقرباً أي أيامها المعبودة كذا والحديث رواه الدارقطني والطحاوي قوله يحاسب ما زاد من حيث أنه زيادة على المقدار إذ المقدار العادي كالمقدار الشرعي ومن حيث أنه تخالف للمعروف ف ﴿ ولو مبتدأ فحيضه عشرة ﴾ لأننا عرفناه حيفاً فلا يخرج عنه بالشك ﴿ وتقاسمها أربعون وتعرضاً الاستحقاق ومن به سلس بول أو استطلاق بطن أو انتقلت ريح أو رطاف دائم أو جرح لا يرقأ لوقت كل فرض ﴾ وقال التنافسي رحمه الله تعرضاً المستحقة لكل مكتوبة بقله عليه السلام المستحقة لتوضا لكل صلاة ولأن اعتبار طهراتها ضرورة أو لا المكتوبة يتلوا بقي بعد الفراغ منها ولما قوله عليه الصلاة والسلام المستحقة بتوضا لوقت كل صلاة وهو المراد بالأول لأن اللام تستعار للوقت يقال آتيك صلاة الظهر أي وقتها ولأن الوقت أهم مقام الآداء تيسيراً فإدراك الحكم عليه ه قوله لقله عليه السلام رواه ابن ماجه وأبو داود قوله ولما قوله عليه السلام ذكر سبط ابن الجوزي أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله رواه ١ وفي شرح مختصر الطحاوي رواه أبي حنيفة رحمه الله مرغوطاً ذكره محمد رحمه الله في الأصل وقال ابن قدامة في المغني وروى في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش وتوضي لوقت كل صلاة وهذا حكم بالنسبة إلى كل صلاة لأن لفظ الصلاة يستعمل في وقتها عرفاً وشريعاً لحديث ابن قدامة الصلاة أولاً وآخرها ولحديث أبا رجل أدر كته الصلاة ويقال آتيك صلاة الظهر ف م قوله تيسيراً لتفاوتهم في الآداء بين معطل ومقصر وروية أولوية الآداء أول الوقت أو آخره وربما يحتاج إلى تأخير الآداء إلى آخر الوقت لما عدا إلى أدائه أول الوقت خلوف اعتراض العوارض فاقم الوقت مقامه لستوي إنك في بقاء الطهارة ك م ﴿ ويصلون به فرضاً وتقللاً ويصل بخرجه فقط ﴾ وقال زفر رحمه الله يصل بالندخول وقال أبو يوسف رحمه الله بأيها كان لما أنه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت ليتحقق من الآداء كما دخل الوقت وخروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحدث عنده والمراد بالوقت وقت الفرض لا وقت العيد ﴿ وهذا إذا لم يصح عليه وقت فرض إلا وذلك الحديث يوجد فيه ﴾ لأن الضرورة بهذا تنقضي ﴿ والنفاس دم يقب الولد ودم الحمل استحقاقاً ﴾ وقال التنافسي رحمه الله حيض لما أنه ينسد ثم الرحم بالجبل كذا المعتادة ه أي المعتادة المستمرة عدم خروج الدم من الحمل وخروجه منها أندر نادر فقد لا يراه الإنسان في عمره فيجب الحكم في كل حامل بانسد رحمها اعتباراً

حيضها في كل شهر عشرة أيام وما زاد عليها استحقاقاً فيكون طهرها عشرين يوماً وأما النفاس فإذا لم يكن للمرأة فيه عادة فتقاسمها أربعين يوماً والزيادة عليها استحقاقاً قوله حيض من يلف بالجر عطف بيان للعشرة وقوله تقاسمها بالجر عطف بيان لأربعين ﴿ أو ما رأيت حامل فهو استحقاقاً ﴾ أي الدم الذي تراه المرأة الحامل ليس بحيض بل هو - استحقاقاً قتوله وما نقص مبتدأه وقوله فهو استحقاقاً خبره ثم بين حكم الاستحقاق فقال ﴿ لا يتبع صلاة وصوماً ووضوءاً ومن لم يصح عليه وقت فرض إلا به حدث ﴾ أي الحدث الذي أجلى به ﴿ من استحقاقاً أو رطاف أو نحوها يتوضأ لوقت كل فرض وتصل به فيها شاء من فرض ﴾ وتقل ﴿ احتراز عن قول التنافسي رحمه الله فلن عنده يتوضأ لكل فرض ويصل التوافل بتيمة الفرض ﴾ وينقذه خروج الوقت لادخله ﴿ احتراز عن قول زفر أن الناقض عنده دخول الوقت وعن قول أبي يوسف فإن الناقض عنده كلاماً فيصلي من توضأ قبل الزوال إلى آخر وقت الظهر ﴾ خلافاً لأبي يوسف وزفر فإنه حصل دخول الوقت لا الخروج ﴿ لا يبد طلع الشمس من توضأ

قوله ﴾ أي من توضأ قبل طلوع الشمس لكن بعد طلوع الصبح خلافاً زفر فإنه وجد الناقض عندنا في الدخول ( للمعروف ) وهذا أبي يوسف وهو الخرج لا عند زفر فإن الناقض عنده الدخول ولم يصل ﴿ والنفاس دم يقب الولد ولاه ولاه وأكثره أربعين يوماً خلافاً للتنافسي وحاذ أكثره ستون يوماً عنده وهو لا م للتدوين من الإجماع خلافاً لحمد ﴾ التدوين ولد أن من بطن

واحد لا يكون بين ولادتهما  
اقل مدة الحمل وهو ستة اشهر  
❖ وانقضاء المدة من الاخير اجامتا  
وسقط يرى بعض خلقه ولد ❖ اي  
وسقط ميتناه يرى صفة ولد خيرة  
❖ فتصير في به نساء والامة ام الولد  
ويبقى المعلق بالولد ❖ اي اذا قال  
اذا ولدت فانت طالق تطلق بمزيج  
سقط ظهر بعض خلقه ❖ وتنفق  
المدة به ❖ اي اذا طلقا زوجها  
تنقض عدتها بمزيج هذا السقط

### ❖ باب الانجاس ❖

❖ يطهر بدن المصلي وتوبه ومكاته  
عن نجس مرئ يزول عيه وان بقي  
اثر يتبقى زواله بالماء ❖ قوله بالماء  
يشمل بقوله يزول عيه ❖ وبكل  
ما يعط طاهر يزول كل نجسه وما لم  
يرى اثره ❖ عطف على قوله عن  
نجس مرئ ❖ يفسله ثلاثا وعصره  
في كل مرة ان امكن ❖ بشرط ان  
يبلغ في العصر في المرة الثالثة بقدر  
قوته ❖ والا يفسل ويترك الى عدم  
القطرات ثم وثم هكذا وحده عن ذي  
جرم جف بالذلك بالارض وجوز  
ابن يوسف رحمه الله في رطب ❖ اي  
في رطب ذي جرم ❖ اذا بالغ وبه بقي  
وعا لا جرم له بالفضل قط ❖ اي  
يطهر المصلي عا لا جرم له كالبول  
بالفضل قط ❖ وعن النبي بفسله ❖  
سواء كان رطباً او يابساً ❖ او فرك  
ياسه ❖ هذا اذا كان رأس الذكر  
طاهراً بان بال ولم يتجاوز البول عن  
رأس متفرجه او يتجاوز واستنجى ولا  
فرق بين الثوب والبدن في طاهر

للمنزوع من نبات نوحاً ف م ونحوه عليه الصلاة والسلام في سبابا او طاس الا لا توطأ  
حاصل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بمحضة فجعل عليه السلام الحيض دليل عدم  
الحمل فهذا دليل على ان الحيض والحمل لا يجتمعان ❖ م ❖ والسقط ان ظهر بعض  
خلقته ❖ اكيد او رجل ❖ م ❖ ولد ❖ تصير نساء وتنقض به الصدة ويقع الملق  
بالولادة ❖ م ❖ ولا حد لافله ❖ لان تقدم الولد دليل على انه من الرحم فلا حاجة  
الى اماره زائدة عليه اما الحيض فلم يتقدمه دليل على انه منه ودم الرحم بعد عادة  
فجعل دليلاً على انه منه ❖ واكثره اربعون يوماً والزائد استحاضة ❖ وقال الشافعي  
رحمه الله اكثره ستون لنا حديث ام سلة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم  
وقت للنساء اربعين يوماً رواه ابو داود والترمذي وغيرهما واتى البخاري على هذا  
الحديث وقال النووي رحمه الله حديث حسن وروى الدارقطني وابن ماجه انه عليه  
السلام وقت للنساء اربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك وضمنه بسلام بن سالم  
وروى هذا من عدة طرق لم نقل من الطعن فيه لكن يرفع بكثرتها الى الحسن  
ف م ❖ وتقال التوطين من الاول ❖ وقال محمد وزر رحمه الله من الثاني ولنا  
ان لم الرحم يطلع به فنكتس بالدم والمدة قد تعلقت بوضع حمل مضاف اليها فيقول  
الجميع قال تعالى واولات الاحمال اجلن ان يرضن حملهن والحمل اسم لكل  
ما في البطن ❖

### ❖ باب الانجاس ❖

❖ يطهر البدن والثوب بالماء ❖ لقوله تعالى وياك طهره ❖ وقال عليه السلام  
حينه ثم افرصه ثم اغسله بالماء ولا يضره اثره واذا وجب في الثوب وجب في  
المكان والبدن لان الاستعمال في الصلاة يشمل النكل ❖ والحديث متفق عليه ونقطه  
تحية ثم افرصه ثم تنضيه ثم تعلى فيه والحت انقشر بنحو المرد او الظفر والقرص  
بأطراف الاصابع ف م ❖ وما لم يزيل كالماء ❖ وقال محمد وزر والشافعي  
رحمهم الله غير الماء ليس يطهر ولما القياس على الماء يجامع القلع فم ❖ لا لدن ❖  
لانه لا يخرج بنفسه فكيف يخرج غيره وكذا الدبس والبن ي م ❖ واغلف بالذلك  
بان يمسح على الارض مسحا قوياً مخطوياً ومثلها لك والحت امين لقوله عليه السلام  
فان كان بعد اذى فليمسح بالارض فان الارض لها ظهور ولان الجلد لصلابته  
لا يتداخله اجزاء الغياصة الا قليلاً ثم يمسح به الجرم اذا جف فاذا زال زال ما  
قام به ❖ والحديث رواه ابو داود ف م ❖ اذا قصي ❖ بنص ذي جرم ❖ ان جف  
والا يفسل لان المسح بالارض بكثرته ❖ والا يفسل ❖ لان الاجزاء تنشرب فيه  
ولا جاذب يمسحها وقيل ما يتصل به من الرمل جرم له ❖ ويحیی يابس بالترك ❖  
هو المالك باليد حتى ينتفتح بحر امين لقوله عليه السلام لائنسة رضي الله عنها  
واغسله ان كان رطباً وافرقيه ان كان يابساً وقال الشافعي رحمه الله انى طاهر

والحجة عليه ما روينا وقال عليه السلام انما يفضل الثوب من حسن وذكر منها الى  
ولو احاب البدن قال مشايخنا يطهر بالفرك لان البولي فيه اشد فله قوله عليه  
السلام لمانثة الخ في التمسح ما حاصله ان الثابت انما هو فعلها واما قوله عليه السلام  
لمانثة رضى الله عنها ذلك فانه اعلم به لكن الظاهر ان ذلك كان بعلمه عليه السلام  
خصوصا اذا تكرر منها مع التفاته الى طهارة ثوبه ونفسه عن حاله فقد اقرها عليه  
فلو كان طاهرا لمنها لاتفاف الماء وانساب نفسها من غير الحاجة وفي مسلم عن عائشة  
ورضى الله عنها انه عليه السلام كان يفضل المني الحديث ف م ﴿ ولا يفضل وضوء  
السيف بالمسح ﴾ لانه لا تتداخله النجاسة وما على ظاهره يزول بالمسح ه افاد ان قيد  
الصقالة مراد فلان كان بد صداه لا يطهر الا بالاه ف م ﴿ والارض باليسب وزعاب  
الانثر للصلاة لا التيمم ﴾ وقال زفر والشافعي رحمهما الله تعالى لا تصح الصلاة ايضا  
لان قوله عليه السلام زكاة الارض يسبها وانما لا يجوز التيمم لان طهارة الصعيد ثبت  
شرعا بنص الكتاب فلا تنادي بما ثبت بالحديث ه واما طهارة المكان في الصلاة  
فتبرتها بدلالة النص وقد خص منها القليل الذي لا يمتدح منه اجماعا فيارضها  
خبر الواحد ثم الحديث رحمه المصنف وانه تعالى اعلم به وفي سنن ابى داود عن ابن  
عمرو رضى الله عنهما بكانت الكلاب تبول وتبول وتدير في المسجد ولم يكونوا يرسون  
شيئا من ذلك وهذا التركيب يفيد تكرار الكنان فلولا طهارتها بالجفاف لكانت  
قيامهم في الصلاة على الارض انجاسة لعرض المسجد وعدم تحلل احدهم عن صلاة  
الجماعة ف م ﴿ وعن قدر الدم كعرض النك من نفس مغلظ كاسم والخبر وغيره  
الدجاجة وبول ما لا يؤكل ﴾ وقال زفر والشافعي رحمهما الله لا يعنى شيء منها ولنا  
ان القليل لا يمكن التحرز عنه فيعمل عوا وقد درناه بقدر الدم اخذنا عن موضع  
الاستنباء ثم يروي اعتبار الدم من حيث المساحة وهو قدر عرض النكفي في الصحيح  
ويروي من حيث الوزن وهو الدم الكبير المقتل وهو ما يبلغ مثقالا وقيل في التوليقي  
بينهما ان الاول في الرقيق والثانية في الكثيف وانما كانت نجاسة هذه الاشياء  
منقلة لانها ثابتة بدليل مقطوع به ه وهو الاجماع ك م قوله اخذنا عن موضع الاستنباء  
يعني ان لا يأخذها الطرف كوقع الذباب بخص من نص التطهير اتفاقا فيخص ايضا  
قدر الدم بنص الاستنباء بالخبر لان الحمل قدره والحجر لم يطهر حتى لو دخل  
ماء قليلا نفسه ف م ﴿ والروث والغثي ﴾ الروث الذي الحافي والغثي البقر وقال ابو  
يوسف ومحمد رحمهما الله نجاستهما عتقة لانه ما روى انه عليه السلام ربي بالروثة  
وقال هذا رجس او ركس لم يارضه غيره وبهذا ثبت التليظ عند ابى حنيفة رحمه  
الله والتقثيف بالتمارض وقالا يميزه حتى يغش لان الاجتهاد فيه مسافا وبهذا  
يثبت التقثيف ولان فيه ضرورة لامتلاء الطرق وهي مؤثرة في التقثيف بخلاف بول  
الحمار لان الارض تشقه فلنا الضرورة في المال وقد انثرت في التقثيف مرة حتى

الرواية وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة  
رحمه الله لا يطهر البدن بالفرك  
﴿ والسيف وضوء بالمسح والبساط يجري  
الماء عليه ليلة والارض والاجر  
المفروش باليسب وزعاب الانثر للصلاة  
لا التيمم ﴾ اي يجوز الصلاة عليها  
ولا يجوز التيمم بهما وكذا الغصن  
في المغرب هو بيت من نصب والمراد  
هنا السترة التي تكون على السطوح  
من القصب ﴿ وشجر وكلاء قائم في  
الارض لو تقس ثم جف هو المختار  
وما قطع منها يشبهه لا غيره ﴾  
لا ذكر تطهير النجاسات شرح في  
تقسيمها على الغليظة والخفيفة وبيان  
ما هو عفونتها فقال ﴿ وقدر الدم من  
نفس غليظ كبول ودم وخمر وغرود جاج  
وبول حمار وهره وفارة وروث ونش

عوض كف في الزبيق ﴿ المراد بغير انكف عرض مقرب انكف وهو داخل ففصل الإصابع ﴾ ودم السمك ليس بنفس ولعاب البخل والحمار لا بنفس طاهرا ﴿ لانه مشكوك والطاهر لا تزول طهارته بالثبث ﴾ وبول انتفع مثل رؤس الابري ليس بشيء وماء ورد على نفس نفس كمنه ﴿ اي كان الماء نفس في عكسه وهو ﴾ ٣٣٣

تطهر بالصبي فيكني مؤنتها ه قوله ما روى الخ رواه البخاري قوله لان للاجتهاد فيه مسافا لان ما لك رحمه الله يرى طهارته قوله الضرورة في النعال الخ وما قيل ان الضرورة لا تعتبر في موضع النص عنده كيول الانسان ممنوع بل تعتبر اذا تحققت بالنص الثاني للخرج ولذا عفى قدر رؤس الابري في بول الانسان ف ﴿ وما دون ربع الثوب من تحف كيول ما يؤكل ﴾ لان التقدير فيه بالكثير الفاحش والربع يلحق بالكل في بعض الاحكام ه فكان فاحشاع وعن ابني حنيفة رحمه الله ربع ادنى ثوب يجوز فيه الصلاة وقيل ربع الموضع الذي اسابه كالقيل وانكف وانما كان محققا عند ابني حنيفة والبي يوسف رحهما الله لمكان الاختلاف في نجاسته او لتعارض النصين ه م قوله لان التقدير الخ افاد ان اصل المروي عن ابني حنيفة ذلك على ما هو دأبه في مثله من عدم التقدير بشيء فاعده فاحشا منع وما لا خلاف م قوله وانما كان اي بول ما كور اللحم قوله على اختلاف الاصليين فالاصل عنده ان التقطيف بتعارض النصين وقد تعارض هنا حديث استنزهوا البول وحديث المرينين وعندهما باختلاف العلماء ف م ﴿ والفرس ﴾ وقال محمد رحمه الله هو طاهر لما تعارض الاثار ه وهو حديث المرينين مع حديث استنزهوا من البول لكم ففاد حديث المرينين طهارة بول ما كان حله طاهرا والفرس منه عند ابني حنيفة وان لم يؤكل بدليل طهارة سورة ه قيل حديث المرينين منسوخ عنه فابن الترمذي قالنا انما قال ذلك رأيا لم يقطع فيه فقدمنا لتعارض الصوري لكم ﴿ وغيره طير لا يؤكل ﴾ وقال محمد رحمه الله هو منفلذ وقالوا لان نجاسته تقوله الى حيث وثق كره الدجاجة واما التقطيف لفهم البولوى م ي لانها تذرق من الهواء والنجاسة عنه متعذر فقامت الضرورة ﴿ ودم السمك ﴾ عطف على قدر الدم م وقال ابو يوسف رحمه الله هو طاهر ﴿ ولعاب البخل والحمار ﴾ لانه مشكوك فلا بنفس به ما كان طاهرا ﴿ وبول انتفع كروؤس الابري ﴾ لتعذر الانتفاع عنه ﴿ والنفس المرى يطهر بزوال عينه ﴾ واثره هو لان النجاسة حلت محل باعتبار العين فتزول بزواله ﴿ الا ما يشق ﴾ لان الحرج مدفوع ﴿ وغيره بالفلس ثلاثا ﴾ لان العبارة لفظة الطن بزواله وعند الثلاث يحصل غلبة الطن فانهم السبب الظاهر مقامه تيسيرا ﴿ والعصر كل مرة ﴾ لانه هو السفرج ﴿ ويتلذذ الجفاف لا يالانصع ﴾ كالخرف والغضب لان التقطيف اثر في ازالة النجاسة ثم التقطيف اقطاع التقاطر لا اليس م ﴿ ومن الاستنجاء ﴾ لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا اتى احدكم حاجته فليستنج بثلاثة اجحار الحديث م ﴿ بنحو جرمي ﴾ لان المقصود هو الاقاء ﴿ وما من فيه عدد ﴾ وقال الشافعي رحمه الله تعيين الثلاثة لنا قوله عليه الصلاة

تطهر بالصبي فيكني مؤنتها ه قوله ما روى الخ رواه البخاري قوله لان للاجتهاد فيه مسافا لان ما لك رحمه الله يرى طهارته قوله الضرورة في النعال الخ وما قيل ان الضرورة لا تعتبر في موضع النص عنده كيول الانسان ممنوع بل تعتبر اذا تحققت بالنص الثاني للخرج ولذا عفى قدر رؤس الابري في بول الانسان ف ﴿ وما دون ربع الثوب من تحف كيول ما يؤكل ﴾ لان التقدير فيه بالكثير الفاحش والربع يلحق بالكل في بعض الاحكام ه فكان فاحشاع وعن ابني حنيفة رحمه الله ربع ادنى ثوب يجوز فيه الصلاة وقيل ربع الموضع الذي اسابه كالقيل وانكف وانما كان محققا عند ابني حنيفة والبي يوسف رحهما الله لمكان الاختلاف في نجاسته او لتعارض النصين ه م قوله لان التقدير الخ افاد ان اصل المروي عن ابني حنيفة ذلك على ما هو دأبه في مثله من عدم التقدير بشيء فاعده فاحشا منع وما لا خلاف م قوله وانما كان اي بول ما كور اللحم قوله على اختلاف الاصليين فالاصل عنده ان التقطيف بتعارض النصين وقد تعارض هنا حديث استنزهوا البول وحديث المرينين وعندهما باختلاف العلماء ف م ﴿ والفرس ﴾ وقال محمد رحمه الله هو طاهر لما تعارض الاثار ه وهو حديث المرينين مع حديث استنزهوا من البول لكم ففاد حديث المرينين طهارة بول ما كان حله طاهرا والفرس منه عند ابني حنيفة وان لم يؤكل بدليل طهارة سورة ه قيل حديث المرينين منسوخ عنه فابن الترمذي قالنا انما قال ذلك رأيا لم يقطع فيه فقدمنا لتعارض الصوري لكم ﴿ وغيره طير لا يؤكل ﴾ وقال محمد رحمه الله هو منفلذ وقالوا لان نجاسته تقوله الى حيث وثق كره الدجاجة واما التقطيف لفهم البولوى م ي لانها تذرق من الهواء والنجاسة عنه متعذر فقامت الضرورة ﴿ ودم السمك ﴾ عطف على قدر الدم م وقال ابو يوسف رحمه الله هو طاهر ﴿ ولعاب البخل والحمار ﴾ لانه مشكوك فلا بنفس به ما كان طاهرا ﴿ وبول انتفع كروؤس الابري ﴾ لتعذر الانتفاع عنه ﴿ والنفس المرى يطهر بزوال عينه ﴾ واثره هو لان النجاسة حلت محل باعتبار العين فتزول بزواله ﴿ الا ما يشق ﴾ لان الحرج مدفوع ﴿ وغيره بالفلس ثلاثا ﴾ لان العبارة لفظة الطن بزواله وعند الثلاث يحصل غلبة الطن فانهم السبب الظاهر مقامه تيسيرا ﴿ والعصر كل مرة ﴾ لانه هو السفرج ﴿ ويتلذذ الجفاف لا يالانصع ﴾ كالخرف والغضب لان التقطيف اثر في ازالة النجاسة ثم التقطيف اقطاع التقاطر لا اليس م ﴿ ومن الاستنجاء ﴾ لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا اتى احدكم حاجته فليستنج بثلاثة اجحار الحديث م ﴿ بنحو جرمي ﴾ لان المقصود هو الاقاء ﴿ وما من فيه عدد ﴾ وقال الشافعي رحمه الله تعيين الثلاثة لنا قوله عليه الصلاة

ه كشم الحافق ﴿ يكون الاستنجاء ستة بسن في الفصد وهو وليس كذلك قلت نقيذ الحدث بالخارج من احد السيلين واستنائه اليوم غير مستدرك لانه من هذا القبيل لان النوم لا ينقض لان فيه مظنة الخروج من السيلين ﴿ بنحو جرمي ﴾ حتى يتقيه بالعدد سنة ﴿



اي ليس فيه عدد مستون عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله **﴿ يدبر بالمجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث صيفاً ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني وبالثلث شتاء ﴾** الادبار التعاقب الى جانب الدبر والاقبال ضدّه ثم ان في المسح اقبالاً وادباراً مبالغة في التنقية وفي الصيف يدبر بالمجر الاول ويقبل بالثاني لان الخليفة في الصيف مدلاة فلا يقبل احترازاً عن تلويثها ثم يقبل ثم يدبر دبالغة في التنظيف وفي الشتاء غير مدلاة **﴿ ٣٤ ﴾** فيقبل بالاول لان الاقبال يبلغ في التنقية ثم يدبر ثم يقبل لمبالغة

والسلام من استحيى فليوترف من قبل تحسن ومن لا فلا حرج هـ حديث حسن رواه ابو داود وابن حبان في صحيحه ف والجار صغار المجر ففي المخرج عن تاركه يدل على عدم وجوبه فكذا وصفه ك م واما قوله عليه الصلاة والسلام وليستج منكم بثلاثة فترك الظاهر فانه لو استجى بمحمله لثلاثة اطراف جاز بالاجماع **﴿ وغسله احب ﴾** يعني الاستقباء بالماء افضل لقوله تعالى فيه رجال يحيمون ان يطهرواوه نزلت في اقوام يتبعون الحجارة الملاء ثم هو ادب وقيل في زماننا سنة **﴿ ويجب ان جاوز الخصى المخرج ﴾** لان المسح غير مزيل **﴿ ويستبر القدر المانع وراء موضع الاستقباء ﴾** خلافاً لمحمد رحمه الله لما سقطوا اعتبار ذلك الموضع **﴿ لا يغمض وروث وطعام ﴾** لانه اضاعة **﴿ ويمين ﴾** لله في هـ متفق عليه ف

### ﴿ كتاب الصلاة ﴾

**﴿ وقت الفجر من المسح الصادق الى طلوع الشمس ﴾** لحديث امامة جبريل عليه السلام فانه ام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها في اليوم الاول حين طلع الفجر وفي اليوم الثاني حين اسفر جداً وكادت الشمس ان تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك هـ رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وابن حبان في صحيحه ف **﴿ والظهر من الزوال ﴾** لامامة جبريل عليه الصلاة والسلام في اليوم الاول حين زالت الشمس **﴿ الى بلوغ الظل عليه سوى النية ﴾** وقالوا اذا صار ظل كل شيء مثله لامامة جبريل عليه السلام في اليوم الاول للمصر في هذا الوقت وله قوله عليه الصلاة والسلام ابرؤوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم واشد الحر في ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الاثار لا ينقض الوقت بالمثل هـ ثم امامته في اليوم الثاني للمصر في المتلين يفيد انه وقت له ولم ينسخ فيسخر ما علم بثبوته من بقاء وقت الظهر الى دخول هذا الوقت المعلوم للمصر ف قوله ابرؤوا انسخ رواه الستة بالصلاة وانفرد البخاري بالظهر قوله واذا تعارضت الاثار حديث الامامة وحديث الايراد ف م وما ورد في حديث الامامة من قوله عليه السلام وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله كوقت العصر بالاسس الحديث على ما رواه ابن الهمام في اول كتاب الصلاة وصححه اقوى ملازمته من حديث الايراد ع

وانما قيد بالرجل لان المرأة تدبر بالاول ايدياً لثلاث يداها فحرها والصيف والشتاء في ذلك سواء **﴿ وغسله يمد المجر ادب فيقبل يديه ثم يبرخي المخرج بيالفة ويغسله يطلن اصبع او اصبعين او ثلاث لا يبرؤهما ثم ينسل يديه ثانياً ويجب الفصل في نفس جاوز المخرج اكثر من درم ﴾** هذا مذهب ابني حنيفة وابني يوسف رحمه الله وهو ان يكون ما تجاوز اكثر من درم وعند محمد رحمه الله يتبر ما يتجاوز موضع الاستقباء **﴿ ولا يستحي بظلم وطعام وروث ويمين وكراه استقبال القبلة واستدبارها في الغلاء ﴾** ولا يختلف هذا عندنا في البنيان والعصراء

### ﴿ كتاب الصلاة ﴾

الوقت للفجر من الصبح المعترض الى طلوع زكاه **﴿ احتذر بالمعترض عن المستطيل وهو الصبح الكاذب ﴾** والظهر من زوالها الى بلوغ ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال **﴿ لا بد منها من معرفة وقت الزوال وفي الزوال وطريقه ان يسوي الارض بحيث لا يكون بعض جوانبها مرتفعاً وبها مفضفاً اما بصب الماء او بصب موازين المقتنين وترسم عليها**

دايرة وتسمى بالدايرة الهندية وينصب في مركزها مقياس قائم بان يكون بحد رأسه عن ثلاث نقط من محيط الدائرة ( قوله ) مساوياً ولكن قامته بمقدار ربع قطر الدائرة فراس ظله في اوائل النهار خارج عن الدائرة لكن الظل ينقص الى ان يدخل في الدائرة فتضم علامة على مدخل الظل من محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقص الى حد هـ ثم يزيد الى ان ينتهي الى محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فتضم علامة على مخرج الظل فتتصف القوس الذي بين مدخل الظل ومخرجه وترسم خطاً مستقيماً من منتصف القوس الى مركز الدائرة مخرباً الى الطرف الآخر من المحيط فهد الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط

قوله لا يتقصي بالشك بل الظاهر ان كل حديث مخالف لحديث الامامة ناسخ لحديث الامامة لتقدم حديث الامامة على كل حديث ف م ﴿ والمصر منه ﴾ على القولين الى الغروب ﴿ لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها ﴾ متفق عليه ف ﴿ والمغرب منه الى غروب الشفق ﴾ وقال الشافعي رحمه الله مقدار ما يصل فيه ثلاث ركعات لان جبريل عليه الصلاة والسلام ام في يومين في وقت واحد ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخر وقتها حين يغيب الشفق ه رواه مسلم عن بريدة مرفوعا وعن ابن عمر مرفوعا ف م وما رواه كان للقرن عن انكرامة ﴿ وهو البياض ﴾ وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى هو الحرة لقوله عليه الصلاة والسلام الشفق الحرة وله قوله عليه السلام وقت المغرب اذا اسود الاقحوط وما رواه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما ذكره مالك رحمه الله في الموطأ وفيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم ه لقوله لقوله عليه الصلاة والسلام رواه الدارقطني عن ابن عمر مرفوعا وقال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف على ابن عمر ف م قوله اذا اسود الاقحوط وفي رواية ابن فضال عند الترمذي حتى تغيب الاقحوط وفيه بقاء سقوط البياض الذي يغيب الحرة والا كان باديا ف م وقوله وفيه اختلاف الصحابة فذهبوا مروى عن عمر وطى وابن مسعود رضي الله عنهم ومذهبه عن ابي بكر وطائفة وابن عباس رضي الله عنهم وهذا دليل الانقطاع فلو لم يكن منقطعاً لتسكروا به ك م ﴿ والمشاء والوتر منه ﴾ وقالوا بعد المشاءم وله ان الوقت اذا جمع بين الصلاتين فهو وقتها كالوقتية والثالثة ك م ﴿ الى الصبح ﴾ والشافعي رحمه الله قدره بذهاب ثلثي الليل ه ولنا ما قال الطحاوي يستند الى عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه وصل المشاء اي الليل شئت ولا تنقلها ف م والموقوف في المقدار كالزفوع ح واما قوله عليه السلام وأخروقت المشاء حين لم يطلع الفجر لم يوجد في احاديث المواقيت ف م ﴿ ولا يقدم على المشاء للترتيب ومن لم يجد وقتها لم يجبا ﴾ لعدم سبب الوجوب وهو الوقت ي وندب تأخير الفجر ﴿ لقوله عليه الصلاة والسلام اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر ه رواه الترمذي وقال حسن صحيح وتاويله يثبت الفجر حتى لا يكون شك في طلوعه ليس بشيء اذ قبل التبين لا ينع الفجر فضلا عن اعظمية الاجر ولو اول اعظم بعظم فلناسب في التعليل ان يقال فانه لا تصح بدونه وفي رواية الطحاوي اسفروا بالفجر فشكا اسفرت فهو اعظم للاجر ف م ﴿ وظهر الصيف ﴾ لما روينا ورواية انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان في الشتاء بكر بالظهر واذا كان في الصيف ابرد بها ه رواه البخاري ف ﴿ والمصر مالم يتغير ﴾ صيفا وشتاءا تكثيرا للوسائل لكرامتها بدمه ه روى الدارقطني امر عليه الصلاة والسلام بتأخير هذه الصلاة وضعف بسبب الواحد بن نافع ف م ﴿ والمشاء الى الثلث ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشق على امتي لاخرت المشاء الى ثلث الليل ولان

فهو نصف النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال واذا زال الظل من هذا الخط فهو وقت الزوال وذلك اول وقت الظهر وآخره اذا صار ظل الحياض مثلي الحياض سوى في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار ربع الحياض فأخروقت الظهر ان يصير ظله مثلي الحياض وربعه هذا في رواية عن ابي حنيفة رح وفي رواية اخرى عنه وهو قول ابي يوسف ومحمد رح والشافعي رح اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال ﴿ والمصر منه الى غيبتها ﴾ فوق العصر من اخر وقت الظهر على القولين الى ان تغيب الشمس ﴿ والمغرب منه الى مغيب الشفق وهو الحرة عندهما وبه ينق ﴾ وعند ابي حنيفة الشفق هو البياض ﴿ والمشاء منه ولوتر مالم يبد المشاء الى الفجر لها اي للمشاء والوتر ﴾ وينسب للفجر البداية مسفرا بحيث يمكنه ترتيب اربعين اية او اكثر ثم اعادته ان ظهر فساد وضوئه ﴿ قال عليه السلام اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر ه والتأخير لظهر الصيف ﴾ في صحيح البخاري ابردا بالصلاة فان شدة الحر من فيج جهنم ﴿ والمصر ما لم تتغير الشمس والمشاء الى ثلث الليل ولوتر الى اخر وقتها لمن وثق بالاتباع فحسب

والتحجيل لظهر الشتاء والمغرب ويوم غيم **بجمل العصر** ﴿٣٦﴾ والشاء ويؤخر غيرها ولا يجوز صلاة وسجدة التلاوة وصلا

فيه قطع السمر المنهي عنه وقيل في الصيف تجل كيلا تقفل الجماعة ه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ورواه الترمذي وقال حسن صحيح قوله المنهي عنه رواه الستة في كتبهم ف ﴿٣٦﴾ والوتر الى آخر الليل لمن يثق بالانتباه ﴿٣٦﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فيقوم آخر الليل ه رواه مسلم بخرجه زبلي ش ﴿٣٦﴾ وتحجيل ظهر الشتاء ﴿٣٦﴾ لما تقدم من رواية انس ﴿٣٦﴾ والمغرب ﴿٣٦﴾ لان تأخيرها مكروه لما فيه من التشبه باليهود وقال عليه الصلاة والسلام لا يزال امتي مجبرين ما جعلوا المغرب واخروا العشاء ه رواه ابو داود وكلام مالك في ابن اسحاق ولو سمح لم يقبله اهل العلم ف م ﴿٣٦﴾ وما فيها عين يوم غيم ويؤخر غيره فيه ﴿٣٦﴾ لان في تأخير المشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصر تروم الوقوع في الوقت المكروه ولا تروم في الفجر لان تلك مدة مديدة وعن ابى حنيفة رحمه الله التأخير في اكل الاحتياط الا ترى انه يجوز الاداء بعد الوقت لا قبله ه اي يقع فراح ﴿٣٦﴾ ومنع عن الصلاة ﴿٣٦﴾ فرضا كان او نقلا لحديث عتبة بن حار قال ثلاثة اوقات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصل فيها وان تقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضيف للغروب حتى تقرب والمراد بقوله وان تقبر صلاة الجنازة لان الدفن غير مكروه هدايه والحديث ورواه مسلم وغيره ف ﴿٣٦﴾ وسجدة التلاوة ﴿٣٦﴾ لانها في معنى الصلاة ﴿٣٦﴾ وصلاة الجنازة ﴿٣٦﴾ لما رويها ﴿٣٦﴾ عند الطلوع والاستواء ﴿٣٦﴾ واباح ابو يوسف رحمه الله النفل يوم الجمعة وقت الزوال ﴿٣٦﴾ والمغرب ﴿٣٦﴾ وخصص الشافعي رحمه الله المنع بغير الفرائض وبغير مكة ﴿٣٦﴾ الا عصر يومه ﴿٣٦﴾ لان السبب هو الجزاء القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده ولو تعلق بالجزء الماضي فالملوذي في آخر الوقت قاض واذا كان كذلك فقد اداهما كما وجب بخلاف سائر الصلوات لوجوبها كاملة ﴿٣٦﴾ وعن النفل بعد صلاة الفجر والعصر ﴿٣٦﴾ للهي ه متفق عليه وما في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها انه عليه الصلاة والسلام لم يدع ركعتين بعد العصر فن الخصوصية لما أخرجه ابو داود عنها انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي الركعتين بعد العصر وينهي عنها ف م ﴿٣٦﴾ لان قضاء فائنة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة ﴿٣٦﴾ لان الكراهة كانت لحق الفرض ليصير الوقت كالمشغول به لا لحي في الوقت فلم تظهر في حق الفرائض والواجب لمينه كسجدة التلاوة وفعلت في حق المندور لتعلق وجوبه بسبب من جهته ه وما وسجدة التلاوة فوجوبها بالسباع لا بالتلاوة ولا بالاستئاع ولا اختياره في السباع ف م ﴿٣٦﴾ وبعد طلوع الفجر يكثر من سنة الفجر ﴿٣٦﴾ لانه عليه الصلاة والسلام لم يزد عليها مع حرصه على الصلاة ه والحديث رواه مسلم ف ﴿٣٦﴾ وقيل المغرب ﴿٣٦﴾ لما فيه من تأخير المغرب ﴿٣٦﴾ ووقت الخطبة ﴿٣٦﴾ للاشتغال عن استماع الخطبة ه والاستئاع فرض بالنصوص الواردة فيه ولان الامر بالمعروف فرض وهو حرام في هذه الحالة لحديث الصحيحين وغيرها مرفوعة اذا قلت لصاحبك والامام بخط انت قد لغوت فما غلظك بالنفل ولان الحرم مقدم على

والتحجيل لظهر الشتاء والمغرب ويوم غيم **بجمل العصر** ﴿٣٦﴾ والاشاء ويؤخر غيرها ولا يجوز صلاة وسجدة التلاوة وصلا  
الاجازة عند طلوعها وقيامها وغروبها  
العصر يومه ﴿٣٦﴾ فقد ذكر في كتب  
أصول الفقه ان الجزء المقارن للاداء  
سبب لوجوب الصلاة واخر وقت  
العصر وقت ناهض اذ هو وقت عبادة  
الشمس فوجب ناهضا فاذا اداه اداه  
كما وجب فاذا اعترض الفساد بالمغرب  
لا نفسد وفي الفجر كل وقته وقت  
كامل لان الشمس لا تميد قبل  
الطلوع فوجب كاملا فاذا اعترض  
الفساد بالطلوع نفسد لانه لم يؤدها  
كما وجبت فان قيل هذا تحليل في  
معرض النص وهو قوله ع من ادرك  
ركعة من الفجر قبل الطلوع فقد  
ادرك الفجر ومن ادرك ركعة من  
العصر قبل الغروب فقد ادرك العصر  
قلنا لما وقع التعارض بين هذا الحديث  
وبين النهي الوارد عن الصلاة في  
الافاق الثلاث رجعا الى القياس  
كما هو حكم التعارض اذا القياس يرجح  
هذا الحديث في صلاة العصر وحديث  
النهي في صلاة الفجر واما سائر الهوات  
فلا يجوز في الاوقات الثلاث لحديث  
النهي اذ لامعارض لحديث النهي فيها  
﴿٣٦﴾ وكره النفل اذا خرج الامام  
خطبة الجمعة وبعد الصبح الا سنته  
وبعد اداء العصر الى اداء المغرب وصح  
الفرايت وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة  
في هذين الوقتين ﴿٣٦﴾ اي بعد الصبح  
وبعد اداء العصر الى اداء المغرب  
لكونها تركه في الاول وهو ما اذا  
خرج الامام لخطبة ﴿٣٦﴾ ولا يجمع  
فرضا في وقت بلا حج ﴿٣٦﴾ وفيه خلاف  
الشافعي رح ﴿٣٦﴾ ومن طهرت في وقت  
عصر او عشاء صلتهما فقط ﴿٣٦﴾ خلافا للشافعي فان عنده من طهرت في وقت العصر صلت الظهر ايضا ومن طهرت

عصر او عشاء صلتهما فقط ﴿٣٦﴾ خلافا للشافعي فان عنده من طهرت في وقت العصر صلت الظهر ايضا ومن طهرت (المبيح)

في وقت الشاء صلت المغرب ايضا فان وقت الظهر والعصر هذه كوقت واحد وكذا وقت المغرب والشاء ولهذا يجوز الجمع عنده في السفر ومن هو اهل فرض في اخر وقته يقضيه لامن حاجته فيه يعني اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في اخر الوقت ولم يبق من الوقت الا قدر الله بما يجر عليه قضاء صلاة ذلك الوقت ﴿ ٣٧ ﴾ خلافا لفرق رح ومن حاجته

في اخر الوقت لا يجب عليها قضاء صلاة ذلك الوقت خلافا للشافعي  
 المبحر في م وعن الجمع بين صلاتين في وقت يعذر ﴿ حذر بالوقت عن الجمع فعلا او الجمع فعلا هو عمل الاحبار الواردة في الجمع للآيات الواردة في تعيين الاوقات نحو اقم الصلاة لادائك الشمس ﴾ ه ي م

### باب الاذان

﴿ من للفرائض ﴾ لنقل المتواتر ﴿ بلا ترجيح ﴾ وموان يخفف صوته بالشهادتين ثم يرجع ويضع صوته وقال الشافعي رحمه الله يرجع لما روى انه عليه الصلاة والسلام امر ابا محذورة بالترجيع ابن ملك ولما انه لا ترجيع في المشاهير وكان ما رواه تعلقا فلفظه ترجيعا قوله في المشاهير منها حديث عبد الله بن زيد يصيح طرفه ومنها حديث ابن عمر رواه ابو داود وابن خزيمة وابن حبان وروى الطبراني في الاوسط عن ابي محذورة ولم يذكر فيه ترجيعا فتعارض حديثاه وقول ابن ملك لما روى الخ رواه مسلم والتكبير في اوله مرتين والنسائي وابو داود والتكبير في اوله اربع م ﴿ ولحن ﴾ المراد بالحن التطريب وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنا يطرب فنهأه عن ذلك وروى ان رجلا قال لابن عمر رضي الله عنه اني لاحبك في الله فقال له انا انضفك في الله انك تنفق في اذانك اي تطرب ويحتمل ان مراد المصنف الخطأ في الارباع وهو مكروه ايضا ي م ﴿ ويزيد بعد فلاح اذ ان الفجر الصلاة خير من النوم مرتين ﴾ لان بلالا رضي الله عنه قال الصلاة خير من النوم مرتين حين وجد النبي عليه الصلاة والسلام راقدًا فقال عليه الصلاة والسلام ما احسن هذا يا بلال اجعله في اذانك وخص الفجر لانه وقت نوم ه والحديث رواه ابن ماجه والطبراني ق م ﴿ والاقامة مثله ﴾ وقال الشافعي رحمه الله انها فرادي الا قد قامت الصلاة ﴿ ويزيد بعد فلاحها قد قامت الصلاة مرتين ﴾ هكذا فعل الملك النازل من السماء وعمر المشهور ثم رجعة على الشافعي رحمه الله في قوله انها فرادي الا قوله قد قامت الصلاة مرتين ه لما في البخاري امر بلالا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة والاقامة للتايمم لئلا يظن الفاعل اوتار صوتها بان يعذر فيها كما هو المتواتر فيجمل على الثاني ليوافق ما رويته فانه نص على العدد على حكاية كلمات الاذان لا يحصل غيره وقد قال الطحاوي توارثت الاثارة عن بلال رضي الله عنه انه كان يثنى الاقامة حتى مات وحديث فعل الملك رواه ابو داود وابن ابي شيبة ق م ﴿ ويترسل فيه ويحذر فيها ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لبلال اقم الله عنه اذا اذنت فترسل واذا اذنت فاحذر هذا بيان الاستقبال ه ولو ترسل فيها قيل يكره لانه خلاف السنة وهو الحق ق م ﴿ ويستقبل بهما القبلة ﴾ لان بلالا رضي

هو سنة للفرائض تحسب في وقتها  
 اي هو سنة للفرائض الخمس والجمعة وليس بسنة في النوافل وقوله في وقتها احتراز عن الاذان قبل الوقت وعن الاذان بعد الوقت لاجل الاداء  
 قاما الاذان بعد الوقت لقضاء فهو مستثنى ايضا فلا يريد اشكالا لانه في وقت القضاء ولا يفركونه بعد وقت الاداء لانه ليس للاداء بل للقضاء في وقته فال عليه السلام فليصلها اذا ذكر ما فان ذلك وقتها وعن ابي يوسف والشافعي رحمه الله يجوز فقهر في النصف الاخير من الليل ﴿ فيصاف لراذنه قبله ويؤذن حالما بالاقامة لينال الثواب ﴾ اي الثواب الذي وعد للذين ﴿ يستقبل القبلة واصبعاه في اذنيه ويترسل فيه ﴾ اي يتقبل ﴿ بلا لحن وترجيع ﴾ لحن في القراءة طرب وترنم ما يؤخذ من الحان الاغاني فلا ينقص شيئا من حروره ولا يزيد في اثائه حروفا وكذا لا ينقص ولا يزيد من كليات الحروف كالخرقات والسكنات والمادات وغير ذلك تحسين الصوت فاما مجرد تحسين الصوت بلا تغيير لفظ فانه حسن والترجيع في الشهادتين ان يخفف بهما ثم يرفع الصوت بهما لا يجوز ويحول وجهه في

الحديثين ينفق ويسرقة يستدري في صومته ان لم يكن التحويل مع الثبات في مكانه اذا كان المأذنة بحيث لوصول وجهه مع ثبات قدميه لا يحصل الاعلام فينبذ يستدري فيها الخرج حراسه من انكونا يثنى فيقول حي على الصلاة ثم يذهب الى الكوفة اليسرى ويخرج وراءه ويقول حي على الفلاح ﴿ ويقول بعد فلاح الفجر الصلاة خير من النوم مرتين والاقامة مثله ﴾ خلافا للشافعي فان عنده الاقامة فردى الا قد قامت

الله عنه كان يؤذن ويقم مستقبل القبلة والملك النازل اذن واقام كذلك زباني  
 ﴿ ولا يتكلم فيها ﴾ لما فيه من ترك الموالاة ولانه ذكر معظم كالخطبة ي ﴿ ويشتد  
 بيننا وشمالا ﴾ لما روي ان بلالا رضي الله عنه لما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح  
 حول وجهه بينا وشمالا ولم يستدر ولانه خطاب للقوم فيواجههم ه ولا يحول وراءه  
 لما فيه من استدبار القبلة ي ﴿ ويستدير في صومته ﴾ انا لم يتمكنه الاعلام مع ثبات  
 قدميه بان كانت الصومعة مقسمة فيستدير ويخرج رأسه ليحصل الاعلام واما اذا امكنه  
 فلا يستدير لما روينا من اذان بلال رضي الله عنه ي ﴿ ويحمل اصبعيه في اذنيه ﴾  
 بذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا رضي الله عنه ولانه ابغى في الاعلام ه  
 كانه يستفيد منه الاسم والاعراض لانهما لا يسمعان صوتع روى الاسر ابو محمد  
 بن حيان بالمشاة من تحت المعروف بالي الشيخ وروى الترمذي فعل بلال رضي الله  
 عنه وقال حسن صحيح فم ﴿ ويثوب ﴾ في الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح  
 مرتين بين الاذان والاقامة وهو على حسب ما تفرقه وهذا الثوب احده علماء  
 الكوفة بعد عهد الصحابة رضي الله عنهم لثبوت احوال الناس وخص الفجر لانه وقت  
 الغفلة والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلها لظهور التواني في الامور الدينية  
 ﴿ ويجلس بينهما الا في المغرب ﴾ وهذا عند ابني حنيفة رحمه الله وقالا يجلس في  
 المغرب ايضا جلسة خفيفة اذ الوصل مكروه ولا يقع الفصل بالسكينة لوجودها بين  
 كلتا الاذان فيفصل بينهما بالجلسة كالخطبة وله ان التأخير مكروه فيكتفي بادنى  
 الفصل استرازا عن التأخير والمكان مختلف في مسألتنا وكذا التهمة يقع الفصل  
 بالسكينة ه قدر ثلاث ايات نصار اوية طويلة ف ﴿ ويؤذن القائمة ويقم ﴾ لانه  
 عليه الصلاة والسلام قضى الفجر غداة ليلة التمر يس باذان واقامة وهو متوجه على المشافي  
 رحمه الله في اكنفاته بالاقامة ﴿ وكذا الاولى للقراءة ﴾ لما روينا ﴿ وخير فيه الباقي ﴾  
 ان شاء اذن واقام ليكون القضاء على حسب الاداء وان شاء التصبر على الاقامة لان  
 الاذان للاستحضار وهم حضور وعن محمد رحمه الله انه يقيم لما بعدها ولا يؤذن ﴿ ولا  
 يؤذن قبل وقت ﴾ وقال ابو يوسف والثاني رحمه الله يجوز للفجر في النصف الاخير  
 من الليل وله قوله عليه الصلاة والسلام لبلال رضي الله عنه لا تؤذن حتى يستبين  
 لك الفجر هكذا ومد يده عرضا ولان الاذان قبل الوقت تجزئ ه والحديث رواه  
 ابو داود عن شداد مولى عياض بن عامر ولم يصفه واعله البيهقي بان شدادا لم يدرك  
 بلالا فهو منقطع وروى البيهقي انه عليه الصلاة والسلام قال يا بلال لا تؤذن قبل  
 الفجر قال في الامام رجال استاده تقاض ف م ﴿ ويبدأ فيه ﴾ وذكر ابو عمر يستند  
 عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤمن بليل قالوا اتق الله واحد اذ انك ي م ﴿ وكره  
 اذان الجنب ﴾ لان للاذان شيئا بالصلاة فيشترط الطهارة عن اغلط الحديثين دون  
 اخضعها عملا بالنسبين ويبدأ الاذان لا الاقامة لان تكرار الاذان مشروع ودونه ه م قوله  
 شيئا بالصلاة لمراعاة الوقت والاستقبال فيها ك م ﴿ واقامة المحدث ﴾ لوقوع الفصل

الصلوة ﴿ لكن يحد فيها ويقول بعد  
 فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا  
 يتكلم فيها ﴾ اي لا يتكلم في اثناء  
 الاذان ولا في اثناء الاقامة واستحسن  
 المتأخرون ثوب الصلوة كلها  
 الثوب هو الاعلام بعد الاعلام  
 ﴿ ويجلس بينهما الا في المغرب  
 ويؤذن القائمة ويقم ﴾ اي اذا  
 صلى لائنة واحدة ﴿ وكذا لاولي  
 القرايت ﴾ اي اذا صلى قرايت  
 كثيرة ﴿ ولكل من البواقي يا في  
 بهما او بها وجاز اذان المحدث وكره  
 اقامته ولا تعاد وكره اذان الجنب  
 واقامته ولا تعاد ي بل هو ﴿ لانه  
 لم يشرع تكرار الاقامة لانها اعلام  
 الحاضرين فتكفي الواحدة والاذان  
 لاعلام الغائبين فيتمتع بملح البعض

بين الإقامة والصلاة وإذا زن المرأة والفاسق والقاعد والسكران أما المرأة فلا نه  
 لم ينقل أذانها من السلف حين مشروعية حضورهن للجماعة فكيف يمد منهن عن  
 الحضور ولأن الأذان يكون بصوت عال على مكان عال وهي منية عن ذلك وبعد  
 أذانها استحياء وأما الفاسق فلا يقبل قوله في الديانات وأما القاعد فلأن الملك النازل  
 إذن قائماً ولأن القائم بلغ وأما السكران ففاسق أو لانه لا يعرف دخول الوقت ي م  
 لا أذان العبد وولد لمازنا والاعمى والاعرجي لا ن قولهم مقبول في الديانات  
 فيصل الإعلام ي م وكره تركها للمسافر لخالفته لامره عليه الصلاة والسلام  
 الملك بن الحويرث وابن عم له بقوله اذا سافرتما فاذا ناءنا والحدث في الصحيحين م  
 لا للمصلي في بيته في مصر لقول ابن مسعود رضي الله عنه اذان الحلي يكفيه  
 رواء سبط ابن الجوزي م وتذللها ليكون الاداء على هيئة الجماعة لا للنساء  
 لانهما من سنن الجماعة المستحبة ي

### باب شروط الصلاة

هي طهارة بدنه من حدث وخبث وثوبه ومكانه قال الله تعالى وثيابك فطهر  
 وقال تعالى وان كنتم جنباً فاطهروا وقال عليه الصلاة والسلام لما طمعت بنت حبش  
 اغسل عني الدم وصلي ي م وستر عورته قال تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد  
 اي ما يوارى عورتكم عند كل صلاة وقال عليه الصلاة والسلام لا صلاة لماتش الا بخمار  
 اي بالغطاء رواء ابو داود والترمذي وحسنه الحاكم ومصححه ابن خزيمة في صحيحه  
 وهي ما تحت سرته الى تحت ركبته لقوله عليه الصلاة والسلام عورة الرجل ما  
 بين سرته الى ركبته ويروي ما دون سرته حتى يتجاوز ركبته وبهذا تبين ان السرة  
 ليست بعورة خلافاً للشافعي رحمه الله والركبة عورة خلافاً له ايضاً وكلمة الى تحسها  
 على كلمة مع عملاً بكلمة حتى وبقوله عليه الصلاة والسلام الركبة من العورة اهويه ان  
 حديث الركبة من العورة فيه عتية ابن عتمة البشكري ضفاه ابو حاتم والدارقطني  
 وحديث حتى يتجاوز لم يعرف لكن هنا وجهان اخران احدهما ان الغاية قد تدخل وقد  
 تخرج والموضع موضع الاحتياط قلنا بالدخول احتياطاً الثاني ان الركبة ملحق عظم  
 العورة وغيرها فانجمت الحلال والحرام ولا يميز قوله لقوله عليه السلام رواء الدارقطني  
 بلطف فان ماتحت السرة الى ركبته من العورة وفيه سواد بن داود لينة العتيلي ووثقه  
 ابن معين فم قوله عملاً بكلمة حتى اي بمحدث حتى يتجاوز من اطلاق الجزء على الكل  
 والا فلا فرق بين حتى والى في كون مدخولاً غير داخل في الميان في المسافة  
 وبدن الحرة عورة لقوله عليه الصلاة والسلام المرأة عورة مستورة اخرج  
 الترمذي في الرضاع وقال حسن صحيح غريب ولم يعرف فيه لفظ مستورة فم الا  
 وجهها وكفيها وقدميها قال في الهذاية وبدن الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها  
 واستثناء الضوئين للابتلاء بابدائهما وهذا نص على ان القدم عورة ويروي انها

دون البعض فتكراره مفيد كاذن  
 المرأة والمجنون والسكران اي يكره  
 ويحبب احادته وياتي بهما المسافر  
 والمصلي في المسجد جماعة او في بيته  
 في مصر وكره تركها للاولين  
 لا لثالث اي كره تركها اي  
 ترك كل واحد منهما للمسافر والمصلي  
 في المسجد جماعة اما ترك واحد منهما  
 فلم يذكر فقوله اما المصلي في المسجد  
 جماعة فيكره له ترك واحد منهما واما  
 المسافر فيجوز له الاكتفاء باللائمة  
 واما المصلي في بيته في مصر ترك  
 كلاً منهما فيجوز لقول ابن مسعود  
 رضي الله عنه اذن الحلي بكتفيا وهذا  
 اذا اذن واقيم في مسجد حيه واما في  
 القرى فان كان فيها مسجدية اذان  
 واقامة ثمك المصلي فيها كالمصلي  
 في بيته يكفيه اذان المسجد  
 واقامته وان لم يكن فيها مسجد كلا  
 فن يصلي في بيته حكمه حكم المسافر  
 ويقوم الامام والقوم عند حي على  
 الصلاة ويشع عند قد قامت الصلاة  
 باب شروط الصلاة  
 هي طهارة بدن المصلي من حدث وخبث  
 الحدث النجاسة الحكمية والنجاسة النجاسة  
 الحقيقية وثوبه ومكانه وستر عورته  
 واستقبال القبلة والثنية والعورة للرجل  
 من تحت سرته الى تحت ركبته  
 واللائمة مثله مع ظهرها  
 وبعثها والقرعة كلها الا الوجه والقدم  
 والقدم

وكشف ريع سائنها ويطئها ونغذاها وديرها وشعر نزل من رأسها وريح ذكره منفردا والاثني عشر ريع الحاصل ان كشف ريع العضو الذي هو عورة يتنجح جواز الصلوة فالزاس عضو والشعر النازل عضو آخر والذكر عضو والاثني عشر ريعا، منزلة النجس صلى ماله ولم يمد فان

فيه ومن عدم ثوبا لصلى قائما جاز وقاعدا موبائدا وبقيته خافى الاستقبال جهة قدرته فان سجدوا وعضد من يساهه تحريمي ولم يمد ان اخطاه وان علم به مصليا او تحول رايه الى اخري استدار اي ان علم بالخطا في الصلوة او تحول غلبه غلته الى جهة اخرى وهو في الصلوة استدار وان شرع بلا قهر لم يميز وان اصاب لان قبلته جهة تقويه ولم يوجد فان تحرقوا كل جهة بلا علم حال امامهم وهم خلفه جاز لان علم حاله او تقدمه اي صلى قوم في ليلة مظلمة بالجماعة وتحرقوا القبلة وتوجه كل واحد الى جهة تقويه ولم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه تكن يعلم كل واحد ان الامام ليس خلفه جازت صلواتهم اما ان علم احد في الصلوة جهة توجه الامام ومع ذلك خالفه لا تجوز صلواته وكذا اذا علم ان الامام خلفه فقله وم خلفه فيه تساهل لان كلامنا فيها اذا لم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه فكيف يعلم انه خلف الامام فالرأى انه يعلم ان الامام امامه وهذا اهم من ان يكون هو خلف الامام او لم يكن لانه اذا كان الامام قدماه يحتمل ان يكون وجهه الى وجه امامه او الى جنبه او الى ظهره وانما يكون هو خلف الامام اذا كان وجهه الى ظهر الامام وحيتن

ليست بعورة وهو الاصح اه الحاجة الى كشفها عند المشي مع ان الكف والوجه في كونه مستحى فوق القدم فكان القدم اولى بالبروج كـ م وكشف ريع سائنها يتنج وقال ابو يوسف رحمه الله لا يتنج اقل من النصف وفي النصف عنه روايتان ولما ان الريح يهيك حكاية النكال كما في المسح والحلق في الاحرام ومن رأى وجه غيره يتغير عن رؤيته وان لم ير الا احد جوانبه الاربعه وكذا الشعر الفازل من الرأس والبطن والفخذ لان كل واحد عضو على حدة والوروة الفليضة والذكر عضو بافراده وكذا الاثنان والامة كالرجل فنقول عمر رضى الله عنه التي عتك الخمار باذفار اثنى عشر بالخرائط ولانها تخرج لحاجة مولاها في ثياب سبقتها عادة فاعتبر حالها بالحداد في حق جميع الرجال دفعا لتفج قال البيهقي الاثار عن عمر رضى الله عنه سمعته ف وظهرها ويطئها عورة لان لما مزينة كما في الحرام فلوشبه امرأته بظهر امه كان مظهرا والظهار لا يكون الا با لا يحمل النظر اليه فاذا حرم النظر اليه على الاين فعل الاجنبي اولى يـ م ولو وجد ثوبا ربه طاهر وصلى عريانا لم يميز لان ريع الشيء يقوم مقام كله وخيران طاهر اقل من ربه وقال محمد والشافعي رجعا الله في قول له يصل فيه وجوبا ولما ان كلا من النجاسة وكشف العورة مانع جواز الصلوة حال الاختيار ويسويان في حق المقدار فيسويان في حكم الصلوة ولا مرجح يكون احدهما متمتع لجواز الصلوة ع قوله في حق المقدار فتقليل الكشف عفو كقليل النجاسة او على قول الكرخي اذ مقدار الكشف في العورة الفليضة معتبر عنده بالزيادة على قدر الدم كالتجاسة الفليضة وفي كشف الخليفة بالريح كالتجاسة الخليفة كـ م ولو عدم ثوبا صلى فاعدا موبيا بر كوع وسجد كذا فعل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سبط ابن الجوزي رواه الغلال عن انس فـ م وهو افضل من القيام بر كوع وسجد لان الستر واجب لحق الصلوة وحق الناس ولانه لا خلف له والايام خلف عن الاركان وان صلى قائما اجزاء لان في القعود ستر العورة وفي القيام اداء هذه فيقبل الى ايما شاء الا ان الاول افضل لوجوب الستر في حق الصلوة والناس والنية بلا فاصل اي عمل فاطم للصلوة والشرط في اعتبار النية ان يعلم بقله اي صلاة يصل اي التمييز بين الفرائض واداءه ان يصير بحيث لو سئل منها امكنه ان يجيب من غير مكرة اما التلقظ بها فليس بشرط ولكنه حسن لاجتماع عزمه يـ م قوله ان يصير بحيث انخ اي فيزعم حيثنذ فالزعم هو النية لا مجرد صيرورته بحيث انخ ع وانما كانت شرطا لقوله عليه الصلوة والسلام الاعمال بالنيات ولان ابتداء الصلوة بالقيام وهو

تكون جهة توجه الامام معلومة وكلامنا ليس في هذا وصيغة المختصر ولا يصرف جهة توجه الامام اذا علم انه ليس (التمييز) شله بل تقدمه او علم مخالفة اي اذا علم ان الامام ليس خلفه ويصل قصد قلبه صلواته بقرينتها هذا نصير النية والقصد مع لفظه افضل وبكى للثقل والتراويع وسائر السنن في مطلق الصلوة وللغرض شرط تعيينه

متروك بين المادة والمباداة ولا يقع التمييز الا بالنية هـ والحديث متفق على صحته والفاظه فانما الاحمال بالنيات وبالنية والاحمال بالنية والمحمل بالنية ولقطة المصنف لابن حبان في صحيحه والحاكم في اربعينه وصححه وهي رواية ابني حنيفة في مسنده ف م ويكنيه مطلق النية للنفل والسنة والتراويح هـ هو الصحيح لان وقوعها في اوقاتها يغني عن التعيين وبه صارت سنة لا بالتعيين و قال جماعة لا يكتفيه لاداء السنة لان السنة وصف زائد على اصل الصلاة قلنا السنة تحصل بنفس الفعل لان معنى السنة كون فعل نفل مواظبا عليه من النبي صلى الله عليه وسلم قبل الفرض او بعده فاذا اوقع المصلي ذلك النفل في ذلك المحل فقد صدق عليه انه فعل الفعل المسمى سنة ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه ينوي السنة بل ينوي الصلاة لله تعالى ف م هـ وللغرض شرط تعيينه هـ لازدحام الفروض ولا يتأدى فرض من الفروض بنية فرض آخر م هـ كالمصر مثلا والمقتدي ينوي المتابعة ايضا هـ لانه يلزمه الفساد لصلاته من جهة امامه فلا بد من التزامه هـ ولجنازة ينوي الصلاة لله والدعاء لليت هـ وفي المحيط الرضوي والشفقة والبدائع ينوي صلاة الجنائز لان التمييز يحصل بهذا هـ فا ذكره المصنف ليس بضرورة لازب ويمكن انه اشار الى انه لا يقتصر على الدعاء فقط بناء على انه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد لان الصلاة هي الواجبة والدعاء ركبتها او سنتها فهو داع له بنفس هذه الصلاة محمد امين م هـ واستقبال القبلة هـ لنص الكتاب هـ للمكي هـ المائين در هـ فرضه اصابة عينه ولغيره اصابة جبهتها هـ لان التكليف بحسب الوسع هـ والخاص يصل الى اي جهة قدر هـ للمعذر هـ ومن استقبلت عليه القبلة هـ وليس بمحضرتها من يستلزم من اهل الخبرة فلو كان لا يجوز التحري وكذا لا يجوز التحري مع وجود المحارب ف م هـ تحري هـ لان الصحابة رضي الله عنهم تحروا وصاروا ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان العمل بالدليل الظاهر واجب عند انعدام دليل فوقه والاستخبار فوق التحري هـ والحديث اخرجه الترمذي وابن ماجه وضعفه الترمذي ف هـ وان اخطأ لم يصد هـ وقال الشافعي رحمه الله يبيده ان كان مستديرا ولنا انه ليس في وسعه الا التوجه الى جهة التحري والتكليف مقيد بالوسع هـ فان علم به في صلاته استدراك هـ لان اهل قباء لما سمعوا بقول القبلة استدبروا كبيتهم في الصلاة واستحسنه النبي عليه الصلاة والسلام وكذا اذا تحول رأيه الى جهة اخرى توجه اليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيها يستقبل من غير نقض المؤدي قبله هـ والحديث متفق عليه ف هـ ولو تحرى قوم جهات وجهاوا حال امامهم يميزهم هـ لوجود التوجه الى جهة التحري وهذه المخالفة غير مائة كما في جوف النكبة ومن علم منهم بهال امامه نسد صلاته لانه اعتقد امامه على الخطا وكذا لو كان متقدما على الامام تركه فرض المقام



لا نية عدد ركعاته والفتدينية الصلوة  
واقفاده

### باب صفة الصلوة

﴿ فرضها القرينة ﴾ وهو قوله الله أكبر وما يقوم مقامه وموسرط عندنا لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصل وحسد الشافعي رحمه الله ركن فاما رفع اليد فسنة والقيام والقراءة والركوع والسجود بالجملة والانقباض اخذ يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله الاكتفاء بالانقباض عند علم الصدر خلافا لها والمترى على قولها والقعدة الأخيرة قدر التشهد والخروج بسننه وواجبها قراءة الفاتحة وقسم سورة بمباراة الترتيب فيها تكرر في المداية وسراعا الترتيب فيها شرع مكررا من الاصل وذكر في حواشي المداية تقلا عن المتوسط كالسجدة الثانية ناله لو قام الى الثانية بعد ما سجد سجدة واحدة قبل ان يسجد الاخرى يقضيها ويكون القيام معتبرا لانه لم يترك الا الواجب بقوله فيها يكرر ليس ليذا يوجب نفي الحكم ما عداه فان مراعاة الترتيب في الركعات التي لا يتكرر في ركعة واحدة كالركوع ونحوه واجب ايضا على ما يأتي في باب سجود السهو أن سجود السهو يجب بتقديم ركن الى آخره ووردوا الظاهر بتقديم الركن الركوع قبل القراءة وسجدة السهو لا تجب الا بتوك الواجب فلم ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب مع انها غير مكررين في ركعة واحدة وقد قال في الأخيرة اما بتقديم الركن نحو ان يركع

### باب صفة الصلاة

﴿ فرضها القرينة ﴾ لقوله تعالى وربك فكبر والمراد تكبيرة الافتتاح بإجماع أهل التفسير حثابة ومقتضى الأمر الافتراض ولم يفرض خارج الصلاة فوجب ان يراد الافتراض في الصلاة اما لا لفرض والقيام لقوله تعالى وقوموا لله فانتين والقراءة لقوله تعالى فانروا ما ينسر من القرآن والركوع والسجود لقوله تعالى واركعوا واسجدوا والقعدة الأخيرة قدر التشهد لقوله عليه الصلاة والسلام لا ين مسعود رضى الله عنه حين عمله التشهد اذا قلت هذا او قلت هذا فقد تمت صلاتك طلق التام بالفصل قرا او لم يقرأ هدايه بيان المراد لا انه معنى اللفظ يعني لما قام الدليل على انه لا بد من القعدة كان المراد اذا قلت هذا وانت قاعد او قلت هذا قائلا او غير ذلك فقد تمت صلاتك ثم الذي في البيه دارود اذا قلت هذا وقضيت هذا فقد قضيت صلاتك وهو تعليق بها ثم هو بلفظ او قلت في رواية الدارقطني قال النووي اتفق الحفاظ على انها مدرجة من كلام ابن مسعود رضى الله عنه والحق ان غاية الادراج الوقوف والموقوف في مثله في حكم المرفوع فم اذ لا مدخل للرأي في وضع الاركان والشرائط قوله لما قام الدليل الخ وهو اجماعنا على انه لا يقول هذا الا في القعدة وقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمرو بن العاص اذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك لك م والخروج بسننه اخذنا من الاثني عشرية فلم يبق عليه فرض لم يطل صلاته فيها م وواجبها قراءة الفاتحة وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى في ركن وقسم سورة قال عليه الصلاة والسلام لاصلاة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها ولم يند الفرضية ثلا يلزم زيادة خبر الواحد على الكتاب وهو قوله تعالى فانروا ما ينسر من القرآن (هـ) بلفظا بوجوبها هـ قبل حديث الفاتحة مشهور تلقته الامة بالقبول فيزاد به على الكتاب قلنا شرط زيادة المشهور ان يكون محكما وحديث الفاتحة معتدل لان مثل هذا التركيب يذكر لني الجواز كما في لاصلاة الا بالجمهور ويذكر لني الفضيلة كما في حديث لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد لك م وحدث اذا انتمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة رواه مسلم وحديث لا وضوء لمن لم يسلم رواه صاحب المدايه وفي الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وروى الترمذي وابن ماجه لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة وهو معلول بالي سفيان غريب بن شهاب السفيدي ورواه الطبراني بلفظ لا صلاة الا بايام القرآن ومعا غيرهما ف ﴿ وتعين القراءة في الاوليين ﴾ لقول علي رضى الله عنه القراءة في الاوليين قراءة في الاخر بين وعن ابن مسعود وعائشة رضى الله عنهما التخيير في الاخر بين ان شاء قرا وان شاء صحى م لم يظم لي وجها للاستدلال على المطلوب بالاثني اما الاول فلان اجزاء قراءة الاوليين عن الاخر بين لا يستلزم في اجزاء

قراءة الآخرين عن قراءة الاوليين ولى هذا النفي مدار اثبات المطلوب واما الثاني فلان مدار اثبات المطلوب على اطلاق التغيير في الآخرين وهو في المذهب ممنوع بل التغيير انما هو اذا قرأ في الاوليين والا تعين القراءة في الآخرين فلا بد من تقييد الاثر بما اذا قرأ في الاوليين فقد نالت اطلاق التغيير فلم يثبت المطلوب فالاولى التعليل بالسبق كما علل صاحب الهداية في فصل صلاة الخوف صلاة الامام بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب بذلك ﴿ويعايد الترتيب في فعل مكرر﴾ في كل ركعة كالسجدة فلنرى احدى سجدي ركعة وقضاهما بعدها جاز او في جميع الصلاة كمعدد ركعاتها اما ما اتحد اقتواضه في كل ركعة كالقيام والركوع او في جميع الصلاة كالتسعة الاخيرة فالترتيب فيه فرض كيلا يتراح عن محله صورة وحكما يمتثل بخلاف المكر فانه وان زال عن محله صورة لكنه باق فيه حكما لبقاء فعل من جنسه فيه فيلحق به شلحي م قوله كمعدد ركعاتها فان ترتيبها واجب قبل اللاحق قضاء ما فاته قبل متابعة الامام فلواتباعه ثم نفى ما فاتته صحت صلاته لكنه يأثم لتروك الترتيب ردم قوله كيلا يتراح الخ لان ازاحة الانبياء عن محلاتها التي عينها الشارع لها باطلة لكن لما كان المكر باثبات في محله حكما خفت الازاحة فقلنا يجرد الائم الذي هو حكم ترك الواجب بالفساد الذي يترتب على ترك الفرض ع ﴿وتعديل الاركان﴾ اي تسكين الجوارح في الركوع والسجود واداءه قدر تسجدة والوجوب تخرج انكرخ لانه مكمل الفرض ومكمل الفرض واجب وفي تخرج الجرجاني انه سنة يمتنع وعندها هو فرض ﴿والقعود الاول والتشهد﴾ للامر في قوله عليه الصلاة والسلام لا ين مسعود رضى الله عنه قل القيات لله الخ فم وهذا خبر الواحد لا يفيد القرينة فقلنا بالوجوب ثم ان التشهد ينقل مشروعية قراءتها في الصلاة عن احد فاقضى حديث قراءة التشهد وجوب القعود لما ع قال صاحب الهداية في باب السهو وترك الفاتحة لانها واجبة او القنوت او تكبيرات الميدين لانها واجبات فانه عليه السلام واظب عليها من غير تكرار مرة وفي اماره الوجوب ولانها تضاف الى جميع الصلاة فدل انها من خصائصها وذلك بالوجوب ثم ذكر التشهد بمحمل القعدة الاولى والثانية والتراتيبها وكل ذلك واجب وفيها سجدة السهو وهو الصحيح انتهى قوله تضاف الخ بقال تشهد الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات العيد بخلاف تسبيحات الركوع مثلا حيث تضاف الى الركوع يمتنع قوله وكل ذلك اراد به غير القعدة الثانية كم قوله هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في التشهد الاول انه سنة يمتنع ﴿ولفظ السلام﴾ وقال الشافعي رحمه الله تعالى انه فرض ولنا قوله عليه الصلاة والسلام تحريمها التكبير وتعليقها تسليم وبمثل لا نثبت القرينة فقلنا بالوجوب ه م قوله وبمثل اي في كونه خبر الواحد كم ﴿وقنوت الوتر وتكبيرات الميدين والجهر والاسرار فيها يجهر ويسر﴾ الظاهر ان الوجوب المماخية ع ﴿وسأتمها رفع اليدين لقرينة﴾ لمواظبة عليه الصلاة والسلام عليه ه لكن لا يجب لوجود الصارف عن الوجوب وهو

قبل ان يقرأ فلان مراعاة الترتيب واجبة عند اصحابنا الثلاثة خلافا لغير رحمه الله فانها فرض عنده فلم ان مراعاة الترتيب واجبة مطلقا فلا حاجة الى قوله فيما يكرر وهذا لم اذكره في المختصر ويظهر بياني ان المراد بما تكرر فيما يكرر في الصلاة احتوازا عما لا يكرر في الصلاة على سبيل التوضيحه وهو تكبيرة الافتتاح والقعدة الاخيرة فان مراعاة الترتيب في ذلك فرض ﴿والقعدة الاولى والتشهد﴾ ذكر في الذخيرة ان القعدة الاولى سنة والثانية واجبة وفي الهداية ان قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة وفي الثانية واجبة لكن المصنف رحمه الله لم يأخذ بهذا لان قوله عليه السلام لا ين مسعود رضى الله عنه قل القيات لله لا يوجب الفرق بين قراءة التشهد في الاولى والثانية بل يوجب الوجوب في كليهما ولما كانت اي القراءة في القعدة الاولى واجبة كانت القعدة الاولى واجبة ايضا لا سنة ﴿ولفظ السلام﴾ خلافا للشافعي رحمه الله فانه فرض عنده ﴿وقنوت الوتر وتكبيرات الميدين وتعيين الاوليين للقرائة وتعديل الاركان﴾ خلافا

تعالجه عليه الصلاة والسلام للاعرابي من غير ذكره فسم والاصح انه يرفع يديه ثم يكبر لان فعله تقي الكبرياء عن غيره تعالى والنفي مقدم ﴿ ونشر اصابعه ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا كبر وضع يديه ناشر اصابعه بان يتركها على حالها فلا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفرج م ﴿ وسهر الامام بالتكبير ﴾ للاعلام بالدخول والانتقال ولذا من الرفع ايضا م ﴿ والنشاء والتعوذ والتسبية والتأمين سرا ﴾ للتقليل المستفيض في الكل م ﴿ ووضع يمينه على يده تحت مرتته ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام ان من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة وهو حجة على مالك رحمه الله في الارمال وعلى الشافعي رحمه الله في الوضع على الصدر ولان الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم وهو المقصود به شهادة العرف ك ولا ضرر في وضعا على المروة فوق التياب وكذا بلا حائل لانه ليس لما حكم المروة في حقه ولذا تضعها المرأة على صدرها مع كونه عورة يمين ثم الحديث لا يعرف عرفوا ودواه ابو داود واحمد موقفا على رضي الله عنه وقال النووي رحمه الله انتقوا في تضعفه وفي وضع اليمين على اليسرى فقط احاديث في الصحيحين م ﴿ وتكبير الركوع ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل ركعة وغضض م ﴿ والرفع منه ﴾ بالرفع عطا على تكبير لا تكبير عند الرفع بل يأتي بالتسميع م ﴿ وتسميته ثلاثا ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ركع احدكم فليقل في ركعه سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه اي ادى كمال الجمع ه اخبره ابو داود والترمذي وابن ماجه فسم قوله ادى كمال الجمع لا ادى ما يميز به الصلاة او بقاءه به الواجب اذا لا يمكن اثبات اقتراض التسميع بهذا الخبر كيلا يلزم زيادة خبر الواحد على الكتاب ولا وجوبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يعمله الاعرابي حين عمله الفرائض والواجبات فلو كان التسميع ثلاثا واجبا لطمه لكم لكن في تمثيل عدم الافتراض بما ذكرنا نظر لان الكتاب جعل فيلحق به خبر الواحد بياناً له فالاولى تطيل عدم الافتراض ايضا بعدم تعليمه عليه الصلاة والسلام الاعرابي ثم الاضافة في كمال الجمع من اضافة الوصف الى الموصوف كما في كرم خطابه اي الجمع الكامل وهو الجمع المصلح لثلاثة فاحترز بالتوسيف عن الجمع الفلاني ع ﴿ واحد ركبته يديه ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ركعت فضع يدك على ركبتك وفرج بين اصابعك ه رواه الطبراني في الاوسط والصغير ﴿ وتفرج اصابعه ﴾ لا رويانا ﴿ وتكبير السجود ﴾ لا رويانا في تكبير الركوع ع ﴿ وتسميته ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام قليل في سجوده سبحان ربي الاعلى وذلك ادناه اي ادى كمال الجمع ﴿ ووضع يديه وركبته ﴾ لتحقق السجود دونها ه الا ان هذه الكيفية ازين فتكون سنة لكن فيه انه يجوز ان يكون المطلوب بالفظ امرت ما هو زينة السجود حقا فلا يعدل عن الوجوب وان لم يكن فرضا وهو الظاهر من مواظبته عليه الصلاة والسلام عليه فسم ﴿ واقتراض رجله اليسرى ونصب اليسرى ﴾ هكذا وصفت عائشة رضي الله عنها فعمده عليه الصلاة والسلام في الصلاة ه رواه

لا يني يوسف والشافعي رحمهما الله فانه فرض عندهما وهو الاطمئنان في الركوع وكذا في السجود وقدر يقدر تسمية وكذا الاطمئنان بين الركوع والسجود وبين السجدين ﴿ والجهر والاختفاء في يهر ويخفي ومن غيرها او نذب ﴾ اي ما عدا الفرائض والواجبات اما سنة او مندوب وهذا الشافعي لا يفرق بين الفرض والواجب على ما عرف في اصول الفقه فسمه افعال الصلاة اما فرائض او سنن ولما مضيات فاذا اراد الشروع كبر حافظا بعد رفع يديه ﴿ المراد بالخلف ان لا يأتي باليد في حمزة الله ولا في ياء اكبر ﴾ غير مفرج اصابعه ولا ضم ﴿ بل يتركها على حالها ﴾ ماسا بابها مية شحني اخذه والمرأة ترفع حذاء متكبها فان بدل التكبير بالله اجل او اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او بالقارسية او قرا حاجزا بها او ذبح وسمى بها جاز وبالقلم اغترلي لا ﴿ فلما حصل انه يجوز ان يدل الله اكبر بذكر ما يدل على مجرد التعظيم ولا يشبه بالعماء ﴾ ويضع يمينه على شماله تحت مرتته كالفتوت

مد لم في والقومة والجلسة ما سستان باتفاق المشايخ وينبغي وجوبهما للمواظبة  
ولما في السنن الاربع مرفوعا لا تخبري صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود  
قال الترمذي حسن صحيح شلي عن التمتع ثم المراد بالقومة حقيقتها وبالرفع ما يطلق  
عليه اسم الرفع فلا تكرر شلي. والصلاة التي عليه السلام قوله عليه الصلاة  
والسلام اذا صلى احداكم فليدا بالثناء على الله ثم بالصلاة ثم بالدعاء وقال الشافعي  
رحمه الله بانقاضها لاسر صلا عليه وفي لا تجب خارج الصلاة فحينئذ ان تكون  
فيها ولما انه عليه الصلاة والسلام لم يجعلها الاخر الى حين عمله الصلاة فلو كانت فرضا  
لعلها اياه وكذا لم تروفي تشهد احد من الصعابة والامر لا يقتضي التكرار وقد وثقنا  
بموجب الامر بقوله السلام عليك اي النبي فلا يجب فائيا في ذلك المجلس ثم بالدعاء  
لا روي نافع. وادبها نظره الى موضع سجوده. لان المقصود اغلشع وترك التكليف  
فاذا تركه وقع نظره في هذا الموضع قصد اول بقصد هم. وكلمه قد عند  
الثواب. قوله عليه الصلاة والسلام التثاؤب في الصلاة من الشيطان فاذا ثاب  
احداكم فليكن ما استطاع. واخراج كفيه من كيه عند التكبير. لانه اقرب  
الى التواضع وابعد من التشبه بالجارية وامكن لشر الاصابع. ودفع السعال ما  
استطاع. لانه ليس من افعال الصلاة. والقيام حين قيل صلى على الفلاح.  
مساعدة الى الاجابة وان لم يكن الامام حاضرا لا يقومون حتى يعمل الميم ثم  
شروع الامام ما قيل قد قامت الصلاة. لان المؤذن امين وقد اخبر بقيام  
الصلاة فيشروع عنده صوتا لكلامه عن الكذب

صل اذا اراد الدخول في الصلاة كبر. لا تقولوا لقوله عليه الصلاة والسلام تحريها  
التكبير هم رواه ابو داود وحسنه النووي ف. ورفع يديه حذاء اذنيه. وقال  
الشافعي رحمه الله الى منكبيه لحديث ابي حميد الساعدي رضي الله عنه قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر رفع يديه الى منكبيه ولنا رواية وائل بن حجر والبراء  
وانس رضي الله عنهم ان النبي عليه الصلاة والسلام كان اذا كبر رفع يديه حذاء  
اذنيه ولان رفع اليد لعلام الامم وهو بما قلنا وما رواه يجعل على حالة المذرم  
اي حالة الاشتغال بالاكسية في الثناء فان الايط مشغول بحفظها بل ولا ممارسة  
فان محاذاة الابهامين بالشميتين تسمح حكاية محاذاة اليدين بالمتكبين والاذنين  
لان طرف الكف مع الرسغ يحاذي المنكب ونفس الكف يحاذي الاذن واليد تطلق  
على الكف الى اعلاها فالناس على محاذاة الابهامين بالشميتين وفق في التحقيق بين  
الروايين ثم رواية ابو داود عن وائل صريحة في ذلك قال انه ابصر النبي صلى الله  
عليه وسلم يرفع يديه حتى كانتا بجبال منكبيه وحاذي ابهاميه اذنيه قوله لحديث ابي  
حميد رواه البخاري قوله ولنا رواية وائل بن حجر وانس اما رواية وائل في صحيح  
مسلم واما رواية انس فرواهما الطحاوي ولكن ضعف مؤمل بن اسماعيل ويزيد بن  
زياد وذكرها البيهقي في السنن الكبرى وقال ابو الفرج رجال استأده كلهم ثقات

وصلاة الجنائز ويرسل في قومة الركوع  
وبين تكبيرات العيدين. فالاحص  
ان كل قيام فيه ذكر مستون فيه  
الوضع وكل قيام ليس كذا فيه  
الارسل. ثم ينبغي ولا يوجه. اراد  
بالثناء سبحانك اللهم الى آخره والترجيه  
قراءة اتي وجهت وجهي للذي لطر  
السعوات والارض حنيفا وما اما من  
المشركين بعد القرينة. ويتعوذ  
للقراءة لا للثناء. لاختار ان التعوذ  
تبع القراءة لا تبع للثناء. فيقول  
للسبوق لا الموت. بناء على ان  
السبوق يقرأ ولا ينبغي فيتعوذ فالأول  
ينبغي ولا يقرأ فلا يتعوذ واما من جعله  
تبع للثناء فالحكم عنده على عكس  
ما ذكر. ويؤخر عن تكبيرات العيد  
لان تكبيرات العيد بعد الثناء ينبغي  
ان يكون التعوذ متصلا بالقراءة لا  
بالثناء. ويسعى لا بيت الفاتحة  
والسورة ويسرع. اي الناد والتعوذ  
والتسمية خلافا لشافعي رحمه الله  
في التسمية بناء على انه آت من الفاتحة  
عنده لا عندنا وكثير من الاحاديث  
الصالحين وارادوا انه عليه السلام والخلفاء  
الراشدين يتقنون بالحمد لله وب  
المالين. ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا  
الصالحين سرا كالأمم ثم يكبر للركوع  
خافضا ويعتمد يديه على ركبيه متفرجا

قوله ولان رفع اليد اي رخصها الى الاذنين وان كان اصل الرفع لثني كبرياء غيره تعالى فلا ينافي ما سبق او ان شرعه لكل من الامرين فـ ﴿ ولو شرع بالتسبيح او بالتهليل او بالفارسية صح ﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله ان يحسن التكبير لم يميز الا قوله الله اكبر او الله الاكبر او الله الكبير وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا بالاولين وقال مالك رحمه الله لا يجوز الا بالاول ﴿ كما لو قرأ حجازا ﴾ والا فلا يميزه عندها وعند ابي حنيفة رحمه الله يميزه وجه قولنا ان القرآن اسم لمظلوم عربي كما نطق به النص الا ان عند الحجاز يكتفي بالمعنى كالآتياء بخلاف التسمية لان الذكر يحصل بكل لسان ولا يبي حنيفة رحمه الله قوله تعالى وانه لثني زبر الاولين ه ولم يكن فيها بهذه اللغة ولذا يجوز عند الحجاز الا انه اساء لحظافته السنة المتوارثة هداية م قوله النص وهو قوله تعالى قرأنا هربيا غير ذي عوج ه ومنع اخذ العربية في مفهوم القرآن لقوله تعالى ولو جعلناه قرآنا انجيميا ه والحق ان قرانا منكرا يتناول كل مقروه لانه لم يمد فيه النقل عن المعنى اللغوي واما المعروف بالام فالمفهوم منه العربي في عرف الشرع فـ ﴿ اوديع وسعي بها ﴾ وهذا جائز بالاتفاق لان الشرط فيه الذكر وهو حاصل باي لغة كانت ي ﴿ لا باللهم اغفر لي ﴾ لانه متسوب بحاجته فلم يكن تعظيما خالصا ﴿ ووضع يمينه على يساره ﴾ وقال مالك رحمه الله تعالى يرسلها ﴿ تحت ستره ﴾ وقال الشافعي رحمه الله على الصدر ه وتقدم الكلام عليه في السنن ع ﴿ مستفحها ﴾ وعن ابي يوسف رحمه الله انه يضم اليه قوله اني وجهت وجهي الى روية علي رضى الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول ذلك ولها رواية انس رضى الله عنه ان النبي عليه السلام كان اذا افتتح الصلاة كبر وقرأ سبحانك اللهم اغفر لي ولم يزد على هذا وما رواه مجهول على التمجيد ه ورواية علي رضى الله عنه رواها مسلم ورواية انس رضى الله عنه رواها البيهقي عنه وعائشة وابي سعيد الخدري وسائرهم رواين مسعود مرفوعا الا ما عن عمر وابن مسعود قوله مجهول يؤيده ما في صحيح ابي عروة والنسائي انه عليه الصلاة والسلام كان اذا كان قام يصلي تطوعا قال الله اكبر وجهت وجهي ويكون مفسرا لما في غيره فـ ﴿ وتعوذ ﴾ لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم معناه اذا اردت قراءة القرآن ﴿ سرا ﴾ لقول ابن مسعود رضى الله عنه اربع يحفيهن الامام وذكر منها التعوذ والتسمية وامين ه ورواين ابي شيبة عن ابراهيم الصفي ف ﴿ للقرأة ﴾ اي التعوذ تبع للقرأة دون التناء وقال ابو يوسف رحمه الله هو تبع للتناء ولما تلونا ﴿ ميا في به المسبوق لا المقتدي ويؤخر عن تكبيرات العيد ويسمى سرا في كل ركعة ﴾ وقال الشافعي رحمه الله يجهر بها في الجهرية لما روى ان النبي عليه السلام جهر في صلاته بالتسمية فلذا هو مجهول على التعليم لان اسما رضى الله عنه اجبرانه عليه الصلاة والسلام كان لا يجهر بها تم عن ابي حنيفة انه يأتى بها في الركعة الاولى فقط كالتعوذ وعنه انه يأتى بها في كل ركعة احتياطا ولا يأتى بها بين السورة والفاحة الا عند محمد

رحمه الله فانه ياتي بها عنده في السرية هم قوله لما روى رواه الحاكم عن ابن عباس  
رضي الله عنهما وصححه هو والدارقطني وروى عن ابن عباس لم يجهز النبي عليه  
الصلاة والسلام حتى مات فقد تارض روايته واما ما جاء في صحيح الجسر  
من اني هريرة رضي الله عنه انه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم اذا سلم قال والذي  
تحيي يسده اني لاشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستأنم  
الجهر لانه قد يتحقق في السرية عند قرب المقتدي من الامام قال بعض الحفاظ ليس  
حدث صريح في الجهر بها الا وفي سنده مقال ولذا لم يخرجوا ارباب المسانيد الا ربعة  
واحمد شيئاً منها في كتبهم فم قوله على الصلح اي تعليم انها بين التقوى والقرابة  
وقد روى ان عمر رضي الله عنه قد جهر بالتناه حين اتاه وفد العراق وانجليج للتعليم  
كقوله اخبر رواه مسلم وان ما جاء في صحيحه من آية من القرآن اتت لفصل بين  
السور لما عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام لا يعرف فصل  
السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود والحاكم في المستدرک  
عنه ولا يستأنم من الفاتحة لما عن ابن هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي  
ونصفها لعبدي ولعبدي ما سئل يقول البعد الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدني  
عبدي الحديث رواه مسلم فلم يدا بالتسمية يوم ﴿ ولا من راس كل سورة ﴾  
لما عن ابن هريرة رضي الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ان سورة من القرآن  
ثلاثين آية شغلت لرجل حتى غفر له وفي تبارك الذي بيده الملك واجمعوا على انها  
ثلاثون آية من غير التسمية يوم ﴿ وقرأ الفاتحة وسورة او ثلاث آيات ﴾ تقدم في  
الواجبات ع ﴿ وامن الامام والمأموم ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام اذا امن الامام  
فأمنوا له متفق عليه فولا متمسك لماك رحمه الله تعالى في قوله عليه الصلاة والسلام  
واذا قال الامام ولا الضالين فقولوا امين من حيث التسمية فانه قال في آخره فان  
الامام يقولها وهذه الزيادة في سنن النسائي وصحيح ابن حبان وثبت تأمين الامام  
باشارة المتفق عليه فم ﴿ سرّاً ﴾ لما روي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه  
ولانه دعاء وسبأ على الاخفاء ﴿ وكبر ﴾ تقدم في السنن ع ﴿ بلا مد ﴾ في  
التكبير لان المد في اوله خطأ من حيث الدين لانه استفهام وفي آخره لحن من حيث  
اللقنة ﴿ وركع ﴾ بوضع يديه على ركبتيه وفرج اصابعه ﴿ تقدم في السنن ايضا ع ﴾  
﴿ وبسط ظهري ﴾ لان الذي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع بسط ظهريه رواه ابن  
ماجه وابو العباس والطبراني فم ﴿ وسوى راسه بجمعه ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام  
كان اذا ركع لا يصب راسه ولا يقيته به يصب يخفض يقيته من الاتعاج ع قش  
رواه مسلم والترمذي وابن حبان فم ﴿ وسبح فيه ثلاثاً ثم رفع راسه ﴾ تقدم في  
السنن ايضا ع ﴿ واكتفى الامام بالتسليم ﴾ وقال ياتي الامام بالصعيد سرّاً وله قوله عليه  
الصلاة والسلام اذا قال الامام سبح الله لمن حمد قولوا ربنا لك الحمد هذه جملة وانها

اصابعه باسطة ظهريه غير واقع ولا  
منكسر راسه وسبح ثلاثاً وهو ادناه  
ثم يسبح اي يقول مع الله لمن  
حمده رافعا راسه ويكتفي به الامام

تأني التركة ه رواه في الصحيح فم والمؤتم والمفرد بأحمد وقال الشافعي رحمه الله يأتي بالتسليم ولنا ما روينا والاصح ان المفرد يجمع بينهما ه ثم كبر ووضع ركبتيه ثم يديه ه قالوا هذا اذا كان حائيا وان كان متفقا ولا يملكه وضع الركبتين أولا وضع يديه أولا ويقدم اليمنى على اليسرى ه ثم وجهه بين كفيه ه لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ه رواه مسلم فم ه بكنس التهنؤ وسجد بأفقه وجهته ه لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه ه م فيده ما في البخاري وما رواه ابو داود والترمذي فم ه وكره بأحدهما ه وقال لا يجوز الانتصار على الانف الامن عذر لحديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم وعد منها الجهة وله ان السجود يقتضي بعض الوجه وهو المأمور به لكن اخذ والدفن خارجا بالاجماع والمذكور فيها روي الوجه في المشهور ه قوله لحديث امرت الخ عرج في الكتب الستة وقوله فيها روي في السنن الاربع ف ه او بكور عامته ه لانه عليه الصلاة والسلام كان يسجد على كور عامته ه رواه ابو نعيم والطبراني فم ه وابدى شيعه ه لقوله عليه الصلاة والسلام وابد شيعك ه غريب ووقعه عبد الرزاق علي ابن عمر روى الله عنها ورفعه ابن حبان بلقط وجاف عن شيعك فم ه وجافي بطنه من تخديه ه لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد جاني ه رواه مسلم ف ه ووجه اصابع رجله نحو القبلة ه لقوله عليه السلام رواه البخاري فم ه وسبح فيه ثلاثا ه تقدم الكلام عليه في السنن ع ه والمرأة تحض وتزكظ بطنها بغضها ه لانه استمر لها ه ثم رفع راسه مكبرا وجلس مطمئا ه قال عليه الصلاة والسلام في حديث الاخر ابي تم ارفع راسك حتى تستوي جالساً ولم يستوي جالساً وكبر وسجد اخرى اجزاء عند النبي حنية ومحمد رحمه الله تعالى وتكلموا في مقدار الرفع والاصح انه اذا كان الى السجود الرب لا يجوز لانه بعد ساجدا وان كان الى القعود ارب جاز لانه بعد جالساً ه وكبر وسجد مطمئا وكبر للتهنؤ بلا اعتناء وقعود ه وقال الشافعي رحمه الله يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم متممدا على الارض لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك ه رواه البخاري ف ولنا حديث ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يهض على صدور قدميه ه أخرجه الترمذي وقال عليه العمل عند أهل العلم واهله ابن عدي بجالد بن اياس ويقال ابن اياس لكن قول الترمذي وعليه العمل يقتضي قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق فم وما رواه بحول على حالة الكبير لان التوفيق اولى وروى ابو داود انه عليه الصلاة والسلام قال لا تبادروني في ركوع ولا سجود فاني معاً اسبقكم ه اذا ركعت تذكرنك اذا هجعت ابي قد بدنت ف ولان هذه قعدة استراحة والصلاة لم توضع لها ه قوله كان ينهض عن السجود أخرجه ابن ابي شيبة موقوفاً عني ه والثانية كالاولى ه لانه تكرر الاركان ه الا انه لا ينبغي ولا ينعوذ ه لانهما لم يشعرا الا مرة واحدة ه ولا يرفع يديه الا في قنص صحيح ه وقال الشافعي رحمه الله يرفعها في الركوع وفي الرفع منه

وبأحمد المؤتم والمفرد يجمع بينهما ويقوم مستويا ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه أولا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ه رواه يديه ضاماً اصابعه مبدئاً شيعه بجافاً بطنه عن تخديه موجهاً اصابع رجله نحو القبلة ويسبح فيه ثلاثاً فان سجد على كور عامته او على فاضل ثوبه او شيء عجد حجمه ويستقر جبهته جاز وان لم يستقر لا وكذا لو سجد للزحام على ظهر من يعلى صلواته لامن لا يصلها ه اي لا على ظهر من لا يصل صلواته وهواما ان لا يصل اصلا او يعلى ولكن لا يصل صلواته ه والمرأة تحض وتزكظ بطنها بغضها ويرفع مكبرا ويجلس مطمئا ويكبر ويسجد مطمئا ويكبر ويرفع راسه اولاً ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم مستويا بلا اعتناء على الارض ولا قعود ه وفيه خلاف الشافعي رحمه الله ويسعى جلسة الاستراحة ه والركعة الثانية كالاولى لكن لا ثناء ولا قعود ولا رفع يديها واذا اتها افتتن رجله اليسرى وجلس عليها ناصباً بجاء موجهاً اصابعه نحو القبلة واضماً يديه على تخديه موجهاً اصابعه نحو القبلة مبسطة ه وفيه خلاف الشافعي رحمه الله فان عتده بقعد انحصروا بالنصر ويحق الوسطى والايهام





لا يقل هكذا فتمه فتمه ثلاث كفارات ولو قال والله الرحمن الرحيم لا تمه فتمه  
لزمته كفارة كم قوله وكيد التعليم حيث اخذ يده وأما نفس التعليم فتأبى  
في تشهد ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً حيث قال كان عليه الصلاة والسلام يجلس  
للتشهد كما يجلس السورة من القرآن ف م وفيما بعد الأولين اكتفى بالفاخرة  
والقفود الثاني كالاول وقال مالك رحمه الله يتورك ولنا ما روينا من حديث وائل  
وبثينة رضي الله عنهما ولانما اشق على البدن فكان أولى من التورك الذي يميل  
اليه فالك وما روي انه عليه الصلاة والسلام فعد متوركا خضعه الطحاوي او يشمل  
على حالة الكبره قوله خضعه الطحاوي وتكلم منه البيهقي وانصر ابن دقيق العيد  
الطحاوي قوله او يحتل الخ فيكون متعلقا بالمعارض لا مشروعا أصليا وهو الاول  
لجميع بين الحديثين ف قوله لانا ما روينا وقتلناه عنه عند قول المصنف واذا  
فرغ الى قوله بسط اصابعه وتشهد وصلى على النبي عليه الصلاة والسلام  
تقدم في السنح ودعا لقوله عليه الصلاة والسلام لابن مسعود رضي الله  
عنه ثم اخبر من الدعاء اطيبها وأعجبها اليك رواه السنة الا الترمذي وابن ماجه  
ف م بما يشبه القساطر القرآن اي بالدعاء الموجود في القرآن ولم يرد حقيقة  
المشابهة اذ القرآن مجز لا يشبه شيء ولكن أطلقها لإرادته نفس الدعاء لا قراءة  
قرآن مثل ربنا لا تؤاخذنا ربنا لا تبرح قلبنا رب اغفر لي ولوالدي ربنا  
أيتاني الدنيا حسنة الى آخر كل من الايات بحر قوله ولكن أطلقها اي  
ذكرها وكأنه لما قرأ المشابهة بوجود الدعاء في القرآن ورد انه لا معنى للمشابهة حيث  
لانه عين القرآن اجاب بانه اذا ذكر المشابهة ليشير الى ان على المعلي ان يرد الدعاء  
لا قراءة القرآن لتتنق العلية باختلاف الازادة وتبقى المشابهة في مجز الاقلاظ لان  
قراءة عين القرآن مكروعة في القفود تشهد الصلاة قوله لا قراءة قرآن مفاده  
انه لا يني القراءة وفي المراج وتكره قراءة القرآن في الركوع والسمود والتشهد  
لقوله عليه الصلاة والسلام نيت ان اقرأ القرآن ركاعا او ساجدا رواه مسلم محمد  
امين م والسنة يجوز عطف على القرآن ونصبه عطف على الفاظ ومن أحسنها  
ما في صحيح مسلم اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة  
الحيا والمات ومن فتنة المسيح الدجال بحرم لا كلام الناس وجوز الشاعري رحمه  
الله بكل ما جاز خارجا كالهم اوزني دراهم لدعائه عليه الصلاة والسلام في صلته  
على رغل وذكوان وقبائل العرب ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا هذه  
لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وانما في التسبيح والتكبير وقراءة القرآن رواه  
مسلم وما روى حمول على الابتداء حين كان الكلام مباحا اولان ما روينا بحرم  
يقدم على المنيع او قول فيقدم على الفعل في الاعتبار م ثم المختار كما قال الحلي  
ان ما هو في القرآن والحديث لا يفسد وما ليس في احدهما ان استقبال عليه من  
الحلق لا يفسد ولا يفسد قوله لا يفسد وان لم يستحل عليه من الخلق كارتقي

يزيد عليه في القعدة الاول ويقرأ  
فيما بعد الاولين الفاتحة فقط وهي  
الفضل وان سمع او سمعت جاز ويقعد  
كالاولي خلافا للشاعري رحمه الله  
لان السنة حده في التشهد الثاني  
التورك وهو هيئة جالس المؤنة في  
الصلاة وهي هذه والمرأة تجلس  
على يمينها اليسرى مفرجة رجلها من  
الجانب الايمن فيهما اي في التشهدين  
ويشهد ويصلي على النبي عليه السلام  
ويدهو بما يشبه القرآن والمأثور من  
الدعاء لا كلام الناس فلا يسأل

من قدام وقتائها وتبين ان قوله البس استعمل كاعتراف في معنى او معنى وقوله والا  
 لمسد كارتضى وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله  
 كالتحريم أما السلام فالتعليل المستفيض من لدن رسول الله عليه الصلاة والسلام  
 الى يومنا هذا واما الجملة كما في القرعة فلان كلمة اذا في حديث اذا كبر الامام فكبروا  
 لا وقت حقيقة كالتحريم والمعنى كبروا وقت تكبير الامام والقائه وان كانت للمعقب لكنها  
 تستعمل للقرآن كما في واذا قرئ القرآن فاقبلوا له وانصتوا يوم وكان السلام  
 معتبر بالقرعة لكونهما غايين للصلاة ع عن يمينه ويساره الحديث ابن مسعود  
 رضي الله عنه ان النبي عليه الصلاة والسلام كان يسم عن يمينه حتى يرى يبايض خده  
 الايمن وعن يساره حتى يرى يبايض خده الايسرهم رواء اصحاب السنن الاربعة  
 ف وهذا ارجح من رواية عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام كان يسم  
 في الصلاة تسليمة واحدة تلفاه وجهه يميل به الى الشق الايمن لتقدم الرجال خلف  
 الامام ف م تلاوا القوم والمخفظة والامام في الجانب الايمن او الايسر او فيها  
 لوصاديا لان الاحمال باليات وقال ابو يوسف رحمه الله يتوهم في الاولى  
 ونوي الامام القوم بالتسليتين وجهر بقراءة الفجر واولي المشايخ لانه هو  
 المتوارث ه اي اخذنا عن يمينه وعن يمينه وهكذا الى العمامة رضي الله عنهم  
 وم بالضرورة عن صاحب الرعي فلا حاجة الى نص معين ف م ولو قضاة كما  
 قبل عليه الصلاة والسلام حين نفي الفخر عداة ليلة التعريس بمجاعة ه رواء محمد  
 ابن الحسن رحمه الله في كتاب الآثار ف م والجمعة واليهدين لروود النقل  
 المستفيض بالجهر ويسر في غيرها وقال مالك رحمه الله يجهر بقرعة ولنا قوله  
 عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عجمه اي ليست فيها قراءة مستحقة ه خلافا لما عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما انه ليس في الظهر والعصر قراءة وحديث الجماعة غريب  
 وقال النووي رحمه الله لا اصل له ف م كتنفل النهار اعتبارا بالقرض  
 وخبر المنفرد فيما يجهر لانه امام في حق نفسه فيجهر ان شاء وليس خلفه من  
 يسجد فحتم ان شاء كتنفل بالليل اعتبارا بالقرض ايضا ولو ترك السورة  
 في اولي المشاء قرأها في الاخرين وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقضيها مع  
 الفاتحة جبراً لان الجمع بين الجهر والخافتة في ركعة واحدة شنيع وتغيير النقل وهو  
 الفاتحة اولى ولو ترك الفاتحة لا والفرق ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترتب  
 عليها السورة فلو قضاها في الاخرين تترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع  
 بخلاف ما اذا ترك السورة لانه ممكن قضاؤها على الوجه المشروع وفرض القراءة  
 اية وقال ثلاث آيات قصار او آية طويلة وله قوله تعالى فافروا ما تبسم من  
 القرآن ه من غير فصل الا ان مادن الآية خارج ه عن النص لان المطلق يصرف  
 الى الكمال في الماعية ولا يميز بكونه فارغاً ه فلا يخرج عن عهده ما زعمه يعقبن

يكنما يساه من الناس ثم يسم  
 ن يمينه بنية من ثم من الملك والبشر  
 عن يساره كذلك والكون يتوهم  
 اية في جانبه وفيهما است خلافا  
 لايمام يساه اي يتوهم الاسماء  
 تسليتين وعند البعض الامام لا يتوهم  
 له يشير الى القوم ولاشارة لقوله  
 ية وعند البعض الامام يتوهم بالسليمة  
 اولي والمنفرد انك فقط نفل  
 يجهر الامام في الجمعة واليهدين

والجهر واولى المشافهة اداء وقفاه  
غيره وادنى المشافهة اسامع نفسه وهو  
الصحيح احتراز عاقل ان ادنى الجهر  
اسامع نفسه وادنى المشافهة تصحيح  
الحروف وكذا في كل ما يتعلق بالطق  
كالطلاق والعتاق والاستنشاء  
وغيرها اي ادنى المشافهة في هذه  
الاشياء اسامع نفسه حتى لو طلق او  
اعتق بحيث يسمع الحروف لكن لم  
يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهرا  
ووصل به انتهاء الله بحيث لم يسمع نفسه  
يقع الطلاق والعتاق ولم يصح الاستنشاء  
فان ترك سورة اولى النساء قراها  
بعد فاتحة اخره وجهر بها ان ام  
ولو ترك فاتحتها لم يعد لانه يقرأ  
الفاتحة في الاخيرين فلو قفى فيها  
فاتحتي الاولين يلم تكرار الفاتحة  
في ركعة واحدة وذو غير  
مشروع فرض القسوة آية  
والكتفى بها مبيح تركت الواجب  
وسننها في السفر مجلبة الفاتحة واي  
سورة شاء وامنة نحو البروج وانتقت  
وفي الحضر استحسنوا طول الفصل في  
الجهر والظهر واساطفه في العصر والعشاء  
وقصاره في المغرب ومن الجبرأت  
طوال الى البروج ومنها واساطل الى  
يكن ومنها قصار الى الآخر وفي الضرورة  
بقدر الحال ذكره توقيت مسودة  
للصلاة اي تعيين سورة للصلاة بحيث  
لا يقرأ فيها الا تلك السورة ولا  
يقرأ المزمع بل يستمع وينصب قال  
الله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمعوا  
له وانصتوا وقال النبي عليه السلام  
اذا كبر الامام فكبروا واذا قرا فصلا  
وقال النبي عليه السلام من كان له

خصوصا والموضع موضع الاحتياط ف وسننها في السفر الفاتحة واي سورة شاء  
لان النبي عليه الصلاة والسلام قرأ في صلاة الجهر في سفره بالمؤتمنين ولان لا غير  
اثرا في اسقاط شطر الصلاة لان يؤثر في تخفيف القراءة اولى ه والحديث رواه ابو  
داود والنسائي وفيه القاسم مولى معاوية ابو عبد الرحمن القرشي وثقه ابن معين وغيره  
وتكلم فيه غير واحد ورواه الحاكم في مستدركه وصححه والخطي انه حسن فم ووفي  
الحضر طول المصل وهو السبع الاخير من القرآن اوله من سورة محمد صلى الله  
عليه وسلم وقيل من الفتح وقيل من ق وطواله الى سورة البروج ومنها الى لم يكن  
اوساطه ومنها الى الآخر قصاره وقيل الطوال الى عبس والاوساط الى الضحى كم  
لو جريا او ظهرا واوساطه لو عصرا او عتاه وقصاره لو مغربا ولا اصل فيه كتاب  
عمر رضى الله عنه لابي موسى الاشعري رضى الله عنه ان قرأ في الفجر والطهر  
بطول الفصل وفي العصر والعشاء باوساط الفصل وفي المغرب بقصار المصل ولان  
مبنى المغرب على المصبة والتنظيف اليق بها والعصر والعشاء يستحب فيها التأخير وقد  
يضعان بالتطويل في وقت غير مستحب ه والحديث رواه عبد الزقاق في مصنفه ولم  
ار فيه وفي الطهر بطوال المصل لكن ما من مسلم من حديث الحديدي عنه عليه الصلاة  
والسلام كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين  
اية يفيد المطلب فم وبطلان اولى التجر قطع واحب محمد رحمه الله اطالة  
الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها لما روى انه عليه الصلاة والسلام كان  
يطيل الركعة الاولى على غيرها في الصلوات كلها ولما ان الركعتين قد استويا في  
استحقاق القراءة تكذا في مقدارها بخلاف العصر لانه وقت النوم والفتلة والحديث  
محمول على اطالة من حيث الشاء والتمرد ولا عبرة بالتفاوت بما دون ثلاث ايات  
لعدم امكان التجرز عنه بدون حرج ه والحديث رواه البخاري في الطهر والعصر  
والصبح ولم يمتنع تنحي من القراءة لصلاة لاخلق ما نزلنا ولا يقرأ المزمع  
وقال التانفي رحمه الله يقرأ ولما قوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقرأه  
الامام له قراءة وعليه اجماع الصحابة رضى الله عنهم ه والحديث روى من طرق  
عديدة مرفوعة وقد ضمت وقد اعترف مضطروفا كالبهي والدارقطني وابن عدي  
بان الصحيح انه مرسل لان السقيان وايا الاحوص وشعبة وغيرهم روه وارسله  
والمرسل حجة عند الاكثرف م قوله وعليه اجماع الصحابة ومنع المتقدمين عن  
القراءة ما تورع تماين مرأ من كبار الصحابة رضى الله عنهم منهم المرتضى والعبادلة  
وقد دون اهل الحديث اسمهم ك بل يستمع وينصب قال عليه الصلاة  
والسلام واذا قرا الامام فاصتروا رواه مسلم زيادة في حديث اذا كبر الامام فكبروا  
وقد ضعفه ابو داود ولا يلتفت الى ذلك بعد صحة طريقها وثقه رواهنا وهذا هو

الشاذ المقبول ف م ﴿ وان قرأ آية الترتيب او الترتيب او خطب او صلى على النبي عليه السلام ﴾ لان الاستماع فرض بالنص والقراءة وسؤال اللجنة والتعمد من النار كل ذلك محل له والنص هو آية واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا واستخرج البيهقي عن الامام احمد رحمه الله قال اجمع الناس على ان هذه الآية في الصلاة ف م ﴿ والثاني كالتقريب ﴾ لانه ماورد بالاستماع والانصات فان عجز عن الاستماع لا يجوز عن الانصات ي

### باب الامامة

﴿ الجماعة سنة مؤكدة ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام الجماعة من سنن الهدى لا يفتات عنها الا منافق هذا من قول ابن مسعود رضى الله عنه وروى احمد والطبراني معناه مرفوعاً عنه عليه الصلاة والسلام قال الجماعة كل الجماعة والكفر والتفارق من سمع منادى الله الى الصلاة فلا يجيبه ف م ﴿ والا علم اسقى بالامامة ﴾ وعن ابى يوسف رحمه الله افرؤهم لان القراءة لا بد منها والحاجة الى العلم ان ثابت ثابتة قلنا القراءة مفتقر اليها لركن واحد والعلم لساكن لا ركان ﴿ ثم الاقراء ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم افرؤهم كآب الله فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة وافرؤهم كان اعلمهم لانهم كانوا يفتقروا باحكامه تقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا فقدمنا الا علمه و الحديث رواه السنة الا البخاري ولفظ المصنف سلم واحسن ما يمتنع به في المقام قوله عليه الصلاة والسلام في آخر الامر مروا ابا بكر فليعمل بالناس وكان ثمة انما الحديث افرؤكم ابى لا اعلم لقول ابى سعيد ابو بكر اعلمنا ف م ﴿ ثم الاقراء ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى خلف عالم نفي فكأنما صلى خلف نبي ه الله اعلم به وروى الحاكم مرفوعاً ان مكرم ان تقبل صلاتكم فلو مكرم خياركم ذات صح والا فالضعيف يعمل به في مسائل الاعمال والورع اجتناب الشهات والتقوى اجتناب المحرمات ف م ﴿ ثم الاسن ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لانى ابى مليكة وليؤمكما اكبر كاستنا ولان في تقديمه تكثير الجماعة ه الصواب مالک بن الحويرث وابن عمر له وقد ذكره المصنف في باب الصرف على الصواب والحديث في الصحيحين ف م في باب الاذان ع ﴿ وكره اقامة البد ﴾ لانه لا يتفرغ للتعلم والاعرابي ﴿ لمادة الجبل فيهم ﴾ والفاسق ﴿ لانه لا يهتم لامر دينه ﴾ والمبتدع ﴿ ان لم يكن يبدعه والا فلا يجوز ي م ﴾ والاعرجي ﴿ لانه لا يتوق النجاسة ﴾ وولد الزنا ﴿ لانه من يتقنه فيغلب عليه الجبل ﴾ وتطو يل الصلاة ﴿ بالزيادة على القدر المستون لقوله عليه الصلاة والسلام من ام قوماً فليعمل بهم صلاة اخضعهم فان منهم المريض والتكبير وذا الحاجة ه معناه في الصحيحين وغيرها ورواه الدارقطني واطله بالارسال وهو مقبول عند الجمهور ف م وبجاعة النساء لانها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف فيكره كالفراة ه مخرج بالمحرمه وسماه في الكافي مكروهاً

﴿ وان قرا امامه آية ترغيب او ترهيب او خطب او صلى على النبي عليه السلام ﴾ الا اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه يصلي سرّاً ﴿ والجماعة سنة مؤكدة وهي قريب من الواجب والاولى بالامامة الاصل بالسنة ثم الاقراء ثم الاورع ثم الاسن فان ام عبد او امرأته او فاسق او اعرجي او مبتدع او ولد الزنا كرم كجماعة النساء وحدهن ووقف الامام سيفه وسطهن لو نطقن ﴿ لفظ الامام يستوي فيه الذكر والمؤنث فلها لم يدخل تاء التانيث فيه ﴾ وكحضور الشابة كل جماعة والجمهور الطهر والعصر لا الباقية ويتقدم المشوخي بالتميم ﴿ لان التيمم طهارة مطلقة عدد عدم الماء والخليفة في

أي تحريماً وهو الحق لأن مواظبته عليه الصلاة والسلام عليه دليل الوجوب فقدمه  
مكروه فاطلاق الحرام عليه مجاز فم قوله وهو قيام الامام الخ أو زيادة انكشاف  
وهو أيضاً حرام كمن مفاد ما في كإن سواها حال كونها مستوراً بالثياب أيضاً واجب السر  
قوله لأن مواظبته عليه الصلاة والسلام عليه أي على التقدم عليهم ع فإن فعلن  
بقب الامام وسطن كرامة لأن عائشة رضى الله عنها فعلت كذلك ولأن في التقدم زيادة  
انكشاف م وترك التقدم اسهل من زيادة انكشاف وفعل عائشة رضى الله عنها محمول على  
التخوذ ذكر بعضهم ان النسخ ما في أبي داود وصحيح ابن حبان صلاتها في ثغرها افضل  
من صلاتها في بيتها يعني الخرافة التي تكون في بيتها وتخضع لآسع الجماعة وفيه وعلى  
التسليم فانما يفيد نسخ السنة لا كرامة فعلها تحريماً فم وفيه ان العمل بالنسخ  
حرام الا ان يقال ان الحرمة مختصة بما كان واجباً قبل النسخ ع ويقف الواحد  
عن بيته ع لحديث ابن عباس رضى الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام صلى به  
واقامه عن بيته ع متفق عليه ف وعن محمد رحمه الله يضع اصابعه عند عقب الامام  
والاثنان خلفه ع لانه عليه الصلاة والسلام تقدم على انس رضى الله عنه واليتميم  
حين صلى بهما وعن ابي يوسف رحمه الله جوسلها وتقل ذلك عن عبد الله بن مسعود  
وصيف الرجال ثم الصبيان ع لقوله عليه الصلاة والسلام لبني منكم اولوا الاحلام  
والدهي ع رواء مسلم وابو داود والنسائي فم ع ثم النساء ع وفيما رواه الامام في  
مسند مرفوعاً ذكر صف النساء خلف الرجال فم ع وان حاذته مشبهة في صلاة  
مطلقة ع لان الله اذ بالحادثة بالنص على خلاف القياس فيحصر على مرد النص  
ع مشتركة تحريمية ع ببناء تحريمية احداً على تحريمية الاخر كالامام وابا موم او  
بناء تحريميتها على تحريمية الثالث ع واداه ع بان يكون مؤدباً وراء الامام ولو  
تقدير كالاثنين فيما يقضيه فلم يكونا مؤدبين اصلاً كعذارتهما في المشي  
الموسوم بعد حديثهما في الصلاة او لم يكونا وراء الامام كعذارتي المسوقين في قضاء ما  
فانتهى فلا فساد ع في مكان متقد ع فلو كان احداً على دكان قدر قامة والاخر  
اسفل فلا فساد ع بل حائل ع واما الحائل فيرفع الحاذة واداه مقدار مؤخرة  
الرجل لان ادنى الاسواق التصود تقدر به وغلظه قدر غلظ الاصبع والفرجه بقدر  
ما يقوم فيه الرجل تقوم مقام الحائل ع فسدت صلاته ع حلالاً للشامي رحمه  
الله ولما ما رويته وانه من المشاهير وهو لمخاطب به دونها فيكون هو البارك لقرض  
المقام ففسد صلاته لا صلاتها كالمأموم اذا تقدم على الامام ع قوله لا رويتا وهو  
ليلي منكم الخ وهو من المشاهير فيجوز الزيادة على الكتاب كوفي النسخ يعني  
اخرهون الخ لكن لم يثبت رفعه فضلاً عن شهرته وانما هو في مسند عبد الرزاق  
وقفه على ابن مسعود رضى الله عنه وقد يستدل بحديث اليتيم حيث قامت خلف  
انس واليتيم منفردة وهو لا يحل كما هو مفاد قوله عليه الصلاة والسلام لا تعد لمن  
ركع دون الصف تم دب حتى انتهي الصف ذكره البخاري فلو حل قيامها معها لم يثم

الوقوف عندنا ع والعاقل بالباسع  
لان الخلف مانع من صرابة الحدث  
الى الرجل وما على الخلف طهر بالباسع  
والقيام بالقاعد بناء على انه فعل الرسول  
الله عليه السلام ع والمومي بالمومي  
والمتنفل بالمفترض لا رجل  
بأمره اوصي او حتى ع لان الواجب  
تاخرهن بالنص ع وطاهر بمقدور  
وقاره باي ولا بين بمار وغير موم  
بوم ومفترض يستعمل ع لان بناء القوي  
على الضميمة لا يجوز ع ومفترض  
فرضاً آخر ع لان الاقتداء شركة  
فوجب الاتحاد ع والامام لا يطيلها  
ولا قراءة الاولى الا في الفجر ويقم  
مؤمناً توحده عن بيته ويقدم ان  
زاد ع اي اذا كان المؤتم واحداً  
يامره الامام بان يقوم عن بيته وفيه  
اشارة الى الامام امر الامام مامور يجب  
ان يكون مفاداً له ويقدم ان زاد فيه  
اشارة الى ان القوم اذا كانوا كثيراً  
فالاولى ان يقدم الامام لان يامر  
الامام بالتأخير عنه فان ذلك ايسر  
من هذا فان ظهر حديثه بعيد الموثق  
لان صلاة الاسام متضمنة صلاة  
المتفدي فساداً يوجب فساداً  
وصيف الرجال ثم الصبيان ع  
الخناثا ثم النساء ع الخناثا بالفتح جمع  
الخثي كالمطالي جمع القليل ع فان  
حاذته في صلاة مشتركة تحريمية واداه  
فسدت صلاته ان نوي امامتها والا  
صلاتها ع اي ان صلت على جنب

رجل امرأة مشتهة بحيث لا حائل بينها والصلاة مشتركة فحرمة زواجه ليست صلاة الرجل أن نوي الإمامامة المرأة وإن لم ينو تصد صلاة المرأة وفسروا الاشتراك في القرعة بأن يكونا بائنين غير يتيهما على حرمة الإمام والشركة في الاداء بان يكون لها امام نيا يؤديانه اما حقيقة كالقديين فاما بحكا كاللاحقين يعني ٥٥

المروءة وإن كانت مشتركة لكنه هو المخاطب النعم ثم الحديث وإن كان خبر واحد لكنه يلقى بحمل آية الصلاة ياناً حجت فرضية تقديمه بالآية اهم قوله ذكره الخ ذكره الشارح عند قول المصنف وتدل ذلك عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه في مسألة تقدم الامام على الاثنين **ان نوي امامتها** لان الاشتراك بلا نية لا يثبت حدنا خلافاً لفر رحمه الله هم لا فيه من ضرر ظاهر اذ تقدر كل امرأة على فساد صلاة الرجل بان تقدي به ثم تقف في جنبه ك **ولا يحضرن الجماعات** لا الهجرات في الغير والمرب والنساء هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا يخرج الهجرات في الصلوات كلها وإنما معن لا فيه من خوف الفتنة دم وفيه ان هذا نسخ لحديث لا تمتعوا امام الله مساجد الله بالعليل والجواب ان المنع ثابت بالعمومات المنع من التفتين بلبس احسن الملابس ومزاحمة الرجال وهو من باب الاحطاط اي الجوز بالشرط فيزول بزواله وفي الصحيح عن عائشة رضى الله عنها قالت لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي ما أحدث النساء لمهن فدم **وفسد اقتداء رجل بامرأة** اقول عليه السلام اخروهم من حيث اخرهن له فلا يجوز تقديها مستحكم عليه في الحادثة فدم وقيل انه **أفزع** **أوصي** **لا** **مسفل** وفي التواضع والسنن المطلقة يجوز مشايخ **نعم** ولم يجوز مشايخنا ومم من حق الخلاف في النقل المطلق بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله والخاتمة انه لا يجوز في الصلوات كلها لان نقل الصبي دون نقل البالغ حيث لا يلزم القضاء بالاجماع **قوله المطلقة الزائدة** ك قوله الخلاف فلا يجوز أبو يوسف رحمه الله غاية قوله النقل المطلق لا في السنن فقالوا لا يجوز في السنن بلا خلاف يرب اصحابنا فدم **وطاهر بمذور** لان الصحيح اقوى حالا والشي لا يتعين ما هو قوله والامام ضامن بمعنى تضمن صلاته صلاة المقتدى **لا يمتنع الكفالة** ف بحيث يكون ادائه اداهم اختياراً منهم بادائه وان فسد ادائهم **وقارى** **بأي** **لقوة** حاله **وسكنى** **بدر** **لقوة** حاله ايضاً **وغير مأوم يوم** **خلافاً** **لفر رحمه الله** ولنا ان حاله اقوى **ومفترض بمنزل** لان الاقتداء بناء وصف الضرعية معدوم في حق الامام والبناء لا يتحقق على المعدوم **ومفترض آخر** لان الاقتداء شركة وموافقة **ولا بد من الاتحاد** وعند التاقي رحمه الله تعالى يصح في جميع ذلك لان الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن مراعي **قوله وموافقة** اي موافقة تبعية عنابه قوله **ولا بد من اتحادهما** لتحقيق التبعية لآب التي لا يستقيم ما لم يكن من جنسه ثم اختلاف الجنس يكون باختلاف السبب كالظهير

الاداء فان الامام اذا سبقه الحدث فاستحل آخر فاقدي واحد بالخليفة فالشركة في الاداء ثابتة في الاداء بين الذي اقتدي بالخليفة وبين الامام الاول وكل من اقتدي به باعتبار ان لم اماماً فيا يؤدونه وهو الخليفة ولا شركة بينهم في القرعة لان المقتدي بالخليفة نيا غير يتيهما على حرمة الخليفة والامام الاول ومن اقتدي به لم يتيهما غير يتيهما على حرمة الخليفة فلم يوجد بينهم الشركة فخرمهم بذلك لو

رجل وامرأة اقتديا برجل فتشبهنا حدث فتوشا وبنا وقد فرغ الامام فغاد المرأة الرجل فسد صلاة الرجل فاللاحق وإن لم يكن له امام حقيقة فله امام حكا فانه التزم ان يؤدي جميع صلاته خلف الامام فاذا سبقه الحدث موشا وبنا يحتمل كانه خلف الامام حتى يثبت له احكام المقتدين بحركة القراءة ونحوها بحلال المسبوق وهو الذي ادرك آخر صلاة الامام فلم يلزم اداء الكل خلف الامام فهو في اداء **لم يدرك مع الامام** منفرد حتى تجب عليه القراءة فالمسبوقان وإن كانا مشتركين في القرعة اذ يتيهما على حرمة الإمام فليسا مشتركين في الاداء فان حلفت المرأة رجلا في اداء ماسبق لم تقصد صلاة الرجل لعدم الشركة في الاداء القول في تفسير الشركة في القرعة والاداء تساهل ويذهب ان يقال الشركة في القرعة ان يني احدهما قرع يعم على قرعة الآخر او ينيا غير يتيهما على قرعة ثالث والشركة في الاداء بان يكون احدهما اماماً الآخر نيا يؤديه او ان يكون لها امام فيا يؤديانه حتى تنقل الشركة بين الامام والمأموم فان محاذرة المرأة الامام مفسدة صلاة الامام مع الاشتراك بينهما بقرعة واداء بالتفسير الذي ذكرنا وايضاً لا اجد فائدة في ذكر الشركة في القرعة بل يكفي ذكر الشركة في

والصبر وكثيرين كظهر اليوم وظهر امس ع قوله على سبيل الموافقة اي مية زمانية بان كان زمن اعماله واحدا عنائه فموله مع التضمن قال عليه الصلاة والسلام الامام ضامن اي تضمن صلاته صلاة القوم وتضمن الشيء انما هو في ما فوقه لا فيما دونه كاي ولا فيما لم يكن من جنسه ع لا اقتداء بتوضي يتيم لان التيمم طهارة مطلقة ولذا لا يقدر بقدر الحاجة وغسل جامع لان الخلف مانع سرية الحدث الى القدم وما حل بالغسل يزيله السج مختلف المستحاضة لان الحدث لم يبرزوا له شرعا مع قبله حقيقة وجواز الصلاة ثلاثا تصاعف الصلاة في فقهنا ع وقائم بقاعد لانه عليه الصلاة والسلام على آخر صلاته فاعدا والقوم خلفه قيامه رواه في الصحيحين ف وبا حذب لا ستواء نصفه الاصل فيجوز عندهما كامة القاعد للقيام لا ستواء نصفه الاصل وعند محمد رحمه الله لا يجوز في يوم وموم ينه لا استرخاها حالا الا ان يوم الموم فاعدا والامام مضطجعا ومتمل يفترض لان الحاجة في حقه الى اصل الصلاة هو موجود في حق الامام وان ظهر ان امامه حدث اعاد لقوله عليه الصلاة والسلام من ام قوما ثم ظهر انه كان محمدا او جنبا اعاد صلاته واعادوا وفيه خلاف الشافعي رحمه الله بناء على ما تقدم ونحن نعتبر معنى التضمن وذلك في الجواز والقصد فموله من ام قوما الخ غريب الله اعلم ورواه محمد بن الحسن في كتاب الاثار من قول علي رضى الله عنه وعبد الرزاق من قوله رضى الله عنه وما يدل على المطالب ما اخرجه الامام احمد رحمه الله بسند صحيح مرفوعا عن الامام ضامن واليه اشار المنصف بقوله ونحن نعتبر الخ فم وان اقتدى ابي وقاري بابي واسخلف اياها في الاخرين فسدت صلاتهم في المستلثين اما في الاولى فلان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها ففسد صلاته وهذا لانه لو احدى بالفرائض تكون قراءته قراءة له بخلاف ما اذا لم صار عراة ولا بين لان الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق المقتدى واما في الثانية فلان كل ركعة صلاة فلا تخفى عن القراءة اما حقيقة او تقدير ولا تقدير في حق الامي لاسداه الاحلية وفيها خلاف زفر رحمه الله فموله ولا تقدير اي الشيء انما ثبت تقديره ان لو امكن تحقيقا ولا ي عاجز عن القراءة تحقيقا لعدم الاحلية فلا ثبت تقديره في حقه ك

### باب الحدث في الصلاة

من سبقه حدث توضأ وبني خلافا للشافعي رحمه الله ولنا حديث من في نوافض الوضوء واخرج ابن ابي شيبة نحوه موقوف على عمر وعلى ابي بكر وابن عمر وسلمان الفارسي رضى الله عنهم فم والشئ والاضحاف لا يتألفها كما في صلاة الخوف ك واسخلف لواماما باجماع الصحابة رضى الله عنهم حكماء احمد وابن المذروفي البخاري عن ابن ميمون في لقائم ما بيني وبين عمر غداة اصيب الا ابن

الاخرى تسد الصلاة باعتبار الشركة في الاداء او التفرقة ولو قيل الشركة في التفرقة ثابتة تقديره قول فان الشركة في الاداء لا توجد بدون الشركة في التفرقة والشركة في التفرقة قد توجد بدون الشركة في الاداء كما في المسبوق فلا حاجة الى ذكر الشركة في التفرقة هذا ان نوي الامام امانة المرأة اما اذا لم ينو لم ينع اقتداء المرأة فيفسد صلاتها لانها لم تقرأ بناء على ان قراءة الامام قراءة لها ولم يكن كذلك فثبت بلا قراءة وعلم من هذه المسئلة ان المرأة اذا احدثت بالامام محاذية لرحل لا ينع اقتداء الا ان يقرى الامام امامتها اما اذا لم تقصد محاذية لرجل هل يشترط نية الامام فيه روايتان صلى ابي بخاري وامى واسخلف في الاخرين ايا فسدت صلاة الكل اي ام امي فاريا واما فسدت صلاة الكل اما صلاة الفارعي فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلاة اليمين فلا تسلا رغبيا في الجملة فوجب ان يقتدى بالفارعي ليكون قراءته قراءة كما قال الفراء والتقديرية مع القدرة عليها ولو اسخلف الفارعي في الاخرين ايا فسدت صلاة الكل خلافا لفر فانت فرض القراءة قد ادى في الاوليين فلنا يجب القراءة في جميع الصلاة تحقيقا او تقدير اولم توجد

باب الحدث في الصلاة

من سبقه حدث توضأ واتم

خلافا للشافعي ولو بعد التمسك خلافا لما قاله اذا فقد قدر التمسك صلاته وعندنا في حقيقة رحمه الله لم يتم لان عباس

اخرج بصحة فرض عهده **والاستئناف افضل** لما ذكر حكماً اجمالاً شاملاً لجميع المصلين فصل حكم كل واحد من الامام والمنفرد والمتعدي فقال **والامام يحرر آخر الى مكانه** هذا تفسير الاختلاف **ثم يتوضا** ويتم ثمة او يودع **اي ان شاء** يتم حيث توفراً وان شاء توفراً وطال الى المكان الاول وانما غير لان في **٥٧** الاول قلة المني وفي الثاني اداء الصلاة في مكان واحد فيقبل الى ايها شاء **وكذا**

المنفرد **اي ان شاء** يتم حيث توفراً وان شاء عاد **وان فرغ امامه** متصل بقوله ويتم ثمة او يودع **والغير** في امامه يرجع الى الامام وامامه هو الذي استغفله فان الخليفة امام للامام الاول وللقوم **والا عاد** اي وان لم يفرغ امامه وهو الخليفة يودع الامام ويتم خلف الخليفة **وكذا المتعدي** اي اذا فرغ امامه يتم ثمة او يودع وان لم يفرغ يودع **ولو جن** او اغمى عليه او احتل **اي نام** في صلاته يوماً لا ينقض وضوءه **فاحتل** او فقه او احبب عمداً او اصابه يول كثير او نسي فقال او غلن انه احبب نرج من المسجد او جاوز الصلوة خارجة ثم ظهر طوره بطلت ولو لم يخرج او لم يلاحظ **اي** اعلم ان هذه الحوادث حوادث نادرة فلم تكن في معنى ماورد به النص وهو قوله عليه السلام من قاه او رغب في حالته فليصرف وليتوضا وليبن على صلاته ما لم يتكلم **ولو** احبب عمداً بعد التشهد او حمل ما بنا فيها تمت **لوجود** الخروج بصحة **ويطأها بعد** اي بعد التشهد عند النبي حيفة **رواية** التتم الماء ونزع الماس خفه بعمل يسير **انما قاله** بعمل يسير لانه لو عمل هناك عملاً كثيراً يتم صلاته **ومضى مدة** مسه وتم الامي سورة ونيل الماري

عباس فما هو الا ان كبر فصمته بقول قلتي او اكلي الكلب حين صمته وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف فصل بهم ف م قوله ما يعني الخ وكأنت ابن ميمون كان واقفاً خلف ابن عباس في الصف الثاني محاذياً له وابن عباس رضي الله عنهما في الصف الاول محاذياً لعمر رضي الله عنه والا فكيف تصور البيوتة وعمر متقدم مكانه **كما لو صحر عن القراءة** خلافاً لها والخلاف فيها اذا لم يكن قره قدر ما تجوز به الصلاة والا فلا يجوز الاستئناف بالاتفاق وله ان الاستئناف بطله العجز وهو هنا الزم لان الحدث لو توفراً في المسجد لا يحتاج الى الاستئناف واما الحاصر لو قطع السورة من انسان او مصحف فسد صلاته ف م **فان خرج** من المسجد بطل الحدث او جن او اغمى عليه استقبل **لنصور** هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص **وان سبقه** حدث بعد التشهد توفراً **ليأ في** يوجب التسليم **وان تمدد** او تكلم تحت صلاته **ليتم** البناء لوجود القاطع لكن لاعادة عليه لانه لم يبق عليه شيء من الاركان **وبطلت** ان راي متميم ماه **بعد** التشهد وكذا في سائر الاثني عشرية **ع الاصل** ان الخروج يصنع المصلي فرض عند النبي حيفة لا عندنا رحمه الله واعتراض هذه العوارض في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة عندنا كاعتراضها بعدنا عندها لما ما رويها من حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه لا يمكنه اداء صلاة اخرى الا بالخروج من هذه وما لا يوصل الى الفرض الا به يكون فرضاً ومعنى قوله تمت قاربت التمام م قوله حديث ابن مسعود اذا قلت هذا او طلت هذا فقد تمت صلاتك ف قوله ومعنى قوله الخ توفيقاً بين ما قلنا من الدليل العقلي وبينه لان العقل من حجب الله تعالى كالنقل حين **او تمت** مدة مسحه او نزع خفيه بعمل يسير او تعلم اعي سورة او وجد عار ثوباً او قدر مؤمراً او تذكر فائتة او استغفل امياً **لان** فساد حالته بحكم شرعي وهو عدم صلاحه للامامة في حق القاري لا بالاستئناف لانه غير مفسد حتى جاز استغفال القاري **في** لا يريد انه ينبغي عدم البطلان بالاستئناف لانه صنع ثم به الصلاة **ع** او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت المصربي الجمعة او سقطت جبرته من يره او زال عذر المذنب **بان** انقطع العذر مثلاً بعد التشهد سيفي القعدة الاخيرة من الظهر ودام الانقطاع حتى غربت الشمس **ع** **وصح** استغفال المصلي **لوجود** المشاركة في القرعة وغيره اولى لانه اقدر على اتمام صلاته **فلو** اتم صلاة الامام تقصد بالتأني صلاته دون القوم **لوجود** المقدس في حقه خلال الصلاة وفي حقهم بعد اتمام اركانها **كما** تقصد بتيقه امامه لدى إختتامه **حلاقاً**

( ٨ ) **كشف الحقائق**

ثوباً وقدرة المصلي على الاركان وتذكر فائتة **اي** لصاحب الترتيب **وتقدم** القاري امياً **وطالع** ذكاه في الفجر ودخل وقت العصر في الجمعة وزوال عذر المذنب وسقوط الجبرية من يره **الخلاف** في هذه المسائل الاثني عشرية بين ابن حنيفة وصاحبيه مبني على ان الخروج يصنع فرض عندنا لا عندها **وكذا** فبقية الامام وحده عمداً



يفسد صلاة المسبوق ﴿ اي يظن بعد التشهد صلاة المسبوق ليقوعه في خلال صلاته ﴾ لا كلامه وخروجه من المسجد ﴿ اي ان تكلم الامام بعد التشهد لا يظن صلاة المسبوق لان الكلام كالسلام منه فصلاة ﴾ امام حصر عن القراءة فاستخلف صحابته عند الي حنية خلافا لها وهذا اذا لم يقرأ ما يجوز به الصلاة اما اذا قرأ تسعد صلاته لان الاستخلاف عمل كثير فيجوز حالة الضرورة ﴿ كتحديثه مسبوفا سواء احدث ﴾ ٥٨ ﴿ اي كتقدم الامام مسبوفا سواء احدث الامام او حصر فانه ينبغي ان

لها وله ان القبة مفسدة لغيره الذي يلاقيه من صلاة الامام فتسعد منه من صلاة المتقدمي غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج والبناء على القاسد فاسد بخلاف السلام لانه متفر والكلام في معناه م والغروج من المسجد صنع غير مفوت لشرط الصلاة فهو ايضا ع قوله مفسدة لتفويتها شرط الصلاة امين بخلاف الكلام والغروج ع قوله منه اي تتم الصلاة ف قوله والكلام في معناه لاشتغال السلام على معنى الكلام لا فيه من كاف الخطأ بك ولذا لو تكلم الامام بعد التشهد فلي القوم ان يسلموا ولو تصد الحداث اوقته ذهبوا ولم يسلموا م ﴿ لا يجوز به من المسجد وكلامه ﴾ لما ذكرنا ع ﴿ ولو احدث في ركوعه او سجوده نوحا وبني واحدا ﴾ لان اتمام الركن بالانتقال مع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة م هذا التفريع على قول محمد رحمه الله واما على قوله ابى يوسف رحمه الله بان قام السجود بالوضع فلا تراش القومة والجلسة هذه ولا تتحقق مع الطهارة الا بالاعادة م ﴿ ولو ذكر راء كما او ساجدا سجدة فسدتها لم يبعدها ﴾ لان الترتيب في افعال الصلاة ليس بشرط ولان الشرط هو الانتقال مع الطهارة وقد وجد وعن ابى يوسف رحمه الله يلزم اعادة الركوع م قوله ليس بشرط اسبه في فعل مكرور في ركعة كالسجود في مستلثاع ﴿ وتعين المأموم الواحد للاختلاف بلاية ﴾ لما فيه من حيانة الصلاة وتعيين الاول لقطع المزاحمة ولا مزاحمة هنا ع قوله من حيانة الصلاة ابهم المصنف فشميل صلاتها نكر لاشك ان المراد صلاة المأموم لان الاختلاف ليس من اركان الصلاة بل غايته حيانة صلاة المأموم عن الفساد مع قدرته عليها فخرجه بلا استخلاف اتم لسيه في افساد صلاة غيره وهذا لا يوجب فساد صلاته كن تصد التأخر عن اقتدى به فانه فسد صلاة المتقدمي لا صلاتهم

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ﴿

﴿ يفسد الصلاة التكلم ﴾ خلافا لشافعي رحمه الله في الخطأ والسيان ومفرغه الحديث المعروف ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا هذه لا يطلع فيها شيء من كلام الناس وانما في التسبيح والتهليل وقراءة القرآن وما رواه بحول على رفع الام بخلاف السلام سائيا لانه من الاذكار يستبر ذكرها حالة النسيان وكلاما حادثة العمد لما فيه من كاف الخطأ م قوله الحديث المعروف ان الله وضع عن

ان يقدم مدركا لا مسبوفا ومع ذلك ان قدم مسبوفا صح ﴿ فيتم صلاة الامام اولاً ويقدم مدركا ليسلم بهم وحين انما يضره المتأخر والاول الا عند فرائضه لا القوم ﴾ اي حين اتم المسبوق صلاة الامام لو وجد منه متأخر الصلاة كالتفعية والكلام والغروج من المسجد نفسه صلاته وصلاة الامام الاول لانه وجد في خلال صلاته الا احدث فراخ الامام الاول بان نوحا وادرك خليفته بحيث لم ينته شيء واتم صلاته خلف خليفته ولا تسعد صلاة القوم لانه قد تمت صلاتهم ﴿ من ركع او سجد فحدث او ذكر سجدة فسد يبيدها احدث ليه ان بني حتما واذكرنا فيه ندبا كاي من احدث في ركوعه او سجوده ونوحا وبني فلا بد ان يبيد الركوع والسجود الذي احدث فيه وان تذكر في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى ففسادها لا يجب عليه اعادة الركوع او السجود الذي تذكر فيه لكن ان احدث يكون مندوبا ﴿ ان ام واحدا فحدث فالرجل امام بلا نية ان كان والا قيل تسعد صلاته ﴾ اي ان ام واحدا فحدث الامام فان كان المؤتم رجلا يصير اماما من غير ان يتوي الامام امامته لان النية للتعيين وصاروا

متعين وان كان امرأة اوصيا قيل تسعد صلاتها لان المرأة او العبي صار اما له تسنية وقيل لا تسعد لانه ﴿ اي ﴾ لم يوجد منه الاختلاف وسيف صورة الرجل انما يصير اماما تسنية وصلاته وعنها لا يصلح فلا يصير اماما والامام امام كما كان لكن المتقدمي بقى بلا امام فتسعد صلاته ﴿ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ﴾ يسعد الكلام ما سواها في يوم والامام عمدا ﴿ قيد العمد لان السلام سواها غير مفسد لانه من الاذكار ففي غير العمد يحل ذكرها وفي العمد يحل كلاما

أمتي أغشأ والنسيان وما استكروا عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال  
صحيح على شرطهما وروى عليه ما اذا اطلق الكلام ساهياً فانه يقول بالتساق حيث  
قوله ولنا قوله عليه السلام رواه مسلم واجابوا بانه يدل على انه محذور واحظر  
لا يفيد البطلان فلنا سياق الحديث دال على ان القصد الى بيان المحذور وقت التمسك  
والالاتفاق على انه مفسد وما كان مقصداً عمداً فهو كذلك حالة السهو قوله وما  
رواه حمول الخ لانه من باب التفتي وهو لا يعم بالاجماع وقد اريد به رفع الاعم  
بالاجماع فلا يراد غيره لثلاثي التفتي ف م والهاء بما يشبه كلامنا  
وقد بيناه من قبل اي في آخر صفة الصلاة ع والانين ه هو صوت التوسيع وقيل  
ان يقول آه عناه ه والناه ه بان يقول آوه عناه ه وارتقاء بكائه ه اي  
حصل به الحروف م من وجع او مصيبة ه لان فيه اظهار الجزع والتأسف فكان  
من كلام الناس ه افاد ان مجرد الاظهار صيره كلاماً فلا حاجة في تقريره الى  
قولهم كانه قال انا مصاب ف م وذلك لانه قد فسر الارتقاء بمصون الحروف فقد  
وجدنا دال على المعنى الذي هو التأسف على فوات امر ديني فكان الخ م ولا  
من ذكر جة او ناره ه لانه يدل على زيادة الغشوع والتقصع ه ان حصل به  
الحروف ه لان الكلام ما يخلط به ي ه بلا عذر ه بان لم يكن مدفوعاً اليه ه  
اي لم يكن مضطراً بل كان تصحيح الصوت وفي مبسوط شيخ الاسلام ان كان  
تصحيح الصوت كذلك لانه لا صلاح القراءة كالنسيان لانه ه وجواب بغير حرك  
الله ه لانه يجري في مخاطبات النفس فكان من كلامهم بخلاف ماذا قال السامع  
او العالمين الحمد لله على ما قالوا لانه لم يتعارف جواباً ه وقته على غير امامه ه  
لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس وان فتح على امامه لم يكن كلاماً استحضاراً  
لانه مضطرب الى اصلاح صلاته ه من اعمال صلاته معنى ه والجواب بلا اله  
الا الله ه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكون مفسداً وهذا الخلاف فيما اذا اراد  
به جوابه له انه شاء بغيره فلا يتغير بزميته ولما انه اخرج الكلام بفتح الجواب  
وهو يحتمل لبس جواباً كالتشبه ه قوله اراد جوابه كالتشبه ه قوله امع الله اله  
فقال لا اله الا الله ما اذا قصد اعلامه بانه في الصلاة فلا يتفرغ للجواب فلا قصد  
في قول الكل ف م قوله فلا يتغير بزميته كما لا يتغير عند قصد اعلامه انه  
في الصلاة فلنا ذلك الحديث مرثج اخرجه الستة اذا ثابت احدكم فائبة وهو في  
الصلاة فليسج الحديث لا لانه لم يتغير بزميته فان مناط كونه من كلام الناس  
كونه لفظاً بغير معنى ليس من اعمال الصلاة لا كونه موضوعاً لافادة ذلك فبق  
ما ورائه على المنع الثالث بمحدث معاوية بن الحكم واقرّب ما يتقص كلامه ما  
واقفا عليه من الفساد بالفتح على غير امامه ف م والسلام ورد ه لانه من  
كلام الناس ه واقتنع العصر والتطوع ه لانه صح شروعه في غيره فخرج عنه  
ه الظاهر بركة الظاهر ه ظرف لكل من افتتح العصر والتطوع والظهور

ورد ه لم يقيد الرد بالصمد ويحظر  
يالي انه انما اطلق لانه مفسد عمداً  
او سهواً لان رد السلام ليس من  
الاذكار بل هو كلام وتغاطب وانكلام  
مفسد عمداً او سهواً ه والانين  
والناه ه والناه هيف ه بكاء يعوت  
من وجع او مية وتفتح بلا عذر  
وتشيت عاطس وجواب غير سوء  
بالاسترجاع وسار بالمحذلة وعجب  
بالسجدة والميللة وقته على غير امامه ه  
والما قال على غير امامه لان  
قته على امامه لا يفسد قال بعض  
المشايخ اذا قرأ امامه مقدراً ما يجوز  
به الصلاة او انتقل الى آية اخرى  
فتفتح بقصد صلاة الفاتح وان اخذ  
الامام منه قصد صلاة الامام ايضاً  
وبعضهم قالوا لا يفسد ه من ذلك

وصحت ان الفتوى على ذلك **﴿وفرا﴾** فمن مصحف ومجوده على نفس والدعاء بما يسأل من الناس **﴿فغرو الهم زويتم فلانة واصلني الف﴾** ديار وغردك **﴿واكلهوشه﴾** وكل عمل كثير **﴿اختلف شياخاتي فمسير العمل الكثير يقللها ما يحتاج الى تفريق اليدين وويل ما يمل ناظره ان عامه غير مصطلح ومشاع على هذا وقيل ما يكثره الصلي قال الامام السرخسي هذا اقرب ابني مذهب ابني حقيقه فان دابة الفتوى بعض الى رأي المجتبى به **﴿٦٠﴾** من على ركة ثم عرض على كل ان شرعي واخرى والا انه الاول**

أي أن صلى ركعة من صلاته ثم شرع  
أي توي وجدد الترقية من غير دفع  
اليدين فإن شرع في صلاة أخرى  
يتم هذه الأخرى ولا يحسب منها  
الركعة التي صلاها وإن شرع في الصلاة  
الأولى فالركعة التي صلاها محسوبة بقية  
الأولى ولا يفسد ما يكمن في ذكر الجنب  
أو الثار أو التمتع بذكر والدهما بما لا يسأل  
من الناس والصلل القليل وهو ذكر الكثير  
على اختلاف الأول والسرور أحدو يأتي  
أن مرعي مجيد على الأرض بلا حائل  
المسجد من الألفاظ التي جاءت على  
المصل بالكر ويحوز فيها الفتح على  
القياس والفتاوى إذا قالوا بالفتح أرادوا  
السيود وإن قالوا بالكر أرادوا المعنى  
المشهور فانهم لم يحسوا الكسر وهو  
خلاف القياس إلا في المعنى المشهور  
في المعنى الأول استمروا على القياس  
والمراد من المسجد هنا موضع  
السيود فإن المروء في موضع السجود  
يوجب الإثم وفي تفسير موضع السجود  
تفصيل فاطر أن الصلاة إن كانت  
في المسجد الصغير فالمرء أمام المصلي  
حيث كان في موضع سجوده يوجب الإثم  
لأن المسجد الصغير مكان واحد فأم  
المصلي حيث كان في حكم موضع السجود  
وإن كانت في المسجد الكبير أو في

الصيحاء فبعد بعض المتأخرين من مذهب مذهب السجود يأتي والأفلا وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر إذا (لو) كان المصلي نائلاً في موضع سجوده له حكم موضع السجود فيما لم يور في ذلك الموضع إذا عرف هذا فإن كان المصلي على مكان غير الآخر أمامه تحت الدكان فلا شأنه به في موضع سجوده حقيقة فلا يأتي على الرواية الأولى وأما على الثانية فلما رُحِت الدكان أن من في موضع النظر إذا نظرت موضع السجود في أن حازي بعض أعضاء المار بعض أعضاء المصلي يأتي والأفلا ولهذا قال **حازي الأعضاء** الأعضاء لو كان على مكان **أخذ** بالرواية الثانية **ويجز** أمامه في الصلوة ستة بقدر ذراع وظل أصبع

لو علم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الزور لوقفار يمينه هرواه في الصحيحين وقال  
ابو النضر لا ادري قال اربعين يوماً او شهراً او سنة فم ﴿ وكره عيشه بهربه  
وبنده ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله كره ثلاثاً لكم وذكر منها الميت ولان  
الميت خارج الصلاة حرام فافعلت بالصلاة ه والميت هو القتل لفرض غير صحيح  
والحديث رواه القضاعي مرسلاً ف م ﴿ وقلب المصلي ﴾ لانه فرع حيث ﴿ الا  
لنجد ﴾ التام بان يكون على وجه السنة اما مالا يمكن قدر الواجب الا به فتعين  
ولو باكثر من مرة امين م ﴿ مرة ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام مرة يا ابا ذر والا  
فذر ولان فيه اصلاح صلته ه والحديث غريب بهذا اللفظ واخرج عبد الرزاق  
عنه سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى مسح المصلي فقال واحدة اوع  
وفي الكتب الستة عنه عليه الصلاة والسلام قال لا تمسح المصلي وانت تصلي ان  
كنت لا بد فافعل فواحدة ف م ﴿ وفرقة الاصاب ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا ترفع اصابعك وانت تصلي ه رواه ابن ماجه وهو معلول بالحارث ف م ﴿ والتحصير ﴾  
وهو وضع اليد على الغاصرة لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن الاختصار في الصلاة  
ولان فيه ترك الوضع المستنوه الذي اخبره الا ابن ماجه والتأويل المذكور لابن  
سبين وهو اشهر الثاويلات وقيل هو الصلاة متكاً على عصا وقيل ان لا يتم الركوع  
والسجود وقيل ان يقتصر الايات التي فيها السجدة ف م يقتصر اي يحدف ش  
﴿ والائتات ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام لو علم المصلي من يتابع ما التفت ف م  
﴿ والاهاء ﴾ لقول ابي ذر رضي الله عنه نهائ غليبي عن ثلاث ان اقرر تقر  
الذي وان افنى اقله الكلب وان اقترش اقتراش الضلج والاهاء ان يضع اليديه  
على الارض ويتصبر كبتيه وهو الصحيح ه وقيل هو نصب القدمين كما في السجود  
ووضع اليديه عليهما وهو مكروه قوله نهائ الخ غريب من حديث ابي ذر رضي  
الله عنه وروى احمد في مسنده عن ابي هريرة رضي الله عنه عنه من هذه الثلاثة  
ف م ﴿ واقتراش ذراعيه ﴾ تقدم دليله في الاهاء ع ﴿ ورد السلام يسده ﴾  
لانه سلام معنى ﴿ والترجيع بلا عذر ﴾ لان فيه ترك سنة القعود ه اي فعود الصلاة  
والا فقد كان جل فعوده عليه الصلاة والسلام في غير الصلاة مع اصحابه التربع فم  
﴿ وعصن شعره ﴾ وهو ان يحجم شعره على هامته ويشده بخيط او بصمغ لينبلد فدروى  
انه عليه الصلاة والسلام نهى ان يصلي الرجل وهو مقوس ه رواه عبد الرزاق عن  
الثوري عن غنول بن راشد عن رجل عن ابي رافع قال نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الحديث ورواه الطبراني ووضع مكان رجل سعيد المقرئ عن ابي رافع  
عن ام سلمة انه عليه الصلاة والسلام نهى الحديث واخرج الستة عنه عليه الصلاة  
والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم وان لا تكشعراً وفي الطعن كفه ف م  
﴿ وكف ثوبه ﴾ لانه نوع تحريم ه وهو ان يرفع الثوب من بين يديه او من خلفه  
اذا اراد السجود كش ه وسد له لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وهو

على احد صاحبيه ولا يوضع ولا يخط  
ويدبره بالسبح او الاشارة لا بما  
ان عدم سعة او من بينه وبينها وكفى  
سعة الامام وجزاء تركها عند عدم  
المروء في الطريق وكروسل الثوب ﴿  
في القرب هو ان يسهل من غير ان يمسح  
جانبه وقيل هو ان يلقيه على راسه  
ويرشه على منكبيه اقول هذا في  
الطليسان اما في البقاء وغضه هو ان  
يلقيه على كتفيه من غير ان يدخل  
بديه في كفيه ويقم طرفيه ﴿ وكفه ﴾  
وهو ان يمسح اطرافه القاء التراب وغضه  
﴿ وعشه به ويحسده وعصن شعره ﴾  
في المغرب هو جمع الشعر على الراس  
وقيل ليه وادخال اطرافه في اصوله  
﴿ وفرقة اصابه ﴾ وهو ان يمسحها  
ويدها على نصوت والنفات ه وهو  
ان ينظر يمينه أو يسره مع لي عنقه واما  
الشرب يوشغ عينيه بلا في السق فلا  
يكفه ﴿ وقلب المصلي ليجدلاً مرة  
وتقصره ﴾ اي وضع اليدين على  
الغاصرة ﴿ وتقليه ﴾ اي تعده  
﴿ واقباله ﴾ وهو القعود على البنية  
نائباً ركبتيه ﴿ واقتراش ذراعيه

ان يجلس توبه على رأسه او كسفه ثم يرسل امرأته من جوانبه ه والشي اخرجه ابو داود والحاكم وصححه ه ه والثواب ه لانه من التكسار والاملاء وقال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب العطار ويكره الثوب فاذا تنأب احكم فليرده ما استعاض ولا يقل ما ه فاما ذلك من الشيطان يضحك منه ه ه ونفسي عنيه ه قوله عليه الصلاة والسلام اذا قام احكم الى الصلاة فلا يفض عنيه ه وقيام الامام لا محمود ه لاز البيرة للقدمي مكان الصلاة ه ه في الطائ ه ه صنع اهل الكتاب من حيث تخصص الامام بالمكان ه وانفرد الامام على المكان ه لما ذكرنا ه ولو كان معه بعض القوم لا يكره ه وعكسه ه سيفه ظاهر الرواية لانه ازدرأه بالامام ه احتوزه عن رواية الطحاوي انه لا يكره لعدم التشبه لانهم لا يمحصره بكن مخفي ه وليس توبه فيه تصاوير ه لانه حامل الصم ه وان يكون فوق رأسه او بين يديه او بمجذاته صورة ه الحديث جبريل عليه الصلاة والسلام انا لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة ه رواء مسلم ف ه الا ان تكون صغيرة ه بحيث لا تيد للناظر ه انا وعلى الارض درلان المضار جدا لا تبيد ه او مقطوعة الرأس ه لا بالاعتيد دين رأس ه اولنبر ذي روح ه لانه لا يبيد ه وعد الاتي والتسبيح ه لانه ليس من اعمال الصلاة ومراعاة سنة التواضع تحقق بعدها قبل الشروع فيستغفر عن الصلوة ه لاقتل الحية والعقرب ه قوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا الاسودين ولو كنتم في الصلاة ولان فيه ازالة الشغل فاشبه دره الار ه يتوي جميع انواع الحيات وهو الصحيح لاطلاق ما روته في السنن الاربع قال صلى الله عليه وسلم اقتلوا الاسودين في صلاة الحية والعقرب قال الترمذي حسن صحيح وهو باطلافه شامل لما اذا احتاج الى عمل كثير وفي البسوط انه لا تفصيل لانه رخصة كالشمي في سبق الحديث فم قوله هو الصحيح وقيل الجني منها لا يباح قتله وهي يضاه لها شفيرتان تضي مستوية والى هذا اشار الحديث حيث قيده بالاسودين ك ه والى ظهر قاعد بقبت ه لان ابن عمر رضي الله عنهما رجا كان يستن بضاع في بعض اسفاره ه رواء ابن ابي شيبة ه والى متحف او سيف معلق او شمع او سراج ه لان هذه الاشياء لا تعبد وباعتباره تثبت الكرامة ه او على بساط فيه تصاوير ه لان فيه استهانة بالصورة وهذا خارج من حديث جبريل عليه السلام انا لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة بما في صحيح ابن حبان وعند النسائي استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فانقطع رؤسها واقطعها وسائدا واجعلها بساطا لم يذكره النبي واقطعها وسائد وفي البخاري عن عائشة رضي الله عنها انها اخذت على سبوة لما سترها فتمائيل بمكة التي صلى الله عليه وسلم قالت فاحضنت منه مرتفتين فكانتا في البيت يجلس عليهما ف ه ان لم يجسد عليا ه واطلق الكرامة في الاصل لان المصل مغف

وترويه بلا عدد وقيام الامام سيده  
 طاق المسجد الذي في الحراب بان  
 الحراب كبيراً فيقوم فيه وحده وعلى  
 مكان او على الارض وحده الذي يقوم  
 الامام على الارض تقوم على المكان  
 والقيام خلف صف ويد فيه  
 فرجة وصورة اي صورة حيوان  
 امامه او مجذله اي على احد  
 جببيه او في السقف او معلقة  
 فان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكره  
 وصلاته ساراً وراسته للكمال او  
 للتعاون بها اي ليس المراد بالتعاون  
 الامانة فلها كثر بل الرادفة رعايتها  
 وحفاظة حدودها لا للتدلل وفي ثياب  
 البقلة وهو ما يلبس في البيت ولا  
 يذهب بها الى الكبراء ومع جبهته  
 من القرب فيها والنظر الى السماء  
 والجمود على كبرهاته وعد الاي  
 والتسبيح فيها ولبس ثوب ذي صورة  
 والفرط والبول والغلي فوق مسجد  
 وغلق بابه لا تقسه بالجسج والساج  
 وما الذهب وقيامه فيه ساجداً في  
 طاقه وصلاته الى ظهر قاعد  
 يحدس على بساط ذي صورة لا يسجد  
 عليها وصورة صغيرة لا تبدو للناظر  
 وتثال غير حيوان في رأسه وقتل  
 حية او حرق فيها والبول فوق  
 بيت فيه مسجد اي مكان امد

﴿ فصل كره استقبال القبلة بالفرج في الغلاء واستدبارها ﴾ لنبه عليه الصلاة والسلام عنه والاستدبار يكره في رواية ترك التكبير ولا يكره في رواية لا تكبير فرجه غير مواز للقبلة وما يخط منه يخط الى الارض بخلاف المستقبل والحديث رواه السنة بلفظ اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها حديث ابن عمر رضى الله عنهما رويت يوماً على بيت اختي حفصة فرايت النبي صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة قلنا المانع مقدم عند المعارضة ف م ﴿ وخلق باب المسجد ﴾ لانه يشبه المنع من الصلاة وقيل لا بأس اذا خاف على متاع المسجد في غير اوان الصلاة ه قوله يشبه المنع وهو حرام بالآية ﴿ والوطء فوقه والبول والقمل ﴾ بان لسطح المسجد حكم المسجد فيصح الاقتداء بين تحته ولا يظلل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحمل للجنب الوقوف عليه ه لا فرق بين فيه مسجد ه اي موضع في البيت احد للصلاة لانه لم يأخذ حكم المسجد وان تدبنا اليه ه ولا تقشه بالجلس وماء الذهب ه اي لا يكره وفيه اشارة الى انه لا يؤجر عليه ومنهم من كرهه لقوله عليه الصلاة والسلام من اشراط الساعة تزبين المساجد ومنهم من قال انه قريبة لما فيه من تعظيم المسجد والحديث يحول على دقائق النقوش في الغراب لانه يلقي المصلي اولى التزيين مع ترك الصلاة بدليل آخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام وقلمهم خاوية عن الايمان هذا اذا فعله من مال نفسه اما المتولي فيقتل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء لا ما يرجع الى النقش فله فعل بضمن ي م

### ﴿ باب الوتر والتوافل ﴾

﴿ الوتر واجب ﴾ وعندها سنة لظهور آثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له ه والحديث الاخرائي قال هل علي غير من قال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع وهذا بنهي الوجوب وانه صلى الله عليه وسلم صلى الوتر على الراحلة والقرض لا يؤذي على الراحلة الا لمذروا قال تعالى والصلاة الوسطى \* والوسطى بين الشمين انما تحقق اذا كانت الصلوات وترّاً قلنا قصة الاخرائي واداءه على الراحلة ونزول الآية كل كان قبل وجوبه وقوله عليه الصلاة والسلام زادكم اشارة الى تاخر وجوبه عن الصلوات الخمس وهذا نظير قوله تعالى قل لا اجد فيما اوصي الي محرم على طامع يطمعه الا ان يكون ميتة او دماً مسفوكاً او لم يخزير \* وقد حرم بعد ذلك اكل ذي ناب من السباع وغيره وايضاً فعله عليه الصلاة والسلام على الراحلة يجوز ان يكون لمذرى م ولا في حنيفة رحمه الله قوله عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى زادكم صلاة الا وفي الوتر صاها ما بينت المشاء الى طلوع الفجر امر وهو للوجوب ولذا وجب القضاء بالاجماع وانما لا يكفر جاحده لان وجوبه بالسنة وهو المعنى جازي عن امي حنيفة رحمه الله ان سنة وهو يؤذي في وقت المشاء فاكفى

للصلاة وجعل له محراب وانما قلنا هذا لانه لم يخط حكم المسجد  
﴿ باب الوتر والتوافل ﴾  
الوتر ثلث ركعات ﴿ وجب ﴾ هذا  
عدد النبي حنيفة واما عندها وعند

بإذنه وإقامته ه قوله واجب لما في أبي داود مرافعة الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني ورواه الحاكم وصححه وقوله عليه الصلاة والسلام فمن لم يوتر أبلغ يرجع كون الحق يعني الوجوب الشرعي لا بمعنى الثبوت قوله عليه الصلاة والسلام أبلغ رواه عدة من الصحابة رضي الله عنهم فرواه ابن راهويه عن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر رضي الله عنهما وفيه قوة قال أحمد أنه منكر الحديث قال ابن عدي لم أر له حديثاً منكرًا جددًا وأرجو أنه لا بأس به وقد ذكره ابن حبان في الثقات ورواه الطبراني والدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما وضعفه الدارقطني بالنسبة ورواه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما وضعفه محمد بن أبي الجون ورواه الطبراني عن الطبري رضي الله عنه وفيه النقص المذكور ورواه الحاكم وابن داود والترمذي وابن ماجه عن خارجة رضي الله عنه وقال الحاكم صحيح ولم يخرجاه لفرادي الصحابي وأخرج الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أمروا النبي صلى الله عليه وسلم بالوتر وضعفه محمد بن حبيب الله المزني كثره طرقه تركه إلى الحسن بل بعضها حسن كطريق ابن راهويه قوله وجب أي ثبت والا فوجب الغناء محل النزاع أيضًا فم قوله بإذنه كما في مرتب مزدلفة ش وهو ثلاث ركعات ه لما روت عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان يوتر بثلاث وحكى الحسن إجماع المسلمين على الثلاث ه والحديث رواه الحاكم وقال على شرطها ورواه النسائي وقول الحسن البصري رواه ابن أبي شيبة في مصنفه فم ه بنسليم ه وقال الشافعي رحمه الله تعالى بنسليمين ه ولنا ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث لا يفصل فيهن وعنها أنه صلى الله عليه وسلم ما كان يزيدي رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعة لا تسئل عن حسنين وطولهن ثم يصلي أربعة لا تسئل عن حسنين وطولهن ثم يصلي ركعتين ثم واحدة ومن محمد بن كعب الله المغربي ه ويقنت في ثلثه قبل الركوع ه وقال الشافعي رحمه الله بعده لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قنت آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قنت قبل الركوع وما زاد على نصف الشيء فهو آخره ه قوله لما روى الدارقطني قوله وهو بعد الركوع من كلام المصنف في وجه الاستدلال قوله قنت لو قال كان يقنت كان أولى لما في ابن ماجه كان يوتر يقنت قبل الركوع وفي النسائي كان يوتر بثلاث إلى أن قال ويقنت قبل الركوع فم ه إبداء ه وقال الشافعي رحمه الله يقنت في النصف الأخير من رمضان ولنا قوله عليه الصلاة والسلام للحسن ابن علي رضي الله عنهما حين علمه دعاء القنوت أجل هذا في وترين غير فصله ولفظ السنن الأربع قال علي رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت أقولن في الوتر وما أخرجه ابن عدي كان عليه الصلاة والسلام يقنت في النصف من رمضان ضعيف

الشافعي فهو سنة ه بسلام ه اي بسلام واحد خلافاً للشافعي ه وبيل ركوع الثالثة ه خلافاً للشافعي فان التفتت عنده بعد الركوع ه يكبر واقفاً يديه ثم يقنت فيه إبداء ه خلافاً للشافعي فان قوت الوتر عنده في النصف الأخير من رمضان فقط

باني عائكة وضمنه البيهقي ف م بعد ان كبر لان الحالة عند اختلاف وقرأ  
 في كل ركعة منه فاتحة وسورة لا ينفكوا ما يفسر من القرآن \* ه ولا يفتت  
 لغيره وقال الشافعي رحمه الله يفتت في الفجر ولما روى ابن مسعود روى الله  
 عنه انه عليه الصلاة والسلام قنت شهراً ثم تركه رواء البزار وابن أبي شبة والطبراني  
 والطحاوي وقد صح حديث أبي مالك سمع بن طارق عن ابيه صليت خلف النبي صلى الله  
 عليه وسلم فلم يفتت وصليت خلف أبي بكر فلم يفتت وصليت خلف عمر رضي الله عنه فلم  
 يفتت وصليت خلف عثمان رضي الله عنه فلم يفتت وصليت خلف علي رضي الله عنه فلم يفتت ثم  
 قال يافى انها بدعة رواء السائي وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح ف ويتبع فانت  
 الوتر محللا وفي مطلق الفتوت وان كان لا يتبعه في خصوصه فيأتي بدعاء الاستسانة  
 لا الهداية امين م لا الفجر وقال ابو يوسف رحمه الله يتبع الامام ولما انه  
 منسوخ ولا متابعة فيه ه انما المتابعة في المجتهد فيه ف والسنة قبل الفجر وبعد  
 الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقيل الظهر والجمعة وبعدها اربع روى الجماعة الا  
 البخاري يقول صلى الله عليه وسلم ما من عبد مسلم يصلي لله في كل يوم ثقت عشرة  
 ركعة تطوعا غير الفريضة الا ابى الله له بيتا في الجنة زاد الترمذي والنسائي اربعاً  
 قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة  
 الفداة ف م وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يركع قبل الجمعة اربعا لا يفصل بينهما وروى مسلم عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل اربعا  
 يم وي وندب الاربع قبل العصر وان شاء ركعتين لاختلاف الآثار والاربع  
 افضل ه ما خرج ابو داود واحمد وابن خزيمة وابن حبان رحم الله امراً صلى قبل  
 العصر اربعا واخرج ابو داود كان صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر ركعتين  
 ف م والعشاء لانه كان ظهر في جمادى الثقل قبله وبعده ي م وانما كان مستحباً  
 لعدم المواظبة وبعده وان شاء ركعتين لانه ذكر فيه بعد العشاء ركعتين  
 وفي غيره ذكر الاربع الا ان الاربع افضل ه م قوله فيه اي سيح تفسير حديث  
 الثابتة الذي ذكره صاحب الهداية بقوله والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من  
 ثابر على اثني عشرة ركعة في اليوم والليله بني الله له بيتا في الجنة ه ثابر واطب  
 فاموس ع وقوله وفي غيره وهو حديث ابن عمر موقوفاً ومرفوعاً من صلى بعد العشاء  
 اربع ركعات له كن له كمثلين من ليلة القدر كفاية والست بعد المغرب  
 لما عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال من صلى بعد المغرب ركعات كتب  
 من الاوابين ي م وكره الزيادة على اربع بتسليمه في ثل النهار وعلى ثمان  
 ليلاً لانه عليه الصلاة والسلام لم يزد على ذلك ولولا انكره لزيد تعليماً ليجواز  
 والافضل لهما باع وقال الافضل في الليل مثني مثني وقال الشافعي رحمه  
 الله الافضل مثني مثني فيها ولا يبيح حيفة رحمه الله انه عليه الصلاة والسلام كان

دوت غيره خلافاً للشافعي  
 في الفجر ويقرأ في كل ركعة منه  
 الفاتحة وسورة ويليها الفاتحة بعد ركوع  
 الوتر لا الفاتحة في الفجر بل يسكت  
 اي ان قرأ الامام ثبوت الوتر بعد  
 الركوع يقيه المقتدي وان قنت الامام  
 في الفجر لا يقيه المقتدي بل يسكت  
 والاصح اه يسكت قائماً وسن  
 قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء  
 ركعتان وقيل الظهر والجمعة وبعدها  
 اربع بتسليمه وحبيب الاربع قبل  
 العصر والعشاء وبعده وكره مزيد  
 النقل على الاربع بتسليمه نهائراً  
 وعلى ثمان ليلاً والاربع افضل



في المكونين وفرض القراءة في ركعتي الفرض ﴿٦٦﴾ وكل الوتر والنفل والتمتع قل شرع فيه قصداً استثناء عن الشرع

خلقاً كاذباً من انه لم يصل فرض الظهر  
فشرع فيه فتذكر انه قد صلاه صار  
ما شرع فيه نفلاً لا يجب اتقاه حتى  
لو نقضه لا يجب القضاء ولو عند  
الطلوع والغروب وقضى ركعتين لو  
نقض في الشفع الاول او الثاني  
يعني لو شرع في اربع ركعات من  
النفل وانسدما في الشفع الاول بقضى  
الشفع الاول لا الثاني خلافاً لابي  
يوسف لانه لم يشرع في الشفع الثاني  
فان قصد على الركعتين وقام الى الثالثة  
وافسد ما بقضى الشفع الاخير فقط لان  
الاول قد تم وهذا بناء على ان كل  
شفع من النفل صلاة على حدة يجب كما  
لو ترك قراءة شفع او الاول او الثاني او  
احدى الثاني او احدى الاول والاول  
واحدى الثاني لا غير اي قضاء  
الركعتين ليس في غير هذا الصور  
واربع لو ترك في احدى كل  
شفع او في الثاني او احدى الاول  
اعلم ان الاسل عند ابي حنيفة  
ان ترك القراءة سبب ركعتي الشفع  
الاول يبطل التيممة حتى لا يصح بناء  
الشفع الثاني على الشفع الاول وفي ركعة  
واحدة لا بل تقصد الاداء فيصحب بناء  
الشفع الثاني على الشفع الاول وعند  
محمد الترك في ركعة واحدة يبطل  
القوية ايضاً حتى لا يصح بناء الثاني  
وعند ابي يوسف لا يبطل التيممة اصلاً  
بل يوجب فساد الاداء فقط فيصحب بناء  
الشفع الثاني سواء ترك القراءة  
سبب ركعة من الشفع الاول او في  
ركعتيه اذا عرفت هذا فاعلم ان المسائل  
ثمانية لان تارك القراءة اما مقتصر

على شفع واحد وهذا في اربع صور وهي ما قال في المتن والاول او الثاني او احدى الثاني او واحد الاول (القراءة)

وفي هذه الاربع قضاء الركعتين بالاجماع وأما غير مقتصر بل موجود في الثنتين وهذا أيضا في أربع مسائل لانه اما ان يكون الترك في كل الاول مع كل الثاني وهو ما قال في المتن كما لو ترك قراءة شعبة او مع بعض الثاني وهو ما قال في المتن الاول مع احدى الثاني وفي هاتين المسئلتين قضاء الركعتين عند أبي حنيفة ومحمد لبطان الحرم عندهما الا يصح الشروع في الشفع الثاني فعليه قضاء الاول فقط وعند أبي يوسف قضاء الاربع لانه يصح الشروع في الشفع الثاني وقد اشد الثنتين بترك القراءة فيقضي اربعاً وأما ان يكون الترك في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني او مع ركعة منه وهما قال في المتن وأربع لو ترك في احدى كل شفع او في الثاني واحدى الاول وانما نفي الاربع عند أبي ﴿٦٧﴾ يوسف وأبي حنيفة رحمهما الله لبقاء القرعة عندهما

أما عند أبي حنيفة فله ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول والقرعة لا تبطل به وأما عند أبي يوسف فلا تبطل القرعة لا تبطل بالترك أصلاً وقد اشد الثنتين بترك القراءة فيقضي اربعاً وعند محمد في جميع الصور ليس الاضواء الركعتين فظهر ما قال في المختصر لقضى اربعاً عند أبي حنيفة فأترك في الاحدى الاول مع الثاني او بضعه أي ركعة من الشفع الاول مع كل الشفع الثاني او في ركعة منه وعند أبي يوسف في أربع مسائل يوجد الترك في الثنتين وفي الباقي ركعتين وهو ستة مسائل عند أبي حنيفة وأربع عند أبي يوسف وهذا محمد ركعتين في الكل ولا قضاء لو تشهد أولاً ثم تقضى أي ان نوى أربع ركعات من النفل وقعد على الركعتين بقدر التشهد ثم تقضى فلا قضاء عليه لانه لم يشرع في الشفع

القراءة قوله بقاء القرعة اعماً لا دليل عدم فرضية القراءة فيه ركعة فم ولا يصلي بعد صلاة منها ﴿٦٨﴾ قال وتفسير قوله عليه الصلاة والسلام لا يصلي بعد صلاة مثلها يعني ركعتين براءة وركعتين بغير قراءة فيكون بياناً لفرضية القراءة في ركعات النفل كلها قوله قال أي محمد رحمه الله تعالى ولما ذكر ان التنفل اربعاً الفصل ليلاً ونهاراً اورد عليه هذا الحديث قال وتفسير قوله عليه الصلاة والسلام روى ابن أبي شيبة موقوفاً على عمر اما انه عنه عليه الصلاة والسلام كما امر ظاهر قول محمد فأنه اطم به ومحمد اطم به مناف م ﴿٦٩﴾ وينقل قاعدة مع قدرة القيام لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ولان الصلاة خبر موضوع ودعا يشي عليه القيام فيميز له تركه كيلا ينقطع عنه ويقعد كخروج التشهد واخذ حديث أخرجه الجماعة الا مسلاً فسم ﴿٧٠﴾ ابتداء وبناء خلافاً لها في الثاني اعتباراً بالشرع بالانذار م فن نذر ان يصلي ركعتين قائماً لا يجوز قاعداً والجواب بالقرع بان الشروع يوجب اصل الفعل دون خصوص صفة لان ايجابه الاتمام ليس لنفسه بل لصيانة المؤدي عن البطلان وفي يحصل يوجب اصل الفعل بخلاف النذر لانه عامل بنفسه بل قد انتقروا انه لو نذر الحجاج ماشياً لم يزد ماشياً ولو شرع فيه ماشياً لا يلزم كذلك فم ﴿٧١﴾ وراكباً خارج المصرومياً الى أي جهة توجهت داخلاً ﴿٧٢﴾ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خير يومي اياه ولان النوافل خير مخصوصة بوقت فلا الزمان أي النزول والاستقبال تنقطع عنه النافلة او ينقطع هو عن النافلة اما الفرائض تنقطع بوقت والسكن الرواتب نوافل وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز في المصرايض م قوله حديث ابن عمر روى مسلم وابو داود والنسائي وليس فيه يومى اياه وذكر البخاري الاياه م باب الوتر في السفر قوله تنقطع عنه ان لم ينزل

الثاني فلم يجب عليه ﴿٧٣﴾ او شرع غلظاً انه عليه ﴿٧٤﴾ هذه المسئلة وان فهمت مما سبق وهو قوله وثم اقام نفل شرع فيه لهذا فثبتنا صحبها ﴿٧٥﴾ او لم يقعد في وسطه ﴿٧٦﴾ أي اذا صلى أربع ركعات من النفل ولم يقعد في وسطه وكان ينبغي ان يفسد الشفع الاول ويجب قضاؤه لان كل شفع من النفل صلاة ومع ذلك لا يفسد الشفع الاول قياساً على الفرض ﴿٧٧﴾ وينتقل قاعدة مع قدرة قيامه ابتداء وكره بقاء الا بطلان ان قدر على القيام فيحيز ان يشرع في النفل قاعدة وان شرع في النفل قائماً كره ان يقعد فيه مع القدرة على القيام فاراد بحال الاجتناء حال الشروع وبحال البقاء حال وجوده الذي بعد الشروع ﴿٧٨﴾ وراكباً مؤمناً خارج المصرا الى غير القبلة ﴿٧٩﴾ انما قال خارج المصرا يقول ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خير يومى اياه ولا كان هذا الفعل مخالفاً لقياس اقتصر على موره ﴿٨٠﴾ فلو اقتصره راكباً

ثم نزل بني وبكسه ضد لان في الاول يؤديه اكل مما وجب عليه وفي الثاني انقضت القرية موجبة للركوع والسيود ولا يجوز اداؤه بالايمان سنة التراويح عشرون ركعة بعد العشاء قبل الوتر ويده خمس وثلاثون لكل ترويحة تسليمان وجلسة بعدها قدر ترويحة والسنة فيها الغنم مرة ولا يترك لكل القوم ولا يوتر بجماة خارج رمضان وانما كانت التراويح سنة لانه واغلب عليها الخلفاء الراشدون والتي صلى الله عليه وسلم بين المذنب ترك المواظبة وهو مخافة ان يكتب علينا (فصل) عند الكسوف يصلي امام الجماعة بالناس ركعتين كالتفل اي على هيئة النافلة بلا اذان واقامة وعندنا في كل ركعة ركوع واحد وعند الشافعي ركعتان **مختاراً ٦٨** مطولاً قراءته فيها وبعدها يدعو حتى يقبل ولا يخطب وان لم

يخصر اي امام الجماعة صلوا فزادي كالخسوف ولا جماعة في الاستسقاء او خطبة وان صلوا وحداناً جاز وهو دعاء واستغفار ويستقبل بها القبلة بلا قلب رداء وحضور بزي باب ادراك الفريضة **مختاراً** شرع في فرض فائتته ان لم يسجد للركعة الاولى او سجد ومولي غير رباي او فيه وضوء اليها اخرى قطع واقتدى اي من شرع في فرض منفرداً فائتت لهذا الفرض والفسير في اقيمت يرجع الى الالة كما يقال ضرب ضرب فان لم يسجد للركعة الاولى قطع واقتدى وان سجد فان كان في غير الرباعي فكذا لانه ان لم يقطع وصلى ركعة اخرى يتم صلاته في الثاني وبوجد الاكثر في الثلاثي ولا اكثر حكم الكل فتفوت الجماعة اولاته يصير متفلاً بركعتين بعد الترويب في المغرب والقطع وان كان ابطالاً للعدل وهو متى لقوله تعالى ولا تبطلوا احكامكم فالابطال بقصد

ولم يستقبل قوله مختصة بوقت ولا مشقة في النزول احباتاً ولان الرفقة متواظرون معه على ذلك حتى لو لم يبقوا وخاف في نزوله على نفسه اوماله يصلي الفرائض ركباً فم **مختاراً** وبني بنزوله لان احرام الراكب انقضد يجوز للركوع والسيود لقدتر على النزول فاذا اتي بهما صح **مختاراً** لا بكسه لان احرام النازل انقضد لوجوب الركوع والسيود فلا يقدر على ترك ما لزمه ومن سجد رمضان عشرون ركعة بشعر تسليات لمواظبة الخلفاء الراشدین رضي الله عنهم عليها م هذا تغليب لان ظاهر المنقول ان مبداً لمن زمن عمر رضي الله عنه رواه اصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذي وقد قال عليه الصلاة والسلام عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدین بعدي فم بعد العشاء قبل الوتر وبعده لانها نوافل سنت بعد العشاء بجماة لاجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك والتي صلى الله عليه وسلم بين المذنب ترك المواظبة عليها بالجماة وهو خشية ان تكتب علينا ثم الجماعة فيها سنة على الكفاية رواة الخلفاء عن بعضهم كابن عمر وسالم والقاسم وم **مختاراً** واغتم مرة واكثر المشايخ على ان الغنم فيها مرة سنة م **مختاراً** بجلسة بعد كل اربع بقدرها لان الترويحة من الراحة فيفصل تحققتنا لحنى الاسم فم **مختاراً** ويوتر بجماة في رمضان فقط وعليه اجماع المسلمين

### **باب ادراك الفريضة**

صلى ركعة من الظهر مثلاً فان لم يقيد الاول بالسيود يقطع ويشرع لانه يحل الرقص والقطع للأكل فانهم المراد الشروع في الصلاة لا في الاقامة فم يتم شقها صيانة لثمودي عن الطلان **مختاراً** ويقضى احرازاً للفضيلة الجماعة **مختاراً** فلا صلى ثلاثاً يتم لان لاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص **مختاراً** ويقضى احرازاً للنقص **مختاراً** مطوياً لان الترض لا يتكررة وقت واحد **مختاراً** فان صلى ركعة من الظهر او المغرب قائم يقطع ويقضى لانه لو اضاف اليه اخرى لغوته الجماعة **مختاراً** وكره خروجه من مسجد اذن فيه اذا لم ينتظم به جماعة اخرى وكان

الا كمال لا يكون ابطالاً وان كان في الرباعي يضم ركعة اخرى حتى تصير ركعتان نافلة ثم يقطع ويقضى (في) فقلوه وضوء اليها حال من قوله او فيه تقديره او سجد للركعة الاولى وهو حاصل في الرباعي وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة اخرى قطع واقتدى حتى لو لم يضم اليها اخرى لا يقطع بل يضم فاذا سم قطع واقتدى وان صلى ثلاثاً منه اي من الرباعي **مختاراً** يتم ثم يقتدى بمتفلاً لانه قد ادى الاكثر ولا اكثر حكم الكل **مختاراً** الا في المصر اي لا يقتدى في المصر فان النافلة بعد اداء المصر مكروه وكره خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه لا يقيم جماعة اخرى اي لمن ينتظم به امر جماعة اخرى بان يكون مؤذن مسجد او امامه او من يقوم بالجماعة يفرقون او يقولون بغيرته ثم صلف على قوله لا يقيم جماعة

اخرى قوله ﴿ولن صلى الظهر او المشاء مرة الا عند الاقامة﴾ اي لا يكره له الخروج الا عند الاقامة فالاستثناء متعلق بقوله ولن صلى الظهر او المشاء ولا تعلق له بقوله لا يلزم جماعة اخرى فثبت مقام الجماعة الاخرى لا يكره له الخروج وان التيمم والفرق بين مقام جماعتين من صلى الظهر او المشاء مرة ان هذا انما يكره له الخروج لانه ان خرج بعد الاقامة بهم بخلاف الجماعة ولو لم يخرج ويصلي يجوز فضيلة الجماعة وثواب النافلة فاذا اثار التهمة والاعراض عن الفضيلة والثواب قبيح جدا وامامهم الجماعة الاخرى فانه ان خرج عند الاقامة لا يهتم لانه يقصد الاكل وهو الجماعة التي تنفرد ببيتهم وان لم يخرج لا يجوز ما ذكرنا بل يحنل امر الجماعة الاخرى ﴿ومن صلى الفجر او العصر او المغرب يخرج وان اقتبست﴾ لانه ان صلى يكون نافله فانالافلة بسد العصر والفجر مكروه واما في المغرب فان النافلة ﴿٦٩﴾ لا تشرع ثلاث ركعات ﴿ويترك

سنة الفجر ويقتدى من لم يدركه﴾ اي الفجر والمراد فرضه ﴿يجمع ان اذاها ومن ادرك ركعة منه صلاها ولا يقضيها الا تيمما لترضيا﴾ اي ان فاتت سنة الفجر فان فاتت بدون الفرض لا يقضي قبل طلوع الشمس وكذا بعد الطلوع عند ابي حنيفة ه واي يوسف ه واما عند محمد ه يقضيها الى الزوال لا بعده وان فاتت مع الفرض فان قضي قبل الزوال يقضيها جميعا وكذا بعد الزوال عند بعض المشايخ وعند البعض لا بل يقضي الفرض وحده ويروى انه عليه السلام لما فاتته الفجر ليلة التبريس قضاه مع السنة قبل الزوال بالاذان والاقامة جماعة وجهه بالفرداء فلم من فعله عليه السلام شرعية القضاء بالجماعة والجهر فيه والاذان والاقامة للقضاء وان السنة تقضي مع القرية فمن هذه الاحكام علم عدم اختصاصه بمورد النص فمدى عنه الى غيره من الصلوات وفيما عدا قضاء السنة فمدى

في مسجد حبه او في غيره وقد صلوا مسجد حبه فان لم يصلوا في مسجد حبه فله الخروج لكن الافضل عدم الخروج فم قوله وقد صلوا مرتبط بقوله او في غيره حتى يصلي ﴿لقوله عليه الصلاة والسلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع ه رواه ابن ماجة لا بهذا اللفظ ورواه ابو داود في المراسيل فم ﴿وان صلى لا﴾ لانه اجاب داعي الله مرة ﴿الا في الظهر والمشاء﴾ وفي البقية يخرج ولو أخذ المزدن في الاقامة لركعة النفل ﴿ان شريح في الاقامة﴾ لانه بهم بخلاف الجماعة ميانا ﴿ومن خاف فوت الفجر ان ادى سنة اتم وتركها﴾ لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركه الزم بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالين لامكان ادائها في الوقت بعد الفرض ه م قوله اعظم لانها لفصل الفرض منفردا بسبع ومشرين شعبا وقوله الزم كما مر في اول الامامة من قول ابن مسعود ومعه عليه السلام باحراق الخطئين فم ﴿والا﴾ بان رجاء ادراك ركعة ه م اما ادراك التشهد فقط فقد قيل كادراك ركعة عندها كما في الجمعة وعند محمد رحمه الله لا اعتبار به م ﴿لا﴾ نيا في بها عند باب المسجد وهذا يدل على الكراهة في المسجد اذا كان الامام في الصلاة والافضل في عامة السنن والتوافل المنزل هو المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ه م رواه في الصحيحين قوله يدل على الكراهة الحديث اذا ثبت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة فم رواه مسلم مرويا ح ﴿ولم تقض﴾ سنة الفجر ﴿الا تيمما﴾ لا قبل طلوع الشمس لبقائها قلا مطلقا وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عندها وعند محمد رحمه الله يقضيها الى الزوال لانه عليه الصلاة والسلام قضاهما بدارقاهما غداة ليلة التبريس ولما ان الاصل في السنن ان لا تقضي لان القضاء يختص بالواجب والحديث ورد بقضائها تيمما لفرض لبق ما رواه على الاصل ﴿وقضي التي قبل الظهر في وقته قبل شمس﴾ عند محمد رحمه الله وبه ينفي در وعليه المتن لكن

عن مورد النص وهو قضاء الفجر الى قضاء سائر الصلوات واما قضاء السنة فقد علم ان سنة الفجر امكن من غير السنن فلا يلزم من شرعية فصلاتها شرعية قضاء السنن ولا من قضائها بتيمة الفرض قضاءها بدون الفرض لكن يلزم من شرعية قضائها بتيمة الفرض قبل الزوال قضاءها بتيمة الفرض بعد الزوال كما هو مذهب بعض المشايخ ه لان اختصاصه بتيمة الفرض بكونه قبل الزوال لا معنى له ﴿وترك سنة الظهر في الحالين﴾ اي سواء يدرك الفرض ان اداهما اولاً ه وانتم ثم قضاءها قبل شمس ه اي قبل الركعتين التين بعد الفرض

رجح في الفتح تقديم الركعتين وفي مبسوط شيخ الاسلام انه الاصح لحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام كان اذا فاته الاربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وهو قول ابي حنيفة رحمه الله انتهى قال الترمذي الحديث حسن غريب فتح محمد امين م ﴿ ولم يصل الظهر جماعة بادرارك ركعة ﴾ لانه منفرد ببعضها وهو فلا يجتنب في يمينه لا يصلي الظهر بالجماعة ه ه فهذه المسئلة تعلمها الايمان وذكرها هنا كانه ناطقة لقوله ﴿ بل ادرك فضلها ﴾ امين ولو بادرارك التسهيد انفاً درلان من ادرك آخر الشيء فقد ادركه ولذا يجتنب به في يمينه لا بدرك الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة ﴿ ويتطوع قبل الفرض ان امن فوت الوقت والا لا ﴾ اعلم ان التطوع يوم الرواتب وغيرها ومعلي الفرض اما ان يؤديه مع الجماعة او منفرداً فؤديه مع الجماعة يصلي الرواتب قطعاً بلا تحجير ان امن فوت الوقت وكذا المنفرد في ظلم الرواية وقيل بتغييره وفي الهداية ومن اتى مسجداً قد صلى فيه فلا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بداله ما دام في الوقت سعة قيل هذا في غير سنة الظهر والمغرب لان لها زيادة مزية وقيل هذا في الجميع لانه عليه الصلاة والسلام واغلب عليها عند اداء المكتوبة بالجماعة ولا سنة دون المواظبة والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها لكونها مكملات للفرائض الا اذا خاف فوت الوقت انتهى مع قوله قد صلى فيه اي فاته الجماعة بحيث يصلي الفرض منفرداً ف وكان الفرض من وضع هذه المسئلة بيان جواز النفل والسنة في المسجد وان كان الاولي بها البيوت بدليل قوله فلا بأس وفي التقييد بقوله قد صلى فيه اشارة الى بيان محل الخلاف في السنن الذي ذكره المصنف بقبول وقيل ع قوله ما بداله سنة او نافلة ف قوله قيل هذا اي قول محمد فلا بأس بقوله لان لها زيادة مزية فقد كان عليه الصلاة والسلام لا يدع اربعا قبل الظهر وركعتين قبل المغرب ورواه البخاري فلا يتركها ما امكنه اداء الفرض في وقته بعدهما والحاصل ان المنفرد لا يترك السنن خلافاً لمن قال لاسنة الا عند ادائها من جماعة قوله في الجميع جميع السنن قوله في الاحوال كلها الا افراد والجماعة والسفر والحضر عناية قوله مكملات في حقنا اطلاق صماء ويقع وقفاً لمع الشيطان منه ان يوسوس بترك الفرض واما حقه عليه الصلاة والسلام فرفع للدرجات فم ﴿ وان ادرك امامه رأكماً فكبر ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك الركعة ﴾ خلافاً لغيره رحمه الله ولذا ان الشرط هو المشاركة في افعال الصلاة ولم يوجد لا في القيام ولا في الركوع ه قوله لان الشرط اي شرط ادراك الركعة مع الامام امين قوله هو المشاركة لان الاقتداء هو المناجبة على وجه المشاركة قال عليه الصلاة والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه الى ان قال واذا ركع فاركعوا فم ﴿ ولو ركع مقعد فادركه امامه فيه صح ﴾ خلافاً لغيره رحمه الله ولذا ان الشرط هو المشاركة في جزه واحد كما في الطرف الاول ه كانت ركع مع الامام ورفع رأسه قبل الامام فانه يجوز به انطفاً ١

﴿ وغيرهما لا يقضى اصلاً ومذكرك ركعة ﴾ يجتنب لانه من ظهر غير مصل جماعة بل هو مذكرك فضلها ﴿ اي ان حلف ليمصلي الظهر جماعة فادرك ركعة يجتنب لانه لم يصل جماعة لكن ادرك فضيلة الجماعة ﴿ واتي مسجد صلى فيه يتطوع قبل الفرض الا عند ضيق الوقت ﴾ اي اتي مسجداً صلى فيه فاواد ان يصلي فرضه منفرداً قبل ياتي بالسنة قال بعض مشايخنا ومنهم انكره في الاذان السنة انما سنت اذا ادعى الفرض بالجماعة ما بدونه فلا وقال الحسن بن زياد من فاته الجماعة فصل في مسجد يمينه يتسأ بالكتابة لكن الاصح ان ياتي بالسنة فان التبي عليه السلام واغلب عليها فان فاته الجماعة لكن اذا ضاق الوقت يترك السنة ويؤديه "رض لذر" من التلويح ﴿ اقتدى بامام رأكع فوقف حتى رفع رأسه لم يدرك ركعة ﴾ خلافاً لغيره ﴿ ركع لطفه امامه فيه صح ﴾ خلافاً لغيره فان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذلك ما اتى عليه قلدا وحدت المشاركة في جز واحد

﴿باب قضاء الفوائت﴾ فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر فالتام كلها او بعضها اي ان كان الكل فالتام لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض فالبعض فالبعض وقتاً لا بد من رعاية الترتيب فيقتضي الفائتة قبل اداء الوتية ﴿فلم يميز فجر من ذكر ان لم يوتر﴾ هذا نعيم قوله والوتر وهذا عند ابى حنيفة خلافاً لما بناء على وجوب الوتر عند ﴿وبعيد المشاء والسنة لا الوتر من علم انه صلى المشاء بلا وضوء والاخر بين به﴾ يعني تذكر انه صلى المشاء بلا وضوء والسنة والوتر يوضوء بعيد المشاء والسنة لانه لا يصح اداء السنة مع انها اديت بالوضوء لانها تبع للفرض اما الوتر فضلاة مستقلة عنده فصح ادائه لان الترتيب وان كان فرضاً بينه وبين المشاء لكنه ادّى الوتر بزم انه صلى المشاء بالوضوء فكان ناسيakan المشاء كان في ذمته فسقط ﴿٧١﴾ الترتيب وعندها يقتضي الوتر ايضا لانه ايضا سنة عندها ﴿الا اذا خاف الوقت﴾ الاستثناء متصل بقوله فرض الترتيب والمعنى انه خاف الوقت عن القضاء والامر وان كان الباقي من الوقت بحيث يسع فيه بعض الفوائت مع الوتية كما اذا فات العاء والوتر ولم يبق من وقت الظهر الا ان يسع خمس ركعات يقتضي الوتر يؤدى الظهر سه ابى حنيفة وان فات الظهر والمصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يسع سبع ركعات يصلي الظهر والمغرب ﴿او نسبت اوقات ست حديثة كانت اوقدية﴾ قيل السنة وما دونها حديثة وما فوقها كثيرة كذا في فوائد الجامع الصغير المحاسني قلت بعد الكثرة او لا فيصح وقت من ترك صلاة شهر فقدم واخذ يؤدى الوتية ثم ترك فرضاً ﴿هذا نعيم قوله بقضية كانت او حديثة اذا

### ﴿باب قضاء الفوائت﴾

﴿الترتيب بين الفائتة والوتية وبين الفرائض مسقون﴾ فيها اما في الاولى فلقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن صلاة او نسيها لم يذكرها الا وهو مع الامام يسل التي خوفها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليصل التي صلى مع الامام هدايه رواه الدارمي ثم البيهقي عن ابن عمر رضى ورواه مالك عنه ووقفه والرفع زيادة وهي من الثقة مقبولة ولانما رضى لان الراوي قد يرض الحديث وقد يقفه فم وما في الثانية فلان النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم الخندق فقصا من مرتبة ثم قال صلوا كما رايتوني اصلي فتمله شغل انخ اخرجه الترمذي والنسائي قوله ثم قال صلوا انخ ليس من تمام الحديث الاول بل حديث اخرجه البخاري والاستدلال بمجموعهما فلو قاله بالواو لكان اقل ايهما فم ﴿ويسقط بضيق الوقت﴾ كيلا يؤدى الى نسي الوتية والنسيان ﴿لان الخبر انما اوجب الترتيب عند التذكر فومسوريتها ستاً﴾ فخرج وهو ساقط بالكتاب يوم ﴿ولم يعد بعدوا الى الفلاة﴾ لان الساقط لا يعود قال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى وهو اختيار شمس الائمة وغير الاسلام وقيل يعود لان علة السقوط الكثرة وقد زالت واستظفروه صاحب الهداية يوم ﴿فلو صلى فرضاً ذاكرًا فائتة ولو تراً﴾ عند ابى حنيفة رحمه الله ي لانه فرض عملي عنده فسد فرضه موقوفاً وعندها بانما وهو القياس لان علة سقوط الترتيب هي الكثرة والحكم انما يثبت بالمال في حق ما بعده الا في حق نفسها كصيرورة الكعب معلماً بترك الاكس ثلاثا علة حل ما عهده وانما يصير الحل بعد الثلاثة لاني الثلاثة

اخذ يؤدى الوتية صارت فوائد الشهر قديمة ومن مسقط للترتيب فاذا ترك فرضاً يميز مع ذكره آذاه وقتي بعده ﴿اوفى صلاة الشهر الا فرضاً او فرضين﴾ هذا نعيم قوله قلت بعد الكثرة او لا فانه لما قضى صلاة الشهر الا فرضاً او فرضين قلت الفوائت بعد الكثرة فلا يعود الترتيب الاول الا ان يقضى الكل وعند بعض الامم ان قلت بعد الكثرة يعود الترتيب واختار الامام السرخسي الاول قال صاحب المحيط وعليه الفتوى ﴿صلى حساً ذاكرًا فائتة فسد المجلس موقوفاً ان ادّى سادسهم الكل وان قضى الفائتة بطل فرضية المجلس لا اصلها﴾ وجب فائتة صلاة فاذى مع ذكرها حساً بعدها وسدت هذه المجلس لوجوب الترتيب لكن عند ابى يوسف وعنده رحمه الله فساداً غير موقوف وهو القياس وعند ابى حنيفة فساداً موقوفاً ان ادّى سادسهم الكل وان قضى الفائتة فالمجلس التي آذاه بطل وصف فرضيتها فانه لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان الصلاة عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد وانما قال ابى حنيفة بالفساد الموقوف لانه ان

وجه قوله وهو الاستحسان ان المسقط الكثرة وهي قائمة بالكل فوجب ان يؤثر السقوط في الكل ولذا لو اعادة بلا ترتيب جازت عندها ايضا ولا يمنع توقف حكم على امر حتى يبين حاله كتحويل الزكاة الى الفقير توقف كونها فرضا على تمام الجول والصلاب تام فان تم على تمامه كان فرضا والا ففعل فم قوله لو اعادة اي اعاد الست الحاصلة من ضم خمس موقوفات الى المروكة بقيت

### باب سجود السهو

يجب اي انه شرع لجبر نقصان فصار كالعماء في الحج ي م بعد السلام وعند الشافعي رحمه الله قبل السلام لانه عليه الصلاة والسلام سجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لكل سهو سجدتان بعد السلام وروى انه عليه الصلاة والسلام سجد سجدتي السهو بعد السلام فتعارضت روايتاه عليه السلام فبقى التسك بقوله عليه السلام سالما ولان سجود السهو لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى لو سجد عن السلام يغير به والخلاف في الاولوية م قوله لانه عليه الصلاة والسلام في كتب الستة واللفظ للجفاري قوله قوله عليه السلام رواه ابو داود وابن ماجه والحق توثيق اسماعيل بن عياش قال ابن ميمون روايته عن الشاميين صحيحة وحطت عن المدنيين وروايته لهذا الحديث عن الشاميين قوله وروى هذا ايضا في كتب الستة م قوله لا يتكرر لعدم ورود الشرع به فقولته حتى لو سجد ما بان تلك عند السلام في عدة الركعات فتفكر حتى اخر السلام حتى يبين الامر فانه يسجد للسهو م سجدتان بتشهد وسلام م رواية ابي داود انه عليه الصلاة والسلام سجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم وباتي بالنسبتين هو الصحيح حركا للسلام في الحديث الى المهود م وهو اختيار شمس الاثمة وقال نفي الاسلام بتسليمة واحدة تلقاء وجهه ولا يغفر عن القبلة وقال بعضهم بتسليمة واحدة عن يمينه ي م بترك واجب وان تكرر وبسوء امامه م لانه عليه السلام سجد وسجد القوم معه ولانه بالافتداء صار نيابة ي م لا بسهو م لانه لم يسجد وحده خالف امامه وان تابعه الامام انقلب الاصل تبعاً م فان ما من القعود الاول وهو اليه القرب م بان رفع اليه من الارض وركبته عليها اولم ينتصب النصف الاسفل وصحبه في الكافي اخرج عاده م لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه والاسم لا لا يسجد كانه لم يقم م والا لا م يعد لان كافتام معنى ويسجد للسهو م لتركه الواجب م وان سجد على الاخير عاد م لم يسجد م لان فيه اصلاح صلاته وقد امكنه ذلك لان فرضه م خلافاً لشافعي رحمه الله ولنا انه استحكم شرعه في النافلة قبل اكل اركان المكتوبة ومن ضرورة خروجه عن الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلاة حقيقة حتى يثبت بها في يمينه لا يصل م برلمه م عند سجد رحمه الله ويؤدعه عند ابي يوسف رحمه الله لانه سجود كمال ولحمد ان تمام الشيء باخوه وهو الرض ويظهر اختلاف فين سجد الحديث في السجود فانه حتى عند

فسد كل واحد منها لوجوب رعاية الترتيب فسادا غير موقوف لخبر ادى السادس تبين ان رعاية كانت في الكثير وهذا باطل فقلنا بالتوقف حتى يظهر ان رعاية الترتيب كانت في الكثير فلا يجوز اذ في القليل ليجوز

### باب سجود السهو

يجب عليه بعد سلام واحد سجدتان وتشهد وسلام اذا قدم ركناً او اخره او كثره او غير واجبا او تركه ساهيا كركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد م روى عن ابي حنيفة رحمه الله ان من زاد على التشهد الاول حركا يجب عليه سجود السهو وقيل لا يجب سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد واهله وانما المستبر مقدار ما يؤدى فيه ركناً م وركوعين والجهر فيها تحافت وترك القعود الاول وقيل كل من يؤل الى ترك الواجب ولا يجب بسوء المزمع بل بسوء امامه ان سجد والمسبوق يسجد مع امامه ثم يقضى سجدتين عن القعدة الاولى وهو اليها القرب عاد ولا سهو والا قام وسجد للسهو وان سجد عن الاخيرة عاد ما لم يقيد بالسجدة وسجد للسهو وان قيد بقوله فانه نفل وضم صامدة ان شاء م انما قال ان شاء لانه نفل لم يشترط فيه قصداً

فلم يجب عليه اقامه ❀ وان قعد الاخرية ثم قام سهوا عاد ما لم يجهد القاسمة وسلم وان سجدا لما تم فرضه وضم سادسة وسجد السهو  
والركعتان قتل واقتضاؤه ولو قطع ولا نحو بان عن سنة الظهر ❀ فان قلت لم قال قبل هذه المسئلة وضم سادسة ان شاء وقال في هذه  
المسئلة ضم سادسة ولم يقل ان شاء عن ان الركعتين قتل في صورتين بحيث لو قطع لا قضاء فيكون في هذه المسئلة ضم سادسة  
مقيداً بنحوه قلت ضم سادسة في هذه المسئلة أكد من ضم السادسة في تلك المسئلة مع انه لو قطع لا قضاء في السائلين  
وذلك لان فرضه قد تم في هذه المسئلة لكن باختر السلام يجب سجود السهو في هاتين الركعتين فيسجد السهو لتدارك نقصان  
الفرض واجب في هاتين الركعتين فان قطع هاتين الركعتين ❀ ٧٣ ❀ بان لا يجهد السهو يلزم ترك الواجب

ولو جلس من القيام وسجد السهو لم  
يؤد سجود السهو على الوجه المستنون  
فلا بد ان يضم سادسة وجلس على  
الركعتين وسجد السهو بخلاف تلك  
المسئلة فان الفرضية قد بطلت فا  
ذكرنا من تدارك نقصان الفرض  
غير موجود هنا على ان اصل الصلاة  
باطلة عند محمد فقل ان ضم السادسة  
صيانة عن البطالان أكد في هذه  
المسئلة ولهذا لم يقل ان شاء وانما  
لا يتو بان عن سنة الظهر لان النبي  
عليه الصلاة والسلام واظب عليها  
بقربة مبتدأة ❀ ومن اقتدى به  
فيها صلاها ولو انسها فضاها ❀  
لانه شرع قسدا ❀ وعند محمد يصلي  
سقا ولو انس لا يقضي ❀ كما ان  
الامام لا يقضي ❀ لنفس ركعتين  
وسمي بسجد لا يني عليها ❀  
لان سجود السهو يقع في خلال  
الصلاة ❀ فان لم يصح ❀ اي ان  
صلى بهذه القرينة نافذة من غير ان  
تجدد القرينة يجوز ❀ سلام من

محمد خلافاً لابي يوسف ❀ واختار غير الاسلام وغيره قول محمد رحمه الله للفتوى  
ف❀ وصارت نقلاً ❀ لان بطلان وصف الفرضية لا يوجب بطلان الفرضية عندها  
خلافاً لمحمد ف❀ فيضم سادسة ❀ لان التثفل بالوتر غير مشروع في مفاد التحليل  
الرجوب لان الايمان بامر غير مشروع حرام والتخلص من فعل الحرام واجب ولا  
يمكن التخلص منه هنا الا بالضم ان قلت عدم المشروعية خاص بابتار النفل قسداً  
قلنا بالتثليل حينئذ غير ظاهر لصيرورة الاجازة مشروعة في مثلثنا لعدم القصد  
ولو لم يضم لاشي عليه لانه مظنون ❀ ثم قيل يجب السهو على قولها والاصح عدم السجود  
لان نقصان بالسداد لا يجبر بالسجود ❀ وان قعد في الرابعة ثم قام عاد وسلم ❀  
لان التسليم حالة القيام غير مشروع وامكنه الاقامة على وجهه بالقصد لان ما دون  
الركعة محل الفرض ❀ وان سجد لقاسمة ثم فرضه ❀ لان الباقي اصابة لفظ السلام  
وهي واجبة ❀ وضم سادسة لتسليم الركعتان نقلاً ❀ لانه عن التبراء ولو لم يضم  
لاشي عليه لانه مظنون ❀ قوله لانه عن التبراء قد سمعت ما كتبتاه عند قول  
المن يضم الخ ❀ وسجد السهو ❀ لتكن النقصان في الفرض غروجه لا على الوجه  
المستنون وفي التثفل بالدخول لا على الوجه المستنون ❀ اما الاول فلتكره واجب  
السلام واما الثاني فلوجب الشروع بقربة مبتدأة ف❀ قال الشارح فلوجب الشروع  
اي ان اراد النفل كما في ذلك تجب الطهارة ان اراد الصلاة فلا يرد ان الشروع  
في النفل ليس بواجب ❀ ولو سجد السهو في تنفع التطوع لم يبن شفاعاً عليه ❀  
ثلاثا يطل السجود لوقوه في وسط الصلاة بخلاف المسافر اذا سجد ثم بوى  
الاقامة حيث ينبغي لانه لو لم يبن يطل جميع الصلاة ومع هذا لو بني صح لبقاء القرينة  
ويبطل سجوده هو الصحيح ❀ ولو سلم الساعي فالتدعى به غيره فان سجد صح والا لا ❀  
وقال محمد رحمه الله يصح وان لم يسجد ولما ان التسليم محل في نفسه وانما لا يعمل  
لحاجته الى السجدة فلا يظهر دونها ولا حاجة على اعتبار عدم العود ❀ الى السجود  
بان اتى بالثاني قوله فلا يظهر اي عدم العمل ❀ وسجد السهو وان سلم للقطع ❀

(١٠) ❀ كشف الحقائق ❀ عليه السهو يخرجها عنها موقوفاً فيصح الانتداء به ويطل وضوءه باليقظة ويعيد فرضه  
اربعة بنية الاقامة ان سجد بعد والا فلا ❀ اي المصلي الذي عليه سجدة السهو ان سلم في آخر صلاته قبل ان يسجد السهو يخرجها  
عن الصلاة غروباً موقوفاً فينتظر ان يسجد السهو بعد ذلك السلام فيحكم بانه لم يخرج عن الصلاة وان لم يسجد بل رفض الصلاة  
يحكم بانه قد كان خرج منها حتى ان سلم ثم اقتدى به انسان ثم سجد السهو يكون الانتداء صحيحاً ولو لم يسجد بل رفض  
الصلاة يصح الانتداء واذا سلمت فقبه ثم سجد يحكم بطلان وضوءه اذ القبة وجدت في خلال الصلاة ولو لم يسجد بل رفض لم  
يطل وضوءه ولو سلم ثم نوى الاقامة ثم سجد السهو صار هذا الفرض ارباعاً لان بنية الاقامة وجدت بعد الصلاة ❀ سعى وسلم بنية القطع



بطل نيته **﴿** حتى يكون تحريره باقية **﴾** كما مر **﴿** شك أول مرة أنه كم صلى استأنف **﴿** فإن كثّر أخذ ما غلب على غنّه **﴿** لأنه إذا كثّر كان في الاستئناف حرج **﴿** وإن لم ينقلب أخذ الاقل وقصد في كل موضع غنّه آخر صلاته **﴿** يعني أن شك أنه صلى ثلاث ركعات أو أربع ركعات ولم ينقلب على غنّه أحدهما أخذ بالاقل وهو الثلاث لكن بقصد ثم يصلي ركعة أخرى وإنما يقصد لأنه يمكن أن يكون آخر صلاته والقعدة الأخيرة فرض وقوله غنّه آخر صلاته ليس المراد بالظن رجحان أحد الطرفين لأن المفروض أنه لم ينقلب أحد الطرفين على الآخر

#### ﴿ باب صلاة المريض ﴾

﴿ أن تعذر القيام لمرض حدث قبل الصلاة أو فيها صلى قاعداً يركع ويسجد وأن تعذراً **﴿** أي الركوع والسجود **﴿** أو ما يراه قاعداً أو جعل سجوده أخفض مع ركوعه ولا يرفع إليه شيئاً فسجد وأن تعذر القعود أو ما مستلقياً ورجلاه إلى القبلة أو مضطجاً ووجهه إليها والأول أولى وإن تعذر الإيلاء أخوت ولا يؤمّي بعينه وحاجبيه وقلبه وإن تعذر الركوع والسجود لا القيام قعدوا وما وهو أفضل من الإيلاء قائماً **﴿** لأن القعود أقرب من السجود وهو المقصود لأنه غاية التعليل **﴿** وموم **﴿** صح في الصلاة استأنف **﴿** أي ابتداء **﴿** وقاعد يركع ويسجد فصح فيها بئى قائماً

لأن هذا السلام غير قاطع ونيته تغيير للشروع فلفت **﴿** وإذا لفت نيته بقي مجرد السلام وهذا لأنه غير محال عند محمد رحمه الله ومحال على سبيل التوقف عندهما بقوله محلاً على الثبات تغيير للشروع **﴿** م **﴿** وإن شك أنه كم صلى أول مرة **﴿** أي لم يكن الشك عادة له وقيل معناه لم يقع له في عمره قط وقيل أول شك وقع له في هذه الصلاة والأول أشبه **﴿** م **﴿** استأنف **﴿** لقوله عليه الصلاة والسلام إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل الصلوة **﴿** م **﴿** غريب لكنه معروف عند الفقهاء ومعناه عند أبي شيبة عن ابن عمر والحاصل أنه ثبت عدم أحاديث بعضها دليل الاستئناف وبعضها دليل البناء فسلكوا المسلك الجامع فحملوا الأول على ما إذا وقع له أولاً والثاني على ما إذا كثّر وقوه **﴿** م **﴿** وإن كثّر الشك تحرى **﴿** لقوله عليه الصلاة والسلام من شك في الصلاة فليتحرك الصواب **﴿** م **﴿** رواه في الصحيح ويسجد للسهر في جميع صور الشك عمل بالتحري أو بني على الاقل وكان على المصنف أن يذكر السجود في الهداية **﴿** م **﴿** والاخذ بالاقل **﴿** لقوله عليه الصلاة والسلام من شك في صلاته فلم يدرك ثلاثاً صلى أم أربعاً بئى على الاقل **﴿** م **﴿** رواه الترمذي وابن ماجه **﴿** وعند البناء على الاقل يقصد في كل موضع ثم آخر صلاته كيلاً بصير تارك فرض القعدة **﴿** م **﴿** أو موضع قعود ولو واجباً **﴿** م **﴿** وإن تروم مصلي الظهر أنه أتيا فلم ثم علم أنه صلى ركعتين أتيا ويسجد للسهر **﴿** م **﴿** لحديث ذي الدين **﴿** م **﴿** لأن سلام الساهي لا يطل صلاته لأنه دعاء من وجه بخلاف ما إذا سلم على غن أنه مسافر أو أنها جمعة أو تراويح حيث تبطل صلاته لأنه سلم قاعداً **﴿** م

#### ﴿ باب صلاة المريض ﴾

﴿ أن تعذر عليه القيام أو خاف زيادة المرض صلى قاعداً يركع ويسجد **﴿** لقوله عليه الصلاة والسلام لعمران بن - حين رضي الله عنه صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً تستطع فلي الجانب توى إياء ولأن الطاعة بحسب الطاقة **﴿** م **﴿** والحديث أخرجه الجماعة إلا مسكناً **﴿** أو موماً إن تعذراً **﴿** م **﴿** لاه وسع مثله **﴿** م **﴿** وجعل سجوده أخفض **﴿** م **﴿** لقيام الإيلاء مقامهما فاخذ حكمهما **﴿** م **﴿** ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه **﴿** م **﴿** لقوله عليه الصلاة والسلام إن قدرت أن تسجد على الأرض فاجتهد والا فام براسك **﴿** م **﴿** رواه البزار في مسنده والبيهقي في المعرفة **﴿** م **﴿** فإن فعل وهو يخفض راسه صح **﴿** م **﴿** لوجود الإيلاء **﴿** م **﴿** والا لا **﴿** م **﴿** لانعدام الإيلاء **﴿** م **﴿** وإن تعذر القعود أو ما مستلقياً **﴿** م **﴿** لقوله عليه الصلاة والسلام يصلي المريض قائماً فإن لم يستطع فقاعداً فإن لم يستطع فلي قفاه يرسى فإن لم يستطع فأنه أحق بقبول العذر منه **﴿** م **﴿** غريب والله أعلم **﴿** م **﴿** أو على جنبه **﴿** م **﴿** لا رونا **﴿** م **﴿** حديث عمران بن حصين **﴿** م **﴿** والاستلقاء أولى عندنا خلافاً **﴿** م **﴿** شافى رحمه الله **﴿** لأن إشارة المستلقي تقع إلى هواء الأنكية وإشارة المضطجع على جنبه إلى جانب تدميه **﴿** م **﴿** قوله خلافاً **﴿** م **﴿** شافى مستدلاً بحديث عمران بن

حسين فهم ك وكان مرض عمران رضي الله عنه براسه وهو يمنع الاستلقاء خطابه  
لا يتم بحيث يكون خطاباً للامة فلا ينتهي حجة للمصير الى الحق وهو ما ذكره  
المصنف بقوله لان اشارة المسئلة الخ ف م والا اغرت اشار الى انه لا تسقط  
الصلاة عنه وان كان العجز اكثر من يوم ولية اذا كان متيقناً هو الصحيح لانه ينهم  
مضمون الخطاب بخلاف الغي عليه ه وصح قاضي خان عدم القضاء اذا كثر وان  
كان يفهم الخطاب واختاره شيخ الاسلام ونحو الاسلام ف م ولم يرم بعينه وقوله  
وحاجيه وقال زفر رحمه الله يومي بهذه الاشياء ولنا ما روينا لان نصب الابدال  
بالرأي يمنع ولا قياس على الرأي لانه يتادي به ركن الصلاة دون العين واحتجها  
ه قوله لانا ما روينا من حديث فاهم يراسك وفي الحديث ايضاً واجعل سجودك  
اخفض ولا يتاتي زيادة اخفض الا في ايام الراس ف م وان تمدد الركوع  
والسجود لا القيام او ما فاعداً لان ركنية القيام للتوسل به الى السجود لا فيها  
من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعبد السجود لا يكون ركناً فالتعبد والافضل هو  
الايام فاعداً لانه اشبه بالسجود ه بل لا فيها اي في السجدة من القيام قوله نهاية  
التعظيم لان في القيام من آثار القدسية ما ليس في القعود وخضوع الاقدار ادله على  
التعظيم ه ولو مرض سيء صلاته يتم بما قدر لله لانه بني الادنى على الاعلى  
فصار كالانقضاء ه ولو صلى فاعداً يركع وسجد فصح في لجواز اثناء القيام بالقاعد  
فكذا البناء وقال محمد رحمه الله لا يميز فهم من ه ولو كان موسيلاً لعدم جواز  
اثناء الركع المأمور فكذا البناء ه والله طوع ان يتكى على شيء ان اعمى ه لان  
هذا ضرر وان كان الانكاء بتغير عذر مكرهاً لانه اساءة في الادب ه لما فيه من  
اظهار التغير ولذا لا يغير اجزاء بين الانكاء وعنده ويغير بين القعود والقيام ك م  
وكان الدليل على ان في الاتكاء تجبر الا في القعود هو الترفع ه ولو صلى في  
فدك فاعداً بلا عذر صح ه وقال لا يميز الا من عذر لان القيام مقدور عليه  
فلا يترك وله ان الثالب فيها دوران الراس وهو كالتحقق الا ان القيام افضل لانه  
ابعد من شبهة الخلاف واخرج افضل ما امكنه لانه اسكن لقلبه واخلاف في  
غير المربوطة اما المربوطة فكالتشط هو الصحيح ه وقال يعضهم انه على الخلاف ثم  
كون المربوطة كالتشط مقيد بالمربوطة بالتشط اما المربوطة في لجة البحر ان كانت  
الريح هزها شديداً فكالتسائرة والا فكالتوقف م ه ومن اعمى عليه او جن خمس  
صلوات قضى ولو اكثر لا ه وهذا استحسان والتباس ان لا قضاء عليه اذا استوجب  
الاخاء وقت صلاة كامل لتحقيق العزيمة والاستحسان ان المدة اذا طالت كثرت  
الفوائت فخرج في الاداء واذا قصرت قلّت فلا حرج والكثرة باثر زيادة على يوم  
وليلة لدخوله في حد التكرار والجنون كالاخاء كذا ذكره ابو سليمان بخلاف التوم  
لان امتداده نادر ه م قوله والقياس وهو قول الشافعي ومالك رحمهما الله لحديث  
عائشة رضي الله عنها رواه الدارقطني انها سأله عليه الصلاة والسلام عن الرجل

صلى فاعداً في تلك جارية بلا عذر  
صح وفي المربوط لا الا بسدر جن  
او اعمى عليه يوماً وليلة قضى ما فات  
وان زاد ساعة لا ه هذا عند ابي  
حنيفة وابي يوسف رحمه الله واما  
عند محمد فالتحريم الاوقات اي ان  
استوجب وقت ست صلوات يسقط  
وقوله وان زاد ساعة اي زماناً لا  
ما توافره المضمون وبعبارة المختصر  
هكذا وان تمدداً مع القيام او ما  
يراسه فاعداً ان لدر ولا ممة فهو  
احب وجعل سجوده اخفض من  
ركوعه ولا يرفع شيء ليسجدوا لافضل  
جنبه متوجهاً الى القبلة او ظهره كذا

ان قدر على القعود ولامعه اي لامع  
القيام اي تملد الزكوع والسعود لا  
القيام فالايام قاعداً احب وقوله والا  
فلي جنبه اي ان لم يقدر على القعود  
اوأما علي جنبه متوجهاً الى القبلة  
اوغيره متوجهاً بان يكون رجلاه الى  
القبلة وقوله والايام مبتدأ و"يا امرؤ  
خير

﴿ باب محمود التلاوة ﴾

﴿ وهو سجدة بين تكبيرين بشرط الصلاة بلا رفع يد وتشهد وسلام وعليها سجدة السجود وتجب على من تلا آية من أربع عشرة التي في سورة الاحراف والربيع والنحل وبني اسرائيل وروم واولي الحج ﴾ احتراز عن التايهوه قوله تعالى اركعوا واسجدوا فانه لا سجدة عندنا خلافا للشافعي رضي الله عنه ففي كل موضع في القرآن قرن الركوع بالسجود تراها في السجدة الصلواتية ﴿ والفرقان والنحل والسجدة ومن وجب السجدة والجنم ونشفت واغراء ﴾ وعند الشافعي رحمه الله في اربع عشرة ايضا ففي من عدا ليس بسجدة وفي الحج ٥٠ سجدة وان اختلف في موضع السجدة لم يحرم السجدة عند علي رضي الله عنه هو قوله ان كنت اياه تسجدون وبه اخذ الشافعي رضي الله عنه وعند ابن مسعود رضي الله عنه هو قوله ومن لا يسأون فاخذنا بهذا احتياكا فان تأخير السجدة جائز لا تقيد به ولا سيما وان لم يقصد اي السجعة ﴿ تلا الامام محمد الزمتمه ﴾ وان لم يسمع وان تلا الزمتم لم يسجد ولا ﴿ اي لافي الصلاة ولا لمعا

فَقَسَمَ عَلَيْهِ فَيَرْكُ الصَّلَاةَ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْسَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَضَاءُ  
الْإِنْ أَنْ يَسْمِيَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ يَفْقَهُ فِيهِ فَاتَهُ إِلَيْهَا وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا فَتَبَيَّنَ  
حُكْمُ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ الْأَيْكِيِّ قَالَ أَحْمَدُ أَحَادِيثُهُ مُشَوَّعَةٌ وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ لَيْسَ  
بِثَبَتَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ وَكَذَبَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ وَبَاقِي السَّنَدِ إِلَى الْحُكْمِ كُلِّهِ مُنْظَرٌ وَقَالَ  
الْحَنَابِلَةُ يَبْقَى مَا فَاتَهُ وَلَوْ أَلْفَ سَنَةٍ وَتَوَسَّطَ أَصْحَابَانِ فِي قَوْلِهِ أَنْ لَا قَضَاءَ لِمَجْرَمِهِ عَنْ  
فِيهِمُ الْخَطَابُ فَتَنَافَى الْوُجُوبُ كَقَوْلِنَا لِإِغْلَاظِ مَرَضٍ يَجْرِي عَنْ اسْتِعْمَالِ الْعَقْلِ مَعَ بَقَاءِ  
الْحَقِيقَةِ فَلَا يَتَنَافَى أَهْلِيَّةُ الْوُجُوبِ بَلْ يَتَنَافَى الْإِخْتِيَارُ لِلْجَوَابِ خِلَافًا فِي الْقُدْرَةِ وَذَلِكَ  
يُوجِبُ التَّأْخِيرَ لَا عَقْرَاقَ أَصْلِ الْوُجُوبِ إِذَا غَالَتِهِ الْإِدَاءُ أَوْ الْقَضَاءُ وَبِجَرِّهِ الْإِغْلَاظُ  
وَالْجُنُونُ لَا يَبْقَى الْيَأْسُ عَنْهَا إِذَا أَمَدَ امْتِدَادًا مَجْرَمًا فَمِنْ قَوْلِ الْفَقِّهِ فَلَا يَتَنَافَى  
أَهْلِيَّةُ الْوُجُوبِ كَمَا فِي النُّوْمِ

﴿ باب مسعود التلاوة ﴾

**﴿حج﴾** دلالة ايات السجدة كلها على الوجوب لانها اما امر صحيح وهو للوجوب او فيها ذكر الاتيان والافتداء بهم واجب او ذكر استكشاف الكفار وغفلاتهم واجبة ي م ص وما في الصحيحين من قول زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه قرات على النبي صلى الله عليه وسلم الفهم فلم يسجد لا ينفي الوجوب لجواز كونه عليه الصلاة والسلام على غير وضوء او يائنا لكون وجوبها غير لوري ف م ﴿بارع عشرة آية﴾ هكذا كتب في مصحف عثمان رضي الله عنه وهو المحدث **﴿منها اولى الحج﴾** وتانية الحج للصلاة على حد واسجدي واركعي ف م وقال الشامي الثانية آية السجدة لحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله افضل سورة الحج بان فيها سجدتين قال نعم من لم يسجدها لا يقرأها ولنا ما عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انها فالأ سجددة الثلاثة في الحج هي الاولى والثانية سجددة الصلاة ويؤكدكم قربها بالركوع وما رواه لم يثبت وذكر ضعفه في الفاية سلمنا لكن المراء بها سجددة الصلاة بدليل ذم تاركها خصوصاً على مذهبه لعدم وجوب سجددة الثلاثة فلا يستحق الهم بتركها ي م ﴿وص﴾ ليست من عزائم السجود عند الشامي رحمه الله لقوله صلى الله عليه وسلم سجدتها داود توبة وعن سجدتها شكراً لكن ضعفه البيهقي ولئن صح فالشكر لا ينافي الوجوب لان جميع العبادات واجبة شكراً لله عز وجل ولنا ما عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم سجد في ص م ﴿على ثلثها واما ما اجمع او غير قاصد﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سجدنا وعلى من تلاها وهي كلمة الحجاب وهو غير مقيّد بالقصد ه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام رضى غريب واخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله وهي اي كلمة في قوله وهو اي النص المرجع للسجدة ف م ﴿او مؤثماً﴾ لانزاهه التابعة ﴿لايتلونه﴾ وقال محمد رحمه الله يسجدونها اذا فرغوا

ومجد السامع اذ ارجى سمع المصلي من ائمه سجدها **٧٧** ولو سجد فيها اعادة لا الصلاة معهما من امامهم

يدخل معه او دخل في ركعة اخرى  
سجد لا فيها وان دخل في تلك  
الركعتان كان اي الفخول قيل  
سجد ائمه سجد معه ولا لا يسجد  
والسجدة الصلاة لا تقضى خارجها  
اي سجدة التلاوة التي محلها الصلاة  
لا تقضى خارج الصلاة وانما قلت  
محلها الصلاة ولم اقل التي وجبت  
في الصلاة احتوازا عما وجب في  
الصلاة ومحل ادائها خارج الصلاة كما  
اذا سمع المصلي من ليس معه او سمع  
من امام واتقيد به في ركعة اخرى  
تلاها ثم شرع في الصلاة واعاد  
كفته سجدة وان تلاها وسجد ثم  
شرع فيها واعاد سجدة اخرى لان  
في الصورة الاولى غير الصلاة صارت  
تبعا للصلاة وان لم يتعد المجلس  
وفي الصورة الثانية لا يسجد قيل  
الصلاة لا يقع ما وجبت في الصلاة  
قط ولقط المختصر وان عاد في مجلس  
او صلاة كفى سجدة اي قراء في  
غير الصلاة ثم اعادة في الصلاة ولهم من  
تخصيص المعاد بكونه في الصلاة ان  
الاول في غير الصلاة كركعها في  
مجلس كفته سجدة ولا فرق بين  
من قرا مرتين ثم سجد او قرا وسجد  
ثم قراها في ذلك المجلس فعل هذا  
ان كركعها في ركعة واحدة يكون  
سجدة واحدة سواء سجدت اعادة  
او اعادة ثم سجد وان كرر في ركعة  
اخرى يكفيه سجدة واحدة هذا  
عند ابي حنيفة خلافا لحمد وان  
بدلها اي اية السجدة او  
المجلس لا اي قراء آيتين في

من الصلاة ولما انه محصور عن القراءة لتفادته ف الامام عليه وتصرف المحصور  
لا حكم له بخلاف الجنب والمأخوذ لانها متبركان عن القراءة لكن لا يجب على  
المأخوذ تلاوتها كما لا يجب بساجها لانهما اهلية الصلاة بخلاف الجنب والفرق  
بين المحصور والجنب ان الاول يعمل الفعل كله بدم الصلاة والثاني يصح عمدا لا مغلوما  
لان الله لا يفتي المشروعية ف م ولو سمع المصلي من غيره سجد هو الصحيح  
لان المحصر ثبت ب حقه فلا يمدوم ويحقق سببا وقيل لا يسجد لمحصر على  
القاري مودعه المصنف بقوله لان المحصر الى الخ ف م قوله في حقه اما في حق  
الامام فللأب يوسف في القراءة قال عليه الصلاة والسلام مالي انازع القرآن  
واما في حق المعتدين فظلال في التدبير في قراءة الامام ك م بعد الصلاة  
لانها ليست بصلاة لان السامع ليس من افعال الصلاة هم فالامان بها في الصلاة منهي عنه  
فهي نائمة فلا يتبادر بها ما وجب كاملا ف م ولو سجد فيها اعادة لانه  
ناقص لمكان التبعي فلا يتبادر به الكمال لا الصلاة لان مجرد السجود لا يتنافى  
احرام الصلاة ولو سمع من امام فاقترن ان يسجد سجد معه لانه لو لم يسمع  
سجد معه فيها اولي و بعده لا اي في تلك الركعة فلو دخل معه في الثانية سجد  
بعد القراء ف م وان لم يتعد سجدها لتحقق السبب ولم تقضى الصلاة  
خارجها لان ما مزية الصلاة فلا تنادي بالتأنيض اي العاري من تلك المزية  
ولعل وجه التقصان ان السجود خارج الصلاة بدون التلاوة مكره ولم توجد التلاوة  
خارجها والتي كانت في الصلاة اوجبت مسجودا ذا مزية لا العاري عنها ف م وان  
تلا خارج الصلاة فسجدوا عاد فيها سجد اخرى لان الصلاة القوي فلا تكون  
نموا للاضعف ي وان لم يسجد اولا كفته واحدة لان الثانية اقوى لكونها  
صلواتية فاستقيمت الاولى كركعها في مجلس لا في مجلسين والاصل ان  
مبني السجدة على التداخل فدعا لمخرج ومعدا في السبب لا في الحكم وهو اليق  
بالمبادات والثاني بالمقربات وامكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعا  
للمفردات فاذا اختلف عاد الحكم الى الاصل ولا يختلف مجرد القيام بخلاف المفردة  
لانه دليل الاحراض وهو المبطل هناك م قوله مبني السجدة على التداخل والدليل  
على ثبوت التداخل النص لانه عليه السلام كان يسمع اية من جبريل ويقرؤها  
على الصحابة ولا يسجد الا مرة مع انه عليه السلام كان يكرر حديثه ثلاثا ليحل  
عنه فكيف بالقرآن قوله فدعا لمخرج حاجة الى تكرار القراءة لفظوا بالتعليم قوله اليق  
بالمبادات لانا لو قلنا بالتداخل في الحكم في المبادات لبطل التداخل لانه بالنظر  
الى الاحكام يتعدد والنظر الى الحكم يتعدد فاحتياجا لانها اذا دارت بين  
الثبوت والقسو ثبت لاث منها على الحكم على التكرير لانا خلقنا لها بخلاف  
المقربات لان منها على الدرر فاذا دارت كذلك سقطت ك قوله وامكان  
التداخل عند اتحاد المجلس فيعتبر متداخلا فدعا لمخرج الثاني عن اتحاد المجلس



من الرخص **﴿قصر فرضه الرباعي بقصر ان نوى اقل من ٧٩﴾** نصف شهر او نوى مدينتها **﴿اي مدة الاقامة**

وهي نصف شهر **﴿يوضعون او دخل بلدًا عزيزًا خرجوه غذا او بعد خذ لطفال مكثه وكذا عسكر دخل ارض حوب او حاصر حصنًا فيها او اهل البني في دارنا في غير مصر ونووا اقامة مدينتها **﴿اي بقصر الجماعة المذكورون وان نووا اقامة نصف شهر لانهم لم يصيروا معينين بنية الاقامة **﴿لا اهل اخيية نروها في الاصح **﴿اي لا بقصر اهل اخية نووا اقامة شهر في اخييتهم لان بنية الاقامة تصح منهم في الصحراء لان الاقامة اصل لا تبطل بالتفاهل من مري الى مري هذا هو الصحيح وقيل لا يصح بنية اقامتهم فان الاقامة لا تصح الا في الامصار او القرى ولقظ المختصروا بصحراء دارنا وهو خيالي لا بدار الحرب او البني محاصروا كمن طال مكثه بلانية اي بقصر الرباعي الى ان ينوي الاقامة بصحراء دارنا والحال انه خيالي اي من اهل الغلبة وهو الغلبة فانه لا بقصر بلانية الاقامة في صحراء دارنا مصيبة اما غير اهل الغلبة لانووا الاقامة في صحراء دارنا لا يصح فلم ان من حاصرها البني في دارنا لا يصح منه بنية الاقامة اذا كان في اصحراء لا بدار الحرب عطف على قوله بصحراء دارنا فانه جعل بنية الاقامة في صحراء دارنا غاية للقصر وحكم الغاية مخالفة لحكم المتناهي فيكون حكمه عدم القصر ثم قوله لا بدار الحرب محاصرًا ففي ذلك فيكون********

السير **﴿قصر الفرض الرباعي **﴿فرض المسافر في الرباعي ركعتان لا يزيد عليها وقال الشافعي فرضه الاربع والقصر رخصة اعتبارًا بالصوم ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يأتى على تركه وهذا آية التولية بخلاف الصوم **﴿قوله ركعتان** لحديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فافترت صلاة السرفوزيد في الحضر وهذا في حكم المرفوع لانه من المفادير قوله وهذه اية التولية اذ ليس معنى كون القصر فرضًا الا كونه مطلوبًا ألبية بحيث يأتى بتركه واما وقوع الزائد على القدر المستوفى في القراءة فرضًا مع انه لا يأتى بتركه فلان الواجب احد الامرين كما اسلفناه في فصل اللهامة فمما وقع حج الفقير عن الفرض مع انه لم يأت به لم يكن يأتى ولا قضاء فلانه لما اتى مكة صار مستطيعا فيفترض عليه فلو تركه يأتى كهم **﴿فلو اتم وقصد في الثانية صح **﴿واساء **﴿باجير السلام** هم بل تركوه لخروجه عن الفرض بغير لفظ السلام وقد كانت الخروج عنه بلفظ السلام واجبا **﴿والا لا **﴿لا يخلط الثالثة بها قبل اكمال اركانها **﴿حتى يدخل مصره او ينوي اقامة نصف شهر **﴿لانه لا بد من اعتبار مدة لان السفر يجامد القيت قد قدرناه بمدة الطهر لانهما مدتان موجبتان وهو ما شور عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم والاثري مثله كالمخبر هم اذ لا مدخل للرأي في المفادير قوله يجامده القيت **﴿اي بحيث لا ينفك عنه اصلاً ولو اعتبر كل بيت اقامة لم يتحقق السفر **﴿بلد او قرية **﴿فلا تصح بنية الاقامة بالمقارنة وهذا اذا سار ثلاثة ايام والا فلا يشترط البلد والقرية بل تصح ولو في المقارنة **﴿لا بركة وفي **﴿اذ لو جازت في مكانين لجازت في اما كن فيؤدي الى ان السفر لا يتحقق لان اقامة المسافر في المراحل لو جمعت كانت خمسة عشر يوماً وأكثرى **﴿وقصر ان نوى اقل منه **﴿لان السفر لا يعرى عن قليل اقامة **﴿م **﴿او لم يتروا بقي ستين **﴿لان ابن عمر رضي الله عنهما اقام باذرعين ستة اشهر وكان يقصر وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك **﴿قوله اقام الخ رواه عبد الرزاق والبيهقي باسناد صحيح ف قوله وعن جماعة الخ فقد اقام اس بنيسابور شهراً بقصر الصلاة ومعد بن ابي وقاص اقام بها شهرين بقصر الصلاة وعقبة بن القيس اقام بخوارزم ستين بقصر الصلاة **﴿او ينوي عسكر ذلك بارض الحرب وان حاصروا مصرًا او حاصروا اهل البني في دارنا **﴿وعند زفر رحمه الله يصح في الوجهين اذا كانت الشوك لهم وعند ابي يوسف رحمه الله يصح اذا كانوا في بيوت المدروها منهم بين ان يهزموا فيهم او بين ان يهزموا فيهم ولم تكن دار اقامة **﴿في غيره **﴿اما اذا حاصروهم في مصر من امصار المسلمين تصح اقامتهم بخلاف سلمي **﴿بخلاف اهل الاخبية **﴿قال في الهداية ونية الاقامة من اهل الاخبية قيل لا تصح والاصح انهم مقيمون لان الاقامة اصل فلا تبطل بالانتقال من مري الى مري **﴿قوله لا تصح ابداً لانهم ليسوا في موضوع الاقامة قوله اصل والسفر عارض فحمل حالهم على**

سكة القصر اي يقصر ان نوى اقامة  
نصف شهر بدار الحرب محاصراً  
لذلك وقوله كن طال مكته بلا نية  
لما فهم من قوله لا بدار الحرب حكم  
القصر قال كن طال مكته اي  
يقصر من طال مكته في بلدة او قرية  
بلا نية المكث **✽** ولو اتم مسافر  
وقعد في الاولى ثم فرضه واساء **✽**  
لتأخير السلام وشبهة عدم قبول  
صدقة الله تعالى **✽** وما زاد لفلان  
لم يقعد بطل فرضه **✽** لتأخير القعدة  
وفي فرض عليه **✽** سائر امة مقيم  
بتم في الوقت وبعدة لا يؤم **✽**  
اي في الوقت يصير فرضه ارباعاً  
ماتبعة وبعد الوقت لا يتغير فرضه  
اصلاً **✽** وفي حكمه **✽** اي امامة  
المسافر المقيم **✽** قصر المسافر واتم  
المقيم ويقول نذبا انما صلاتكم فاني  
مسافر ويظل الوطن الاصل مثله  
لا السفر ووطن الإقامة مثله والسفر  
والاصل **✽** الوطن الاصلي هو  
المسكن ووطن الإقامة موضع نوى  
ان يستقر فيه خمسة عشر يوماً او  
أكثر من غير ان يتخذ سكناً  
كان للانسان وطن اعلى **✽** ثم انخذ  
موضعا اخر وطناً اصلياً سواء كان  
ينها مدة السفر او لم يكن يظل  
الوطن الاصل الاول حتى لو دخله  
لا يصير مقبلاً الى ابيه الإقامة لكن  
لا يظل الاصلي بالسفر حتى لو قدم  
المسافر الوطن الاصل يصير مقبلاً  
بغير الدخول واما وطن الإقامة فانه  
يظل بوطن الإقامة فانه اذا كان له  
وطن اقامة ثم انخذ موضعاً اخر وطن

الاصل اولي ك في ان الظاهر من مقابلة الاصح بقيل ان بين القريتين مناهة ولم تظهر  
لي لان مفاد القيل اه لا يتصور منهم الإقامة بعد تحقق السفر كان قصدوا سفر  
ثلاثة ايام مثلاً **✽** وساروا تلك المدة سيراً متوالياً فانه لا تسع منهم نية الإقامة ان  
نوهوا بمفازة لعدم العمران ومفاد الاصح ان بعد تحقق اقامتهم بكونهم مقبين اصلاً  
في العمران او نوهوا به لا يتصور منهم السفر بالنقل من مرعي الى مرعي لان الاصل  
الإقامة ولا مناهة بين المتأدين نعم ما ذكره محمد امين عن البيهقي من ان المتأوين جعلت  
لهم كالامصار لاهلها **✽** م ينفي القول بعدم صحة نية الإقامة لهم **✽** وان  
اخذ مسافر يقيم في الوقت صح واتم **✽** هكذا روى عن ابن عمر وابن عباس رضي  
الله عنهم ولانه بالاعتداء تغير فرضه الى الاربع كما يتغير بنية الإقامة **✽** م وبعدة  
لا **✽** اي بعد خروج الوقت لا يصح الاعتداء لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لاقتضاء  
السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيكون اعتداء المتعرض بالمثل في القعدة او القراءة  
م قوله لاقتضاء السبب وهو الوقت ك قوله في القعدة ان اقتدى في  
الشفع الاول اطلق الثقل على الواجب لاشتراكهما في عدم الفساد بتركهما قوله  
او القراءة ان اقتدى في الشفع الثاني لانها مثل في حق الامام وان فرضنا  
انه لم يقرأ في الاولين لان قراءته هذه تحقق بالاوليين فم **✽** وبكسه صح  
فيهما **✽** اي في الوقت وبعدة لان مقتضى التزم الواقعة في الركعتين فيفرد  
في الباقي الا انه لا يقرأ في الاصح لانه مقتضى تحرية لا فعلاً والفرض صار مؤدي  
فيتركها احتياطاً بخلاف المسبوق لانه ادرك قراءة نافلة **✽** قوله لا فعلاً  
لانه لم ينته مع الامام ما يقضيه قوله نافلة ولوفرنا ان الامام لم يقرأ في  
الاوليين فانها تحقق بها فم قوله احتياطاً لان مقتضى مجموع من القراءة  
وقراءة الفاتحة في الاخر بين مندوب وترك ما منع منه القدم على فعل المندوب **✽** قوله  
لانه لم ينته الخ لان الامام لم يأت به اصلاً **✽** ويظل الوطن الاصلي  
بمثله **✽** لانه عليه الصلاة والسلام بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين هم رواه  
ابو داود والترمذي وصححه الترمذي وهو حديث اقرباً صلاتكم فانما قوم سرف  
**✽** لا السفر **✽** لانه عليه الصلاة والسلام كان يخرج للفرز ثم لا يشهد نية الإقامة  
عند الرجوع الى المدينة ك م **✽** ووطن الإقامة بمثله والسفر **✽** لان السفر ضد  
الإقامة فلا يبقى معه ي **✽** والاصل **✽** لانه فوق وطن الإقامة والشئ ينتقض  
بمثله او بما قوله لا بما دونه ي م **✽** وفاتحة السفر والحضر تقضي ركعتين واربعاً **✽**  
لف ونشره تب وهذا لان القضاء بحسب الاداء ي م اي في كية الركعات لا في  
كيفية الصلاة ولذا يقضي المريض فواتح الصلوة بقدر وسعه وكذا الصحيح فواتح  
المرض ك م **✽** والمعتبر فيه آخر الوقت **✽** لانه المختار في السببة عند عدم الاداء  
في اول الوقت ي م **✽** والماهي كثيرة **✽** لاطلاق النصوص ولان نفس السفر ليس  
بمعية وانما المعصية ما يكون بعده او بجواره فصحتعلق الرخصة **✽** قوله ما يكون

بعده كقطع الطريق او سواره كباب العبد ف م ويستير به الاقامة والسفر  
من الاصل دون التسع لانه هو المتكف من الاقامة والسفر دون التسع ي م  
اي المرأة والعبد والجندي تبع للامير اذا كان يرتقى من الاميري

### باب الجمعة

شرط اداعها المصري لقول علي رضي الله عنه لا جمعة ولا تشرى ولا  
نظر ولا اخى الا في مصر جامع ي رواه ابن ابي شيبة موقوفا عليه وصححه ابن  
حزم ورواه عبد الرزاق عنه ايضا ف م واما حديث ان اول جمعة حجت بعد جمعة  
في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكانا غربة بالبحرين فنقول القرية فقال  
على المصري عزمهم وما روى عن كعب بن مالك اول من جمع بنا في حرة بني  
يياضة سعد بن زرارة قال قلت كم كنتم قال اربعون فقد كان قبل مقدمه عليه  
الصلاة والسلام المدينة ذكره البيهقي وغيره من اهل العلم ثبت انه كان قبل افتراض  
الجمعة وبقي عليه الصلاة والسلام ف م وهو كل موضع له امير وقاض ينفذ  
الاحكام اي يقدر على تنفيذه ولا يشترط التنفيذ بالفصل امين و يقيم  
الحدود استعاز بها اذا كانت المرأة قاضية ف م او مصلاه و انما فانه لانه  
بمازنته في حوائج اهل مصر و م مصر لانها تقصر ايام الموسم وعدم التعبد للضيف  
وانما تجوز الجمعة بها لظلمة او امير الحجاز لا امير الموسم لا عرفات لانها  
فضاء وبني ابينة وتؤدي في مصر في مواضع دفعا لخرج ي م والسلطان  
ونائبه لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المازنة في التقدّم والتقدم وقد تقع سيفه  
غيره فلا بد منه تيمنا لامرهما لان توران الفتنة يعللها ف ووقت الظهر فتقبل  
بفروجه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا زالت الشمس فصل بالناس الجمعة  
واورد ان دلالة على بطلانها بخروج الظهر بالمهروم ولا حجة به عندكم واجب بان  
اسقاط اربع الظهر بالجمعة مخالف للقياس فتراعي الخصوصيات التي ورد به الشرع  
ف م وانظرة قبلها لانه عليه الصلاة والسلاما مصلحا بدون الخطبة في  
عمرو و سن خطبتان يجلسه ينهما به جرى التوارت بطهارة لانه ذكر  
موقوت بالوقت فيسقط لما الطهارة كالاذان ف م فانما لتوارت القيام فيها  
و كفت تحميدة او غليظة او تسيعة وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة  
ه قيل الله عندما قدر للتشهد ف موله قوله تعالى فاسمعوا الى ذكر الله من غير  
فصل وعن عثمان رضي الله عنه انه قال الحمد لله فارح طيعه فذل وصلى م ومواظبته  
عليه السلام على الذكر المسمى خطبة لا يدل على الاشتراط اذا لا اجمال في لفظة  
الذكر حتى يكون الحديث بياناً له ليجعل على الوجوب او السنية قوله من غير فصل بين  
ذكر طويل يسمى خطبة وبين ذكر لا يسمى خطبة قوله وعن عثمان لم يعرف في  
كتب الحديث بل هو في كتب الفقه قوله فارح ربح الباب اغلقه فاموس قوله

اقامة وليس ينهما مدة سفر لم يبق  
الموضع الاول وطن الاقامة حتى لو  
دخله لا يصير مقبلا الا بالنية وكذا  
ان سافر عنه وكذا ان انتقل الى  
وطنه الا صلى والسفر وضده لا  
يفيران الفائقة اي اذا غفى فائنة  
السفر في الحضر بقصر وان غفى فائنة  
الحضر في السفر لا يقصر

### باب الجمعة

فدرطو لوجوبها لادائها الاقامة بمصر  
والعصبة والحربة والذكورة والولوغ  
وسلامة العينين والرجل فيقع فرضا  
ان صلاحا فالدعا وان لم تقب عليه  
قوله يلحق تفرع لقوله لا لادائها  
وشرط لادائها المصرو فناء  
اختلوا سيفه تفسير المصرو لصفه  
البحر هو موضع له امير وقاض  
ينفذ الاحكام و يقيم الحدود وعند  
البحر هو موضع اجتماع اهل في  
أكبر مساجده لم يسعهم فاختار  
المصنف هذا القول فقال ومالا  
يسع أكبر مساجده اهل مصر وانما  
اختار هذا دون التفسير الاول  
لظهور التواني في احكام الشرع لا  
سبا اقامة الحدود سيف الامصار  
وما اتصل به بعد المصالح فناء  
مصلح المصرو ركض الخيل وجمع  
الصاكر واخرج للري ودفن الموتى  
وصلاة الجنازة ونحو ذلك وجازت  
بقى في الموسم لظلمة او لامير الحجاز  
لا لامير الموسم ولا بعرفات والسلطان  
او نائبه ووقت الظهر وانظرة فهو  
تسيعة قبلها في وقتها هذا عند  
ابي حنيفة واما عندما فلا بد من



وصلى ولم ينكر عليه احد فكان اجماعاً فـ ﴿ والجمعة ﴾ لان الجمعة متتقة منها  
 ﴿ وم ثلاثة ﴾ وقال ابو يوسف اثنتان سوى الامام ولها ان الجمع الصحيح انما هو  
 الثلاث لانه جمع تسمية ومعنى هـ قوله لان الجمع اي في آية فاسمعوا الى ذكر الله  
 فـ ﴿ فان نفروا قبل سجوده بطلت ﴾ وقال زفر لا بد من دواهم الى آخر  
 الصلاة وقال اذا نفروا بعد افتتاح الصلاة صلى الجمعة ولا يبي حنيفة رحمه الله ان  
 الجماعة شرط انعقادها والانعقاد بالشرع في الصلاة ولا يتم ذلك الا بانجام  
 الركعة لان ما دونها ليس بصلاة فلا بد من دواها اليها هـ قوله ليس بصلاة لان  
 دخول الشيء في الوجود انما يكون بدخول جميع اركانه فيه فـ ﴿ لم يسجد لم يكن ﴾  
 مصلح بل مقتضى في ركن فـ ﴿ والاذن العام ﴾ لانها من شعائر الاسلام فيجب  
 اقامتها الشهادتين مـ ﴿ وشرط وجوبها الائمة ﴾ يخرج في حضور المسافر ﴿ والذكورة ﴾  
 لشغل المرأة بخدمة الزوج ﴿ والصحة ﴾ لما ذكرنا من الحجج ﴿ والحرية ﴾ لشغل  
 العبد بخدمة مولاه ﴿ وسلامة العينين والرجلين ﴾ لما ذكرنا ايضاً ومن لا جمعة  
 عليه ان اداها جاز من فرض الوقت ﴿ لان السقوط كان تخفيفاً فاذا تحملاً  
 الحرج صاروا كالمسافر اذا صام مـ ﴿ والمسافر والمريض والعبد ان يؤم بها ﴾  
 خلافاً لغيره الله ولنا ان هذه رخصة فاذا حضروا وقع فرضاً على ما ينهه هـ بقوله  
 فاذا تحملاً الحرج انخ فـ ﴿ وينقذ بهم ﴾ لانهم لما صلحوا للامة فلا تفتاد  
 بالاولى ﴿ ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها كره ﴾ اي حرم عليه ذلك فـ وقال  
 زفر رحمه الله لا يجوز به ولنا ان اصل الفرض هو الظهر في حق النكالة الا انه مأمور  
 باسقاطه باداء الجمعة هـ قوله لان اصل الفرض انخ بدلالة الاجماع فانهم اجمعوا  
 على ان فائت الجمعة يقضي الظهر بعد خروج الوقت بنية قضاء الظهر فلو لم يكن اصل  
 فرض الوقت الظهر لما نوى قضاء الظهر فـ ﴿ فان سعى اليها بطل ﴾ لان الجمعة  
 فوق الظهر فينقضها والسعي الى الجمعة من خصائصها فتنزل منزلتها في حق ارتفاع  
 الظهر احتياطاً هـ م كان وجه فوقية الجمعة مع ان الظهر اصل فرض الوقت ان العبد  
 مأمور باسقاطها بالجمعة قوله من خصائصها لاختصاص الجمعة يمكن فلا يمكن اقامتها  
 الا بالسعي اليها اما سائر الصلوات فلا يخص بها هـ قوله تنزل منزلتها اقامة للسبب  
 العادي مقام المسبب احتياطاً قوله احتياطاً في تحصيل الجمعة فـ ﴿ وكره للمعذور  
 والمسيحون ﴾ بخلاف اهل السواد عـ ﴿ اداء الظهر بجماعة في المصر ﴾ للاختلاف  
 بالجمعة لانها جامعة للجماعات والمعذور قد يتعدي به اما اهل السواد فلا جمعة عليهم  
 ﴿ ومن ادركها في التشهد اتم جمعة ﴾ وقال محمد رحمه الله ان ادرك اكثر الركعة  
 الثانية بقي عليها الجمعة والا بقي عليها الظهر هـ م وادراك اكثر الركعة بادرارك ركوعها  
 كـ م وقال لا يتم جمعة لانه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط نية الجمعة  
 ﴿ واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام ﴾ وقالوا فخرج الامام فلا بأس بالتكلام  
 قبل ان يغضب واذا نزل قبل ان يكبره قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرج الامام

ذكر طويل يسمى خطبة وعند الشافعي  
 لابد من غلبتين يشغل كل منهما  
 على الصلاة والقعيد والرخصة  
 بالتقوى والاولى على القراءة والثانية  
 على الدعاء للمؤمنين ﴿ والجمعة وم ﴾  
 ثلاثة رجال سوى الامام فان نفروا  
 قبل سجوده بدأ بالظهر وان بقي  
 ثلاثة او نفروا بعد سجودها انما والاذن  
 العام ومن صلح اماماً في غيرها صلح  
 فيها ﴿ اي انت ام المسافر او ﴾  
 المريض او العبد في الجمعة صحت  
 خلافاً لغيره لانه ليست بواجبة عليهم  
 فلما اذا حضروا صلوا وادوا الجمعة  
 صارت فرضاً عليهم ﴿ وكره ظهر ﴾  
 معذور ومسيحون بجماعة في مصر يوسا ﴿  
 لان الجمعة جامعة للجماعات فلا يجوز  
 الاجماع واحدة ولهذا لا يجوز الجمعة  
 عند ابي يوسف بموضعين الا اذا  
 كان مصر له جانيان فيصير في حكم  
 مصرين كعدد الفيروز حيلنر  
 في موضعين دون الثلثة وعند محمد  
 لا بأس بان يصلي في موضعين او  
 ثلاثة سواء كان للمصر جانيان او لم يكن  
 ولما ذكر حكم المعذور علم منه كراهة  
 ظهر غير المعذور بالطريق الاولى  
 ﴿ وظهر من لا غدر له فيه قبلها ﴾  
 قوله فيه اي في المصر ﴿ تم سبه ﴾  
 اليها والامام فيها يطله ادركها او  
 لا ﴿ هذا عند ابي حنيفة وامامهما ﴾  
 فلا يطل ظهره ان انت يتعدي  
 ﴿ ومدركا في التشهد او في سجود ﴾  
 السهو بينهما واذا اذن الاول تركوا

فلا صلاة ولا كلام من غير فصل ولأن الكلام قد يمتد طبعاً هـ م أي في النفس  
فيقل بالاستمتاع أو أن الطبع ينقص بالتكلم إلى المدف في الكلام ع قوله صلى الله  
عليه وسلم رحمه غريب والمعروف أنه من كلام الزهري رواه مالك في الموطأ وأخرج  
ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم كانوا يكرهون  
الصلاة والكلام بعد خروج الإمام ولو بقدر المعنى الذي ذكره المصنف بقوله لأن  
الكلام الخ عنه لاستقل بالمطوب ف م فكيف به مع هذه الآثار وأيضاً الفقهاء أئمة  
الدين كالمحدثين على حد سواء فما ذكره الفقهاء في مؤلفاتهم الشهيرة ينبغي أن لا  
يتفادى عن الاستدلال به وإن لم يكن معروفاً في مؤلفات المحدثين إلا إذا وجد معروف  
ينافضه ع ويجب السعي وترك البيع ك نص فاسموا إلى ذكر الله وقروا البيع هـ  
بـ بالآذان الأول حصول الاعلام به فاذا جلس على المنبر اذن بين يديه  
للتواضع ولم يكن في عهده عليه الصلاة والسلام إلا هذا الأذان ولذا قيل إنه المختار  
في وجوب السعي وحرمة البيع والاصح أن المختار هو الأول لحصول الاعلام به هـ قوله  
إلا هذا أخرجه الجاهل الأمسك ف واقم بعد تمام الخطبة بـ بذلك جريسي  
التواضع ي

### باب العيدين

تجب صلاة العيد لمواظبته عليه الصلاة والسلام هـ وما قوله عليه الصلاة  
والسلام في حديث الإعرابي عقب سؤاله هل على غيرهن إلا أن تطوع فلأنه  
لا يحل على أهل البادية أو أنه كان قبل وجوبها ف م على من يجب عليه الجمعة بشرائطها  
سوى الخطبة وتندب في النطران يعلم وينتقل لا ما روي أنه عليه الصلاة والسلام  
كان يعلم في يوم النطراق أن يخرج إلى المصلى وكان يقتل في العيدين هـ وسنة  
البخاري كان عليه الصلاة والسلام لا يقدو يوم النطر حتى يأكل تمرات و يأكل من  
وترا ف م ويتطيب ك لانه يوم اجتماع ليس فيه الفصل والتطيب كما في الجمعة  
بـ و ليس أحسن ثيابه ك لانه صلى الله عليه وسلم كان له جبة فكأوصف بلباسه  
في الأعياد هـ غريب قوله فلك حيوان يفتد من جلده الثرو ومن صوله البرد فهم من  
حتى ولا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يلبس في العيدين برد حربي بـ ويؤدي صدقة الفطر ك اغناء للتقرير ليفتح  
قلبه للصلاة هـ ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال أمرنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ي بـ ثم توجه  
المصلي غير مكبر ك وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يكبر في طريق المصلي ولا يبي  
حنيقة رحمه الله أن الأصل في الثناء الاغناء والشرع ورد به في الأصحى لانه يوم  
تكبير ولا كذلك الفطر هـ قوله أن الأصل الخ قال تعالى أذكر ربك سيف تسك  
تصريحاً وخيفة هـ فم قوله والشرع ورد إلى الخ وهو قوله تعالى وأذكروا الله في أيام

البيع وسعوا وإذا خرج الإمام حرم  
الصلاة والكلام حتى يتم خطبته  
وإذا جلس على المنبر اذن ثانياً بين  
يديه واستقبل مستقيماً ويطلب  
خطبتين يتنها فائدة طاهرًا  
وإذا تمت أقم وصلى الإمام بالناس  
ركعتين

### باب العيدين

جب يوم النطر أن يأكل قبل  
صلاته ويستاك ويقبل ويتطيب  
ويلبس أحسن ثيابه ويؤدي فطرته  
ويخرج إلى المصلي غير مكبر جهراً  
في طريقه ك نفي التكبير بالجهر

معدودات جاء في التفسير ان المراد به التكبير في هذه الايام كـ والخلاف في الجهر  
لا في اصل التكبير فـ ﴿١﴾ ومتنقل قبلها ﴿٢﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل  
ذلك مع حرصه على الصلاة ثم قيل انكره في المصلي خاصة وقيل فيه وفي غيره عامة  
لانه عليه الصلاة والسلام لم يفصله هـ قوله لم يفصل ذلك لما في الكتب الستة انه  
صلى الله عليه وسلم خرج وصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها والنبي بعدها يحول  
على المصلي لا روى ابن ماجه عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين فـ ﴿٣﴾  
﴿٤﴾ ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها ﴿٥﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي  
العيد والشمس على قدر ربح او ربحين ولما شهدوا بالليل بعد الزوال امر بان يروج  
الى المصلي من النداء رواء الطحوي فـ ﴿٦﴾ ويصلي ركعتين ﴿٧﴾ لا روى انه عليه  
الصلاة والسلام خرج يوم الاضحية فصلى ركعتين ولم يصل قبلها ولا بعدها ي  
﴿٨﴾ مثني قبل الزوائد ﴿٩﴾ لان التثنية شرع في اول الصلاة ليقدم عليها كما يقدم على  
سائر الاعمال ﴿١٠﴾ وهي ثلاث في كل ركة وبولي بين القرائتين ﴿١١﴾ هذا قول ابن  
مسعود رضي الله عنه وهو قولنا وقال ابن عباس رضي الله عنهما يكبر في الاولى  
للافتتاح وخمسا بعدها وفي الثانية يكبر خمسا ثم يقرأ وفي رواية يكبر اربعا وجه قولنا  
ان التكبير وضع اليمين خلاف اليهود فكان الاخذ بالاولى ثم التكبيرات من  
اعلام الدين حتى يجهز بها فكان الاصل فيها الجمع وفي الركة الاولى يجب الحائض  
بتكبير الافتتاح لقولها من حيث القرنية والسبق وفي الثانية لم يوجد الا تكبيرة  
الركوع فوجب الفهم اليها والشافعي رحمه الله اخذ بقول ابن عباس الا انه حمل  
المروى كله على الزوائد فصارت التكبيرات عنده خمسة عشر او ستة عشر هـ واعلم  
انه روى عنه عليه الصلاة والسلام ما يوافقه رأينا وما يوافقه رأي الشافعي وقال ابن  
حنبل رحمه الله ليس في تكبير العيد عنه صلى الله عليه وسلم حديث صحيح وانما  
أخذ فيه بنقل ابي هريرة رضي الله عنه قوله وقال ابن عباس النع وروى عن ابن  
عباس كذبنا فقله مضطرب وقول ابن مسعود سالم من الاضطراب فـ ﴿١٢﴾ وقوله  
رواية يكبر في الثانية كـ قوله فكان الاصل فيها الجمع لان الجنسية على الفهم حماية  
قوله حمل المروى يعني المروى عن ابن عباس اثنا عشرة او ثلاث عشرة ولم يذكر  
المصنف الروايتين هكذا بل ذكرهما كما نرى قوله فصارت التكبيرات عنده خمسة  
عشر النع بالخاليات بالزوائد فـ ﴿١٣﴾ قال الشارح ولم يذكر المصنف النع حيث  
لم يذكرهم الثلاث الاصول تكبيرة الافتتاح وتكبيروا الركوعين الى الزوائد العشر  
في كل ركة خمس او التسع في الاولى خمس وفي الثانية اربع فاجلته بعد الفهم  
اما ثلاث عشرة او اثنا عشرة والشافعي رحمه الله لا حمل كلا من الجملتين المذكورتين  
على الزوائد اعتبر اصولاً آخر غير الجملتين المذكورتين فاجلته اما ست عشرة او خمس  
عشرة عـ ﴿١٤﴾ ويخطب بعدها خطبتين ﴿١٥﴾ بذلك ورد النقل المستفيض هـ اي سيف

حتى لو كبر من غير جهرا كان حسناً  
﴿١٦﴾ ولا يتنقل قبل صلاة العيد وشرط  
لما شروط الجمعة وجوباً واداء الا  
الخطبة ﴿١٧﴾ في هذه العبارة ان  
صلاة العيد واجبة وهو رواية عن ابي  
حنيفة وهو الاصح وقد قيل انها سنة  
عند طائفة فان محمداً قال صيدان  
اجمعا في يوم واحد فالاولى سنة  
والثانية فريضة فاجيب بان محمداً انما  
سماها سنة لان وجوبها ثبت بالسنة  
﴿١٨﴾ ووقتها من ارتفاع ذكاه الى زوالها  
ويصلي بهم الامام ركعتين يكبر للاحرام  
ويقرأ ثم يكبر ثلاثاً ويقرأ الفاتحة  
وسورة ثم يركع مكبراً وفي الثانية  
يبدأ بالقراءة ثم يكبر ثلاثاً واخرى  
للكوع ويرفع يديه في الزوائد  
ويخطب بعدها خطبتين

اصل الخطبة اما على هذه الكيفية فلا الا ما روى ابن ماجه عن جابر مخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم لفظوا يحيى فخطب قائما ثم قعد فبسطه ثم قام فم يعلم فيها احكام صدقة الفطر لانها لاجله شرعت ولم يقضى ان قامت مع الامام اي صلى الامام ولم يذكره لان الصلاة بهذه الكيفية لم تعرف قربة الا بشراط لم تتم بالمتفرد وتؤخر بقدر الى الله اذ قد ورد فيها الحديث هاتين تقدم **فقد** لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجلمة الا انا تركناه بالحديث وقد ورد بالتأخير الى اليوم الثاني عند المذنب والحديث تقدم عند قول المصنف من ارتفاع الشمس وهي احكام الاضحية لكن هنا يؤخر الاكل عنها لما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام كان لا يطعم يوم القرصى يرجع فياكل من الضيعة ورواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم ف ويكره في الطريقي جهرا لانه عليه الصلاة والسلام كان يكره في الطريقي **ويعلم** الاضحية وتكبير التثنية في الخطبة لانه مشروع الوقت وما شرعت الخطبة الا لتعليقه **وتؤخر** بقدر الى ثلاثة ايام لان الصلاة مؤتة بوقت الاضحية فيلزم باباها لكنه سمي بالتأخير من غير ضرر لانه خلاف المنقول والتعريف ليس بشيء وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بواقفي عرفة لان الوقوف عرف عبادة مختصة بكنان مخصوص فلا يكون عبادة دوله كسائر المناسك **وسن** بعد فجر عرفة الى ثمان مرة الله اكبر الى آخره وقالوا الى عصر آخر ايام التشريق والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم فاخذا بقول في رضي الله عنه اخذ بالاكثر اذ هو الاحتياط في العبادات واخذ ابو حنيفة رحمه الله بقول ابن مسعود رضي الله عنه اخذا بالاول لان الجهر بالتكبير بدعه والتكبير ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد هذا هو المأثور عن اهل البيت عليه الصلاة والسلام م قوله يقول في رضي الله عنه رواه ابن ابي شيبة وعبد بن الحسن قوله يقول ابن مسعود رواه ابن ابي شيبة قوله هو المأثور لم يثبت اصل الحديث فذلك ورواه ابن ابي شيبة عن علي بن ابي حمزة م **في** بشرط اقامة ومعه ومكتوبة وجماعة مستحبة **وقالا** يجب على كل من صلى المكتوبة وله ان الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورد به عندنا صحيح هذه الشرائط **وبالافتداء** يجب على المرأة والمسافر بطريق التيمية

### باب الكسوف

يعلم فيها احكام الفطرة ومن فاته مع الامام لم يقضى اي ان صلى الامام ولم يصل رجل منه لا يقضى **ويصلي** غداً بقدر لا بعده والا ضحي كالنظر احكاما لكن هنا ندب الاسالك الى ان يصلي ولا يكره الاكل قبلها هو المختار ويكره جهرا في الطريقي **ويعلم** في الخطبة تكبير التشريق والا ضحية **ويصلي** بقدر او يتخير باباها لا بعدها والاجتماع يوم عرفة تشبها بالواقفين ليس بشيء **فان** الوقوف في مكان مخصوص وهو عرفات قد عرف قربة واما في غيره فلا **ويجب** تكبير التشريق وهو قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد من فجر عرفة حتى كل فرض اذرى جماعة مستحبة **استحاز** عن جماعة النساء وحدهن **على** التيمية بالمرءة بتعدية يرجل ومساو معتد بجمع الى عصر العيد **وقالا** الى عصر آخر ايام التشريق وبه يعمل ولا بدعه المأثور **ولو ترك**

امله

**ويصلي** ركعتين كالتفل وقال الشافعي رحمه الله في كل ركعة ركعتان له ما روت عائشة رضي الله عنها ولما رواية ابن عمر والحال اكشف على الرجال فكان التجميع روايته قوله ما روت عائشة اخرجه الستة عنها قوله ابن عمر له تصحيف ابن عمر ويحيى عبد الله بن عمرو بن العاص لانه لم يوجد عن ابن عمر في الخطاب واخرجه ابو داود والنسائي والترمذي عن عمرو بن العاص واخرج ابو داود عن حديث

نعمان بن بشير قال عليه الصلاة والسلام فاذا رايتم ذلك فصلوا كاحدت صلاة صليتموها من المكتوبة وروى ابو داود ايضا عن قبيصة الهلالي قال عليه الصلاة والسلام فاذا راجعتموها فصلوا كاحدت صلاة صليتموها من المكتوبة واحدت ما صلوه هو الصبح لان كسوفها كان عند ارتفاعها قدر ربحين على ما في حديث سمرة واخرج البخاري مرفوعا فصلوا حتى يكشف ما بكم هذه احاديث منها الحسن تعددت طرقه فيرثي الى الصحة ومنها الصحيح فكأنت حديث الركوعين سلمنا انه اقوى سندا لكن فيه اضطراب وهو من اسباب الضعف فروى مسلم عن عائشة انها بثلاث ركعات وروى مسلم عن جابر ست ركعات في اربع سجيدات وروى مسلم عنه ايضا فكأنت اربع ركعات واربع سجيدات واخرج مسلم اربع ركعات عن ابن عباس وفي لفظ ثمان ركعات في اربع سجيدات واخرج ابو داود عن ابي ابن كعب رضي الله عنه خمس ركعات وهذه كلها مرفوعة ولهذا الاضطراب الكثير حمل بعض مشايخنا روايات الركوعين على انه عليه الصلاة والسلام لما اطال الركوع اكثر من المهود ولا يسمعون له صوتا رفع من خلفه عليه الصلاة والسلام على قوم رفعه عليه الصلاة والسلام وعلم بها هم الانتقال فرفع من خلفهم وهكذا فلما رأوا انه عليه الصلاة والسلام لم يرفع انتظروا لعله عليه الصلاة والسلام يدرهم فلا يثسروا رجعوا الى الركوع فظن من خلفهم انه ركع بعد ركوع فرووا كذلك فم وايضا هنا احتمال ان احد الركوعين كان بدلا عن سجود التلاوة لكنه لا ينقض حجة على من لا يرى اجزاء الركوع عن سجود التلاوة وقيل انه عليه الصلاة والسلام كان يرفع رأسه ليجتنب هل اضلعت الشمس فظنه بعضهم ركعوا وقوله عليه الصلاة والسلام فصلوا كاحدت صلاة صليتموها الاخذ به اولى لانه امر وهو مقدم على الفعل ي م ﴿ امام الجمعة ﴾ لما ذكر في اشتراط السلطان او نائبه في الجمعة ﴿ بلا جهر ﴾ خلافا لما وله قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عجيبة وحكي سمرة صلاته عليه الصلاة والسلام وقال لم نسمع له صوتا وقال ابن عباس رضي الله عنهما ما سمعت له صوتا وحديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة فيها محمول على انه عليه الصلاة والسلام جهر بآية اوية ليعلم ان فيها القراءة ي م قوله وحكي سمرة قال الترمذي حسن صحيح ف ﴿ غطيته ﴾ لانها لم تنقل ه لانه عليه الصلاة والسلام امر بالصلاة ولم يامر بالغلبة وحديث عائشة انه عليه الصلاة والسلام انصرف وقد اضلعت الشمس فغطى الناس فحمد الله تعالى واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمرا يتان من آيات الله تعالى لا يفسقان موت احد ولا لحياته الحديث محمول على انه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك رد القولم ان الشمس كسفت موت ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم ي م لا لانه شرع مستقر ﴿ ثم يدعو حتى تغيب الشمس ﴾ لحديث اذا رايتها فادعوا الله وصلوا حتى تغيب الشمس ي م ﴿ والا صلوا فرادي ﴾ تفردا عن الفتنة ه في التقديم والتقديم ﴿ كالغسوف ﴾ لتعذر الاجتماع او غلوف الفتنة ﴿ والظلمة ﴾

والريح والفرح ﴿ لان ذلك كله من الايات المحفوظة ي

### ﴿ باب الاستسقاء ﴾

﴿ له صلاة ﴾ غير مستوفى وهذا لا ينافي التذبح ﴿ لا يجاعة ﴾ وقال  
يصلى الامام ركعتين لما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى فرب ركعتين كملامة  
العبد قلنا له مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة هم قوله وقال صلى الخ اي يجاعة  
ىم قوله لما روى الشيخ في السنن الاربع وصححه الترمذي ف ﴿ ودعاء واستغفار ﴾  
لنص استغفروا ربكم انه كان غفارا \* الآية واستسقى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ولم تروعه الصلاة ه اي في تلك الواقعة فلا تنافي وقوعها في غيرها ف م  
﴿ لا قلب رداء ﴾ خلافا لعمد ولما انه دعاء كسائر الادعية وما روى من فعله  
عليه الصلاة والسلام فقد كان نفلا لا هم لا استغاثا لانه لم يامر لا يرجع الى معنى  
المباداة صرح بالتفاضل في المستدرك من حديث جابر وصححه ف م قال الشارح معنى  
المباداة وهو ما فيه اتعاب النفس بسبب محبوبيها كاللأ في الزكاة وكما كحل في الصوم  
او اتعاب البدن كما في الصلاة والطبع وكلاهما منتف في قلب الرداء لان الرداء ليس  
من اضعاف حتى يتأثر بالقلب ﴿ وحضور ذي ﴾ لانه لاستئزال الرحمة وانما  
تنزل عليهم اللعنة ﴿ وانما يخرجون ثلاثا ايام ﴾ لانهم امدت ضربت لابلالة الاعذار

### ﴿ باب الخوف ﴾

﴿ ان اشتد الخوف من عدو او سبع ﴾ الشرط انما هو حصور العدو ولا اشتداد  
الخوف فم ﴿ وقف الامام طائفة بازاء العدو ﴾ بحيث لا يلحقهم اذام ي ﴿ وصلّى ﴾  
بطائفة ركعة او ركعتين لمقياً ﴿ لما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر  
بالبائتين ركعتين ه رواء مسلم لكن ليس فيه انه الظهر والاولى التمسك بالدلالة  
لانها لما شطرت في السفر لخوف كذا في المحضر لذلك ف م ﴿ ومضت هذه الى  
العدو وجاءت تلك الطائفة وصلّى جم ما بقى وسلم وذهبوا اليهم وجاءت الاولى وانقروا  
بلا قراءة ﴾ لانهم لاحقون ي ﴿ وسلموا ومضوا تم الاخرى واقروا بقراءة ﴾ لانهم  
مسيبوقون ي والاصل فيه رواية ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام  
صلى صلاة الخوف على الصفة التي قلنا ه وفيه خفيف الجزوي وليس بالقوي ولا  
يحق ان حديث ابن مسعود انما يدل على بعض المطلوب لكن روى ثمام صورة  
الكتتاب موقوفا على ابن عباس من رواية ابى حنيفة ذكره محمد في كتاب الآثار  
ولا مجال فيه للرأي لانه تفسير بالتأني في الصلاة فالخوف فيه كالرفوع فم وابو  
يوسف رحمه الله انكر شريعتها في زمانها هم لان جواز الصلاة مع التأني على خلاف  
القياس فيراعي جميع شرائط الوارد فيها وقد قال تعالى واذا كنت فيهم \* قلنا ان  
الصلابة فملوها بمدته عليه الصلاة والسلام من غير تكبير فدل اجماعهم على علمهم  
بعدم الاحتصاص بكونه عليه الصلاة والسلام فيهم فم ﴿ وصلّى في المغرب بالاولى

### ﴿ باب صلاة الخوف ﴾

﴿ اذا اشتد خوف العدو جعل الامام  
الناس امة شو العدو وصلّى باخرى  
ركعة ان كان مسافراً وركعتين  
ان كان مقبلاً ومضت هذه اليه ﴿  
اسمه خفيت هذه الطائفة الى  
العدو وجاءت تلك وصلّى بهم ما بقى  
وسلم وحده وذهبت اليه ﴿ اي  
خفيت هذه الطائفة الى العدو  
﴿ وجاءت الاولى وانتم بلا قراءة ثم  
الاخرى بقراءة في المغرب يصلّى بالاولى

ركعتين وبالثانية ركعة ﴿ لان تصيف ركعة واحدة غير ممكن بجعلها في الاولى  
اولى بحكم السبق ﴾ ومن قاتل بطلت صلاته ﴿ لانه صلى الله عليه وسلم شغل عن  
اربع صلوات يوم الخندق ولوجاز الاداء مع القتال لما تركها قبل فيه نظر لان  
آية الخوف نزلت بعد الخندق في الصحيح قلنا تأخر نزولها لا يضر مستلثنا الثانية  
بالمخندق لان غاية ما في الآية اخذ الاسلحة وهو يبيد حمل القتال بعد احرام الصلاة  
بعد ان كان حراماً وحله لا ينافي وجوب استئناف الصلاة بالقتال لانه ليس من  
اعمال الصلاة ف وهذا كاتخاذ الفريق بعمل كثير قال الشارح لان آية الخوف  
نزلت بعد الخندق فهي ناسخة له لما فيها من قوله تعالى وليأخذوا حذرهم واسلمتهم  
والاخر باخذ السلاح في الصلاة انما هو للقتال فاذا عدم فسادها به قلنا شرط المنسوخ  
النافاة بين النصين ولا منافاة هنا لان غاية ما في الآية المنع والاي في الحرب الثالث  
من سورة النساء ﴿ وان اشتد الخوف صلوا ركبتان ﴾ قال تعالى فان خفتم فرجلا  
او ركبتان ﴿ فرأى ﴾ لاعداء الجهاد المكان ﴿ بالايماء الى اي جهة قدر ﴾  
للضرورة ﴿ ولم تجز بلا حضور عدو ﴾ لعدم الضرورة ي

### باب الجنائز

ولي المحضر القبلة على يمينه ﴿ اختياراً بمجال الوضع في القبر لانه اشرف عليه  
﴿ وبقن الشهادة ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام قلنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا  
الله والمراد الذي قرب من الموت ﴿ قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اخبره الجماعة  
الا البخاري قوله والمراد الذي قرب الخ من قبيل من قتل قتيلاً فله سلبه وعندي  
ان مبنى هذا الجواز عند اكثر متاخرين على ان الميت لا يسمع لصن وما انت يسمع  
من في القبور واثك لا تسمع الموتى ﴿ فقد شبه الكفار بالموتى لافادة تعذر سماعهم  
وهو فرع عدم سماع الموتى واجابوا عن حديث اهل القليب ما انتم بسماع لما اقول  
منهم تارة بانه رده عائشة رضي الله عنها للابيتين وتارة بانه خصوصية له عليه  
السلام وتارة بانه ضرب المثل كما قال علي ويرد عليهم ما في مسلم ان الميت ليسمع  
فرع نالهم اذا اضرغوا الا ان يعضوا ذلك بلول الوضع جماع بينه وبين الابيتين  
فيم ﴿ فان مات شد لحياه ونمضى بانه ﴾ بذلك جرى التوارث وفيه تحسينه  
فيستحسن ﴿ روى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على ابي سلمة فاعلمه ثم قال ان  
الروح اذا قبض يقيم البصر ﴾ ووضع على مريض ﴿ لينب عنه الماء ﴾ يحجر  
وتراً ﴿ تعظيماً وازالة للراحة الكريهة واما الابتار فلقوله عليه الصلاة والسلام ان  
الله وثر يجب الوترى ﴾ وستر صورته ﴿ اقامة لواجب الستر ويكتفى بستر العورة  
الغلظة وهو الصحيح تيسيراً ﴾ قوله اقامة لواجب الستر قال عليه الصلاة والسلام  
لهي رضي الله عنه لا ننظر الى تخدشي ولا ميت قوله تيسيراً وفي النوادر يستر  
من سرته الى وكبتف ﴿ ويرد ورضي ﴾ لان الرضوخ سنة الاختسار ﴿ بلا

ركعتين وبالاخرى ركعة ﴿ اطل  
انه لم يذكر الجهر لكنه ينهم حكمه  
من حكم المسافر فالبشارة المستحبة ما  
حررت في المختصر وهو قوله صلى  
ياخري ركعة في الثاني وركعتين في  
غيره فالثاني يتناول الجهر ويظهر  
المسافر وعصره وعشاءه وفي غير  
الثاني يتناول الثلاثي اي المغرب  
ويظهر المقيم وعصره وعشاءه ﴿ وان  
زاد الخوف صلوا ركبتان فرأى  
بالايماء الى ما شاؤا ﴿ ان يجزوا عن  
الترجى ويفسدما القتال والمشي  
والركوب

### باب الجنائز

﴿ حسن المحضر ان يوجه الى القبلة على  
يمينه واختير الاستلقاء ببقن الشهادة  
فان مات شد لحياه ويضع عيناه ويضم  
فكته وكفنه وتراً و يوضع على القف  
ويجرد ويستر عورته ويوضأ بلا

مضمضة واستنشاق ﴿ لتغفر اخراج الماء منه ﴾ وصب عليه ماء ﴿ اعتباراً  
بجمال الحياة ﴾ مغلي بدر ﴿ قال عليه الصلاة والسلام في الذي وقته ورحلته  
اغسلوه بماء وسدر فمبالغة في التنظيف فان لم يكن غلامه القراح لحصول اصل  
المقصود ﴿ او حرش ﴾ هو الاستئناس ف ﴿ والا فالقراح ﴾ اي الخالص ف  
﴿ وغسل رأسه ﴾ ان كان فيه شرف ﴿ وحيته ﴾ ليكون انظف ﴿ بالمطهر ﴾  
نبت بالعراق در ﴿ واضطجع على يساره فينسل حتى يصل الماء الى ما يلي القت  
منه ﴾ لان السنة هي البداية باليمين ه قال عليه الصلاة والسلام ابدؤا بيمينها  
ومواضع الرضوء منها رواء البخاري ف م ﴿ ثم على يمينه كذلك ثم اجلس مستنداً  
اليه ﴾ ليسيل ما بقى في الخرج ولا ينبت اكفانه في الآخرة و كانه اراد بالخروج  
البطن وما بقى فيه ما استعد منه لغروج وبالاتلال التلوث ولم يصرح به رعاية  
للادب وقوله في الآخرة اي في المدة الآخرة وفي الدر المختار ويمسح بطنه رقيقاً  
وما خرج منه فيشبه ثم بعد اعقاده يضممه على شقه الايسر وهذه غسلة نالفة لفصل  
المستودع وفي الكفاية وعن ابى حنيفة ان اعقاده ومسح بطنه يكون قبل الفسل  
ليقع الفسل ثلاثاً بعد خروج النجاسة وجه ظاهر الرواية ان المسح بعد الفسل مرتين  
اقدر على اخراج النجاسة لاحتمال انعقاد النجاسة تحت الفسل مرتين بماء حاراه م ع  
﴿ ومسح بطنه رقيقاً وما خرج منه غسله ولم يمد غسله ﴾ لان الفسل عرفناه بالنقص  
وقد حصل مرة ه قوله عرفناه بالنقص اي مع قيام سبب الحدث وهو الموت ف  
﴿ وينشف بثوب ﴾ ثلاثا يبتل الاكفان ﴿ وجعل الحنوط ﴾ اي الطيب ي  
﴿ على راسه وحيته ﴾ لا روى ان علياً امر بذلك واستعمله انس وابن عمر رضي  
الله عنهم ولا بأس بساتر انواع الطيب غير الزعفران والورس في حق الرجال دون  
النساء ه والكافور على مساجده ﴿ لان الطيب سنة والمساجد اولى بزيادة  
الكرامة ه اخرج الحاكم عن ابى وائل قال كان عند علي رضي الله عنه مملك فلوحي ان  
يحنط به وقال هو فضل حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابن ابى شيبة  
البيهقي ف ﴿ ولا يسرح شعره وحيته ولا يقص ظفروه وشعره ﴾ لقول عائشة رضي  
الله عنها ع م تنصون ميتكم ولان هذه الاشياء لازمة وقد استغنى الميت عنها  
ه تنصون من نصرت الرجل اخذت ناصيته وكان عائشة كرهت تسريح رأسه وانه  
لا يحتاج الى ذلك فغسلته بمنزلة الاخذ بالناصية ك تنفيراً عنه ف ﴿ وكفنه سنة  
ازار ﴾ من القرن الى القدم ﴿ ويقصه ﴾ من العنق الى القدم ﴿ ولقائه ﴾ بازار اداة  
على الازار بقدر المقدح لا روى انه عليه الصلاة والسلام كفن في ثلاثة اثواب  
سجوية ولانه اكثر ما يلبسه في حياته عادة مكثاً بعد مماته ه قوله لا روى الخ سيف  
الكتب الستة الصحيحين وهو المشهور بة بالين ف ﴿ وكفاية ازار ولقائه ﴾  
لقول ابى بكر رضي الله عنه اغسلوا توفي هذين وكنتوني فيها ولانه ادنى لباس  
الاحياء ه قوله لقول ابى بكر رضي الله عنه رواء الامام احمد في كتاب الزهد وجد

مضمضة واستنشاق ﴿ خلافاً للشافعي  
﴿ ويغسل عليه ماء مغلي ﴾ بدر او  
حارش والا فالقراح ﴿ اي فان لم  
يكن غلامه القراح ﴾ وغسل رأسه  
وحيته بالمطهر ثم يضيغ على يساره  
ويشعل حتى يصل الماء الى القت  
ثم على يمينه كذلك ﴿ وانما قدم  
الاجتماع على اليسار ليكون البداية  
في الفسل بجانب يمينه ﴾ ثم يجلس  
مستنداً ويمسح بطنه برفق وماخرج  
يشعل ولم يمد غسله ثم ينشف بثوب  
ولا يقص ظفروه ولا يسرح شعره ﴿  
خلافاً للشافعي ﴾ ويجعل الحنوط  
على راسه وحيته والكافور على  
مساجده وسنة انكفن له ازار وقبعين  
ولقائه واحسن المتأخرين العامة  
ولها درع ازار وخمار ولقائه وخرقة  
تربط بهاتديها وكفاية له ازار ولقائه



الزاق وعارضه ما في الجعاري عن عائشة رضي الله عنها قالت قال ارجو نيا يني وبين  
الليل فتنظر الى ثوب عليه كان يمرض فيه به ردع من زعفران فقالوا غسلوا ثوبي هذا  
وز يدوا عليه ثوبين فكفوني فيها والردع بالعملات الاثر واذا وقع المتعارض بين  
حديثي تكفين ابي بكر لان سند عبيد الزقاق لا ينقص عن سند الجعاري والشاهد في  
حديث ابن عباس رضي الله عنهما المذكور في الكتب السنة في الحرم الذي وقفته  
ناقته قال عليه الصلاة والسلام وكفوه في ثوبين وفي لفظ في ثوبيه ف م وعقد  
ان خيف انتشاره كفن في ثوب واحد ه اخرجته الجماعة الا بين ما ج م وكفنها  
عمير حين استشهد كفن في ثوب واحد ه اخرجته الجماعة الا بين ما ج م وكفنها  
سنة درع م اي قميص درع م وازار وخمار وخرقه تربط بها تديها م لحديث ام  
عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الواقي غسل ابنه خمسة اثواب ولا نها  
تخرج فيها حالة الحياة ه قوله ام عطية قبل الصواب لبي بنت فانت قالت كنت  
فبين غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اول ما اعطانا الحفا  
ثم الدرع ثم الخمار ثم الخففة ثم ادرجت بعد في الثوب الآخر رواه ابو داود وفيه نظر  
اذ لا مانع من حضور ام عطية غسل ام كلثوم وقد روى حضور ام عطية غسل ام  
كلثوم ابن ما جع باستناد صحيح والحفا جامع حقوه مقعد الازار معي الازار به للجماعة  
ف م وكفاية ازار وكفاية ولفافة وخمار م لانها اقل ما تلبسه المرأة حال حياتها  
وتجوز الصلاة فيها من غير كراهة فكذا بعد موتها وما دون ذلك كفن ضرورة ي م  
تلبس الدرع اولاً ثم يوصل شعرها خفيفين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار  
فوقه تحت اللفافة م ثم الازار تحت اللفافة ه واخرقة فوق الاكفاف كلها كيلا ينتشر  
على ما في شرح الكافز وعرضها ما بين الثدي الى السرة وقيل الى الركبة ف م  
وتجمر الاكفاف اولاً وثراً م لانه عليه الصلاة والسلام امر بانجار اكفاف  
بنته وثراً والاجار هو التلطيب ه قوله امر اغ غريب وفي لفظ البيهقي جروا كفن  
الميت ثلاثاً قبل سنده صحيح ف م

ولما ثوب بارت وخمار م الثوبان  
الازار واللفافة م ويسط اللفافة  
ثم الازار عليها ثم يمسح الميت  
ويوضع على ازار ثم يلف يسار  
ازاره ثم يمسح ثم اللفافة كذلك  
وهي تلبس الدرع ويصل شعرها  
خفيفتين على صدرها فوقه ثم الخمار  
فوقه تحت اللفافة ويسند الكفن ان  
خيف انتشاره ومولاته فرض كفاية م

### فصل السلطان احق بصلاته م

لان في التقدم عليه اذراء به م وفي فرض م بالاجماع والسند آية وصل  
عليهم ه ف م كفاية م لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا على صاحبكم والامر  
للجواب ولو كان فرض عين لصل على الصلاة والسلام م وشروطها اسلام الميت  
وطهارته م اما الاسلام فلاية ولا تصل على احد منهم مات ابداً يعني المنافقين  
وم الكفرة ولا تشافعة للميت اكرامه والكار لا تشفعه الشفاعة ولا يكرم واما الطهارة  
فلانه امام من وجه لا شترط وضعه امام القوم وموت من وجه بدليل انه يصلي على  
النبي والمرأة فيصلي له حكم الامام في الطهارة ان اسكن غسله بان لم يدفن وحكم المؤتمر  
ان دفن بلا غسل فيصلي على قبره ي م م ثم القاضي ان حضر م لانه صاحب ولاية

ثم امام الحق لانه رضى حال حياته ثم الولي على ترتيب الارث لانه اقرب الناس اليه والولاية له في الحقيقة كما في غسله وتكفينه وانما يقدم السلطان شامياً عن الازدراء به ي م وله ان ياذن لغيره لان التقديم حق فله ابطاله ي م فان صلى غير الولي والسلطان والقاضي ونائبه ف اعاد الولي اي الوارث بديل قول التتبع محمد امين مفهوما ان غير الولي كالسلطان لا يعيد اذا صلى غيره ممن ليس له حق التقديم معه الا ان يراد بالولي من له حق الصلاة وعليه فكان الاولى ان يقول اعاد من له حق التقديم اه ع لان الحق له ولم يصل غيره بعده لان الفرض يتأدى بالاول والتتبع بها غير مشروع ولذا راينا الناس تركوا عن آخرهم الصلاة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اليوم كما وضعه قوله غير مشروع الا في حق الولي واما ما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى على قبر بعد ما صلى عليه اهله فلانه عليه الصلاة والسلام كان له حق التقديم مفاده ان السلطان حق الاعادة اذا صلى غيره الا ان يقال انه خصوصية له صلى الله عليه وسلم بديل انه ذكر في الحديث صلاة اهله عليه والحال انه قد ذكر في السراج والمستضي ان الولي اذا صلى عليه فليس للسلطان حق الاعادة اه م ع وان دفن بلا صلاة صلى على قبره لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة من الانصار رواء ابن حبان وصححه الحاكم ورواه مالك في الموطأ وفي الصحيحين اتى النبي عليه الصلاة والسلام على قبر منبذ وصعقه خلفه فكبر اربع تكبيرات ف م ما لم يتفسخ والمعتبر اكبر الرأي في ذلك لاختلاف الحال والزمان والمكان قوله الحال معنا وهو الا قوله الزمان حراً وبرأف وهي اربع تكبيرات لانه عليه الصلاة والسلام كبر اربعاً في آخر صلاة صلاحاً فتمت ما قبلها روى ابو عمر في الاستذكار كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر على الجنائز اربعاً وخمساً وسباً وثمانياً حتى جاء موت القاشي فخرج الى المصلى وصلى الناس وراءه وكبر اربعاً ثم ثبت النبي صلى الله عليه وسلم على اربع حتى توفاه اه عز وجل ف ببناء بعد الاولى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية لان البداية بالثانية ثم بالصلاة سنة الدعاء ودعاء بعد الثالثة وتسليتين بعد الرابعة روى ابو داود والشافعي في الصلاة والترمذي في الدعوات سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعو لم يحمده ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال جعل هذا تم دعاه فقال له اذا صلى احكم قليلاً بتجديد وتحميد الله تعالى والثانية عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بعد بما شاء صححه الترمذي ف م فلو كبر خمساً لم يتبع لانه منسوخ لما رويوا ينتظر تسليمة الامام وهو المختار وما روى ان علياً رضي الله عنه كبر خمساً فبانه ان اجتهاده كان عدم التسع ف م ولا يستقر لسي لانه لا ذنب له ي ويقول اللهم اجعله لنا فرطاً واجعله لنا اجرًا وذخراً واجعله لنا شافعاً وشفعاً ينتظر المسبوق ليكبر معه وقال ابو يوسف رحمه الله

اي انت ادى البعض سقط من الباقي وان لم يردوا واحد يأم الجميع وهي ان يكبر رافعاً يده ثم لا رجع بسدحاً خلافاً للشافعي ويثنى ثم يكبر ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ثم يكبر ويدعو ثم يكبر ويصلي ولا قراءة فيها خلافاً للشافعي ولا تشهد ويقول في الصبي بعد الثالثة اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا ذخراً اللهم اجعله لنا شافعاً وشفعاً اي اجرًا يتقدمنا واصل الفاروق والفرط فين يتقدم الزائدة كذلك في المغرب والمنع الذي يصلي الشفاعة والدعاء للباقيين هذا اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وضائنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وانما قال في الاول الاسلام وفي الثاني الايمان لان الاسلام والايمان وان كان متعدين فالاسلام يعني عن الاقبياد فكانه دعا في حال الحياة بالايمان والاقبياد واما عند الوفاة فقد دعا بالتوفي على الايمان وهو التصديق والقرار واما الاقبياد وهو العمل فغير موجود في حال الوفاة ويقدم المصلي بمجذاه صدر الميت والاحتيا بالامامة السلطان ثم القاضي ثم اهل الحلي ثم الولي

يكبر كما حضروها ان كل تكبيرة قائمه مقام الركعة والمسبوق لا يبتدأ بما فاتة اذ هو منسوخ ه فوله كل تكبيرة قائمة مقام الركعة لقول الصحابة رضي الله عنهم اربع كان بغير الظهور فوله اذ هو اي ابتداء المسبوق بما فاتة ع قوله منسوخ رواه احمد والطبراني ومسلًا وكذا عبد الرزاق والشافعي ومسلًا ف م لا من كان حاضرا ه بان كان واقفا حيث يجزئه الدخول في صلاة الامام يجزي ش لانه يجزئه المدرك ه اذ لو شرط المية في التكبير لفاق الامر جدا ف م ه ويقوم للرجل والمرأة بجذاه الصدر ه لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى ايمانه وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يقوم من الرجل بجذاه رأسه ومن المرأة بجذاه وسطها لان انك رضى الله عنه فعل كذلك وقال هو السنة قلنا تا و يله ان جنازتها لم تكن متوشعة خال بينها وبينهم ه وايضا الصدر وسط فوقة الراس والميدان ومثته البطن والخفان قوله لان انك فعل كذلك رواه ابو داود والترمذي قوله هو السنة اي فعله عليه الصلاة والسلام ف م ه ولم يصار ركبا ه استقصاء ويجوز قياسا لانه دعاء وجه الاستقصان انها صلاة من وجه لوجود القرعة فلا يجوز تركه بلا عذر احتياطا ه ويشترط لما يشترط للصلاة ف م ه ولا في مسجد ه لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا اجر له ولا بهي لاداء المكتوبات ولانه يحتمل تلويث المسجد وفيها اذا كان الميت خارج المسجد اختلاف المشايخ ه والحديث رواه ابو داود وابن ماجه وفي مسلم لما توفي سعد بن ابي وقاص قالت عائشة ادخلوا به المسجد حتى اصلي عليه فانكر ذلك عليها فقالت والله لقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على ابن يثاء في المسجد سهل واسخه قلنا واقعة حال ولا عموم فيجوز كون ذلك لضرورة كونه عليه الصلاة والسلام معكثرا ولو سلم بعدها فانكارهم وهم الصحابة والتابعون دليل على انه استقر الامر بعد ذلك على تركه قوله اختلاف المشايخ نقائل بالكراهة لان بناء المساجد المكتوبة وتواضعها لثقل والذكر وتدريس العلم وقائل بعدها لانها انما كانت لاحتمال تلويث المسجد والاول اوفق لاحلاق حديث من صلى الخ ف م ه ومن استهل صلى عليه والا لا ه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا استهل المولود صلى عليه وان لم يستهل لم يصل عليه ولان الاستهلال دلالة الحياة تحقيق في حقه سنة الموتى ه والحديث أخرجه الترمذي والشافعي وابن ماجه عن جابر وصححه ابن حبان والحاكم قال الترمذي روى مؤثرا ومرفوعا وكان الموقوف اصح ا ه والخيار عند تعارض الرواف والرفع تقدم الرفع لا الترجيح بالاخص والاكثروما رواه الترمذي وصححه عنه عليه الصلاة والسلام قال السقط يصلي عليه فيصح والمتع مقدم على الاباحة ف م ه وغير المستهل يفضل في غير ظاهر الرواية لانه نفس من وجه وهو الخيار ه كسي سبي مع احد ه لانه الا ان يسلم احدها ه لانه يتبع خير الابوين دينه ه قال عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهود انه او ينصر انه او يمجسانه ف ه او ه لانه من اسلامه

على ترتيب العصبات ولا باس باذنه في الامامة ثالث صلى غيرهم يبيد الولي ان شاء ولا يصلي غيره بعده ومن لم يصل عليه فدفن صلى على قبره ما لم يظن انه تفسخ ه وقدر بثلاثة ايام ه ولم يجز راكبا استقصاء ه الاستقصان هو الدليل الذي يكون في مقابلة القياس الذي يسبق اليه الافهام والقياس هنا ان يجوز راكبا لانه ليس بصلاة لعدم الاركان بل هو دعاء والاستقصان انها هي صلاة من جهة لوجود القرعة فلا يترك القيام من غير عذر احتياطا ه وكرمته في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان خارجه اختلف المشايخ ه اختلف المشايخ بناء على ان علة الكراهة عند البعض توم تلويث المسجد فان كانت الميت خارجه لا يكره عندهم وعند البعض ان المسجد لم يبن الا للصلاة الخمس فالميت وان كان خارجا يكره عندهم ايضا ه ومن ولد فاته سمى وغسل وصلى عليه ان استهل والا ادرج في خوفة ولم يصل عليه وغسل وهو المختار ه وفي ظاهر الرواية انه لا يفضل لكن المختار هو الاول ه صبي سبي فاته ان سبي بلا احاد يراه او مع احدها فاسلم عاقلا او احدهما صلى عليه والا فلا ه فاته اذا سبي بلا احد ابو يه يكون مسلًا تبعا للدار فيصلي عليه وان سبي مع احد يوه فيقتل لا يكون تبعا لاحدهما فيصلي عليه

استسناة **﴿** اولم يسب احدهما معه **﴿** لظهور تبعية الدار **﴿** ويسئل ولي **﴿** قريب **﴿** مسلم الكافر ويكفنه ويدفنه **﴿** بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه ابي طالب لكن يسئل غسل الثوب النجس و يلف في خرقة ويحضر حفرة من غير مراعاة التكفين والمعد ولا يوضع فيه بل يلي **﴿** والحدديث رواه ابن سعد في الطبقات وليس في طرق حديث علي رضي الله عنه حديث صحيح لكن طرده كثيرة والاستحباب ثبت بالضعيف **﴿** م **﴿** ويؤخذ سريره بقوائم الاربع **﴿** وقال المتأني رحمه الله يحملها رجلان يضعها السابق على اصل عنقه والثاني على صدره ولنا ورود السنة بذلك وفيه تكثير الجماعة وزيادة الاكرام والهيانة **﴿** روى عن ابن مسعود رضي الله عنه ان من السنة ان تقبل الجنازة من جوانبها الاربع لقوله عليه الصلاة والسلام من حل الجنازة من جوانبها الاربع غفر له مغفرة موجبة لك قوله روى ابن مسعود رواه عبد الزاق وابن ابي شيبة ورواه ابن ماجه ولقظه من اتبع الجنازة فليأخذ بجوانب السرير كلها فانه من السنن فوجب الحكم بان هذا هو السنة وان خلافه ان تحقق من بعض السلف فلما رضى ولا يجب على المناظر تعيينه وقد يتأخر فيدي بحملات مناسبة كفتيق المكان او كثرة الناس او قلة الحاملين **﴿** م **﴿** ويجعل به بلا خيب **﴿** لانه عليه الصلاة والسلام حين سئل عنه قال ما دون القليب **﴿** أخرجه ابو داود والترمذي وهو مضطرب واصل الاسراع أخرجه السنة **﴿** م **﴿** وجلس قبل وضعه **﴿** لانه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام امكن **﴿** ومشي قدما **﴿** لحديث البراء بن عازب قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنازة وعن ابي هريرة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس وهد منها اتباع الجنازة والابحاح انما يقع على التالي وعن علي رضي الله عنه انه كان يمشي خلفها وقال فضل الماشي خلفها على الماشي امامها كفضل الصلاة المكتوبة على النافلة وعن ابن عمر رضي الله عنهما مثله وروى ان ابن عمر مشى خلفها فساله فافع كيف المشي في الجنازة خلفها ام امامها فقال اما توفي امشي خلفها لكن عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بين يديها وابو بكر وعمر وعن انس مثله فلم ان في المشي امامها فضيلة وخلفها افضل اسدود الامر ولذا مشى ابن عمر خلفها مع انه الراوي لمشي عليه الصلاة والسلام امامها وابو بكر وعمر كانا يبلان ذلك لكنهما سهلان يسهلان على الناس قيل لانهما شفعا والتابع يتقدم قلنا ان المشي عليها خفيف ويتأخر وان التتابع يتقدم عادة عند خوف **﴿** م **﴿** المشفوع عنده لجمته التتابع وذلك منتفعا **﴿** م **﴿** وضع قدما على يمينك **﴿** ابقاراً لتيامين **﴿** م **﴿** مؤخرها ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها ويجوز القبر بعد **﴿** لان التقى فعل اليهودك لقوله عليه الصلاة والسلام الحمد لنا والتسبي لغيرنا **﴿** رواه الترمذي وفيه عبد الاعلى قال وفيه مقال واخرج مسلم عن سعد بن ابي وقاص انه قال في مرضه الذي مات فيه الهدوا لي لحدا وانصبوا علي **﴿** الابن نصبا كما صنع **﴿** م **﴿** ول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابن حبان في صحيحه عن جابر انه عليه

والافلا اي ان سمي مع احد ابويه ولم يسلم احد من ابويه ولا هو طافل لا يصلي عليه فهذا يستعمل ما اذا لم يسلم اصلا او اسلم وهو غير طافل فان اسلم هو والحال انه اقل فاسلامه صحيح فيصل عليه وان اسلم احدهما يكون مسئلا تبعاله **﴿** كافر مات **﴿** يسئل وفيه المسلم غسل النجس **﴿** اي يسب عليه الماء على الوجه الذي يسئل النجاسات لا كما يسئل المسلم بالبدابة بالوضوء وباليمان **﴿** ويلقنه في خرقة ويحضر حفرة ويلقيه فيها ومن في حمل الجنازة اربعة واسن تضع مقدمها ثم مؤخرها على يمينك ثم مقدمها ثم مؤخرها على يسارك ويسرعون بها لا خيبا وكره الجلوس قبل وضعها والمشي خلفها اسب ويحضر القبر ويحضر

الصلاة والسلام الحمد ونصب عليه القين نصباً ف م قوله الحمد وفي القاموس الحمد  
عمل له خدماً ا ه ح ﴿ ويدخل من قبل القبلة ﴾ بأن يوضع في جانب القبلة من القبر  
فيكون آخذها منتقب القبلة حين الاخذ ف م خلافاً للشافعي رحمه الله فان  
حدته يسئل سلاً لما روى انه عليه الصلاة والسلام سل سلاً ولنا ان جانب الالة  
معظم فيستحب الادخال منه واضطربت الروايات في ادخال النبي صلى الله عليه  
وسلم ه قوله يسئل فيوضع في مؤخر القبر راسه في موضع قدميه من القبر فيدخل  
راسه ه يسئل قوله واضطربت الخ فكما روى السلف روى خلافه فقد اخرج ابوداود  
في المراسيل وابن ابى شيبة في مصنفه ان النبي عليه الصلاة والسلام ادخل القبر  
من قبل القبلة ولم يسئل سلاً وروى ابن ماجه انه عليه الصلاة والسلام اخذ من  
قبل القبلة واستقبل استقبالا ف م ﴿ ويقول واخضع بسم الله ﴾ وضمنك ك  
﴿ وعلى ملة رسول الله ﴾ سفاك ك لما روى ابن ماجه كان النبي صلى الله عليه  
وسلم اذا ادخل الميت القبر قال بسم الله وعلى ملة رسول الله ف م ﴿ ويرجى الى  
القبلة ﴾ بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ه فرب ويستأنس له بمحدث  
ابن داود والنسائي ان رجلاً قال يا رسول الله ما الكبر قال قال يا نبي الله  
استحلل الميت الحرام قبلتكم احياء وامواتاً ف م ﴿ وقيل القعدة ﴾ للامن من  
الانتشاره والاصل علم القعدة لانه للاستحكام والقبر موضع البلى لا يتناسبه الاستحكام  
ح ﴿ ويسوى القين ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام جمل على قبره القين ه ورواه مسلم  
ف ﴿ والقصب ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام جمل على قبره طين من القصب بالقص  
والتشديد حزمة القصب ك م رواه ابن ابى شيبة مرسلًا واستهه ابن سعد في  
الطبقات ولا منافاة بين هذا وبين حديث القين لجواز التكبير به ف م ﴿ لا لا اجر  
واغضب ﴾ لانها لا يحكم البناء والقبر موضع البلى ثم بالاجر اثر النار فيكون  
لغالبه قيل السنة غسل الميت بالماء الحار وهو عسوس النار وفيه نظرف م لعل  
وجه النظر ان النار لم تحس جسم الماء وان الماء لبرودة طبعه لم يطفئه النار وان الماء  
يتولد قبل دخول القبر بخلاف الاجر في الثلاثة ح ﴿ ويسمى ﴾ الى وضع القين  
﴿ قبرها ﴾ لان مبنى حاملين على السر ﴿ لا قبره ﴾ لما روى عن علي رضي الله  
عنه انه مر على قوم قد دفنوا ميتاً وبسطوا على قبره ثوباً فغذبه وقال انما يصنع هذا  
النساءي ﴿ وجمال التراب ﴾ سترًا له واليه الاشارة في آية لير به كيف يورى  
سواة اخيه ه ي م ﴿ ويسمن ولا يبرح ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام نعى عن  
تبريع القبر ومن شاعده قبره اخبر انه كان مسنًا ه قوله نعى رواه ابو حنيفة رحمه  
الله قوله اخبر رواه البخاري وابو حنيفة واما ما في مسلم عن ابن المياج الاسدي  
ما يابى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ان لا تدفن تحتها الا ممساة ولا مبرا  
مشركا الا سويته فيحمل على ما كانوا يفعلونه من تلمية القبر بالبناء الحسن العالي  
وليس مرادنا ذلك القبر ف م ﴿ ولا يجهن ﴾ لثني ي م ﴿ ولا يخرج من القبر ﴾

ويدخل فيه بما يلي القبلة ويقول  
واخضع بسم الله وعلى ملة رسول الله  
ويرجى الى القبلة ويحل القعدة  
اي القعدة التي على انكفن خيفة  
للانتشار ﴿ ويسوى القين والقصب  
ويسمى قبرها بقب لا قبره ﴾ اي  
ينقل قبرها بقرب عند دفنها ﴿ ويكره  
الاجر والغضب وجمال التراب  
ويسمن القبر ولا يسطح ﴾

﴿ باب الشهيد ﴾ ﴿ هو كل طاهر بالغ قتل بمجديدة ظلمًا ولم يجب به مال أو وجد ميتًا جريحًا في المعركة ﴾

فالطاهر احتراز عن وجوب عليه الفسول كالجب والخاص والنفساء والبالغ احتراز عن السي ومجديدة عن القتل بالمثل وظلمًا احتراز عن القتل حدا أو قصاصًا ولم يجب به مال احتراز عن القتل وجب به مال والمراد ان المال لا يجب بنفس القتل فان الاب اذا قتل ابنه بمجديدة ظلمًا يكون ﴿ ٩٥ ﴾ الابن شهيدًا لان المال وان وجب فانه لم

بعد اهالة التراب للهي م ﴿ الا ان تكون الارض مضمومة ﴾ يخرج لحق صاحبها

### ﴿ باب الشهيد ﴾

﴿ هو من قتل اهل الحرب والبي وقطاع الطريق او وجد في معركة ﴾ باي شيء قتله لان شهداء احد لم يكن كلهم قتل السلاح هـ الله اعلم بذلك ولا حاجة اليه في اثبات الحكم اذ يكفي فيه بذل انفسهم ابتغاء مرضاة الله قدم قال الشارح في اثبات الحكم وهو عدم الفسول واهل البي كاهل الحرب لوجوب قتالهم بنفس فقاتلوا التي تبني حتى نفي الى امر الله \* وقطاع الطريق وصهم الله بانهم يحاربون الله ورسوله كـ ﴿ وبه ان ﴾ كالجرح او خروج دم من موضع غير معتاد ﴿ او قتله مسلم ﴾ او ذمي يـ ﴿ ظلمًا ﴾ اي بغير حق در فدخل الخطأ وخرج بقوله ﴿ ولم يجب به دية ﴾ فلا يردان القتل ظلمًا اي محمداً موجبه القصاص لا الدية فلا حاجة الي قول المصنف ولم يجب به دية لانه في معنى شهداء احد وقد قال صلى الله عليه وسلم فيهم زبواهم بكنوهم ودمانهم ولا نضلهم فكل من قتل ظلمًا بالجديد وهو طاهر بالغ لم يجب به عوض مالي فهو في معنى شهداء احد فيلحق بهم هـ والمحدث غريب وهو في مسند احمد فـ م فيكنن ﴿ وبصلي عليه ﴾ وقال الشافعي رحمه الله السيف بحاء للذنب فاخى عن الشفاعة ونحن نقول الصلاة على الميت اظهار لكرامته والشهيد اولي بها والطاهر عن الذنوب لا يستغنى عن الدعاء كالنبي صلى الله عليه وسلم والنبي قوله بقاءه سلبه لكن الطاهر الخ ج وهذا حديث رواه ابن حبان في صحيحه وله ايضاً ما في البخاري عن جابر انه عليه الصلاة والسلام لم يصل على شهداء احد ولنا حديث عطاء بن ابي رباح انه عليه الصلاة والسلام صلى على قتلى احد اخرجه ابو داود في المراسيل فتروجه لانه ثبت وحديث جابر ناف ويصح اصل الماخضر في تضعيف المرسل سلباً لكن عنده اذا اعتضد برفع معناه قيل وقد روى الحاكم عن جابر صلاته عليه الصلاة والسلام على شهداء احد وقال صحيح الاسناد الا ان في سنده مفصل بن صدقة ابا حماد الحنفي وهو وان ضعفه يحيى والنسائي لكن وثقه عطاء بن مسلم وحمد بن محمد بن شبيب فلا ينزل عن درجة الحسن وهو حجة استقلالاً فلا اقل من كونه عاصداً وكذا رواها احمد والدارقطني وكل منهما لا ينزل عن درجة الحسن وهو حجة استقلالاً فلا اقل من كونه عاصداً وكذا رواها احمد والدارقطني وكل منهما لا ينزل عن الحسن فيكون عاصداً المرسل سيد التابعين عطاء بن

المعركة فهو شهيد لان الطاهر ان اهل الحرب قتله ومقتولهم شهيد باي شيء قتله وانما شرط الجراحة فيمن وجد في المعركة ليدل على انه قتل لا ميت حشف الله فالخاصل ان الشهيد من قتل بمجديدة ظلمًا ولم يجب به مال ولم يرث ومن وجد ميتًا جريحًا في المعركة سواء قتل بمجديدة ام لا لكن في هذا التصريف نظر وهو انه لا يشمل ما اذا قتله المشركون او اهل البي او قطاع الطريق بغير المجديدة فان قتيلهم شهيد باي آفة قتله فان التصريف الحسن الموجز ما قلت في المختصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلمًا ولم يجب به مال ولم يرث من غير ذكر المجديدة والوجدان في المعركة فيشمل قتيل المشركين واهل البي وقطاع الطريق باي آفة قتله ويشمل الميت الجريح في المعركة لانه مسلم مقتول ولم يجب بقتله مال واما مقتول غير هؤلاء وهو مسلم قتله مسلم غير باغ وغير قاطع الطريق وسلم قتله ذمي فانه انما يكون شهيداً عند ابي حنيفة رحمه الله اذا قتل بمجديدة ظلمًا فلما قال ولم يجب به

مال علم انه مقتول بمجديدة لانه لو قتل بغير المجديدة لوجب امال عده لاث الدية واجبة عنده في القتل بالمثل واما عندها فلا احتياج الى ذكر المجديدة لان المقتول بالمثل شهيد عندها ولم يجب بقتله مال بل الواجب قصاص عندها واما قوله ولم يرث فسيجيء فائدته ﴿ فينزع عنه غير ثوبه ﴾ اي غير ثوب يختص بالميت كالنرو والحشو والقانسوة والسلاح واخلف

﴿ ويؤاخذ وينقص ليم كفته ﴾ أي لو لم يكن معه ما يكون من جنس الكفن كالآزار ونحوه. ويؤاخذ ولو كان ما ليس من جنسه ينقص ﴿ ولا يفسل ويصل عليه ويدفن بدمه وغسل صبي ونفساء وحائض وجنب ومن وجد قبلاً في مصر ولم يعلم قاتله ﴾ فإنه إذا لم يعلم قاتله ففسل سواء علم أن قتله وقع ﴿ ٩٦ ﴾ بالحديدة أو بالعصا الكبيرة أو الصغير لأن الواجب به الدية والقسماء هكذا

ذكر في الذخيرة ولم يذكر أنه وجد في موضع يوجب القسماء أو القول المراد أنه وجد في موضع يوجب القسماء أما إذا وجد في موضع لا يوجب القسماء كالشارع والجامع فإن علم أن القتل بالحديدة لا يفسل لأنه شهيد وأن علم أنه قتل بالعصا الكبيرة ينبغي أن يفسل عند الحنية إذا لم يفسل شهيداً عنده خلافاً لما وإن علم أنه قتل بالعصا الصغيرة ينبغي أن يفسل اتفاقاً لأن نفس القتل أوجب الدية لعدم وجوبها بتأريض جوهل القاتل لا يحمله شهيداً أما إذا علم القاتل فإن علم أن القتل بحديدة لم يفسل لأنه شهيد فإن علم أنه قتل بالعصا الكبيرة ينبغي أن يفسل عند أبي حنيفة خلافاً لما وإن علم أنه قتل بالعصا الصغيرة يفسل اتفاقاً وقد قال في الهداية من وجد قبلاً في المصر غسل لأن الواجب فيه الدية والقسماء تخفف أثر الظلم إلا إذا علم أنه قتل بحديدة ظلماً أو قول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لأن رواية الهداية فيما إذا لم يعلم قاتله لأنه علل بوجوب القسماء ولا قسماء إلا إذا لم يعلم القاتل في صورة عدم العلم بالقاتل إذا علم أن القتل بالحديدة ففي رواية الهداية لا يفسل لأن نفس هذا القتل أوجب القصاص أما وجوب الدية والقسماء فلطراز الجرح عن

أما القصاص فلا يخرج هذا الطراز عن أن يكون شهيداً. وأما على رواية الذخيرة فيفسل بجارية الذخيرة هذا وإن حصل القتل بحديدة فإنه لم يعلم قاتله بحسب الدية والقسماء على أهل الحنابلة فيفسل من علم القاتل لم يفسل عندنا ففي الذخيرة لم يعتبر نفس القتل فوجب الدية وإن كان بالعارض أخرجه عن الشهادة في أثر أخيه بهذه الرواية هذا إذا علم

أبى رباح ف م ﴿ بلا غسل ﴾ كما في البخاري والسنن في شهادة أحد قال أنا شهداء على هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنتهم بدعائهم ولم ينصهم ف م ﴿ ويدفن بدمه ﴾ لمارو بناع ﴿ وثيابه ﴾ لحديث زلموم بكمومهم ودمائهم ف م ﴿ إلا ما ليس من الكفن ﴾ كالثوب والخشخاش والصلح والخف ﴿ ويؤاخذ وينقص ﴾ اتفاقاً فكفن ﴿ ويفسل أن قتل جنباً ﴾ أو حائضاً أو نكساً لأن الشهادة عرفت مانعة لا رافعة فلا ترفع الجنابة وقد سمع أن حنظلة لما استشهد غسله الملائكة ه م قوله عرفت مانعة بالسمع ولا سمع في رفعها بل بالسمع ثبت عدم الرفع لما سمع أخوه وقد سمع أن حنظلة أخ رواء ابن حبان وأما حكم قوله غسله الملائكة وأما حديث زلموم اللع فاما في قوم خاص ليس حنظلة منهم أو كان قبل العلم بفسله ف م ﴿ أو صبيك ﴾ وقال لا يفسل الصبي لأنه أولى بهذه الكرامة وله أن السيف كفى عن الفسل في حق شهداء أعداء بوصف كونه طيرة ولا ذنب على الصبي فلا يكون في معناه ه م حاصله إبداء قيد زائد في الملة منع به الحاق الصبي بهم ف م ﴿ أو ارتك ﴾ لأنه نال مرافق الحياة تخفف أثر الظلم فلم يكن في معنى شهداء أحد ﴿ بأن أكل أو شرب أو نام أو تداوى أو مضى وقت الصلاة وهو يظل ﴾ لأن تلك الصلاة صارت دنياً في ذمته وهو من أحكام الحياة ﴿ أو نقل من الحركة ﴾ إلا إذا نقل من المصر كجلاء يطأه الخيل ﴿ أو أوصى ﴾ بشيء من أمور الآخرة وهذا عند أبي يوسف وعند محمد رحمه الله لا يكون ارتكاً لأنه شيء حكم الإلوات ه م أما إذا أوصى بأمور الدنيا يفسل بالاتفاق وقيل اختلاف بينهما لأن ما روى عن أبي يوسف محمول على أمور الدنيا وأما محمد على أمور الآخرة ك ه م ﴿ أو قتل في المصر ولم يعلم أنه قتل بحديدة ظلماً ﴾ لوجوب الدية تخفف أثر الظلم ه م لا تنقاص بها بقضاء ديونه بها أما إذا علم قاتله عيناً وعلم قتله بحديدة ظلماً فالواجب فيه القصاص وهو عقوبة والقاتل لا ينقص عنها ظاهراً أما في الدنيا أو المعية وقال أبو يوسف ومحمد ما لا يثبت فهو كالحديدة ه قوله أما في الدنيا أن وقع الاستيقاظ أو المعية أن لم يستوف فلو كان وجوب القصاص مانعاً الشاهد لا نسد بابها عناية م قوله وهو عقوبة لا عرض حتى تخفف بداز الظلم كالدية لقضاء ديونه بها ك ه م ﴿ أو قتل جمد أو قود ﴾ لأنه بأذله نفسه لا ينافي حق مستحق عليه فلم يكن في معنى شهداء أحد لينظم أنفسهم لمراعاة الله ه م وقد سمع أنه عليه الصلاة والسلام غسل ماعزاً رضي الله عنه ف ﴿ لا لبني ﴾ لأن علياً رضي الله عنه لم يصل على البلاء ه غريب ف ﴿ وقطع طريق ﴾ أهانة لما ي

( باب )

وأما على رواية الذخيرة فيفسل بجارية الذخيرة هذا وإن حصل القتل بحديدة فإنه لم يعلم قاتله بحسب الدية والقسماء على أهل الحنابلة فيفسل من علم القاتل لم يفسل عندنا ففي الذخيرة لم يعتبر نفس القتل فوجب الدية وإن كان بالعارض أخرجه عن الشهادة في أثر أخيه بهذه الرواية هذا إذا علم

انه باي الله قتل واما اذا لم يعلم فاقول يجب ان يغسل لانه لم يعلم ان موجب نفس هذا القتل ما هو فلم يمكن اعتباره فلا بد ان يعتبر ما هو الواجب في هذا القتل سواء كان اصليا او عارضيا فالواجب الدية فلا يكون شهيدا ﴿ او قتل مجدا وقصاص ﴾ لان هذا القتل ليس بظلم ﴿ او جرح وارثان نام او اكل او شرب او صولج او آذاه نجمة او قتل من المعركة حيا او بقي عاقلا وقت صلاة او اوصى بشيء ﴾ ارث الجرحي يحمل من الحركة وبه رقي والارثات في الشرح ان يرتقى بشيء من مرافق الحياة او ثبت له حكم من احكام الاحياء فان بقي عاقلا وقت صلاة وجب عليه صلاة وهذا من احكام الاحياء والاباء ارثا عند ابي يوسف خلافا لعمد ﴿ وصلى عليهم وان قتل لبني او قطع طريق غسل ولا يصلي عليه ﴾ ﴿ باب الصلاة في الكعبة ﴾  
 صح فيها الفرض والنفل ﴿ المذكور في الهداية خلاف الشافعي فيها والمذكور في كتب الشافعي الجواز اذا توجه الى جدار الكعبة حتى اذا توجه الى الباب وهو مفتوح ولا يكون ارتقاء العتبة ﴾ ﴿ ٩٧ ﴾ بقدر مؤخرة الرجل لا يجوز وفي كتبه ايضا انه ان انهضت الكعبة والعياذ باق يجوز الصلاة خارجها متوجها اليها ولا يجوز فيها الا اذا كان بين يديه ستره او بقية جدار وهذا حكم عجيب لان جواز الصلاة خارجها على تقدير الانهدام يدل على ان القبلة اما ارض الكعبة او هوها فيجوز فيها من غير اشتراط ان يكون بين يديه شيء يرتفع مثل مؤخرة الرجل ﴿ ولو ظهره الى ظهر امامه لا لمن ظهره الى وجهه ﴾ لان هذا تقدم ﴿ وكره فوفها ﴾ تنظيلا لكعبة وفي الهداية انه لا يجوز عند الشافعي وفي كتبه انه لا يجوز الا ان يكون بين يديه شيء مرفوع ﴿ اقتدوا مطهين حولها وبعضهم القرب من امامها بها جاز لمن ليس في جانبها ﴾ اعلم ان الكعبة اربعة جوانب يحسب جدرانها الاربعه فالواقف في جانبها الذي يكون الامام فيه اذا كان القرب اليها من الامام فيكون متقدما على الامام بخلاف الواقف في الجوانب الثلاثة

### ﴿ باب الصلاة في الكعبة ﴾

﴿ صح فرض ونفل فيها ﴾ خلافا لشافعي رحمه الله فيها ومالك رحمه الله في الفرض ولما انه عليه الصلاة والسلام صلى في جوفها يوم الفتح هـ م رواه في الصحيحين وهذا مثبت فيقدم على رواية ابن عباس رضي الله عنهما فيها انه عليه الصلاة والسلام لم يصل فيها لانه نال والاولى الجمع بتكرار الحادثة ولان استبعاد البعض غير مانع انما المانع عدم الشرط وهو استقبال البعض وقد وجد فـ م ﴿ وفوفها ﴾ خلافا لشافعي رحمه الله ولما ان الكعبة هي الفرصة والمواء الى عتات السماء لا البناء لانه ينقل الا انه يكره للنهي عنه ولترك التعظيم ﴿ ومن جعل ظهره الى ظهر امامه فيها صح ﴾ لوجود الاستقبال وعدم اعتقاد خطأ امامه بخلاف مسئلة التحريم ﴿ والى وجهه لا ﴾ لتقدمه على امامه ﴿ وان تحلقوا حولها صح لمن هو اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبها ﴾ لان التقدم والتاخر انما يظهر عند اتحاد الجانب

### ﴿ كتاب الزكاة ﴾

هي واجبة لآية واتوا الزكاة ولحديث ادوا زكاة اموالكم وعليه اجماع الامه ﴿ شرط وجوبها العقل والبلوغ ﴾ لانها عبادة فلا تنأدى الا بالاختيار تحقيقا للاقتداء ولا اختيار للصبي والمجنون لعدم العقل ولما الحراج فزكاة الارض وكذا الغالب في المشرع المؤونة ومعنى العبادة فيه تابع هـ م ولا ابتلاء في المؤنة فلا وجب اخراج والعشر عليهما ع قوله لانها عبادة لحديث بني الاسلام على خمس وعد منها الزكاة كاصلا قوله للاقتداء ليطهر العاصي من الطمع وانما تكون طاعة النساب طاعة النبي ان كانت الانابة على اختيار صحيح وذلك انما هو بالعقل فـ م قوله

(١٣) ﴿ كشف الحقائق ﴾ الاخر فان من هو اقرب الى الكعبة لا يكون متقدما على الامام ﴿ كتاب الزكاة ﴾  
 ﴿ هي لتجنب الاتي نصاب حولي فاضلا عن حاجته الاصلية ﴾ اعلم ان الزكاة لتجنب الاتي نصاب تام والحول هو الممكن من الاستثناء لاقتياله على الفصول الاربية والغالب فيها تفاوت الاسعار فاقم مقام النماء فادير الحكم عليه هذا هو المذكور في الهداية وفيه نظر لان هذا يقتضي انه اذا حال الحول على النصاب تجنب الزكاة سواء وجد النماء او لم يوجد كما في السفر فانه اقيم مقام المشقة فيدار الرخصة عليه سواء وجد المشقة ام لا لكن ليس كذلك بل لا بد مع الحول من شيء آخر هو التثنية كما في الثمين اي الذهب والفضة او السوم كما في الانعام او لية التجارة في غير ما ذكرنا حتى لو كان له عبد لا تتقدمه او دار لا يسكنى ولم ينو التجارة لا تجنب فيها



الزكاة وإن حال عليها الحول ولا بد أن يكون فاضلاً عن حاجته الأصلية كالأطعمة والثياب ودواب الركوب وعبيد الخدمة ودور السكنى وسلاح يستعملها وآلات الحرفة والكتب لأهلها ﴿عمره﴾ ملكاً تاماً ﴿أي رقة ويدا﴾ على حر مملوك ﴿أي عاقل بالغ مسلم﴾ فلا تجب على مكاتب ﴿لعدم الملك التام﴾ فإن له ملك اليد لا ملك الرقبة ﴿ومدين مطالب عن عبد بقدر دينه﴾ لأن ملكه غير فاضل عن الحاجة الأصلية وهي قضاء الدين وإنما قيد بكونه مطالباً عن عبده حتى لو كان مطالباً من الله لا يتم وجوب الزكاة كملك نصاب بعضه مشغول بدين الله كالنسل أو الكفارة أو الزكاة يجب فيه الزكاة ولا يشترط لوجوب الزكاة فراغه من هذا الدين وقوله بقدر دينه متعلق بقوله فلا يجب أي لا يجب على المدين بقدر ما يكون ماله مشغولاً بالدين ﴿ولا﴾ في مال مفقود وساقط سيئه بحر ومغصوب لا يئنه عليه ومدفون في بئر يئنه سكه ودين جعده المديون سئين ثم أمر بعد ما قد قدم وما أخذ مصادرة ووصل إليه بعد سئين ﴿هذه الامثلة أمثلة مال الضمان وعندنا لا يجب الزكاة في المال الضمان خلافاً للشافعي بناء على اشتراط الملك التام فهو مملوك رقيق لا يداً وخلاف فيما إذا وصل المال الضمان إلى ملكه حل يجب عليه زكاة السئين التي كان المال فيها ضماناً لا

تابع لأن كونه مائة نظراً للأرض وكونه عبادة نظراً للمصرف والأرض سبب فما ثبت نظراً لما حقق أن يكون أصلاً فمهم من ضمانة قال الشارح ابن الممام ليظهر العاصي من المطيع أي المطيع بالاختيار وإذا لم يكن للصبي اختيار فلا معنى لابتلائه ثم لما كانت مهنة ان يقل أن للصبي اختياراً كاملاً باختيار نائبه وهو وليه لأن فعل النائب ينتقل إلى النائب فصح ابتلاؤه قال وإنما تكون الخ حاصله منع الإلابة في الطاعة لتوقف هذه الإلابة أيضاً على الاختيار توقف الابتلاء عليه ع ﴿والإسلام﴾ لأنها عبادة والكافر لا تنافي منه العبادة ﴿والحرية﴾ لأن كمال الملك بها والمختار في الباب إنما هو الملك الكامل وهو الملك بدا ورقية ع ﴿وملك نصاب﴾ لأنه عليه الصلاة والسلام لغز السبب به ه وفي حديث الخديري قال عليه الصلاة والسلام ليس فيما دون خمس أواق صدقة وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ف م ﴿حولي﴾ إذ لا بد من مدة يتحقق فيها النماء وقدرها الشرع بالحول قال عليه الصلاة والسلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ه م رواء مائة والتسائي مراسلاً قوله إذ لا بد الخ ليحصل المقصود من شرعية الزكاة مع المقصود الأصلي من الابتلاء وهو مواساة الفقير بحيث لا يصير المواسي فقيراً بأن يعطي من فضل ماله قليلاً من كثير إذ الإيجاب في أصل المال يؤدي إلى خلاف ذلك عند تكرار السئين ف م قال الشارح مع المقصود الأصلي من الابتلاء كفة م أما بيانية أو صلة المقصود وعلى الثاني فالمراد بالمقصود ظهور العاصي من المطيع وعلى كل الذي يظهر أن مراد الشارح من إيراد هذه الجملة دفع ما يتوهم من التناقض حيث جعل المقصود من شرع الزكاة الابتلاء كما مر ومسا المواساة الموصوفة بأنه لا منافاة بينهما إذ يحصل كل منهما مقصوداً أحدهما أصالة وثانيهما تباع ﴿فارغ عن الدين﴾ وقال الشافعي رحمه الله تجب لتحقيق السبب وهو ملك نصاب تام ولنا أنه مشغول بحاجته الأصلية فاعتبر بمدومه كلاً المستحق بالمعنى ه قوله بحاجته هي دفع الحبس والملازمة حالاً والمواخاة مآلاً لأن الدين حائل بينه وبين الجنة ف م ﴿وحاجته الأصلية﴾ هي ما يدفع الهلاك تحقيقاً كشيء أو تقدير أكديته درم وقد علل صاحب الهداية عدم الخواص بالشغل وعدم البناء وعلى التعليل الأخير لا حاجة إلى ذكر قيد الخواص لتكفل قيد البناء بأخراجها ولكن لا مانع من إخراجها ثانياً بقوله ﴿نام﴾ كما أخرج الدين ثانياً بالحاجة الأصلية على أنه لا يعترض بالقيد اللاحق على السابق الإخص وفيه أن وضع التوثيق على الاختصار فلا فائدة في الإخراج مرتين ثم تظهر الفائدة على ما قرره ابن ملك من المراد بالخواص الأصلية نصاب أحد التقدين المستحق الصرف إليها فيكون قيد الخواص احترازاً عن إيمانها وقيد البناء احترازاً عن إعانتها فإذا كان معه درهم أمسكها بنية صرفها إلى الخواص الأصلية فلا زكاة فيها ه م لكنه يخالف لما في المراجع في فصل زكاة العروض والبذائع في بحث البناء التهديري من وجوب الزكاة في النقد كيف

ببخله دين على فقره على او معسر او مفلس او جاهد عليه بيعة او علم به قاض فانه اذا وصلت هذه الاموال الى مالكها تجب زكاة الالبام الماضية ولا يبقى للقبارة ما اشتراه لما فنوى خدمته ثم لا يصير للقبارة وان نواه لما لم يبعه وما اشتراه لما كان لها لا ما ورثته ونوى لها وما ملك بنية او وصية او نكاح او خلع او صلح عن نود ونواه ﴿٩٩﴾ لما كان لعندي يوسف لا عند محمد وقيل

الخلاف على عكسه فالخامس ان

ما عدا المحبرين والسوائم انما تجب

فيها الزكاة بنية التجارة ثم هذه البنية

انما تعتبر اذا وجدت زمان حدوث

سبب الملك حتى لو نوى التجارة بعد

حدوث سبب الملك لا تجب فيه

الزكاة وهذا معنى قوله ثم لا يصير

للتجارة وان نواه لما ثم لا بد ان

يكون سبب الملك سببا اختياريا

حتى لو نوى التجارة زمان تملكه

بالارث لا تجب فيه الزكاة ثم ذلك

السبب الاختياري هل يجب ان

يكون شراء ام لا فعند ابي يوسف

لا وعند محمد يجب وقيل الخلاف

على العكس فعند ابي يوسف لا بد ان

يكون شراءا وعند محمد لا ولا اداء الا

بنية قرنت به او يزل قدر ماوجب

وتصدقه بكل ماله بلا نية مسقط

ويبعضه لا عند ابي يوسف اي

تسقطان تصدق بجميع ماله بلا نية

الزكاة وان تصدق ببعض ماله تسقط زكاة

المؤدي عند محمد خلافا لابي يوسف

حتى لو كان له مائتا درهم فتصدق

بمائة درهم يسقط عند محمد زكاة المائة

المودات وعند ابي يوسف لا يسقط

عنه زكاة شيء أصلاً

باب صدقة السوائم

نصاب الابل خمس والبقر ثلاثون

والغنم اربعون سائمة وفي كل خمس

من الابل يبعث او عراب شاة ثم في كل خمس وعشرين بنت لبون ثم في ست واربعين حقة ثم

في احدى وستين جذعة ثم في ست وستين بنتا لبون ثم في احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة مع الحقتين

ثم في مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان ثم في مائة وخمسين ثلاث حقا ثم تسألف في كل خمس شاة ثم في كل خمس

وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم تسألف ابداءا في الخمسين

ما امسكه للبناء او للنفقة اه وحيث كان قول ابن مالك موافقا لظاهر عبارات المتون وقال ح انه الحق فلاول التوثيق يجعل ما في البدائع وغيرها على امسكه لينفق كلما يحتاج فغال الحول قبل وقوع الحاجة فحبب حيث لم يندم الحاجة عند الحولان بخلاف ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف الى الحاجة والله اعلم فليتا مل ادين م ولو تقديرا بالقدرة على الاستثناء يكون المال في يده بشرط ادائها نية مقارنة للاداء لانها عبادة تنصرف على النية ي م او لزل ما وجب لان الدرع يتفرج فيخرج باستثمار النية عند كل دفع ي م او تصدق بكله استحصانا لان اشراط نية الفرض تحصيل التعيين فاذا كان متعينا لا حاجة اليه اولاد يصح رمضان بمطلق النية والواجب في مثلثنا متعين في هذا النصاب لكم

باب صدقة السوائم

هي التي تكسني بالرمي في اكثر السنة وتجب في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض هي التي طلعت في الثانية مسكين م وفيها دونه في كل خمس شاة وفي ست وثلاثين بنت لبون هي التي طلعت في الثالثة وفي ست واربعين حقة هي التي طلعت في الرابعة وفي احدى وستين جذعة هي التي طلعت في الخامسة وفي ست واربعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين الى هنا ما اشتهرت به كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها كتاب الصديق رضي الله عنه الى انس رضي الله عنه رواه البخاري ومنها كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه ومنها كتاب عمرو بن حزم رضي الله عنه اخرجه النسائي في الدييات وابو داود في مراسيله ف م ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين فنتها حقتان و بنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقا ثم في كل خمس شاة وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث حقا و بنت مخاض وفي مائة وست وثلاثين ثلاث حقا و بنت لبون وسيف مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم تسألف ابداءا بعد مائة وخمسين وقال الشافعي رحمه الله اذا زادت واحدة على مائة وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون فاذا حارت مائة وثلاثين ففيها حقة و بنتا لبون ثم يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة له ما روى انه عليه الصلاة والسلام كتب اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة

من الابل يبعث او عراب شاة ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في ست واربعين حقة ثم في احدى وستين جذعة ثم في ست وستين بنتا لبون ثم في احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة مع الحقتين ثم في مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان ثم في مائة وخمسين ثلاث حقا ثم تسألف في كل خمس شاة ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم تسألف ابداءا في الخمسين

وفي كل اربعين بنت لبون من غير شرط عود ما دونها ولما انه عليه الصلاة والسلام كتب في اخر ذلك في كتاب عمرو بن حزم فما كان اقل من ذلك ففي كل خمس ذود شاة فتحمل بالزيادة هـ قوله روى في كتاب ابى بكر رضي الله عنه في البخاري قوله اذا زادت بمجول على الزيادة الكثيرة جمعا بين الاخبار فقد روي ابو داود والترمذي في احدي الروايتين في احدي وقسمين حقان الى عشرين ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون فم والمعاد الكثرة بعد مائة وعشرين بدليل الفاء هـ قوله من غير شرط عود الى ايجاب بنت مخاض في خمس وعشرين وايجاب شاة في كل خمس دونها فلما النص ساكت عن العود وعده فثبت العود بكتاب ابن حزم فم وكه قوله مادونها اي دون بنت لبون قوله ولما النخ في حديث قيس بن معد رضي الله عنه قال قلت لابي بكر محمد بن عمرو بن حزم اخرج الى كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم فاخرج كتابا في ورقة وفيه فاذا زادت الابل على مائة وعشرين استوفت الفريضة فما كان اقل من خمس وعشرين ففيها الفم في كل خمس ذود شاة ك م فظهر ان المصنف نقل الحديث باللفظ وان كلمة ذلك اشارة الى خمس وعشرين كما فسر به صاحب العنايه قوله في اخر ذلك اي اخر حديث اذا زادت على مائة وعشرين ففي كل خمسين الخ هـ قوله اقل من ذلك اي من خمس وعشرين عناية **﴿ والنجث ﴾** جميع بجنه منسوب الى بجنه نصر وهو ماله سولان درم **﴿ كالمراب ﴾** لان مطلق الاسم يتناولها **﴿ وفي ثلاثين بقرة تبيع ذومنة او تبيعة وفي اربعين من ذومنتين او منة ﴾** بهذه امر صلى الله عليه وسلم معاذ رضي الله عنه هـ اخرجها اصحاب السنن الاربعة فـ **﴿ ونما زاد بمجابه ﴾** في الواحد ربيع عشر منة وفي الاثنين نصف عشرها وهكذا لان العفو ثبت بخلاف القياس نعم ولا نص هنا هـ قوله بخلاف القياس لان الاصل ان المال لا يملو عن شكر نعمه بعد بلونه النصاب فـ م قوله هـ ولا نص هنا اي نسا خاليا عن الشك في دلالة لوقوع الشك في دلالة حديث معاذ رضي الله عنه لتعارض تفسيره فهم من ف وقالوا لا شيء في الزيادة الى الستين لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه لا تأخذ من اوقاص البقر شيئا وفسروه بما بين الاربعين الى الستين فلما قد قيل المراد منها هنا الضار هـ م فقد تعارض التفسيران فلا تسقط الزكاة بالشك بعد تحقق السبب فـ م **﴿ الى ستين ففيها تبيعان وفي سبعين منة وتبيع وفي ثمانين مستنان فالقروض يغير بكل عشر من تبيع الى منة ﴾** اقوله صلى الله عليه وسلم في كل ثلاثين من البقر تبيع او تبيعة وفي كل اربعين من او منة هـ اخرجها اصحاب السنن الاربعة فـ عند قول صاحب الهداية بهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ ا ع **﴿ والجاموس كالقر ﴾** لانه نوع من البقر لكن اوها م الناس لا تسبق اليه في ديارنا فلهذا لا يبحث بأكل لحمه في لا يأكل لحمه بقرة **﴿ وفي اربعين**

اعلم انه قد ذكر استثنائين احدهما بعد المائة والعشرين والاخر بعد المائة واثنين في المائة استثناء فـ استثناء مثل ما ذكر بعد المائة واثنين حتى يجب في كل خمسين حقة **﴿ وفي ثلاثين بقرا او جاموسا تبيع او تبيعة ثم في كل اربعين من او منة ﴾** التبيع الذي تم عليه الحول والتبيعة اثناء الحمل الذي تم عليها الحولان والمنة اثناء **﴿ ونما زاد بحسب الى ستين وفيها ضعف في ثلاثين ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مستن ﴾** اي في ستين تبيعان ثم في سبعين تبيع ومنة ثم في ثمانين مستنان ثم في تسعين ثلاث ابيعة ثم في مائة تبيعان ومنة ثم في مائة وعشرة تبيع وستنان ثم في مائة وعشرين اربع ابيعة اولات مستنات وهكذا الى غير

شاة وفي مائة واحد عشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث وفي اربعماية اربع  
ثم في كل مائه شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي كتاب ابني بكر رضي الله عنه وعليه انعقد الاجماع قوله وفي كتاب ابني بكر  
الحديث في البخاري وفي كتاب ابني بكر وقوله به اي باسم الفتم ف ويؤخذ الثاني في زكاتها لا  
الجزع وقال لا يؤخذ الجزع لقوله عليه الصلاة والسلام انما حقنا الجزعة والتي  
ولأنه يتبادي به الاضحية فكذلك الزكاة فلما جواز التضيعة به عرف نعم والمراد بما  
روى الجزعة من الابل وروى الحسن عند ابني حنيفة ان يؤخذ الجزع من الفان  
وجه الظاهر حديث علي رضي الله عنه موقوفاً وسرفوعاً لا يؤخذ في الزكاة الا الثاني  
فما عدا ولان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ولما لا يجوز الجزع من المزر  
والثاني ما تمت له سنة والجزع ما اتم عابه اكثرها م هذا تفسير كتب الفقه واما  
تفسير كتب الفقه فمن الطائف والظاهر يكون في السنة الكثرة ومن اخف يكون في  
السنة السادسة كـ قوله لحديث علي غريب والله اعلم به ف قوله وهذا اي الجزع  
من الفان ع ولا شيء في الخيل لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم  
في عبده ولا فرسه صدقة وأول بفرس الفازي وهو المقول عن زيد بن ثابت رضي  
الله عنه م ولا شك ان المتبادر من قولنا فرس زيد هو الفرس الملايس ركوباً  
ذهاباً واباً وان كان لغة اهم من ذلك والعرف املاك والحديث في الكتب الستة م  
وقال ابو حنيفة زفر اذا كانت الخيل سائمة ذكوراً واناثاً فصاحبها بالخيار ان شاء  
اعلى عن كل فرس ديناراً وان شاء قوماً واعلى عن كل مائتين خمسة دراهم  
والخيار بين الدينار والنقود منقول عن عمر رضي الله عنه م والحديث رواه محمد  
في كتاب الآثار عن ابني حنيفة من قول ابراهيم النخعي وقد ثبتت الكيفية والاخذ في  
زمن عمر وعثمان رضي الله عنهما من غير تكثير بعد اعتراف عمر بانه لم يفعل عليه  
الصلاة والسلام ولا ابو بكر رضي الله عنه على ما اخرجناه الدارقطني وعدم اخذه عليه  
الصلاة والسلام لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم اصحاب الخيل السائمة من  
المسلمين ولما هم اهل الدشت والوراكة فقت زمن عمر وعثمان ولعل ما أخذ الكيفية  
حديث جابر رضي الله عنه م مرفوعاً في كل فرس دينار كما ذكره في الامام عن الدار  
قطني وان لم يكن صحيحاً على طريق الحديثين اذ (١) عدم الصحة على طريقهم لا يستلزم  
عدم الصحة في نفس الامر لان التخصيص من مآخذهم لا يمتنع بل يكفي السلم  
بما اتفقوا عليه ف م والبالغ والخير لقوله عليه الصلاة والسلام لم ينزل علي  
فيما شيء والمقادير ثبتت مائة والصلان والجلان والعاجيل قال زفر ومالك  
رحمهما الله يجب فيها ما يجب في المسان وقال ابو يوسف والشامي رحمهما الله فيها  
واحد منها م قوله يجب فيها الخ اي يجب فيها مسنك ولنا حديث سويد بن  
غفلة رضي الله عنه قال انانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبعته فسمعته

النهاية وفي اربعين شاة او مائة  
شاة ثم في مائة واحد عشرين  
شاتان ثم في مائتين واحدة ثلاث  
شاة ثم في اربعماية اربع ثم في كل  
مائة شاة ولا شيء في بقل وحمار  
ليسا بجارة ولا في عوامل وحوامل  
وعولقة العوامل التي اعدت للعمل  
كثارة الارض والحوامل التي اعدت  
لحل الالتقال والعلوية التي تعطي العائف  
وفي ضد السائمة ولا في حمل  
وفصيل وجمل الا تبعاً للكبير ولا في  
ذكور الخيل منفردة وكذا في اناتها  
في رواية وفي كل فرس من المختلط  
به المذكور سائمة دينار او ربع عشر  
فيتمه نصاباً ويجاز دفع القيمة في الزكاة  
والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ  
المصدق الا الوسط وان لم يجد الحسن  
الواجب يأخذ الادنى مع الفصل  
او الاعلى ويرد الفضل ويقسم المستفاد  
وسط الحلول في حكمه الى نصاب  
من جنسه اي اذا كان له مائتا  
درهم وحال عليها وقد حصل له في  
وسط الحلول مائة درهم يقسم المائة

(١) (مطلب) عدم صحة الحديث  
عند الحديثين لا يستلزم عدم الصحة  
في نفس الامر

يقول في عهدي اى في كتابي ان لا أخذ من رضيع اللبن شيئاً ك وان المقادير لا يدخلها القياس فاذا امتنع ايحاب ما ورد به الشرع امتنع اصلاً واذا كان فيها واحدة من المسان جعل الكل تبعاً في انقضاءها تصاباً دون تأدية الزكاة ف وصورة المسئلة اذا كان له نصاب سائمة فتوالدت بعد شهر مثلاً مثل عددها ثم هلكت الاصول وبقيت الاولاد ك قوله فاذا امتنع لعدم وجوده في ماله ع قوله ايحاب ما ورد به الشرع وهو الامتنان للمينة من الثنية والتبعية وبنت مخاض مثلاً ف م قوله امتنع اى الايحاب اصلاً اما امتناع ايحاب ماورد به الشرع فلمدم وجوده في ماله كما هو فرض المسئلة واما امتناع ايحاب غير ما ورد به الشرع فلان المقادير اطلع ع قوله دون تأدية الزكاة اذ يجب اداؤها من النيات ان كان عدد الواجب موجوداً فيها ف م بان كانت الصغار مائة وتسعة عشر من الفم والكبار منها اثنين ع والعوامل والمعرفة ﴿ وقال مالك رحمه الله يجب فيها لظاهر النصوص ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الخوامل والعوامل ولا في البقرة الشيرة صدقة ولان السبب هو المال النامي ودليله الاسامة او الاعداد للعبارة ولم يرجده قوله لظاهر النصوص مثل في خمس ذود من الابل شاة وفي كل ثلاثين من البقر تبعة او تبعة فلنا ان ذلك مخصوص بالاتفاق تفصيلاً غير السائمة مـ فيخرج ما تمسكنا به لقوة دلالة قوله ولنا قوله عليه الصلاة والسلام غريب بهذا اللفظ ورواه ابو داود والدارقطني وغير هذا اللفظ فـ ﴿ والعفو ﴾ وقال محمد وزفر رحمهما الله يجب فيه لان الزكاة شكر لعمة المال والكل نعمة ولها قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل السائمة شاة وليس في الزيادة شيء حتى يبلغ عشراً وهكذا قال في كل نصاب فقد نفى الوجوب عن العفو ولان العفو تبع للنصاب فيصرف الهلاك اولاً الى التبعية كما في مال المضاربة مـ قوله قال محمد النخ فلو هلكت اربعون شاة من ثلثين نجب شاة وحسد محمد نصفها فـ ﴿ والمالك بعد الوجوب ﴾ وقال الشافعي رحمه الله يغنيان هلك بعد التكن من الاداء ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقاً للتبعية فيسقط بهلاك محله كدفع البد الجاني يسقط بهلاكه مـ قوله تحقيقاً الج وعملنا بظاهر الاحاديث فهو هاتوا ربع الضروس من كل اربعين درهماً درهم وحديث معاذ رضي الله اسري ان اخذ من كل ثلاثين بقرة تبعة قوله فيسقط النخ لان الحق اذا ثبت بصفة لا يبقى الا بملك الصفة فـ ﴿ ولو وجب مسن ﴾ ولم توجد دفع اصل منها واخذ الفضل او دونها ورد الفضل ﴿ بناء على جواز اخذ القيمة في الزكاة الا ان في الوجه الاول للعامل ان لا يأخذ ويطالبه بمعين الواجب او القيمة لانه شراء وفي الوجه الثاني يغير لانه لا يبيع فيه بل صطاء القيمة ﴿ او دفع القيمة ﴾ وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز دفع القيمة اتباعاً للمنصوص كما في الهدايا والمضاحيا ولنا ان الاسر بالاداء الى التقدير ايصال للرزق الوعود اليه فيكون ابطلاً لقيد التاء نصار كالجزية بخلاف الهدايا لان القرية فيها اراحة دم وهي لا تنقل ووجه القرية فيها

الى الماتنين وقوله في حكمه اى في حكم المستفاد وهو وجوب الزكاة يعني يعتبر في المستفاد الحول الذي هو على الاصل ويمكن ان يرجع ضمير حكم الى الحول ﴿ والزكاة في النصاب دون العفو ﴾ فانه اذا ملك خمسة وثلاثين من الابل فالواجب وهو بنت مخاض اما هو في خمس وعشرين لافي المجموع حتى لو ملك عشرة بعد الحول

كان الواجب على حاله **وهلاك النصاب** بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصته و يصرف الهلاك الى العفو أولاً ثم الى النصاب يليه ثم وثم الى ان ينتهي فيبقى شاة لو هلك بعد الحول عشرون من مئتين شاة او واحد من ست من الابل ويجب بنت مخاض لو هلك خمسة عشر من اربعين بعيداً **يعبراً** اي يصرف الهلاك الى العفو أولاً وان لم يتجاوز الهلاك العفو فالواجب على حاله كالتاليين الاولين وهما هلاك عشرين من مئتين شاة او واحدة من ست من الابل وان جاوز الهلاك العفو كما اذا هلك خمسة عشر من اربعين بعيداً فالاربعة تصرف الى العفو ثم احد عشر يصرف الى النصاب الذي يلي العفو وهي ما بين خمسة وعشرين الى ست وثلاثين حتى يجب بنت مخاض ولا تقول الهلاك يصرف الى النصاب والعفو حتى تقول الواجب في الاربعين بنت لبون وقد هلك خمسة عشر من اربعين وفي خمسة وعشرون فيجب نصف ونحن من بنت لبون **١٠٣** ولا تقول ايضاً ان الهلاك الذي جاوز

العفو يصرف الى مجموع النصاب حتى تقول يصرف اربعة الى العفو ثم يصرف احد عشر الى مجموع ستة وثلاثين اي كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبون وقد هلك احد عشرون وخمسة عشر فالواجب ثلثا بنت لبون وربع ثلثا بنت لبون وما قوله ثم وثم الى ان ينتهي فلم يذكر له في المتن مثلاً فنقول لو هلك من اربعين بعيداً عشرون فالاربعة تصرف الى العفو واحد عشر الى نصاب يلي العفو وخمسة الى نصاب يلي هذا النصاب حتى يبقى اربع شياء ونص عليه اذا هلك خمسة وعشرون او ثلاثون او خمسة وثلاثون والسائمة هي المكتفية بالزجر في اكل الحول **الزجر** بانكسر اكله **اغذية** زكاة السوائم والعشر والخراج يعني ان يبدأ خفية ان لم يصر في حقه لا الخراج اعلم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ الزكاة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخراج

نحن فيه سدخلة الفقير وهو معقول **هـ** قوله ابطالا لزيد الشاة اي ابطال قيد الشاة مثلاً يجمع نفسي وعد الزرق والامر بالدفع الموعود به ما من دابة في الارض الا على الله زرعها (واتو الزكاة) وهذا لاك اذا سمعت قائلاً يا فلان مؤنك علي ثم قال لاخر اعطه من مالي عندك من كل كذا وكذا لا يترك من مجموع الرصد والامر ان ذلك لا يجاوز الرصد فجواز دفع القيمة مدلول التزامي لمجموع النصف لانقتال الدين اليه لا تعليل ولو سلمنا انه تعليل لم يكن مبطلا للنص بل توسعة على الحكم لجواز دفع عين الشاة وقد راينا في كتاب الصديق رضي الله عنه ما يدل عليه ففي البخاري في كتاب ابي بكر رضي الله عنه من بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تؤخذ منه ويجعل معها شاتين استخيرا او عشرين درهما الحديث فقد انتقل الى القيمة **فـ** ويؤخذ الوسط لقوله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا من حوزات اموال الناس اي كرايتها واخذوا من حواشي اموالهم اي اوساطها ولان فيه نظراً للجانين **هـ** الحديث أخرجه ابو داود في المراسيل وفي الصحيح قال صلى الله عليه وسلم لحاذ رضي الله عنه اياك وكرايتهم او لهم **فـ** **و** يضم مستفاد من جنس نصاب اليه **هـ** الا اذا كان ثمن مال مركزي كان زكاة السائمة ثم باعها بامثاله الحول فانه لا يضم ثمنها الى نصاب اخر عند أبي حنيفة رحمه الله كيلا يلزم الثني ويضم عندها للجهانة **فـ** وقال الشافعي رحمه الله لا يضم الا الاولاد والارباب وانا ان عند الجهانة يصير التمييز كما سيف الاولاد والارباب ويصر احتبار الحول **هـ** ثم المراد بالمستفاد ما دخل في ملكه ولو بسبب اضطراري كالترا لا للحاصل من النصاب كالرجوع على هذا فخله من حال باعبار متعلقه من المستفاد لاصلة له على معنى من عين النصاب فظهر الفرق بين المذهبين **حـ** ولو اخذ الخراج والعشر والزكاة اي صدقة السوائم **هـ** بقاء لم يؤخذ اخرى

وزكاة السوائم وزكاة اموال التجارة مادامت تحت حماية الماشرفان اخذ البعثة او سلاطين زماننا الخراج فلا اعادة على المالك لان مصرف الخراج للمخاتلة وهم من المخاتلة لانهم يحاربون الكفار وان اخذوا الزكاة المذكورة المقدرة فان صرفوا الى مصارفها وهي مصارف الزكاة فلا اعادة على المالك وان لم يصرافوا الى مصارفها فعليهم الاعادة خفية اي يردونها الى مستحقها بينا بينهم وبين الله وانما قال يعني ان يبدأ احترازاً عن قول بعض المشايخ انه لا اعادة عليهم لانهم لا تسلطوا على المسلمين تخريبهم حكم الامام ضرورة ولهذا يصح منهم تقبض القضاء واقامة الجمع والاعباد وهو ذلك والجواب عن هذا ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بها يعني نصب القضاء واقامة ما هو من شعائر الاسلام ضرورة بخلاف الزكاة فان الاصل فيها الاداء خفية لئلا يقع تعالي وتنفقوا وتأتوا الفقراء فهو خير لكم وعن قول بعض المشايخ انه اذا نوى بالدفع اليهم التصديق عليهم سقط عنه لانهم بما عليهم من التبعات فقراء

والشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي زيف هذا فإنه قال لا بد من إعلام المتصدق عليه وايضا لا خفاء في ان الزكاة عبادة محضة كاصلاة فلا تنادى الا بالنية الاخلاصة لله تعالى ولم يوجد ثم اعلم ان العبارة المذكورة في الهداية هذه والزكاة مصرفها الفقراء ولا يصرفونها اليهم وقيل اذا نوى بالصدق عليهم سقط عنه وكذا الدفع الى كل سلطان جائز لانه بما عليهم من التبعات فقرا والاول احوط فعليك ان تتامل في هذه الرواية انه هل يفهمونها الاسقوط الزكاة عن المظالم نظرا له ودفعا للرجح عنه وهل لهذا الرواية دلالة على انه يجوز للقوارع واهل الجوران ياخذوا الزكاة و يصرفونها الى حوائجهم ولا يصرفونها الى الفقراء يتاول ايهم فقرا فانظر الى هذا الذي ادريج في الايمان ركنا **١٠٤** آخر كيف يتسلك بهذه الرواية فسوغ لولا هذه اخذ العصور والزكاة بالصفة

المالوبة بل فرض عليهم ذلك وحكم بكفر من انكر والصفة المالوبة ان يحرض الاحوية في اخذ الخارج من الارض اعضانا مضاعفة فيضعفوا على الملاك القوم و ياخذونها جهرا وقهرا و يصرفونها كما هو عادة اهل الامراف والاراف اي التمس ولا شيء في مال صبي التفتي وعلى المرأة ما على الرجل منهم تغلب بكسر اللام ابو قبيلة والنسبة اليها تنافي بفتح اللام استعجاشا لنوالي الكسريين ربما قالوا بالكسر هكذا في الصحاح و بنا تغلب قوم من مشركي العرب طالبهم عمر الجزية قايوا وقالوا نعطى الصدقة مضاعفة فصولوا على ذلك فقال عمر رضي الله عنه هذا خير يتسكن نسراهما شتم فلما جر الصلح على ضعف زكاة المسلمين لا يؤخذ من صبيانهم يؤخذ من نسائهم كالمسلمين مع ان الجزية لا توضع على النساء وجران تقديمها لحول ولاكثر منه ولتصلي لدي نصاب والاصل في هذا ان المال الثامي سبب لوجوب الزكاة والحول شرط لوجوب الاداء فاذا وجد

### باب زكاة المال

يحب في مائتي درهم وعشرين ديناراً ربع المشر لأنه عليه الصلاة والسلام كتب الى معاذ رضي الله عنه خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين مثقالاً من ذهب نصف مثقال له والله اعلم به وفي الدارقطني أنه عليه الصلاة والسلام امر معاذ رضي الله عنه حين بعثه الى اليمن ان ياخذ من كل اربعين ديناراً ديناراً ومن كل مائتي درهم الحديث وهو معلول بعد الله ابن شيب قم وفي الباب ايضاً كتاب ابن حزم عند السناني وستقله عند قول المصنف ثم في كل خمس بمصاه ع ولو تروا او حلياً او آتية خلافاً للشافعي رحمه الله في الحلي المباحة فقط ولنا العمومات فهو حديث علي عنه عليه الصلاة والسلام هاتوا صدقة الفقرة من كل اربعين درهماً درهماً رواه اصحاب السنن الاربعة والخصوصات فم ذكرها فراجعها ع ورواية جابر عنه عليه الصلاة والسلام ليس في الحلي زكاة قال البيهقي باطل لا اصل له وانما يروى عن جابر من قوله فم وديم ولان السبب مال تام ودليل الناه

السبب يصح الاداء مع انه لم يجب فاذا وجد النصاب يصح الاداء قبل الحول وكذا اذا كان له نصاب واحد كاتني (موجود) درهم مثلاً فيؤدي لاكثر من نصاب واحد حتى اذا ملك الاكثر بعد الاداء اجزاء ما ادى من قبل اما اذا لم يملك نصاباً اصلاً لم يصح الاداء **باب زكاة المال** وهو للذهب عشرون مثقالاً وللفضة مائتا درهم كل عشرة مناسبة مثاقيل اعلم ان هذا الوزن يسمى وزن سبعة وهو ان يكون الدرهم سبعة اجزاء التي يكون المثقال عشرة منها اي يكون نصف مثقال وخمس مثقال فيكون عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل والمثقال عشرون قيراطاً والدرهم اربعة عشر قيراطاً والقيراط خمس شعيرات وفي مموله وبه وعرض تجارة قيمته نصاب من احدها مقوماً بالانق للفقر ربع عشر اي ان كاف النقوم بالدرهم اتبع

موجود وهو الاعداد التجارية خلقه ه قوله المخصوصات وفي الزيلي روى حسين الملم  
عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي يدها ابنة لها وفي يدها ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اعطيني زكاة هذا قالت لا قال امسرك ان يسورك الله بها الى يوم  
القيامة يسارين من ناز غلختها والتمتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت  
ها لله ولرسوله قال الثروي اسناده حسن وقالت عائشة رضي الله عنها دخل على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدي ثقتان من وري فقال ما هذا يا عائشة فقلت  
صنعتن ان زين لك بهن يا رسول الله فقال انزديني زكائين فقلت لا او ما شاء الله  
قال حسبك من النار اخرجه الحاكم في المستدرك وقال هذا حديث صحيح على  
شرط الشيخين انتهى كلام الزيلي ع ثم في كل خمس بحسابه وقال الشافعي  
ومحمد وابو يوسف رحمهم الله ما زاد على المائتين فحسابه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام  
في حديث عمرو بن حزم ليس فيما دون الاربعين صدقة ولان في الجباب الكسور  
سرجا لتعذر الوقوف عليه وهو مدفوع م ولانه اوفق لقياس الزكاة لانها تدور بنحو  
نصاب وحدتين حزم ذكره عبدالحق في احكامه ولم يعمد لاحد والموجود في كتاب  
ابن حزم عند النسائي وابن حبان والحاكم وغيرهم في الفضة ليس فيها صدقة حتى تبلغ مائتي  
درهم ففيها خمسة دراهم وفي كل اربعين درهماً درهم وهذا وان كان عملاً بمنهم مخالفة لكننا  
اخذنا دافعاً للرجح الذي ذكره المصنف م والمعتبر وزنها اداءه ووجوبه وقال زفر  
المبره في الاداء القيمة وعند محمد للاصفهاني خمسة زروقات فيمتار بمئة جياذ عن خمسة  
جياذ جاز عندها ويكره قول زفر ومحمد لا يجوز حتى يؤدي الفضل ولو أدى من خلافه  
تعتبر القيمة اجماعاً زفر ان المبره للمالية ولا يلزم الربا اذ لا ربا بين المولى وصيده  
ومحمد احتياط في جانب الفقهاء فاعتبر الاضع ولما انه لا عبرة بغيره في الاموال  
الربوية عند مقابلتها بمنسأ قوله لا ربا بين المولى وصيده قلنا ما لنا الله معاملة  
المكاتبين حتى استقرض منا بل معاملة الاحرار حتى اجاز تبرعنا واما اعتبار الوزن  
وجوباً فجمع عليه فلا زكاة اجماعاً في ابريق فضة مثلاً وزنها مائة وقيمتها مائتان  
م قوله اي قول زفر ع وفي الدرهم وزن سبعة وهو ان يكون الشرة منها  
وزن سبعة مثاقيل بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه واستقر الامر  
عليه والمغال عشرون درهماً والقيراط خمس شعيرات م وغالب الزرق  
ورق لا عكسه لان الدرهم لا يتحول من قليل خش لانها لا تطيع الا به وتلوه من  
الكثير لجهنا الفضة فاصلة بان يزيد على النصف اعتباراً حقيقة لكن لا بد من نية  
التجارة في غالب الخش الا اذا كان يتخلص ما يبلغ نصاباً فلا حاجة الى القيمة ولا  
نية التجارة م قوله الا اذا كان الخ او كانت اثماً راحة وبلغت نصاباً اذ في نقد  
نحب زكاته لنحب دروان لم ينو فيه التجارة وفسر في البدائع الادنى بالتالي تغلب عليها  
الفضة وبني ان يفسر بالمساوي لان المختار هو الوجوب فيه قوله فلا حاجة الى القيمة

للقير قوم عروض التجارة بالدرهم  
وان كان بالدينار اتفق قومت بها  
ثم في كل خمس زاد على النصاب  
بحسابه اعلم ان الزكاة لا تجب  
في الكسور عندنا الا اذا بلغ خمس  
النصاب فاذا زاد على مائتي درهم  
اربعون درهماً زاد في الزكاة درهم  
وان زاد ثمانون درهماً زاد درهمان  
ولا شيء في الاقل وورق غلب  
فضته فضة وما غلب خشه يلزم  
ونقصان النصاب في الحول هدر  
اي لو كان في اول الحول عشرون  
ديناراً ثم نقص في اثناء الحول ثم تم  
في آخر الحول يجب الزكاة ويفهم  
التعبد الى الفضة والعروض اليها  
بالقيمة هذا عند ابي حنيفة واما  
عندنا فيفهم الذهب الى الفضة  
بالاجزاء حتى اذا كان له عشرة  
دينارين وقسمون درهماً فيمتار عشرة



الغ اي في التي كانت يتخلط اما بقي من الفش فلا يد فيه من التية والقيمة امين م  
وفي عروض تجارة بلفت نصاب وري اودع **﴿** لقوله عليه الصلاة والسلام  
فيها يقومها فيؤدي من كل مائتي درهم خمسة دراهم ولائها مائة للاستفاه باعداد المبد  
فاختبر بالمعد باعداد الشرح ه والحديث غريب وروي ابو داود كان عليه الصلاة  
والسلام يامرنا ان نخرج الصدقة من الذي يمد قليح اه وسكت عليه المنذري وهذا  
تخصيص منعنا وصرح ابن عبد البر بحسن استنده ف م **﴿** وتقضان النصاب في الحول  
لا يضر ان كل في طريقه **﴿** لان اعتبار انكال في الوسط يشق اما لا بد في ابتدائه  
للاعتقاد وتحقيق الفناء وفي انتهاءه لوجوب الاداء ه م قوله يشق لانه يزيد وينقص  
واعتماد ازا يادة والنقص في كل ساعة يؤدي الى المخرج عيني وكان وجه المخرج انه  
لو اتنى الوجوب بسبب النقص لاتفى الحول لتلائم الحول والوجوب لم بانكال  
يستأنف الوجوب والحول فن كثرة الاستثنافات يلبس عليه ان ابتداء الحول من  
اي وقت كان ع **﴿** وتضم قيمة العروض الى التئين **﴿** لان الوجوب سبغ النكل  
باعتماد التجارة وان اختلفت جهة الاعداد ه فهو يخلو الله في النقدين ويجعل المبد  
في العروض ك م **﴿** وللصعب الى النقص **﴿** الجعانة من حيث التينة ومن هذا الوجه  
صار سبغ **﴿** قيمة **﴿** وعندها اجزاء فن له مائة درهم وخمسة مناقيل قيمتها مائة  
درهم فله الزكاة عند ابي حنيفة خلافا لما وله ان الصم الجعانة وهو يتحقق بالقيمة  
لا بالصورة

### باب العاشر

محي عاشراً ل دوران اسم العشر في متعلق اخذه لانه ياخذ العشر او نصفه او  
رابعه امين عن المتق م **﴿** هو من نصبه الامام لياخذ الصدقات من التجار **﴿**  
ويحس التجار من القصوص لان الاخذ من الذي لذلك وقوله الصدقات فيه  
تغليب لاسم العبادة على غيره ف م **﴿** فن قال لم يتم الحول او طي دين او ادبت  
انا **﴿** الى فقير في مصر **﴿** او الى عاشر آخر وحلف **﴿** لانه وان كان عبادة كالصلاة  
لكن تعلق به حق العبد وهو العاشر فهو يدعي شيئاً لواف به زمة فيجاء لرجاء التكرول  
واما الصلاة فلا مكذب له فيها ف م **﴿** صدق **﴿** في النصول الاربعة اما في الاول  
والثاني فلانه يتكر الوجوب فالقول له مع يمينه واما في الثالث فلان الاداء كان  
منوفاً اليه فيه وولاية الاخذ بالمرور لسخوله تحت الحماية ه م قوله اليه اي الى المالك  
وقوله وولاية الاخذ اي للامام ف م **﴿** واما في الرابع فلانه ادعى وضع الامانة موضعها  
هذا اذا كان في تلك السنة عاشراً آخر والا فلا يصدق لظهور كذبه بيقين **﴿** الا  
في السوائم في دفعه بنفسه **﴿** وقال الشافعي رحمه الله يصدق لانه اوصل الحق الى  
الحقيق ولما ان حق الاخذ السلطان فلا يملك ابطاله ه قوله حق الاخذ قال تعالى  
خذ من اموالهم صدقة ك **﴿** وفيها صدق المسلم صدق الذي **﴿** لان ما يؤخذ منه

دنانير يجب عنده لا عندها اما اذا  
كان له عشرة دنانير ومائة درهم  
يجوز بانقائهم اما عندها فللصم  
بالاجزاء واما عند ابي حنيفة فمائة  
درهم ان كان قيمته عشرة دنانير  
فظاهر وان كانت اكثر فكذلك  
لوجود نصاب الذهب من حيث  
القيمة فيجب الزكاة وان كانت اقل  
فيكون قيمة عشرة دنانير اكثر من  
قيمة مائة درهم ضرورة فوجب  
باعتماد وجود نصاب الفضة من  
من حيث القيمة

### باب العاشر

هو من نصبه الامام على  
الطريق لايخذ صدقه التجار وصدق  
مع اليين ومن انكر منهم تمام الحول  
او الفراغ عن الدين او ادعى ادائه  
الى فقير في مصر في غير السوائم **﴿**  
حق اذا ادعى الاداء الى فقير في  
مصر في السوائم لا يصدق اذ ليس  
في السوائم الاداء الى الفقير بل ياخذ  
منه السلطان ويصرفه الى مصرفه  
**﴿** او عاشراً آخر وجد في السنة **﴿**  
اي اذا ادعى ادائه الى عاشر آخر  
والحال ان عاشراً آخر موجود في  
هذه السنة **﴿** بلا اخراج البراءة **﴿**  
اي بلا شرط ان تخرج البراءة من  
الاخر بل يصدق مع اليين **﴿** لان  
ادعى ادائه في السوائم وما صدق  
فيه المسلم صدق فيه الذي

هذه الامة ام ولده يصدق ولا يأخذ

منه شيئاً ❦ واخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي خضعه ومن الحربي العشر ان بلغ ماله نصيباً ولم يعلم قدر ما اخذ منا ❦ اي لم يعلم قدر ما اخذ منا اهل الحرب اذا مر تاجرنا عليهم ❦ وان علم اخذ مثله ان كان بعضاً لا كلاً ان اخذوه منا ❦ اي ان علم قدر ما اخذ منا اهل الحرب فاضربنا ياخذ من الحربي مثل ذلك ان كان بعضاً حتى اتهم لواخذوا كل اموالنا فاضربنا لا ياخذ كل اموال الحربي المار ❦ ولا من قليله وان اقر بياقي النصاب في بيته ❦ القليل ما لا يبلغ النصاب ❦ ولا ناخذ شيئاً منه ان لم ياخذوا شيئاً منا ❦ القصير في لم ياخذوا راجع الى اهل الحرب وان لم يذكر هذا القنط ❦ ولو عثر ثم صر قبل الحول ان جاء من داره وصر عشر ثانياً والا فلا ❦ اي ان اخذ الحربي العشر ثم مر قبل الحول ان كان في المرة الثانية جاء من داره عشر ثانياً وان كان راجعاً من دارنا الى داره لا يؤخذ منه شيء ❦ وعشر خر ذهبي لاخزيه مر بها او بحدتها ❦ هذا عند ابي حنيفة واما عند الشافعي لا بعشرها وعند زفر بعشرها وعند ابي يوسف ان مر بها بعشرها فجعل الخنزير تبعاً لغيره وان مر بالخمر منفرداً لا والفرق عندنا ان الخنزير من ذوات اللحم فاخذ قيمته كأخذه واخر من ذوات الامثال فاخذ القيمة لا يكون كاخذه الدين ❦ ولا بضاعة ومضاربة ❦

ضعف ما يؤخذ من المسلم فبراعى تلك الشرائط تحقيقاً للتضييف ❦ قوله الشرائط من الحول والنصاب والفراخ من الدين قوله للتضييف لان تضييف الشيء انما يكون ان لو كان المضعف على اوصاف المضعف عليه والا لزم ان يكون تبدلاً ❦ وفيه انه اي داع الى اعتباره تحقيقاً لم لا يكون ابتداءً وظليقة عند دخوله في الحماية وانما روى ذلك في بني تغلب لوقوع الصلح عليه والمضى الذي ذكره من ان النبي اوجع الى الحماية لفترة طمع الموصون في اموالهم لا يقتضى التضييف فم ❦ لا الحربي الا في ام ولده ❦ لان الاخذ منه بطريق الحماية وما في يده من المال محتاج الى الحماية غير ان افراده ينسب من في يده منه صحيح فكذلك باموية الولد لانها تبني عليه فاقصد من المالة فيهن والاخذ لا يجب الا من المال ❦ قوله بطريق الحماية لا بطريق الزكاة ليعصا الدين او عدم الحول فم ❦ واخذ منا ربع العشر ومن الذي خضعه ومن الحربي العشر ❦ هكذا امر عمر رضي الله عنه سمعته ❦ واداء عبد الزقاق بناية وقرول المصنف ومن الحربي العشري ان لم يصل قدر ما ياخذون منا لقول عمر رضي الله عنه فان اصيبا لم فالعشر وان علم انهم ياخذون منا ربع عشر اوصفه تأخذ بقدره وان كانوا ياخذون الكل لا ناخذ الكل لانه غدره ❦ قوله لقول عمر رضي الله عنه غريب وقوله فان اصيبا اي مجزئ عن معة قدروا ياخذون منه بناية ❦ بشرط نصاب ❦ لان القليل لم يزل حنواً ولانه لا يحتاج الى الحماية ❦ لان قاطع الطريق لا يقطعها الا اذا راي مالا عظيماً ❦ واخذ منا ❦ فان كانوا لا ياخذون منا اصلاً لا ناخذ ليتزكروا الاخذ من تجارنا ولانا احق بمكالم الاخذين ❦ ولم يثن في حول بلا عود ❦ لان الاخذ في كل مرة استئصال المال وحق الاخذ لحفظه ولا نسحق الامان الاول باق وبعد الحول يتجدد الامان لانه لا يمكن من المقام حولا والاخذ بعده لا يستأصل المال ❦ قوله وحق الاخذ لحفظه ولا لحفظ مع الاستئصال ❦ وعشر اخر لاخنزير ❦ وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا بعشرها لانه لا قيمة لها وقال زفر رحمه الله بعشرها لاستوائها في المالة عندم وقال ابو يوسف رحمه الله بعشرها اذا مر بها جملة كانه جعل الخنزير تابعاً لغيره فان مر بكل واحد على انفراده عشر اخذون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر ان القيمة في القيمة لها حكم الدين والخنزير منها وليس هذا الحكم للميتات واخر منها ولان حق الاخذ لحماية والمسلم يحمي خمر نفسه لتخفيف فكذلك يحمي على غيره ولا يحمي خنزير نفسه بل يجب تسبيبه بالاسلام فكذلك لا يحمي على غيره ❦ وما في بيته ❦ لانه لم يدخل تحت الحماية ❦ والبضاعة ❦ لعدم الاخذ باداء زكاته ❦ ومال المضاربة ❦ لانه ليس بمالك ولا نائب في اداء الزكاة الا اذا كان نصيبه من الربح يبلغ نصيباً فيجب عليه لانه مالك ❦ وكسب الماذون ❦ لانه لا ملك له كالفارس ❦ وثني ❦ ان مر على حاصر المدل ❦ ان عشر الخوارج ❦ لان التصدير جاء من قبله حيث مر عليهم

اي ان مر المضارب بمال المضاربة لا يؤخذ منه شيء ❦ وكسب ما ذون الاخير مديون منه مولا ❦ اي ان مر مغير ما ذون فان كان مديوناً

باب الركاز

اعلم ان المدين المكان يقيد الاستقرار فيه ثم اشهر في نفس الاجزاء المستقرة  
الركبة في الارض يوم خلقت الارض والكنز هو المثلث فيها بفعل الانسان والركاز  
بمعناها فكان حقيقة فيها مشتركاً معنويًا ف م والركوة واحدة اركاز وهو ما ركوه  
الله تعالى في المادون اي احدهن كالركوة ودفين اهل الجاهلية قاموس خمس معدن  
نقد وهو حديد لقوله عليه الصلاة والسلام انبها جبار والبئر جبار والمعدن  
جبار وفي الركاز الخمس رواه الستة والركاز بم الكنز والمعدن كما حققناه وعطف جملة  
الركاز على جملة المعدن لا يفيد عدم ارادة المعدن من الركاز لاختلاف حكم الجملتين  
اذ حكم الاولى ان املاك المعدن للاجير الحافر غير مفعون لا انه لا شيء فيه نفسه  
لانه خلاف المتفق عليه اذ لا خلاف في نفس الوجوب وانما الخلاف في كية الواجب  
فالخاص انه اثبت له حكماً خاصاً بالمعدن ثم اثبت له حكماً اخر مع غيره فم والباقى  
لواجد لان لفاتين يداً حكمية لثبوتها على الظاهر وللواجد يداً حقيقة فاعتبرنا  
الحكمية في حق الخمس والحقيقة سببه حتى الباقى م قوله على الظاهر واليد على  
الظاهر يد على الباطن حكماً ف وقال الشافعي رحمه الله لا ينجس لانه مباح سبقت  
يده اليه كالمصيد الا اذا كان المستخرج ذهباً او فضة فيجب فيه زكاة ولا يشترط  
الحول في قول له لانه نماء كله والحول للقيمة وقد سمحت ماننا في هذا الفصل  
في ارض خراج او عشر وكذا في المأزقة فذكرها ليس للاحتراز بل للتصريح  
بان وظيفتهما المستمرة لا تمنع الاخذها يوجد فيهما فم او المراد ما يكون وظيفتهما  
اغراج او العشر امين اي في الحال او بعد الاحياء فكانه احتزبه عن مفازة دار  
الحرب لا في داره وقال في الخمس وله انه من اجزاء الارض مركب فيها  
ولا مؤنة في سائر الاجزاء فكذلك سببه هذا بخلاف الكنز لانه غير مركب فيها  
وارضه وفيه روايتان عن ابي حنيفة وجه رواية المتن انه من اجزاء الارض  
ولا خمس في سائر الاجزاء فكذلك في هذا م وكنز لقوله عليه الصلاة والسلام  
في الركاز الخمس واسم الركاز يطلق على الكنز لمنى الزكر وهو الاثبات والباقى  
لمعدن له وهو الذي ملكه الامام هذه البقية اول النفع وقال ابو يوسف رحمه  
الله هو للواجد ولما انه سبقت يده اليه وهي يد المخصوص فيملك به ما في الباطن  
وان كانت على الظاهر كن اصطاد سمكة في بطنها دمة بالبع لم يخرج عن ملكه  
لانه مودع فيها بخلاف المعدن لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري والاربع  
خلافاً لابن يوسف رحمه الله ولما انه مستخرج من عينه بالمعراج وينطبع مع غيره  
فكان كالنقطة لانها لا تنطبع حتى يخالطها شيء فم لا ركاز دار حرب لانه  
بمنزلة المخلص غير مجامع وقيل ورج لقوله عليه الصلاة والسلام لا خمس في  
البحر غريب بهذا اللفظ واخرج ابن عدى مرفوعاً من طريقين ضعيفين لا زكاة في  
بحر فم ولولا وعبر وقال ابو يوسف فيهما وفي كل حلية تخرج من البحر

لا يؤخذ منه شيء وان لم يكن مديوناً  
فكسبه ملك لولاه فان كان المولى معه  
يؤخذ الزكاة منه وان لم يكن المولى  
معه لا يؤخذ

باب الركاز

الركاز هو المال المركب في الارض  
عقلها كان او موضوعاً والمعدن ما  
كان عقلها والكنز ما كان  
موضوعاً هو معدن ذهب ونحوه  
وجد في ارض خراج وعشر خمس  
وباقية للواجد ان لم تملك ارضه  
والا فلانكها فلا شيء فيه ان وجد  
في داره وفي ارضه روايتان ولاي لولا  
وعبر وفيد وزج وجد في جبل وكنز  
فيه سمعة الاسلام كالقطة وما فيه  
سمعة الكفر خمس وباقية للواجد ان  
لم تملك ارضه والا فللمستحق له اي  
المالك اول الفصح وركاز صحراء دار  
الغروب كله لمساء من وجده اي  
ان دخل تاجرتا دار الحرب باملان  
فوجد في صحراء ركازاً فهو له كله  
وان وجد في داره ركة الى مالكنها  
وان وجد ركاز متاعهم في ارض  
منها لم تملك خمس وباقية له

حسن ولما ان قرايجر لا يرد عليه القبر فلما اخذ منه ليس بختيمة ولو تقدين والمروى عن عمر رضي الله عنه فيها دسره الجريه تقول

### باب العشر

يجب في عمل ارض العشر أي في ارض غير خراجية ولو غير عشرية كجبل ومفازة ودروال الشافعي رحمه الله لا يجب لانه متولد من حيوان فاتبه الابوسم ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في السمل العشر ولان الفل يتناول من الانوار والثمار وفيهما العشر فكذلكما يتولد منها بخلاف دود الفل لانه يتناول الاوراق ولا عشر فيها م والحديث رواه ابن ماجه وأحمد وابو داود وابو يعلى وقال البيهقي هذا الحديث منقطع وقال البخاري مرسل فم وسقى سماء وسقى بلا شرط نصاب وبقاء وقال لا يجب الا ليا له ثمرة بالغية تبلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا الذي صلى الله عليه وسلم م هو اربعة امناه فوله قوله صلى الله عليه وسلم ما اخرجت الارض فيه العشر من غير فصل م والحديث في الصحيحين معناه فم الا المطلب والمقصب والحشيش لا هنا لا تستنبت في الجنان عادة بل نقي عنها حتى لو اتخذها مقصبة او شجرة او مبنيا لحشيش يجب فيها العشر ونصفه في مسق غرب دلو عظيم يستق بها بالبقع عني م ودالية فاعورة عيني ككترة المؤنة ولا ترفع المؤن لانه عليه الصلاة والسلام حكم بفتاوت الواجب لفتاوت المؤنة فلا معنى لرفعها م اذ لو رفعت لم يتحقق الفتاوت فم لان مسق السماء اذا خرج منه عشرون قفيزا مثلا ففيه قفيزان فلو فرضنا ان الخارج من مسق القرب اربعون قفيزا ومؤنته كانت عشرين قفيزا فبعد رفع المؤنة بقي عشرون قفيزا فلو اوجبنا قفيزين في الباقي لم يظهر الفتاوت بين الخارجين والحال انه ثابت شرعا عنايه م فوله حكم فروى البخاري مرفوعا فيها سقت السماء والعيون او كان عشريا العشر وفيما سقى بالنفع نصف العشر وروى مسلم مرفوعا فيها سقت الانهار والعيون العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر فم وولوه عتريا الذي يشرب بعروقه من غير سقى بان يغرس في ارض يكون الماء قريبا من وجهها فيصل اليه عروق الشجر فيستقى عن السقي م وضمه في ارض عشرية لتعليي م ولو صيبا او امرأة عرف ذلك باجماع الصحابة رضي الله عنهم وان اسلم او ابتاعها منه مسلم وقال لا يعود الى عشر واحد في الفصلين وله ان التضييف صار وظيفه فتنتقل الى المسلم بما فيها كاتخراج او ذي م عديم لجواز التضييف عليه في الجملة كما اذا مر على العاشر وخارج ان اشترى ذي ارضا عشرية من مسلم قال ابو يوسف رحمه الله عليه العشر مضاعفا وتصرف مصارف اتخراج وعند محمد هي عشرية على حالها وله ان اتخراج البقي بمال الكافر وعشر ان اخذها منه مسلم بشفعة اورد على البائع للفساد اما الاول فنقول المصفة الى الشفيع فكأنه اشترها من مسلم واما الثاني فلا نه بالرد بالفساد جعل البيع كان لم يكن ولان حق المسلم لم ينقطع بهذا الشراء

### باب العشر

في عمل ارض عشرية او جبل وثمرة وما خرج من الارض وان لم يبلغ خمسة اوسق ولم يبق سنة وسقاه سبع او موطر عشر عشر مبتداه وقوله في عمل ارض غيره وهذا عند ابي حنيفة واما عندهما وعند الشافعي ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية ارطال وايضا ليس عديم سق الحظرووات صدقة ولا ليا لم يبق سنة صدقه واطم ان عند ابي حنيفة يجب في الحظرووات صدقة يؤدها المالك الى الفقراء لانه يأخذها السلطان هكذا في الاسرار للقاسم الامام ابو زيد الهبوسى الا ان هو حطب كالمقصب والحشيش وفيما سقى بغرب او دالية نصف عشر بلا رفع مؤن الزرع أي يجب الوظيفة وهي عشر الكل لانه يرفع مؤن الزرع كاجر الحصاد ونحوه ثم يعطى وظيفته وهي عشر الباقي او نصفه ونحوه فغلب له ارض عشرية رجله وطلعه واثناه سواء وان اسلم او اشترها ذي او مسلم اعلم ان العشر يؤخذ من اراضي اطفالنا فيؤخذ خسفت ذلك من اراضي اطفالهم ولا يسقط عنهم العشر المضاعف بالاسلام عند ابي حنيفة واما عند ابي يوسف فيؤخذ عشر واحد واخذ الخارج من ذي اشترى عشرية مسلم وعشر مسلم اخذها منه بشفعة اوردت عليه لفساد البيع أي اخذها من ذي شفعة او اشترى الذي

من المسلم الشريفة ثم ردت على المسلم  
فساد البيع عادت شريفة كما كانت  
وفي دار جعلت بستاناً خراجاً ان  
كانت لدي أو لمسلم سقاها بآلة  
أي بآلة الخراج وان سقاها بآلة  
المشرع عشر وماء السماء والبئر والمين  
عشري وماء الانهار حفرها الا حفرها  
خارجي كنهز يزدجرد وشوه  
وكذا سيهرن ويجهن ودجلة والفرات  
عند أبي يوسف وعشري عند محمد  
ولا شيء في عين قبر ونقط في أرض  
عشرو في أرض خراج وفي حرثها  
الصالح لزراعة خراج لا فيها أي  
إذا كان حرم المين صالحاً للزراعة  
يجب فيها الخراج لا في المين  
باب المصارف

منهم الفقير وهو من له أدنى شيء  
والمسكين من لا شيء له وعامل  
الصدقة فيعطى بقدر عمله والمكاتب  
فيمن في ملك رقبته ومديون لا يملك  
نصاً بأفاضلاً عن دينه وفي سبيل الله وهو  
منقطع الفزاة عند أبي يوسف ومنقطع  
الحاج عند محمد وابن السبيل وهو  
من له مال لا معه ولزك سرها إلى  
كلهم وإلى بعضهم احتراز عن  
قول الشافعي إذ عده لا بد أن  
يصرف إلى جميع الأصناف فيعطى من  
كل صنف ثلاثة آلاف اقل الجمع  
ثلاثة وحين تقول إذا دخل اللام  
على الجمع ولا يمكن حملها على المهرود  
ولا على الاسترقاق يراد بها  
الجنس وتبطل الجمعية كما في قوله  
تعالى لا يحمل لك النساء من بعد  
فهي لا يراد المهر ولا الاسترقاق

لأنه واجب الرد وان جعل مسلم داره بستاناً فزنته تدور مع مائه فان كانت  
تسبي بآلة المشرع فشرية أو بآلة الخراج فخرارية م وليس هذا ابتداء الخراج على  
المسلم بل انتقل إليه بانتقال ما تقرر هو فيه وهو الماء لأن المتألف م الذين جوزوا  
هـ الماء ثبتت حقهم فيه وحقهم الخراج ف م ثم الماء المشرعي ماء السماء والابار  
والعينون والنجار التي لا تدخل تحت ولاية الماء الخارجي الانهار التي حفرها الا حفرها  
كنهر يزدجرد ونهر الملك ف ولو لم يصحها بستاناً وفيها نخل فلا شيء فيها ف م  
بخلاف الذي اذا جعل داره بستاناً لان فيه الخراج ولو سقاها بآلة المشرع  
لتعذر ايجاب المشرع عليه لان فيه معنى القرية وداره حر لان عمر رضي  
الله عنه جعل المساكن عقراً م هكذا ما تور في القصص والآثار من غير مندوحكي  
اجماع الصحابة عليه ف م كمين قير هو الزحف دلالة ليس من انزال الأرض  
وانما هو عين لواردة كمين الماء ولا عشر فيها ولا خراج بحر ونقط وهو دهن  
يعلم الماء ف م ودر وفي أرض خراج م صالحة للزراعة لتعطى الخراج بالتمكن  
من الزراعة يجب الخراج أي في حرثها لا في قس المين وقال بعض المشايخ  
يجب فيها وهو ظاهر الكنز كما في الجرامين م فالدار بنس المين موضع القير لم  
في الكفاية ثم يمسح موضع القير في رواية تبعاً وفي رواية لا يمسح لأنه لا يصلح للزراعة  
فلم يوجد التمكن م ع

### باب المصارف

الاحل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية فلهذه ثمانية اصناف وقد سقط  
منها الموقوفة قالوا بهم لان الله تعالى اعز الاسلام وعليه اتفق الاجماع في خلافة  
ابن بكر رضي الله عنه ف هو الفقير والمسكين وهو اسوأ حالاً من الفقير  
لأنه من لا شيء له لا ية او مسكيناً ذا متربة كم بناء على انه صفة كاشفة والاكثر  
على خلافه وهو العامل يأخذ بقدر عمله لانه يستحق بهائتي م والمكاتب  
هو الموقوف في تفسير وفي الزقاق م اخرجته الطبري من كلام أبي موسى الاشعري  
رضي الله عنه واخرج عن الحسن البصري والزهري وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم  
قالوا في الزقاق م المكاتبون م والمدينون وهو الغارم ومنقطع الفزاة لانه انتقام  
عند الاطلاق أي اطلاق في سبيل الله ع وابن السبيل من كان له مال  
في وطنه وهو في مكان آخر لا شيء له فيه ولا يحمل له الاخذ بأكثر من حاجته  
ف فيدفع إلى كلهم أو إلى صنف وقال الشافعي رحمه الله يصرف إلى ثلاثة من  
كل صنف ولنا ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا لاثبات الاحتفاق وهذا لما عرف  
ان الزكاة حق الله تعالى ولعله الفرق صاروا مصارف فلا يباي باختلاف جهاته والذي  
ذهبنا إليه مروى عن عمرو ابن عباس رضي الله عنهم م قوله عن عمر رواء ابن ابي  
تيبة وقوله ابن عباس رواء الطبراني ف لا إلى شيء لقوله صلى الله عليه وسلم  
لما رضى الله عنه خذنا من اغنياء وورثها في فقرائهم م رواء الستة وهو مشهور

فيقيد به اخلاق الفقراء في الآية او هي عام خص منها الحرابي بالاجماع فجاز  
تخصيصها بخبر الواحد فسمي وصح غيرها وقال الشافعي رحمه الله لا يصح وانا  
قوله عليه الصلاة والسلام تصدقوا على اهل الاديان كلها ولولا حديث معاذ لقلنا  
بالجواز في الزكاة والحديث رواه ابن ابي شيبة مراسلاً ف و بناء مسجد  
وتكلمين ميت لا لاندغام التملك وهو الركن وقضاء دينه خلافاً لما لك رحمه  
الله ولنا ان قضاء دين الغير لا يقتضي التملك منه لا سيما في الميت هو له لا يقتضي  
التملك منه اذا كان بغير اذن ذلك الغير اما اذا كان باذنه وهو تفسير فيروز عن  
الزكاة على انه تملك منه وللهائن يقبضه نيابة عنه ثم يصير قابضاً لنفسه فسمي وشراء  
من يبتقى لان الاحتاق اسقاط الملك لا تملك واصله وان علا وفرعه وان  
وان سفل لان منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتأني التملك على انكال  
زوجته ولا اشتراك في المنافع عادة قال تعالى ووجدك عائلاً فأغني اي تمال  
خديجة رضي الله تعالى عنها وزوجها وقالوا تدفع المرأة الى زوجها لقوله  
عليه الصلاة والسلام لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة قاله لامرأة ابن مسعود  
رضي الله عنها وقد سأله عن التصديق عليه قلنا هو محمول على النافلة قوله لقوله  
عليه الصلاة والسلام في المحبين والنسائي وقوله سأله حين امر عليه الصلاة  
والسلام بالصدقة وقوله محمول على النافلة لانها هي التي كان عليه الصلاة والسلام  
يقول بالمولعة والحث عليها فم وعبدته ومكاتبته ومديره وأم ولده اذ كسب  
المملوك لسيده فاندم التملك وله حق في كسب مكاتبته فلم يتم التملك ومتى  
البعض خلافاً لما له انه كالمكاتب وفيه بملك نصاب وقال الشافعي رحمه  
الله يدفع الى غني الفزاة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا تحمل الصدقة لغني وكذا  
حديث معاذ على مارو بناء م رواه في مسألة منع الزكاة لذمي وتقلناه ثمة ع قوله  
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لهذا الحديث طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة  
كلهم يرويه مرفوعاً واسنناً ما أخرجه أبو داود والنسائي فم وعبدته لان  
الملك واقع لمولاه وطفله لانه بعد غني تمال اي له الكبير وبني هاشم  
لقوله عليه الصلاة والسلام يا بني هاشم ان الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس  
واوساخهم وعوضكم منها بفضس اخس بخلاف التطوع لان المال هنا كالماء  
يشدس باسقاط القرض اما التطوع بمنزلة التبريد بالماء قوله يا بني هاشم  
الغريب بهذا اللفظ ونظف مسلم ان الصدقة لا ينبغي لأكل محمد انما هي اوساخ  
الناس وقوله بخلاف التطوع وأثبت في شرح الكنز الخلاف في جواز التطوع  
على وجه يشتر بترجيح الحرمة وهو الموافق للعمومات فلا تدفع اليهم الا على وجه  
الحبة مع الادب فم وم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقیيل وآل  
الحارث بن عبد المطلب لانهم نصروه عليه الصلاة والسلام جاهلية و اسلاماً  
فاستحقوا هذه الكرامة لا غيرهم من بني هاشم فم ومواليهم لما روى ان مولى

لانه ان اريد هذا فلا بد ان يراد  
ان جميع الصدقات التي في الدنيا  
لجميع الفقراء الى آخره فلا يجوز ان  
يحرّم واحد وليس هذا في وسع احد  
على انه ان اريد جميع الصدقات لجميع  
مولاه لا يجب ان يعطى كل صدقة  
جميع الاصناف ولا ان يعطى ثلاثة  
من كل صنف فصار كقول الصدقة  
للفقير والمساكين الى آخره ولا يراد  
ان الصدقة مقسومة على مولاه لانها  
ان قسمت على الاصناف فما اصاب  
الفقير لا شك انه يعطى عليه اسم  
الصدقة يجب ان يكون مقسوماً  
ايضاً بخلاف ما قال ثلث مالي  
للفقراء والمساكين فلم ان المراد  
بيان المصارف لا التسهة لاني  
بناء مسجد وكفن ميت وقضاء دينه  
وثن ما متى لانه لا بد ان يملك  
احد المستحقين فهذا قال في المختصر  
فيصرف الى الكل او البعض تملكها  
ولا الى من يتعاهلاد او زوجية  
اي لا يعطى اصله وان علا وزوجه  
وان سفل ولا يعطى الزوج وزوجه  
ولا الزوجة لزوجها ومملوك اي  
مملوك الركن وعبداً حق بقضه  
وفي مملوك اي مملوك الغني  
والمراد غير المكاتب اذ يجوز ان يعطى  
الى مكاتب الغني وطفله اي طفل  
الرجل الغني وبني هاشم آل علي  
والعباس وجعفر وعقیيل وحارث  
ابن عبد المطلب ومواليهم اي

معتق هؤلاء ﴿ ولا الى ذني وجاز غيرهما اليه ﴾ اي جاز ان يصرف الى الذي صدق غير الزكاة ﴿ دفع الى من علم انه مصرف فبان انه عبده او مكاتبه يبيدها وان بان غناؤه او كثره او اوانه ابو له او ابنه او هاشمي لم يمد خلافاً لابي يوسف وجب دفع ما يفتيه عن السؤال ليوم كرهه دفع ما بقي درهم الى فقير غير مدين ونقلها الى بلد اخر الا الى قرية او الى احموج من اهل بلده ﴾ ﴿ باب صدقة الفطر ﴾ ﴿ في مي من ير او دقيقه او سويق او

١١٢

من حج او عدى ﴿ الصاع كيل يسع فيه ثمانية ارطال فقدر ثمانية ارطال من الحج وهو الماش او من العدى وانما قدر بها لثقل التفاوت بين حياهما علماً وصغراً وتخللاً واكتشاً بجلاف غيرهما من الحبيب فان التفاوت فيها كثير غاية الكثرة وانما قدر وزن الماش والخطاة الجيدة المكتنزة والشعير وجعلها في الكيال فالماش اقل من الخطاة والخطاة من الشعير فالكيل الذي يملأ ثمانية ارطال من الحج يملأ باقل من ثمانية ارطال من الخطاة الجيدة المكتنزة فالاحوط ان يقدّر الصاع بثمانية ارطال من الخطاة لانه ان قدر بالخطاة المكتنزة فكما يحصل فيه ثمانية ارطال من مثل ذلك الخطاة يحصل بها وان كان يملأ باقل من ذلك اذا كان الخطاة الخفيفة لكن ان قدر بالحج يكون اصغر من الاول ولا يسع فيه ثمانية ارطال من انواع الخطاة فيكون الاول احوط ثم اعلم ان هذا الصاع هو الصاع العراقي وما الجماعي فهو خمسة ارطال وتثلث رطل فالراجب عند الشافعي من الخطاة صاع من البازي وعندنا نصف صاع من العراق وهو منون علي ان المني اربعون استاراً والاستار اربعة

### باب صدقة الفطر

﴿ يجب ﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبة ادوا عن كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من براو صاعاً من شعير ه رواه ابو داود في سننه والدارقطني وعبد الزقاف في مسنده وفي من طريقه الصحيحة التي لا ريب فيها طريق عبد الزقاف ﴿ على حر ﴾ شرط الحرية بلحق التملك ﴿ مسلم ﴾ شرط الاسلام ليعق قربة ﴿ ذي صلب ﴾ وقال الشافعي يجب على من يملك زيادة على قوت يومه نفسه وعياله ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا عن ظهر غني ه رواه احمد

فالحل ونصف مثقال فالن مائة وثمانون مثقالاً ﴿ ومنوان برأ جاز خلافاً لحمد ﴾ فان عنده لا بد ان ( وكذا )

يقدر بالكيل ﴿ واداء البر في موضع يشتري به الاشياء احب وعند ابي يوسف اداء الدرام احب ويحب على حر مسلم له نصاب الزكاة وان لم يملك ﴾ قد ذكرنا في اول كتاب الزكاة ان النفا بالحول مع التقية او السوم او نية التجارة فن كان له نصاب الزكاة اي نصاب فاضل من حاجته الاصلية فان كان من احد الثنتين او السوام او مال التجارة يجب عليه الصدقة وان لم يحل عليه الحول وان

وكذا البخاري في كتاب الوصايا تطبيقاً ولفظ ظهر مقصود ف **﴿﴾** فاضل عن مسكنه  
وثيابه وأثاثه وفرسه وسلاحه وعبيده **﴿﴾** لأن هذه الاشياء مستحقة بالحاجة الاصلية  
والمتفق بالحاجة الاصلية كالمردوم **﴿﴾** عن نفسه **﴿﴾** لحديث ابن عمر رضي الله عنهما  
قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الذكر والانثى **﴿﴾** رواه  
البخاري ومسلم ف **﴿﴾** وطفله الفقير **﴿﴾** فان كان للطفل مال يؤدّي من مال الطفل  
عندهما خلافاً لمحمد **﴿﴾** فانه قال يجب على الاب الفقير صدقة ولده الصغير التي لهما  
**﴿﴾** وعبيده للخدمة **﴿﴾** ولو كان العبد كافراً الاطلاق ما رويانا ولان السبب قد تحقق  
والولي من اهله وفيه خلاف الشافعي لان الوجوب عنده على العبد **﴿﴾** ويجعله السيد  
قلنا ان غرض التكليف هو ابتلاء المكلف بصرف منفعة الى ما لكان تعالى ليظهر  
طاعته من عسيانه فلو فرض ان تنصّب وجب عليه شيء بحيث لم تنصّب آخر صرفه  
الى ما لكان تعالى غلا تكليف الشخص الاول عن غرضه ثم لو لم يكن في المقام الا  
هذا الدليل القلي لوجب حمل كلمة على الواردة في نحو على كل حر وعبد على معنى  
عن كقولهم

اذا رخصت على بوقتيه \* لصراقة اعجبني رضاهما

فما ظنك اذا ورد في بعض الروايات بالسند الصحيح بلفظة عن فم قوله ما رويانا  
ونقلته في اول الباب مع تحريمه ع وما وقع في حديث صحيح من قوله من المسلمين  
لا يمارسه ما عرف من عدم حمل المطلق على المقيّد في الاسباب اذ لا تراحم في الاسباب  
ف **﴿﴾** ومديره ولده **﴿﴾** لان السبب را من يوته ويلي عليه ما روي الدارقطني انه عليه  
الصلاة والسلام امر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد من يؤمنون به ولا يهذه  
الصقة على الكالي ولا يانها تصاف اليه يقال زكاة لاس وهي امارة السببية والاضافة  
الى الفطر باعتبار الله وقتها ولذا تصدّد الراس مع التقاد اليوم والاصل في  
الوجوب راسه وهو يؤمنه ويلي عليه فيلقى به من هو في مثناه كاولاده الصغار ومالكه  
**﴿﴾** قوله لان السبب المبيد لهذه السببية لفظاً عن فيه قوله عليه الصلاة والسلام عن  
كل حر قوله وهي امارة السببية بتمامه موقوف على كون هذا التركيب مسموحاً من  
الشارع لان السببية لا تنبث الا بوضعه او من اهل الاجماع قوله فيلقى بيان حكمه  
نص وارديهم والا فلا حاجة اليه لو ردد النص فيهم مقصوداً ف **﴿﴾** لا عن زوجته **﴿﴾**  
لقصور الولاية والمؤنة فانه لا يليها في غير حقوق النكاح ولا يجوزها في غير الرواتب  
كالمداواة **﴿﴾** ولده الكبير ومكاتبه **﴿﴾** لعدم الولاية فيها **﴿﴾** وعبد او عبيد لها **﴿﴾**  
وقالا على كل منهما ما ينصحه من الرأس لا الاشخاص **﴿﴾** ولا يبي حنيفة ان المؤنة  
قاصرة لان على كل منهما بعض المؤنة وكذا الولاية ف **﴿﴾** ويتوقف لوبيها بخيار **﴿﴾**  
لها او لاحدهما ي كائن عند طلوع الفجر وقال زفر رحمه الله على من له الخيار وقال  
الشافعي رحمه الله لمن له الملك ولا يبي حنيفة ان وجوبها مبني على الملك والملك  
موقوف **﴿﴾** قوله لمن له الملك كانه يعني الملك في مدة الخيار **﴿﴾** نصف صاع من

كان من غير هذه الاموال كداراً  
يكون للسكنى ولا للتجارة وفيها يبلغ  
النصاب يجب بها صدقة الفطر مع انه  
لا يجب بها الزكاة **﴿﴾** وبه تحرم الصدقة **﴿﴾**  
فهذا النصاب نصاب حرمان الزكاة ولا  
يستوفيه فيه الناء بخلاف نصاب وجوب  
الزكاة **﴿﴾** لنفسه وطفله فقيراً وخادمه  
ملكاً ولو مديراً او ام ولدً وكافراً لا  
زوجته ولده الكبير وطفله الفقير بل  
من ماله ومكاتبه وعبيده ففجأة وعبد  
له ابقى الا بعد عوده ولا لعبد او  
عبيد بين اثنين على احدهما **﴿﴾** هذا  
عند ابي حنيفة واما عندهما فيجب  
عليها **﴿﴾** ولو بيع بخيار احدهما فلي



بر او دقيقة او موبقه ❖ وقال الشافعي رحمه الله يجب من جميع ذلك صاع لحديث  
ابي سعيد الخدري كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا  
ما روينا في اول الباب وهو مذهب جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ولهم  
اغلقاه الراشدون وما رواه حمول على الزيادة تطوعاً قوله كنا نخرج قال كنا  
نخرج اذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطرة من كل صغير وكبير حر  
او مملوك صاعاً من طعام او صاعاً من اقط او صاعاً من شعير او صاعاً من تمر او صاعاً  
من زبيب فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية رضي الله عنه حاجباً او ممتراً فكلّم الناس  
على الخبر فكان فيما كلّم به الناس ان قال اني ارى ان مكّين من بر الشام يعدل  
صاعاً من تمر فاخذ الناس بذلك قال ابو سعيد اما انا فلا ازل اخبره كما كنت  
اخرجه رواء الستة مطولاً ومختصراً وجه الاستدلال بلقط طعام المذكور فيه لانه  
عند الاطلاق يتبادر منه الى البر وايضاً حطفت الشعير وغيره عليه فلما الناس في  
مناظرة معاوية كانوا صحابة والتابعين فله كان عند احدهم عنه عليه الصلاة والسلام  
تقدير الحنطة بصاع لم يسكت ولم يحول على رأيه احد اذ لا رأي مع النص وروى  
البخاري عن ابي سعيد نفسه كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم  
الفطر صاعاً من طعام قال ابو سعيد كان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والاقط  
واتقوا لو كان البر من طعامهم لبادر الى ذكره قيل الكل اذ فيه صريح مستنده في  
خلاف معاوية وعلى هذا التصريح يلزم كون المراد بالطعام في حديثه الاول هو  
الامم وان السلف من حطفت الخالص على العام وكون المراد بقوله فلا ازال اخبره  
ان انا كنا نخرجه بما ذكرته صاعاً حتى كثرت البر فانا نخرج منه ايضاً ذلك القدر فم  
❖ او زبيب ❖ وقالوا الزبيب كالشعير لتقاربهما في التفر في المقصود وله انه يتقارب البر  
في المعنى لان كلاهما يؤكل بجميع اجزائه ويلي من التفر التواء ومن الشعير الخالة  
م قوله في المقصود وهو التفكه والاستقلاء ❖ او صاع تمر او شعير ❖ لما مر  
في الحديث ❖ وهو ثمانية ارطال ❖ بالعراقي والرحل مائة وثلاثون درهماً ويمتد  
وزن ذلك بما لا يختلف كيلاه ووزنه كالماش والقدس فم وقال ابو يوسف رحمه  
الله خمسة ارطال وثلاث رحل وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه الصلاة والسلام  
صاعنا اصغر الصبيان ولنا ما روى انه عليه الصلاة والسلام يتوضأ بالمد رحلطين  
ويستل بالصاع ثمانية ارطال وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه وهو اصغر من  
الماشي وكانوا يستعملون الهاتمي م قوله لقوله عليه الصلاة والسلام الله اعلم به غير ان  
ابن حبان روى عن ابي هريرة قيل يا رسول الله صاعنا اصغر الصبيان ومدنا اكبر  
الامداد فقال اللهم بارك لنا في صاعنا وبارك لنا في قليلنا وكثيرنا واجعل لنا مع  
البركة بركتين ثم قال ابن حبان وفي نوكه عليه الصلاة والسلام انكار كونه اصغر  
الصبيان بيان ان صاع المدينة كان كذلك اه ولا يخفى ان هذا ليس من مواضع  
السكون فيها حجة (١) لتبديل النسخ لانه في حكم شرعي يلزم رده ان كان خطأ قوله

(١) تبديل النسخ

(بالصاع)

من يصره بطلوع فجر الفطر فيجب ان اسلم او ولد قبله **❦** اي قبل الطلوع وهذا عندنا وما عند الشافعي فيجب بترتيب الشمس  
 فن اسلم في الليلة او ولد فيها لا يجب عليه عنده **❦** لان **❦ ١١٥ ❦** مات في ليله **❦** خلافا للشافعي فانه يجب

عليه لادراك وقت الغروب **❦** او  
 اسلم او ولد بعده **❦** اي بعد طلوع  
 الفجر فانه لا يجب عليها اجماعا اما  
 عندنا فلانه لم يدرك وقت الطلوع  
 واما عندنا فلانه لم يدرك وقت الغروب  
**❦** وان قدمه جاز بلا فصل بين  
 مدة ومدة وتندب تعجيلها ولو اخرت  
 لا تسقط **❦**

### ❦ كتاب الصوم ❦

❦ الصوم هو ترك الاكل والشرب  
 والوطء من الصبح الى المغرب مع  
 النية وصوم رمضان فرض على كل  
 مسلم مكلف اداؤه وقضائه وصوم  
 النذر والكفارة واجب وغيره من كل  
 ذكر في الهداية ان صوم رمضان  
 فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام  
 وعلى فرضيته انقضاء الاجماع ولهذا  
 يكثر جاحده والمندوب واجب لقوله  
 تعالى وليوفوا نذورهم وقيل في الحواشي  
 ان قوله وليوفوا نذورهم عام خص منه  
 البعض وهو النذر بالمعصية والطهارة  
 وعيادة المريض وصلاة الجنازة فلا  
 يكون قطعيا فيكون واجبا اقول  
 المندوب اذا كان من العبادات المقصودة  
 كالصلاة والصوم والحج ونحو ذلك فلا يسه  
 ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وان  
 كان سندا الاجماع غليا وهو العام  
 المخصص فينبغي ان يكون فرضا وكذا  
 صوم الكفار لان ثبوته بخص قطعي  
 مؤيد بالاجماع لقول صاحب الهداية  
 ان المندوب واجب يمكن اثاره ادا واجب  
 الفرض كما قال في افتتاح كتاب الصوم

بالصاع ثمانية ارجل هكذا وقع مفسرا عن انس وعائشة في طرق ثلاث رواها  
 الدارقطني وضعنا وقوله وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه اخبره ابن ابي شيبة  
 ف م **❦** صبح يوم الفطر **❦** هذا شرط الوجوب والسبب الواضح ك م وقال الشافعي  
 رحمه الله يتعلق الوجوب بغروب الشمس من اليوم الاخير من رمضان ولما انت  
 الاضافة للاختصاص واختصاص الفطر باليوم دون الليل ه اي جعل الفطر الغير  
 المعتاد وهو فطر النهار شرطا اولى من جعل الفطر المعتاد وهو فطر الليل كذلك ولما  
 لا يجب في فطر سائر الليالي وقد يفرق بان الفطر الاخير متى صوم الشهر ووجوبها  
 انما كان طهرا للصلوات عما صامه كان واقفا في صومه ف م **❦** فن مات قبله او اسلم  
 او ولد بعده لا يجب وصح لو قدم **❦** لتقرر سببه فصار كتقديم الزكاة **❦** او اخر **❦**  
 لان وجه القربة فيها معقول فلا يتدبر وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية ه لانها  
 اراقة دم لا يقتل فيها معنى القربة ح

### ❦ كتاب الصوم ❦

❦ هو ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى الغروب **❦** بنص الكتاب  
 ه وهو قوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود  
 من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل ح **❦** بنية **❦** لتتميم العبادات عن العادة ي م  
**❦** من اهله **❦** خرج انكافوا والمأخض ي م **❦** وصح صوم رمضان وهو فرض **❦**  
 انتهى كتب عليكم الصيام **❦** ولا جماع **❦** والنذر المعين وهو واجب **❦** نصه وليوفوا  
 نذورهم **❦** يند الترضية لانه خص منه النذر بالمعصية وما ليس من جنسه العادة  
 كعبادة المريض ف م **❦** والنفل بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار **❦** وقال  
 الشافعي رحمه الله لا يغيره النية بعد الصبح لقوله عليه الصلاة والسلام لا صيام  
 لمن لم يترك الصيام من الليل ولانه لما فسد الجزء الاول فقد فسد الثاني ضرورة  
 انه لا يغيره بخلاف النفل لانه مخيرة عنده ولنا قوله عليه الصلاة والسلام بعد  
 ما شهد الاخراني براءة الحلال الا من اكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل  
 فليصم ورواه عمول على نفي التضيعة او معناه لم يتركه صوم من الليل ولاه صوم  
 يوم فيتوقف الاساك في اوله على النية المتأخرة المتقدمة بأكثره كالتفل وهذا لان  
 الصوم ركن واحد عمدة والنية تعينه لله تعالى فيخرج بالكثرة جنسية الوجود بخلاف  
 الصلاة لانها اركان فيشترط قربانها بالقد على ادائها بخلاف القضاء لانه يتوقف على  
 صوم ذلك اليوم وهو النفل وبخلاف ما بعد الزوال لعدم الاقتران بالاكثرة ه م  
 قوله لقوله عليه الصلاة والسلام رواه اصحاب السنن الاربعة واختلفوا في زعمه ووقعه  
 وفي لفظه لا صيام لمن لم يجمع بالتشديد والتحقيق يبيت لم يفتقره من الليل

الصوم شر بان واجب وقتل ويمكن ان يقال ان الصوم المندوب والكفارة وان كان فرضا بسبب الاجماع انما اطلق عليه لفظ الواجب لان  
 سند الاجماع غني من المصنف **❦** وبصح صوم رمضان والنذر المعين يثبت الليل الى الصغرة الكبرى لا حنابلة في الاصح **❦** اعلم ان النهار

الشرعي من الصبح الى المغرب فالمراد  
بالفجوة الكبرى متصته لم لا بدان  
تكون النية موجودة في اكتمال النهار  
ويشترط ان يكون قبل الفجوة الكبرى  
وفي الجامع المستقر بنية قبل نصف  
النهار اي قبل نصف نهار الشرعي  
وفي مختصر القدوري الى الزوال  
والاول اصح **﴿﴾** وبنية مطلقة او بنية  
قل واداء رمضان بنية واجب اخر  
الا في مرض او سفر بل ما نوى  
والفرد المومن عن واجب آخر نواه **﴿﴾**  
اي اداء رمضان يصح بنية عن  
واجب اخر الا في السفر او المرض  
فانه يقع عن ذلك الواجب واذا نذر  
صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم  
واجباً اخر يقع عن ذلك الواجب  
سواء كان مسافراً او مقيماً صحيحاً  
او مريضاً وصار المختصر هكذا يصح  
اداء رمضان بنية قبل نصف النهار  
الشرعي وبنية قل وبنية مطلقة  
واجب آخر الا في سفر او مرض  
وكذا النفل والفرد المومن الا في  
الاخير اي حكم النفل والفرد المومن  
حكم اداء رمضان الا في الاخير وهو  
الواجب الاخر **﴿﴾** والنفل بيته وبنية  
مطلقة قبل الزوال لا بعده وشروط  
لقضاء والكفارة والتصدق المطلق  
التبتي والتبتيين **﴿﴾** المراد بالتبتيين  
ان ينوي من الليل **﴿﴾** وان غم ليلة  
الشك **﴿﴾** اي ليلة الثلاثين من شعبان  
**﴿﴾** لا يصام الا فقلاً ولو صامه لواجب  
اخر كره ويقع عنه في الاصح **﴿﴾** اي  
يقع عن الواجب الاخر في الاصح  
وقبله يقع تطوعاً لان غيره منحي

قوله عليه الصلاة والسلام مستغوب والله اعلم به بل المعروف انه شهد عنده برواية  
الحلال فامر ان ينادي في الناس ان يصوموا غدا رواه الدارقطني واستدل  
الطحاوي بما في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام امر رجلاً ان اذن في الناس  
ان من اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وفيه  
دليل على انه امر ليصام قبل صفة رمضان اذ لا يؤخر من اكل باسك بقية اليوم  
الا في يوم مفروض الصوم بعينه ابتداء بخلاف قضاء رمضان فلم ان من تعين عليه  
صوم يوم ولم يتو ليلاً يحجز به بنية نهار ثبت ان الافتراض يلزمه عدم الحكم بفساد  
الجزء الاول من النهار الماري من النية ويعتبر موقعاً من الشارع حتى يظهر الحال  
قوله في التفصيلة كما في امثاله نحو لا وضوء لمن لم يصم ف ولا صلاة لغير المسجد  
الا في المسجد واذا اجتمعت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة قوله لم يتو الله الفل نوى  
انه حاتم من الآن نافي لما مضى من اليوم او ما كذا عنه قوله ولا نية اي ولا نية  
كل يوم من ايام رمضان صوم يوم اي وظيفة ذلك اليوم قوله على النية اي نية  
صوم ذلك اليوم قوله على صوم ذلك اليوم لا على صوم القضاء **﴿﴾** وبطلان النية  
وبية الفل **﴿﴾** وقال الشافعي رحمه الله في نية النفل عابت وفي مطلقها له قولان ولما  
ان الفرض متعين فيصام باصل النية كالتفرد في الدار بصام باسم جنسه واذا  
نوى النفل او واجباً اخر فقد نوى اصل الصوم وزيادة جبة وقد نعت الجبة بغير  
الاصل وهو كاف هم وانما نعت لانها تغيير للشرع في الوقت كمن سلم تقطيل وعليه  
سجدة السوء **﴿﴾** وما بقي لم يميز الا بنية معينة مبنية **﴿﴾** لانه غير متعين فلا بد من  
التعيين ابتداء **﴿﴾** وبنت رمضان يرفعه الله او بعت شعبان ثلاثين **﴿﴾** لقوله  
عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته واعطوا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان  
ثلاثين يوماً ولان الاصل بقاء الشهر فلا ينتقل عنه الا بدليل ولم يوجد والحدوث  
في الصحيحين ف **﴿﴾** ولا يصام يوم الشك **﴿﴾** لقصة النبي صومي قوله صلى الله عليه وسلم  
لا تقعدوا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين لك في الكتب الستة اي هذا النبي  
وان حمل جمعاً بين الاحاديث على التقدم على رمضان بصوم رمضان لانه اداة قبل  
اواه لكن صورته اللفظية قائمة والورع ان لا يتزل بساحتها اصلاً وهذا ينبغي كراهة  
التنزيه فم قال جمعاً بين الاحاديث فقد اخرج الشيخان وابوداوداه على الله عليه وسلم  
قال لرجل هل صمت من رمضان قال لا قال فاذا افطرت من رمضان فم يومين والمراد  
هنا بغير شعبان اخره ذكره المروني والخطابي عن الازاهي عني في البخاري في كتاب  
الصوم في باب لا يقعد من رمضان بصوم يوم اطرح قال بصوم رمضان اي على زم  
الصائم والا حقيقة التقدم لا يتصور بناية **﴿﴾** الا تطوعاً **﴿﴾** وقال الشافعي رحمه الله  
يكراه ابتداءه بان لم يوافق ما اعتاد عليه من ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا  
يصام اليوم الذي يتك فيه انه من رمضان الا تطوعاً **﴿﴾** لا يعرف قيل لا اصل له  
وسياً في لباحة الصوم تبوت بوجه اخر فم ذكره في الهداية حاصله ان الصوم

يتأدى بنية واجب آخر **والنفل فيه**  
 احب اجمالاً ان وافق صوماً يتعاده  
 والا يصوم الخواص **كأنفى والقانى**  
**ويضطر غيرهم** بعد الزوال ولا صوم  
 لو نوى ان كان الغد من رمضان فاما  
 صائم عنه **«لا فلا وكره لو نوى ان**  
**كان الغد من رمضان فاما صائم عنه**  
**والا فمن واجبه** اخر والا فمن نفل **«**  
 اي نوى ان كان الغد من رمضان  
 فاما صائم عنه **والا فمن نفل** فان  
 ظهر رمضانته كان عنه **«لوجود**  
**مطلق الثبة** **«والا فنفل فيها** **«**  
 اي فيما قال والا فمن واجب امر  
 وفيما قال والا فمن نفل اما في الصورة  
 الاولى فلاه متروك في الواجب الاخر  
 فلا يقع عنه بقى مطلق الثبة فنع  
 عن النفل وفي الثانية **«لوجود** مطلق  
 الثبة اي **«ومن رأى حلال رمضان**  
**او فطر وحده يصوم وان ردقوله وان**  
**افطر قس** **«ذكر القضاء** فقط بيان  
 انه لا كفارة عليه خلافاً للشافعي  
**«وقبل بلا دعوى** وللفظ اشهد للصوم  
 مع غنم خمرود بشرط اعدله ولو قنا  
 او امرأة او محمدياً في قذف تأمياً  
 وشرط الفطر جلائ او رجل وامراً فان  
 ولفظ اشهد لا الدعوى وبلا ضم شرط  
 جمع عظيم فيها **«اي الجمع العظيم** جمع  
 يقع العلم بغيرهم ويحكم العقل بعدم  
 توافقهم على التكذب **«وبعد صوم**  
 ثلاثين بقول عدلين حل الفطر  
 وبقول عدل لا **«اي اذا شهد**  
 واحد عدل بهلال رمضان وفي السماء  
 علة وصاموا ثلاثين لا يهل الفطر  
 لان الفطر لا يثبت بقول واحد

تطوعاً افضل بالاجماع ان وافق عادته وكذا اذا حاث ثلاثة ايام فصاعداً من امر  
 الشهر وان افرد فقد قيل الفطر افضل استتوازاً عن ظاهر الشعي وقيل الصوم افضل  
 اقتداءً بعلي وعائشة رضي الله عنهما فانهما كانا يصوماً والمختار ان يصوم الحق  
 بنفسه احتياطاً ويقتى العامة بالتقدم الى الزوال ثم بالافطار فيما للثمة اه اي ثمة  
 انه لو افق بالنفل يقع عديم انه اعنى على خلاف ما نعي عنه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لشبهة حديث العميان بين العوام قسم او اه لا جاز النفل يجوز الفرض بالاولى  
 كذا التفصيل المذكور مع تحليل بعض وجهه بالاجماع وبالآثريند اامة من حيث  
 هو **«ومن رأى حلال رمضان او الفطر ورده** قوله صام **«وفي الهداية** ومن رأى  
 حلال الفطر وحده لم يطر احتياطاً وفي البخاري مروي صوماً لرويته وافتطرا اه  
 وفي الزبلي قال صلى الله عليه وسلم صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون ويؤى  
 ابو داود والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال الصوم  
 يوم يصومون والفطر يوم يفطرون اه م وكانهم راوا حديث الرؤية وحديث مواهة  
 الناس معارضين فحكموا الاحتياط جميعاً بينهما فعلموا بحديث الرؤية وحديث مواهة  
 للاحتياط في انجاب الصوم وبحديث المواهة في حلال الفطر لذلك وفي باب سجود  
 التلاوة من فتح القدير ما ملخصه الاصل ان العبادة اذا دارت بين دليلي الثبوت  
 والسقوط ثبت لا خلاف لما والقوبة اذا دارت بينهما سقطت لانها تندرد اه  
**«وان افطر قس فقط** **«لان القانى** رد شهادته بدليل ترمي وهو ثمة الغلط  
 فاوردت شبهة وهذه الكفارة تندرد بالثبوت لانها لا تحب على الخطي **«بخلاف**  
 سائر الكفارات فانها تحب على الخطي **«واللهو** وصل انها ملطقة بالمعربات وهي تندرد  
 بالثبوت لكم **«وقبل بلة** **«كني وفبار** **«خير عدل** **«لان قول القاسق في**  
 الديانات غير مقبول وتاويل قول الطحاري عدلاً كان او غير عدل ان يكون مسطوراً  
**«ولو قنا او افق رمضان** **«لانه امر ديني** فاتبه رواية الاحبار ولذا لا يشترط لفظ  
 الشهادة **«وحرين او حرمين للفطر** **«لتعلق** فرع العبادة به وهو الفطر فاشبه  
 سائر حقوقه والاشعي في ظاهر الرواية كاللفظ لتعلق مع العبادة وهو التوسع بنحو الاشاعي  
**«والا فجمع عظيم لما** **«لان الترد** بالرواية في هذه الحالة يوم الفطر فيجب التوقف  
 حتى يكون جمعاً كثيراً بخلاف يوم العلة لانه قد ينشئ النيم فيفتق الفطر لبعض  
 دقوله لان الفرد ان اراد تفرد من لا يقع العلم بغيرهم ولو متعدد لا اتفرد  
 الواحد قوله يوم الاول ان يقال ظاهر في الفطر لان مجرد التزم في جميع  
 الينيات بل الترد بين جم غفير متوجهين لما توجه اليه مع عدم المانع ومع سلامة  
 الابصار وان تفاوتت حدة ظاهري في الفطر فسم **«والاشعي** كاللفظ ولا عبرة باختلاف  
 المطالع **«على ظاهر المنع** وعليه اكثر المتأخرين وطيه الفتوى بمر عن الخلاصة در  
 لتعلق المطالع عاماً بمطلق الرؤية في حديث صوماً لرويته بخلاف اوقات الصلاة محمد  
 امين اعلم ان نفس اختلاف المطالع الاراع فيه بان يكون بين البلدتين بعد بحيث

خلافاً لمحمد فان الفطر يثبت عنده بقيمة الصوم كمن شيء يثبت سمناً ولا يثبت قصداً **«والاشعي** كاللفظ **«اي في الاحكام** المذكورة

يطلع الهلال في اعدامها في ليلة كذا دون الاخرى لان اتصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الافطار حتى ان زوال الشمس في المشرق لا يستلزم زوالها في المغرب وقد نهى التاج التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخاً وانما النزاع في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى ان كل قوم يحمل بمطالعهم ولا يلزمهم العمل بمطالع غيرهم ام لا يعمل ويلزمهم العمل بالمتبع ليجب العمل بأسبقهم رؤى فيعمل المغربي برؤية المشرقي اي مثلاً فليل بالاول لان كل قوم مخاطبون بما عندهم كما في اوقات الصلاة ولذا لا يجب العشاء والوتر على فائده وقتهما وظاهر الرواية الثاني لتمام الخطاب ان ﴿ تنبيه ﴾ يفهم من كلامهم في كتاب الحج ان اختلاف المطالع فيه معتبر فلا يلزمهم برؤية بلدة اخرى شئ والظاهر ان الاصححة مثل الحج لان عدم اعتباره في الصوم لتمامه بالرؤية يختلف الاصححة في الصلاة محمد امين م

### باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

﴿ فان اكل المائم او شرب او جامع ناسياً او احتلم او انزل بنظر او ادهن او استحم او اكحل او قيل او دخل حلقه غبار او ذهاب وهو ذاكر لمرومه او اكل ما بين اسنانه اوقاء او نداد لم ينظر ﴾ في الفصول كلها اما في فصل النسيان القياس الافطار وهو قول مالك رحمه الله لوجود ما يفسد الصوم فصار كالكل ناسياً في الصلاة وجه الاستحسان قوله عليه الصلاة والسلام للذي اكل وشرب ناسياً ثم علي صومك انما احشمك الله وسقاك والوفاء كالاكل والشرب للاستواء في الركنية بخلاف الصلاة لان حيثما مذكرة فلا ينقلب النسيان هـ والحديث في صحيح ابن حبان وسنن الدارقطني ق م واما فصل الاحتلام فلقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يفترن الصيام التيء والحجامة والاحتلام ولانه لم توجد صورة الجماع ولا مناء وهو الازال عن شهوة بالمباشرة وهو الوجه في الازال بالنظر هـ والحديث روي من طرق متعددة في رواته ضعف فارتضى الى درجة الحسن وضعف رواته انما هو من قبيل الحفظ لامن قبيل العدالة ق م واما الادهان فلم يمتدح المتأني وكذا الاحتمال لعدم المنفذ بين الدماغ والعين والسمع يترشح كالرقق والداخل من المسام لا يتأني كما لو اغتسل بالماء البارد وكذا التثقيب بلا ازال لعدم المتأني صورة ومعنى واما الاستحمام فلما روي واما الغبار والقياب فالقياس الفساد لوصول المنطر الى جوفه وان لم يفتد به كالتراب وجه الاستحسان انه لا يستطيع الاحتراز عنه واما اكل ما بين اسنانه ان كان قليلاً فلهنا تابع لاسنانه بمنزلة ريقه بخلاف الكثير لانه لا يقي بين اسنانه والفصل مقدار الحصة وما دونها قليل هـ قوله تابع اعتبر تابعاً لتعذر الامتناع عن بقاء اثره ما من الما كل حوالى الانسان ثم يجري مع الريق الى الحلق ق م واما التيء فلقوله عليه الصلاة والسلام من قاء فلا قضاء عليه ومن استقاء عاهد فعليه القضاء ويستوى فيه ملء

﴿ باب موجب الافساد ﴾  
بفتح الجيم اي ما يوجب الافساد

كالتفشاء والكنفارة من جامع او جوع في احد السبيلين او اكل او شرب غذاء او دواء عمدًا او اوجهم فظن انه اضر فاكل  
عمدًا اقصى وكثر الظاهر في كفارته مثل كثارة الظهار ١٩٨ ١٩٩ وهو في التكفير بانسداد صوم

رمضان لا غير اي بانسداد ايام رمضان

عمدًا وان اضر خطأ وهو ان يكون

ذاكر الصوم فاطمن غير قصد كما

اذ اغتمس في دغل الماء في حلقه او

مكرها او احقن او استعطى اي

صب الدواء في الانف فوصل الى

قصة الانف او اقطر في اذنه او

داوى جائلة او امة فوصل الى

جوفه او دماغه الجائلة الجرحة

التي بلغت الجوف والامة الشبهة التي

بلغت ام الدماغ او اطلع حصاة

او حديدًا او استقاء مل فيه او

تسرا او اضر يظنه ليلًا وهو يوم

او اكل ناسيًا وظن انه لظرفه فاكل

عمدًا او جوعت فائقة او لم يوفي

رمضان كله صومًا ولا نفراً او اصبح

غيره والصوم فاكل نفس فقط ولو

اكل او شرب او جامع ناسيًا كاي

غير ذاكر الصوم او اوفام فاحلهم

او نظر الى امراته فاتزل او ادهن

او اكحل او قبّل او اغتاب او غلبه

التي او ثقبه قليلاً او اصبح جنباً

او صب في احليه دهن او في اذنه

ماء او دخل خبار او دخان او ذباب

حلقه لم يضر والمطر والتلج يفسد

في الاصح ولو وطئ ميتة او بهيمة

او غير فرج وهو التنفيذ او

قبل او لس ان اتزل ففي والا فلا

اكل لحماً بين اسنانه مثل حممة

ففي فقط وفي اقل منها لا الا اذا

اخرجه واخذ به يده ثم اكله بالتيديد

بالاخذ باليد وقع اتفاقاً ولو بدا بأكل مسحة فسد الا اذا مضغ

فانه يتلاشى في فيه بالمشغ وفي كثير عاده او اعيد يفسد

لا القليل في الحائلين ويعد يفسد باعادة القليل لا عود الكثير

اي اذا عاد القلي فاعترض عند ابي يوسف الكثرة اي ملء الفم

وعند محمد يعتبر الصنع اي الاعادة ففي اعادة الكثير يفسد وفي عود القليل لا يفسد اتفاقاً وفي اعادة القليل لا يفسد عند ابي يوسف

الف فما دونه فلو عاد وملاً الف قصد عند ابي يوسف رحمه الله لانه خارج لنقص  
الظهار به وقد دخل وعند محمد لم يفسد لانه لم توجد صورة الفطر وهي الابتلاع  
وكذا مثله لانه لا يتغذى به عادة وان لم يلاً الفم وعاد لم يفسد لانه غير خارج  
ولا له صنع في ادخاله م والحديث اخرجه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي  
حسن غريب وصححه الحاكم قوله عامداً اي متذكر الصوم قوله وعند محمد لا يفسد  
وهو الصحيح ف م وان اعاده وان لم يلاً الفم عند محمد لوجود الصنع وقال ابو  
يوسف رحمه الله ان اعاد اقل من مله الفم لم يفسد لعدم الخروج وهو المختار ف  
او استقاء لما روينا والقياس متروك به وان كان اقل من مله الفم عند محمد  
رحمه الله لا يطلق الحديث وعند ابي يوسف رحمه الله لا يفسد لعدم الخروج حكاه م  
وهو المختار عند بعضهم لكن ظاهر الرواية كقول محمد رحمه الله او اطلع حصاة  
او حديداً ففي لوجود صورة الفطر في فصل الحصاة والحديد وتقدم تمليس  
النصلين الاولين ع فقط لعدم معنى الفطر وهو اتصال ما فيه تقع البدن الى  
الجوف يتغذى به الا ف م ومن جامع او جوع او اكل او شرب غذاء او دواء  
عمد اقصى استدراكاً للصحة الفائقة وهي فطر النفس الامارة بالسوء بنائه ش  
وكثر لتكامل الحناية ولا يشترط الانزال وعند الشافعي رحمه الله في قوله  
لا تشب الكنفارة في الاكل والشرب عمدًا ككنفارة الظهار والحديث الاربابي  
فانه قال يا رسول الله هلكت واهلكت فقال ماذا صنعت قال واقعت امرأتي في نهار  
رمضان متعمداً فقال عليه الصلاة والسلام احق رقية فقال لا امك الا وبقبي هذه  
فقال صم شهرين متتابعين فقال هل جادني ما جادني الا من الصوم فقال اطعم  
ستين مسكيناً فقال لا اجد فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤتي بقرق من  
تمر ويروي بقرق فيه ثمر خمسة عشر صاعاً وقال فرحمها على المساكين فقال والله ما بين  
لابقي المدينة احد اسرج مني ومن حيالي فقال كل انت وحيالك بجزيك ولا يجزى  
احدا بعدك الحديث في الكتب الستة قوله خمسة عشر صاعاً وكان الاجتزاء عن  
الكنفارة بهذا المقدار خصوصية لهذا الاربابي كأكله نفسه منها او ان الناس كلوا  
له كفا نه ع واما قوله بجزيك الخ فلم ير في تنبيهه من طوفه وكذا لم يوجد فيها لفظ  
بقرق ف م وهو مكيل معروف ياخذ ستة عشر رطلاً قوله لابي تنبيه لابة كل ارض  
الستها بجماعة سودك ولا كنفاره بالانزال فيما دون الترج لانعدام صورة الجماعه  
وفي الايلاج ك ويافساد صوم غير رمضان لان الانطار في رمضان بلغ جنابة  
فلا يلحق به غيره م دلالة ولا قياس في الكنفارات ف م وان احقن او استعطى  
او قطر في اذنه دهنًا فطر لقوله عليه الصلاة والسلام الفطر مما دخل ولو يوسد

بالاخذ باليد وقع اتفاقاً ولو بدا بأكل مسحة فسد الا اذا مضغ فانه يتلاشى في فيه بالمشغ وفي كثير عاده او اعيد يفسد  
لا القليل في الحائلين ويعد يفسد باعادة القليل لا عود الكثير اي اذا عاد القلي فاعترض عند ابي يوسف الكثرة اي ملء الفم  
وعند محمد يعتبر الصنع اي الاعادة ففي اعادة الكثير يفسد وفي عود القليل لا يفسد اتفاقاً وفي اعادة القليل لا يفسد عند ابي يوسف

معي الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف ه والحديث رواه ابو بصير  
الموسلي وفيه سلى بنت بكر بن وائل وهي مجهولة ولا شك في ثبوته موقوفاً على جماعة  
ففي البخاري تعليقاً على ابن عباس وعكرمة واسنده ابن ابي شيبة الى ابن عباس وعبد  
الرزاق الى ابن مسعود وروى من قول علي موقوفاً ايضاً ف م ه او داوى جافقة او  
آمة فوصل الى جوفه ودماغه افطر ه خلافاً لما ه ولا خلاف في الاططار على تقدير  
الوصول وانما الخلاف فيها اذا كان الدواء رطباً فقال ابو حنيفة رحمه الله يفطر  
لوصول عادة وقالوا لا لعدم العلم فلا يفطر بالشك ف م قوله عادة لان رطوبة الدواء  
تلاقي رطوبة الجراحة فيزداد ميلاً الى الاسفل فيصل الى الجوف بخلاف اليابس  
لانه ينشف رطوبة الجراحة فيفسد فيها ه قوله فيصل اي يحكم بالوصول نظر الى دليله  
ف م ه وان افطر في احليله لا ه وقال ابو يوسف رحمه الله يفطر وقول محمد رحمه  
الله مضطرب وكان عدم الاططار عند ابي حنيفة لان المشقة حائل بين المنفذ والجوف  
والبول يتوشع منها وهذا ليس من باب الفقه ه بل هو من باب الطب ك ه وكه  
ذوق شيء ومضغه بلا عذر ه ما فيه من تمر يرضى الصوم على السواء ه ولا يكره  
عند المذلل للضرورة ي م ه ومضغ الطلك ه للتمرض ولتخفيف الاططار لا حن ه  
لانه نوع ارتفاق وليس من محظور الصوم وقد ندب عليه السلام الى الاحتمال يوم  
عاشوراء والى الصوم فيه ه م اما نديه الى صومها فاشهر من ان يديها واما اكل  
فيه فرواه البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما وضعه بجره ورواه ابن الجوزي  
من طريق آخر وقال في رجاله من ينسب الى التفضيل ف م ه ودهن شارب ه  
لانه يعمل عمل الغضاب ه وقالوا بالغضاب وردت السنة ف ه والسواك ه وقال  
الشافعي رحمه الله يكره بالمشي لنا قوله عليه الصلاة والسلام خير خلال الصائم  
السواك ه اخرجه ابن ماجه والدارقطني وفيه مجاهد ضعيف كثير ولنا ايضاً عموم  
حديث لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة ف م ه والقبلة ان  
امن ه الجماع او الاززال لان عين التقييل ليس يفطر ه لما في الصحيحين انه عليه  
الصلاة والسلام كان يقبل و يباشر وهو صائم ف م

### فصل هـ

من خوف زيادة المرض الفطر ه وقال الشافعي رحمه الله لا يباح له الفطر الا  
بحرف الملاك او قوافل الضوئاً لا يزيداً متواصلة قد ينفي الى الملاك فيجب الاحتراز  
عنه ه والمسافر ه لاتب السفر لا يعري عن المشقة بقول نفسه عذراً بخلاف  
المرض فانه قد يحفظ بالصوم فشرط كونه مفضياً الى الحرج ه وصومه احب ان لم  
يقهر ه وقال الشافعي رحمه الله تعالى الفطر افضل لقوله عليه الصلاة والسلام ليس  
من البر الصيام في السفر ولنا ان رمضان افضل الوقتين فالاداء فيه اولى وما رواه  
محمول على الجهد هم جميعاً بينه وبين ما في الصحيحين عن انس كنا سنافر مع رسول الله

خلافاً لمحمد وفي عهد الكثير يفسد  
عند أبي يوسف لا عند محمد ه وكره  
له اللوق ومضغ شيء الاطعام مبي  
ضرورة والقبلة ان لم يامن لا اكل  
ودهن الشارب والسواك ولو شيئاً ه  
احترازاً عن قول الشافعي اذ  
عنده يكره عتياً لانه يزيل الخوف  
ه وشيخ فان عجز عن الصوم يفطر  
ويطعم لكل يوم مسكيناً كالقطرة  
ويقضي ان قدر رحاماً او مرضع  
خالفاً على اقتضاها او ولها مريض  
خاف زيادة مرضه والمسافر الفطروا  
وقضوا بل فدية عليهم ه وقيل حل  
الاططار مختص بمرضة اجرت نفسها  
للارضاع ولا يهل للوالدة اذ لا يجب  
عليها الارضاع عليهم اقول لو كان  
حل الاططار بناء على وجوب الارضاع  
لفقد الاجارة لو كان قبل رمضان  
يحل الاططار لكن لو لم يكن قبل  
رمضان هل تؤجر نفسها في رمضان  
ينبغي ان لا يهل لها الاططار اذ لا  
يجب عليها الاجارة الا اذا دعت  
الضرورة اليها اما الوالدة فلا يهل لها  
الاططار الا اذا تبين لم يجب عليها  
الارضاع يهل الاططار ه وصوم  
مسافر لا يفرض احب

صلى الله عليه وسلم فبنا الصائم ومنا المقطر فلم يجب الصائم على المقطر ولا المقطر على  
 الصائم الى غير ذلك من الاحاديث قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ليس الخمر  
 في الصحيحين قوله افضل الوتين للقيم والمسافر لعموم آية وان تصوموا خير لكم فم  
 ولا قضاء ما ماتا عليهما لانهما لم يدركا عدة من ايام اخر ويعلم وليهما  
 كل يوم ادركا بحر كالفطرة بوسية لانه يجوز من ادائه في آخر عمره  
 فصار كالتبضع الثاني ثم لا بد من الايصاء خلافاً للشافعي وعلى هذا الزكاة هو يعتبره  
 بديون العباد اذ كل منهما حق مالي يجري فيه النيابة ولنا انه عبادة ولا بد فيها من  
 الاختيار وذلك في الايصاء لا الورثة لانهما جبرية هم قوله كالتبضع الثاني الحائض بالدلالة  
 اذ كل من سمع اجزاء الطعام منه فهم ان سببه عجزه الدائم الى الموت ولا وجه لفرق  
 بين الشج والمريض بان وجوب الصوم على التبضع ليس الا بقدر ما ثبت ثم ينتقل  
 الى القدية وعلى المريض ثلث بادراركة المدة ويجزئه لتقصيره في المسارعة الى القضاء  
 لان الوجوب على المريض على التراخي فلا يكون جانياً بهذا التأخير فم وفيما  
 ما قدرنا لوجود الادراك بهذا القدر بلا شرط ولا لاطلاق النص لكن  
 السحب المتابعة مسارعة الى اسقاط الواجب فان جاء رمضان قدم الاداء على  
 القضاء لانه في وقته والحامل والمرضع ان خالفا على الولد او النفس دفعا  
 فخرج وقشع الداني وهو يفدى فقط اي لا الحامل والمرضع اما الشج الثاني  
 فللقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قبل معناه لا يطيقونه هم قال  
 ابن عباس رضي الله عنهما ليست بمنسوخة وهي فقيش الكبير والمرأة الكنبية لا  
 يستطيعان ان يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيتا رواء البخاري ولم يرو عن احد  
 منهم خلافا ولو كان قول ابن عباس مقدم لان جعل ظاهر القرآن المثبت متنياً  
 بتقدير حرف التني على خلاف القياس لا يقدم عليه الا بالسماح ثم هذا التقدير ولو كان  
 على خلاف القياس لكنه واقع في كلام العرب فنفوا تذكر اي لا نفوا بين الله كم  
 ان تضلوا اي لا تضلوا فم واما الحامل والمرضع ففيهما خلاف الشافعي رحمه الله  
 اذا خافا على الولد له الاعتبار بالتبضع الثاني ولنا ان القدية في التبضع الثاني على خلاف  
 القياس والقدر بسبب الولد ليس في معناه لانه عاجز بعد الوجوب والولد لا وجوب  
 عليه اصلاً هم قوله اعتباراً الخ يجمع انه انتفع بهذا الاضرار من لم ياتيه الصوم  
 قوله على خلاف القياس اذ لا مماثلة تغل بين الصائم والاطعام والالحاق دالة  
 متعذر لان الفطر الخ قوله بعد الوجوب بالمعمومات فم وللتطوع بقدر  
 والضيافة فذكر قوله عليه الصلاة والسلام افطر واقض يوماً مكانه رواء ابو داود  
 الطيالسي حنايه ش وبغير ضرف رواية ويقضي لان المؤذي تربط بعمل فقيح  
 صيانه بالضي عن الابطال واذا وجب القضي وجب القضاء بتركه فقيح الخ لا ية  
 ولا تبطال اهانكم ولاية ورهانية ابتدعها الابة سقت لخدمهم على عدم رعاية ما  
 التزموا من القرب الغير المكتوبة فم ولو بلغ صبي او اسلم كافر اسلمك يومه

ولا قضاء ان مات في سفره او مرضه  
 اي لا تجب القدية وان سمع او افام  
 ثم مات فدى عنه وليه بقدر ما فات  
 ان عاش بعد يقدره والا بقدر ما  
 اي بقدر الصحة والاقامة فانه اذا  
 فلت عشرة ايام فافام بعد رمضان  
 خمسة ايام ثم مات او صح بعد  
 رمضان خمسة ايام ثم مات فدية  
 خمسة ايام وشرط لها الايصاء  
 ويصح من الثلث وفدية كل صلاة  
 كصوم يوم هو الصحيح وعند البعض  
 فدية صلاة يوم واحد كقدية صوم  
 يوم ويقضي رمضان وصلاً وفصلاً  
 فان جاء رمضان اخر صامه ثم فقي  
 الاول بلا فدية وعند الثاني  
 تجب القدية ولا يصوم ولا يصلي  
 عنه وليه واثم صوم نقل شرع  
 فيه اداه وقضاء اي يجب عليه  
 اقامه فان افسد فعليه القضاء  
 في الايام المنية خمسة ايام عيد  
 الفطر وعيد الاضحي مع ثلاثة بعده  
 ولا يفطر بلا عذر في رواية اي اذا  
 شرع في صوم التطوع لا يجوز له  
 الاضطرار بلا عذر لانه ابطال العمل  
 وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء  
 خلفه ويباح بهذر ضيافة هذا  
 المحسوم يشمل الخفيف والغني  
 ويمسك بقية يومه صبي بالغ او كافر  
 اسلم وحائض طهرت وسالم قدم



ولا يقضي الا ولان يومها وان اكلاليه ﴿١٢٢﴾ بعد التوبة ولا ما مضى ﴿١﴾ اي اذا حدثت هذه الامور في نهار رمضان

فشاء لحق الوقت بالتشبه ﴿٢﴾ ولم يقض شيئاً ﴿٣﴾ لعدم الخطاب في اول الجزء من النهار ﴿٤﴾ ولو نوى المسافر الاطعام ثم قدم ونوى الصوم في وقته صح ﴿٥﴾ لان السفر لا ينافي اهلية الوجوب ولا صحة الشروع ﴿٦﴾ ويقضى باخاء ﴿٧﴾ لعدم التوبة خلافاً لما لك رحمه الله تعالى ﴿٨﴾ سوى يوم حدث في ليلته ﴿٩﴾ لوجود الصوم وهو الامساك المقرون بالتوبة اذا الظاهر وجوبها منه ﴿١٠﴾ وبينون غير محتمل ﴿١١﴾ مستوعب شهراً ع وقال زفر والشافعي رحمهما الله لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية والقضاء يترتب عليه وصار كالتحريم ولنا ان السبب قد وجد وهو الشهر والاهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة وهو صيرورته مطلوباً على وجه لا يخرج في ادائه بخلاف المستوعب لانه يخرج في الاداء ع قوله بالذمة وفي قائمة بدليل لزوم ضمان الخلقات وصدة الفطر وثققة الهادم كتم وكانه قيل سلمنا وجود السبب والاهلية بالذمة لكن لا فائدة في الايجاب لغيره عن الائتمال فقال وفي الوجوب فائدة الخ حاصله ان مظهر الفائدة هو القضاء ع قوله مطلوباً بالقضاء ليحصل مصلحة الفرض رحمة ومنة فم وكان غرض الشارع من هذا التعليل اظهار حكمة هذه الصيرورة فكانه يعني انه تعالى فرض الفرائض على عباده رافة بهم ومنة عليهم لانها اعطى ما يتقرب به اليه تعالى حتى سعى الهداية اليها منه في قوله تعالى بل الله ين عليكم ان هذا كم للايمان بالفرض مصلحة عظمى يحكم بشيئها معها امكن وعلى ما قلنا فالإضافة في مصلحة الفرض بيانية ويحصل مشتق من الحصول مجرداً او يعنى بمصلحة الفرض توابه فالإضافة لامية ويحصل من التحصيل مزيداً وعلى كل فرحة ومنة مفعل له للصيرورة متقدمان عليها وجوداً لانهما من الافعال الباطنية ع قوله لا يخرج لان المخرج مفوت المصلحة فم بتقدير المضامين والمفوت بمعنى الفقد اي المخرج ضد حصول او تحصيل المصلحة وهو الرحمة والملة ع وهذا القيد اشارة الى الجواب عن المستوعب فهم من ك ﴿١٢﴾ وبامساك بلا نية صوم ونظر ﴿١٣﴾ خلافاً لغير رحمه الله لنا ان الواجب الامساك بجهة العبادة ولا عبادة بدون التوبة ﴿١٤﴾ ولو قدم مسافر او ظهر حائض او تسرع غلته ليلاً والقصر طالع او افطر كذلك والشمس حية امسك يومه ﴿١٥﴾ قضاء لحق الوقت ﴿١٦﴾ وقضى ﴿١٧﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يجب على المسافر ولا على التي طهرت من حيضها الامساك وعلى هذا الخلاف كل من صار اهلاً للزوم ولم يكن اول اليوم كذلك لان التشبه خلف فلا يجب الا على من يتحقق الاصل في حقه ولنا انه وجب قضاء لحق الوقت لانه وقت معظم لا خلفاً ﴿١٨﴾ ولم يكره ﴿١٩﴾ لان الجنابة قاصرة لعدم قصد وفيه قال عمر رضى الله عنه ما نهاننا لاه ثم قضاء يوم علينا يسير ه رواه ابو حنيفة واخرجه ابن ابي شيبة ايضاً فم ﴿٢٠﴾ كما كل عمداً بعد اسكته ناسياً ﴿٢١﴾ لان الاشتباه استند الى القياس فحققت التوبة وان بلغه الحديث وعمله فكذلك في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انها تجب وكذا عنها لانه لا اشتباه فلا شبهة وجه الاول قيام الشبهة الحكيمة بالنظر الى القياس فلا تنفي بالعالم كوطه الاب جارية ابنه ه قوله الاشتباه انتباه اكل الباسي باكل العادم قوله

يجب الامساك بجهة اليوم مجزئة رمضان لكن لا قضاء على الصبي الذي بلغ والناكر الذي اسلم لعدم الاهلية في اول اليوم فلم يجب الاداء فلا يجب القضاء وان كان البالغ والاسلام قبل نصف النهار فتربا الصوم ثم اكل ﴿٢٢﴾ نوى المسافر الفطر تقدم فنوى الصوم في وقتها صح وفي رمضان يجب عليه ﴿٢٣﴾ الصيام في وقتها يرجع الى التوبة وفي صح يرجع الى الصوم ﴿٢٤﴾ كما يجب الاقام على مقام سائر في يوم منه لكن لا فطر لا كفارة فيها ﴿٢٥﴾ اي في قدم المسافر وسفر المقيم ﴿٢٦﴾ وقضى اياماً اضمى عليه فيها الا يوماً حدث فيه اوفى ليلته ﴿٢٧﴾ لانه اذا اضمى عليه اياماً لم توجد منه التوبة فيها عد اليوم الاول اما اليوم الاول فالظاهر انه قد نوى الصوم فيه اقول هذا اذا لم يذكر انه نوى ام لا اما اذا علم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم يدو فلا شك في عدم الصحة ﴿٢٨﴾ ولو جن كتم لم يقض فان افاق بعضه قضى ما مضى سواه بلغ حيمونا او عافلاً ثم جن في ظاهر الرواية ﴿٢٩﴾ الجنون اذا استغرق شهر رمضان اذا بلغ حيمون سقط الصوم فان لم يستغرق بل يجب القضاء ولا فرق في هذا بين ما اذا بلغ حيمونا او بلغ عافلاً ثم بلغ وحده محمداً بلغ لا يجب عليه الصوم مع انه لا يكون مستغرقاً فان الجنون اذا اتصل بالصبي لم يجب الصوم فهذا الجنون يكون ماسك فيكي للتع الجنون الضعيف وهو غير المستغرق وأما اذا جن البالغ فانه

وافع الصوم الواجب فلا بد ان يكون حيمونا قويا وهو المستغرق ﴿٣٠﴾ نذر بصوم يومي العيد وایام القشريق او (القياس)

بصوم السنة مع وافر هذه الايام وقضاها ولا عهدة ان ماسها ﴿ فترقبين النذر والشروع في هذه الايام فلا يلزم بالشروع لانه معصية يلزم بالنذر اذ لا معصية في النذر ﴾ ثم ان لم يتوشعا ونوى النذر لا غير ﴿ ١٢٣ ﴾ او نوى ولوى ان لا يكون بينا كان

نذر اقطعوا نوى اليقين ونوى ان لا يكون نذرا كان بينا وعليه كفارة بين ان الوطر وان نواها او نوى اليقين اي من غير ان ينل النذر ﴿ كان نذرا وبينا ﴾ حتى لو اطر

يجب عليه القضاء والنذر والكفارة

ليبين ﴿ وعند ابي يوسف نذر في

الاول وبين في الثاني ﴿ المراد

بالاول ما اذا نواها وبالتالي ما اذا

نوى اليقين واعلم ان الاسماء ستة اما

اذا لم يتوشعا ونوى كليهما او نوى

النذر بلا نفي اليقين او مع نفيه او

نوى اليقين بلا نفي النذر او مع نفيه

في الهداية جعل اليقين معنى مجازيا

والعلاقة بين النذر واليقين ان النذر

اجاب المباح فدل على تحريم حده

وتحريم الحلال بين لقوله تعالى لم

تحرم ما احل الله لك الى قوله قد

فرض الله لكم تحلة ايمانكم فاذا كان

اليقين معنى مجازيا يرد عليه انه يلزم

الجمع بين الحقيقة والمجاز فدل على هذا

ليل في كتب اصولنا ليس اليقين

معنى مجازيا بل هذا الكلام نذر

بمعنى بين عين بوجهه والمراد بالموجب

اللازم كان شرى القريب شرى بصيغة

اعتاق بوجهه فيحظر بيالي ان اليمن

لو كانت موجه لتثبت بلانية كشرى

القريب بل معنى مجازي فالجواب عن

الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما

في الارادة لا يجوز ومبنا ليس كذلك

فان النذر لا يثبت بالارادة بل بيمينته

فان صيغته انشاء للنذر فيثبت سواء

القياس لوصول النذر الى جوفه حقيقة الحديث تقدم في اول باب ما يفسد الصوم فم وقوله وعنه اي علم معناه ﴿ ارتأفة او مجنونة ﴾ بان نوت الصيام عاقلة فشرعت فيه ثم جنت والمجنون لا يتاني الصيام فم ﴿ وضئنا ﴾ وقال زفر والشافعي رحمهما الله لا قضاء عليهما لنا انهما نادران بخلاف النسيان ولا كفارة لعدم الجنابة

### ﴿ فصل ﴾

﴿ من نذر صوم يوم النحر ﴾ مع نذره ﴿ وافر وقضى ﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يصح لانه نذر بمعية لورود النهي عن صوم هذه الايام ولنا انه نذر بصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة الله فصح نذره لكنه يطر احترازا عن المعصية المجاورة ثم يقضى اسقاطا فواجب هم قوله لورود النهي في الصحيحين فلما وجب النهي العقاب والعقاب لا يتاني الصحة كما صلا في الارض المنصوبة قوله اجابة الله تعالى كما ورد في الآثار ان المؤمنين اشياف الله تعالى في هذه الايام قوله فصح نذره اثر التصور الصحة ويظهر اثر الصحة في القضاء لا الاداء وهذا كصوم رمضان في حق الحائض يجب عليها لظهور اثره في القضاء لا الاداء فم ﴿ وان نوى بينا كثر ايضا ﴾ ان نوى النذر ايضا وسكت عنه اذ لا تنافي بين الجهتين لانهما يقتضيان الوجوب الا ان النذر يقتضيه بينه واليمين لغيره فجمعا بينهما عملا بالدليلين كما جمعا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط الوضوء ه قوله الجهتين جهة النذر وجهة اليقين قوله لانها اي النذر واليمين قوله الوجوب اي وجوب ما تعلقت به قوله بينه وهو وفاء المنذور لا يتولى لوروا نذروهم ه قوله لغيره وهو صيانة اسمه تعالى ولا تنافي كما اذا حلف ليصلين ظهر هذا اليوم فم قوله كما جمعا بين جهتي التبرع الخ فقد جعلت هبة في الابتداء لفظ الهبة ولذا يصح الرجوع قبل القبض اعتبارا للتبرع وثبت الشفعة اعتبارا بالبيع بنائه واما اذا نفي النذر فانه بين لقطع او يتوشعا او نوى النذر ونفي اليقين او سكت عنها فانه نذر فقط بالاتفاق ﴿ ولو نذر صوم هذه السنة اطر اياما منية وهي يوما العيد وايام التشريق وقضاها ﴾ وقال زفر والشافعي رحمهما الله تعالى لا قضاء عليه ولنا ان النذر بالنسبة المنية نذره بهذه الايام وكذا اذا لم يمين لكنه شرط التتابع لان المتابعة لا تعري عنها لكن يقضي في هذا الفصل موصولة تحقيقا للتتابع بقدر الامكان ه وليس عليه قضاء رمضان في الفصلين لوجوبه به بايجابه تعالى فلا يجب باليجاب العيد وانما يقضي الايام المنية اذا قال ذلك قبلها اما اذا قاله بعدها فلا يقضي شيئا منها بل صام ما بقي من هذه السنة كذا في النهاية وهو مذكور في الخلاصة وقاضي خان في هذه السنة وفي هذا

ارادوا لم يرد ما لم ينو انه ليس بنذرا اما اذا نوى انه ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه لقضاء الغاضي والمعي المجازي يثبت بآرادته فلا جمع بينهما في الارادة ﴿ وتقريقر صوم السنة في شوال ابعد من الكراهة والتشبه بالنصاري ﴾

الشهر لان السنة العربية لها مبدأ خاص وهو الحرم وتتم خاص وهو ذو الحجة فاذا قال هذه السنة تحققة كلامه انه نذر بالمدة المستقلة الى آخر ذي الحجة وبالمأضية التي مبدؤها من الحرم فيلحق في حق الماضي كما في قوله لله عليه صوم امس ف م ولا قضاء ان شرع فيها ثم افطر **لانه بنفس الشروع** يعني ما تباحق بحث الخالف على الصوم فيصير مرتكباً للشيء فيجب ابطاله فلا تجب صيائه ووجوب القضاء بناء عليه ولا يصير مرتكباً للشيء بنفس النذر وهو المرجب ولا بنفس الشروع في الصلاة حتى يتم ركعة تجب صيانة المؤدي وروى عنها وجوب القضاء عليه

### باب الاعتكاف

**من** لانه عليه الصلاة والسلام واغلب عليه في الشهر الاواخر من رمضان والمراعاة دليل السنية ه قوله واغلب رواها في الصحيحين وغيرهما قوله والمراعية اي المقرنة بعدم الانكار على تاركه دليل السنية والا ففادها الوجوب والحق ان الاعتكاف منقسم الى الواجب وهو المنذور والى السنة وهو الشهر الاواخر من رمضان والى المستحب وهو ما سواها ف م **ليث** في مسجد **هذا** ركته لانه ينبغي عنه لانه لغة مطلق الالامة في اي مكان كان وعلى اي غرض حصل ف م **بصوم** هو شرط خلافاً للشافعي رحمه الله لانه عبادة مستقلة فلا يكون شركاً لغیره ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا اعتكاف الا بالصوم م رواه الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً وقال البيهقي هذا وم من سفيان بن حسين او من سويد وضعف سويداً لكن اثني هشم عليه خيراً فقد اختلفوا فيه واخرجه ابو داود وصححه الرحمن ابن اسحاق وان تكلم فيه بعضهم فقد اخرج له مسلم ووثقه ابن معين واثني عليه غيره واخرج ابو داود والنسائي ان عمر جعل عليه في الجاهلية ان يعتكف ليلة او يوماً فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصم وبه يدل بن ورقاء انراعي ضعفه الدارقطني وقال فيه ابن معين صالح وذكره ابن حبان في الثقات واخرج البيهقي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انها قالوا المعتكف يصوم ف م ثم الصوم شرط لصحة الواجب من رواية واحدة ولصحة التطوع فيها روى الحسن عن ابي حنيفة لظاهر ما روياه وعلى هذه الرواية لا يكون افل من يوم وفي رواية الاسمل وهو قول محمد الله ساعة فيكون من غير صوم لان مبني الثقل على المساملة ه قوله لا يكون ممنوع لامكان كون الشرط اطول من المشروط فهم من ف قوله فيكون فيه ان الثقل لا يمنع ان تكون هذه الساعة مشروطة بالصوم وان لم يكن الصوم افل من اليوم ف م **ونية** كما في سائر العبادات **واقفه** نفلاً ساعة تقدم الكلام عليه قربان **والمرأة** تعتكف في مسجد بيتها لانه هو الموضع لصلاتها فيتحقق انتظارها فيه ولو لم يكن لها في البيت مسجد فيقبل موضعاً فيه تعتكف فيه ه اي الافضل ذلك فلو اعتكفت في الجامع او في مسجد حبيبها وهو افضل من الجامع في

### باب الاعتكاف

**الاعتكاف سنة مؤكدة** وهو ليث صائم في مسجد جماعة بنية واقفه يوم يلقى من قطعه فيه بعد الشروع يوماً اي اذا اشرع في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم وليلة فعليه القضاء خلافاً لحمد فان افله ساعة عنده وقد حصلت ولا يخرج منه الحاجة الانسان او الجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله عنه فوفراً يدركها ويصلي السنن على الخلاف وهو ان يصلي قبلها اربعاً وفي رواية ستاً ركعتين تحية مسجد اربعاً سنة وبعد اربعاً بعداني حنيفة وستاً عندها ولا يفسد بمكة

حتمها جاز ويكره ذكر الكرامة فاضحيان ف م ﴿ ولا يخرج منه الا لحاجة شرعية كالجمعة ﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يخرج للجمعة ولنا انها من ام حوائج وهي معلوم وقوعها فيكون مستقني ضرورة ع ﴿ او طوعية كالبول والغائط ﴾ لحديث عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج من مكانه الا لحاجة الانسان ولانه معلوم وقوعها ولا بد من الخروج في تقضيها فيكون الخروج لما مستقني والحديث رواه السنة ف م ﴿ فان خرج ساعة بلا عذر ﴾ كتهدام المسجد او اخراج السلطان او الخوف على المتاع ومفاده عدم الفساد بهذه الاذمار وعليه مضي بعضهم ومفاد فتاوي فاضحيان واخلاصة الفساد في الكل لكن لا يأثم ف م ﴿ فسد ﴾ لوجود الخافي وهو القياس وقال لا يفسد حتى يكرن اكثر من نصف يوم وهو الاستحسان لان في القليل ضرورة فيقتضي ترجيح الاستحسان لان مواضع ترجيح القياس عليه ممدودة وهذا ليس منها ثم يتأوه على الضرورة غير تام لان الجالب للتبشير انما هو الضرورة اللازمة الغالبة للوقوع لا عروض مجرد لمجيء فان مدافع الاخشين اذا عجز عن الدفع وخرج اي احد الاخشين لا يحكم بقاء صلاته بخلاف السلس والرافع على انه لا ضرورة لانها يميزانه اقل من نصف يوم ولو بقدر حاجة ف م ﴿ واكره وشربه ونومه ﴾ لانه عليه الصلاة والسلام لم يكن له ما سوى الا المسجد ولانه يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة الى الخروج ﴿ ومباينته فيه ﴾ اذ قد لا يجد من يقدم بمجاينته م اذا كانت المباينة للحاجة لاسلبة واما تجارة وكثرة الامتعة فلا يميز ف م ﴿ وكره احضار المبيع ﴾ لان المسجد محرم من حقوق العباد ويكره لغير المحتكف البيع والشراء فيه لقوله عليه الصلاة والسلام جنبوا مساجدكم صياتكم الى ان قال ويحكم وشرائكم ه رواه ابن ماجه ف م ﴿ والصمت ﴾ تعدياً ف لان صوم الصمت ليس بقرينة في شريقتنا لكنه يتجانب ما يكون مانعاً ف قال عليه الصلاة والسلام لا يؤثم بعد احتلام ولا حجات يوم الى الاول رواه ابو داود ف م ﴿ والتكلم الا بخير وحرم الوطء ﴾ لئلا يفسد ولا يتأخر ومن وانتم عا كنفون ﴿ ودواعيه ﴾ اذ هو محظوره كما في الاحرام بخلاف الصوم لان الكف ركنه لا محظوره فلم يتعد الى دواعيه م قوله اذ هو اي الجماع قوله محظوره اي قصدا لصرح نهي ولا يتأخر ومن وانتم عا كنفون قوله ركنه فلو تعدى الى الدواعي لمار الكف عنها ايضاً ركنها والركنية لا تثبت بالشبهة اما الجماع في الاعتكاف فمحظور والمحظور يثبت بالشبهة وايضا الحظ ثبت شتماً لقوات الركن لا قصداً فلم يتعد الى الدواعي لان التثبت للضرورة يتقدر بقدرها ك م ﴿ وبطل بوطئه ﴾ ولو تأسيا ليلاً لان الليل محل الاعتكاف وحال العاكف مذكرة فلا يذخر بالتسايان ﴿ وزنه اليالي ايضاً يذخر اعتكاف ايام ﴾ لان ذكر الايام بلفظ الجمع يتناول ما بازائها من اليالي يقال ما رأيتك منذ ايام والمراد بلياليها ه وتدخل الليلة الاولى فيدخل قبل الغروب ف م ﴿ وليلتان يذخر يومين ﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله لا تدخل

اكثر منه فلو خرج منه ساعة بلا عذر فسد ويأكل ويشرب ويتام ويشترى فيه بلا احضار مبيع لا غيره ﴿ اي لا يفسد غير المحتكف هذه الافعال في المسجد ﴾ ولا يصمت ولا يتكلم الا بخير ويطلب الوطء ولو ليلاً او تأسياً ووطئه في غير فرج او قبلة او لمس ان ازل والا فلا وان حرم والمرأة تعتكف في بيتها لئلا اعتكاف ايام لزمه بلياليها ولا بلا شرطه وفي يومين بلياليها وصح في النهار خاصة

اليلة الاولى لما ان في المتن معنى الجمع فيلحق به احتياطاً لاسر العباد

### ﴿كتاب الحج﴾

﴿فرض﴾ فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بنص الكتاب وثقه على الناس حج البيت ه روى ابن عباس رضي الله عنهما قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس كتب عليكم الحج الحديث رواه احمد والنسائي بمناه ي ﴿مرة﴾ لانه عليه الصلاة والسلام قيل له الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لا بل مرة فما زاد فهو تطوع ولان سببه البيت وانه لا يتعدد ه والحديث رواه احمد والدارقطني والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين فم والنسائي بمناه ي ﴿على الفور﴾ وقال محمد والشافعي رحمهما الله على التراخي ولا يبي حنيفة والابن يونس رحمهما الله اختصاصه بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير نادر فيستفيق احتياطاً ﴿بشرط حرية وبلوغ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام ايما عتد عشر صحيح ثم ائق فعليه حجة الاسلام وايما صبي حج عشر صحيح ثم بلغ فعليه حجة الاسلام ولان البادات باسرها موضوعة عن الصبي ه والحديث رواه الحاكم وقال على شرط الشيخين ورواه ابو داود مرسلأ ف م لكنه لم يذكر لفظة عشر صحيح في الموضمين ع ﴿ومقل﴾ لانه مداد التكليف ﴿وصحة﴾ اي صحة الجوارح لان الهز دونها لازم والاعمى اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زاداً وراحلة لا يجب عليه الحج عند ابي حنيفة خلافاً لما واما المتعد فمن ابي حنيفة انه يجب لانه مستطيع بغيره فائيب المستطيع بالراحلة وعن محمد لا يجب لانه غير قادر على الاداء بنفسه فائيبه الضال عنه ه قوله والاعمى وكذا المتعد والزمن والمفلوج ومقطوع الرجلين ف وك قوله اذا وجد الخ فان لم يجد فائداً لا يلزمه الحج بنفسه في قولم وهل يجب الاحتجاج لا يجب عند ابي حنيفة ويجب عندها حناية قوله لا يجب لاستنراط استطاعة السبيل بنص الآية وملائمة الكافي بالمؤنة غير معلوم والهز ثابت في الحال ف م ولا يجب عليهم الاحتجاج ولا الابعاء به ف وك قوله فمن ابي حنيفة انه يجب وهو ظاهر الرواية عنهما ف م وعلى هذه الرواية يجب على الاعمى ايضاً فلا يرد تقضاً وقيل المتعد يقدر على الاضال رايكاً من غير قائد لا الاعمى فاقترافاً المداد قوله وعن محمد الخ مقابل لظاهر الرواية عنهما ف ﴿وقدره زاد وراحلة﴾ لانه عليه الصلاة والسلام سئل عن السبيل اليه فقال الزاد والراحلة ه مروي من طرق عديدة مرفوعة من حديث ابن عمر وابن عباس وعائشة وجابر وعمر وبن العاص وابن مسعود رضي الله عنهم في سنن ابن ماجه والترمذي والدارقطني وابن عدي ف م ولا تشترط الراحلة في حق اهل مكة لانهم لا تقفهم مشقة زائدة في الاداء فائيبه سبي الجملة ه واما الزاد فلا بد منه ف ﴿فصلت عن مسكنه﴾ لانه من الموانع الاحلية ع ﴿وعن ما لا بد منه﴾ لانه منها ايضاً ع ﴿وننقة ذهابه وايابه﴾ عطف على زاد عطف تفسير ع ﴿وعيساله﴾

### ﴿كتاب الحج﴾

اعلم ان الحج فريضة يكفر جاحده لكن اطلق لفظ عليه للوجوب واراد الفريضة حيث قال ﴿يجب على كل حر مسلم مكلف صحيح بصير له زاد وراحلة فضلاً عما لا بد منه وعن لفظة عياله الى حين عوده مع

امن الطريق والزوج او الحرم المرأة ان كان بينها وبين مكة مسيرة سفر في العمر مرة على القدر هذا عند ابي يوسف واما عند محمد فلي التواخي فزعم بعض المتأخرين ان هذا الخلاف بينهما مبنى على ان الامر المطلق عند ابي يوسف للقبر وعند محمد لا وهذا غير صحيح لان الامر لا يوجب القبر ﴿١٢٧﴾ باتفاق بينهما فقتلته الحج مسئلة مبتدأة

فقال ابو يوسف بالقبر احتواز عن القوت حتى اذا اتى به بعد العام الاول كان اداء عنده وعند محمد وجوبه على التواخي بشرط ان لا يموت حتى لو لم يؤد في العام الاول ومات يكون آثما اتفاقا اما عند ابي يوسف فظاهر واما عند محمد فلانه مات من العام الاول وعدم فوته سببه العمر مشكوك فيكون آثما انما موقوف فان ادى بعد ذلك يرتفع الائم عنده وعند ابي يوسف لا يرتفع انما التأخير فقرة الخلاف انه ان ادى بعد العام الاول يآثم خلافا ل محمد ﴿فلا حرم صبي بلغ او عبد فقتل فقتل﴾ لم يؤد فرضه فوجدته الصبي احرامه للفرض لم يأن بخلاف البعد لان احرام الصبي لم يكن لازما لعدم الاحلية واحرام البعد لازم فلا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره وفرضه الاحرام والوقوف بمرقة وطواف الزيارة واجابه وقوف جمع وهو المزدلفة والى بين الصفا والمروة وري الجمار وطواف الصدر للزواني والخلق وغيرها سنن واداب واشهره شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وكروه احرامه له قبلها والعمره سنة وهي طواف وسعي ولا فوت لما وجازت في كل السنة وكرهت في يوم عرفة واربعة بدها وبعثات المدف ذو الحليفة

داخل فيها لا بد منه فهو من عطف الخاص على العام امين لان حق العبد مقدم على حق الشرع وامن طريق لان الاستطاعة لا تثبت دونه ثم قيل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الايضاء وهو مروى عن ابي حنيفة رحمه الله وقيل شرط الاداء لا الوجوب لانه عليه الصلاة والسلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غيره قوله حتى لا يجب عليه الايضاء الاختلاف فيها اذا مات قبل حصول الامن اما اذا مات بعد حصول الامن يجب الايضاء بالاتفاق فم ومحم وزوج لامرأة في سفر وقال الشافعي رحمه الله يجوز لها الحج اذا حرجت في رقة ومعه نساء ثقات لحصول الامن بالرافقة ولما قوله عليه الصلاة والسلام لا تحجن امرأة الا ومعه محرم ولا يها بدو من الحرم يحاف عليها الفتنة وتزداد بانضمام غيرها اليها ولهذا تحرم الغلوة بالاجنية وان كان معها غيرها بخلاف ما اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلاثة ايام لا باحة اطروج لها فيها دون السفر بشيء محرم قوله يجوز لها الحج الخ العمومات مثل وقته على الناس سمح اليه وقوله عليه الصلاة والسلام حجرا في حديث مسلم قلنا قد قيدت العمومات ببعض الشروط اجابا كما من الطريق فيقيدها في الاحاديث الصحيحة وفي الصحيحين لا تسافر امرأة ثلاثا الا ومعه ذو محرم ولو ايف حديث البخاري فروقا يوشك ان تخرج الطهينة من الخيرة نازية البيت لا جوار معها لا تخاف الا الله قلنا ليس فيه بيان حكم اطروج بل بيان انتشار الامن سلتا لكنه تقيض قولم لانه لم يجد جواز اطروج بلا رقة ولا نساء فم قوله وتزداد الخ ولا يرد حيلاتها بين المعتدة من الطلاق البائن وبين زوجها الفاسق لبقاء الاستحياء من المشيرة في البلاد بخلاف المفاوز امين عن الز يلى في باب العدة فلا حرم صبي او عبد بلغ او حتى فقتل فقتل فمخرج من فرضه لان احرامها انقضد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض وموافقت الاحرام ذو الحليفة الهدي وذات عرق العراقي وبسطة للشامي وقرن فقيدي وثلثم لاهل اليمن فهي لاهلها ولن مرتبها لحديث ابن عباس رضى الله عنه انه عليه الصلاة والسلام وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجسفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن بلل فقتل من لم ولم اتي طهين رواء البخاري وسلم وابو داود ي هذا واما ذات عرق فقد رواء مسلم وابو داود في سننه لدهم وصح تقديمه عليها بل هو الافضل لقوله تعالى واتقوا الحج والعمره لله ولست بالصعبة رضى الله عنهم الاتمام بالاحرام من ديرة اهله لا عكسه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجاوز احد الميقات الا محرما هو لفظ ابن ابي شعبة لا يجاوز الميقات الا بالاحرام وكذلك رواء الطبراني فم ولما دخل الحل

والعراقي ذات عرق والشامي حجة والتجدي قرن واليمن بلل وحرم فاعبر الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة لا التقدم وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم فبقائه الحل اعني هو داخل الميقات لكنه خارج مكة فبقائه الحل اي خارج الحرم

معينه الحل الذي بين المواقيت والحرم ه لا الحل الذي هو خارج المقات لجواز احرامه من ديرة اهله لما تفرغوا فان المراد بالحل ما هو خارج المقات لا جازل ان يحرم من ديرة اهله وحيث جازله ذلك جاز ان يحرم من اي موضع شاء من الحل لان ما وراء المقات الى الحرم مكان واحد حابة ﴿وهي الحرم للحج والحل العمرة﴾ لانه عليه الصلاة والسلام امر اصحابه ان يحرموا من جوف مكة وامر اخا عائشة اي يحرمها من التمتع وهو في الحل لان اداء الحج في حرفة وهي في الحل فيكون الاحرام في الحرم ليتحقق نوح سفر واداء العمرة في الحرم ليكون الاحرام من الحل لهذا قوله امر اصحابه زواه مسلم قوله وامر اخا عائشة ان في الصحيحين ف

### ﴿باب الاحرام﴾

﴿واذا اردت ان تحرم فخرسا والنسل احب﴾ لانه عليه الصلاة والسلام اغتسل لاحرامه الا انه للتنظيف حتى تؤمر به الحائض وان يقع قرصاً فيقوم الرضوء مقامه كما في الجملة لكن النسل افضل لانه عليه الصلاة والسلام اختاره ولانه اتم في النظافة ه م قوله افضل اخرج الترمذي وقال حسن قريب والحاكم وصححه قوله تؤمر رواء مسلم وابو داود وغيرهما فم ﴿والبس ازاراً ورداء جديدين﴾ لانه عليه الصلاة والسلام اتر وارتي لاحرامه ه رواء البخاري ف ﴿اوغيبين﴾ والجديد افضل لانه القرب الى الطهارة ﴿وتطيب﴾ خلافاً للشافعي ومالك رحمهما الله لنا حديث عائشة كنت احب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم ولان المنوع عنه التطيب بعد الاحرام والياقي كالنابح له لاتصاله به بخلاف الثوب لانه مبين عنه ه م والحديث في الصحيحين فم ﴿وصل ركعتين﴾ لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي عليه الصلاة والسلام صلى بذي الحليفة وكنتين عند احرامه فحسبته الى جابر لم تصح اذ لم يذكر في حديثه عدد ثم رواء ابو داود عن ابن عباس بتايه من رواء مسلم عن ابن عمر عنه عليه الصلاة والسلام فم ﴿وقل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله لي﴾ لان اداء الحج في ازمة متفرقة وامكنة متباينة فلا يمرى عن المشقة عادة فيسال التيسير ولم يذكر هذا الدعاء في الصلاة لان مدتها يسيرة عادة فاذاؤها متيسر ﴿ولب دير صلاتك﴾ لما روى انه عليه الصلاة والسلام لبى دير صلاته وان لبى بعد ما استوت به راحلته جاز ولكن الاول افضل لما رويانه اخرج الترمذي والنسائي وقال حديث حسن قريب وثمة روايات انه عليه الصلاة لبى بعد ما استوت به راحلته ويجمع بانه عليه الصلاة والسلام لبى بعد الصلاة وحالة الاستواء ايضاً فكل روى ما رآه فم ﴿تنوي بها الحج﴾ لانه عبادة والاعمال بالنيات ه وفيه ايضاً الى ان الثبة لا تحفل بقوله اللهم اني اريد الحج الى اخره خبر لانها امر غير الارادة وهو العزم وهو نهاية دواعي الانسان للعمل وهي الغاطر ثم التكر ثم الارادة ثم الهمة ثم العزم امين م ﴿وهي ليك اللهم ليك لا شريك

﴿ولن بمكة للحج والحرم وعمرة الحل﴾ لان الحج في العرفات وهي في الحل فاحرامه من الحرم والعمرة في الحرم فاحرامه من الحل ليتحقق نوح سفر ﴿باب الاحرام﴾

﴿ومن شاء احرامه توشاً وضله احب وليس ازاراً ورداء طاهرين وتطيب وصلى شفعاً وقال الفرد بالحج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله لي ثم لي ينوي به الحج وهي ليك اللهم ليك لا شريك

لك ليك ان الحمد بكم الالف ه على الاربعة م والنعمة لك والملك لا  
 شريك لك الثانية على الوجه المذكور ثابت في الكتب الستة من حديث ابن عمر  
 ف م وزد فيها خلافاً للشافعي رحمه الله في رواية الربيع عنه لا ان اجلاء  
 الصحابة رضي الله عنهم زادوا على المأثور ولان المقصود التثابة واظهار العبودية فلا  
 يمنع من الزيادة عليه م وفي مسند اسحاق بن راهويه عن ابن مسعود ليك عدد  
 التراب وزاد ابن عمر ليك وسعديك والغير يديك والرفياء اليك والعمل ف م  
 ولا تنقص فاذا ثبتت ناوياً هدا حرمت ولا يصير محرماً بغير النية لانه عقد  
 على الاداء فلا بد من ذكر كما في تحريم الصلاة م ولا يتكرر قوله ناوياً مع قوله  
 تنوي لان ذلك لجرد اشتراط النية وقوله ناوياً اشارة الى انه يصير شارعاً في الحج  
 يجمع النية والتلبية لا باحداهما قطع فائق الرث الرث الجماع او التكلام  
 الفاحش او ذكر الجماع بمحضرة النساء والفسوق المعاصي والجدال هو  
 ان يجادل مع رفيقه بمجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها لنص فلا رث  
 ولا فسوق ولا جدال في الحج وقتل الصيد نص ولا تقتل الصيد وانتم حرم  
 والاشارة والدلالة عليه الحديث اني فتادة انه اصاب حمار وحش وهو حلال  
 ومحرّمون قتال النبي عليه الصلاة والسلام لاصحابه هل اشترى هل دلتهم هل اعتم  
 فقالوا لا قتال اذا ذكرناه ورواه الستة فعلق الاباحة بمسئلهما فلم ان لا اباحتها  
 اذ لو كانت الاباحة عامة لا حل البيان خاصاً وقت الحاجة ك م قال صاحب الكفاية  
 علق الخ دفع ما يتوهم من ان اثبت حرمة الاشارة والدلالة بهذا الحديث عمل  
 بفهم المخالفة لان منطوق النص انما هو اباحة الاكل بشرط عدمها واما حرمة  
 عند وجودها ففهموه المخالف بان هذا عمل بالسكوت في محل البيان عند الحاجة  
 اليه وهذا لانهم قد سألوا حكم الحادثة على جميع نقاديرها فلو كانت الاباحة ثابتة  
 عند وجودها لصرح بها واذا سكوت يفتانها غير ثابتة وليس القميص  
 والسروريل والعامة والفلسوة والقباء واظفان الا ان لا تجد ثملين فاقطعها اسفل  
 من الكعبين ما روى انه عليه الصلاة والسلام نهي عن ان يلبس الحرم هذه  
 الاحتياح وقال في آخره ولا خفين الا ان لا يجد ثملين فليقطعها اسفل من  
 الكعبين واكتب هنا الفصل الذي في وسط التقدم والحديث اخرجه الائمة  
 الستة ف والثوب المصبوغ بوس او زعفران او عصفر لقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا يلبس الحرم ثوباً مسه زعفران ولا ورس وفي المصنف خلاف الشافعي م  
 والحديث رواه الستة ف الا ان يكون خبيلاً لا ينفض الاستفتاء في  
 التجاريف ولان المنع لطيف لا لون ه لجواز الزينة ولذا تعلى المحرمة ف م  
 وستر الوجه والراس لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحمروا وجهه ولا  
 رأسه فانه يمت يوم القيامة مكياً فانه في حرم توقي ولان المرأة لا تغطي وجهها مع  
 ان في اكتشف فتنة فالرجل بالاولى م ورواه مسلم والنسائي وابن ماجه وحمل

لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك  
 لا شريك لك ولا ينقص منها  
 وان زاد جاز واذا لم يزد قد احرم  
 فيثيق الرث والفسوق والجدال  
 الرث الجماع او التكلام الفاحش او  
 ذكر الجماع بمحضرة النساء قد روى  
 ان ابن عباس ما اشد قوله

وهن تمشين بنا هميسا

ان يصدق الطير نفسك ليسا  
 قيل له اترث وانت محرم قتال ابن  
 عباس الرث ما خوطب به النساء  
 والضمير في هن يرجع الى الابل  
 والهميس صوت نمل اخفائها والهميس  
 اسم جارية والمهي تفعل بها ما تريد  
 ان يصدق الغال والفسوق هي  
 المعاصي والجدال ان يجادل رفيقه  
 وقيل بمجادلة المشركين في تقديم وقت  
 الحج وتأخيرها وقتل ميد البر لا الجمر  
 والاشارة اليه والدلالة عليه والتطبيب  
 وقلم الاظفار وستر الوجه والرأس



اصحاباً كشف وجهه هذا الحرم بعد موته على الخصوصية له كـ ﴿ وغسلهما باخطمي ﴾  
 لانه نوع طيب ولانه يقتل حوام الرأس ﴿ ومن الطيب ﴾ لقوله عليه الصلاة  
 والسلام الحاج الشمت النفل هـ اخبره البزار قوله الشمت اقتشار الشعر وتغيره  
 لعدم تعاده قوله النفل ترك الطيب حتى توجد منه رائحة كريهة ف ﴿ وعلق  
 شعره ﴾ التفات من الخطاب الى التيبة عني لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم الآبة  
 عبارة في الرأس ودلالة في شعر البدن لان النبي لم يلق الاثرافاق وهو حامل في  
 شعر البدن كـ والقص في معنى الحلق ثبت بدلالة النص ي ﴿ وقص شاربه  
 ونظفه لا الاغتسال ﴾ لان عمر رضى الله عنه اغتسل وهو محرمه اسناده الشافعي  
 بل فيه حديث مرفوع في الصحيحين ف م ﴿ ودخل الحمام والاستغلال بالبيت  
 والحصل ﴾ وقال مالك يكره الاستغلال بالنسائط وغيره ﴿ وشد الحميان في وسطه ﴾  
 وقال مالك يكره اذا كان فيه ثقفة غيره لانه كشد الازار بالحبل وهو مكروه اجماعاً فلما  
 فيه الحالتان هـ قد يقال انكره لانه كشد الازار عادة ولو شد فله فلا يراد منه حفظ  
 ذلك بعض خاص سببه شبهه بالخطي في انه لا يحتاج الى الحفظ وهذا المعنى لا  
 يوجد في الحميان لانه يشد تحت الازار عادة ولو شد فله فلا يراد منه حفظ  
 الازار بل شيء آخر ف م ﴿ وأكثرت التلبية متى صليت او طوت شرقاً او هبطت  
 وادياً او لتيت ركبةً وبالاسحار ﴾ لان السجدة رضي الله عنهم كانوا يبلون في  
 هذه الاحوال والتلبية في الاحرام كالتلبية في الصلاة فيؤدي بها عند الانتقال من  
 حال الى حال هـ قوله كانوا الى اخره رواه ابن ابي شيبة ف م ﴿ رافعا صوتك  
 بها ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام افضل الحج المبع والنج والتج رفع الصوت بالتلبية  
 والتج اسالة الدم هـ اخبره الترمذي وابن ماجه مرفوعاً وفيه ابراهيم بن يزيد  
 الغريزي المكي وتكلم فيه من قبل حفظه ورواه ابن ابي شيبة وفي الكتب الستة  
 انابي جبريل فامرني ان آمر اصحابي ومن عني ان ترفعوا اصواتكم بالاehl او قال  
 بالتلبية ف م ﴿ وايداً بالمسجد بدخول مكة ﴾ لا روى انه عليه الصلاة والسلام  
 كما دخل مكة دخل المسجد ولان المقصود زيارته البيت وهو فيه م في الصحيحين  
 اول شيء بدأ عليه الصلاة والسلام به حين قدم مكة انه ترواً ثم طاف بالبيت  
 ف م ﴿ وكبر وهلل بقاء البيت ﴾ وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما اذا لقي  
 البيت يقول بسم الله والله اكبر ومحمد رحمه الله لم يمين في الاصل لمشاهد الحج  
 شيئاً من الدعوات لان الترقيت ينحب بالرفقة وان تبرك بالنعول منها فحسن  
 ﴿ ثم استقبل الحبر الاسود مكبراً مهلاً ﴾ لا روى ان النبي عليه الصلاة والسلام  
 دخل المسجد فابتدأ بالحبر فاستقبله وكبر وهلل ﴿ مستملاً ﴾ بان وضع يده على  
 الحبر وقيله ف ﴿ بلا ايذاء ﴾ لا روى انه عليه الصلاة والسلام قبل الحبر  
 الاسود ووضع شفتيه وقال لعمر رضى الله عنه انك رجل ايد تروذي الضيف  
 فلا تزعج الناس على الحبر ولكن ان وجدت فرجة فاستم ولا فاستقبله وكبر

وغسل رأسه وطيته باخطمي وقصها  
 وعلق رأسه وشعر بدنه وليس قبض  
 وسراويل ولباء وعامة وغنن وثوباً صبيح  
 بانه طيب لا يبدؤا طيبه لا الاستحمام  
 والاستغلال بيت ومحل ﴿ الحمل  
 بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعلى  
 المكس المودج الكبير ﴾ وشد حميان  
 في وسطه ﴿ يعني الحميان مع انه  
 محيط لا بأس بشده على حقوه ﴾ واكثر  
 التلبية متى صلى او علا شرقاً او هبط  
 وادياً او لقي ركباناً او اسحر واذا دخل  
 مكة بدأ بالمسجد وحين رأى البيت  
 كبر وهلل ثم استقبل الحبر وكبر  
 وهلل يرفع يديه كالصلاة واستلمه ﴿  
 اي تناول باليد او بالقبلة او مصحه  
 بالكف من السلة بفتح السين وكسر  
 اللام وهي الحبر ﴾ ان قدر غير  
 مؤذني اي من غير ان يؤذي مستملاً  
 ويزاحه ﴿ والا يمس شيئاً في يده ثم  
 قبله وان مجرعهما استقبله وكبر وهلل

وحد الله تعالى وصلى عليه وسلم طواف القدوم ومن للأتاني وأخذ عن يمينه ما يلي الباب ﴿ الفخيم في بيته يرجع الى الطائف فالتطاف المستطيل للرجح يكون بينه الى جانب الباب فيبدأ من الحجر ذاهباً الى هذا الجانب وهو الملتزم الى ما بين الحجر الى الباب ﴿ جاعلاً رداءه تحت ابطه الايمن ملقياً طرفه على كتفه اليسرى ﴾ وفي المختصر قلت مقطوعاً بمعنى الاضطباع هذا رواه الحطيم سبعة اشواط ﴿ الحطيم مشتق من الحطم وهو اكسر وهو موضع فيه الميزاب في هذا لانه حطم من البيت اي كسر روى عن عائشة رضي الله عنها انها نذرت ان فتح الله تعالى مكة ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ على رسوله صلى الله عليه وسلم ان تصلي في البيت ركعتين فلما فتحت مكة اخذ رسول الله عليه

وهلل هـ م قوله لا روى رواه ابن ماجه قوله وقال لعمر انك رواء احمد ف ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ وطوف ﴿ لنص ويطوفوا بالبيت الشيق \* ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ مضطجاً ﴿ وعند ابي داود انه عليه الصلاة والسلام اضطجع فاستلم وكبر ورمى ف والاضطجاع ان يحيل رداءه تحت ابطه الايمن ويلقيه على كتفه الايسر ﴿ رواء الحطيم ﴿ لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عائشة رضي الله عنها فان الحطيم من البيت فلو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز لكن لاستقبل الحطيم وحده لا يحضره في الصلاة لا تقترن التوجه بنص الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد احتياطاً والاحتياط في الطواف ان يكون رواء هـ م والحديث رواه ابو داود والترمذي وقال الترمذي حسن صحيح ف م ﴿ اخذاً عن يمينك ما يلي الباب ﴿ تاكيد امين ﴿ سبعة اشواط ﴿ لما روى انه عليه الصلاة والسلام استلم الحجر ثم اخذ عن يمينه ما يلي الباب طواف سبعة اشواط ﴿ تزل في الثلاثة الاول فقط ﴿ على ذلك اتفق رواة نسكه عليه الصلاة والسلام والزمل مؤخر الكفتين في مشيته كالبارز يجتر بين الصنين وكان سببه اظهار الجلالة للمشركين حين قالوا اختام حتى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمني عليه الصلاة والسلام وبعده والزمل من الحجر الى الحجر هو المنقول من رداءه عليه الصلاة والسلام هـ م قوله في زمني روى جابر انه عليه الصلاة والسلام رمى في حجة الوداع قوله وبعده رواء البخاري وغيره قوله المنقول رواه مسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه ف م ﴿ واستلم الحجر كما حررت به ان استطعت ﴿ لما في البخاري وسند احمد وغيره انه عليه الصلاة والسلام طاف على بغير كما انى على الركن اشار اليه بشيء في يده وكبر ف م ولان الاشواط كالركعات فكما ينتفع كل ركعة بالتكبير فكذلك كل شوط بالاستلام واختم الطواف به ﴿ لما روى انه عليه الصلاة والسلام لما صلى ركعتين عاد الى الحجر والاحل ان كل طواف بعده سعى يهود الى الحجر لان ابتداء الطواف كما كان بالاستلام فكذلك ابتداء السعي به ﴿ ويركعتين في المقام او حيث يمر من المسجد للقدم ﴿ متعلق بطلع وهما واجبتان عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب هـ غريب وانما الثالث في الصعيدين فعليه عليه الصلاة والسلام ويجزء بدون المراقبة لا يفيد الوجوب لكن

وسلم يدهما وادخلها الحطيم وقال صلى ههنا فان الحطيم من البيت الا ان قومك فصرت بهم الفتنة فاخرجوه من البيت ولولا حدثان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة واظهرت قواعد الخليل صلى الله عليه وسلم وادخلت الحطيم في البيت والتصقت الضية على الارض وجعلت له بابين باباً شرقياً وباباً غربياً وثلاث حشيت الى قابل لاضل ذلك فلم يش ولم يتفرغ لذلك الخلفاء الراشدون حتى كان زمن عبد الله بن زياد وكان سمع الحديث فيها فضل ذلك واظهر قواعد الخليل وبني البيت على قواعد الخليل بخص من الناس وادخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج ان يكون بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واحاده على ما كان في الجاهلية فلما كان الحطيم من البيت يطاف رواء الحطيم حتى لو دخل الفرجة لا يجوز لكن ان استقبل المحلى الحطيم وحده لا يجوز لان فرضية التوجه يثبت بنص الكتاب فلا يتأدى مما ثبت بخبر الواحد احتياطاً والاحتياط في الطواف ان يكون رواء الحطيم

﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ وتزل في الثلاثة الاول فقط من الحجر الى الحجر ﴿ وهو ان يمشى سريعاً ويجز في مشيته الكفتين كالبارز بين الصنين وذلك مع الاضطجاع وكان سببه اظهار الجلالة للمشركين حيث قالوا اختام حتى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده ﴿ وكما روى بالحجر قبل ما ذكر ويستلم الركن الثاني وهو حسن وغتم الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفعاً يجب بعد كل اسبوع عند المقام او غيره من المسجد

المطالع ثابت بما في حديث جابر رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام لما انتهى  
مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام قرأوا واخذوا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وآله  
قبل الصلاة ان صلاته هذه امتثالاً لهذا الامر والامر للوجوب الا ان استفادة  
ذلك من التنبيه وهو ظني فأفاد الوجوب ف م ﴿ وهو سنة ﴾ وقال مالك انه  
واجب لقوله عليه الصلاة والسلام من اتى البيت فليجبه بالطواف ولنا ان الله تعالى  
امر بالطواف والامر لا يقتضي التكرار وقد تعين طواف الزيارة بالاجماع ونفاؤه  
سواء نحية وهو دليل الاستحباب ه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام غريب جداً لقوله  
دليل الاستحباب لان النحية لغة عبارة عن اكرام يتدى به الانسان على سبيل  
التبرع كلفظ التلوع ف ﴿ ثم اخرج الى الصفا وتم عليه مستقبلاً البيت مكبراً  
مهلاً مصلياً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان الثناء والصلاة يقدمان على  
الصداء تدرية الى الاجابة داهياً ربك بجاحتك ﴿ لا روى انه عليه الصلاة  
والسلام صعد الصفا حتى اذا نظر الى البيت قام مستقبل البيت يدعو الله ه تقدم  
في حديث جابر رضي الله عنه ف م ﴿ ثم اميط نحو المروة ساعياً بين الميلىين  
الاخضرين واهل عليها فمالك على الصفا ﴿ لا روى انه عليه الصلاة والسلام نزل  
من الصفا وجعل يمشي نحو المروة وسعي في بطن الوادي حتى اذا خرج من بطن  
الوادي مشي حتى صعد المروة وطاف بيتهما سبعة اشواط ﴿ وظف بينهما سبعة  
اشواط ﴿ وفي الصحيحين وطاف عليه الصلاة والسلام بين الصفا والمروة سبعاً  
﴿ تبدأ بالصفا وتتم بالمروة ﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بما بدأ الله به  
ثم السعي واجب وقال الشافعي ركن لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى كتب  
عليكم السعي فاسموا وثنا نص فلا جناح عليه ان يطوف بها ومثله يستعمل للاباحة  
فينفي الركبة والايحباب الا انا عدلنا عنه في الايجاب ه حيث قلنا بوجوبه وان  
كان هذا التركيب يستعمل في الاباحة ولان الركبة يثبت بدليل قطعي ولم يوجد  
وما رواه محمول على الاستحباب كما في كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت \* الآية  
ه م قوله ابدأ باللفظ الخبر ابدأ في سعي ونبدأ في رواية ابن داود والترمذي وابن ماجه ومالك  
وبلفظ الامر عند النسائي والدارقطني وهو المذكور في الكتاب قوله لقوله الخرواء الشافعي  
وابن الجبشية والدارقطني م قوله للاباحة كما في لا جناح عليكم فيها عرضتم به من  
خبطة النساء قوله في الايجاب بدليل الاجماع وبدليل اول الآية ان الصفا والمروة  
من شأنا الله لانه يقتضي كونه علماً من اعلام الدين وهذا بالترضية فاولها دل على  
الترضية وآخرها على الاباحة فجلناها بينهما وهو الواجب قوله كما في كتب الخ بناء  
على انه محكم لم ينسخ بأية الموارث لتزوله في من لم يسحق الارث نكراه ك م  
﴿ ثم اثم بمكة حراماً ﴾ لانه محرم بالبحر فلا يحل قبل افصاله ه خلافاً للقبالة  
والظاهرية وطامة اهل الحديث في قولهم ينسخ الحج الى العمرة بعد طواف القدوم  
وظاهر كلامهم انه واجب للنصوص الواردة في فسخه اليها وطامة المجتهدين على منع

ثم عاد واستلم الحجر وخرج فصعد الصفا  
واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى  
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورفع  
يده ودعا بما شاء ثم مشي نحو المروة  
ساعياً بين الميلىين الاخضرين وصعد  
عليها وهلل ما فعله على الصفا يفعل  
هكذا سعيماً يبدأ من الصفا ويحتم  
بالمروة ﴿ اي السعي من الصفا الى  
المروة شوط ثم من المروة الى الصفا  
شوط آخر فيكون بداية السعي من  
الصفا وثمته وهو السابح على المروة  
وفي رواية الضحاوي السعي من الصفا  
الى المروة ثم منها الى الصفا شوط واحد  
فيكون اربعة عشر شوطاً على الرواية  
الاولى ويقع الغنم على الصفا والصحيح  
هو الاول ﴿ ثم يسكن بمكة محمداً

الفسح واجابوا بان تلك التصريح معارضة بما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها  
 قالت واما من اهل بالحج او بالحج والعمرة فلم يحلوا الى يوم النحر وقد صح عن ابي  
 ذر رضي الله عنه انه قال لم يكن لاحد بعدنا ان يصير حجته عمرة وانها كانت  
 رخصة لنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فم ﴿وطف بالبيت كما بدالك﴾  
 لان الطواف كالصلاة قال عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت صلاة والصلاة  
 خير موضوع م ثم قام الحديث الا ان الله قد احل فيه المشطى رواه ابن حبان  
 والحاكم والبيهقي كلهم عن ابن عباس مرفوعا وابن جريج وابو عروانة موقوفاً فم  
 ﴿ثم اعطى قبل يوم التروية يوم وطف فيها المناسك﴾ في الحج ثلاث خطب  
 يفصل بين كل خطبتين يوم اولها يوم قبل يوم التروية لان المقصود منها التعليم  
 ويوم التروية والفجر يوماً اشتغال فكان ما ذكرناه انفع وفي القلوب اضيق م اي  
 ابلغ ف تأثيراً في القلوب للفراغ م ثم رجع يوم التروية الى متى ثم الى عرفات  
 بعد صلاة الفجر يوم عرفة م لا روي انه عليه الصلاة والسلام صلى الفجر يوم  
 التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى متى فطلى بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 والفجر ثم راح الى عرفات م في حديث جابر م ﴿ثم اعطى ثم صل بعد الزوال﴾  
 وقال مالك يضبط بعد الصلاة كالعيد ولنا انه عليه الصلاة والسلام فعل هكذا  
 ولان المقصود تعليم المناسك والجمع منها م قوله فعل هكذا قال عبد الحق وفي  
 حديث جابر الطويل انه عليه الصلاة والسلام خطب قبل الصلاة وهو المشهور  
 الذي عمل به الائمة والسطون فم ﴿الظهر والمصر﴾ وقد ورد النفل المستفيض  
 باتفاق الرواة بالحج بين الصلاتين وفيما روي جابر ان النبي عليه الصلاة والسلام  
 صلاهما باذان واقامتين ﴿باذان واقامتين﴾ فيؤذن للظهر ويقع له ثم يقيم للمصر  
 لانه يؤدي قبل وقته المعهود فيفرد بالاقامة اعلاناً للناس بشرط الامام والاحرام  
 بالحج وقال ابو يوسف ومحمد يجمع المفرد وقال زفر يشترط الامام في المصر خاصة  
 ولاي حنيفة ان محافظه الاوقات فرض بالنصوص فالتقدم على خلاف التماس  
 بالنص فيقتصر على مورده وهو الجمع مع الامام محرماً بالحج ﴿ثم الى الموقف﴾  
 لانه عليه الصلاة والسلام راح الى الموقف عقب الصلاة والجبل يسمى جبل الرحمة  
 م قوله لانه اخ في حديث جابر م ﴿وقف بقرب الجبل وعرفات كلها موقف  
 الا بطن عرنة﴾ لقوله عليه الصلاة والسلام عرفات كلها موقف وارفعوا عن بطن  
 عرنة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن وادي محسر م من حديث ابن عباس رواه  
 الطبراني والحاكم وقال علي شرط مسلم فم ﴿حامداً مكبراً مهلاً مالياً﴾ وقال  
 مالك رحمه الله يقطع التلبية كما وقف بعرفة لما روي انه عليه الصلاة والسلام  
 ما زال يلبى حتى اتى جمة العبة ولان التلبية في التذكير في الصلاة فيأتي بها الى  
 آخر اجزاء الاحرام م مقتضاه لا يقطع الا عند الحلقي لانه آخر الاحرام فم  
 الا ان يقال انه اراد بالاجزاء الانصال التي يضلها الحرم بنفسه وهذا فعل الخلق

وطاف بالبيت ثلثاً وخطب  
 الامام سابع ذي الحجة وطم فيها  
 المناسك ﴿وفي الخروج الى منى  
 والصلوات بعرفات والافافة﴾ ثم  
 التاسع بعرفات ثم الاحادي عشر بين  
 يفصل بين كل خطبتين يوم ثم يخرج  
 غداة يوم التروية ﴿وهو اليوم الثامن  
 من ذي الحجة مبي بذلك لانهم  
 يرون الا بطن في هذا اليوم﴾ الى متى  
 وسكت فيها الى فجر يوم عرفة ثم منها  
 الى عرفات وكلها موقف الا بطن عرنة  
 واذا زالت الشمس منه خطب الامام  
 خطبتين كالجمعة وطم فيها المناسك  
 ﴿وفي الوفوف بعرفة والمزدلفة وبي  
 الجار والنحر والحلق وطواف الزيارة  
 في وقت الظهر﴾ باذان واقامتتين  
 بشرط الامام والاحرام فيها فلا  
 يجوز المصر المفرد في احداها ولا لمن  
 صلى الظهر بجماعة ثم احرم الا في  
 وقته ﴿هذا استثناء من قوله فلا  
 يجوز المصر وانما خص المصر بهذا  
 الحكم لان الظهر جائز لوقته وفيه  
 اما المصر فلا يجوز قبل الوقت الا  
 بشرط الجماعة في صلاة الظهر والمصر  
 وكونه محرم في كل واحد من الصلاتين  
 ﴿ثم ذهب الى الموقف بفصل سن  
 ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة

به وانما منه التمكن والممكن لا يسمى قاعلاً ولذا تسمى المرأة موطوءة لا واطئة لانها  
 ممكنة ج والمحدث اخرجه السنة ف ﴿صلياً داعياً﴾ لانه عليه الصلاة والسلام  
 كان يدعو يوم عرفة قائماً يديه كالمتسلم المسكين هـ م اخرجه البيهقي عن ابن عباس  
 ف م ﴿ثم الى مزدلفة بعد الغروب﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع مذكروا  
 الشمس هـ في حديث جابر الطويل واخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن علي  
 وصحة الترمذي ف م ولان فيه اظهار مخالفة المشركين هـ لانهم كانوا يدفعون قبل  
 الغروب رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ف م ﴿وازل بقرب جبل  
 قزح﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم وقف عند هذا الجبل وكذا عمر رضي الله  
 عنه قوله قزح جبل صغير اخر المزدلفة ف وقوله وقف رواه ابو داود والترمذي  
 بنابه ش ﴿وصل بالناس المشائين باذان واقامة﴾ وقال زفر رحمه الله باذان  
 واقامتين اعتباراً بالجمع بمرقة ولنا رواية جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم جمع بينهما باذان واقامة واحدة ولان الشاء في وقته فلا يفرق بالاقامة اعلاماً  
 اما الصبر بمرقة فقدم فلان بها زيادة الاعلام هـ م والحديث رواه ابن ابي شيبة  
 وهو متن غريب وفي مسلم وغيره عن جابر انه صلاها باذان واقامتين ونحوه عند  
 البخاري وفي مسلم عن سعيد بن جبير انه عليه الصلاة والسلام صلاها باقامة واحدة  
 ونحوه عند ابني الشيخ عن ابن عباس مرفوعاً وابي داود مرفوعاً عن ابن عمر فان لم  
 يرجح ما اتفق عليه الصيحيان على ما انفرد به مسلم وابو داود عند التعارض حتى  
 تساقط وجب الرجوع الى الاصل وهو تعدد الاقامة عند تعدد الصلاة كما في قضاء  
 الفوات ف م ﴿ولم يميز المغرب في الطريق﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله يميز به  
 وقد اساء لما انه عليه الصلاة والسلام قال لا سامة في طريق المزدلفة الصلاة امامك  
 معناه وقت الصلاة وهذا اشارة الى ان التأخير واجب وانما وجب تمكينه الجمع  
 بالمزدلفة لكان عليه الاعادة ما لم يطلع الفجر ليصير جامعاً واذا طلع الفجر لا يمكنه  
 فسقطت الاعادة هـ م وفيه ان مفاد الدليل وجوب الاعادة ووجوبها لا يستلزم عدم  
 الاجزاء والا لوجب الاعادة في الوقت وبه لا يمكن اعادته بل اداء في الوقت  
 قضاء بعده ف م قوله معناه وقت الصلاة اذ لا وجود لها وبعد وجودها لا تكون  
 امامه م اي بل تكون وراءه تلي قوله اذ لا وجود لها ان الخ الدليل جابر في وقتها  
 ايضاً الا ان يقال ان وقتها من جنس الزمان والزمان موجود حين الاخبار فكان  
 وقتها الا اني موجود عنده كالمكان ع ويمكن ان يكون معناه مكان الصلاة كـ  
 ﴿ثم حل الفجر بئس﴾ لرواية ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه الصلاة  
 والسلام صلاها يومئذ بئس ولان في التفسير دفع حاجة الوقوف فيوز كتقديم  
 الصبر بمرقة هـ م والحديث رواه البخاري ف م متفق عليه ﴿ثم قف﴾ لانه عليه  
 الصلاة والسلام وقف في هذا الموضع يدعو حتى روى في حديث ابن عباس  
 فاستجب له دعاؤه لامته حتى السماء والمظالم هـ م قوله وقف في هذا الموضع يدعو

مستقبلاً ودعا يجرى وعلم الناس  
 ووقف الناس خلفه بقره مستقبلين  
 سامعين مقولوا اذا غربت اتي مزدلفة  
 وكلها موقف الا وادس به محسر  
 فته ونزل عند جبل قزح وصلى  
 المشائين باذان واقامة هـ هـنا جمع  
 المغرب والشاء في وقت الشاء ورواها  
 مشرباً ان اداه في الطريق او يعرفات  
 ما لم يطلع الفجر لا بعده هـ فانه ان  
 صلى المغرب قبل وقت الشاء لا  
 يجوز عند ابني شيبة ومحمد فيجب  
 الاعادة ما لم يطلع الفجر فان الحكم  
 بعدم الجواز لا يدرك فضيلة الجميع  
 وذا الى طلوع الفجر فاذا فات امكان  
 الجميع سقط القضاء لانه ان وجب  
 القضاء فاما ان وجب قضاء فضيلة  
 الجميع وذا لا يمكن اذ لا مثل له  
 وان وجب قضاء نفس الصلاة فقد  
 اداه في الوقت فكيف يجب قضاؤها  
 ﴿وصل الفجر بئس ثم وقف ودعا﴾

في حديث جابر الطويل فـ م قوله ابن عباس هو كثافة بن عباس بن مرداس ش  
 ﴿مكبراً مهلاً مليكاً داعياً﴾ لما روى عن جابر انه عليه الصلاة والسلام  
 اتى المشرك الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحدته فلم يزل واقفاً حتى  
 اسفر جداً رواه مسلم يـ ﴿وفي موقف الايطن محسراً﴾ لما رويانا اتفاقاً ﴿ثم اتى  
 منى بعد ما اسفر﴾ لانه عليه الصلاة والسلام دفع قبل الشمس هم في حديث جابر  
 الطويل وغيره فـ ﴿فارب جرة العقبة﴾ لانه عليه الصلاة والسلام لما اتى منى لم  
 يخرج على شيء حتى رمى جرة العقبة هم في حديث جابر الطويل فـ لكن لا يلتفت  
 المصنف عـ ﴿من بطن الوادي﴾ رواه ابو داود مرفوعاً ﴿سبع حصيات﴾ في  
 حديث جابر الطويل فـ ﴿كحصى الخذف﴾ في مسلم فـ ﴿وكبر بكل حصاة﴾  
 كذا روى ابن مسعود في الصحيح وابن عمر رواه البخاري فـ واطلع التلبية باولها  
 روى جابر انه عليه الصلاة والسلام قطع التلبية عند اول حصاة رمى بها جرة العقبة  
 ﴿ثم اذبح﴾ ثم احلق ﴿لما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال اول نسكنا في  
 يومنا هذا ان نرى ثم نذبح ثم نحلق ولان الحلق من اسباب القتل وكذا الذبح كما  
 في المصنف فيقدم الرمي عليها ثم الحلق من محظورات الاحرام فيقدم الذبح عليه هـ حتى  
 يصير كان الحلق لم يقع في بعض الاحرام والحديث غريب وروى الجماعة الا ابن  
 ماجه انه عليه الصلاة والسلام اتى الجرة ورمأها ثم اتى منزله بنى فخر ثم قال للحلق  
 واثار الى جانبه الايمن ثم الايسر فـ ﴿اوقس والحلق احب﴾ لقوله عليه الصلاة  
 والسلام رحم الله الحلقين قاله ثلاثاً ظاهر بالرم طليم ولان الحلق اكاف فضاء  
 التفت وهو المقصود هـ والحديث في البخاري ومسلم فـ ﴿وحل لك مير النساء﴾  
 وقال مالك رحمه الله والا الطيب ايضاً لنا قوله عليه الصلاة والسلام فيه حل له كل  
 شيء الا النساء هـ اخرجه ابن ابى شيبة فـ ﴿ثم اتى مكة يوم النحر او غداً او بعده  
 وحلث للركن سبعة اشواط﴾ لما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام لما حلق افاض  
 الى مكة طواف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر بمضى هـ رواه مسلم وفي حديث  
 جابر الطويل فعلى بمكة الظهر وجه الجمع حمل فعله عليه الصلاة والسلام على الاعداد  
 نقصان المؤدي اولاً فاطلع عليه فـ ﴿بلا رمل وسى ان قدمت﴾ لان السعى  
 لم يشترع الامرة والرمل ما شرع الامرة في طواف بعده سعى ﴿والانفلا وحلت لك  
 النساء﴾ لاجماع الامة على ذلك يـ لكن بالحلق السابق لانه هو الحلق لكن تأخر  
 عمله في حق النساء لا بالطواف هـ لان الحلق يكون من محظورات الاحرام  
 ﴿وكره تأخيرهن عن ايام النحر﴾ لما بينا انه موقت بهن والذي سبق منه هو قوله ووقته  
 ايام النحر لان الله تعالى عطف الطواف على الذبح قال فكلموا منها ثم قال وليطوفوا  
 فكان وقتها واحداً اهـ قوله عطف بالواو لك قوله على الذبح الذي هو لا زام للاكل  
 ف ووجود اللازم دليل وجود المأمور ع والذبح يدخل وقته من غير التعمد كذا الطواف  
 لان الواو ملحق بالجمع ومن ضرورة جمعها مطلقاً جواز الاثنيان بكل منهما حين تحقق

وهو واجب لا ركن واذا اسفراق  
 منى رمى جرة العقبة من بطن الوادي  
 سبعاً خواتم وكبر لكل منها وقطع  
 تلبيته باولها ثم اذبح ان شاء ثم قصر  
 وحلقه افضل وحل له كل شيء الا  
 النساء ثم طاف للزيارة يوماً من  
 ايام القعدة بلا رمل وسى ان  
 كان سعى قبل والا فعما واول  
 وقته بعد طواف بجر يوم النحر وهو  
 فيه الفضل اي في يوم النحر  
 وحل النساء وان اخره عنها كره

وقت احدهما قوله فكان وقتها واحداً اي فكان وقت الذبح وقتاً للطواف لا وقت الطواف لان وقته العمر كله لكن يكره تأخيره عن ايام النحر فـ قال الشيخ ابن الهمام اي فكان وقت الذبح وقتاً للطواف الخ اي فكان تمام وقت الذبح من جملة اوقات الطواف لا انه تمام وقت الطواف لان وقته العمر الخ بقى ان حاصل كلام الهداية اتحاد وقتها ويجرد اتحاد وقتها لا يفيد المدهي وهو كراهة التأخير والجواب بان المصنف قد اثبت اختصاص الذبح بايام النحر في باب الهدى ومن ضرورة اختصاصه بها اختصاص الطواف بها لاتحادها وقتاً والاتخصاص يستلزم كراهة التأخير ثم في المقام غبار بعد لان قول الشيخ وقته العمر مناف لتول المصنف انه موقت بها الا ان يقال ان مراد المصنف وقته المسبب لا وقت تحققه بدليل ان تأخيره مكروه ولكن كراهة تقتضي تحققه ع ثم الى مني **❦** لانه عليه الصلاة والسلام رجع الى منى كما روينا ولانه بقى عليه ربي وموضعه مني **❦** قوله كما روينا وتلقاه عند قول الكنز لم يكن مكعب **❦** فادام الجمار الثلاث في ثاني النحر بعد الزوال بادئاً بما يلي المسجد بما يابها ثم بحجرة العقبة وقف عند كل ربي **❦** اي عند تمامه لا عند كل حصي **❦** فـ **❦** بعده ربي **❦** اي يقف عند الجنتين في المقام الذي قام فيه الناس يحمده الله ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو لحاجته ويرفع يديه **❦** ثم غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكثت **❦** لقوله تعالى قرن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه ثم من قوله فادام الجمار الى هنا معنى ما رواه ابو داود ومرفوعاً وصحته المنزلي ورواه ابن حبان شـ لكن لم يذكر بابها بـ **❦** ولورميت في اليوم الرابع قبل الزوال صـ **❦** خلافاً لما وله انه لما ظهر اثر التقيف في الترك فلا ينظر في جوارزه في الاوقات كلها اولى **❦** وكل ربي بعده ربي فادام ما شيا **❦** اي الافضل ذلك لان الاول بعده دعا ليرمي ماشياً ليكون اقرب الى التضريح **❦** والا راكياً **❦** وكره ان تقدم ثقلك الى مكة وتقيم بجني للرعي **❦** لان عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤدب عليه ولانه يشغل قلبه **❦** ثم الى الحصب **❦** يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع جمعة ثم يدخل مكة وف وهو اسم موضع قد نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نزوله قصداً هو الاصح حتى يكون النزول به سنة قال عليه الصلاة والسلام لا يصحايه انا نازلون غدا عند خيف خيف بني كنانة حيث تقاسم المشركون على شركهم يشري الى عديم على هجران بني هاشم فعرفنا انه نزل به اراءة للمشركين لطيف صنع الله به فصار سنة كاترول في الطواف **❦** م قوله اسم موضع متصل بالمقبرة والمقبرة ليست من الحصب قوله هو الاصح وقيل لم يكن قصداً فلا يكون سنة قوله قال عليه الصلاة والسلام الخ اخبره الجماعة عن اسامة بن زيد وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه على هجران الخ بان لا يتأخروهم ولا يبايعهم حتى يسلموا النحر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله اراءة وتذكر ان تسميته تعالى عند مقايضة حالة النزول الى حالة انحصاره عليه الصلاة والسلام وهذه

اي عن ايام النحر **❦** ووجب دم ثم اتي مني وبعد زوال ثاني يوم النحر ربي الجمار الثلاث يبدأ بما يلي المسجد **❦** اي مسجد الخيف **❦** ثم بما يليه ثم بالعقبة سبعا سبعا وكبر لكل ووقف بعد ربي بعده ربي فقط **❦** اي يقف بعد الرمي الاول وبعد الثاني لا الثالث ولا بعد ربي يوم النحر **❦** ودعا ثم غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو احب وان قدم الرمي فيه **❦** اي في اليوم الرابع **❦** على الزوال جاز وله النشر قبل طلوع فجر اليوم الرابع **❦** النشر خروج الحاج من منى **❦** لا بعده **❦** فانه ان توقف حتى طلع فجر وجب عليه ربي الجمار **❦** وجاز الرمي راكباً وفي الاولين ماشياً احب لا بالعقبة **❦** الاوليان مما يلي المسجد اعطيت ثم ما يليه **❦** ولو قدم ثقله الى مكة واقام بجني للرعي كره واذا نقر الى مكة نزل بالحصب

النسبة لا تتألف على اقتداره عليه الصلاة والسلام لإقامة الدين الذي هو قمع العباد في الدارين نسمة عظمى عليهم مستوجبة للشكر عليها فكانت سنة في حقهم ولما حسب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم رواه مسلم ثم الإراءة إنما كانت للمسلمين الذين لم يعلم بالخالف الأول إذ لم يكن عام بحجة الوداع مشترك بمكة فم فاللام في التشريع اجلية ح في طائف للمدرسة اشواط وهو واجب خلافاً للمسلمين رحمه الله وثنا قوله عليه الصلاة والسلام من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف ورخص للنساء الحنيفة ر رواه البخاري ومسلم والترمذي وقال الترمذي حسن صحيح والامر للرجوع وكذا لفظ رخص يدل على انه حتم في حق غيرهن وفي مسلم لا يتصرفن احد حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف قوله ورخص الخ في حديث الترمذي فم في الاعلى اهل مكة لا يقيمون لا يصعدون ثم اشرب من زمزم كما روي انه عليه الصلاة والسلام استقى دلواً بنفسه فشرب منه ثم اخرج باقي الدلو في البئر ر رواه في الطبايعات مرسلاً وفي حديث جابر الطويل اثم زهره له ويجمع بان ما في الطبايعات كان عقب طواف الوداع وما في حديث جابر كان عقب طواف الاقامة فم والتزم الملتزم هو ما بين الحجرة والباب في وثبت بالاستسار هكذا روي انه عليه الصلاة والسلام فعل بالملتزم ذلك ر رواه ابن داود وابن ماجه وهو مقتضب بالثقة بن الصباح فم والتصق بالجدار كما انه لتفسير لقوله والتزم

### فصل في

من لم يدخل مكة وقف بحرفة سقط عنه طواف القدوم لانه شرع في اتياده الحج على وجه يتوقف عليه سائر الافعال فلا يكون الايمان به على غير ذلك الوجه سنة ومن وقف بحرفة ساعفت من الزوال الى فجر النحر فقد تم حجه وقال ما لشرحه الله اول ولته من طلوع الفجر او طلوع الشمس ر وقال لا يجوز به وقوف من النهار الا ان يقف معه جزء من الليل بان يفيض بعد الغروب اما اذا لم يقف الا جزءاً من الليل اجزأه حنيفة م ولما روي انه عليه الصلاة والسلام وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وقال عليه الصلاة والسلام من ادرك حرفة بيل فقد ادرك الحج ومن فاته حرفة بيل فقد فاته الحج وهذا بيان آخر الوقت ر قوله ما روي في حديث جابر الطويل قوله وقال عليه السلام وفي ذكر الجنتين مما احاديث لم تكتم واخرجه الاربعة مقتصر على الجملة الاولى بلطف من جاء اليه جمع قبل طلوع الفجر فقد ادرك الحج وما اخبر ان في معنى الجملة الثانية خلافاً بين الامة ليجتنب الى اثباته فم ولو جازاه او تأمناً او مضى عليه لرجوع الركن وهو الوقوف ولا يمتنع الاخاء واليوم كركن الصوم بخلاف الصلاة والجهل بثلث بالنية وهي ليست بشرط لكل ركن ر قوله بخلاف الصلاة لانها افعال تتألف بالحدث والاخاء واليوم حدث ح ولو اهل عنه رفيقه بنظر امره شرح و بأمره جاز بالاجماع باغاثه صحيح

ثم طاف للمدرسة اشواط بلارمل وسي وهو واجب الا على اهل مكة ثم شرب من زمزم وقبل المشية ووضع صدره ووجهه على الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب وثبت بالاستسار ساعة ودعا بمجهداً ويكي ويرجع فقري حتى يخرج من المسجد ويسقط طواف القدوم ممن وقف بحرفة قبل دخول مكة ولا شيء عليه بتركه اذ لا يجب عليه شيء بترك السنة ومن وقف بحرفة ساعة من زوال يومها الى طلوع فجر يوم النحر او اجازاً نائماً او مضى عليه واهل عنه رفيقه به او جعل انها حرفة صح ومن لم يقف فيها فاته حجه فطاف وسي وتحلل وقضى من قابل هذا لمن احرم



لانه لما عاقدتم عقد الزفة فقد استعان بكل منهم فيما يجوز عن مباشرته بنفسه والاحرام هو المقصود بهذا السفر فثبت الاذن دلالة **﴿والمراة كالرجل﴾** لانها مخاطبة كالرجال **﴿غير انها تكشف وجهها﴾** لقوله عليه الصلاة والسلام احرام المرأة في وجهها **﴿ولا شك في ثبوته موقوفاً لا رأياً﴾** لانه عورة **﴿ولا تلي جبراً﴾** **﴿لا فيه من الفتنة﴾** ولا ترمل ولا تسي بين اليدين **﴿لانها مغلانة بستر العورة﴾** ولا تحلق بل تقصر **﴿لانه عليه الصلاة والسلام نهى النساء عن الحلق وامرهن بالتقصير ولان حلق الشعر في حقها مثله تحلق الحية في حق الرجال﴾** وتلبس الخيط **﴿لان في لبس غير الخيط كشف العورة﴾** ومن قلد بدنة تطوع او نذر او جزاء صيد وضوء وتوجه معها يريد الحج فقد احرم **﴿لقله عليه الصلاة والسلام من قلد بدنة فقد احرم ولان سوق الهدى في معنى التلبية في اظهار الاجابة لانه لا يفعله الا من يريد الحج او العمرة واعلار الاجابة قد يكون بالتمل كما يكون بالقول فيصير به محرماً لاتصال التبة بملع هو من خصائص الاحرام وصفة التقليد ان يربط على عنقه قطعة نمل او عروة مزادة او لواء الشجره م قوله لقوله غريب ووقف ابن ابي شيبة على ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وورده عندهم سرفوا اخرجه عبد الرزاق ف م قوله بالتمل الا يرى ان من قال يا فلان فاجابته تارة يكون بلبك وتارة بالفسفور بين يديه عناء قوله لواء فشرها به **﴿فان يث بها ثم توجه لا﴾** لانه عند التوجه اذا لم يكن بين يديه هدي لم يوجد منه الا مجرد التبة ويجبرها لا يصير محرماً وكذا قبل التوجه لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اتقل فلان هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فبث بها واقام في اهل حلالاً اخرجه السنن **﴿حتى يلقها﴾** فاذا ادركها صار محرماً لاقتزان التبة بالصل **﴿الا في بدنة المتعة﴾** فانه يصير محرماً بمجرد التوجه اذا نوي الاحرام استحساناً لا قياساً **﴿لان عند التوجه انما وجه الاستحسان ان هذا الهدي مشروع من الابتداء منسكاً من مناسك الحج وضماً لانه يخصص بكه ويجب شكراً لجمع بين اداء التوسكين وغيره قد يجب بالجنابة وان لم يصل الى مكة فلذا اكتفى فيه بالتوجه وفي غيره يتوقف على حقيقة اتفاق﴾** فان جلها او اشعرها او ولد شاة لم يكن محرماً **﴿لان التجليل لدفع الحر والبرد والذباب فلم يكن من خصائص الحج والاشعار مكروه عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يكون نسكاً وعندها ان كان حسناً فقد يفعل للمحاجة وتقليد الشاة غير معتاد وليس بسنة ايضاً﴾** والبدن من الابل والبقر **﴿وقال الشافعي رحمه الله من الابل خاصة لحديث الجمعة فالتستيل منهم كالمهدي بدنة والذي يليه كالمهدي بقره فقد فعل ويتعاه ولنا ان البدنة من البدانة وفي الضعامة وقد اشتركا في هذا المعنى ولذا يجوز كل شعاع عن سبعة م والجواب عن الحديث ان التقطيع باسم خاص لا يثني الدخول في اسم عام وظاية ما يلزم من الحديث انه اراد بالاسم الاول الامم وهو****

ولم يدرك الحج **﴿والمراة كالرجل﴾** لكنها لا تكشف رأسها بل تكشف وجهها ولو سدلت شيئاً عليه وجافته عنه صح ولا تلي المرأة جبراً ولا تسي بين اليدين الاخضرين ولا تحلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر في الزحام وحيضها لا يمنع نسكاً الا الطواف **﴿فانه في السجد ولا يجوز لثاثن دخوله وهو يند ركنيه يسقط طواف الصدر﴾** اي الخيط بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة يسقط الذراع واطم ان الاحرام قد يكون بسوق الهدى فاذا ان ينسح فقال **﴿قلد بدنة قل او نذر او جزاء صيد او ضوء﴾** كالدماء الواجبة بسبب الجنابة في السنة الماضية **﴿يريد الحج او يث بها لمتعة﴾** اي يث بالبدنة **﴿فتمنع وتوجه بدنة الاحرام فقد احرم﴾** المراد بالتقليد ان يربط فلانة على عنق البدنة فيصير به محرماً كما بالتلبية **﴿ولو اشعرها﴾** اي بشق صناعها ليعلم انها هدى **﴿او جلها﴾** اي التي الجبل على ظهريها **﴿او قلد شاة وكذا لو يث بدنة وتوجه حتى يلقها﴾** اي وان لم يتوجه مع البدنة ولم يسبقها بل يثها لا يصير محرماً حتى يلقها فاذا لقطها يصير محرماً **﴿والبدن من الابل والبقر﴾** هذا عندنا واما عند الشافعي فالبدنة من الابل فقط

البدنة بعض ما يصلح له خاصاً وهو الجزور بقرينة واضحة وهو مقام اظهار تفاوت الاجر لتفاوت المسافة وهذه الارادة لهذه القرينة لا يلزمها النقل في الشيع وقد ثبت في العرف خلافه في حديث جابر في مسلم كنا ننصر البدنة عن سبعة قليل والبقرة وهل هي الا من البدن ف م

### باب القران

هو افضل قوله عليه الصلاة والسلام يا آل محمد أحلوا بحجة وعمرة معاه رواه احمد والطحاوي وانا اثبتنا انه عليه الصلاة والسلام حج قارنا الى آخر ما يأتي ف م ثم التمتع لان فيه الجمع بين العبادتين فاشبه القران ثم فيه زيادة للنسك وهو اراقة الدم وسفره واقع لحجته وان تحلت العمرة كتحلل السنة بين الجمعة والسعي اليها ه قوله فاشبه القران وانا اثبتنا انه عليه الصلاة والسلام حج قارنا ومعهم ان ما فعله افضل لا سيما في فريضة لم يفضلها في عمره الامرة فالظاهر ان يكون على اكل وجهه ف م وقال مالك رحمه الله التمتع افضل من القران ثم الافراد وقال الشافعي رحمه الله الافراد افضل ه واراد بالافراد افراد كل من الحجة والعمرة بالماء صحيح ينتها نهاية سن له قوله صلى الله عليه وسلم القران رخصة ولان فيه زيادة الثنية والسفر والحلق فلما التنية غير محصورة والسفر غير مقصود والحلق خروج عن العبادة فلا يتبرع به والمقصود بما روى في قول المجاهلية ان العمرة في اشهر الحج من الجمرات ه م قوله غير محصورة لامكان زيادة تلبية القارن على تلبية المفرد بكل منهما كالمكس قوله غير مقصود يمكن ان يكون نسك اقل سفرًا افضل منه اكثر سفر السمر اعتبره الشارع فان علمناه والا حكمنا بالافضلية فقيدا لانه صلى الله عليه وسلم قرن قوله خروج من العبادة فلا يلزم من تكرره افضلية ما هو فيه والحديث الذي استدل به لا يعرف ف م وهو ان جهل بالعمرة والحج ه ما لان القران هو الجمع من قرن الشيء بالشيء اذا جمعت بينهما ه من الميقات او قبله فذكره ليان ان القارن لا يكون الا اقل فيقال في البحر وهذا احسن عما في الزيلي من ان التقييد بالميقات اتفاق امين م وفيه ان البيان غير تام لان المكى ايضا له ميقات وهو الحرم للحج والحل للعمرة ه ويقول اللهم اني اريد العمرة والحج فسرهما لي وتقبلهما مني ويطوف ويسعى لما ثم يحج ه فيقدم افضل العمرة لآية فمن تمتع بالعمرة الى الحج ه م فقد جعل الحج متنتى للعمرة فيكون للعمرة مبدأ لا محالة ولما ثبت تقدمها عليه في التمتع ثبت في القران ايضا لان القران في معنى التمتع بناه م م كاسم وقال الشافعي رحمه الله يطوف لها طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحداً ولنا انه لا طلف سعي بن معبد طوافين وسعي سعيين قال له عمر رضي الله عنه حديث لسنة نبيك ولان القران ضم عبادة الى عبادة وذلك يشقق باداء عمل كل واحد على الكمال ولانه لا تتداخل في العبادة

### باب القران والتمتع

القران افضل مطلقا اي افضل من التمتع والافراد وهو ان جهل بحج وحرمة من ميقات معاك الامسلا ربح الصورت بالتلبية ه ويقول بعد الصلاة اي بعد الشفع الذي يصلي مرقد الاحرام ه اللهم اني اريد الحج والعمرة فسرهما لي وتقبلهما مني وطاف للعمرة سبعة يرمل للثلاثة الاول ويسعى بلا حلق ثم يحج كما مر

المقصودة هـ والحديث رواه ابو داود والنسائي وليس فيه انه قال له ذلك عقيب طوافه وسماه مرتين ثم رواه الامام ابو حنيفة رحمه الله وذكر فيه ذلك فـ م  
 فان طواف لما طوافين وسعى سبعين جاز لان آتي بآخر السجدة عليه وواساء  
 بتأخير سعي العمرة وتقدم طواف القبية ولا شيء عليه لان طواف القبية سنة  
 فتركه لا يوجب الدم فتقدمه اولى والسعي بتأخير به شغل آخر لا يوجب الدم فكذا  
 بالطواف واذا روي يوم النحر ذبح شاة او بدنة او سبعا لانه في معنى المشقة  
 والمهدي منصوب عليه فيها والمهدي من الابل والبقر والغنم هـ قوله في معنى المشقة  
 فيلحق به دلالة وطى ما حقتاه الدم ثابت بنظم النص فـ م والذي حقيقه هو  
 قوله قلنا التمتع بلفظ القرآن الكريم وعرف العمارة رضي الله عنهم اهم من القرآن  
 كما ذكره غير واحد وتسمية احد فريده فرائدا والاخر تنمنا اصطلاح حادث اهـ م  
 وصام العاجز عنه ثلاثة لاية فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة  
 اذا رجعتم \* فالتصم وان رد في التمتع فالقرآن مثله لارتقائه بالسكينة والمراد بالسج  
 والله اعلم وقته لان نفسه لا يصلح طرفة اخراها يوم عرفة رجاء القدرة على  
 الاصل وسبعة اذا فرغ ولو بركة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بركة لانه  
 مطلق بالرجوع الا ان ينوي المقام بها فيجوز به لتعدد الرجوع ولما ان معنى رجعت  
 فرضت اذ الفراق سبب الرجوع هـ وهذا علاقة المجاز ويمكن ان تكون قرينة الاجماع  
 على انه اذا اتخذها وطنا يجوز له صيام السبعة بها مع انه لم يرجع الى وطنه ولو لم  
 يتخذها وطنا بل سار في السياحة وجب عليه صومها بهذا النص ولم يحقق في حقه  
 سوى الرجوع عن الاحمال فلم ان المراد بها هو الرجوع عنها فـ م وهو الفراق عنها  
 فان لم يصم الى يوم النحر تعين الدم وقال الشافعي رحمه الله بغيرها بعد الايام  
 المنية قال مالك رحمه الله يصوم في ايام النحر لقوله تعالى فن لم يجد فصيام ثلاثة  
 ايام في الحج \* ولما انتهى المشهور عن الصوم في هذه الايام فيقتيد به النص ولا  
 يؤذي بعدها لان الصوم بدل والابدال لا تنصب الا بالشرع والشرع خصه بوقت  
 الحج وجواز الدم على الاصل وعن عمر رضي الله عنه امر في مثله بذبح الشاة  
 هـ وقوله على الاصل اي لا انه بدل عن الصوم ليزم بدل البدل كـ م فان لم  
 يدخل مكة ووقف برفة فليده دم لرفض العمرة وانما صار رافعا لانه تعذر  
 عليه ادائها لانه يصير بانها افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع  
 ولا يصير رافعا بمجرد التوجه بخلاف معلى الظاهر يوم الجمعة اذا توجه اليها والفرق  
 ان الاسر بالتوجه هناك مشروجه بعد اداء الظاهر والتوجه في القرآن والتمتع منه  
 عنه قبل اداء العمرة هـ وقوله متوجه فالتوجه متوجه نفس الجمعة قوله منعي  
 عنه فلا يقوم التوجه مقام الوقوف فـ م وقضاؤها كـ لعملة الشروع فيها

فان آتي بطوافين وسبعين لها كره اي  
 يطوف اربعة عشر شوطا سبعة للعمرة  
 وسبعة لطواف القدوم للحج ثم سعي  
 لها وانما كره لانه اخر سعي العمرة  
 وقدم طواف القدوم وذبح للقرآن  
 بعد روي يوم النحر وان جزم صام  
 ثلاثة ايام اخرها عرفة وسبعة بعد  
 سحبه اي شاء اي بعد ايام  
 التشريق فان كانت الثلاثة تعين  
 الدم فان وقف قبل العمرة بطلت  
 اي العمرة وكذا وقضيت ووجب دم  
 الرظف وسقط دم القرآن والتمتع  
 الفصل من الافراد

باب التمتع

هو ان يحرم بمرة من المقات فيطوف لها وليس لها طواف القدوم فم ويسى ويطلق او يقصر وقد حل منها هكذا فعل عليه الصلاة والسلام في عمرة القضاء وهذا هو تفسير العمرة اما ان افصل العمرة ما ذكر غير الحلق والتقصير فلا يحتاج الى البيان واما كون الحلق او التقصير منها للحدث معاوية رضي الله عنه فصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقصص عند المروة رواه ابو داود ومعلوم ان التقصير عند المروة لا يكون الا في العمرة فم وقال مالك رحمه الله لا حلق عليه واما العمرة الطواف والسعي ويقطع التلبية بأول الطواف لانه عليه الصلاة والسلام في عمرة القضاء قطع التلبية حين استلم الحجر رواه الترمذي وصححه ورواه ابو داود فم وقال مالك رحمه الله يقطعها بأول وفتح بصره على البيت ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم لانه مكي معنى ومقات لكي الحرم ويحج وبذبح وتنح فان حجز قدس في القران وان صام ثلاثة من شوال فاشتر لم يميز عن الثلاثة لان سبب وجوب الصوم التمتع وهو في هذه الحالة غير متنع وصح لو بعد ما احرم بهاليل ان يطوف وقال الشافعي رحمه الله لا يصح لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ولما انه اداء بعد انعقاد سببه والمراد بالحج المذكور بالنس وقت هـ قوله بعد انعقاد سببه وهو التمتع القوي الذي هو الترفق بالعمرة في اشهر الحج وقد كان ممنوعاً في الجاهلية لا ان الحج جبل جزاً للسبب لان نص فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية فلما قد فن ترفق بالعمرة في اشهر الحج توقفاً حاجته الحج والا كان ذكر التمتع ذكراً للحج فلا يحتاج الى ذكره فلم ان التمتع التقى لم يستبرأ به السببه الترفق بها في اشهر الحج لكن لا مطلقاً بل مفيداً بكونها مية بالحج من عامه ذلك فم فان اراد سوق الهدى احرم وساق ولقد بدنته بزيادة او نعل لانه عليه الصلاة والسلام لهدى البدينة ي ولا يشر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الاشارة حسن وقال الشافعي رحمه الله مستون هـ وهو ان يطعن في اسفل السنام من الجانب الايمن قالوا والاشبه هو الايسر وبلغ مستانها بالهم وانما كره لانه مثله وانتهى عنه ولو وقع التضارب فالترجيح للمعصم واشعاره عليه الصلاة والسلام لمعانة الهدى لان المشركين لا يتمتعون عن تعرضه الا به وقيل ان ابا حنيفة رحمه الله كره اشعار اهل زمانه لما انتهت فيه على وجه يخالف منه السراية وقيل انما كره ايشاره على التقليد هـ قوله ولو وقع التضارب بين احاديث المثلة واحاديث الاشارة وقوله لان المشركين ان هذا التأويل منقول عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم ي والمشركون وان اقبلوا في السنة الثامنة لكنهم يصرون للطريق فم ولا يخلل بعد عمرته فم لقوله عليه السلام لو استقبلت من اسري ما

ويحلق او يقصر ويقطع التلبية في اول طوافه اي في اول طوافه لعمرة ثم احرم بالحج يوم التروية وبذبح افضل وحج كالقود الا الله يرمل في طواف الزيارة ويسى بعده لانه اول طواف الحج بخلاف المروة لانه قد سعي مرة ولو كان هذا التمتع بعد ما احرم للحج طواف وسعي قبل ان يروح الى مكي لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسى بعده لانه قد اقي بذلك مرة وروى ولم ينب الاضحية عنه وان حجز صام كالقران وحجز صوم الثلاثة بعد احرابا لا قبله واخبره اسب اعلم ان اشهر الحج وقت لصوم الثلاثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا في القران لكن التأخير افضل وهو ان يصوم ثلاثة متتابعة اخرها مرة وان شاء السوق وهو افضل احرم وساق هديه وهو اولى من فوته وقيل البنية وهو اولى من التجهيل اي التجهيل جائز لكن التقليد اولى منه ولا يدل هذا على انه بالتجهيل ما روي عنه كانه قد قيل هذا الباب انه لا يصير بالتجهيل محوماً بل لا بد من التلبية اوصل يقوم مقامها وهو التقليد وكره الاشارة وهو شق منها من الايسر وهو الاشبه اي الاشبه بالصواب فان النبي صلى الله عليه وسلم قد طعن في جانب اليسار تصداً وفي جانب الايمن اتفاقاً وابو حنيفة انما كره هذا الصبح لانه مثله وانما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لان المشركين كانوا لا يتمتعون عن تعرضه الا جهداً وقيل انما كره اشعار اهل زمانه لما انتهت فيه على وجه حتى يخالف منه

المراية وقيل انما كره ايشاره على التقليد واشتر ولا يخلل منها اي من العمرة وهذا عند سوق الهدى ادا اذا لم يسق الهدى

استدريت لما سقت الهدى وجلبتها حمرة وتخلات وهذا بقى القتل عنه سوى  
 الهدى ه قوله لقوله عليه السلام اظهاراً للناسف على عدم تاتي الاحلال  
 ليشرح صدور اصحابه بواقفته ف ﴿ويجزم بالبحج يوم التروية وقبله احب﴾ لسائق  
 الهدى وقوله لا فيه من المسارعة وزيادة المشقة ﴿فاذا حلق يوم النحر حل من  
 احراميه﴾ لان الحلق محل في الحج كالسلام في الصلاة فيحصل به عناء ولا  
 تمتع ولا قران لكي ومن يليها ﴿خلافاً للشافعي رحمه الله ولما قوله تعالى ذلك لمن لم  
 يكن لهله حاضري المسجد الحرام ولان شرعها للترفة باسقاط احدي السفرتين وهذا  
 في حق الاثافي ه وجه الاستدلال بالآية ان ذلك اشارة الى التمتع لوصلا باللام  
 وهي تستعمل فيها لنا لا فيها علينا ومعلوم ان التمتع لنا لان ان فصله بخلاف الهدى  
 فانه علينا ف م وقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم ليس لاهل  
 مكة تمتع م ه فان عاد التمتع الى بلده بعد العمرة ولم يسق الهدى بطل تمتعه  
 لانه لم ياهله المالك صحيحاً بين التمسكين وهو مبطل التمتع كذا روى عن عدة من  
 التابعين ه رواه الطحاوي عن سعيد بن المسبب وعطاء وطاوس وبجاءه والنضبي  
 وكذا ذكر الرازي في احكام القرآن ف والالام الصحيح ان يزل ياهله ولا يجب  
 عليه العود الى الحرم بعده ه وان ساق لا ه لان العود مستحق عليه ما دام على  
 نية التمتع لان السوق يمنع القبول فلا يصح المالك بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة  
 واحرم بالعمرة وساق الهدى حيث لم يكن متمماً لان العود هناك غير مستحق عليه  
 فصح المالك ياهله ه وقوله غير مستحق عليه لانه في مكة وتخصيل الحاصل محل بنايه  
 م ه ومن طاف اقل اشواط العمرة قبل اشهر الحج فانتها فيها وحج كان متمماً ه  
 لان للاكثر حكم الكل والاحرام شرط عندنا فيتمتع بتقديمه على اشهر الحج ه وبمكسه  
 لا ه خلافاً لما لك رحمه الله تعالى فانه يستبرأ الاقام ه ولنا ان نسكه قد تم معنى  
 لانه لا يفسد بالجماع حينئذ فكانه تحلل منها قبل اشهر الحج ه وفي شوال وذو  
 القعدة وعشر ذي الحجة ه كذا روى عن العبادة الثلاثة وعبد الله بن الزبير  
 رضي الله عنهم ولان الحج يفوت بضي عشر ذي الحجة ومع بقاء الوقت لا يتحقق  
 القورات وهذا يدل على ان المراد من قوله تعالى الحج اشهر معلوماً شهران وبعض  
 الثالث لا كله ه وقوله العبادة م في عرف اصحابنا عبد الله بن مسعود وعبد الله بن  
 عمر وعبد الله بن عباس وفي عرف غيرهم اربعة اخرجوا ابن مسعود وادخلوا ابن  
 عمر بن العاص وابن الزبير ف م والموقوف في المقادير كالرفوع ع وقوله وبعض  
 الثالث اما باطلاق الجمع على ما فوق الواحد كما في فقد صفت فلو بكما او بتزويل  
 البعض كالك ل م وقوله لا كله فيه خلاف ما لك رحمه الله ويميز تأخير طواف  
 الزيارة الى اخر ذي الحجة عنده لا عندنا فائدة كون يوم النحر من اشهر الحج  
 انه لو احرم بعمرة قاتى بالنحر قاتى بالنحر ثم احرم من يومه ذلك بالبحج وبقى محرماً  
 الى قابل فحج كان متمماً وهذا يمكن على ما تقدم فوجب ان يوضع محل قولهم وحج

بفصل من احرام العمرة كما س  
 ﴿ثم احرم للحج كما س﴾ اي يوم  
 التروية وقبله افضل ه وحلق يوم  
 النحر حل من احراميه والمكي  
 يفرد فقط ه اي لا قران له ولا  
 تمتع ه ومن اعتمر بلا سوق ثم عاد  
 الى بلده فقد اتم مع سوق تمتع ه  
 اتم ان التمتع هو الترفق باداء التمسكين  
 التمسكين في سفر واحد من غير ان  
 يلم ياهله المالك صحيحاً ينتها فالتد  
 اعتمر بلا سوق الهدى لما عاد الى  
 بلده صح المالك فبطل تمتعه بقوله فقد  
 لم ذكر المزمع وقصد اللام وهو  
 بطلان التمتع اما اذا ساق الهدى  
 لا يكون المالك صحيحاً لانه لا يجوز  
 له القتل فيكون عوضاً واجباً فلا  
 يكون المالك صحيحاً فاذا عاد واحرم  
 بالبحج كان متمماً ه فان طاف لما  
 اقل من اربعة قبل اشهر الحج وانتها  
 فيها وحج فقد تمتع ولو طاف اربعة  
 هنالاً ه اي لو طاف اربعة قبل  
 اشهر الحج لا يكون متمماً

من عامه ذلك في تصور التمتع واحرم بالجم من عامه ذلك ف م وتظهر الفائدة  
ايقا فيها اذا وقفنا على عرفات وشهدنا ان هذا اليوم كانت عاشر ذي الحجة فانه  
يؤمنهم ذكره محمد امين ح وصح الاحرام قبلها وصدق سبحانه خلافا للشافعي رحمه  
الله فان حده يصير محرما بالعمرة لانه ركن عنده وهو شرط عندنا فاشبه الطهارة  
في التقدم على الوقت وكذا ينع في المحظورات بطول الزمن او لان له  
شبهها بالركن ولذا لو حقق العبد او بلغ الصبي بعد الاحرام لا يجوز لها اداء النحر  
بهذا الاحرام ي م ولو اصر كرتي فيها واقام بمكة او بصرة وجمع تمتعه اتفاقا  
في الاول وعلى قول ابي حنيفة في الثاني وقال لا يكون متمما وله ان السفارة الاولى  
قائمة ما لم يرجع الى وطنه وقد اجتمع له نسكان ولو اسلمها فاقام بمكة بمصر  
وقضى باحرام من الميقات ي م وجمع لا خلافا لابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله وله انه باق على سفره ما لم يرجع الى وطنه فكانه لم يخرج من مكة  
لانه حين فرغ من الفاسدة لزمه القضاء من مكة لانه مكى فلما خرج الى البصرة ثم  
قضاها فقد صار ملما باهله كالكي اذا خرج الى البصرة ثم اصر ورجع من عامه ف م  
هذا اذا خرج الى البصرة في اشهر الحج واما اذا خرج قبلها واصر ورجع من عامه  
كان متمما بلا خلاف ك م قال الشافعي صار ملما باهله لما ذكره من انه مكى ع الا  
ان يعود الى اهله لانتهاء السفر الاول وهذا انشاء السفر وقد اجتمع له فيه نسكان  
صحيحان واباحا السد اي ايا من العمرة المؤداة في اشهر الحج ومن الحج  
المؤدي من عامه ذلك معنى فيه لانه لا يمكن الخروج من الاحرام الا ابادا  
الافصال ولا دم لانه لم يترقب ابادا فمكين صحيحين في سفر واحد ولو  
تمتع فمكي لم يخرج من مكة لانيته بغير الواجب ولو حاضرت عند الاحرام انت  
بغير الطواف لحديث عائشة رضي الله عنها حين حاضت يسرف ولان الطواف  
في المسجد بخلاف سائر الافعال قوله حين حاضت فقال عليه الصلاة والسلام  
ما لك انتفت قلت نعم قال ان هذا امر كتبته الله على بنات آدم فاقضى ما يقضي  
الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهرين رواه في الصحيحين ف م ولو عند  
الصدر تركته لانه عليه الصلاة والسلام رخص النساء الحائض في ترك طواف  
الصدر من اقام بمكة لانه على من يصدر الا اذا اتخذا دارا بعد ما حل  
النحر الاول فيها يروى عن ابي حنيفة رحمه الله لانه وجب عليه بدخول وقته فلا  
يسقط بنية الإقامة بعد ذلك

### باب الجنائيات

عجب شاة ان طيب محرم عضوا كادلا كالزاس والساق والفخذ وما  
اشبه ذلك لان الجنائيات تكامل بتكامل الارفاق وذلك في العضو الكامل فيترتب  
عليه كمال الموجب م قوله عضوا او ازبد الى ان يم اليدين كله ف قوله كالزاس

كرتي حل من عمرة لهما اي في اشهر  
الحج وسكن بمصر او بمكة وجمع  
لهو متمم لان السفر الاول لم  
ينته برجوعه الى البصرة فصار كأنه  
لم يخرج من الميقات ولو اسلمها  
ودرجع من البصرة وقضاها وجمع لا  
لان حكم السفر الاول لما بقي بالرجوع  
الى البصرة فصار كأنه لم يخرج من  
مكة ولا تمتع لساكن بمكة الا  
اذا لم ياهله ثم اتى بهم لانه لما  
الم ياهله ثم رجع واتى بالعمرة والحج  
كان هذا انشاء سفر لانتفاء السفر  
الاول بالانكسار فاجتمع نسكان في  
سفرة واحدة فيكون متمما واعي  
الحسد انه بلا دم اي من اصر  
في اشهر الحج وجمع من عامه فاهيما  
السد مضي فيه لانه لا يمكنه الخروج  
من عبدة الاحرام الا بالافصال  
وسقط دم التمتع لانه لم يترقب ابادا  
التسكين الصحيحين في سفر واحد

### باب الجنائيات

ان طيب محرم عضوا

انخ ينان لمراد من العضو فليس كاحشاء العورة فلا تكون الاذن والانف مثلاً  
 عضواً مستقلاً أمين م ﴿والا تصدق﴾ لتصور الجناية وقال محمد رحمه الله يجب  
 بقدومه من الدم ﴿او خضب رأسه بجماء﴾ لانه طيب قال عليه الصلاة والسلام  
 الحناء طيب ورواه البيهقي وغيره وليفه عبد الله بن لحيمة خفيف وعزاء في الناية  
 الى التساني ف م ش ﴿او ادهن يزيث﴾ لانه اصل الطيب ولا يخالو من نوع  
 طيب ويقتل الحوام ويلين الشعر ويزيل الثفت والثفت فتكامل الجناية بهذه الجملة  
 وكونه مطعوماً لا يتأقي الطيب كالأخضران م وقوله اصل الطيب اي يلقى فيه الانوار  
 كالورد فيصير نفسه طيباً ف م وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليه الصدقة وقال  
 الشافعي رحمه الله ان استعمله في الشعر لم عليه دم او في غيره فلا شيء عليه ﴿او  
 ليس خفيفاً او غلياً رأسه يوماً والا تصدق﴾ وقال الشافعي رحمه الله عليه الدم  
 بنفس اللبس وعن ابى يوسف اذا لبس أكثر من نصف اليوم لم عليه الدم ولنا ان  
 معنى الترافق مقصود من اللبس فلا بد من اعتبار المدة لتفصل على الكمال ويجب  
 الدم فتقدر باليوم لانه يلبس فيه ثم يترج عادة ويتقاصر فيها دونه الجناية فجب  
 الصدقة ﴿او حلق ريع رأسه او طيته والا تصدق﴾ لان حلق بعض الرأس  
 ارفاق كامل لانه معتاد وكذا حلق بعض القمية معتاد بالفراق وارضى العرب م م  
 وقوله لانه معتاد بصله بعض الاثراك والعارية لمحقرون نواصيهم فقط ف وقال مالك  
 رحمه الله لا يجب الا يجلى النكل وقال الشافعي رحمه الله يجب بجلق القليل  
 ﴿كالحلق﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه ولنا ان ازالة ما ينمو من بدن  
 الانسان من محظورات الاحرام لاستحقاقه الامان بمنزلة نبات الحرم فلا يتحقق الحلال  
 بين شعره وشعر غيره الا ان كأل الجناية في شعره لوجب الجزء كاملاً وهو الدم  
 ف م ﴿او رقيقته﴾ لانه عضو مقصود بالحلقه يفعله الناس للراحة والزينة ف  
 ﴿او يبليه او احدهما﴾ لان كلاهما مقصود بالحلق لدفع الاذى وليل الراحة  
 كالمائة ﴿او يصبغه﴾ وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليه الصدقة وله انه  
 ازالة ثفت عن عضو كامل م يعني ان هذا لطل في حق الحجابة عضو كامل ف م  
 ﴿وفي اخذ شاربه حكومة عدل﴾ فينظر ان هذا الماخوذ كم يكون من ريع القمية  
 فلو كان مثلاً مثل ريع الريع يجب ريع الشاة ﴿وفي شارب حلال﴾ ولم اظناره  
 حطام ﴿لانه ازالة ما ينمو ولانه لا يصرى عن نوع الارتفاق لانه يتأذى بشفث  
 غيره وان كان اقل من التأذى بشفث نفسه﴾ او قعى اغفار يديه ورجليه في مجلس ﴿  
 لغشاء الثفت وازالة ما ينمو من بدن الانسان فاذا قلها كلها فهو ارتفاق كامل ولا  
 يزداد على دم ان لمقد المجلس لان الجناية من نوع واحد وان اختلف فكذلك حدد  
 محمد لان ميناها على التداخل (١) كافي ككفارة الاضطرار الا اذا غفلت الكفارة لارتفاع  
 الاولى بالكفارة وعنى قولها يجب اربعة دماء ان قل في كل مجلس يداً او رجلاً لان  
 الغالب فيه معنى المباداة فيتعد التداخل بانقاد المجلس كما في آي السجدة م وقوله

او خضب رأسه بجماء او ادهن يزيث  
 اي استعمل المعن في عضو اللادمان  
 ان كان يزيث خالص او يجل خالص  
 يجب الدم حدد اي حيفة وعندنا  
 يجب صدقة وعدد الشافعي ان  
 استعمله في الشعر يجب الدم وان  
 استعمله في غيره فلا شيء عليه اما  
 الدمن الخفيف ككفن البنس وغيره  
 فيجب الدم اتفاقاً لتطهير ﴿او لبس  
 خفيفاً او ستر رأسه يوماً كاملاً او  
 حلق ريع راسه او محامه او احدى  
 ابطيه او عاتقه او رقيقته او قعى  
 اغفار يديه ورجليه في مجلس واحد

(١) مطلب في تداخل كفارة الاضطرار

لان الغالب ابلغ دليل وجوبه على المذنبين كاعطائي والمكره بخلاف كفارة الاطوار  
بنائه ش ﴿ او يدأ او رجلاً ﴾ اقامة لرب مقام النكل وقال زفر رحمه الله يجب  
الدم بقص ثلاثة منها ﴿ والا تصدق ﴾ لكل ظفر صدقة ﴿ خمسة متفرقة ﴾  
لكل ظفر طعام مسكين ولا يجب الدم لان كمال الجناية بذي الامة والثرية وانقلب  
على هذا الوجه بناءً على به ويشته وقال محمد فيها دم ﴿ ولا شيء في اخذ ظفر منكسر ﴾  
لانه لا يفر كالياس من شبر الحرم ﴿ فان تطيب او لبس او حلق بعد ذبح شاة  
او تصدق ثلاثة اصبع ط ستة او صاع ثلاثة ايام ﴾ لقوله تعالى فقد بمن صيام او  
صدقة او نسك وكلة او تخيير وقد فسرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا  
والآية نزلت في المذنب ثم الصوم يجوز به في اي موضع شاء لانه عبادة في اي مكان  
كان وكذلك الصدقة عندما لما يتنا وأما النسك فمختص بالحرم بالاتفاق لان  
الاراقة ترفع قربه الا في مكان او زمان وقال ابو يوسف رحمه الله لو احتار  
الاطعام اجزاء فيه التقدمة والتسوية احبباً بكفارة اليمين وقال محمد رحمه الله  
لا يجوز به لان الصدقة تنهى عن التكليف وهو المذكور

### الفصل

﴿ ولا شيء ان نظر الى حرج امرأة بشهوة ﴾ لعلم الجماع وهو الحرم فصار  
كما لو تفكر فاني ﴿ وتجب شاة ان قيل ﴾ انزل او لم ينزل يعني ذكره في الاصل  
اي ذكره محمد في المبسوط بنائه ش وبهذا مخالف لما صحح في الجامع الصغير لتاثيره  
من اشتراط الانزال ليكون في معنى اجماع ف ﴿ او لم يسهوة او اسد حجه يتباع في  
احد السبيلين قبل الوقوف برفة ﴾ وقال الشافعي رحمه الله عليه البدنة ﴿ ويغني  
ويغني ﴾ لما روي انه عليه الصلاة والسلام مثل عمن واقع امرأته معها عريان فقال  
يزيدان دماً ويتبعان في مجتمعها وطبها الحس من لابل وهكذا نقل عن جماعة من  
الصحابه لان القضاء لما وجب استدراكاً للمصلحة غف معنى الجناية بخلاف ما بعد  
الوقوف اذ لا قضاء له قوله لما روي رواه ابو داود ومروا وهو حجة عند اكثر اهل  
العلم قوله وهكذا نقل الخ في مسند ابن ابي شيبة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
وفي الفارضي عن ابن عمر رضي الله عنهما ووافقه على هذا ابن عباس وعبد الله  
ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وصححه البيهقي اسناده وفي موطأ مالك بن أنس بخلافه  
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم نحوه قوله استدراكاً اي ليقوم مقام الاول  
وبعد قيامه مقامه لم يبق الاجزاء لتبديل الاحلال فصار كالمصرف م ﴿ ولم يفتقرا  
ليه ﴾ اذ لا معنى للاتفاق قبل الاحرام لابطاحة الوقاع ولا بعده لاتمامه يتأذكر ان  
ما قطعها من المشقة الشديدة بسبب لذة يسيرة فيزيد ان ندما ويحترق افلا معنى  
للاتفاق م لانه ليس ينسك في الاداء فكذلك في القضاء وقال مالك رحمه الله  
يفتقران اذا خرجا من بيتها وقال زفر رحمه الله اذا امرأ وقال الشافعي رحمه الله

او يدأ او رجل او طواف للقدم او  
للصدر جنباً او للفرش محمداً او  
افاض من عرفة قبل الامام او ترك  
اقل سبع للفرش ﴿ اي ترك ثلاثة  
اتواط او اقل من طواف الزيارة  
﴿ وبترك اكثره على محرماً حتى  
يطوله ﴾ اي لو ترك اربعة اتواط  
واكثر حتى يحرم حتى يطول ﴿ او  
طواف الصدر او اربعة منه او  
السي او الوقوف لجمع او الرعي كله  
او في يوم واحد او الرعي الاول او  
اكثره ﴿ وهو ربي حجرة العقبة يوم  
الفر ﴿ او حلق في حل سبع او مرة ﴾  
فان الحلق اخص عني وهومن الحرم  
﴿ لا في مختار سبع من حل ثم  
نصر ﴾ اي ان خرج للمحرم من الحرم  
ثم عاد اليه وقصر لا شيء عليه وانما  
خص بالمحرم لان الحاج ان خرج  
من الحرم قبل القليل ثم عاد الى  
الحرم يجب عليه الفم ﴿ او قيل ﴾ او  
لمس بشرة انزل اولاً ﴿ اعلم ان  
قوله او قبل ليس مطوقاً على قوله  
فصر لم هو مطوف على قوله او  
حلق في حل



قبل الرمي وغير الغارن قبل الرمي  
أو الخلق قبل الذبح ﴿ عليه دم ﴾  
هذا جواب الشرط وهو قوله ان  
طيب عرم حصوا ﴿ يجب دمان  
على قارن خلق قبل ذبحه ﴾ دم  
الخلق قبل لوانه ودم لتأخر الذبح عن  
الخلق وحدها دم واحد وهو الاول  
قط ﴿ وان طيب اقل من عضو  
أو ستر رأسه أو ليس اقل من يوم  
أو خلق اقل من ربع رأسه أو وقص  
اقل من خمسة اظفار أو خمسة متفرقة  
أو طاف للقدم أو قصص عذنا أو  
ترك ثلاثة من سبع الصدر أو احدى  
جوار ثلاث ﴿ وهي ما يلي مسجد  
اغليق أو ما يليه أو العقبه في يوم  
بعد يوم النحر ﴿ أو خلق رأس غيره  
تصدق بنصف صاع من بر وإن  
طيب عفواً أو خلق يضره أي  
طيب عفواً أو خلق ربع رأسه  
﴿ ذبح أو تصدق بثلاثة أصوص طعام  
على ستة مساكين أو صام ثلاثة  
أيام ووطئه ولو تأسيق قبل وقوف  
فرض ينسد بحجه ويقضي ويذبح  
ويقضي من قابل ولم يفترقاً ﴿ أي  
ليس عليه ان يفترقها في قضاء ما  
افسده وعند مالك يفترقها اذا غترها  
من بيتها وعند زفر اذا احرمها وعند  
الشافعي اذا بلغا المكان الذي واقبها  
فيه ﴿ وبعد وقوفه لم يفسد ويجب  
بدنه وبعد الخلق شاة وفي عمرته  
قبل طوافه أربعة مقصد لما قبله  
وذبح وقضى وبعد أو به ذبح ولم  
ينسد ﴿ أي وطئه في عمرته قبل ان

اذا وصلا مكان الجماع ﴿ وبدنه لو بعده ولا نساد ﴾ وقال الشافعي رحمه الله اذا  
جامع قبل الرمي يفسد ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من وقف برفة فقد تم بحجه  
وانما يجب البدنة لقول ابن عباس أو لانه اعلى انواع الارتفاق فينقلط موجب  
ه وقوله قوله عليه السلام تقدم وقوله لقول ابن عباس رواه مالك في الموطأ وابن ابي  
شيبه ف م ﴿ أو جامع بعد الخلق ﴿ لبقاء احرامه في حق النساء قطع خلف الجنابة  
فاكتفى بالشاة ﴿ أو في العمرة قبل ان يطوف الاكثر ﴿ فالطواف فيها كالوقوف  
في الحج ع ﴿ وتفسد ويقضي او بعد طواف الاكثر ﴿ لانها سنة فكانت  
احترتبة من الفرض يجب الشاة فيها والبدنة في الحج اظهاراً للتفاوت ﴿ ولا نساد ﴾  
وقال الشافعي رحمه الله يفسد في الزمجهن ﴿ وجامع الناسي كالمجد ﴿ وقال الشافعي  
رحمه الله لا يفسده وكذا الخلاف في الناقمة والمكرمة ولنا ان التصاد لم يغير الارتفاق  
في الاحرام ارتفاقاً مخصوصاً وهذا لا يتقدم بفح التنبان والحج ليس في معنى الصوم  
لان حالاته مذكرة كحالات الصلاة بخلاف الصوم ﴿ أوطاف الركن محدثاً لا دخاله  
النقص في الركن وقال الشافعي رحمه الله لا يعتد به ﴿ وبدنه لوجبا ﴿ كذا  
روي عن ابن عباس رضي الله عنهما لان الجسابة اظلم من الحدث فوجب جبر  
تقصانها بالبدنة اظهاراً للتفاوت وكذا اذا طاف اكثر جتبا أو محدثاً لان للاكثر  
حكم النكل ﴿ ويعيد ﴿ ويجوز في الجنابة ونديا في الحدث في الاصح ش لم في  
الاعادة من تحصيل الجبر بما هو من جنسه بناء على ش أن اعاده وقد طافه محدثاً  
فلا يذبح عليه وان اعاده بعد أيام النحر لان بعد الاقامة لا تبقى الاشبهة نقصان  
وان كان قد طافه جتبا فاعاد في أيام النحر فلا شيء عليه لانه اعاده في وقته  
وان اعاده بعدها لم يفسد عند أبي حنيفة رحمه الله ﴿ وصدقة لومحداً للقدم ﴿  
وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ﴿ والصدقة ﴿ لان طواف القدم يصير واجباً  
بالشروع لغير نقصانه ونقصان الصدر بترك الطهارة بالصدقة اظهاراً للتفاوت بين  
الفرض وهو طواف الزبارة والواجب ﴿ أو ترك اقل طواف الركن ﴿ لانه نقصان  
يسير كالنقصان بالحدث فيزنيه شاة ﴿ ولو ترك اكثره يبي عرمه ﴿ لان للاكثر  
حكم النكل فكانه لم يطف ﴿ أو ترك اكثر الصدر ﴿ لانه واجب ﴿ أو طافه جتبا ﴿  
لان الجنابة نقص كثير لكن الصدر دون طواف الركن فيكتفي بالشاة ﴿ وصدقة  
بترك الله ﴿ اظهاراً للتفاوت بين الفرض والواجب لكن لكل شرط نصف صاع  
كذا في النكافي وصبرة الكتاب ثوم ان نصف الصاع من بر يكفي لترك جميع  
الاقل الحداد ﴿ أو طاف الركن محدثاً ﴿ للنقص بالحدث ع ﴿ وللمصدر طاهر في  
آخر أيام التشريق ﴿ أي بعد أيام النحر ولو بعد أيام التشريق وفائدة هذا التليد  
تظهر في فصل الجنابة لا في فصل الحدث ع ﴿ ودمان أو طاف الركن جتبا ﴿ أي  
وللمصدر طاهر بعد أيام النحر ولو عليه ذكر بغير ع لنقل طواف الصدر إلى طواف الزبارة  
لانه مستحق الاعادة فصار تاركاً لوطاف الصدر فييب الدم بالاتفاق ﴿ أو طاف لعمرة

وسمى محدثاً ﴿ لتترك الطهارة ﴾ ولم يبد ﴿ جملة حالية ﴾ فان اعادةها فلا تنبي عليه لارتفاع النقص ﴿ او ترك السجدة ﴾ لانه واجب ﴿ او افاض من عرفات قبل الامام ﴾ لان الاستدامة التي ترؤب الشمس واجبة لقوله عليه الصلاة والسلام فادفعوا بعد غروب الشمس ه غريب ولا شبهة في انه عليه الصلاة والسلام دفع بعد غروب الشمس ويمكن ان يقتل كما وقع من قوله عليه الصلاة والسلام او فعله في حجة يحصل على الزوم الا ان يقوم دليل على خلافه لقوله عليه الصلاة والسلام خذوا عني مناسككم ف ش وقال الشافعي رحمه الله لا تنبي عليه ﴿ او ترك الوقوف بالزدلفة ﴾ لانه واجب ﴿ او روى الجمار كلها ﴾ لتترك الواجب ويكفيه دم واحد لان الجنس مفقود والتارك انما يفتق بغروب الشمس من اخر ايام الربى لانه لم يعرف قرابة الا فيها فما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فيربطها على التأليف ه وقوله اخر ايام الربى وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة وقوله على التأليف اي باقي في القضاء على ترتيب الاداء ف م ﴿ او روى يوم ﴾ لانه نسك تام ﴿ او اخر الحلق او طواف الزكركن ﴾ من ايام النحر وكذا لو قدم نسكاً على نسك كالحلق او ذبح القارن قبل الربى او الحلق قبل الذبح لحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من قدم نسكاً على نسك فله دم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم ليهو مؤث كالا حرام فكذا التأخير عن الزمان ليهو مؤث بالزمان ه م وقوله ابن مسعود وفي بعض النسخ ابن عباس وهو الاخرى رواه بن ابي شبة وفيه ابراهيم بن ساهجر وهو مقصط واخرجه الخطاي من طريق اخر ليس فيه شك المقصط واما حديث يارسل الله لم اشعر غرت قبل ان اربى فقال ارم ولا حرج فما سئل رسول الله صلى الله عليه عن شيء قدم او اخر لا قال افضل ولا حرج فللمراد بالمرج المتى فيه الاثم لا القديمة وقول السائل لم اشعر يدل على انهم عذروا به لان الحال اذ ذلك كان ابتداء الاخرى م وقوله عن المكان وهو المقات وقوله فكذا التأخير عن الزمان والجامع ان التأخير نقص ك ﴿ او حلق في الحل ﴾ لان الحلق محقق كالسلام والصلاة وهو من واجباته فكذا الحلق فصار نسكاً فتنقص بالمعصية كالدخ وقال ابو يوسف لاشي عليه ﴿ ودمان لو حلق القارن قبل الذبح ﴾ م للقران وهم لتقدم الحلق وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما دم القران فقط ف م

### فصل في

﴿ ان قتل محرم صيداً او دمل عليه من قتله فله الجزاة ﴾ اما في القتل فلهن ومن قتله من جزاءه الآية واما في الدلالة فلما روينا من حديث ابي قتادة رضي الله عنه وقال عطاء اجمع الناس على ان على الدال الجزاء ولأن الدلالة من محظورات الاحرام ولا تنوي الا من على الصيد اذ هو آمن بتوجهه وتوايه فصار كالاتلاف ولان المحرم باحرامه اثم الاستماع من النرض فيضمن ترك ما التزمه كالمودع بخلاف

يطوف اربعة اشراط مفسد الحرمه  
فليب المقص فيها والذبح والقضاء  
وبعد اربعة اشواط يجب به الذبح  
ولا يقصد به الحرمه ﴿ وان قتل  
محرم صيداً او دمل عليه فآثله بداه  
او حوداً ﴾ اي سواء كان اول مرة  
اولاً سبواً او محمداً عليه جزاءه ولو

الحلال لانه لا التزام منه م قوله فلارو بنا اي من الصالحين في اول باب الاحرام  
وليس له ذكر الدلالة بل ذكر فيه الاشارة وهي تحصل بالدلالة بتفسير اللسان فالولى ان  
لا يحمل اذا دل عليه باللفظ وقوله وقال عطاء حديث عطاء مرفوع وقوله اجمع الناس وانما  
الناس اذ ذاك الصحابة والتابعون فوجب حمل ما عن ابن عمر لاجزائه على الحال على  
الدلم يقترب على دلالته قتل دفعا لئلا ان مجرد الدلالة موجبة للجاء ف م وقال  
الشافعي رحمه الله لا شيء عليه في الدلالة م وهو قيمة الصيد م لان الصيد هو  
المثلف فهو المضمون فيعتبر قيمته م لا قيمة نظيره وقال الشافعي رحمه الله قيمة نظيره  
ان كان له نظير لانه الواجب حينئذ ف م وقال محمد والشافعي رحمه الله الجزاء هو النظر  
ان كان له نظير ففي الظبي والضبع شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة وفي  
النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وقال الشافعي رحمه الله في الحمامة شاة م قوله  
ان كان له نظير لمل المراد وتصدر وجود النظر والا فقيمة الشيء بدله فكيف يجب  
البديل مع وجود البديل م قوله عناق الاتي من ولد المرفوعة جفرة من اولاد الشاة  
او بلغ اربعة اشهر فأموس ولا يبي حنيفة وابي يوسف رحمه الله قوله تعالى فجاءه  
مثل ما قتل من النعم والمثل المطلق هو المثل صورة ومعنى لا يمكن الحل عليه فحمل  
على المثل معنى كونه موهودا في الشرع كما في حقوق العباد او كونه راديا بالاجماع  
اولا فيه من التميم وفي ضده التخصيص والمراد بالص والى الله اعلم فجاءه قيمة ما قتل  
من النعم م قوله صورة هو المشارك في النوع وهو خير مراد تنابها بالاجماع وقوله كونه  
موهودا في الشرع لان الموهود في الشرع في اطلاق لفظ المثل ارادة الامم من  
المشارك في النوع او في القيمة لاية فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فان المراد به  
الامم من المائل نوعا ان كان المثلف مثلية او قيمة ان كان قيميا بناء على ان المثل  
مشترك معنوي واذا اعد الشرع المائلة الصورية في الحيوان في نوع واحد للاختلاف  
الباطني مع المساكة في تمام الصورة فما ظنك عند اختلاف النوع والمساكة في بعض  
الصورة كشاة البدنة مع النعامة في طول العنق والرجلين واذا عهد المراد بلفظ  
في الشرع وتحدد فيه في موضع وجب حمله على ذلك الموهود ف م وقوله بالاجماع  
فلا يجب على قاتل الغزال دفع عين الغزال بالاجماع م وقوله من التميم لشمله لما لم  
يكن له مثل في الخلقة كالمصنوع فيجب ضمانه بنص انكتاب وقوله التخصيص اي بما  
له المثل في الخلقة م بقوم عدلين م قالوا الواحد بكسفى والمثنى اولى لانه اسوئ  
وابعد من التلطف كما في حقوق العباد وقيل يعتبر المثنى هنا نقص م في مقتله او  
اقر ب موضع منه م لا اختلاف القيم باختلاف الاماكن م فيشتري م الثالث  
وقال محمد والشافعي رحمه الله اخطار الى الحكمين فان حكما بالمدى يجب النظر كما  
ذكر وان حكما بالطعام او الميام فحكما قال ابو حنيفة وابو يوسف ولا يبي حنيفة وابي  
يوسف رحمه الله في عمل النزاع ان قوله تعالى او كفارة عطف على جزاء لاعلى  
هديا بدليل انه مرفوع وكذا قوله تعالى او عدل بدليل الرض فلم يكن فيماد ليل خيار

سبعا اي لو كان الصيد سبعا م او  
مستأ نسا او حماما مسرولا وهو مضطرا الى  
اكله وجزائه ما قومه عدلان في مقتله  
او اقرب مكان منه من مقتله م ان  
لم يكن له قيمة في مقتله فيقوم في  
اقر ب مكان من مقتله يكون له فيه  
قيمة م لكن في السبع لا يذ بد على  
شاة ثم له انت يشتري

به هدياً وبذبحه بكمه أو طعاماً ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير لا أقل منه أو صاع من كل مسكين يوماً **وإن** فضل أقل عن طعام مسكين تصدق أو صاع يوماً **﴿** هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وإمام أحمد والشافعي فإن كان الصيد مثل صورة يجب ذلك في التطلي والفسخ شاة وفي الأرنبة عتاق وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وفي الحمام شاة والتمسك في هذا الباب قوله تعالى ومن حل منكم متمداً بجزائه مثل ما حل من التمسك بكمه ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين أو عدل ذلك صياماً فصعدوا الشافعي يميلان إلى الحل مثل صورة بدليل تصدير المثل بالتم وض **﴿** تقول المثل في الضمانات لم تصدق في الشرع إلا وإن يرد به المثل صورة ومعنى في الخليات أو متى وهو **﴿** التفتيح غير الخليات أما القرة فلم تعد بجل الحمار الوحشي وكذا البدنة للنعامة وكذا **﴿** ٤٩٩ **﴿** البراقى يقولون من التمسك أي كان من التمسك للمعنى

الحكمين وإنما يرجع إليها في التقوم فقط **﴿** بها هدياً وبذبحه بكمه لقوله تعالى هدياً بالغ الكعبة **﴿** أن بلغت هدياً أو طعاماً وتصدق به **﴿** أين كان لأن الصدقة قرينة معقولة في كل زمان ومكان بخلاف الهدى **﴿** م لأن المقصود بالتقرب بإهداء الحيوان هو الإرافة والتصدق تبع لذلك **﴿** وسرقت بعد الإرافة أجزاء لا لو سرقت قبلها والإرافة لا تصير قرينة إلا بمكان أو زمان خاصين ف **﴿** م كالمقطرة **﴿** لأن الطعام المذكور يتصرف إلى ما هو المهود في الشرع **﴿** كما في القدية فشيع أو الموصى بالقدية **﴿** أو صاع **﴿** ولو في غير مكة لأنه قرينة في كل مكان **﴿** عن طعام كل مسكين يوماً **﴿** لأن تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن إذ لا قيمة للصيام والتقدير على هذا الوجه مهود في الشرع كما في باب القدية **﴿** م وقوله هذا الوجه أي مقابلة صوم يوم بنصف صاع لا مقابلة بقدر من الدراهم **﴿** ولو فضل أقل من نصف صاع تصدق به أو صاع يوماً **﴿** لأن صوم أقل من يوم غير مشروع **﴿** وإن جرعه أو قطع عضو أو انتف شره ضمن ما نقص **﴿** احتیاراً لبعض بالكل كما في حقوق المباد **﴿** وقبح القيمة ينتف ريشه وقطع قوائمه **﴿** حتى أخرجه عن حيز الامتناع **﴿** در لانه فوت عليه الأمن يتوفاة الامتناع **﴿** م فهو كالانلاف **﴿** ف وحليه **﴿** لأن الذين حرز الصيد فأشبهه كله **﴿** وكسريشه **﴿** وهذا مروى عن علي وابن عباس رضي الله عنهم ولأنه أصل الصيد وله عرضية أن يصير صيداً فنزل منزلة الصيد **﴿** إباحة ما لم يفسد ولا ضمان في النافذة لعدم **﴿** رضية **﴿** ف م وقوله عن علي غريب فخرج زيلي من وقوله وابن عباس رواد ابن أبي شيبة وفيه حديث ضعيف رواد عبد الرزاق والدارقطني **﴿** م **﴿** وخروج فرج ميت به **﴿** فليه قيمة الفرخ حيّاً ولا شيء **﴿** في البيضة أمين والقياس صلب البيض فقط لعدم العلم بحياة الفرخ وجه الاحتشان أن البيض معد لخروج الفرخ الحي وانكسر قبل إوائه سلب لونه فيحال به عليه احتياطاً **﴿** م افتاد أنه إذا علم موته قبل انكسر لا يجب شيء لعدم

أن الواجب جزء ميسر لا قتل وهو السجدة كائن من الثقل بأن يشتري به **﴿** القيمة بعض التمسك لم قوله بكمه به ذوا عدل يؤيد هذا المعنى فإن التقوم يحتاج إلى رأي المدلول ولولا التقوم أولاً كيف يثبت الاختيار بين التمسك والكملة والصيام وأيضاً لو لم يكن له نظير من التمسك لعد محمد والشافعي يجب ما يجب عند أبي حنيفة أولاً فيحصل المثل على القيمة ولا لالة للآية على هذا المعنى **﴿** ويجب ينتف شره وجرعه وقطع عضو من ماله حتى ينتف شره وقطع قوائمه وكسريشه وخروج فرج ميت وذبح الحلال صيد الحرم وحليه وقطع شيشه وشبهه حريمه وكذا ولا منبته ليشته الاما لجب **﴿** أي يجب ينتف ريشه إلى آخره فتمت في تنف الريش وقطع القوائم يجب قيمة الصيد لاخر اجه عن حيز الامتناع وفي كسر البيض يجب قيمة البيض وفي كسره مع خروج فرج ميت يجب قيمة الفرخ حياً وفي الحلب قيمة العين قوله ولا منبته أي ليس بما بينته

الناس ولم يبينه أحد بل بت بنفسه **﴿** أن لم يكن عموماً فليحقيقه إلا ما جف وإن كان مأكلاً وقد قطعه خير المالك فليح مع وجوب تلك القيمة قيمة **﴿** ترى لها لك سواء جف أو لا وإنما قلنا أنه ليس ما بينته الناس ولم يبينه أحد حتى لو كان ما بينته الناس عادة فلا شيء فيه سواء ابتنته إنسان أولاً لأن كونه ما بينته الناس أقيم مقام الألبان يسميها لأن موطناته من كل شجرة متعذرة فإذا أقيم مقام الألبان والابتان سبب للملك ولم يتعلق به حرمة الحرم وإن كان ما لا بينته الناس عادة وإن ابتنته إنسان فلا شيء فيه **﴿** لا ذكرنا وإن لم يبينه إنسان ففيه القيمة غلظ من هذا أن الإقسام أربعة ولا قيمة إلا في قسم واحد وعلم أيضاً أن التقيد بعدم الألبان ذكرنا لفائدة نهي الحكم عما ضاده كما ذكرنا لكن التقيد بعدم الملكية لم يذكر لفائدة هذا المعنى إذ في صورة وجوب القيمة لو كان

الامانة ولا في البيض لعدم العرضية ف م ﴿ ولا شيء يقتل غراب وحداً وذئب  
وحية وعقرب وفأرة وكلب عقور ﴾ قال عليه الصلاة والسلام يقتل الحرم الفأرة  
والغراب والحداً والعقرب والحية والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض الروايات  
وقيل المراد بالكلب العقور الذئب او يقال ان الذئب في معناه الحديث سفي  
الصحيحين وليس فيه الحية وفي حديث آخر فيها خمس من الفواسق يقتل في الحل  
والحرم الغراب والحداً والعقرب والفأرة والكلب العقور وفي لفظ مسلم الحية عوض  
العقرب وقوله في بعض الروايات رواء الدارقطني وفيه الخجاف بن ارجانة ورواه بن  
ابي شيبة وقوله في معناه لكونه ميتدناً بالاذى فيلحق به دلالة ف م ﴿ وبموض  
وغل ويزغوث وقراد وسلحفاط ﴾ لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن ه  
بخلاف القملة ف م ﴿ ويقتل قملة وجرادة تصدق بما شاء ﴾ اما في الاول فلانها  
متولدة من نطف البدن ه وهذا يبعد ان الجزاء باعتبار قضاء الثفت فيستفاد منه  
انه لم يأخذ من البدن بل وجدها على الارض فقتلها فلا شيء عليه ف واما في  
الثاني فلانها حيد لان الصيد ما لا يمكن اخذه الا بجيلة ويقصده الاخذ وقرنة غير  
من جرادة لقول عمر رضي الله عنه ثمة خير من جرادته رواء مالك في الموطأ وابن  
ابي شيبة ف م ﴿ ولا يجوز عن شاة يقتل السبع ﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا  
يجب الجزاء في السباع لانها جبلت على الايذاء فدخلت في الفواسق المستتانة وكذا  
اسم الكلب يقتال السباع باسمها لفة ولنا ان السبع حيد لشره وكونه مقصوداً  
بالاخذ اما الجلد او لصطاد او اولدغ اذاه والقياس على الفواسق مجتمع لما فيه من  
ابطال العدد واسم الكلب لا يقع على السبع عرفاً والعرف امك ه قوله يتناول  
السباع باسمها لفة قلنا التناول القوي ممنوع لتبادر النوع المخصوص عند اطلاق  
الكلب والتبادر من دلائل الوضع لتلك المخصوص واما قوله صلى الله عليه وسلم  
حين دعا على عتبة بن ابي لهب اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فافترسه سبع فحجراً  
قوله لما فيه من ابطال العدد وفيه ان في الباب احاديث غير مصدرة بالعدد ففي  
ابن داود معروفاً يقتل الحرم الحية الحديث وفي الدارقطني يقتل الحرم الذئب الحديث  
فالتصريح باب القياس لان حديث الفواسق مخصص للاية والمخصص يملأ ولعله لعدم  
قوة الدليل كان في السباع روايتان كما هو في المحيط ف م وقال زهر رحمه الله يجب  
قيمتها بالغة ما بلغت ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الضبع حيد وفيه الشاة ولان اعتبار  
قيمتها لمكان الانتفاع بجبلده لا لانه محارب ومن هذا الوجه لا يزداد على قيمة الشاة  
ظاهراً ه الحديث ليس بمحروب بل المعروف حديث جابر سالت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن الضبع احيد هي قال نعم ويحبل فيه كبش اذا صاده الحرم رواء  
ابو داود ف م قوله لان اعتبار قيمته اي في حق الحرم نهاية ش قوله بجبلده  
حصر الانتفاع بالجلد ممنوع لان منه الاصطياد به ف م وقوله لا لانه محارب لانه  
معنى مطلوب للثوبك خارج عن الصيدية حاية ه وان صال لا شيء يقتله ه خلافاً

ملكاً خلك القيمة واجبة مع انه  
يجب قيمة اخرى بل ليهد ان هذا  
الضمان واجب لا غير بسبب تعلق  
حرمة الحرم ه ولا صوم في الاربعة ه  
اي لا صوم في ذبح صيد الحرم  
وحليه وطلع حشيشه ونجسه ه ولا  
يزيح الحشيش ولا يقطع الا الاذخر  
ويقتل قملة او جرادة صدقة وان  
قلت ولا شيء يقتل غراب وحداً  
وعقرب وحية وفأرة وكلب عقور  
وبموض ويزغوث وقراد وسلحفاط  
وسبع صائل

زفر رحمه ه ولما حديث أبي داود سرفوعاً يقتل الحرم الحية والعقرب والقو بقة  
 والكلب العقور والحداة والسبع العادي ف ولان الحرم ممنوع عن التعرض لامن  
 دفع الاذى ولذا كان ما ذوقاً في دفع الثوم من الاذى كما في القواسق فلان يكون  
 ما ذوقاً في دفع الخشخاش اولى ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقاً له  
 بخلاف الجمل الصائل لانه لا اذن من صاحب الحق وهو البعد ه بخلاف المضطر ه  
 لان الاذن مفيد بالكتابة بالنص ه وهو فن كان منك مرفعاً أو به اذى من راسه  
 الآية حنابلة ه ولعزم ذبح شاة وبقرة وبسر ووجاجة وبق اهل ه لانها ليست  
 بصيود ه وعليه الجزاء بذبح حمام مسرول ه خلافاً لما لك رحمه الله تعالى هو المسرول  
 ما في رجله كالسراويل ف ه وظني مستأنس ه لان الحمام مستوحش باصل  
 خلقته وان كان بطنه النهوض والظبي سيد في الاصل واستئناسها عارض كند  
 الجير فانه لا يأخذ حكم الصيد في حق الحرم ه ولو ذبح محرم صيداً حرم ه وقال  
 الشافعي رحمه الله يحمل ما ذبحه الحرم لنفسه ه وقوله لنسب تنازع فيه يحمل وذبحه حنابلة  
 ولنا ان احرامه اخرج الصيد عن الحلية والتابعين الاحلية في حق الذكاة فلا يكون  
 فعله ذكاة كذبح الجبوس ه ولوله عن الحلية لا آية حرم عليكم صيد البر فقد جعل نفس  
 العين حراماً فلا يقرب منها وهذا هو الاخراج عن الحلية ف م وقال تعالى ولا تقتلوا  
 الصيد وانتم حرم بماء قتلاً لا ذماً فلا يكون ذكاة حنابلة فهذا هو الاخراج عن  
 الاحلية ع ه وغرم باله ه لان حرمة اكله باختياره ميتة وباعتبار انه محظور  
 احرامه لان احرامه اخرج الصيد الخ لما الحرم الآخر فاكه ليس من محظور احرامه  
 ه م وقوله انه محظور احرامه ليجب به الجزاء كسائر المحظورات ه م وقال أبو يوسف  
 ومحمد رحمه الله تعالى لا جزاء عليه ه لا يحرم آخر ه اذ لا يأنم باكل الميتة الا  
 الاستفثار ه وسئل لم ما صاده حلال وذبحه ان لم يدل عليه ولم يأمره بصيده ه  
 خلافاً لما لك رحمه الله تعالى فيما اذا اصطاده لاجل الحرم لقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا بأس بأكل الحرم لم صيد ما لم يصده او يصاد له ولنا ما روي ان العصاة  
 رضي الله عنهم تذكروا لم الصيد في حق الحرم فقال عليه الصلاة والسلام لا  
 بأس به واللام فيما روي لام التمليك فيحصل على ان يهدي اليه الصيد دين القيم او ممتاه  
 ان يصاد بامر ه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام رواه أبو داود والشافعي والترمذي  
 ف م قوله او يصاد له بالتصيب ك زوقوله ما روي رواه محمد بن الحسن في الآثار  
 وقوله او ممتاه الخ لان الغالب في عمل الانسان فتيه ان يكون يطلب منه ف م  
 ه وفي صيد الحلال صيد الحرم قيمة ه لانه استحق الامن بسبب الحرم قال عليه  
 الصلاة والسلام في حديث فيه طول ولا يتفر صيدها ه رواه الستة ف ه يتصدق  
 بها ه ويجز به ذبح هدي اشترى بها في غلام الرواية زيلعي م ه لا صوم ه خلافاً  
 زفر رحمه الله تعالى ولنا انه غرامة لا كفارة فاشبه غيان الاموال وهذا لانه يجب  
 بتقويت وصف في الخجل وهو الامن والواجب على الحرم بطريق الكفارة جزاء فعله

وله ذبح الشاة والبرق واليمير والدجاج  
 والبط الاحلي وكل ما اصطاده حلال  
 وذبحه بلا دالة محرم وأمره به

لان الحرمة باعتبار معنى فيه وهو احرامه والصوم يصلح جزاء الاقمال لانها من الاعمال  
 ه وقوله في الحل وهو الصيد بنائه ش وقوله الا من اي الحاصل للصيد من الايراد  
 الى حرم الله وقوله وهو احرامه لان حالة الاحرام حالة الضراعة فيها اكثر منها في  
 سائر العبادات حتى كشف الرأس وتلفف بثياب الموت والضرعة تداني الضراعة وقدم  
 ه ومن دخل الحرم بصيد ارسله ه خلافا للشافعي رحمه الله ولنا ان ما حصل في  
 الحرم وجب ترك التعرض له لحرمه الحرم او صار هو من صيد الحرم فاستحق الامن  
 لما رويناه وقوله او صار الخ اذ لا يراد من صيد الحرم الا ما كان حالاً فيه وفوله  
 لما رويناه اي من قوله عليه الصلاة والسلام ولا يضر صيدها ه فلان باعه رد البيع  
 ان يبيعه لعدم جواز له فيه من التعرض للصيد وهو حرام ه فان فعله  
 الجراء ه لانه قوت عليه الا من ومن احرم وفي يته او قصه صيد لا يرسله ه  
 خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يجرمون وفي يوتهم  
 صيد ودواجن ولم يقتل عنهم ارسالها وبذلك جرت العادة وفي من احدى الصحيح  
 ه وقوله العادة اي الناشئة من قن الصحابة الى الآن ف ه ولما اخذ حلال صيدا  
 فاحرم ضمن مرسله ه من يده لانه ملكه ملكاً محترماً ولم يطل احترامه باحرامه  
 وقد اتفق المرسل فيخته بخلاف ما اذا اخذه حالة الاحرام لانه لم يملكه والواجب  
 عليه ترك التعرض وبمكته ذلك بان يخليه في يته فاذا قطع يده عنه كان متعدياً  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يضمن ه ه ولا يضمن لو اخذه محرم ه  
 فارسله من يده غيره لانه لم يملكه ه فان قتل محرم آخر ضمننا ه لان الاخذ متعرض  
 له بازالة الامن والقتال مقرر لذلك والتفريق كالاتي ه في حق التفتين كشهود  
 الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ه ورجع اخذه على قاتله ه وقال زفر رحمه الله  
 لا يرجع ولنا ان الاخذ انما يصير سبباً للضمان عند اتصال الملاك به فهو بالقتل جعل  
 فعل الاخذ علة فيكون في معنى مباشرة علة العلة فيقال بالضمان عليه ه وقوله عند  
 اتصال الملاك واما قبله فهو مخاطب بالارادة ف ه فان قطع حشيش الحرم او شجر آخر  
 ملوك ه لعم ان جزاء الحرم لا ينافي الملك على خلاف ما ائتم كلام المصنف الا  
 ان يجوز في كلامه يبيح التركيب الاضافي عن الثابت بنفسه بعلامة القزوم لان  
 عدم الملك لازم للثابت نفسه غالباً او بالجزء الاخير منه عن الثابت بعلامة القزوم ايضاً  
 لان الملك لازم للآيات غالباً والوجه الاول مذكور في البدل المختار وعبارته مع مثته  
 هكذا او شجرة حال كونه غير ملوك يعني الثابت بنفسه سواء كان ملوكاً او لا حتى  
 قالوا لو ثبت ام غيلان في ملكه قطعها انسان فعليه قيمة المالكها واخرى لحق الشرع  
 بنائه على قولنا المتى به من تملك ارض الحرم ولا تثبت اي ليس من جنس ما يئنه  
 الناس اه وانما فسر الميث بهذا ليدفع الظاهر هذا القول بعد تفسير غير ملوك بالآيات  
 بنفسه او الملوك بالميث ه ولا مما يئنه الناس ه اذ الذي يئنه الناس عادة غير  
 مستحق للامن بالاجماع ولا ان المهرم المتسوب الى الحرم والنسبة اليه على انكال

ومن دخل الحرم بصيد ارسله ورد  
 يمينه ان يبيعه اي رد البيع الذي ادى  
 به في احرامه بعد دخوله في الحرم ان  
 يبيعه الصيد في يد المشتري ه والا جزى  
 كبيع الحرم بصيد ه اي رد يمينه ان يبيعه  
 والا جزى سواء باعه من محرم او  
 حلال ه لا صيد في يته او في  
 قنصه من احرم ه اي ان احرم  
 وفي يته او قصه صيد ليس عليه  
 ان يرسله فان الاحرام لا ينافي  
 ملكية الصيد ومحافظته بخلاف من  
 دخل الحرم بصيد فان الصيد صار  
 صيد الحرم فوجب ترك التعرض  
 ه من ارسل صيدا في يد محرم ان  
 اخذه حلالاً ضمن والا فلا وان  
 قتل محرم صيد مثله وكل يجوز  
 ورجع اخذه على قاتله

وما به دم على المترد على القارن دمان  
 دم لحمة ودم لعرة **﴿** الا يجاوز الوقت  
 غير محرم **﴿** والمزاد بالوقت الميقات  
 لان الواجب عليه عدد الميقات احرام  
 واحد **﴿** ونفى جزاء صيد قتله حرمان  
 واتخذ لوقتل صيد الحرم حلالا **﴿**  
 فان ذلك جزاء الفضل والنقص متعدد  
 وجزاء صيد الحرم جزاء المحل والمحل  
 واحد **﴿** باع الحرم صيدا او شراه  
 بطل ولو ذبحه حرم ولو اكل منه فم  
 قيمة ما اكل لا يحرم لم يذبحه **﴿** اي  
 لو اكل محرم آخر لم يفرم **﴿** ولدت  
 غليظة اخرجت من الحرم واما افرمها **﴿**  
 اي جزاء الطليقة والولد **﴿** وان  
 ادى جزاءها ثم ولدت لم يجره آفاقي  
 يريد النج والصمرة جاوز وقته **﴿**  
 اي ميقاته **﴿** ثم احرم لزمه دم فان عاد  
 فأحرم **﴿** اي انما يريد النج والصمرة  
 حتى انه لو لم يزد شيئا منها لا يجب  
 عليه شيء **﴿** لمجاوزة الميقات وقوله ثم  
 أحرم لا احتياج الى هذا التيد فانه  
 لو لم يحرم يجب عليه الدم ايضا **﴿** حتى  
 اكلام ان يقول جاوز وقته لزمه دم  
 ويمكن ان يجب عنه يائه انما ذكر  
 قوله ثم أحرم ليعلم ان الدم لا يسقط بهذا  
 الاحرام بخلاف ما اذا عاد الى الميقات  
 ثم احرم فانه يسقط لانه تدارك حتى  
 الميقات فانه لو عاد فاحرم معناه انه  
 لم يحرم من الميقات فعاد الى الميقات  
 فأحرم فانه يسقط الدم اتفاقا **﴿** او  
 محرم لم يشرع في سلك واي سقط  
 دمه والا فلا **﴿** اي ان احرم بعد  
 المجاوزة ثم عاد الى الميقات قبل ان  
 يشرع في سلك تم عاد الى الميقات  
 مائيا يسقط الدم عندنا خلافا لفر  
 فانه لا يسقط الدم عنده وانما قال لم

عند عدم النسبة اليه غيره بالانبات وما لا يثبت عادة اذا اقبلت انسان الحق بما يثبت  
 عادة قوله بالانبات حقيقة بان انبته ولو ما لا يثبت او حكما كان نبت بنفسه  
 ما ينبته الناس فشرط النكال نفي الانبات بوجوبه قوله وما لا يثبت استثناف قوله  
 الحق لاخره لانتطاع كمال النسبة بحقيقة الانبات **﴿** ضمن قيمته **﴿** لان حرمتها  
 ثابتة بجمرة الحرم قال عليه الصلاة والسلام لا يفتل خلاها ولا يعضد شوكة **﴿** م  
 الحديتي في الصنجرين قوله لا يفتل لا يقطع لا يعضد لا يقطع قوله خلاها الرطب من  
 الكلاءف ولا مدخل لادوم في هذه القيمة لانه ضمان للمحل **﴿** الا فيما جفت **﴿** لانه  
 ليس بدام **﴿** وحررم رعي حشيش الحرم الا الاذخر **﴿** وقال ابو يوسف رحمه الله  
 لا بأس بالرعي ولنا ما روينا والقطع بالشارف كالقطع بالمناهل واما الاذخر فقد  
 استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم **﴿** وكل شيء على المترد به دم **﴿** اي ما يحرم  
 عليه بسبب احرامه من حيث هو احرام فلو لم يكن حرمة بسبب الاحرام اصلا  
 كنبات الحرم او كان بسببه لكن من حيث انه احرام حج او عمره كترك الرعي او  
 ولوف المزدلفة وضوحا من واجبات الحج او طاف الصمرة محدثا عليه جزاء واحد  
 امين **﴿** على القارن به دمان **﴿** لانه محرم باحرامين وقال الشافعي رحمه الله عليه  
 دم واحد **﴿** الا ان يجاوز الميقات غير محرم **﴿** فيلزمه دم واحد لان الواجب عليه  
 عند الميقات احرام واحد وبتأخير واجب واحد لا يلزم الاجزاء واحد **﴿** وقوله احرام  
 اثنان لان وجوب الاحرام من الميقات لاحترام البيت والاحترام حاصل باحرام واحد  
 ع وقال زفر رحمه الله عليه دمان فمهم من **﴿** ولو قتل حرمان صيدا تعدد الجزاء **﴿**  
 لان كلا منها جنى جنابة تفوق الدلالة تعدد الجزاء بتعدد الجزاء **﴿** ولو حلالان  
 لا **﴿** لان الضمان بدل عن المحل والمحل واحد كرجلين قتلا رجلا خطأ يجب عليهما  
 دية واحدة وعلى كل منهما كفارة **﴿** وبطل بيع الحرم صيدا وشراؤه **﴿** لانه  
 تعرض للصيد بتقويت الامن **﴿** ومن اخرج غليظة الحرم فقلت وانا ائتمها **﴿**  
 لان الصيد بعد اخراجه من الحرم يوجب مسقا للزمن ولذا وجب رده الى ما منه وهذه  
 صفة شرعية تنسرى الى الولد **﴿** م كالزينة والحريقة ع **﴿** فن ادى جزاءها فقلت  
 لا بضمن الولد **﴿** لان بعد اداء الجزاء لم تبقى آمنة لان وصول الخلف كوصول الاصل

### باب مجاوزة الميقات بلا احرام

**﴿** من جاوز الميقات غير محرم ثم عاد محرما **﴿** قبل الاجتهاد بالطواف **﴿** وتليها  
 او جاوزت احرام بجمرة ثم اسدوفق من الميقات لان القضاء يوجب الاداء بطلان الدم **﴿**  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ان رجس سقط الدم لهي اولا وقال زفر رحمه  
 الله لا يسقط في صورتين ولنا ان تدارك المتروك في اوانه وهو قبل الشروع  
 في افعاله **﴿** م وقوله المتروك وهو تعظيم البيت بكونه محرما في الميقات ليقطع المسافة  
 التي بينه وبين مكة متمما بمكة الاحرام وهذا حاصل بالرجوع اليه محرما وان لم



يشرح في تلك حتى لو احرم وشرع في تنكح تم عاد الى الميقات مليا لا يسقط الدم اجماعا وانما قال ولي استأزنا عن قولها  
فان الود الى الميقات محرما كاف لسقوط الدم عندهما واما عند أبي حنيفة فلا بد ان يعود مليا محرما ❀ ككي يريد  
الحج ويضع لريخ من عمرته وخبرنا ❀ ١٥٤ ❀ من الحرم واسرها ❀ تنبه المسئلة المتقدمة في لزيم الدم

يطلب الا ان ابا حنيفة رحمه الله الزم التلبية اسقوط الدم تحصيلاً للصورة بالقدرة  
الممكن ف م ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف لا يسقط عنه الدم بالاتفاق ه م ثلاثا  
يطلب ما اداء من الافعال بعد وقوفه معتدا به وقوله ابتداء ولو شرط ف م فلو  
دخل الكوفي البستان لحاجة له دخول مكة بلا احرام ❀ لان البستان غير واجب  
التعظيم فلا يترتب الاحرام بقصدته وللبستاني دخول مكة لحاجة بغير احرام فكذلك  
له ❀ ووقت البستان ❀ كالبستاني ❀ ومن دخل مكة بلا احرام ثم حج ❀ باحرام  
من الميقات ❀ عا عليه في عامه ذلك صح من دخوله مكة بغير احرام ❀ وقال  
زفر رحمه الله تعالى لا يجوز به ه ولما ان الواجب الاصل عند دخول مكة انما هو  
الاحرام ليكون عند السحور محرما من الميقات تعظيماً للبيعة لا لذات دخولها من  
حيث هو دخولها لا احد التنسكين وانما وجب احد التنسكين لان الاحرام لا يتحقق  
الا به فاذا خرج الى الميقات وابقى عليه فقد فعل ما تركه بلا فرق بين اتيه به  
من خارج الميقات ابتداء او من مكة لحصول المقصود الاصيل ف م ❀ وان تحولت  
السنة لا ❀ لانه صار ديناً في ذمته فلا يتبادى الا باحرام مقصود كما في الاحتكاف  
المنذور فانه يتبادى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني وفيه ان مقتضى  
الدليل انما هو وجوب الاحرام باحد التنسكين اما ان يقتضي تعيين سنة اولى لاحد  
التنسكين ليصير بقائها ديناً في ذمته فلا بد مما احرم من الميقات بنسك عليه تبادى  
الواجب في ذمته ف م وقوله المنذور اي نذرًا معيناً كان نذر ان يعتكف شهر  
رمضان هذا عينه من

### ❀ باب اضافة الاحرام الى الاحرام ❀

❀ مكى ❀ اما الاتفاقي فلا يرفض واحداً منها لجواز بناء افعال الحج على افعال  
العمرة في حقه بدياه من ❀ طاف شوطاً لعمرة فاحرم بيمينه فرفضه ❀ وقال ابو  
يوسف ومحمد رحمهما الله رفض العمرة أحب اليها فلوم يشرع في الطواف بترك  
العمرة اتفاقاً كوله انه لا بد من رفض احدهما لان الجمع بينهما غير مشروع في حق  
البيكين والعمرة قد تاكلت باداء تيمم من اضافها لا الحج ورفض غير المتأكد  
أيسر ولان في رفض العمرة ابطال العمل وفي رفض الحج امتناع عنه ه م وقال  
شوطاً لعمرة لانه لو اتي بأكثر اشواطها يرفض الحج اتفاقاً ولو طاف بالحج ثم احرم  
بعمرة رفضها اتفاقاً محمد أمين ❀ وعليه حجة وعمرة ودم لرفضه ❀ لانه في معنى فائت  
الحج ❀ فلو رفض عليها صح ❀ لانه منعه عنه والتي لا يمنع تحقق الفعل على اصلها  
ه م لان الذمي عن الاصل الشرعية يقتضي مشروعيتها ك م ❀ وعليه دم ❀ لتكن

(الفقاص)

طاف شوطاً لانه لو طاف اربعة اشواط يرفض احرام الحج اتفاقاً فلو اتمها  
صح وضيع ❀ لانه اتي باصلها لكنه منهي عنه والتي عن الاصل الشرعية يحقق المذروعيه لكن يجب دم لانقصان

الحج ويضع لريخ من عمرته وخبرنا  
فان احرام المكى من الحرم والتنع  
بالصورتا داخل مكة واتي بالعمرة صار  
مكياً واحرامه من الحرم فيجب عليه ادم  
لجأوزه الميقات بلا احرام ❀ فان دخل  
الكوفي البستان لحاجة فله دخول مكة  
غير محرم ووقته البستان كالبستاني ❀  
بستان بين حاصر موضع داخل الميقات  
خارج الحرم فاذا دخله لحاجة لا يجب  
عليه الاحرام لكونه غير واجب التعظيم  
فاذا دخله التحق باهله ويحرم لاهله  
دخول مكة غير محرم لكن اذا اراد  
الحج فوقته البستان اي جميع الحبل  
الذي بين البستان والحرم كالبستاني  
❀ ولا شيء عليها ❀ اي لا شيء  
على البستاني وعلى من دخله ❀ ان  
احراما من الحبل ووقفا برفة ❀ لانما  
احراما من ميقاتهما ❀ ومن دخل مكة  
بلا احرام لزمه حج او عمرة وصح منه  
لو حج عا عليه في عامه ذلك لا يبعد  
جاوز وقته فاحرم بعمرة وانفسدا  
مضى ورفض ولا دم عليه لترك  
الوقت ❀ فانه يصير قاضياً حق  
الميقات بالاحرام منه في القضاء  
❀ مكى طاف لعمرة توطأ فاحرم  
بالجح رفضه وعليه دم وحج وعمرة ❀  
الدم لاجل الرفض والجح والعمرة  
لانه فائت الحج وهذا عند أبي حنيفة  
واما عندهما يرفض العمرة وانما قال

ومن احرم بالحيض ثم باخر يوم الشعر باخرى

فان حلق الاول ثمه الاخر بلادهم والا

فمن دم قصر او لا اي ان احرم

بالحيض خرج ثم احرم يوم الشعر بمسحة

اخرى في العلم القابل فان حلق الاول

قبل هذا الاحرام ثمه الاخر بلا دم

وان لم يخلق ثمه الاخر مع دم ومن

اتي بصورة الا الحلق فاحرم باخرى

ذبح لانه جمع بين احرام العمرة

وهو مكروه فلهذه **باب** افاقي احرم به

ثمها ثمه لان الجمع بينهما مشروع

في الافاقي كالقران وتبطل هي

بالوقوف قبل افعالها بالتوجه الى

عرفات فان طاف له ثم احرم بها نفس

عليها ذبح لانه اتي بالفعال العمرة

على افعال الحج ونذبه رفضها فان

رفض نفسى واراق حج واهل بعمرة

يوم النحر او في ثلاثة فلهذه ثمه ورفضت

وفقيت مع دم اي انما ثمه لان

الجمع بين احرام الحج والعمرة صحيح

وان نفسى صح ويجب دم فالت

الحج اهل به او بها رفض ونفسى

وذبح اي فالت الحج اذا احرم

بمع او عمرة يجب ان يرفض ويقتل

بافعال العمرة لان فالت الحج يجب

عليه هذا ثم يرفض ما احرم به

لمسحة الشرع ويذبح وانما يرفض

احرام الحج لانه يصير جامعا بين

احرام الحج يرفض الثاني وانما يرفض

احرام العمرة لانه يجب عليه عمرة

ينوات الحج فيصير بالاحرام جامعا بين

الصورتين فيرفض الثانية وانما يجب

عليه دم يقتل قبل اوانه بالرفض

**باب الاحصاء**

ان احصر الحرم بحدو او مرض

التقصان في فصله فهو دم جبر ومن احرم بمسح ثم باخر يوم الشعر فان حلق في  
الاول ثمه الاخر ولا دم والا ثمه وطيه دم **باب** لم يقتل حلق ليم الحكم  
لذكر والاثاث نهايه ش **اولا** فوجوب الدم فيما اذا قصر بالاتفاق لانه  
جناية على الاحرام الثاني اما اذا لم يقصر فقيه خلاف ابي يوسف ومحمد رحمه الله  
حيث قال لا تنه عليه ولا في حقيقة رحمه الله انه اخر الحلق للاحرام الاول عن  
اوانه م اعلم ان الاحرام يحجبين او اكثر اما ان يكون على التراخي او معا او  
على التعاقب فالاول ما ذكره في المتن ولذا اتي بش وما الاخيران ففي النهر يلزمه  
الحجبتان عند الامام والثاني لكن يترقب احداهما اذا توجه سائرا في ظاهر الرواية  
وقال الثاني عقب صيرورته عمرا بلا مهلة واثر الخلاف يظهر فيما اذا جنى قبل  
الشروع وقال محمد ياتزمه في المية احداهما وفي التعاقب الاول قسط والعمرة ان كالحجبتين  
اه امين ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى ثمه دم لان الجمع  
بين احرام العمرة مكروه فلهذه دم الجبر ومن احرم بمسح ثم بعمرة ثم وقف  
بعرفات فقد رفض عمرته **باب** لتعذر ادائها اذ هي مبنية على الحج غير مشروعة  
وان توجه اليها لا **باب** فلو جمع عن الطريق واتى بافعال العمرة ثم وقف  
كان فارنا نهايه ش والفرق بينه وبين مصلي الظاهر يوم الجمعة اذا توجه اليها  
تقدم قبيل باب التمتع **باب** فلو طاف للحج اي طواف القدوم **باب** تم احرم  
بعمرة **باب** لواء **باب** لو **باب** منى عليها **باب** جاز لان طواف القدوم ليس  
يكون فيمكنه الاتيان بافعال العمرة ثم بافعال الحج **باب** ويجب دم **باب** لجمعه بينهما  
وهو دم جبر في الصحيح لبنائه افعالها على افعال الحج من وجهه م لان طواف القدوم  
وان لم يكن ركنا لكنه من افعال الحج بدايه **باب** ونذبه رفضها **باب** لتأكد الحج  
بشي من افعالها **باب** وان اهل بعمرة يوم النحر لم يمتعه **باب** لصحة الشرع فيها **باب** ووزنه  
الرفض لانه قد ادى ركن الحج فيصير بازيا لافعالها على افعال الحج من كل  
وجه ولكراهتها في هذه الايام **باب** والم **باب** لرفض **باب** والقضاء **باب** لصحة الشرع  
فيها **باب** فان نفسى عليها صح لان انكراهة لغنى في غيرها وهو شغل في هذه  
الايام باداء بقية اعمال الحج فوجب تخليص الوقت له **باب** ويجب دم **باب** لجمعه  
بينهما اما في الاحرام او في الاعمال الباقية فالاول وهذا دم كفارة قوله في الاحرام  
اي ان احرم بها قبل الحلق وقوله او في الاعمال اي ان احرم بها بعد الحلق بدايه  
ش **باب** ومن فاته الحج فاحرم بعمرة او حجة ورفضها **باب** لان فالت الحج يقتل بافعال  
العمرة من غير ان يقلب احرامه احرام العمرة فان احرم بعمرة يصير جامعا بين  
الصورتين من حيث الافعال فلهذه رفضها كالواحد احرم يحجبين

**باب الاحصاء**

لمن احصر بحدو او مرض **باب** وقال الشافعي رحمه الله لا احصاء الا بحدو

لان التحلل بالمهدي شرع في حق المصير لتحصيل النجاة وبالإحلال ينجم من العدو  
لا من المرض ولنا اثبات آية الإحصار وردت في الإحصار بالمرض بإجماع أهل  
الفة فانهم قالوا الإحصار بالمرض والمصير بالعدو والتحلل قبل أوانه لدفع الحرج  
الآتئ من قبل امتداد الاحرام والحرج في الاصطبار عليه مع المرض اعظم م قوله  
بإجماع أهل الفة أي يلزم من إجماعهم على أن مدلول لفظ الإحصار المنع بالمرض  
إجماعهم على أن معنى آية فإن احصرتم فما استيسر من الهدى \* في سورة البقرة  
ذلك قوله فانهم قالوا انك نقل ذلك عن القراء والكسائي والافخش والبي عبيدة وابن  
السكيت والتميمي وغيرهم وقال ابو جعفر النحاس على ذلك جميع أهل الفة م  
\* أن يثبت شاة تذييع عند \* لقوله تعالى فإن احصرتم فما استيسر من الهدى \*  
الآية والشاة هي أدنى الهدى المتصور عليه \* فيتحلل \* أشار إلى أنه ليس عليه  
الحلق لأنه إنما عرف قرينة مرتبة على اتصال الحج أو العمرة فلا يكون نسكاً قبلها  
وحلقه عليه الصلاة والسلام وأصحابه يعرف استحكام عزيمتهم على الإحصار م  
قوله أشار انك حيث لم يقل نحر ثم حلق م \* ولو قارنا يثبت دمين \* لقوله عن  
الاحرامين \* ويتوقف بالحرم \* خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا أن دم الإحصار  
قرينة والاراقة لم تعرف قرينة إلا في مكان أو زمان م وبعض المدينية من الحرم  
فلا يرد ذبحه صلى الله عليه وسلم إياه بها تنقض عتبات \* لا يوم النحر \* وقال ابو  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز للحرم بالبحج إلا في يوم النحر وله أنه دم  
كفارة ولذا لا يأكل منه فخص بالمكان دون الزمان كسائر دماء الكفارات م  
\* وعلى المصير بالبحج أن تحلل حجة وعمرة \* هكذا روى عن ابن عباس وابن عمر  
رضي الله عنهم ولأن الحجة لصحة الشروع فيها والعمرة لأنه في معنى فائت الحج  
قوله روى انك ذكره الرازي عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم ف  
\* وعلى المنصر عمرة \* وقال مالك رحمه الله لا يتحقق الإحصار في العمرة لأنها  
لا تنقض ولنا أن النبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه أحصروا بالهدبية وكانوا هاراً  
ولأن شرع التحلل لدفع الحرج وهذا موجود في أحرام العمرة وإذا تحقق الإحصار  
فعلية القضاء أن تحلل م لدفع الحرج لا لخوف القوت والالم يجوز لفائت الحج  
التحلل بأفعال العمرة لأنه لا يقوت فم \* وعلى القارن حجة وعمرتان \* أما الحج  
وأحدهما فلا يبيته وأما الثانية فاشروعه فيها ولم يؤدها \* فان بحث ثم زال الإحصار  
وقدر على الهدى والحج توجه \* فزوم لزوال المعز قبل حصول المقصود بالخلف  
\* والا \* أي أن لم يدركها فاما أن لا يدرك شيئاً منها أو يدرك أحدهما فقط  
فعل الأول \* لا \* يلزمه التوجه وجهاً واحداً لقوات المقصود من التوجه وهو  
أداء الأفعال وله أن يتوجه ليتحلل بأفعال العمرة لأنه فائت الحج وعلى الشافعي  
فان كان يدرك الهدى يتحلل لجزءه عن الأصل أو الحج يجوز له التحلل استقساناً لا  
قياساً لأنه قد رعى الأصل قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدى وجه الاستقسان

بث المخرد دماً والقارن دمين  
وعين ومما يذبح فيه ولو قبل يوم  
النحر \* هذا عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وأما عندهما فان كان حصراً  
بالعمرة فكذا وإن كان حصراً بالحج  
لا يجوز الذبح إلا في يوم النحر \* وفي  
حل لا يذبحه يحمل قبل حلق أو  
تقصير وعليه أن حل من حج وعمرة  
ومن عمرة عمرة ومن قارن حج  
وعمرتان وإذا زال إحصاره وامكنه  
أدراك الحج والهدى توجه ومع أحدهما  
لفظ له أن يحمل \* هذا عند أبي  
فاته يمكن أدراك الحج بدون أدراك  
الهدى إذ عنده يجوز الذبح قبل  
يوم النحر وأما عندهما فيعتبر أدراك  
الهدى لأن الذبح لا يجوز إلا في  
يوم النحر فكل من أدرك الهدى  
أدرك الحج

ان في الزام الترجه اضاعة ما له لان المبعوث على يديه يذبحه ولا يحصل المقصود وحرمه  
للال كرامة النفس لكن له الخيار ان شاء صير ليقبل وان شاء توجه ليؤدي ما  
التزيمه وهو افضل لو شاء بما وجد ﴿ ولا احصاء بعد ما وقفت برفة ﴾ لوقوع الامن  
من القوات ه ولا امتداد في احرامه لتكنه من الحلق فهل المخطورات والمنطقة في الكف  
عن النساء ليست كهي في الكف عن جميع المخطورات ك م ﴿ ومن منع بحكة من  
الركنين فهو محصر ﴾ لتعذر الاتمام ﴿ والا لا ﴾ اما على الطواف فلان فائت الحج  
يقبل به واما على الوقت فلا يتنا

### ﴿ باب القوات ﴾

﴿ من فاته الحج بقوت الوقوف برفة قليل بصره وعليه الحج من قابل ﴾ لقوله  
عليه الصلاة والسلام من فاته عرفة ببلى فقد فاته الحج فلتقبل بمره وعليه الحج  
من قابل ه رواء الطبراني من حديث ابن عمر وابن عباس وفي حديث ابن عمر رحمه  
الله بن مصعب ضعفه الدارقطني وقد نفرد به ورواه ابن حدى في الكامل وضعفه  
بجمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى وفي حديث ابن عباس عيسى بن النخعي  
ضعفه ابن حبان واسند تضعيفه عن ابن مسين قال في الشقي روى له مسلم ف م  
﴿ بلا دم ﴾ لان القتل باضال العمرة في حق فائت الحج كالدم في حق المهر فلا  
يجمع بينهما ﴿ ولا فوت لعمرة ﴾ لانها غير مؤقفة وعليه الاجماعي ﴿ وفي طواف  
وسي ﴾ وعليه اجماع الامة والطواف ركنها والاحرام شرط والسعي واجب عيني  
﴿ ونصح في الدنة ﴾ كما ذكرنا ي ﴿ وتكره يوم عرفة ويوم القربا وايام التشريق ﴾  
لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما لا تخر في خمسة ايام واستمر فيها قبلها وبعدها  
ي وعن ابي يوسف رحمه الله لا تكرر يوم عرفة قبل الزوال ﴿ وفي سنة ﴾ وقال  
التانفي رحمه الله فريضة لقوله عليه الصلاة والسلام العمرة فريضة كفرية الحج  
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الحج فريضة والعمرة تطوع ولانها غير مؤقفة بوقت  
وتأدى بنية غيرها كما في فائت الحج وهذه امارات التولية وتأويل ما رواء انها مقدرة  
باعمال كالنجم اذ لا تثبت الفرضية مع التعارض في الآثار ه قوله قوله عليه الصلاة  
والسلام روى الحاكم والدارقطني عن زيد بن ثابت مرفوعا النج والعمرة فريضة  
بابهما بدأت قال الحاكم الصحيح انه من قول زيد بن ثابت وفيه امساحيل بن مسلم  
الحكي ضعفه قال البخاري منكر الحديث وقال احمد حرفنا حديثه وهنا احاديث اخر  
لم تسلم عن ضعف او عدم دلالة قوله عليه الصلاة والسلام اخرج الترمذي  
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة اواجبة هي قال لا وان تعثر فهو  
افضل وفيه حجاج بن ارمطة وفيه مقال لا ينزل به حديثه عن كونه حستاف م قوله  
امارة التولية كما اذا ترك القعدة الاخيرة في الفرض وقد ما قام اليه بالعبادة فان  
الفرض يصير تقلا فقد تأدى النفل : الفرض ح

﴿ ومنعه من ركعتي الحج بحكة ﴾  
احصاء ومن احصاه لا

## باب الفرض عن التبر

والأية تجري في العيادة المالية عند العجز والقدرة **﴿** لأن المقصود ائتاب النفس بتقصير المال ودفع حاجة التبر وكل منها يحصل بفعل النائب ف **﴿** ولم تجز في البدنية بحال **﴿** لأن المقصود منها ائتاب النفس بأفعال الجوارح وهو لا يحصل بفعل النائب **﴿** وفي المركب يجري عند العجز **﴿** فضلاً منه تعالى حيث أسقط عنه ائتاب النفس ف **﴿** بأفعال الجوارح وتقبل منه ائتاب النفس بتقصير المال **﴿** نقط **﴿** أي لا تجزى عند القدرة لعدم ائتاب النفس **﴿** بأفعال الجوارح وهو غير ساطع لأن تركه عند القدرة لبس الإيجرة راحة النفس وبهذا يستحق العقاب لا التخفيف بالأسقاط ف **﴿** والشرط العجز الدائم إلى وقت الموت **﴿** لأن الحج فرض العمر **﴿** ولما شرط عجز المَنزُوب **﴿** على بناء اسم الفاعل من التفعيل شلي **﴿** الحج الفرض لا للفعل **﴿** لأن باب الفعل أوسع **﴿** ومن أسرم من أسرته ضمن النفقة **﴿** لأن الحج يقع عن الأمر حتى لا يخرج الحاج من حجة الإسلام وكل واحد منها أسره أن يخلص الحج له من غير اشتراك ولا يمكن إيقاعه عن أحدهما لعدم الأولوية فيقع عن المأمور ولا يمكن أن يجعله عن أحدهما بعد ذلك **﴿** وإذا وقع عن المأمور قد صرف نفقة غيره إلى حج نفسه فيضمن حج قوله يقع عن الأمر أي إذا وافقه بأن أسرم عنه على التضمن لكن هنا خالفه فلم يقع عنه بل وقع عن المأمور كـ **﴿** قوله لعدم الأولوية بعد ذكرهما صريحاً كاللهم أي أريد الحج عن فلان وفلان بخلاف الإلحاق كاللهم أي أريد الحج ولم يتعرض لها ولا أحدهما والابهام كاللهم أي أريد الحج عن أحد أسري فانه يقع عن أحدهما إن عينه قبل الانصال ذكره في الدر المختار **﴿** قوله لا يمكن إلخ إذ ليس في رسمه تحويل الإعمال عن محالها بعد وقوعها فيها ف **﴿** ودوم الاحتصار على الأمر **﴿** وقال أبو يوسف رحمه الله على المأمور ولما إن الأمر هو الذي أوفقه في هذه المدة فعليه خلاصه **﴿** قوله في هذه المدة وكذا في عهدة دم القرآن لكن أعطى له ما يخلصه لأن دم القرآن من التسك ولد أعطى له نفقة مقابلة بجميع المناسك وهذا منها غنايه ف **﴿** ودوم القرآن والجناية على المأمور **﴿** أما القرآن فلانه وجب شكرًا لخدمة التوفيق من الجمع بين التسكين والمأمور محتضى بهذه النصبة لأن حقيقة الفعل منه وأما الجناية فلانه هو الجاني عن اختيار **﴿** فان مات في طريقه بجم عنه من منزله **﴿** وقالوا بجم عنه من حيث مات الأول وله أن القدر الموجود في السفر قد بطل في حق أحكام الدنيا قال عليه الصلاة والسلام إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث الحديث وتنفيذ الوصية من أحكام الدنيا بقيت الوصية من وطنه كان لم يجد الخروج **﴿** قوله قد بطل كن حام إلى نصف النهار في رمضان ثم مات وجب عليه الإيصاء بنفدية ذلك اليوم وإن كان ثواب ذلك الامساك بأقايه قوله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم

ومن ز فاجم صح ويقع هذه إن دام عجزه إلى موته ونوى الحج عنه ومن حج عن أسره وقع عنه وضمن مالها ولا يخلصه عن أحدهما وله ذلك إن حج من أسره أي يجزى يحصل ثوابه منهما **﴿** ودوم الاحتصار على الأمر وفي ماله أن كان ميتاً ودوم القرآن والجناية على الحاج **﴿** أي إن أمر غيره أن يقرن عنه نفسه أي القرآن على المأمور **﴿** وضمن النفقة إن جامع قبل وقوفه لا بعده وإن مات في الطريق بجم من منزل أمره

ينفخ به او ولد صالح يدعو له رواه ابو داود والسنائي فم ﴿ بثلث ما بقي ﴾ وقال محمد رحمه الله يجمع عنه بما بقي من المال المدفوع اليه ان بقي والابطلت الوصية وقال ابو يوسف رحمه الله يجمع عنه بما بقي من الثلث الاول ولا يبي حنيفة رحمه الله ان قسمة الوصي وهو له المال لا تصح الا بالتسليم الى الوجه الذي سماه الموصي لانه لا خصم له ليقبض ولم يوجد فصار كما اذا هلك قبل العزل ﴿ ومن اهل يجمع عن ابويه فحين صح ﴾ لان من صح عن غيره بغير اذنه فانما يحصل ثواب جمعه له وذلك بعد ادائه المصح فلفت نيته قبل ادائه وصح جعل ثوابه لاحدهما بعد الاداء بخلاف المأمور على ما فرقنا من قبل قوله لاحدهما اولها ف قوله على ما فرقنا من انه يحتاج الى ابتاع نفس الفعل عن الامر ولا يمكن لعدم الاولوية قول الماتن عن ابويه افاد انه لو احرم من احدهما سبعا له جعله لاحدهما عيناً بالاولى فم ولو امره كل من الابوين بحصة الاسلام عنه ما حرم عنهما كان الجواب كالجواب في الاجتبيين فم في مستلة من امره رجلان انزع

### باب الهدى

﴿ ادناه شاء ﴾ لما روي انه عليه الصلاة والسلام سئل عن الهدى فقال ادناه شاء لا يعرف بهذا اللفظ الا من كلام عطاء فم واستدل الزبلي بقول ابن عباس ما استيسر من الهدى شاءه ع ﴿ وهو ابل وبقر وغنم ﴾ وهذا يجمع عليه ﴿ وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا ﴾ لانها فرتان تملكتا باراقة الدم فخصمان مجل واحد م وهو هؤلاء الثلاثة ح ﴿ والشاء تجوز في كل شيء الا في طواف الركن جنباً ﴾ لان الجنابة اعظم من الحدث فم ﴿ ووطء بعد الوقوف ﴾ لانه اعلى انواع الارتفاق فم ﴿ ويؤكل من هدي التطوع ﴾ ان دبح بمكة والا فلا كم ﴿ والتمتع والقران قطع ﴾ اي لا قبة الهدايا لانها دماء كفارات م شرعت جزاء لجنابة فيلحق بها الحرمان عن الانماع بها لزيادة الرجوع م ﴿ وخص ذبح هدي التمتع والقران يوم النحر ﴾ لقوله تعالى فكفروا منها واعلموا بالناش الفقير ثم ليقضوا لثمتهم وقضاء الثلث يفتن يوم النحر ولانه دم سك يفتن يوم النحر كالاخصية م قوله يفتن فكذا الذبح ليكون اكلام مسروداً على نسق واحد كم وطريق الاختصاص ان يبقى الجواز قبل ايام النحر ويملأ بالاجماع ويثبت اتحاد وقت الذبح وقت قضاء الثلث بما يتناهى وجه اتحاد وقت الذبح ووقت الطواف فيفيد كون قضاء الثلث فيها قياز من مجموع ذلك الاختصاص فم والبيان المذكور تقدم في بيان كيفية المصح عند بيان وقت طواف الزيارة ع وقضاء الثلث كماخذ التارب وثم الاختار بداهه ﴿ فقط ﴾ لكن الافضل في التطوع يوم النحر لان معنى القرية في ارافة الدم فيها اظهر ولما بقية الدماء مكفارات وجبت لجبر نقصان والتجليل بها اولى ليرتفع نقصان بلا تأخير وقال السانعي رحمه الله لا يجوز بقية

بثلث ما بقي لا من حيث مات ﴿ اي ان اوصى ان يجمع عنه فاجبوا عنه فأت في الطريق لعند ابيه حنيفة يجمع عنه بثلث ما بقي فان قسمة الوصي وعزله المال لا يجمع الا بالتسليم الى الوجه الذي عينه الموصي ولم يسلم الى ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع فينفذ وصيته من ثلث ما بقي وعند ابني يوسف ينفذ من ثلث الكل وعند محمد ان بقي شيء مما دفع الاول يجمع به وان لم يبق بثلث الوصية

### باب الهدى

﴿ الهدى من ابل وغنم وبقر ولا يجب تربيته ﴾ اي الذهاب الى عرفات وقيل المراد الاطلام كالتقليد ﴿ ولم يجوز فيه الا جائز التخصية وجاز التمن من كل شيء الا للطواف فرض جنباً ووطء بعد الوقوف واكل من هدي التطوع وتمتعة وقران تحبس وتميت يوم النحر للذبح الاخيرين وغيرها متى شاء

المدايا الا في يوم النحر **والكل بالحرم** قال تعالى في جزاء الصيد هدنيا بالغ  
الكعبة فصار اصلاً في كل دم هو كفارة **م** لاستواء الكفارات في معنى الجبر  
فاذا ثروا بالتبليغ في بعضها نصاً ثبت في الباقي دلالة **ك** **م** لا بقدره **م** خلافاً  
لشافعي رحمه الله ولنا ان الصدقة قربة في كل مكان وعلى كل فقير **م** ولا يجب  
التعريف بالمهدي **م** لان الهدى ينهى عن النقل الى مكان ليتقرب باراقة دم فيه  
لا عن التعريف فلا يجب لكنه حسن لانه عسى ان لا يجد من يمسكه ولانه دم  
نسك فيكون مبناه على التشبه **م** قوله فلا يجب اي التعريف سواء اريد به  
اخذها الى عرفات او تقليدها تشهيراً فقوله عسى اشارة الى الاول وقوله لانه دم  
نسك الى اخره الى الثاني **ف** **م** **م** ويتصدق بماله وخطامه ولم يعط اجرة الجزار  
منه **م** لقوله عليه الصلاة والسلام لملي رضي الله عنه تصدق بماله وبخطامه ولا  
تعط اجرة الجزار منها **م** رواه الجماعة الا الترمذي **ف** **م** ولا يركبه بلا ضرورة **م**  
لانه جعلها خالصة له تعالى فلا ينبغي صرف شيء من عينها او منافعها الى نفسه الى  
ان يبلغ عمله الا ان يحتاج الى ركوبها لما روي انه عليه الصلاة والسلام رأى  
رجلاً يسوق بدنة فقال اركبها ويحك وتأويله انه كان عاجزاً محتاجاً **م** والحديث  
في الصممين **ف** **م** ولا يجلبه **م** لان الابن متوله منها فلا يصرفه الى حاجة نفسه  
**م** وينسخ ضربه بالقضاح **م** اي الماء البارد يقطع اللبن هذا ان قرب وقت ذبحها  
والا يجلبها ويتصدق بلينها كيلا يضر ذلك بها وان صرفه الى نفسه بفهم بالمثل  
او القيمة **م** فان عطب واجباً او تعيب اقام غيره مقامه **م** لان الواجب باق في  
ذمته **م** والمعيب له **م** لانتعاقه بآثار امواله **م** ولو تلوثوا غيره **م** وليس عليه  
غيره لان القرية تملكت بهذا الحل وقد فات **م** وصيغ نعله **م** اي غلادته **م** يدمه  
وضرب به صفحته **م** ليعلم انه هدى لئلا كله الفقراء لا الاغنياء وهذا لان الاذن  
بشأوله ملق ببلوغه محله لينبغي ان لا يحمل قبل ذلك اصلاً الا ان التصديق على  
الفقراء افضل من ان يتركه جزراً للسياح **م** وفيه نوع تقرب والتعبد هو المقصود **م**  
قوله جزراً **م** يقتضيه اللحم الذي ياكله السياح **ف** **م** ولم ياكله غي ويخذ بدنة  
التطوع **م** والتذري **م** **م** وللمتعة والقران **م** لانها داهية **م** لك وفي التقليد اشتباهه  
فيليق به **م** قسط **م** لادم الاحصار والجنايات لان سبها الجناية والستراليق بها  
ودم الاحصار جابر لعلق بجنسها **م** ولو شهدوا بوقوتهم قبل برمه **م** ظرف لوقوتهم  
لا شهدوا وكذا قوله وبعده **م** لا **م** قبل **م** لان الدارل يمكن في الجلة بان  
يزول الاشتباه في يوم عرفة ولان جواز المؤخر له فليزول كذلك جواز المتقدم **م**  
قوله بان يزول الخ بيان لقوله في الجلة يعني ان التدارك ممكن في بعض الصور  
بان شهدوا يوم عرفة وان لم يمكن في بعضها بان شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم  
التروية ولما أمكن التدارك في بعض الصور قيلت مطناً وان كان في الصور التي  
لا يمكن التدارك فيها **م** في شرح الجامع لقاضيتان تبين انهم وقفوا يوم التروية لا

كما عين الحرم لكل لا صغير  
اصدقته اي لا يصح تعذر الحرم  
اصدقته **م** ويتصدق بجلبه وخطامه  
ولم يعط اجر الجزار منه ولا يركب  
الا ضرورة ولا يجلب لبنة ويقطعه  
ينسخ ضربه بماء بارد وما عطب او  
تعيب بفاحش **م** اي ذهب أكثر  
ثلث من ذنبه او اذنه او عينه **م** وفي  
واحدة بدله والمعيب له وفي نعله لا  
شيء عليه وشعر بدنة النفل **م**  
عطب في الطريق وصيغ نعلها بدنها  
وضرب به صفحة سنامها لياكل منه  
الفقير لا الفني وان شهدوا بوقوتهم

بعد وقتها لا تقبل ﴿ اي اذا وقف الناس وشهد قوم انهم وقفوا بعد لجر عرفة لا تقبل شهادتهم لان التدارك غير ممكن فيقع بين الناس فتنة كما اذا شهدوا حشبة يوم يصدق الناس انه يوم التروية ﴾ ١٦٦ ﴿ بروية الخليلي في ليله بصير هذا اليوم باعتبارها

يوم عرفة فانه لا تقبل الشهادة لان اجتماع الناس في هذه الليلة مصدر في قبول الشهادة وقوع الفتنة ﴿ وقبل وقتها قيل ﴿ لفظ الحداية اعتبارا بها اذا وقفوا يوم التروية وقد كتب في الحواشي تشهد قوم ان الناس وقفوا يوم التروية اقول صورة هذه المسئلة مشكلة لان هذه الشهادة لا تكون الا بان الحلال لم يرد ليلة كذا وهو ليلة يوم الثلاثاء بل روى ليلة بعده وكان شهر ذي القعدة تاما ومثل هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال كون ذي القعدة تسعة وعشرين وصورة المسئلة ان الناس وقفوا ثم حلوا بعد الوقت انهم غلطوا في الحساب وكان يوم التروية الوقوف فان حل هذا المعنى قبل الوقوف بحيث يمكن التدارك فالامام يأمر الناس بالوقوف وان حل ذلك في وقت لا يمكن تداركه فبناء على الدليل الاول وهو امكان التدارك ينبغي ان لا يصح هذا المعنى ويقال قد تم حج الناس اما بناء على اسبيل الثاني وهو ان جواز المقدم لا نظير له يصح الحج ﴿ روى في اليوم الثاني الا الاول فان روى انك حل حسن وجاز الاول وحدها ﴿ اي روى في اليوم الثاني الجرة الوسطى والثالثة ولم يرد الاول فعند القضاء ان روى الكل حسن وان قضى الاول وحدها جاز ﴿ نذر حجا ماثيا متى حتى يطوف القرى ﴿ اي بعد طواف الزيارة حازه ان يركب ﴿ اشترى جارية محرمة بالاذن له ان

يخرجهم وان لم يعلوا ذلك الا بعد يوم النحر بخلاف ما اذا شهدوا انهم وقفوا بعد يوم عرفة لان التدارك لا يمكن اصلا فلا تقبل محمد امين على الاشكال في تصوير المسئلة لان التهود تقول لم تر ليلة السبت مثلاً والواقفون يقولون رأيت ليلة السبت ما شهدا كعتيها على النبي لا تعارض قول الواقفين لانه انيات ف م وصورها في شرح الوقاية بالغلط في الحساب ثم كان انفق الفريقان على ليلة الرواية لكن عتيها الواقفون بالواقع فيها كالأولية او الخطئة الشديدة والتهود باسمها كالجمعة مثلاً بحسب الواقفون بالحصى والتوى مثلاً والتهود باسمها ايام الاسبوع فاعطوا الواقفون واصاب التهود لعدم تصور الغلط في ايام الاسبوع لانها من الضروريات التي لا يتصور فيها التثنية قوله له نظير لان القضاء جائز قوله ولا كذلك الخ لعدم جزاء الادب قبل الوقت ﴿ وبعبءه لا ﴿ لان المقصود منها تقي حجتهم والصح لا يدخل تحت الحكم ولان فيه بلى تاما لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن قوله لان المقصود الفع والعبء بمقاصد كالودع ادعى رد الرديئة وانكر رب الرديئة فالقول بامدوع وان كان مديحاً لان المقصود من دعواه تقي الضمان فهو منكروه لا يدخل تحت الحكم لان الداهل فحتمه شي يجرى الحاكم المحكوم عليه به ولا يجزى العبادات ك م ﴿ ولو ترك الجرة الاولى في اليوم الثاني روى انك ﴿ مراعاة تقرب ﴿ او الاولى فقط ﴿ وقال الشامي رحمه الله لا يجوز به م بعد انكول لما ان كل جرة فربة مقصودة بنفسها فلا يملق الجواز بتقدم بعضها على البعض بخلاف السعي لانه تابع للطواف فالتقرب في ضله عليه الصلاة والسلام محمول على السنة لان مجرد ضله عليه الصلاة والسلام لا يبعد الا ذلك م قوله مقصودة لتعلق كل منها ببيعة علي حدة والبيعة اصل في باب الحج ك ﴿ ومن اوجب حجا ماثياً لا يركب ﴿ لانه التزم القرية بصفة الكمال فيلزم بتلك الصفة ه وانما كره ابو حنيفة رحمه الله المتى اذا كان مظنة سوء الخلق كان كان صائفاً او عن لا يطيق المشي والا فلا شك ان المشي افضل في نفسه لقرنه الى التمدل فم وان ركب اوراق مما لانه ادخل نقصاً فيه ﴿ حتى يطوف لركن ﴿ لانه منتهى افعال الحج ﴿ وروى اشترى محرمة حلها وجاهها ﴿ وقال زر رحمه الله ليس ذلك ولنا ان المشتري قائم مقام البائع وتد كان قبائع ذلك فكذلك لكن بكرة البائع لانه خلف الوعد ولم يوجد هذا المعنى في حق المشتري

### ﴿ كتاب التكاثر ﴾

﴿ هو عقد يرد ﴿ اي يبيد ملك المتعة وهي الاستمتاع ببعضها وساير اعضائها امين على ملك المتعة فصداً ﴿ يخرج به نحو البيع والمبة لان المقصود منه ملك

(٢١) ﴿ كشف الحقائق ﴿ يحللها ببعض شرع او لم يفرق بين محاسن وهو اول من ان يحلل بجماع ﴿ قوله بالاذن متعلق بقوله محرمة اي احرمت باذن المالك حتى لو احرمت بلا اذن لا اعتبار له وانه اعلم بالصواب ﴿ كتاب التكاثر ﴿ هو عقد موضوع لملك للمتعة



اي حل استحباب الرجل من الزنا فالعقد بطل اجزاء التصرف اي الايجاب والقبول شرعا لكن هنا اراد بال عقد الحاصل بالمصدر وهو الارتباط لكن النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب والقبول لانهما اركان عقد النكاح لا امور خارجية كالشرائط وغیرها وقد ذكرت في شرح التنقيح في فصل النهي كاليجب فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا حكميا فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشتري اثره له فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى الجمعي المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي لان البيع هو مجرد ذلك المعنى الشرعي والايجاب والقبول آلة له كما ترمي اليه بل هو كونهما اركانا ينافي ذلك ولا شك ان له عللا ارى فيها فائدة الفاعلية المتبادران والمادية والايجاب والقبول والصورة بقوله الارتباط المذكور الذي يعتبر الشرع وجوده والفاعلية المصالح المتصلة بالنكاح وانما قلنا عدم مشروع لان البيع والمية وغیرها ثبتت به ملك المنة لكن غدير موضوع له فلذلك يصح البيع وغیره في محل لا يخلل الاستحباب بخلاف النكاح هو ينقذ بايجاب وقبول لفظها ما مضى كرويت وتزوجت او ماض ﴿ ١٦٣ ﴾ ومستقبل كزجني فقال زوجت وان لم يملأ منها

الامتداد هو الارتباط الشرعي المذكور والمراد بالمستقبل الامر وهو زوجي حذف مفعوله فهو زوجي، نيك او نكسك واعلم ان زوجي ليس في الحقيقة ايجابا بل هو توكيل ثم قوله زوجت ايجاب وقبول فان الواحد يؤول طرقي النكاح بخلاف البيع فانه اذا قال بني هذا النكاح فقال بنت لا ينقذ البيع الا ان يقول اشتريت فان الواحد لا يؤول طرقي البيع وذلك لان حقوق الزوج ترجع الى الواحد في باب البيع واما النكاح فحقه قد يرجع الى الزوج والزوجة والمائد ان كان غيرهما فهو سلبى معنى وقوله اذ او يدبرتي اي اذا قيل للمرأة عويشتن را بدني بفلان داؤدى فقالت داز تم قيل لا آخر يدبرني فقال يدبرني بحدف الميم يبع

الزوجة وملك المنة ثبتت شيئا يم وهو سنة قال عليه الصلاة والسلام النكاح من سقي فن ورغب عن سقي فليس مني ولان فيه انتظام المصالح الدينية والدينية يم وعند الثرقان شدة الاشقياء يم يجب تحرقا عن الوقوع في الزنا لان ترك الزنا واجب وما لا يتوصل الى الواجب الا به يكون واجبا يم وينقذ بايجاب وقبول لانه عقد كسائر العقود ويضا للمعنى لانه انشاء تصرف وهو اثبات ما لم يكن ثابتا وليس له لفظ يختص به باعتباره وضع اللغة فاستعمل فيه لفظ ينهي عن الثبوت وهو الماضي فدعا لاجابة يم لان الانشاء من اعظم المقاصد يحتاج اليه كثيرا ع قوله ينهي عن الثبوت ليكون ادل على الوجود قوله وهو الماضي لانه لا يصدق الا باحقق الموجود سابقا فم في اول كتاب البيع او احداهما والاخر مستقبل كزوجي فقال زوجتك لاث الاول وتكيل والثاني امتثال لآخره فينقذ به النكاح لان الواحد يؤول طرقي النكاح يم ولو ينقذ واحد كقول ابن عمرها وكانت له الولاية زوجت فلانة وهذا وان كان توكيلا والتوكيل لا يقتصر على المجلس لكنه توكيل في ضمن الامر بايقاع الفعل فلا يكون قبوله الا بايقاعه في المجلس يم وانما يصح بانقضاء النكاح والتزويج وما وضع لتلك المعين كاليجب والمية وقال الشافعي رحمه الله لا ينقذ الا بلفظ النكاح والتزويج ولنا ان التخليك سبب تلك المنة بواسطة ملك الزوجة وهو الثابت بالنكاح والسببية طريق المجاز في الحال احتوز عن الوصية لانها توجب الملك بعد الموت عند حزين لقوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بشهدة رواه الدارطني وابن حبان مرفوعا قال

النكاح كبيع وشراء يعني لو قيل لياثق فروخت فقال فروخت تم قيل للمشتري غريدي فقال غريدي يبع (نظر) البيع لا يقولها عند الشهود ماذن وشوم ويصح بلفظ نكاح وتزويج وحية وتقليك ومدة ويصح وشراء لا بلفظ اجارة واعارة ووصية لفظ المختصر هذا ويصح بلفظ نكاح وتزويج وما وضع لتخليك المعين حالا هذا هو الغايظ فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانما لم يرضما لتخليك المعين ولا بلفظ الوصية لانها وضعت لتخليك المعين لا في الحال فاقطع الذي وضع لتخليك المعين اذا اطلق ويكون القرينة دالة على ان الموضوع له غير مراد بان يكون الزوجي، ثبت المعنى المجازي وهو ملك المنة فان ملك المعين سبب ملك المنة فيكون اطلاق لفظ السبب على السبب وعند الشافعي لا يتقدم هذه الالفاظ وانقاد بلفظ المية يختص بالني عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى خالصة لك ولنا قوله تعالى ان وجهت ضها لني الآية والمجاز لا يختص بمضرة الرسالة وقوله تعالى خالصة لك في عدم وجوب المهر او اطلاقها خالصة لك اي لا يخل لاحد نكاحين وشرط سباح كل منهما بلفظ الاخر وحضور حزين

او حر وحرين ﴿ خلافاً للشافعي ائتمده لا يعم الا شهادة الرجال ﴾ ٦٣ ﴿ مكلفين مسلمين سامعين مما نقلها

لا عدلتها فلا يصح ان يسميا متفرقين ﴿ كما اذا تكلم بصور واحد ثم غاب هو وحضر آخر فالأول بالبحرورة ﴾ وضح عند فاسين او عاصدين في قذف وعند احميين وابني الزوجين وابني احمصا لا من الآخر لكن لا يظهر بهما ان ادعى القريب ﴿ اي اذا تكلم بصور ابني الزوجين فان ادعى هو لم يقبل شهادة ابنه له اما اذا ادعت المرأة تقبل شهادتها وان نكحها عند ابني الزوجة ان ادعت لاقبل شهادتها وان ادعى الزوج يقبل ﴿ كما يصح نكاح مسلم فدية عند ذميين ولم يظهر بهما ان يجمدا ﴾ اي المسلم فان شهادة الكافر على مسلم لا تقبل واذا ادعى المسلم يقبل له ﴿ امرأه آخر ان يصح صفيته فكسح عند فرد ان حضر ابوها صح والا فلا ﴾ فان الاب اذا كان حاضراً ينتقل حيازة الوكيل الى الاب فصار كان الاب حافق والوكيل مع ذلك الفرد شاهدان ﴿ كاب يتكلم بالتمتة عند فردان حضرت صح ولا فلا ﴾ فصار كان البالغة عاقدة والاب وذلك الفرد شاهدان وبعبارة المختصر هذا والوكيل شاهدان حضر موكله كالمولى ان حضرت موثبة بالتمتة ﴿ وحرم على الرجل اسأله ولوجه واسأله وبنتها وبنت اخيه وحمله وخالته وبنت زوجته وطقت وام زوجته وان لم توطأ وزوجة اسأله ووجه ﴿ لفتا المختصر وحرم اسأله وفره ونزع اصله القريب وصليته اسأله البعيد فالأصل القريب الاب والام وولدها الاخوة والاشوات

غير الاسلام الحديث مشهور يخص آية فأنكروا ما طالب لكم او خصت بآية الحرمان فخصص بمنزلة الواحد فم ﴿ او حر وحرين ﴾ وقال الشافعي رحمه الله يشترط وصف المذكورة فيهما وانما اشترطنا الحرية لانه لا ولاية للعبد وغير المكلف وكذا للكافر على المسلم فلا يكونون من اهل الفصل اما الفاسق فاحل الولاية فله الشهادة وكذا المصدود من اهل الولاية كالأحميين وابني الصافدين فكأنوا من اهل الفصل ولا يبالي بفوات ثمرة الاداء ﴿ عاقلي بالتمين مسلمين ﴾ لما ذكرنا ﴿ ولو فاسقين ﴾ خلافاً للشافعي رحمه الله ﴿ او محدودين او احميين او ابني العاقدين ﴾ لما يتنازع ﴿ وضح تزوج مسلم فدية عند ذميين ﴾ خلافاً لحمد وزفر رحمهما الله ولا يبي حنيفة وابني يوسف رحمهما الله ان اشترط الشهادة في النكاح على اعتبار اثبات الملك لوروده على محل ذي خطر لا على اعتبار وجوب المهر لا اذ شهادة تشترط في لزوم المال وما شاهدان عليها هم قوله اثبات الملك عليها اي قصرها على ناسه لقضاء حاجته قوله ذي خطر بدليل وجوب المال عند ايجائه قوله وجوب المهر ليكونا شاهدين عليه قوله اذ لا شهادة اخ ليا عهد من تقريرات النزع قوله وما الى اخره اي اذا كان الاشهاد لثبوت الملك عليها فم اخ فم ﴿ ومن امر رجلاً ان يزوجه صفيته فزوجها عند رجل والاب حاضر صح والا لا ﴾ لان الاب جعل مباشرة فيكون الوكيل العاقد شاهداً وان كان الاب غائبا لم يجز لان المجلس يختلف فلا يعمل الاب مباشرة وعلى هذا اذ زوج بنته البالغة بفرض شاهد واحد ان كانت حاضرة جاز والا لا هم قوله جعل مباشرة قيل هذا تكلف لا يحتاج اليه لصالح الاب للشهادة وانما يحتاج اليه في قوله وعلى هذا اذ زوج امته بالبنته الخ فم

### ﴿ فصل في الحرمان ﴾

الاصل فيه قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم ومهاتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة وامهاتكم نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخانم بهن فلا جناح عليكم وحلائل ابناءكم الذين من اصلا بكم وان يجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف ان امه كان غفورا رجياً ﴿ حرم تزوج امه وبنته ﴾ لنص الكتاب فيهما ﴿ وان بعدتا ﴾ للاجماع فيهما وايضا الجذات امهات اذ الام هو الاصل لفة م وكان المهذب لم يثبت عنده اطلاق البنت على النزع حقيقة ولذلك اقتصروا على الاجماع وظاهر بعض الشروح ثبوته حيث استدلوا به ايذاً ومن طرق حرمة الجذات وبنات الاولاد دلالة نص العات والخالات فم ﴿ واخوته وبنتها وبنت اخيه وحمله وخالته ﴾ لنص فيهن ﴿ وام امراة وبنتها ﴾ لنص فيهما ﴿ ان دخل بها ﴾ لثبوت قيد الدخول بالنص ﴿ وامراة اية ﴾ لنص ﴿ وابنه ﴾ لنص ﴿ وان بعدا ﴾ لان لفظ الاباء يتناول الاباء والاجداد وان كان فيه جمع

وبنات الاخوة والاشوات وان سفلنا فحرم جميع هؤلاء والاصل البعيد الاجداد والجذات فيحرم بنات هؤلاء الصليية اي العات

والخللات لاب وام او لاب او لام وكذا هات الاب والام وجات الجدة والجددة لكن بنات هؤلاء ان لم يكن صلبية لا تحرم كينت  
الم والعمة وبنات الخلال والخاله وكل هذه رضاعا وهذا يشمل عدة اقسام كينت الاخت مثلا يشتمل اليث الرضاعية للاخت  
النسبية واليثة النسبية للاخت الرضاعية واليثة الرضاعية للاخت الرضاعية وفرع زينة ومجوسته وامهته ومنظور الى فرجها  
الداخل بشهوة واصحابه المس يشبهه عند البعض ان يشتهي بقلبه وتلد به في النساء لا يكون الا هذا واما في الرجال فعند البعض  
ان تنشر الآلة او يزداد انتشار امر الصبي وما ١٦٤ دون تسعين ليست مشبهة به بقى اعلم ان بنت تسع

(١) بين الحقيقة والمجاز لانه في والني يجوز جمعها كما يجوز عموم المشترك في معانيه  
وكذا لفظ الانباء يتناول ابناء الاولاد وان سفلوا في وانكل رضاعا اما الام  
والاخت فلتص الكتاب واما غيرها فلمعم قوله عليه الصلاة والسلام يحرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب هـ والحديث اخرجه البخاري زيلعي ش والجمع بين  
الاختين نكاحا ووطأ بملك بين للنسب فلو تزوج اخت امته الموطوءة لم يطأ  
واحدة منهما محرزا عن الجمع ووطأ لان المحركة موطوءة حكاه حتى يبيها  
او يزوجها او يطأ المحركة مسكين ولو تزوج اختين في عقدتين بان وكل  
رجلين كلا منهما بتكاح امرأة فقد كل منهما على امرأة ثم تبين انهما اختان او  
تزوج الثانية بنفسه جاهلا بانها اخت الاولى ثم تبين ع وفيدع بالقدن لانه لو  
كان في عقد واحد فالتكاح باطل قطعا عبد القنوش فلا يجب شيء من المهر  
ولم يدر الاول فرق بينه وبينهما لان نكاح احدهما باطل يقيض ولا وجه  
للتعيين لعدم الاولوية ولا للتنبيه مع التعجيل لعدم الفائدة هـ قوله باطل والا لزم  
الجمع بين الاختين ع ولما نصف المهر لانه وجب الاولى منها وانصدمت الاولوية  
لغيره بالاولوية فيصرف اليها وقيل لا بد من دعوى كل منهما اليها الاولوية والاصلاح  
لجهالة المسققة هـ قوله نصف المهر ان تساوي المهران قدر او جنسا والا فكل  
رجل مهرها وهذا ان كان الثمن بقي قبل الدخول والا فكل مهر تام قوله انها الاولى  
اما اذا قالنا لا بد من السابقة منا لم يقض بغيره قوله او الاصطلاح بان قالنا نصف  
المهر لنا عليه لا يعدونا فنصطلح على اخذه فم ع بين امرأتين اية فرضت ذكرا  
حرم النكاح كالمراة ومعتها او خالتها لقوله عليه الصلاة والسلام لا تنكح المرأة  
على محبتها ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها وهذا مشهور يجوز  
به الزيادة على الكتاب ولان الجمع مفضل الى القطعية والقرابة لظرومة النكاح حمزة  
لقض هـ والحديث رواه مسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن حبان ونقله  
الصدر الاول بالقبول واراد بالزيادة تخصيص نص وحل انكم ما وراء ذلك لا  
زيادة بالمصلحة من تعييد المطلق فم والزنا او كذا المس لانه سبب  
داع للوطء فيقام مقامه في محل الاحتياط او النظر الى فرجها الداخل مسكين

(١) مطلب جواز الجمع بين الحقيقة  
وللمجاز وكذا عموم المشترك في مقام  
الني

ستين او اكثر لانه تكون مشتبهة وقد  
لا تكون وهذا يختلف بسفم الجنة وسفمها  
اما قيل ان تبلغ تسع سنين لا تتزوج على  
انها ليست بمشتبهة والجمع بين الاختين  
نكاحا واحدة ولو من بائن ووطأ بملك  
بين وبين امرأتين ايتهما فرضت  
ذكرا لم تقل له الاخرى ع عبارة  
المختصر هذا ويحرم نكاح امرأة وطأها  
نكاح امرأة ايتهما فرضت ذكرا لم  
تقل له الاخرى ووطأها ملكا وكذا  
وطأها ملكا ووطأها نكاحا وملكها  
لا نكاحا فان نكحها لا يطأ واحدة  
حتى يحرم الاخرى اي كون المرأة  
في نكاح رجل او في عدته ولو من مطلق  
بان يحرم نكاح امرأة ايتهما فرضت  
ذكرا لم تقل له الاخرى وايضا يحرم  
وطء هذه المرأة بملك بين ايها وطأ  
احدهما بملك بين فيحرم وطء الاخرى  
نكاحا وملك بين لكن لا يحرم نكاحها  
حتى اذا نكحها لا يطأ واحدة حتى  
يحرم الاخرى وهذا مع ما قال فان  
تزوج اختا ونوطأها لا يطأ واحدة

حتى يحرم احدهما عليه فيطأ الاخرى اما بازالة الملك عن كليهما او بعضها او بالتزويج وان تزوجها (يشهوه)  
بقتدين ونسب الاول فرق ولما نصف مهر بغيره لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاول  
قبل الوطء فيجب نصف المهر ولا بدري لمن هو نصف المهر بينهما وانما قال بقتدين حتى لو تزوجها بمقت واحد يطل نكاحها  
ولا يجب شيء من المهر والجمع بين امرأتين ايتهما فرضت ذكرا لم تقل له الاخرى لا بين امرأة وبنت زوجها لا منها  
لان بنت الزوج لو فرضت ذكرا كان ابن الزوج وهو حرام اما المرأة الاخرى لو فرضت ذكرا لا يحرم عليه تلك المرأة

﴿ وصح تكاح الكتائية والعابئة المؤمنة بنى المقر بكتاب ﴾ ١٦٥ ﴿ لا عبدة كوكب لا كتاب لها ﴾ اعلم ان

تكاح الصابئة محل عند ابي حنيفة لا عندنا قبيح هذا الخلاف بناء على تفسير الصابي فابو حنيفة زعم ان الصابي من اهل الكتاب فان كان كذلك يجوز تكاح الصابئة وهما زعمنا من عبدة الكوكب ولا كتاب لهم فلو كان كذلك لا يحل نكاحها ثم عطف على نكاح الكتائية قوله ﴿ وتكاح المهرم والحرة والامة المسلمة والكتائية ﴾ وفيه خلاف الشافعي بناه على ان القصيص بالوصف يوجب نفي الحكم عما عداه عنده لا عندنا لقوله تعالى من نياتكم المؤمنين بنى جواز نكاح الكتائية عنده ﴿ ولو مع طول الحرة ﴾ المراد بطول الحرة القدرة على نكاحها بان يكون له مهر الحرة ونقبتها وفيه خلاف الشافعي بناء على ان التسليم بالشرط يوجب العدم عند عدم الشرط وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا دل على انه لو كان له طول الحرة لم يجر نكاح الامة اما عندنا فهو ما كنت عن هذا الحكم فيجب الحكم على تقدير طول الحرة على الحل الاصلي وكذا في الامة الكتائية ﴿ والحرة على الامة واربع من حرائر واماء لحسب ولقيد فصلها وسئل من زنا ولا نوطى حتى تضع حملها وموطوءة صيدها وان ﴾ اي يجوز نكاح امة ومثلها صيدها ولا يجب على الزوج الاستبراء وكذا مكاح من ومثلها رجلا وبانها ولا يجب على الزوج الاستبراء ﴿ ومن ضمت الى حرة ﴾ اي اذا تزوج امرأتين بعد واحد واحداها محرمة عليه صحت نكاح الاخرى ﴿ لا نكاح امته وسيدته

﴿ بشهوة ﴾ قيد لكل من البس والنظر الى الفرج الداخل فهم من امين ﴿ ويجب حرمة المصاهرة ﴾ وقال الشافعي رحمه الله الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانها نعمة فلا تنال بالمحظور ولنا ان الطء سبب الجزئية بواسطة الولد حتى يضاف الى كل منهما كلاً فيميز اصلها وفروعها كاصوله وفروعه بالنكس والاحتجاج بالجزع الحرام الا في موضع الضرورة وهي الموطوءة والوطء تحريم من حيث انه سبب الولد لان حيث انه زناه اعلم ان تمام الدليل بقياس الزنا على الوطء الحلال بجماع اه وطء سبب للولد بناء على الفاء وصف الحل في النكاح لان وطء الجارية المشتركة والمظلمر والخائض ووطء الصائم حرام يثبت به الحرمة وحديث لا يجرم الحرام لو صح غير يجري على ظاهره لان انحر حرام ويحرم الماء القليل اذا وقعت فيه وقوله لانها نعمة ممنوعة لان التحريم تنقيص وانما النعمة المصاهرة وهي لا تثبت بانها لدم حصول غرضها وهو ضرورة الاجنبي قريباً عسداً يهجم ما يهجمك والاسان يهادي الزاني بجماعه فاني ينتفع به ثم لا تم الدليل فلا حاجة الى اعتبار الجزئية واضافته الى كل منهما لكونه المصنف بياناً لحكمة الامة والحكمة لا تراعى في كل فرد فلا يرد الوطء الغير الملقى قوله حرام لحديثنا كح اليدملعون قوله وهي الموطوءة والامر حرج تنقص عنه الاموال والنساء فم قال الشارح لتمام الدليل اي باعتبار السببية في الجملة وان لم تكن بالملق قوله الجزئية اي بالقطع ﴿ وحرم تزويج اخت ممتدته ﴾ وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان كانت العدة من ثلاث او بثنى وان كان نكاح الاول قائم لبقاء احكامه كالنفقة والمنع والفراش والتاطع تأخر عمله ولنا بقى القيد قوله قائم اي من وجه فيجوز نكاح اختها احتياطاً في باب الفروج فم قوله والمنع من الخروج عن البيت قوله والفراش لثبوت نسب ولها منه اذا ولدت لافل من سنتين ش ﴿ وامته وسيدته ﴾ لان النكاح ما شرع الا ممتراً بقرات مشتركة بين المتناكحين والمملوكة تنافي المالكية فيمنع وقوع الثرة على الشركة قوله بقرات اي موجبة مأكية من له ثمة من هذه البقرات لملها فافل مملوك له كسكين المرأة فانه حق له عليها يوجب كون الزوج ما نكحاً لعله وهو المرأة يتصرف فيها من جهة التمكن كيف شاء فهي مملوكة من هذه الجهة ع ثم القران منها ما ملكه في عليه كالنفقة والقسم والمنع من الزول ومنها ما يملكه هو عليها كالتمكين والقرار في البيت والتحصن عن غيره ومنها ما يشتركان فيه كالاستمتاع واضافة الولد فم قوله مشتركة اي ملكاً كما افاده كلام الكمال حيث قال فملكه هي الخ ويملكه هو الخ واشترأ كلها ملكاً اهم من ان يكون في ثمة مبنية كالاستمتاع واضافة الولد كل منها يملك كلاً منها اوفى جنبها كالنفقة والتمكين مثلاً فان ملك احدها خاص باحدها والاخر بالآخر لكن صدق على الزوجين انهما اشتركا في ثمة النكاح قوله والمملوكة اي ببجعة الرق كما هو فرض المسئلة لا ببجعة النكاح والا لم يتصور النكاح كالا يفتي قوله تنافي المالكية ولو ببجعة النكاح وجه الثاني علي ما في الكتائية ان المملوكة اثر المهورية والمالكية

حرة ﴾ اي اذا تزوج امرأتين بعد واحد واحداها محرمة عليه صحت نكاح الاخرى ﴿ لا نكاح امته وسيدته

اتر القاهريه وبنهما خفاف اه وفيها ايضاً ان التناقي بين المملوكية بجهة الرق والمالكية  
 بجهة التملك كما هو مشتملنا مشروط بكون مجموعهما في شخص واحد بالنسبة الى  
 شخص واحد والا فلا ريب في عدم تناليهما قوله فيمنع الخلان وقرع احد المتناقيين  
 يمنع وقرع الآخر ولما وقعت المملوكية بجهة الرق كاهو فرض المسألة انتفت المالكية بالتمسك  
 للتناقي وقد كانت المالكية لازمة للاشتراك كما افاده كلام الكمال فاجب الاشتراك  
 ايضاً لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزم والله اعلم **والجوسية** قوله عليه الصلاة  
 والسلام ستوا بهم سنة اهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا اكل ذبائحهم **هـ**  
 روى مالك مرفوعاً في موطنه ستوا به سنة اهل الكتاب **هـ** واخرج عبد الرزاق  
 وابن ابى شيبة غير ناكحي الخ وفيه قيس بن مسلم وقد اختلف فيه ف **م**  
**والوتية** **لص** ولا تتكفروا المشركين حتى يؤمن **هـ** وعليه الاجماع ف **م**  
**وسل تزوج الكتائية** **لص** والمحضات من الدين اوتوا الكتاب **\***  
 اي الضائف ولا فرق بين الحرة والامة **هـ** والعفة ليست بشرط بل هو جري  
 مجرى العادة اولئذ يذهب الى تغيير محل عفيف لظفته وفسره ابن عمر بالمسلمات  
 فلم تزوج الكتائيات ف **م** **والصائبة** **ان** كانت مؤمنة بدين مرفوعة  
 بكتاب لانها من اهل الكتاب وان كانوا يبدون الكواكب ولا كتاب لم لم  
 يميز مناكرتهم لانهم مشركون والخلاف المقول محمول على اشيائه مذهبهم فكل  
 اجاب على ما وقع عنده **هـ** قوله مؤمنة بدين الخ وان عطف الكواكب كتمظيم  
 المسلم الكعبة بهذا فبرم ابو حنيفة رحمه الله ف **م** **والمحرمة ولو حرماً** **هـ** وقال  
 الشافعي رحمه الله تعالى لا يميز للمحرمة والمحرمة ان يتزوجا حالة الاحرام لقوله  
 عليه الصلاة والسلام لا يتكح المحرم ولا يتكح المحرم ولما روى انه عليه الصلاة والسلام  
 تزوج بميمونة وهو محرم وما رواه محمول على الرط **هـ** قوله لقوله عليه الصلاة والسلام  
 رواه الجماعة الا البخاري قوله ولما ما روى الخ رواه الستة عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما وما عن يزيد بن اسلم انه تزوجها وهو حلال لم يقر قوله هذا الاتفاق  
 الستة عليه وسدث يزيد لم يخرجه البخاري ولا النسائي وايضاً لا يقاوم يزيد بآين  
 عباس حلفاً واقتناعاً وما عن ابى رافع انه تزوجها وهو حلال لم يخرج في الصحيحين  
 وان روى في صحيح ابن حبان فلم يبلغ درجة الصحة ولما لم يقل الترمذي فيه سوى  
 حديث حسن وما عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام تزوج  
 سيمونة وهو حلال فتكر لا يجوز النظر اليه بعد ما اشتهر عنه بل كاد ان يبلغ اليقين  
 خلافاً ولما بعد ان اخرج الطبراني ذلك عارضه ان اخرج من خمسة عشر طريقاً  
 عن ابن عباس انه تزوجها وهو محرم والحاصل انه قامت المعارضة فان رجحنا باعتبار  
 الراوي فالرواية عن عثمان وفيه نيسوا كالرواية عن ابن عباس فقها وضبطاً كسيد  
 بن جبير وطاوس وعطاء ومجاهد وعكرمة وجابر بن زيد ولولنا بالاساطف والسيرورة  
 الى التماس **هـ** **المعقود** الفظية لا يمنع شي منها بالاحرام كالنساء للشرعي

والجوسية والثانية وخامسة في عدة  
 رابعة **هـ** هذا المراما العبد فلا يميز  
 الثالثة في عدة الثانية

وايضاً لو لم يسم ليطل عقد المتكوسة سابقاً لان النافي للعقد يستوي فيه الابداء  
والبقاء قوله لا يحول الى اخره والمراد بالجملة الثانية التمكن من الوطي والتدكير  
باعتبار الشخص اي لا تمكن لجمرة زوجها من الوطي ف م ﴿والامة ولو كانتية﴾  
وقد الشافعي رحمه الله لا يجوز نكاح الكنتاية ولما اطلاق المتنضي وهو آية  
فانكحوا ما طاب لكم من النساء وآية واحل لكم ما وراء ذلك من ﴿والحرمة على امة  
لا يحكم﴾ ويجوز الشافعي رحمه الله لعبد ومالك ورضا الحرة ولما قوله عليه  
الصلاة والسلام لا نكح الامة على الحرمة اخرجها الدارقطني وفيه مظاهر من اسلم  
ضيف واخرجه عبد الرزاق والطبري مرسلًا واخرجه عبد الرزاق من قول  
جابر بن عبد الله وابن ابي شيبة من قول علي وابن مسعود فقد تفرق المرسل بقول  
مولاه فصار حجة عند الشافعي رحمه الله تعالى بصفا م ﴿ولو في عدة الحرمة﴾  
خلافاً لما ولا ان نكاح الحرمة باق من وجه لبقاء بعض الاحكام فيبقى الملع احتياطاً  
بمختلف ما لو حلف لا يتزوج عليها فانه لا يبحث بهذا لان المقصود ان لا يدخل  
غيرها في سبها قوله احتياطاً لان الشبهة في الحرمة كالحقيقة ف م ﴿واربع من  
الحرائر والاماء﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يتزوج الامة واحدة ﴿قط﴾  
لنفس فانكحوا ما طاب لكم من النساء ثمن وثلاث ورياء ١ من على العدد  
يتم الزيادة م الملام لعبد المفسودي اي هذا العدد والا فعدد قد يتم الزيادة  
والنقص كعدد الركعات وقد لا ولا ثوان تستغرل سبعين مرة وقد يتم النقص  
كافل الحصى وقد يتم الزيادة كسنتنا وتي م ذلك ليس من نفس العدد بل  
من الدلائل الخارجية والدليل في مسئلتنا ان هذه الآية انما سقت لبيان العدد لان  
نفس الحلق قد عرف قبل قولها كتاباً وسنة وليس ذكر الحلق المضموم من فانكحوا  
متعلقاً بالعدد الا لبيان قصر الحلق عليه ف م ﴿وتنتين لعبد﴾ وقال مالك رحمه  
الله يجوز له اكثر من اثنتين ولما ان الرق منتصف ﴿وحلى من زنا﴾ وقال ابو  
يوسف رحمه الله نكاحها فاسد ولما مضموم النقص لكن لا يطوها كيلا يسي ماؤه زوج غيره  
لحديث مرفوع لا يخل لامرئ يومن بالله واليوم الاخر ان يسي ماؤه زوج غيره  
يعني اثبات الحلي رواء ابو داود والترمذي وقال حديث حسن قوله لعوم النقص  
هو احل لكم ما وراء ذلك ف م ﴿لا من غيره﴾ كيلا ياتم الجمع بين الفرائشين  
ف م ﴿والوطوءة بملك﴾ لانها جاءت بولد لا بثبت سبه من غير دعوة فلا  
تكون فراثاً لولده م من ف فلا ياتم الجمع بين الفرائشين ع ﴿او زنا﴾ اذ لا ياتم  
منه الجمع بين الفرائشين ع ﴿والمنعومة الى حرمة﴾ لان المبطل في احدهما يختلف  
ما اذا جمع بين حر وعبد في البيع فانه يجعل قبول العقد في الحر شرطاً لبيع العبد  
والبيع يبطل بالشرط الفاسد ﴿والمنسى لها﴾ ولا ينقسم على مهر مثلها كما قال  
ابو يوسف ومحمد رحمه الله لان انقسام المنسى عليها حكم صحة مقابلهما ومقابله  
بالحرمة باطله المعداد م م ﴿وبطل نكاح المتعة﴾ لتخه باجماع الصحابة وابن

﴿وامة على الحرمة او في عدتها وحامل  
من سي وحامل ثبت نسب حملها ولو في  
م ولد حملت من سيدها﴾ تزوج مسية  
حامل لا يجوز النكاح لان حملها  
ثابت النسب وانما المردعها بالذكور وان  
كانت داخل تحت قوله وحامل ثبت نسب  
حملها لانه قد يشبه ان ولعها ثابت  
النسب ام لا فلا يعلم حكم نكاحها  
فالمردع بالذكر قوله ولو في ام ولد  
وانما قال كذلك ومثل هذا الكلام  
يستعمل في مقام يحتاج الى المبالغة  
لان الحامل التي ثبت نسب حملها اما  
متكوسة او مستولدة والمتكوسة هي  
الفراش القوي فلدفع توم اختصاص  
هذا الحكم بالفراش التي قال بطل  
نكاح حامل ثبت نسب حملها وان  
كان الفراش غير قوي وايضاً قد  
ذكر ان نكاح موطوءة السيد صحيح  
فهذا المعنى اوم صحة نكاح الحامل  
من السيد فانها موطوءة السيد فقال  
بطل نكاح حامل ثبت حملها وان  
كانت هذه الحامل موطوءة السيد  
فان هذا المعنى يوجب صحة  
النكاح فع ذلك بطل نكاحها باعتبار  
ثبوت نسب حملها ﴿ونكاح المتعة

والمؤقت **﴿صورة المصنفان يقولان نعم بكذا مدة﴾** **﴿١٦٨﴾** بكذا من المال وصورة المؤقت أن يقول تزوجتك بكذا إلى **﴿**

عباس صح رجوعه إلى قولهم فقرر الإجماع هم قوله بإجماع الصحابة أي بسبب إجماعهم أي لما عرف إجماعهم علم أنه نسخ بإسقاطه ولا فالإجماع لا يكون باسقاطه وإسقاطه ما في مسلم أنه عليه الصلاة والسلام حرّمها يوم القح وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام والسلام حرّمها يوم غير التوثيق أنها كانت مبرين فم **﴿والمؤقت﴾** وقال زهر رحمه الله صحيح لأنهم ولنا أنه أتى بمعنى المنة والعبرة في العقود لماب **﴿والمدة﴾** أم من المؤقت فنها عقد على امرأة لا يراد به مقاعد - فقد السكاح من القرار للولد والثرية إلى مدة معينة ينتهي العقد بانقضائها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد معها وإذا انصرف عنها فلا عقد والمؤقت هو المنة لكن بلفظ التزوج أو السكاح وتعيين المدة واحضار الشهود فم **﴿وله وطء امرأة أدعت عليه أنه تزوجها رضى بتكاحها﴾** بيبية ولم يكن تزوجها **﴿وقال أبو يوسف وعبد الشامي رحمهم الله تعالى لا يجوز﴾** وله أن الشهود صدقة عند القاضي وهو الحجة لصدر الوقوف على حقيقة الصدق وإذا ابقى القضاء على الحجة وأمكن تنفيذها باطنا بتقديم النكاح نفذ قطعا للمنازعة بخلاف الاملاك المطلقة لأن في الأسباب تراخيا فلا إمكان لهم قوله بتقديم النكاح فكانه قال زوجها وقضيت بذلك كتقدم البيع في ائحق عبده هي بال قول قطعا للمنازعة بطلب احدا الوطء وامتناع الآخر لعله ببقية ائحال تم هذه المنازعة إنما تأتي لو كان الرجل مدعيًا لو كانت في لا مكان القطر بلفظ الطلاق قوله المطلقة عن التعيد بالسبب فإن القاضي يقتضي فيها باليد فقط لتعدد الأسباب فلا يمكن للقاضي تعيين احدا فم ولا يثبت الملك للقضي له اذ ليس في وسع القاضي اثبات الملك لأنسان بغير سبب وفي الأسباب تراخى لا يمكن تعيين شيء منها بدون الحجة وتوضيحه أن القاضي لا يقول للمدعي في الملك المطلق ملكتك هذا المال بل يقول تقصير يد المدعي عليه من المال وفي الملك بالسبب كالنكاح مثلا يقول قضيت بالنكاح وجعلتها زوجة لك م

### **﴿باب الاولياء والاكفاء﴾**

**﴿نفذ نكاح حرة مكفلة بلا ولي﴾** وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا ينقد الا يولي وعبد محمد رحمه الله ينقد موقوفًا وقال مالك والشافعي رحمهما الله لا ينقد بعبارة النساء أصلاً ولا يبي حنيفة رحمه الله أنها تصرفت في خالص حقبها وهي من اهلها لعلها ولذا تصرف في مالها ولها اختيار الأزواج وإنما يطلب الولي بالتزوج كيلا ينسب إلى الوفاة **﴿ولا تجبر بكر بالفة على النكاح﴾** وقال الشافعي رحمه الله تجبر ولنا أنها حرة فليس لاحد اجبارها واجبار الصغيرة لتصور عقلا وقد كل بالخير بدليل توجه الخطاب **﴿فإن استأذنها الولي فسكت أو ضمت أو زوجها ليلها الخبر﴾** مطلقا وقال أبو حنيفة رحمه الله يشترط في الخبر العدد أو الدلالة **﴿فسكت فهو إذن﴾** أما في السكوت فلا في مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي الا أم ائحق

### **﴿باب الولي والكفوة﴾**

**﴿نفذ نكاح حرة مكفلة ولو من غير كفوة بلا ولي﴾** وله الاعتراض هنا أي للولي الاعتراض في غير كفوة **﴿وروى الحسن بن أبي حنيفة عدم جواز﴾** أي النكاح من غير كفوة **﴿وعليه فتوى القاضي خان﴾** اعلم أن الحرة المألفة البالغة إذا زوجت نفسها عند أبي حنيفة وأبي يوسف بنقد وفي رواية عن أبي يوسف لا ينقد الا يولي وعبد محمد ينقد موقوفًا على اجازه الولي وعند مالك والشافعي لا ينقد بعبارة النساء وأما مسألة الكفوة في ظاهر الرواية النكاح من غير كفوة ينقد لكن للولي الاعتراض ان **﴿فسخ﴾** وإن شاء أجاز وفي رواية الحسن بن أبي حنيفة لا ينقد **﴿ولا يجبر ولي بالفة ولو بكرًا﴾** اعلم ان ولاية الاجبار ثابتة على الصغيرة دون البالغة وعند الشافعي ثابتة على البكر دون الثيب فالبكر الصغيرة تجبر اتفاقا لا الثيب البالغة ايذا والبكر البالغة لا تجبر عندنا وتجب عندنا والثيب الصغيرة تجبر عندنا لاحد ثم عندنا كل ولي لله ولاية الاجبار وعند الشافعي الولي المجهول ليس الا الاب والجد **﴿وممتها وضحكها وبكائها﴾** بلا صرت اذن ومعه رد **﴿حين استأذنه﴾** أو بلغ الخبر بشرط تسمية الزوج لا المهر فيهما والصحيح **﴿الضجيري﴾** ممتها راجع إلى البكر البالغة فإن استأذنها الولي فسكت كان رضا وإذا بلغ اليها خبر نكاحها فسكت فهو رضا لكن بشرط تسمية الزوج حتى لم يذكر الزوج فسكتها لا يكون رضا ولا يشترط ذكر المهر **﴿ولو استأذن غير ولي اقرب فرضاها﴾** (ف)

بالقول كالتب **❦** اي لو استاذنها الاجنبى او ولي بعد الفراء لا يكون الا بالقول **❦ ١٦٩ ❦** كافي في التيب **❦** واوائل بكارها

بنتسها من ولها واليك تستاذن في نفسها واذنها صانها والاي من لا زوج لها بكراً كانت او ثيباً فوما في الفسك فلا نه ادل على الرضا الا اذا صحت مستوتة فلا يكون رضا **❦** وان استاذنها غير الولي **❦** او ولي **❦** وغيره اولمعه كالاخ مع الاب **❦** ف **❦** فلا يدمن القول **❦** لان سكوتها لقلة التفاتها الى كلامه فلم يقع دلالة على الرضا **❦** كالتب **❦** لقوله عليه الصلاة والسلام التيب تشاور ولان الشطى منها لا يمد عيباً وقل الحياه بالممارسة فلا مانع من الشطى في حقها **❦** ومن زالت بكارتها وبوثة او حيشة او جراحة او قنيس اوزنى فهي بكر **❦** وقال ابو يوسف ويحمد والثامي رحمهم الله لا يكتفي بسكوت من زالت بكارتها بالرزا وله انهما تسعي لعدم الممارسة ولان الناس عرفوها بكراً فيعيوبنها بالخطى فتنتع منه فيكتفي بسكوتها كيلا تشغل عليها مصالحها **❦** والقول لما ان اختلف في السكوت **❦** وقال زفر رحمه الله القول قوله ولنا انه يهدي زوم القعد وتملك البضع وهي تدفعه ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رحمه الله **❦** والولي السكوت الصغير **❦** جبراً ومالك يخالف في غير الاب والثامي في غير الاب والجد **❦** والصغيرة **❦** والثامي رحمه الله يخالف في التيب ولنا ان التكاح يضمن المصالح ولا تنفرد عادة الابن المتكاثرين ولا يتنق اكنفوه في كل زمان فانبثا الولاية بحالة الصغر احراراً لكونهم ملاحاة البلوغ لان الولاية للحاجة ولا حاجة بعد البلوغ لحدوث الراي هم من ف اما الصغير فلا رأي له اذ لا راي بدون التتوة فهم من **❦** والولي العصبه بترييب الارث **❦** قال عليه الصلاة والسلام التكاح الى المصبات **❦** روى عن علي موقوفاً ومرفوفاً **❦** ولما خيار النسخ بالبلوغ **❦** خلافاً لابي يوسف رحمه الله ولما ان نقص قرابة الاخ يشتر بقصور الشفقة فتطرق الخلل الى المقاصد حيق **❦** في غير الاب والجد **❦** لانها كاملا الراي واقرأ الشفقة في الزم التقديس اشرتها كما اذا باشره برضاها بعد البلوغ واحلاق الجواب في غير الاب والجد يتناول الام والقاضي وهو الصميم **❦** بشرط الفضل **❦** بخلاف خيار العتي لان النسخ هنا لبيع حرر خني وهو يمكن الخلل ولذا يتمثل الذكر والاشي بقيل الزاماً في حق الآخر فينتقل الى القضاء وخيار العتي لدفع ضرر جلي وهو زيادة الملك عليها ولذا اغصى بالاشي فاعتبر دفعاً والدفع لا ينتقل الى القضاء قوله ضرر خني ثابت مغراً الى سببه وهو قصور القرابة وان لم يكن ثاباً حقيقة ف قوله الزاماً كارد بالميب بعد القبض لك **❦** وبطل بسكوتها ان حلت **❦** باصل التكاح لعدم تمكنها من التصرف الا به والولي يتنفر به فعذرت بالجهل ولم يشترط العلم باخبار لتفرغها لمرة احكام الشرع والدار دار العلم فلم تعذر بالجهل بخلاف خيار العتي لانها لا تنفرد لمرة الاحكام فعدت بالجهل بثبوت اخبار **❦** بكراً **❦** واما التيب سبب خيار البلوغ كالغلام **❦** لا بسكوتها لم يرش **❦** اختياراً لحالة البلوغ بمالة ابتداء التكاح **❦** في حق كل من الغلام والجارية نهاية ش واثبت الخيار للغلام مع قدرته على

بوثة او حيشة او جراحة او قنيس او زنا بكر **❦** كافي اي لما حكم البكر في ان سكوتها رضا **❦** والقول ردوت اولى من قوله سكت **❦** اي قال الزوج للبكر البالغة بملك الكناح سكت لتاقت بل ردوت بالقول قولها **❦** وبطل رتبة على سكوتها ولا تخلف في ان لم تقع **❦** وهذا عند ابي حنيفة بناء على ان لا يخلص في الكناح **❦** والولي انكاح الصغير والصغيرة ولو ثيباً **❦** هذا احتراز عن قول الشافعي كما مر **❦** ثم ان زوجهما الاب والجد لم وفي غيرهما من الصغير الى حين بلغا او علما بالتكاح بعده **❦** اي ان كانا طليين بالكناح فلما بلغا النسخ عند البلوغ وان لم يكونا طليين فلما بلغا النسخ حين علما بعد البلوغ وفيه خلاف الشافعي فان زوجهما الاب والجد قبل البلوغ لا يصح عدده لما ذكرنا ان الولي يجبر عدده ليس الا الاب والجد **❦** وسكوت البكر رضا عند اي عند البلوغ او العلم بالكناح بعد البلوغ **❦** ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس وان جهلت به **❦** اي باخبار فان البكر اذا سكنت بعد البلوغ او العلم بتناه على انها لم تعلم ان لها الخيار يطل خيارها فان سكوتها رضاً ولا تعذر بالجهل **❦** بخلاف المقتة **❦** اي اذا حققت الامة ولما زوج ثبتت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار لجهلها عند لانها لا تنفرد لتعلم بخلاف الحرائر فان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وبالتصغير لا تعذر فان قيل كلامنا في البكر حال برضا وهي

**❦** كشف الغطاء **❦** (٢٢) قبل البلوغ غير مكنته بالتزويج فلذا اذا روي الصبي والصغيرة ما نال فيجب عليها



حلم الايمان واحكامه او وجب على وليها التعليم ولا ينبغي ان يتوكسدى قال صلى الله عليه وسلم مروا ببناتكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا  
واغسروهم اذا بلغوا عشرا وبغير الغلام والثيب لا يطل بلا رضا صريح او دلالة الصريح ان يقول رضيت والدلالة ان يفعل  
ما يدل على الرضا كالتقيد بالنس واعطاء الغلام المهر وقبول الثيب المهر ولا يقبلها من المجلس بشرط القضاء فحسن من بلغ لا من  
احتقت فان الاول ازام الضرر على الزوج \* ١٧ \* بخلاف نسخ المصنف فانه منع زيادة الملك للزوج عليها فان اعتبر

الطلاق عندنا بالنساء فاذا احتقت صار الملك عليها بثلاث تطلقات بعد ما كان تطلقتين ويكون النسخ امتناعا عن هذا فلا يحتاج الى قضاء القاضي وان مات احداهما قبل التفريق بلغ اولا وولته الآخر نصحة الكساح بينهما والولي النصبة اي المراد النصبة بنفسه اي ذكر يتصل بلا توسط ائني اما النصبة بالغير كاليت اذا صارت نصبة بالابن فلا ولاية لها على امها المجنونة وكذا النصبة مع الغير كالاحت مع البنت لا ولاية لها على اختها المجنونة على ترتيب الارث والحجب اي قدم الجزء وان سفل ثم الاصل وان حل ثم جزء الاصل القريب كالاحت ثم بنيه وان سفلوا ثم جزء الاصل البعيد كالم ثم بنيه وان سفلوا ثم م ابيه ثم بنيه ثم م جدته ثم بنيه الاقرب فالاقرب ثم التجميع بقوة القرابة اي قدم الاخي على العلاتي بشرط حرية وتكليف واسلام في ولد مسلم دون كافر ثم الام ثم ذو الرحم الاقرب فالاقرب ثم مولي المولات

### فصل في

من تكهت غير كفوف فرق الولي دلعا لمار عن نفسه وهذا التفريق نسخ م ورشاه البعض كالكل لانه حق واحد يثبت لكل منهم على الكمال كولاية الامان اذا اسقطه بعضهم لا يبق حق الباقين م وحق القصاص م وبقي المهر وفروشا لانه تفريق حكم العقد ونحوه القبيح م لا السكوت لانه يحصل فلا يميل رضا الا في مواضع مخصوصة ليس هذا منها الا اذا سكت حتى تله فانه رضا لدلالة م وانكفاده تمثيل في النكاح قال عليه الصلاة والسلام الا لا يزوج النساء الا الاولاد ولا يزوجن الا من الاكفاه ولان انتظام المصالح بين المتكاثرين عادة

اي من لا وارث له وولي غيره على انه ان جنى فارشه عليه فالت مات فبراه له ثم ناض في (لان) منشوره ذلك اي كتب في منشوره ان له ولاية التزوج وللا بعد تزوج بنية الاقرب ما لم ينتظر الكفو المخطب لغيره عليه الاكثر ومدة السفر عند جمع من الآخرين اعلم ان لا بعد ولاية التزوج عند بنية الاقرب بنية مقطعة وتفسيرها عند الاكثر ما ذكر وهو قوله ما لم ينتظر اي مدة لم ينتظر الكفو المخطب ثم عطف على قوله ما لم ينتظر قوله مدة عند جمع من الآخرين وولي المجنونة ابها ولوم ابها به باه على ما ذكر ان الابن مقدم في العسوة على الاب وتعتبر انكفاده

في النكاح سبب قرينش بعضهم كفوه  
 لبعض والربوب بعضهم لبعض ❦ اي  
 العرب الذين لم يكونوا من قرينش بعضهم  
 اكفاء لبعض اعلم ان كل من  
 هو من اولاد نضر بن كنانة قرينش  
 واما اولاد من هو فوق النضر فلا  
 وانما خص الكفاة في النسب بالعرب  
 لان العجم ضيعوا انسابهم ❦ وفي  
 العجم اسلاما فذلوا ابوين في الاسلام  
 كفوه لذي آباء فيه ومسلم بنفسه  
 غير كفوه لذي اب فيه ولا ذواب  
 فيه لذي ابوين فيه وحرية فليس  
 عبدا او متحق كفوهما طرية اصلية ولا  
 متحق ابوه كفوهما لقات ابوين حرين  
 وديانة فليس فاسق كفوهما لبت صالح  
 وان لم يكن في اختيار الفسق ❦ وعند  
 بعض الشايع الفاسق اذا لم يعلن  
 يكون كفوهما لبت الرجل الصالح  
 ❦ ومالا فالعاجز عن المهر المجهل  
 والنفقة ليس كفوهما للفقيرة ❦ وانما  
 قال للفقيرة لضعف ومن يوم ان  
 الفقير يكون كفوهما للفقيرة وكذا  
 للفقيرة بالطريق الاول لان الضعف  
 من اداء المهر والنفقة الواجبين متحقق  
 مع زيادة الفقر ❦ والقادر عليها  
 كفوه لذات اموال عظيمة هو  
 الصحيح ❦ لان المال غاد ورائع فلا  
 يعتبر بعده الا ان يكون بحيث لا  
 يقدري على اداء الواجب وهو المهر  
 والنفقة ❦ وحرقة ❦ فمالك او مجام او  
 كناس او دناخ ليس بكفوه لقطار  
 او بز او سراق ❦ ان نكحت بالمل من  
 من مهرها ❦ اي من مهر مثلها

لان الشريعة تأبى ان تكون مسترفة للقبيل فلا بد من احتيارها بخلاف جانبها  
 لان الزوج مستقر فلا فيقله ذناه الفرائض والحديث في سنده مبشرين عبيد  
 مضعف ونسبه احمد الى الوضع لكن له شواهد ترسه الى الحسن فمن محمد في كتاب  
 الآثار عن عمر لا ممن لزوج ذوات الاحساب الا من الاكفاء وروي الحاكم  
 وصححه انه عليه الصلاة والسلام قال يا علي ثلاث لا تؤخرها الصلاة والجنابة اذا  
 حضرت والام اذا وجدت كفوا وما من عائشة عنه عليه الصلاة والسلام فقبروا  
 لظلمكم وانكروا الاكفاء وروي من حديث عائشة وانس وعمر من طرق عديدة فم  
 وحديث الكتاب عزاء في باب المهر الى الحد لظني واليحيى مع زيادة ولا مهر اقل  
 من عشرة ❦ نسب ❦ لانه يقع به التماخر ❦ قرينش ❦ اكفاء ❦ والعرب ❦ اكفاء ❦  
 والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام قرينش بعضهم ❦ اكفاء ❦ لبعض بطن يبطن  
 والعرب بعضهم ❦ اكفاء ❦ لبعض قبيلة بقبيله والموالي بعضهم ❦ اكفاء ❦ لبعض رجل يرجل  
 ولا يعتبر التفاضل فيما بين قرينش ما روينا وعن محمد الا اذا كان نسباً مشهوراً  
 كبيت اخلافة كانه قال تعطي اخلافة وتسكتك لفتنة وهو ياد به ليسوا باكفاء  
 لامة العرب لانهم معروفون باغساسة وفيه ان الشخص مطلق وليس كل باعل  
 بقبيل بل فيهم الاجراء ولقد ثبت طرق متعددة اوصلته الى حد الحسن فلا يلتفت  
 الى ضعفه فم ❦ وحرية ❦ وحرية ❦ اسلاما ❦ لان العجم يتفرون بالحرية والاسلام لضياع  
 انسابهم ❦ م ❦ وابوان فيما كالاباء ❦ والحق الشايع الواحد بالثني وثنا ان تمام  
 النسب بالاب والجد ❦ وديانة ومالا وحرقة ❦ وقال محمد لا تعتبر الكفاة في  
 الديانة وعن ابي حنيفة رحمه الله في الحرقة روايتان ولما ان الديانة من اعلى المفاخر  
 والمرأة تعتبر بفسق زوجها فرق ما تصير بضعة ونسبه وايضا الناس يتماخرون بالنسب  
 ويجهرون بالثقل والمحتر في الكفاة ملك المهر والنفقة في ظاهر الرواية وايضا  
 يتماخرون بشرف الحرف وينميرون بدهانها كالحياسة والديانة والحياكة م واختلفوا  
 في مقدار النفقة قليل نفقة شهر وقيل ستة اشهر وفي جامع شمس الائمة سنة وفي  
 الجنيح الصحيح انه اذا كان قادراً عليها بطريق الكسب كان كفوا فم ❦ ولو  
 نقصت عن مهر مثلها لوطي ان يفرق او يتم مهرها ❦ وقال لا يس له ان يفرق وله  
 انهم يتفرون بنبلاء المهر فكان كالنكاهة ❦ ولو زوج طفلة غير كفوهما بثنين فاحش  
 ❦ ح ❦ خلافا لما وله ان الحكم يدار على دليل النظر وهو قرب القرابة وسبب  
 النكاح مقاصد تربو على المهر بخلاف البيع لان المالية هي المقصود في التصرف المالي  
 وقد عدنا الدليل في حق غير الاب والجد ❦ ولم يحر ذلك بغير الاب والجد ❦  
 لعدم دليل النظر وهو قرب القرابة ع

﴿اللائي الاعتراض حييتم او يترك دونه﴾ ١٧٣ ﴿نكاح فضولي او فضوليين على الاجازة﴾ اي يجوز ان يكون

### ﴿فصل﴾

﴿لاين الم ان يزوج بنت همه من نفسه﴾ خلافاً لفرقة والوكيل ان يزوج موكلته من نفسه ﴿خلافاً لفرقة الثاني رحمه الله ولنا ان الواحد يقول طرفي النكاح لان الوكيل في النكاح سفير ومبر والتابع في المطلق دون التعبير ولا ترجع الحقوق اليه بخلاف البيع لانه مباشر حتى رجعت الحقوق اليه واذا تولى طرفيه قوله زوجت فلانة من نفسي يشتمل الشترين فلا يحتاج الى القبول م ف قوله مبر وسفير ولذا لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولا ترجع حقوق العقد اليه والواحد يصلح ان يكون مبراً عن اثنين م وهذا اذا كان وكلاً يزوجها من نفسه فهم من مبر واما اذا وكلته بان يزوجه الزوجها من نفسه فلا يجوز سكين ﴿ونكاح العبد والامة بلا اذن السيد موقوف كنكاح الفضولي﴾ اذا كان له مجيز وقال الشافعي رحمه الله تعالى تصرفات الفضولي كلها باطلة ولذا له عقد يجرى نفسه واستيفاءه حكمه ولا ضرر في انعقاده موقوف فوجب انعقاده كذلك ف م حتى اذا رأى المصلحة ينفذه وقد يتراخى حكم العقد عن العقد كالبقي بشرط الخيار فان ملك المشتري يتراخى الى الاجازة وهذا جواب عما يردان العقد وضع حكمه عناية والحكم لا يترتب على بيع الفضولي لخالع قوله له مجيز اي من يقدر على امضائه فان لم يكن ثمة مجيز بطل فاذا كان تحت حرة فزوجه الفضولي امة او زوجة اخت امرأته او خامسة او محبونة او ثيقة ولم يكن ثمة سلطان ولا قاض بطل لعدم من يقدر على امضائه حتى لو زال المانع فاجاز لا ينفذ بخلاف ما لو وجد قاض او سلطان في فصل المحبونة او اليثيمة فانه يتوقف لوجود من يقدر على امضائه م حتى لو اجازته بعد العقل او البلوغ ينفذ امين م قال الشيخ فوجب انعقاده صوناً لنكاح المائل عن الانعقاد ﴿ولا يتوقف تطرر العقد على قبول ناخ غائب﴾ كما في البيع م يجامع العقد وهذا يتصور في حاد واحد فضولي من الجانبين او من جانب واحد بخلاف المأمور من الجانبين فانه ينتقل كلامه الى العاقدين وما جرى بين الفضوليين عقد تام م قوله الامور اي والفضوليين قوله الى العاقدين اي الآمرين فلا يكون كلام المأمور ولو ايجاباً فقط تطرر ابل هو عقد تام ومثل المأمور من الجانبين المأمور او الولي من جانب والاصيل من جانب وهي مسئلة ابن الم والوكيل المذكورتان م ﴿والأمور بنكاح امرأة مخالف بامرائين﴾ بقدر واحد شرح لان الشئ خلاف الواحد الذي اعاده افراد لفظ امرأته م لا بامة لغيره رجوعاً الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة وعندهما هذا مخالفة ايضاً

### ﴿باب المهر﴾

﴿صح النكاح بلا ذكره﴾ لان النكاح عقد انضمام لفة فيتم بالزوجين ثم للمهر واجب شرعاً ابانة لشرف المثل فلا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح م قوله عقد

جانب الزوج فضولي ومن جانب المرأة فضولي فيوقف على اجازته م ويؤلى طرفي النكاح واحد ليس بفضولي من جانب م اي يؤلى واحد للايجاب والقبول ولا يشترط ان يتكلم بهما فان الواحد اذا كان وكلاً منهما فقال زوجتها اياه كان كافياً وهو على اقسام اما ان يكون اصيلاً وتوليها كبن الم تزوج بنت همه الصغيرة واصيلاً ووكيلاً كما اذا وكلت رجلاً بان يزوجها نفسه او ولياً من الجانبين او وكيلاً من الجانبين او ولياً من جانب ووكيلاً من جانب ولا يجوز ان يكون فضولياً فنيا اذا كان اصيلاً وفضولياً او ولياً من جانب وفضولياً من جانب او وكلاً من جانب وفضولياً من جانب او فضولياً من الجانبين م وصح نكاح امة زوجها من امر بنكاح امرأة لآمره م اي ان وكل ان يزوجه امرأة فزوجه امة صح خلافاً لما ﴿ونكاح الاب والجد الصغير والصغيرة بنتين فاحش او من غير كونه لا لغيرهما﴾ اي لو فعل الاب والجد عند عدم الاب لا يكون للصغير والصغيرة حتى الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما قلها ان ينفذ بعد البلوغ م ولا نكاح واحدة من اثنين زوجهما المأمور بواحدة للآخر م اي ان امر آخران يزوجه امرأة فزوجه امرأتين بقدر واحد لا يصح نكاح كل واحدة منها اما اذا زوج بقدين فالاول صحيح دون الثاني

### ﴿باب المهر﴾

(انضمام)

أقله عشرة دراهم، مذهبنا وأما عبد الشافي كل ما يعلم غنما يصلح ١٧٣ مراً سواء كان عشرة اوقال أو ثوب

ان منى دونهما وان منى غيره كما في غير  
دون عشرة دراهم وما هو اما عشرة او ما  
لوقبه في السعي عند الوطء او موت  
احدهما ونصه بطلاق قبل وطء  
وغلوة صحت اي اخلافة الصبيحة  
وسميها لفسدها فان قلت لم يكنف  
بقوله قبل غلوة صحت فانه اذا كان  
قبل اخلافة كان قبل الوطء قلت  
لا سلم فانه يمكن ان يكون قبل اخلافة  
الصبيحة ولا يكون قبل الوطء بان  
وطئ بلا غلوة صبيحة فهو اثم  
وطئ مع وجود المانع الشرعي كصوم  
رمضان ونحوه ومع التكاح بلا  
ذكر مهر ومع ثيبه ونحوه او غلوة  
وبهذا الفن من اغلته ونحوه وبهذا  
الصيد محر وبشر وبداية لم يبين  
جنسها واصلح القرآن او بخدمة  
الزوج الحرام سنة انما قيد بالحر  
لانه لو كان حراماً جيب الخدمة  
وسميها في تزويج بنته او اخته  
على تزويج بنته او اخته منه معاوضة  
بالمعتدين اي صح التكاح في  
صورة تزويج بنته منه وقوله معاوضة  
يمكن ان يكون تميزاً او حالاً عن  
التزويج اي حال كونه التزويج  
تمويلاً لهذا العقد بذلك ولذلك  
العقد لهذا وروى مير ثلثها في المجمع  
عند وطء او موت اكنى بذلك  
الوطء ولم يذكر الخلوة لانه اراد  
الوطء حقيقة او دلالة في اخلافة  
دلالة الوطئ اقامة للداهي مقام  
المدخ وقوله او موت اي موت الزوج  
او الزوجة وصارة للتصحر هكذا وصح  
التكاح بلا ذكر مهر ومع ثيبه ونحوه  
غير مال متقوم ويجوز جنسه ويحب مهر المثل كما مر او صفته عا لوسط او ثيبته اي صح التكاح بغيره لوسط او ثيبته

انضام يعني المال ليس باخوذ في مفهومه جواز قال تعالى لا جناح عليكم ان ملقتمو  
النساء ما لم تفسونوا او لغرضوا لمن فرقة فقد افاد صحة التكاح بدون الفرض قوله  
واجب لآية واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبغوا باموالكم قوله اباة لا بدلاً بخلاف  
من المبيع ف م وقاله عشرة دراهم وقال الشافي رحمه الله ما صلح غنما صلح  
ميراً ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا مهر اقل من عشرة ولانه حق الشرح وجوباً  
اظهاراً لشرع الحل فيقدر بما له خطر وهو العشرة استدلالاً بنصاب السرقه الحديث  
رواه الفارطني والبيهقي عن جابر مرفوعاً وقدم الكلام عليه في الكسفاة فيحصل  
كل ما افاد ظاهره كونه اقل من عشرة على انه المجهل جمعاً بين الادلة وذلك ان  
عادتهم كانت تسجيل بعض المير قبل الدخول ادخالاً لمسرة عليها ف م قوله حق  
الشرع بالآية لا تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في ازواجهم فقطض النص ان  
صاحب الشرع هو المتولي للايجاب والتقدير وان تقدير العبد امتثال ك م قال  
الشافعي هو المتولي للايجاب والتقدير فان القرض والتقدير وصحبه المتكلم واسع الى  
الشافعي فدل انه مقدور وتقديره لشارع افادة الانوار شرح المنار ثم ان التقدير اما  
تبع الزيادة او تتبع النقصان والاول متب بالاجماع فتعين الثاني وقد بين صلى الله  
عليه وسلم ادائه بقوله صلى الله عليه وسلم لا مهر اقل من عشرة دراهم سيات على  
الافاضة ثبتت الادنى ايضاً بدلالة نصاب السرقه فتح النص منه ع قال وان  
تقدير العبد امتثال اي اظهار ما كان مقدراً معلوماً عنده تعالى افاضة لا انه امر  
بجده العبد من عنده ابتداء كمن المبيع ليكون مفوضاً اليه قوله وجوباً اي لا  
ملكاً فان الملك يثبت لما فهو من هذه الحيثية من حقها وهذا بخلاف الزكاة فان  
ملكها ايضاً له تعالى كوجوبها لكن مالك التصلب نائب في الاصطاف والتقدير في  
التبض قوله اظهاراً لشرع الحل هذا بيان لملكة النص فهو على خلاف الاموال  
اذ قد لا يجب عند ملكها مال كما في الاتياب والارث ع قوله فيقدر بما له خطر لان  
مطلق المال ككسرة غبزل يستأنم اخطر قوله وهو العشرة لانها في المبيحة للضو  
قوله استدلالاً لا هذا رد المختلف الى المختلف ف م غنما فان سباعها او دونها فلها  
عشرة وقال زفر رحمه الله الله لها مهر مثلها ولنا ان لساد هذه التسمية خلق  
الشرع وقد صار مقفياً بالعشرة فاما ما يرجع الى حقها فقد وضعت بالعشرة رضاها  
بما دونها اي التسمية صحيحة بحسب ذاتها لان انسي مال وانما صلت لعارض  
حق الشرع فانك تداركها باقام العشرة بخلاف ما اذا لم يتم اصلاً اذ لا وجود  
لها فكيف تدارك فوجب المصير الى الموجب الاصلي وهو مير المثل ع في الباطء  
او الموت لان بالدخول تحقق تسليم البذل وبه جأ كد البذل وبالموت ينتهي  
التكاح بنهاية والشئ بانتهائه جأ كد ويتقرر فيقرر مولجه م قوله يتأكد البذل  
لانه كان على ترف السقوط بحكم ابن الزوج ف م وبالطلاق قبل الوطء

في خمسة لا يزيد على خمسة ولا ينقص من خمسة. اي لا يزيد على نصف مهر المثل ولا ينقص عن خمسة مدام. وفيه الصحيح. قوله تعالى وعلى الموس قدره الآية وعند الكرخي يعتبر بماله. وفي درج وخمار وحنطة بطلاق قبل الوطء واخراجه اي في الصور المذكورة وفي قوله بلا ذكر. ١٧٤. المهر الى اخره. وبغضمة الزوج البذل لها في اي يس.

ينصف. وقال زفر رحمه الله يجب النخبة ولنا النص ي م وم. وان لم يسعه او ناه لها مهر مثلها ان وطئ او مات عنها. وقال مالك رحمه الله ان فني المهر لا يصح الفكاح بحاية وقال الشافعي رحمه الله لا يجب شيء في الموت واكثرهم على انه يجب في الدخول له ان المهر خالص حقه فيمكن من فتيه ابتداء كما نفى من استقله القضاء ولنا ان المهر وجوباً حتى الشرع وانما يصير حقا لها حالة البقاء فملك الابراء دون النبي. قوله وجوباً تقدم بزيادته عند قول المأين والفتنة لقول المصنف هنا وجوباً اي اما ملكاً بعد الايجاب فحقاً وهذا معنى قول المصنف وانما يصير انخ اي يصير ملكاً لها حالة ما بعد ايجابه تعالى في قوله حالة البقاء اي بعد وجوبه على الزوج ف. والنخبة ان طلقها قبل الوطء. وقال مالك رحمه الله النخبة مستقيمة في هذه الصورة ف م ولنا نص ومتصون والامر للرجوب. وفي درج وخمار وحنطة. وهذا التقدير مروى عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم. وكذا عن ابن المسيب والحسن وطهارة والشمي ف. وما فرض بعد العقد او زيد لا ينصف. لان هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو المهر وذلك لا ينصف مكملاً ما نزل منزله والمراد بالفرض في الآية الفرض في العقد هو الفرض المتعارف وقال زفر رحمه الله لا تصح الزيادة على المهر بعد العقد م. قوله تعيين للواجب الخ ولذا اكتفى بهذا المعنى اذا دخل بها او مات عنها فلو كانت المعنى بعد العقد خير ما وجب بالمقدور يجب كل من المعنى ومهر المثل ك م. قوله وذلك لا ينصف لان نص نصف ما فرضتم اذار التنصيف على التريفة ومهر المثل ليس يذاك ع. ومع حطبها لان المهر حطبها والحطب يلاقيه حالة البقاء م. وحالة البقاء حطباً بخلاف وجوبه ابتداء لانه حق الشرع ولذا لا تملك فتيه ابتداء حتى يجب مهر المثل ع. والخلوة بلا مرض. المراد به ما يمنع الجماع او يلحق به ضرر وقيل هذا التخصيص في مرضها اما مرضه فلا يبرى عن تكرار وتور. وحيض واحرام وصوم فرض لا باحة الاظهار في النفل لان هذه الاشياء موانع اما الصوم فلازوم القضاء والكفارة والصلاة كالصوم فرضها كفره ونفلها كنفه وصوم القضاء والمذكور كالنفل في رواية. واما الاحرام فلازوم الدم والتسك والقضاء والحيش ما نفع طيباً وشرباً كالبز. وقال الشافعي رحمه الله لما نصف المهر لان المقود عليه انما يصير مستوفى بالوطء فلا يتأكد المهر دونه ولذا انها سلت المبدل حيث رقت الموانع وذلك وسهبا فينا كحطبها في البذل اعتباراً بالبيع م. قوله ولنا انها سلت الخ حاصله منع توقف وجوب الكمال على الاستيقاف بل على التسليم ف م. قوله اعتباراً بالبيع فان تسليم المبيع اي احضاره يتأكد التمن حتى تبث له حق المطالبة من المشتري. ولو وجوباً او عنياً او خصب.

يعني الخدمة في الفكاح بقضمة الزوج البذل لها. وللفروضة بكسر الزوا ما فرض لها ان وطئت او ماتت النخبة ان طلقت قبل الوطء. والفروضة هي التي نكحت بلا ذكر مهر او على ان لا مهر لها ثم ان تراعى على مقدار فلها ذلك المفروض ان وطئت او مات عنها والنخبة ان طلقها قبل الوطء. وعند ابن يوسف وهو قول الشافعي لما نصف المفروض وما زيد على المهر يجب ويسقط بالطلاق قبل الوطء وصح حطبها عنه. اي حظ المرأة من الزوج ولم يذكر مفسر الحطب للبذل على المهر كاي قوله فلان يعطى ويمنع قبل على حد كل المهر وبهذه والزيادة في صورة زاد على المهر عنه. وخلوة بلا مانع وطء حساً او شرعاً او طيباً ككرش يمنع الوطء. هذا نظير المانع المحسوس. وحض ورمضان واحرام بمرض او نفل. هذا نظير المانع الشرعي. وحض ونفاس. هذا نظير المانع الطبيعي ولا يضر ان يكون المانع الشرعي موجوداً فيها. تؤكد انه تؤكد المهر بخلافه ابتداء وتؤكد خبره واعلم ان المراد باخلوة اجتماعها بحيث لا يكون معها عاقل في مكان لا يطلع عليها احد يعتبر اختمها او لا يطلع عليها احد طفلة ويكون الزوج عالماً بأنها امراته. كحلوه مجبور او عتيد او غصي او صام.

فشاء في الاسم ونفري رواية ومع احدي الخمسة المتقدمة لا والصلاة كالصوم مرضاً او نفلاً. اي لا تكون الخلوحة صحيحة مع الصلاة المفروضة كما في الصوم المفروض وتكون صحيحة مع صلاة النفل كما في الص.

( خلا ما )

حلالاً لها سيفه الميوب فقط فهم من هـ وله أن الواجب عليها التسليم لسعي  
 وقد انت به ﴿وتجب المدة فيها﴾ أي في جميع هذه المسائل احتياطاً استصفاً  
 لتوم الثقل والمدة حق الشرع والولد فلا يصدق في إبطال حق الغير أما المرفال لا يمتط  
 في إيجابه هـ قوله هذه المسائل صحت الخلوة أو فسدت فـ م قوله والولد يثبت نديه  
 أن ولد في المدة عـ ﴿ويستحب المصاة لكل مطلقة﴾ ونال الثاني رحمه الله تعجب  
 لكل مطلقة إلا التي طلقت قبل الدخول وقد سمي لها ميراث هـ م ولما أياً أمتنكن  
 وأسر حكن سراحاً جيلاً هـ ومن مدخولات فـ م ﴿إلا للفوزة قبل الوطء﴾ فأنها واجبة  
 لها لنفس يـ م ﴿ويجب مهر المثل في الشغار﴾ وهو أن يزوجه الرجل ابنته مثلاً  
 آخر على أن يزوجه الآخر ابنته مثلاً ليكون أحد القدين عرضاً عن الآخر وقال  
 الثاني رحمه الله بطل العقدان لأنه جعل نصف البضع صدقاً والنصف منكوبة  
 ولا اشتراك في الباب فيطل الإيجاب ولما أنه سمي ما لا يصلح صدقاً فيصح العقد  
 ووجب مهر المثل كما إذا سمي الآخر ولا شركة بدون الاستحقاق هـ م قوله أحد القدين  
 لو قال أحد البضعين لكان أولى المداش قوله لأنه جعل الخ لا جعل بنته  
 منكوبة الآخر وصدقاً لبنته انتهى ذلك أقسام بعضها نصفه الزوج بمكة النكاح ونصفه  
 لبنته بمكة المهر قوله ما لا يصلح صدقاً إذ لا يمكن أن تملك امرأة بضع امرأة أخرى بل يق  
 هذا شرطاً ناسد احتياطاً بطله بدون الاستحقاق ولا استحقاق لمسقى المهر في بضعه لأن لا قد  
 إبطاً كونه صدقاً وللثاني رحمه الله أيها الذي أخرجه الستة والتي يقتضي فساد  
 المنهي عنه ونحن نقول بالموجب لأن المداش عن الصدقات وإن كون البضع صدقاً  
 ما عود في مفهوم الشغار ولما بني هذه المعايير شركاً لكن لا تثبت النكاح هكذا  
 بل نقول هو نكاح سمي فيه ما لا يصلح ميراث فطلت التسمية وصح النكاح فـ م قول  
 الفتح الخ والتي يقتضي فساد المعنى إطلاق الاقتضاء متبوع والسند الباع وقت النداء  
 نم بنيد الكراهة والكراهة لا تقتضي الفساد كالمصلاة في الأرض المفسوخة إنا عار إلى  
 هذا الجواب في الزيلعي عـ ﴿وخدمة زوج حر للامهارة وتعلم القرآن ولما خدمته  
 لو عبد﴾ وقال محمد رحمه الله ما قيمة خدمة زوج حر وقال الثاني رحمه الله  
 لها المخدمة في الزوجين وتعلم القرآن كما إذا تزوجها على خدمة حر آخر برضاه ولما إن  
 المشروع إنما هو الإغناء بالمال والتعليم ليس بمال وكذلك المنافع على أصلها وخدمة  
 العبد ابتغاء بالمال فتفخته تسلم رقبته ولا كذلك الحر وإن خدمة الزوج الحر لا  
 يجوز استحقاقها بقصد النكاح لما فيه من قلب الموضوع بخلاف خدمة حر آخر برضاه  
 لأنه لا مناقضة هـ م قوله في الزوجين أي حرية الزوج وعيدته فـ م قوله وكذلك  
 المنافع الخ لايتها لا تبي زمانين والتول يشتد البقاء زمانين وعلى هذه الفتنة لا  
 يجوز النكاح على خدمة حر آخر عناية بل بجميع المنافع لكن قوله وخدمة العبد  
 ابتغاء الخ يقتضي جوازته على جميع المنافع سوى خدمة الحر وهذا هو الموافق لما في  
 جامع قاصحان وقد أزال المصنف الريب عن جوازته على خدمة حر آخر بقوله بخلاف

الثقل ﴿وتجب المدة في النكاح﴾  
 احتياطاً أي في جميع ما ذكرنا  
 من أقسام الخلوة سواء وجد فيه المنافع  
 كالمرض وشعره أو لم يوجد ﴿وتجب  
 المدة المطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر  
 ويستحب لمن سواها إلا لمن سمي لها  
 وطقت قبل الوطء﴾ المخلقات أربع  
 مطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر يجب  
 لها المصاة ومطلقة لم توطأ وقد سمي  
 لها مهر وهي التي لم يستحب لها المصاة  
 ومطلقة قد وطئت ولم يسم لها مهر أو  
 مطلقة قد وطئت وسمي لها مهر لثان  
 تستحب لها المصاة فالخامس الله  
 إذا وطئها تستحب لها المصاة سواء  
 سمي لها المهر أولاً لأنه أحسنها بالخلاق  
 بعد ما سلمت إليه المقرود عليه وهو  
 البضع فيستحب أن يعطيه شيئاً  
 زائداً على الواجب وهو المسمى في  
 صورة التسمية ومهر المثل في صورة  
 عدم التسمية وإن لم يطأها في صورة  
 التسمية بأخذ نصف المسمى من غير تسليم  
 البضع ولا يستحب لها شيء آخر وهي  
 صورة عدم التسمية تعجب المصاة لأنها  
 لم تأخذ شيئاً وابتغاء البضع لا ينفك

عن الخلل **﴿ وان قبضت الفاقسمي لها تم وعيته وطلقت قبل وعلى رجع بنصفه ﴾** لانها قبضت تمام العشي ولم يجب الا لتصف قدر  
التصف والالف الذي وعيته لم يتعين انه الف **﴿ ١٧٦ ﴾** المير لان الدرهم والدينارين لا تصنف في المقود والفسوس

**﴿ وان لم يقبضه او قبضت نصفه تم وعيته اكل او ما بقى او وصيت عرض للمهر قبل قبضه او بعده لا ﴾** اي لا يرجع عليها بشي وصورة المسائل ايمان لم يقبض شيئا تم وعيته اكل اي حطته عن ذمة الزوج ثم طلقها قبل الوطء فلا شيء عليها لان حكم الطلاق قبل الدخول ان يسلم له نصف المهر وقد حصل بل زيادة والمراة تم تأخذ شيئا لقدره اليه بخلاف المسئلة الاولى وهي التي قبضت الفاقسمي وعيته وطلقت قبل وطء وان قبضت نصف المهر تم وعيته اكل له او وصيت الباقي ثم طلقها قبل الوطء فانه لا شيء عليها لما ذكرنا ولو كان المهر عرضا قبضته ثم وعيته لم يقبضه لحطته عن ذمته ثم طلقها قبل الوطء فلا شيء عليها اما في صورة عدم القبض لما عزوا ما في في صورة القبض فكذلك لانها وعيته العرض له فاقبضت قبل المهر لان العروض متبعية بخلاف المسئلة الاولى فان الدرهم غير متبعية **﴿ وان نكحها بالثمن على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها او يالف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فان وفي ﴾** اي فيها نكحها على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها **﴿ واقام ﴾** اي فيها نكحها بالف ان اقام وبالفين ان اخرج **﴿ فلها الف والا فمهر مثلها ﴾** هذا حد ابي حنيفة فعنده الشرط الاول صحيح حين الثاني وعندها الشرطان صحيحان

وعند زفر كل منهما فاسد **﴿ لكن في الثانية لا يزداد على الثمن ولا يتعنى عن الف ﴾** المراد بالثانية المسئلة الثانية (ولو)  
يعرفوه او بالف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فانه يجب مهر المثل لكن ان كان مهر المثل اكثر من الثمن لا تجب الزيادة

وإن كان أقل من الف يجب الأداء ولا يقص منه شيء لا تقاضى له (١٧٧) ﴿١﴾ أن المهر لا يزبد على الثمن ولا يقص عن

الف \* وان نكح بهذا او بهذا فلهما مهر المثل ان كان بينهما والا خسر ثم دونه والآخر اوفى وقد في ان نكح بهذا العبد او بذلك واحدها اكثر قيمة من الاخر يجب مهر المثل ان كان بين فية العبدين ويجب العبد الاقل فية ان كان مهر المثل دون فية هذا العبد ويجب العبد الاكثر فية ان كان مهر المثل فوق قيمته فلم منه انه اذا كان مهر المثل مساويا لقيمة احدها يجب هذا العبد وقالوا لها لادى في ذلك كله \* ووطقت قبل وطء ونصف الاحساجم وان كبح جهن العبدين واحدها حر لمها العبد فقط ان ساوى مشرها والا فهر مثلها وان تترط البكره وجدها يباؤه النكل روح امهار فرس وتوب مروى بالغ في وصب اولاً ومكيل وموزون بين جنسه لا صفته يجب لو سط او قيمته وان بين جنسى المكمل والموزون وصفته كذلك ولا فهر المثل ولا يجب تنفي في عقد طلسد وان خلا فان وطئ فهر المثل لا يزاد على ماسي كما عيان كان مهر المثل مساوياً لحسنه او اقل فهر المثل واجب وان كان اكثر لا يجب الزيادة \* ويثبت النسب ومدته من وقت دخوله عند محمد وبه يتفق \* عيان كان من وقت الفصول الي وقت الوضع ستة اشهر بثبت النسب وان كان اقل لا وعهد ابى حنيفه وايا يوسف يصير من وقت النكاح كما

الكتاب العبد  
١٤٠

[illegible]

١٣١ ﴿ كَشَفَ الْحَافِقُ ﴾ هو مثله من قدم ايها ولت الـ قد ﴿ اى بنت مهر مثله تم بينه بقوله مهر مثله فيرا -  
 مادل المهر ١ طه ٥ و بالزاف المعنى القصدى اى مهر امره حاتمة لما مهر من قدم ايها م بين ما به المائنة بقوله ﴿ سنا



وجالاً وعقلاً وديناً وهداً وعصراً وعقلاً وديناً وبكارة ونياية وان لم يوجد منهم فن الاجانب لا عبر اما وشايتها الله اذا كانتا من قوم ايها اي اذا كانت اما بنت عم ايها ووصح ضمان وليها مهرها ولو صغيرة وتطالب ايًا شئت ولو ادعى رجوع عن الزوج ان ضمن يارسوا الاطلاق انما قال ولو صغيرة لانها اذا كانت صغيرة فتطالب المهر ليس الا وليها التزم انه لا يجوز الضمان لانه باعها والضمان يكون معاً لا يكون الشخص الواحد مطالبا ومطالبا لكن لا اعتبار لهذا الزم لان حقوق القدرتها راجعة الى الاصل والولي صغير ومهره بخلاف البيع فانه اذا باع الاب مال الصغير لا يجوز ان ضمن الثمن لان الحقوق راجعة الى العائد ولما منه من الوطء والسفر بها والنفقة لا تمنع اي لما النفقة على تقدير المهر ولو بعد وطء او خلوة يرشاهم احتراز عن قولها فانه اذا وطئها او خلأ بها مرة يرشاهم لا يبقى لها حق المهر لانها سلمت اليه المهر فلا يكون لها حق الاسترداد ولا يبي حقة ان كل وطئ معتود عليها لتسلم البعض لا يوجب تسليم الباقي قبل ١٧٨ اخذنا بين تيميله كلاً او بعضاً الفرف وهو قبل يتعلق بقوله

ولما منه ثم حلف على قوله ما بين تيميله قوله او قدما يعيىل لملها من مهر مثلها عرفاً غير مقدر بالبيع او انفس ان لم يبين لفظ المقصر هكذا والمجمل والمؤجل ان ينفذ ذلك والا فالمصارف والسفر واخروج الحاجة وزيارة اهلها بلا اذنه قبل فيه اي ولما السر الى امره قبل قبض المجل لا بعده ولا لما المهر لبعض النكاح في المختار اي ان لم يبين المجل والمؤجل لا يكون لما ولاية منع النفس لاخذ كل المهر لهذا الحكم قد فهم ما تقدم فانه قال او قدما يعيىل الى قوله ان لم يبين تفصيل ولاية المهر بقدر المجل يدل بطريق المفهوم على ان ليس لما المهر لبعض الزائد على هذا ولا خلاف في ان التفصيل بالذكري الروايات يدل على نفي الحكم عاصداً لكن اراد التصريح بهذا يدل على

(واضحة)

انه مختلف فيه والمختار هذا فان المتأخرين اختلفوا هذا بناء على المتعارف وان كان اصل المذهب ان لما ولاية المهر لاخذ كل المهر اذا لم يبين مقدار المجل والمؤجل لان المهر عوض البضع فما لم يقبض كل عوض لا يجب حاجا تسليم البضع ولا لو اجل كله فانه ان اجل النكاح سقط ولاية اخذها فلا يكون مانع النفس لاخذ له وله السفر بها بعد ادائه في ظاهر الرواية اي اداء ما بين تيميله او قدما يعيىل لملها في ظاهر الرواية وقيل لا يبي الا في النكاح او البت وله ذلك فيما دون مدته اي لم تقلها فيما دون مدة السفر وان اختلفا في المهر فبي اصله يجب مهر المثل اجماعاً اي اختلفا وقال اصحابه لم يسم مهر وقال الاخر قد سمى فان اقام البينة فلا شك في قبولها وان لم يتم فتعذر ما يجل فان نكل يثبت دعوى التسمية وان حلف يجب مهر المثل واما عند البينة فينبغي ان لا يجل لانه لا يجل في النكاح فيجب مهر المثل وفي قدره حال قيام النكاح القول لمن شهد له مهر المثل مع محته اي ان كان مهر المثل مساوياً لا يدعيه الزوج او اقل

منه فالقول له مع الحسين وان كان مساويا لما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع الحسين واي اقام بيعة قبلت شهد مهر  
 الخلل له او لها وذلك لان المرأة تدعي الزيادة فان اقام الزوج بقبل دفع الحسين كما اذا اقام المردع  
 بيعة على رد الوبة الى المالك بقبل وان اقاما فينتها ان شهد **﴿ ١٧٩ ﴾** وبيعتة ان شهد لها لان البيعتات شرعت

لا تثبت ما هو خلاف الظاهر والعين  
 شرعت لبقاء الاصل على اصله وقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم البيعة للنبي  
 والحسين علي من انكر والاصل في  
 النكاح ان يكون مهر للخل فلهذا  
 يدعي خلاف ذلك فينته اهوى  
**﴿ وان كان بينهما تحالفا ﴾** اي ان  
 كان مهر المثل بين ما يدعيه الزوج  
 والمرأة ولا بيعة لاحدما تحالفا **﴿ وان  
 حلفا او اقاما فبى به ﴾** اي يجر  
 المثل فان حلفا قضى بمهر المثل وكذا  
 ان اقام كل منهما البيعة وان اقام  
 احدهما فقط بقبل بيعة ولم يذكر  
 هذا القسم لظهوره هذا الذي ذكرنا  
 هو في حال قيام النكاح فاراد ان  
 يبين الاختلاف بعد وقوع الطلاق  
 فقال **﴿ وفي الطلاق قبل الوبة متعة  
 المثل ﴾** اي اذا كان متعة المثل  
 مساوية لنصف ما يدعي الزوج او  
 اقل منه فالقول له وان كانت مساوية  
 لنصف ما تدعيه المرأة او اكثر  
 فالقول لها واي اقام بيعة قبلت وان  
 اقاما فينتها ان شهدت له وبيعتة ان  
 شهدت لها **﴿ وان كانت بينهما  
 تحالفا ﴾** فان حلف يجب متعة المثل  
**﴿ وموت احدهما حياته في الحكم وبعد  
 موتهما ففي القدر القبول لورثته وفي  
 اصله لم يقض للذكر بشيء ﴾** والافقي  
 بمهر المثل وبه بقى وان بست الميا

والمتعة او طلقا قبل الوبة **﴿ لانها الموجب بعد الطلاق كبر المثل قبله ﴾** ولو  
 في اصل بلبي يجب مهر المثل **﴿ لان القول بذكر التسمية في فاندست التسمية  
 ح وانما ولو في القدر ﴾** حق التوكيد فلو في القدر مسكين وجعل  
 صاحب الجهر كلفة لرومية لاختلف مقدرة اي وان ماتا واختلفت وورثتهما ولو كان  
 اختلاهم في القدر **﴿ فالقول لورثته ﴾** وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول الوبة  
 الا ان باتوا بشيء قليل وقال محمد الجواب فيه كالجواب في حالة الحياة وان  
 اختلفت في اصل المسمى فالقول بذكر التسمية عند ابي حنيفة رحمه الله ولا حكم لمهر  
 المثل بعد موتهما ولا يجب مهر المثل وله ان موتهما دليل اقراض اقربهما فغير من  
 يقدر القاضي مهر المثل **﴿ قال ابو حنيفة رحمه الله ارايت لو ادعى وربة على رضي  
 الله عنه على وربة عمر رضي الله عنه مهرام كلنوم بنت على رضي الله عنها امكن  
 القضي فيه بشيء فهذا اشارة الى انه انما لا تقضي به عند تقدم البهد وايضا يؤدي الى  
 تكرار القضاء لان النكاح التقدم قد يكون مشهورا وهو ما ثبت بالتسامع فيدعي  
 وربة وربة الوربة على وربة وربة الوربة فيقضي ثم من بعدم ومكلف م قال  
 صاحب الفتح انما لا تقضي اغ وزاد لان مهر المثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا  
 تقدم البهد تضمنت الوقوف على مقداره فلا يمكن للقاضي تقديره **﴿ م وهذا يدل  
 على انه لو كان البهد قريبا قضى به بغير ثبوت به صرح قاضيان في شرح الجامع  
 محمد امين ﴾** ومن ثبت الى اسرته ثبوت ثقات هو حدية وقال هو من المهر فالقول  
 له **﴿ لانه المثل فكان اعرف بحجة التلويك كيف والظاهر انه سعى في استقاط  
 الواجب ﴾** في غير الميا **﴿ للاكل ﴾** وبسارح اليه الضاد الثاني شلي لانه يتعارف  
 حدية بخلاف نحو الحنطة **﴿ ولو نكح ذمي ذمية بيعة او بنير مهر وذا جائز عديم  
 والا يجب مهر المثل عنده مسكين ولا فرغ من بيان مهر المسلمين ذكر مهر الكفار  
 واتي بيان انكحهم امين فلا يكره ما يأتي بهذا ﴾** فزه ت او طلقت قبله او مات  
 لامر لها **﴿ وقالها مهر المثل ايضا في الموت او البخل بها والمتعة في الطلاق قبل  
 الدخول وله ان اهل القعدة لا ياترون اسكنها في الديانات وفيها يستلشون خلافه  
 في الماملات وولاية الاوام اما بالسيف او بالخابية وكلها منقط لقدة القعدة  
 فنكرهم وكما يدينون صاروا كامل الحرب ﴾** وكذا الحريان تم **﴿ وقال زفر رحمه  
 الله لما مهر المثل في الحريين ايضا م واما اذا نكحها في دارنا فالافقي وجوب مهر  
 المثل عندهما مسكين ﴾** ولو تزوج ذمي ذمية بغيرها وخنزير عين فاسما او احدهما**

شيئا فقلت هو حدية وقال مهرنا فالقول له الا نيا هي **﴿ للاكل ﴾** كاخبر بخلاف الحنطة **﴿ فان نكح ذمي ذمية او حري  
 حرية ثمة ﴾** اي في د الحرب **﴿ بيعة او بلا مهر وذا جائز عديم ﴾** اي والحال ان النكاح بلا مهر يجوز ولا يجب شيء  
 وانما قال هذا لانه ان لم يميز هذا في دينهم او يجب المهر عديم لا يكون حكم المسئلة عند عدم وجوب المهر **﴿ فوطئت او  
 طلقت قبله او مات احدهما فلا مهر لها وان نكحها بغيره او خنزير عين تم اسما او اسلم احدهما**

عليها خلع في غير عين قيمة اغتر فيها وسهر ﴿ ١٨٠ ﴾ المثل في الخنزير ﴿ لان الغر مثل حنهم كاخضر عندنا ولا يجل اسنهم

واجاب القيسه بكون امرأتهم اغتر  
واما الخنزير فن ذوات القيم حنهم  
كالثاء عندنا فاجاب القيسه لا يكون  
امراضاً عنه فيجب عنه مهر المثل  
امراضاً عن الخنزير

﴿ باب نكاح الرقيق وانكحروا ﴾

﴿ نكاح القن والمكاتب والمدير والامة  
وام الولد بلاذن السيد موقوف ان اجاز  
نقد وان رة يمل فان نكحوا بالاذن

فالمرء عليهم بيع القن فيه لا الاغران  
اي المكاتب والمدير ﴿ بل يسيمان قوله  
طلقات رجسية اجازة لاطلقتها وارقاتها

اي اذا تزوج عيب بغير اذن مولاه  
نقل المولى طلقها رجسية فهو اجازة  
لان الطلاق الرجسي يقتضي سبق

النكاح بخلاف طلقها اذا يمكن ان  
لا يكون المراد اتركها وهذا المعنى  
التي باليد المتروك اما فارقتها فهو

اظهر في هذا المعنى ﴿ واذنه لعينه  
بالنكاح يتم جائزه وفاسده فيبيع  
العيب لمهر من نكحها فاسداً بعد اذنه

فوطئها ولو نكحها ثانياً او اخرى بعدما  
صحها يوقف على الاجارة ﴿ اي لو  
نكحها نكاحاً ثانياً صحها او نكح

اسراً اخرى بعد تلك المرأة نكاحاً  
صحها توقف على الاجارة لان  
الاجارة قد انتهت بذلك النكاح في

الفاسد ﴿ ولو زوج عيباً مدنيته صح  
وساوت غرماء في مهر مثلها ﴿ اي  
ساوت المرأة غرماء في مقدار مهر المثل

اي ان يبيع العبد يقسم ثمنه بين المرأة  
والغرماء بالحصص اخذت حصصهمها ان  
كان المهر اقل من مهر المثل او مساوياً

اما اذا كان زائداً فلا تأخذ بحصة

قبل القبض ﴿ ما اغتر والخنزير ﴿ وقال ابو يوسف رحمه الله لما مهر المثل في  
الوجهين وقال محمد رحمه الله لما القيمة في الوجهين وله ان الملك في الصداق العين  
يتم بمجرد العقد ولذا نكحت التصرف فيه و بالقبض ينقل من ضمان الزوج الى ضمانها  
وذلك لا يمنع بالاسلام كاسترداد اغتر المصنوع م قوله في الوجهين اي العين  
وغير العين عناية ﴿ وفي غير العين لما قيمة اغتر ﴿ لان القبض في غير العين  
موجب الملك فيمتنع بالاسلام ﴿ وسهر المثل في الخنزير ﴿ لانه فيسي فاخذ  
قيسته كاخذه عينه واغتر مثلي

﴿ باب نكاح الرقيق ﴾

﴿ لم يجز نكاح العبد والامة والمكاتب والمدير وام الولد الا بذن السيد ﴿ اما  
العبد والامة فلقوله عليه الصلاة والسلام ايا عيد تزوج بغير اذن مولاه فهو طاهر

ولان في تنفيذ نكاحها نصيبها لان النكاح عيب فيها م والحديث رواه ابو  
داود والترمذي وقال حديث حسن والطاهر الزواني وقال مالك يجوز لعبد وام  
المكاتب فلان ذلك حجة انما هو في حق الكسب والنكاح ليس يكسب واما المدير وام

الولد فلقيام الملك فيها ﴿ ولو نكح عيد باذنه بيع في مهرها ﴿ لانه دين مطلق  
يرقته لوجود سيده من امله وقد ظهر في حق المولى باذنه فصار كدين التجارة م

قوله من امله لعقه وبلونه ح ﴿ وسى المدير والمكاتب ولم ينع فيه ﴿ فنصدر  
قلها من ملك الى ملك فيؤدي من كسبها ﴿ وطلقات رجسية اجازة للنكاح

الموقوف ﴿ لان الطلاق الرجسي لا يكون الا في نكاح صحيح ﴿ لاطلقتها وارقاتها  
لانه يحتل الرد لان رد هذا العقد ومناكرته يسمى طلاقاً وهو الذي بحال العبد

المتروك فيعمل عليه م اي يعمل لفظ الطلاق على الرد بقرينة التردد قوله هذا  
العقد اي العقد الفاسد عناية م ﴿ والاذن بالنكاح يتناول الفاسد ايضاً ﴿

فالزوج نكاحاً فاسداً ودخل بها يباع في المهر عند ابن حنيفة رحمه الله لاطلاق  
لفظ النكاح كلفظ البيع وقال ابو حنيفة بعد الصق ﴿ ولو زوج عيباً مأذوناً ﴿

مدنيته مسكين ﴿ اسراء صح م ان كان النكاح بمهر المثل ووجه النسخة انه مالك  
رقيقه والنكاح لا يلاقي حق الغرماء مقصوداً م لان وضعه لقصده بالبيع بالملك

يثبت الملك ثم يثبت المهر حكاه وهذا دفع لما يقال من انه ابطال حق  
الغرماء قوله بمهر مثلها واما الزيادة فتوشع الى ما بعد استيفاء الغرماء م ﴿ وهي  
اسوة للغرماء في مهرها ﴿ لوجوبه بسبب لامر له كالمريض تزوج بمهر مثلها فانها

اسوة للغرماء م قوله بسبب لامر له وهو النكاح لصدره من امله في  
عمله م ﴿ ومن زوج امته لا يجب تبويتها فقدمه ﴿ لبقاء حق المولى في الاستقدام

وفي التبوة ابطاله ﴿ ويطلق الزوج ان غلر ﴿ رعاية لخلع م ﴿ وله ايجابها على  
النكاح ﴿ لان في الانكاح اصلاح ملكه فقصته عن الزنا الذي هو سبب الملاك

ما زاد ﴿ ومن زوج امته خلعها ويطلق الزوج ان غلر بها ولا تجب التبوة وفي ان غلر بينها وبينه ﴿ ( والنقصان )

اي بين الزوج في منزله ولا يستخدمها لكن لا تنقه ولا سكني الا بها اي لا يجب على الزوج حفظها او - كنهها الا بالبوقة  
فان يراها ثم رجع مع اي الزوج وسقطت اي النفقة من الزوج يرجع المولى عن التبوقة ولو خدمه بلا  
استخدامه لا اي ان خدمت المولى بلا استخدام مع وجود ٨٨ التثبيت لا تسقط النفقة عن الزوج والتبوقة

مصدر بوته منزلا وبوأت له اذا  
حيثات له منزلا والمولى وان لم يعم  
المنزل فالتبوقة تسند اليه باختياره  
يمكن الزوج من ذلك وله انكاح  
عبد وامته كرها اي تزوج كل  
واحد بلا رضاه وطرة تثلث نفسها  
قبل الرطه المير لا للمولى امة تثلث اليه  
اي قبل الرطه لانه حمل بالقتل اخذ  
المير فيوزي بالمرحمان اما في الصورة  
الاولى فالقاتلة لا تأخذ شيئا فكل  
المير بالموت وانما قبل الرطه لان  
بعد الرطه المير واجب في صورتين  
زوج الامة يزل باذن سيدها  
فان الزل مانع عن حدوث الرطه  
وهو ملك مولاهم وخيرت امة  
ومكاتبه حقت تحت حر او عبد  
فان كانت تحت السيد فلها الخيار وحسب  
للمار وهو ان يكون الحرة فراشا  
لصيده وان كانت تحت الحر فبغيره خلاف  
الشافعي وبهذا بناء على مسئلة اعتبار  
الطلاق فانه عندنا بالنساء فلها الخيار  
منما زادة الملك عليها وعنده بالرجال  
فلم يوجد طه التسع وهو الطار او  
زيادة الملك امة تكتم بلاذن  
فصفت نفذ ولم تحير لانها قد  
رضيت وما سمي لصيد وان زاد  
على مهر مثلها او طقت فصفحت وان  
حقت اولا فلها من وطى امة ابنه  
فولدت فادعاه تبت نسبهم في امه ولده  
ووجب تميته فان قوله صلى الله

والنقصان م فيه او في ماله تصببه وقال الشافعي رحمه الله لا اجبار في السيد  
ويسقط المير بمقتل السيد امته قبل الرطه وقال عليه المير لمولاه وله ان يمتنع  
المير قبل التسليم فيبازي بين البذل كما اذا ارتقت الحرة والقتل في حكم الدنيا  
اتلاف ولذا وجب القصاص والحدية فكذا في حق المير لا يقتل الحرة نفسها اليه  
حلالا زفر رحمه الله ولنا انه لا عبرة لخاتبة المرد على نفسه في احكام الدنيا والاذن  
في الزل لسيد الامة لان الزل يثلث بقصد الولد وهو حق المولى وعن ابي  
يوسف ومحمد رحمهما الله صلى الله عليه وسلم ان الاذن اليها ولو حقت امة او مكاتبه حوت  
الى آخر مجلس العلم شلي على الزلي م ولو زوجها حرا حلالا لشافعي رحمه  
الله ولنا قولنا عليه الصلاة والسلام ليريد حرا اعقت ملكك بصمت فاستأري  
والتمثيل بملك البضع مطلق ينظم الفصيلين ولانه يزداد الملك عليها بزيادة الطلقات  
فلها رفع اصل العقد دفعا لزيادة م والحديث رواه ابو بكر الرازي وابن سعد  
مرسلا في الطبقات قوله فلها رفع اصل العقد وان قصرت الزوج لرضاه به حيث  
اقدم على نكاحها مع العلم بانها قد تفتق ف م ولو نكحت بلا اذن فصحت نفذ  
لانها من اهل الصلابة ومنع النفاذ على المولى وقد زال بلا خيار لان النفاذ يبد  
العتق فلا يفتقر بزيادة الملك كما اذا زوجت نفسها بعد العتق فله وطى قبله بالمير  
اي المسمى لان النفاذ يستند الى وقت وجود العقد فصحت التسمية له لان  
الخافع مملوك له والاعمال لان الخافع مملوك لها ومن وطى امة ابنه  
فولدت فادعاه تبت نسبه لان له بمك مال ابنه الحاجة الى البقاء فله  
تملك جاريته الحاجة الى صيانة الماه خير ان الحاجة الى بقاء نسله دونها الى بقاء نفسه  
ولذا يملك الجارية بالعتق والطعام بغير العتقة م قوله صيانة الماه لانه كنفه لانه  
جزؤه قوله بغير العتقة ويحل له الطعام عند الحاجة لا وطواها ف م وصارت ام  
ولده وعليه قيمتها لما ذكرنا لا عقرها وقال زفر والشافعي يجب المهر م ونحن  
نقول ان الملك قد ثبت سابقا على الايلاج ضرورة صيانة الماه اذ لو لم يسبقه لم يكن  
فله زنا والزنا مستلزم لنفي الماه شركا وانما ثبت الملك سابقا عليه وقع الرطه على  
ملكه فم ثم الثابت للضرورة يقتدر بقدرها ولا كان ثبوت الملك ضرورة صيانة الماه  
يقتدر بقدر الصيانة فلا يمتد الى حل الرطه فلا مخالفة بين قوله وقع الرطه على  
ملكه وبين قوله اثناء لا وطواها م وقيمة ولها على ملكه م ودعوة  
الجدة كدعوة الاب حال عدمه لقيامه مقامه م ولو زوجها اباه فولدت لم  
تصر اباهه حلالا لشافعي رحمه الله ولنا ان ماله قد صين بالانكاح فلا ضرورة

عليه وسلم انت ومالك لا يك اوجب ولاية تمك مال الابن للاب عند الحاجة فقبل الرطه يصير ملكا له لئلا يكون الرطه حراما  
ليجب قيمتها على الاب لا مهره لانه وطى بملكه ولا قيمة ولها م لانه ولد في ملك الاب والجد كالأب ببعده  
فيه اي بعمومت الاب في الحكم المذكور لا قبله اي لا قبل الموت وان نكحها م وان نكح امة الابن لم يصر له ولده

ويجب مهورها لا ينحصر بولدها حر بقرابه **❦** أي بقرابة الابن فان الامه ملكه الابن بقرابه الزم فينتقل على ابيه **❦** وفسد نکاح حرة قالت لسيّد زوجها اعتقه عني بالقبض **❦** أي حرة تحت حيدقات لسيّد زوجها اعتقه بالقبض مع الامر ويصح الزوج على امراته وبفسد النكاح خلافاً لفرقائه لا ينتقل على المرأة عنده لعدم الملك وعن قول بالانقضاء ببيت الملك نصراً كما لو قالت به من يكذباً ثم اعتقه عن وقول المولى

❦ ١٨٢ ❦

في اثبات ملك العيين ولا استيلاء بدون حقيقة الملك اوسعهم كما في جارية المكتوب اذا ادعى المولى ولدها المحدث **❦** ويجب المهر **❦** لان زواجه بالنكاح **❦** لا التزيم **❦** لانه لم يملكها **❦** ولدها حر **❦** على الابن لانه اخوه **❦** حرة قالت لسيّد زوجها اعتقه عني بالقبض ففسد النكاح **❦** خلافاً لفرقائه لانه امكته تصح كلامه بتقديم الملك انقضاء اذ الملك شرط لصحة العقد عنه فصار قوله اعتق طلب التملك منه بالالف ثم امره باعتاق حرة الامر عنه وقوله اعتقت تملكاً منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للأمر ففسد النكاح لثباتي بين المملوكين هم قوله انقضاء والمقتضى صون كلامه عن القبول تملكاً شياً فلا يثبت شروطه بل يثبت شروط التضمن والكسوف **❦** ولو لم نقل بالالف لا يفسد **❦** خلافاً لابي يوسف لانه يقدم تملكاً بغير عرض تصحيحاً لتصره ولما انه لا يمكن تصحيحه بتقديم الملك بغير عرض لان شرط المبة القبض بالنس فلا يمكن اسقاطه ولا اثباته انقضاء لانه فعل حسي يختلف البيع لانه تصرف شرعي هم قوله حسي فلا يمكن اثباته في ضمن قوله اعتقت عنائه ش قوله شرعي لولي يتضمن ضمن قول آخر مراداً منه فم **❦** والولاء له **❦** أي للمعتق لا لا لأمر اخ الاعتاق لم يقع عنه ع

### ❦ باب نكاح الكافر ❦

❦ تزوج كافر بلا شهود او في عدة كافر وذا في دينهم جائز ثم اسما اقر عليه **❦** لصحة النكاح حين صدق لاهم لا مخاطبين بحق الشرع واذا صح فحالة الاسلام او المرافعة حالة البقاء والشهادة ليست بشرط فيها وكذا العدة لا تافها كالنكاح اذا وطئت بشبهة وقال زفر رحمه الله لا يصح في البهيمن وقال لا يصح في فصل العدة قط **❦** ولو كانت محرمة فرق بينهما **❦** لان المحرمية تنافي بقاء النكاح **❦** كما في الارضاع الطارئ على النكاح **❦** وقال ابو حنيفة رحمه الله انما يفرق بينهما ان تراخا لا بمرافعة احدهما **❦** ولا يصح مرتدة او مرتدة احد **❦** لان المرتدة يجل والمرتدة تحبس كلاماً قتل والنكاح يشغله عنه ولاه لا ينتظم المصالح بينهما وما تروح النكاح الا لانقضاء **❦** والولد يتبع خير الابوين ديناً **❦** نظراً له **❦** والمهر من التمتع من النكاح **❦** طرحة ذبيحة ونكاحه فم **❦** ولو اسلم احد الزوجين عرض الاسلام على الآخر **❦** وقال الشافعي رحمه الله يقطع النكاح بنفس الاسلام **❦** ان

الملك انقضاء ففسد النكاح ويؤد عليه ان غاية ما في الباب انه صار كقوله مع عبده منى بالقبض وقال الاخر بحث لا يفسد البيع لان الواحد لا يحوّل طرفي البيع بخلاف النكاح وايضاً الملك الذي يثبت بطريق الانقضاء ملك ضروري فيثبت بغير الضرورة ولا ضرورة في ثبوته في حق النكاح حتى يفسد النكاح والحوار من الاول ان البيع الثابت بالانقضاء مستغن عن القبول فانه قد عرف في اصول الفقه ان المقتضى ليس كالموطأ بل هو امر ضروري فيفسد عن الاركان والشروط بما يحصل السقوط عن الثاني ان الثابت بالانقضاء وان كان ضرورياً يثبت به لوازمه التي لا يحصل السقوط كما سياتي في مسألة المبة ان المبة الانقضائية لا بد لها من القبض بطلان ملك النكاح من لوائه ثبوت ملك العيين بحيث لا ينفك عنه **❦** والولاء له **❦** لانه حتى طلق **❦** ويقع عن كفارتها لو نوت به **❦** أي نوت بهذا الاحتاق الاحتاق عن الكفارة يقع عن الكفارة **❦** وان قالت ذلك بلا بدل لم يفسد والولاء له **❦** أي لسيده وهذا عند أبي حنيفة وكذا عند محمد واما عند أبي يوسف هذا والاول سواه

يثبت الملك هنا بطريق المية وتستغنى المية عن القبض ومو شرط كما يستغنى البيع عن القبول وهو ركن فنقول القبول (كانت) ركن يحصل السقوط كما في التماثل اما القبض فلا يحصل السقوط في المية بجمال **❦** فان اسلم الزوجان بلا شهود او في عدة كافر معتقدين ذلك اقر عليه وان اسلم الزوجان لمحرمان فرق بينهما والطفل مسلم ان كان احداً يمسكاً او اسلم احدهما كتائياً ان كان بين مجوس وكتائياً **❦** لان الطفل يتبع خير الابوين **❦** وفي اسلام زوج المحرمية او امرأة الكافر **❦** أي سواء كان كتائياً او مجوسياً **❦** يعرض الاسلام على الآخر

كانت غير مدخول بها وبعد ثلاث حيض ان كانت مدخولا بها ولنا ان المقاصد  
قد فانت فلا بد من سبب يمتنع عليه الفرقة والاسلام طاعة لا يصلح سببا لما يعرض  
الاسلام ليحصل المقاصد او ثبتت الفرقة بالاياه قوله لا يصلح الخ لانه سبب  
لاتيات العممة قال عليه الصلاة والسلام فاذا قالوا قد صمروا منا ومانهم الخ حديث  
فم ﴿فان اسلم والا فرق بينهما وابطاه طلاق لا اباؤها﴾ لانه بالاياه امتنع  
عن الاسامك بالمعروف مع قدرته عليه بالاسلام فباب القاضي متايد في التصریح كما  
في الجب والمنة والمرأة ليست باهل للطلاق فلا يتوب منها وقال ابو يوسف رحمه  
الله الفرقة لا تكون طلاقا في الوجهين ﴿ولو اسلم احدهما ثمة لم تبين حتى تحيض  
ثلاثا﴾ والثاني رحمه الله يصلح كما مره في دار الاسلام ولنا انه تعدد  
العرض لقصور الولاية ولا بد من الفرقة دفعا للفساد فانما شرطها وهو مفسى الحيض  
مقام السبب هم وهو تقریق القاضي عنها ش ﴿ولو اسلم زوج الكتائية بنى  
نكاحها﴾ لصحة النكاح ابتداء ﴿وتبين الدارين﴾ بان جاء احدهما مسلما او  
ذميا او اموتاه يم ﴿سبب الفرقة﴾ لان مع التباين حقيقة وحكما لا ينظم  
المصالح فشا به الله مية هم قوله مع التباين حقيقة بان يابدا تنصا وحكما بان لا  
يريد الخروج من الدار التي دخلها واحتوز به عن المستان لانه على قصد الخروج  
فلم تبين امراته نهاية م ش قوله المحرمية بالزواج فم ﴿لا السبي﴾ لان حكمه  
ملك الزبية ومع لا يتاين النكاح ابتداء فكذا جاء مصاد كالثراء وعند الشافعي  
رحمه الله السبب هو السبي لا تباين الدارين هم قوله كالثراء فانه لا يفسده النكاح  
فكذا بالسبي عاية م ش ﴿وتنكح المهاجرة الحائض بلا عدة﴾ خلافا لما وله انها اثر  
النكاح المتقدم وجبت اظهارا غطره ولا ينظر لملك الحرمة ولما لا يجب على المسبية  
وان كانت حاملة لا تنكح لان الزلة ثابت النسب فاذا ظهر الفرائش في حق النسب  
يظهر في حق المنع من النكاح احتمالا هم كليا يمتنع الثرائان فم ﴿وارتداد  
احدهما فسح في الحال﴾ لا طلاق وقال محمد ان كان الردة مء هي طلاق كالاباء  
ولها ان الردة متافية للنكاح لكونها متافية للعممة وقوله العممة اي عصمة النفس  
والادلاك ومن جعلها ملك النكاح والطلاق لا يداني النكاح لثبوته معه حتى لا تقع  
اليثومة فيرد ين امر زائد او ناقضاء العدة فلم ان الواقع بالردة غير الطلاق وهو  
الصح فم ﴿فموضوعة للمهر﴾ . واء ارتد هو او هي لا كسره بالدخول فلا يمكن  
سقوطها يم ﴿ولغيرها﴾ . سغه ان ارتد ﴿لان الفرقة من جمته يم﴾ لا ان  
ارتدت ﴿لان الفرقة من جمتها ي﴾ والاباء نظيره ﴿فان بعد الدخول من ابها  
كان وجب تمام المهر وان قبله فلان ك : . سغه يجب النصف وان كان منها لا يجب تنه  
يم ﴿ولو ارتد او اسلم معا لم تبين﴾ : سغسا والقياس بالطلاق وهو قول زه لان  
ردة احدهما متافية للنكاح وفي ردهما ردة احدهما وجه الاستحسان ان بعض العرب  
ارتدوا م اسما ولم يرمهم النكاح رضى الله عنهم بتجديد الانكحة فم والارتداد

فان اسلم فهي له والا فرق وهو ﴿  
اي التفريق﴾ ملاق لواله لالو  
ابت ﴿لان الطلاق لا يكون من  
النساء﴾ ولا مهر هنا ﴿سبب في  
ابائها﴾ الا للموطاة ﴿اما في صورة  
اباء الزوج فان كانت موطاة لكل  
المهر وان لم يكن فنصفه لان  
التفريق هنا طلاق قبل الدخول  
﴿ولو كان ذلك في دارم﴾ اي  
اسلام زوج الميوسية او امراة كالكافر  
﴿لم تبين حتى تحيض ثلاثا﴾ لاسلام  
الاخر ولو اسلم زوج الكتائية فهي  
له وتبين بتباين الدارين لا بالسبي  
فله خرج احدها الياسملا او اخرج  
مسبكا بانت وان سبها معا لا ومن  
عاجرت الياسم بانت لاعداء الاحامل  
وارتداد كل منهما فسح عاجل ثم للموطاة  
كل مهر حال غيرهما فنصفه لو ارتد ولا  
تمه لو ارتدت وفي النكاح ان  
ارتدا معا ثم اسلما وبعد ان اسلم  
احدهما قبل الآخر

منهم واقع مما لحق التارخ **﴿ وبأن لو اسلم متعاقبا ﴾** لان اظهر احدهما على  
الردة مناف كابتدائها

### ﴿ باب القسم ﴾

﴿ البكر كالنبي والجديدة كالقدية والسلة كالكتاية فيه ﴾ لقوله عليه الصلاة  
والسلام من كانت له امرأتان ومال الى احدهما في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل  
ومن عاتشه رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل في القسم بين نسائه  
وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تؤاخذني فيما لا املك يعني زيادة المحبة ولا فصل  
فيأرونا ه والحدثان رواها اصحاب السنن الاربعة فم **﴿ وقوة ضعف الامة ﴾** به  
ورد الاثر ه به قضي ابو بكر وعلي رضي الله عنهما ف **﴿ ويسافر بين شاء ﴾** اذ له  
ان لا يستحب واحدة منهن فكذا له المسافرة بواحدة منهن ه ولانه قد يسافر  
بعضهم لقهر المرض او يمن وقد لا يأمن بعض في حفظ المتاع في البيت او السفر  
ي م **﴿ بالقرعة احب ﴾** فعلة عليه الصلاة والسلام لهما تطيب القلوب فكان  
من باب الاستحياء وقال الشافعي رحمه الله القرعة مستقاة ه م وضعه عليه الصلاة  
والسلام رواه الجماعة فم **﴿ ولما ان ترجع ان وجبت قسمها الاخرى ﴾** لانها  
اصقلت حقا لم يجب بعد فلا يسقط

### ﴿ كتاب الرضاع ﴾

﴿ هو معنى الرضيع من ثدي الادمية في وقت مخصوص وحرم به وان قل ﴾ وقال  
الشافعي رحمه الله لا تحرم الا بفسد رضعات لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحرم  
المسة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجات ولما قوله تعالى واماكم الاتق  
ارضعتكم وقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير  
فصل ولان الحرة لشبهة البضية بنشور النظم واثبات اللحم لكة امر سبطن  
فتعلق اعنكم بفعل الارضاع وما رواه مردود بالكتاب او منسوخ به ه قوله لقوله  
عليه الصلاة والسلام رواه مسلم واخرجه ابن حبان قوله وقوله عليه الصلاة والسلام  
في الصحيحين فم قوله مردود ان جهل التاريخ وتماما قوله او منسوخ ان  
احبر اغبر مقدما وصرح بفسد ابن عباس وقوه عن ابن مسعود رضي الله عنهم  
فم **﴿ في ثلاثين شهرا ﴾** وقال سنان وهو قول الشافعي وقال زه ثلاثة احوال  
ولابي حنيفة رحمه الله قوله تعالى وحمله وفضاه ثلاثون شهرا ذكر تبيين وشرط  
لها مدة فكانت لكل واحدة منهما بكاملها كالا لاجل المضروب للدينين الا انه قام  
المتنص في احدهما بقي الثاني على ظاهره ولانه لا بد من تغير الغذاء ليقطع الانبات  
باللبن وذلك بزيادة مدة يتعدو المبي فيها غيره فقدرت باذي مدة الحمل لانها  
مقبوة فان غذاء الجنين يتغير الرضيع كما يتغير غذاء النملع والحديث يحول على مدة  
الاتمعاق وطيله يحول النص المقيد يحول في الكتاب ه م قوله قد يدرن

### ﴿ باب القسم ﴾

﴿ يجب العدل فيه والبكر  
والنبي والجديدة والعتيقة والسلة  
والكتاية سواء والامة والمكانية وام  
الولد والمديرة نصف الحرة ولا قسم في  
السفر بل يسافر بين شاء والقرعة ولي وان  
ترك قسمها لقهرتها صح وان رجعت  
جاز

### ﴿ كتاب الرضاع ﴾

﴿ يثبت بصة في حولين  
ونصف لا بعده امومة المرضعة  
لرضيع وابوه زوج مرضعة لبنها منه  
له اي الرضيع فالحوالان ونصف  
قوله ابي حنيفة واما حد غيره فقدته

حولان فيحرم منه ما يحرم من النسب الا أم اخته واسميه في نكاح الاخت والاخ من النسب في الام او موطوءة الاب وكل منها حرام ولا كذلك من الرضاع وفي شاملة ثلاث صور الام رضاعاً للاخت او الاخ نسباً للام نسباً للاخت او الاخ رضاعاً والام رضاعاً للاخت او الاخ رضاعاً فان قيل قوله الا ام اخته ان اريد بالام الام رضاعاً وبالاخت الاخت رضاعاً لا يشمل ما اذا كانت احدهما فقط بطريق الرضاع وان اريد بالام الام نسباً (١٨٥) وبالاخت الاخت رضاعاً او بالعكس لا يشمل

الصورتين الاخرين قلنا المراد ما اذا كانت احدهما فقط بطريق الرضاع ام من ان يكون احدهما فقط او كل منهما واغت ابنته اغت الابن من النسب اما البنت واما ربيبته وايضا كانت فقد وطئت اسماً ولا كذلك من الرضاع وجدة ابنته جدة الابن نسباً ام موطوءة ولا كذلك من الرضاع وام حمه وحمة وخاله وخالته اعلم ان ام هؤلاء موطوءة الجلد الصحيح الواجد الفاسد ولا كذلك من الرضاع ولا نفس الصور الثلاث في جميع ما ذكر في الرجل اي هذه النسب المذكورة لا يحرم من الرجل اذا كانت من الرضاع واخا ابن المرأة لها رضاعاً اي لا يحرم اخو ابن المرأة لها ان كان من الرضاع واعلم ان هنا مكرراً لانه ذكر ام الاخ وما كانت المرأة ام اخ رجل كان الرجل اخا ابن تلك المرأة وبصورة المختصر كانت كذلك فيحرم منه ما يحرم من النسب الا ام اولاد اصوله واغت ابنته وجدة واولاد الاصول الاخ والاخت والعم والعمة واخذ واغتالة فام هؤلاء يحرم من النسب لا من الرضاع ثم خفيت العبارة الى هذا فيحرم مع قومها عليه كالنفس

كقول له على المدحرم خمسة اقربة حطلة الى شهر قوله المنقص حديث عائشة الولد لا يبقى في بطن امه اكثر من سنتين ولو بملكه مغزل عناية ش ولا مدخل للراي في المقادير قوله ببقى الثالث هذا جمع بين الحقيقة حيث اريد بالثلاثين مثاه الحقيقي والمجازي حيث اريد به اربع وعشرون وايضا كثير من المققين على منع التجوز في أسماء المدحرم قوله والحديث وهو ما رواه المصنف لارضاع بعد حوليد ع قوله محمول لان المطلب بالقاء في قوله محمول فان ارادوا فصلاً على يرضع يدل على بقاء المدة بعد الحولين حيث على الفصال على نواصيها فم ما حرم من النسب الا ام اخته من الرضاع لان ام اخته من النسب اما امه او موطوءة ايه بخلاف الرضاع فم افاد ان الحرم في الرضاع وجود معنى يحرم في النسب لغيره انه اذا اتفق في شيء من صور الرضاع انتفت الحزمة فم فالغنى في مسئلة امية او كونها موطوءة ايه وما منتفان في ام اخته فان ام اخت زيد من الرضاع ليست بام زيد ومكناً لانه اغت ابنته قوله من الرضاع يصح اتصاله بكل من الام والابنت وبها فم واغت ابنته لا ذكرها ع زوج مرضعة لبنها منه اب للرضيع وابنه اخ وابنته اخت واخوه م واخوته م قال عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها ليلى عليك الخ فانه محكم من الرضاعة ولان زوجها سبب لتزول لبنها فيضاف اليه في موضع الحرمة احتياطاً وعند الشافعي رحمه الله في احد قوله ان لبن الفضل لا يحرم م قوله عليه الصلاة والسلام انك الحديث في الصحيحين بلفظ انك في فانه الخ فم ويحل اخت اخيه رضاعاً ونسباً كالاخ لاب له اخت لا ام جاز لانه لاب ان يتزوجها ولا حل بين رضيعي ثدي لانها اخ واغت ويحل بين مرضعة وولد مرضعاً لانه اخوها وولد ولفها والابن المخطوط بالطعام لا يحرم وكان الطعام غالباً ولا اذا كان الابن غالباً يحرم وله ان الطعام اصل ولبن تابع في المقصود فصار كالنفس ولا مستحب بقاطر الابن عند ابي حنيفة رحمه الله لان التفذي بالطعام هو الاصل م قوله في حق المقصود وهو التفذي وهذا لان غلب الابن بالطعام انما يكون عند تعوده بالطعام وعند ذلك يقل نشوة الابن فقد اجتمع في بطنه ممتنان واحدهما اكثر وهو الطعام فصار الآخر الرقيق مستهلكاً وفيه ان عرض المسئلة في غلبة الابن والجواب ان المراد بتثنيته في الانا، واكثر الواسل الى جوفه عند رفع القيمة انما هو الطعام حتى لو كان الطعام

(٢٤١) كشف الحقائق وفروعه والزوجان عليها اي يحرم المرضعة وزوجها على الرضيع ويحرم قومها على الرضيع كما في النسب ويحرم فروع الرضيع على المرضعة وزوجها ويحرم زوج الرضيع على المرضعة وزوجها اي الرضيع ان كان ذكر لا يحرم زوجته على زوج مرضعته وان كان الرضيع انثى يحرم زوجها على مرضعته وابنته في هذا البيت التاريخي از جانب شيوخه م شيوخ شولدا وان جانب شيوخه زوجان وفروع ويحل اخت اخيه رضاعاً كما حل نسباً كاخ من الاب له اخت من امه تحمل لانه من



ورقاً يشرب اعتبرنا الغلبة فان غلب اللبن اثبتنا الحرمة ف م ﴿ ويصير الغالب لو  
 ماء ﴾ ويصير حقيقة اللبن عند الشافي ولنا ان الغالب غير موجود حكماً حتى لا  
 يظهر في مقابلة الغالب كما في الميكن م وفيه ان مبني الايمان على العرف والعرف  
 لا يصير الغالب وفي مسئلتنا الحرمة وهي تنبني على الحقيقة احتياطاً الا ان يقال  
 ان الغالب بالماء غير مثبت ف م والخلاف بيننا وبين الشافي في الغلط بالماء فهم  
 من م ﴿ ودواه ﴾ لان اللبن يبقى مقصوداً اذ الدواء للقوتية على الوصول م الى  
 ما لا يصل اليه بنفسه وهذا من الخبرات المداش ﴿ ولبن شاة ﴾ كما في الماء  
 وامرأة اخرى ﴿ لان لكل صاريثاً واحداً فيسيل الاقل تابهاً للاكثر وقال  
 محمد وزفر يتصلق الحررم بهما وعن ابني حنيفة في هذا روايتان ﴿ ولبن البكر والمينة  
 محرم ﴾ لاطلاق النص ولانه سبب التشو وفي المينة خلاف الشافي رحمه الله ولنا  
 ان السبب هو شبهة الجزئية وذلك في اللبن لمخى الانتشار والايات ومعفاً ما بين  
 وعده الحرمة تظهر في حق المينة وفقاً وتيماً م فكانت محلاً لما ف ثبتت في حقها  
 ثم تمدي بواسطتها الى غيرها قوله تظهر فيزوج الرجل هذه العينة في الحال  
 ليل له دن المينة وتيمها لانها محرمه ام زوجته ف م ﴿ لا الاحتقان ﴾ لان الحرم  
 في الرضاع معنى التشو ولا يوجد ذلك في الاحتقان لان المفذي وصوله من الاكل م  
 والتشوا انما يكون بالتفذي ع وعن محمد انه محرم ﴿ ولبن الرجل ﴾ لانه ليس بلبن  
 على التحقيق لان اللبن انما يتصور عن يتصور من الولادة م ف لو مرض له لبن فهو  
 خارق للعادة لا يبي عليه الاحكام قوله بما يتصور منه الولادة اي وقتاً ما فلا يريد  
 البكر قبل البلوغ فانه اذا تحقق لها لبن اثبت الحرمة ف م ﴿ والشاة ﴾ لانه لا  
 جزئية بين الادبي والبهائم والحرمة باعتبارها م اي جزئية تؤدي الى اكتساب  
 الاسماء شرعاً كلامية والايوة والاخوة ع لم يصير الشاة ام الصبي ولا ولها اخاه  
 ف م ﴿ ولو ارضعت غرتها حرماً ﴾ لجمع بين الام واليت رضاعاً ﴿ ولا مهر  
 للكبيبة ان لم يطأها ﴾ لجهى القرقة من جهتها ﴿ والمغيرة نصفه ﴾ لان القرقة  
 وقعت لا من جهتها والارتضاع وان كان فضلاً منها لكن فعلها غير مسقط لحقها كما  
 اذا قلت مورثها ﴿ ويرجع على الكبيبة ان تعدت الفساد والا لا ﴾ لانها وان  
 اكدت ما كانت على شرف السقوط وذلك كالانلاف لكنها مسبية فيه اما لان  
 الارضاع ليس بالفساد التكاح وضعاً وانما ذلك بالتأق الحال او لان فساد التكاح  
 ليس بسبب لازام المهر بل هو سبب لسقوطه وانما وجب نصف المهر بطريق المنة  
 واذا كانت مسبية يشترط فيه التمدي كغير البشر ثم تعديها يتحقق لها اذا كانت طالة  
 بالسكاح فاقصدة فساد التكاح فان لم تعلمه او قصدت دفع الجوع عن الصغيرة فلا  
 تمدي وكذا اذا لم تعلم الفساد لا تكون متعدي م قوله ليس بانفسد التكاح اي  
 ليس موضوعاً له بل لتولية الرضيع قوله بالتأق الحال بصيرورتها اما وبنأ تحت  
 رجل ف م قوله ليس بسبب الخ لانه غير معقوف في نفسه قوله سبب لسقوطه لان

ايه ووضعا فدي كانغ واغت لا خارباً  
 لبن شاة وحكم مخطط لبثها بماه اودواه  
 اولين امرات اخرى او شاة الغلبة ويطعم  
 الحل م اي خلط لبثها بطعام الحل م كما  
 في لبن رجل م اي اذا نزل للرجل  
 لبن فشر به صبي لا يتصلق به حرمة  
 الرضاع م واحتقان صبي بلبنه اوجرم  
 بلبن البكر والمينة وان ارضعت غرتها  
 حرماً م اي اذا ارضعت امرأة  
 غرتها حال كون القصة رضعة حرماً  
 على الزوج م ولا مهر للكبيبة ان لم  
 توطأ والقضية نصفه ويرجع به على  
 المروضة ان قصدت الفساد والا فلا  
 ويجهت رجلان او رجل وامرأتان

ما يثبت به المبدل يثبت به المبدل قوله بطريق الصحة والمصلحة فيبقى الكتاب ابتداء لعدم المقود عليه اليها سائلاً قوله وإذا لم تعلم انك واعتبار الجهل هنا دفع قصد الفساد عنها قصداً وأما اعتباره لدفع وجوب الضمان وهو حكم شرعي فانما هو في محله فلا بأس به عتاية م ش ﴿ ويثبت بما يثبت به المال ﴾ وقال مالك رحمه الله يثبت بشهادة امرأة واحدة ولما ان فيه ابطال ملك التكاح وابطال الملك لا يثبت الا بما يثبت به المال ه قال صاحب الهداية في كتاب النكاحية وعلى هذا ينبغي ان يقبل قول الواحدة قبل المقدم لعدم زوال الملك ي م

### ﴿ كتاب الطلاق ﴾

﴿ هو رفع القيد الثابت شرعاً ﴾ خرج القيد الحسي وهو حل الوثاق ي م ﴿ بالنكاح ﴾ اخرج المتن ي م ﴿ تطليقها واحدة في طهر لا وطء فيه ﴾ ولا في الحيض الذي قبله ف ﴿ وتركها حتى تمضي عدتها احسن ﴾ لان الصعابة رضي الله عنهم كانوا يستحبون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تمضي العدة وان هذا افضل عندم من ان يطلق الرجل ثلاثاً عند كل طهر واحد ولانه اهد من التدامة واقل ضرراً بالمرأة ولا خلاف لاحد في النكاح ه قوله لان الصعابة انك اخرجها ابن ابي شيبة فدقوله وان حلف على ان الصعابة المحدث قوله ابد انك لعدم الحاجة الى زوج آخر قوله بالمرأة لعدم بطلان محليتها بالنسبة اليه لان سنة حلها نعمة عليها فم قوله في النكاح اي في عدم النكاح اي لم يقل احد بركاذه واما الحسن ففيه خلاف مالك المحدث ش ﴿ وثلاثاً في اظهار حسن وسى ﴾ وقال مالك انه بدعة ولا يباح الا واحدة ولما قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان السنة ان يستقبل الطهر استقبالا فيطلقها تكل ثم تطليقة ولان الحكم يدار على دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمن تحدد الرغبة وهو الطهر ه والحديث رواه المروقي واعلم اليه بقي بطلان انحرافه في قوله ان زيادة لم يتابع عليها وهو ضعيف لا يقبل ما تكرر بهورد بانه رواه الطبراني فم ﴿ وثلاثاً ﴾ وكذا الثنتان ﴿ في طهر او بكلمة ﴾ من حلف لخاص على العام ع روى النسائي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاثاً جميعاً فقام فقام فضبان فقال ائلب بكتاب الله عز وجل وانا بين أظهركم وقال ابن عباس الذي طلق ثلاثاً وجاء يسأل عصمت ربك فم ﴿ بدعي ﴾ وكان طاحياً وقال الشافعي كل طلاق مباح لانه تصرف مشروع يستفاد به الحكم والمشروعية لا تنهض المظهر واما الطلاق في الحيض فالحرم هو تطويل العدة عليها لا الطلاق ولما ان الاصل في الطلاق هو المظهر لقطع المصالح الدينية والدينية والا بانه ملجأ الخلاص ولا حاجة الى الجمع بين الثلاث وهي في الفرق على الاظهار ثابتة نظراً الى دليلها والحاجة في نفسها باقية فامكن تصوير الدليل عليها والمشروعية في ذاته من حيث انه ازالة الرق لا تناسل

### ﴿ كتاب الطلاق ﴾

﴿ احسن طلاقه قط في طهر لا وطء فيه وحسنه وهو السني طلاقه تغير الموطوءة ولو في حيض ولو موطوءة تقرق الثلاث في اظهار لا وطء فيها

المطر لم يمت في غيره وهو ما ذكرناه هـ م قوله كل طلاق مباح للاطلاقات لا جناح  
عليك ان تطلق النساء \* الآية وما روى ان عويمر المجلفي لما لا عن امراته قال  
كذبت عليا يا رسول الله ان امسكتها فهي طالق ثلاثا ولم يتكر صلى الله عليه وسلم  
عليه فـ م تكن الاطلاقات متروكة الظاهر ذكر كرامة الطلاق في الحيش وفي طهر فيه  
جماع باجماع المأطرين وحديث عويمر حادثة حال ومفاد حديث النسائي المار آنفا  
امر مستمر فيترجع قوله واما الطلاق في الحيش وكذا في الطهر الذي فيه جماع  
لاشياء وجه المدة انها بالافراء او بالوضع لاحتمال الحمل قوله وفي اي الحاجة قوله  
دليلا وهو الاعداد على الطلاق زمان تجديد الرغبة وهو الطهر وما ورد ان الدليل انما  
يقوم مقام المدلول في محل يتصور المدلول فيه والحاجة الى الغلاص عن عبدة التكاح  
في الطهر الثاني والثالث مع ارتفاعه بالطلاق الاول غير متصور قال والحاجة في نفسها  
بأية عنايه ش اذ قد تقع الحاجة الى التباين انكلي لرسوخ الاخلاق المتباينة مع الحاج  
النفس بالحسن الظاهر بالطريق ان يطلقها واحدة يجرب النفس على الصبر فان لم يقدر  
تدارك بالرجعة والا اوقع اخرى كذلك فان قدر ابنتها بالثالثة بعد قرن النفس  
بالفطام فـ م قوله تصوير الدليل عليها اي وجود الدليل الدال على الحاجة قوله والمشرعية  
انك كالصلاة في الارض المنصوبة فـ م وغير الموطوءة تطلق لثقة ولو حائفا \* خلافا  
لنظر قياس على الموطوءة ولما ان المرامي دليل الحاجة وهو الاعداد على الطلاق زمن الرغبة  
والرغبة في غير الموطوءة صادقة لا تقتضي بالحيش ما لم يحصل المقصود واما الموطوءة  
فتجدد الرغبة فيها عند الطهر \* وفرق على الاشهر فحين لا تحيض \* فليساها مقام  
الحيش هـ م اي في حق المدة فكذا في حق التفرغ ع وقال محمد لا يطلق الحامل  
للسنة الا واحدة \* وصح \* اي يجوز \* ثلاثين بعد الوطء \* لان الزكامة في  
ذوات الحيش لتروم الحمل فيشبه وجه المدة ولا تؤم فحين لا تحيض والرغبة وان  
تقتري بالوطء وانما تجدد بعد مدة نحو الشهر لكن تكثر من وجه اخر لرغبته في وطء  
غير مطلق فراراً عن موطن الولد فاكثر من الرغبة هـ م قوله فيشبه وجه المدة اي  
انها بالوضع او بالحيش فـ م وطلاق الموطوءة حائماً بدعي \* لتعني المهبر من  
الامر في حديث ابن عمر عن النبي \* فليرجعها \* لقوله عليه الصلاة والسلام لعمر  
رضي الله عنه مر اينك فليرجعها وقد طلقها في الحيش وقال بعض المتأخرين باستحقاق  
الرجعة والاصح الرجوب عملاً بمقتضى الامر وربما لمصلحة بالقدر الممكن يرفع اثره  
وفي المدة ودعا لقرير تطويل المدة هـ م والحديث في الصحيحين فـ م \* ويطلقها  
في طهر ثان \* لان السنة الفصل بين كل طلقتين بحیضة والتاخر هنا بعض الحيضة  
فتكمل بالثانية ولا تفيزى فتكمل واذا تكملت الثانية فالطهر الذي يليها زمن السنة  
هـ م وفي الصحيحين قال عليه الصلاة والسلام لعمر مرة فليرجعها ثم ليسكها حتى تطهر  
ثم تحيض فتطهر فان بداله ان يطلقها فليطلقها قبل ان يمسا فـ م \* ولوقال لموطوءته  
انت طالق ثلاثا لسنة وقد حدد كل طهر حلقه \* لان اللام اللاحقة صاص اي الطلاق

لحين تحيض واشهر في الآية والصفحة  
والحامل \* لقوله واشهر عطف على  
اطهار \* وحمل طلقين عقب الوطء  
وبدعه ثلاثا واثنان بمرة او مرتين  
في طهر لا رجعة فيه او واحدة في  
طهر لا رجعة فيه او واحدة في  
طهر وطئت فيه او حيض موطوءة  
ويجب رجعتها في الاصح \* وعند  
بعض مشايخنا يسحب \* واعلم ان  
الطلاق بعض المباحات فلا بد ان  
يكون بقدر الضرورة فاحسنه واحدة  
في طهر لا وطء فيه اما الواحدة  
فلانها اهل واما في الطهر فلا بد ان كان  
في حال الحيش يمكن ان يكون لفترة  
الطبع لا لاجل المصلحة واما عدم الوطء  
لثلاث يكون شبهة الملق \* فاذا طهرت  
طلقها ان شاء وان قال لموطوءته انت  
طالق ثلاثا لسنة بلاية يقع عند  
كل طهر طلقه \* لان السني هذا

للتقص بالسنه والسنة مطاق يتصرف الى التام والاكمل وهو السني وقتا وعددا فان كان  
 الايجاب في طهر لا جماع فيه تقع واحدة لحال والا تأخر الزرع حتى تحيض وتلمر  
 فتقع واحدة ف م ﴿ وان نوى ان يقع الثلاث الساعة عند كل شهر واحدة صحت ﴾  
 وقال زفر لا تصح نية الجمع لانه مدعة وفي ضد السنة ولنا انه يحمل لفظه لانه سني  
 وقوماء من حيث ان وقوعه بالسنة لا ايقاما فلم يشأوله مطلقا كلامه ويتنظمه عند  
 نيته ه واذا صحت نيته لحال فاراد ان تصح عند كل شهر لانه يحتمل ان يكون سنيا مطلقا  
 بان يصادف رأس كل شهر طهرا لا جماع فيه في قوله بالسنة اي بالحديث لما روي  
 انه عليه الصلاة والسلام قال من طلق امراته الثا بآت بالثلاث كما في شطبي وك  
 او انه طلاق ثابت عند اهل السنة خلافا للروافض وهم اهل البدعة لانهم يقولون  
 لا تقع الثلاث دفعة عند التفريق قوله سنيا مطلقا اي كاملا بيانه على ماني الترخان  
 رأس الشهر اما ان يكون طهرا فالطلاق سني وقوماء وايضا او حيفا فهو سني وقوماء  
 فاذا نوى عند رأس كل شهر العلم بان رأسه قد يكون حيفا فقد نوى الام  
 من السني وقوماء وايضا مآ او احكاما ه م قوله عند رأس كل شهر مفرد نوى  
 لا طهره ه ﴿ ويقع طلاق كل زوج عاتل بالغ ﴾ الاحلية والحلية وولاية شرعية  
 فوجب الثبوت بفاذه م ﴿ ولو مكهما ﴾ وقال الشافعي رحمه الله لا يقع طلاق  
 المكروه الا انه قصد ايقاع الطلاق في مكروهه في حال اهليته فلا يبرى عن قضيته  
 دفعا لحاجته اعتبارا بالمطالع وهذا لانه عرف الشرع واختار امونها وهذا اية  
 القصد والاختيار الا انه غير راض بحكمه وذلك غير محل به كالمأزله قوله حاجته  
 وفي اخلاص من القتل ش قوله آية القصد غير انه محمول على اختياره لذلك ولا  
 تأثير له في نفي الحكم وفي حديث حذيفة وابيه حين حلفهما المشركون فقال عليه  
 الصلاة والسلام نفي لهم يهدم ونستعين الله عليهم فيمن ان اليدين طوموا وكرها  
 سواء وحديث رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه من باب التقيص ولا  
 عموم له وقد اريد به حكم الاخرة بالاجماع فلا يريد به حكم الدنيا ايضا ليم قوله  
 غير محل به بخلاف البيع فان عدم الرضا يخل به ف م ﴿ وسكران ﴾ وقال الشافعي  
 في قوله لا يقع طلاق السكران ولنا انه جعل عقوبة بائيا حكما زجر الله واغرس  
 باشارته ﴿ لقيام مقام البارة دفعا لحاجة ﴾ وعيدا ﴿ لان ملك النكاح من  
 خصائص الامة والسيد باق على الحرية في خصائصها ف م ﴿ لا طلاق الصبي  
 والمجنون ﴾ لان الاحلية بالقل المميز ومعا صديان ﴿ والثام ﴾ لعدم الاختيار  
 ﴿ والسيد على امرأة عبده ﴾ حديث ابن ماحمر فوماء انما الطلاق لمن اخذ بالساق  
 وفيه ابن طيمة وهو ضعيف ورواه الدارقطني عن غيره ايضا ولا تتحالة وقوعه بدون  
 ملك النكاح ولا ملك المولى م ﴿ وعيداره بالنساء ﴾ وقال الشافعي رحمه الله  
 يجتبر بمال الرجال ﴿ فطلاق الحرة ثلاث والامة ثنتان ﴾ قال عليه الصلاة والسلام  
 طلاق الامة ثمان قال الترمذي حدث غريب العدل عليه عند اهل العلم من

﴿ وان نوى الكمل الساعة صحت ﴾  
 اي النية حتى يقع الثلاث في الحال  
 خلافا لزفر لانه يدعي وهو ضد  
 السني وعصدا الثلاث دفعة سني  
 الوقوع اي وقوعها منسب اهل السنة  
 وعند الروافض لم يقع بمسكوبه تعالى  
 الطلاق مرتان الآية فالثلاث لا يقع  
 الا ثلاث مرات ﴿ ويصح طلاق كل  
 زوج عاتل بالغ حر او عبد ولو سكران  
 طائع او مكروه او اغرس باشارته  
 المجهوز ﴾ اي ولو كان الزوج سكران  
 خلافا لشافعي ﴿ لا طلاق صبي  
 ومجنون وثام وسيد على زوجة عبده  
 وطلاق الحرة والامة ثلاثة واثنتان ﴾  
 اي طلاق الحرة ثلاثة وطلاق الامة  
 اثنتان ﴿ ولو زوجها خلافا ﴾ فان  
 اعتبار الطلاق عندنا بالنساء وعند  
 الشافعي بالرجال فاذا كان زوج الامة  
 حرا فالطلاق عندنا اثنتان وعصده  
 ثلاثة وان كان زوج الحرة عبدا  
 فالطلاق عندنا ثلاث وعصده اثنتان

اصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام وغيرهم اه وهذا مما يصح الحديث ف م

### باب طلاق الصريح

هو كانت طالق ومطلقة ومطلقة وتقع واحدة رجعية لان هذه الالفاظ  
لغة استعمالها في الطلاق صريح فيه وأنه يقب الرجعة بالص م وهو وبولتهن  
اسحق يردن \* للاجماع على ان المراد بالبوله المطلوع صريحا ف م وان نوى  
الاكثر وقال الشافعي رحمه الله يقع مائى ه ولنا انه نوى مالا يحتمل لفظه لان  
انت طالق مثلاً اخبار بصدق ان كان مطابك ولا يكذب واما الوقوع من الزوج فلا  
يقضيه لغة وانما ثبت بالشرع انتفاء كيلا يكون كاذبا ولان مقتضى لا عموم له لان  
ثبته ضروري وقد اندفعت الضرورة بواحدة ي م او الالبانة لان قصد تفريق  
ما علقه الشرع بانتفاء المدة فبعد عليه ه كما في حرمان القاتل عن الميراث قوله ما علقه  
انك اي اية واذا طلقت النساء فليكن اجلن فاسكرهن يعرف او سرحوهن \*  
والاجماع على ذلك ف م او لم ينو شيئا لان صريح فلا يحتاج الى  
النية و لو قال انت الطالق او انت طالق الطلاق او انت طالق خلافا يقع  
واحدة في الفصول الثلاثة اما الاول فلان المصدر يذكر ويراد به الاسم يقال  
رجل عدل اي عادل فصار كقوله انت طالق واما الاختيار فلان يذكر الثبوت وحده  
يقع فم المصدر المؤكد نولى رجعية بلانية لان صريح م او نوى واحدة  
او اثنتين لان معنى التوحيد مراعي في الفاظ الوحدان وذلك بالقردة او الجنسية  
والجنس يجوز منها الا اذا كانت امة لان اثنتين جنس طلاقها تنسخ بينهما وان  
نوى ثلاثا فثلاث لان المصدر اسم الجنس كسائر اسماء الاجناس فيقولون الاذى  
مع انك ولا تمنع نية اثنتين لانه عدد محض وان اضاف الطلاق الى جملتها  
كانت طالق او الى ما يميز به عنها كالزينة والعنق والزوج واليدن والجسد والفرج  
والوجه قال تعالى فخرير رقية وقال تعالى فطلعت اعناتهم لما خاضعين وقال عليه  
الصلاة والسلام لمن الله الفروج على السروج ويقال فلان رأس القوم ووجه العرب  
وهلك روحه بمعنى نفسه واما الجسد واليدن فظاهر ومنه الدم في رواية يقال دمه  
مدر ومنه النفس وهو ظنهم ف قوله الجسد واليدن الاطراف داخلية في الجسد دون  
اليدن در اوارد بالاطراف اليدن والرجلين والراس لئلا يفرقوا عن الجسد ف قوله اعناتهم  
حقيقتها حيث لم يقل خاضعة خاتمة م وسدعت الفروج خرج جرب جدا قوله فلان رأس  
القوم انك الاستتارة تحقيقية حيث شبه الرجل بالراس لكونه يجمع الحراس والوجه  
لظهوره ف م او الى جزء شائع منها كصفتها او ثلثها فطلق اما في الوجه وما  
قبله فلانه اضيف الى محله واما في الجزء الشائع فلانه محل لائر التصرفات كايح  
وغيره فكذلك للطلاق الا انه لا يجزى في حق الطلاق فيثبت في انك ف م قوله  
لانه اضيف الى محله لانه عبارة عن كلها بخلاف نحو اليد كما يأتي ع والى اليد

### باب اجماع الطلاق

صريحه ما استعمل فيه دون  
غيره مثل انت طالق ومطلقة ومطلقة  
ويقع بها واحدة رجعية وان نوى  
حده اي ضد الواحدة الرجعية  
وهو الواحدة البائنة او اكثر من  
الواحدة ولفظ المختصر ويقع بهار رجعية  
ابدا انه سواء ان ينو او نوى واحدة  
رجعية او بائنة او اكثر من الواحدة  
او لم ينو شيئا وفي انت الطلاق  
او انت طالق الطلاق او انت طالق  
طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينو  
شيئا او نوى واحدة او اثنتين فان نوى  
ثلاثا فثلاث هذا في الحرية اما في  
الامة فثلاثان بمنزلة الثلاث في الحرية  
وقد ذكر في اصول الفقه ان لفظ  
المصدر واحد لا يدل على التعدد  
فالثلث واحد اعتباري من حيث  
انه مجموع فصح لئنه وان لم ينو يقع  
الواحد الحقيقي اما الاثنان في الحرية  
فعدد محض لا دلالة لفظا لفرده عليه  
وباضافة الطلاق الى كلها او الى  
ما يميز به عن الكل كانت طالق او  
راسك او رقبك او عنقك او روجك  
او يديك او جسدك او وجهك او  
فرجك او الى جزء شائع كصفتك  
او ثلثك يقع والى بقا

والرجل واليد لا ينفصلان عنهما الله يقع ولنا ان محل الطلاق ما يكون فيه القيد لانه ينفصل عنه ولا قيد في اليد ولنا ان يصح اضافة التكاح اليه بخلاف الجزء الشائع لاضافة التكاح اليه عندنا م قوله ولا قيد في اليد لان المنع خطاب وهو لا يتعلق بالايذاء الخارجية لانه مكلف وان لم يكن له يد والزوج بالاحتياط الى الراس لانه عبارة عن انكسار لافسده فم حتى لو قال الراس منك طالق لا تطلق ولو ان قوماً يعبرون باليد عن البدن يقع الطلاق باضافته الى اليد كلها في الميسر لكم ﴿ ونصف النطقية او ثلثها طاقعة ﴾ لعدم التحيزي ﴿ وثلاثة اقسام تطليقتين ثلاث ﴾ لان نصف تطليقتين نطقية وبالجمع بين ثلاثة اقسام تكون ثلاث تطليقات ضرورية ﴿ ومن واحدة او ما بين واحدة ﴾ مجموعها يعني من عرفنا ﴿ الى اثنين واحدة ﴾ لان الغاية لا تدخل في المنها فالنيت الغايتان وتقع الواحدة بطالق فم ﴿ والى ثلاث ثنتان ﴾ لانه لا وجود لثان بلا وجود اول فتمتقت الضرورية في ادخال الغاية الاولى قد دخلت ولا ضرورة في وجود الاخير فلا تدخل فم وقال ابو يوسف وعبد رحمهما الله يقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاثة وقال زفر رحمه الله لا يقع في الاولى شيء وفي الثانية واحدة ﴿ وواحدة في ثنتين واحدة ﴾ وقال زفر رحمه الله تقع ثنتان ﴿ ان لم يتو ﴾ لانه نص في الضرب ﴿ او نوى الضرب ﴾ لان محل الضرب في تكثير الاجزاء لا في عدد المفروب ﴿ وان نوى واحدة وثنتين ثلاث ﴾ باستدارة في الوو لان الواو تجمع والظرف يجمع الى المفروب ﴿ وثنتين في ثنتين ثنتان ﴾ وقال زفر رحمه الله يقع الثلاث من هنا الى الشام واحدة رجعية ﴿ وقال زفر رحمه الله بائة ولنا انه وصف بالنصر لانه متى وقع وفي الاماكن كلها م فهو لا يقبل النصر حقيقة فالمراد نصر حكمه بكونه رجعياً وطوله بالبين ولانه مده الى المكان وهو لا يحصل ذلك اصلاً فلم يثبت بهذا اللفظ زيادة شدة فلا يثبوت فم ﴿ وبمكة وفي مكة وفي الدار تقيز ﴾ لان الطلاق لا يخص بمكان دون مكان ﴿ واذا دخلت مكة تطلق ﴾ لان التعلق باطاعة وجود معدوم على وجود معدوم آخر على خطر الوجود حتى اذا وجد الاخر وجد ذلك ع والزمان والافصال صالحان لثبوت لانهما معدومان في الحال بخلاف المكان لانه عين ثابت في الحال فم

### فصل في

﴿ انت طالق خدا او في تطلق عند الصبح ﴾ لانه وصفاً بالطلاق في جميع الفد وذلك يفرقه في اول جزء منه ولو توى آخر النهار صدق ديانة لانه نوى التخصيص في العموم وهو يحتمل وكان خلاف الظاهر م قوله في جميع الفد لان جميعه هو المسمى بالند وقوله نوى التخصيص تنزيلاً للاجزاء منزلة الافراد م ﴿ ونية المصريح في الثاني ﴾ قضاء خلافاً لابي يوسف وعبد رحمهما الله وله ان

فانه اذا قال انت طالق غدا يقتضى **١٩٢** ان تكون موصوفة بالطلاق في كل الند فيقيم عند الفجر ولا يصحية العصر

كلمة في الطرف والظرفية لا تقتضي الاستيعاب وتعين اجزءه الاولى لعدم المزام  
فاذا عين آخر النهار كان التعيين التقديري اولى من الضروري وهذا نظير ما اذا  
قال والله لاصومن في عمري ونظير لاصومن عمري في ولي اليوم غداً وغداً اليوم  
يعتبر الاول لان اليوم يتميز بالند والاضافة والتعريف لا يمتثل للاضافة والمضاف  
لا يتميز لما فيه من ابطال الاضافة فلما لفظ الثاني في الفصلين انت طالق قبل  
ان تزوجك او امس ونكحها اليوم لفق لان استند الى حالة معودة منافية للملكية  
الطلاق ولانه يمكن تعميمه اخباراً عن عدم النكاح او كونها مطلقة بتطليق غيره  
من الازوج هم قوله غداً الخ اي طالق قبل امس عن قيد النكاح اذ لم تنسخ  
بعد ف م وان نكحها قبل امس وقع لان لا استند الى حاله منافية ولا  
يمكن تعميمه اخباراً عن عدم النكاح او كونها مطلقة بتطليق غيره من  
الازواج تعين انشاء والانشاء في الماضي انشاء في الحال هم قوله ولا يمكن الخ  
لان الفرض ان النكاح كان قبل امس فلا بد من علم ما يزيله من جهته ولم يطلع  
في انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك ومتى ما لم اطلقك وكنت خلعت  
لانه اضاف الطلاق الى زمن حال من التطليق وقد وجد حيث سكت وهذا لان  
كلمة متى ومعنى ما صريح في الوقت وكلمة ما الوقت قال تعالى ما دمت حياً اي وقت  
الحياة وفي ان لم اطلقك او اذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لا حتى يموت  
احدكما في مالموصول الثلاثة لاز الدم لا يقتضي الا بالآس عن الحياة وهو  
الشرط وموتها بمنزلة موته وقال ابو يوسف ومحمد رحمها الله تطلق في اذا حين  
سكت وله ان اذا يستعمل شرطاً وظرفاً فان اريد به الشرط لا تطلق في الحال او  
الظرف تطلق في لال فلا تطلق بالشك هم وما ما يأتي في باب المشقة من قوله  
انت طالق اذا شئت فلانه على ما في رد علي خلافاً بشيئها او اضافته الى زمن  
مشيئها وعلى كل اذا شئت وقع مطلقاً كان او مضافاً فالتشاك لا يختلف حتى  
يوثر الشك بخلاف مسئلتنا لان الامر يختلف فالوقوع اما بمجرد السكوت على الظرفية  
او في اخر العمر على الشرطية فوقع الشك في انت طالق ما لم اطلقك انت طالق  
فانه موصول في طلقتك هذه الطلقة والقياس ان يقع المضاف ايها وهو قول  
زفر رحمه الله لوجود زمان لم يطلقها فيه وهو زمان قوله انت طالق قبل فراقه منه  
فيضان ان كانت مفخولاً بها وجه الاستحسان ان زمان البر مسقطين ليجوز بدلالة  
الحال لان البر هو المقصود وهذا كمن حلف لا يسكن هذه الدار فاستغل بالانقضاء من  
ساحته في انت كذا يوم تزوجك فكيف ليلاً حيث يختلف الامر بايد لان  
اليوم لبيان النهار ان قارن فعلاً محتملاً كالصوم والامر باليد ولطلاق الوقت ان  
قارن فعلاً غير عند كالطلاق هم قوله فعلاً محتملاً وهو ما تقرب له المدعي مكياراً  
وغير المتمد ما تضرب له غرقاً والمختبري القران انما هو العامل في اليوم لا معموله  
بالاضافة الهداد في انا منك طالق لكونه موقوتين في البائن كاتا منك بائن

كان اذا قلت صحت السنة يدل على انه  
صام كلها بخلاف صحت في السنة وفي  
قوله انت طالق في غد يقتضى وقوع  
الطلاق في جزء من الند وليس جزء  
منه اولى من الجزء الاخر فيقع عند  
الفجر ثلاثاً بزم الترجيح من غير مرجح  
اما الذنوى جزءاً معيناً صح بنه وعنده  
اولها في اليوم غداً او غدا اليوم اي  
ان قال انت طالق اليوم غدا يقع في  
اليوم وان قال انت طالق غدا اليوم  
يقع في الند ولما انت طالق قبل  
ان تزوجك وانت طالق امس لن  
نكحها اليوم ويقع الا ان ينسخ قبل  
امس اي ان قال انت طالق امس  
لامرأة نكحها قبل امس يقع في الحال  
اذ لا قدرة له على الاتماع في الزمان  
الماضي وفي انت كذا ما لم اطلقك  
او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك  
وسكت يقع في الحال وفي ان لم اطلقك  
اخر عمره واذا ما بلانية مثل ان عند  
المسحفة وعندما كفى ومع لية الوقت  
او الشرط فكيفت في هذا ابناء على  
ان اذا عند الي حيفة مشتركة بين  
الشرط والظرف وحدها حقيقة في  
الظرف وقد بقي الشرط بطريق  
لجواز قوله اذا لم اطلقك يكون يعني  
متى لم اطلقك كذا قال طالق تنسك  
ان شئت فانه يعني متى شئت وعند  
الي حقيقة لا كانت مشتركة بين الميعين  
في قولنا اذا لم اطلقك ان كان يعني  
متى يقع في الحال وان كان يعني ان  
يقع في اخر العمر فوقع الشك في  
وقوعه في الحال فلا يقع في الشك واما  
مسئلة المشقة فان الطلاق تعلق بشيئها

فان كان اد يعني ان يقطع وتعلق بشيئها باقتضاء ليس لان كان يعني متى لم يقطع فلا يقطع بالشك في وفي ما لم (والحرام)

اطلقتك انت طالق تطلق بالاخيرة ﴿ اذا قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالاخيرة ومن قوله انت طالق حتى لو قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك انت طالق يقع واحدة ﴿ واليوم قنهار مع فعل تمتد ووقت المطلق مع فعل لا يعتمد فنحن الشرط ليلاً لا لتغير في اسرك يديك يوم يقدم زيد وتطلق في يوم تزوجك انت طالق ﴿ اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل متعدي يراده النهار وان قرن بفعل غير متعدي يراده الوقت وذلك لان ظرف الزمان اذا تعلق بالالف لا يلفظ في يكون مبيهاً له كقولنا سمعت السنة بخلاف قولنا سمعت في السنة فان كان الفعل ممتداً كالامر باليد كان الميار ممتداً فيراد باليوم الوقت واعلم انه قد وقع خبط واضطراب في ان المحير في الاستداد وصحبه الفصل الذي تعلق به اليوم او الفعل الذي اضيف اليه اليوم فالذكر في الهداية في هذا الفصل ان اليوم يحصل على الوقت اذا قرن بفعل لا يعتمد والطلاق من هذا القبيل ﴿ ١٩٣ ﴾ فينتظم الليل والنهار فهذا دليل على ان المحير

الفصل الذي تعلق به اليوم وهو الطلاق سيئه قوله يوم اتزوجك انت طالق والمذكور في ايمان الهداية انه اذا قال يوم اكل فلانا غانت طالق يتناول الليل والنهار لان اليوم اذا قرن بفعل لا يعتمد يراده مطلق الوقت وانكلام لا يعتمد فهذا يدل على ان المحير الفصل الذي اضيف اليه اليوم اذا عرفت هذا فان كان كل واحد منهما غير ممتد كقوله انت طالق يوم يقدم زيد يراذ باليوم مطلق الوقت وان كان كل واحد منهما ممتداً نحو اسرك يديك يوم اسكن هذه الدار يراذ باليوم النهار وان كان الفعل الذي اضيف اليه اليوم ممتداً نحو انت طالق يوم اسكن هذه الدار او بالعكس نحو اسرك يديك يوم يقدم زيد ينبغي ان يراذ باليوم النهار ترتيباً لطابق الحقيقة وانما قلنا ان الطلاق غير ممتد لان المراد ايقاع الطلاق ولا يقال ان كون المرأة طالقاً ممتد لان الطلاق

﴿ والحرام ﴾ كانا عليك حرام ان نرى وقال الشافعي رحمه الله يقع سيف الوجه الاول ايضاً ان نرى ولنا ان الطلاق لوضع القيد وهو فيها لا فيه بخلاف الابانة لانها لازالة الوصلة وهي مشتركة وكذا القرم لازالة الحل وهو مشترك بينهما فتضافان اليها ﴿ انت طالق واحدة اولاً او مع موتى او مع موتك لغو ﴿ وقال محمد رحمه الله تقع الرجعية في الاولى ولما ان العدد لما قرن بالوصف كان الوقوع بذكر العدد فهو قائل لتغير الموطوعة انت طالق ثلاثاً ثلاثاً واذا كان كذلك فالتشكك داخل في اصل الايقاع فلا يقع شيء واما في قوله او مع موتى ابلغ لانه اضاف الطلاق الى حالة معانية له ولو ملكها او شقها او ملكته او شقها بطل العقد فلو اشتراها وطلقها لم يقع ﴿ اما ملكها اياه فلا يحتاج الى ملكية والمملوكة واما ملكه اياها فلان ملك النكاح ضروري ولا ضرورة مع ملك الميمن م وقوله ضروري ثبت لاجابة بقاء النكاح ف م وانما كان ضرورياً لان الحرية لا تملك حيد الفقورش الدليل قاصر عن اثبات تمام الدعوى لشمولها لضرورة النكاح في نكاح الجارية والدليل لا يتعرض لما لو عطل بان في النكاح ابتداءً لها واذا لا يكشف ضرورتها وجعلها تحت جبر او اذلال النفس غير ماذون لسم واثبت تمام الدعوى قوله ولا ضرورة ابلغ لثبوت الحل الاقوى فيرفع الحل الاضعف للضروري ف م قوله الاقوى لانت سببه اقوى وهو ملك الزوجة ح ﴿ انت طالق تثنتين مع عتق مولاك اياك فاقصق فله الرجعة ﴾ لانه متى طلق بالاحتاق فيوجب الطلاق بعده فسادها حرة فلا تفلظ حرمتها بالتثنتين ثم كفة مع قد تجهى فلتأخرا كما في فان مع الصبر يسراً \* فيصل عليه م م وانما كان تطبيقاً لانه وصل الطلاق بالعتق فهو اما اتصال الشرط بالشرط او اتصال العلة بالمعلول او اتصالها بالشرط او العلة والاتصال الاخير منتف لان الزوج لم يذكر شيئاً ثالثاً وكذا الثاني لعدم العلية والمعلولية فتضمن الاول واسبقا لتطبيق العتق

(٢٥) (كشف الحقائق) اذا وقع فكون المرأة طالقاً امر مستقر فلا تأنده في تعليق اليوم به فيكون اليوم متصفاً بايقاع الطلاق لا يكون المرأة طالقاً واعلم ان المراد بالامتداد امتداد يمكن ان يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا الحكم من قبل غير الممتد ولا شك ان الحكم ممتد زماناً طويلاً لكن لا يمتد بحيث يستوعب النهار ﴿ وراجع في انت طالق تثنتين مع عتق سيدك لك واعتقت ﴾ رجل تزوج امه غيره فقال لما انت طالق تثنتين مع احتاق مولاك اياك واعتقت المولى فطلقت تثنتين والزوج يملك الرجعة لان احتاق المولى شرط لتطبيق فيكون مقدماً عليه فالعتق يكون مقدماً على وقوع الطلاق ليقع الطلاق وفي حرة يصير طلاقاً ثلاثاً فيملك الرجعة فان قيل كفة مع لقرون فلما جاءت فلتأخير فهو مع الصبر يسراً



﴿وعند مجيء نهر بعد تعليق عتقا وتعليق اليثيمة لا خلافاً لمحمد﴾ يعني قال المولى اذا جاء الند فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الند فانت طالق ثنتين تجاه الند فوقع العتق والطلاق ولا يملك الرجعة لان وقوع العتق مقارن لوقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي امة بخلاف المسئلة الاولى فان وقوع الطلاق متعلق على وقوع العتق فاحترق التقدم والتأخر بالزينة وعند محمد يملك الرجعة لان العتق اسرع وقوعاً لانه يرجع الى الحالة الاصلية وهي امر متضمن بخلاف الطلاق فانه ابغض المباحات في وقوعه بطريقاً آخر ﴿وعند كالمرة بالاتفاق اخذاً بالاحتياط ويقع بانامك بائن او عليك حرام ان نوى لا بانا منك طالق وان نوى وانت طالق واحدة او لا او مع موق او مع موتك لا ولا طلاق بعد ما ملك احدهما صاحبه او شقعه﴾ لانه وقع القرعة بينهما بملك الرقة والطلاق يستدعي قيام النكاح ﴿وبانت طالق هكذا يشير الاصحح بغيره بعد مجيء بعد الاصحح والاصحح يذكر ويؤثرت وتعتبر المنشورة ولو اشار بظهرها فانضممة﴾ لانه اذا اشير بالاصابع المنشورة فالعادة ان يكون بطن انكف في جانب الخطاب واذا اعتد بالاصابع يكون بطن الكف في جانب المائد ﴿وبانت طالق بائن او انت طالق اشد الطلاق او انكس او اعيشه او طلاق الشيطان او البدة او كليل او كالف او ملء

بالطلاق لان المولى لا يرضى بزوال ملكه كما ﴿ولو تعلق عتقا وطلقتا بجيء الغد نجاة لا﴾ لعدم تعليق طلاقها باعتبارها وقال محمد رحمه الله الرجعة ﴿وعند ثلث حيض﴾ احتياطاً ﴿انت طالق هكذا واثار بثلاث اصابع فهي ثلاث لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عادة اذا اقترنت بالعدد اليهم﴾ انت طالق بائن او البنة ﴿وفي الهداية واذا وصف الطلاق بضرب من الازيادة والشدة كان بائناً مثل ان تقول انت طالق بائن او البنة وقال الشافعي رحمه الله يقع رجعي في الموطوءة لان الطلاق شرع بمعق الرجعة فوصفه البيهقي بخلاف المشرع فيلغو ولنا انه وصفه بما يحتمله لفظه الخ ا م فذكر خلاف الامام الشافعي رحمه الله بعد الاصل المذهب بقوله واذا وصف الخ دليل على ان خلافه ثابت في جميع ما يدخل في هذا الاصل من نحو انكس الطلاق الخ قوله لوصفه بالبينونة الخ قلنا اعتبار كلام المائل ايضاً ثابت شركاً لآية عمله البيان \* فاعذاره خلاف المشرع ولما تعارضت الجهتان نظرنا الى اصل لفظ طالق وهو محتمل البيهقي كما نوره المصنف بقوله الا ترى قلنا به ع قوله فيلغو كلام من عليه سجد السهر بنية القطع ف ﴿او انكس الطلاق او طلاق الشيطان او البدة او كليل﴾ وقال ابو يوسف رحمه الله يقع الرجعي في كليل ﴿او اشد الطلاق او كالف او ملء﴾ البيهقي او تعليق شديدة او طويلة او عريضة فهي واحدة بائنة ان لم ينو ثلاثاً اما في قوله انت طالق بائن او البنة فلا نه وصف الطلاق بما يحتمله لفظه حصول البيهقي به في الحال في غير الموطوءة وبعد العدة في الموطوءة وفيه انه لو احتله نصت نيته وللزام باطل كما مر في باب الطلاق الصريح ف م ويمكن الجواب بتمتع الملازمة لان انت طالق محتمل رفع التعبد ولذا لو تلفظ به صريحاً يصدق قضاء كما في الدر المختار مع انه لا تصح نيته واما في قوله انكس الطلاق فلان وصفه بهذا الوصف انما هو باعتبار اثره وهو البيهقي الحالية م فانه انكس بما ثبت البيهقي المؤجلة وهو الرجعي ف م واما في قوله طلاق الشيطان او البدة فلان الرجعي سنة فيكون البدة وطلاق الشيطان بائناً واما في قوله كليل فلان التشبيه يوجب الازيادة لا بحالة وذلك بائناً بزيادة الوصف واما في قوله اشد الطلاق فلان الرجعي محتمل الانتقاض لا البائن فهو التشديد واما في قوله كالف او ملء البيت فلا نه قد يراد بهذا التشبيه في القوة يقال هو الف رجل ويراد به القوة وقد يراد به العدد فيصح نية الامرين وثبت اقلها عندنا وكذا البيت قد يملوه شيء لمنظمتهم او كثرته فاي ذلك نوى صححت نيته وعند انضمام النية ثبت الاكمل واما في قوله تعليق شديدة فلان ما لا يمكن تداركه يشدد عليه وهو البائن واما في قوله طويلة او عريضة فلان ما يصعب تداركه يقال لهذا الامر طول وعرض م وقوله ان لم ينو ثلاثاً فان نوى ثلاثاً ثلاثاً كما مر في اول باب ايقاع الطلاق ز يلقي والقدير م م هو قوله ان اللفظ مفرد فلا بد من مرأاته غير ان الفرد نوعان فرد حقيقي وهو أدنى الجنس وفرد حكمي وهو جميع الجنس فايها

البيت او تعليق شديدة او طويلة او عريضة بلا نية ثلاث واحدة بائنة ومما ثلاث قوله بلا نية ثلاث يشمل (نوى)

نوى صحت نيته لان اللفظ يحتمله اه ع

### فصل في الطلاق قبل الدخول

خلق غير الموطوءة ثلاثاً وممن لان الواقع مصدر محذوف لان معناه ثلاثاً ثلاثاً على ما بينا فلم يكن قوله انت طالق ايضاً على حدة وان فرق بانث بواحدة لان الثانية تصادفها وهي مبانة ولو ماتت بعد الايقاع قبل العدد لكان لان الايقاع انما هو بالعدد ولو قال انت طالق واحدة واحدة وانما تقع واحدة لانها بانث بالاولى او قبل واحدة او بعدها واحدة تقع واحدة وفي بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها ثنتان اعلم ان الفرق ان دخل بين الشئين فان قرن بهاء الكناية كان صفة للذكر اخر اكناه في زيد بعده عمرو والا فهو صفة للذكر او لا كجاءني زيد قبل عمرو وايقاع الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لان الاستناد ليس في رسمه فالقبلية في انت طالق واحدة قبل واحدة صفة للاولى فبين بالاولى فلا تقع الثانية والبعدية في بعدها واحدة صفة للاخيرة فحصلت الابانة بالاولى والبعدية في بعد واحدة صفة للاولى فانقضت ايقاع الواحدة في الحال وايقاع الواحدة قبل هذه فيقرنان والقبلية سيف قبلها واحدة صفة الثانية لاتصالها بهاء الكناية فانقضت ايقاعها في الماضي وايقاع الاول في الحال غير ان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال ايضاً فيقرنا \* وكلمة مع في مع واحدة او معها لقران ه م والاصل انه متى وقع بالاولى لنا الثاني او بالثاني اقرنا لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال درعشار او تقول ان المصوبة واحدة دائماً فان ثبتت قبلية للمرورة او المراجعة وقستا ايضاً والا فلا والحلية كالقبلية ع لان دخلت فانت طالق واحدة واحدة قد دخلت تقع واحدة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تقع ثنتان وله ان الراو لمطلق الجمع يحتمل القران والترتيب فعلى الاول تقع ثنتان وعلى الثاني واحدة كما لو نيز جهده المقظة فلا يقع الزائد بانك بخلاف ما اذا اقر الشرط لوجود ما ينير صدر الكلام فيتوقف عليه فيستلزم جميعاً فيقعن كما قلن وان اخر الشرط ثنتان

### باب الكنایات

لا تطلق بها الابنية او دلالة الحال لانها لم توضع للطلاق بل تحتملها وغيره فلا بد من التبيين او دلالاته واعلم ان الحالات ثلاث رضا وغضب ومذاكرة والكنایات ثلاث ما يصح لود او للب او لا ولا فالاول نحو اخرجني اذهبي فربي نعمتي تحمري انتقلي اخرجني والثاني نحو خلية برة حرام بانث بنة والثالث نحو اعتدى استبرئي رحمتك انت واحدة انت حرة امرتك يديك اختاري سرحتك فارقتك في الرضا ثوبف الاقسام الثلاثة على التية للاحتال والقول له يمينه في عدم التية وفي الغضب توقف الاولان فان نوى وقع والا لا وفي مذاكرة الطلاق يتوقف الاول فقط ويقع بالاخيرين وان لم ينزل مع الدلالة لا يصدق في نفي التية لانها اتوى

ما اذا لم ينو عدداً او نوى واحدة او ثنتين وعدا في الحرة اما في الامة فثنتان بمنزلة الثلاث في الحرة ومن طلقها ثلاثاً قبل الوطء وقعن فان فرق بانث بالاولى ولم يقع الثانية في نفي انت طالق واحدة واحدة يقع واحدة ويقع بعد قرن بالطلاق لا به فيلغو انت طالق لو ماتت قبل ذكر العدد وان بانث طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة ثنتان اما في قبلها او بعد فلان الواحدة الاولى وهي التي يوقعها في الحال وصفت بالبعدية فانقضت وقوع واحدة متقدمة عليها لكن لا قدرة له على الايقاع في الزمان الماضي فيقع في الحال فيكون الواحدة الاولى والثانية مقاربتين اي في الوجود وكلها لقيام الخلية بعد وقوع الاول واما في مع ومعه فظاهر وفي الموطوءة ثنتان في كلها وبانت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار ثنتان لدخلت واحدة لو قدم شرطه اي قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة فعند الشرط يقع واحد وهذا في غير الموطوءة لان الثانية تملكت بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب وهذا اعتدائي حينة واما اعتدائها يقع ثنتان وتحققه في اصول الفقه في معاني الحروف وكنائنها ما لم يوضع له واسمته وغيره فلا تطلق الابنية او دلالة الحال ومنها اعتدى

لظهورها ويطون النية ولذا تعيل يتبها على الدلالة لا على النية در مختار دم ﴿تصطلق  
واحدة رجعية في احدى﴾ رَسَمَ الله او عدة الطلاق ﴿واستبرئي رحمك﴾ لاطلاقك  
لوانك طالق ﴿وانت واحدة﴾ حدي او طلقة واحدة لان انت طالق مقتضى  
في الاولين ومضمر في الثالث ف م ولا مستبر باعراب واحدة عند عامة المشايخ وهو  
الصحيح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب م م والغواص لا يلتزمون التكلم  
العربي على وجه الاعراب بل تلك صناعتهم والعرف لفهم ف م ﴿وفي غيرها  
بائنة﴾ وقال الشافعي رحمه الله يقع الرجعي ولنا ان تصرف الابانة صدر عن اهلها  
في عملها ولا خفاء فيها وعن ولاية شرعية والدليل على اثبات ولاية هذا التصرف  
ساحته اليها لثلاثا ينسد عليه باب التدارك ولا يقع في عهدها بالمراجعة من غير قصد  
م م قوله ان تصرف الابانة صدر اخ وكل تصرف صدر على هذه الكيفية وجب  
القول بنفاذه كما هو المصهور في الشرح قوله اليها اي الى الولاية الشرعية على هذه  
الصفة قوله لثلاثا ينسد اخ لانه لو لم يكن له الابانة بهذه الصفة فاما ان يطلقها ثلاثا  
وهو مع كونه حراما سد عليه باب التدارك بالتزوج او رجعي فربما يرى الرخصة  
مصلحة فيواجهها فيبدو لها فيطلقها ثانيا وتالفا او يقع الرجوع بلا قصد بان ثقله  
بشهوة وهو يريد فراها فيطلقها ثانية وثالثا ف م قوله في عهدها اي لو طهرها عتي ﴿وان  
نوي انتين﴾ لانه صد محض خللا زلر رحمه الله ﴿ومنع نية الثلاث﴾ للتعويض  
اليثونة الى نويين ﴿وفي بان بنة بنة حرام خلية برة حبلك على غارك الحلي  
باهلك وهبك لاهلك سرحك فارقتك امرك يبدك اختاري انت حرة تعني تعمري  
استبرئي اغربي اخرجي اذهمي قومي ابني الازواج﴾ فاليثونة اما عن وصلة النكاح  
او عن المعاشي او عن الخيرات والبيت والبيت القطع عن النكاح او عن الخيرات او  
الافارب والحرام الممنوع ما يحتمل ما يحتمل البيت والخلو ومثله البراءة عن النكاح او  
عن الخيرات والحليل على غاربها وهي ما بين السنام والمنق بني عن الثقله فهو بمعنى  
خلية الحلي باهلك لاني طلقتك او سوري بسيرتهم وهبك لاهلك بالطلاق او عفوت  
عنك لاجلهم ف م سرحك عن قيد النكاح بالطلاق او في امر البيت فارقتك عن  
نفس بالطلاق او عن اهلك وسحابك ع امرك يبدك اي امر طلالك فيكون فهو ايضا  
او امر البيت اختاري تنسك بالطلاق او امر آخر وهذا ايضا نفويض انت حرة  
عن حقيقة الرق او عن قيد النكاح تعني تعمري استبرئي عني لاني طلقتك او عن  
الاجانب اغربي لاني طلقتك او لزيارة اهلك اخرجي اذهمي قومي مثل اغربي ابني  
الازواج لاني طلقتك او الازواج من النساء ف م ﴿ولو قال اعتدي ثلاثا ونوي  
بالاول طلاقا وما بقي حيفا صدق﴾ لانه نوي حقيقة كلامه ولان العادة امرها  
بالاعتداد بعد الطلاق فالظاهر شاهد له ﴿وان لم يتو بما بقي شيئا تعني ثلاث﴾ لانه  
لا نوي بالاولى الطلاق فالحال حال مداكرة لطلاق ﴿وتطلق بلس في بامراة  
ولست لك زوج ان نوي طلاقا﴾ لانه صالح لانكار النكاح فلا يكون طلاقا ولا

واستبرئي رحمك وانت واحدة وحيها  
يقع واحدة رجعية وياقها كانت بائن  
بنة بنة حرام حبلك على غارك  
الحلي باهلك وهبك لاهلك سرحك  
فارقتك امرك يبدك انت حرة تعني  
تعمري استبرئي اغربي اخرجي اذهمي  
قومي ابني الازواج يقع واحدة بائنة  
ان نواها او الثنتين وثلاث ان نواه  
وفي اعتدي ثلاث مرات لو نوي بالاول  
طلاقا وينتهي حيفا صدق وان لم  
ينتهي بشيئا فثلاث وعبارة

واستعيني وحملك انت واحدة انت  
حره اختاري امرك يدك سرحتك  
فارتكت لا يحصل الرد والسب في  
حالة الرضا يتوقف انكسر على النية  
وفي الضرب الاول وفي مذكرة  
الطلاق الاول فقط المراد بجملة الرضا  
ان لا يكون غضب ولا مذكرة  
الطلاق فيتنشئ جوف الانقسام الثلاثة  
على النية وفي حال الضرب يتوقف  
الاولان اي ما يصلح رداً وما يصلح  
سباً على النية ان نوى الطلاق يقع  
به الطلاق وان لم ينو لا يقع اما القسم  
الآخر وهو مالا يصلح رداً ولا سباً  
يقع به الطلاق وان لم ينو في حال  
مذكرة الطلاق يتوقف الاول اي  
ما يصلح رداً على النية اما الاخران  
وهما ما يصلح سباً وما لا يحصل الرد  
والسب فيقع بهما الطلاق وان لم ينو

﴿باب الثوب بضع﴾

﴿ولن قيل لما طلق تسلك او  
امرك يدك او اختاري بنية الطلاق  
تطبيقها في مجلس علمت به وان طال﴾  
قوله تطبيقها مبتدأ ولن قيل خبره  
ثم فسر المجلس بقوله ﴿ما لم او لم  
تعمل ما يقطع له بعده﴾ فان  
المجلس يتبدل بأحد الامرين بالقيام  
او بعمل لا يكون من جنس ما مضى  
﴿وجلس القاعة وانكاه القاعة وتعود  
الحكمة ودعا الأب الشوري وشهود  
شهودهم ووقف دابة في رايها لا يقطع  
وفلها كيتها وسير دابها كسيرة﴾  
لا يتبدل المجلس بحرسه فلذلك  
ويتبدل بسير الدابة ﴿وفي اختاري

انشاء الطلاق فنية الطلاق فنية يحتمل القضي م ﴿والسرج بلحق السرج﴾  
كما لو قال انت طالقي ثم قال انت طالقي اي ولو كان السرج الثاني بانها كالطلاق  
السرج في مال ومثل انت طالقي بانن او احسن الطلاق امين ﴿وبالبيان﴾ كاذ قال لما  
انت بانن او خالها على مال ثم قال انت طالقي امين ﴿وبالبيان﴾ اي بانن الكنايات ع  
﴿بلحق السرج لا بالبيان﴾ اي مطلقاً والمراد بالسرج في الجملة الثانية انما  
هو السرج الرجعي لا السرج البائن لاحتياطهم على تعليل عدم لحوق البائن بالبائن  
بامكان جعل الثاني خيراً عن الاول ولا يخفى شعور التعليل لما اذا كان البائن الاول  
بانن الكنايات او البائن السرج وقول الزبلي في تعليل لحوق البائن بالسرج ان  
ان التقليد الحكمي ياق من كل وجه لبقاء الاستتاع اه ولا يقاء للاستتاع الا بعد  
الرجعي امين وقد ظهر من التعليلين المذكورين تعليل الجملة الاول بعدم امكان  
الاخبار لصراحة المأخوذ في انشاء الطلاق قال ولا يخفى شعور التعليل ان دخل  
ما اذا كان البائن السابق صريحاً في منع الحاق فلواريد بالسرج في الجملة الثانية  
الا م من السرج البائن والرجعي لم جواز الحاق فيها اذا كان البائن السابق صريحاً  
فانم التناقض بين المتصالحين هما السرج ولا البائن قال بان من كل وجه اي فلا  
يمكن جملة خبراً عن البينة السابقة ع ﴿الا اذا كان مطلقاً بان قال ان دخلت  
الدار فانت بانن ثم قال انت بانن﴾ او مضاعف كانت بانن ندا لانت التعليل او  
الاضافة كان قبل فلا يمكن اخبار امين

﴿باب ثوب بضع الطلاق﴾

﴿قال لما اختاري ينوي به الطلاق فاختارت في مجلسها بانن بواحدة﴾ لان  
اختيارها نفسها بثبوت اختصاصها بها وذلك بالبائن والقياس ان لا يقع جهذا نهي  
لانه لا يملك الايقاع بهذا اللفظ فلا يملك التفويض به الى غيره لكننا استحسننا  
لإجماع الصحابة رضي الله عنهم وانما اشترط كون اختيارها في المجلس لان المغيرة لما  
المجلس بإجماع الصحابة رضي الله عنهم لان المجلس يتبدل بالتعصب عنه ومرة بالاشتغال  
بعمل اخر اذ مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال غيرها ﴿ولم تصح  
نية الثلاث﴾ لان الاختيار لا يتبعه لان اختيارها انما ينشئ الخلوص والصفاء  
والبنوة تثبت به مقتضى ولا عموم له نهر امين ﴿فان قامت او اخذت في عمل  
آخر بطل﴾ لانه دليل الاعراض بخلاف الصرف والسلم لان المفسد هناك لا ياترق  
من غير قبض م قوله لانه دليل الاعراض اي لا لان المجلس يتبدل به لانه لا  
لا يتبدل بمجرد القيام كما في سجود التلاوة المداش ﴿وذكر النفس﴾ او ما يقوم  
مقامها كالاختيار او التولية ف م ﴿او الاختيار﴾ لان الماء في الاختيار  
نهي عن الاتحاد واختيارها نفسها هو الذي يعمد مرة ويهد اخرى فصار مفسراً  
م بذكر لفظة الماء الدالة على امر خاص باختيار النفس وهو الاتحاد مرة والتعدد  
اخرى ووجود خاصة الشيء مستتم وجود ذلك الشيء ع قوله واختيارها نفسها الخ

اي الواقع باختيارها نفسها هو الذي الخ لانه ان قال لما اختاري فقالت اخترت نفسي تقع واحدة وان قال اختاري اختاري اختاري او اختاري نفسك بثلاث او بما شئت فقالت اخترت يقع الثلاث لا ان نفس الاختيار يتنوع حتى ينفق قوله هذا مع ما سبق انفا من ان الاختيار لا يتنوع ف م لكن فيه ان الواقع به لا تنوع فلم لا يقع نية الثلاث الا ان يقال ان تنوع انفا هو بصرائع الالفاظ وكثيرا ما يثبت الشيء باللفظ به ولم يثبت بالية ولو كان من المحتملات كما قدمناه عند قول المصنف انت طالق بائن او البتة او الخش الطلاق الخ ع في احد كلاهما شرط في ولو قال لما اختاري فقالت اخترت فهو باطل لانه عرف بالاجماع وهو في المشر من احد الجانبين في وان قال لما اختاري فقالت انا اختارت نفسي او اخترت نفسي تطلق لان كلاهما مفسر والقياس ان لا تطلق لان هذا مجرد وعد او يحتمله كما في طلقي نفسك فقالت اطلق نفسي وجه الاستحسان قول عائشة رضي الله عنها لا بل اختار الله ورسوله فاعتبره التي صلى الله عليه وسلم جوابا منها ه م في الحال مع ان اللفظ مضارع ف م في ولو قال اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الاولى والوسطى او الاخيرة او اختارة وقع الثلاث في وقال ابو يوسف ومحمد رحما الله واحدة في قولها اخترت الاولى والوسطى او الاخيرة اما في قولها اختارة يقع الثلاث اتفاقا لانها لو قالت اخترت وسكتت وقع الثلاث فمع التاكيد اولى وله في الظلانية ان هذا وصف لنوع لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالجميع في المكان والكلام لترتيب والافراد من ضروراته فاذا قلنا في حق الاصل لغا في حق البناء ه م فلا يرد ان الكلام يفيد الترتيب والافراد فاذا بطل الترتيب بقي الافراد ف م بلاية في دلالة التكرار عليها اذ الاختيار في الطلاق هو الذي يتكرر في ولو قالت طلقت نفسي بتطليقة في اي في جواب التغيير ثلاثا كما في النهر وصبرة الجهر في جواب قوله اختاري امين م في بانث بواحدة في لان الواقع بالتغيير بائن والصريح لا ينافي البيوتة ف م في امرك بيدك في تطليقة او اختاري تطليقة فاختارت نفسها طلقت رجعية في لان التغيير اتفاقا كان بالصريح في امرك بيدك بنوي لانه كناية ع في ثلاثا في وانما صح نية الثلاث لان الامر يحتمل العموم والغصوص ونية الثلاث نية التعميم بخلاف اختاري لانه لا يحتمل العموم ه م قوله لان الامر يحتمل العموم لانه مقصور لا مانع من عمومته بخلاف البيوتة في اختاري لانها ثبتت مقتضى كما تقدم ولا عموم له امين في فقالت اخترت نفسي بواحدة وفمن في لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليد لكونه تقليدا كالقيد والواحدة صفة الاختيارية فصار كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة وبذلك يقع الثلاث ه قوله لان الاختيار الخ دليل نفس الوقوع وقوله والواحدة الخ دليل الوقوع الثلاث اي لفظ واحدة صفة للاختيار لا لتطليقة بدليل خصوص العامل وهو اختاري وبه المصنف بقوله مرة واحدة مع ان الظاهر ان يقول باختياره واحدة على ان وقوع الثلاث يصريح اختياره واحدة

لا يصح نية الثلاث بل تبين ان قالت اخترت نفسي او اختار وشرط ذكر النفس مع احدها وفي اختاري اختارة لو قالت اخترت تبين في اي ان لم يذكر احدها النفس بل قال الزوج اختاري اختارة يقع ان قالت اخترت ولو كره اختاري ثلاث فقالت اخترت اختارة او اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع ثلاث بلاية في وهذا عند الي حينة لانه اجتمع في ملكها الطلقات الثلاث بلا ترتيب كالجميع في المكان واذا بطل الاولى او الوسطى والاخرية في مطلق الاختيار فصار كما لو قالت اخترت في ولو قالت طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطليقة بانث بواحدة في الاصح في ذكر في الهداية انه يقع واحدة يملك الرجعة وقيل هذا غلط وقع من الكتاب والصواب انه لا يملك الرجعة وقيل روايتان احدهما انه يقع واحدة رجعية لان لفظا صريح والاخرى انه بانث وهذا اصح في ولو قال امرك بيدك في تطليقة او اختاري بتطليقة فاختارت نفسها يقع رجعية ولو قال امرك بيدك ونوى الثلاث فقالت اخترت نفسي بواحدة او مرة واحدة يقع وان

انما هو كون المراد بها مرة واحدة لان الاختيار انما في مرة من الاختيار واذا  
وجد اختيارها مرة واحدة اتى الاختيار بعدها يقال في العرف تركته او كرهته  
او اعرضت عنه مرة واحدة الى ما لا يحصى وانما يراد منه التارك او الكراهة او  
الاعراض متناه وكونها بحيث لا يتصور لها اختيار انما هو بولوج الثلاث فـ ﴿ وفي  
طلعت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه بآنت ﴾ لانه فوض اليها البائن  
حيث ملكها المرافقة الصفة المذكورة في التوفيق المذكورة في الايقاع ﴿ بواحدة ﴾  
وانما لم تقع ثلاث كما وقعت في اختوت نفسي بواحدة لان واحدة شملت لاختياره  
بدليل العامل وهنا نصت لملقة وثاء بتطبيقه ليست كنه اختياره حواله على العرف  
﴿ ولا يدخل الابل في امرك بيدك اليوم وبعد غد وان ردت الامر في يومها بطل  
امر ذلك اليوم ﴾ لانه صرح بذكر وتبين بينها وقت من جنسها لم يتناولها الامر  
اذ ذكر اليوم بعبارة الفرد لا يتناول الابل فكأن امر بغيره احدثها لا يريد الآخر  
﴿ وكان يدها بعد غد ﴾ وقال زفر رحمه الله لا يكون لها اختيار بعد غد ان ردت اليوم  
﴿ وفي امرك بيدك اليوم وغدا يدخل الابل وان ردت في يومها لم يبق في الغد ﴾  
لان هذا امر واحد لانه لم يخل بين الوقتين وقت من جنسها لم يتناولها الكلام وقد  
يجهل الابل ويجلس المشورة لا يقطع ه قوله وقد يجهل دليل لدخول الابل ش ﴿ ولو  
مكثت بعد التوفيق يوما ولم تقم ﴾ فهي على خيارها لان هذا تحريك التخليق  
متى لان المال من يتصرف بآي نفسه وهي بهذه الصفة والتخليق يقتصر على المجلس  
ه والمشهور في التخليق قولهم من يتصرف لنفسه والا فالوكيل يتصرف بآيه فكأنه  
تركه لعل بان التوفيق للاجنبي تحريك وهو لا يتصرف لنفسه واجيب عن الوكيل  
بان العامل بآيه من لا ينقله على رايه شيء في فعل او ترك والوكيل وان كان  
بوقالة عامة مطلقه ينقله في التارك خلف الصدد فانه اذا توكل برضاء كان واحدا  
بفعل ما استعانه فيه فـ ﴿ في فصل المشيئة قوله فكأنه اي صاحب الهداية تركه اي  
تخليط المشهور لعل ان قوله واجيب عن الوكيل اي الوارد على تسليم صاحب  
الهداية عـ ﴿ او جلست عنه ﴾ لانه دليل الاحبال فان القعود اجمع قرأى ﴿ او  
انكثت عن القعود او عكست ﴾ لان هذا انتقال من جلسة الى جلسة فلا يكون  
اعراضا كما اذا كانت محببة قدر بعث ﴿ اودعنا بابها للمشورة او شهود للاشهاد ﴾  
لان الاستشارة لقري الصواب والاشهاد قهرز عن الانكار فلا يكون اعراضا ﴿ او  
كانت على دابة فوفقت ﴾ لان سير الدابة ووقوفها مضاف اليها ﴿ بغير خيارها  
وان سارت لا والتلك كالكيت ﴾ لان سيرها غير مضاف الى رايها الا ترى انه  
لا بقدر على ايقانها ﴿ ولو قال لها طلي نفسك ولم تنو او نوي واحدة فطلعت وقت ﴾  
لان قوله طلي معناه اضلي قبل الطلاق وهو اسم جنس يقع على الاداني مع احتمال  
الكل كسائر اسماء الاجناس فلها تحمل في نية الثلاث ويتصرف الى واحدة  
عند عدمها هـ قوله معناه انني اي وقد صحت نية الثلاث في المطلق فكذلك في

فلت طلعت نفسي واحدة او اخترت  
نفسى بتطبيقه لواحدة بآنته ولو  
قال امرك بيدك اليوم وبعد غد لا  
يدخل الابل في يومها بطل امر اليوم ان ردت  
وبقى الامر بعد غد وفي امرك بيدك  
اليوم وغدا دخل الابل ولا يبقى الامر  
في غد ان ردت في يومها ﴿ لان  
الابل يصير نائما هنا فيصير المجموع  
توفيقا واحدا فاذا ردت في البعض  
بطل المجموع بخلاف الفصل الاول  
لانه يصير توفيقين واذا ردت  
احدهما بغير الآخر ﴿ ولو قال طلي  
نفسك ولم تنو او نوي واحدة فطلعت  
نفسا بغير رجعية

وان طلقت ثلاثاً ونواه محولية الثاني لا ﴿ ٢٠ ﴾ لان قوله طلقى معناه اطلق قبل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لشطرد

يحمل الواحد الاحتياري وهو الثلاث فلا يقع على العدد ﴿ ٢١ ﴾ يقع بآبنته تسمى رجعية ﴿ ٢٢ ﴾ لانها قالت في جواب طلقي تنسك فليس لها ايقاع البائن بل مطلق الطلاق فهي قبلها ابنت تسمى بطلت سفة الابانة وبقي مطلق الطلاق وهو رجعي ﴿ ٢٣ ﴾ وبأختت تسمى لا يقع ﴿ ٢٤ ﴾ لانه ليس من الفاظ الطلاق ﴿ ٢٥ ﴾ ولا يصح الرجوع عن طلقي تنسك ويقتيد بالمجلس وفي طلقي مشترك وطلق امرأتى خلاهما ﴿ ٢٦ ﴾ اسبه بصح الرجوع ولا يقتيد بالمجلس لان طلقي تنسك ليس بتوكيل بل هو يثبت لانه تعليق الطلاق بتعليقها واليمين تصرف لازم فلا يقبل الرجوع ثم هو تعليق لانها تعمل لنفسها يقتيد بالمجلس واما طلقي مشترك وطلق امرأتى فتوكيل ليقبل الرجوع ولا يقتيد بالمجلس ﴿ ٢٧ ﴾ وفي طلقي تنسك متى شئت لا يقتيد ﴿ ٢٨ ﴾ اي بالمجلس ﴿ ٢٩ ﴾ وفي طلقها ان شئت يقتيد ولا يرجع ﴿ ٣٠ ﴾ اي قال لآخر طلقي امرأتى ان شئت يقتيد بالمجلس لانه طلقه بمشيئته فصار تمليكاً لا توكيلاً فيقتيد بالمجلس ولا يرجع عنه كما في طلقي تنسك ﴿ ٣١ ﴾ ولو قال طلقي تنسك ثلاثاً فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء في عكسه ﴿ ٣٢ ﴾ اي قال لما طلقي تنسك واحدة فطلقت ثلاثاً لا يقع شيء عند ابي حنيفة لانه فرض اليها ايقاع الواحدة تصدأ لا في ضمن الثلاث وعندنا يقع واحدة ﴿ ٣٣ ﴾ ولو امر بالبائن او الرجعي فكسبت يقع ما امر ولا يقع في طلقي تنسك ثلاثاً ان شئت ولو طلقت واحدة وعكسه ﴿ ٣٤ ﴾ اي قال لما طلقي تنسك واحدة ان شئت فطلقت (تضع)

المحصرك ﴿ ٣٥ ﴾ رجعية ﴿ ٣٦ ﴾ لان المفروض اليها صريح الطلاق وهو رجعي ﴿ ٣٧ ﴾ وان طلقت ثلاثاً ونواه ﴿ ٣٨ ﴾ لان اسم الجنس يقع على الادف مع احتمال النكل فاذا نواه فقد نوى محصل كلامه فيصح ولو نوى الزوج واحدة وطلقت نفسها ثلاثاً لا يقع شيء عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبأختت تنسك ﴿ ٣٩ ﴾ في طلقي تنسك مسكين ﴿ ٤٠ ﴾ طلقت ﴿ ٤١ ﴾ طلقة رجعية ف م لان الابانة من الفاظ الطلاق فكسبت موافقة في اصل الايقاع مخالفة في تعيين وصف الابانة فيلغو الوصف ﴿ ٤٢ ﴾ لا بأختت ﴿ ٤٣ ﴾ لان الاختيار ليس من الفاظ الطلاق لكنه عرف طلاقاً بالاجماع بعد التخيير وطلقي ليس بتغييره م بل طلب الطلاق ف م فيلغوها فاذا اجابت بالاختيار خرج الامر من يدها لاستغلامها لا يمينها في الامر ف م فقبل المجلس كما اذا اشغلت بالبيع والشراء ﴿ ٤٤ ﴾ ولا يملك الرجوع ﴿ ٤٥ ﴾ لان فيه معنى اليمين لانه تعليق الطلاق بتعليقها ﴿ ٤٦ ﴾ ويقتد بغيرها ﴿ ٤٧ ﴾ لانه تمليك ﴿ ٤٨ ﴾ الا اذا زاد متى شئت ﴿ ٤٩ ﴾ لان متى لعموم الاوقات ﴿ ٥٠ ﴾ ولو قال لرجل طلقي امرأتى لم يقتيد بالمجلس ﴿ ٥١ ﴾ لانه توكيل بخلاف قوله لاسرته طلقي تنسك لانه تمليك لانها طامعة لنفسها ﴿ ٥٢ ﴾ الا اذا زاد ان شئت ﴿ ٥٣ ﴾ قل ان يطلقها في المجلس خاصة وقال زفر رحمه الله هذا الاول سواء ولنا انه تمليك لانه طلقه بالمشيئة والمالك هو الذي ينصرف عن مشيئته م اي من عدم الجبر ومعلوم ان التوكيل يجبر على الفعل فتمرداً عن خلف الوعد بخلاف المالك ف م قال ان التوكيل يجبر اي ديانة ﴿ ٥٤ ﴾ ولو قال لما طلقي تنسك ثلاثاً فطلقت واحدة وقعت واحدة ﴿ ٥٥ ﴾ لانها ملكت ايقاع الثلاث فتلك ايقاع الواحدة كاتزوج نفسه ف م ﴿ ٥٦ ﴾ لا في عكسه ﴿ ٥٧ ﴾ وهو ان يقول لما طلقي تنسك واحدة فطلقت ثلاثاً عني لانها انت بغیر ما فرض اليها لان الثلاث اسم لعدد مركب مجتمع والواحد فرد لا تركيب فيه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقع في صورة العكس واحدة ﴿ ٥٨ ﴾ في قوله ﴿ ٥٩ ﴾ طلقي تنسك ثلاثاً ان شئت فطلقت واحدة وعكسه ﴿ ٦٠ ﴾ وهو طلقي تنسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثاً وهذا معطوف على لفظ طلقي الاخير ولو حذف كلمة لا الاخيرة ليكون قوله طلقي الخ وقوله عكسه معطوفين على عكسه السابق خلص عن التطويل وعن تقدير في الجارية ﴿ ٦١ ﴾ لا ﴿ ٦٢ ﴾ لان مشيئته ليست بمشيئة الواحدة كاتقاعها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقع واحدة ولو امرها بالبائن ﴿ ٦٣ ﴾ بان قال لما طلقي تنسك واحدة بائنة ﴿ ٦٤ ﴾ او الرجعي ﴿ ٦٥ ﴾ بان قال لما طلقي تنسك واحدة امك الرجعة ﴿ ٦٦ ﴾ فكسبت ﴿ ٦٧ ﴾ بان قالت في الاولى طلقت نفسي واحدة رجعية وفي الثانية طلقت نفسي واحدة بائنة م صوره هكذا مع انه لو قال طلقي تنسك ثلاثت ابنت تسمى تقع واحدة رجعية لان فيه اختلاف الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقع فيه شيء نصوره بما لا اختلاف فيه المحدث ﴿ ٦٨ ﴾ وقع ما امر به ﴿ ٦٩ ﴾ لانه لما عين صفة المفروض اليها حاجتها بعد ذلك الى ايقاع الاصل دون تعيين الوصف

يضع في طلقي تنسك ثلاثاً ان شئت ولو طلقت واحدة وعكسه ﴿ ٧٠ ﴾ اي قال لما طلقي تنسك واحدة ان شئت فطلقت (تضع)

لأنه لا يقع شيء في الأول لا يقع شيء لأن الراد أن شئت الثلاث ولم توجد مشيئة الثلاث وفي الثانية لا يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الراد طلق نفسه واحدة قصدية أن شئت ولم توجد مشيئة الواحدة قصد أو عندها تقع واحدة (ولا في أنت طالق إن شئت فقلت شئت أن شئت فقال شئت) لأنه على الطلاق بمشيتها للوجود في الحال ولم يوجد ذلك لأنها علقت وجود مشيتها بوجود مشيته ولا علم بوجود مشيته وذلك لأن قوله أنت طالق انشاء فهو إيجاب في الحال لكن بشرط مشيتها فمشيتها لا بد من وجودها في الحال ولم يوجد (٢٠١) ذلك (وان نوى الطلاق) أي ان

نوى الطلاق بقوله شئت قال في الهداية لأنه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شائياً طلاقاً والثانية لا تصل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع إذا نوى لأنه إيجاب مبتدأ لأن المشيئة تعمي عن الوجود أقول إذا قال الزوج أنت طالق إن شئت فضاء إن شئت طلاقك فقلت شئت أن شئت أي شئت طلاق إن شئت طلاقك فالزوج شئت أي شئت طلاقك فلما كان الطلاق مقدراً تعمل الثانية فيه فيمكن أن يجاب عنه بأن المقدر الطلاق الذي هو مفعول للمشية وإذا قال الزوج شئت قدره مفعول وهو الطلاق فهذا هو الطلاق الذي جبل مفعولاً للمشية لا الطلاق الذي جبل جزاء للمشية وتقدير ذلك الطلاق لا يوجب الوقوع لأنه على الطلاق بمشيتها الطلاق مشيئة موجودة ولم توجد تلك المشيئة بل علقت للمرأة وجودها بوجود مشيته وهو غير معلوم لها ما إذا قالت شئت الطلاق ونوى يقع لأن هذا

تقع بالوصف الذي عنه الزوج إن شاء كان أو رجباً هو أنت طالق إن شئت فقلت شئت أن شئت فقال شئت بنوى الطلاق أو قال شئت أن كان كذا لمعوم بطل لأنه ماق طلاقاً بالمشيئة المرسة وهي أنت بالملقة فلم يوجد الشرط وهو اشتغال بما لا ينيها فنرجح الأمر من يدها ولا يقع الطلاق بقوله شئت وان نوى الطلاق (١) لأنه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شائياً طلاقاً والثانية لا تصل في غير المذكور هو وان كان شيء معنى طلقت) لأن التعليل بشرط كان تخير هو أنت طالق متى شئت أو متى ما شئت أو إذا شئت أو إذا ما شئت فردت الأمر بأن قالت لانشاء هو لا يرتد (٢) أما في متى وقى ما فلازم ملكها الطلاق في الوقت الذي شامت (٣) فلم يكن تخليكا قبل المشيئة حتى يرتد بالرد وأما إذا وإذا ما فكت عندها وعند أبي حنيفة رحمه الله وان كان يستعمل للشرط كما يستعمل الوقت لصحن الأمر (٣) صار في يدها (٤) فلا يخرج بالشك هداية

(١) قوله) لأنه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق لها لم قل شئت طلاق ان شئت (٢) قوله) فلم يكن تخليكا الخ قد قال ليس هذا تخليكا أصلاً لأنه صرح بطلاقها معلقاً بشرط مشيتها وإذا وجد الشرط وقع المعلق (٣) قوله) صار في يدها معناه نبوت ملكها بتخليك فينا في ماسر آخراً من قوله فلم يكن تخليكا الخ فالوجه أن يقال إن قوله إذا شئت يحتمل تعليل طلاقها بمشيتها وإضافته إلى زمانها وعلى كل لا يرتد بالرد فإذا تحققت مشيتها بان قالت شئت الطلاق أو طلقت نفسي وقع مطلقاً كان أو مضاعفاً وعلى ما ذكرنا قلنا دخل في ملكها تماماً تحقيق الشرط وهو المشيئة لا الإيعاق فقولهم في أنت طالق كما شئت أنها تطلق نفسها واحدة بعد واحدة معناه مباشر الشرط وهو المشيئة واحدة بمد واحدة تجوزاً بالتطبيق عنه (٤) قوله) فلا يخرج بالشك تقدم لصاحب الهداية في فصل إضافة الطلاق إلى الزمان أنه على اعتبار إذا الوقت لا يخرج الأمر من يدها وعلى اعتبار أنه الشرط يخرج الأمر صار في يدها فلا يخرج بالشك أنه وفيه نظر لأن مصير الأمر في يدها إنما هو قوله إذا شئت فلا يمكن أن يكون مخرجاً للأمر من يدها والألزم

(٢٦) (كشده الحقائق) انشاء مبتدأ وأما احتاج إلى الثانية لأنه يمكن أن يراد بالطلاق ما هو مفعول المشيئة فإن نوى هذا لا يقع وان نوى طلاقاً ابتداءً يقع فلا بد من الثانية (وكذا كل تعليل بمعوم وقع لو علقت بوجوده) كما لو قالت شئت أن كانت السماء فوق الأرض (وفي أنت طالق إذا شئت أو إذا ما شئت أو متى شئت أو متى ما شئت لا يرتد الأمر بردها) لأنه ملكها الطلاق في الوقت الذي شامت فلم يكن تخليكا قبل المشيئة حتى يرتد بالرد



﴿ ولا يتقيد بالجلس ﴾ لأن متى لمسم الاوقات هداية وكذا أذاع ﴿ ولا تطلق  
 الواحدة ﴾ لأن متى تم الازمان دون الافعال هداية وكذا أذاع ﴿ وفي كذا  
 شئت لها أن تفرق الثلاث ﴾ لأن كذا لتكرار الافعال ﴿ ولا يجتمع ﴾ لأن  
 كما توجب عموم الأفراد لا عموم الاجتماع ﴿ ولو طلقت بعد زوج آخر ﴾ بعد  
 نكحها الثلاث والا فلها نكحها بعد زوج آخر طاني ﴿ لا يقع ﴾ لانه ملك مستحدث  
 هداية وللنقض اليها انما كان إيقاع طلاق الملك السابق ﴿ وفي حيث شئت  
 وأين شئت لم تطلق ﴾ لأن حيث وأين من أسماء المكان والطلاق لا ينطبق بالمكان  
 فيلزم هداية وحيثه حتى قوله أنت طالق شئت فيلزم الوقوع في الحال كما في أنت  
 طالق دخلت الدار لكهما جعلتا مجازاً عن كلمة أن الشرطية لتناسب بين الشرط  
 والظرف في معني التأخير ولم يجعلها بمعنى إذا ومتى لأن أن متضمن للشرط وأم البواب  
 فكان المجاز عنه أولى كذا في الكافي وعمل هذا فلو قال صاحب الهداية مكان  
 قوله فيلزم فيجوز مجازاً عن الشرط لكان أولى الهداية ﴿ حق نكحها في مجلسها ﴾  
 لأن هذا (١) أمر واحد وهو (٢) خطاب في الحال فيقتضي الجواب في الحال  
 ﴿ وفي كيف شئت تقع ﴾ وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يقع ما لم توقع  
 ﴿ رجعية ﴾ لأن كيف (٣) للاستيفاء يقال (٤) كيف أصبحت والتفويض  
 في الوصف يستدعي وجود أسله ووجود الطلاق بوقوعه ﴿ فان شئت بأشئ  
 أو لم تأت وأتاه وقع ﴾ فان وقت يقع كما شئت والابقع أصل الطلاق ويلفون تصرفها  
 وان لم تحضره الثانية يستبرئ شيتها في مقالها ﴿ وفي كذا شئت وما شئت تطلق ماشاءت ﴾  
 لأنها يستعملان للمدد فقد فوض اليها أي عدد شئت هداية والواقع ليس الا  
 المدد اذا ذكر فكان التفويض في نفس المدد فلا يقع شيء ما لم تشاء ﴿ في ﴾  
 أي في المجلس لما تقدم أعني في فصل حيث وأين ﴿ وان ردت ﴾ بأن قالت لا  
 أطلق ف ﴿ اردت ﴾ لأن الأمر واحد وهو تمليك في الحال وليس فيه ذكر الوقت  
 ي ﴿ وفي طلق من ثلاث ماشئت تطلق مادون الثلاث ﴾ وقال أبو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى تطلق الثلاث أيضاً وله أن كلمة من (٥) حقيقة للتبويض وما  
 لتعميم فيعمل بهما

### ﴿ باب التلويح ﴾

﴿ وانما يصح في الملك كقوله لتكونه ان زرت قات طالق أو مضافا اليه كأن  
 كون الشيء الواحد على الضدين والجواب مقررنا في التقرير عبارة قلنا المخرج انما  
 هو انقضاء المجلس على تقدير الشرط فالتلويح انما يقع بعد الانقضاء وأما نفس  
 الإيجاب فثبت الأمر لها تمتد إلى الانقضاء قطعاً ع (١) قوله ﴿ أمر واحد أي  
 بخلاف كذا (٢) قوله ﴾ خطاب في الحال أي بخلاف متى وإذا (٣) قوله ﴿  
 للاستيفاء أي السؤال عن الوصف لاعتبارات (٤) قوله ﴾ كيف أصبحت  
 أي صحيحاً أم سقيماً (٥) قوله ﴾ حقيقة للتبويض أي اذا دخلت على ذى أفراد  
 والطلاق منه

﴿ وتطلق متى شئت واحدة لا غير وفي  
 كما شئت لها إيقاع واحدة منهم ﴾ لأن  
 كذا كذا تم الافعال كما تم الازمان  
 لا التلويح جيماً ولا التلويح يمدزوج  
 آخر كقوله ولا التلويح بالرفع صفت  
 على الإيقاع المضاف الي التلويح تقديره  
 ليس لها إيقاع الثلاث جيماً ولا  
 التلويح (وفي حيث شئت وان  
 شئت يتقيد بالجلس وفي كيف شئت  
 تقع رجعية وان لم تشأ فان شئت  
 كالزوج بأشئ أو لم تأت وقع وان توت  
 ثلثا والزوج واحدة بأشئ أو بالقلب  
 فرجعية وان لم يزوج شيئاً فان شئت  
 هنا قول أبي حنيفة وحاصله أن  
 الكيفية مفوضة اليها لا أصل للطلاق  
 فتقع رجعية ان لم تشأ المرأة أما أن  
 شئت فان وافق مشيتها مشيتها في  
 البأن أو التلويح وقع ما اتفقا عليه  
 وان عاقلها سمع رجعية لانه لا يد  
 من اعتبار مشيتها لأن الزوج فوض  
 اليها ولا يد أيضاً من اعتبار مشيتها  
 لأن مشيتها مستفادة من الزوج قلنا  
 تمارضا لساقطاً فسقط الأصل أي  
 الواحدة الرجعية وان لم توجد  
 مشيتها الزوج فتبر مشيتها للمرأة في  
 الكيفية وأما عندها فكان الكيفية  
 مفوضة اليها فاصل الطلاق مفوض  
 اليها أيضاً ﴿ وفي كم شئت أو ماشئت  
 طلقت ماشاءت في مجلسها لا يبد  
 وان ردت اردت وفي طلق نفسك من  
 ثلث ماشئت لها أن تطلق مادونها  
 لا ثلثاً هذا عند أبي حنيفة رحمه الله  
 لأن من التبويض وعندها لم تطلق  
 نفسها لئلا تكون من لبيان قلنا الكل  
 محتمل والبعض متيقن فيحمل عليه

﴿ باب الحلف بالطلاق ﴾ شرط صحته الملك أو الإضافة اليه

نكحك فانت طالق فقع بعده (١) لان الجزاء لا بد أن يكون (١) ظاهراً ليكون حقيقاً فينتحقق معنى العين (٢) وهو القوة والظهور (٣) بأحد هذين (٤) والاضافة الى (٥) سبب الملك بمنزلة الاضافة اليه لانه ظاهر عند سببه وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع في الاضافة (٦) لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل الكاح ولأن هذا تصرف بين لوجود الشرط والجزاء فلا يشترط لصحته قيام الملك في الحال لان الوقوع عند الشرط والمالك متيقن به عنده والحديث محمول على التخيير والحل (٧) مأثور عن السلف كالشعبي والزهري وغيرهما (فلو قال لاجنية ان زرت فانت طالق فنكحها فزارت لم تطلق) لان الحالب ليس بمالك ولا أضافه الى الملك (وألفاظ الشرط ان واذا واذا ما) هذا أمر لعمري ثابت بالسباع فهم من النابتة (وكل) هي ليست منها حقيقة لانها تدخل على الاسماء والشرط ما يتعلق به والجزاء والاجزئة انما يتعلق بالافعال لكنها ألحقت بها لتعلق العمل بمدلولها نحو كل عبد اشتريه فهو حر وكذا وقع ومضى ما فقبسنا ان وجد الشرط انتهت العين لانها لا تفضي العموم والتكرار (الافى) كما لاقتضاه عموم الافعال (قال تعالى) كما نصبت جلودهم الآية ومن ضرورتها التعميم التكرار (كاقضاء كل عموم الاسماء) ففي كل امرأة تزوجها طالق فنزوج امرأة تطلق ثم لو تزوجها ثانية لا تطلق ف لا محال العين في حقها لانها أصابت من كلمة كل حصتها فكانت هي المحلوف عليها فقط (٨) وذلك لان كلمة كل لمعوم أعيان النساء

(١) (قوله ظاهراً) أى غالب الوجود (٢) (قوله وهو القوة) أى الحل على الفصل أو الترك قيل لا حصل في أنت طالق ان حضرت مع أمهين قلنا البيرة فاعلم لا لشاذ (٣) (قوله بأحد هذين) هما الملك والاضافة اليه (٤) (قوله والاضافة) قيل الملك يثبت بعد سببه فاذا كان الشرط هو ذلك السبب اقترن الملك والطلاق والطلاق المقارن لثبوت الملك أو لزواله لا يقع كطلاق مع نكاحك أو مع موتي والجواب انه من ذكر السبب وإرادة السبب مجازاً صوتاً للكلام عن الانفاء فكانه قال ان ملكتك بالتزوج فتقبل للمنفذ بيان توجه المجاز (٥) (قوله الى سبب الملك) كالتزوج قائم سبب الملك للتمتع كالنساء (٦) (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه ابن ماجه وأبو داود والترمذي عنه صلى الله عليه وسلم لا طلاق له فيها لا يملك قال الترمذي حسن وهو أحسن شيء روي في هذا الباب

(٧) قوله مأثور عن السلف وقد أخرج بن أبي شيبة في مصنفه عن سالم والقاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز والشعبي والنخعي والزهري والاسود وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي بكر بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن ومكحول الشامي في رجل قال ان تزوجت فثلاثة فهي طالق أو يوم أتزوجها فهي طالق أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق قالوا هو كما قال وفي لفظ يجوز عليه ذلك (٨) قوله وذلك أى عدم تعلقها ثانية في كلمة كل لمعوم أعيان النساء لانها لمعوم الاسماء ولا يلزم الخ ليكون كل فصل محلوفاً عليه بالضرورة فيقال لا بد لكل فصل من اصابة حصته من كل كما كان كذلك

فلا تطلق أجنبية قال لها ان كنكسك فانت كذا فنكحها فكلمها وتطلق بعد الشرط أن قال لزوجه كلمها (أو قال) لوجود الملك وقت التعليق (أو قال) لأجنبية ان نكحك فانت كذا فنكحها (لوجود) الاضافة الى الملك وعند الشافعي رحمه الله لا يقع والمراد بالاضافة الى الملك تعليق الطلاق بالملك (وألفاظ الشرط ان واذا واذا ما) وكل نحو كل امرأة لي تدخل النار فهي طالق (وكما وقع) ومضى ما فيها تحمل العين اذا وجد الشرط مرة الا في كلما قائم تحصل بعد الثلاث (المراد بانحلال العين بطلان العين بطلان التعليق) فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا أدخلت على الزوج نحو كذا تزوجك فانت كذا) قائم كذا تزوجها تطلق وان كان بعد زوج آخر (وزوال

ولا يلزم من عموم الاعيان عموم الافعال لان الدين لا يقتصر الى العرش وكله كما لمعموم الافعال ويلزم من عمومها عموم محلاتها لاقتدار العرش الى اثنين كـ (فلو قال كما تزوجت امرأة بحث بكل امرأة ولو بعد زوج آخر) لان انعقادها (١) باعتبار ما يملك في المستقبل عليها من الطلاق بالتزوج وذلك غير محصور هداية فكلمها وجد التزوج تبه ملك الثلاث فيتمه جزاؤه فـ (زوال الملك لا يبطل العيين) لانه لم يوجد الشرط في (٢) والجزاء باق لبقاء عمله في العيين (فان وجد الشرط في الملك) بان انتهائهم تزوجها فوجد الشرط بدر (طلقت وانحلت العيين) لانه وجد الشرط والمحل قابل للجزاء فيزول الجزاء ولا يبقى العيين (٣) لما قلنا (والالا) ادم المحل (وانحلت) لوجود الشرط وان احتلها في وجود الشرط قال قول له) لانه منكر وقوع الطلاق وزوال الملك وهي تدعيه (الا اذ برحت) لان البرهان كليان (وملا بمل الا منها قال قول لها في حقها كان حصة فانت طالق وفلائة أو ان كنت تحييني فانت طالق وفلائة فقلت حصة أو أحبك طلقت هي فقط لانها أمينة في سوق نفسها اذ لا يملك ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كما في المدة (٤) والنشيان (٥) لكنها شاهدة في حق ضررتها بل منتهه فلا يقبل قولها في حقها ورؤية الدم لا يقع فيرث منها ما تم قبل الثلاثة ع لان ما ينقطع دون الثلاث لا يكون حياً (فان استمر ثلاثة وقع من حين رأت) لان بالابتداء عرف انه من الرحم فكان حياً من الابتداء وفي ان حصة حية يقع حين تظهر) لان الحصة لباها هي الكاملة ولهذا حمل عليها (٦) في حديث الاستبراء وكالها بانتهائها (وفي ان ولدت ذكرأ فانت طالقي واحدة وان ولدت

في كما ويلزم الخ فيكون كل امرأة محبوبة عليها اقتضاء كان كل فعل محبوطا عليه لصاً فلا بد لكل من الفعل والمرأة من اسابة حصته من كما ثبت ان كل زوج لكل امرأة سبب الطلاق ع

(١) قوله باعتبار الخ أي لا باعتبار طلقات الملك القائم عند الحلف وهذا فيمن لم يكن له نكاح قائم ظاهر اعمد الملك فضلاً عن طلقانه وكذا فيمن كان له نكاح عند الحلف لان الشرط انما هو الزوجات الحادثة بسد العيين قال محمد أمين في باب العيين في الدخول ع الفتحة حلف لا يترجم وهو متزوج فاستدام النكاح لا بحث له ثم لانهاية فزوجات فكذا فملك الحاصل منها بخلاف كما دخلت الدار لان الحلف ما يبار طلقات الملك القائم عند الحلف لانها هي المحققة للاحاداة فيتمه بانتهائها ع (٢) قوله والجزاء أي إمكان الجزاء ع (٣) قوله لما قلنا من ان بقاء العيين به وبالشرط كـ أي بقاء الجزاء وبقاء الشرط ع قوله (٤) والنشيان بان قالت المباشرة بالثلاث تزوجت بالثاني ودخل بي أو الراد حل الجماع وحرمت في قولها اما ماهرة او حائض عناية (٥) قوله لكنها شاهدة أي وحدها ف وحيث ظهر الاضراب ببل ع (٦) قوله في حديث الاستبراء قال النبي صلى الله عليه وسلم في سبائك أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حية أخرجه أبو داود وغيره عن زهريش

لذلك لا يبطل العيين وتحل بعد الشرط مطلقاً وشرط الطلاق للملك (قوله مطلقاً أي سواء وجسد الشرط في الملك أو في غير الملك فان وجسد في الملك تحل الى جزء أي يبطل العيين ويترتب عليه الجزاء وان وجد لافي الملك تحل لاف الى جزء أي يبطل العيين ولا يترتب عليه الجزاء لان عدم الحليسة فان قال ان دخلت الدار فأنت طالقي مطلقاً فزاد أن تدخل الدار من غير أن يقع الثلاث فحكته أن يطلقها واحدة وتتقاضى السدة فتدخل الدار حتى يبطل العيين ولا يقع الثلاث ثم يزوجه فان دخلت الدار لا يقع شيء لبطان العيين (وان احتلها في وجود الشرط قال قول له) الا مع حبها وفي شرط لا يملك منها صدقت في حقها خاصة فاني حصة فانت طالقي وفلائة وان كنت تحيين عذاب الله فانت كذا وعيده حر لوقالت حصة وأحب طلقت هي فقط وفي ان حصة يحكم بالجزاء بعد رؤية الدم ثلاثة أيام من أوله (أي ان قال ان حصة فانت كذا بعد ما رأت الدم ثلاثة أيام يحكم بالجزاء من أول الدم لانه تبين رؤية الدم ثلاثة أيام أنه حيض فيحكم بسد الثلاثة بوقوع الجزاء في أولها (وفي ان حصة حية لا يقع حتى تظهر) فان الحصة هي الكاملة (وفي ان صمت يوماً فانت طالقي فطلق حتى غربت من يوم صامت بخلاف ان صمت قاه يقع على صوم ساعة

ولو على طلبة بولادة ذكر وطلبة بن  
بأن يولد لهما ولم يدر الأول هل طلق  
واحدة قضاء وتكسب تزوها أي  
ديانة يقيم فيها بينه وبين الله تعالى  
(وأقضت المدة بوضع الحمل) أي  
بالوضع الثاني وإنما لا يقع به طلاق  
آخر لأن المدة تنقضي بالوضع  
قال الله تعالى وأولات الاحمال  
أجلهن أن يضعن حملهن ثم الوضع  
شرط وقوع الطلاق فهو مؤخر عن  
الوضع تنقضي المدة بالوضع فلا يقع  
بعده طلاق (ولو على الطلاق بشيئين  
يقع أن وجد الثاني في الملك والأفلا)  
بقوله أن وجد الثاني في الملك يشمل  
ما إذا وجد في الملك أو وجد الثاني  
فقط في الملك وقوله والأفلا يشمل  
ما إذا لم يوجد شيء منهما في الملك  
أو وجد الأول في الملك دون  
الثاني (والتعجيل يطل التعجيل فلو  
علق الثالث بشرط ثم نجز الثالث ثم  
حدث إليه بعد التعجيل ثم وجد الشرط  
لا يقع شيء ومن علق الثالث بوطئه  
زوجته فالج) أي أدخل حقيقته  
حتى التقي الحثان (ولبت فلا عقر  
عليه) المقر مهر المثل وقيل هو مقدار  
أجرة الوطء لو كان الزنا حلالاً  
(وكذا الوطء حتى تمت بوطئه لم يصير  
سراجاً به في الرجعي فلو تزعم ثم أوج  
يجب الفسخ وكان رجعة ولو قال أنت  
طالق إن شاء الله تعالى متصلاً وماتت  
قبل قوله إن شاء الله تعالى لم يقع ولومات  
هو بقاء أي لو قال أنت طالق فأخذني  
السكمان بأن شاء الله تعالى فثقت قبل تمامه

أنني قائمين فولدتها ولم يدر الأول تطلق واحدة قضاء (ولو وقع الواحدة في حال  
ووقع تبيين في حال أخرى فلا تقع الثانية بالملك) (وأي تزوها) لا حلالاً تقدم  
الجارية ولو علم الأول منهما يقع الطلاق ولا يقع باللاحق شيء لأن الطلاق للمفارق  
لا قضاء المدة لا يقع وأن تحقق ولا تساماً وقت الثلاث وتنفذ بالحض فم (وومضت  
المدة) (١) بوضع آخرها أي ما كان ثم لا يقع به شيء لا حال قضاء المدة (والمدة  
يشترط لأخر الشرطين) قال وجد الشرطان في الملك وقع أو في غير الملك فلا يقع أو الأول  
في الملك فقط فلا يقع أيضاً لأن الجزاء لا يقع في غير الملك أو الثاني في الملك فقط وقع وفي هذا  
الاخير خلاف زفر ولنا أن محمداً كلامه بأحد المالكين إلا أن الملك يشترط حال التعليق  
ليكون الجزاء مذهب الوجود لا استحباب الحال (٢) فيصح البين وعند تمام الشرط لا ينزل  
الجزاء لأنه لا ينزل إلا في الملك وما بين ذلك حال فداء البين وبمقارها بقاء الخائف  
فاستثنى عن قيام الملك (ويطل تجزئ الثلاث لميلقه) أي لتسلاط وما دونها  
در فالأولى عود الضمير إلى الزوج مسكين وقال زفر رحمه الله لا يطل ولنا أن الجزاء  
طلقات هذا الملك لأنها هي الماسة (٣) لأن الظاهر عدم ما يحدث (٤) والبيان تقدم  
للحمل أو المنع وقد فات هذا الجزاء بتعجيل الثالث المبطل للمصلحة فلا تبقى البين  
بخلاف ما إذا (٥) إني بالان الجزاء بطل بقاء محله (ولو على الثلاث أو التمسك بالوطء)  
لم يجب العسر بالبت ولم يصير سراجاً به في الرجعي (لأن الدوام إنما يكون  
له حكم الإتيان فيما يكون له دوام ولا دوام للجماع لأنه إدخال غناية وقال أبو يوسف  
رحمه الله يصير سراجاً (٦) إذا أوجلت نائياً) فيصير سراجاً لوجود الجماع ولا  
يجب الحد لشبهة الأنحاء نظراً إلى المجلس (٦) والقصود وإذا سقط الحد وجب المقر  
(ولو طالق في أن تكتمها عليك ففي طالق فكبح عليها في عدة البائن) وكذا لأن  
المبانة لا تسمى امرأته فكباح الثانية ليس بإدخال لها على الأولى (ولو في أنات  
طالق إن شاء الله متصلاً) بقوله عليه الصلاة والسلام (٧) من حلف بطلاق أو عتاق  
وقال إن شاء الله متصلاً به لأحدث عليه (ولو ماتت قبل قوله إن شاء الله) (٨) لأن  
الاستثناء (٨) خرج السكلام من أن يكون إيجاباً وللموت ينافي الموجب

(١) قوله بوضع آخرها (لأنها حامل به) وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن  
حملهن (٢) قوله فيصح البين أي يتحقق معنى البين وهو الأخالة الحائلة على  
القتل أو الترك (٣) قوله لأن المظاهر الخ) فسادها لا تنزع يائتي ولو تزوجت  
به فله لا يتركها ولو طلقها بمثل أن لا تزوج بالاول (٤) قوله والبيان الخ)  
أي إذا كان الحادث عدمه ظاهراً لا يصلح حاملاً ولا مالماً وقد كان الغرض من  
البين الحل والمتن قالاً فذا هذا الغرض في الحادث لا تنفذ البين في حقه يكون  
جزاء (٥) قوله أبناً أي بما دون الثلاث (٦) قوله والقصود وهو قضاء  
الشهوة (٧) قوله من حلف الخ) فريد بهذا اللفظ ومنه مروى أخرجه أصحاب  
السنن الرابع (٨) قوله خرج السكلام الخ) فكان الاستثناء مبطلًا للموت الخ ع

(وفي أنت طالق ثلث الأتنتين يقع واحدة وفي الواحدة ثنتان) باب طلاق المريض ﴿المريض الذي يصيب غارا بالطلاق ولا يصح تبرعه الا من الثلث من غالب حاله الهلاك يمرض أو غيره فنأخذ مرضه وعجز عن اقامة مصالحه خارج البيت وقدر فيه﴾ أي على اقامة مصالحه في البيت (ومن بارز رجلا أو قدم ليقبل فقصاص أو رحم مريض) أي على النحو الذي مر (فلو أبان زوجته (٢٠٦) وهو كذلك ومات بذلك السبب أو بغيره ثرت) خلافا للشافعي وأعلم

(١) دون المبطل ﴿وفي أنت طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان﴾ لان الاستثناء تنكح بالباقي بعد الثبوت وفي الأتنتين واحدة وفي الا ثلاثا ثلاث ﴿لانه استثناء الكل من الكل فلا يصح

### باب للمريض

(طلقها رجياً أو بائناً في مرضه) قيد لقوله بائناً (ومات في عدتها ورثت) خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولما ان الزوجية في مرض موته سبب اربها والزوج قد قصد ابطاله فبرد عليه قصده بتأخير عمله الى اقضاء العدة وقد أمكن لان الكساح باق في العدة في حق بعض الاحكام فجاز أن يبيح في حق اربها دفعا للضرر عنها بخلاف ما يبعد الاقضاء (وبمدها لا) لما ذكرنا (وان أبناها بمرها أو احتلت منه أو اختارت نفسها بتفويضه لم تثر) لانها رخصت بابطال حقها (وفي طلق رجعية) لا تحترز لعلها في رد المختار قالت له في مرضه طلق نطقا ثلاثا فوات في العدة ترة كما في طلق رجعية فأنها جامع للفصول ادمع (فطلقها ثلاثا ورثت) لان الطلاق الرجعي لا يزيل الكساح فلو تكن بسؤالها راضية ببطلان حقها (وان أبناها بمرها في مرضه أو تصادقا عليها) أي على البيوتة ع في الصحة ومضى العدة قاتر أو أوصى لها فلها الأقل منه ومن اربها) وقال أبو يوسف ومحمد ومهما الله لها الوصية والاقرار في مسئلة التصادق وقال زفر رحمه الله لها الوصية والاقرار (٢) في فصل الامر ولا في حجة (٣) ان التهمة تقع لان المرأة قد تختار الطلاق لينتفع باب الاقرار والوصية عليها فيزيد حقها والزوجان قد يتواضعا على الاقرار بالفرقة واقضاء العدة ليرها الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فرددناها ولا مواضعة عادة في حق الزكاة (٤) والزوج والشهادة فلا تهمة في هذه الاثبات هداية فتجوز هذه الاشياء بعد اقرارهما بالفرقة ومضى العدة (ومن بارز ر لا

(١) قوله دون المبطل) لان الموت مبطل ولا منافاة بين مبطل ومبطل غاية فلا يراد ان الموت ينافي الا يقع فلو مات بين طالق وثلاثاً في قوله أنت طالق ثلاثاً لا يقع شيء فليكني أن يتنافى الاستثناء أيضاً (٢) قوله في فصل الامر وكذا التصادق غاية (٣) قوله ان التهمة الخ أي نظرا الى تقدم الكساح للقيد للالفة له (٤) قوله (والزوج) بأخوها أو بالحاسنة ع

أن الخلاف فيها اذا طلقها ثلاثاً ثلاثاً لانها طلقها صريحاً ثرت اتفاقاً وكذا ان طلقها بالكنائيات أو ما عدا ثلاثاً من امرأة الفارث وثراً وأما عده فلان الكنائيات رواسع وان خالها الارث اتفاقاً لانها رخصت بالفرقة بقي الثلث وهو محل النزاع (وكذا طالبة رجعية طلقت ثلاثاً) أي طلبت من المريض رجعية فطلقها ثلاثاً ثرت عدها (ومائة قبل ابن زوجها وهي في العدة) لانه وقت البيوتة بآبائه لا بتقبلها ابن الزوج (ومن لا عنها في مرضه) أي قدنها في مرضه ثلاثاً فوكت الفرقة بالمان ثرت فان هذا ملحق بتلقيق الطلاق بغل لا بالفرقة منه اذا لا بد لها من الخصومة لدفع السارحن نفسها (أو آلى منها مريضاً كذلك) أي حلف في مرض مسوته أن لا يقرباً أربعة أشهر فلم يقربها حتى مضت المدة ووقت البيوتة ثم مات ثرت (ومن قام بها خارج البيت مشكياً أو وحدهم حصوراً وفي صف القتال أو حبس بقصاص أو وحدهم صحيح ان طلقت) أي طلاقاً بائناً (وهو كذلك لاثرت وكذا المحتملة وغيره استأثرت نفسها ومن

طلقت ثلاثاً بأمرها أو لا بأمرها ثم صح) أي صح من مرضه ثم مات لاثرت (ولو تصادق الزوجان أو على ثلاث في الصحة ومضى العدة) أي تصادقا في مرضه على وقوع الثلاث في حال الصحة ومضى العدة (ثم افر لها بدين أو أوصى بشئ فلها الأقل منه ومن الارث) أي ان كان للمقرب أو الموصى أقل من الارث فلها ذلك وان كان الارث أقل فلها الارث وأعلم أن حرف من في قوله فلها الأقل منه ومن الارث ليست صلة لاقول التفضيل اذ لو كان يجب

ان يكون الواجب أقل من كل واحد منهما وليس كذلك بل حرف من لبيان وأفضل التفضيل استعمال باللام فيجب أن يقال أو من الارث لانه لما قل الأقل بين الأقل بأحدهما وسعة الأقل محذوف وهو من الآخر أي فله أحدهما الذي هو أقل من الآخر فيكون الواو بمعنى أو أو يكون الواو على معناها لسكن لا يراى بها المجمع بل يراى الأقل الذي هو الارث تارة والوصى بآخرى فيكون الواو للمجمع وهو ان الأقلية ثابتة لكن بحسب زمانين ( كمن طلق نثاً بأمرها في مرضه ثم أقر أو أوصى ) فكان لها الأقل من ذلك ومن الارث في قوله لم جيباً ( ولعلق الثلث بشرط ووجد في مرضه ان علقه بمجيء وقت كرجب أو قبل أنجي ثرت الا اذا علق في صحته وان علق بفعل نفسه ثرت سواء كان التعليق في مرضه أولاً والفعل له منه بد كالكلام مع الاجنبى أولاً بد له منه كآكل الطعام وصلاة الظهر وعلام الابوين وان علق بفعلها فان كلاً أي التعليق والشرط (في مرضه) والفعل لها منه بد لآرث وان لم يكن لها منه بد ثرت وان كان أي التعليق (في صحته) لآرث الا فيما لا بد لها منه عند أبي حنيفة وابي يوسف خلافاً لحمد وزفر ( فاتها لآرث عند حماد لم يوجد من الزوج صنع بعد ما طلق حقها بماله هذا عبارة الهداية ومعناها ان امرأته لآرث انما ثرت ان وجد من الزوج في مرض موته يصنع في ابطال حقها

أو قدم ليقبل بقوله أو رجم فاتها ورثت ان مات في ذلك الوجه أو تخل ( قوله في ذلك الوجه أي بسبب ذلك الوجه وهو المباشرة والتقديم قوله أو تكل أي بسبب آخر جسدش ( ولو محصوراً أو في صف القتال لا ) لان امرأة الفار انما ثرت استحساناً بحكم الفراق والفراق انما يتحقق بما يخاف منه الهلاك (١) غالباً بالمبارز ومن قدم ليقبل الغالب منه الهلاك والمتحصن بالحسن ومن في صف القتال للغالب منه السلامة لان الحسن لمع بأس الدود وكذا النخلة (ولو علق طلاقها بفعل أجنبي أو بمجيء الوقت والتعليق والشرط في مرضه ) فان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لآرث وقال زفر رحمه الله ثرت لان المعلق عند وجود الشرط كالنكاح ولما ان التعليق السابق يصير تطبيقاً عند الشرط حكماً لا قصداً ولا ظم الا عن قصد فلا يرد تصرفه وقوله في مرضه لان القصد الى الفراق قد تحقق مباشرة التعليق في حال تعلق حقها بماله (أو بفعل نفسه) وها في مرضه أو الشرط فقط (كان له منه بد أولاً (٢) لانه ان لم يكن له بد من فعل الشرط فله ألف بد من المعلق فبرده تصرفه (أو بفعلها ولا بد لها منه ) كأكل الطعام وصلاة الظهر وكلام الابوين لانها مضطرة بخلاف ما كان لها منه بد لانها راضية ( وها في المرض أو الشرط ورثت ) لما تقدم من الوجوه ( وفي غيرها لا ولولا بأنها في مرضه فصحت فوات ) لم ثرت خلافاً لفر رحمه الله ولما ان بالصحة تبين ان المرض لم يكن مرض الموت وهو السبب في كونه فاراً (أو بأنها فارتدت فأسلمت فوات لم ثرت ( وان ) بأنها لم ( طاعت ابن الزوج ) فاتها ثرت وجهه الفرق ان الردة أبطلت أحلية الارث اذا لم تدل لآرث أحداً أما المطاوعة فلا تبطل الاحلية (٣) لان الحرمة لاتتافي الارث بخلاف ما اذا طاعت قبل البينة حيث لم ثرت لان الفرقه من جهتها وقوله ( أو لا عن ) عطف على طاعت لكن لا يشترط في الامان سبق البينة بل لا يمكن ادلالاً لان الامع الزوجة والمبانة ليست بتلك وان اشترط في المطوف عليه ع وقال محمد رحمه الله لآرث في الامان ولها انها مضطرة الى الخصومة لمنع عار الزنا عن نفسها أو الى مريضاً ورثت بحالها ملحق بالتعلق ( وان آلى في صحته وباتت به في مرضه لا ) لانه في معنى التعليق بمجيء الوقت وقديناه

(١) قوله غالباً ( رأيت في بعض السكتب وعزاه امين الى البحر والفتح ان قوله غالباً قيد لقوله بخلاف لا فلهلاك قالدار على غلبة الخوف لا على غلبة الهلاك اه بالمبارز لمن هو أدنى منه يهلب فيه وجود الخوف وان لم يهلب فيه الهلاك وعلى هذا فيقدر الرجاء في قوله الغالب منه السلامة أي رجاء السلامة ويحتمل يظهر المطلق قول المصنف ومن يارزع (٢) قوله لانه ان لم يكن له بد داخ) مفاد كلامه ان مدار ثبوت الفراق فيها لا بد منه انما هو على التعليق سواء كان التعليق في الصحة أو للمرض وفي الاول نظر اذا لا يصور ثبوت الفراق بالتعلق لمدم تعلق حقها بماله (٣) قوله لان الحرمة لاتتافي الارث كما تقدم في الام والبنات

## ﴿باب الرجعة﴾

(هي استدامة القائم في المدة) (١) ولذا سمي اسماكا وهو الاقواء وانما يتحقق الاستدامة في المدة لانه لا ملك بعد اقبضتها (وتصح ان لم تطلق ثلاثا ولو لم ترض) لاطلاق آية فامسكوهن (راجعتك وراجعت امرأتك) لانه صريح (وبما يوجب حرمة المصاهرة) وقال الشافعي رحمه الله تعالى لاصح الرجعة الا بالقول (٢) مع القدرة عليه ولما ان الرجعة استدامة النكاح عندنا والقول قد يقع دليلا على الاستدامة كما في اسقاط الخيار والله لالة فعل يختص بالنكاح وهذه الاقوال ينص به (٣) خصوصا في حق الحرمة (والاشهاد مندوب عليها) كلابيخري التاكر هداية وكلة على صلة الاشهاد أي الاشهاد على الرجعة وفي نسخة الزياهي البها على ان كله الى صلة مندوب والضمير للاشهاد بتأويل الشهادة ع وقال الشافعي رحمه الله في أحد قوله وما لك لاصح الرجعة بدون الاشهاد لار الامر في واشهدوا ذوى عدل منكم للإيجاب ولنا (٤) اطلاق النصوص عن قيد الاشهاد ولانها استدامة النكاح والشهادة ليست بشرط فيه في حالة البقاء كما في النفي في الايلاء وما تلاه محمول على الاستحياب الا ترى انه قربها للمارفة وهو فيها مستحب (ولو قال بعد المدة راجعتك فيها وصدقتك فصح والا) لانه أخبر عما يملك انشاءه في الحال فكان منهما الآن بالتصديق ترقع التهمة ولا يمين عليها عند أبي حنيفة رحمه الله (كراجعتك) على سبيل انشاء الرجعة ع (وقالت عجيبة مضت عدتي) وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله مضت رجعت وله ان الرجعة صادقة حالة الانقضاء لانها أمانة في الاخبار عن الانقضاء فاذا أخبرت (٥) دل ذلك على سبق الانقضاء واقرب أحواله حال قول الزوج (وان قال زوج الامة بعد المدة راجعت فيها وصدقه سيدها وكذبت أو قالت) أي وقد أمشأ الزوج الرجعة ع (مضت عدتي وانكرا قالقولها) لانها أمانة في ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى القول قول للمولى في المسئلة الأولى وله ان حكم الرجعة يمتني على المدة والقول لها في المدة فكذلك فبا يمتني عليها ولو كان

بعد ما تلقى حنفيا بماله بسبب المرض ولم يوجد ذلك الصنع لأن التلقيق كان في محنته بل للمرأة أبطلت حنفيا بانها بذلك التمسع فبوابها أن القتل لا بد لها منه فهي مضطرة الى الاتيان به فصار فعلها معذرا الى الزوج كما في الاكراه (وفي الرجعي ترث في الأحوال أجمع وخص أمرها بموتة في عدتها) أما اذا اقتضت عدتها مات لارث اجماعا وعبارة المختصر هكذا وان علق بنتوها بشرط ووجد في مرضه ترث أن علق بفعله أو فعلها ولا بدلهامنه أو يترها وقد علق في المرض فالحاصل ان التلقيق ان كان بنفسه ترث مطلقا وان كان بفعله ولا بد لهامت فكذلك الآية ان كان التلقيق في الصحة قلب خلاف محمود وفر وان كان لها منه بدلا لارث وان علق بغير فعلها فان كان التلقيق في المرض ترث والا فلا

## ﴿باب الرجعة﴾

(هي في المدة لا بعدها لمن طلقت دون ثلاث أي في الحرمة أماني الامة فلا رجعة الا في الواحدة وان أبى نكح راجعتك وبوطئها ومسا يشهوه وبظهره الى فرجها يشهوه) هذا عندنا وأما عند الشافعي فلا تصح الا بالقول (ونذب اشهاد على الرجعة واعلامها) أي أعلام الزوج إياها بالرجعة (وان لا يدخل عليها حتى يستأذنها ان لم يتصد رجعتها ولو ادعى بعد المدة الرجعة فيها وصدقت فهو رجعة وان كذبت فلا ولا يمين عليها عند أبي حنيفة رحمه الله) فان الرجعة من الاشياء التي لا يمين فيها عند أبي حنيفة (وان قال راجعتك فقالت مضت عدتي فلا رجعة) أي أن كانت المدة

مدة فتمثل انقضاء المدة فالمرأة تصدق و إخبارها بانقضاء المدة وهذا عند أبي حنيفة وأما عندها فتصح الرجعة لانهما لم يغيرا قبل الرجعة بانقضاء المدة فالظاهر ما رواه (كافي زوج أمة أخير بعد المدة (٢٠٩) بالرجعة قبل انقضاء المدة فصدق وكذبته فان

القول قولها عند أبي حنيفة وأما عندها فاقول قول المولى (أوقات راجعتك فثقلت عنتي وأنكرت) أي الزوج والسيد بمعنى المدة (وان أعطى دم آخر السدة عشرة أيام تمت ولا قل منها لا حق لغسل أو يمضي عليها وقت فرض أو تيمم تغسل ولو سبت غسل عضو راجع وفيها دونه لا) أي است غسل ما دون العضو فيغتسل لتصح الرجعة لأنه لا اعتبار لما دون العضو فكانها اغتسلت ومضت عدتها (ولو طلق حاملًا أو من ولدت مشركًا أو طهرها لله الرجعة) أي طلق امرأته وهي حامل فأنكر وطهرها لله الرجعة (القول في قوله لله الرجعة تساهل لأن وجود الحمل وقت الطلاق إنما يعرف إذا ولدت لاقبل من ستة أشهر من وقت الطلاق فإذا ولدت انقضت المدة فلا يملك الرجعة فيكون المراد بالرجعة رجعة قبل وضع الحمل فيكون المراد أنه إن راجع قبل وضع الحمل فولدت لاقبل من ستة أشهر يحكم بصحة الرجعة السابعة ولا يراد أنه يحل له الرجعة قبل وضع الحمل لأنه لما أنكر الوطء والشرع لا يحكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل إنما يحكم إذا ولدت لاقبل من ستة أشهر من وقت الطلاق فلم يوجد تكذيب الشرع قبل وضع الحمل فالصواب أن يقال ومن طلق حاملًا متكرراً وطهرها فراجعها فثابت بولده لاقبل من ستة أشهر صحت الرجعة

(١) على القلب فالقول للمولى لانهما منقضية المدة في الحال وقد طهر ملك للمولى لا يقبل قولها في الباطل وفي الوجه الأول للمولى مقر بقيام المدة عند الرجعة لتصدق بها ولا يظهر ملكه مع المدة (وتسقط عن طهرت من الحيض الآخر لشرة وان لم تغسل) إذا مزيد الحيض على الشرة فبمجرد الاقطاع خرجت من الحيض (ولا قل لاحق تغسل أو يمضي عليها وقت صلاة) لاختيال عود الدم فلا يد من اعتقاد الاقطاع بحقيقة الاغتسال أولم يحكم من احكام الطهارات بمعنى (٢) وقت الصلاة أو تيمم وتغسل (وقال محمد رحمه الله تعالى تسقط بمجرد التيمم لأنه طهارة مطلقة لا اغتسال يثبت بكل منهما ما يثبت بالآخر من الاحكام ولما ان التيمم ملوث (٣) وأما اعتبار طهارة ضرورة ان لا يتضاعف الواجبات وهذه الضرورة إنما هي حال أداء الصلاة لاجلها هداية ثم الحكم بكونه طهارة وترقب الى فراغ الصلاة للترقب في شرطه وهو عدم الماء فإذا فرغ منها حكم بصحة الطهارة ضرورة صحة الصلاة فيحكم بولائه بان انقطاع الرجعة وغيره (ولو اغتسلت وسبت) أي شكت رجعتي وط (أقل من عضو اقطع) لأن ما دون العضو يتسارع اليه الجفاف هداية فالظاهر أنها غسلته لكنه تسارع اليه الجفاف (ولو عضو الا) لأنه لا يتسارع اليه الجفاف (ولو طلق ذات حمل أو ولد) أي قبل الطلاق فلو ولدت بعده تنقض المدة فلا يتصور الرجعة (وقال لم أطأها راجع) لأن الحمل من طهر حمل منه لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وذلك دليل الوطء وكذلك إذا ثبت نسب الولد من حمل وأطأ وبطل زعم بتكذيب الشرع هداية لكن في المراجعة في فصل طلاق الحامل لعلم لان وجود الحمل وقت الطلاق إنما يعرف بوضع لاقبل من ستة أشهر وبوضع تنقض المدة فكيف يملك الرجعة فالصواب أن يقال ومن طلق حاملًا متكرراً وطأها فراجعها فثابت بولده لاقبل من ستة أشهر صحت رجسته قاله صدر الشريعة بإقبال ان الحمل قد يعرف بالامارات قبل الوضع لانا نقول ان ذلك حيث لم يبارضه

(١) (قوله على القلب) ان صدقته وكذبه السيد (٢) (قوله) وقت الصلاة أي بان يخرج وقتها الذي طهرت فيه فان كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك الزمن اليسير فان كان في أوله لم يثبت هذا حتى يخرج (٣) (قوله) وأما اعتبار طهارة ضرورة الخ أي التيمم طهارة ضرورية لأنه لا يرفع الحديث يبين حتى لو وجد الماء كان محدثاً بالحديث السابق وأما جعل طهارة حكماً ضرورة الحاجة الى أداء الصلاة فلا يترجح بتضاعف الواجبات وهذه الضرورة الخ حكم واعلم ان كلا من الفريقين مخالف مذهبه في إمامة التيمم حيث جعل أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله التيمم ثم طهارة مطلقة وهذا ضرورة ومحمد رحمه الله بالعكس

(٢٧) (كشف الحقائق) وأما مسئلة الولادة فصورها أن طلق امرأته التي ولدت قبل الطلاق متكرراً

وطهرها لله الرجعة وما ناسخ الرجعة في مسائل الحمل والولادة مع إنكار الوطء لأن الشرع كذب في إنكاره



الوطء لأن الولد للفرش (وان خلا بها ذكر فلا أي فلا تصح رجعتها لانه أنكر الوطء ولم يوجد تكذيب الشرع أنكاره فيكون أنكاره حجة عليه وانما يتكدهم بالخوة لانها سلمت اليه للعقد عليه لانه قبض العقد عليه بان وطئها (فان طلقها فراجعها فباعت يولد لائل من ستين صحت) هذه المسئلة (٢١٠) متعلقة بمسئلة الخوة صورها انه خلا سراً أو أنكر وطئها ثم طلقها فراجعها الى

آخر مطلقها اذا ولدت لائل من ستين من وقت الطلاق ثبت لسبب هذا الولد منه اذ هي لم تقرب باقتضاء البدة والولد يبقى في البطن في هذه المدة فلا بد من أن يحصل الزوج والمطأ قبل الطلاق لا يبدى لانه لو لم يطأ قبل الطلاق يزول الملك بنفس الطلاق فيكون الولد بعد الطلاق حراما ليجب سيئة فعل المسلم عنه فاذا حصل والمطأ قبل الطلاق تصح الرجعة (ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم أشرب بيطن فهو رجعة) المراد بيطن أن يكون بين الولادة الاولى والثانية ستة أشهر أو أكثر أما اذا كان أقل يكون بيطن واحد وانما ثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دلت على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطء حلالا أما اذا كانت الولادةان بيطن واحد لا تثبت الرجعة لان علوق الولد الثاني كان قبيل الولادة الاولى (وفي كل ولدت فولدت ثلاثة بطنون يقع الثلاث والولد الثاني رجعة كالثالث وعليها البدة بالحض) أي هذه المسئلة الثالث الذي وقع بالولادة الثالثة (ومطلقة الرجعي تزني) ليرغب الزوج في رجعتها (ولا يافر بها حتى يشهد على رجعتها

غيره وحذا قد وجد للعارض فان انكاره الوطء ينافي صحتها ما لم يكذبه الشرع فان تعد لائل من ستة أشهر قاله العلامة قاسم محمد أمين فلا يخلص الا بارتكاب الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله راجع أي له انشاء الرجعة في فصل الولادة وصحت رجعتها السابقة في فصل الحمل الا أن يحمل على صوم المجاز أي فهو من أهل المراجعة البهاح (وان خلا بها وقال لم أجامها ثم طلقها لا) لانه لم يصر مكذبا شرعا (فان راجعها) والمسئلة بمثلها (ثم ولدت بعدها لائل من مائة من وقت الطلاق ف) صحت تلك الرجعة (أي ظهرت صحتها لتبوت النسب منه لدم اقرارها باقتضاء البدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فزول والمطأ قبيل الطلاق لا يبدى لان المسلم لا يضل الحرام (ان ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت من بطن آخر) بان كان بين الولادةين ستة أشهر (فهي رجعة) لوقوع الطلاق بالولد الاول فالتالي حادث من علوق في البدة لعدم اقرارها بالاقتضاء (وكلا ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة بطنون فالولد الثاني والثالث رجعة) لانه دليل الطوق في البدة وتمتد بالاقرار بعد الثالث هداية لوقوع الطلاق بعد ولادته (والمطلقة الرجعية تزني) لان الرجعة مستعجلة والزني حامل عليها (ونذ أن لا يدخل عليها حتى يؤزنها) اذا لم يكن من قصد الرجعة لانها ربما تكون مجردة فيقع بصره على موضع يصير به مراجعاً ثم يطلقها فتطول عليها المدة (ولا يافر بها حتى راجعها) خلافاً لفر رحه الله تعالى ولنا قوله تعالى ولا تخرجوه من بيوتهم الآية (والمطلق الرجعي لا يحرم الوطء خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى ولنا ان الزوجة باقية حتى يمكك مراجعتها من غير رضاها (وتشكع مائة في المدة ويدها لبقاء الحلية) لا لمائة بالثلاث لو حرة وبالكنتين لوامة (لان الرق منصف لحل الحلية) حتى يطأها غيره لا آية فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (١) والمراد المطلقة الثالثة ولحديث لا تحل للاول حتى تذوق عسيلة الآخر وهو مشهور بزيادة على النص (ولو مراجعاً) ان كان يحرك آله ويشتهي لوجود الدخول (بنكاح صحيح) لان النية نكاح الزوج مطلقاً والزوجة المطلقة انما تثبت بنكاح صحيح (ونقض عدته لا يملك بمس) لان النية نكاح الزوج (وكره بشرط التحليل (١) قوله) والمراد أي بآية فان طلقها وهذا قول الجمهور وذهب طائفة الى أن الثالثة هي آية أو نكاح باحسان

وله وطئها) هذا عندنا وأما عند الشافعي رحمه الله لا يحل ووطء مطلق الرجعي حتى يراجع بالقول وعندنا حديث الوطء يصير رجعة (ونكاح مائة بلا ثلاث في عنها ويدها ولا تحل حرة بعد ثلاث ولا أمة بعد ثنتين حتى يطأها غيره بنكاح صحيح ونقض عدة طلاقاً أو موته) وهذا عند الجمهور وعند مسيدين المسيب لا يشترط وطء الزوج الثاني بل يكفي مجرد النكاح استدلالاً بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولنا حديث المسيلة وهو حديث مشهور يجهز الزيادة على الكتاب فيكون التحليل بدون

(١) حديث لمن ألق الحلل والحلل له والشارط هو حمل الحديث ﴿وإن حلت للاول﴾  
 لوجود الدخول في نكاح صحيح اذ النكاح لا يبطل بشرط ﴿ويهدم الزوج الثاني﴾  
 بالدخول فلم يبطل لا يهدم بالاتفاق در ﴿ما دون الثلاث﴾ ايضاً كما يهدم  
 الثلاث اجماعاً در قوله كما يهدم الخ تفسير لقوله ايضاً أمين وقيل محمد لا يهدم لها  
 الحديث لمن ألق الحلل والحلل له سواء حملها (٢) وهو التثبت للحمل أي الجديده حناية  
 وآيات الحل في المتنازع فيه بدلالة الحديث لأن الزوج الثاني لما ثبت الحل في  
 الغليظة ففي الحنفية أولى ف وقد كان الحل المفاد بعد الغليظة لا يزول الا بثلثات  
 طلاقات فكذا في المتنازع فيه ك (ولو أخبرت مطلقة الثلاث بمضي عدته وعدة  
 الزوج الثاني وللمدة تحتمله) وهي ستون يوماً عند أبي حنيفة رحمه الله فتجمل مطلقة  
 آخر الطهر ثلاثين حبساً ثلاثين اعتباراً للأكثر وطهران ثلاثين ومثله في حق  
 الزوج الثاني بزيادة خمسة عشر وعندهما تسعة وثلاثون ف اعتباراً للأقل في الطهر  
 والحبس وجوب للدين مع الزيادة أربعة أشهر وخسة عشر يوماً عنده وثلثة  
 أشهر وثلثة أيام عندهما ع (له أن يصدتها أن غلب على ظنه صدقها) لانه  
 (٣) مائة أو أوفر في ثلثي الحل به وقول الواحد فيما يقبل

#### باب الإيلاء

هو الحلف على ترك قولها أربعة أشهر ﴿قال الله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم  
 زهس أربعة أشهر الآية﴾ أو أؤكد قوله والله لا أفريق أربعة أشهر أو  
 والله لا أفريق قال وطى في المسألة كثر ﴿لأن الكفارة موجب الحث  
 (وسقط الإيلاء) بإجماع العلماء ف لأن البين ترتفع بالحث (والآيات) وقال  
 الشافعي رحمه الله تين بتفريق القاضي لما أنه ظلمها (٤) بمنع حلفها لجأزه الشرع  
 يزوال لسمعة النكاح عند مضي حده للدة (٥) وهو المأثور عن عتيان وعلى

الوط مخالفاً للحديث المشهور حتى لو  
 قضى القاضي لا ينفذ (والمراد بقيل  
 لا يهدمها) المراقق حوسي قارب البلوغ  
 ويجمع مثله ولا بد من أن يحررك  
 آت ويضحي (وكرر النكاح بشرط  
 التحليل وتحل للاول والزوج الثاني  
 يهدم بدون الثلاث فمن طلقت دونها  
 ومادت اليه بعد آخر ماتت اليه بثلثات  
 خلافاً لحمد والمائة بثلث لو قالت  
 حلفت في مدة تحتمله وغلب على ظنه  
 صدقها حلت للاول) قيل أقل ثلث  
 للدة تسعة وثلاثون يوماً لا بد من  
 ثلاث حبس وطهران فأقل مدة  
 الحبس ثلاثة أيام وأقل الطهر خمسة  
 عشر يوماً

#### باب الإيلاء

(وهو حلف يتبع وطء الزوجية  
 مدته أي مدة الإيلاء) فلا إيلاء  
 لو حلف على أقل منها وهي العرة  
 أربعة أشهر وللمدة شهران) وحكمه  
 طلقه بئنه إن برأوالكفارة وألجأه

(١) قوله) حديث لمن ألق الحلل الخ ورواه الترمذي واللساني هي ابن مسعود  
 رضي الله عنه مرفوعاً وصححه الترمذي ورواه ابن ماجه عن عتبة رضي الله عنه  
 ورواه وقال عبدالحق أسناده حسن (٢) قوله) وهو التثبت للحمل قال قيل أنكم  
 حلت للحمل على شارط الحل فلا يراد منه التثبت للحمل قلنا ليس معنى الحل المذكور  
 أن المراد من لفظ الحلل هو شارط الحل إذ لا شك أن الزوج مثبت الحل بل معناه  
 أن لمن مثبت الحل منوط بشرط الحل ف وقول القنن إذ لا شك أن الزوج الحسواء  
 شرط الحل أو لا ع (٣) قوله) مائة لأن البيع متقوم عند الدخول في الملك هي  
 (٤) قوله) بمنع حلفها أي بانه كسوى قبيده لا قضاء (٥) قوله) وهو المأثور عن عتيان  
 الخ وروى عبد الرزاق حدثنا معمر عن عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 أن عتيان بن عفان وزيد بن ثابت رضي الله عنهما كانا يقولان في الإيلاء إذا مضت أربعة  
 أشهر فهي طليقتواحدة وأخرج عبد الرزاق أنبأنا كاسم بن كزادة أن طلياً وابن مسعود  
 وابن عباس رضي الله عنهم قالوا إذا مضت أربعة أشهر فهي طليقتواحدة وأخرج ابن أبي شيبة قال

ن حنت (فلو قال والله لأفرك  
أولاً أفرك أربعة أشهر) الأول  
مؤبد والثاني مؤقت بأربعة أشهر  
(أو ان قريشك فليحج أو صوم  
أو سدة أو فانت طلق أو صدى  
حرف قد آلى أن قربها في المدة حيث  
تجب الكفارة في الحلف بالله تعالى  
وفي غيره الجزاء وسقط الإيلاء  
والأبانت (بواحدة) أي بان لم قربها  
بانت بطلقة واحدة) وسقط الخلف  
المؤقت (للمؤبد) حتى لو كان  
الحلف مؤقتاً بأربعة أشهر ولم يقربها  
بانت واحدة وسقط الخلف حتى لو  
نكحها فلم يقربها بعد ذلك لاتبين أما  
في الحلف للمؤبد إن نكحها ولم  
يقربها أربعة أشهر تبين ثلثاً ثم إن  
نكحها ولم يقربها أربعة أشهر تبين  
ثلاثاً وهذا معنى قوله (فتبين  
بأخرى إن مضت مدة أخرى بعد  
نكاح ثان بلاي ثم أخرى كذلك  
بعد ثالث) قوله بلاي أي بلا  
قربان (وفي الحلف بعد ثالث لا  
الإيلاء فلو قربها كفر ولا تبين  
بلايلاء) أي في الحلف المؤبد إذا  
وقع ثلاث تطليقات من غير قربان  
بقي الحلف لأنه لم يقربها فلم يحلل  
اليين لكن لم يبق الإيلاء فلو نكحها  
بعد الزوج الثاني وقربها نجح الكفارة  
لبقاء اليين ولو لم يقربها لاتبين بالإيلاء  
لأنه لم يبق الإيلاء وقوله وسقى  
الحلف بعد ثلاث فيه تفصيل أن  
كان الحلف بالله تعالى سقى اليين  
حتى تجب الكفارة وإن كان الحلف  
بغير طلاقها بقي الحلف أيضاً وإن

حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس وابن  
عمر رضي الله عنهم أنها قالتا إذا آلى فلم ينفى حتى مضت أربعة أشهر ففي تطليقه  
بانت ورجال هذا السند كلهم أخرج لهم الشيخان فهم رجال الصحيح وأخرج  
الدارقطني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول إذا مضت أربعة أشهر  
ففي تطليقة ثم حنا ترجيح عام وهو أن كل من قال من الصحابة رضي الله عنهم  
بالوقوع بمجرد المضي يترجح على قول مخالفه إلا بد من حمله على السماع لمخالفته  
عن طهر لفظ الآية ولو لم يكن له سماع لم يقل على خلاف اللفظ وأما الخلف  
فمن المتبادر من اللفظ فلم يلزم حمل قوله على السماع فم \* حتى بقى يجري هذا  
الترجيح في قولين متعارضين عن صحابي واحد أيضاً فيقال القول بالوقوع بمجرد  
المضي راجع على مقابله حملاً له على السماع والمقابل على متبادر اللفظ الظاهر لا  
لأن سماع الصحابي بعيد القطع في حقه فكيف يدوم على القول المبني على الظاهر المحتمل  
ويترك القطع فلا بد من الترجيح بوجه آخر والرجوع إلى قول سالم من المعارضة كقول  
ابن مسعود وإن عباس رضي الله عنهم هذا وفي فتح القدير قال أحمد بن حنبل روى  
حبيب بن ثابت عن طلوس عن عتيان عدم الوقوع لكن حال رجاله إلى حبيب لا يعرف  
ولا يعلم أن طلوساً أخذ من عتيان فهو منقطع وروى مالك في الموطأ عن جعفر بن  
محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول فإن مضت أربعة أشهر توقف  
حتى يطلق أو يبنى له وإشهار فتادة نظم الحفظ والافتان والمحافظة على الأداء  
كما سمع بينه أكثر من أشتهر محمد بن وهب وقال ابن سيرين فتادة أحفظ الناس وروى  
الحجاري عدم الوقوع عن ابن عمر رضي الله عنهما انتهى كلام المتبع لمصلحة  
(١) قوله (والبيادة البيادة ثلاثة عند الفقهاء عبد الله بن مسعود وعبد الله بن  
عباس وعبد الله بن عمر وأربعة عند الهذليين ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وإن  
عمر رضي الله عنهم عامة) (٢) قوله (من وقت الزوج أي لا من وقت الطلاق فهم من س  
(٣) قوله) لقول ابن عباس الخ أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الدارقطني كلاهما  
عنه والفة ديلا يعرف بالراي فهو في حكم المرفوع (٤) قوله (لاي هذه لأن هذه

كان يطلقها لا يبقى لأن التتبع يزيل التعلق (وقوله والله لأفرك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين لأنه

لا مع بينهما بحر الجلع فصار كسمة (١) بلطف الجمع (ولو مكث يوما) فبدأت في  
 بالحظفة منه بحر (ثم قال والله لا أقربك شهرين بعد الشهرين الأولين) وكذا  
 لو قال بعد يوم والله لا أقربك شهرين ولم يزد على ذلك لا يكون مولياً أيضاً  
 لسكني لا في الكتاب بل (٢) لتداخل المدة في م (أو قال لا أقربك سنة إلا  
 يوما أو قال بالبصرة والله لا أدخل مكة وهي بها لا) يكون مولياً في الثلاثة أما في  
 الأولى فلان الثاني إيجاب مبتدأ وقد صار نحو ما بعد الأولى شهرين وبعد الثانية  
 أربعة أشهر (٣) إلا يوماً مكث فيه (٤) فلم تكامل مدة المنع وأما في الثانية فلان  
 المولى من لا يمكنه القربان أربعة أشهر إلا بشئ يلزمه هنا لأن المستثنى يوم  
 منكر ولو قربها يوماً والباقي أربعة أشهر أو أكثر صار مولياً لسقوط الاستثناء وأما  
 في الثالثة (٥) فلا مكان القربان من غير لزوم شئ بأخراسها من مكة (وان حلف  
 بجميع أو سوم أو صدقة أو عتي أو طلاق صح الأيلاء) لتحقق المنع باليمين لأن  
 هذه الأجزاء مائة لما فيه من المشقة (أو آلى من المطلقة الرجعية) لبقاء الزوجية  
 فيها لافي المباشرة وعمل الأيلاء من تكون من سائبا بالنس (فهو مول ومن المباشرة  
 والاجنبية لا) لأن الكلام وقع باطلا لعدم المحلية فلا يتقبل محجواً (ومدة أيلاء

بين واحدة فأما لما أجل واحد فمجموع شهرين وشهرين أجل واحد  
 محلل بينهما لفظة مسمى ألا بخلاف التالية لأنها بيان كما يأتي (١) (قوله) لحفظ  
 الجمع أي لفظة أشهر (٢) (قوله) لتداخل المدة في مختلف ما إذا زاد بعد  
 شهرين لأن اليمين متعددة لتعدد الاسم الكريم وكذا المدة فيجعل كل مدة  
 أجلاً لأحدى اليمينين ثم اعتبار البداية منع تداخل الاجئين فيكمل لصاحب  
 الأيلاء من هذه الجهة فينبغي تحقيق الأيلاء لسكني من الجهة التي ذكرت  
 في الكتاب بقوله فلان الذي ألى أو قال والله لا أقربك شهرين ثم قال  
 بعد يوم والله لا أقربك شهرين فيبين أن كل شهرين أجل لأحدهما  
 وحينئذ لم يصرح الزوج بالبديهة فقد خلس كلامه عن نقص قدر المكث  
 فقد تم التصاق فيسخي تحقيق الأيلاء لسكني لما أنتمت البداية بتداخل  
 الاجيلان فلم يتم التصاق (٣) (قوله) إلا يوماً مكث فيه أقول فيه بحث سمدى  
 اقتدى وكان وجه البحث أن الزوج ممنوع في قدر المكث باليمين الأولى كما أنه  
 ممنوع بها في الباقي من الشهرين الأولين وإن أريد عدم منه في قدر المكث  
 باليمين الثانية فيه أن عدم منه فالتالية متحقق في جميع الأولين بدليل التصريح  
 بالبديهة فلا وجه تخصيص قدر المكث (٤) (قوله) فلم تكامل مدة المنع لا  
 عد الإيجاب الأول وهو ظاهر ولا عند الثاني لأن تكامل الأربعة بعد الثاني تعيناً  
 ما نصم الشهرين الأولين إلى الآخرين فاضطر الأولان ناقصاً منهما مقدار المكث  
 فالمجموع أربعة لا مقدار المكث (٥) (قوله) فلا تكال القربان الخ فإن كان لا يمكنه  
 بأن كان بين الموضعين غائبة أشهر صار مولياً على ما في جوامع الفقه محمد أمين

ايلا بخلاف قوله سدي يوم والله لا أقربك  
 شهرين بعد الشهرين الأولين أي  
 لو قال والله لا أقربك شهرين  
 ومكث يوماً ثم قال والله لا أقربك  
 الشهرين بعد الشهرين الأولين لم يكن  
 مولياً لأن في اليوم الأول كان حلفه  
 على شهرين وفي اليوم الثاني كان  
 حلفه على أربعة أشهر إلا يوماً  
 واحداً (قوله) والله لا أقربك سنة  
 إلا يوماً وقوله بالبصرة والله لا أدخل  
 الكوفة وأمرأته بها ولا إيلاء من  
 مبانة واجنبية تكفيها بعد ذلك قلما  
 مطلقة الرجعي فكان زوجة

(الامة شهران) لان هذه مدة ضربت أجلا للنيوة فتتصف بالرق كمد المدة (وان عجز المولى عن وطئها يرضه أو مرضها أو بالرتق أو بالصبر أو ببيع مسافة فتيوه ان يقول كنت اليها) وقال الشافعي رحمه الله لا يبيح الايلاج ولتأان الزوج اذا كان عاجزا عن الجماع حال الايلاء لم يكن قاصدا للاضرار بمنع حقها بل قصده الا بمباش باللسان ومثل ذلك ظلم يرضع باللسان وانما لم يبحث لان الخلو ف عليه هو القفل لا هذا القفل والقفل لم يوجد بعد عناية وهذا اذا كان عاجزا وقت الايلاء ودوام السجر الى تمام المدة حتى لو آلى قادرا فكنت قدر ما يمكنه الجماع ثم عجز أو كان عاجزا وقت الايلاء وقدر في المدة لم يصح فتيوه باللسان لانه لما تمكن ولم يفعل فقد أضر بها ف (وان قدر في المدة فتيوه الوطء) وبطل الفى باللسان لانه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف (انت على حرام ايلاء ان نوى التحريم او لم ينو شيئا) لان تحريم الحلال بين عتدا (وظاهر ان نواه) لانه اطلق الحرمة وفي الظاهر نوع حرمة والمطلق يحتمل القيد وعند محمد لا يكون ظاهرا (وهدر ان نوى الكذب) (١) لانه نوى حقيقة كلامه هداية لان افعالها بالحرمة وهي حلال كذوب وارادة الكذب من الكلام الكذب ارادة حقيقة لا (وبئنة ان نوى الطلاق) لانه من كناية (وثلاث ان نواه) لتتنوع الحرمة الى الخفية والعلنية (وفي الفتوى اذا قال لاسرته انت علي حرام وحرام حسده) اى في عهره ع (طلاق ولكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق) يحكم العرف

### ﴿باب الخلع﴾

(هو الفصل من النكاح) واذا نشأ الزوجان وخافا ان لا يقيا حدود الله فلا بأس بان تقتدى نفسها منه بمال يحملها منه لقوله تعالى فان خفتم أن لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (والواقع به وبالطلاق على مال طلاق بائن) اما في الخلع فلقوله عليه الصلاة والسلام (٢) الخلع تطليقة بائن ولا يخلع بمقتضى الطلاق وقد صار من الكتابات والواقع بالكتابة بائن الا ان ذكر المال فيخرج من البينة وأما في الطلاق على مال فلائها لا تسلم للمال الا تسلم لما نفسها وذلك بالنيونة (ولزمها المال) ان قبلت لانها تملك الالتزام لولايتها على نفسها ومالك النكاح يجوز الاعتياش عنه وان لم يكن مالا كافيا (وكره له اخذ شيء ان تشر)

(١) قوله) لانه نوى حقيقة كلامه هذه حقيقة لغوية واليمين حقيقة عرفية ثبتت بالاشتهار ولما يصرف عند عدم التية الى اليمين لا الى الكذب (٢) قوله) الخلع تطليقة الخ اخرجه الدارقطني وسكت عنه وابن عدى واهله بيباد بن كثير الثقفي وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج عن داود بن حاصم عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة ومرايسل سيد لها حكم الوصل

(ولو عجز عن الفى بالوطء لمرض بأحدهما أو سفرهما أو رقتها أو لسيرة اربعة اشهر بينهما فتيوه قوله كنت اليها فلا تطلق بعده لو مضت مدته وهو عاجز فان صح قبل مدته فتيوه بوطئه (وانت على حرام ان نوى به الطلاق فبئنة وان نوى به الظاهر أو الثلاث أو الكذب فما نوى وان نوى التحريم ولم ينو شيئا قابلا) وقيل هو وكل حل علي حرام ومهرجه بدست راس كسبرم يروى حرام طلاق بلا نية لعرف به يفتى

### ﴿باب الخلع﴾

(لا بأس به عند الحاجة بما يصلح مهرًا وهو طلاق بائن ويلزم بدله وكره اخذه ان تشر وأخذ الفضل ان تشرت) اى اخذ الفضل على ما دفع

لقوله تعالى وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج إلى أن قال فلا تأخذوا منه شيئاً (١) ولأنه أوحشها بالاستبدال فلا يزيد في وحشتها يأخذ المال (وأن شئت لا) لما تلوا أولاً هداية أي بطريق دلالة لأن عبارته رفع الخناح عند نشوزها وفي نشوزها لفوزها فإذا جاز له الأخذ عند نشوزها فنشد عدمه أولى ف (و ما صلح مهرا صلح بدل الخلع) لأن ما صلح عوضاً للمقوم أولى أن يصلح عوضاً (٢) لغير المقوم هداية بناء على أن البضع يقوم عند المخل في الملك لا عند الخروج منه ع (فإن خالها أو طلقها بغير أو خنزير أو بئنة وقع بئن في رجعي في غيره) لا ما بطل الموضع كان المامل في الأول لفظ الخلع وهو كناية وفي الثاني الصريح وهو يقب الرجمة (جنا) لأنها مالمست مالا متقوما حتى يصير قارة (تكالفي على ما في يدي) الحسية دور (ولا شيء في يديها) لأنها لم تفره بنسبة المال (وإن زادت من مال أو من دراهم ردت مهرها) إن قبضته والا لا (٣) شيء عليها جوهره دور وهذا لأنها لما سمت مالا لم يكن الزوج راضياً بالزوال إلا بموضع ولا رجح إلى إيجاب المسمى (٤) وقبضته فجباله والى قيمة البضع اعني مهر المثل لأنه خير منقوض حالة الخروج فتبين ما قام به (٥) على الزوج دليلاً لقصر عنه (أو ثلاثة دراهم) لأنها أقل الجميع وكلمة من صلة (٦) لا تبقيها لأن الكلام يحتمل بدونه (وإن خالع على عبد أبقي لها على أنها بريئة من ضأنه لتبرأ) لأنه عقد المعاوضة فيفتضي سلامة الموضع واشتراط البراءة عنه شرط فاسد إلا أن الخلع لا يبطل بالشروط الفاسدة وعلى هذا التكاح (قلت طلقني ثلاثاً بألف فطلق واحدة له ثلث الألف) لأن الباء تصحب الاعراض والموضع ينقسم (٧) على الموضع (وإن) لوجوب المال (وفي على وقع رجعي مجانباً) وقالاهي واحدة بأثة بثلث الألف وله أن على للشرط قال الله تعالى يباينكم على أن لا يشركن بالله شيئاً ومن قال لامرأته أنت طالق على أن تدخل (١) قوله) ولأنه أوحشها بالاستبدال معاده أن الاستبدال نشوز منه فظهر الاستبدال بالآية ع (٢) قوله) لغير المقوم وهو البضع حالة الخروج (٣) قوله) والألا شيء عليها أي وإن لم تكن قبضته روي منه ولا شيء عليها محمد أمين (٤) قوله) للمسمى أي الخلع وهو المال ع (٥) قوله) على الزوج من المسمى أو مهر المثل نهر محمد أمين (٦) قوله) صلة أي بيانية حناية وكل موضع يصح الكلام بدونه فهو لتبويض كما في مسئلة الجامع أن كان في يدي من المهرام فبدي حر وفي كل موضع يحتمل الكلام بدونه كما في مسئلة الخلع يكون صلة لأن قولها خالني على ما في يدي دراهم بدون من يكون مختلاً لأن الموضع لتبويض لحذف من هنا يحتمل بالمقصود وفي مسئلة الجامع لا يحتمل بدونه فإذا ذكر بجمل لتبويض لتبويض فأكدة جديدة لكم (٧) قوله) ينقسم على الموضع الموضع لا يتبرع بشيء منه

البا من المهر (ولو طلقها بمال أو على مال وقع بئن أن قبلت وزمها المال ولو خلع أو طلق بغير أو خنزير لم يجب شيء ووقع بئن في الخلع ورجعي في الطلاق وإن قالت خالني على ما في يدي أو على ما في يدي من مال أو من دراهم ففعل ولا شيء في يديها لم يجب شيء في الأولى وترد ما قبضت في الثانية وثلاثة دراهم في الثالثة وإن احتلت على عبد لم أبقى على برأيتها من ضأنه تسلمه أن قدرت وقبضته وان عجزت وإن طلبت ثلاثاً بألف أو على ألف درهم درهم فطلقها واحدة تقع في الأولى بأثة بثلث الألف وفي الثانية رجعية بلا شيء عند أبي حنيفة) أما عندها فبمع بئن بثلث الألف فإنها إذا طلق طلقني ثلاثاً بألف جعلت الألف عوضاً لثلاث فإذا طلقها واحدة يجب ثلث الألف لأن أجزاء الموضع منقسمة على أجزاء الموضع أما إذا قالت طلقني ثلاثاً على ألف فلكمة على الشرط والطلاق يصح تليقه بالشرط قابو خفية بمعملها عليه وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء للشرط وأبو يوسف ومحمد حملاه على الموضع بمعنى الباء كما في يستعبد بألف أو على ألف قالوا ب أن البيع لا يصح تليقه بالشرط فيحصل على الموضع ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تليقه

الشرط (أو أن قال على نفسك مثلاً) بألف أو على ألف فطلقت واحدة لم يقع شيء لأن الزوج لم يرعه بالنيّة  
 لأن شرطه ألف كما ولم يسم بخلاف قولها فطلقت ثلاثاً بألف لأنها لما رضىت بالنيّة بألف فهي أرضى بالنيّة ببعضها  
 كقولها قال أنت طالق عليك ألف أو أنت حرة عليك ألف فقبلها ولا طلقت وعنت بلاشيء (هذا عند أبي حنيفة) وأما  
 حنيفة ان قبلت المرأة طلقت بألف وان (٢١٦) قبلت الامة عنت بألف وان قبلت لا يقع شيء فانهما جلا الراوي في قوله عليك

الحال والحال بمنزلة الشرط وأبو حنيفة جعل الواو للمطلق وتناسب الجنتين في كونهما مسيين يدل على المطلق فيكون اخباراً بأن عليهما الألف فيقع بلاشيء (والخلف معاوضة في حقها حتى يصح رجوعها) أي إذا كان الإيجاب منها قبيل قبول الزوج يصح رجوعها (وشرط الخيار لما) هذا عند أبي حنيفة أما حنيفة فلا يصح شرط الخيار لأحد فالطلاق واقع والبيد واجب (ويقتصر على المجلس) أي إذا كان الإيجاب من قبلها لا بد من قبول الزوج في المجلس (وبين في حقه حتى العكس الأحكام) أي إذا كان الإيجاب من جهته لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة ولا يصح شرط الخيار ولا يقتصر على المجلس أي يصح أن قبلت المرأة بصد المجلس وأما كان الخلف كذلك لأن فيه معنى المعاوضة فإن المرأة تبذل مالا لتسلم لها نفسها وفي معنى التين فالخلف تعليق الطلاق بقبول المرأة وهذا من طرف الزوج قبل من جانبه ميثاقاً ومن جانب المرأة معاوضة (وطرف البعدي التاني ككراهي الطلاق) فيكون من طرف البعدي معاوضة ومن جانب المولى ميثاقاً وهي تعليق التقي بشرط قبول البعدي فيترتب أحكام المعاوضة في جانب البعدي لا في جانب المولى (ولو قال طلقتك أمس على ألف فلم تقبل وقالت قبلت قالقول له ولو قال البائع كذلك قالقول للمشتري) أي إذا قل البائع بعت هذا البعدي بكذا فقبلت أمس فقبلت قالقول للمشتري بوجه الفرق أن قول البائع بعت أقرار بقبول المشتري لأن البيع لا يصح إلا بالإيجاب والقبول فقله فلم تقبل يكون رجوعاً من أقراره بخلاف الخلف فإنه يمين في حقه فيمكنه أنسكاه عن البعدي فلا يكون أقراراً بقبول المرأة فيكون القول

الحال كان شرطاً وهذا لأنه لزوم حقيقة واستمرار للشرط لأنه يلزم الجزاء والمشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط وأما الباء فالزوج كاسم وإذا لم يجب المال كان مبتدأ فوقع الطلاق وعكس الترجمة هداية (١) وعلى تقدير استمارته للباء يلزم تلك الألف فدار الأمر بين الزوج وعدده فلا يلزم بالحق ولا يختاط في الزوم إذ الأصل فراغ الذم ف (طلق نفسك ثلاثاً بألف أو على ألف فطلقت واحدة لم يقع شيء) لأن الزوج ما رضى بالنيّة إلا ليسم الألف كلها بخلاف قولها فطلقت ثلاثاً بألف لأنها لما رضىت بالنيّة بألف فيعصها أرضى (أنت طالق بألف أو على ألف فقبلت لزم وبانت) (٢) لا يجب للمال ولا بد من القبول في الوجهين لأن معنى قوله بألف بموضع ألف يجب في عليك ومعنى قوله على ألف على شرط ألف يكون في عليك والموضع (٣) لا يجب بدون القبول والمطلق بالشرط لا يتزل قبل وجوده هداية وإذا كان للشرط عند أبي حنيفة فلا بد من تقدير الفعل (٤) فهو إما القبول أو الأداء ويشين القبول بدلالة الحال وهو قصد المعاوضة ف (أنت طالق) عليك ألف أو أنت حر عليك ألف طلقت وعنت بجائاً) قبل أو لا وقال على كل منهما ألف إن قبلت له أن قوله عليك ألف جملة تامة فلا يرتبط بما قبله إلا بدلالة الأصل الاستقلال ولادلالة لأن الطلاق والتاقي (٤) ينفكان عن المال بخلاف البيع والأجارة لا يمالا يوجدان بدونه فإن قولهم أحل هذا الطعام لك درهم غزلة قولهم بدرهم وصح شرط الخيار لها في الخلف لاله وقال لا يصح في الوجهين لأنه كالبيع في جانبها حتى يصح رجوعها ولا يتوقف على ملو أو المجلس وبين في جانبه ولذا لا يصح رجوعه ويتوقف على ما رواه المجلس (طلقتك أمس بألف فلم تقبل وقالت قبلت صدق بخلاف البيع) لأن الطلاق للمال بين من جانبه

(١) (قوله) وعلى تقدير استمارته الخ وكأنه لما كان كل من معنى الموضع والشرط معنى مجازي لكلمة على لأن حقيقة الزوم أشار إلى ترجيح مجاز الشرط فقال وعلى تقدير الخ ع (٢) (قوله) لا يجب الخ لأن الوجوب الزام ولا الزام بدون التزام ع (٣) (قوله) فهو إما القبول الخ فالقدير أنت طالق أنت قبلت الألف أو أدت الألف ع (٤) (قوله) ينفكان الخ بل الكرام يأبون قبول بدلها أشد لالباء

القبول البعدي ومن جانب المولى ميثاقاً وهي تعليق التقي بشرط قبول البعدي فيترتب أحكام المعاوضة في جانب البعدي لا في جانب المولى (ولو قال طلقتك أمس على ألف فلم تقبل وقالت قبلت قالقول له ولو قال البائع كذلك قالقول للمشتري) أي إذا قل البائع بعت هذا البعدي بكذا فقبلت أمس فقبلت قالقول للمشتري بوجه الفرق أن قول البائع بعت أقرار بقبول المشتري لأن البيع لا يصح إلا بالإيجاب والقبول فقله فلم تقبل يكون رجوعاً من أقراره بخلاف الخلف فإنه يمين في حقه فيمكنه أنسكاه عن البعدي فلا يكون أقراراً بقبول المرأة فيكون القول

والاقرار (١) باليمين لا يكون اقراء (٢) بالشرط لصحته بخونه وأما البيع فلا يتم الا بالتبطل والاقراء به اقرار بما لا يتم الا به فانكراه التبول رجوع منه (٣) ويسقط الخلع والمبارأة كل حق (٤) ثابت وقتها در (٥) لكل واحد على الآخر ما يتعلق بالتمسك بالنفقة المدة (٦) وسكانها فلا يسقطان (٧) (الا إذا لم يعلما) فتسقط النفقة (٨) لا السكنى در وعند محمد لا يسقط الا ما سياه فيها وأبو يوسف مع محمد في الخلع ومع الامام في المبارأة ولا في حيفه ان الخلع ينشأ عن الفصل ومنه خلع الثلث وخلع المسلم وهو مطلق كاللبارأة فيعدل بالخلع في النكاح وأحكامه وحقوقه هداية لان المطلق ينصرف الى الكامل وكال الاخلع بما ذكره (٩) (حق لو اخلعها أو بارأها بحال معلوم كان لزوم ما سمت له ولم يبق لاختصاص قبل صاحبه دعوى في اللبر مقبوضاً كان أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده وإن خلع صغيره بما لم يجوز عليها) لانه لا نظر لما فيه اذ البضع في حال الخروج غير متقوم والبدل متقوم بخلاف النكاح لان البضع متقوم عند الفسول هداية فلو زوج ابنه الصغير جاز عليه بيع اللبر ولزم في مال الابن (١٠) ف (ولم تلت) لانه تعليل بشرط قبوله (ولو بآلف على أنه ضامن) للراد بالضمان هنا التزام المال ابتداء لا الكفالة من الصغيرة لعدم وجوب المال عليها (١١) ف (طلقت والائت عليه) لان اشتراط بدل الخلع على الاجنبي صحيح فصل الاب (١٢) أولى ولا يسقط مهرها (١٣) لانه لم يدخل تحت ولاية الاب

### باب الطهارة

(هو تعفيه للنكحة بمحرمه عليه على التأيد) أي يضو يحرم النظر اليه من اعضاء محرمه تأييداً بمداميناً ما التشبه بجميع المحرمه كانت على كماله فن كذايات الطهارة فيحتاج الى التية . ع والتعفيه بضو المحرمه الذي يجوز النظر اليه كانت على

(١) (قوله) باليمين أي التعليل (٢) (قوله) بالشرط أي بوجود الشرط ع (٣) (قوله) ثابت وقتها احتراز عن سكنى المدقوتفتها في المدة . امين (٤) (قوله) عليها أي على النفقة في صلب القعد اما لو أسقطها بعد انعقاد العقد فلا تسقط لانها حينئذ أسقطت قصداً شيئاً لم يجب بدقها انما تجب شيئاً فبعيداً بخلاف الاسقاط التسخي قامه يسقط باعتبار ما استشف وقت الخلع والباقي سقط تبناً في ضمن الخلع . امين عن ف (٥) (قوله) لا السكنى لان السكنى في غير بيت الطلاق بمسبة فلا تسقط بحال الا اذا برأته عن مؤنة السكنى بان كانت ساكنة في بيت نفسها أو لها تسلي الاجرة من ملها قامه يصح التزامها ذلك (٦) (قوله) أولى لانه التصرف فيها ما لها ونفسها (٧) (قوله) لانه أي الاسقاط لم يدخل تحت ولايته لان ولايته نظرية ولا نظر في الاسقاط ع

قوله لانه مبكر للخلع والمبارأة به (٨) (قوله) ويسقط الخلع والمبارأة كل حق لكل واحد منهما على الآخر ما يتعلق بالنكاح) فلا يسقط ما لا يتعلق بالنكاح كتمن ما اشترت من الزوج ويسقط ما لا يتعلق بالنكاح كالمهر والنفقة لماضية اما نفقة المدة فلا تسقط الا بالذكر كذا في النكحة والمهر يسقط من غير ذكره (٩) (وإن خلع الاب صيته بما لم يجب عليها شيء وبقى مهرها وتطلق في الاصح فان خلعها على آية ضامن صح وعليه المال وإن شرط للمال عليها تطلق بلا شيء وإن قبلت

### باب الطهارة

هو تعفيه زوجته أو ما يسجبه عنها أو جزء شائع منها بضو يحرم نظره اليه من اعضاء محرمه لسيار ورضاها كانت على كماله أمي أو رأسك ونحوه أو نصفك كظفر امي أو كعظمها أو كفضلهما أو كفرجهما أو كظفر أخفى أو عرق ويصير به

مظهراً



كرأس أمي ليس بظهار أصلاً. محمد أمين وقيد التأييد لخروج أخت امرأته (حرم الوطء ودواحيه) كيلا يقع فيه كما في الاحرام وأما الحيض والصوم فكثير الوجود فتصريحهما حرج (بأن هل يظهر أمي حتى يكفر) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم إلى ان قال فتصريح رقيق من قبل أن يناسا والظهار كان طلاقاً في الجاهلية فقرر التشرع أصله وعقل حكمه إلى تحريم موقت بالكفارة غير مزيل للنكاح **فولو وطئ قبله** استغفره فقط **فكقوله صلى الله عليه وسلم** لذى واقع في ظهاره قبل الكفارة (١) استغفر الله ولا تعد حتى تكفر ولو كان شيء آخر (٢) ليته صلى الله عليه وسلم (وعوده عزمه على وطئها) فلاية لا تقيد تقديم الوطء على الكفارة مع وقال الحسن وقائدة وطاوس والزهري أن السوداليا عبارة عن جامعها خازن وفي للدارك ثم يهودون لما قالوا أي لنقض ما قالوا ثم استحلوا بمذا يحصل النقض فعدنا بالزم على الوطء وهو قول ابن عباس والحسن وقائدة وعند الشافعي بمجرد الإمساك وهو أن لا يطلقها عقيب الظهار أ هم وفي الحازن يحتمل أن يكون المراد ثم يهودون إليه بل يضلوا مثله مرة أخرى ويحتمل أن يكون المراد ثم يهودون إليه بالنقض والرفع وإلى هذا الاحتمال ذهب أكثر المجهدين أ هم (ويطهاون فذهبا وفرجها كظهورها) لأن الظهار تشبيه المحللة بالحرمة وهذا المعنى يتحقق في عضو يجرم النظر إليه (واسمته وعنته وأمه رضاعاً كامئاً) لاستوائهن في التحريم المزيّد (وأسك وفرجك ووجيك وريقك وصفك وثلك كانت) لانه يبرها عن جميع البدن ويثبت المسكن في الشافعي ثم يندى كما ينه في الطلاق (وان نوى بأن هل هل مثل أمي برأ أو ظهاراً أو طلاقاً فكأنوى) في الصور الثلاث أما في الأولى فلان التكريم في التشبيه فاق في الكلام هداية وعلى هذا فلى بمعنى ضدى . ف وأما في الثانية فلا تشبيه بجميعها وفي تشبيه البعض لكنه غير صريح فيحتاج إلى التية وأما في الثالثة فلا تشبيه بالأم في الحرمة فكأنه قال أنت هل حرام ونوى الطلاق (والألفا) لاحتمال الحمل على الكرامة هداية فيحمل عليها لان الظهار حرام ولا يجوز الزام للسلم بالمصية بلا فخذ صريح ولا قصد البهية ف وقال محمد يكون ظهاراً (وبأن هل حرام كأمي ظهاراً أو طلاقاً فكأنوى) لانه يحتمل الوجهين الظهار لمكان التشبيه والطلاق لمكان التحريم والتشبيه تأكيده وان لم يكن له نية فعل قول أبي يوسف هو لإزالة يكون الثابت به

ويحرم وطئها ودواحيه حتى يكفر  
 فان وطئ قبله ( أي قبل التكفير  
 (استغفر وكفر للظهار فقط) أي يجب  
 كفارة الظهار ولا يجب شيء آخر  
 للوطء الحرام (ولا يهود حتى يكفر)  
 أي لا يطأها عائناً حتى يكفر (والسود  
 للوجب لكفارة عود من فعل وطئها  
 وليس هذا الاظهار) أي ما ذكر  
 ليس الاظهاراً سواء نوى أو لم ينو  
 شيئاً ولا يكون طلاقاً أو إيلاء (وفي  
 أنت هل مثل أمي أو كأمي ان نوى  
 الكرامة أو الظهار صحت) أي نية  
 (وان نوى الطلاق بأن وان لم ينو  
 شيئاً لنا وبأن هل حرام كأمي صرح ما  
 نوى من طلاق أو ظهار

- (١) (قوله) استغفر الله ولا تعد الخروا أصحاب السنن الأربعة بلفظ فاعزها حتى تكفر وأما ذكر الاستغفار في الحديث فانه أعلم به وهي للوطأ من قول مالك (٢) (قوله) ليته لانه مقام البيان فلا يجب كفارتان كما نقل عن حمرو بن الماس وغيره ولا ثلاث كفارات كما عن الحسن البصري

وأنت هل حرام كظلم أي ظلمار لا غير  
 وإن نوى طلاقاً أو إيلواً محسوس الظهار  
 بزوجة فلم يصح من أمثله لأن من نكحها  
 بلا أسرها ثم ظلم منها ثم أجازت  
 وبأنت هل كظلم أي لفساده يجب  
 لكل كفارة على حدة وهي حق رقية  
 وجاز فيها المسلم والكافر وفي خلاف  
 الشافعي رحمه الله وتحقيقه في أصول الفقه  
 في محل المطلق على المفيد (والذكر  
 والاني والصغير والكبير والاعمى)  
 أي من يكون في أدنيه وقر أمان  
 لا يسمح أصلاً بفني أن لا يجوز لاه  
 قالت جلس التهمة والاعور ومقطوع  
 إحدى يديه واحد رجله من خلاف  
 ومكاتب لم يؤد شيئاً وشراء قريبه  
 بنية كفارة واعتاق نصف عبده  
 ثم باقية ولا قالت جلس التهمة والاعمى  
 ومجنون لا ينفق (استأزاً من يمن  
 وشقيق والمقطوع يده أو إيلامه  
 أو رجلاه أو يد ورجله من جانب  
 ولا مدبر ولا مكاتب أدى بعض يده  
 واعتاق نصف عبد مشترك ثم باقية  
 بعد ضيائه) لانه انقضى لصيب صاحبه  
 في ملكه ثم تحول إلى ملك للفقير  
 بالضيان وعنده يجوز إذا كان للفقير  
 موسراً لاه يملك نصيب صاحبه  
 بالضيان فكأنه أعتق ضمن الكفارة  
 بخلاف ما إذا كان مصرراً فكان ضيانه  
 الواجب السعاية في نصيب الشريك  
 فيكون اعتاقاً بموض (ونصف عبده  
 عن تكفيره ثم باقية بعد وطء من  
 ظلم منها)

(١) أدنى الحرمين وعلى قول محمد ظهار (٢) لأن كاف التثنية مختص به هداية  
 (وانت هل حرام كظلم أي طلاقاً أو إيلاء ظهار) وقالوا هل على ما نوى وإن  
 لم تكن له نية ظهار لأن التحريم يشمل كل ذلك هداية وله أن قوله كظلم أي  
 صريح في الظهار فلا يشمل غيره ثم هو محكم فيرد التحريم إليه لانه محتمل ف  
 (ولاظهار إلا من زوجة) لقوله تعالى من نسأهم ولأن الحل في الأمة تابع فلا  
 تعلق بالكوحة ولأن الظهار منقول عن الطلاق ولا طلاق في الملوكة هداية  
 وحقيقة إضافة النساء إلى الرجال تحقق مع الزوجات لانه المتبادر حتى يصح أن  
 يقال هؤلاء جواريه لانسائه ف (ولو نكح امرأة بلا أسرها فظلم منها فجازته  
 بطل) لانه صادق في التثنية وقت التصرف فلم يكن منكراً من القول (أنت  
 كظلم أي ظلمار منهن) لضافة الظهار إليهن كضافة الطلاق (وكفر لكل  
 تعدد الظهار) وهو محرم رقية (لنص) ولم يجز الأعمى ومقطوع البدن أو  
 أبهماهما (لأن قوة البطلش بهما أو الرجلين) لأن الثالث جلس التهمة وهي  
 البصرة أو البطلش أو للشي وهو المانع هداية لأن الرقية مطلقة تقتصر على الكاملة (ع  
 والمجنون) لأن الانتعاج للجوارح لا يكون إلا بالمثل فكانت لثلاث (وللدبر  
 وأم الولد) لاستحقاقهما الحرية بجهة لا تنسخ فارق فيها ناقص (والمكاتب الذي  
 أدى شيئاً) لأن اعتاقه يكون ببذل (فإن لم يؤد شيئاً أو اشترى قريبه ثوباً  
 بالثراء الكسوة أو حرر نصف عبده من كفارة ثم حرر باقيه عنها صح) في  
 الشكل أما في الأولى (٣) فلأن الرق قائم من كل وجه لقبوله الانقضاء هداية ولأن  
 عقد الكتابة بمجرد لا يوجب استحقاق التقبل بل التقبل معلق بالأداء ولو علقه  
 بشرط آخر لا يفسد استحقاقه فكأن هذا (٤) وقوله عليه الصلاة والسلام  
 المكاتب عبداً ما بقى عليه درهم والكتابة لا تفيه (٥) فانه فك الحرس  
 (١) قوله أدنى الحرمين سبياً أو سكباً أما الأول فلأن الظهار كبيرة محضه وأمين  
 ليست بمسبية وأما الثاني فلأن السيام والأطعام في كفارة الظهار أكثر منهما في  
 كفارة العيين وأيضاً الحرمة في الظهار مسجلة بخلاف الإيلاء (٢) قوله لأن كاف  
 التثنية إلح مضاه على ما في التثنية أن للمنى الترخي لهذا اللفظ الظهار لوجود  
 التثنية بالجزء في ضمن الشكل وأبو يوسف رحمه الله منع بثوت الصراحة بالتثنية  
 بالبيض في ضمن الشكل فبقى الكلام مجتلاً في حق التثنية حتى يتبين إرادة خصوص  
 وانما ثبت الصراحة بالتثنية بالجزء ابتداء ١ هـ م (٣) قوله فلان الرق قائم من  
 كل وجه ولو أدى بعض البذل لضمول الحديث له ولقبوله التسخين والتسخين أو برضاها  
 مع ذلك فعدم جواز التكفير به ليس نقصان رقه بل لما في الكفاية أن بعضه محرر  
 بالموض فلا تنأى به الكفارة لانه عبادة لا بد لهما من الخلوص له تعالى ولا خلوص  
 مع الموض ١ هـ ملخصاً (٤) قوله لقوله عليه الصلاة والسلام للمكاتب عبد رواء  
 أبو داود (٥) قوله فانه أي الرق

بمثلة الآفن في التجارة • هداية وأما في الثانية فلأن شراء القريب اعتاق (١) لقوله عليه الصلاة والسلام لن يجزي ولد والده إلا أن يعده مملوكاً فيشتريه فينتقه • هداية في باب العين في التقي والطلاق • ع يريد فينتق هو عند ذلك للاجتماع على ألا يحتاج إلى اعتاقه بعد الشراء فقد رتب التقي البقاء على الشراء والترتيب (٢) مفيد العلية كما في سمي فمسجد • وفي في الأولى خلاف الشافعي وفي الثانية خلافه وخلاف زفر وأما في الثالثة فلأن الاعتاق عندهما لا يجزي • فاعتاق النصف اعتاق الكل وعند أبي حنيفة رحمه الله التمسك متمكن على ملكه بسبب الاعتاق في الكفارة ومنه غير مانع كمن أضعف شاة للاضحية فأصاب السكين عنها بخلاف اعتاق نصف عبد مشترك لأن التمسك متمكن على ملك الشريك • هداية فلا يمكن جعل التمسك في ذلك النصف مضاعفاً إلى الكفارة لعدم ملكه • ف وإن حرر نصف عبد مشترك وضمن باقية أو حرر نصف عبده ثم وطئ التي طاهر منها ثم حرر باقية لا يصح في المستثنين خلافاً لما وله في الأولى ما تقدم من قوله لأن التمسك الخ وفي الثانية أن شرط الاعتاق أن يكون قبل اللبس بالتمسك وقد حصل اعتاق النصف بعدم تجزئ الاعتاق • هداية ولم يجعل مجموع التمسكين محلاً لوطء الثاني لأن النصف الأول كانت له عريضة أن يصير محلاً لقبول الجميع بالتمسك النصف الثاني إليه قبل الوطء فإذا عرض عليه قبل الانضمام شد ما هو في عريشته من التحليل وهو الجلاء الحرام أبطل عريشته • ع فإن لم يجد ما يتق صام شهرين متتابعين • فتمسك • ليس فيها رمضان • كيلاً يبطل ما أوجبه الله • وإليه منية • لأنها لا تنوب عن الواجب • هداية معه دهرام مشفوة بحاجة الأصلية فإن صرفها إليه يجزئ الصوم والا فقولان يشير إلى كل منهما كلام محمد رحمه الله • محمد أمين (فانوطها فيها ليلاً) ولو ناسيا • عناية (أو يوماً ناسياً) أما إذا جامعها فيه فامداً يستأنف بالاتفاق • عناية (أو أقطر استأنف الصوم) وقال أبو يوسف رحمه الله لا يستأنف بوطء الليل مطلقاً وفي النهار ناسياً إذا لا يضد به الصوم فلا يمنع التتابع هداية ولها أن عدم الفساد في النسيان ثبت على خلاف القياس فلا يندى إلى عدم قطع التتابع ولأن التمسك يقتضي الشرطين لصيرورة الصوم كفارة كون الصوم قبل اللبس وكونه خالياً عن اللبس والشرط الثاني من ضرورة الأول لأن تقديم الصوم على اللبس (٣) يستلزم خلو الصوم عنه وقد انعدم الشرط الثاني في المسئلة

(١) قوله عليه الصلاة والسلام لن يجزي (الخ) رواه الترمذي إلا البخاري • ف ذكره عنه • ع (٢) قوله مفيد العلية فقد قارنت التبعة بصفة التقي وهو كاف في الباب • ع (٣) قوله يستلزم (الخ) الدليل قاصر عن مسيس الليل فالظاهر الاستدلال بأن من قبل أن يتلصق ظرف للشهرين لا لصيام والشهرين شامل قليل ثم ثبوت تقديم الصوم على الخامس لضرورة تقدم عمله وهو الشرهان • ع

لأن الاعتاق يجب أن يكون قبل اللبس وعندما يجوز لأن اعتاق البعض اعتاق الكل عندما (وإن عجز عن التقي صام شهرين ولاه ليس فيها شهر رمضان ولا حصة نهى صومها وإن أقطر يصراً وبغيره أو وطئها في شهرين ليلاً عمداً أو يوماً سهواً استأنف الصوم لا لإطعام إن وطئها في خلافه) • وعند أبي يوسف روح لاستأنف الصوم لأنه يجب أن يكون متابعاً مقدماً على اللبس فالتتابع حاصل حتى أن التقدم على اللبس غير حاصل لكنه أن استأنف يكون الكل مؤخرًا عن اللبس ولو لم يستأنف فبعضه مقدم على اللبس فهذا أولى ولا يبي حنيفة ومحمد روح أنه يجب أن يكون مقدماً على اللبس خالياً عنه فالتقدم على اللبس قد فات لكن خلوه من اللبس يمكن فتجب رعايته

فينهم المنروط • غناية ( ولم يجز للصوم ) لانه لا ملك له ( وان أطعم  
 أو أعتق عنه سيده ) لانه لا يسير ملكا بملكه • هداية سوا ملكه للمولى نه أمره  
 بالاعتاق أو الاطعام أو ان البعد أمر مولا • فقط للمولى بأسر البعد يقتضين ملكه  
 فهم من • ف ( فان لم يستطع الصوم ) لكثير أو مرض لا يرجى زواله • ف ( أطعم  
 ستين فقيرا ) لنقص ( كالفطرة ) لان للمشتري دفع حاجة الفقير لكل مسكين  
 فيستبر بصدة الفطر ( أو قيمته ) خلافا للشافعي رحمه الله (١) لنا ان الأمر بالاداء  
 الى الفقير ايسال للرزق الموعود اليه فيكون ابطالا لقبه العاة • هداية في فصل  
 وليس في الفصلان الخ من كتاب الزكاة • ع ( فلو أمر غيره ان يطعم عنه من  
 ظهره ففعل صح ) (٢) لانه استراض معنى والفقير قابض له أولا ثم لنفسه  
 فتحقق ملكه ثم ملكه ( ويصح الاطاعة في الكفارات والنفقة دون الصدقات  
 والنشر ) لان نص الاطعام حقيقة في التمكن من الطعام وفي الاطاعة ذلك كما في  
 التملك اما الواجب في الزكاة في الايتاء وفي صدقة الفطر الاداؤها بتمليك حقيقة  
 ( والشرط فدا أن أو عشاء شبعان أو غداء وعشاء ) لان للمشتري دفع حاجة  
 اليوم والمادة حدوث الحاجة في كل يوم مرتين وغدا يومين أو عشاء مماثل حاجتي  
 اليوم اقيا مقامهما يعني وهذا بعد اتحاد السنين فلو فدا ستين وعشئ آخرين لم  
 يجز • ف ( وان أعطى فقيرا شهرين صح ) لان الحاجة تتجدد كل يوم فالدفع اليه في  
 اليوم الثاني كالدفع اليه غيره ( ولو في يوم لا الا من يوم ) ثم ان ملكه في يوم  
 بدفعت فقد قيل (٣) لا يجزيه وقد قيل يجزيه لان الحاجة الى التملك (٤) تجدد  
 في يوم واحد بخلاف ما اذا دفع بدفعة واحدة لان التفريق واجب بالنسب ( ولا  
 يستأنف بوطنها في خلال الاطعام ) لانه تعالى ما شرط في الاطعام ان يكون قبل  
 المسيس الا انه يمنع من المسيس قبله لانه ربما يتدر على الاعتاق أو الصوم فيقتان  
 بعد المسيس والمنع (٥) لمنع في غيره لا بعدم للشرعية في نفسه • هداية فلذا يستد  
 بما كان قبل الجلاء بخلافهما • ع ( ولو اطعم عن ظهري ستين فقيرا كل فقير صاغا

( وان عجز عن الصوم أطعم  
 هو أو نائبه ستين مسكينا كلا قدر  
 الفطرة أو قيمته ) هذا ضد ناواما  
 عند الشافعي يح لايحوز دفع القيمة  
 ( وان فداهم وعشاءهم وأشبعهم فيها )  
 أي في الفداء والعشاء ( وان قبله  
 ما أكلوا أو أعطى من بر أو منوي تمر  
 أو شير أو واحدا شهرين جازوني  
 يوم واحد قدر الشهرين لايحوز الا  
 عن يومه ) أي أعطى شخصا  
 واحدا في يوم واحد قدر الشهرين  
 لايحوز الا عن هذا اليوم هذا مذهبنا  
 وأما ضد الشافعي فلا بد من التملك  
 كما في الكسوة ووجه قولنا ما ذكر  
 في اصول الفقة في دلالة النص ان  
 الاطعام جعل للبر طامأ وهو الاطاعة  
 الي آخره ( وان أطعم ستين مسكينا  
 كلا صاغا من برهن ظهريان

(١) ( قوله لنا أن الأمر ) أي في آية وآتوا الزكاة والوعد في آية وما من دابة  
 في الارض الا اعط الله رزقها ثم الرزق أمر موسع يقوم مجلس للسأل لا بمال  
 بمئة • ك (٢) ( قوله لانه استراض الخ ) هذا على ما روى عن أبي يوسف رحمه  
 الله من أن للمأمور يرجع على الأمر ويحمله قرضا لانه أدنى ضررا أما على ظاهر  
 الرواية فلا يرجع لانه يحمل الحبة والقرض فلا يرجع بالملك كذا في الزيلعي  
 وعلى هذا فتصليح المصنف غير ظاهر قالوا ان يطلعه حكما لانه طلب التملك  
 منه معنى والفقير الخ • سمي (٣) قوله لا يجزيه لان الجوز الحقة وقما بدفعت  
 الحاجة في هذا اليوم بخلاف المدفوع من كفارة اخرى لانه كالمالك بالنسبة اليها  
 (٤) ( قوله تجدد ) لان الحاجة بطريق التملك لا نهاية لها (٥) ( قوله لمنع في

صح عن واحد (١) لان التية في المجلس الواحد (١) لغو وفي المجلس منبته ولم يشتر  
 سنون ساعا مائة وعشرون فصفاً يقع عن كفاري ظهارين كوقوع اعتاق عشرين  
 عنهما كما تقع عنهما لو جعلها الصاق حقيقة بأن قسم كل صاع منها بالتصنيف قسمة  
 حسية كما اعتبرت كذلك اذا توى الواحدين من المجلسين كالانطار والظهار لان كل  
 صاع أمر واحد حقيقة ولا ضرورة تدعو الى اعتباره نصفين بدون تقريب حسي  
 بخلاف ما اذا قابلت بالواحدين من مجلسين لقيام الضرورة اقلولم يجعل نصفين اعتباراً  
 لزم بطلان الكفارة رأساً لعدم اجزاء كفارة واحدة مع مجموعهما وهذا اظهر  
 ولا وجه لافاء تعددها كما في متحددي الجنس لان بينهما (٢) منبته فيلزم توزيع  
 كفارة واحدة عليهما وهذا لا يمكن فلا يمكن الكفارة اما اذا قابلت بمتحددي  
 الجنس قاتية لمائة فقد قابلت بمجنسهما وهو واحد فلا يلزم التوزيع فيقي كل صاع  
 مل واحدة الحقيقية بخلاف عشرين عن ظهارين لانهما متددان حقيقة ع (وعن  
 افضار وظهار) لاعتبار التية عند اختلاف الجنس ع (او حرر عشرين عن  
 ظهارين ولم يمين) بأن يقول هذا المذهب هذا لانه ع (صح عنهما) لان المجلس واحد  
 فلا حاجة الى نية منية (ومثله) أى مثل تحرير عشرين عن ظهارين (الصيام)  
 أربعة أشهر (والاطعام) أى اطعام مائة وعشرين مسكناً (وان حرر عنهما  
 رقبة أو صام شهرين صح عن واحد) وله ان يجعل ذلك عن أهما شاء وقال  
 زفر لا يجوز (٣) لانه اثنى عن كل ظهار نصف البند وليس له ان يجعل من  
 أحدهما يمد ما اثنى عنهما لخروج الامر من يده هداية لوقوعه فقلنا  
 أن نية التمين في الجنس للتحد (٤) غير مفيد فتلفو وفي المجلس المختلف  
 مفيد لظفر الاول اذا صام يوماً في قضاء رمضان عن يومين يجوز من يوم واحد  
 غيره وهو القدرة عليهما (١) (قوله لغو) فيقي نية مطلق الظهار وفيه ان نية  
 افراد المجلس منبته فقد صرحوا انه لو اثنى عبداً عن أحد الظهارين بينه  
 عت التية ونخل التي عنها وأيضاً نية كفارة عمرة لا تجزئه عن كفارة زنب  
 (٢) (قوله منبته) في المجلسين لاختلاف الاغراض باختلاف الاجناس  
 (٣) (قوله لانه اثنى الخ) لان مقابلة الواحد بالمتعدد تقتضي التوزيع لكننا نمنع  
 التمدد لان الفاء كناية لامحاد المجلس أحمر تمده وبقي مجرد الجنس وهو فرد  
 فصار كقوله اعتك عن الظهار فوقع كفارة لأحدهما وهذا بخلاف عختلف  
 المجلس لاعتبار التمين فوجب التوزيع فلا يقع كفارة أصلاً ليجعله لاحدهما افاده  
 صاحب العناية حيث قال قوله فتلفو الخ قبل منشاء انه توى التوزيع في الجنس  
 لواحد فلفت وصار كأنه اثنى عن ظهار ولم يوعظهما وذلك جائز وله صرفها الى  
 أهما شاء بخلافها عند اختلاف الجنس لانها منبته فتحقق التوزيع اه (٤) (قوله  
 غير مفيد) أى فلا تعتبر لكن يرد عليه ما قلناه عن الفتح عند قول الماتن ولو اطعم

لم يصح الا عن ظهار واحد وعن افضار  
 وظهار صح (هذا عند أبي حنيفة  
 واليوسف روح ولما عند محمد روح  
 يجوز عن الظهارين ما يقولان التية  
 فمل عند اختلاف المجلسين كالانطار  
 والظهار لاحد اتحادهما فان قلت التية  
 والصاع يصلح كفارة واحدة لان  
 نصف الصاع من أدنى المقادير فالقوي  
 وهو الصاع يصلح كفارة واحدة  
 جعلها للظهارين فلا يصح (كصوم  
 أربعة أشهر أو اطعام مائة وعشرين  
 مسكناً أو اعتاق عشرين عن ظهارين  
 وان لم يمين واحداً لواحد) لان  
 المجلس في الظهارين متحد فلا يجب  
 التمين (وفي اعتاق عشرين أو صوم  
 شهرين له ان يمين لأى شاء وان  
 اثنى عن كل وظهار لم يجوز من  
 واحد) وعند زفر روح لا يجوز  
 عن أحدهما في التصلين وعند الشافعي  
 رح يجعل من أحدهما في التصلين  
 (وكفر جدد ظاهراً بالصوم فقط  
 لاسيده بالمال عنه) لان الكفارة  
 عبادة ففعل الاخر يكون فله.

## (باب اللعان)

(من قذف بالزنا زوجته السفهة)  
 أي من فعل الزنا غير مهمة به كمن  
 يكون سهوا ولا يكون له اب معروف  
 وإنما اقتصر على كون الزوجة سفهة  
 ولم يقل والمرأة ممن يحد قذفها  
 كإقال في الهداية ولا شك أن العقبة  
 أهم من كونها ممن يحد قذفها لأن  
 اشتراط كونها من أهل الشهادة يدل  
 على الحرية والتكليف والاسلام فلا  
 حاجة إلى قوله وهي ممن يحد قذفها  
 بل يكفي ذكر العقبة (وكل صلح  
 شاعدا أو نفي ولبعا وطالب به)  
 أي بموجب القذف (لا من كان  
 أبي) أي امتنع عن القصاص  
 (جس حتى يلاعن أو يكذب نفسه  
 فيحد) أي يحد التكذيب (فإن  
 لأحد لاعت والاجست حتى تلاعن  
 أو صدقه) فيلحق بسب ولها  
 منه لكن لا يجب عليها الحد بهذا  
 التصديق (فإن كان هو عبدا أو  
 كافرا أو محدودا في قذف حد)  
 لأنه ليس من أهل اللعان لعدم أهلية  
 الشهادة (وإن صلح هو شاعدا  
 وهي أمة أو كافرة أو محدودة في  
 قذف أو صبية أو مجنونة أو زانية فلا  
 حد عليه ولا لمان) لأنها إن  
 اتصفت بالزنا لا تكون غنية وإن  
 اتصفت بغيره بما ذكرنا لا تكون أهلا  
 للشهادة فلا حد على الزوج لعدم  
 احسانها ولا لمان لعدم عفاها واحليتها  
 للشهادة (سورة) أن يقول هو  
 أولا أربع مرات أشهد بالله أنني

ونظير الثاني إذا كان عليه صوم القضاء والتحرر فله لأبد فيه من التمييز (وعن ظهار  
 وقتل لا) وقال الشافعي له أن يجلس على أحدهما (١) في الفصلين لأن الكفارات  
 كلها باختيار (٢) للقعود جنس واحد هداية ولنا أن الآية تميز عند اختلاف الجنس  
 فيلزم توزيع كفارة واحدة على السبين وهذا غير جائز ع

## ﴿باب اللعان﴾

(هي شهادات مؤكدة بالإيمان) فلما اشترطنا أهلية الشهادة فيها وقال الشافعي  
 أيمان مؤكدة بالشهادات ولنا آية فضادة أحدهم فيه شهادة قيل أن قوله  
 تعالى والله يحكم في السبين وشهادة أحدهم بحتمل اليمين فلو نوى بقوله أشهد بيئنا  
 كان بيئنا غلبه المختل على الحكم قلنا أن أول الآية وهو ولم يكن لهم شهداء  
 إلا أنفسهم أثبت أنهم شهداء لأن الاستثناء من التثنية أثبت ولو حمل شهداء على  
 خلفاء لزم منه تصور حلف الإنسان لغيره وهذا لا وجود له أصلا فلو كان لمفرد  
 شهادة حقيقة في اليمين لكان أول الآية سارقا له من الحقيقة فكيف وهو متى  
 مجازى له قيل لا وجود لشهادة أحد نفسه أيضا قلنا بل لما وجود في الحقيقة قال الله  
 تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو فم (مقرونة باليمين فأنه مقام حد القذف في  
 حقه) ولذا اشترطنا كونها ممن يحد قذفها ف كما سيذكره المصنف ع (ومقام  
 حد الزنا في حقها) فلو قذفها مرارا يكفي لمان واحد كالحمد يعني يمتن لو زنت  
 مرارا عليها حد واحد ع (ولو قذف زوجته بالزنا وصلحها شاهدين وهي ممن  
 يحد قذفها) احتراز من حدث في الزنا فله لا يحد قذفها فلا لمان بقذفها وإن  
 صلحت شاعدا بأن تاب ع (أو نفي لسب الولد) لأنه صار قاذفا ظاهرا (فطالبته  
 بموجب القذف وجب اللعان) بالثمن (فإن أبي جس حتى يلاعن) لأنه حق  
 مستحق عليه قادر على إيفائه (أو يكذب نفسه) ليرقع سب اللعان هداية وهو  
 القذف ف أي يرتفع العار الحاصل من القذف أما نفس القذف فباق ولنا قال  
 للمصنف ع (فيحد فإن لأحد وجب عليها اللعان) لئلا قلنا أن أيت حبست حتى  
 تلاعن) لأنه حق مستحق عليها وهي قادرة على الإيفاء (أو تصدق فإن لم  
 يسلح شاعدا حد) لأنه لمعز اللعان لمن من جهة فيصار إلى الموجب الأصلي  
 الثابت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية (وإن صلح وهي ممن  
 لا يحد قذفها) كأن كانت محدودة في الزنا ع (فلا حد عليه) لعدم احسانها  
 (ولا لمان) لأنه خلف لكنه يزر حسب هذا الباب دور وصفت ما نطق به  
 الثمن) فيقول أشهد بالله أنني من الصادقين فيما رويتها به من الزنا وفي الخامسة  
 لئلا الله عليه أن كان من الكاذبين فيما رواها به من الزنا يشير إليها في جميع ذلك  
 من تلهين الخ ع (١) قوله في الفصلين) انحاء الجنس واختلافه (٢) قوله  
 للقعود) وهو الستر واذهاب أثر الحنابة

ثم قول اشهد بالله انه من الكاذبين فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليا ان كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا ﴿فان الثنا بآيات بتفريق الحكم﴾ وقال زفر تفتح الفقرة بتلاضعها لان الحرمة المؤبدة قد ثبتت (١) بالحديث ولنا ان ثبوت الحرمة يغوث الاسالك بالمعروف قبله التسريح بالاحسان فانما امتنع نائب القاضي منابه هداية وفي الصحيحين ان عمر اوما فرغ من القمان قال كذبت عليا يا رسول الله ان امسكتها فلتلقها عمر عرلا فلو كان القمان فرقة لا نكر صلى الله عليه وسلم كيلا يقرر على ما لم يكن في الشرع. ف ﴿وان قلن بولد نقي لسه والحقه بانه﴾ لانه عليه الصلاة والسلام (٢) نقي ولد امرأة حلال بن أمية عن حلال وألقه بها ولان المقصود من هذا القمان نقي الولد فيوفر عليه مقصوده ﴿ان أ كذب نفسه حد﴾ لاقراره بوجوب الحد عليه (وله أن ينكحها) خلافا لابي يوسف قال هو تحريم مؤبد (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم للتلاتان لا يجتمعان أبداً لس على التأييد ولما أن الاكذاب رجوع والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها (٤) ولا يجتمعان ماداما متلاضحين ولم يبق التلاعن (٥) ولا حكمه بعد الاكذاب (وكذا ان قلن غيرها لحد أو زنت غدت) لا تنكاحا لعلية القمان هداية لان أهلية القمان شرطه ابتداء وبقا بأهليتها للشهادة وبكونها بمن يجد قاذفها فيقتله وحده به خرج عن أهلية الشهادة وثبوت (١) (قوله بالحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم للتلاتان لا يجتمعان أبداً وترتب الحكم على المشتق بعيد عليه مبدئه وسياق الكلام على هذا الحديث وأيضاً عدم الاجتماع يقتضي سابقة الفقرة ع (٢) (قوله نقي) ولد امرأة حلال قيل هنا خطأ إذ لم يكن لاسرأة حلال ولد ولا قذفها بنى ولد وقيل المراد الولد الذي أنت به قاتلها حلت من الوطء الذي قذفها به والحديث في البخاري وأبي داود وتختلف أفعالهما (٣) (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم للتلاتان الخ) روى الله ارقطني بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما عن صلى الله عليه وسلم للتلاتان اذا افترا لا يجتمعان أبداً وقد طعن الشيخ أبو بكر الرازي في جملة عنه عن صلى الله عليه وسلم لكن قال صاحب التقيح استانه جيد ومفهوم شرطه عدم الافتراق بمجرد القمان وأخرج الفارطقي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما موقوفة قال مضت السنة للتلاتان لا يجتمعان أبداً وروى عبد الرزاق عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما للتلاتان لا يجتمعان أبداً وأجاب المصنف (٤) (قوله ولا يجتمعان) ماداما متلاضحين ولم يبق التلاعن لا حقيقة لانه عرض ثلاثين مجرد افراقهما عنه ولا حكمه بعد الاكذاب لان حكمه نقي السب ان كان القذف بنى الولد وسقوط الحد وبالاكذاب اتفق نقي السب وسقوط الحد وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزوم فينتفي أيضاً ما علق بذلك للمزوم (٥) (قوله ولا حكمه) وهو نقي الولد

صادق فيما رميها به من الزنا وفي الخامسة لنتقاء عليه ان كان كاذباً فيه رملها به من الزنا متعيراً اليها في جيمه ثم قول هي اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقاً فيما رماني به من الزنا ثم يفرق القاضي بينهما وان قلن بنى الولد او هو بالزنا ذكرنا فيه اي في القمان (ما قذف به) اي من الزنا وفي الولد (ثم يفرق القاضي ويتن لسه ويلحقه بانه وتين بطلانة قلن اكذب نفسه حد وحله له نكاحها) ولم يبق القمان بينهما وقوله صلى الله عليه وسلم للتلاتان لا يجتمعان أبداً اي ماداما متلاضحين لان هلة عدم اجتماعهما القمان فلما بطل القمان لم يبق حكمه وهو عدم الاجتماع (وكذا ان قلن غيرها لحد أو زنت غدت) اي حله نكاحها ان قلن غيرها بعد التلاعن لحد او زنت بعد التلاعن غدت قال بقاء أهلية القمان شرط لبقائه حكمه (ولا لعان يفتن الاخرس وفي الحل عنه وان قدمت لائل من مثله اشهر)

زناها قد خرجت عن كونها بمن يحذفها وعمل هذا قوله حدث قبيد اتفاقي لا يقال ان يموت الزنا لا ينفك عن الحد فقيد الحد بيان للواقع لا اتفاق لا نأنا نقول المراد باننا نعلق الوطء الحرام لئنه وان لم يكن موجبا للحد مع يحيى ان هذه المرأة عصمة حددها الرب فابن النكاح بعده وأوجب بان صورة المسئلة فيمن تلا من بعد التزوج قبل الدخول لحدها الجلد وعلى هذا فتنى قوله حدث فحدثت عتايهم (ولامان في قذف الآخر) (١) لانه لا يمرى عن الشبهة والحد يندرى بها وفيه خلاف الشافعي (ولنى الحبل) وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لانه اذا لم يكن قذفا في الحال يصير كالملق كانه قال ان كان بك حل فليس منى وتليق القذف لا يصح هداية وانما صار كالملق لان في كل موقف شبهة التعلق لانه لا يمرى حكمه الا بماقته والقذف يندرى بها (ف) (وعلاها زيت وهذا الحبل منه) لوجود القذف صريحا (ولم ينف الحبل) خلافا لشافعي لانه صلى الله عليه وسلم (٢) لنى الولد من حلال وقد قذفها حاملا فان الاحكام اما ترتب عليه (٣) بعد الوضع لم تكن الاحتمال قبله وحديث حلال (٤) محمول على انه عليه الصلاة والسلام حرف قيام الحبل بالوشى (ولونى الولد عند التهنئة أو ابتياح آلة الولادة صح) فيه ثم هذا ليس بثغاء قوله لان استثناء اما يتحقق بنى القاضي بعد الامان مع شروط أخر لما في الدر المختار واما شروط التنى فسته اه الاول (٥) التفريق الثانى ان يكون عند الولادة أو بعدها بيوم أو يومين للثلاث ان لا يتقدم منه اقرار به ولو دالة ككوت عند التهنئة مع عدم رده الرابع حياة الولد وقت التفريق الخامس ان لا تندبم التفريق ولذا آخر من بطن واحد السادس ان لا يكون محكوماً بنبوته شرعا كما اذا ولدت قاتل اب على هذا الرضيع فسات الرضيع وقضى باله على عاقبة الاب ثم تنى الاب نسب يلاعن القاضي بينهما

(١) (قوله) لانه لا ينفك عنه لانه لا يمرى عن الشبهة لان قذفه اما يكون بالاشارة والاشارة بلا نسبة محتمة (٢) (قوله) تنى الولد عن حلال الخ لتطبيق غير ظاهر لان المذكور في الحديث تنى الولد والولد غير الحبل والمناظرة انما هي في تنى الحبل الا أن يقال المراد بنى الولد في الحديث تنى الحبل بديل قوله وقذفها حاملا وبديل قول المصنف وحديث «الاب الخ» (٣) (قوله) بعد الوضع وبعد الوضع لا يسمى حاملا بل ولدا والكلام انما هو في الحبل (٤) (قوله) محمول الخ هذا على تقدير التسليم ان المراد بنى الولد تنى الحبل كما ذكرنا وفي فتح القدير في شرح قول صاحب الهداية ولو قذفها بالزنى وتنى الولد الخ ما فيه وفي الصحيحين ايضا في قصة حلال عن ابن عباس رضي الله عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين فوضمت شيئا بالذي ذكر زوجها انه وجد عند أهله فلاعن بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ان اللعان بينهما كان بعد الوضع وقبلها تقدم خلافه وهذا تناقض اه (٥) (قوله التفريق) اي بين الزوجين - ع

هذا عند أبي حنيفة وزفرج وعند أبي يوسف ومحمد ربح يجب اللعان اذا ولدت أقل من ستة أشهر لانه ح نيين انه كان موجودا وقت التنى ولا يني حنيفة ربح انه لا يبين بوجود الحبل وفي ما اذا ولدت لاقل من ستة أشهر فيصير كانه قال ان كنت حاملا لحملك ليس منى ثم نين انها كانت حاملا والقذف لا يصح تمليقه (ويزيت وهذا الحبل منه تلاخا ولا يني القاضي الحبل) لان تلاخها كان بسبب قوله زيت لا ينى الحبل (ومن تنى الولد زمان التهنئة أو شراء آلة الولادة صح وبسده لا ولاعن في حاله) أي في حالة التنى زمان التهنئة وحال التنى بعد زمان التهنئة (وان تنى أول توأمين وأقر بالأخر حد) لانه اكذب نفسه بدوى الثاني لانهما خلقا من ماء واحد (وفي حكمه لاهن) أي اذا أقر بالأول وتنى الثاني لاهن لانه قذف بنى الثاني ولم يرجع عنه (وصح لهما منه في الوجهين) لاعترافه بأحدهما وحما خلقا من ماء واحد



رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله  
يؤجل سنة شمسية وفي ظاهر الرواية  
سنة قرية فالسنة الشمسية مدد وصول  
الشمس الى المنطقة التي قاربتا من  
فلك البروج وذلك في ثمانية وخمسة  
وستين يوما وربع ويوم والسنة القمرية  
أما عشر شهرا قريبا ومدتها ثمانية  
وأربعة وخمسون يوما وثلاث يوم  
وثلاث عشر يوم (ورمضان وأيام  
حيضها منها لا مدة مرضه ومرضها  
فان لم يصل فيها ففرق القاضي بينهما  
ان طلبت أي ان طلبت للمرأة  
التفريق (وتبين بطلانها ولما كمل المهر  
ان خلاها وبجيب البدة وان احتلتها)  
عطف على قوله ان اقرأه فالمراد  
الاختلاف ابتداء به الدائجل  
(وكانت ثيباً أو بكراً فظفرت النساء  
قليل ثيب فان حلف بطل حلفها  
وان نكل أو قلن بكر أجمل ولو  
أجل ثم احتلتا فالتقسيم هنا كما مر  
وبطل حلفها بحلفه حيث يطلق ثمة  
كما لو اختارته وخبرت هنا حيث  
أجل ثمة أي لا يخلو أما ان كانت  
ثيباً أو كانت بكراً فظفرت النساء  
قلن ثيب حلف فان حلف بطل  
حلفها كما في الاختلاف قبل التأجيل  
وان نكل خبرت المرأة وان قلن  
هي بكر خبرت أيضاً وقوله كما لو  
اختارته فان للمرأة ان اختارت زوجها  
بطل حلفها في طلب التفريق (والخصي  
كالثنين فيه) أي في التأجيل  
(والجبوب فرق حالا أي في الحال  
(بطلها) اذ لا قائدة في تأجيله

باب النين

(وهو مالا يصل الى النساء أو يصل الى الثيب دون الأبكار وجدت زوجها مجبوا  
فرق في الحال) ان طلبت لاه لا قائدة في التأجيل . هداية لعدم توقيع الوطء لعدم الالة  
بمخالفة الخصي . ف (وأجل سنة لو خبنا) فان لم يصل فرق الحاكم بينهما (٢) هكذا روي  
عن عمر وعمر بن مسعود رضي الله عنهم ولان لما حلف في الوطء ولعل امتناعه  
لله عارضة أو لآفة أصلية والمدة المرفقة نكاح السنة لا شيئاً (٣) على الفصول الاربعة  
فاذا مضت للمدة ولم يصل اليها يتبين ان السجدة أصلية لالامراض فغات الاسماء  
بل للعرف ووجب التسريح بالأحسان فاذا امتنع ثاب القاضي مناه هذا لو اقر الزوج  
بعدم الوصول اما لو استخفى في الوصول اليها (٤) فان كانت ثيباً (٥) أو كانت بكراً لكنهن  
قلن هي ثيب الآن استخلف في الوجهين فان حلف بطل حلفها لانه منكر حتى  
الفرقة والاصل هو السلامة في الحلية وان نكل أجل الى سنة (٦) وكذا لو قلن هي بكر  
الآن لظهور كذبه . هداية وحاصله كافي البحر انها لو ثيباً فالتقول له ابتداء وانتهاء  
فان نكل في الابتداء أجل وفي الانتهاء تحير ولو بكراً أجل في الابتداء وفرق في  
الانتهاء . أمين (أو خصياً) لان وطءاً مرجوح (فان وطئ . والأي) ان لم يصلها أو اقر بعدم  
الوطء بدليل قوله فلو قال الخ . ع (بأن بالتفريق ان طلبت) لان التفريق حلفاً (فلو  
قال وطئت وأنكرت وقلن بكر خبرت) لان شهادتهن تأيدت بمؤيد وهو البكارة  
(وان كانت ثيباً صدق بحلفه) لما قلنا من الهداية من قوله لانه منكر حتى الفرقة  
الخ . ع (وان اختارته بطل حلفها) لرضاها بطلان حلفها (ولم تحير أحدهما بيب) وقال

(١) (قوله) لان القضاء بالدية على حاقته قضاء الخ انظر في وجهه للملازمة لان  
القضاء بالدية على حاقته من انقلب على اللقيط لا يكون قضاء يكون القبط ابنة . ع  
(٢) (قوله) هكذا روي الخ روي عن كل منهم جدد الرزاق وابن ابي شيبة  
وما عن عمر رضي الله عنه ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أيضاً (٣) (قوله)  
على الفصول قلل فصلا منها يوافق طبعه فيحصل . فهم من غابة (٤) (قوله)  
فان كانت ثيباً أي عند المقد . ع (٥) (قوله) أو كانت بكراً عند المقد . ف (٦) (قوله)  
وكذا أي يؤجل لو قلن الخ فبا اذا تزوجها بكراً . ع

مخلوقا فشافى رخ في السيوب الحسنة والجنون والجدام والبرص والرتق والقرن (٢٢٧) والرتق وعند محمد روح ان كان الزوج

جنون أو جدام أو برص فالمرأة بالخباء وان كان للمرأة لا لا يمكن لزواج دفع الضرر عن نفسه بالطلاق

باب البدة

(هي طهارة الحيض للطلاق والنفسخ)

فالنفسخ بخيار البلوغ وملك أحد الزوجين الآخر وتبيلها بين الزوج بشهوة وإرتداد أحدهما وعدم الكفاءة (ثلاث حيض كوامل) أقاد بقوله كوامل انه اذا طلقها في الحيض لا يحسب هذا الحيض من البدة (كلم ولدمات مولاه أو اعتقها ومطلوعة بعبه كما اذا زفت اليه بغير اسمائه وهو لا يبرفها فوطنها (أو تكاح قاسد) كتكاح الموقت (في الموت والفرقة) يشلق بالولى. بالهبة والتكاح الفاسد فالبدة فيها ثلاث حيض سواء مات الزوج أو وقع بينهما فرقة (ولمن نفخ) عطف على قوله طهارة الحيض (لصغر أو كبر أو بلغت بالنس) ولم نفخ ثلثة أشهر (أي البدة طهارة لا نفخ لصغر ونحوه للطلاق والنفسخ ثلثة أشهر (ولموت أربعة أشهر وعشر) قوله ولدمات عطف على قوله لطلاق والنفسخ مائة البدة للحررة لموت أربعة أشهر وعشر (ولامة نفخ حيضتان ولمن نفخ) أو مات عنها زوجها نصف ما للحررة أي البدة لامة نفخ حيضتان للطلاق والنفسخ حيضتان ولامة لم نفخ لطلاق والنفسخ نصف ما للحررة أى شهر ونصف شهر وأما لموت قصف ما للحررة أيضا وهو شهران وخمسة

الشافي له الرد بيبوب خمسة الجذام والبرص والجنون والرتق والقرن ولنا ان فوت الاستيفاء أصلا بالوت (١) لا يوجب النفسخ فاحتلاه بعبه السيوب أولى وهذا لان الاستيفاء (٢) من الغرات والمستحق هو التمكن وهو حاصل وقال محمد بن الخيار في الجنون والبرص والجذام دفعا للضرر كافي البنة ولما أن في الخيار ابطال حق الزوج وأعاقبت في البنة والجلب لانهما يتخللان بما شرع لاجبه التكاح وهذه السيوب غير مغلقة

باب البدة

(هي تريس يلزم المرأة عدة الحرة للطلاق أو النفسخ) لانه في معنى الطلاق لان البدة وجبت لمرقا لبراءة آثاره وحدها حتى في النفسخ (ثلاثة اقراء) نفس (أي حيض) وقال الشافعي الطهارة ولنا العمل بالنفسخ الجلب لانه لو حمل على الاطهار والطلاق يوقع في الطهر لم يبق جمعا أو لانه لم يفرق لبراءة الرحم وهو المقصود وقوله عليه الصلاة والسلام (٣) عدة الامه حيضتان فيلتحق بيئاته هداية للاجبال الحاصل من اشتراك القراء (أو ثلاثة أشهر ان لم نفخ) لصغر أو كبر لا ية واللاتي يسن من الحيض من لسالكهم هداية ان اريقم أي في عدتها فلم تملوها أفي البم الذي تراه الأيس هل حيض أوفاه فبشهر ثلاثة أشهر ف وكنا التي بلغت بالنس ولم نفخ ما خرا لاية وللموت أربعة أشهر وعشر لاية ويذرون أزواجا يترسمن بالنسهن أربعة أشهر وعشر (ولامة) قرآن ونصف للقدور (٤) لحديث وعدة الامه حيضتان ولان الرق منصف والحيضة لا تحجزى واليه أشار عمر رضي الله عنه لو استعطت طبعها حيضة ونصفا والشهر منتجز فمكن نصفه حمل بالرق (والحامل وضه) لاية وأولات الاحمال أجلين ان نفخن حملهن (وزوجة الفار) إحد الاجلين (وقال أبو يوسف عدتها ثلاث حيض لهما ان تكاح لما نفى في حق الارث يعمل باتيافي حق البدة (٥) احتياطا (٦) فيجمع بينهما (ومن عتقت

(١) (قوله) لا يوجب النفسخ فلا يسقط شيء من مهرها عنه ظهر منه ان ثمرة قول الشافعي نظير في سقوط مهرها وأسا لو وقع النفسخ قبل الدخول (٢) (قوله) من اشترات وفوتها لا يقر في عقد التكاح ولذا لو لم يستوفها ليضر أو دفر أو فروح فاحقة لم يمكن له حق النفسخ عناية (٣) (قوله) عدة الامه حيضتان قال الترمذي بعد رواية هذا الحديث غريب والتمس عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم فقبل باب إيقاع الطلاق (٤) (قوله) لحديث وعدة الخ تقدم فخره أفتا ع والثر أخرجه عبد الرزاق (٥) (قوله) احتياطا احترازاً عن الزوج باخر في البدة لا ياتيا بالارثا قامة ثابت ولو اعتبر اقرب الاجلين لان الكلام فيها اذامات عنها قبل انقضائه عدة الطلاق (٦) (قوله) فيجمع بينهما أي بين عدة الطلاق والموت لان التكاح انقضى بالطلاق حقيقة وبالوت حكما لان التورث مستأنز لبقائه عند الموت ف

إلهم (ولاحمال الحرة أو الامه) لانه لا فرق في الحمل بين ان تكون حرة أو أمة (وان مات عنها صبي وضع حملها)

أى وإن كان زوجها ألبت صيا فعدتها موضع الحمل وعند أبى يوسف والشافى عدتها عدة المرأة لأن المدة بوضع الحمل إنما نجب لصيانة المأزول في ثابت النسب وحالاً لا يثبت النسب من الصبي ولا بى حنيفة وعمد أن قوله تعالى وأولات الاحمال أحملهن أن يرضن حملهن نزل بعد قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يقربسن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فيكون ناسخاً له في مقدار ما يتأوله الإيتان وهو حامل توفى عنها زوجها فإن قيل المراد أولات الاحمال الا ان ثبت نسب حملهن قلنا لا نسلم بل أولات الاحمال الا ان وجدت عليهن (٢٢٨) المدة فعدتهن أن يرضن حملهن (ولن حلت بعد موت الصبي عدة

للموت) لأنها لم تكن حاملاً وقت موت الصبي لم يكن عدة الموت (ولا نسب في وجهيه) أى فيها حلت قبل موت الصبي أو بعده (ولامرأة الفار لبقائى إيسد الاجلين) أى ان اقتضت عدة الطلاق وهي ثلث حيض مثلاً ولم تنقض عدة الموت فلا بد ان تترسب أقضاعة الموت ولو اقتضت عدة الموت ولم تنقض عدة الطلاق تترسب عدة الطلاق (ويفرجى ما للموت ولين اعتقت في عدة رجوى كعدة حرة) أى عدتها كعدة حرة (وفي عدة ثاى أو موت كامة) أى عدتها كعدة أمة (وأيسة رأت الدم بعد عدة الأشهر تستأنف بالحيض) أى اذا كانت الزوجة في سن الاياس خمسة وخمسين سنة فصاعداً وقد انقطع دمها فطلقها الزوج فقد نلت ثلثة أشهر فقبل انقضائها رأت الدم فلم انما لم تكن آيسة تستأنف بالحيض قال في الهداية هو الصحيح وفي رواية ابي على المداق انها متى رأت الدم بعد ما حكم بإيساتها أنه لا يكون حيضاً ولا يبطل الاياس ولا يظهر قلته في فساد الانكحة لانه دم في غير أوانه) كما تستأنف بالشهور من حاشيت دليل حيشة امست) أى انقطع دمها وهي في سن الاياس تستأنف بالشهور اقول الاستئناف مشكل لانه لو ظهر ان عدتها بالأشهر من وقت الطلاق طليخاً التي رأت قبل الاياس مشتملة على الوقت فيجب أن يكون محسوباً من المدة من حيث انه وقت (وعلى ممتدة وطلت بشبهة عدة أخرى وتداخلت وحيض تراه منها) حيض مبتدأ وتراه صفته ومنها خبره أى حيض تراه بعد الوطى بالشبهة وقد فهم هذا من أن وطئت قبل ما مضى وتراه قبل مستقبل ومنها أى من المديتين واعلم ان هذا مذهبنا أما عند الشافى فيدخل ان كان الوطى بالشبهة من الزوج وهي في عدة امان كان من آخر فلا فاذامت الاولى

يبطل الاياس ولا يظهر قلته في فساد الانكحة لانه دم في غير أوانه) كما تستأنف بالشهور من حاشيت دليل حيشة امست) أى انقطع دمها وهي في سن الاياس تستأنف بالشهور اقول الاستئناف مشكل لانه لو ظهر ان عدتها بالأشهر من وقت الطلاق طليخاً التي رأت قبل الاياس مشتملة على الوقت فيجب أن يكون محسوباً من المدة من حيث انه وقت (وعلى ممتدة وطلت بشبهة عدة أخرى وتداخلت وحيض تراه منها) حيض مبتدأ وتراه صفته ومنها خبره أى حيض تراه بعد الوطى بالشبهة وقد فهم هذا من أن وطئت قبل ما مضى وتراه قبل مستقبل ومنها أى من المديتين واعلم ان هذا مذهبنا أما عند الشافى فيدخل ان كان الوطى بالشبهة من الزوج وهي في عدة امان كان من آخر فلا فاذامت الاولى

دون الثانية يجب انماها صورته) طلقها الزوج باثماً أو ثلثاً غاشط خصة فوطئها غير الزوج بنسبة لعلها عدتان كالخصة الاولى من السدة الاولى وحیستان بعدها تكونان من المدينين تمت المدة الاولى كتجب حیضة رابعاً لیم المدات الثانية (ونقصى عدة الطلاق وللموت وان جهلت بهما) أى بتطليق الزوج وموته ( ومبدأً قبيها) أى عيب الطلاق والموت (وفي نكاح عيب فسد شرطه أو حرمه بترك الوطى) ولوقالت انقضت عدتي حلفت (أى ان قالت المرأة انقضت عدتي وكتبا الزوج فالقول قولها مع البين (ولو نكح متهتمين بائن وطلقها قبل الوطى. فله مهر تام وعدة مستقلة) هذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف كان أثر الوطى. في النكاح الاول بق وهو المدة فصار كان الوطى. حاصل في هذا النكاح وعند محمد يجب نصف المهر واتمام المدة الاولى فقط ولا عدة للطلاق الثاني لان الزوج طلقها قبل الوطى. فيه وعند زفر لا عدة عليها أسلاً لان المدة الاولى سقطت بالزوج ولم تجب بالنكاح اثني دليل محمد (ولا عدة على ذمية طلقاً ذمی) هذا عند أبى حنيفة اذا لم يكن متقدم أهل الذمة ذلك وان كان متقدم ذلك تجب عنده وعندهما تجب. طلقاً ولا حرية خرجت البنا مسلمة ومحمد معتدة البائن والموت كبيرة مسلمة حرة (أولاً) فقوله ولا عطف على قوله حرة وعند الشافعي لاحداه

دليل غلام وهو الاخبار نحو قوله تركت وطأها. ختاية وقال زفر مبدأ المدة من آخر الوطى لان الوطى هو السبب الموجب وثنا ان كل وطى وجد في العقد القاسد يجري مجرى الوطى الواحدة لاستناد السكك الى حكم عقد واحد ولهذا يكتفى في السكك بمهر واحد قبله للتراك لا تثبت ايام المدة مع جواز وجود غيره ولان التمكن (١) على وجه الشبهة أقیم مقام حقيقة الوطى لحفاؤه ومساسس الحاجة الى معرفة الحكم في حق غيره. هداية من الأزواج (وان قالت مضت عدتي وكتبا الزوج فالقول لها مع الحلف) لاها امانة في ذلك وقد ائتمت بالكتب كتبا كالمودع. هداية اذا أدى الهلاك. ختاية (ولو نكح متهتمين وطلقها قبل الوطى وجب مهر تام وعدة مبتدأة) وقال محمد عليه نصف المهر وتأم المدة الاولى لان هذا طلاق قبل المسيس وانما يجب اكال الاولى لانها وجبت بالطلاق الاول الا انها لم تظهر حال الزوج الثاني فاذا ارتفع الطلاق الثاني ظهر حكمه (٢) كالمواشترى ام ولده ثم اعطتها ولما انها مقبوضة في يده حقيقة بالوطى الاولى ونفى أثره وهو المدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة تاب ذلك القبض عن القبض المستحق في هذا النكاح كالفاسد يشتري المنسوب الذي بيده يصير قابضاً بمجرد العقد فظهر انه طلاق بعد السخول وقال زفر لا عدة عليها أسلاً لان الاولى سقطت بالزوج فلا تعود (٣) والثانية لم تجب (٤) وجوابه ما قلنا (ولو طلق ذمی ذمية لم تمتد) اذا كان مستقدم ذلك خلافاً لهما

### ( فصل )

( محمد ) وجوباً . بحر وعيني ( معتدة البت ) خلافاً للشافعي (٥) لما روى انه عليه الصلاة والسلام ( ٦ ) نهى المتهمة ان تختص بالحناء وقال الحناء طيب ولامه يجب اظهاراً للتأسف على فوت نعمة النكاح الذى هو سبب صونها وكفاية مؤثماً والابانة اقطع لها من الموت حتى فان لها ان تنسل ميتاً قبل الابانة لا بعدها ( والموت ) لقوله عليه الصلاة والسلام (٧) لا يجمل لامرأة (١) (قوله) على وجه الشبهة بسبب العقد القاسد (٢) (قوله) كما لو اشترى أم ولده وهي زوجته فانه يفسخ النكاح بالشراء ولم تظهر المدة لحل وطئها بملك البين ثم بالمتق تظهر لكن عليها عدتان عدة النكاح الأوائل بالشراء وهي حیستان وعدة الاعتاق ثلاث - يرض وتداخلنا وعليها الاحداد في الاولى لا في الثانية وهكذا الحكم لو طلقها باثماً ثم اشترها واحققها (٣) (قوله) والثانية لم تجب لانه طلقها قبل السخول (٤) (قوله) وجوابه ما قلنا من انها مقبوضة بحكم السخول السابق فهي مدخول بها حكماً ع (٥) (قوله) لنا ما روى الخ ( ذكره السروجي حديثاً واحداً وهزاه للنسائي والله أعلم ويجوز كونه في يرض كتبه (٦) (قوله) نهى للمتهمة وهي أهم من معتدة الموت والطلاق . عيني (٧) (قوله) لا يجمل لامرأة الحديث في الصحيحين

على مشقة البائن (ترك الزينة وليس  
للزعفر والمصفر والحناء والطيب  
والدهن والكحل إلا بمنزلة لامتدة  
التي) أي إذا اعتق الموتى ولم  
(ونكاح) لأنه واجب الرغ  
فلا تأتلف على فوته (ولا تختلط  
ممتدة إلا لمرضا ولا تخرج ممتدة  
الرجعي والبائن من بينها أصلاً) لقوله  
تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن  
ولا يخرجن الآية (وتخرج ممتدة  
الموت في الملون وتبيت في منزلها)  
إذا فقه ما يحتاج إلى الخروج بخلاف  
للطفلة لأن الثقة دائمة عليها (وتتد  
في منزلها وقت الفرقة والموت والطلاق  
إلا أن تخرج أو خافت تلف مالها أو  
الانهدام أو لم يجد كراء البيت ولا بد  
من ستره بينهما في البائن وإن خاف  
المنزل عليها فالأولى خروجها وكذا  
مع فسق وحسن أن يجبل بينهما قدرة  
على الحيلة) أي أن تكون بينهما  
امرأة ثقة لتحول بينهما (ولو أبانها أو  
مات عنها في سفر وليس بينها وبين  
مصرها مسيرة سفر رجعت وإن  
كانت تلك من كل جانب خربت  
معهما ولي أولاً والود أحد وإن  
كانت في مصر تمتد عنه ثم تخرج  
معهم) أهم أن الأبنة والموت في السفر  
أما في غير موضع الإقامة فإن لم تكن  
بينها وبين مصرها الذي خرجت منه  
مسيرة سفر رجعت وإن كانت تلك من  
كل جانب خربت من الرجوع والتوجه  
إلى المقصد سواء كان معها ولي أولاً  
لكن الرجوع أولى لكون الاستداء

تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحم على ميت فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة  
أشهر وعشراً (ترك الزينة والطيب والكحل والحناء) وقد صرح أن التي  
على الله عليه وسلم لم يأذن للممتدة في الاكتحال والدهن لا يمرى عن (١) نوع  
طيب وفيه زينة الشعر، ولذا منع الحرم عنه (إلا بستر) الأولى تأخيرها  
عما يمهدها، وبمر وإيسر في المذللان فيه ضرورة والمراد الدوام لا الزينة ولو اعتادت  
دعاً تخافت وجهاً فإن كان ذلك أسراً ظاهراً (٢) يساهلها لأن الغالب كالواقع  
(والحناء) لما رويها هداية في أول هذا الفصل (ع) وليس للمصفر والمزهر  
لأنه يفوح منه رائحة الطيب هداية أقاد أنه لو كان خلقاً لالهة له يجوز (ف  
إن كانت بالقسمة) لأن الخطاب موضوع عن الصغيرة هداية وهذا الكافرة غير  
مخالفة بحق الشرع واليه الإشارة في حديث لا تحلل لاسراً تؤمن بالله  
الح. عناية وأما المدة قلنا على كتمان النفس عن مشقات الحرمان في نحو قولنا  
(٣) وجبت المدة وعلى نفس الحرمان بفرض دعواتها الركن وحل المسد في  
نحو قولنا (٤) اقتضت المدة والمدة في قول هؤلاء إنما هي بالمسكن الأخيرين على  
معنى عدم صحة نكاحهم والسمة والطلاق لا يتوقف على خطاب التكليف (ف  
والحاصل أن السبي خطاب بغير الطبع وهو ما يثبت الأسباب والمثل والشرائط (ع  
(لا مشقة التي والنكاح الفاسد) لأنها ما قلنا لعمدة النكاح لتظهر التأسف والإباحة  
أصل هداية أي إباحة الزينة (ف) ولا تختلط ممتدة (نفس ولا تواضع) ومن سراً  
(٥) وقال عليه الصلاة والسلام السر النكاح (وصح) أي بحمل (ع) (العرى)  
لنفس (٦) وهو أن يقول أني أريد الزواج (٧) والقول المعروف أني فيك  
لراغب (ولا تخرج ممتدة الطلاق من بينها وممتدة الموت تخرج يوماً  
وبعض الليل) لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ثم التوفي عنها لا فقه  
لما يحتاج إلى الخروج تبارا لطلب المعاش وقد يمتد إلى أن يجمع الليل ولا كذلك  
الطفلة لأن الثقة دائمة عليها من زوجها هداية أقاد أن التوفي عنها إذا وجدت  
ولفظ مسلم إلا على زوجها قائماً بعد عليه أربعة أشهر وعشراً فهذا أخبار وأخبار الشرع  
يفيد الوجوب فادفع ما يرد من أن الاستثناء من نفى الحل يفيد الحل لا الوجوب  
(١) (قوله) نوع طيب ما يذاهم أو في المدهن به (٢) (قوله) يساهلها بمسومات الكتاب والسنة  
(٣) (قوله) وجبت المدة للموصوف بالوجوب أمّا هؤلاء البادوهو الكسب فإنهم  
فيه لائمة ولا الحرمان (ع) (٤) (قوله) اقتضت المدة للموصوف بالانقضاء  
أمّا هؤلاء المدة لا الفعل والحرمان (ع) (٥) (قوله) وقال عليه الصلاة والسلام  
السر النكاح غريب (٦) (قوله) وهو أن يقول أني أريد الزواج أخرجه  
البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما (٧) (قوله) والقول للمصروف الخ أخرجه البيهقي  
عن سعيد بن جبير

أقل من مسيرة سفر بيني ان غير  
على قياس قول السرخسي رحمه الله تعالى  
أقربهما والثاني ما إذا كان بينهما وبين  
مصر مسيرة سفر بينهما وبين المقصود  
أقل توجهي الى المقصود وأما موضع  
الاقامة وهو ما قال وان كانت في مصر  
أي وان كانت في مصر حين أباها أو  
مات عنها فان لم يكن معها ولي تمتد  
ثمة ولا يخرج منه بدون الولي وان  
كان معها ولي فكذلك عند أي حنفية  
روح لان خروج المدة حرام وان  
كانت المسافة أقل من مدة السفر  
وعندها يحل الخروج لان نفس  
الخروج مباح فيها ولو حصة الفرقة  
وأما الحرمة للسفر وقد ارتفعت  
لوجود الولي ثم لما جاز الخروج  
عندها قال أي الجاهلين نتوجه  
فينبغي أن يكون الحكم على التفصيل  
الذي مر والله أعلم بالصواب

### (باب النسب والحضانة)

(من قال ان نكحتها فهي طالق)  
فكحتها فولدت نصف سنة منذ  
نكحتها لزمه ليه وهو لا  
يبعد ان الزوج والزوجة وكلاهما  
لا يزالان نكحتها في ليلة معينة والزوج  
وطها في تلك الليلة ووجد المولود  
ولا يعلم ان النكاح مقدم على المولود  
أو مؤخر فلا بد من الحل على المقارنة  
على ان الزوج ان حل أم لم يحل تمكن على  
هذه الصفة وان لم يطقا في تلك  
الليلة فهو قادر على اللعان فلما لم ينفذ  
الود باللعان فليس علينا نفيه عن  
الفراس مع تحقق الامكان ثبت نسبة  
منه ولزمه المهر (ويثبت نسب ولحمته الرجعي وان جاءت به لاكثر من ستين ما لم تحرم بافضاء البعد) (احتمال المولود في

الكفاية صارت كالطهارة في (ولم تد في بيت وجبت فيه) لقوله تعالى من بيوتهم  
والبيت المضاف اليها هو البيت الذي يسكنه ولما لو زارت أهلها وطلعتها زوجها  
كان عليها ان تعود الى منزلها (الا ان يخرج) كان أخرجهما الورثة من نصيبهم ولا  
يكفي نصيبها أو كانت بغير ولم يجده (أو ينهم) لان هذا قدر (بانت أومات عنها  
في سفر وفيها وبين مصرها أقل من ثلاثة أيام رجعت اليه) لانه ليس (١) بإبتداء الخروج  
مضى بل بناء على الخروج الاول يعني ولو كان بينها وبين كل من المصير والمقصود  
أقل من المسافر فلها الخيار في المضي والرجوع في مصر أولا معها محرم أولا لانه  
ليس بإنشاء السفر (ولو ثلاثة رجعت أو مضت معها ولي أولا) اذا كان للمقصود  
أيضاً ثلاثة أيام لان المكث في ذلك المكان أخوف عليها من الخروج لكن الرجوع  
أولى لتكون المدة في منزل الزوج وحداية وأما اذا كان للمقصود أقل من ثلاثة أيام  
فالتحجب الى المقصود ممتنع (ف) (ولو في مصر) أو في موضع تصح فيه الإقامة (ف) (تمتد  
ثمة) خلافاً لما قلنا يقولان ان كان معها محرم فلا بأس بخروجها من المصير قبل  
ان تمتد لان نفس الخروج مباح دفعا لاذي الثرية ووحدة لوجدة وهذا عذر وانما  
الحرمة للسفر وقد ارتفعت بالمهرم (٢) (ان البعد) يمنع من الخروج من عدم المحرم  
فان للمرأة الخروج الى ما دون السفر بغير محرم لا للمدة فلما حرم عليها  
الخروج الى السفر بغير المحرم ففي المدة أولى (فتخرج بمحرم) ان كان ثمة  
مدة القصوع

### (باب ثبوت النسب)

(ومن قال ان نكحتها فهي طالق فولدت لثمة أشهر) لا أقل ولا أكثر لتيقن  
بالمولود قبل النكاح فيها اذا جاءت به لاقول ولا احتمال المولود من غيره بعد الطلاق اذا  
جاءت به لاكثر (ك) (منذ نكحتها لزم ليه) لانها لما جاءت به لثمة أشهر من وقت  
النكاح فقد جاءت به لاقول منها من وقت الطلاق فكان المولود قبله حال النكاح  
والصور ثابت بأن تزوجها وهو (٣) بمثلها فوافق الانزال النكاح والنسب بمثلها في  
اثباته (ومهرها) لانه جل وأصل ثبوت النسب (ويثبت نسب ولحمته الرجعي  
وان ولدت لاكثر من ستين ما لم يقر بغير المدة) لاحتمال كونها بمدة الطهر فان  
أقرت به ولدت تحتها وهي ستون يوماً على قول أبي حنيفة وتسعة وثلاثون على  
قولهما ثم ولدت لاقول من متأنه من وقت الاقرار ثبت النسب وان لثمة أكثر  
فلا يثبت (ف) (وكانت رجعة في أكثر منهما) لان المولود بعد الطلاق والمظاهر  
انه منه ثمة لثمة (لا في أقل منهما) لاحتمال المولود قبل الطلاق فلا يكون مرجحاً

(١) (قوله) بإبتداء الخروج من محل وجوب المدة وهي المفاضة (٢) (قوله) ان البعد  
أمنع الخ من الاولى صلة للتح والثانية صلة أفضل للتفصيل - ع أي تأخير المدة في  
المنع من الخروج أقوى من تأخير المحرم في عدم المنع من السفر - ف م (٣)  
(قوله) بمثلها وطها وسع اللسان كلامهما أو وكلاهما فقد الوكيلان وهما كذلك

منه ولزمه المهر (ويثبت نسب ولحمته الرجعي وان جاءت به لاكثر من ستين ما لم تحرم بافضاء البعد) (احتمال المولود في

العدة وجوز أن تكون المرأة بمدة الطهر أو أقرب باتقضاء العدة ثم ولدت وبين المطلق والولادة كثر من ستين لا يثبت النسب على ما يأتي من أنه إما يثبت إذا كان بين المذنبين أقل من نصف سنة (وبانت في الأصل وراجع في الأكثر) أي إذا كان بين الطلاق والولادة أقل من ستين بانت لأن الحمل على أن الوطء المطلق كان في التسكاح أولى من الحمل على كونه في العدة على أن الرجعة أمر حادث فلا يثبت بالشك أما إذا كان بين الطلاق والولادة كثر من ستين فلا بد من أن يحصل على أن الوطء في العدة يثبت الرجعة (ومثوث ولدت لأقل منهما) ومثوته بالخبر عطف على ممتدة الرجعي أي يثبت نسب ولد المطلق في العدة لا يثبت النسب في العدة (٢٢٢) البيهقي في وقت الولادة لا مكان المولود في زمان التسكاح (وإن ولدت لتمامها

لا إلا بدوهره ويحمل على وطئها بشبهة في العدة) أي أن جاءت ثمان ستين من وقت الفقرة لم يثبت لأن الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لأن وطئها حرام وقوله إلا بدوهره لأنه التزمه وله وجه بأن وطئها بشبهة في العدة (ومراعاة أمته لاقل من تسعة أشهر وتسعة لا) ومراعاة بالخبر عطف على مثوثة أي يثبت نسب ولد مطلقة مراعاة أمته بولد لاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق والمراد بالمراعاة قصية بإجماع مثليها وهي في سن يمكن أن تكون بالغة أي تسع سنين فصاعدا ولم يظهر فيها علامات البلوغ وإنما اعتبرت تسعة أشهر لأن ثلثة أشهر مدة عدتها وستة أشهر أقل مدة الحمل وإنما اعتبر أقل مدة الحمل هنا وأكثر مدة الحمل في البالغة لا بالنسب يثبت بالشبهة لا بشبهة الشبهة ففي البالغة شبهة الوفاء زمان التسكاح أو العدة ثابتة وحقيقة الوطء في أحد هذين

وبعد فيكون مراعاة ولا مراعاة مع الشك هداية وأما النسب فيحاط فيه فثبت مع الشك باحتمال المولود قبل الطلاق مع (والبت لاقل منهما والا لا) لأنه حادث بعد الطلاق (الأن يدعي) فيحمل على الوطء بالشبهة (وللمراعاة لاقل من تسعة أشهر والا لا) خلافاً لابن يوسف فإنه يقول يثبت نسب إلى ستين إن لم يقر بالمضي كافياً في الكثرة لهما أن لا تقضاء عدتها جهة معينة وهو الأثر في بعضها بحكم الشرع بالأعضاء وحكم الشرع في الدلالة فوق إقرارها لأنه لا يعتمد الخلاف والإقرار بحكمه هداية فلو أنها أقربت بالاتقضاء ثم ولدت لسته أشهر لم يثبت فكذلك إذا لم (ولدت لأقل منهما) وقال زفر أن ولده بعد عدة الوفاة لسته أشهر لا يثبت لحكم الشرع بالاتقضاء تعيين الجهة كافياً في الصغيرة قلنا لاثنين للجهة لأن وضع الحمل (١) جهة في الكثرة بخلاف الصغيرة لأن الأصل فيها عدم الحمل (وللمرة بعضها لاقل من ستة أشهر من وقت الإقرار) لظهور كذبها بقينا (والا لا وللمتدة أن وجدت ولادتها بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين) وقالت ثبت بشهادة امرأة واحدة لأن الفرائض قائم بقيام العدة وهو ملازم للنسب والحاجة إلى تعيين الولد أنه منها فثبتين بشهادتها كافياً حال قيام التسكاح وله (٢) أن العدة تنقضي بإقرارها بوضع الحمل والتنقضي (٣) ليس بحجة فست الحاجة إلى اثبات النسب ابتداء فيشترط كمال الحجة (أو حبل ظاهر) بأن ولده لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق كافياً في السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهوره أن تكون إمارات حملها بالغة مبلغاً بوجوب غلبة الظن بكونها حاملاً لكل من شاهدها شرباً ليلية ومثى في الظهر على الثاني محمد أمين

(١) قوله جهة أي أيضاً كما أن أربعة أشهر وعشراً جهة ع (٢) قوله أن العدة تنقضي إلخ يعني سلمنا أن الفرائض يكون قائماً بقيام العدة لكن العدة هنا ليست بقائمة لأنها تنقضي إلخ عناية فدل على العلم على طريق القول بالموجب ع (٣) قوله ليس

الزمانين نوجب ثبوت النسب فكذلك في شبهة وأما في المراجعة ففقهية الوطء في التسكاح أو في العدة وهي ثلاثة أشهر ثابتة ثم (أو حقيقة الوطء في أحد هذين الزمانين لا يوجب ثبوت النسب لعدم تحقق البلوغ قال البلوغ وهو أمر حادث يضاف إلى أقرب الاوقات وهو ستة أشهر إلى وقت الولادة فهذا مذهب أبي حنيفة ومحمد وروح وأما عند أبي يوسف روحان كان المطلق رجلاً قاضي سبعة وعشرين شهراً لأن ثلثة أشهر مدة عدتها وستان أكثر مدة الحمل وإن كان المطلق بائناً قاضي ستين لأنها ممتدة يحصل أن تكون حاملاً ولم يقر باتقضاء العدة فصولات كالكثرة (وبعد أقربت بعضي العدة وولدت لأقل من نصف سنة ونقصها لا لأنها لا ولدت لأقل من نصف سنة من وقت الإقرار ظهر كذبها يثبت فحمل إقرارها أما أن ولدت لصف سنة وأكثر من وقت

الطلاق لا يثبت النسب لانه لا ينعى بطلان الاقرار ثم لفظ الشبهة يقتضئ كل مستدة (ومستدة تظهر حيلها أو أقرار الزوج به أو ثبت ولادتها بحجة تامة) أي يثبت نسب ولد مستدة ادعت ولادته وأنكرها الزوج وقد كان قبل الولادة سجل ظاهر أو أقرار الزوج بالحبل أو شهد على الولادة رجلان أو رجل وامرأتان بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها أحد ولا في البيت سبي والرجلان على اللباب حتى ولدت فلما الولادة لرؤية الولد أو سماع صوته وأما قيد الحجة بالتامة حتى لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافا لما قاله الجاهل ان عند أبي حنيفة ربح ان كان للمستدة حبل ظاهر أو أقرار الزوج به تثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم يوجد الحبل الظاهر أو اقرار الزوج به لا بد من الحجة التامة وعندها يثبت بشهادة امرأة واحدة (أو ولدت لاقول من ستين وأقر الورثة بها) أي ان كانت المدة عدة وفاة والمدة بين الموت والولادة أقل من ستين اعلم ان لفظ الوفاة وقع بالواو في قوله وأقر (٢٣٣) الورثة بها والمذكور في الهداية

يقتضي قلعة أو لان عبارة الهداية هكذا ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين ستين فتوفى ما بين الوفاة ولطف الولد قالوه بمسمى المولود أي يثبت النسب من ولد في وقت بين الوفاة وبين ستين ثم أورد هذه المسئلة فان كانت مستدة عن وفاة ضدتها الورثة بولادتها ولم يشهد على الولادة أحد فهو ابنه نعم من هاتين المسلتين ان أحدهما كاف وهو كون المدة أقل من ستين أو اقرار الورثة فان قيل ان أقر الورثة والمدة بين الوفاة والولادة ستان أو أكثر لا اعتبار لاقرارهم وأما اعتبار اقرارهم اذا كانت المدة أقل من ستين فالواجب كلمة الواو قلنا أحدهما كاف أي المدة

(أو أقرار به) لان النسب ثابت قبل الولادة واليمين يثبت بشهادتها (أو تصديق الورثة) وهذا في حق الارقان لانه خالص حقهم أمافي حق النسب في حق (١) غيرهم قالوا اذا كان من أهل الشهادة يثبت لتأيام الحجة ولهذا قيل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لان الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت في حقهم والثابت بما لا يرامى شرائطه هداية قلنا ادعى ذلك الولد دينا للبيت على رجل لسمع دعواه بلا توقف على اثبات نسب ثانيا - امين (والتكسوة لسنة أشهر فصاعدا) قيام الفرائض والمدة تامة وهذا (ان سكنت واما) ان جحد بشهادة امرأة على الولادة (لان النسب يثبت بالفرائض هداية والحاجة الى اثبات الولادة والمرأة الواحدة تكفي في مثلها) ع (فان ولدت ثم احتلها فقالت تكسني منذ ستة أشهر ولدى الاقل قالوا قل لها وهو ابنه) لان الظاهر شاعدها لان الظاهر ان تلك من التكاح لان السفاح والاستحلاف على الاختلاف (ولو علق طلائها بولادتها وشهدت امرأة على الولادة لم تطلق) خلافا لما قبله انها ادعت الحث فلا يثبت الا بحجة تامة وهذا لان شهادتين ضرورية في حق الولادة (٢) فلا يظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها هداية في الجملة بحجة تصلح مؤيدة للحجة الضعيفة وهي شهادة المرأة الواحدة (١) (قوله غيرهم) أي غير المسلمين وهم للتكسوة وغيرهم (٢) (قوله فلا يظهر) الخ كالواو غير مسلم ان هذا ذريعة مجوس قبلت في حرمة اللحم لا في تجسس الذاهج

(٣٠) (كشف الخفايا) أو الاقرار أي ان كانت للمدة أقل من ستين يثبت النسب وان لم تعلم للمدة بين الوفاة والولادة فحينئذ أقر الورثة يعتبر اقرارهم فيجب ان تغير عبارة الوفاة الى هذا اللفظ أو تثبت ولادتها بحجة تامة أو علم انها ولدت بعد وفاته لاقول من ستين أو لم يعلم وأقر الورثة به فتوفى أولم يعلم أي آخره يشمل ما اذا لم يعلم أنه ولد قبل الموت أو بعده وعلى تقدير العلم بولادته بدموت الزوج لا يعلم أنه ولد لاقول من ستين أو لستين أو أكثر لكن أقر الورثة ان هذا الولد ولد منهم فلماذا أقروا بذلك فالتدبير ان لم يكن ممن صحح شهادته لعدم نصاب الشهادة أو عدم العدالة فيتميز اقراره في الارث في حقة فقط وان صح شهادته يثبت نسب مطلقا أي في حق للقر وفي حق غيره (والتكسوة) أنته بسنة أشهر أي من وقت التكاح (أقر به الزوج أو سكنت) فان ثبوت نسب ولد للتكسوة لا يحتاج الى الاقرار (فان جحد ولادتها يثبت بشهادة امرأة تافها) أي بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امرأة نقي الولد أي قال ليس مني (ولاقول منها لا يثبت) عقب على قوله لسنة أشهر فانه اذا كان بين التكاح والولادة أقل من ستة أشهر لا يكون منه



وَالْوَلَدُ لَهَا وَأَمَّا حَتَّى تَكُونَ مِنْهُ سِتْرًا وَالزَّوْجُ لَهَا لَمْ يَكُنْ صَدَقَتْ بِإِثْنَيْنِ حَتَّى أَنْ خِيفَتْ رَحَ (لأن الظاهر شاهدان لها بأن  
 (٢٣٤) (ولو علق طفلها بولادتها فشهدت امرأة بهالم بيع) هذا حد

وأن كان من لوازمها حنا (وأن أقر بالجليل طلقت بلا شهادة) وحدها لا بد  
 من شهادة القابلة وله أن الأقرار بالجليل اقرار بما يقضي إليه (وأكثر مدة الحمل  
 ستان) وقدر الشافي الأكثر بربع سنين (١) لنا قول عائشة رضي الله عنها  
 الولد لا يبقى في بطن الأم أكثر من ستين ولو بطل مقل والمظاهر أنها قالت  
 سبها إذا نقل لا يتدي إليه • هداية لانه مقدار • ع (وأقلها ستة أشهر) لقوله  
 تعالى وحده وفصله ثلاثون شهرا ثم قال وفصله في ما بين نقي للحصول ستة أشهر  
 (ولو نكح أمة وطلقتها) فيه اتفاق • يحرم (عاشراها فولدت لأقل من ستة أشهر  
 منه) أي من يوم الشراء (لزمه) لأن الفلوق سابق على الشراء • هداية يقيناه • ف • م  
 (والألا) لانه ولد للملوكة لأن الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته فلا بد من الدعوة  
 هذا إذا طلقها واحداً بأتاً أو رجياً إذا كان اتين ثبت النسب إلى ستين من  
 وقت الطلاق للحرمة الفليظة فلا يضاف الفلوق إلا إلى ما قبل الطلاق لأنها لا تحمل  
 بالشراء • هداية • م لأنها لما حرمت عليه حرمة غليظة لا يحل له وطؤها بمك بين •  
 حاية (ومن قال لانه أن كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة)  
 لأقل من ستة أشهر من وقت الأقرار • معني (فهي أم ولده) لأن الحاجة إلى تعيين  
 الولد وذلك يثبت بشهادة امرأة بالأجماع (ومن قال لعلم هو ابني ومات فقالت  
 أمه أنا امرأة هو ابني مني برأيه) لأن للسنة فيها إذا كانت مفروقة (٢) بالحرية  
 ويكونها أم السلام والتمكح الصحيح متين فلك وضاً وطاعة • هداية والتمكح  
 الصحيح من أسباب الارث • ع (كان سجلت حريتها فقال وارثه أنت أم ولد أبي  
 فلا ميراثها) لأن ظهور الحرية باعتبار الفار حجة في دفع الرق لا في استحقاق الارث

### باب الحضانة

(أحق بالولد أمه قبل الفقرة وبسبها) (٣) لما روى أن امرأة قالت يا رسول الله  
 إن ابني هذا كان يظني له وعا، وحجري له (٤) حوى وتدي سقاء وزعم ابوه  
 أنه يترعه مني فقال عليه الصلاة والسلام أنت أحق به ما لم تزوجي ولأن الأم  
 (٥) أشق (٦) وأقدر فكان الدفع إليها الفطر (ثم أم الأم) لأن هذه الولاية  
 لتفاد من قبل الامهات (ثم أم الأب) لأنها أوفر شقة للولاد (ثم الاخت لأب

(١) (قوله) لنا قول عائشة رضي الله عنها الخ اخرج الفار قلني واليق في سنتها  
 (٢) (قوة بالحرية) أي وبالإسلام • حر (٣) (قوله لما روى أن امرأة  
 الخ) الحديث في سان أبي داود (٤) (قوله حوى) بكسر المهملة وتخفيف الواو  
 يت من الير والحوي الضم والجع • معني (٥) (قوله أشق) لإيادته اتصاله بها حيث  
 يقص منها بالتمس • حاية (٦) (قوله أقدر) لتبنيها لمصلته • ف • م فزومها البيت • حاية

أبي خيفة روح وعندهما يقع لأن  
 الولادة تثبت بشهادة امرأة ثم يثبت  
 الطلاق بالثبوت وله أن الولادة  
 تثبت ضرورة فيقدر بقصدها فلا  
 يتدلى إلى الطلاق وهو ليس بما  
 لها لأن كلا منهما يوجد بدون  
 الآخر (وأن أقر بالجليل ثم علق)  
 أي علق طفلها بولادتها فقلت قد  
 ولدت وكذبها الزوج (يقع بلا شهادة)  
 هذا حد أبي خيفة روح وعندهما  
 تسترط شهادة القابلة لا يتدي حنته  
 فلا بد من الحجة وله أن اقراره  
 بالجليل اقرار بما يقضي اليه وهو الولادة  
 (وأكثر مدة الحمل ستان) وأقلها  
 ستة أشهر ومن نكح أمة فطلقها  
 فصرها فإن ولدت لأقل من ستة  
 أشهر منه صرها لزمه والألا فلا  
 لانه إذا كان بين الشراء والولادة  
 أقل من ستة أشهر كان الفلوق سابقاً  
 على الشراء فهو ولد منكوحه فيلزم  
 بلا دعوة أما إذا كانت للمدة ستة  
 أشهر أو أكثر فالولد ولد مملوكته  
 لأن الفلوق أمر حلت فيضاف إلى  
 أقرب الأوقات فلا يلزمه بلا دعوة  
 (ومن قال لانه أن كان في بطنك  
 ولد فهو مني فشهدت على الولادة  
 امرأة نفى أم ولد أو المطلق • معني)  
 على قوله لانه هو ابني ومات فقالت  
 أم الطفل هو ابني وأما زوجته برأيه  
 أي يرت الطفل وأمه من الفطر  
 لأن للسنة فيها إذا كانت المرأة

مفروقة بالحرية ويكونها أم الطفل فلا سبيل إلى بؤة الطفل له إلا نكاح أمه مسموحاً له هو الموضوع (وأم  
 للعل) (وأن قال وارثه أنت أم ولد وجعلت حريتها الارث) أي أم الطفل ويرث الطفل (والحضانة للأم بلا غيرها طلقت



## (باب النفقة)

(نحب في والكسوة والسكنى على الزوج ولو صغيراً لا يقدّر على الوطء للمرس مسلة كانت أو كارة كيرة أو صغيرة توطأ) حق لم توطأ كان المانع من جهته فلم يوجد تسليم البضع فلا نحب عليه النفقة بخلاف ما إذا كان الزوج صغيراً لا يقدّر على الوطء فإن المانع من جهته (بقدر حالهما ففي للموسرين نفقة اليسار وفي للموسرين نفقة اليسار وفي للموسر والموسرة وعكسه بين الحالين) هذا عندنا وأما عند الشافعي فالمعتبر حال الزوج (ولو هي في بيت أبيها أو مرضت في بيت الزوج لا للناشئة خرجت من بيته بغير حق) احتراز عن خروجها بحق كالوطء بغير المهر للمحل لمخرجت عن بيته (وعجوبة بدن ومرضته لم تزف ومنصوبة كرها وحاجة لأمه ولو كانت معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء وعليه موسر نفقة خادم واحد لها فقط) هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحم وأما عند أبي يوسف فحلي نفقة الخادمين أحدهما لمصالح الداخل والأخر لمصالح الخارج البيت وهما يقولان أن الواحد يقوم بهما (لا مسراً في الأصح) احتراز عن قول محمد بن قان عنده نحب على للمسر نفقة الخادم (ولا يفرق بينهما لجزءاً منها ومؤمر بالاستدانة عليه) أي مؤمر بأن تستقرض عليه وتصرف إلى فقها حتى أن غنى الزوج يؤدي قرضها وهذا عندنا

(١) قال عليه الصلاة والسلام من تأهل ببلدة فهو منهم

◀ باب النفقة ▶

(نحب النفقة للزوجة مسلمة أو كافرة وعلى زوجها) لآية لينفق ذو سعة من سنه ولتؤله عليه الصلاة والسلام في حديث حجة الإبداع (٧) ولعن عليكم زفهن وكسوتهن بالمعروف ولار النفقة جزاء الاحتباس (والكسوة بقدر حالهما) فند احتباسهما يساراً نفقة اليسار واعصاراً نفقة الاعصار • هدابة م وعند اختلافهما (٣) التوسط بين الثقتين • فم وقال الشافعي حال الزوج لآية لينفق ذو سعة من سنه ولنا (٤) قوله عليه الصلاة والسلام لند امرأة أبي سنيان خذي من مال زوجك ما يكفيك ولندك اعتباراً حالهما (٥) وهو النفقة لأن وجوب النفقة (٦) بطريق الكفاية والفقيرة لاحتياج إلى كفاية للموسرات فلا معنى لزيادة وأما المص تعين قول مجيبه أنه (٧) بمطالب (٨) بقدر وسهه والباقي دين في ذمته (ولو مائة قضها) عن القهاب إلى يته كإيسيه التليل بفت الاحتباس وكذا نحب لمنت نفسها من التمكين ولو بغير حق أن كانت في ذمته لافي الهداية إذا امتنع من السكن في بيت الزوج فلها نفقة لأن الاحتباس قائم والزوج بقدر على الوطء كرها اه • ع (لمهر) لانه منع بحق ففوت الاحتباس من قبله (لناشئة) لأن فوت الاحتباس منها (وصغيرة لا توطأ) خلافاً للشافعي لأننا ان الاحتباس لما يكون وسيلة إلى مقصود النكاح ولم يوجد • وعجوبة بدن ومنصوبة وساجة مع غير الزوج) لأن فوت الاحتباس ليس منه في هذه النصول الثلاثة خلافاً لما في يوسف في الثلاثة (ومرضة لا تزف) (٩) هداباء على ما استاره البعض من عدم وجوب النفقة قبل الزفاف وليس الفتوى عليه بل ظاهر

(١١) (قوله قال عليه الصلاة والسلام من تأهل ببلدة فهو منهم) رواه ابن أبي شيبة في مسنده وأبو يعلى (٢) (قوله ولعن عليكم الخ) رواه مسلم وغيره (٣) (قوله التوسط) وهو قدر الكفاية وهي تختلف يساراً واعصاراً • ع (٤) (قوله) ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لند الخ) رواه البخاري ومسلم والحديث وإن كان خبر الواحد لا يمارض الآية لكنه وقع ما لا يتوعد على المولود له زفهن وكسوتهن بالمعروف فالمراد بالمرأة بين الآيتين فيجمع بينهما باعتبار حال الزوجين عملاً بما سقطت للمطالبة في الحال بالزائد على وسه إلى حد الكفاية عملاً بآية السنة وبقي هذا الزائد في ذمته عملاً بآية للمعروف ضاية م • ع (٥) (قوله) وهو أي اعتبار حالهما (٦) (قوله) بطريق الكفاية إذ لا زائد على الكفاية مراتب لاشأى فلا تضط • ع

(٧) (قوله بمطالب الخ) فلا يطالب بالزائد على وسه في الحال لآية السنة (٨) (قوله بقدر وسه) أي مع اعتبار حالها عملاً بآية للمعروف فلذا قال غالباً الخ • ع (٩) (قوله هذا بناء الخ) أي تنيد مسئلة المرص بدم الزفاف بناء الخ أعلم أن صاحب الفتى التي بهذه القول يد قول صاحب الهداية

بالمعروف ينوب القاضي مثابه في

التسريح بالإحسان وإحساناً روح لما شاهدوا الضرورة في التفریق لان دفع الحاجة بالقائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر أنها لا تجب من يقرضها وغنى الزوج في الدل أمر متوهم استحسنوا ان ينصب القاضي تأبياً شافعي المذهب يفرق بينهما (ومن فرضت لفساره فأبصر ثم حقة يساره ان طلبت وكسقط حقة مدة مضت الا اذا سبق قرض قاض أو رضيا بشئ كتجبها مضي ماداماً حين قال مات أحدهما او طلبها قبل قبض سقط المفروض الا اذا استندت بإمر قاض) هذا عندنا وأما عند الشافعي روح فلا يسقط بالموت بل يصير ديناً عليه (ولا يسترد مسجلة مدة كسنة أشهر مثلاً اذا مات أحدهما قبلها كما اذا مات عند مضي شهر لا يسترد منها شيء عند أبي حنيفة وأبي يوسف روح لانها صلة انفصل بها القبض قبل الموت سقط الرجوع كما في الهبة وعند محمد والشافعي روح كتجب حقة ما مضى وهو شهر للزوجة وحقة خمسة أشهر كسرت لانها عوض مما يستحق عليه بالإحتباس (وحقة مرس التقي عليه ببيع فيها مرة بعد أخرى وفي دين غيرها ببيع مرة) صورته عبد زوج امرأة إذ بذن للمولى ففرض القاضي الثقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع بخمس مائة وهي قيمته وللشعري طلم ان عليه دين الثقة ببيع مرة

الرواية وهي الأصح وجوبها بالمقد الصحيح ما لم يقع نفوذ فدم (١) ووجه صاحب البحر على مرضى من يمكن منه استئصاله إلى بيت الزوج ولو بمحقة قالها بالثقة لها حيثنذ وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم (٢) بالكسبة أمين ثم مفهوم رواية الكثر ان المريضة في بيت الزوج لها الثقة وكذا التي مرضت في بيت أبيها قبل الزفاف فزوت مريضة وهو كذلك لما في الدر المختار أو مرضت في بيت الزوج قال لها الثقة استحسنوا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه تقلت اهـ ع (ولجاءها لو موسراً) لانه من تمام كفايتها (ولا يفرق بسجزة عن الثقة ولو من الاستدانة عليه) لان حقه يبطل (٣) وحقا يتأخر لان الثقة تصير ديناً في ذمته بفرض القاضي والاول أقوى ضرراً وأما في الاستدانة توجه مطالبة الدائن على الزوج اذ ليس له مطالبة الزوج بدون أمر القاضي بالاستدانة (ونعم ثقة اليسار بطره وان قضى بثقة الاعسار) لان الثقة تختلف بحسب اليسار والاعسار وما قضى به تقدير لثقة (٤) لم تجب فاذا بدل الحال لها للمطالبة بتمام حقه (ولا يجب ثقة مضت الا بالقضاء أو الرضا) لان الثقة مسجلة لا عوض فلا يستحكم الرجوع فيها الا بالقضاء كالبية لا تجب للملك الا بمؤكدهم القبض والصالح بمنزلة القضاء لا نولاه على نفسه أقوى من ولاية القاضي (ويجوز أحدهما يسقط القضية) لانها صلة تسقط بالموت كالبية قبل القبض وفيها خلاف الشافعي (ولا ترد المسجلة) خلافاً لمحمد والشافعي ولا يبي حنيفة وأبي يوسف انها صلة اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لانها حكمها كما في الهبة (ويصح التقي في ثقة زوجته) اذا كان الزوج باذن للمولى لانه دين في ذمته لقيام سببه (وحقة الأمانة المتكوعة انما تجب بالثبوت) لانه تحقق الاحتباس حيثنذ (والسكنى في بيت غاي عن أهله وأهلها) لان السكنى من كفايتها كالثقة واذا وجب حقها لم يسره ان يشرك غيرها فيه لتضردها لعدم أمنها على متاعها ولتحمها من المباشرة مع زوجها والاستمتاع ولو مرضت ثم سلمت لأجنب لان التسليم لم يصح قالوا هذا حسن اهـ لكن علقناه هنا لان المات قيد المسئلة بعدم الزفاف فلا بد ان يكون قول المات أيضاً بناء على مختار هذا البعض ع (١) قوله وجه صاحب البحر (الج) وعلى هذا فله سقوط الثقة بمجموع المرض المذكور وعدم الزفاف ولا يستقل أحدهما بالبلية فكلام المات لا يبقى على ذلك ع (٢) قوله بالكسبة لقوات التسليم حقيقة وهذا ظاهر) وكذا حكما لمعجزها عن الاستئصال ع (٣) قوله وحقا يتأخر لا يقال ان في صورة الامر بالاستدانة يصل إليها حقها طحالاً فلم يساه تأخر لاننا نقول ان الدائن الرجوع عليها مع أمر القاضي بالاستدانة على ماني الكفاية ان ترب الدين الرجوع على الزوج كما ان له لاخذها من فضل تقدير الاخذ منها بقي دينها في ذمته فقد تأخر حقها ع (٤) قوله لم تجب) لا ما يجب شيئاً فقيشاً في المستقبل فلا يتقرر حكم القاضي بمقدار مخصوص

أخرى بخلاف ما اذا كان هذا الف عليه بسبب آخر فيجب بخمس مائة لا ببيع مرة أخرى (ويجب سكنها في بيت ليس فيه

أعبر عن ذلك بالخط والرسالة من غيرها برضاها وبيت مفرد من دأبه خلق كفاهها وله منع والسيار والجامن غيره من الدخول عليها) بطل على أن البيت ملكه فله (٢٣٨) للتح من الدخول فيه (لأن النظر إليها وكلامها في شأها قيل لا يمنع من

ألا أن رضى (١) وله منع أهلها لأن النزل ملكه فله حق للتح من الدخول وقوله لا يمنعا من الخروج إلى الوالدین ولا يمنعا من الدخول عليها (٢) في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير بمنته هو الصحيح (ولم النظر والكلام معها) في أي وقت احتاروا إذ ليس في النظر والكلام ضرر وفي للتح منها قطعية الرسم (وغرض زوجة الغائب) لأن لما أن تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه هذا إذا كان المال من جنس حقها دراهم أو دنانير أو طعاما أو كسوة من جنس حقها والا لا تفرض فيه لانه يحتاج إلى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق لانه لا يعرف امتناعه (وطيله وأبويه) لا أن تقنعه واجبة قبل القضاء ولذا كان لهم الأخذ به فكان القضاء امانة وأما ثقة غيرهم بالقضاء لانه يجهد فيه والقضاء على الغائب لا يجوز (في مال له عند من يقره) أي بلوذية لأن إقرار صاحب اليد مقبول في حق نفسه (وإن زوجة) وبالأولاد تنوير (ويؤخذ كفيل منها) نظراً للغائب إذ ربما استوفت الثقة أو طلقها وأقضت العدة (ولمصلحة الطلاق) وقال الشافعي لا ثقة للباينة إلا إذا كانت حاملا (٣) لحديث قاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثاً فلم يفرض لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا ثقة ولأنه لا ملك له وهي مرتبة على الملك ولأن الثقة جزء احتباس والاحتباس قائم ولذا كانت لها السكنى بالإجماع وحديث قاطمة رده عمر رضي الله عنه فانه قال (٤) لا نزع كتاب ورضا وسنة نينا بقول امرأة لا ندرى صدقت أم كذبت حفظت أم لم يمت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمطلقة الثلاث الثقة ما دامت في العدة ورده أيضا (٥) زيد بن ثابت (٦) وإسامة ابن زيد

(١) قوله وله منع أهلها) وعلى هذا فتقول صاحب الكنز وأهلها أي إذا لم ترض بهم والا فلا يجب على الزوج إخلاء البيت عن أهلها إذا رضى نعم له منهم لأن البيت حقه - ع (٢) قوله في كل جمعة) متعلق بكل من الدخول والخروج (٣) قوله لحديث قاطمة) رواه مسلم (٤) قوله لا نزع الخ) ولفظ حديث مسلم لا تترك كتاب وبتاً ولا سنة نينا بقول امرأة لا ندرى حفظت أم لم يمت لها السكنى والثقة وروى البخاري والدارقطني زيادة قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم للمطلقة ثلاثاً الثقة (٥) قوله زيد بن ثابت) قال ابن الهمام في فتح القدير وعن رد الحديث زيد بن ثابت ومروان بن الحكم ومن التابين ابن المسيب وشريح والشعبي وغيرهم اهـ (٦) قوله وإسامة بن زيد) زوجها زوجها بأمره صلى الله عليه وسلم ورده رواه عبد الله بن صالح

عليها) بطل على أن البيت ملكه فله (٢٣٨) للتح من الدخول فيه (لأن النظر إليها وكلامها في شأها قيل لا يمنع من الدخول عليها كل جمعة وفي محرم غيرها كل سنة هو الصحيح) وعليه الفتوى (وغرض ثقة عمر الغائب وطفله وأبويه في ماله من جنس حقهم فقط) كالدرهم والدينار أو الطعام أو الكسوة التي تلبسها هي بخلاف ما إذا لم يكن من جنس حقهم كالروض التي تحتاج إلى بيعة تصرف إلى قنيتها (وحده مودع أو مديون أو مضارب أن أقره بالكتاب أو علم القاضي ذلك ويكفلها) أي يأخذ منها كفيلًا (ويطهها على أنه لم يسلمها الثقة) الضمير في أنه ضمير الغائب (لا بأمانة البينة على الكتاب) أي لا يفرض القاضي الثقة بأمانة البينة على الكتاب (ولأن لم يخلف مالا فأقامت بنية عليه) أي على الكتاب (لفرض القاضي عليه وأمرها بالاستدانة عليه ولا يقضى به) أي بالكتاب لانه قضاء على الغائب (وقال زهر ربح يقضي بالثقة لا بالكتاب) وعمل القضاء اليوم على هذا المعالجة (ولمصلحة الرجعي والبائن والفرقة بلا مصيبة كخيار النكاح والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة والثقة والسكنى) أي ما دامت في العدة وفي المصلحة البائن خلاف الشافعي ربح له حديث قاطمة بنت قيس ولتأد عمر رضي الله عنه (لا لمصلحة الموت والفرقة بل لمصلحة كرامة وتبديل ابن الزوج وردة متدة الثلث تسقط لا تمنكها أبه) لانه لا أثر لردة والتمكين في الفسقة لأنها قد ثبتت قبلها فلا وجاب

يسقطان الثقة إلا أن المرتدة تحبس لتوب ولا ثقة المحبوسة بخلاف المكنة ابن الزوج (وثقة المطلقة فقيرا على أبيه)

أما قال قديراً حتى لو كان غنياً فهي في ماله (ولا يشركه أحد في نفقة أبيه وعمره) أي لا يشركه أحد في نفقة طفله كالأبشر  
أحد في نفقة أبيه وعمره (وليس على أمه إرضاعه إلا إذا تميت) بأن (٢٣٩)

(١) وجابر (٢) ومائسة رضي الله عنهم (لا للوت) لأن احتباسها خلق الشرع  
لا لخلق الزوج ولذا لا يرمى فيه لعرف برامة الرجم حتى لا يشترط فيه الحيض  
(والمصية) كالردة والتمكين لأنها صارت حامية نفسها بغير حق فصارت  
كالتأشئة (وردها بعد البت تسقط نفقتها) لأنها محبوسة حتى توب ولا  
نفقة للمحبوسة (لا تمكين ابنه) بعد البت لأنها غير محبوسة (ولطفه الفقير)  
لنصر وعلى المولود له رزقهن وحداية فإذا وجب رزقهن بسبب الولد فزق الولد  
أولى • حاية (ولا تجبر أمه لترضع) لأن كفاية الولد على الأب واجبة (٣)  
الرضاع كالنفقة (ويستأجر من يرضعه عندها) لأن حق الحضانة لها (لا أمه لو  
منكوسة) (٤) لوجوب الرضاع عليها ديانة لآيها والودائع يررضن أولادهن لكنهن  
عذرت لأحيا لحياتها فإذا أقدمت عليه بالأجر ظهرت قدرتها ولا يجوز أخذ  
الأجرة على الرولجب (أو ممتدة) لبقاء الكفاح في بعض الأحكام (وهي أحق بولدها)  
لأنها أشقى (ما لم تطلب زيادة) لاية لا تضار وأمه بولدها ولا مولود له بولده  
وفي الزامه بزيادة مضارة (ولأبيه وأجداده وجداته لو فقراء) لاية وصاحبهما  
في الدنيا معروفاً نزلت في الكافرين وليس من المعروف أن يعيش في التمس  
ويرتكما يموتان جوعاً والجلمات والأجداد من الآباء والأمهات ولأنهم سبب  
لحياته كالأبوين (ولا نفقة مع اختلاف الدين) ليطلاق أعلى الأثر (الأبازوجية)  
لأن الاحتباس خلق مقصود لا يطبق بمبادئ الله (والولد) هي جزية الأنا إذا كانوا  
حريين ولو مستأمنين للهي عن بر من شاة الثاني الدين (ولا يشارك الأب والولد في  
نفقة ولده وأبيه أحد) أما في الفصل الأول فظاهر الرواية الأخلاق وذلك لخلق  
قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وفي رواية الحساف والحسن أن نفقة البلغ  
(١) (قوله وجابر) أخرج الدارقطني عنه مرفوعاً المطلقة ثلاثاً لها النفقة والسكنى  
والأشبه وقفه عليه (٢) (قوله ومائسة) وفي الصحيحين عن عروة قال لما نفقة  
رضي الله عنها ألم تري إلى ثلاثة بنت الحكم خلقها زوجها البتة فخرجت فقال  
بش ما صنعت فقال ألم تسمي إلى قول عائشة فقالت أما له لا خير لها في ذكر  
ذلك فهذا غاية الإنكار حيث نقت الحبر عنه بالكيفية (٣) (قوله واجبة  
الرضاع الخ) استئناف لا مدخل له في التعليل المذكور وكأنه تعليل للمقبر  
أي فإن استمت فليس الاستبجار لا عليها لأن أجرة الخ والأولى حذف لفظ  
أجرة كما في الزبيدي وعبارته أن النفقة على الأب والأرضاع نفقة له أم (٤)  
(قوله لو وجوب الخ) ولكنه مقيد بما إذا كان رزقها عليه لاية وعلى المولود له  
رزقهن ولذا لا يجب الإرضاع عليها بعد المدة فيجوز استبجارها

ولده التي منها يمدد ما طلقها وانقضت عنها والاستبجار لإرضاع ابنه الذي من غيرها صح سواء كانت للمتأجرة في نكاحه أو في  
المدة أو بعد المدة (وهي) الأم (أحق من الأجنبية أن تطلب زيادة أجرة ونفقة البنت بالفه والإبن زماناً على الأب

خاصة به (يقول) إنما قال هذا لأن علي رواية الحشاف والحسن روح نجيب أملاً مماثلاً على الأب وتلقا على الأم وهذا إذا لم يكن لهما مال حتى لو كان لهما مال فانفقة في مالهما (وعلى المورسار انفقة أصوله الفقهاء بالسوية بين الابن والبنت ويترتب منهما القرب والجزئية لا الارث ففي من له بنت وابن وكلها على البنت وفي ولد بنت وأخ على ولدها) مع أن الارث نصفان بين البنت وابن الابن والارث كله للأخ) ولا شيء لولد البنت لأنه من ذوى الارحام (ونفقة كل ذى رحم محرم صغير أو اتى بالغة فقيرة أو ذكر زمن أو أصمى على قدر الارث ويحبر عليه ويترتب فيها اهلية لارث لحقيقته) وإنما قال هذا لأن نفقة هؤلاء إنما نجيب

(٢٤٠)

المأجورين على الابوين أملاً لاجتماع الولاية والمؤنة في الصغير لافي الكبير فتشاركه الأم • هداية وأما في الثاني فلأن الابوين خيان بمال الولد لحديث أنت ومالك لايبك والفقير لا نجيب نفقته على غيره • غناية (لقرب محرم) ثم وعلى الوارث مثل ذلك وفي قرامة ابن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك (قبر عاجز عن الكسب) لأن القادر على الكسب غنى بكسبه (قدر الارث) لأن التخصيص على الوارث تنبيه على احتياط المقدار (لو مورساً) فلا نجيب على الفقير لأنها نجيب صلة وهو يستحقها على غيره فكيف نجيب عليه بخلاف نفقة الزوجية والولد الصغير لا الزامه بالأقدام على العقد (وسمع بيع عرض ابنته لعقاره) لأن للاب ولاية حفظ مال الغائب ألا ترى أن لوصي ذلك قلاب أولى لو فور شقته وبيع للقول من باب الحفظ لا البقا لأنها محسنة بنفسها وأفاضل البيع واثنين من جلس حق فله الاستيفاء منه (لنفقة) لا ذنب عليه (ولو اتفق مواده بلا أمر) من القاضي لأن أمره ملزم لمعوم ولايته (ضمن) لأنه تصرف في مال الغير بلا ولاية لأنه إنما كان تأمناً للحفظ لا غير (ولو اتفقا ما ضدهما لا) لاخذهما حقهما بما هو من حقهما (ولو قضى بنفقة الولد والقريب ومعت مدة) طرية ومادون الشهر قصيرة فلا تسقط نفقة ما دون الشهر • ف (سقطت) لأن نفقته كفاية للحاجة حتى لا نجيب مع اليسار وقد وجدت الكفاية بمعنى المدة بخلاف نفقة الزوجة إذا قضى بها لأنها نجيب مع يسارها فلا تسقط بحصول النفي فيما معنى (لا أن يأذن القاضي بالاستدانة) لأنه يحتج بصير ديناً في ذمته لمعوم ولاية القاضي (ولم لو كره) لحديث (١) اطعموه مما تأكلون واليسومهم مما تلبسون ولا تبدؤوا عياد الله (فإن أبى ففي كسبه) نظراً للحياتين (والأمر بيمينه) لأنه من أهل الاستحقاق بخلاف سائر الحيوات لأنها ليست من أهل الاستحقاق (٢) فلا يجبر على نفقتها إلا أنه

(١) قوله اطعموهما الخ وهو في الصحيحين (٢) قوله فلا يجبر الخ لأن الاجار نوع قضاء

والنساء يقتضي كون المقتضى له من أهل الاستحقاق وأذليس فليس

الأعلى الوارث فقال للشر أهلية الارث لا حقيقة وذلك لأن حقيقة الارث لا تملك إلا بعد الموت فمن له مال وابن ثم يمكن أن يموت ابنه ثم أو لا ويكون الارث للمال فاضرب الأقرسية مع أهلية الارث (نفقة) من له أخوات متفرقات عليهن أخماس كرهه ونفقة من له خال وابن ثم على الحال ولا نفقة مع الاختلاف ديناً لا تزوجية أو أصولاً والفروع ثم يمد هذا المحسن وزيادة هذه المبالاة ولا على الفقير إلاها والفروع ولا نفق إلاها ومبالاة المختصر قد غفرت لها المني هذه المبالاة وحاصلها أن النفقة لا نجيب على الفقير إلا تزوجية والفروع ولا نجيب لفقير إلا تزوجية أما غير الزوجة فإن كان غنياً نجيب له النفقة على أحد (وباع الأب عروض ابنته لاعتقاره لنفقة لا ذنب له عليه سواها) أي لا يبيع الأب مال الابن لغيره سوى النفقة له على الابن قالوا أن للاب ولاية حفظ مال الابن ويسمع المتقولات من باب الحفظ لا البيع البقا لأنه محسن بنفسه فإذا باع المتقول

فالمشتر من جنس حق وهو النفقة فيصره إليها قلت الكلام في أنه هل يحل بيع العروض لأجل النفقة يؤمر لا في البيع لأجل المحافظة ثم الاتفاق من التمس على أن البنت لو كانت هذا لحال البيع لغيره سوى النفقة لغير هذا الدليل بل البنت أن للاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة كما في استيلاء حارية الابن فيكون له ولاية يبيع عروض الابن لبقاء نفسه وأما لا يبيع البقا لأنه لا مدخل للاب في بيعه وهو الزواجر ولاية الأب نظرية ولا نظر في بيع البقا بل يمينه أجهاف فمصلحة الابن إبقائه والاستنفاع به (والألام يبيع ماله تنفقاً) لأن تملك مال الابن مخصوص بالاب لقوله عليه السلام أنت

وما لك لأبيك ولا له ليس لإمام ولأية التصرف في مال الابن (وضمن مودع الابن الثابت لو أنفقها على أبوه بلا أمر فاض لا الابوان لو أنفقا ماله عندهما وإذا قضى بشفقة غير المرس قضت (٢٤١)

للدة سقطت) لان خفة هؤلاء إنما تجب كفاية للحاجة فإذا مضت الدة حصلت الكفاية وقد قلل من الجامع الكبير ليزدوى روح ان هذا اذا طالت للدة بسد الفرض اما اذا قصرت فلا تسقط وقد روا التصير بما دون الشهر (الان يأذن القاضي بالاستدانة وعلقت أى يأذن القاضي بالاستدانة فاستدانت فع يصير ديناً على الغالب (وشفقة للملك على سيده فان أبى كسب وأتفق وان عجز أمره به (كتاب الثاني)

(وهو يصح من حر مكلف بصريح لفظه بلا بنية كانت حراً أو متقاً أو حقيقاً أو أعتقك أو محرراً أو حررتك وهذا مولاي أو يا مولاي) لفظ المولى مشترك أحد معانها للشفقة وفي البعد لا يلبق الا هذا للمنى يفتق بناية (أورأسك سرغوه بما عير به عن البدن وبكنايته ان نوى كلا ملك لي عليك ولا سبيل ولا روق) وانما كان لا ملك لي عليك كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع ونحوه أو بالاتفاق وكذا لا سبيل لي عليك أى الى التصرف فيك أو الى الانتفاع بك وكذا لا سبيل لي عليك أى لا ملك لي عليك فان الملك وهو الطريق للمؤدى الى التصرف والانتفاع وأما لارق لي عليك فاعلم ان الرق هو عجز شرعى يثبت في الانسان أثر الكفر وهو حق الله تعالى وأما الملك فهو اتصال شرعى بين الانسان

بؤسر فيما بينه وبين الله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم (١) نهي عن تمذيب الحيوان وفيه ذلك (٢) ونهى صلى الله عليه وسلم عن اشاعة المال وفيه اشاعته وعن أبى يوسف رحمه الله انه غير والاصح ما قلنا

### كتاب الاعتاق

(هو اثبات القوة الشرعية في المملوك) من قول شهادة والولاية على نفسه وولده (ع (ويصح من حر) اذ لا ملك للعبد ولا شق الا من الملك (مكلف) لان المليون ليس من أهل التصرف وكذا الصبي في الضار - هداية والاعتاق ضار لا كالف ماله (ع (لملوك) فلو اعتق عبد غيره لا يتفقد ثلوه صلى الله عليه وسلم (٣) لا شق فيما لا يملكه ابن آدم (بانت حروباً يبره عن البدن) كالراس والوجه (وحقيق ومتفق ومحرر وحررتك واعتقتك نواه اولاً) لان هذه الالفاظ صريح في الاستمالا فيه شرها ومرقا - هداية على وجه يتبادر بلا قرينة - ف (ولا ملك ولا روق ولا سبيل لي عليك ان نوى) لاحتمال ان يراد لاني بملك واحتمال ان يراد لاني اعتقتك فلا بد من التية (وهذا أبى أو أبى أو أمي) وان لم يثبت التيق لهما صريحاً لا كناية - فدر كان كان يولد مثله لثمة وكان تمجهاة النسب ثبت النسب والعتق وان كان معروفا فهو مجاز عن الحرية وان كان لا يولد مثله لثمة لا يفتق عندهما وهو قول الثاني رحمه الله لان الكلام محال بحقيقته فيرد ويلغو وعند أبى حنيفة يفتق لان الكلام محال بحقيقته لكنه صحيح بمجازه لان بنية للملك سبب حرته او الحرية لازمة لبنة والسببية والاستلزام من طرق المجاز - هداية والحاصل ان شرط المجاز تصور للمنى الحقيق عندهما لان الخلفية في الحكم ومهمل الكلام لانه بان يكون مبتدأ (٤) وخبراً عنه لان الخلفية في التكلم عنده فلفظ هذا أبى مستملا في الحرية مجاز وخلف من لفظ هذا أبى مستملا في البنية عنده وعندما الحكم الذي يثبت هذا اللفظ مجازاً خلف عن الحكم الذي يثبت هذا اللفظ حقيقة والاجاب ان تصور الحقيقة شرط صحة المجاز - ظهر ان استدلال المصنف في غير محل النزاع لانها لا ينكر ان السببية والاستلزام - ف

(١) قوله نهي عن تمذيب الحيوان (روى ابو داود بسند صحيح لا تمذيباً خلق الله (٢) قوله (نهى صلى الله عليه وسلم) في الصحيحين كان صلى الله عليه وسلم نهي عن اشاعة المال وكثرة السؤال (٣) قوله لا شق فيما لا يملكه الخ (رواه ابو داود والترمذي وقال الترمذي حديث حسن صحيح (٤) قوله وخبراً (ويكون صالحاً للصغيرة بان يكون الخبر من جلس المتبداء فلو قال لبيد هذا ابني قد قتل هو على الخلاف وقيل هو الاجاب لان المشار اليه ليس من جلس للمنى فعلق الحكم بالمسعى وهو

(٣١) (كشف الخفايا) وبين شيء يكون مطلقاً لثمة فيه وما جاز عن تصرف الغير فيه فالتى يكون مملوكاً ولا يكون مرقوقاً الا وان يكون مملوكاً فارق في الابتداء يكون سبياً للملك فقول لارق لي عليك أطلق الرق وأراد به الملك



وخرجت من ملكي وغلثت سبيلك ولأمت قد أطلقتك وهذا ابن الأصغر والأكبر) وإنما جاء بلفظ الباء في قوله بهذا إلى ليعلم أنه عطف على قوله وبكتابه (٢٤٢) ولولم يذكر حرف الباء أو أنه عطف على أمثلة الكتابية نحو لملكك عليك

ورجح مذهب بلن الحقيقة والجواز من أوصاف اللفظ ج (وهذا مولاي أو يمولاي) لأن لفظ المولى يقتضيه التامس وابن القيم (١) والموازاة في الدين والأهل والأسفل في الشاقة لكن للمولى لا يستصير بمملوكه مادة والمبدع معروف بالنسبة قاتني الأولان والثالث نوع مجاز والكلام لحقيقته والإضافة إلى المبدع تنافي كونه ممتقاً فيتعين الأسفل فالتحقق بالصرح وقال زفر لا يتفق في الثاني لأنه يقصد به الأكرام بمنزلة قوله بإسيدي وبأمالكي قلنا الكلام لحقيقته وقد أمكن العمل به بخلاف ما ذكره (٢) لأنه ليس فيه ما يخص بالحق فكان أكراماً محضاً (أو يحرر أو يعتيق ليايا ابنى وأخى) بدون التية محمدان لأن النداء بالأعلام المتأدى فإن كان بوصف يمكن إثباته من جهة كان لتحقيق ذلك الوصف استحضاراً للمنادى بالوصف بالوصف الخصوص كما في يحرر والآن يمكن أن مجرد الأعلام دون تحقيقه والبناء لا يمكن إثباتها حالة النداء من جهة "هداية" إلا بما ثبتت النسب وعلى هذا قبل المسئلة ما إذا كان المبدع معروف بالنسب والآن فهو مشكل فـ م (والفاظ الطلاق) كتابه وصرح به ش وان نوى معنى وقال الشافعي رحمه الله تعالى يتفق بها أن نواه وفاته لا يحتمله أما حقيقة نظامه وكذا مجاز الآن الاشتقاق أقوى من الطلاق لأنه إثبات القوة لأن المبدع كان ملحقاً بإلهاديات وبالعتق مجي والطلاق رفع القيد لأنها كانت قادرة لكن الكفاح كان مانعاً من شيء من التصرفات كالزوج والخروج واللفظ إنما يجوز به لما هو دونه لا لما فوقه (وانت مثل الحرس) إلا بالية ش لأنه يستعمل للمشاركة في بعض الماني فوقع الشك في الحرية (وهنق بما أنت الآخر) لأن الاستثناء من التقي إثبات على وجه التأكيد كما في كلمة الشهادة (وبذلك قريب محرم) حديث (٣) من ملك فإسهم محرم منه فهو حر واللفظ بسمومه يقتضيه كل قرابة مؤيدة بالحرية ولأد أو غيره والشافعي رحمه الله تعالى بخالفنا في غيره (ولو كان للمالك سيأ أو مجنوناً) لأنه تعلق به حق المبدع فساهم التفقة (وتحرير لوجه الله تعالى وللشيطان والقسم) لوجود الركن من الأهل في محله ووصف القرية في الأول زيادة فلا يخلل بدمه في الآخرين (وبكره وسكر) لوجود الركن الخ (وان أضاهه إلى ملك أو شرط صرح) أما الإضافة إلى الملك ففيه خلاف للشافعي رحمه الله تعالى وتقدم الكلام عليه في تعليق الطلاق وأما التعليق مدموم فلا يستبر وقد حققناه في الكفاح "هداية" (١) قوله والموازاة في الدين) وقاله مولى للموازاة معنى (٢) قوله لأنه ليس الخ) يعني أن معنى قوله يمولاي يامن لي عليه ولأه العتاق حيث تبين الأسفل مراداً فثبت بهذا القول ما يخص بالعتق وهو الولاء وهو يقتضى سابقة التقي وأما قوله بإسيدي وبأمالكي فنهان يامن له السيادة والمالك

مثلته وهو مجهول النسب يثبت نسبته منه ويكون حراً وان لم ينو أن لا يمكن كذلك يكون هذا اللفظ مجازاً عن الحرية فينتق وان لم ينو لأن المجاز متبين ولو كان كتابة يحتاج إلى التية وفي الأكبر سنأ منه خلاف أبي يوسف ومحمد روح وقد بالغت في تحقيق هذه المسئلة في فصل المجاز من كتاب التتبع وحاصله أن إمكان للمنى الحقيقي لا يشترط لصحة المجاز كاطلاق الأسد على الإنسان الشجاع فلا يشترط إمكان النية لصحة المجاز وهو الحرية (ليايا ابنى وأخى) لأن المقصود بئنا دامت استحضار المتأدى بصورة الاسم من غير قصد إلى المسمى وإذا لم يكن المسمى مقصوداً لا يثبت مجازاً وهو الحرية بخلاف يحرر لأنه صريح فلا يحتاج إلى قصد المسمى (ولسلطان لي عليك) أي لا يملك عليك فيمكن أن يكون عبداً ولا يكون له عليه يد كالكتاب (ولفظ الطلاق وكتابه مع بية التقي) فإنه إذا قال لأمته أنت طالق ونوى به التقي لا تنق حدنا وعند الشافعي روح تنق لأن الاعتاق هو إزالة ملك الرقية والطلاق إزالة ملك لئمة فيجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر مجازاً قلنا المجاز لفظ يذكر ويراد به لازمه وإزالة

ملك لئمة لازم لإزالة ملك الرقية فإنه إذا أعتق أمته يزول ملك لئمة ولا لزوم على العكس فيجزي بالشرط المجاز من أحد الطرفين وهو أن يذكر الحرية ويراد بهما الطلاق لا على العكس (وانت مثل الحر بخلاف ما أنت

الأحر ومن ملك ذا رحم محرم منه أو اتفق لوجه الله تعالى أو الشيطان أو لعنهم أو مكرها أو سكران أو أضاف  
حقه إلى ملك أو شرط ووجد حق (قوله ذا رحم أي ذا (٢٤٣) قرابة بسبب الرحم وقوله محرم

بالشرط فلا نه اسقاط فيجزي فيه التعلق بخلاف التلقيات (ولو حرر مسلما اعتقا)  
لأن الحمل تبع لها (وإن حرره عتق فقط) إذ لا وجه إلى احتياقه قصد لعدم  
الإضافة إليها ولا إليه تبعا لما فيه من قلب الموضوع ولا يصح بيعه وحبته لا شرط  
التسليم في الحبة والقدرة عليه في البيع ولا شيء من ذلك في الجبن ولا يشترط شيء  
من ذلك في الاعتاق (والولد يتبع الأم) لا الأب - ع لاسهلاك ما بهما - هداية لأن  
ما لها في موضعها ويزداد قوة منها لا منه - ف (في الملك والحرية والرق) وهو  
يتحقق بدون الملك في الأمير قبل الأحرار يدار بالاسلام - ف (والكديب والاستيلاء  
والكتابة وولد الأم من سيدها حر) لأن ما لها لا يمارض ماله لأن ماله ملك له  
بخلاف أمه الغيرة - هاية

### باب السيد يتفق بمشيه

(من اتفق بعض عبده لم يتفق كله) خلافا لما وهو قول الشافعي وله أن  
الاتفاق يجزى لانه إزالة الملك لا إزالة الرق لأن الملك حقه والرق حق الشرع وما  
يدخل تحت ولاية التصرف فله حقه لا حق غيره والملك متجز كما في البيع والحبة  
(وسى له فيما بقي) لا احتباس مالية البض عند السيد (وهو كالكتاب) لأن الإضافة  
إلى البض (١) توجب ثبوت المالكية في كله ويقاه الملك في بعضه يتمه فزله  
مكتوبا مما بالبدلين لانه ملك بدلا لارقية لكنه لا يرد إلى الرق لانه اسقاط لاني  
أحد وأما الكتابة فقد يفسخ (وإن اتفق لصيه فله تركه أن يحرر) لقيام ملكه  
(أو يستدري) لا احتباس المالية عند السيد (والولاء لها) لأن الاتفاق منهما - ع  
وقالا ليس للأحرار إلا الضمان مع اليسار والسماحة مع الأصار ولا يرجع للمتع على  
السيد لو ضمن والولاء له في الحالين ملحق (أو يضمن لو موسرا) لانه جان عليه  
باستتاع لصيه من البيع (ويرجع به على السيد) لقيامه مقام الساكن بإداء الضمان  
(والولاء له) لأن جميع الاتفاق منه (ولو شهد كل يتفق نصيب صاحبه سي لها)  
لانه كالكتاب في زحم كل منهما (ولو علق أحدهما عتقه بطل فلان غدا) وعكس  
الأخر ومضى ولم يدر متى عتق نصفه وسى في نصفه لها) فلتيقن بسقوط النصف  
على ولم يثبت به شيء يمتنع بالتفق فيجعل على الجواز وهو الإكرام - هاية لأن هذا  
الجواز أخف من مجاز زال الملك لانه لا يزول مع الاحتمال بلانية أما إذا نواه فقول  
به فيتم (٣) (قوله من ملك ذا رحم إلخ) رواه أصحاب السنن الأربعة (١)  
(قوله توجب) أي تقتضي - ع ثبوت الملك في كله باعتبار التقى لانه لا يجزى  
أولاه لما أسقط ملكه عن بعض السيد وجب أن تثبت له ولاية في ذلك البض  
ولا تثبت للمالكية في ذلك البض إلا بثبوتها في الكل - ك

### باب عتق البض

وإذا اتفق بعض عبده مع وسى

فيا في وهو كالكتاب بل لا يرد إلى

الرق لو عجز وقالوا في ذلك (هنا) على أن التقى لا يجزى بالاتفاق فكذا الاتفاق ضد هاهنا لثبات التقى كالكسر مع الانكسار  
فيلزم من عدم تجزى الإلزام وهو التقى عدم تجزى ملازمه وهو الاتفاق لكن أبا حنيفة رجح قول الاتفاق إزالة الملك لانه ليس

هالك إلا إزالة حقه وهو الملك والملك متعين فكذا إزالته فاعتاق البعض إثبات شرط الملة فلا يتحقق المألوق إلا وإن يتحقق تمام الملة وهو إزالة الملك كله (ولو أعتق شريك حظه أعتقه الآخر أو استسماه أو ضمن للمعتق ميسرا) أي حال كون للمعتق ميسرا (قيمة حظه) الضمير يرجع إلى الآخر (للمسرا) أو الولاء لما أن اعتاق أو استسماه والمعتق إن ضمنه ورجع به (أي الضمان) على العبد وقال له ضيائه غنيا) أي للآخر ضمنين للمعتق عندما حال كونه غنيا (والسباة قريبا فقط والولاء للمعتق) لأن اعتاق البعض اعتاق الكل عندما (ولو شهدك شريك يعتق الآخر سي لما في حظهها والولاء لها وقال سمي للمسريرين لا

لأن كان مسريرين يجب السباة وإن كانا مسريرين فلا سباة ولا ضمان أيضا لأن كل واحد يدهي اعتاق الآخر والآخر ينكر ولا يثبت (ولو تخلفا يسارا سمي للمسريرين لانهما) لأن مقتضى بطلانهما للمسريرين أن حظه في السباة والمسريرين أنه لاحق له في السباة لأن للمعتق مسرير ولا يقدر على إثبات الضمان لأن شريكه منكر فلا شيء له أصلا فإن قلت ينبغي أن تجب السباة في شيء من الأحوال لأن المقتضى انما يثبت بإقرار كل منهما باعتاق شريكه والشريك منكر فصار إقرار كل واحد منهما انشاء للمعتق فلا يجب السباة قلت العبد أن كذب كل واحد منهما في ما زعم لا يثبت حقه وإن صدق فتصديقه كل واحد منهما يكون إقرارا لوجوب السباة له على أصل أبي حنيفة رج تعالى وأما على أصلهما فتصديقه للمسريرين لا يكون إقرارا وتصديقه للمسريرين يكون إقرارا كذا تصديقه للموسر إذا كان شريكه مسرا (ووقت الولافة الأحوال) أي حال يسارها وعاصرها ويسار أحدهما وعاصر الآخر لأن كل واحد منهما منكر اعتاقه في وقت الولاء إلى أن يفتقنا هل اعتاق أحدهما (ولو علق أحدهما بغير غدا أو آخر يصدقه فله شرط حتى تصفه وسي في نفسه لها وعند محمد رج سى في كله) لأن للمعتق عليه يسقوط السباة بمجرد فلا يمكن القضاء على المجهول قلنا نصف السباة ساقط بيقين لكل واحد من الشريكين يقول اصاحه أن النصف الباقي هو لصبي والساقط لصبيك فنصف بينهما (ولا حتى في عيدين) أي إذا قال رجل إن دخل فلان الدار غدا فبهدى وقال الآخر إن لم يدخل فلان الدار غدا فبهدى حر فضى ولم يدر أنه دخل أو لا يفتق شي من المبدئين لأن المقتضى عليه بالتق والمقتضى له

مسرا (وقوله السب) وهو الإقدام على الشراء أو الإتيان ع (٢) قوله تدير المدير) لأن المدير أحد لصيب الآخرين لا يتاح نحو البيع على كل منهما (١) قوله السب) وهو الإقدام على الشراء أو الإتيان ع (٢) قوله تدير المدير) لأن المدير أحد لصيب الآخرين لا يتاح نحو البيع على كل منهما

جهولان قد عشت الحيا (ومن ملك ابنة مع آخر بشره أو وسية أو حبة أو اشترى نصف ابنة من سيد أو خلق عتقه بشره  
نصفه ثم اشتراه مع آخر حق حسنة ولم يضمن الاب علم الشريك حاله أولا) أى علم الشريك أنه ابن لشريك أو لم يعلم  
(كالو ورثه) أى لا يضمن الاب لعيب الشريك في الصور المذكورة كالأب يضمن الاب إذا ورث هو وشريك ابنة وصورة  
ماتت امرأة ولها جدي هو ابن زوجها فترك الزوج والاخ فورث الاب نصف ابنة فتق عليه ولا يضمن حصة أخيهما  
اتفاق لان الارث ضروري لا اختيار للابني ثبوت (وأعتقه الآخر أو سعى له) أى لا يمكن للشريك ولاية التضمين  
بني له أحد الامرين أما الاتفاق أو السعاية (وقالا في غير الارث ضمن نصف قيمته غنيا وسعى له فقيرا) لان شراء  
القريب اتفاق فان كان موسرا يجب الضمان وان كان مسرا سعى البند وأبو حنيفة رح يقول أنه رضى بافساد نصيبه فلا  
يضمنه كما اذا أذن باعقاي نصيبه حيث شاركه في حقه المتق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون عدرا (وان اشترى  
نصفه ثم الاب باقية غنيا ضمن له أو سعى وخالفنا فيها) ففي هذه الصورة لم يرش الشريك بافساد نصيبه فيغير وعندها  
لا يجب سعاية لان المتق غنى (ولو دبره أحد الشركاء وأعتقه الآخر (٢٤٥) وهما موسران ضمن الساكن مديرة  
لامتقه والمدير امتقه ثلث مديرة الا

للمتق ثلثة مديرا) والولاء اثلاث على قدر ملكهما وقالا السيد كه لذي دبره  
أول مرة ويضمن ثلثي قيمته لشريكه موسرا أو مسرا لانه ضمان تلك فلا  
يختلف باليسار والولاء كه له وله أنه أفسد عليه نصيبه مديرا - هداية لمنكته  
من الاستخدام والاحارة قبل المتق لا بعده ف م قيمة للمدير ثلثا قيمته كـ  
( لا ما ضمن ) لساكن لان ملكه ثبت مستندا وهو ثابت من وجه فلا يظهر  
في حق التضمين (ولو قال لشريكه في أم ولدك وانكر خدمه يوما وتوقف يوما)  
وقالا للمسكر أن يستميها في حظه ان شاء ثم تكون حرة وله ان للقر لو صدق  
(١) كانت الخدمة كلها للمسكر ولو كذب كان للمسكر نصف الخدمة ثبت  
ما هو للتيقن (٢) ولا خدمة للشريك للقر ولا استمالة لا يتبرأ عن جميع  
ذلك بدعوى الاستيلاء والضمان (وما لام ولم تقوم) وعندها هي متقومة وله ان  
التقوم بالاحراز وهي عزيمة للنسب (٣) لا للتقوم والاحراز للتقوم (٤) تابع  
(١) قوله كانت الخدمة الخ لان الاستيلاء لا يجزئ عنده ايضا ع (٢)  
(قوله ولا خدمة الخ) لف ولشرف في الخدمة فدعوى الاستيلاء ونفي الثاني  
بالتاخي عناية (٣) قوله لا للتقوم أى القول (٤) قوله تابع أى التقوم  
وان لم ينافه الاحراز للنسب لكنه تابع فصار الاحراز للتقوم كالمتق

المدير المتق الثلث الذي ضمنه الساكن مع ان ذلك الثلث صار ملكا للمدير بسبب الضمان لانه ملكه بإداه الضمان  
ملكه مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق التضمين وأما الولاء ثلثا للمدير وثله للمتق (وقالا ضمن  
مديرة لشريكه موسرا أو مسرا) لانه ضمان تلك فلا يختلف باليسار واليسار بخلاف ضمان الاتفاق اذ هو ضمان حجابة  
(ولو قال في أم ولد شريك وانكر خدمه يوما وتوقف يوما) هذا عند أبي حنيفة ورح وذلك لان للقر أقران لا حق  
له عليها فيؤخذ بإقراره ثم للمسكر زعمها كالكات فلا حق له عليها الا في نصفها وأما عندها فللمسكر ان يستعسى  
الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لانه لم يصدقه صاحبه اقلب اقراره عليه فكأنه استوفى بها فتق بالسعاية (ولا يثبت  
لام وله فلا يضمن غنيا أعتقها مشتركة) اعلم ان أم الولد غير متقومة عند أبي حنيفة رح وعندها متقومة حتى لو كانت  
أم ولد مشتركة بين شريكين أعطاها أحدهما وهو موسر لا يضمن عند أبي حنيفة رح وعندها يضمن (ولو  
قال لمبيد عنده من ثلثة له أحد كاحر تخرج واحد ودخل آخر فامد ومات بلا بيان متق من ثلثة أرباعه ومن  
كل من غيره نصفه وعند محمد رح ربع من دخله ومن غيره كاقالا لان الابواب الاول دائر بين الخارج والناهب

فيقتصف بينهما ثم الإيجاب الثاني داير بين الثابت والداخل فيقتصف بينهما فالتصنيف الذي أصاب الثابت شاع فيه فبأصايب  
 التصف الذي حقق بالإيجاب الأولي وما أصاب التصف الفارغ وهو الربع حتى فتنق من الثابت ثلثة أرباعه وأما من الداخل فيتنق  
 ربه عند محمد رح لان هذا الإيجاب لا أوجب حتى الربع من الثابت فكذلك من الداخل لا متصف بينهما وما يقدر لان ان المال  
 من حتى التصف يتخصم بالثابت ولا مانع في الداخل فيتنق نصفه (وان قاله مريضاً ولم يجز الوارث جعل كل عبد  
 سبعة كسهم حتى عندهما وعق من ثبت ثلثة ومن كل من غيره سهمان وعند محمد رح كل ستة كسهم حتى عنده وعق  
 من خرج سهمان ومن ثبت ثلثة (٢٤٦) وعن دخل سهم وسى كل في ماقيه على القولين ويسبح الثلث والثلثان)

ولهذا لا يسرى للفرع ولا الوارث بخلاف المدير لان السبب فيها وهو  
 الحزبية متحقق في الحال وفي المدير يشهد سبباً بعد الموت ( فلا يضمن أحد  
 الشريكين بإعتاقها له أعيد قال لائنين أحديهما حر فخرج واحد ودخل آخر وكرر  
 ومات بلا بيان حتى ثلثة أرباع الثابت ونصف كل من الآخرين ) لان الإيجاب  
 الاول أوجب حقاً بين الخارج والثابت فيقتصف بينهما ثم الثابت استأثر بها آخر  
 من الإيجاب الثاني لانه لما دار بينه وبين الداخل أصابه التصف لكنه شاع بين  
 نصفه فما أصاب المستحق بالاول لما وما أصاب الفارغ بقي وقال محمد حتى ربع  
 الداخل ( ولو في المرض قسم الثلث على هذا ) أي على سهم التقي وهو سبعة  
 هـ ويظهر منه انه لا يقسم على مجموع قيمته ان احتلفت وهو كذلك ( ١ )  
 كما ذكره محمد أمين عن الساماني ع وانما تكون السهام سبعة بجعل كل رقية  
 أربعة للحاجة الى الربع فيتنق من الثابت ثلاثة أسهم ومن كل من الآخرين  
 سهمان والتقي في مرض الموت وصية فيتنق من الثلث فلا بد من جعل سهام  
 الورثة نصف سهام التقي فتجعل كل رقية على سبعة ظلال احد وعشرون فتنق  
 من الثابت ثلاثة ويسى في أربعة ومن كل من الآخرين سهمان ويسى في خمسة

( ١ ) ( قوله كما ذكره محمد أمين الخ ) حيث قال قال الساماني فان لم تستو  
 قيمته بان كانت قيمة الثابت أحد عشر وعشرين والخارج أربعة عشر والداخل سبعة  
 ظلال اثنان وأربعون وثلثة أربعة عشر وسهام الوصية سبعة فيوضع عن الثابت  
 ستة وعن الخارج أربعة وكذا عن الداخل ويسى الثابت في خمسة عشر والخارج  
 في عشرة والداخل في ثلاثة انتهى محروفاً فهذا اختياره من التقسيم على سهام  
 التقي لا على قيمته والا لكان الموضوع عن الثابت ثمانية وستة أجزاء من خمسة  
 عشر جزءاً وعن الخارج ثلاثة واحد عشر جزءاً من خمسة عشر جزءاً وعن الداخل  
 واحد وثلاثة عشر جزءاً من خمسة عشر جزءاً بقسمة ١٤ على ١٥ التي هي مجموع

ولو قال ذلك في مرض الموت ولم  
 يجزه الوارث ولا مال له سوى الميرد  
 الثلثة وقيمته مساوية لجعل كل عبد  
 سبعة عندهما كسهم التقي لان يخرج  
 الكسور أربعة لانه يتق من الثابت  
 ثلثة أرباع وهي ثلثة من أربعة ومن  
 الخارج التصف وهو اثنان من  
 أربعة ومن الداخل كذلك فصار  
 المجموع سبعة بطريق الولد من  
 أربعة الى سبعة وعند محمد رح يتق  
 من الداخل أربعة وهو واحد من  
 أربعة فتدول الى ستة فعندها يجعل  
 سهام التقي وهي سبعة ثلث المال  
 ويجعل كل عبد سبعة لان قيمة كل  
 عبد مساوي ثلث المال فيتنق من  
 الخارج اثنان وهو السبعان ويسى  
 في خمسة أسباع قيمته وكذا الداخل  
 وأما الثابت فيتنق منه ثلثة وهي ثلثة  
 أسباع ويسى في أربعة أسباع قيمته  
 وعند محمد رح يجعل سهام التقي  
 وهي ستة أسهم ثلث المال فكل عبد  
 يجعل ستة فيتنق من الخارج اثنان  
 وهما ثلث الستة ويسى في ثلثي قيمة  
 ومن الثابت ثلثة وهي نصف الستة

ويسى في التصف ومن الداخل واحد وهو السدس ويسى في خمسة أسداس قيمته فلو كان قيمة كل ( والبيع  
 عبد اثنين وأربعين درهماً وهي الثلث فكل المال مائة وستة وعشرون فعندهما يتق من الخارج السبعان أي اثناعشر ويسى  
 في خمسة أسباعه وهي ثلثون وكذلك الداخل ويتق من الثابت ثلاثة أسباعه وهي ثمانية عشر ويسى في أربعة أسباعه وهي  
 أربعة وعشرون وعند محمد رح يتق من الخارج من اثنين وأربعين ثلثاً وهو أربعة عشر ومن الثابت نصفه وهو واحد  
 وعشرون ومن الداخل سدسه وهو سبعة فمجموع سهام التقي على القولين اثنان وأربعون وهو ثلث المال وسهما  
 السابعة أربعة وعشرون وهي ثلثا المال ( ولو طلق كذلك قبل الوطء سقط ربيع مهر من خرجت وثلاثة اشمان من

ثبت ونحن من دخلت) أى أن كانت له ثلث زوجات مهرهن على السواء فطلقهن قبل الوطء على الصفة المذكورة في الإيجاب الأول سقط نصف مهر الواحدة نصفاً بين الخارجة والثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالإيجاب الثاني سقط الربع نصفاً بين الثابتة والخارجة فصار كل واحدة الثلث فسقط ثلث ثمان مهر الثابتة بالإيجابين وسقط ثمن مهر الخارجة وإنما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطء ليكون الإيجاب الأول موجباً للثبوت فأشابه الإيجاب الأول لابقى أصلاً للإيجاب الثاني فيصير في هذا للمنى كالمتق ثم قال بعض المشايخ رح هذا قول محمد رح خاصة وقيل هو قولنا أيضاً فعل هذه الرواية لا بد لهما من الفرق بين المتق والطلاق وهوان الإيجاب الأول في المتق والطلاق أوجب للتصنيف بين الخارجة والثابت فلما مات قبل البيان تبين أن في صورتها لم يتق كما تسكلم صار نصفاً بينهما لأن الأصل في الانشأت أن يثبت حكمهما متارناً فلتكلم بهما إلا أن يمنع مانع في المتق أرادنا الخارج تعارضها (٢٤٧) أرادنا ثابت فالإيجاب الأول يوزع بينهما حتى صار كل واحد مستحق البض وهذا

( والبيع والموت والتحرير والتدبير بيان في المتق المهر ) لاه ( ١ ) لم يبق للفق  
 محلا ( ٢ ) في الموت أصلاً والمتق من جهة في البيع وللمتق من كل وجه في  
 التدبير . بداية والمزمن بقوله أحدكما حر إنما هو حتى كامل وعق للمدبر ليس  
 كاملاً . ف وكذا لا يصح من الكفارة . ع ( لا الوطء وهو والموت ييسان في  
 الطلاق المهر ) لأن نفي أحدهما عن الملك واجب واستبقاء الملك في الأخرى  
 يدل عليه والاستبقاء أمر مبطن فيدار على دليله والوطء لطلب الولد دليل عليه  
 ووطء المتكوجة وطء لطلب الولد لأن عقدها موضوع لطلب الولد لا وطء الأمة  
 لأن عقدها لم يوضع لذلك بل للاستخدام ووطؤها فضايلة شهوة فهو من الاستخدام  
 . ف ( ولو قال أول ولد تلديه ذكراً كانت حرة فولدت ذكراً وأنثى ولم يدر  
 الأول رقى الذكر وحتى نصف الأم والأبني ) لأن الأم تمتق في حال تقديم  
 العلام وكذا الأبني فيما للأم ورفاق في حال تأخيرها لعدم التشرط فيمتق ( ٣ )  
 نصف كل منهما ويسعى في النصف ويرق العلام ( ٤ ) في الحالين ( ولو شهد أنه  
 حرر أحد عبده أو أمته لفت ) لاشتراط الدعوى في حتى العبد عند أبي حنيفة  
 ثلاثة أسباع قيمة الثابت وسبعا قيمة كل من الآخرين ع ( ١ ) ( قوله لم يبق  
 للمتق ) أي لانقضاء المتق والبيان انقضاء من وجه ( ٢ ) ( قوله في الموت ) وكذا  
 في التحرير ع ( ٣ ) ( قوله نصف كل منهما ) احتمالاً للحالين ع ( ٤ ) ( قوله  
 في الحالين ) لأنها إنما تمتق بعد الولادة . ف قد أحصل منها حال رقيها فيمتق  
 رقيقاً وقول الشارح لأنها أي الأم إنما تمتق أي على تقدير تقدم الذكر ع

عند أبي حنيفة رح أو يسير متردداً بين الحرية والرقية كالملكاب وهذا عند أبي يوسف رح فالإيجاب الثاني لا يمكن أن يراه به الأخبار فكذب فيكون النصف فلا بد من الحسنة فادخل كله محل فيمتق منه نصفه والثابت لو كان كله محلاً لا يمتق بهذا الإيجاب نصفه فافداً كان نصفه محلاً يمتق منه ربه وأما في الطلاق فلا يمكن أن يكون كل واحد منهما مطلقاً البعض لأن مطلقاً البعض مطلقاً كلها فله نصف الإيجاب الأول فالمطلقة إما الخارجة وإما الثابتة فإن كانت الثابتة طلقت الأول فلا حكم للإيجاب الثاني لأنه يمكن أن يراد به الأخبار وإن كانت الخارجة فالإيجاب الثاني يكون داراً بين الثابتة والخارجة على السوية ثبت وبه لأن الإيجاب الثاني

باطل على أحد التقديرين وهو إرادته الثابتة بالإيجاب الأول وهو صحيح على التقدير الآخر وهو نصف التقديرين فينصف ونصف النصف ربع فيسقط به عن المهر ( والوطء ) والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت وتحرير واستيلاء وجب وسقطة مسلمتين في حتى مبهم دون وطء فيه ) أى قال لزوجتيه أحديكما طالق فوطئ أحدهما أو مات أحدهما فكل منهما بيان أن المراد هي الأخرى أما الوطء فلا لأن النكاح عقد وضع لحل الوطء والطلاق وضع لازالة ملك النكاح أى لازالة حل الوطء أما في الحال أو بعد انقضاء المدة فالوطء دليل أن الموطوءة لم تكن مرادة بالطلاق وأما الموت فلما عرفت أن البيان انقضاء من وجه فلا بد له من محل والميت لا يصلح محلاً للانشاء وإن قال أحدكما حر فباع أحدهما أو مات أحدهما أو دبر أحدهما أو استوفد أحدهما أو وهب أحدهما أو صدق به وسلم لكل فذلك بيان أن المراد هو الآخر أما أن وطئ أحدهما لا يكون بينة لأن الاعتاق إزالة للملك قاله ونحوه يدل على أن للملك باقي في البيع فلا يكون مراداً

بالأختان وأما الوطى . فلان الأختان لم يوضع لهما حل الوطى . بل حل الوطى إنما يزول بقيمة زوال الرق أو زوال ملك الرقيا  
ولم يزل شيء منهما وهذا عند أبي حنيفة رخص وأما عندهما فالوطى في النكاح المهرين أيضا لان الوطى . لا يحل الا في الملك فيسدل  
على ان الموطوعة ملكة فلا تكن مرادة (٢٤٨) بالأختان (وباول وله تلميذه ابن ابي حنيفة حرة ان ولدتا بنات لم يدر الاول

حق نصف الام والبنت والابن  
عبد لان الاول ان كان هو الابن  
فالام والبنت حرتان وان كانت البنت لم  
يقتض أحد فيقتض نصف الام والبنت  
وأما الابن فهو عبد في كتا الحائنين  
(ولو شهدا بمقتضيه بطلت الا في  
الوصية) أي شهدا أنه أحق أحد  
عبدية فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة  
روح لم يدعي الا ان يكون هذا في  
الوصية بان شهدا أنه أحق أحدهما  
في مرض موته أو شهدا على تدبيره  
في الصحة أو المرض وإداه الشهادة  
في مرض موته أو بعد الوفاة تقبل  
استحسانا لان التدبير والحق المذكور  
وصية والحسم أي المدعي في  
آيات الوصية إنما هي الوصية لان  
فنه يود إليه وهو معلوم وله خلف  
وهو الوصي أو الوارث ولان النكاح  
يشيع بالوت فيكون كل واحد من  
السيدتين خصسا شئنا أقول الدليل  
الاول مشكل لان للتنازع فيه ما اذا  
أنكر المولى تدبير أحد عبديه أو  
الوارث ينكر فكيف يصدور الموت  
والبدان يريدان إثباته فكيف يقال  
ان المدعي هو الوصي أو نائبه والدليل  
الثاني أيضا مشكل لانه يجب ان  
الشهادة بمقتض أحد عبديه غير وصية  
ان أقيمت بعد الموت تقبل ليعوض

### باب الحلف بالمتق

(ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك في يومئذ حرة حتى ما يملك  
بمده به) أي بالدخول . ش وان كان ان حق غير المملوك لا يكون بكلام قبل الملك  
الا بإضافته الى الملك لكن قرره المصنف بحيث رده الى الإضافة . ف حيث قال  
لان قوله يؤخذ تقديره يوم ادخلت الا أنه اسقط الفعل وهوض عنه التنوين  
(٢) فكان للمتر قيام الملك وقت الدخول وكذا لو كان في ملكه عبيد حلف  
ففي على ملكه حتى دخل حتى لما قلنا انتهى . ع (ولو لم يزل يومئذ لا) لان قوله  
كل مملوك لي (٣) للحال فلا يتناول من اشتراه بعد الهين (والمملوك لا يتناول  
الحمل) فلا قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكراً  
لم يقتض لان اللفظ يتناول المملوك للطلق والجنين مملوك تبعا لأم لا مقصوداً  
وأما قيد بوصف المذكورة لانه لو قال كل مملوك لي تدخل الحمل فيدخل الحمل  
تبعا . هداية أما لان لفظة مملوك لشخص متصف بالمملوكية وقيد التذكير ليس يميز  
من المفهوم وان كان التاميم مفهوم مملوك فيكون مملوك اهم من مملوكية . وأما لان  
الاستعمال فيه استمر على الاعمية فوجب اعتباره كذلك . ف (كل مملوك لي أو  
املكه حر بعد غد أو بعد موتى يتناول من ملكه مذ حلف فقتل) لان قوله

(١) (قوله لا تشترط الدعوى) لان النكاح حق الشرع اذ به تكمل الحدود ويجب  
الجمعة والزكاة والجهاد ولا في حنيفة رحمه الله ان النكاح اما زوال الملك المستانم  
لثبوت القوة أو هو نفس القوة كالأصاحق السيد لا المتفيع وما ذكرنا من ثمرات هذا  
الثبوت (٢) (قوله فكان المتر) الخ (لان لفظ يوم ظرف لمملوك) (٣) (قوله للحال) لان  
الختار في اسم القاتل والمقتول ان متاهما قائم في الحال بمن نسب اليه والام لا اختصاص  
مدخلها بمعنى متعلقها ففاد التركيب اختصاص ياء التكلم بالمتصف بالمملوكية للحال

النكاح بالوت (وقيل في إطلاق إحدى نسائه لشرطية الدعوى في حق السيد عند أبي حنيفة روح لا لطلاق وأحق  
الامة أن حرم الفرج فلفت في حق إحدى أمته لعدم التحريم أي قبلت الشهادة في طلاق إحدى نسائه وهذا الفرق وهو  
عدم قبول الشهادة في حق أحد السيدتين والقبول في طلاق إحدى النساء وأما هو عند أبي حنيفة رخص خلافا لما قال الشهادة مقبولة  
عندهما في الصوريين وأما فرقاً أبو حنيفة روح لان الدعوى شرطية في حق التبد عند أبي حنيفة رخص دون الطلاق لان في الطلاق تحريم

الفرج وهو حق الله تعالى فلا يشترط الدعوى وفي العبد يشترط الدعوى فإذا لم يكن الدعوى وأما عتق الأمة فلا يشترط فيه الدعوى عند أبي حنيفة (٢٤٩)

الذي وهو أحد اليمينين متبعا لا يصح روح إذا كان فيه تحريم الفرج أما إذا لم يكن فيشترط ففي عتق إحدى اليمينين لغت الشهادة إذ ليس فيه تحريم الفرج عند أبي حنيفة روح (فلا بد من الدعوى فإذا لم يكن الدعوى متبعا لم يصح الدعوى فلفت الشهادة

### باب الحلف بالعتق

(ويستحب أن دخلت الحمار فكل عبيد لي يومئذ حر من له حين دخل ملكه بعد حلقه أو قبله وبلا يومئذ من له وقت حلقه فقط مشل كل عبيد لي أو ملكه حر بعد غد عنده) فقلوه مثل كل عبيد لي أي كما يقتضي من له وقت حلقه فقط في قوله كل عبيد لي أو ملكه حر بعد غد عنده أي يقتضي عبيد الله (لا الحلق بكل مملوك لي ذكر حر وإن وفده لاقبل من نصف سنة) وأما قيد بالذكر لانه لو لم يقيد يقتضي الحلق بتبعية الأم (ودبر لكل عبيد لي أو ملكه حر بعد موتي من له يوم قال لا من ملكه بعده) فقلوه من له يوم قال فمقول قوله ودبر (وان مات عتق من الثلث) اعلم أنه لما أضاف العتق إلى الموت فمن حيث أنه إيجاب العتق يتناول المملوك في الحال فيصير مدبرا لتعلقه بالموت فلا يجوز بيعه ومن حيث أنه إيجاب بعد الموت يصير وصية فيتناول ما يملكه بعد هذا القول لأن المتبر في الوصايا

أملكه الحال لاستتماله فيه من غير قرينة ولا استقبال بقرينة السنين أو سوف فلا يتناول ما اشتراه بعد اليقين (وبعوه عتق من ملك بعده) فإذا قال كل مملوك لي أو ملكه حر بعد موتي (من ثلثه أيضا) لأن هذا (١) إيجاب عتق وإيصاء (٢) حتى يتبر من الثلث والمتبر في الوصية الحالة الراحة والمتنطرة (٣) ولذا يدخل في الوصية بالمال ما يستفيدة بعد الوصية فمن حيث أنه إيجاب العتق يتناول المملوك حالا فيصير مدبرا فلا يجوز بيعه اعتبارا للحالة الراحة ومن حيث أنه إيصاء يتناول ما اشتراه بعد اليقين اعتبارا للحالة المتنطرة

### باب العتق على جمل

(حرر عبده على مال) كانت حر على الب أو الباق (قبيل) في المجلس يوم مجلس عليه (٤) لو ثانيا (در) عتق) لانه ما وشرطه بغير مال (٥) إذا لم يلد لا يملك نفسه وقضية للمواضة ثبوت الحكم بقبول الموضع في الحال كما في البيع فإذا قبل صار حرا والمال دين عليه تصح به الكفالة (ولو علق عتقه بإدائه) كان يقول ان أدبت إلى ألفا قامت حر أو إذا أدبت أو متى أدبت ثم الاداء يتصور على المجلس في أن أدبت (صار مأفونا) ولم ار صريحا أنه لو سحر على هذا للأذن هل يصح حجره وقد يقال أنه لا يصح لأن الأذن له ضروري لصحة التعلق بإداء المال وقد يقال أنه يصح لما أنه يملك بيده فيملك حجره بالأولى. بحر واستظهر السامعي الأول والأظهر الثاني لأن له أيضا أخذ ما ظفر به من كسب العبد أمين ويتق بالاداء هداية لا للحال. ع لا مكابا لانه صريح في تعليق العتق وإن كان فيه معنى للمواضة انتهاء وأما صار مأفونا لانه رغبة في الاكتساب حيث طلب منه الاداء وسراده التجارة دون التكدي هداية لانه حقة يلحق للمولى مارها. ف

(١) قوله إيجاب عتق وإيصاء لأن حاصل التدبير إيجاب العتق مضاعفا إلى ما بعد الموت وهذا هو الإيصاء فوجب أن يصل بمقتضى كل من الإيجاب والإيصاء بالدين هما معنى التدبير. فقولوه إيجاب العتق أي للحال كما يستفاد لكفي أول باب للتدبير قوله وهذا أي الإضافة إلى ما بعد الموت قوله الدين الخ كما سيظهر لك معه. ع (٢) قوله حتى يتبر الخ ونظرنا إلى إضافته إلى ما بعد الموت. ع (٣) قوله ولذا يدخل الخ) حصلا لنقض البيت وهو الثواب (٤) قوله لو ثانيا) كان قبل فيه صح ولا يطل اما الحاضر فيقبحه في مجلس الإيجاب أمين (٥) قوله إذا لم يلد الخ) تليق لكون هذا التصرف معاوضة بغير لل مال وغير المال قد يكون عوضا كالنقص والبض. ع

(٣٢ كشف الخفايا) الملك حالة الموت فلا يكون مدبرا لانه لا يوجد زمان الإيجاب حتى يستعق العتق فيجوز بيعه (ولمن عتق على مال أو به قبل عتق والمال دين عليه يكفله به بخلاف بدل الكتابة) سورة أن يقول أنت حر على الب أو الباق قبل عتق والمال دين عليه تصح الكتابة به لانه دين صحيح لكونه ديناً حر على بخلاف بدل الكتابة فإنه دين على عبده



(والمعلق عليه بالأداء مأفون أن أدى حق لا مكاتب) سورة أن يقول أن أدبت في كذا فانت حر قاله يصير مأذوناً بالتجارة  
 ليتمكن من أداء المال (وقيد أداءه بالجلس أن علق بأن وإذا لا) أي لا يقيد بالجلس (ورجع المولى عليه أن أدى ما كسب قبل  
 التعلق لا بما بعده وعق في حاله) أي في حال إتمامه ما كسبه قبل التعلق وحال أدائه ما كسب بعده (وأن دخل يتوهمه)  
 أي بين المولى وبين المالك وضع المال في موضع يتمكن المولى من أخذه وقوله وإن غفر يمتثل بقوله وعق أي  
 يتق وان سكان الأداء بطريق التخلية إلى الأداء يحصل بالتخلية (لا أن أدى بضه) أي لا يتق أن أدى بضه  
 (وأن نزل قابضاً في ضل) يتصل بما ذكر من التقيد بأداء المال وعدم التقيد بأداء البض قاله يتق في الفصل الأول ولا يتق  
 في فصل الثاني مع أنه ينزل قابضاً في كلا الفصلين وإنما قال هذا لأن عند بعض المشايخ أن أدى البض لا يغير على القبول  
 فصل هذه الرواية إذا أدى البض (٢٥٠) بطريق التخلية لا ينزل المولى منزلة القاضى لكن المختار

(وعق بالتخلية) بحيث لو مده أخله ف ويغير الحاكم على قبضه ومعنى  
 الإيجاب فيه وفي سائر الحقوق أنه ينزل قابضاً بالتخلية وقال زفر رحمه الله لا يغير  
 على القبول إذا لا يجر على مباشرة شروط الإيمان ولزاه وإن كان تليقاً لفظاً ولا  
 يجر على مباشرة شروط الإيمان لكنه مآوضة مقصوداً لينال المولى المال والبند  
 شرف الحرية بمقابلة المال فلذا يغير المولى على القبض أي ينزل قابضاً بالتخلية  
 (وأن قال أنت حر بدموتي بالف القبول بدموته) لاضافة الإيجاب إلى ما  
 بدموت . هداية وجواب الإيجاب وهو القبول أما يمتد في مجلس الإيجاب . ف  
 (ولو حرره على خدمته سنة قبله عق) لاه جله عوضاً عن خدمة معلومة  
 فيعلق بقبولها (وخدمه) لأن الخدمة صلبت عوضاً (فلومات) حوا مولاه  
 تنوير (نحب قيمته) أي قيمة البند لتعود الوصول إلى الخدمة وقال محمد عليه  
 قيمة خدمته (ولو قال اعتقها بالف على أن تزوجها) وفي بعض النسخ زيادة  
 على قبل على أن تزوجها وليس في طاعة النسخ وهي أدل على وجوب المال على  
 التكلم وإن كان كذلك مع تركها . ف قوله في بعض النسخ أي نسخ الهداية مع  
 (فضل فابت أن تزوجه عتقت مجاناً) لأن اشتراط البذل على الأجنبية جائز في  
 العتاق لا في التناق . هداية لأن بدل الخلع ليس بموضع عن شيء لعدم حصول شيء  
 للمرأة حتى يقال أن الموضع لا يجب على غير من يحصل له الموضع كما في البيع  
 حيث لا يصح اشتراط الثمن على الأجنبية بخلاف التقيد لانه قد حصلت للبند الشهادة  
 والولاية ولم تكونا قبل . ف (ولو زاد عق) وبقي للسنة على حالها (قسم

أنه يكون قابضاً لكنه لا يتق  
 لأن شرط التقيد أداء المال فلا يتق  
 لهذا المعنى لأنه لم يصير قابضاً  
 بل صار قابضاً للبض (وفي أنت  
 حر بدموتي بالف) أن قبل بدموته  
 وأعتقه الوارث عق والاعلا أي  
 لا يتق بل بالمدكور وإنما قيدت  
 بهذا القيد لأنه قال ولا فلا أي أن  
 لم يوجد المجموع وهو القبول بدموت  
 للموت وإتقان الوارث لا يتق فيشمل  
 ما إذا قبل بدموت لكن الوارث  
 لم يمتد فاعتق لا يتق فيصدق أن يقال  
 لا يتق بل بالمدكور ويصل ما إذا  
 لم يقبل بدموت ولكن الوارث  
 أعتقه فيلزم صدق أيضاً أنه لا يتق  
 بل بالمدكور ولا يصدق أن يقال أنه لا  
 يتق ضرورة أنه يتق بعتقها (ولو حرره  
 على خدمته سنة قبله عق وخدمه  
 مدته) أي وجب عليه الخدمة في المدّة

المدكورة والغدير فيمدته يرجع إلى البند أضاف للمدة إليه بأدنى ملازمة أي مدته ضربت له ومدتها الألف  
 في نسخة بخط الصنف روح بين مدتها لخدمة أي مدته ضربت للخدمة (فان مات مولاه قبلها) أي قبل المدّة (نحب قيمته) أي  
 قيمة البند (وعند محمد روح قيمة خدمته كبيع عبد متعين فهلكت نحب قيمته وعند محمد قيمتها) أي الاختلاف في مستلة الخدمة  
 بناء على الاختلاف في هذه المستقوى ما إذا قال لبند بعتت منك بهذه البين كوب معين فهلكت البين نحب قيمة البند  
 وعند محمد ح قيمة البين لتعود الوصول إلى البذل هنا كما في تلك الصورة وإنما نحب قيمة البين عنه لأن البين بدل شيء ليس  
 بمال وهو التقيد والتقي لقيمة نحب قيمة البند (وفي اعتقها بالف على أن تزوجها) أن البذل فاعيد بعتقها فبات البند ثم  
 فسحا البند في الجارية نحب قيمة البند (وفي اعتقها بالف على أن تزوجها) أن البذل فاعيد بعتقها فبات البند ثم  
 وجعل لا آخر أعنت أنتك بالف على شرط أن تزوجها فاعتقها المولى وأبت الجارية الزوج فلا شيء على الأمر لأن اشتراط

البدل على الغير لا يجوز في المتق (ولو ضم عن قسم الألف على قيمتها ومهرها وتجب حصة القيمة) أي ولو قال أحق أنك  
عن بألف وباقى المسئلة بحالها فاقم الاعتاق عن الأمر بطريق الاقتضاء (٢٥١) كما عرفت فيقسم الألف على قيمتها

ومهر مثلها ففرضنا ان قيمتها ألف  
ومهر مثلها خباسة فيقسم الألف  
على ألف وخمسةائة ثلثا الألف حصة  
القيمة وثلاثة حصة مهر المثل فوجب  
عليها داء ثلثي الألف الى المولى وسقط  
عنه ثلث الألف لا مقابل الألف بالرقبة  
شراء و بالبيع نكاحا فلم له الرقة  
دون البيع فوجب حصة مسلم له  
ولم يجب حصة مالم يسلم له (فلو نكحت  
لحصة مهرها مهرها في وجهيه) هذا  
الذي ذكرنا إنما هو على تقدير  
الأيام أما اذا لم ياب نكحت فمهرها  
حصة مهر الثلث من الألف وهو ثلث  
الألف في ما فرضناه وقوله في وجهيه  
أي في مالم يقل حسن وفي مقالته عن

﴿باب التدبير والاستيلاء﴾  
من أحق عن دبر مطلقا باذا مت  
فانت حرا وانت حر من دبر م أو  
أنت مديروا فبرتك وإن مت الى مائة  
سنة وغلب موته قبلها فقدر  
قوله من أحق مبتدأ وخبره مديروا  
واعلم أنه قال في الهداية ان التدبير  
أثبت اللق عن دبر وإتاما فسر  
بهذا رعاية لموضع اشتقاق التدبير  
فلهمنا قال في اللق من أحق عن دبر  
وإنما قال مطلقا احترازاً عن المقيد  
فالطلق أن يلقى المتق بموت مطلق  
أو مقيد بقيد يكون الثالب وقوعه  
والمقيد أن يلقى بموت مقيد لا  
يكون كذلك مادة نحو ان مت في

الألف على قيمتها ومهر مثلها ويجب ما أصاب القيمة فقط) لانه لما قال عن تضمن  
الشراء اقتضاء فقد قابل الألف بالرقبة شراء وبالبيع نكاحا فوجب حصة ما سلم  
له وهو الرقة ويطلق عنه ما لم يسلم له وهو البيع وإن زوجت نفسها من ف أصاب  
القيمة سقط في الوجه الأول وهو مسمى في الوجه الثاني وما أصاب مهر مثلها  
كان مهرأ لما في الوجهين وفيه ان هذا ادخال الصفقة في الصفقة وهو مفسد فيبقى  
ان لا يتق لعدم ملك الأمر لعدم القبض في البيع التاسع ف ويمكن الجواب بان  
البيع ثابت اقتضاء فلا يراى شرائه فلا يسد ادخال الصفقة في الصفقة ٥

### ﴿باب التدبير﴾

(هو تطبيق المتق بمطلق موته) بان لم يقل ان مت من مرضى هذا أو الى  
عشر سنين مثلاً ٥ (كانا مت قانت حر أو أنت حر يوم أموت او عن در  
ممي او مديروا دبرتك) لان هذه اللفاظ صريح في التدبير (ولا يباع ولا  
يوجب) خلافاً للشافعي لانه اما تطبيق بالثوت او وصية وكلاهما لا يمنع البيع  
٥ ف ولنا قوله عليه الصلاة والسلام (١) المدير لا يباع ولا يوجب ولا يورث  
وهو حر من الثالث ولانه سب الحرية لانها ثبت بعد الموت ولا يثبت الا بالسبب  
(٢) ولا سبب غيره وانقاده سبباً إنما هو في الحال لبطان اهلية التصرف بالثوت  
فلا يمكن تأخير الانقاد (٣) الى حين الموت ولا مانع من الانقاد بخلاف سائر  
التعليقات لانها إيمان (٤) واليمين تمنع الانقاد

(١) قوله المدير لا يباع الخ) ضعف الدارقطني رحمه وصح وقفه وعلى كل  
لا يمارسه حديث جابر لانه حكاية حال جزئي لا عموم له وهو على ما في الصحيحين  
ان رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر ولم يكن له مال غيره فباعه اليه صلى الله عليه  
وسلم بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه اليه فبقي تقدير رفع حديث الدارقطني لا  
اشكال وكذا على تقدير الوقف لان منع البيع مع قيام الرقوع عدم الاختلاط  
بجزء المولى على خلاف التماس فتقول الصحابي به محمول على الصانع وروي  
الدارقطني عن جابر رواى الحديث انه إنما اذن في بيع خدمته وإيضاً لا شك ان  
بيع الحر كان جائزاً في أول الاسلام ذكره في التامس والمسنوخ (٢) قوله  
ولا سبب غيره) أي غير قوله انت حر بعد موتي أو اذا مت (٣) قوله الى  
حين الموت) بخلاف الجنون لان الجنون اهل لثبوت الملك له كما اذا مات مورثه  
وزواله كما اذا اتلف شيئاً فانه يؤخذ الضمان من ماله ولذا تشترط الاهلية العقل  
عند وجود الشرط (٤) قوله واليمين تمنع الانقاد) أي اليمين في مثله تمنع

مرضى هذا فهو حر وقوله ان مت الى مائة سنة وهو ابن ثمانين سنة مثلاً وان كان في الصورة مقيداً فهو في المطلق مطلق لان  
الغالب ان يموت قبل هذه المدة وقوله ان مت الى مائة سنة يكون بمنزلة قوله ان مت فيكون في حكم المطلق وقوله ان مت  
مائة سنة تقديره ان مت في وقت من هذا الزمان الى مائة سنة ثم شرع في حكم المدير فقال (لا يباع ولا يوجب

(١) ولأنه وصيغو الوصية استخلافاً في الحال كالوفاة (٢) وإبطال السبب لا يجوز وفي البيع ذلك (ويستخدم ويؤجر وتوطأ وتكبح وبموت عتق من تلك) لما روينا (وسعى في تلكه لو فقيراً) لعدم إمكان قرض العتق (وكله لو مديوناً) لتقسيم الدين على الوصية (وباع لو قال إن مت من مرضي) هذا (أو سفرى) هذا لأن السبب لم يتفق في الحال لأنه علق العتق بموت على صفة وفي تلك السبب (٣) رده أما المدير المطلق فقد تعلق عتقه بمطلق الموت وهو كائن لا محالة (أو إلى عشر سنين) لأنه مدير مقيد بخلاف ما إذا قال إلى مائة سنة ومثله لا يعيش إليه غالباً لأنه كالكائن لا محالة. هناية فهو مدير مطلق فلا يجوز بيعه ثم هذا رواية الحسن عن أبي خنيفة وقال قاضي خان على قول أصحابنا مدير مقيد (فـ) أو أنت حر بعد موت فلان) هذا ليس بتدبير أصلاً بل تطبيق محض حتى لو مات فلان والمولى حتى يمتق من كل لئال ولو مات المولى أو لا يطل التطبيق (ويبقى) المدير الالمعاد لأنها تعد لغيره لا للجزء ويرد على هذا الوجه قول الرجل لبعده إذا جاء غد فانت حر فانه تطبيق بالكائن لا محالة فلا يراد به النفع فينبغي أن يفقد حالا فيمنع بيعه قبل الغد وهو منتف لا يقال كون الغد كائناً لا محالة منوع لجواز قيام القيامة قبل الغد لا تقول ذلك إنما يستقيم لو كان التطبيق بمجيء الغد بعد ظهور أشرطة الساعة كخروج السجال ونحوه أما قبله فلا وف ولأنه أن يمنع الحصر في قوله ذلك إنما يستقيم الخ لما قاله السدي في شرح حديث أبي موسى رضى الله عنه قال خسفت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وسلم فرما ينجس أن تكون الساعة فأتى المسجد فصل الحديث وصح يجوز أن يكون ظهور للخدمات قبلها وتأخيرها مشروطاً عند الله تعالى بشرط غير معلومة فمن الجائز تخلف بعض تلك الشروط وتقدم قيام الساعة قبلها اه نظير قول الرجل لبعده أن كان زيد في الدار فإن دخلها فانت حر فالحرية مشروطة بالدخول لكن لا مطلقاً بل على تقدير كونه في الدار والحدث في الباب الرابع عشر من كتاب الكسوف عن البخاري ع (٥) قوله ولأنه وصية الخ وفيه أن الرجوع من الوصية جائز والفرق بين قوله أنت حر إذا مت أو بعد موتى وبين قوله اعتقوه بعد موتى لأن الأول استخلاف موجب لحق الحرية في الحال بخلاف الثاني بمنع السائل قائلها بينهما سيان فالحق أن الاستدلال إنما هو بالسمع المتقدم بناء على عدم معارضة حديث جابر رضى الله عنه له لما قدمنا المذکور بيان حكمة الشرع لذلك (ف) والحكم لا ينتهي بانتفاء الحكمة ولا يلزم من وجودها وجوده كالطائر المسافر بحكمة المشقة فانه جائز إذا كان يشه وبين مقصده ثلاثة أيام وإن لم يحصل له شيء من المشقة وغير جائز إذا كان بينهما أقل من ذلك وإن رشح عليه شيئاً ع (٦) قوله وإبطال السبب لا يجوز يعني إذا انعقد التدبير سبياً في الحال تحقق حق الحرية وهو ملحق بحقيقته فلا يقبل الفسخ (٧) قوله ردد (هل تقع أم لا

ويستخدم ويستأجر والامة توطأ وتكبح) هذا عندنا وأما عند الشافعي روح فيجوز انتفائه من ملك إلى ملك (فان مات سيده عتق من تلك ماله وسعى في ثلثيه إن لم يترك غيره وفي كنه إن استغرق دينه) لأنه لما كان إيجاباً بعد الموت كان له حكم الوصية (وبيع إن قال له إن مت في سفرى أو مرضى هذا أو إلى سنة ونحوها بما يمكن غالباً وعتق إن وجد شرطه كعتق المدير) قوله وبيع أي صح بيعه وكذا جيع ما يوجب الانتقال من ملك إلى ملك وقوله بما يمكن غالباً أي بما لا يكون وقوعه وإيجاباً الغالب ذكر الامكان وأراد الاسترداد

المقيد (در) ان وجد الشرط من التلك لانه ثبت له حكم المدي في اخر جزء من اجزاء حياته لتحقق تلك الصفة فيه هداية فاذا ذلك يصير مديراً مطلقاً لا يجوز فيه بل لا يمكن . ف

﴿ باب الاستيلاء ﴾

( ولدت أمة من السيد ) بقى وثبت نسبته . ف ( لم تملك ) (١) لقوله عليه الصلاة والسلام اعتقها ولدها (٢) اخبر عن اعتاقها فيثبت بعض مواهبه وهو حرمة البيع ولان الجزئية قد حصلت لاختلاط المادين لكنها (٣) حكما لا (٤)

حقيقة فنضت فالوجبت حكما مؤجلا الى الموت (٥) وبقيت حتى مؤجلا بقيت حق الحرية في الحال فيمنع جواز البيع (وتموطاً وتستخدم وتزوج وتزوج) لقيام الملك (قال ولدت بده ثبت له بلا دعوى) لان بدعوى الاول تحسن الولد مقصوداً منها فصارت فرأى كالمقصود بالكاح ( بخلاف الاول ) وقال الشافعي ثبت

لله وان لم يدع ولان وطه الامة يقصد به قضاء الشهوة لا الولد لوجود المانع عنه هداية لسقوط قومها عنده أو قصاته عندها أو عدم نجابة الولد عندهم غاية وانتفى بنفيه ( لنصف القرائن لجواز تفرق الزوج ) وعققت بموته من كل ماله (

لحديث سعيد بن المسيب ان النبي عليه الصلاة والسلام (٦) أمر بفتح امهات الاولاد ولا يبين في دين ولا يعمل من التلك ( ولم تسع لفرس ) لمدهم التقوم ( ولو اسلمت أم الولد النصراني سميت في قيمتها ) نظراً للجائين لدفع القل عنها بصبر ورتها

مكتوبة لها حرة يدا والفرع عن القسي لانجائها على الكسب فلا تشرف الحرية (١) قوله لقوله عليه الصلاة والسلام) أى في مارية القبطية رضى الله عنها رواه ابن ماجه وابن عدى والطرق في هذا المعنى كثير وتلقا قال الاصحاب انه مشهور ثلثة الامة بالقبول

فلا يضر وقوع رأو ضعيف فيه وعما يدل على صحة حديث اعتقها ولدها ما قال الخطابي ثبت انه صلى الله عليه وسلم قال لا معاشر الاثياء لا نورث ما تركناه صدقة فلو كانت مارية ما لا يثبت وصار ثمنها صدقة (٢) قوله اخبر عن اعتاقها ( وهو متأخر الى الموت اجماعاً فوجب تأويله على مجاز الاول فيثبت في الحال بعض موجه

الخ (٣) قوله حكما لان تلك الجزئية أوجبت نسبها اليه بواسطة الولد وبلاقتصال تحرر ذلك حتى قيل ام ولده قد بقي أثرها (٤) قوله لا حقيقة لان تلك الجزئية زالت بانفصال الولد (٥) قوله وبقيت حتى مؤجلا الخ ) يرد عليه قول الرجل اذا جاء رأس الشهر كانت حر فانه لم يثبت له حق الحرية في الحال فيجوز

بيمه قبل مجيء رأس الشهر مع ثبوت حتى الى أجل معلوم الوقوع فالحق ان استحقاقها في الحال متقاً عند الموت انما هو حكم نص صرح بانهم لا يبين ولا يوحين . ف وقد أخرج هذا النص عن الدارقطني في حاشية طوية اول الباب . ع

(٦) قوله أمر بفتح ( الخ ) لم يعرف هذا الحديث الا في كتاب عبد الملك بن حبيب وجماعة فكلموا في عبد الملك

﴿ باب الاستيلاء ﴾

( وأمة ولدت من سيدها ومن الزوج فملكها صارت أم ولد وحكمها كالمدبرة الا انها تمتق عند موته من كل ماله

ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب ولدها الا ان يقره قال أقر فقلت آخر يثبت له بلا دعوة وانتفى بنفيه )

اعلم ان القرائن اما ضعيف واما متوسط أو قوي فالضعيف هي الامة التي لا يثبت نسب ولدها الا بدعوة

سيدها فاذا ادعى صارت أم ولد وهي القرائن للتوسط ويثبت نسب ولدها بلا دعوة لكنه يقتضى بنفيه القرائن

القوى هي المتكوحة فيثبت نسب ولدها بلا دعوة ولا يثنى بالثني بل يجب العان ( وام ولد النصراني اذا

أسلمت تسنى في قيمتها وتمتق بدها ) أى بدم السعاية ( ان عرض عليه

أما لو اعتقت وهي مفلسة (١) تنوّي في الكسب ومالية أم الولد يستقدها التي  
 فيترك وما يستقيد (وإن ولدت بنتاً فلكلها في أم ولده) للجزئية بينهما نسبة  
 ولد واحد إلى كل منهما مع ثبوت نسب من كل منهما بخلاف ولد الزنا وعند الشافعي  
 لا نصير أم ولده (ولو أدى ولد أمة مشتركة ثبت نسب) لأن النسب لما ثبت في  
 نصفه للملك ثبت في كله لأنه لا تجزئ عداية ولا تجزئ في الثالثة (٢) ثبوت نسب  
 من كل منهما فلا (ف (وهي) كلها (أم ولده) اتفاقاً أما عندهما فلمع تجزئ  
 الاستيلاء وأما عنده فلأن النص المفيد لتجزئ المتق أوجب أن لا يقر بعينه عتقاً  
 وبصفه رقيقاً والأومة شعبة من المتق فأذا صار بعضها أم ولده عتق استحق بعضها  
 المتق وجب أن يستحقه كلها ولا يبقى بعضها رقيقاً غير مستحق للمتع وببعضها  
 مستحقاً للمتع والحاصل أن الاتفاق على أن لا يستقر تجزئها في حق الأومة بل  
 التجزئ في الابتداء ثم يتم لكل عنده وعندهما كلها صارت أم ولده من أول الأمر  
 ف (ولزمه نصف قبيلتها) لتلك لصيب صاحبه (ولصف عقرها) لو طهته  
 جارية مشتركة إذ للملك ثبت حكا للاستيلاء فيقبه (لا يثبت) لأنه وإن علق على  
 ملك الشريك لكنه حين الملوك كان ماء ميتاً لا قيمة له وحين صار بحيت يضمّن  
 لم يبق على ملك الشريك لانتقاله بقبيلة الأم إلى ملك المستولد ف (وإن أدعياءه  
 معاً ثبت نسب منهما) وقال الشافعي رحمه الله تعالى يرجع إلى قول القافة فلم يأن  
 الولد لا يتخلق من مابين فملنا بالنسب (٣) وقد سر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بقول القافة في أسامة رضي الله عنه (٤) ولنا كتاب عمر رضي الله عنه إلى شريح  
 في هذه الحادثة لبساً فليس عليهما ولو يثا لين هما وهو ابنهما يربتهما وهو  
 الباقي منهما وكان ذلك يحضر من الصحابة وعن علي مثل ذلك ولانها استويا

(١) (قوله تنوّي الخ) فلا يصل إلى الذي حقه ع (٢) (قوله ثبوت نسب من  
 كل منهما) أي ابتداء بخلاف ما نحن فيه لأن دعوتها كانت خالية عن المزاحم ثبت  
 نسب في كله أولاً عملاً بهم التجزئ ثم دموعه الثاني صادفت علامته لا بالنسب فردت  
 وفي سورة الزاحمة صادفت كل دعوة عملاً بقاء ثبت نسب كل منهما كالأمة التجزئ ع  
 (٣) (قوله وقد سر الخ) رواه السنة عن عائشة رضي الله عنها (٤) (قوله ولنا  
 كتاب عمر رضي الله عنه الخ) والله أعلم بذلك ف ثم أخرج عدة آثار عنه  
 رضي الله عنه في كل منها أن القافة قال بشرها كهما في النسب وعمر رضي الله عنه  
 حكم بنسب منهما ثم ذكر في تلك الحادثة بكلام طويل أن الشافعي رحمه الله لما  
 لم يقل بنسبة الولد إلى اثنين يلزمه اعتقاد أن فعل عمر رضي الله عنه كان من رأيه  
 لا بقول القافة فيلزمه القول بثبوت النسب من اثنين إذ حل عمل الإجماع من  
 الصحابة رضي الله عنهم وهذا الإجماع يستلزم أحد الأمرين إما أن سرور صلى  
 الله عليه وسلم إنما كان مجرد الطعن وإما أن العمل بالقبيلة كان ثم نسخ انتهى ع

الاسلام فأبى وهي مجملها إن عرض  
 فأسلم) أي تكون أم ولده كما كانت  
 (فإن أدى ولد أمة مشتركة) أي  
 بين المدي وبين آخر ثبت نسب  
 منه وهي أم ولده ضمن نصف قبيلتها  
 ووصف عقرها لا قيمة ولدها) لأنه  
 لما استولد الجارية ثبت النسب في  
 النصف لمصادقة ملكه ثبت في الباقي  
 ضرورة أن النسب لا تجزئ لأن الولد  
 لا يتعلق من مابين فيلزم تحك الباقي  
 فيجب عليه نصف قبيلتها وأيضاً نصف  
 عقرها حرمة الوطني بخلاف وطني  
 جارية الابن فإن قوله عليه السلام  
 أنت وماك لا ييك لا يراد به المنى  
 الحقيقي وهو أن يكون ملكاً للاب  
 ضرورة كونه ملك الابن بدل عليه قوله  
 عليه السلام أنت وماك لا ييك فإراد  
 به المنى المجازي وهو حل الانتفاع  
 فتصير قابيل الوطني ملكاً للاب  
 ليكون الوطني حلالاً فلا يجب عليه  
 المقر وفي مسئلته وقع الوقاع في عمل  
 يضنه ملك الغير ولا يجب لحمل  
 الوطني فيعزم فيجب المقر والتملك  
 يثبت ضرورة ثبوت النسب منه فيثبت  
 قبيل الملوك لكن بعد ابتداء الوطني  
 فلا يجب قيمة الولد (وإن أدعياءه  
 مما فهو منهما) خلافاً للشافعي رح  
 فإن عنده يرجع إلى قول القافة وهو

في السب فيستويان في السب واللسب وان كان لا يتجزى لكن يتعلق به الاحكام للتجزئة (١) ففي حق المتجزئة منها يثبت على التجزئة (٢) وفي حق غيرها يثبت في حق كل منهما كلا وسروره عليه الصلاة والسلام فيها رواه انما كان (٣) لان الكفار يظنون في سب اسامة وكان قول القاتل (٤) مقطعا لظنهم (٥) فسره به (وهي أم ولدها) (٦) لصحة دعوة كل في نصيبه من الولد نصيبا نصيبه منها أم ولد تبعا لولدها هداية فتضمن كلا منهما يوما واذامات أحدهما عتقت ولا ضمان لحي في تركه الميت لرضا كل منهما بصفتها بعد الموت ولا نسي لحي عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى قولها نسي في نصف قيمتها . آمين عن البحر (وعلى كل واحد نصف المقر وتقاسا) وقائمة الإيجاب مع التقاسم أنه لو أبرأ أحدهما عن حقه بقى حق الآخر وأنه لو قوم نصيب أحدهما بالفضة والآخر بالذهب يطلب كل منهما الآخر بذلك . ف (وورثا منه ارث اب) لاستوائهما في السب . هداية وهو الدعوة المقرونة بالملك . ف (ولو ادعى ولد أمة مكاتبه وصدقه المكاتب لزم التسب) وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يثبت تصديقه اعتبارا بالاب يدمى ولد جارية ابنه ووجه الظاهر وهو ان للمولى (٨) لا يملك التصرف في كسب المكاتب حتى لا يملكه (٩) والاب يملك تملكه فلا مشير بتصديق الابن (والقرن) لان وطأه لا يقتسمه الملك لان ماله (١٠) من الحق كاف لصحة الاستيلاء هداية بخلاف الاب اذ ليس له حق الملك فيقدم ملكه تصحيحا للاستيلاء فلا عقر عليه لانه وطئ أمة نفسه . ف (وقيمة الولد) لانه في معنى المنفرد حيث اعتد دليلا وهو أنه كسب كسبه فلم يرش برقه فيكون سرا بالقيمة ثابت التسب (ولم نصر أم ولده) لانه لا ملك له حقيقة كافي ولد المنفرد (وان كذبه لم يثبت التسب) لما يثبته لا بد من تصديقه

الذي يتبع آثار الاباني الابداء (وهي أم ولد لها وعلى كل نصف غيرها وتقاسا وورث من كل أرث ابن) لان للقر يؤخذ اقاربه (وورث تاج منه ارث أب) لان الاب أحدهما لكنه ملوم فيوزع ميراث الاب عليهما (وان ادعى ولد أمة مكاتبه لزمه عقرها ولسب الولد وقيمتها) لانه وطئ . مستمدا على الملك فيكون ولده ولد المنفرد وهو ثابت التسب وهو حر بالثبته (لا الأمة) أي لا لا تصير الأمة أم ولد له اذ لا ملك له فيها حقيقة (ان صدق مكاتبه) أي انما يثبت التسب ان صدق للمكاتب للمولى وعند أبي يوسف وح لا يشترط تصديق المكاتب للمولى (والا لا يثبت سبه الا اذا ملكه يوما) أي ان لم يصدق المكاتب للمولى لا يثبت التسب الا اذا ملك للمولى الولد يوما

(١) قوله ففي حق المتجزئة الخ) كلارث والنفقة وولاية التصرف في ماله (٢) قوله وفي حق غيرها كالنسب وولاية الكناح . ف وك (٣) قوله لان الكفار يظنون الخ) لما تقدم من حديث أبي داود انه كان أسود وكان زيد أبيض (٤) قوله مقطعا لاعتقادهم قول القاتل (٥) قوله فسره به (لاستراحة مسلم من التاذي وظهور خطمهم) (٦) قوله لصحة دعوة كل في نصيبه) ثم لمرى الى كل لعدم تجزئ التسب وهكذا الاستيلاء لانه لا يتجزى ولما يمتنع كلها بموت أحدهما . ع (٧) قوله لانه أقر له بميراثه كله) حيث ادعى انه ابنه وحده (٨) قوله لا يملك التصرف الخ) لانه حجب نفسه عن ذلك بمقل الكتابة حتى لا يثبت له حق تملكه (٩) قوله والاب يملك تملكه) لما حجة على ما عرف (١٠) قوله من الحق) أي حق الملك لان للمولى ملك

كتاب الإيمان (اليمين تقوى الحبر ذلك الله والفق هو ذلك) أى الإيمان الذى اعتبرها الشرع ورث عليها الأحكام فليس رأتنا قلنا هذا لأن مطلق اليمين أكثر من الثلاث كاليمين على الفل على ما سادنا صاغة وعيننا ترتب الأحكام عليها ترتب المؤاخاة على الصلوة وعندها على الفل والكفارة على التقدمة (خلفه على قبل أو ترك ما ض كاذبا عمدا غموس) يمكن أن يراه بالفضل مصلح أهل التجارة ومصلح أهل الكلام وهو المصدر أم من أن يكون قائما بالبقاء أو بالجداد فهو والله لقد هبت الريح قال قلت إذا قيل والله أن هذا حبر كيف يصح أن يقال هذا حلف على الفل قلت يقدر كفة أو يكون أن أريد في الزمان للماضي أو المستقبل (٢٥٦) والمراد بالترك عدم الفل وقوله كاذبا حلف من الضمير في قوله خلفه

### (كتاب الإيمان)

(اليمين تقوى أحد طرفي الحبر) عينا وهو الصدق لكنه أهم من مطابقته لمواقع أو لزوم على الفل أو الترك والشيء عند الزم عليه بمنزلة الواقع فدخل التقدمة وإن لم يكن المحكى عنه واقعا حقيقة عند صدور اليمين ع (بالمسلم به) وسببا العائى تارة إيقاع الصدق في نفس السامع وتارة حمل نفسه أو غيره على الفل أو الترك . ف قالوا في الصلوة والفق والثاني في التقدمة ع (خلفه على ما ض كاذبا عمدا غموس) وثنا لئو وأتم في الأول (لقله عليه الصلاة والسلام (١) من حلف كاذبا أدخله الله النار (دون الثاني) لا ية لا يؤاخذكم الله بالفلو في أيمانكم وفسره محمد بما ذكر وهو مهوى عن ابن عباس . ف (وهي آت منعد وفي الكفارة فقط) وقال الشافى في الصلوة كفارة لأنها شرعت لرفع ذنب حثك حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق بالاستعداد بالله كاذبا فاشبه للمقودة لئلا أن الصلوة كبيرة محضة فلا تنطبق بها الكفارة لأنها جادة تنأى بالصوم ويشترط فيها النية وأما التقدمة فباح فانتع الحلق (ولو مكرا أو ناسيا) بأن يذلل عن التلطف باليمين ثم تذكر أنه تلتفط بلفظ اليمين . ف وكان المصنف أعلمهم أن هذا اللفظ يمين قسم ما لم تلتفط به قاسدا لتلطف به وهذا غير المحلى . لا به قصد التلطف به . وعند الشافى لا تجب الكفارة في المكرا والثاني ولنا حديث (٢) ثلاث جدهن جد وحزلهن جد التكاح والعلاق واليمين . هداية (٣) وحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه من باب المقتضى ولا عموم له وقد رقة المكتوب وهو مقتضى حقيقة ملك كسبه (١) (قوله من حلف كاذبا الخ) ورد منه في صحيح ابن حبان (٢) (قوله ثلاث جدهن جد الخ) المحفوظ حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جد وحزلهن جد التكاح والعلاق والرجبة أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه (٣) قوله وحديث رفع الخ

ثم بين حكم الصلوة بقوله (أتم به) ثم صنف على قوله كاذبا قوله (أو فلانا أم حق وهو ضد لئو) ثم بين حكمه بقوله (يرجى غيره) ثم صنف على فعله أو تركه وقوله (على أن متقدمة الاحسن أن يقال وأت متقدمة بلا كة على يكون مسطوقا على ما ض فانه إذا ذكر لفظ على يكون مسطوقا على فعله أو تركه ثم لا بد أن يفسر لقوله أنت موصوف وهو فعل أو ترك فيكون فيه أثناب مع وجوب تقدير ما ليس يذكر ولو أسقط لفظه على حتى يكون حلفا على ما ض فيه إيجاز بلا احتياج إلى تقدير شيء غير ملفوظ فان قلت الحلف كما يكون على الماضي والآتى يكون على الحال أيضا فلم يذكره وهو من أى قسم من أقسام الحلف قلت إنما لم يذكره لئو دقيق وهو أن الكلام يحصل أو لا في النفس فيغير عنه باللسان فالأخبار المتعلق بزمان الحال إذا حصل في النفس فغير عنه باللسان فإذا تم التغير باللسان انعقد اليمين خرمان

الحال صار ماضيا بالنسبة إلى زمان انعقاد اليمين فإذا قال كتبت بالفل لا بد من الكتابة قبل ابتداء التكلم أريد وإذا قال سوف أكتب لا بد من الكتابة بعد الفراغ من التكلم في الزمان الذى من ابتداء التكلم إلى آخره فهو زمان الحال بحسب الفرق وهو ماض بالنسبة إلى آن الفراغ وهو الآن الذى يكون فيها انقضاء اليمين فيكون الحلف عليه الحلف على الماضي (وكفر فيه فقط أن حث) أما قال فقط احترازاً عن منسحب الشافى رح من الكفارة في الصلوة (ولو سبوا أو كرها حلف أو حث) يمتي تجب الكفارة وإن كان الحلف بطريق السهو أو بالأكراه خلافاً للشافى رح وقال في الهداية القاسد في اليمين وللكره والى سوا المراد بالشافى إساءى وهو لى حلف من غير قصد كإعمال الأتينا فقال بل والله من غير

فقد البين وكذا ان كان الحث بطريق السهو والاكراه المحجب للكراه لان الفصل الحقيقي لا يضمن السهو والاكراه وكذا  
الاعضاء والجنون فتجب الكفارة بالحث كيف ما كان ( ٢٥٧ ) (واقسم بالله أو باسم من أسماء الله الرحمن

أريد به حكم الآخرة بالإجماع فلو أريد به حكم الدنيا أيضا لم • ف (أوحث  
كذلك) لان الفصل الحقيقي لا يندمج بالسيان والاكراه (والبين بالله والرحمن  
والرحيم وعزة وجلاله وكبريائه) وسائر صفاته التي يحلف بها عرفا لحصول  
معنى البين به وهو القوة لانه يستند تنظيم الله وصفاته فليصل ذكره حاملا وامانا  
هداية اما الحلف باسماته تعالى فلا يشترط فيه العرف • ف (واقسم واحلف  
وأشهد وان لم يقل بالله) لانها مستمدة في الحلف (ولمصر الله) أي بقاء الله  
(وابم الله) متناهية بين الله جمع بين وقيل متناه والله وابم صفة والحلف بالفظنين  
متعارف (وعهد الله وميثاقه) لفظة استعمالها في اليمين فيصرفان اليها الا عند  
نية عندها • ف والميثاق عبارة عن العهد (وعلى نذر ونذر الله) لحديث (١)  
من نذر نذرا ولم يسم فيه كفارة يمين (وان فعل كذا فهو كافر) لانه لما  
جعل الشرط علما على الكفر (٢) فقد اعتقده واجب الامتناع وقد امكن القول  
بوجوبه لغيره بجمعه بينا كما قول في تحريم الحلال (لا يعلمه وغضبه وسخطه  
ورحته) لعدم المتعارف (والتي) لحديث (٣) من كان منك حائفا فليحلف  
بالله أو ليسذر (والقرآن) لعدم المتعارف • عداية ولا يفي متعارف الحلف  
بالقرآن الآن فيكون بينا لانه كلام الله • ف فظهر منه ان المعبر في كل وقت  
عرفه لا عرف السلف • ع (والكعبة وحق الله) لانه يرايه طاعة الله تعالى  
اذ الطاعات حقوق فيكون حلقا بغير الله قالوا ولو قال والحق يكون بينا • عداية  
لان الحق معرفة يتبادر منه ذاته تعالى وصار غيرهم مجورا الابدال • ف (وان  
فعلت فعل غضبه وسخطه) لانه دعاء على نفسه (٤) ولا يتعلق ذلك بالشرط  
ولانه غير متعارف (وانما زان أو سارق أو شارب خمر أو آكل ربا)  
لان بمجرد فعل الشرط لا يتحقق هذه الافعال ليكون الشرط علما عليها فيكون  
واجب الامتناع فيكون بينا بخلاف الكفر فانه يتحقق بمجرد فعل الشرط لو كان  
عده أنه كفر • ع (وحروف الباء والواو والهاء) لان كل ذلك موهوم في الايمان  
مذكور في القرآن (وقد تضمن) لان حذف الحرف من حادة العرب  
إيجازاً ثم قيل ينصب لزعم الحافظ وقيل يخفف لتدل الكسرة على حذفها  
هذا الجواب قد بقي في طلاق المكر من كتاب الطلاق (١) (قوله من نذر الخ) رواه أبو  
داود (٢) (قوله فقد اعتقده واجب الامتناع) لان مقتضاه كون الكفر حراما  
ف واجب الامتناع • ع (٣) (قوله من كان منك الخ متفق عليه) (٤) (قوله  
ولا يتعلق ذلك بالشرط بل يتعلق باستجابة دعائه والاستجابة لا تتعلق بمباشرة  
الشرط بخلاف الكفر فانه يتعلق بالرضا به والرضا به يوجد بمباشرة الشرط

(٣٣) كسفت الحقائق فعمل ما يشكرك لان التعليق بفعل يعلم أنه قد وقع فتجوز لسكن الصحيح أنه لا يكفر ان كان  
يعلم أنه بين فان كان عنده أنه يكفر بالحلف يكفر فيهما (وحقا وحق الله وحرره وسوكنه ميعوم بخداية بإطلاق



زن وإن قبه عليه غصبه أو لسته  
 القسم الواو والياء والهاء وتضمن كافة  
 لألفه وكفارته حتى رقة أو أطعام  
 عشرة مساكين كما سر في الظهار أو  
 كسوتهم لكل نوب يسترامة بدنه  
 فلم يميز السراويل فإن عجزها وقعت  
 (الاداء) أى عجز عن الأشياء المثلث  
 وقت إرادة الاداء (صام ثلاثة أيام  
 ولأه ولم يميز بلا حنث) التكفير قبل  
 الحنث لا يجوز عدنا حتى لو كفر  
 قبل الحنث ثم حنث نجب الكفارة  
 خلافاً للشافعي رح فند ما يمين سبب  
 الكفارة والحانث شرط وجوب الاداء  
 فيجوز التقديم عليه وهذا الحنث  
 سبب لأن اليمين انعقدت للبر  
 والكفارة على قدر الحانث فلا يكون  
 اليمين سبباً لها فأنقضت بسبب واليمين  
 شرط فلا يتقدم على الحانث وخلاف  
 الشافعي رح في الكفارة المالية قاله  
 يمكن أن يثبت نفس الوجوب لا  
 وجوب الاداء كما في الثمن فنفس  
 وجوبه يتعلق بالمال وجوب الاداء  
 بالفضل قتال المال غير مقصود في حقوق  
 الله تعالى فالكفارة للمالية وغير المالية  
 على السواء على أن نفس الوجوب  
 يتفق عن وجوب الاداء في العبادات  
 البدنية فنفس الوجوب يتعلق بالهيئة  
 الخاصة للعبادات وجوب الاداء  
 يتعلق بإتقان تلك الهيئة على ما حققناه  
 في شرح التقييع (ومن حلف على  
 محبة كهدم السلام مع أئمة حنث  
 وكفر ولا كفارة في حلف كافر وإن  
 حنث مسلماً ومن حرم ملكه لا يحرم  
 وإن استباحه كفر) أى وإن مملد

(وكفارة تحرير رقبة أو أطعام عشرة مساكين كما في الظهار) أى كتمه ويرطام في الظهار  
 قائله في الكيفية لا الكمية (ع أو كسوتهم) نص الكتاب وكلة أو التعخير  
 فكان الواجب أحد الثلاثة (بما يسترامة البدن) وفي الهداية وإن شاء كسا عشرة  
 مساكين كل واحد ثوباً فما زاد وأدناه ما يجوز فيه الصلاة اه ثم قال والمذكور (١)  
 في الكتاب في بيان أدنى الكسوة مروى عن محمد وعن أبي يوسف وأبي حنيفة  
 أن أدناه ما يسترامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح لأن لابس يسرى  
 حرماناً في العرف لكن ما لا يجزى عن الكسوة يجزى عن الطعام باعتبار القيمة  
 انتهى بخلاف اداء نصف صاع من تمر بدل نصف صاع من قمح باعتبار القيمة  
 في صدقة الفطر حيث لا يجزى لأن التمر والقمح (٢) شيء واحد لا تخاد مقصودهما  
 وهو دفع الجوع بخلاف الكسوة والطعام لاختلاف المقصود من دفع الجوع ودفع  
 البرى (ك) (فإن عجز عن أحدهما) أى عن كل منهما (ع) (صام ثلاثة أيام  
 متتابعة) وقال الشافعي يغير لإطلاق النص ولنا قراءة ابن سمود فقيام ثلاثة أيام  
 متتابعات وهي كالتجبر المشهور (ولا يكفر قبل الحنث) وقال الشافعي يميزه  
 بل إن لاه أداه بعد السبب وهو اليمين قائله التكفير بعد الجرح ولو أن الكفارة  
 لدر الحناية ولا جناة هنا واليمين ليست بسبب لانه مانع غير منفصل بخلاف الجرح  
 لأنه منفصل (ومن حلف على محبة نبي) أى يجب عليه (ف) (إن حنث ويكفر)  
 لقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها فليأت بالذي  
 هو خير ثم ليكفر عن يمينه ولأن فيها قلنا تقويت البر إلى جابر وهو الكفارة ولا  
 جابر في النسيبة هداية في البر (ف) (ولا كفارة على كافر وإن حنث مسلماً) لأنها  
 تعدد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر (٣) لا يكون معظماً ولا هو أهل الكفارة لأنها  
 عبادة (ومن حرم ملكه) وليس (٤) ملكه شرطاً للزوم حكم اليمين قاله جابر  
 في نحو كلام زيد على حرام (ف) (لم يحرم) أى ليمينه واللام يصح قوله (وإن  
 استباحه) أو (ع) أراد بالاستباحة قبه قليلاً كان أو كثيراً (عناية) (كفر) لأن  
 اللفظ (٥) يضي من إثبات الحرمة وقد أمكن إصاحه بثبوت الحرمة لغير ما باب (٦) موجب  
 اليمين فيصار إليه وفيه خلاف الشافعي (كل حل على حرام على الطعام والشراب)  
 والقياس أن يحنث كافر غز لانه يشر مباحاً وهو النفس وهو قول زفر وجه  
 الاستحسان أن المقصود وهو البر لا يتحقق مع العموم فاقسط اعتبار العموم  
 (١) (قوله في الكتاب) أى المبسوط والقديري (٢) (قوله شيء واحد) فلا سبيل  
 إلى جعل أحدهما قيمة للأخر (٣) (قوله لا يكون معظماً) لأن الكفر استخفاف  
 بالمحالي وهو منافق للتعظيم (عناية) أى لتعظيم قبل منه ويجازى عليه (٤) (قوله ملكه)  
 أى ملكه الأجسام والأقلام قد يطلق عليه أنه مملوك (ع) (قوله يمينه)  
 أى بالوضع (ع) (٦) (قوله) موجب اليمين وهو البر

به معاملة المباح كفر لأن تحريم الحلال يمين قوله تعالى قد فرض الله لكم تحمة إيمانكم على أن اليمين أن كان يعمل

على قبل وجودي فهو إيجاب الجلب  
وان كان على عدى فهو تحريم الجلب  
(ومن نذر مطلقاً) أى غير ملق  
بشرط نحوه على صوم هذا اليوم  
(أو مطلقاً بشرط يريد أن قدم  
قائي فوجدوني ووجدته كان زيت  
وفي أو كثر هو الصحيح) إنما قال  
هذا احترازاً عن القول الآخر وهو  
وجوب الوقاء سواء علقه بشرط  
يريد أو لا يريد وأما كان هذا صحيحاً  
لأنه إذا علقه بشرط لا يريد ففيه  
معنى البين وهو التبع لكنه بظاهره  
نذر فليتخير أقول أن كان الشرط  
أمرأحراً ما كان زيت مثلاً ينبغي  
أن لا يخبر لانه التحريم تخفيف والحرام  
لا يوجب التخفيف (ومن وصل  
أن شاء الله تعالى بحلقه بطل

### باب الحلف بالفعل

(من حلف لا يدخل بيتاً بحيث يدخل  
صفة لا الكعبة أو مسجد أو يمة أو  
كنيسة أو دهليز أو ظلة باب دار)  
لأن البيت موضع أهد للثبوت فالصفة  
ينبت لاهذه الواضحة (كما في لا يدخل  
داراً خرية) حيث لا يثبت (وفي  
هذه الدار يثبت أن دخلها منهمة  
محرراً أو يمد ما يثبت أخرى أو وقف  
على سطحها وقيل في عرفنا لا يثبت

يحمل على المذكورين لعرف) والقوي على أنه تبيين أمراته ببلانية (لغلبة الانحمال  
(ومن نذر نذراً) أى وسى الحديث الآتى . ع (مطلقاً) عن الشرط . ف  
(أو مطلقاً بشرط ووجد وفي ب) (١) قوله عليه الصلاة والسلام من نذر وسى  
قبله الوقاء بما سمي وهذا إذا أراد وجود الشرط كان شئى الله مريض (٢) أما  
إذا لم يرد به فخرج من المهددة بكل من كفارة البمين ومن الوقاء بالنذر لأن فيه معنى  
البمين فيميل إلى أى الجنتين شاء (ولو وصل بحمله أن شاء الله بر) (٣) الحديث  
من حلف على عين وقال إن شاء الله بر في يمينه . هداية أى لم تنفد . ك

(باب البمين في السفول والسكنى والخروج والايان وغير ذلك) كالركوب . ع  
(حلف لا يدخل بيتاً لا يثبت بدخول الكعبة والمسجد واليعة) للتصاري . ف  
(والكنيسة) لليهود . ف لأن البيت ما أهدت للثبوت وهذه البقاع ما يثبت لها  
(والدهليز) هو ما بين الباب والدار قاموس (والظلة) لما ذكرنا وهي ما تكون  
على السكة وقيل إذا كان الدهليز بحيث لو علق الباب يبقى داخلها وهو مسقف  
يحت لاه بيت فيه عادة (والصفة) وفي الهداية وإن دخل صفة حث لا يثبت  
لليثوتة فيها في بعض الأوقات كالشئى والسكنى وقيل هذا إذا كانت الصفة ذات  
حوائط أربعة وهكذا كانت صفافهم وقيل الجواب مجرى على الإطلاق (٤)  
وهو الصحيح اه (ولا في داراً) بدخولها خربة وفي هذه الدار يثبت وإن يفت  
دار أخرى بعد الأهدام) لأن الاسم باق بعده لأن الدار (٥) اسم للرسعة  
عند العرب والمعم يقال دار عامرة ودار (٦) عامرة وقد شهدت

(١) قوله لقوله عليه الصلاة والسلام من نذر (الح) غريب إلا أنه ستمسى عنه  
ففي لزوم النذر الكتاب والسنة والاجماع . (٢) قوله أما إذا لم يرد . فان شرت  
الحرم . (٣) قوله الحديث من حلف (الح) رواء أصحاب السنن الأربع وقال الترمذي  
حديث حسن (٤) قوله وهو الصحيح وفي المبسوط من أصحابنا يقول الحث  
بناء على صرف أهل الكوفة لأن الصفة عندهم اسم لبيت يسكنونها صيفاً ومثلها في  
ديارنا تسمى كاشانه وفي بعض الديار بدا لأن وفي بعضها يلوان . ع وأما الصفة ففي  
عرف ديارنا غير البيت ولا يطلق عليه اسم البيت بل في عنه يقال هذه صفة  
وليس بيت ولا يثبت والاصح عندي أن مراده حقيقة ما يسميه الصفة ووجهه  
أن البيت اسم لمبنى مسقف مدخله من جانب واحد وهو مبنى للثبوتة فيه وهذا موجود  
في الصفة إلا أن مدخلها أوسع من مدخل البيوت للمروفة فكان اسم البيت متداولاً  
لهذا يثبت بسكنائها إلا أن نوى البيوت دون الصفاف فيصدق بینه وبين الله تعالى . ك  
فظهر أن ما في متن الكنتز بناء على قول بعض أصحابنا . ع (٥) قوله اسم للرسعة  
أى بعد البناء فيها يبنى البناء أولاً أما قبل البناء فلا تسمى داراً لأن لما واز لا تسمى  
داراً . ك (٦) قوله عامرة) الناس هو الخراب قاموس

به) أي بالوقوف على السطح (كأن جعلت مسجداً أو حماماً أو يستأناؤ يتأ أو دخلها بعد هدم الحمام) حيث لا يمتدح لاتها لم تتبع داراً أصلاً (وكذلك البيت ودفنه منهما صحراء أو يمد ما بين يتأ آخر) فإنه لا يمتدح لزوال اسم البيت واعلم أنهم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها منهمة لا يمتدح لأن اسم يطلق الدار على الحربة في هذه اللغة توجب الحث في لا يدخل داراً فدخل داراً خربة ثم فرقه بأن الوصف في الحاضر لفرق واد لأن مناه أنه إذا وصف للمشار إليه بصفة نحو لا يكلم هذا الشاب فكله شيئا يمتدح لأن الوصف بالشاب صار (٢٦٠) لتوافي قولنا لا يدخل هذه الدار أو لا يدخل داراً أين الوصف حتى يكون

(١) اشعار العرب بذلك فالباء وصف فيها غير أن الوصف في الحاضر لتوافي الغالب معتبر (فإن جعلت يستأنا أو حماماً أو مسجداً أو يتألاً) لأنه لم يبق داراً لاعتراض اسم آخر عليه (كأن البيت يهدم أو بين آخر) كان للمنى ولو في الآخر لأن كلمة أولاً حد المذكورين ومعلوم أن بناء الآخر بدون هدم الأول لا يتصور وإنما لا يمتدح مع زوال اسم البيت لأنه لا يثبت فيه حتى لو بقيت الجيطان وسقط السقف يمتدح لأنه يثبت فيه والسقف وصف فيه (والوفا على السطح داخل) لأن السطح من الدار فإن التمسك لا يفسد اعتكافه أن خرج إلى سطح المسجد وقيل في عرفنا لا يمتدح هداية معنى حرف العجم (ف) (وفي طاق) (الباب) (يحت) لو أخلق الباب يقي خارجاً (لا) لأن تركيب الفلق لأحراز ما في الدار فما كان داخلها فهو منها وما لا فلا (ي) (ودوام البس والركوب والسكنى) وكل فعل له دوام كالنعوذ مثلاً (ع) (كالانشاء) فلو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس قومه في الحال لم يمتدح ولو مكث على حاله ساعة حث لأنه من الغافل لما دوام (٢) يحدوث أمثالها ولهذا انصرف له مدة يقال لبست يوماً بخلاف الغفول

(١) قوله اشعار العرب) قال التاج

يا دار ميسة بالعلاء قال السند أقوت وطال عليها سالف الأبد  
السند وقاع الجبل يمتدح يستأنا يصد إليه فلم يضر السيل أقوت أقوت سالف الأبد  
ماضي الزمن في هذا الدار التي ذكرها لم يكن فيها بناء أصلاً بل هرس متزولة كانوا يسمون  
فيها الأخية لا ابنة الحجر والمدر فصع أن البناء وصف فيها غير لازم لكن في حرف  
أهل المدن لا يقال إلا بعد البناء فيها فهذا الوصف جزء من مفهومها فإذا حث  
الابنة بالكلية وطعت ساحة فالظاهر أن إطلاق الدار عليها في السرف مجاز فإذا  
كان البناء جزءاً من مفهوم الدار فالحث في المشار إليه يمد ما صار صحراء مشكل  
ويبقى أيضاً أن لا يمتدح بدخولها إذا ثبت بعد الهدام الأولى لأن البناء الثاني  
غير الأول والحكم خلافة (٢) قوله يحدوث أمثالها) والألا فالحرف لا يبقى زمانين  
كما هو المقرر

لتوافي أحدهما غير لتوافي الآخر ثم هذا للمنى بوجاه الحث في لا يدخل هذا البيت وعدمه في لا يدخل يتأ أن دخله منهما صحراء لأن البيت وصف فلتوفى في المشار إليه فزوال اسم البيت يلزم أن لا يمتدح في المشار إليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها يمد ما يثبت حماماً أو لا يمتدح لأنه لم يبق داراً فأقول لفظ الدار في الدار للموروث غالب الاستعمال وقد يطلق أيضاً على المهمة فإذا قيل لا أدخل داراً فالأولى أن يراد الدار للموروث أيضاً وجوب صرف المطلق إلى الكامل أوجب إدارة العمورة وإذا قيل لا يدخل هذه الدار فهدم بناءها فصحة إطلاقها على المهمة ترجعت بالإشارة فيمتدح أن دخلها منهمة وإن ثبت داراً أخرى يمتدح بدخولها أما لو جعلت حماماً أو يستأنا فلا يمتدح لأنه زال عنها اسم الدار بالكلية وأما البيت فلا يطلق إلا على موضع أحد البيت فإذا خربت لم يصح إطلاق البيت عليه أصلاً ولا يقال أن البيت وصف والوصف في المشار إليه لتوافي لأن البيت اسم

جلس مع أمه مشتق من البيتة وليس اسم صفة كالشباب ونحوه فاسم الإشارة إذا دخل في الصفات يكون فلا الوصف لتوافي نحو لا يكلم هذا الشاب فكله مشيخاً يمتدح أما أن دخل في أسماء الاجناس وإن كانت مشتقة نحو والله لا يشرب هذا الخمر فلا بد من بقاء حقيقتها حتى لو تحلل فشرب لا يمتدح وحلف لا يشرب هذا الخمر الحلو فشرب يمد ما صار حراً يمتدح فاضطرب هذا البيت فإنه مزلة الأقدام (أو هذه الدار فوقف في طاق باب أو غلق كان خارجاً ولا يسكنها وهو ساكنها أو لا يلبس وهو لا يلبس ولا يركب وهو راكب) فاختار في التثنية نزع وتزل بلامك) أي إذا حلف لا يسكن هذه الدار

وهو ساكنها فلا بد من أن يأخذ في النقل بلا مكنت حتى لو مكنت ساعة بحث وهذا عندنا وأما عند زفر بن بحث لوجود السكنى وإن قل قلنا البين شرع عليه فزمان تحصيل البين يكون مستثني وكذا في لا يلبس وهو لا يركبه وهو راكبه (أولا يدخل فتمضيها) فإنه لا يبحث به فان السخول هو الانتقال من الخارج إلى الداخل فلا يبحث بذلك بخلاف السكنى وليس والركوب فإنه في حال المكنت ساكن ولا يس ولا ركب فنقولنا وقيل في عرفنا لا يبحث إلى هنا الحكم عدم البحث (ألا أن يخرج ثم يدخل) هذا استثناء منقول الطرف فلان (٢٦١) قوله إلا أن يخرج معناه إلا

المخرج ثم المصير يقع حينئذ نحو أنتك حقوق النجم أي وقت حقوقه فتقدير الكلام أن في قوله لا يدخل فقد لا يبحث في وقتها لا وقت خروجه ثم دخوله (وفي لا يسكن هذه الدار لا بد من خروجه بأهله وماله أجمع حتى يبحث بوجه يبقى) هذا عند أبي حنيفة راجع وأما عند أبي يوسف راجع فيمنع عليه الأكثر وأما عند محمد راجع فيمنع ما يقوم به كمدخلية فلما هذا أحسن وأرق بالناس (بخلاف المصير والقرية) فإنه يشترط قبل الأهل والمال (وحيث في لا يخرج لوجه وأخرج بامره لا أن أخرج بلامره أما مكرها أو راضيا ومثله لا يدخل أقساما وحكما) فالأقسام

أن يخرج بامره وإن يخرج بلامره أما مكرها أو راضيا فصالح البحث في الأول وعدمه في الآخرين (ولا في لا يخرج إلا إلى جائزة أن خرج إليها ثم إلى أمر آخر) فإنه لا يبحث لأن خروجه لم يكن إلا إلى الجائزة (وحيث في لا يخرج إلى مكة فنخرج بريدنا راجع) لأن الخروج إلى مكة قد تحقق (لا في لا يأتيها حتى يدخلها)

فلا يقال دخلت يوما بمعنى المدة والتوقيت - هداية أي للمبارية وإن كانت تذكر على - ييل الظرفية يقال دخلت الدار يوم الجمعة والفرق أن للمبار يكون يقدر ذي المبار والظرف أوسع من المنظور - ع (لا دوام السخول) لأنه لا دوام له لأنه انفصال من الخارج إلى الداخل فلو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يبحث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل (لا يسكن هذه الدار أو البيت أو الحقة فنخرج وفي مثله وأهله حنت) لأنه بعد ساكننا ببقائها فيها عرفا فان السوق عامة نهاره في السوق وقولنا سكن سكة كذا (بخلاف للمصير) لأنه لا يمدسا كنا في ما انتقل عنه (لا يخرج فأخرج محمولا بامره حنت) لأن فعل للمؤمر مضارع إلى الأمر (ويرضاه لا بامره) (١) لأن الانتقال بالأمر لا يجره الرضا (أو أمكرها لا) يبحث لأن الفعل لم يتصل لمدم الأمر - هداية هذا إذا حلف فأخرج أما لو توعد حتى خرج بنفسه حنت - ف (كلا يخرج إلا إلى جائزة فنخرج إليها ثم إلى حاجة) لأن هذا الأتيان ليس بخروج (لا يخرج أو لا يذهب إلى مكة فنخرج) (٢) عن وطنه - ي (يردها ثم رجع حنت) لوجود الخروج على قصد مكة لأنه هو الانفصال من الداخل إلى الخارج (وفي لا يأتيها لا) لأن الأتيان عبارة عن الوصول (لأنه فيم يأتها حتى مات حنت في آخر حياته)

(١) قوله لأن الانتقال أي انتقال فعل شخص إلى آخر بحيث كانه فيه ذلك الآخر ع (٢) قوله عن وطنه أي جاوز عمران مصره إن يشه وبنها مدة السفر والأحنت بمجرد انفصاله فتح بقاءه درويقه ما في القسرة لأن الخروج إلى مكة سفر والانسان لا يمد مسافرا إذا لم يجاوز عمران مصره اه لكن في البحر من البدائع قال عمر بن أسد سألت محمدا عن رجل حلف ليخرج من الرقة ما الخروج قال إذا جعل البيوت خلف ظهره لأن من حصل في هذه المواضع جاز له التصبر اه قالوا أن الخروج إذا كان من البلد فلا يبحث حتى يجاوز عمران مصره سواء كان إلى مقصد مدة السفر أو لا وإن لم يكن خروجا من البلد فلا يشترط مجاوزة عمران اه وهذا مخالف لما بحثه امين

أي لو حلف أن لا يأتي مكة لا يبحث حتى يدخلها (وهذا به كفروجه في الأصح) أي لو حلف لا يذهب إلى مكة فالصالح أنه مثل لا يخرج إلى مكة وعند البعض هو مثل لا يأتي إلى مكة والأول أصح لقوله تعالى أتني ذاب إلى ربى أتني متوجه إليه وأما الوصول فليس في يسه (وفي لا يأتي مكة ولم يأتيها لا يبحث إلا في آخر حجته) لأنه لا يحقق عدم الأتيان (وحيث في لا يأتيه غدا أن استطاع أن يأتيه بالأمان للرض أو سلطانا ودين بليت الحقيقة) أي أن قال عنت الاستطاعة الحقيقية وهي القدرة التامة التي يجب عندها صدور الفعل فهي لا تكون إلا مقارنة لفعل يصدق دية لا قضاء لانها تطلق في العرف على سلام

الاسباب والآلات فالنبي الآخر خلاف الظاهر فلا يصدق قضاءه (وشروط البرقي لا يخرج الا بانه لكل خروج اذن) لان تقديره لا يخرج الا خروجاً ملمسقا (٢٦٢) بانه فالمستق هو الخروج للملحق بالاذن فما سواء بقي في صدر

لان الر قبل ذلك مرجو (لأنه ان استطاع في استطاعة الصحة وان نوى المدة دين) لان حقيقة الاستطاعة فيها يقارن الفعل ويطلق الاسم على سلامة الآلات ومحة الاسباب في التماثل عند الاطلاق يصرف اليه (١) ويصح نية الاول ديانة لانه نوى حقيقة كلامه (لا يخرج الا ياذن شرط لكل خروج اذن) لان المستق يخرج مقرون بالاذن وما وراءه داخل في الخطر العام . هداية لوقوع التكرار في سياق التقيف (بخلاف الا ان و) هذا لانها كلمة غاية مثل (حق) فينتهي بها اليقين كما اذا قال حق اذن هداية وهذا لانه تمسك حل الاعلى الاستتالان الصدر ليس من جنس الاذن فجعل بمعنى حق بمثابة مخالفة حكم ما قبلها مما بعدهما . غاية (ولو أرادت الخروج فقال ان خرجت أو ضرب البعد فقال ان ضربت قيد به) لان مراد الحائض الرد عن تلك الفعلة صرفاً ومبني الاعان على العرف وهذا يسمى بين فور تردد أبو حنيفة رحمه الله بطاهاها (كلجلس فقد عتدى فقال ان تعديت) لخروج كلامه مخرج الحوار فينتقل على السؤال فينصرف الى القضاء المدعو اليه (ومركب عبده مركب ان ينو ولا دين به) فان كان دين مستغرق لا بحث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان نواه لعبد الملك عتده وكذا ان لم يكن دين مستغرق لكنه لم ينو لان الملك وان كان للمولى لكنه يضاف الى البعد صرفاً وكذا شرطاً قال عليه الصلاة والسلام (٢) من باع عبداً وله مال فهو لبايع فاحتلت الاضافة الى المولى فلا بد من الية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بحث (٣) في الوجود كلها ان نواه (٤) لاختلال الاضافة (٥) وقال محمد رحمه الله تعالى بحث ولو لم ينو لاعتبار حقيقة الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه لسيده عندهما

(باب اليمين في الاكل والشرب والقبض والكلام)

(١) قوله (ويصح نية الاول الخ) واذا صحت ارادته قيل يصدق ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه لا لطلاق الاستطاعة على المسبيين بالاشتراك وقيل ديانة فقط لانه نوى خلاف الظاهر وبه قال الرازي وهو الاوجه لانه وان كان مشتركاً بينهما لكن معروف استعمالها لصحة الآلات والاسباب (٢) قوله قال عليه الصلاة والسلام من باع الخ أخرجه الستة (٣) قوله في الوجود كلها وهي ثلاثة اذا لم يكن عليه دين أو كان قائماً مستغرقاً أو لا (٤) قوله لاختلال الاضافة فلا يدخل تحت مطلق الاضافة الا بالية . غاية فظن ان قوله لاختلال تمثيل لاشتراط الية مع (٥) قوله وقال محمد رحمه الله بحث الخ) ويصوره ستة أوجه اذ في كل من الالوجه الثلاثة المذكورة اما ان ينو مركب البعد او لا

الكلام (لا في الا ان اذن) ان قال لا يخرج الا ان ياذن لا يشترط لكل خروج اذن لان الا ان للغة مثل الى ان فاذا اذن مرة انتهى الخطر ويمكن ان يراد الا وقت اذنى بان يجعل المصدر حيناً فيجب لكل خروج اذن والجواب انه اذا اذن مرة فخرج ثم خرج مرة أخرى بلا اذن فصل التاويل الاول لا بحث وعلى الثاني بحث فلا بحث بالشك (وللمبحث في ان خرجت وان ضربت قامت طلاق لمربعة خروج أو ضرب عبد فليهما فوراً) أي شرط للمبحث في ان خرجت وان ضربت فليهما فوراً (وفي ان تعديت بعد ان يقال لعل تعدى مع تعديه مع) أي شرط للمبحث في ان تعديت تعديه مع (وكفى مطلق التعدى ان ضم اليوم) أي كفى للمبحث مطلق التعدى ان قال ان تعديت اليوم فانه لو كان جواباً يكفي قوله ان تعديت فلما زاد اليوم علم انه كلام مبتدأ فيبحث بمطلق التعدى في هذا اليوم ولا يشترط للمبحث التعدى مع (ومركب المأذون ليس لمولاه في حق الخ) الا اذا لم يكن عليه دين مستغرق ونواه أي إنا حلف لا يركب دابة زيد فركب دابة عبده للمأذون فان كان عليه دين مستغرق لرقبته وكسبه لا بحث لان هذه الدابة ليست لزيد وان لم يكن عليه دين مستغرق فان

نوى بداية زيدا به الخاصة لا بحث وان نوى دابة يملك زيداً مع من ان يكون خاصة له أو تكون دابة عبده للمأذون (لا في بحث وقال أبو يوسف رحمه الله في الوجود كلها اذا نواه وقال محمد رحمه الله بحث وان لم ينو (وتقيد الاكل من هذا المصلحة بغيرها)

لان المعنى الحقيقي مهجور حساً وهذا البر يأكله قضياً هذا عند أى حنيفة روح خلافاً لما يباين على ان اللفظ ان كان له معنى حقيقى مستعمل ومعنى مجازى متعارف قابو حنيفة روح يرجع المعنى الحقيقى وما يرجع الى المعنى المجازى فالمراد عندهما أكل بطنه مجازاً فيحتمل يأكله سواء كان بالضم أو غيره فيملان بمصوم المجاز ( وهذا الدقيق بأكل خنزيره فلا يبحث لو استنفه كاهو ) أى يبحث بأكل ما يتخذ منه كالحنز ونحوه لان المعنى الحقيقى مهجور فبراد المجازى ( وأكل الشواء بالهمع لا بالفتحان والجزر والطبخ بما طبخ من اللحم والرأس برأس يكس في التانيير ويبيع في مصر ) عمل بالرف فلان الايمان مبيلة عليه ( والشحم بشحم البطن ) هذا عند أى حنيفة روح وأما عندهما يتناول شحم الظهر ( والحنز خنز البر والشمير لا خنز الارز ببلدة لا يتبادر فيه ) والفاكهة بالفتح والشمش والبليخ لا الشب والزمان والربط والقتاة والحيار ) هذا عند أى حنيفة روح وعندهما الشب والزمان والربط فاكهة والشرب من نهر بالكع منه فلا يبحث لو شرب منه بقاء ) هذا عند أى حنيفة روح فان من عنده لا يتبادر الفاكهة وعندهما يقتبض أى لا يشرب من مائه ( بخلاف الحلف من مائه وتغليف الوالى رجلاً يعلمه بكل داصر أى البلدة بمجال ولايته ) أى يقيد تحلف الوالى رجلاً يعلمه بكل ( ٢٦٣ )

والكسوة والكلام والدخول عليه بالحيلة لا التسل ) أى ان حلف ليعرض زيدا يقيد بمجال حياته ولو حلف لاغسل زيدا لا يقيد بمجال حياته ( والقريب بما دون الشهر ) أى يقيد القريب بما دون الشهر ( في ) يقضي دينه الى قريب والشهر بمقد وما اصطبغ به قاته ادم وكذا اللع لا الشواء ) في القرب قال ابن الانبارى روح الامام ما يلبس الحيز وصلحه وثقله بالاكل وهو بيع المائع وغير المائع وأما الاصطباغ فيقتص المائع وهو ما يمسس فيه الحيز ويلون به ( ولا يبحث في لا ياكل من هذا البسر قال كل رطباً أو من هذا الرطب أو البين فأكله نكراً

( لا يأكل من هذه الثخنة حنت بشرها ) لانه أضاف البين الى ما لا يؤكل ( ١ ) فينصرف الى ما يخرج منه وهو الثمر لانه سبب له فيصلح مجازاً عنه لكن الشرط ان لا يتغير بصفة جديدة حتى لا يبحث بالتبذير والخل ( ولو عين البسر ) كهذا البسر ( والرطب والبين لا يبحث برطبه ونمره وشرازه ) لان البسورة والرطوبة وكونه لبناً داعية لليمين فيقتيد به ( بخلاف هذا الصبي وهذا القاب ) لان الصبا وان كان مظنة السنه والشباب شعبة من الجنون فكانا داعيين الى اليمين لكن الشرع أسقط اعتبار هذا الدماء حيث نهى عن هجران المسلم بمنع الكلام عنائه ( وهذا الحلف ) لان صفة الصغر ليست بادعية الى اليمين . هداية بل داعية الى الاكل فان داعية الناس يفضلون لحم الحلف على لحم الكباش ولا يحكم على طبع فرد مخالف عن طبع العامة . ف واذا انتفت داعية الوصف كتبر الاشارة ع ( لا يأكل بسراً فأكلاً رطباً لم يبحث ) لانه ليس بسسر ( وفي لا يأكل رطباً أو ) قال لا يأكل ع ( بسراً أو لا يأكل رطباً ولا بسراً حنت بللذب ) ما ظهر الارطاب في ذنبه . ف وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة . بحر وقال لا يبحث بالبسر للذنب في الرطب ولا بالرطب للذنب في البسر لان الرطب للذنب يسمى ( ١ ) ( قوله فينصرف الخ ) تصحيحاً لكلامه

او شرازا وبسراً اكل رطباً ) أى لا يبحث في لا يأكل بسراً فأكلاً رطباً واعلم انه لا فرق بين قولنا لا يأكل من هذا البسر فأكله رطباً وبين قولنا لا يأكل بسراً فأكلاً رطباً على ان البسر . والرطب من أسنانه الاجناس فاذا صار رطباً صار مادية أخرى كما في لا يدخل بيتاً ( او لمحا فاكل سكا ) أى لا يبحث في لا يأكل لمحا فاكل سكا ( او لمحا أو شحمها فاكل الية ) ولا في لا يشتري رطباً فاشتري كاسة بسراً فاكل رطباً وحنت لو حلف لا يأكل رطباً أو بسراً أو لا يأكل رطباً أو بسراً فاكل مذنباً ) أى حلف لا يأكل رطباً فاكل مذنباً او حلف لا يأكل بسراً فاكل مذنباً أو حلف لا يأكل رطباً ولا بسراً فاكل مذنباً حنت عند أى حنيفة روح لان للذنب بضمه رطب ويضمه بسر في أكله لرطب والبسر وقال في الهداية ان عندهما اذا حلف لا يأكل رطباً لا يبحث بالبسر للذنب واذا حلف لا يأكل بسراً لا يبحث بالرطب للذنب وتداول في المغرب البسر للذنب وتعدذب اذا بدا له الارطاب من قبل ذنبه وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة ولا شك ان الارطاب ليس الا من جانب واحد وهو الذى ليس عليه القمع والعلاقة فهذا الجانب هو الذنب اذا عرفت هذا فكيف يصح ما قال في الهداية ان الرطب للذنب ما يكون في ذنبه قليل بسر والبسر

رطباً والبسر اللذنب يسمى بسراً فصار كالعين على الشراء وله ان (١) الرطب اللذنب ما يكون في ذنبه قليل بسر (٢) والبسر اللذنب على حكمه فيكون أكله أكل الرطب والبسر وكل واحد مقصود بالأكل بخلاف الشراء لانه يصادف الجلبة فيبيع القليل فيه الكثير (ولا يحنث بشراء كبسة بسر فيها رطب في لا يشتري رطباً وبسرك في لا يأكل لحماً) لعرف (٥) وأما في الكبسة فلان الشراء يصادف الخ (٦) ولحم الخنزير والانسان والكلب والكركش (لم) هذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا فلا كما في البحر عن الحلاصة وغيرها (٥) لا يحنث (بشحم الظهر) وهو اللحم السمين (في شحما) لانه لحم حقيقة لانه يشأ من اللحم ويستعمل استعمال اللحم (بهداية) والجواب القاطع ان العرف لا يضمن من الشحم الا ما في البطن (٥) ف (وليلة في لحا أو شحما) لانها نوع ثالث (وبخبر في هذا البر) وعندنا يحنث ولا يحنث حقيقة ان له حقيقة مستعملة قلنا تغل وتقل وتؤكل فتبا وهي قاضية على الجواز المتأول ولو قضمها حث عندنا هو الصحيح لعموم الجواز (وفي هذا المتيق يحنث بخبره) لان عينه غير مأكول فالصرف الى ما يتخذ منه (لا بسفه) ثمين الجواز مراداً (والخبر ما اعتاده أهل بلده والشوا والبطيخ على اللحم) دون الباذنجان لعرف (والراس ما يباع في مصره) والفأكة التفاح والبطيخ والمشمش لا النبط والرمان والرطب (خلافاً لما في الثلاثة) وله ان هذه الثلاثة (٣) مما يتعدى به (٤) ويتداوى به فأوجب قصوراً في معنى التفكه وهو التتم زيادة على المتاد للاستعمال في حاجه البقاء (والقتاء والخيار) لانهما من البقول بيضا وأكلاً هداية قلنا بهما بائع البقول ووضعنا على اللوائد موضع الشحاح والبصل هداية (والادام ما يسطبخ به) بان يصبر مع الخبز كشى واحد فيقوم به قيام الصبغ بالثوب (٥) (كالحل والمليح) لانه يذوب فيكون تيباً (والزيت لا اللحم والبيض والحين) وقال محمد رحمه الله كل ما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادام لان الادام من اللزامة وهي الموافقة وكل ما يؤكل مع الخبز حادة كاللحم والبيض فهو موافق له ولهذا ان الادام ما يؤكل (٥) تيباً والتبئة

(١) (قوله الرطب اللذنب) هو الذي في شيء من البسرة (٢) (قوله والبسر اللذنب) هو الذي الرطب فيه مغلوب (٣) (قوله مما يتعدى به) وان كان يتفكه به أينما (٤) (قوله ويتداوى به) أي ببعضه كالرمان في بعض هوارض البدن قالوا الاختلاف بناء على اختلاف العرف باختلاف المصر ويرد عليه ان الاستدلال لا يحنث رحمه الله بقوله لان هذه الثلاثة الخ صريح في ان منبأ الحق ويمكن الجواب بموافقة العرف والحق في زمانه (٥) (قوله تيباً) أي دائماً مع فما يؤكل وحده ولو أحياناً ليس بإدام وفيه ان اعتبار التيبه الدائمة في معنى الادام ممنوع لهم ما لا يؤكل الا تيباً أكله في معنى الادام لكن الادام لا يحنث اسمه الا أكله

اللذنب على التمسك أي مافي ذنبه قليل رطب فأقول أصناف الثمر التي وأبناها من تمر هدام وغارس وكرمان يبداء او طابها من الجانب الذي ليس عليه القمع ففي غير هذه البلاد ان كان ابتداء الارطاب من طرف القمع فما قال صاحب الهداية يكون صحيحاً وان لم يكن الارطاب من جانب القمع فوجه صحت ان الرطب اللذنب ما يكون اذا أكثره رطباً والبسر اللذنب ما يكون أكثره بسراً ثم لما كان البسر من طرف القمع فرأس البسر ما يلي القمع وذنبه الطرف الآخر ولما كان الرطب هو الطرف الآخر فرأس الرطب طرفه الجار وذنبه طرف القمع فهذا وجه صحت (أو لا يأكل لحماً فما كل أكبدا او كرشاً ولحم خنزير أو انسان) قيل لا يحنث بأكل الكيمو الكرش في عرفنا لانها في عرفنا لم يمدحها وأما لحم الخنزير والانسان فهما لحم حقيقة فيحنث بهما

(والغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر) والشاء منه الى نصف الليل والسمور منه الى الفجر وفي ان لبست أو أكلت أو شربت ونوى ميتا لم يصدق أصلا) أي ان نوى ثوبا ميتا أو طعاما ميتا أو شرابا ميتا لم يصدق قضاء ولا دية لان المتنى ما هيته ليس ولا دلالة له على الثوب الا اقضاء والمتن في عدمه له فلا يصح فيه نية التخصيص (ولو شرب ثوبا وطعاما أو شرابا دين) أي صدق دية لقضاء لان اللفظ ما فيه التخصيص خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء (ومعصور البر شرط صحة الحلف خلافا لابي يوسف رح فمن حلف لا شرب ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان نصب في يومه لا يحث) اهل ان امكان البر شرط صحة الحلف عند أبي حنيفة ومحمد رح سواء كان الله تعالى أو بالطلاق أو بالطلاق وعند أبي يوسف رح ليس بشرط فان حلف والله لا شرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو حلف ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامره طالق ولا ماء فيه لا يحث هدمها وعند أبي يوسف رح يحث وان حلف فكان فيه ماء فابرق في اليوم فالحكم ماذكر (وان أطلق فكنا في الاول دون الثاني) أي ان لم يقل اليوم لا يحث في ما لم يكن في الكوز ماء هدمها خلافا لابي يوسف رح وان كان نصب يحث أجساما وذلك لانه اذا لم يكن في الكوز ماء فالسحر

(١) بالاختلاط حقيقة (٢) ليكون قائما به ويكونه (٣) لا يؤكل (٤) على الأفراد حكما • هداية وقد ظهر من كلامه ان الاستطاع يضر بالنية لانه قال في وضع المسئلة فكل شيء استطاع به آدم ثم عليها بقوله الا اذا ما يؤكل بها الخ وان النية تحقق بمجموع الامرين الاختلاط التام وعدم مباشرة على الافراد • ع (والغذاء الاكل من الفجر الى الظهر والشاء منه الى نصف الليل والسمور منه الى الفجر) وهذا لان الغداء حقيقة اسم للطعام لما كُول في هذا الوقت المذكور وكذا الشاء والسمور حقيقة اسم للطعام لما كُول في ذلك الوقتين ثم استبرك كل منهما للاكل الواقع في تلك الاوقات • ع (ان لبست أو أكلت أو شربت ونوى ميتا لم يصدق أصلا) لان النية انما تصح في المفقود والثوب وغيره ليس بمذكور تصبها والمتن في عدمه له فلفظ نية المحسوس • هداية وحث ليس أي ثوب كان لوجود المحلوف عليه • ع وأما المصدر المذكور عليه باللفظ فثبت ضرورة والضرورة تدفع بدون التعميم ويرد عليه طلق نفسك حيث تصح نية الثلاث • ف ويمكن ان يقال ان صحة نية الثلاث ليست بالتعميم بل لانها جعلت فردا حكما للاختصاص ولا انحصار في الحبس فشمله لجميع أفراد الجنس كشمول أسماء العدد لاجزاء مدلولاتها ولما لا تصح نية الاثنين في الحفرة • ع (ولو زاد ثوبا وطعاما وشرابا دين) لانه نكرة في محل الشرط قسم فصحت نية التخصيص ولا يصدق قضاء لاختلاف الظاهر (لا يشرب من دجلة على الكرك) وقالا اذا شرب منه بانه يحث لانه المتفاوت للظهور وله ان تكة من التبعيض (٥) وحقيقته في الكرك وهي مستمرة ولما لا يحث بالكرك

منه • ف لکن هذا القع مندفع بما كتبنا من ان النية تحقق بمجموع الامرين الخ ولا ريب ان الاختلاط التام بحيث يصير الخ متنفذ والكل يتنفي بانتهاء جزئه • ع (١) قوله والنية بالاختلاط حقيقة) يعني ان النية توفى حقيقة وذلك بالاختلاط ليكون قائما به وحكمة بان لا يؤكل على الأفراد وكلا النوعين متنفذ في نحو اللهم خذني قوله بالاختلاط الخ) بأن يصير الخ (٢) (قوله ليكون قائما الخ) بأن يتنفس فيه والا فالتعلل ونحوه ليس بمرض يقوم بغيره ولا انفسا في الحين ونحوه (٣) (قوله لا يؤكل) أي لا يتناول نفرج الماء الخالص عن الادامية ايضا لتماطيه منفردا • ع (٤) (قوله على الأفراد) أي لا يؤكل على الأفراد أصلا وقد منه الشارح كما قلناه آتيا مع (٥) (قوله وحقيقته الخ) لانه لا ابتداء الغاية فالنفي ان ابتداء الشرب منها وهذا انما يكون بوضع فيه عليها نفسها وأما ما في الهداية من انها لتبعيض قائما يصلح توجيها لقولها ثم اهل ان الاتفاقان دجة حقيقة في الحفرة • وجزا ان تكون حقيقة في الماء الكائن فيها قسم دجة مشترك وان تكون مجازا فيه وعلى كل قاعدة الحفرة في تركيب لا أشرب من دجة متنفذة فتبين ارادة الماء الكائن في افضل تقدير الاشتراك لا اشكال ان التركيب المذكور



غير يمكن سواء ذكر اليوم أو لا وان كان فيه ماء فان ذكر اليوم قاله انما يجب عليه في الجزء الاخير من اليوم فاذا صب لم يكن البر متصورا وان لم يذكر اليوم قاله انما يجب عليه اذا فرغ من التكلم لكن موسسا بشرط أن لا يفوته في مدة صمره والبر متصور عند الفراغ من التكلم فانقد البين وعند أي يوسف رح بحث في الكل في الوقت بدمعى الوقت في غير الوقت بحث في الحال (وفي يسمدن الساء أو ليقطن هذا الحجر ذهباً أو ليقطن فلانا طلا بموته انقد البين تصور البر وحث للسج وان لم يعلمه فلا) وفي خلافه زفر رح فضده لا يعتمد البين لكون البر مستحيلا عادة قلنا هذه الامور ممكنة في ذاتها فيمكن هذا لاقتاد البين وحث في الحال بلا توقف الى زمان الموت لعجز عادة وانما قلنا بموته لانه يراد قتله بمداخيه الله تعالى وهو يمكن غير واقع فينقد البين وحث في الحال اما اذا لم يكن طلا بموته فالمراد التسل المتعارف ولما كان ميتا كان القتلى المتعارف متما فصار كسلة الكوز (ومد شعرها وحقنها وعضها كضربها وقطن ملكه بعد ان ليست من فركه فهدى ففترته ولسج وليس هدى) قلن مبتدأ وهدى خبره ومعنى الهدي ما يهدي الى مكة فتصدق وعندهما ان كان القطن ملكه يوم الحلف ففترته ولسج وليس يجب أن يهدي الى مكة وان لم يكن القطن ملكه

اجما فلا يصار الى الجواز ولو متعارفا (بخلاف من ماء دجلة) لبقائه بعد الاغتراق منسوباً اليها وهو الشرط (ان لم أشرب ماء هذا الكوز اليوم فكذلك ولا ماء فيه أو كان فصب أو أطلق) عن ذكر اليوم (ولا ماء فيه لا يحنث) وحده أي يوسف يحنث في الحال في الصورة الأخيرة هداية وفي الاولين يحنث عند غروب الشمس عناية والاصل ان من (١) شرط انقاد البين (٢) وقائه التصور عندهما خلافاً لابي يوسف لما ان البين انما انقد للبر فلا بد من تصور البر ليسكن إيجابه وله أنه أمكن القول باقتاده موجبا للبر على وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفارة قلنا لا بد من تصور الاصل لينقد في حق الحلف وقد لا يتعد القموس موجبا للكفارة (وان كان فصب) وكان قد أطلق (حنث) في قولهم جعبا لان في المطلق يجب البر (٣) كافرغ فاذا فأت البر فوات الحلف عليه حث (٤) كما اذا مات الحالف (٥) والماء باق اما في الوقت فوجوب البر انما هو في الجزء الاخير من الوقت وعند ذلك لم يمكن البر قبطله البين كما اذا عقدما ابتداء في هذه الحالة (حلف يسمدن الساء أو ليقطن هذا الحجر ذهباً حث للحال) وقال زفر لا تعدد قلنا ان البر يمكن حقيقة (٦) لان الملائكة يسمدون الساء وكذا يجوز البر ذهباً بتحويله الله فانقد البين وحث للحال لعجز العبادي كما اذا مات حقيقة في وضع الفم على الماء الكائن في الحفرة وعلى تقدير الجواز فمى كون اللفظ حقيقة مستعملة ان التركيب المذكور حقيقة في وصل المعنى الحقيقي للاشرب بالمعنى المجازي لسهولة تمييز مجازه أعني دجلة المستعملة في الماء بقيد كون الماء في الحفرة على مجازها وهو دجلة المستعملة في ماها لا بهذا التقيد بأنه أقرب الى الحقيقة وهي دجلة بمعنى الحفرة (١) (قوله شرط انقاد البين) أي المطلقة فلو لوقته أيضا ع (٢) (قوله وقائه) أي في اللوقته (٣) (قوله كما فرغ) لان في تأخير الوجوب الى آخر جزء من حياته اضرارا بالحلف لعدم امكان البر في ذلك الجزء مولا التكفير ولا الوصية فيبقى انما تعين الوجوب قبله ولا ترجيح لوقت دون وقت فلم الوجوب عقب الحلف موسسا بشرط عدم الفوات فاذا فأت الحلف ظهر ان الوجوب كان متيقنا من أول وقت الامكان نظير ما قرره القائل بوجوب الحج موسسا وهذا بخلاف اللوقته لان ما فاية ملزمة بمحتمل وقوعها قبل الموت فلا يلزم من التأخير اليها الضرر المذكور بل هو توصية محمد أمين بخاتمه (٤) (قوله كما اذا مات الحالف) أي قبله تحقيق البر فاته يحنث بحكم السج العادي مع امكان البر بإعادة الحياة فكذلك يحنث في مسئلتنا لعجز العادي مع امكان البر بإعادة الماء (٥) (قوله والماء باق) اما اذا صب قبل موته فاته قد حث بمجرد صبه فلا مدخل لموته في الحث (٦) (قوله لان الملائكة تالح) وكذا بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام

يوم الحلف لا) وغام ذهب على  
 لإخاتم خضة وحدها عقد لؤلؤ  
 لم يرض على وي يثق ومن حلف  
 لا ينتم على هذا الفرائض تمام على  
 قرام فوقه حثت لامن جعل فوقه  
 فراشا آخر) لان الفرائض مع الفرائض  
 لا الفرائض الاخر (أو حلف لا  
 لا يجلس على الارض فجلس على بساط  
 أو حصر فوقه) حيث لا بحث لانه  
 لم يجلس على الارض (ولو حال بينه  
 وبينها لبس حث) لانه جلس على  
 الارض ولياسه تبعه (كمن حلف  
 لا يجلس على هذا السرير فجلس على  
 بساط فوقه) لان الجلوس على هذا  
 السرير لا يتبادر بدون أن يجلس  
 عليه بساط فجلوس على البساط  
 جلوس على السرير بخلاف جلوسه  
 على سريره آخر فوقه فان الجلوس  
 على السرير الاخر لا يكون جلوسا  
 على ذلك السرير ولا يضمه يقع على  
 لا بد ويضمه على مرة) اهل ان قوله  
 لا يقل هذا في الرف سلب لولوه  
 يضمه وقوله يضمه واقع على مرة  
 قوله لا يضمه يكون للابد (وبني  
 النبي الى بيت الله تعالى أو الى  
 الكعبة يجب حج أو مرة متبعا ودمان  
 وكبوا شيء بني الخروج والعباد  
 الى بيت الله تعالى والنبي الى الحرم  
 أو المسجد) هذا عند أبي حنيفة  
 وأما عند أبي يوسف ومحمد رحم  
 الله عليهما حج أو مرة متبعا  
 الحرام أو السقا والمروة ولا يثق  
 بعد قول له ان من أحج العالم فأت حر

الحالف فانه يحنث (١) مع احتمال اعادة الحياة بخلاف مسئلة الكوز لان شرب  
 الماء الذي في الكوز وقت الحلف ولا يله في الكوز غير متصور فلم تنفذ البيعة  
 (لا يتكلم فناداه) وهو بحيث يسمع (وهو قائم فأيقظه أو الا يذنه فاذن  
 له ولم يعلم فكلمه حث) في الصورتين أما في الاولى فقلناه وصل الكلام الى  
 سمعه لكنه لم يفهم ثوبه كما اذا ناداه وهو يسمع ولم يفهم لفعلته فان لم  
 يوقظه فهو كما اذا ناداه من بعيد بحيث لا يسمع وأما في الثانية فلان الاذن إنما  
 يبنى الاعلام أو بمعنى الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يحقق الا بالسمع وفيها  
 خلاف أبي يوسف (لا يتكلم شهرا فهو من جن حلف) عملا بدلالة حاله  
 هداية وهو ضمنه الباحث على الحلف • ف (حلف لا يتكلم قرأ القرآن أو مسح  
 لم يحنث) وعند الشافعي يحنث ولثاته لا يسى متكلما هرفا بل قارئا ومسحبا  
 يوم أكمل فلانا على الجديدين) لان اسم اليوم اذا قرن بفعله لا يحنث يرا به  
 مطلق الوقت • هداية والطلاق لا يحنث • ف (ولية أكله على الليل) لانها حقيقة  
 في السواد كالتيار في الياض (ان قلت الا ان يقدم زيد أو حتى أو الا أن يأذن  
 أو حتى) يأذن وقد تقدم في مسئلة الخروج ان الا أن بمعنى حتى • ع (فكذا  
 فكلم قبل قدومه أو اذنه حث) بقاء البيعة (وبدها لا) لانها البيعة فان مات  
 زيد سقط الحلف) لان المصروف عليه انما هو كلام يشهي بالاذن أو التقدم (٢)  
 ولم يبق بعد الموت متصور الوجود فسقط الحلف وعند أبي يوسف التصور ليس  
 بشرط فتدسقوط القاعدة (٣) يتأبد البيعة) لا يأكل طعام فلان أو لا يدخل داره أو  
 لا يلبس ثوبه أو يركب دابة أو لا يكلم عبده ان أشار وزال ملكه وفعل لم يحنث  
 خلافاً لحمد وزفر ولهما ان البيعة انعقدت على محل مضاف الى فلان والاضافة  
 معتبرة لان هذه الاشياء لا تلهي لذاتها فتبطل البيعة بطلان الاضافة (كالتجديد)  
 لاعتبار كل من الاضافة والاشارة باعتبار الاضافة لكونها مناط المجران واعتبار  
 الاشارة لكونها أتم في التعريف لافادتها الشخص • ف (وان لم يشتر لا يحنث  
 بعد الزوال) لزوال الاضافة وقد كانت شرط انعقاد (وحنث بالتجديد) لوجود  
 مناط المجران وهو اضافة الملك • ع (وفي الصديق والزوجة في النكاح حث  
 بعد الزوال) لان (٤) هذه الاضافة (٥) للتعريف لان المرأة والصديق

(١) قوله مع احتمال الخ) لكنه لم يشتر لانه خلاف القاعدة (٢) قوله ولم يبق  
 بعد الموت متصور الوجود) واداة الحياة وان كانت ممكنة لكن البيعة انما انعقدت  
 على التقدم أو الاذن في حياته القائمة لا للمادة وهذا كما اذا قال لفلان فلانا فلان  
 ميت ولم يعلم بموته لا تنفذ لوقوعها على الحياة القائمة وهي متقدمة • غاية (٣) قوله  
 يتأبد البيعة) فاقى وقت كلمه حث (٤) قوله هذه الاضافة أى اضافة النسبة  
 بخلاف اضافة البودادار فانها اضافة للملك فهي لتعريف (٥) قوله للتعريف لا لتعريف

شهدا بغيره بكوفة) هذا عند أبي  
يوسف رح وأما عند محمد رح فيبقى  
لأنه قامت شهادتهما على أمر معلوم  
وهو التضحية بكوفة ومن ضرورته  
عدم الحلف وهو شرط التيق وقال  
هذا شهادة على النبي والشهادة على  
النبي غير مقبولة فقول النبي الذي  
يحيط به علم الشاهد هو مثل الأبيات  
على ما بين في أصول الفقه في التزجيح  
(وحدث بصوم سابعة بنية في لا  
يصوم كما لو صمت يوما أو صوما حتى  
ينم يوما) فإن قلت الصوم الشرعي  
هو صوم النجوم واللفظ إذا كان له  
معنى لغوي ومعنى شرعي يعمل على  
المعنى الشرعي قلت الشرع قد أطلقه  
على ما دون اليوم في قوله تعالى ثم  
أتبعوا الصيام إلى الليل فالصوم التام  
صوم يوم فإذا قال لا أصوم يوما أو لا  
أصوم صوما يراد به الصوم التام  
(ويركة في لا يصل إلا بما دونها  
ولو ضم صلاة فبشع لا يافقه ويولد  
ميت في أن ولدت فانت كذا وعنتي  
الحى في أن ولدت فهو حر أن ولدت  
ميتا ثم حيا) هذا عند أبي حنيفة  
وأما عندهما فلا يفتى لأن البين  
أنحلت بولادة الميت قلنا لم تنحل لأن  
قوله أن ولدت للراد به الحى بقرينة  
قوله فهو حر لأن الميت لا يمكن حرته  
(وفي لفظين دينه اليوم وقضاء زيفوا  
أو بهرجة أو مستحقا أو بأهه شيئا  
وقبضه بر ولو كان ستوة أو وصاسا  
أو وهبه لا يسيح وفي مسائل شتى  
من كتاب القضاء أن الزنى ما يرد

يقصدان بالمجبران فلا يشترط دواهما (١) فيسقط الحكم (٢) بينه • هداية  
(٣) لوجود الإشارة • ع (وفي غير المثار لا) خلافاً لعمدولها أنه يحمل أن يكون  
غرضه هجرته لا لجل المضاف إليه ولما لم يبين فلا يفتى به زوال الإضافة بالشك  
هداية الثاني • من أحوال كون غرضه هجرته لهينه لأنه موجود عند الحلف  
ويقصد بالمجبران وقد انعدم هذا الاحتمال في المتبجد لعدم وجوده عند الحلف  
حق يقصد هجرته فانتفى الشك وتبين عقد البين في حقه على الإضافة وقد تحققت  
فلذا قال المصنف • ع (وحدث بالمتبجد لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فيباعه  
فكلمه حدث) لأن هذه الإضافة إنما هي للتعريف لأن الإنسان لا يماضى لمضى في  
الطيلسان فصار كما إذا أشار إليه • هداية وقال لا أكلم هذا الرجل • ف (الزمان  
والحين ومنكرهما ستة أشهر) لأن الحين قد (٤) يراد به الزمان القليل وقد يراد  
به أربعون سنة قال تعالى حل أتى على الإنسان (٥) حين من الدهر وقد يراد به  
سنة أشهر قال تعالى تؤتى أكملها (٦) كل حين فالصرف إلى الوسط لأن السبيل لا  
يقصد بالتحقق لوجود الامتناع فيه عادة والمديد لا يقصد به غالباً لأنه بمنزلة الأبد  
(٧) ولو سكت عنه لتأيد (٨) والزمان يستعمل الحين يقال ما رأيك  
منذ حين ومنذ زمان بمعنى واحد • هداية (والدهر) المرفع مبتدأ • ع (والأبد)

(١) (قوله فيسقط الحكم) أى المجر (٢) (قوله بينه) أى بين كل  
واحد منهما • هداية (٣) قوله لوجود الإشارة) تقريره على ما في النائية أن الإضافة  
للتعريف وما كان للتعريف يفتى بوجود ما هو أبلغ منه فيه وقد وجدت الإشارة  
وهي أبلغ منها فيه لكونها قاطعة للشركة لأنها بمنزلة وضع اليد عليه بخلاف الإضافة  
لجواز أن يكون لفلان أصدقاء والزوجات اه م ع (٤) قوله يراد به الزمان القليل  
فبمحان الله حين تحمون الآية. هداية أى ساعة تحمون والمراد به وقت الصلاة  
(٥) قوله حين من الدهر) المعروف على أنه أربعون سنة (٦) قوله كل حين) وعن  
أبي حنيفة أن ذلك ستة أشهر لأنه من حين يخرج الطالع إلى أن يصير وعياً ستة أشهر  
• فتم من وقت الرطب إلى وقت الطلع ستة أشهر ومناه أنه يقتنع بها في كل وقت  
ولا يقطع قطعاً البتة • هداية (٧) قوله ولو سكت عنه لتأيد) فلما ذكر حيناً مع ذلك  
وجب أن يستفاد منه معنى سوى المعنى الذى يستفاد عند عدم ذكره ليفيد ذكره  
وذلك المعنى يجب أن لا يكون الزمان السبيل ولا أن يبين سنة لما ذكره حيناً ما قلنا وهو  
سنة أشهر • ك (٨) قوله والزمان يستعمل الحين) وفيه ان هذا يحتاج إلى ثبت  
من مواد الاستعمال ولم يوجد استعماله في المعاني المذكورة للحين وإنما يستعمل في  
مطلق التعصير والمديد للتوسط لم أنه مثل الحين في الوضع لكنه لا يفيد في المرام  
لأن المقصود أن يحمل اللفظ عند عدم العين لحسوس مدة على المدقاتى استعمال فيها وسطاً  
• فلو قد انعدم استعماله فيها وسطاً فانتفى الحمل

عصفه ع (المر) خبره ع لمرق (ودهر) المنكر (بجمل) لان دهرما منكر لم يثبت استعماله على النسخة الثلاثة للمديد والتصير الوسط فلم يدركا بقدر وقيل لاسماء في الحديث ان الدهر هو الله قال جلي الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله يقول الحالف لا اكلم الدهر يحتمل البين (١) مؤيدة والمضى والله لا اكلموا الله لجواز حذف حرف القسم ونصب الاسم ويحتمل انه اراد الظرف وهو الايد وهذا الوجه يوجب التوقف في المرفق ايضاً لان الذي يراد به الله تعالى هو المرفق لا المنكره ف وعندهما يقع على ستة اشهر \* غناية (٢) لانه يستعمل استعمال العين والزمان يقال ما رايتك منذ حين ومنذ دهر قلنا ان القلت لا تترك قياسا والمرفق لم يعرف استعماله لاختلاف في استعماله \* غناية بيان استلزام استعمال فيه ان مرفقه يقع على الايد (٣) بخلاف العين والزمان ويقال دهرى لمن قال بالدهر وانكر الصانع وفي الآية حكاية عنهم وما يهلكنا الا الدهر (٤) وفي الحديث لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله \* غناية (والايام وايام كثيرة والشهور والسنوات حشرة) وقالا على جمعة في الايام وايام كثيرة وسنة في الشهور والمر في السنين وله ان ذلك اقصى ما استعمل لفظ الجمع فيه يقتضى وذلك عند وقوعه عينا للعدد \* ف وانما حمل على الاضى لانه نهاية ثمان مراتب فلا يلزم ان ترجح بلا مرجح والثلاثة وان كانت نهاية في الابداء لكنها مدلول للصيغة فلو حمل عليها لزم الفناء اللامع \* ع (ومنكرها غلالة) لانه اقل الجمع

### باب البين في العلق والعلق

(ان ولدت فانت سحداً حث بليت) لانه ولد حقيقة وشراً حتى تنقضي به العدة والمم بدمه فحاش وأمه أم ولد له وعرفا (بخلاف فهو حر) أى بخلاف قوله اذا ولدت ولداً فهو حر حيث يشترط ان يكون حياً عند أى حقيقة رحمه الله حتى لو ولدت ولداً ميتاً الخ \* عى فظهر منه ان قول المصنف (فلو ولدت) تقرير على قوله بخلاف فهو حر \* ع (ولداً ميتاً ثم آخر حياً عتق الحلى وحده) فلا يفتق ما ولد بعده \* لان مطلق اسم الولد مفيد بالحلى لانجات الحرية له حيث قال فهو حر ولا حرية الا في الحلى فكأن قال اذا ولدت ولداً حياً بخلاف الفصل

(١) قوله مؤيدة وفيه ان التأنيدهم تحقيق في الاحوال الثاني ايضاً حث قال وهو الايد وحيثاً وجه التوقف في المرفق \* ع (٢) قوله لانه يستعمل الخ أى استعمالاً لا يراد به تقدير مبدى بل ترادف تميمية فيما اذا قصد التكلم الاخر عن نفس المتحدث قطع النظر عن تعيينها فهذا من قبل قياس دهر على العين والجمع ان كلا منهما يذكر لارادة مدة مبهمه الحكم ان لم تستأشروا الى هذا القياس اشار صاحب الهداية بقوله ان القلت لا تدرك قياساً (٣) قوله بخلاف العين والزمان أى فلا يلحق بهما قياساً \* ك (٤) قوله وفي الحديث لا تسبوا الدهر الخ هذا وجه مستقل لاجل الدهر كما حرره صاحب الفتح \* ع

### باب الحلف بالقول

(وحث في حلفه لا يكلمه ان كلمه) تأملاً بشرط ايقاظه وفي الاية (أى وحث في حلفه لا يكلمه الا اذنه) ان اذن ولم يعلم به فكلمه (لان الاذن اعلام فان اذن ولم يعلم فهذا لا يكون اذا وعده أبى يوسف وح لا يثبت لان الاذن هو الاطلاق (وفي لا يكلم صاحب هذا الثوب بفاعه فكلمه وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيئاً) لان الوصف المذكور لا يصلح

السابق لان الحرية (١) ثابتة للام لاه (أول عبد أسلمك) وفي الهداية اشتريه  
( فهو حر فلك عبدا حتى ) لان الاول اسم لما لم يكن قبله شيء من جلسته  
سواء كان بعده أو لا ( ف ( ولو ملك عبدين ثم ملك آخر لا يثنى واحد  
منهم ) لعدم التفرّد في الأوليين والسبق في الثالث فالعدم الأوليّة لان الاول  
اسم لفرد سابق ( ولو زاد وحده حتى الثالث ) لاه يراد به التفرّد في حالة الشراء  
لان وحده (٢) للمحال لفة والثالث سابق (٣) في هذا الوصف ( ولو قال آخر  
عبد أسلمك فهو حر فلك عبدا ومات لم يثنى ) لان آخر اسم لفرد لاحق ولا  
سابق فلا يكون لاحقا ( فان اشتري عبدا ثم عبدا فأت حتى الآخر ) لاصالته  
بالأخرة ( منذهبك ) فيعتبر من جميع المال لان الموت (٤) معرف قاما لأخرة  
في وقت الشراء وقالا يثنى يوم مات فيعتبر من الثلث لان الأخرى لا تنبت الا  
بعدم شراء غيره بعده وذلك بتحقيق الموت (٥) فكان الشرط متحققا عند الموت

(١) ( قوله ثابتة للام ) أي ومسلطة بالولد والطلاق به لا يقتضي حياته ع (٢)  
( قوله للمحال ) فبعد ما علم وهو الشراء فيفيد أن الشراء في حالة تفرد المشتري  
وهو صادق في الثالث (٣) ( قوله في هذا الوصف ) وهو التفرّد حالة الشراء بقي  
ان الاول لما كان اسما لفرد سابق والحال ان مؤدى وحده هو التفرّد فالفرد  
بين التركيبين مع ان لفظة أول مذكورة فيما قلنا مدار الاشكال على جعل جملة  
أشترى مثلا لفظة أول فالضمير المنسوب مائد عليها فيكون التفرّد حالة الشراء في كل  
من التركيبين وليس كذلك بل هي لمت ليد والضمير مائد عليه فأول في التركيب  
الاول مسلط على البديهة المقيدة بالشراء فيعتبر السبق والفردية المفهومان من لفظة  
أول فهما وفي الثاني على الفردية المقيدة بالشراء المفهومان من لفظة وحده لان  
عطف الكلام على التقيّد بالسبق والفردية المفهومان من لفظة أول يثبتان فيها اتفاق  
ان السابق ما لم يكن قبله شيء مشترك في جنسه فسبق الواحد في التركيب الاول  
أما يتحقق بثنى تقدم مشاركة في البديهة المقيدة بالشراء ولا ريب ان للتعدد يشارك  
الواحد فيها فلا يتحقق سبق الواحد وفي الثاني أعما يتحقق بثنى تقدم مشاركة في  
الفردية المفهومة من لفظة وحده ولا ريب ان للتعدد لا يشارك الواحد في الفردية  
للمذكورة فقد تحقق سبق الواحد ع (٤) ( قوله معرف ) أي لحكم ثابت  
قبله لا أنه ثابت عنده ع كما لو قال أنت طالق ان حست قالها وأت الغم لا يحكم  
بطلاقها قبل ثلاثة أيام وبمدها يظهر أنها طلقت حين رأته الغم (٥) ( قوله فكان  
الشرط ) وهو عدم الشراء عندهما وهذا ممنوع عنده فان عدم الشراء مظهر لا  
شرط وأما الشرط المصالحه بالأخرة وهذه الصفة حصلت من وقت الشراء الا  
ان هذه الصفة بمرضية الزوال بأن يشتري بعده غيره قالها مات ولم يشتريه آت  
كان آخرها من وقت الشراء

آخر فباعه على أنه بالخيار يثنى لاه  
لم يخرج من ملكه وقد وجد الشرط  
وهو البيع ولو قال ان اشتريته فهو  
حر فشرته على أنه بالخيار حتى أما  
على أصلها فلا دخل في ملك  
المشتري وأما على أصل أبي حنيفة  
روح فلا دخل على التيق بالشراء فكانه  
قال بعد الشراء بالخيار فهو حر فيبقى  
( وفي ان لم أبيه فكفنا فاعتق أو  
دير ) أي قال ان لم أبيه فكفنا أي  
إسراءه طالق فاعتقه أو ميره طلقت  
إسراءه لان الشرط وهو عدم البيع  
قد تحقق ( وضل وكيله في حلف  
التكاح والعلاق والخلع والتقي والكتابة  
والصلح من دم معد والمهية والصدقة  
والقرض والاستقراض والادعاء  
والاستبداء والإجارة والذبح وضرب  
الليد وقضاء الدين وقبضه والبناء  
والخياطة والسكوة والحمل ) فان  
الوكيل في هذه العقود سفير محض  
حتى ان الحقوق ترجع الى الامر  
فكان الامر فعل بنفسه ( لا في حلف  
البيع والشراء والاجارة والاستعجار  
والصلح من مال والمقصومة والقسمة  
وضرب الولد ) لان المتصدر من  
الوكيل حتى ان الحقوق ترجع  
اليه ولم يصدر من الموكّل فلا يثبت  
والفرق بين ضرب اليد وضرب  
الولد ان الضرب فعل محسوس لا يتقبل  
من أحد الى آخر الا اذا صح التوكيل  
وصحة التوكيل يكون في الاموال  
فيصح في اليد دون الولد ( ولا في لا  
يشتمك فقرأ القرآن أو سبح أو

حلل أو كبر في الصلاة أو غارجهما) هذا عندنا لانه لا يسمى متكلما محررا

فيقتصر

وشرها وعند الشافعي روح يشتد وهو التماس لأه كلام حقيقة (ويوم أكذبه على اللوز) قال لأمرأته أنت طالق يوم أتكلم  
قللاً فهو على اليد والبارحاس في باب إبطال الطلاق أن اليوم (٢٧١) إذا قرن بقل غير معتبر أده مطلق

الوقت (وصحبة التبار) لاه  
مشملي فيه أيضاً وخضد أبي  
يوسف يصدق جازاً لقضاء لاه  
خلاف المتعارف (وليتأكله على الغيلة  
والا أن الغاية كحق في أن كنهه ألا  
أن يقدم زيد أو حتى حدث أن كنهه  
قبل قدومه لا أن كنهه بعده وفي لا  
يكلم عبده أو صديقه أو امرأته أو  
لا يدخل داره أن زالت أضافته وكنهه  
لا يثبت في اليد أشار إليه بهذا أولاً  
وفي غيره أن أشار بهذا حدث والا  
فلا حلف لا يكلم عبداً فلا نزل  
أضافته أي يبيح عبداً له فكله لا  
يبحث أما إذا لم يشر فظاهر أن أشار  
فلا نزل ليدل سقوط منزله لا يماضي  
لذاته بل للعنف في المضاف إليه فبالإضافة  
تكون متميزة فإذا زالت لا يثبت وأن  
حلف لا يكلم صديق فلان أو قال  
صديق فلان هذا أو حلف لا يدخله  
دار فلان أو قال دار فلان هذه فلم  
يبق الصدقة وباع الدار فكله ودخل  
الدار ففي سورة عدم الأشارة لا

يبحث لأن الإضافة متميزة وفي سورة  
الأشارة يبحث لأن هذه الألفاظ يمكن أن  
تجبر لذاتها فإذا كانت الذات متميزة  
كان الوصف وهو كونه مضافاً إلى  
فلان في الحاضر لغواً (وحين وزمان  
بلائية نصف سنة نكر أو عرف  
لقوله تعالى توفني أكلها كل حين إذاذن  
ربها) ومهما ماتوا وبهم لم يدر  
متكراً قال أبو حنيفة روح لأدري ما أدهر وعندهما نصف سنة مثل لا كنه حينا (ولابد مسروراً وأيام كثيرة والأيام  
والشهور والسنوات عشرة وفي أول عبداً اشتريته حر إن اشتري عبداً حتى) أي لا يحتاج لأولته إلى شراء عبداً آخر (وان

فيقتصر عليه) كل عبداً بشرى بكذا فهو خرف بشره ثلاثة متفرقون حتى الأول  
لأن الإشارة اسم لشخص بشره الوجه ويشترط كونه ساراً بالعرف وهذا إنما  
يحقق من الأول (وان بشروا ما هموا) لثبوتها من الكل - هناية بشره  
بعلام عليه - ف (وصح شراء أبيه كلفارة) خلافاً لغيره والشافعي وثنا أن التبة  
قد قرئت بفتح السين وهو الشراء وهذا لأن الهمزة مجموع القراءة والملك (١) لكن  
الشراء اختياري فأضيف إليه (لا شراء من حلف بيمينته) لاستحقاقه الحر بيمينته  
أخرى حتى لو قال إن اشتريتك فأنت حر من كفارة بيمينته لانه غير مستحق  
يمينته أخرى (وأما قوله) أي شراء من استوفى بها بالكساح لأن حره بها مستحقة  
بالاستيلاء فلا تضاف إلى البمين من كل وجه (ان عسرت أمة فهي حرة صح  
لو في ملكك) لأن البمين انقضت في حقها لمصادقتها الملك (والألا) خلافاً لغيره  
وثنا إن التبرى وإن كان لا يصح إلا في الملك (٢) فذكره ذكر الملك لكن  
الملك يصير مذكوراً ضرورة صحة التبرى فلا يظهر في حق سعة الجزاء وهو  
الحرية - هناية لأن التاب ضرورة بقدر بقدرها مع (كل مملوك في بحر حتى  
حينئذ وأما أولاده ومديروهم) لكل الملك فيمن وفي المديرين مع ثبوت  
فيهما يدا وديقوتها يجوز وطه أم الولد وللديرة فوجدت الإضافة المطلقة - هناية  
أي الكسابة مع (لا مكابيه) وكذا مقتضى البعض - ف لملك الملك يدا والبالا ملك  
أ. كسابه ولا يجوز وطه المكاتب (هذه طالق أو هذه وهذه طلعت الأخيرة)  
ولا يصح عطف هذه على هذه الثانية (٣) فزوم الأخبار عن لثني للفرقة قدر  
(ومعني في الأولين) لأن كلمة أولات ثابت أحد المذكورين وقد أدخلها بين  
الأوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة لأن السلف للمشاركة في الحكم فيعتصم  
(٤) بمجمله (٥) فصار كما إذا قال أحداً كاطالق وهذه (وكذا التتق والاقراء)  
كقوله فلان على التث أو فلان وفلان لزمه خسة لآخر وله جعل خسة  
لأى الأوليين شاء فإن مات بلايين فالخسة بين الأوليين - محمد ابن

(١) قوله لكن الشراء) الذي هو سبب الملك - ع (٢) قوله فذكره  
ذكر الملك فكانه قال أن ملكك جارية فهي حرة - ع (٣) قوله لزوم  
الأخبار الخ) لأن للقدراً إنما يقدر على طبق المذكور وللمذكور مفرد - ع  
(٤) قوله بمجمله) وهو أحدهما وتوضحه في المقولة التالية - ع (٥)  
(قوله فصار كما إذا قال الخ) قيل إن السلف كما يصح على أحدهما للمفهوم  
من هذه أو هذه يصح على هذه الثانية وحيداً التزديد بين الأولي وبين  
الأخيرة فلا يلزم طلاق الثالثة - ف الذي يظهر لي ولم عند الله تعالى أن

متكراً قال أبو حنيفة روح لأدري ما أدهر وعندهما نصف سنة مثل لا كنه حينا (ولابد مسروراً وأيام كثيرة والأيام  
والشهور والسنوات عشرة وفي أول عبداً اشتريته حر إن اشتري عبداً حتى) أي لا يحتاج لأولته إلى شراء عبداً آخر (وان

شركي جدين ثم آخر قلا أشلا) لان الأول قرد لا يكون غيره من نفسه سابقا عليه ولا مقارنا له ولم يوجد (قلا) ثم وحده حتى التثنية أي قال

(٢٧٢) أول عبد اشترى وحده

باب اليمين في البيع والشراء والزواج والصوم والصلاة وغيرها  
كاشى والجلوس والبس - محمد أمين ( ما بحث بالباشرة لا بالامر البيع)  
الاصل ان كل عقد ترجع حقوقه الى الباشرة لا بحث الحالف على تركه فصل  
وكيله لوجوده من الوكيل حقيقة وهذا ظاهر وكذا حكاه لرجوع الحقوق اليه  
وكذا كل فصل يصح الثبوت فيه ويحتاج الوكيل الى تسبته الى للوكيل (١)  
كالخاصة فان الوكيل يقول ادعي لموكلتي أو لا يصل منفعتي الى الموكل كضرب  
الولد فلا بحث في شيء من هذه فصل الوكيل وكل عقد لا ترجع حقوقه الى  
الباشرة قلة بحث فصل نفسه وفصل الوكيل أيضا وكذا كل فعل مصلحت مائة  
على الأمر كضرب البد - محمد أمين ( والشراء والاجارة والاستيجار ) الا  
اذا نوى ذلك لاه شدد على نفسه او كان الحالف ذا سلطان لا فصل ذلك بنفسه  
• هداية لان قصده من اليمين منع نفسه عما يمتاده • غناية وما اعتاده هو الامر  
• ع ( والصلح على مال ) بعد الاقرار • د لاه كالباع • ع ( والقسمة والحسوة  
• وضرب الولد ) الكبير • د ( وما بحث بهما التكاح والطلاق والحلع والعتق  
والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض ) لان  
الوكيل في هؤلاء سفير وقد لا يعضيه الى نفسه (٢) وحقوق القدر ترجع الى  
الامر لا اليه ( وضرب البد والبيع والبناء والحياطة ) لان مصلحة الافعال  
الاربعة طائفة على الامر • ع ( والايديع والاستيلاء والامارة والاستشارة ) اذ  
لا حقوق لهذه الاربعة ترجع الى المأمور اذ لا يجب على المودع بالكسر والمخير  
تسلم اليمين للمودعة والمستشارة لم يجب ردها على المودع بالفتح والمستعيران قبضها  
لكنه من حقوق القبض اذ على اليد ما قبضت لا من حقوق المدة • ع ( وقضاء الدين

الثالث لاه أول عبد اشترى  
وحده ( وفي آخر عبد اشترى  
جيدا فان لم يفتق ) قال آخر عبد  
اشترى حرقا اشترى جيدا فان  
للمدعى لا يفتق هذا ولا يتوهم انه  
اذا مات يكون ذلك البعد آخر الان  
الآخر لا يده من أول ولم يوجد  
( فان اشترى عبدا ثم آخر ثم مات  
حتى الآخر يوم شري من كل ماله  
وعندهما يوم مات من ثلث ماله )  
لان الاخرية تحققت بالموت فيفتق  
فصل للموت من ثلث ماله وله ان  
يملو ثنين انه كان آخر عند الشراء  
فيفتق في ذلك الوقت ( ولا يصير  
الزوج قارا لو علق الثلث به خلافا  
لها ) والضمير فيه يرجع الى الآخر  
وضورة للمثلية رجل قال آخر امرأة  
أتزوجها طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم  
أخرى ثم مات طلق عند أبي حنيفة  
وح عند الزوج فلا يصير قارا فلا  
رث منه وعندهما طلاق عند الملوك  
فيصير قارا قرت ( وبكل عبد بشرى  
بكلها فهو نحر حتى أول ثلثة بشره  
مترفين والكل ان بشره وما سقط  
بشره أي الكفارة ( أي الكفارة  
هذا حديثا وأما حديث زفر رحمه الله  
والشافعي لا يسقط فالخاسل ان الثانية  
لا بد أن تكون مقارة لسة التثنية  
فهما جملة القرابة علة التثنية وللثنية  
شرطا ونحن جعلنا على العكس لان  
الشرع جعل شراء القربى باعنا فاذا  
اشترى أباه بيلة الكفارة كانت الثانية مقارة التثنية

المصنف قد دفع هذا الاشكال أولا بقوله ثم عطف الثالثة على المطلقة لان  
المطلقة إنما هي للبيعة لا للبيعة لان المين لا يصلح ان يكون محلا للإيجاب المهم  
والثانية مبنية والطلاق مهم ثم أثبت ثانيا كون العطف على المطلقة بقوله لان  
العطف الخ وأوضحه المين بقوله لان العطف للمشاركة في الحكم وهو الطلاق  
فيتمس أي العطف بمحله أي على الحكم وهي المطلقة • ا ش نعم قال ان يقول  
ان الحكم إنما هو كون الثانية طرف الزيد بدل لا الطلاق فيكون عطف الثالثة  
على الثانية للتشريك في هذا الكون ويمكن ان يجاب ان هذا الكون ثابت تبعا  
والمقصود من سوق الكلام هو الطلاق • ع (١) ( قوله كالخاصة ) لانها فصل  
افسان ولم تدخل في القدر لعدم الإيجاب والقبول • ع (٢) ( قوله وحقوق  
المقد الخ ) وهي في التكاح والتطليق والاعتاق للهر ووقوع الطلاق والعتاق • ع

اشترى أباه بيلة الكفارة كانت الثانية مقارة التثنية مقارة التثنية ( لا بشره ) عبد حلف بيمينته وقبضه  
أي قال ان اشترى هذا البعد فهو حر فشره بيلة الكفارة لا تسقط الكفارة لان حلة التثنية لليمين والشراء شرط فلا تكون الثانية

وقبضه والكسوة والحمل) لأن منفعة هؤلاء واجبة إلى الأمر فيجعل هو مبشراً  
إذا حقوق لما ترجع إلى الأمور (ودخول اللام على البيع) أي قربها منه فهم  
من الهداية (والشراء والأجرة والصياغة والحياطة والبناء كان يمتك ثوبا  
لاحتصاص الفل بالخلوف عليه بأن كان بأسره كان ملكه أولاً) كان لم يأمره لم  
يحتك لأن البيع يجري فيه الثبابة ولم توجد (وعلى الفخول) كان دخلت لك  
داراً ع (والشرب والمين كان يمتك ثوبا لك لا اختصاصها به بأن كان ملكه أسره  
أولاً) لأن هؤلاء لا يتقبل الثبابة هداية فلا يمكن اختصاص الفل بالخلوف عليه  
تعيين اللام لا اختصاص العين به في الوجهين ع (وإن نوى غيره صدق فيها  
عليه) كما إذا قال إن يمتك ثوبا فكذا فباع ثوبه بغير أسره وقال أردت في  
حلفي اختصاص العين أو قال إن يمتك ثوبا فباع ثوبك وبلغ ثوبا لغيره بأسره وقال أردت  
لاحتصاص الفل لانه شدد على نفسه ع (أن يمتك أو ابتنت فهو حر فقد)  
الحال ع (بالجارية لنفسه طائفي حث) في السوريتين أما في الأولى فلو جرد  
الشرط وهو البيع (١) والملك فيه قائم فيزول الجزاء أو ما في الثانية فلوجود الشرط  
أيضاً والملك قائم وهذا على أصلهما (٢) ظاهر وكذا على أصله لأن هذا التق  
(٣) بتعليقه والمعلق (٤) كالمتجز ولو تجز التق يثبت الملك سابقاً عليه فكذا هذا  
(وكذا بإفاسد) لانه بيع شرطاً يثبت به بعض الأحكام بخلاف الباطل ع (ولو وقوف)  
كان باعه من الفضولي لانه بيع صحيح وإن لم يكن نافذا ع (لا الباطل إن لم أبيع  
فكذا فاعتق أو دير حث) لوجود الشرط وهو عدم البيع لقوات حصل البيع  
(قلت تزوجت على قتال كل امرأة لي طائفي طلقت الحلفة) لم يوم الكلام وقد  
زاد في الجواب فيجعل مبتدأ هداية لانه لو أراد الجواب للطائفي لسؤاله قال إن  
فعلت ففعل طائفي فلما ذكر كلمة كل دل على أن مراد المصوم عناية عن أبي يوسف  
أنها لا تنطلق على المثنى إلى بيت الله أو إلى الكعبة حج أو اعتمر) لأن هذا من  
الفاظ التذمر ع (ما شيا) حتى يطوف الزيادة لانه أشبه أفعال الحج هداية  
في آواخر كتاب الحج ع (فإن ركب أراق دما) لانه أدخل قصاً فيه هداية في  
كتاب الحج (بخلاف الخروج أو الذهاب إلى بيت الله) لأن التزام الحج بهذين  
اللفظين غير متعارف (أو المثنى إلى الحرم أو الصفا أو المروة) ليس المتعارف

(١) قوله والملك فيه قائم لأن خيار البائع يمتك خروج المبيع عن ملكه بالاتفاق  
عناية (٢) قوله ظاهر لأن خيار المشتري لا يمتك ثبوت الملك له ههنا (٣) قوله  
بتعليقه أي تعليق للمشتري ف (٤) قوله كالمتجز أي عند وجود الشرط ومنع  
كون المعلق كالمتجز لأن المتجز لو لم يثبت في مدة الخيار يلفق بخلاف المعلق لأن  
الملك يثبت بعد مضي المدة فيزول حيثئذ الجواب إن التق يختاطفي الثبابة وقد أمكن نسخ  
الصدق قبل مضي المدة فلا يثبت التق

مقارنة لعله يرد عليه أنه قد ذكر في  
أصول الفقه أن التعليق عندنا يمنع  
المعية ظاهراً وجد الشرط يصير  
المعلق حة ح فتكون الثبابة مقارنة  
لمدة التق (ومستولدة بتكاح حلق  
عقدها عن كفارة بشرائها) قوله  
ومستولدة عطف على عبداً  
لا يشترط مستولدة ومورثها أن  
يقول لامة استولدها بالتكاح أن  
اشتركت فانت حرة عن كفارة يميني  
فاشترتها تمتك لوجود الشروط ولا  
يجز به عن الكفارة لأن حرمة ما شتركة



بالتزام الاحرام بهذه الاعاظ وقالوا في على المني الى الحرم حجة او صرة . هداية  
ويحصل على انه موقوف بعد أبي حنيفة إيجاب النكاح به . ف ( ع ) عبده حر  
ان لم يبيع العام فشهدا بخره بالكوفة لم يبت ( خلافا لحمد ولهما ان الشهادة وان  
قامت على أمر معلوم وهو التضحية لكن المقصود منها نفي الحج لا اثبات التضحية  
اذ لا مطالب لها غاية الأمر ان هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد ولكن لا يميز بين  
نفي ولقي تسيرا . هداية دفعا لمخرج في تميز نفي ولقي . ف ( ح ) وحش في لا  
يصوم بصوم ساعة بنية ( ١ ) لوجود الشرط لان الصوم هو الاساك عن المفطر على  
قصد التقرب ( وفي صوما أو يوما يوما ) لانه يراد بصوما الصوم التام شرعا وكذلك  
اليوم صريح في تقدير المدة به ( وفي لا يسلي بركة ) لان الصلاة عبارة عن الاركان  
المتنقلة فما لم يأت بجميعها لا يسمى صلاة بخلاف الصوم لانه ركن واحد وهو  
الاساك ويشكر في الجزء الثاني ( وفي صلاة يضغ ) لانه يراد به الصلاة المنعبرة  
شرعا وأقلها ركعتان لأنها من التبراء . هداية واحتفلوا في وقت الحنث على القعود  
قدر الشاهد والأظهر عدم التوقف ولو حلف على الفرض كصلاة الصبح يلغى  
أن لا يحنث حتى يقدم . ف ( ان لبست من غزك ) أي مغزوك . ف ( فهر  
هدى فزك فزك ) ولعل فليس فهر هدي ( ومعنى الهدى التصديق به بمكة لانه  
( ٢ ) اسم لما يهدى إليها وقالوا ليس عليه أن يهدي به حتى تغزل من قطن ملكه  
يوم حلف لان النذر إنما يصح في الملك أو مضافا اليه ولم يوجد لان القبس وغزل  
المرأة ليسا من اسباب ملكه وله ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمشتد  
( ٣ ) هو المراد ( ٤ ) وذلك ( ٥ ) سبب للملك ( ليس خاتم ذهب وعقد لؤلؤ ليس  
( ١ ) قوله لوجود الشرط ) وهو الصوم الشرعي ( ٢ ) قوله اسم الخ ) فان نذر هدي  
شاة قائما يخرج عن الهدية بالذبح في الحرم والتصديق بها هناك ولا يجوز هداية  
قيمت وفي نذر اهداء الثوب جاز التصديق بمكة بيته أو قيمته ونذر اهداء ما لا ينقل  
كالنار نذر بقيته . ف قال الشارع ولا يجوز هداية قيمته وكان الاراقة صارت حباذة  
كالتصدق بلحمها واده قيمة الشاة يطون الاراقة ولا اراقة في الثوب فيجوز له القيمة . ع  
( ٣ ) قوله هو المراد فكأنه قال من غزك من قطن . هداية ( ٤ ) قوله وذلك أي  
فعلها الغزل . ع لان الغزل سبب للملك وإذا ملك به الغاصب . يطى ففعلها من  
فعله كشرائه في كون كل منهما سببا لملكه الثوب ثم انها لا تملك المرأة في مسئلتنا  
بخلاف الغاصب لحكم العرف بتزويل الزوج أذا لها فعل الغزل والتصرف في  
مال الغير فإنه لا يخرج عن ملكه بقى ان الزوج كان مالكا للقطن قبل فعلها فلا  
تأثير لفعلها فكيف يكون سببا لملكه ويمكن أن يقال ان القطن غير المغزول حقيقة  
كالبقر والحق ولا يخفى ان حقيقة المغزول إنما حدثت بفعلها بعد ان لم تكن بالضرورة  
يكون للملك فيها حادثا بعد ان لم يكن وليس فمة سبب الا فعلها . ع ( ٥ ) قوله سبب

بالاستيلاء ولا يضاف الى البمين من  
من كل وجه ( وثبت بان تسيرت  
أمة فهي حرة من تسيرها وهي ملكه  
يوم حلف لامن تسيرها فتمسرها )  
لان هذه الامة لم تكن في ملكه زمان  
الحلف ولم يضاف حقها الى الملك  
أو سببه وفيه خلاف زفر روح ( وبكل  
مملوك حر أمهات أولاده ومدروره  
وصيده لا مكاتبه الا بناتهم ) لانه  
لا يملكهم بدأ ( ويذاحرا وهذا وحفا  
لسيده حق ثلثهم وغير في الاولين  
كالطلاق ) كانه قال أحدهما حر وهذا

حلي) فلذا يحرم استعمال خاتم الذهب للرجال (لاختم فضة) هرقا وشربا حتى  
أبيح استعماله للرجال ولو لبس عقد لؤلؤ غير (١) مرصع لا يجتنب عند أبي حنيفة  
وقال لا يجتنب وقيل هذا اختلاف حصر ووفق يقولهما لأن التحلي به على الأفراد  
ممتاد (لا يجلس على الأرض فجلس على بساط أو حصير) لا يجتنب قاه لا يمسد  
جالسا على الأرض بخلاف ما إذا حل بته وبين الأرض لباسه لانه نبيح له فلا  
يمنع سائلا (أو لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراش آخر فنام عليه أو لا  
يجلس على سرير) أي على هذا السرير بالترفيف والا فلا ويب في حقه في المنكر  
لأن السرير الآخر أيضا سرير يصدق عليه المنكر . ع (فجعل فوقه سرير آخر لا  
يجتنب) لأن مثل الشيء لا يكون تبعا له فيقطع النسبة عن الأول (ولو جعل على  
الفراش قرام أو جعل السرير بساط أو حصير حش) في صورتين أما في الأول  
فلأن القرام تبع للفراش فيمد ثالثا عليه وأما في الثانية فلأنه يمد جالسا  
عليه والجلوس على السرير في العادة كذلك

#### (باب العين في الضرب والقتل وغير ذلك)

(أن ضربتك وكسوتك وكلتك ودخلت عليك قديد بالحياة) في الكل أما في الأولى  
فلأن الضرب اسم لفعل مؤلم والإيلام لا يتحقق في الميت ومن يمدب في القبر يوضع  
فيه الحياة . هداية ولا علم لما يوضع الحياة فيه حال الضرب فلا يجتنب بالشك . ع  
قوله يوضع فيه الحياة والبلية ليست بشرط فلو كان متفرقا الأجزاء جعلت الحياة  
في تلك الأجزاء واه على كل شيء تقدير . ف وأما في الثانية فلا يخرجها التملك  
عند الإطلاق وهو من الميت لا يتحقق إلا أن ينوي به السر وأما في الثالثة والرابعة  
فلأن المقصود من الكلام الألفاظ واللوث يتألفه وللراد من الدخول زيارته ويعد  
الموت زيارة قبره لاهو . هداية قال عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور إلا  
فزيارة الموتى ولم يقل عن زيارة الموتى . ف وأما كلامه صلى الله عليه وسلم أهل  
القبور حيث ساءهم بأسيائهم فقال هل وجدتم ما وعد ربكم حقا فقد وجدتم  
ما وعدني ربى حقا فقد كانت محزنة له صلى الله عليه وسلم . هناية وخصوصية  
لأولئك تضيفا للحسرة عليهم ولأن الحديث وإن كان صحيحا لكنه غير ثابت من  
حيث المعنى حيث رده عائشة بأية وما أنت بمسمع من في القبور فأنك لا تسمع الموتى  
ف (بخلاف الفصل) لأن الفصل هو الاسالة ومعناه التطهير ويحقق ذلك في الميت  
(والحل والمسلم) لتحقيق الحل بد الموت قال صلى الله عليه وسلم من حل ميتا  
فلتوضأ وكذا المس قد يكون للتغظيم والشفقة فيتحقق بد الموت . ي (لا يضرب  
أمرأته قد شربها أو سقها أو عضها حش) لأنه فعل مؤلم وقد تحقق الإيلام وقيل

للملكة أي ملك الزوج لما أخرجه . هناية (١) قوله مرصع (بذهب أو فضة والترصيع  
التركيب . هناية

فإن قلت بل هو كقوله هذا حر  
أو هذا إن قلت قد أجيبت عنه في شرح  
التنقيح بجوابين فإن شئت فقل أنه (ولام  
(دخل على فصل يقع من غيره  
سكيب وشراء وأجارة وخياطة  
وصباغة وبناء يقتضى أمره ليخلصه  
به فلم يجتنب في أن يست لك ثوبا إن  
باعه بلا أمره ملكه أولا) أراد بدخوله  
على عمل تعلقه به ففي قوله إن يست  
لك ثوبا ليعده خرقا للام متعلق بالبيع  
فيقتضى اختصاص البيع بالمخاطب والقتل  
لا يخص بغير الفاعل إلا بأمر أي  
التوكيل ولهذا اقتضى الأمر وإن  
دخل على عين أو فعل لا يقع عن  
غيره كأكال وشرب بدخول وضرب

لا يثبت ان كان حال الملاعبة لانه يسمى بممازحة لا ضربا ( ان لم أقتل فلا تفتكذا وهو ميت ان علم به حث ) ( ١ ) لا تقاد بمنه على حياة يحدنها الله تعالى فيه وهو متصور فتصدق بمن يثبت للسجن المأوى ( والا لا ) لانه عقد بمنه على حياة كانت فيه ( ٢ ) ولا يتصور فيصير قياس مسئة الكوز على الاختلاف وليس في تلك المسئلة تفصيل العلم هو الصحيح ( مادون الشهر قريب وهو وما فوقه بعيد ) لعرف وقد يقال عند بعد العهد ما يقتضيه منذ شهر ( ليقتضيه دينه اليوم فقتضاه زيوفا ) وهو ما غف قليل برده بيت المال فقط - ف ( أو نهر جة ) وهو ما غشا أكثر من غش الزيوفا بردها لمستقى من التجار وبقوله السهل - ف ( أو مستحقة بر ) لان الزيوفا غيب والبيع لا يندم الجلس ولذا يجوز به في الصرف والسلام صار مستويا فقد وجد شرط البر وقضى للمستحقة صحيح ولا يرفع برده البر التحقق ( ولو رصا أو ستوقا لا ) لانهما ليسا من جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلام ( والبيع به قتله لالهبة ) لان قتله الدين طريقه المقاصة وقد تحققت بالبيع بخلاف الهبة لعدم المقاصة هداية ولان القضاء فلهو الهبة إسقاط من صاحب الدين - ف ( لا يقضى دينه درهما دون درهم ) أى لا يقضى متفرقا - ع ( يقضى بمضه لم يثبت حتى يقضى كله متفرقا ) ( ٣ ) لان الشرط يقضى الكل بوصف التفرق لانه ( ٤ ) أضاف القبض الى دين معرف مضاف اليه ( ٥ ) فيصرف الى كله فلا يثبت الا به ( لا يتفرق ضرورى ) لانه قد يمتد قبض الكل دفعة فهذا القدر مستقضى عنه ( ان كان في الامانة أو غيراوسوى فكنا لم يثبت بما كماله أو بعضها ) لان المقصود منه عربة نفق ما زاد على الثلاثة ( لا يثبت كذا تركه أبدا ) لانه نفق الفعل مطلقا منه الامتناع ضرورة حمله بالنفي هداية بأي حمله نفق الفعل المتضمن للمصدر السكره - ف ( لنفك بر مرة ) لان للمتزم فعل واحد اذ للقيام مقام اثبات ( ولو حلفه وال ليعلمه بكل حاضر قيد بقيام ولا به ) لان المقصود منه دفع شرعا وشرع غيره بجزءه فلا قيد قائده بعد زوال سلطته والزوال بالموت وكذا بالزول في ظاهري الرواية هداية واذا سقطت اليقين بزوالها فلا تعود ولو دامت الولاية - ف ( يبر بالهبة بلا قبول ) خلافا لثرفر ( بخلاف البيع ) لانه معاوضة فانقضى الفشل من الجانبين وأما الهبة فتبرع فتم بالتبرع ( لا يتم رجحانا لا يثبت بشم وود وباسم ) لانه اسم لما لا ساق له ولهذين ساق ( والبنيج والورد على الورد ) لان الورد حقيقة ( ١ ) قوله لا تقاد بمنه الخ لانه لما علم موته وقتل ازالة الحياة بسبب عاوى خصوص لزم عقد بمنه الخ ( ٢ ) قوله لا يتصور لقوات عينها والمادة غير الاولى لانه وأحييتا اثنين والاشيئية دليل للمناصرة - ع ( ٣ ) قوله ( لان الشرط ) أى شرط الحث ( ٤ ) قوله ( أضاف القبض ) أى المتفرق ف ( ٥ ) قوله فينصرف الى كله حتى لو ترك له درهما من الدين وأخذ الباقي كيف شاء لا يثبت - د

الورد انقضى ملكه حث في أن يثبت ثوبا لك ان باع ثوبه بلا أسره هذا فظهر دخول الام على المين وهو الثوب أما نظير دخوله على فعل لا يبع عن غيره فتقوله ان أكلت لك طعاما أو شربت لك شرابا انقضى ان يكون الطعام أو الشراب ملك المخاطب كما في قوله ان أكلت طعاما لك فانه وان كان متعلقا بالا كل سورة فهو في المعنى متعلق بالطعام واما ضرب الورد نحو ان شربت لك الورد فينبه سر فاقضاء الملك قيد غير ممكن لان يراد بالملك الاحتصاص ( وفي كل عرس لي فكنا بعد قول عرسه نكحت على طلقت هي وصح نية

في الورق والعرف مقرر له. هداية وفيها أي في الهداية لا يشتري بنفسها ولا نية  
له فهو على دهنه للعرف ولذا لا يسمى بآئمه ياتع التمسج والعرف قاض على  
الحقيقة والشراء ينتهي عليه وقيل يقع في عرضها على الورق انتهى . ع (حلف لا يتزوج  
فروجه فصولي وأجاز بالقول حدثوا بالفضل لا) لأن القول يحاكي المقد فامكن الحاقه به  
بمخلاف الفعل كالوطء وإيضاحه . ي (وداره بالملك والاجارة) بأن قال لا أدخل دار فلان  
مسكين لأن المراد المسكين من قائله دخل ما يسكنه بأي سبب كان على طريق عموم الجواز وهو  
ان يكون محل الحقيقة فردا من أفراد الجواز لا بطريق الجمع بين الحقيقة والجواز . ي  
(حلف به لا مال له وله دين على مفلس أو على لم يثبت) لأن الدين ليس بمال وإنما  
هو وصف في الذمة . عني ﴿كتاب الحدود﴾

غيرها ديانة) فانه يقال هذا الكلام  
أرضاء لما يكون المراد غيرها لا  
هي لكن هذا خلاف الظاهر لأن  
كلامه العموم فلا يصدق قضاء  
(كتاب الحدود)

(الحد عقوبة مقدرة يجب حقاقة  
تألي فلا تزير ولا قصاص حد)  
أما التزير فلم يتم التقدير وأما القصاص  
فلا نه حق ولي القصاص (والزنا  
وطيء في قبل خال من ملك وشبهة)  
كمشقة البائن أو التث (وبيت  
بشهادة أربعة أو زنا لاوطيء أو  
أو جماع فيسألهم الإمام عنه ما هو  
وكيف هو وابن زني ومتى زني وعن  
زني) أما السؤال عن الكيفية فلا احتراز هو (٢) خمس  
بعض الناس يطلقونه على كل وطيء  
حرام وأيضا قد أطلقه الشارع على  
غير هذا الفعل نحو البينان ترينان  
وأما عن الكيفية فلاه قد يقع الوطء  
من غير التقاء الحائنين وأما عن أين  
فلان الزنا في دار الحرب لا يوجب  
الحد وأما عن متى فلان القتل لا  
يوجب الحد وأما عن الزنية فلاه  
قد يكون في وطنها شبهة فلان يثبوت  
(وقالوا رأياه وطنها في فرجها كالليل

(الحد عقوبة مقدرة) بخلاف التزير (قد تألي) بخلاف القصاص لأنه  
حق العبد (وازنا وطء في قبل خال من ملك وشبهة وبيت بشهادة أربعة)  
لأنه قامت شهادتهما عليهن أربعة منكم ثم لم يأتوا بأربعة شهداء (١) وقال عليه  
السلام فذني كذف أمرته اثنتان بأربعة يشهدون على صدق مقاتلك ولان  
في اشتراط الأربعة يتحقق معنى الستر وهو مندوب إليه (فالزنا لا مال له والجماع)  
لأنه صريح في عدم الملك والشبهة بخلاف الوطء والجماع . ع (فيسألهم الإمام  
عن ما بهت) إذ صاه غير الفعل بالفرج خاء (وكيفيته) لاحتمال كونه مكرها  
ويرى القاض ان الاكراه على الزنا لا يتحقق كما روي عن أبي حنيفة فلفظه مختارا  
فنهذه به . ع وفي الكفاية وأما السؤال عن الكيفية فلا احتراز هو (٢) خمس  
الفرجين من غير ادخال وقيل للاحتراز من صورة الاكراه اه (ومكاه)  
لاحتمال أنه زني في دار الحرب (وزماه) لاحتمال زناه في تقادم الزمان  
(والزنية) لاحتمال شبهة لا يعرفها هو ولا الشهود كوطء جارية الابن  
فيستصفي في ذلك كله احتمالا للدره (كان يثبوت وقالوا رأياه وطئها كالليل في  
المكحلة) هذا في الحقيقة (٣) حاصل جواب السؤال عن الكيفية . ف  
(١) قوله قال عليه الصلاة والسلام أتت الخ لم يحفظ بهذا اللفظ وفي  
البخاري قال عليه الصلاة والسلام والاخذ في ظهرك وفي مسند أبي يعلى قال  
صل الله عليه وسلم أربعة شهود والاخذ في ظهرك (٢) قوله خمس الفرجين  
فيه أنه قال فسر الزني بالوطء والوطء إيلاج الفرج في الفرج والإيلاج غير تماسها  
فالسؤال عن الكيفية بسد السؤال عن الماهية غير مقيد إلا ان يقال ان هذا  
استقصاء في الاستكشاف فكان القاضي يقول سلمنا انكم ترفعون ملعبة الزنا  
لكننا لسألكم هل كان ما تشهدون به مصداق هذه الماهية بان كان كالليل في  
المكحلة ع (٣) قوله حاصل جواب السؤال الخ وفيه ان السؤال عن  
الكيفية إنما هو لدفع احتمال الاكراه كما صرح به الشارع ومعلوم ان وطأها

( وعدوا سرا وجهرا ) ولم يكتب في الحدود بظاهر المعدلة احتيالا لندره (١)  
قال عليه الصلاة والسلام ادركوا الحدود ما استطعتم بخلاف سائر الحقوق عند  
ابن حنيفة ( حكم به وبأقراره أربعا ) وقال الشافعي يكتبني بالأقرار مرة ولنا  
( ٢ ) حديث ما عثر رضى الله عنه قاله عليه الصلاة والسلام اخر الإقامة الى  
ان تم الأقرار منه أربع مرات في أربع مجالس فلو ظهر دونها لما أخرها (٣)  
ثبوت الوجوب ( في مجلسه الأربعة ) بأن يردده القاضي كلما أقر فيذهب حيث  
لا يراه ثم يجيء فيقر هو المروي عن ابن حنيفة . هداية لما في صحيح مسلم ان  
ما عثر أتى النبي صلى الله عليه وسلم فردده ثم أتاه الثانية من القدر فردده ثم أرسل الى  
قومه هل تعلمون بعقبي بأسا فقالوا وما نعلمه الا وفي المقل من صالحينا قاله  
الثالثة فأرسل اليهم أيضا فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقبه فلما كان الرابعة حفر له  
الحديث . ف ( كلما أقر رده وسأله كما مر ) لا مر ( فان بينه حده ) ليام الحجة  
( فان رجع عن أقراره قبل الحد أو في وسطه خلل سبيله ) خلافا للشافعي ولنا  
ان الرجوع خير محتمل للصدق بالأقرار ولا مكذب فيه له فتحققت الشبهة في

في المكحلة وعدوا سرا وعلاوية  
حكم به ) ثم عطف على قوله بشهادة  
أربعة قوله ( وبأقراره أربعا ) أى  
أربع مرات ( في أربعة مجالس  
رده كل مرة ثم يسأله حكما مر )  
أعلم ان في قوله رده كل مرة تسامح  
لأنه يدل على ان الامام يردده أربع  
مرات وليس كذلك بل الظاهر رده  
ثلاث مرات فلذا أقر مرة رابعة  
لا يردده بل يقبله غلبا له كما مر من  
قبل الا في السؤال عن متى لانه انما  
يسأل عنه احتراز عن التناهد وهو  
يمنع الشهادة لا الأقرار وقبل  
يسأل عن متى أيضا لاحتياله في  
زمان الصبي

كامل في للمكحلة لا بنى احتيال الاكراه والجواب ان غائده سؤال الكيفية  
ينت بوجهين على ما قلناه من الكفاية فالشارح ذكر في محل وجهها وفي محل  
آخر اخر ع ( ١ ) ( قوله قال عليه الصلاة والسلام ادركوا الحدود الخ ) رواه أبو  
يعلى عن ابن حنيفة رضى الله عنه مرفوعا ورواه الترمذي عن عائشة رضى الله  
عنها مرفوعا وفي يزيد بن زياد وضعه الترمذي ولا شك ان دونه الحدود مجمع  
عليه وكان هذا الحديث ذكرا المستند الاجماع ( ٢ ) ( قوله حديث ما عثر ) في الصحيحين  
• ف وسينقل هنا ما في مسلم ( ٣ ) ( قوله ثبوت الوجوب ) أي وجوب إقامة  
الحد على الامام واذا ثبت السبب فمحرم عليه ان لا يقبله حتى لا يفوت  
للقصود من الإيجاب فساء لا يرجع قائلا في نفسه ان الأقرار بهذا الحق لا  
يوجب على الامام شيئا لا سيما في زمان لم تعرف تفاصيل هذه الأحكام للناس وأما  
كون التامدية رضى الله عنها لم تهر الا مرة واحدة فمتنوع بل أقرت أربعين  
عليه ما عثر ابن داود والنسائي قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يحدثون ان التامدية وما عثر بن مالك رضى الله عنها لو رجعا بمسد اعتراضهما لم  
يطلبهما وأما رجعهما بعد الرابسة فهذا نص في أقرارها أربعا غاية ما في الباب  
أنه لم ينقل تفاصيلها والرواة كثير ما يحدثون بعض صورة الواقعة وأما قوله  
عليه الصلاة والسلام في حديث السيف واخذ يا أييس على امرأة هذا فان  
اعترف قارحهما ولم يقل أربع مرات فمناه الاعتراف المعروف في شأن الزنا على  
أنه كان معلوما بين الصحابة • ف لصرائح التصوص في اعتبار الأربعة ذكرها في المسئلة •

الامرار بخلاف ما فيه حلق اللبد كالقصاص وحذف الف وجود للكذب - هداية  
 والى التحلية أشار عليه الصلاة والسلام بقوله هلا تركتموه حين أخير باروا ما من  
 - زبلى (وتدب تلقينه بملك قبلت أو لمست) (١) لقوله عليه الصلاة والسلام ما من  
 لملك لمسها أو قبلها (فان كان محصنا) هذا من الاحرف التي جاء اسم الفاعل منه  
 على مقعد يفتح العين ومنها أسب إذا طال وأمن في الشيء فهو مسهب - ف (رجعه)  
 لاه عليه الصلاة والسلام (٢) رجم ما عزا وقد أحسن وقال عليه الصلاة والسلام  
 (٣) في الحديث المعروف وزني بعد الاحسان (٤) وعليه اجماع الصحابة في قضاء  
 حتى يموت) وفي الحديث الصحيح فرجناه بي ما عزا بالمصل - ف (يبدأ الشهود  
 به) وقال الشعبي لا يشترط بداية الشهود ولنا أن الشاهد قد يجاسر على الاداء  
 ثم يستظم للمباشرة فيرجع في بيانيته احتيال للرد (فان أبوا سقط) لاه دلالة  
 الرجوع (ثم الامام) (٥) كذا روى عن علي (ثم الناس ويبدأ الامام لو مقرا)  
 كذا روى عن علي أيضا (ثم الناس ولو غير محسن جبهه مائة) ف (لكن  
 اتسبح في حق المحسن) (وصف للبد) لان الرق منقوص لقنوبة لان الجناية عند  
 توافر التمسع أغش (بسط لائمة له) (٦) لان عليا لما أراد ان يقيم الحد كسر  
 ثمرته - هداية وهي المقدمة أو القرع ويحبب كل منهما تمسعا للمعترك في اثني - ف  
 (متوسطا) (٧) بين البرح وغير البرح لالضاء الاول الى الهلاك وخلو الثاني عن المقصود  
 وهو التزجار (وتزع نيابه) غير الازار (٨) لان عليا كان يأمر بالتجريد في الحدود  
 ولا التحريد أبلغ في إيصال الالم اليه وهذا الحد ميتاه على الشدة (و فرق على بدنه)  
 (١) قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لما عز الخ) وعند البخاري لملك  
 قبلت أو عجزت أو نظرت (٢) قوله رجم ما عزا) رواه في الصحيحين (٣) قوله  
 في الحديث المعروف أي للشهود المروي من حديث عثان وعائشة قرأني حميدة وابن  
 مسعود في الصحيحين من حديث ابن مسعود وروى الترمذي عن عثان أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليلحد دم امرء مسلم الا يحاذي ثلاثا ثم يمد  
 احسان وارتداد يمد الاسلام وكفى نفس بغير حق (٤) قوله وعليه اجماع  
 الصحابة ولا شك في رجم عمر وعلى رضي الله عنهما - ف والرجم انما يكون بمحض  
 من الناس والبس يرمي كاثرا بهيمة - ع (٥) قوله كذا روى عن علي في  
 الخطين رواه ابن أبي شيبة بسندين في المتأخرين ذكرهما ابن الهمام في التتبع - ع (٦) قوله  
 لان عليا الخ ذكر الطحاوي ان عليا رضي الله عنه جلد الوليد بسوط له طرقتان  
 أربعين جلدة فكانت الضربة ضربتين - ف لكن هذه الرواية تناسب تفسير لائمة  
 بالقرع لا بالمقدمة أو طرفه الياس - ع (٧) قوله بين البرح) برحاء الخ وغيرها شدة  
 الاذى - ك (٨) قوله لان عليا كان الخ) قال الحرج أنه يعرف عن علي رضي الله عنه بل  
 روى عنه خلافة

(١) قال بين جيب تلقينه برجمه  
 بملك لمست أو قبلت أو وولدت بشبهة  
 فان رجم قبل حده أو في وسطه خط  
 والاحد وهو للمحسن) أي لحر  
 مكلف مسلم وطىء بشكاح صحيح  
 (ومما يصفه الاحسان) أي وطىء  
 حال كونها بصفة الاحسان أي  
 الامور التي ثبت بها الاحسان ما عدا  
 الوطىء كانت خاصة بقيل هذا  
 الوطىء فاذا وجد الوطىء ثم جيع  
 ثبت بها الاحسان فقوله وهو  
 للمحسن مبتدأ وخبره قوله (رجعه)  
 في قضاء حتى يموت يبدأ به شهوده  
 فان أبوا أو قابوا أو ماتوا سقط ثم  
 الامام ثم الناس وفي القرع يبدأ الامام  
 ثم الناس وغسل وكفن وصلى عليه  
 ولغير المحسن جده مائة وسوط  
 لائمة له في المغرب الثمرة المذبذبة  
 وهي ذنبه وقيل المقدمة قال والاول  
 أصح وفي الصحاح ثمرة السياط عقد  
 أسرهاها (وتزع نيابه الا الازار  
 وضرق على بدنه الارأسه ووجهه

لان الجمع في عضو واحد قد يفيض الى التلف (الارأس ووجهه وفرجه) (١)  
 لقوله عليه الصلاة والسلام للذي أمر بضرب المدة اتق الوجه وللمذاكير ولان الفرج  
 مقتل والراس يجمع الحواس والوجه يجمع الحاسن فلا يؤمن فوات شيء منها وهو  
 احلاك معنى وفي الرأس خلاف أبي يوسف (ويضرب الرجل قائما في الحدود غير  
 محمود) (٢) لقوله على رضي الله عنه يضرب الرجل في الحدود قائما والتساءعوا لان  
 مبنى اقامة الحد (٣) على التشهير والقيام بلغ فيه ثم قيل المدان يلقى على الارض ويمدك فمل  
 في زماما وقيل ان يرفع الضارب السوط فوق رأسه وقيل ان يده بعد الضرب وكله لا يفعل  
 لانه زيادة على المستحق (ولا ينزع ثيابه الا الفرج والحشو) لئلا تكشف عورتها  
 والفرج والحشو ينعان وصول الامم والستر حاصل يدونها (وتضرب جالسة) (٤)  
 لما روينا (ومغفر لها في الرحم) لانه عليه الصلاة والسلام حفر للامدية الى  
 (٥) تندوثها وحفر على رضي الله عنه لهمدانية وان ترك الحفر لإضره لانه عليه  
 الصلاة والسلام (٦) لم يأمر بذلك وهي مستورة بثيابه والحفر أحسن (لانه) عليه  
 الصلاة والسلام (٧) ما حفر لما رضي الله عنه ولان مبنى الحد على التشهير (ولا  
 يحد حده الا بأذن أمائه) خلافا لما في ولنا قوله عليه الصلاة والسلام (٨) أربع  
 الى الولاة وذكر منها الحدود ولان الحد حق الله تعالى لان المقصود منه اخلاء  
 العالم من الفساد ولنا لا يسقط باسقاط السيد فيستوفي نائب الشرع وهو الامام  
 هداية وأمائه في الصحيحين من أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن الامة اذا زنت  
 ولم تحسن قال عليه الصلاة والسلام اذا زنت فاجلدوها الحديث فالخطاب في الامة  
 كما في فاجلدوا قاطموا وتحصيص للمالك كيلا تحملهم الشفقة على ملكهم على  
 الانتاع عن اقامة الحد عليهم أو المراد السبب بالترافع الى الامام وهو الظاهر

(١) (قوله) لقوله عليه الصلاة والسلام للذي (الخ) وفي الصحيحين عن صلى الله عليه  
 وسلم اذا ضرب أحدكم فليقلق الوجه وللمذاكير ولما في غير القتل أو في القتل صبرا أماني  
 حال قيام الحرب فيضربه كيفما تيسر (٢) (قوله) لقوله على (الخ) رواه عبد الرزاق (٣)  
 (قوله) على التشهير زجر العامة (٤) (قوله) لما روينا) يعني من كلام على رضي  
 الله عنه (٥) (قوله) تندوثها) التندوة ويقع حلم الثدي وأصله قاموس (٦)  
 (قوله) لم يأمر بذلك) أي لم يوجب بناء على ان حقيقة الامر هو الإيجاب والالزام  
 مناقضة قرينة لوقوعها في سطر واحد وذلك أنه قال أنه صلى الله عليه وسلم  
 حفر للامدية ومعلوم أنه ليس المراد الا أنه أمر بذلك فيكون مجازا عن أمره  
 (٧) (قوله) ملحق (الخ) تقدم من رواية مسلم وتقدم من روايته أيضا أنه حفر  
 له وهو منكر لخالفته الروايات الصحيحة المشهورة (٨) (قوله) أربع الى الولاة)  
 رواه الاصحاب في كتبه عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير رضي الله  
 عنهم موقوفون مرفوعا

و فرجه قائما في كل حد يلامد  
 أي من غير ان يلقى على الارض ويمد  
 رجلاه وقيل ان يمد الضارب يده  
 فوق رأسه وقيل ان يمد السوط على  
 العضو بعد الضرب (والحد نصفها  
 ولا يحدده سيده بلا إذن الامام)

هذا عندنا خلافا للشافعي رح ( ولا  
يُزج ثيلها الا القرو والحشو وعند  
جالة وجاز الحفر لها لاه ولا  
جمع بين جلد ورجم ولا بين جلد  
ولقي الاساية ) هذا عندنا وعند  
الشافعي يجمع في البكر بين الجلد  
والسني وهو تقريب عام ( ورجم  
مرضى زنى ولا يجلد حتى يبرأ وحامل  
زنت رجم حين وضعت ومجلد بعد  
انقاس

**(باب الوطى الذي يوجب الحد أو لا)**  
الشبهة فائدة (فقد) اعلم ان الشبهة  
ضربان في القتل وفي الحقل فشرع في  
الضرب الاول بقوله (وهي في القتل  
تثبت بظن غير الدليل دليلا فلا يحد  
الحائى ان ظن انها غلخ في وطى  
أمة أحد أبوه وعمره وسببه  
والمرثين للرهوة في الاصح والمصلحة  
بثك ويطلق على مال واعتاق أم  
ولده ) اعلم ان اتصال الاملاك بين  
الاصول والفروع قد يوهن لابلين  
ولاية وطى جارية الاب كافى المكس  
وغنى الزوج بمال الزوجة للمستفاد  
من قوة تملى ووجده كالفاغنى  
أى بمال خدمته رضى الله عنها قد  
يورث شبهة كون مال الزوجة ملكا  
لزوج واحتياج السيد الى أموال  
المولى اذ ليس لهم مال فيلتعن  
مع كمال الانسباط بين عماليك  
مولي واحد عنهم مذبذبون بالجليل  
مشقة لاعتقادهم حل وطى اماء  
المولى ومالكه المرتهن للرهوة

حتى ان كل المولى لا يملكون ذلك بالاجماع . ك اذ المرأة لا تملكها عند الشافعي أيضا  
ف ( واحسان الرجم ) أما احسان القذف فقير هذا كإسبائي في بابه ف ( الحرية  
والتكليف ) لان القتل والبلوغ شرط لاحلية العقوبة اذلا خطاب دونها وأما  
ماوراءها فيقتطع لشكامل الحناية بواسطة تكامل الثمة اذ كفران الثمة يتلف  
عند تكذرها وهذه الاشياء من جلائل التهم (والاسلام) خلافا للشافعي ثا (١) قوله عليه  
الصلاة والسلام من أشرك بالله فليس بمحسن . هداية وهذا حكم كلي وفي الدرر  
فيقدم على حديث الصحيحين في رجم اليهوديين لانه واقعة جزئية والباب باب  
الحد وهو واجب الدرر . ف ( والوطى ينكاح صحيح وهما بصفة الاحسان ) وقت  
الوطى . ف وهذا من المطلق السلك على الجزاء اذ المراد به الحرية والتكليف  
والاسلام كيلا يلزم الدور بأخذ الاحسان في تعريف الاحسان . ع ( ولا يجمع  
بين جلد ورجم ) لانه عليه الصلاة والسلام (٢) لم يجمع بينهما ولانه لا فائدة في الجلد  
لان زجر غيره يحصل بالرجم اذ هو في العقوبة أقصاها وزجره لا يحصل بعد ذلك  
(وجلد ونفى ) خلافا للشافعي ثا آية فاجلدوا رجوما الى أنه كل المذكور هداية أى  
أنه ذكر الجلد لاثني في موضع الحاجة الى البيان فكان مذكرا لكل ما يحتاج اليه في البيان .  
عناية وأما حديث البكر بالرجم هداية وتقريب عام فقير واحد لا ينسخ مفاد الكتاب  
لا سيما اذا تقرر احتمال النسخ نسخ شرط وهو الثيب بالثيب جلد ما تقورجم بالحجارة  
وقوله سم أن غير مشهور متنوع . ف ( ولوغر بما يرى ) سياسة (صح) لانه قد يشهد وهو  
محل ماله بعض الصحابة (والرئيس رجم) لان الاتلاف مستحق فلا يمتنع بالمرض  
(ولا يجلد حتى يبرأ) كيلا ينقض الى التلف (والحامل لا تحد حتى تلد) كيلا يملك الولد  
(وتخرج من نفاسها وكان حدها الجلد) لان النفاس نوح مرض  
(باب الوطى الذي يوجب الحد أو لا يوجب)

(لا حد بشبهة الحمل) وهي قيام الدليل الثاني بالحرمة لانه الحديث (٣) ادروا الحدود بالشبهات

(١) قوله قوله عليه الصلاة والسلام) رواه اسحاق بن راهوية عن ابن عمر مر فوما  
وموقوفا واختار في علم الحديث في مثله هذا الطريق الرابع (٢) قوله لم يجمع  
بينهما ) وهذا على وجه القطع في ملع والمقدمة وصاحبة السيف وقد نظارت  
الطرق عنه صلى الله عليه وسلم أنه بعد سؤاؤه عن الاحسان وتلقينه الرجوع لم يزد على  
الامر بالرجم فقال اذهبوا به فارجموه ولم يقل فاجلدوها ثم ارجموا (٣) قوله  
ادروا الخ) غريب بهذا اللفظ وأخرج ابن أبي شيبة مثله موقوفا على عمر رضى  
الله عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن معاذ وابن مسعود وعقبة بن عامر رضى الله عنهم  
قالوا اذا اشتبه عليك الحد فادراء وفي مسند أبي حنيفة عن مقم عن ابن عباس  
رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات .  
كفاية وقيل بعض الفقهاء هذا الحديث متعلق عليه تلتته الامة بالتبلى



(و ظن ان سرته كوطء أمة ولده) لقيام دليل الملك (١) وهو حديث أنت ومالك لايبك. حاية (وولد ولده) ولو كان أبو الولد حيا لان القرابة التي يتأول بها الملك في ثاني الحال ثامة في الحال اعني قرابة الولاد فتمكنت الشبهة. شعلي (ومعتدة الكنائيات) لقيام دليل الحل وهو اختلاف الصحابة في أنها رجيبة أو بأنة حاية (ويشبهه الفصل) وهي ان يظن غير الدليل دليلا لاطلاق الحديث (ان ظن حله كسنة الثلاث) اذ لا دليل على حلها مع لس الكتاب بانقراض الحل والاجماع عليه لكن ان ظن حله يتمر ظنه في موضعه لبقاء اثر الملك مع ثبوت النسب والحبس والتفقه فلا يجد حيث (واما ابويه وزوجه وسيدة) للانسياط بين هؤلاء في الانتفاع فظه في الاستمتاع محتمل فكانت شبهة اشتباه الا انه زنا حقيقه فلا يجد قاذفه (والنسب يثبت في الاولى فقط) لان الفعل يعمض زنا هداية قبل ويستثنى المطلقة ثلاثا وكذا المختلعة (ف وحده بوطء أمة أخيه وصمه وان ظن حله) لعدم الانسياط (وأمرأة على فراشه) لان مجرد النوم على الفراش لا يصلح دليلا للظن لان المحارم قد تام على فراشها فكان مقصرا فوجب السدء حاية (لا باجنية زفت وقيل هي زوجته وعليه للمهر) وهذه اجابية لا يعللها خلاف (ف نفى بذلك على وبالمنة ولانه اعتمد دليلا وهو الاخبار في موضع الاشتباه اذ الانسان لا يميز بين امرأته وغيرها في اول الوهة. هداية والزفاف دليل أول الوهة فظفر منه ان وضع المسئلة في اول الوهة. ع والعق الهاشبة الفعل لكن يثبت النسب لاجماع الصحابة ورضى الله عنهم. ف على خلاف التماس (ع وبمهر نكحها) خلافا لهما والشافعي ولا يي حيفة ان القدصادف محله لان محل التصرف ما يقبل مقصوده وينت آدم قابلة للتوالد وهو للقصود لكنه تقاعد عن افادة الحل فأورثت الشبهة (وابجنية في غير قبل) كالتمخذه. ك وليس المراد ما يعم الدبر قاتها هي المسئلة الآتية. ف لانه منكر ليس فيه شيء مقدر (وبلواطة) وقالاهي كاذبا فيجد وهو أحد قولي الشافعي ولا يي حيفة انه ليس بزنا (٢) لاختلاف الصحابة في موجه من الاحراق لثائر وهدم الجدار والتكيس من محل مرفق باتباع الاحجار ولا هو في معنى الزنا اذ ليس فيه اشاعة الولد واشتباه الانسان وكذا هو أند وقوبا لاندما الداعي في أحد الجانبين. هداية (وسيمة لانه ليس في معنى الزنا هداية لعدم اشتباه النسب. حاية (وزنا في دار حرب أو بغير) خلافا لشافعي ولنا قوله عليه الصلاة والسلام (٣) لا يقام (١) (قوله وهو حديث انت الخ) رواه ابن ماجه بسند صحيح (٢) قوله لاختلاف الصحابة رضى الله عنهم الخ) وهم من أهل الانسان فاختلافهم دليل على انه ليس من مسمى لفظة الزنا ولا في مناه (٣) قوله لا يقام الحدود الخ) غريب وأخرجه التبرق عن العالفي قال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال لا يقام الحدود في دار الحرب مخافة ان يلحق

ملك بهدقة تؤهم حل وطوى للمرونة وهاه أثر الشكاح وهو المدة لا يمد ان يصير سببا لان يقبته عليه حل وطوى للمدة ثلاث وللمدة بطلاق أهل مال والمشته باثاق حال كونها مم ولده ثم شرع في الضرب الثاني من الشبهة بقوله (وفي الحل يقيم أقلل ناف للمعرة فانا فلم يجد وان الور يجرمتها عليه في وطوى. أمة ابائه الممتدة الكنائيات والباع الملية والزواج المهوره قبل تسليمها والمشاركة الدليل الثاني للمعرة قوله عليه السلام أنت ومالك لايبك وقول بعض الصحابة رضى الله عنهم ان الكنائيات رواجع وكون الملية في يد البائع بحيث لو حلك يكتفى البيع دليل الملك وكون للمهر صلة أى غير مقابل يمال دليل عدم زوال الملك كالملة والمملك في الجارية المشتركة دليل حقل الوطنى ففى قوله ناف للمعرة فانا أنالو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للمعرة (فان ادعى النسب يثبت في هذه لافى الاولى) أى في شبهة الحل لافى شبهة الفصل (وحده بوطء. أمة أخيه وصمه وأجنية وجدها على فراشه وان كان هو أسمى وذمية زفت بها حربى وذمى زنى بحرية لا الحربى والحربية) يعنى ان الداخلين دارا بلان وفلك لانه ان كان هذا دار الحرب لا يجب الحدود وهذا يوسف رح يحدون جيما وعدد محمد رح ان

الحدود في دار الحرب ولا قطعاع ولاية الامام ولا يقام بعد الخروج منها لان  
السبب لم يتقدم موجبا (وزنا حربي بذنية) أو مسلمة . ف (في حقه ) خلافا  
لابن يوسف لالتزامه أحكامنا في الماملات والسياسات مدة اقامته هنا كالذمي مدة  
عمره . ف ولها انه ملزم لحقوق البقاء فقط لانه لم يدخل للقرار بل لحاجة  
كالجارية قائما يلزم ما يرجع الى تحصيل مقصوده وهو حقوق البقاء هداية لاجمع  
أحكامنا الشاملة للسياسات التي هي خالص حق الشرع . ع أما الذمية فتحددتها  
خلافا لحمد لان الزنا فصل الرجل والمرأة تابعة وامتناع الحد في حق الاسل بموجب  
امتناعه في حق التبني كما في ذني الصبي بمكلفه هداية ولها انها ملزمة لاحكامنا . ع في  
الماملات والسياسات . ف لحديث لهم ملنا وعليهم ما ملنا . ع وفصل الحرب زنا  
وان لم يوجب الحد لعدم الالتزام والتبني من فعل هو زنا يوجب الحد بخلاف  
التبني من الصبي (وزنا صبي أو مجنون بمكلفه ) وقيل زفر والشافي رحمهما الله  
عليها الحد لانها زانية لان الزنا قضاء الشهوة بالقول الخالي عن اللك وشبهته . ي  
ولما ان الزنا (١) يتحقق منه واتما هي محل الفعل ولذا يسمى هو واطنا وزانياً  
وهي موطوءة ومزينا بها وانما سميت زانية مجازا لكونها مسببة بالتبني فيتمتع  
الحد في حقها بالتبني من قبيل الزنا وفصل الصبي ليس بزنا ( بخلاف عكسه ) وهو  
زناه المكلف بالصبي أو المجنونة لان فعل الرجل زناه حقيقة وعنده في التبني لا  
يدل على العدم في الاصل . ي (والزنا بمنسجعة ) لان زنا فلو زنى بالمسجعة لخدمة  
فعله الحد وهذا لا روي ان امرأة طلبت من رجل ما لا فاني أن يطليها حتى  
تمكثت من نفسها فدرأ عمر رضي الله عنه الحد منهما وقال هذا مهرها ولان نص قسا  
استتمت به منهن قانونه اجورهن سمي المهر أجرة فأورث شبهة لان الشبهة ما يشبه  
الحقيقة ولو قال أمهرتلك كذا لا زني بك لم يجب الحد فكذا هذا . ي (وإكراه)  
لتقيام السبب (٢) للملجئ . والانتصار لا يدل على الطوع لانه قد يكون طبعاً  
كما يكون في التام (وإقرار أن أنكره الاخر) لان الزنا فعل مشترك بينهما قائم  
سهما (٣) فاشتواوه من احدهما يورث شبهة (٤) في الآخر . ي (ومن زنا مائة) قيد بالامة

أهلها ومكحول لم يدرك زيد بن ثابت رضي الله عنه لكن المرسل حجة  
عندنا وروى ابن أبي شيبة أن أبا العرداء نهى أن يقام على أحد حد في أرض  
البدو . ف وجه الاستدلال بالحديث أن نفى حقيقة الاقامة ليس بمراد بدامة لعدم  
امكانها لقطعاع الولاية فالمراد نفى وجوبها غناية (١) قوله يتحقق أي انما يتحقق . ف  
يقى ان الزنا قائم بين الرجل لامن للمرأة لكن يتعلق الحد في حقها الملح . ع  
(٢) قوله للملجئ . وهو السيف (٣) قوله فاشتواوه أي افتاء أصل الفعل . ع (٤)  
قوله في الآخر أي في وجود أصل فعل الاخر بخلاف زناه للمكلف بغير المكلفة  
فان فعل غير المكلف ثابت بخينا لكن اتفق عنه كونه ذني وهذا الافتاء لا يورث

## باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

من شهد بحد متقدم قريباً من امامه لم يقبل الا في قذف ( فان حد القذف فيه حق البسد وهو لا يسقط بالتقدم ( وضمن السرقة ) أي أن شهدوا بالسرقة للتقادم يثبت الضمان لانه حق البسد وهو لا يسقط بالتقدم وعند الشافعي وح قبل ( وان أقر به حد ) أي أقر بحد للتقدم حداً لا في الشرب هل ما يأتي لان المانع من قبول الشهادة أنه قد حجبته على الشهادة عداوة حادثة وهذا المانع لا يوجد في الاقرار ( وتقدم الشرب بزوال الربح ولغيره يخفى شهر فان شهدوا زنا وهي غالبية حد وبسرقة من غائب لا لشروطية الدعوى في السرقة دون الزنا على ما يأتي الفرق في كتاب السرقة ان شاء الله تعالى ( ولو اختلف أربعة في زاوية بيت أو أقر زنا وجهلها حد) اذا توفيق يمكن أن يكون ابتداء الفعل في زاوية وانتهاه في أخرى وجهل المقر لا يضره إذ لو كانت اسرارته أو أم ولده لا يثبت عليه ( فان شهدوا كذلك أو اختلفوا في طوعها أو بئد زناه أو اختلفوا حجاب في وقتها واختلفوا في بلدة أو شهدوا زنا وهي بكر أو هم فسق أو شهدوا على شهود لم يعد أحدان شهد الأصول أيضا بدمهم) اعلم ان في هذه الصور لا يجد أحد لا للشهود عليها بالزنا

تكون خلافة اذ لو زنى بحرة فقتلها بحد انفاق وعليه الدية . ف ( فقتلها ) بالزنا ( لزمه الحد والقيمة ) لانه جن جنائين فيؤمر على كل منهما حكمه وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجد . هداية وجه قوله ان تقرر ضمان القيمة هل الزاني يسب ان كله سبب ملك الامة واذا ملكها قبل اقامة الحد سقط الحد كما لو ملك السارق المسروق قبل القطع بخلاف الحره قالها لا تملك بالضمان . ف ولا يبي خيفة أنه (١) لاناقة بين الحد والضمان وكون الضمان يمنع الحد لاستلزامه الملك ممنوع لان هذا ضمان دم ولذا وجب على الماقي في ثلاث سنين ولا يجب بالغة ما بلغت وضمان الدم لا يوجب للملك لان حصل للملك المسال والدم ليس بمال . ف ( والخليفة ) الذي ليس بوقته امام ( يؤخذ بالنقصان وبالأموال لا بالحد ) لان الحد حق الله تعالى واقامتها الى الامم لا الى غيره (٢) ولا يمكن أن يقيم على نفسه لانه (٣) لا يبيد بخلاف حقوق البساد لانه يستوفي ولي الحق أما يمكنه أو بالاستمانة بتمعة المسلمين

## باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

( شهدوا بحد متقدم ) لم يتمهم عن اقامتها يمدهم من الامام . هداية ولا مانع آخر كالمرض وخوف الطريق . ف ( سوى حد القذف ) لما فيه من حق البسد وهو رفع البار ولذا لا يصح رجوعه بعد الاقرار فلا يضمنه التقادم لاشتراط الدعوى فقلل التأخير لعدم الدعوى فالتأخير لا يوجب تفسيقه (٤) بخلاف السرقة لان الدعوى (٥) ليست بشرط لحد لانه خالص حق الله تعالى وانما شرطت للمال ( لم يجد ) خلافاً للشافعي لنا ان الشاهد غير بين الحسين (٦) أداه الشهادة (٧) والستر فالتأخير ان كان لاختيار الستر فالأقدام على الاداء بعد ذلك لمدارة حركته فاقهم وان كاد لا لستر يصير فاسقا بخلاف الاقرار لان الانسان لا يمدى نفسه ثم التقادم مقدر بالشهر في الاصح والتقدم في حد الشرب كذلك عند محمد وعندنا زوال الرأفة ( وضمن السرقة ) لان الضمان من حقوق البساد ( ولو أمتوا زناه بغائبة حد بخلاف السرقة )

شبهة في وجود أصل فعل المكلف . ع (١) قوله لا منافاة الخ ( كالسلم يغصب خمر القمي فيشربها . ع (٢) قوله ولا يمكن الخ ) قيل يمكن أن يبيع غيره ليحكم ثم يستوفيه وقد يجاب بان الامة ليست بواجبة اذ لا دليل على وجوبها (٣) قوله لا يجد الخ لان اقامته بطريق الكمال ولا يغفل أحد ذلك بنفسه ولا ولاية لأحد يستوفيه ولا فائدة للإيجاب الا الاستيفاء (٤) قوله بخلاف السرقة مع انها من حقوق البساد . ع (٥) قوله ليست بشرط لحد ) أي ليست بشرط لقبول شهادتهم في الحد فقبل بلا دعوى ويظهر فائدة قبولها في الحبس . ع ولذا لو شهدوا عليه أو للمدعي غالب يحبس المشهود عليه حتى يحضر للمدعي وفي القذف لا يحبس (٦) قوله أداه الشهادة بقصد اخلاء المالم عن الفساد (٧) قوله والستر قال عليه الصلاة والسلام من ستر على سلم ستره الله في الدنيا والاخرة

ولا بالشهود بسبب القذف وقوله  
 وأن شهدوا كذبتك أى شهدوا  
 وجهلوا للوطوة لاحد على الشهود  
 عليه لاحتمال أن تكون المرأة زوجته  
 أو أمته ولا على الشهود لوجود  
 أربعة شهداء وإن شهد أربعة وقال  
 اثنان منها كانت طائفة واثنان منها  
 كانت مكروه فلا حد عليهما عند  
 أبي حنيفة رح وعندهما يحد الرجل  
 لاتفاق الأربعة على زناه للمرأة  
 للاختلاف في طوعها وهى إن الفعل  
 المشهود به أن كان واحداً فيضهم  
 كاذب لأن الفعل الواحد لا يكون  
 بطوعها وكرها وإن لم يكن واحداً  
 فلا نصاب للشهادة على كل منها  
 ولا يحد الشهيد لوجود العدد وإن  
 شهد أربعة بزناه واحتلفوا في به  
 زناه فلا حد عليهما لماسمى ولا على  
 الشهود خلافاً لفرع لوجود العدد  
 وإن شهد أربعة بزناه في وقت معين  
 في به معين وأربعة أخرى بزناه في  
 ذلك الوقت في به آخر فلا حد عليهما  
 لأن شهادة أحد الفريقين مردودة  
 ليثبت كذبه ولأرجحان لاحدهما  
 فيه الجميع ولا على الشهود لاحتمال  
 صدق أحد الفريقين يرد عليه أنه  
 يحتمل أن يكون كل واحد منهما  
 كاذباً والظاهر ههنا من يثبت  
 كذب أحدهما وعدم رجحان أحدهما  
 فيكون صدق أحدهما عملاً لا  
 بعيداً ثم على تقدير صدق أحدهما  
 يحتمل أن يكون الصادق هذا

لأن بالنية تعدم الدعوى وهي شرط في السرقة لا الزنا والحضور يتوهم دعوى  
 الشهية ولا يعتبر بالوهم • هداية لانه شبهة الشهية خفية لأن نفس دعواها التكاثر  
 مثلاً شبهة لاحتمال الكذب فاحتمال دعواها ذلك شبهة الشهية واعتبارها باطل وهى  
 (ولو أقر بالزنا بمجهولة حد) لانه لا ينفى عليه حليته (وإن شهدوا بذلك لا لاحتمال  
 كونها حليته بل هو الظاهر (كاختلافهم في طوعها) بأن قال اثنان أنه زناها بمكره  
 وأخران أنها طائفة هى وقالوا يحد الرجل خاصته أنه قد اختلف للشهود به في جانبها  
 فأورث شبهة في جانب لأن الفعل واحد • ف (أو في البلد) لاختلاف الشهود به  
 (ولو على كل زنا أربعة) وقها واحداً • ش (ولو اختلفوا في بيت واحد) صغير  
 • ش (حد الرجل والمرأة) استحساناً لاحتمال الابتداء في زاوية والانتهاى في  
 أخرى بالاضطراب أو في وسط البيت فمن في المقدم يحسبه في المقدم ومن في المؤخر  
 في المؤخر • هداية وهذا التقدر من التوفيق مشروح في الحد كما في الاختلاف في  
 بيض البقرة المسروقة وسوادها حياة لتصوص من التصيل ثم هذا التوفيق لا يجري  
 في الاختلاف في الطوع والاكراه لأن بيعة الأكره مسقطه الحد لا بيعة احده  
 الزاويتين وكذا أحد الطرفين • ف (ولو شهدوا على زنا امرأة وهي بكر أو  
 الشهود نسوة أو شهدوا على شهادة أربعة وإن شهد الأصول أيضاً لم يحد أحد)  
 في الصور الثلاثة أما في الأولى فلأن الزنا لا يحقق مع بقاء البكارة وهي قد ثبتت  
 بشهادة المرأة وهي ماحلة للدفن (١) ضمها لالائبات عليهم وأما في الثانية فلهذه النسق  
 لكتمهم من أهل الاداء فقامت شبهة الزنا فيها فسقط حد القذف أيضاً وأما في  
 الثالثة فلما فيها من زيادة الشهية • هداية لتحققها في محلين تحمل الأصول ونقل  
 الفروع • ف ولم يحد الشهود لتكامل (٢) عددهم فأورث شبهة الزنا فيهما (ولو  
 كانوا حياً أو معدودين أو ثلاثة حد الشهود لا للشهود عليه) أما السبيان  
 والمحدودون فليسوا من أهل الاداء (٣) فلم تثبت شبهة الزنا فيها ولا حصة  
 عند نقصان العدد وخروج الشهادة من القذف باعتبارها ولو حد فوجد أحدهم  
 عبداً أو معدوداً (حدوا) لا لهم قذفه إذا شهدوا ثلاثة (وارش ضربه عدد) وقالوا  
 أرض الضرب أن جرحه على بيت المال وله أن الواجب هو الجلد وهو ضرب  
 مؤلم غير جرح ولا يهلك فلا يقع جراحاً إلا لقة • هداية الضارب (٤) فاقصر  
 عليه إلا أنه لا يجب عليه الضمان كيلاً يمتنع الناس عن الاقامة مخافة الترامة  
 (وإن وجب فثبت على بيت المال) لانتقال الفعل إلى القاضى لاسمى به والقاضى  
 (١) قوله ضمها (أى عن الزايتين (٢) قوله عددهم أى عدد الشهود وأما  
 لم تقبل شهادة الأصول لردّها مرة في ضمن ودشهادة فروعهم فلا تقبل بعد الرد • ع  
 (٣) قوله فلم تثبت الخ) ليُدرى بها عنهم حد القذف • ع (٤) قوله  
 فاقصر عليه) ولا يسند منه إلى أمر الحاكم حتى يجب الديني في بيت المال • ع

الفرق بين الشبهة أو تلك التي يفرق بين صدق كل أحد احتمال الاحتمال وهو شبهة الشبهة فلا اعتبارا فاقول وانما لا يجد الشهود  
 لوجود أربعة شبهة للشهادة كل فريق ان لم توجد حدا على الشهود عليه فلا أقل من ان توجد شبهة يتدبر بها الحد  
 عن الفريق الآخر وان نظرت امرأة واحدة فقلت هي يكرهت بشهادتها البكرة فينبه حد اننا ولا يتبع حد القذف  
 بشرطية الرجل وانما كانوا نسفة يتدبر الحد ولا يجد الشهود ولان النسفة أهل الشهادة فوجدت شهادة الاربعة وان  
 كانوا شهدوا على شهود لم يجد لان (٢٨٦) في شهادتهم زيادة شبهة لان الكلام اذا تناوله الالسنه بطرق اليه زيادة

طامل للمسلمين فالفرامة في ملهم . هداية بخلاف الحد الجوارح لانه ليس بأمره  
 بل لعدم هداية الجوارح . ع ( فلورج أحد الاربعة بعد الرجوع حد ) خلافا لفر  
 لثان شهادة اقبلت فقط الرجوع فهو كاف (١) للحال الميت (وغير ربع الدية)  
 لبقاء من يقي بشهادته ثلاثة أرباع الحق وقال الشافعي رحمه الله يقتل ( وقبيله  
 حدوا ولا رج ) وقال محمد حد الرابع خاصة لهما ان المضاء من القضاء ضار  
 كما اذا رجع واحد منهم قبل القضاء ولنا سقط الحد عن الشهود عليه ( ولو رجع  
 أحد الحصة فلا شيء عليه كبقاء من يقي بشهادته كل الحق ( فان رجع أخر حدا )  
 لا عقاب لشهادته ما قد فلا وغرما ربع الدية ) لما ذكرنا آما ( وضمن للتركية دية  
 للرجوع ان ظهروا عيدا ) مائة اذا ( ٢ ) وجسوا عن التركيبة . هداية أما اذا  
 استمروا على التركيبة قاتلن انهم احرار مسلمون فلا شيء عليهم اتفاقا . ف وقالا  
 الدية على بيت المال كما في شهود الاحسان وله ان الشهادة انما سارت عامة  
 بالتركية فهي في معنى علة فيضائب الحكم اليها بخلاف شهود الاحسان لانه شرط  
 محض ولا ضمان على الشهود لان كلامهم (٣) لم يقع شهادة ولا يحدون حد القذف  
 لاهم ( ٤ ) قذفوا حيا وقد مات فلا يورث منه ( كما لو قتل ) قاتل . ع ( من أمر  
 رجه فظهروا كذلك ) والقياس وجوب القضاء عليه لقتله نكاحا . هداية  
 لتبين بطلان القضاء عند ظهورهم كذلك . ف وجه الاستحسان ان القضاء صحيح  
 ظاهرا فانور الشبهة . هداية والقصاص يتدرئ بالشهادتين لالدية . ع ( وان رجع  
 فوجدوا عيدا فدينه في بيت المال ) لانه امتثل أمر الامام فاقبل ففسله اليه .  
 هداية أما ضارب عققه فلم يقتله . ع ( ولو قال شهدوا لا تصدنا بالنظر قبلت شهادتهم )  
 لم يمسيرا وقصة هذا التمسد . ع لاجابة النظر لهم ضرورة التحلل فصاروا

وقصان ثم ان جاء الأصول فشهدوا  
 على ذلك انما يثبت بعد شهادة  
 الزوج لم يجد أيضا لان شهادتهم  
 قد ردت من وجه برء فروعهم  
 والشهادة اذا ردت مرة في حادثة  
 لا تقبل فيها أبدا وهذا صنف لان رده  
 شهادتهم لم يمتنع بها لا يسرى  
 الى الأصول لعدم ذلك المعنى في  
 شهادتهم ويمكن ان يقال انما ترد  
 شهادة الأصول لانهم سوا الماتبات  
 انما بأمر غير مشروع فلا تكون  
 شهادتهم حسيبة لله تعالى بل هي الى  
 اشاعة الفاحشة لمداداة أو شوهها  
 فقد رد شهادتهم لحسن التهمة ( وان  
 شهدوا عيانا أو محدوين في قذف  
 أو لثة أو أحدهم محدود أو جدد  
 أو وجد كذا بعد الحد حدوا ) لعدم  
 أهلية الشهادة أو عدم انصاف فيجب  
 الحد لقوله تعالى والذين يرمون  
 المحصنات لم يأتوا بأربعة شهداء  
 فاجدهم ثمانين جلدة الآية  
 ( وارش حرج جلده حدر ودية  
 رجه في بيت المال ) أي شهد الشهود  
 بالزنا والزاني غير محصن فجلده  
 فجرحه الحد ثم ظهر أحد الشهود

عيدا أو محدودا في قذف فارش  
 يقتل الى القاض وهو طامل لمسلمين فالفرامة في مال للمسلمين وله ان القتل الجوارح لا يقتل الى القاضى لانه لم يأمر بالجرم  
 يقتصر على الجلاء ثم هو لا يضمن لثلاث يتبع الناس عن الاقامة عناية للفرامة وان شهدوا والزاني محصن فجرم ثم ظهر  
 أحدهم عيدا ونحوه فدية الرجعي في بيت المال ( وأي رجوع من الاربعة بعد رجوع حد أي حد الرجوع فقط حد القذف وعند زفر  
 لا يجد لانه ان كان قاتل حي فخره سقط بلوث وان كان قاتل ميت فهو مبرجوم بحكم القاضى فلا يجب الحد قلنا

هو قاذف ميت لأن شهادته بالرجوع انقلب قذفا فصار قاذفا بعد الموت ولم يبق مرحوماً يحكم القاضي لا ضاغ الحكم بأضاح الحجة ( وغرم ربع الدية هذا عندنا وعند الشافعي ربح يقتضى بتمامه في شهود القصاص كما قال في نيات ( وبه حداً فقط ) أي ربح من الأربعة ما جميع الشهود حد القذف ولا يحد للشهود عليه قال كان الرجوع بعد الحكم عند محمد بن حنبل الراسع فقط ولا يحد بالبقون لتأكد شهادتهم القضاء قلنا يصح القضاء وإن كان الرجوع قبل الحكم فتدبر في حد الراسع فقط ولا شيء على خامس ربح فإن ربح آخر حداً أو غرم مريضاً كان المستفي ( ٢٨٧ ) ما فاكال الرجوع بعد الرجم والمشي

بشامس بقى لا رجوع من ربح وقد بقي تلامها رابع التصاب ( وضمن الدية من قبل المأمور ربه أي امرأته ربح مقتله بطريق آخر ( أوزكى شهود الزنا ربح فظهر وأعيد أو تقاراً فيها ) أي في مسألة القتل والزنية والضمان على للزكبي في قولاً بـ حنيف مخرج وعندهما لأشياء عليهم بل بيت المال ( وبيت المال أن لم يترك فرجم ) أي ضمن بيت المال إذا شهد الشهود بالرجوع فلم يتركوا فرجم فظهر وأعيدوا ونحو ذلك ( وإن شهدوا زنا أو أقر وأبغضهم مبدأ قبلت أي شهادتهم لا يباح لهم النظر لتحصيل الشهادة ( وزان أنكر وطى ومرسوقه ولدت منه أو شهد بأحصانه رجلاً وامرأتان ربح ) هذا عندنا خلافاً لفرقة والشافعي ربح أن شهدا النساء لا تقبل عند الشافعي ربح وزفر ربح حمل الحصان شرطاً في معنى العلة فلا تقبل فيه شهادة النساء

( باب حد الشرب )

هو كسب الخنزير ثمانون موطاً بغير وصفها لا يحد بشرب الخمر ولو قطرة فمن أخذ برميها أو زان لبعد الطريق أو سكران زائل العقل شياً بالشر وأقر

كالطيب والفاقة ( ولو أنكر الإحصار شهد عليه رجل وامرأتان ) ربح حلاقاً لزفر والشافعي قال شافعي مر على أصله أن شهادته غير مقبولة في غير الأموال وزفر يقول لا تقبل شهادة النساء في الإحصان لأنه شرط في معنى العلة لتلطف الحياة عند وجوده ولأنه عبارة عن الحصول الحميدة للامة من الزنا ( ١ ) فلا يكون في معنى علة العلة فصار كما إذا شهدت ( ٢ ) في غير هذه الحالة ( أو ولدت زوجته منه ) وعبارة الهداية فانكر الإحصان وله امرأة قد ولدت منه اه فحقة وله امرأة الح حالية فافادت أن الولادة كانت قبل الانكسار فهذا ظاهر والمقارن من كلام اللسان أن أولدت عطف على شهد فأقارن أن الولادة كانت بعد الانكسار فظاهر حيث أن الولادة كانت لأقل من ستة أشهر من وقت الانكسار والاعتكاف بيت الإحصان في الزنا السابق بالدخول الملاحق ( ربح ) أيضاً لأن الحكم بثبوت اللبس ( ٣ ) حكم بالسفول

( باب حد الشرب )

( من شرب خراً فأخذ ) إلى الحاكم فلو غير سكران ( دور ) ووجها موجود ( أو كان سكران عطف على شرب مع التثنية بقيد أي فأخذ ووجها موجودة لما يأتي من الفتح بعد السطرن ( ع ( ولو بنيد ) ( ٤ ) لما روى أن عمر أقم الحد على ولم يجملوا قاذفين لميت حالا بطريق انقلاب شهادتهم قذفاً للحال لأن كلامهم لم يقع شهادة حتى تغلب قذفاً ( ١ ) حية ( ٢ ) قوله فلا يكون في معنى علة العلة ( ٣ ) لأن العلة لا بد أن تكون منفية بالامة والإحصان مانع ( ٤ ) قوله به ( أي بالشكاح والسفول في غير هذه الحالة أي لفرض آخر كشكيب لله ( ٣ ) قوله حكم بالسفول ) ثم يفرض كونها امرأة كما أضاف قوله وله امرأة لا يكون من وطء الشبهة ولا من التكااح العاسد لأنه لا يستمر ظاهراً موطاً فاعن الشافعي ومالك واحد رحمهم الله من أنه لا يثبت بذلك لاحتمال كونه من دخول لا على وجه الصحة ليس بخلاف ( ف قوله كما أضاف الخ ( وأولى منه قول اللان أو ولدت زوجته اه لأن الزوجية اصرح في الصحة ( ع ( ٤ ) قوله لما روى أن عمر به مرة ) أي يشرب الخمر أو بالسكر بالنيذ ( أو شهد به رجلان وعلم شربه طوطاً بمحد صاحباً فإن أقر به أو شهدا عليه يمدزوال الربح أو تقيها أو وجد وجهه منتهى أي علم الشرب بأن تقيها أو وجد ربح الخمر منه بلا أقرار أو شهادة ( أو ربح عن أقرار شرب الخمر أو السكر أو أقر سكران لا ) أعلم أن في الأقرار يمدزوال بالربح لا يحد خلافاً لمحمد بن حنبل فإن التقدم عنده لا يمنع الأقرار كافي سائر الحدود وأما لا يحد عند مالك إلا عند التبرع بما يثبت بإجماع الصحابة رضي الله عنهم وبدون رأى ابن مسعود رضي الله عنه لا يثبت الإجماع وقد قال فإن وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه فبدون الرائحة لا يحد عندده فلا إجماع فلا دليل على وجوب

أعرابي سكر من النبيذ ( وشهد رجلان ) بذلك • هداية أي بالشرب والسكر  
والشهادة بكل منهما مقيدة بكونها حال وجود الرائحة بأن يشهدا بذلك فيأمر  
القاضي باستكاهه فيستدرك ويخبر بأن ربح كل من الخمر أو مسكر غير هام وجوده في  
ولا تثقل فيه شهادة النساء مع الرجال لشبهة اليدوية ونهية الضلال والنسيان ( أو  
أقر مرة حد ) لظهور الحناية وعدم التقادم والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام  
(١) ومن شرب الخمر فاجلدوه فإن ما فاجلدوه ( أن علم شربه طوما ) لأن شرب  
المسكر لا يوجب حدا ( ومما ) تحقيقاً لمقصود الأتباع هداية لأن بيباب العقل  
يخفف الألم . ف ( وأن أقر أو شهدوا بعد مضي ربحها لا لبدل المسافة ) وفي الهداية  
قال أخذته اليهود وريحها يوجد منه أو هوسكران فذهبوا به من مصر إلى مصر  
فأقطع ذلك قبل أن يشربوا به حد في قولهم جميعاً لأنه عذر لا يتم الشاهد بمثله  
كبدل المسافة في الزنا انتهى والظاهر أن كل ذلك إشارة إلى كل من الرائحة والسكر  
فقداه أنه لا بد من وجود كل من الرائحة أو السكر عند الأخذ وأنه لا يضر  
زوال كل منهما لبدل المسافة مع ( أو وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها أو رجعها أقر  
أو أقر سكران بأن زال عقله لا ) يحد في الكل أما في الأولى (٢) فلقول ابن مسعود

أقام الحد الخ (رواه الدارقطني) وضف بسيد ابن لقوه ورواه ابن أبي شيبة بلفظ  
وقال البلاغ هندي أقطع وأخرجه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما  
مرفوعاً وفيه عمران بن داود يفتح الواو وفيه مقال ورواه ابن أبي شيبة والدارقطني  
عن علي رضي الله عنه وابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما وتعدد  
الطرق يرقيه إلى الحسن (١) قوله ومن شرب الخ (رواه أصحاب السنن (٢) قوله  
فلقول ابن مسعود رضي الله عنه فإن وجدتم الخ (رواه عبد الرزاق وإسحاق بن  
راوية قال جاء رجل إلى ابن أخ له سكران إلى عبد الله بن مسعود فقال عبد الله  
ترزوه ومز مزوه واستكوه فقلوا فرقه إلى السجن ثم ما به من القود وما  
يسوط ثم أمر به فدفعت ثمرته إلى حبرين ثم قال للجلاد أجدهم الترة التحريك  
والمزومة التحريك بنصف وفيه أن قول ابن مسعود يدل على وجود الحد بمجرد  
ظهور الرائحة لأعلى أن قيام الرائحة شرط عند الشهادة أو الإقرار وعمل النزاع أما  
هو هذا ثم أقامه الحد بمجرد الرائحة مذهب لبعض العلماء منهم مالك وقول للشافعي  
ورواية عن أحمد والأصح عن الشافعي وأكثر أهل العلم تقيده وما ذكرناه من أمر  
رضي الله عنه من الحد بمجرد الرائحة يمرض ما ذكر عنه أنه عذر من وجد  
منه الرائحة ويرجح لأنه أصح واستبعد بعض أهل العلم قول ابن مسعود رضي الله  
عنه من جهة اللغز لأن الأصل في الحدود الضر ما استطاع فكيف أمر بالمزومة  
عند عدم الرائحة ليظهر الربح فيحده فإن صح فتأويله أنه كان رجلاً مولماً بالشرب  
يعدنا عليه فاستجاز ذلك فيه

الحد وأعلم أن السكر عند أبي حنيفة  
رح في حق وجوب الحدان لا يعرف  
شئاً حقيق الأرض من السماء وفي  
حق حرمة الأشرية أن يبتدى وعندهما  
أن يبتدى مطلقاً وإليه مال أكثر  
المشايخ وعند الشافعي رح أن يظهر  
أثره في مشبه وسكراته وأطرافه  
(ولو ارتد هو لأخبرم عليه حرسه)

اعلم أن الأحكام الشرعية كصحة  
الأنوار والطلاق والمناق جارية  
عليه زجراً له لكن ارتداده لا يثبت  
لأنه امر حقيقي اعتقادي لا حكمي فثبت  
عدم القتل لا يثبت اعتقاد الكفر  
ولما لم يصح ارتداده لا يثبت توابعه  
كفسخ النكاح (وزعم فيه وفرق  
جلده) كما مر في الزنا

### (باب حد القذف)

من قذف محصناً أي حراً مكلفاً  
مسلاً عقاباً عن الزنا (بصريه أو  
بزوات في الجبل) مثله زيت في  
الجبل قاله كجاء ناقص جاء مهوراً  
أيضاً وعند محمد ربح لا يحد لأن  
المهور هو الصود أو مشترك والشبهة  
دارعة لحد قتل حالة القصب ترجع ذلك  
(أولست لا يحد أو لست بآب فلان  
أي في غضب) أي قال لست بآب  
زيد الذي هو المقتوف فقولوه أيه  
لفظ للصنف ربح لالفاظ القذف وقوله  
في غضب يتعلق بالفاظ اثنتي عشرة  
لا يحد في غير الغضب يحمل المعابة  
(أو بيا ابن الزنا) أي أمه محصنة  
حد أن طلب هو ليس المراد أن  
الطلب مقصور على المخاطبة أن طلب  
أبوها حد أيضاً (لا يحد بآب فلان  
جدوا ونسبة إليه أو إلى خاله أو  
عمه أو ربه) أي زوج أمه والجد  
أب مجاز فلو نفى أبوه لا يحد وكذا  
لو نسب إليه وهكذا الحال والم  
والزنا (وقوله بآب ابن ماء الساء  
ويأبى لعن) أقل يراه بهما نفى

فيه قال وحدتم وأمة الحر فأجلده (١) وحد الشرب بموت بأجاء الصعبة ولا  
أجاء الأبرأ ابن مسعود وقد شرط قيام الرائحة - هداية وهذا عندهما وأما  
عند محمد بن عبد وأما في الثانية فلان الرائحة عطمة والمقام مقام الفراء - ف وأما في  
الثالثة فلا احتمال شره مكرهاً أو مضطراً وأما في الرابعة فلا لأنه خالص حق الله تعالى  
- هداية ولا يحدك له - ف وأما في الخامسة فلزيادة احتمال الكذب في إقراره  
فيحتمل لموته (وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطاً) (٢) لأجاء  
الصعبة (ولم يحد لصفه) لأن الرق منصف على ما عرف (وفرق على يده كحد  
الزنا) لثلاث يضي إلى التلف

### (باب حد القذف)

(هو كحد الشرب كمية ويؤتا) فيثبت بشهادة رجلين وبالأقرار مرة ولا شهادة  
فيه للنساء مع الرجال - ع (فلو قذف) يصريح الزنا تنوير احتراز عما لو قال ومثلك  
فلان وطأ حراماً أو جامعك حراماً فلا حد - بحر امين (محصناً أو محصنة) اشتراط  
الاحسان لا يحد ولذين يرمون المحصنات المؤننات إلى قوله تعالى فأجلدهم عشرين  
جلدة (زنا عند بطله) (٣) لما تلوّن لونه حقه لما فيه من دفع النار (مفرقة)  
كيلا يؤدي إلى التلف (ولا يحد غير الفرو والحشو) لأن سبه (٤) غير مقطوع  
به فلا يقام على الشدة (٥) بخلاف الزنا وأما يحد الفرو والحشو لثمة اتصال  
الأم (واحصانه بكوته) أي المقتوف (مكلفاً) لأن النسي والمجنون لا يحد بهما  
العار (حراً) (٦) لا يطلق اسم الاحسان على الحرية في آية فلعين نصف ماعل  
المحصنات أي الحررات (مسلماً) (٧) لحديث من أشرك بلفظ فليس بمحصن (ضعفاً  
عن زنا) لأن غير المغيب لا يلحقه النار وكذا القاذف صادق فيه

(١) قوله وحد الشرب بموت بأجاء الصعبة (أضاف الثبوت إلى الإجماع لا إلى  
الحديث للذكور في أول الباب لأنه خص منه للكره والمضطر تمكنت فيه الشبهة فلا  
يثبت الحد - كوفيته كيف جعله جليلاً أصلاً والباب - فأنظر الأفعال أن فرض  
ذلك الجبل التلبيح على سند الإجماع ويجوز كون سند الإجماع القطعي غنياً - ع (٢)  
(قوله لأجاء الصعبة) رواه البخاري ومسلم (٣) قوله لما تلوّن لونه نفس وجوب  
الحد وقوله ولأنه تليسل لاشتراط طلبه - ع (٤) (قوله غير مقطوع به)  
لا احتمال صدق القاذف - حنابلة (٥) (قوله بخلاف الزنا) لأنه معان فمقر أو  
الشهود (٦) (قوله لا يطلق الخ) فارقني ليس بمحصن بهما للمعنى وكونه محصناً  
بمعنى الإسلام كما في آية فإذا أحسن قال ابن مسعود أسلمن بوجبا احصانه من وجده  
دون وجه وذلك شبهة في درء حد قاذفه وأما احصانه بمعنى الزوج كما في آية  
والمحصنات أي المتزوجات فقد أجمع على عدم اعتباره في احسان حد القذف  
(٧) (قوله لحديث من أشرك الخ) تقدم - ف في بيان احسان الرجم - ع



النسب بل التشبه في ما يوصفان به  
(والمطلب حذف الميت فهو الميراث  
وولده ولو عروما) هذا عندنا وأما  
عند الشافعي رح غلق الطلب لكل  
وارث فإن حذر القذف يورث عنده  
وعندنا لا بل ثبت لمن يلحق به الميراث  
بنى النسب وقوله وولده يستعمل  
ولد البنت عندهما خلافا لحمد رح  
وقوله ولو عروما كقوله الولد مع  
وجود الولد والكافر والمبد خلافا  
لأثر رح وكافكا نسل (ولا يطلب  
أحد سيده وإياه بقذف أمه وليس  
فيه أثر وعقوبه واضعاه عنه) هذا  
عندنا وعند الشافعي رح يجري فيه  
الأثر ونحوه بناء على أن حق البند  
فيه غالب بناء على الأصل المشهور وهو  
أن حق البند يلب على حق الله  
تعالى إذا اجتمعا لاحتياج البند  
واستثناء الله تعالى ونحن نلطف فيه  
حق الله تعالى لأن حق العبد هو  
رفع المار راجع إلى حق الله تعالى  
أيضاً لأن النسبة إلى الزنا إنما تكون  
سبباً لعار لأن الله تعالى حرمه (فإن  
قال يازني فردد بلابل أنت حديد  
ولو قال لعرسه يازنية فردت به حدث  
ولا لئان) لأنها قذفت الزوج فتحد  
وقد هـ ايها لا يوجب الحد بل العان  
وهي لم تنبأ احلاماً ثم لا يضمن تقديم  
الحد لانه ان قدم يسقط العان لانه لم  
تبق احلام له وان قدم العان لا يسقط  
الحد وإذا وجب تقديمه يسقط  
العان) وزئيت بك (هدرا) اي قال  
لزوجته يازنية فردت بقوله زئيت بك

(١) ثم المراد بالزنا كل وطئ (٢) حرام لعينه فلو كان حراماً لغيره يحذر قاذفه فلو قال  
لغيره لست لايك) وكانت أمه عصية (أولست ببن لفلان) لايه الذي يدعي له هداية  
وقوله (في غضب) قيد لقوله لست ببن لفلان كما يطيه صلب الهداية وفي البر  
في غضب يتعلق بالصورة الثلاث اه ثالثاً زنا في الجبل بالعمرة وقالاً من ان الشراح  
أولوا عبارة الهداية واجروا التفصيل في الكل وفي شرح الوهابية انه ظاهر  
للذهب والاحتياط عليه (حد) في الصورتين أما في الاولى فلانه في الحقيقة (٣)  
قذف لامة لان النسب (٤) إنما ينشأ عن الزاني لانه غيره وأما في الثانية فلان (٥)  
عند الغضب يراد به (٦) حقيقة سباً له (وفي غيره) لان في غيره يراد به العاتية بنى  
مشابته في أسباب المروءة (كنفيه عن جده) بان قال لست ببن لفلان ينفي جده  
لانه صادق في كلامه (وقوله لمربي يا نبطي) لانه يراد به التشبه في الاخلاق او عدم  
الفصاحة وكذا لو قال لست برمي هداية والنبط جيل من الناس يسود العراق وهم  
من يذم بالنسبة اليهم . كـ (يا ابن ملة السماء) لانه يراد التشبه في الجود والصفاء  
(١) (قوله ثم المراد بالزنا) أي المذكور في تعريف احصان القذف لا المذكور  
في تعريف القذف إذ لا بد في تحقق القذف من التصريح بالزنا كما حررناه في ع .  
(٢) (قوله حرام لعينه) قالوا به بالتشبه وبالنسب الفاسد حرام لعينه . بـ وكذا  
وطء المكروه أو المكروه لأن الاكراه إنما ينشأ من الاتم منها ولا يخرج الفعل عن كونه  
زناً . ف . والوطء في الحيض ووطء الجارية المحرمة حرام لغيره . ع . (٣) (قوله  
قذف لامة) أما الاب فلكونه غير معين لا يلحقه المار من هذا القذف فلا يكون  
مقدوماً وهذا لما في ك في قول المصنف لست لايك أي لست لاصالك الذي خلقت من  
مائه وهذا الأصل غير معين اه وصرح بهذا التفسير في . ف وزاد والا كانت هذه  
بمعنى تأليها اه غ (٤) (قوله إنما ينشأ عن الزاني لانه غيره) وغيره أهم من ان  
يكون زوج أمه أو واطئ أمه بتشبه قتله منه في عنده فإن النسب ثبت منهما  
وهذا دفع لما يرد من ان معنى هذا الكلام نفى النسب من ابيه ونفى النسب منه  
لا يستلزم زنى امه لاحتمال كونه مولوداً من الوطء بالشيعة والكاف الفاسد يمنع كبرى  
القياس لان النسب يثبت من كل من الزوج ومن الواطئ بالشيعة والكاف الفاسد  
فلما نفى القاذف النسب مطلقاً علم ان مراده انما هو النفي عن الزاني لان الزاني  
لا نسب له أصلاً ثم زعمه مستلزم لزناهما من هذا وان كان كناية لكنته كالصريح لعدم  
استتار للمراد به كالمولى قال للقاذف هو كما قلت فانه يحذر به وان لم يكن صريحاً . ك  
(٥) (قوله عند الغضب يراد به) فيه ان الغضب لا يدل على نسبة أمه إلى الزنا  
لازماً لجواز قصده اثباته عن غيره بشبهة ولا ذكر في المبسوط ان الحد استحسن  
بترابن مسمود قال رضى الله عنه لاحد الا قذف عصمة أو نفى رجل عن ابيه  
اه ثم حلوا الاثر على النفي حالة الغضب بدلالة الحال (٦) (قوله حقيقة) أي حقيقة

هدرا لان قول المرأة يحتمل ان يكون  
تصديقا له يعني زيت بك قبل الشكاح  
ويحتمل ان يكون ردا يعني ان وجد  
حق زنا فهو ليس الا يمكنه ان لا يفي  
ما كنت تخبرك وتمكني انك ليس بزنا  
فلا يكون لما دعوى العمان لاحبال  
للمنى الاول ولا حد عليها لاحبال  
للمنى الثاني (ولا من ان اقر بولده  
حقى وحدان عكس) لان النسب  
يثبت بقراره ثم يثني بصيرقانه يجب  
المان اما ان قاه ثم اقر به فقد  
اكتب نفسه فيجب الحلد (والولدان  
له) اي ولد اقر به ثم قاه وولد  
قاه ثم اقر به ثبت لسببانه لاقراره  
(ولا نبي، وليس باق ولا يترك)  
لانه نفي للولادة ولا يجب به شيء  
(ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له  
اولا حلت بولده) انما قال بولده لانها  
لولا حلت بدون الولد فيقذفها يجب  
الحد والفرق بينهما انه وجد في الاول  
امارة الزنى وهو الولد للمنى ولم يوجد  
في الثاني (ولا بقذف من وطئ حراما  
لنيه كوطئ في غير ملك من كل وجه  
ومن وجه كامة مشتركة او وطئ  
مملوكا حراما بدلا كامة لا على حق احتة  
رضاء ولا بقذف من زنت في كفرها  
ومكاتب مات عن وقاه) اي لاحد  
بقذف مكاتب مات وترك مالا يفي  
يبدل الكتابة لان الحد انما يجب  
بقذف الحر وفي حرية هذا المكاتب  
اختلاف السعابة رضى الله عنهم  
(وحد بقذف من وطئ حراما لغيره  
كوطئ عرسه حاشنا او وطئ عموكة

(١) ولقب به لصفاته وسخافته (وفضيت الى عمه وخاله وراجه) لان كلا منهما يسمى ابا  
اما الاولى ففي آية نبيد آكلك وآله اباك ابراهيم واسماعيل واسحاق واسماعيل  
كان حماليقوب واما الثاني (٢) فلحديث الحلال اب واما الثالث فقلتية (ولو قال  
يا ابن الزانية واسمه ميتة) والا فالطلب لها فقط (ف (طلب الوالد) أي والد  
الام كما يفهم من عبارتهم (او الولد او ولده) ولو محروما عن الميراث ويثبت  
حق المطالبة لولده البنت خلافا لحمد وولد الولد حال قيام الولد خلافا لزفره هداية  
ولا طلب لغير الفروع والاصول (ي وانما كان لم حق الطلب للحقوق المار  
بهم للجزئية (حد) لانه قذف محصنة بدمويتها هداية وخلق طاره بهولا للمذكورين  
ي (ولا يطلب ولد وعبد اباه وسيد بقذف امه) لان للمولى لا يجب بسبب عبده  
وكذا الاب بسبب أبنه ولذا ايقاه الوالد بولده ولا السيد بسببه (ويطلى بموت  
المتقوف) ولو بعد اقامة بعض الحد على القاذف خلافا للشافعي رحمه الله تعالى لانه يورث  
عنده لا عندنا لان فيه حق البند لدفع المارضة وحق الشرع لاخلاء العالم من  
الفساد فطلب الشافعي حق البند لحاجته ونفي الشرع وغلينا حق الشرع لان لولى  
الشرع استيفاء حق البند فيصير حقه مرميا ولا ولاية للبند في استيفاء حق  
الشرع الا نية (لا بالرجوع) لما فيه من حق البند (والنفو) لنية حق  
الشرع فيه (ولو قال) في حالة الغضب وسيظهر ان هذا التيد مرادف  
(زنان) يلحق الساكن بمد التون (في الجبل وعنى الصمود حد) خلافا  
لحمد رحمه الله لان الهموز منه للصمود حقيقة (٣) وذكر الحيل يقرره مرادا  
ولما انه يستعمل في الفاحشة مهموزا لان من المرب (٤) من يهز للملين كما  
يلين الهموز وحالة الغضب تمين الفاحشة مرادا كما اذا قال يا زاني (٥) او قال  
زنان (ولو قال) لآخر (يا زاني وعكس) الآخر فقال لا بلأنت (حدا)  
لان معناه لا بل انت زان لانها كلمة يستدرك بها الغلط فيصير الخبر للذكور في  
الاول مذكورا في الثاني (ولو قال لاسأته يا زانية وعكست حدث ولا لمان)  
قنه عن أبيه (١) (قوله ولقب به لصفاته وسخافته) فلقب حامره بن حارثة الازدى  
بما السباء لانه كان يقم بماله مقام القطر وقت التسخط وأم للندرا بن اسرى القيس  
الجالحا وحسنا (٢) (قوله (فلحديث الحلال الخ) قالوا هو غريب خيران في كتاب  
الفرودس لاني شجاع الديلمي عن عبد الله بن عمر مرفوعا الحلال والد من لا  
والد له (٣) (قوله وذكر الحيل الخ) سلمنا ان ذكره بين الصود لكن الفاحشة  
قد تقع فوق الحيلول وقد تقع في بطونه فلم يكن ذكره قرينة مالبة من ارادة  
الفاحشة فبقى الاحتمال بماله وترجع ارادة الفاحشة بقرينة الغضب (٤) (قوله  
من يهز الخ) قال ومصدق حامة السلم وقال صبرا فقد هيبت شوق المشتق  
ف ومنال الثاني واس بالالف وير بالياء (٥) (قوله أو قال زنان)

لأهلها قاذقان وقذفه يوجب العمان وقذفها الحد وفي البداية في الحد إبطال العمان  
 لأن حد القذف يبطل أهلية العمان ولا إبطال في حكمه أصلا فيحتمل لدرء العمان  
 لانه في معنى الحد (ولو قالت) بعد ما قال لها يا زانية (زيت بك بطلا) أي  
 الحد والعمان لوقوع الشك في كل منهما لأنها إن أرادت الزنا قبل التكاح (١)  
 وجب الحد لا العمان (٢) لاعترافها بمقالة الزوج والعدم منه وإن أرادت (٣)  
 أن زناى (٤) ما كان معك بعد التكاح لاني ما مكنت أحدا غيرك وهو المراد  
 في مثله هذه الحلة يجب العمان لا الحد على المرأة لوجود القذف منه لا منها  
 فوقع الشك (وإن أقر بولده ثم ضاه يلاعن) لزوم النسب بإقراره وبالثبوت بعده  
 صار قاذقا (وإن عكس حد) لانه لما أ كذب نفسه يبطل العمان لانه حذر وري  
 صير إليه ضرورة التكاذب والأصل حد القذف قاذبا يبطل التكاذب صير إلى  
 الأصل (والولد له فيها) لأقراره به سابقا ولحقا (ولو قال ليس باني وبينك  
 بطلا) لانه أنكر الولادة وبه لا يسير قاذقا (ومن قذف امرأة ولم يدر أبو  
 ولدها أو لاحت بولده أو رجلا وطيه في غير ملكه) ولو بالا كراهه ف أو  
 بالقبضة ع (أو أمة مشتركة أو مسلما زني في كفره أو مكاتبا مات من وقاه  
 لا يحد) في الكل أما في الأولى والثانية فتلقيم امرأة الزنا منها وهي ولادة ولد لا  
 أب له وأما في الثالثة فلفوات العفة أيضا وأما في الرابعة فلا لعدم الملك من وجه  
 وأما في الخامسة فلتحقق الزنا شرعا وأما في السادسة فلتمكن الشيعة في الحرية  
 لاختلاف الصحابة فيها والأصل أن من وطىء وطأ حراما لعينه لا يحد قاذقا لأن  
 الزنا هو الوطء المحرم لعينه وإن كان محرما لغيره يحد لانه ليس بزنا فالوطء  
 في غير الملك من كل وجه أو من وجه كالجارية للمشتركة حرام لعينه وكذا  
 الوطء في الملك والحرمة (٥) مؤبدة فإن كانت موقوفة فالحرمة لغيره (وحد  
 قاذف واطىء أمة مجوسية وحائض) أو سائمة صوم فرض وهو طلم يصومها  
 ف (ومكاتبه) لأن الحرمة لغيره لأنها موقوفة وفي المكاتبه خلاف زفر  
 (ومسلم نكح أمه في كفره) خلافا لهما وله أن نكاحهم حكم الصحة فيها بينهم  
 (وحد ع) مستأمن قذف مسلما (٦) لأنه (٦) ملتمز لإيقاع حقوق العباد (ومن  
 قذف أو زنى أو شرب مرارا الحد فهو لملكه) أما الإخيار فلا للمقصود بالانزجار  
 بدون ذكر الجليل ع (١) (قوله وجب الحد) أي حد القذف صرح به في  
 الكافي ع (٢) الحداد (٣) قوله لاعترافها (الح) لتسريع التلليل لاعتبار تزيين اليهوديين  
 مما وجوب الحد عليها وعدم العمان ع (٣) قوله أن زناى (الح) هذا كلام  
 يجري في المادة بين الزوجين (٤) (قوله ما كان معك) ما موصولة ع  
 (٥) (قوله مؤبدة كجاريته) وهي أخته وضامها والموقوفة كجاريته المجوسية  
 ع (٦) (قوله ملتمز لإيقاع الح) وفي حد القذف حق البسد ع

حرمت موقوفة عامة مجوسية أو مكاتبه  
 فإن حرمة الأولى موقوفة إلى زمان  
 الإسلام والثانية إلى زمان المعجزة وعند  
 أبي يوسف روح وطىء المكاتبه يسقط  
 الأحصان (كمجوس نكح أمه فاسلم  
 ومستأمن قذف مسلما هذا) أي  
 حد بقذف مجوس كذا وهذا عند  
 أبي حنيفة روح خلافا لهما فإن عنده  
 لنكاح المحارم حكم الصحة في ما بينهم  
 خلافا لهما قوله ومستأمن بالرفع صلب  
 على الضمير المستتر في حد (وكفى حد  
 لجنايات أن أتحدا جلسها فإن اختلف  
 لا) هذا عندنا وعند الشافعي روح  
 أن اختلف القذف أو للقذف به  
 وهو الزنا كما إذا قذف زيدا وعمرا  
 أو قذف زيدا بزنا آخر لا يتداخل  
 أما إذا قذف زيدا بزنى واحد وكرر  
 هذا القذف يتداخل وهذا بناء على  
 أن حق البسد فيه غالب عنده وأما  
 عندنا لما كان حق الله تعالى غالب لا يتداخل  
 إذ القصد الانزجار أما إذا  
 اختلف الجنايات فالقصد من كل  
 واحد غير المقصود من الآخر فلا  
 يتداخل

## (فصل التزوير)

وهو تأديب دون الحد وإسائه من الزور  
بمضى الرد والردع (١) أكثره نسيئة  
وتلاون سوطا وأقله ثلث (٢) لأن  
التزوير يلبي أن لا يبلغ الحد وأقل  
الحد ويؤون وهي حد البدي في القذف  
والشرب وأبو يوسف دح اعتبر حد  
الاحرار وهو ثمانون وتقع عنها  
سوطا في رواية وخمسة في رواية  
(وصح حنيفة مع ضربه أشد ثم قرأنا  
ثم للشرب ثم للقذف) قالوا يحصل  
الازجار بالتزوير وحد الزنا ثابت  
بالنفس وحد الشرب ثبت باجماع  
الصحابة رضى الله عنهم وسببه متيقن  
وسبب حد القذف عتيل لاحتمال  
الصدق أقول حد القذف ثابت بالنفس  
وهو قوله تعالى فاحذروهم ثمانين  
جدة وحد الشرب قيس على حد  
القذف (عز حذف عموك أو كافر  
بزنا مسبا بياقاسق يا كافر يا حيث  
ياسارق يا فاجر يا عتث يا عان ياوطى يا  
زندق يا نيس يا ديوت يا قريطان يا شارب  
الحمر يا آكل الربا يا ابن النجبة يا ابن  
الفاجر قاتنأتى القصوص أنت تأوى  
الزواني يا من يلبس بالصبان يا حرام زاده  
لا يا حرام يا خنزير يا كلب يا نيس يا قرد  
يا حجام يا ابنه وأبوه ليس كذلك  
يا جريز يا مواجيه يا بغا يا ناكس  
يا ضحكة يا سخرة ومن حدوا عزز  
فقت هدر دمه ولو عزز زوج  
حرسه لا قيل النجبة من يكون  
لهامة الزنا فلا يحد أقول النجبة  
في الشرف أخفى من الزانية قد تنقل

واحتيال حصوله بالأول قائم تمكن شية فوات المقصود في الثاني بخلاف ما إذا زنى  
وشرب وقذف وسرق لأن المقصود من كل منها غير المقصود من الآخر فلا يتداخل  
وأما القذف فالتعبد فيه حق الشرع عندنا فكان ملحقا بهما وقال الشافعي أن (١)  
احتلف المذوف به وهو الزنا لا يتداخل لأن حق البدي مغلب

## (فصل في التزوير)

(ومن قذف عموك أو كافرا بالزنا) ويبلغ التزوير ثمانية (٣) في هذا القذف  
لأنه من جلس ما يجب به الحد والرأى للإمام في البينة (أو مسلما) التثيد بالمسلم  
في مسائل الشتم اتفاني فتح فلو شتم مسلما عزر. در. بياقاسق يا كافر يا حيث يا نيس  
يا فاجر) يستعمل في عرف الشرع بمعنى الكافر والزاني وفي عرفنا اليوم بمعنى كثير  
الخصام. محمد أمين (يا متناق) هو مبطل الكفر ومظهر الإسلام (ياوطى) قيل  
يسأل قان عن أنه من قوم لوط عليه الصلاة والسلام لا يميز وإن أود به ما يمس  
حلمهم عزز عنده وحد عندهما والصحيح تميزه لو في غضب أو عزل. فتح در. (ياس  
يا مس بالصبان) أي معهم. نهر والظاهر أن المراد به في الشرف من يصل مهم القبيح  
بقرينة الشتم والغضب. محمد أمين (يا آكل الربا يا شارب الحمر يا ديوت) من لا  
يقار على امرأته أو حرمه. در. يا عتث) بفتح الثون وإنما بكسرهما أفرادا للوطي  
نهر وقيل الخنث من يؤتى كالمراة وعليه أقصر في الدر المنثور ونقل عن الاشارات  
أن كسر الثون الصحيح والفتح أشهر وهو من خلقه خلق النساء في الحركات  
والسكنات والمجائات والكلام فإن كان خلقه فلا تم فيه ومن يتكلفه فهو المذموم  
. أمين (يا عان يا ابن النجبة) فيه إيهام إلى أنه إذا شتم أسفه عزز بطلب الولد  
وأنه يميز بقوله يا نجبة لا يقال النجبة حرفا أحسن من الزانية لكونها نجاسة به  
بالاجرة لا تأ قول لذلك الممو. لا يحد قان الزنا بالاجرة يسقط الحد هذه خلافا  
لها لكن صرح في المضمرات بوجود الحد فيه قال للصف وهو (٤) غسار. در  
(يا زندق) من لا يتدين بدين. ف (يا قريطان) مراد بديوت. در. (يا مأوى  
الزواني أو القصوص يا حرام زاده) أي للزواني من الزنا. الحرام (٦) قيم حالة  
الحبيس لا يقال لا يراد ذلك في الشرف بل يراد ولد الزنا لا تأ قول كثيرا ما يراد  
به الحداح الغثيم فلذا لا يحد. در. (عز) لأنه آذاه والحق به الشين ولا مدخل للقياس

(١) قوله أن احتلف المذوفون بكلمة قائم زان في قول له أو يكلمت كانت يا فلان  
زان وفلان زان (٢) قوله أو المذوف به) إن قذف واحدا مضمرات بزنا لآخر  
(٣) قوله في هذا القذف أي قذف غير المحسن بالزنا (٤) قوله وهو ظاهر  
لعل وجهه أنه صار حقيقة عرفية في الزانية فهو قذف بصريح الزنا ولأن النجبة  
لا تنزل عند الاجارة القى هو هبة سقوط الحد عند الإمام. محمد أمين (٥)  
(قوله قيم الخ) فلم يكن قذفا بصريح الزنا فلا يحد بل يميز. محمد أمين

سرا وتآص منه والنجبة من نجاسة بالاجرة والعاجرة تكون بكل

في الحدود فوجب التنزي (ويا كلب) والضابطان من نسبة إلى فعل اختياري محرم شرعا  
ويبدو طارعا ينز (١) والا لا (٢) (يايس يا حار) وقيل في حرما ينز لانه يند  
شيئا رقب ان كان المسبوب من الاشراف كالقتل والعلوية ينز لانهم يلحقهم  
الوحشة بذلك وان كان من العامة لا ينز وهذا أحسن . هداية وتيسر الزيل وغيره  
در (ياقنير ياقر يا حية يا حجام ياينا) (٢) هو المأبون الذي لا يقدر على ترك  
ان يؤتي في دبره لعله يمر (يا مؤجر) يستعمل فيمن يؤجر أهله لانه لا يتركه ليس  
معناه الحقيقي للتعارف بل بمعنى المؤجر . در محمد امين (يا ولد الحرام) ينبغي أن  
ينز بل أولى من حرام زاده . نير محمد امين (يا عيار) التردد بغير محل . مسكين  
(يا ناكس) للمقصر عن العبادة والكرم . عني (يا ناكس) يسخره (ياضحكة)  
يسكون الخاء من يضحك عليه الناس وقتها من يضحك على الناس وكذا  
ياضحة واستحار في الفاية للتنزي فيها . در (يا كساح) للتساهل في أمر  
الغيرة . ش (يا ابيه) خاف . محمد امين (يا موسي) لا أو كثر التنزي لسمه  
وكانون سوطا (٣) قال عليه الصلاة والسلام من بلغ حدا في غير حد فهو من  
المستدين فابو حنيفة ومحمد (٤) صرفا الحد إلى حد التبد وأبو يوسف إلى حد  
الحرام لان الحرية أصل ثم قص سوطا في رواية عنه وهو القياس وهو قول زفر  
وفي رواية عنه قص خمسة وهو مأثور عن علي بن فضال (٥) ثلاث لان بالفل  
منه لا يعجز الزجر وذكر مشايخنا ان أدناه ما رواه الامام . هداية ولو سوطا واحدا  
ف (٦) وصح حبه يند الضرب (٧) لانه صلب كمنز (٨) وقد ورد الشرع به  
في الجملة حتى جاز الاكتفاء به فيجوز ضمه اليه (وأشد الضرب التنزي) لجران  
التخفيف فيه عددا فلا يخفف وصفا كذا يفوت الزجر (ثم حد الزنا) لثبوته  
بالكتاب ولعظم الجناية حتى شرع فيه الرجم (ثم الشرب) ليقين سبه (ثم القذف)  
لان سبه محتمل باحتيال صدق القاذف (ومن حد أو حر فسات فدمه حذر)  
(١) (قوله والا لا) فلا ينز يا حار لاستحالة معناه الحقيقي ومجازة وهو  
البلد غير اختياري ولا يساحج لمدم حرمة الجماع ولا يبالغ الزن لانه لا يند  
طارا وهذا الضابط بناء على ظاهر الرواية وقد علمت تفصيل الهداية . محمد امين  
المذكور عند قول المصنف يا حار . ع (٢) (قوله هو المأبون الذي الخ) لكن  
في الدر انه من شتم الموم يتنوهون به ولا ينفون ما يقولون اه هذا هو المناسب  
لما مشى عليه النون من أنه لا ينز فيه وأما تفسيره بالمأبون فلا . محمد امين .  
(٣) (قوله قال عليه الصلاة والسلام) أخرجه البيهقي ومحمد بن الحسن في كتاب  
الآثار مرفوعا (٤) (قوله صرفا الحد الخ) لان المحل محل احتياط في الدر .  
ف لانه محل العقوبة . ع (٥) (قوله وقد ورد الخ) لانه عليه الصلاة والسلام حبس  
رجلا في همة

الحض لكن في العرف لا يزد ذلك  
بل يراه وله اثرنا وكثيرا ما يراه  
بل يبرز احب لهذا لا يجب الحد  
والمؤجر يستعمل فيمن يؤجر  
أهله لانه لا يتركه ليس  
لا يؤخذ في الزنا يقال أجره الاجير  
مؤجرة اذا جعلت له على نفسه  
أجرة ولفظ بها من شتم الموم  
يتنوهون به ولا ينفون ما يقولون  
والضحكة بوزن الصفر من يضحك  
عليه الناس ويوزن الممنوع من يضحك  
على الناس وكذا السخرة ونحوه  
واصل ان اللفظ الفاعل على التبليغ  
لا يند ولا يحصى فالواجب ان يذكر  
طارا ضابط يرف به أحكام جميعا  
فأقول قد عرفت ان نسبة الحسن  
الى الزنا توجب حد القذف فليست  
غير المحسن كالبد والكافر اليه لا  
توجب الحد لا لخطا في درجتهما بل  
توجب التنزي لاشاعة الفاحشة  
ولسبة المحسن الى غير الزنا توجب  
حد القذف فهل توجب التنزي أم لا  
فان نسبة الى فعل اختياري محرم في  
الشرع ويبدو طارا في العرف يجب  
التنزي والا لا ان يكون تعقيب  
الاشراف وانما قلنا الى فعل اختياري  
استقرا عن الامور الخلق فلا تنزير  
في يا حار لان معناه الحقيقي غير مراد  
بل معناه المجازي كالبلد مثلا وهو  
أمر خافي وكذا القرير يراه به قبح  
الصورة والكل يراه به سي والخلق  
الا أن يقال لسان شرع النفس  
كلام أو عوى أو رجل صالح فاهم  
أهل الاكرام قاهتهم توجبه بخلاف الارزاق اذ يتنوهون بمثل حسن الكلمات كثيرا ولا يبالون من أن

يُقال له وأما قلنا بجرم في الشرح احترازاً عن أفعال اختيارية لأخرم (٢٩٥) في الشرع مع أنه يد طاراً في العرف

كالجلب ومحوه يراه به في الهمة  
كذلك بالعافية يأن كرس ان قيل  
للاشراف عزز ولغيره لا ترى  
ان السوية لا يبالون بفعل فيها الحسة  
والندامة وأما قلنا يد طاراً في العرف  
احترازاً عن أفعال اختيارية بجرم  
شرعاً ولا يد طاراً في العرف كلب  
الزهر والقناء واحمال الدواب في  
زمانهم كيفية التحريم وكتبه غوضان  
الى رأى الامام فبراهي عظم الحناية  
وصرفها وحل القائل والمقول فيه

### ﴿ كتاب السرقه ﴾

وهي لغة أخذ الشيء من الغير خفية وزيدت عليه أوصاف في الشرعة تأنيك (هي  
أخذ مكلف) اذ لا جناية بدون التكليف والقطع جزء الحناية (خفية) فخرج  
النصب (ع) قدر عشر دراهم (لان الزنا غيب في الخفية من المال وكذا أخذه لا يفتي  
فلا يفتق ركنه ولا حكمة الزنا لانه فيها يفتل وعند الشافعي رحمه الله يقطع ربع  
الدينار وعند مالك رحمه الله ثلاثة دراهم لان القطع في زمنه عليه الصلاة والسلام  
انما كان في ثمن الجبن وأقل ما قتل في تقديره ثلاثة دراهم والاخذ بالامل أولى  
ثبته ان الشافعي يقول ان قيمة الدينار على عهد عليه الصلاة والسلام كانت اثني  
عشر درهما (٢) والثلاثة ربهما (٣) ولنا الاخذ بالاكثر أولى احتياطاً للدره لان  
في الأقل شبهة عدم الحناية (مضروبة) فلو سرق عشرة تبرأ قبيلتها أقل من عشرة  
مضروبة لا يقطع (محزنة) يمكن أو حافظ يقطع (لنص) ان أقر مرة وقال أبو  
يوسف مربيين لاه احدى الحبطين تشتير بالأخرى وهي البيعة كذلك احتبنا في  
الزنا ولها ان السرقه قد ظهرت فيكتفي بها في القذف واشتراط الزيادة في الزنا

### ﴿ كتاب السرقه ﴾

(ركبنا الاخذ خفية ومحلها مال محرر  
ملكوك وهو شرط) فان عمل الفعل  
شرط للفعل لكونه خارجاً عنه محتاجاً  
اليه (ولصاحبها قدر عشرة دراهم  
مضروبة) أصلم ان المال للذ كور  
مقدر بالتصا وهو مقدار عشرة  
دراهم مضروبة من خمسة وعند الشافعي  
ربع دينار ذهب وعند مالك ثلثة  
دراهم (وسحبها القطع فان سرق  
بلا شبهة) احتراز عما يكون في الحرز  
شبهة كما اذا سرق من بيت ذي رحم  
محرم (بمكان كيت أو صندوق أو  
بمخاض كجالس في طريق أو مسجد  
عنده ماله وأقربها مرة) هذا عند  
أبي حنيفة ويحمد روح وهذا أبو يوسف  
روح لا بد ان يقر مربيين قبيل على  
الزنا فان كل اقرار بتأنيدها واحد  
قلنا انما يشترط الاربع في الزنا بالنص  
على خلاف القياس وفيما سواه بقي على  
الاصل وهو ان المرء مؤخذ بقرائه

(١) (قوله مطلق) أي يجوز له الضرب (٢) (قوله والتلازمهما)  
والربح هو المتبرع قالت عائشة رضي الله عنها فيا واه الجماعة كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا قلنا قال ابن عباس وابن عمر  
رضي الله عنهم كان قيمة الجنب الذي قطع فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عشرة دراهم وقال عليه الصلاة والسلام لا قطع الا في دينار أو عشرة دراهم  
ولما احتفلوا في قيمة الجنب مال أصحابنا الى الأكثر لتيقن لان أحدا لم يقل ان  
العشرة يقطع بها وما دونه مختلف فيه وللقام مقام الدرهم قال الزيلي قال ابن عباس  
الح قال الاثنان استحب أصحابنا ياروى في السنن وشرح الآثار مستند الى عطاء عن  
ابن عباس رضي الله عنهما قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جبن قيمته  
دينار أو عشرة دراهم (٣) (قوله ولنا ان الاخذ الخ) ففي مستدرك الحاكم  
عن مجاهد عن ابن أبي عمير قال قطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا  
في ثمن الجنب وعنه يومئذ دينار وسكت عنه واختلف في أي حنأ هل هو صحابي أو  
تابعي فنه كان صحابياً فلا اشكال وان كان تابعياً فنه كما ذكره أبو زرعة الامام  
المعظم الشأن وابن حبان حديثه مرسل والاسناد غير قاطع عند الجمهور وكون  
ثمن الجنب على عهد عليه الصلاة والسلام عشرة دراهم أخرجه البخاري قلنا أيضاً

(أو شهد رجلاً وسأله الامام كيف هي وما هي ومق هي وابن هي وكه هي ومن سرق فلان بيتنا قطع) سأل عما

على خلاف القياس (أو شهد رجلان) كإثر الحقوقي (ولو جعوا والآخذ بعضهم فعلوا أن أساب لسلك لصاب) لأن الموجب سرقة الصاب (ولا يقطع بنسب وحشيش وقصب وسك) (١) قالت عائشة رضي الله عنها كان اليد لا تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء الثاني أي الخفيوما يوجد جلده مباحا في الأصل بصورته غير مرغوب فيه حقير تذل الرغبات فيه والطباع لا تعين به فلا حاجة إلى شرع الزاجر (وطبروصيد) (٢) لأن الطبريعبر والعبيد يروى دخل في الطبر السجاج والبطلما ذكرنا لاطلاق حديث (٣) لا قطع في العابر (وزرنيخ ومغرة) ملين أحر • غابة (ونورة وفاكة رطبة) خلافاً لقشاشي له قوله صلى الله عليه وسلم (٤) لا قطع في ثمر ولا كثرة فاذا أواه الجرين أو الجران قطع قلنا أخرجه على وثاق العامة (٥) والذي يؤويه الجرين في طائفة هو اليابس من الثمر وفيه القطع قلنا (٦) قوله عليه الصلاة والسلام لا قطع في ثمر ولا كثرة والكثرة (٧) الجرار (أو على الشجر) لعدم الإخراج (ولين وسلم) قال عليه الصلاة والسلام (٨) لا قطع في الطعام والرداء والله تعالى أعلم ما يشرع إليه الفساد كالميل للآكل منه وما في مناه وكذا أحمد وإسحاق بن راهوية وابن أبي شيبة (٩) (قوله قالت عائشة الخ) رواه ابن أبي شيبة مسنداً ومرسلأ وكذا رواه عبد الرزاق وإسحاق بن راهوية ورواية ابن عدي في الكامل مسنداً (١٠) (قوله لأن الطبر الخ) قتل الرغبات فيه والوجه أن هذا وإن نقصان الجز (١١) (قوله لا قطع في الطبر) رواه ابن أبي شيبة موقوفاً فإن كان عاماً لجال قرأ في فيه فحكمه حكم السباع والا فتقليد الصحابي واجب عندنا (١٢) (قوله لا قطع في ثمر ولا كثرة فاذا أواه الجرين) الخ رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد وليس فيه لفظ الجران وكان وقع في بعض الألفاظ فذكره المصنف وجران البعير مقدم حقه من مذهبه إلى متحرره فجاء أن يسمى به الجراب المتخذ منه (١٣) (قوله والذي يؤويه الجرين الخ) لكن ما في المغرب من أن الجرين وهو الموضع يلقى فيه الرطب ليجب يقتضي أن يكون فيه الرطب في أول وضعه واليابس في آخر حاله • فثم أعلم أن صاحب الفتح ذكر حديث الجرين بإسناد متقدمة والفاظ مختلفة معنى كلها راجع إلى ما رواه صاحب الهداية لكن لم يذكر في شيء من تلك الألفاظ لفظة ولا كثرة ولا مناهج (١٤) (قوله عليه الصلاة والسلام لا قطع في ثمر ولا كثرة) رواه الترمذي والترمذي وابن ماجه وموصلاً ورواه ابن حبان منقطعاً والوصل أولى لما عرفت أنه زيادة من الثقة وقد تلت الأمة هذا الحديث بالقبول تماشياً بإطلاقه حديث الجرين فقدم ما فيه من درة الحد (١٥) (قوله الجرار) هو شيء أبيض لين يفرج من رأس التخل • حكة (١٦) (قوله لا قطع في الطعام) رواه أبو داود في المراسيل بانقل أني لا أقطع في الطعام

هي لانه ربما يتوهم أنه لا يحتاج إلى الخفية كما في السرقة الكبرى أي قطع الطريق وعن كيف كانت هذه السرقة ليلم أنه أخرجه أو ناول من هو خارج وعن متى كانت ليلم أنها متفادسة أم لا وعن أين كانت أي في دار الإسلام أو دار الحرب وكم هي ترجع إلى السرقة والرداء للمروق فيستلزم الكمية ليلم أن للمروق كان لصلالام لا وعن سرق ليلم أنه من ذي رطل محرم أم لا (فان شارك جمع فيها وأسباب كلا) أي كل واحد قد سلب قطبوا وأن أخذ بعضهم أي مع أنه صدر الأخذ من بعضهم فقط (قطع بالساج والشتاد والأبنوس والصنند والفصوص والخضر والياقوت والزرجد والؤلؤل والآلاء والباب المتخذين من الخشب) أما عدت هذه الأشياء لآلها من جالس الخشب والحجر المباحين في الصحاري والخيال فيتوهم أنه لا قطع فيها (لا يتأله يوجد مباحا في دارنا كخشب وحشيش وقصب وسك وصيدوزرنيخ ومغرة ونورة ولا يماضد سريعاً كلبن ولحم وفاكة رطبة وتمر على شجر وبطيخ) هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحم وأما عند أبي يوسف رحم يقطع في كل شيء إلا في الطين والثراب والسرقيين وعند الشافعي رحمه الله لا يقطع القطع كون الشيء مباح الأصل كالخيل ولا كونه رطباً كالنواة ولا كونه مسترضاً

الثاني أي الصغير وقوله عليه السلام لا قطع في الطير وقوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا شجر (ووزع لم يحدد) لعدم الحرز (ولا في أشربة مطربة والآلهة وصليب من ذهب أو فضة أو شطرنج وزر) لأنه يقول أخذه للراقة والكسر (وباب مسجد) لعدم الحرز خلافاً لقشاشي (ومصحف) لأنه يقول أخذه للراقة خلافاً لابي يوسف والشافعي (وصي حر) لأنه ليس بمال (ولو محلين) يرجع إلى المصحف والصي فان الحلية تبع وعند أبي يوسف ان بلغت الحلية التصاب يقطع (وعيد ودقر) الأصغر ودقر الحساب لأن أخذ اليد الكثير يكون غصباً وخسداً لا سرقة وللقصود من الدفتر ما فيه وهو ليس بمال واما دفتر الحساب فالقصود منه المال وهو لا يسرق لفائدة غير مالية (ولا في ثوب وفهد وخيانة وخلق وتهي) ونيش ومال عامة (كال بيت المال وما له فيه شركة ومثل حقه حالا أو مؤجلاً) أي أن كان له على آخر درهم سواء كانت حالة أو مؤجلة فسرق مثله (ولو بمسود) لأنه بمقدار حقه يصير شريكاً (وما قطع فيه وهو بماله) أي لا يقطع بسرعة شيء قطع فيه مرة ثم وصل إلى مالكه ثم سرقة والحال أنه لم يتغير عن حاله وهذا خداع وأما عند أبي يوسف والشافعي رح تعلق قوله عليه السلام بأن ما قد قطعوه ولنا انحصار

كالمهم والتمر لأنه يقطع في الخطة والسكر اجما (ووزع لم يحدد) لعدم الحرز (وأشربة) لتناول السارق بالراقة ولأن بعضها ليس بمال وفي ماية بعضها اختلاف (وطيور) لتأوله بالكسر (ومصحف ولو محلي) لتأوله بالترامة ولأنه لا مالية له على اعتبار المكتوب وأحراره لا للعبد والأوراق والحلية وانما هي توابع ولا تعتبر بفتح من سرقة آتيتها خروقة لا يثربو التصاب (وباب مسجد) لعدم الحرز كتاب الدار (وصليب ذهب وشطرنج وزر) لتأوله بكسرها نقياً للمكسر (وصي حر) وهو ليس بمال (ولا عليه نبح) لأنه يتأوله بإسكاته وحمله إلى مرضته (ومسد كبير) لأنه غصب أو خداع (ودقار) وهي الكرايس ولا قطع فيها سواء كانت من التفسير أو الفقه أو الحديث. نهاية وهذا لأن المقصود ما فيها وهو ليس بمال (بخلاف الصغير) (١) لتحققها بمجردها إلا إذا كان يصير عن نفسه فهو وبالغ سواء (ودقار الحساب) عطف على الصغير. والمراد الدقار الذي مضى حسابه (٢) لأن ما فيها لا يقصد بالأخذ وإنما المقصود الكواشف (ك (ودق) وهذا وما يمد عطف على غصب مع (وطبل وبريط ومزمار) لتأوله بالكسر (ونخالة) لعدم الحرز (ونهب واختلاس) قال عليه الصلاة والسلام (٣) لا قطع في مختلس ولا منتهب ولا خان ولأن الأولين مجاهران (ونيش) خلافاً لابي يوسف والشافعي ولا في خيفة ومحمد قوله عليه الصلاة والسلام لا قطع في المختل وهو البائس بلغة أهل المدينة ولأنه يمكن التهمة في الملك إذ لا ملك لميت حقيقة ولا للوارث تقدم حاجة للميت ولأن الجناية فائدة الوجود (٤) وحديث من نبش ثمنه غير مرفوع أو محمول

(١) (قوله لتحققها) أي السرقة (ع ٢) (قوله لأن ما فيها الخ) فيه ان السارق لا يقصد ما فيه أبداً لعدم قدرته على امتزائه وإنما يقصد الكافد دائماً فالأولى بتبديد الأخذ بالحفظ أي لأن الملك بقصد حفظ ما فيه فحفظ الكافد تبع فاحتل حرزه أما منقضى الحساب فالقصود منه ما يثبته فحفظه مقصود أصلاً (ع ٣) (قوله لا قطع في مختلس) الحديث في السنن الأربعة وقال الترمذي حديث صحيح حسن وسكت عنه ابن القطان وعبد الحق وهو تصحيح منهما وتعليق أبي داود مرجوح بذلك (٤) (قوله وحديث من نبش الخ) منكر وإنما أخرجه البيهقي وصرح بضعفه ومنه الحديث الذي ذكره للصف وأما ما رواه عبد الرزاق أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي قال أخبرني عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه وجد قوماً يمتنون الثوب بآمين على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب فيهم إلى عمر فكتب عمر أن أقطع أيديهم فأحسن منه بلا شك ما رواه ابن أبي شيبة حدثنا يحيى بن يونس عن ميمر عن الزهري قال أني مروان يقوم يمتنون أي يلبثون الثوب فضرهم وقامهم والحماية متوافرون وأخرجه عبد الرزاق



فصية سقطها أسقطت القطع وقوله (٢٩٨) عليه السلام فإن عادى إلى السرقة لا إلى السرقة لئلا يمارض دلي

على السياسة (ومال مائة) لانه منهم (أو مشترك) (١) لما قلنا (ومثل دين) لاستيفاء حقه (٢) وبشيء قطع قهولم يتبين خلافا للشافعي لئلا انقطع (٣) أسقط حصة المحل والرد على المالك وأن عادت حقيقة الحصة بقيت شبهة السقوط لأحكام الملك والمحل وقيام الموجب وهو القطع فيه بخلاف ما إذا تغير كقول لسج بعد الرد والقطع لتبدل المين ولنا يملك القاصب (ويقطع يسرقه الساج) شجر عظيم سيلادا لهند، نهاية (والقنا) خفية الرمح نهاية (والأبوس والصندل والنصوص الحضر والياقوت والزرجد) لانها أموال محرزة لكونها عزيزة عند الناس لا توجد مباحة بصورتها في دار الاسلام (والقؤل) لانه من أهز الاموال لا توجد مباحة في دار الاسلام غير مرغوب فيها فصار كالذهب والنفضة (والاواني والابواب للتخذة من الخشب) لانها بالصفة التحقت بالاموال الثنية ولقد نحرز بخلاف الحبيب لمدم غلبة الصنعة على جلسها ولقد يسط في غير الحرز

### (فصل في الحرز)

وهو ما عدا حرزا للاشياء لان اعتباره ثبت شرعا من غير تنصيص على بيانها فيعلم انه راد الى حرف الناس فيه . ف (ومن سرق من ذي رحم محرم لبرضاع) لان الحرمة بلا قرابة لا تحتم كالحرمة بالزنا (ومن زوجته وزوجها وسيدته وزوجته وزوج سيدته ومكاتبه وحشته) زوج كل ذي رحم محرم منه . نهرا مين (وصهره) كل ذي رحم محرم من امرأته . نهرا مين (ومن مغم وحام وبنت اذن في دخوله لم يقطع) في الكل اما في المكاتب فلان له حقا في اكسابه واما في المغم فلان له فيه نصيبا واما في الباقي فلو جرد الاذن طاعة أو حقيقة بالسخول فاحصل الحرز ويدخل في ذلك حوائث التجار والحائث الا اذا سرق منها ليلا لبنائها لاحتراز الاموال والاذن يخص بالتهار (ومن سرق من المسجد متاعا وره عنده قطع) لانه محرز بالحفاظ لان المسجد لم يبن لحرز الاموال بخلاف الحمام والبيت الذي اخبرنا معمر وزاد وطوف بهم وكذا أحسن بلا شك ما رواه ابن أبي شيبة حدثنا حفص عن أشعث عن الزهري قال أخذ ناس في زمن معاوية رضى الله عنه وكان مروان على المدينة فسأل من يجره من السحابة والفقهاء فأجمع رأيهم على ان يضرب ويطاف به ويحذ لا شك في ترجيح مذهبنا من جهة الآثار (١) (قوله لما قلنا) من ان له فيه حقا (٢) قال المصنف وبشيء قطع فيه الخ) وبعبارة الهداية هكذا ومن سرق عينا قطع قطع فيها فردحاهم عاد فسرقوا وهي بمالحا لم يقطع والقياس ان يقطع اه كما لو سرقه غيره او هو سرق من غيره ف فقد ظهر من كلام الهداية والفتح ان وضع مسئلة الكثرة فيها اذا كان السارق الثاني هو السارق الاول بينه ع (٣) (قوله أسقط حصة المحل) لحديث لا ضرر على السارق ببد ما قطعت يمينه غناية

سقوط الحصة على أنه معلون طمته الطحاوي روح (وان تفرق سرق قطع ثانيا كقول قطع فيه فلسج سرق ولا ان سرق من ذي رحم محرم منه) سواء كان المال ماله أو مال أجنبي للشبهة في الحرز (بخلاف ماله من بيت غيره) فانه اذا سرق ماله ذي رحم محرم من بيت أجنبي يقطع لوجود الحرز (ومال مرضعه) سواء سرق من بيتها أو من بيت غيرها فانه يقطع خلافا لابي يوسف روح لان الرضاع قلما يشتر فلا أبسط ولا يكتفى الاذن بالسخول شرعا فانه متحقق في الاخت رضاعا مع أنه يقطع (ولان زوج وعرس ولو من حرز عاس له) انما قال هذا لان فيه خلاف الشافعي روح (ولا من سيده وعمره أو زوج سيده ولا من مكاتبه ومضيفه ومغم وحام وبنت اذن في دخوله) فان كان الاذن نهار فسرق ليلا يقطع واحل ان الحرز بالحفاظ لا اعتبار له عند وجود الحرز بالسكان فاذا سرق في الحمام شيء ماله حافظ فلا قطع لان الحمام حرز قد احتل بأذن السخول ولا اعتبار بالحفاظ فيه فلا قطع بخلاف المحافظين المسجد فان المسجد ليس محرز فاعتبر المحافظ (أوسرق شيئا ولم يخرج من الفار او دخل بيتا وتناول من هو خارج هذا عندنا وأما عند أبي يوسف والشافعي روح ان أخرج يده وتناول غيره فليلا يقطع وان أدخل الآخر يده وتناول فاحذنه فليلا يقطع وفي النخبة ان وضع فيها بين الداخل والخارج فاحذنه الآخر في رواية لا يقطع وفي

فاحذنه فليلا يقطع وفي النخبة ان وضع فيها بين الداخل والخارج فاحذنه الآخر في رواية لا يقطع وفي

أذن لتأني في دخوله حيث لا يقطع لثنا له حرز الأموال فكان المكان حرزا فلا يعتبر الإحراز بالحفظ (وإن سرق ضيف من أضافه أو سرق شيئا ولم يخرجه من الدار لا) يقطع في المشتكين أما في الأولى فلا احتلال الحرز في حقه وأما في الثانية فلأن الدار كلها حرز واحد فلا بد من الإخراج منها (وإن أخرجه من حجرة إلى الدار) وكانت الدار عظيمة فيها بيوت يستغنى صاحب كل بيت به عن من الدار استقاء أهل المنزل بمنزله واستغناهم بالصحن كانتغافهم بالسكة فالإخراج إليه حيث لاخراج إلى السكة (ف (أو أخرج) (١) فسرق (من) اسم بمعنى بعض أو متعلق بمقدر فتا المصدر أي إظهار صادرة من (أهل الحجرة على حجرة أو تقب فدخل والتي شيئا في الطريق ثم أخذه أو حمله على حمار فساقه وأخرجه قطع) في المسائل الأربعة أما في الأولى والثانية فلأن كل حجرة حرز على حدة وأما في الثالثة فلأن هذه حيلة يتأدها السارق لئلا يخرج مع الشئ أو لينفخ لقتال صاحب الدار وللفرار ولم تفتقر عليه يد معتبرة فاعتبر الكل فعلا واحدا فإذا خرج ولم يأخذه فهو مضيع لا سارق وقال زفر لا يقطع في هذه الثلاثة وأما في الرابعة فلأن سير الحمار مضاف إليه (وإن ناول آخر من خارج أو أدخل يده في بيت وأخذ أو طر) أي شق (ف (سرة خلوصة) ليست لصرة (ع (من كم أو سرق من قطار بيرا أو حملا لا) يقطع في الكل أما في الأولى فلأن الأول لم يوجد منه الإخراج لاعتراض يد معتبرة على المسال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه تلك الحرز فلم يمس السرقة من كل منهما وعن أبي يوسف إن أخرجه الداخل يده فليحمله القطع وإن أدخل الخارج يده فليحملها القطع وأما في الثانية فلأن تلك الحرز يشترط فيه الكمال نحرزا عن شبهة الدم والكمال في الدخول وهي لبي يوسف أنه يقطع في هذه أيضا وأما في الثالثة فلأن الرباط على هذا يكون خارجا فلاخذ فيحقق من الظاهر وأما في الرابعة فلاه ليس بحرز مقصودا فتسكن شبهة الدم وهذا لأن السائق والقائد والراكب يقصدون قطع للمسافة وتقل الأمانة دون الحفظ حتى لو كان مع الإجمال من بينهما لمحضف قالوا يقطع (وإن شق الحبل فآخذ منه أو سرق جوارقا فيه متاع وهو يحفظه أو نائم عليه أو أدخل يده في صندوق غيره أو في حية أو كره فآخذ المال قطع) أما في الأولى فلأن الجوارق (٢) في مثل هذا حرز لأنه يقصد بوضع الأمانة فيه صيانتها فوجد الأخذ من الحرز وأما في الثانية فلأنه حرز بصاحب ومضاه إذا كان

(١) قوله (فسرق) تفسير لقوله أثاره ف والا فلا تارة هي الباب وقد تقدم (ع (٢) قوله في مثل هذا) أي فيما إذا أخذ شيء من بطنه بدون الجوارق بخلاف ما إذا أخذ الجوارق مع ما فيه فإنه لا يقطع إلا إذا كان حرزا بالحفاظ واليئ (ع

قطع سارق الجمل والحمل (أو نائم عليه) فإن التوم على الحمل أو بجرب منه حفظ له (أو شق الحبل وأخذ منه شيئا) فإن

( ٣٠٠ ) صندوق غيرة أو كره أو حياء المراد ادخال اليد في الكم للاخذ

بوضع ليس يمرز ليكون محرزا يصاحبه لكونه مترصدا لحفظه وهذا لان (١) المتبر هو الحفظ المتباد والجلبوس عنده واليوم عليه يند حفظا حادة وكذا اليوم يقرب منه على ما اخترناه . هداية وأما في البواق فلاخذ من الحرز . ع

### — فصل في كيفية القطع —

( وقطع بين السارق ) (٢) لقراءة ابن مسعود ( من أئزند ) لان اليد يتناول الى الأبط والرسغ متيقن به وقد صح انه عليه الصلاة والسلام (٣) أمر بقطع يد السارق من أئزند ( وبخمس ) أي (٤) تنمس في الدهن المفلوف ثلثا يؤدي الى التثقب ( ورجله اليسرى ) من الكعب . ث بالاجماع وقد روي في حديث . ف ( ان ماد وان سرق ثلثا حبس حتى يتوب ولم يقطع ) وقال الناصبي يقطع يده اليسرى وثلاثا ورجله اليمنى رأيا لقوله عليه الصلاة والسلام من سرق فاقطعوه فان ماد فاقطعوه وروى مفسرا كما هو مذهبه ولنا قول على رضى الله عنه اني لاسعى من الله ان لا أدع له يدا يأكل بها ويستحي ورجلا يمشي عليها وبهذا حاج بية الصحابة فصحبهم قالند اجماعا (٥) والحديث طعن فيه الطحاوي أو محمول على السياسة ( كن سرق وابهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو أصبعان منها سواها أو رجله اليمنى مقطوعة ) اما في الإبهام فلا نوقم البطش به وأما في الأصبعين فتختلها منزل الإبهام في قصان البطش وأما في مقطوع الرجل فلفوات جلوس

(١) قوله للمتبر هو الحفظ المتباد ( والحفظ المتباد لها لم يكن في موضع محرز هو ترصد الحافظ . ع (٢) قوله لقراءتين مسعود ) فاقطعوا ايها ماوى مشهورة فكان خيرا مشهورا يتقيد به اطلاق الكتاب لهذا من تقيد المطلق لا بيان الجمل لان الصحيح ان لا اجمال في قاطعوا وقد قطع صلى الله عليه وسلم اليمين وكذا الصحابة فلم يكن التقيد مرادا لما قلناه لان ابقاء اليمين أنفع ومادة عليه الصلاة والسلام طلب الأيسر لهم ما يمكن (٣) قوله أمر بقطع الخ ) أخرجه ابن ابي شيبة عنه صلى الله عليه وسلم مرسلان ولا نطلق اليد على ما الى الرسغ اشهر منه على ما الى الأبط ولئن سلم الاشتراك بين الرسغ ودواء فزائد (٤) قوله تنمس أي يقطع دما بالتمس كيلا يلزم التفسير باليمين اذ الحسم لغة التقطع . ع (٥) قوله والحديث طعن فيه الخ ) ولو كان صحيحا لاحتجوا به في بحاجة على رضى الله عنه ولئن سلم يحمل على التسخ لآه كان في الابتداء تنليظ في الحدود كما في قصة الرنينين والحديث لم يرف بللفظ الصنف واخرجه أبو داود بللفظ اخر لكن قال النسائي حديث منك وحديث على ورواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار ومن طريق محمد ورواه الدارقطني ورواه عبدالرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي كلهم عن على رضى الله عنه وروى ابن ابي شيبة عن عمر وابن عباس رضى الله عنهم . ف قوله يحمل على التسخ بدليل الاجماع الذى ذكره المصنف . ع

الجوالق حرز ( او ادخل يده في الخياط كما مر ) ( أو أخرجه من مقصورة دار فيها مقاصير الى سجنها أو سرق رب مقصورة من أخرى فيها ) أو ادومشعا كندسة أو نحوها فيها حجرات يسكن في كل منها انسان لالماق له بالجرج التي يسكن فيها غيره لالكا دار التي صاحبها واحد ويؤتمن مشغولة بتماعه وخدامه ويؤتمن أبساط ( او التي شيئا من سرز في الطريق ثم أخذ أو حله على حمار فساقه وأخرجه من الحرز ) هذا ضدا وأما عند الشافعي رح لا يقطع سواه أخذه أو تركه في الطريق وعند زفر رح لا قطع في الالقاء ولا في الخلل فان الالقاء ليس بإخراج كناية من هو خارج وكما اذا التى ولم يأخذ قلنا اذا لم يطرأ عليه يد غيره حقيقة كان في حكم يده تم بالأخذ يمد الخروج بخلاف مسأني كناية وعدم الاخذ وفي سعة الخلل سير الدابة يضاف اليه

فصل ( يقطع بين السارق من زنده وبخمس ثم رجله اليسرى ان ماد فان ماد ثلثا يسجن حتى يتوب ) أما يسجن فقط وأما مع التزير عند بعض مشائخا وعند الشافعي رح يقطع يده اليسرى ثم رجله اليمنى لقوله عليه السلام من سرق فاقطعوه فان ماد فاقطعوه فان ماد فاقطعوه وبهذه ما تاور عن على رضى الله عنه ولو كان الحديث صحيحا لما خلفه ولما أخذ الصحابة بقوله والتمحاوي قد طعن في الحديث أو محمول على السياسة ( فان كان

يده اليسرى أو لياها أو أصبعها أو وجهه اليمنى مقطوعة أو شلاء أو رده الى مالك قبل الحصوصة أو منفعة

ملكه هبة أو بيع أو قمت قيمته من الثصاب قبل القطع أو سرق قاضي ملكه أو أحد السارقين وإن لم يرهن أو لم يطالب مالكها وإن أقر هو بالقطع (لأنه لو قطعت البنية (٢٠١) وقوة البطش قائمة في اليسرى

يلزمه قوت جلس النعمة وهو في الحقيقة أهلا ولا كذلك وإن كانت الرجل البني مقطوعة أو سلاء لأنه إذا لم يكن للسان يد ورجل في طرف واحد فهو لا يقدر على المشي أسلا وأما من الطرفين فيجوز العصا تحت إبطه فيكون قائما مقام الرجل القائمة وإذا رد المسروق إلى مالكه قبل الحسومة لا يمكن الدعوى فلا يظهر السرقة وضدائي يوسف يقطع وأما قال ملكه هبة ليظن أن المراد بلية الهبة مع التبعيض وعند زفر والشافعي ربح يقطع وكذا في قصان القيمة يقطع هندتها وأما لا يقطع عندنا لأن الثصاب لما كان شرطا عند ظهور السرقة وهو حال القضاء وقد ذكر في كتبنا أنه لا يسدفع القطع عند الشافعي ربح بمجرد دعوى السارق أن المسروق ملكه لأنه لا يسد باب الحد لكن في الوجيز ذكر خلاف هذا وعمل بأنه صار خصمائي للمالك فكيف يقطع بخلاف غيره وقوله أولم يطالب مالكها وإن أقرها فلا قطع أي أن لم يطالب مالك السرقة أي للمسروق فلا قطع وإن أقر السارق بالسرقة لأنه لما كان الدعوى شرطا لا بد من مطالبة المدعي (كان سرقا وتاب أحدهما فقتل على سرقتهما قطع الآخر وقطع بمضومة ذي يد حافظة كودع وغاسب وساحب روبا)

منفعة المثل (ولا يضمن يقطع اليسرى من أسر بخلافه) وقالا يضمن في الممد وقال زفر يضمن في الخطأ أيضا (١) والمراد الخطأ في الاجتهاد أما الخطأ في معرفة البين عن اليسار غير مضمون وقيل يميل عن رأيه أو يخطئ حيلة أو تلف وأختلف من جلس ما هو خير له منه فلا بد أن يقطع (ولو مودعا أو ناسبا) خلافاً لغيره ثم رجع (وطالب المسروق منه) المالك (شرط القطع) خلافاً للشافعي في الإقرار ثلاثاً الحناية على مال الغير (٢) لا تظهر إلا بمضومة (ولو مودعا أو ناسبا) خلافاً لغيره والشافعي فيهما (أو صاحب الرأ) ثبوت السرقة بحجة شرعية هي الشهادة عقيب خصومة مثيرة (٣) لحاجتهم إلى (٤) الاسترداد (ويقطع يطلب المالك لو سرق مهم) لا اعتبار خصومت لقيام ملكه مع (لا يطلب المالك أو السارق لو سرق من سارق بعد القطع) لأن المالك (٥) غير موقوف (ومن سرق شيئا ورده قبل الحسومة بخلاف ما (٦) بعد الحسومة لإنهاء الحسومة لحصول مقصودها بقبي قدر إلى مالكه أو ملكه) بالهبة مع القبض أو البيع (بعد القضاء أو أدى له ملكه) وإن لم يتم البينة (٧) معناه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة (أو قصت) بعد القضاء قبل الاستيفاء (قيمته من الثصاب لم يقطع) في الكل أما في الأولى فلفظ الحسومة وأما في الثانية فلأن الامضاء من القضاء فقتل الحسومة عند الامضاء وفيها خلاف زفر والشافعي وهو رواية عن أبي يوسف وأما في الثالثة فقال الشافعي لا يسقط بمجرد دعواه كيلا يفسد باب الحد إذ لا يسجن عنه سارق ولنا أن بمجرد الدعوى

(١) قوله والمراد الخطأ في الاجتهاد بأن زعم أن الكتاب مطلق عن العين هبة (٢) قوله لا تظهر إلخ لا يحال الإجماع للمالك أو وقفه على المسلمين بداية ش والقطع مشروط بظهور الجناية مع (٣) قوله لحاجتهم أي مع أنهم يدعون إليه على السارق فيكون لصحة خصومتهم بمجرد يد المدعي عليه كما إذا نزع شخص القبط من يد الملتقط فإن الظاهر أن دعوى القبط على ذلك الشخص مثيرة وسيتخذ لا بد ما في كتاب الدعوى من أن يد الودع والثصاب ونحوهما ليست بيد الحسومة لأنهم معة مدعي عليهم للملك ومجرد اليد لا يكفي في دعوى الملك مع (٤) قوله الاسترداد أي أطلع اليد على البين نخلصاً لتدعيمهم بإرد إلى مالكها. حناية (٥) (قوله غير موقوف) لعدم وصوله إلى يد مالكه بعد فلا حصة له مع (٦) (قوله بعد الحسومة) أي وسباع البينة والقضاء فانه يقطع وكذا بعد السباع قبل القضاء استحساناً لظهور السرقة عند القاضي بالزيادة بعد خصومة مثيرة قلنا رد المال لأجل الحسومة فقد حصل مقصودها والتي يسمي بمضومة مقصودة وبإلتها يقرر (٧) (قوله مشاء بعد ما شهد إلخ) أما إذا قبل ذلك بعد الإفراج بالسرقة فانه يسقط القطع اتفاقاً

أي باع ديناراً بدنانين وقبضهما فسرقا من يده (ومستجير ومستاجر ومضارب وقابض على سرقته وممنهين ومضومة للمالك من سرق منهم) أعلم أن الدعوى شرط لظهور السرقة وقطع اليد وإن كان من حقوق الله تعالى لأنه لا نكاح إن المسروق

منه أعرِف بحقيقة الحال من الشهود وتقام من السارق القرية اذ يمكن ان يكون ملكا للسارق بطريق الارث أو ملكا لدى  
رحم محرم وهو غير عالم به ففي ترك (٣٠٢) للمسروق من الدعوى وكذا في غيبته معنة عدم وجوب

قامت الشبهة للاحتيال ولا يعتبر بما قال (١) بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار واما  
في الرابعة فمن عهد انه يقطع وهو قول زفر والشافعي وحهم الله تعالى اعتبارا  
بالقصان في المين ولنا ان الامضاء من القضاء فيشترط كمال التصاب عند الامضاء  
واما قصان المين فمضمون عليه فكل التصاب عينا ودنيا كالواستهلك كله وقصان  
السر غير مضمون (ولو أقرأ بسرقة ثم قال أحدهما هو مالي لمقطعا) لان الرجوع  
طامل في حق الراجع وموت الشبهة في حق الاخر لان السرقة ثبتت بقرارهما  
على الشركة (ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد على سرقته قطع الاخر) لان  
القيمة تمنع ثبوت السرقة على الثالث فيبقى ممدوما والممدوم لا يورث الشبهة (٢)  
ولا يعتبر توهم حدوث الضمة (ولو أقر عبد) محجور أو مأذون (بسرقة قطع)  
خلافا لحمد وزفر ولا يبي حزمة وابي يوسف ان اقراره بالحد والقصاص من حيث  
الآدمية لا من حيث المالية (٣) ولذا لا يملكها المولى عليه وما لا يملكه المولى  
عليه كان باقيا فيه على أصل الحرية كالطلاق فيملكه ف فيصح اقراره بهما ثم  
يتبدى الى المالية ولاه لا تهمة في هذا الاقرار لما يشتمل عليه (٤) من الاضرار  
بنفسه (٥) ومثله مقبول على الغير (وردت السرقة الى للمسروق منه) خلافا  
لحماد وزفر ولا يبي حزمة ان الاقرار اذا صح بالحدث حكمه وهو القطع وهو ملزوم لحكم  
الشرع بكون للمقر له الاصل اذ لا قطع على المولى (ولا يمتنع قطع وضان) هالكا أو مسلبة  
خلافا لشافعي لنا حديث (٦) لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه ولان وجوب  
الضمان ينافي بالقطع ثم ملكه استنادا الى وقت الاخذ (٧) فينتي القطع لشبهة ورود  
لكن يلزمه المال (٨) (قوله بدليل صحة الخ) بالاقاف ف ويبره عنه الحد وما  
من مقر الا ويمكن من الرجوع ومع هذا صار رجوعه مودعا للشبهة فكذا هذا  
نهاية ش وفيه انه لا صح عليه باب الرجوع بعد الاقرار فلو صح عليه باب الدعوى  
بعد البينة لا لفسد الباب فبقينا فالجواب هو جواب الكمال بمنع عدم المجز بان  
حالم هذا من السراق أقل قليل والقضاء لا يسرقون غالبا ا.ع (٩) (قوله ولا  
يمتد توهم الخ) لانه شبهة الشبهة كما صرحت بها في الشهادة على الزنا بالعامة ع (١٠)  
(قوله ولهذا لا يملكهما) أي لا يملك الاقرار بهما عليه ع (١١) (قوله من  
الاضرار بنفسه) فوق اضراره بمولاه (١٢) (قوله ومثله مقبول على الغير)  
كشهادة البعد المدل برؤية حلال رمضان وبالساعة قالها تقبل ثم ما لزم الناس  
فرح ما لزمه (١٣) (قوله لا غرم على السارق الخ) رواه الشافعي والدارقطني والبراز  
(١٤) (قوله فينتي القطع الخ) والقطع ثابت قطعا ف اما حسا فظاهر لان  
وضع السئلة في التصمين بعد القطع واما وجوبه على الامام فبالاجماع ع

القطع اذ غيبه الملتزمة وان كان فيها توهم  
لها لو كانت حاضرة ادعت اضرارا  
يسقط الحد فلا اعتبار به لان الملتزمة  
راضية بالزنا تكون متممة في دعوى  
ما يسقط الحد فهذا هو الفرق الذي  
وعده في باب شهادة الزنا ثم عطف  
على الضمير المستكن في قوله (لا من  
سرق من سارق تلعف) أي لا يقطع  
بطلب المالك والسارق لو سرق من  
سارق بعد القطع لما سيأتي من سقوط  
عصمته (وقطع عبد أقر بسرقة وودعت  
الى مالكها) هذا عند أبي حنيفة وح  
من غير تفصيل وعند زفر وح لا  
يقطع من غير تفصيل لان اقرار البعد  
بالحدود والقصاص لا يصح عند حماد  
كان مأذونا فان الاذن لا يتأولها اما  
في رد المال فان كان مأذونا يصح فيرد  
المال وان كان محجورا لا واما عندها  
فان كان مأذونا يقطع ويرد المال  
وان كان محجورا فالسارق ان كان  
حالكا يصح اقراره لان الواجب  
ليس الا القطع واقراره به صحيح وان  
كان قائما فند أي حنيفة وح يقطع  
ويرد للمسروق وعند أبي يوسف وح  
يقطع ولا يرد للمسروق وعند محمد  
وح لا يقطع ولا يرد فيقول زفر وح  
ان اقراره بما يوجب تلف نفسه أو  
أعضائه وان كان يتضرره المولى فهو غير  
متم فيه لان ضرره فوق ضرر المولى  
وان تخالفا في صدور كان حيث تقوس  
بعض المالك يصل الى غاية يوزون  
اهلاك قوسهم ليتضررو به باليسم

فذلك شيء نادر لا يصلح لان يبنى عليه الاحكام ثم بعد ذلك الأصل الأخذ  
عند محمد وح رد المين والقطع تبع له لشرطية الدعوى وموت المال بلا قطع من غير عكس واقرار البعد المحجوز

بالمال لا يصح فلا يثبت بعه وهو القطع قلنا القطع ليس بما لرد العين لأن رد المال ضمان المحلل والقطع جزء النفل قابو يوسف رح لم يجعل أحدهما تيمنا للآخر فيعتبر اقراءه في حق نفسه وهو القطع لاقى حق السلولي وهو رد المال وأبو حنيفة رح جعل النفل أصلا لأن المحلل كالشروط (وما قطع به أن يرد والا لا يضمن وإن أئلف) إنما قال وإن أئلف احترازا عن رواية الحسن عن أبي حنيفة رح أنه يجب الضمان في الاستهلاك وعند الثاني رح يضمن في الاستهلاك والاستهلاك فندهم القطع والضمان يجتمعان لأن الضمان بناء على عصمة للمال ونحن نقول (٣٠٣) بانتقال الصمغ إلى المقصود أن

المال كان موصوما حقا لمعد فذاورد عليه السرقة أوجب الشارع الحد وهو حق الشرع فالجناية وردت على حق الشرع ففي حالة السرقة صار للمال موصوما حقا للشرع فلم يبق موصوما لحق المعد فلا يجب الضمان (ولا يضمن من سرق مبرات قطع بأكملها أو بعضها شيئا منها) المسروق منهم إن حضروا حتى كان القطع لكل لا يضمن لاحد أصلا وإن حضر البعض حتى قطع لاجلهم فكلنا عند أبي حنيفة وعندنا يسقط ضمان من قطع لاجله (ولا يقطع بشار من أمر بقطع يمينه بسرقة ولو عمدا وقطع من شق ما سرق في الخارج ثم أخرجه) وإنما يقطع إذا بلغ المشقوق لصاحب السرقة وعند أبي يوسف رح لا يقطع لأن الثوب صار ملكا للمساكين بسبب الحرق الفاحش لهما أن الأخذ ليس سببا للملك وإنما قول بملك ضرورة أماء الضمان فلا يجتمع البذل لأن في ملك شخص واحد ومثله لا يورث الشبهة (لا من سرق شاة فذبحها فأخرج) لأن السرقة تمت على العمم ولا قطع فيه (ومن

الأخذ على ملكه فما يؤدي إلى انتفاله (١) فهو المقتنى (ويرد العين لو قاتمة) لباقها على ملكه (ولو قطع لبض السرقات لا يضمن شيئا) وقالوا يضمن لكلهم إلا الذي حضر فإن حضر لهم وقطع بمصونهم لا يضمن شيئا بالاتفاق ولا يبي حنيفة في الحسالة أن الواجب بالكل قطع واحد حقا لله تعالى لأن مينا على الداخل فإذا استوفى فالسوقى كل الواجب إلا يرى أن (٢) نفسه راجع إلى الكل (٣) فيقع عن الكل (ولو شق ما سرق في الدار) فلو شقه ببدل الأراج قطع اتفاقا . ف (ثم أخرجه قطع) أن كان يساوي عشرة بعد الشق . ف وعن أبي يوسف أنه لا يقطع لأن له فيه سبب للملك وهو الحرق الفاحش فإنه يوجب القيمة ولما أه وضع سببا لضمان لا للملك وإنما الملك يثبت ضرورة أداء الضمان كيلا يجتمع البدلان في ملك واحد ومثله لا يورث شبهة (٤) كنفس الأخذ وهذا الخلاف فيها إذا احتار تضمنين نقصان وأخذ الثوب فإن احتار تضمنين القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق لئلا يترك استنادا إلى وقت الأخذ (ولو سرق شاة فذبحها فأخرجها لا) لأن السرقة تمت على العمم (ولو صنع المسروق دراهم أو دنانير قطع ودهما) خلافا لهما وأصله في الصب فذهبه صنة متقومة عندهما لا عنه . هدية له أن العين باقية والاسم الحادث والصنة ليسا بلازمين لا مكان أعادتهما إلى الحقة الأولى . عناية (ولو صب أحمر قطع لا يرد) وقال محمد يرد ويعطى ما زاد الصبغ فيه اعتبارا بالنصب بجماع كون الثوب أصلا والصبغ تبعا ولهما أن الصبغ قائم بصورة ومضى (٥) حتى لو أراد أخذه موصوما

(١) قوله فهو المقتنى لأن القطع ثابت قطعا كما حرره آغا وانتفاء الثابت قطعا بالملع . ع (٢) قوله فعه وهو الأجزاء . بناية (٣) قوله فيقع عن الكل) والقطع والضمان لا يجتمعان . ع (٤) قوله كنفس الأخذ) فإنه مثل الشق في أنه يحمّل أن يجعل سببا للملك ومع هذا لم يستبرأ الأخذ شبهة نهائية (٥) قوله حتى لو أراد أي للمسروق منه . ف وعناية فالظاهر أن الدليل الزاوي والأقدميهما في المتنازع فيه عدم الرد على المسروق منه فكيف يرد أخذه من

جعل ما سرق دراهم أو دنانير قطع وردت) هذا عند أبي حنيفة رح وأما عندهما لا يجب ردهما لأن الصنة متقومة عندهما فصارت شيئا آخر (فإن حرره قطع) فلا رد وضمان وإن سوده رد) أي إن سرق ثوبا وصبه أحمر قطع لا يجب رد الثوب وإن هلك فلا ضمان وعند محمد رح يؤخذ الثوب ويعطى ما زاد الصبغ وإن سوده رد عند أبي حنيفة رح لكون السواد نقصانا فلا يقطع حق للمالك وكذا محمد رح كما في الحبرة فإن الصبغ لا يقطع حتى للمالك وعند أبي يوسف رح لا يرد فإن السواد زيادة كالحبرة

يضمن ما زاد الصخ في وحق المالك قائم صورة لا معنى ولذا لا يضمنه السارق بالهلاك فرجنا جانب السارق بخلاف النصب لان حق كل منهما قائم صورة ومعنى فاستويا (١) فرجنا جانب المالك (ولا يضمن) لانه كالمسكوك ع (ولو اسود رد) خلافاً لابي يوسف لما ان السواد نقص فلا يوجب قطع سرق المالك

﴿ باب قطع الطريق ﴾

(أخذ قاصد قطع الطريق قبله) كان المعنى انه اخبر عن قصده قطع الطريق والا فكيف يظهر للإمام قصدهم قبل القطع ع (حبس حتى يتوب) وأخذ مالا مصوماً لمسلم أو ذمي • هداية ولم يقتل أحداً ع (قطع يده) اليمنى (ورجله) نفس الأخرى (من خلاف) كيلا يؤذى الى قوات جنس اللقمة (وان قتل قتل عدوا وان من الولي) وصل بما قبله • وهذا لانه حق الشرع (وان قتل وأخذ قطع) خلافاً لحمد قاته يقول يقتل أو يصلب ولا يقطع (٢) لانه جنابة واحدة فلا توجب حدين (وقتل مع القطع ع (أو سلب) مع القطع أيضاً ع (أو قتل) قطع ع (أو سلب) قطع ع (٣) والاصل فيه قوله تعالى اتما جزاء الذين يحاربون الآية والمرادواة اهل التوزيع على الاحوال وهي هذه الاريمة والان الجنابات تنفاوت على الاحوال فاللائق لتقليص الحكم بتقلها اما الحبس في الاولى فلاله المراد من الذي المذكور لانه نفي عن وجه الارض يدفع شرهم عن أهلها والجلب بين القطع والقتل أو الصلب في الرابسة لتلطف الجنابة بتقويت الامن على التناهي في الاقص والاموال (ويصلب حياً ثلاثة أيام) لا أكثر كيلا يتأذى الناس برأفته (ويبيع بطنه حتى يموت) لانه المبلغ في الردع وهو المقصود (ولا يضمن ما أخذ) اعتباراً بالسرقة الصغرى (وغير المباشر كالباشر) لانه جزء الحاصرية وهي تتحقق بان يكون البيض رداً لبعض اذا زالت أقدامهم انحازوا اليهم (والصا والمجر كالنصف) لانه يقطع المارة (وان أخذ مالا وجرح قطع ويصل الجرح) لانه لما وجب الحد حقا لله سقطت (٤) عصمة النفس كما سقطت عصمة المال (وان جرح فقط أو قتل كتاب أو كان بعض القطع غير مكلف أو ذا رحم محرم من المقتول عليه أو قطع بعض اتفاقية على البيض أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بمصر أو بين مصرين لم يجز) السارق ع (١) قوله فرجنا جانب المالك لانه صاحب الاصل والغالب صاحب التبعية (٢) قوله لانه جنابة واحدة) هي جنابة قطع الطريق (٣) قوله والاصل فيه) أي في توزيع الاجزاة على الجنابات للمذكورة (٤) قوله عصمة النفس) أي عصمة أطراف النفس بناء على ان ما دون النفس جاز مجرى الاموال، متابة

أي مسلماً أو ذمياً (فأخذ قيل أخذ شيء وقتل حبس حتى يتوب) أي يظهر فيه سيئه الصالحين (وان أخذ مالا ويصيب لكل منه لصاب السرقة قطع يده ورجله من خلاف وان قتل بلا أخذ قتل حدا لا قصاصاً) أي هذا القتل بطريق الحد لا بطريق القصاص فذكر كثرة هذا بقوله (فلا ينفوه) ولي وان قتل وأخذ مالا قطع ثم قتل وصلب أو قتل أو سلب حياً) قوله أو قتل صلب على قطع أي ان شاء قطع ثم قتل أو سلب وان شاء قتل أو سلب حياً من غير قطع (ويبيع برمح حتى يموت) البيع شق البطن (ويترك ثلاثة أيام وما أخذ قاتل لا يضمن) أي اذا قتل قاصد الطريق فلا يجب ضمان ما تلفت كجاني السرقة الصغرى (ويقتل أحدهم حداً) أي بان باشر القتل أحدهم يجب الحد على الجميع (وحجر وعصاهم كسيف فان جرح وأخذ قطع وهدر جرحه وان جرح فقط أو قتل حداً كتاب) أي تاب قبل ان يؤخذ (أو كان منهم غير مكلف أو ذو رحم محرم من المارة أو قطع بعض المارة على البيض أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بمصر أو بين مصرين فلا حد ولولي قوده أو اوشه أو فوهه) أي في الصور للمذكورة لا يجب الحد بل ان كان القتل حداً فلاولي القود وان كان غير عمد فالدية ويكون لولي المفقود عند أبي يوسف رح اذا كان يضمن غير مكلف أي صلباً

أو جرحاً فباشر القلاء بعد الباقون أما في المصر أو بين المصرين اذا كان قريين كالكوفة والحيرة بحيث

في الفصول كلها أما في الأولى ثلاثة لا حد في هذه الجناية وأما في الثاني فلا يستأه  
 المذكور في النص وأما في الثالث فلا الجناية واحدة قامت بكل قلنا لم يقع  
 فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بض المقتصر (١) كالخاطيء مع العائد  
 وأما في الرابع والخامس فلا الجناية واحدة (٢) كما ذكرنا وأما في السادس  
 فلا قطع الطريق بقطع السارة ولا يحقق ذلك في مصر ولا يقرب منه لأن  
 الظاهر (٣) لحوق القوت وفي خلاف الشافعي وأما في السابع فمن أبي يوسف أنه  
 يجد أن كان خارج مصر ولو يقرب لانه لا يلحقه القوت وعنه أنه (٤) أن قاتلوا نهارا  
 بالسلاح أو ليلا به أو بالحطب فهم قطع الطريق لأن السلاح لا يلبث والقوت  
 يبعث. بإبالي. هداية وحد بعضهم مكان القطع بمسير سقر بين المصريين في  
 ظاهر الرواية. ف ومن قطع (٥) بين الحيرة والكوفة فليس يقطع الطريق  
 (فأما الولي أو عفا) في فصل الجرح أو القتل قاتلوه وكان المراد بالولي ولي  
 الجناية فيشمل المجرع نفسه. ع وهذا لأن الحد إذا سقط ظهر حق العبد  
 (ومن سقى في مصر) في المصباح حقه مصر حلقه حتى يموت اه فقد صرح  
 أن الحق هو القتل بمصر الحلق حيث جعل الموت غاية مصر وعلى هذا قلنا  
 بقوله (غير مرة) تكرار القتل بالحلق لا تكرار مصر في قتل شخص واحد  
 كان بمصر ثم يتركه ثم بمصر ثم يتركه حتى يموت ويؤيد ما قلناه ما في للقتل  
 وعبارته مع شرحه لعماد وأن تكرار القتل بالقتل والتريق والحلق منه أي من  
 القاتل قتل به أي بالقتل المذكور اه في باب ما يوجب القصاص الخ. ع (قتل به)  
 لانه صار ساعيا في الأرض بالفساد فيدفع شره بالقتل. هداية

(كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسيرة النبي صلى الله  
 عليه وسلم في مفازيه (الجهاد فرض كفاية) (٦) قوله تعالى وقاتلوا المشركين

(١) قوله كالخاطيء مع العائد اجتمعا في قتل معصوم الدم سقط القصاص  
 من العائد (٢) قوله كما ذكرنا في المسئلة السابقة. ع وما لم يجمع القاتلة في  
 حرز واحد في حق قاطع الطريق وهو القاتلة. ف اذ القاتلة كاللواحدة  
 ع (٣) قوله لحوق القوت فلا يتحقق القتل ولا يحقق القتل ولا السبب  
 محاربة الله تعالى وهي انما يتحقق في المقاتلة لأن السافر لا يلحقه القوت فيها فيصير  
 في حفظه تعالى مشددا عليه فن يترض له يكون محاربا له تعالى وأما في مصر  
 وبين القرى فهو مشد على القوت من السلطان أو الناس تمكن النقص في فعل  
 من يترض له من حيث محاربة الله تعالى. ك (٤) قوله أن قاتلوا نهارا أي  
 في مصر أو بين القرى. ك (٥) قوله بين الحيرة قال صدر الشريعة الحيرة  
 مدينة على رأس ميل من الكوفة. بنابة (٦) قوله لقتله تعالى قال قلت آه عام

يلحقه القوت غالبا ففيه خلاف  
 الشافعي رح وعنه أبي يوسف اذا  
 قاتلوا نهارا بالسلاح حدوا وكذا  
 في الليل سواء كان بالسلاح أو غيره  
 (وفي الحق دية ومن اعتاده قتل به  
 سياسة) الحق من صور القتل للقتل  
 وفيه القصاص عند خبر أبي حنيفة  
 (كتاب الجهاد)

(هو فرض كفاية بدأ) أي ابتداء  
 وهو ان يتقدم المسلمون بمحاربة  
 الكفار (ان قام به البعض سقط عن  
 الباقيين فان تركوا انعموا الاعلى صبي  
 وعبد وامرأة وأمرى ومقتدوا قطع  
 وفرض عين ان هجوموا فحرق المرأة  
 والبدن بلا اذن) فانه اذا هجوم الكفار  
 على ثمن من الكفور يسير فرض عين  
 على من كان يقرب منه وهم قد فروا  
 على الجهاد وأما على من ورائهم  
 فاذا بلغ الخبر اليهم يسير فرض عين  
 عليهم اذا احتجج اليهم بان خيف  
 على من كان يقرب منهم بأنهم عاجزون  
 عن المقاومة أو بان لم يسجدوا ولكن  
 تكاسلوا ثم ونم الى ان يسير فرض  
 عين على جميع أهل الاسلام شرقا  
 وغربا هذا نظير صلاة الجنازة نصير



كافة كما يقاتلونكم كافة (١) ولتوفه صلى الله عليه وسلم الجهاد ماض الى يوم القيامة وأراد به فرضا باقيا وأما كونه كفاية فإلا ما فرض علينا اذ هو فساد في نفس وانما فرض لا عزاز دين الله ودفع شرهم ولان في اشتغال الكل قطع مادة الجهاد من السكران والسلاح (ابتداء فان قام به قوم سقط عن الكل والا أعوا بتركه) لان الوجوب على الكل \* هداية قوله فان قام الخ فغير لفرض الكفاية ف (ولا يجب على من) لعدم التكليف (وامراء وعبد) (٢) لتقدم حق الزوج وللولى (وأخى ومقدم) أخرج \* ف (واقطع) لسببهم \* وفرض عين ان حجم المدوي لان المقصود لا يحصل الا باقامة الكل \* فتخرج المرأة (لاقامة عمل يقام بين كالمبلغ والمداواة والنس) \* والمبد بلائذ زوجها وبسببه \* لان قسمها لا يظهر في فروض الاعيان كالصلاة والصوم \* وتر المجلد ان وجد في (لانه يشبه الاجر ولا ضرورة اليه) والا لا \* لان فيه دفع الضرر الاعلى بالحق الأدنى (فان حاصرناهم ندعوم الى الاسلام) (٣) لما روى ابن عباس ان النبي عليه السلام ما قاتل قوما حتى دعاهم الى الاسلام \* فان أسلموا والا الى الجزية (٤) \* به أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراء الجيوش ولانه أحد ما ينتهي به القتال (٥) بالنس (فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا)

مخصوص وكذا سائر الآيات في الباب فلا يفيد القرينة قلنا تخصيص النص والجنون عقل والتخصيص العقل لا يفيد تلبية المخصوص \* وأما غيرها فنفس النص تعلق بغيرها ابتداء فلا تخصيص أصلا فان آية قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة تنيد ان قتلتا جزءا فقتلهم ومسببهم وكذا آية وقاتلهم حتى لا تكون فتنة أفادت ذلك \* ف قوله وأما غيرها أى غير النص والجنون عن لا يجارب كالمرأة والشيخ الثاني قوله تعلق بغيرها هكذا في نسخ الطبع بالانظار مقام الاخبار والاولى ان يقول تعلق به بإرجاع الضمير على الغير سرايا به نحو المرأة والشيخ الثاني ثم تعلق النص بهذا الغير انما هو سلبا لا وجودا (١) قوله ولتوفه صلى الله عليه وسلم الجهاد ماض الخ) رواه أبو داود ولفظه والجهاد ماض منذ بشي الله الى أن يقاتل آخر أمم السجال لا يبطئه جور جائر ولا عدل عادل (٢) قوله لتقدم حق الخ) بإذن الله الذي له الحق (٣) قوله لما روى ابن عباس الخ) رواه الحاكم ومصحف ورواه أحمد والزيات (٤) قوله بأمر الخ) أخرجه الجماعة الا البخارى من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه والفاظ بعضهم يزيد على بعض ويختلف قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو سرية أو صاه \* ف ذكر الحديث بطوله وفيه الدعوة الى الاسلام \* ع (٥) قوله بالنس) قال قتلى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون

فرضا على جيرانه دون من هو بعد من لبثت فان قام بها الاقربون أو بعضهم سقط عن الكل وان بلغ الى الأبعد ان الاقربون ضيقوا حقه ففى الأبعد ان يقدم بها فان ترك الكل فكل من بلغ اليه خبر موته يصير آمنا وكما قيل مع في يودونه لا الجبل ما يميل للعامل على عمله والمراد أنه اذا كان في بيت للمسلمين لا يميل الامام على أبواب الاموال شيئا من غير طيب أنفسهم ليقوى به الفتوة أما اذا لم يكن فيه شيء فيقتل ذلك (فان حوصروا) أى الكفار بأن حاصرهم المسلمون (دعوا الى الاسلام فان أيوا على الجزية فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا) اعم انه لا يراد هذا الحكم على السموم حتى يدل على أنه يجب عليهم في المبادات أو غيرها ما يجب علينا لان الكفار لا يجادلون بالمبادات حدثنا واملأنا من يقول بهم خاطبون قلنى وغيره في ذلك سواء وعند قبول الجزية لا فاسدهم بالمبادات كما ناسر المسلمين بل يراه أنه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم اذ تعرضنا لهم وأموالهم أو تعرضوا لنا وأموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند تعرض ذلك لان قبل قبول الجزية كنا تعرض لهمائهم وأموالهم وكألو يترشون لنا منا وأموالنا تقبل الجزية ليس الا زوال

هذا الترض يؤيد ذلك أنهم جعلوا  
الدليل على هذا الحكم قول علي رضي  
الله عنه أنما بذلوا الجزية ليكون دعاؤهم  
كدعائنا وأموالهم كموالنا ولا يقاتل  
من لم يبلغه الدعوة ونذبت أي  
الدعوة أي نذب بجديد الدعوة (لن  
بلغت فان ابوا) أي عن الجزية  
(حوروا يمتدحون وغريق وغريق  
ورمي ولو معهم مسلم وتزسوا به  
ينهم لا يئنه وقطع شجر وأضاد  
زرع بلاغدر وغول ومثقة قال في  
الهداية النذر الحائية وتقتضى العهد  
وقد قال عليه الصلاة والسلام الحرب  
خديعة فيشبه على الناس التفرقة بين  
النذر وبين خديعة الحرب فاقول  
مادام الحرب قائمة لا يحرم الخداع  
بل نهيهم أن لا يخاربه في هذا اليوم  
حتى امنوا فتحاربهم فيه أو نذهب  
الى صوب آخر حتى غفلوا فتابهم  
ياتا ونحو ذلك بخلاف ما إذا جرى  
بيننا وبينهم قرار على أن لا يحارب في  
هذا اليوم حتى امنوا فانه لا يجوز  
الماربة لان هذا استئذان وعهد بالخارية  
تقتضى العهد وهذا ليس من خداع  
الحرب بل خداع في حال السلم فيكون  
عسرا والغلول السرقة من المقيم  
والثقة مثل به يثقل مثلا يقتل يقتل  
قتلا أي شكل به مثاه جهله نكالا  
وعبرة لغيره مثل قطع الاضواء  
وتسويد الوجه يقال مثل بالقتيل

والاحاديث في هذا كثيرة بل من الضروريات • ف (ولا تقاتل من لم يبلغه  
الدعوة الى الاسلام) (١) لقوله صلى الله عليه وسلم في وصيته لاسراء الاجناد  
قادمهم الى شهادة ان لا اله الا الله ويلطموا انا تقاتلهم الدين لا لمال فلطمهم يخيرون  
فكنى مؤنة القتال (ودعوا نذبا من بلغته) بمالقة في الاذار ولا يجب لاه عليه  
الصلاة والسلام (٢) افار على بن المصطلق وهم فارون (والاستين بالله تعالى)  
لاه هو الناصر لاوليائه والمدمر على أعدائه (ومحاربهم بنصب المتاحيق) (٣)  
كما نصب عليه الصلاة والسلام على العاطف (وحرقهم) لاه عليه الصلاة والسلام  
أحرق (٤) البويرة (وغرقهم وقطع أشجارهم وأفساد زروعهم) لان في جميع  
ذلك الحاق الكبت (٥) والقبضهم وكسر شوكتهم وتريق جميعهم فيكون مشروما  
(وميمهم وان قترسوا بعضنا) لان في الرمي دفع ضرر عام عن بيضة الاسلام  
وقتلهم من قترسوا منهم ضرر خاص (وقصدتم) لتعذر التمييز فلا والطاعة بحسب  
الطاقة وما أصابوا منهم لادبة عليهم ولا كفارة عليهم لان الجهاد فرض والفروض  
لا تقرر الترامات (ونينا عن اخراج مصحف وامرأة) لما فيه من ترضين  
على الضياع والفضيحة وتريض المصنف على الاستخفاف قائم يستحقون به  
مفاظة لمسلمين (في سرية يخاف عليها) (٦) وهذا تأويل لقوله عليه الصلاة  
والسلام لا تسافروا بالقرآن في أرض العدو (وغدر وغول ومثقة) (٧) قال  
عليه الصلاة والسلام لا تغلوا ولا تغدروا ولا تخلوا والغلول السرقة من المقيم والنذر  
الحائية وتقتضى العهد والثقة في قصة الرنين منسوخة (٨) بالني المتأخر وهو  
الغلول (وقتل امرأة وغير مكلف وشيخ فان وأمي ومقعد) لان المسيح للقتل  
هو الحراب وهذا ولا يتحقق منهم (٩) وقد صح انه عليه الصلاة والسلام نهى عن  
(١) قوله لقوله صلى الله عليه وسلم (قدم أفا غريجه وفي ذلك المخرج واحد هم  
الخ) ع (٢) قوله افار الخ) أخرجه البخاري ومسلم • ف قال الجوهري الفار  
الغافل والفرقة الغفلة • غرغ الزيلعي • ش (٣) قوله كما نصب الخ) رواه الترمذي  
ورواه أبو داود ومرسلا ورواه ابن سعد في الطبقات (٤) قوله البويرة) هي  
غزل بني النضير والحديث رواه السنة (٥) قوله والقبض) والحق القبض بهم محمود  
بنص الآية ليعظم بهم الكفار ورد الله الذين كفروا يعضهم الآية • ع (٦) قوله  
وهذا تأويل الخ) هذا التأويل منه صلى الله عليه وسلم قد أخرج مسلم وابن ماجه  
عنه صلى الله عليه وسلم انه كان ينهى أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو ويخافان  
يناله العدو وأخرج مسلم عنه عليه الصلاة والسلام قال لا تسافروا بالقرآن قاتلا لآمن  
ان يناله العدو (٧) قوله قال عليه الصلاة والسلام لا تغلوا الخ) أخرجه البخاري • ف  
في أول باب كيفية القتال من الهداية (٨) قوله بالني المتأخر) وان كان ثمة جهالة التاريخ  
قالهم مقدم على المسيح • ف قصة الرنين أخرجه البخاري ومسلم • ش (٩) قوله

قُلُ الصَّيَّانِ (١) والقراري وحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة مقولة (٢) قال هاهنا كانت هذه تقتل فل قتل (الأن يكون ذا رأى في الحرب) أو يقتل (أو ملكا) كمدى ضررهم إلى البلاد (وقتل أب مشترك) لآية وصاحبهما في الدنيا معروفا (وليأب الابن لقتله غيره) لأن المقصود يحصل بغيره وإن قصد الأب قتله ولا يمكنه دفعه إلا بقتله فلا بأس به (وفصالحهم) لآية وإن جنحوا للسلم فاجنح لها (٣) ووادع عليه الصلاة والسلام أهل مكة عام الحديبية ولأنه جهاد معني إذا كان خيرا للمسلمين لأن دفع الشر حاصل به وهو المقصود (ولو يقال إن خيرا) إذا كان بالمسلمين حاجة والا فلا يجوز لما بين أنه ترك الجهاد صورة ومعنى ثم للأخوة يصرف مصارف الجزية إن كان الأخذ قبل التزول يسأحهم بل أرسلوا أرسالا أما إذا أحط الجيش بهم ثم أخذوا المال فهو خيانة فخص ثم قسم الباقي على الثاقبين (وتبذ) بأن أعلمهم أنه رجح حماؤه (ف لو خيرا) لأن للصلحة لما تبدلت كان التبدد جهادا وإبقاء العهد ترك الجهاد صورة ومعنى ولا بد من التبدد تحريزا عن الغدر ولا بد من اعتبار مدة يبلغ لها خبر التبدد إلى جميعهم (وقاتل بلائذ لو خان ملككم) لأنهم غدروا (و) لصالح (المرتدين) لأن الإسلام مرجو منهم فجاز التأخير طمعا في استلامهم (بلا مال) لأن أخذ الجزية منهم لا يجوز (فان أخذ لم يرد) لأنه مال غير معصوم ولا يبيع سلاحيهم (٤) انتهى ولأن فيه توقيه (ولا يقتل من آمنه حر) قال (٥) عليه الصلاة والسلام المسلمون متكافؤ معاظمهم ويسى بذمتهم أدناهم أي أقبلهم وهو الواحد ولأنه من أهل القتال فيحافونه إذ هو من أهل المنعة فيتحقق الأمان منه للملاقاة معه (أو حرة) لأنها من أهل القتال بإطاعتها وصيدها . ك (وتبذ) الأمان . ع (لو شرا ويطل أمان ذمي) لأنه لم يدم الولاية على المسلمين (وأسير وتاجر) لأنهما مقهوران تحت أيديهم فلا يحافونهم (وعبد

وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم نهى الخ) رواه السنة إلا الثاني بلفظ نهى عن قتل النساء والصبيان (١) (قوله والقراري) أي النساء من اسم السبب في السبب (٢) (قوله قال هاهنا) رواه أبو داود والنسائي فهذا يدل على أن القتل إنما يجوز بسبب الخراب (٣) (قوله ووادع الخ) وقصة المودة أشهر من أن تخرج . ع وآية وإن جنحوا للسلم وإن كانت مطلقة لكن إجماع الفقهاء على تقيدها بالصلحة لآية فلا تنهوا وتدعوا إلى السلم وأتم الاعلون في نسخة أن كانت متأخرة والأفنى حرمة تقدم (٤) (قوله انتهى) روى البزار والبيهقي والطبراني عن هيران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السلاح بالقتل وقال البيهقي الصواب أنه موقوف (٥) (قوله عليه الصلاة والسلام) الخ أخرجه أبو

أي قطع الله وثقة المرتدين لمست يتفرقه عليه الصلاة والسلام لا يقتلوا ولا يقدروا ولا تلتوا وفي التلعة غير خلق الله تعالى تحريم (وقتل غير مكلف وشيخ قال وأما ويقتصد وإسراة الأملكة أو مقاتلا منهم أو فاما مال بحث به أو ذار رأى في الحرب وأب تاجر بدأ بقتله غير أنه أي لا يقتل الابن الأب الكافر ابتداء وهو احتراز عما إذا قصد الأب قتله بحيث لا يمكنه دفعه إلا بقتله فلا بأس بقتله وقوله فقتله بالنصب أي لأن بقتله غيره فالقتل المضارع بالنصب بأن مقدرة بعد الفاء إذا كان ما قبلها شيئا لما بعدها أي بعدة أشياء منها التي ينبغي أن يصير عدم قتل الابن إياه سببا لقتل غير الابن لأنه إن بقتله ولو ثبت ليحيى آخر فيقتله (وأخرج مصنف وأسرارة الأفي جيش يؤمن عليهم وسولخوا إن خيرا ويؤخذ منهم ما إن لناه حاجة وتبذل هو أقطع فقتلوا) لفظ كان مضمر في قوله إن خيرا وإن شاء حاجة وتبذل إن هو أقطع التبدد تفضي للصالحية مع الجوارح بذلك (وقيل نبذ لو خاتوا بدأ) أي قوتلوا قبل تبذل بدأ بالحاجة (وصولح المرتد بلا مال ولا رد إن أخذنا) يعني يجوز لنا أن لصالح للرتد ولا يصلح في قتله لأن إسلامه مرجو لكن لا تأخذ منه

عجور) عن القتال لانه لا يخافونه فلم يلاق الايمان معه وهو الخائف من  
بسطي الامان. فتح يختلف المأذون له في القتال لتحقق الخوف

### باب التاتم وقسمها

(ما فتح الامام عنوة) اي قهرا (قسم يتنا) (١) كافيل عليه الصلاة والسلام  
بجيز (أو أقر أهلها ووضع الجزية) على رقابهم (والخراج) على أراضيهم  
كذلك (٢) فل عمر رضي الله عنه بسواد العراق بموافقة من الصحابة ولم  
يحمد من خالفه وفي كل ذلك قدوة فيتخير وهذا في المقار اما في الثغور فلا  
يجوز للن بالرد عليهم لانه لم يرد الترح بلن فيه (وقتل الاسرى) لانه عليه  
الصلاة والسلام قتل عقبة بن أبي معيط من اسارى بدر والتضر بن الحرث بن  
(أو استرق) لدفع شرهم مع وفور التفتة للمسلمين (أو ترك احرارا فمة لنا  
(٣) لما يتنا (وحرم ردهم الى دار الحرب) لانه قوية على المسلمين (والفداء)  
وقالا يغادي بهم اسارى المسلمين وهو قول الشافعي ولاي خيفة انه يعود حربا  
علينا ودفع شر حرايه خير من استبقاء الاسير للسل لان بقاءه في ايديهم ابتلاء  
في حقه غير مضاف اليها والامانة بدفع اسيرهم اليهم مضاف اليها وأما الفداء بالمال  
فلا يجوز في المشهور من مذهبه (٤) لما يتنا (والن) (٥) بان يتركهم بدون الفقة  
والاسترقاق والتفتة. بحر وهذا لان بالاسرى حق الاسترقاق فيه فلا يجوز  
ابطاله بغير عوض وأما منه عليه الصلاة والسلام بض اسارى بدر فليسوخ بآية  
(٦) فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم (وعقر مواش شق اخراجها) لانه  
منة (تنج) وقال الشافعي يتركها ولنا انه يجوز ذبح الحيوان لفرض صحيح ولا  
غرض أصح من كسر شوكتهم (ومحرق) تقطع التفتة عنهم (وقصة التفتة في  
دراهم) وقال الشافعي رحمه الله لا بأس بذلك وأصله ان ملك الغنائم لا يثبت  
قبل الاحراز بدار الاسلام عندنا وعند يثبت له ان سيب الملك الاستيلاء على مال

داود وفي الصحيحين وفمة للمسلمين واحدة يسى بها ادعاهم وليس فيه شكاف  
مداهم - ف وهو مذكور في رواية ابى داود ع - (١) قوله كما فعل عليه  
الصلاة والسلام الخ) رواه البخاري ومالك في الموطأ وظاهرهما انه قسمها كلها  
والذي في ابى داود يستند جيد انه قسم خير نصفين نصفا ثوابه ونصفا بين  
المسلمين وكذلك في رواية البيهقي (٢) قوله فل عمر رضي الله عنه أخرجه  
ابن سعد في الطبقات بناية لاشك في اقرار عمر رضي الله عنه اهل السواد ووضع  
الخراج على أراضيهم والجزية على رقابهم (٣) قوله لما يتنا (من فعل عمر يدابة  
(٤) قوله لما يتنا (من عوده حرا علينا) (٥) قوله بان يتركهم الخ) كانه  
يعني ومع هذا لا يتركهم الى دار الحرب كيلا يقع في كلام المصنف تكرار مع  
قوله وحرم ردهم الخ ع - (٦) قوله فاقبلوا المشركين الآية) في سورة براءة

شيئا لانه يكون جزية ولا يجوز اخذ  
الجزية من المرتد لكن لو اخذنا لارتد  
اليه لانه مال غير موصوف (ولا يبيع  
سلاح ويخيل وحديث منهم ولو بعد  
صلح وصح امان حروسة فان كان  
شر بتقوا بدولها امان القتي واسير  
وتاجر منهم ومن أسلمة ولم يهاجر  
اليانوسيه وعبدالا ماذونين وبخون)  
المراد بالاسير مسلم أسير في يد الكفار  
والتاجر تاجر مسلم معهم  
(باب المغنم وقسمه)

(قسم الامام بين الجيش فانتع عنوة  
أو أقر أهله عليه بجزية وخراج)  
قوله أو أقر مطلق على قوله قسم  
الامام ثم مطلق على أحد الامرين  
وهو قسم أو أقر قوله (وقتل الاسارى  
أو استرقهم أو تركهم احرارا فمة  
لنا) أي يكونوا أهل فمة لنا (ونفى  
منهم وفداهم) لمن أن يترك الاسير  
الكافر من غير أن يأخذ منه شيئا  
والفداء أن يترك فيها اخذته مالا أو  
أسيرا مسلما منهم في مقابلة قلن خلاف  
الشافعي روح واما الفداء فقلل أن  
تضع الحرب أو زارها يجوز بالمال لا  
بالاسير المسلم ويعد لا يجوز بالمال  
بإجماع علمائنا وبالنس لا يجوز عند  
أبي حنيفة روح ويجوز عند محمد روح  
وعن أبي يوسف زجر وابتان وعند  
الشافعي روح يجوز مطلقا (وودهم  
الى دارهم وعقر دابة يسق قتلها

منح كما في الصيد ولا معنى للاستيلاء إلا أنبات اليد وقد تحقق ولنا أنه عليه الصلاة والسلام (١) نهى عن بيع الغنمية في دار الحرب والتقسمة بيع معنى ولان في الاستيلاء أنبات اليد الحافظة والثاقلة والثانية منعمة قدرتهم على الاستقاظ ووجوده ظاهر ثم (٢) قيل الخلاف في ترتيب (٣) الأحكام على التقسمة إذا قسم (٤) لا عن اجتهاد وقيل في الكراهة وهي كراهة تنزيه (٥) عند محمد فانه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٦) لا يجوز التقسمة في دار الحرب وعند محمد الأفضل أن يقسم في دار الاسلام (لا للإيداع وبينها قبلها) فنهى (وشركه) (٧) أي للمعاون لاستوائهم في المجاوزة (وللدفع فيها) (٨) خلافاً للشافعي بعد اقتضاء القتال ولنا ان أقطاع حق المشاركة بالأحراز أو بقسمة الامام في دار الحرب أو بيه للغانم فيها لان بكل منها يتم الملك (لا السوق بلا قتال) لعدم السبب الظاهر وهو المجاوزة على قصد القتال باعتباره السبب الحقيقي وهو القتال

وهي آخر سورة في هذا الشأن (١) قوله نهى الخ (غريب جدا) (٢) قوله قيل الخلاف أي يتنا وبين الشافعي فهم من الكفاية ع قيل وقيل الخلاف هكذا وإن كان في لبس غير جيد لانه لا يروى خلاف ضم الا ما يروى عن أبي يوسف وهذا لان المسائل الآتية من ان من مات منهم قبل الاحراز لا يورث حصته من الغنمية وأنه لا يباع شيء منها هلأ أو غيره وجواز التفتيل قبل الاحراز لا يمدد ومشاركة المدد قبل الاحراز مصرحة بعدم صحة التقسمة قبل الاحراز ف قوله لم يروى خلاف ضم أي في البطان قوله لا يروى عن أبي يوسف وسئل عنه عن الناية ع (٣) قوله الاحكام كعمل الوط. (٤) قوله لا عن اجتهاد اما اذا قسم غنة مجتهداً فلا شك في الجواز وثبوت الاحكام (٥) قوله عند محمد اشار الى ان قول محمد خلاف قول أبي حنيفة وليس مشهور بل لا خلاف بين اصحابنا في ظاهر الرواية وفي غير نظام الرواية افضلية التقسمة في دار الاسلام منقولة عن أبي يوسف عناية (٦) قوله لا يجوز التقسمة الخ هذا يدل على خلاف ما يدل عليه قوله وقيل الكراهة فالخلص انهم اختلفوا في المراد من قوله ولا تقسم غنمية في دار الحرب فيضهم على ان المراد بطلان التقسمة فلا يترتب عليه الاحكام ويضهم على ان المراد الكراهة فتقوله لا يجوز التقسمة بناء على الاول ع عناية قوله فالخلص الخ يعني ان كلا من المتنازعين لا يقول انهم حرموا بالبطان أو الكراهة لكن فهم من قولهم لا تقسم غنمية في دار الحرب معنى هو البطان أو الكراهة فقال هذا مرادهم من كلامهم هذا ع (٧) قوله أي للمعاون ع ف قالوا بالرد هم الواقفون خلف مباشرى القتال فلو للمباشرين انهزموا يقومهم الواقفون فيحصل باجمهم على المدد والممدد من يدخل دار الحرب للاعانة بعد دخول المسكر اليها ع (٨) قوله خلافاً للشافعي أي في المدد كما يفيد

وذهب وحرفته وقسمة مغم غنة الا ابداء غير هنا فيقسم والرد ومدد لمغم غنة كمقاتل فيه أي في الغنم (لا سوق لمقاتل ولا من مات غنة) لانه بالأحراز يصير ملكاً لاشافعي والشافعي ربح يصير ملكاً لغيره من حصة الكفار فن مات بعد ذلك يورث نصيبه (ويورث قسط من مات خاضعاً لثمة طعام وعلف وحطب

وهذا (١) أحد قولي الشافعي (ولا من مات فيها) لعدم الملك (وبعدا لحراز  
بدارنا يورث نصيبه) لتأكد حقه (ف) ويشتمع فيها بلفظ وطعام وحطب  
وسلاح ودهن بلا قسمة (لعدم الملك وانما هو كالباحق له الطعام ثم جواز الاستماع  
بالسلاح مقيد بالحاجة إليه بخلاف الحطب والطعام والحطب والفرق ان هؤلاء  
لا يستصحبها الغازي مدة قاتلته فيها فاعتبر دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب  
والهجرة منقطعة والسلاح يستصحبها فاعتبر فيه حقيقة الحاجة (ولا نعيمها) لعدم  
الملك على ما قدمناه (وبعد الخروج منها لا وما فضل رد إلى النسيئة) لارتفاع  
الضرورة والاباحة انما كانت لاجلها (٢) ولتأكد الحق حتى يورث نصيبه (ومن  
اسلم منهم) نعمة هداية فليقبل أن يأخذها المسلمون (ش) احرز نفسه (لان الاسلام  
بنافي ابتداء الاسترقاق) (وطفله) لانه مسلم تبعا له (وكل مال معه) (٣)  
لقوله عليه الصلاة والسلام من اسلم على مال فهو له ولانه سبقت يده اليه بد  
الظاهرين عليه (أو ودية عند مسلم أو ذمي) (٤) لانه في يد صحبة محترمة  
ويده كيد (دون ولده الكبير وزوجه) لانهما حرييان ولا يتبعانه في الاسلام  
(وحملها) لانه جزؤها لغيري يرقها والمسلم محل للثبوت (٥) تبعا لغيره بخلاف  
للمنفسل لانه حر لا يملك الجزية (٦) عند ذلك (وعقاره) لان العقار في  
يد اهل الدار اذ هو من جهة دار الحرب (٧) فلم يكن في يده حقيقة (وعنده  
للمقاتل) لانه يقره خرج من يد مولاة وصار تبعا لاهل الدار

#### (فصل)

(الراجل سهم ولقنارس سهمان) وقالا ثلاثة أسهم وهو قول الشافعي لما روى  
ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم (٨) أسهم لقنارس ثلاثة أسهم  
والراجل سهمان ولان الاستحقاق (٩) بالقتال وغانؤه عن ثلاثة أمثال الراجل

صليح صاحب الهداية ع (١) (قوله أحد قولي الشافعي) وقوله  
الآخر انه يسهم (٢) فوالظاهر ان المراد ان يسهم له وان لم يقاتل (٣)  
(قوله ولتأكد الحق الخ) وانما الرد إلى النسيئة فليحترز عن الضياع ع (٤) (قوله)  
لقوله عليه الصلاة والسلام من اسلم الخ) يرواه محمد بنسند ورواه سعيد بن منصور  
مسندا بسند أحسن من سنده ورواه ابو داود بشر هذا اللفظ وفي سنده أبان  
ابن عبد الله بن ابي حازم احتلف في تصنيفه وتوثيقه (٥) (قوله لانه في يد  
الخ) فبالصحبة احرز عن يد القاصب والمحترمة عن يد الحربي (٦) (قوله  
(قوله تبعا لغيره) بان تزوج المسلم أمة (٧) بداية (٨) (قوله عند ذلك) أي عند  
الظهور عليها ع (٩) (قوله فلم يكن في يده حقيقة) بل حكما ودار الحرب  
ليست دار الاحكام فكانت يده غير معتبرة (٨) (قوله أسهم) يرواه السنة الا لالشافعي  
(٩) قوله بالقتال بالفتح والمسد الكفاية

وذهن وسلاح به حاجة بلا قسمة لا  
بعد الخروج منها ولا بيها ونحوها  
ورد الفضل إلى المقت ومن أسلم نعمة  
عصم نفسه وطفله (لانه صار مسلما  
تبعا) (ومال معه أو اودعه بمصومنا)  
أي مالا وضعه أمانة عند مسلم أو ذمي  
(لأولاده كبر أو عرس أو حجابا وعقاره)  
لان العقار من جهة دار الحرب وهو  
في يد اهل الدار وفيه خلاف الشافعي  
رح (وعنده مقاتلا وماله مع حربي  
فصعب أو ودية ولقنارس سهمان  
والراجل سهم ويشتر وقت المجاوزة)  
أي يشتر لاستحقاق سهم القنارس  
والراجل وقت مجاوزة السرب وهو  
الباب الواسع على السكة والمضييق من  
مضائق الروم والمراد ههنا مدخل  
دار الحرب وعند الشافعي رح يشتر  
وقت شهود الوقعة (فن دخل  
دارهم فارسا فحقق فرسه) أي مات  
فشهد الواقعة راجلا (له سهمان  
سهم فارس ومن دخل راجلا  
فأشترى فرسا فله سهم راجل هذا عندنا

(١) فكر (٢) والفر والنبات والراجل للنبات فقط ولاي حنيفة رحمه الله (٣) ماروي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفارس سهمين والراجل سهماً (٤) تمارض ضلله فيرجع الى قوله (٥) وقد قال عليه الصلاة والسلام للفارس سهماً والراجل سهم كيف وقد روى (٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارس سهمين وللراجل سهماً (٧) وإذا تمارضت روايتاً ترشح (٨) رواية قتيبة مولان الكرك والفر من جنس واحد فيكون غناؤه مثلي غناء الراجل ولأنه كمنز معرفة مقدار الزيادة فدار الحكم على سبب ظاهر وللغفار

ما عند الشافعي رح فعل المكس وسهم الفارس عنده أربعة أسهم (ولا يسهم الا لفرس) أي فرس واحد فعل من هذا أنه لا يسهم للبلبل والراحلة ولا لبندوصي وامرأة ورضي ورضخ لهم الرضخ اعطاء للبلبل وللراد هنا أقل من سهم النسيئة

(١) قوله فكر أي الحيلة على الاعداء (٢) قوله وانفر أي للكرة أو في موضع يجوز الفرار وهو ما اذا علم انه مقتول ان لم يش (٣) قوله ماروي ابن عباس غريب لكن في الباب احاديث كثيرة منها ما في أبي داود عن مجمع بن جارية الأنصاري رضي الله عنه قال قسمت خيبر على اهل المدينة فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان قال فاعطى الفارس سهمين واعطى الراجل سهماً قال ابو داود هذا وهم وانما أعطى الفارس سهمين واعطى صاحبه سهماً وقال الشافعي انما قال فاعطى الفارس سهمين واعطى الرجل يسر صاحبه فاعطى الراوي عنه واهله ابن التلعن باليهيل بحال يعقوب ومنها ما في مجمع الطبراني عن المقداد رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم لفرسه سهم واحد وله سهم وفي سننه الواقدي واخرجه الواقدي أيضاً في المغازي عن الزبير بن العوام رضي الله عنه قال شهدت بني قريظة فضر بني يسهم ولفرس يسهم وروى ابن مردويه في تفسيره عن عائشة رضي الله عنها قالت أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سبأ بن الصميط فخرج الخنوس ثم قسم بين المسلمين فخرج للفارس سهمين وللراجل سهماً قوله فاعطى الخنوس كان وجه الفاعط ابدال الرجل بلا الف بعد الراء بالراجل بالالف بعدها (٤) قوله تمارض ضلله والاصل عدم الوجوب (٥) قوله وقد قال الخنوس وهذا غير معروف وخلفي من حواه لابن أبي شيبة (٦) قوله عن ابن عمر الخنوس أخرجه ابن أبي شيبة عن لميم حدثنا ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه الصلاة والسلام وأخرجه أيضاً عن يونس بن عبد الأعلى حدثنا بن وهب اخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم للنبيل للفارس سهمين وللراجل سهماً وقال وتابعه ابن أبي سريم وخالد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر العمري ورواه أيضاً الدارقطني في كتابه المثلث والمختلف (٧) قوله وإذا تمارضت الخنوس وحديث التثليث وان كان في البخاري لكن كون الحديث في البخاري أصح من حديث في غيره مع فرض ان رجاله رجال الصحيح أو رجال روى عنهم البخاري يحكم بحض لا قوله به مع ان الجمع أولى من الباطال وان كان أحدهما أقوى وذلك بما نحن فيه بعمل رواية ابن عمر على التثنية (٨) قوله رواية غيره

### ﴿ مطلب ﴾

هل يقدم مارواه البخاري على غيره وهل يجمع بين حديثين مع قول واحد

وسيان النفس والفرس والراجل سبب واحد ( ولوله فرسان ) وعند أبي يوسف  
يسمى لفرسين لأن النبي صلى الله عليه وسلم ( ١ ) اسم لفرسين ولما أن البراء  
ابن أوس قاذ فرسين ( ٢ ) ولم يسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الا واحدا  
ولأن القتال لا يتحقق فرسين دفعة وما رواه حمول على التنفيل ( ٣ ) كما أعطى  
سلمة بن الأكوع سهمين وهو راجل ( والبراذين ) البراذين خيل السجعة قاموس  
( كالنفاق ) جمع هتيق بمعنى كريم . لأن الأرهاب مضاف الى جنس الخيل  
في الكتاب قال تعالى ومن ربط الخيل ترمبون به عدو الله وعدوك واسم الخيل  
ينطلق على البراذين والفتاق . هداية ومن أهل الشام من يقول لا يسمهم لبراذين  
وروا فيه حديثا شاذا وصحنا ما ذكره المصنف ( لا الراحة والبغل ) لأن  
الأرهاب مضاف الى الخيل في الكتاب ( ٤ ) والمبرة لفارس والراجل عند المجاوزة  
وقال الشافعي رحمه الله المبرة لحالة ( ٥ ) اقتضاء الحرب لأن السبب هو القهر والقتال فيستبر  
حال الفحص عند المجاوزة وسببه الى السبب ( ٥ ) كالحروج من البيت ( ٦ ) وتطبيق  
الأحكام بالقتال يدل على إمكان الوقوف عليه ولم يمتزأ أو يفسر يعلق يشهد بالوقفة لانه  
أقرب الى القتال ولما أن المجاوزة ( ٧ ) نفسها قال الحق الخوف بهم عندها والحال  
بعدها حال الدوام ولا يمتز بها ولأن الوقوف على حقيقة القتال منتهى وكذا على  
شهود الوقفة ( ٨ ) حال الثناء الصفيين فقام المجاوزة مقامه اذ هو السبب المقضي الى  
اقتال ظاهرا اذا كان على قصد القتال ( وللملوك والمرأة والصبي والفتى الرضخ لا  
السهم ) لانه عليه الصلاة والسلام ( ٩ ) كان لا يسم النساء والصبيان والسيد ولكن  
كان يرخص لهم ( ١٠ ) ولما استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود لم يسمهم من  
يرد ابن عباس رضي الله عنهما ( ١١ ) ( قوله أسهم ) الحديث رواه البخاري عن  
حديث أبي حمزة وعبد الرزاق من حديث الزبير ( ٢ ) ( قوله ولم يسم الخ )  
غريب بل جاء عكسه كما ذكرناه عن الواقدي ( ٣ ) ( قوله كما أعطى الخ )  
رواه مسلم في حديث طويل ( ٤ ) ( قوله اقتضاء الحرب ) أي تمامها وهذه رواية  
عنه والظاهر من مذهبه أنه يمتز مجرد شهود الوقفة فكان المصنف أشار هنا الى  
احدى الروايتين وفي البليل الى الأخرى . حناية ( ٥ ) ( قوله كالحروج من البيت )  
بصدد القتال في دار الحرب ( ٦ ) ( قوله وتطبيق الأحكام ) كاصطلاح الرضخ للصبي والمرأة  
ونحوها قاله يعلق بنفس القتال . بداية ش ( ٧ ) ( قوله نفسها ) بخلاف الحروج من البيت  
لانه لا يدل على قصد قتال العدو . ح ( ٨ ) ( قوله لانه حال الثناء الصفيين ) وشغل  
شاغل لكل أحد فتشغل على الامام عليه نفسه أو يشهادة غيره لكل فرد بخلاف  
أفراد نادرة كالصبي ونحوه قادير الحكم في حقهم على نفس القتال لثديتهم ( ٩ ) ( قوله  
كان لا يسم الخ ) رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما ( ١٠ ) ( قوله ولما استعان  
الخ ) رواه البيهقي في كتاب المرفق عن ابن عباس رضي الله عنهما . خريج الزيلعي . ش



رسول الله عليه السلام بصحبته  
 ونصرهم إليه فطبق بوقاه عليه السلام  
 فيستحقون بدوقاه عليه السلام المقر  
 حيث قال وهو حاكم من بنفسه الجس  
 ولما كان عوضا عن الزكاة يستحقه  
 من يستحق الزكاة وقد قل أن  
 الخلفاء الراشدين كانوا يسمون على  
 نحو مقاتل وكان عمر رضي الله عنه  
 يسمي قرائهم (ومن دخل مالههم  
 فافترس الأمان لأمته له ولا إذن)  
 لأن الجس إنما يؤخذ من النعمة  
 والنعمة ما يؤخذ من الكفار قبرا  
 وهذا بالتمه قان لم يكن له منعة لكن  
 وجد إذن الامام فهو في حكم اللمة  
 لأن الامام بالذات لم يصره (وللامام  
 أن ينقل وقت القتال حثايقول من  
 قتل قتيلا فله سلبه) التنزيل اعطاء  
 شيء زائد على سهم النعمة والتكيب  
 يدل على الزيادة قوله لمن قتل قتيلا  
 فله سلبه سواء قتيلا لقره الى القتال  
 (أو لسمية جعلت لكم الربع بمد  
 الجس) أي بمد ما وقع الجس جعلت  
 لكم ربع الباقي أو ثلثة أو نحو ذلك  
 (لا بمد الارحاز هنا) أي بدار  
 الاسلام لانه حيثئذ حصار لمكافئنا  
 (الامان الجس وسلبه ماله حتى  
 مركبه وما عليه وهو الكل أن ينقل)  
 خلافا لشيء روح فان السلب حتمه  
 لقتاله ان كان من أهل ان يسهم له  
 وقد قلته مبقلا قوله عليه الصلاة

النعمة شيئا أي لم يسهم لهم (والجس للثاني والمساكين وابن السبيل) (١) لأن  
 الخلفاء الأربعة الراشدين رضي الله عنهم (٢) قسموه على ثلاثة أسهم على نحو ما  
 قلنا (وقدم قوى القرى الفقراء منهم عليهم ولا حق لأضيافهم) وقال الشافعي لهم  
 خمس الجس خنيم وقبضهم سواء لذك كمثل حظ الأتيين ويكون لربي  
 هاشم وبني المطلب فقط (وذكره تالمى قتيلا) باسمه تالمى (وسهم النبي صلى  
 الله عليه وسلم سقط بموته) لانه عليه الصلاة والسلام كان يستحقه بالرسالة ولا رسول  
 بعده وعند الشافعي يصرف للخليفة (كالمسقى) وهو شيء كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يصطفيه لنفسه من النعمة كالسرع والسيف والمجارية (وان دخل جمع ذو منعة  
 دارهم بلا إذن خمس مما أخذوا والا لا) لأن الجس وظيفه النعمة وهي المأخوذ قبرا  
 وغلبة لا اختلاسا وسرقة وما أخذه جمع فوتمه أخذوه قبرا وغلبة ولا يجب على  
 الامام أن ينصر الجماعة اذ في خذلانهم وهن المسلمين بخلاف الواحد والاثني لعدم  
 وجوب الثمرة عليه (وللامام أن ينقل) (٣) حالة القتال (بقوله من قتل قتيلا فله  
 سلبه) (٤) لأن التعريض مندوب اليه قال تالمى وأبى النبي حرض للمؤمن على القتال  
 وهذا نوع منه (وقوله) وكان هذا القول في دار الحرب (٥) كاحقته محمد أمين (للسرية)  
 (١) قوله لأن الخلفاء (الح) ولم يشكر عليهم أحد مع علم جميع الصحابة بذلك  
 وتوافرهم فكان احكاما (٢) قوله قسموه) رواه أبو يوسف عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما ولم يختلف في كون الخلفاء فعلوا ذلك لكن الشافعي يقول لا اجماع  
 مع مخالفة أهل البيت قال وكان رأي علي في الجس رأي أهل بيته لكن كره أن  
 يخالف رأي أبي بكر وعمر قلنا قد خلفهما في أشياء كبيع أمهات الاولاد وغير ذلك  
 فاذا وافقهما علمنا أنه رجع الى رأيهما وكذا ما روي عن ابن عباس أنه كان يرى  
 ذلك محمول على أول الامر ثم رجع فان لم يكن رجع فالأخذ بفعل الراشدين مع  
 عدم تنكير عليهما من أحد اولى (٣) قوله حالة القتال) اشارة الى جواز التنزيل قبلها  
 بالاولى والى أنه لا يجوز بعده أمين عن القهستاني (٤) قوله لأن التعريض (الح) التعريض  
 واجب لقس المذكور لكنه لا ينحصر في التنزيل بل قد يكون بالوعظة الحسنة  
 والترغيب فيها عند الله فالكذب واجب الى حين هذا النوع لا الى نفس التعريض مع  
 (٥) قوله كاحقته محمد أمين) ملخص ما قلته في الدرر عن النهاية عن السير الكير اذ قال  
 الامام للمسكر جميعا ما أصبتم فلکم فلا بالسوية لا يجوز سوا ما زاد قوله بمد الجس  
 بمد قوله فلكم أولا وان فعله مع السرية جاز اذ قلت وبحثت للسرية صرح في  
 الهداية والاختيار لكن قال الكمال عن السير الكير لو قال للمسكر ما أخذتم فهو  
 لكم بالسوية بمد الجس أو للسرية لم يجز لأن في إبطال التفاضل بين الراجل والفارس  
 الواجب بالشرع وكذا لو لم يقتل بيد الجس لسلبه من إبطال الجس أيضا أه اقول  
 وبالله سبحانه التوفيق يعمل ما عن النهاية على السرية للمعومة من دار الحرب لتحقيق

والسلام من قتل قبله له عليه وسلم ونحن  
نحمل هذا على التنزيل لاهل وضوح  
التسمية .

### (باب استيلاء الكفار)

اذ اسي بعضهم بعضا واخذوا ما لهم  
أو يبيعوا نذر اليهم أو غلبوا على مالنا  
وأحرزوه يدارهم ملكوه هذا  
عندنا وأما عند الشافعي رح لا يملك  
الكفار مالنا بالاستيلاء لما ذكر في  
أصول الفقه ان الشيء عن الافعال

الحسية يوجب القبح لئنه والقبح لئنه  
لا يفيده حكما شرعيا وهو الملك قلنا  
أما يملكون لاستيلائهم على مال غير  
مصوص في زعمهم وليس لنا ولاية  
الازام فسقط التبر في حق الدنيا  
اذ العصة انما كانت كهيئة ماله محرزا  
بدارا لثبوت التبر من الاستغناء فاذا  
زال الاحراز سقط العصة (لاحرا  
ومدبرنا وأم ولدنا ومكاتبنا وعبدنا  
آبقا وان أخذوه) انما قالوا وان أخذوه  
لان الخلاف فيما أخذوه وقهره  
وقيده في هذه الصورة لا يملكونه  
عند أبي حنيفة رح خلافا لما لكان  
ان لم يأخذوه فلهذا لا يملكونه اتفاقا  
لهما ان عصمت كانت لحق المولى  
وقد زالت فقد صار مباحا وقع  
في أيديهم وله ان العصة التي كانت  
لحق المولى ولما زالت ظهرت  
عصمته التي قد كانت باعتبار الادمية  
فصار بمنزلة الاحراز فلا يملكونه  
(ونعك بالعلة حرهم وما هو ملكهم  
ومن وجد منا ماله) اي في يد الفاعلين

قلعة من الجيش من أرمية الى أرمية . در (جملتكم الزعيم) وفيه (الحسن)  
قد لا يحترز له بعد مواقع التفتيل بعد السخول الى دار الحرب على ما حققه محمد أمين  
(ويغلب بعد الاحراز) بدار الاسلام وكذا قبل الاحراز بعد الاصابة (١) كما أوضحناه  
قبل . أمين كان وقع القتال في دار الاسلام بان هجم العدو . ف (من الحسن)  
فقط لان حق الفاعلين قد تأكد بالاحراز واما الحسن فلا يحق له فيه . هداية لكن  
لا بد ان يكون المقتل من الاصناف الثلاثة على ما في التفسير . ف (والسلب للكل ان  
لا يبتذل) لانه مأخوذ بقوة الجيش فيكون غنيمة . هداية وقال ما بن جيل حبيب بن  
سلمة انما لك ما طابت به نفس امامك . ف وعند الشافعي للمقاتل لان قتله مقبلا (وهو  
مركب) وما عليه من السرج والآلة (ونباه وسلاحه وما به) على الهابة من ماله (٢) في  
حقيقته او على وسطه

### (باب استيلاء الكفار)

(سي) الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوا لان الاستيلاء على مال مباح سبب لذلك  
(وملكنا ما جاهد من ذلك) لو كان الذي اخذوه مأخوذا من كفار شيئا وينسب  
عنه مهادة . ف (٣) كسائر اموالهم (ان غلبا عليهم وان غلبوا على اموالنا واحرزوها  
التفتيل فيها وهو تخصيص بعض المقاتلين بزيادة التحريض فلا بأس بطلان الحسن او  
التفاضل فيها فلما هو تبا تفتيل كمالهما في السلب وقد ثبت تبعا ما لا يثبت قصدا  
كبيع الثوب تبعا للارض ووقف الاكره تبعا للقرار وسقوط سهام الفاعلين تبعا  
لجعل الامام بلدة فتحها خراجا بخلاف مالي اراد قسمتها ما بين الفاعلين وجعل الحسن  
خراجا للمقاتلة الاغنياء لم ينافي من ابطال الحسن مقصودا فليس له ذلك ويحمل ما في  
الكامل على المبهمة من دار السلام لانها بمنزلة كل السكر فلم يتحقق التفتيل فيطل  
الحسن والتفاضل قصدا فلا يجوز ان ياتي كلام محمد بن ع (١) (قوله كما لو غصاه) حاصله ان  
مفهوم قول المتن ويغلب بعد الاحراز من الحسن فقط جوازه من الكل قبل الاحراز  
بدارا وهذا المفهوم مخالف لما صرح به في المنع عن التفسير من انه لا خلاف في  
ان التفتيل قبل الاصابة واحراز الغنيمة جائز ويوم الزعيم يقوم التفتيل لا يجوز لانه  
للتحريض على القتال ولا حاجة انما يهزم العدو واما بعد الاحراز فلا يجوز الا من  
الحسن اه وفي التفتيل انما يجوز قبل الاصابة اه اي اصابة السكر النسيئة  
بالمزعة وانها الحرب لكن في التبران قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قبله  
سلبه انما كان بعد الفراغ من حنين اه قلت وفيه نظر لان المتقول ان ذلك كان عند  
الزينة فغيره ايضا للمسلمين على الرجوع الى القتال انتهى كلام أمين ملخصا في  
الحكم فيما اذا قام القتال وقتل المسلم عدوا وضم سلبه ثم قال الامام من قتل قبله  
سلبه هل يستحق المسلم المذكور السلب المذكور ام لا . ع (٢) (قوله في حقيقته) كل  
شيء شدة في مؤخر رحلك قد استحققت (٣) (قوله كسائر اموالهم) الضمير مائد على

بعد ما غلبنا عليهم ولم يذكر هذا لانه يفهم من قوله (أخذه بلا شيء ان لم يقسم) أي بين الغائبين (وبالقيمة) ان قسم وبالتالي ان شرأ منهم تاجر وان أخذ ارض عنه مفقومة أي ان فقتت عنه في يد التاجر فآخذ ارشه فالمالك القديم يأخذ منه بكل الثمن ان شاء ولا يحط من الثمن شيئاً باؤا ما أخذ من الارض (فان أسر حيد يبيع ثم كذا فلم يشرى الاول أخذه من الثاني بثمن ثم لسيده أخذه منه بالثمن وقبل أخذ الاول) لا عبد أسر من زيد فاشتره عمرو بمائة ثم أسر من عمرو فاشتره بكر بمائة فصره يأخذه من بكر بمائة ثم يأخذه زيد من عمرو بمائتين لانه قام على عمرو بمائتين ولو لم يأخذه عمرو فليس لزيد ان يأخذه من بكر لان بكر اشترى عبداً أسر من عمرو وبعد ما اشتراه عمر فلو أخذ فزيد من بكر لضاع الثمن الذي أعطاه عمرو فلا يأخذه زيد قبل أخذ عمرو (فلو أبق يحتاج) فآخذها الكفار (فشرأها منهم رجل أخذ اليه جماناً وقيده بالثمن) لما شرأهم لا يملكون العبد الأبق (وهو حي مسلم شرأ مستانم هنا وأخذاه دارم) هذا عند أبي حنيفة روح وعندهما لا يمتنع لان الواجب ان يجبر في دارنا على بيعة وقد زال اذ لا يدنا عليهم فيق عبداً في أبيهم قلنا اذا زالت ولاية الخير أقيم الاعناق مقامه تخليصا لمسلم

بدارهم ملكوها) لو رواد الاستيلاء (١) على مال مباح فالعقد سياً للمالك وهذا (٢) لحاجة المكلف كاستيلاء على اموالهم (٣) وهذا لان الصمة ثبتت (٤) على منقاة الدليل ضرورة تمكن للمالك من الانتفاع قلنا زالت المكنته طه مباحاً كان الا أن الاستيلاء لا يمتنع الا بالأحرار لانه عبارة عن الاقدار على الحمل حالا (٥) وما لا (فان غلبنا عليهم فن وجد ملكه قبل القسمة أخذ جماناً) وهذا لا يدل على قضاء ملك المالك لان الواجب يرجع في حبه ولا ملك له فيها (٦) (وبعد ما بالقيمة) (٦) لقوله عليه الصلاة والسلام فيه ان وجدته قبل القسمة فهو لك بهي شيء وان وجدته بعد القسمة فهو لك بالقيمة ولان المالك القديم زال ملكه بغير رضاه فله حق الاخذ لكن في الاخذ بعد القسمة ضرر خاص بالمأخوذ منه فيأخذ بالقيمة نظراً للجائين والشركة قبل القسمة عامة فيقول الضرر (وبالمن لو اشتراه تاجر منهم) لتضرره بالأخذ جماناً لانه دفع الموضع بمقابلته (٧) فاعتدال النظر في ما قلنا (ولو فقتت عنه) لان الاوصاف (٨) لا يغالبها شيء من الثمن (وأخذ ارشها) لان ملكه فيه صحيح (فان تكرر الاسر والشراء أخذ) للمفقير (الاول) لان المالك القديم (٩) لان الاسر ما ورد على ملكه (من) للشرى (ع) (الثاني بثمنه) لان الاسر ورد على ملكه (ثم القديم بائنين) لانه قام عليه بائنين (ولم يملكوا حرنا) لان الحر ليس عبداً لذلك لانه معصوم بنفسه (ومدبرنا وأم ولدنا ومكاتبنا) لما فيه من الحرية من وجه (ونكحنا عليهم جميع ذلك) لان التشرع أسقط حرمة ولقيهم لحنايتهم (وان ند اليهم جل فأخذوه الترك لانهم لم يملكوه صار كما هو الأصلية كـ (١) (قوله على مال مباح) أي حالة البقاء وهو حالة الأحرار (٢) (قوله لحاجة المكلف) اذ لو لم يثبت الاختصاص للملكي يسلب عنه جميع ما يحتاج اليه فيضف عن أداء التكليف (٣) (قوله وهذا) أي كون المال مباحاً اذ ذاك (٤) (قوله على منقاة الدليل) فان مقتضى آية هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً لاجحة الأموال بكل حال (٥) (قوله وما لا) بالأدخار الى وقت الحاجة (٦) (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام فيه الخ) الحديث أخرجه الدارقطني ثم التيق عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه وضف بالحسن بن حمارة وأخرجه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما مر فوما وضف بإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ثم أخرجه بطريق آخر في رشد بن وضف به وأخرج الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنهما مر فوما وفيه ياسين ضف به (٦) ف ذكر هذه الاحاديث في شرح قول صاحب الهداية واذا غلب الترك الخ (٧) (قوله فاعتدال النظر قلنا) لان المالك يصل اليه عين ماله والتاجر يصل اليه قدر ما دفع (٨) (قوله لا يغالبها شيء من الثمن) لانها تابعة والعين وصف لان بها وصف الابصار (٩) (قوله لان الاسر ما ورد الخ) أي الاسر

عن أبي الكفار كبد لهم أسلم  
نحة فجاءه أو ظهر ناعلم

### باب السمان

هو يشتمل مسلما دخل دارهم  
بأمان وكافرا دخل دارنا بأمان  
( لا تعرض تاجرنا نعمة لهم ومالهم  
الا اذا أخذ ملكهم ماله أو حبسه  
أو غيره بعلمه وما أخرجه ) أى  
بطريق الترض ( ملكه ملكا حراما  
فيصدق به ) انما عليك لانه ظفر عال  
مباح وانما كان حراما للقدرة ( فان  
اداه حربي ) أى باشر تصرفا  
أوجب الدين في خدمة التاجر ( أو أدان  
حربيا أو قصب أحدهما من  
الآخر وجأ هنا لم يقض لاحدهما  
بشيء ) لانه لا ولاية لنا على السمان  
( وكذا لو فعل ذلك حرييان وجأ  
مستأمنين ) لانه لا ولاية لنا عليهما  
( فان جاء مسلمين قضى بينهما بالدين  
لا العصب ) لان الادانة وقست  
صحة لتراضهما بخلاف العصب لانه  
لاراض ولا عصمة ( فان قتل مسلم  
مستأمن مثله نعمة ممدأ وخطأ ردى من  
ماله وكفر للخطأ ) لانه لم يجب النصاص  
وقت القتل لتضمن الاستيفاء لانه  
بالمئة فيجب العدية لوجود العصمة  
في ماله لانه المائة اذا لوجب عليهم  
باعتبار التصرة والتعصير في الصيانة  
الواجبة عليهم وقد سقط ذلك بتبين  
الدارين ( وفي الاسيرين كفر فقط  
في الخطأ أى لا يجزى مالا الكفاية  
في الخطأ عند أبى حنيفة وعندهما

ملكوه ) للاستيلاء ( وان أبى اليهم قن لا ) فيأخذ الملك بغير شيء مغنوما كان  
أو مشترى وهذا لان يده ظهرت على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط يده  
انما كان لتحقق يد المولى عليه تنكينا من الاتضاع وقد زالت يد المولى فظهرت يده  
فصار مصصا فلم يبق محل للملك بخلاف (١) للتردد في دار الاسلام لقيام يده  
للمولى عليه لقيام بأهل الدار ( فلو أبى بفرس ومتاع فاشترى رجل كله منهم  
أخذ البعد بجانا وغيره باليمن ) اعتبارا لحالة الاجناب بحالة الانفراد ثم للتاع وان  
كان في يد المبد وقد ظهرت له يد يفتنى أن لا يصير ملكا لهم لكن يده ظهرت  
مع وجود المتاع وهو الرق نص ظاهر من وجه دون وجه فصلت ظاهرة في  
حق نفسه دون غيره . ي ( وان ابتاع مستأمن عبدا مؤثما وأدخله دارهم )  
مضى عند أبى حنيفة وقال لا يتق لان تخليص السلم عن ذل الكفار واجب فيقام  
(٢) الشرط وهو تبين الدار (٣) مقام العفة (٤) وهو الاتفاق فخلص له كما قام  
مضى ثلاث حضيض مقام التفريق فبا اذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ( أو  
أمن عبدة فجاءه أو ظهر ناعلمه مضى ) (٥) لما روى أن عبيدا من عبيد الطائفة  
أسلموا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بينهم قضيتهم وقاتلهم فقتل الله  
باب السمان

( دخل تاجرنا نعمة حرم كمرته بشيء منهم ) لان الترض يمد الدخول بالاستئمان  
غير والقدرة حرام الا اذا غدر ملكهم بأن أخذ أموالهم أو حبسهم أو فعل ذلك  
غيره بمل للملك ولم يمنه لانهم هم الذين قضوا العهد بخلاف الاسير لا غير مستأمن  
فيباح له الترض وان أطلقوه طوعا ( فلو أخرج شيئا ملكه محظورا فقتل به )  
لورود الاستيلاء على مال مباح الا انه حصل بسبب القدر فأوجب ذلك خيافوس  
بالتصدق ( فان أداه حربي أو أدان حربيا أو قصب أحدهما صاحبه وخرجا اليها  
لم يقض بشيء ) أما الادانة فلان القضاء يشتمد الولاية ولا ولاية وقت الادانة سلا  
ولا وقت القضاء على المستأمن لانه لم يلزم احكام الاسلام في ماضي الاقوال وانما  
الترم في المستقبل منها هداية وانما لم يقض على السلم مع انه ملتزم الاحكام في الافعال  
الساكنة والائنة حين القضاء (١) تسوية بين الحصين . كافي واما العصب فلاله  
الثاني الذي صار سببا لتكليفه للشترى الثاني . ع (١) قوله للتردد في دار الاسلام  
حتى ظهر عليه الكفار فأشروه فانهم ملكوه . ع (٢) قوله الشرط . أى شرط  
زوال عصمة ماله (٣) قوله مقام العفة . أى عفة عنه (٤) قوله وهو الاتفاق  
أى اتفاق القاضي (٥) قوله لما روى الخ ( أخرجه البيهقي تخريج الزيلعي . ش  
(٦) قوله تسوية بين الحصين ) قيل ان التسوية انما تجب في نحو الاقبال والاقامة  
والاجلاس لانهما الوجه الذي لا يرى انه يقضى بالنصاص للابن ولا عكس  
الا ان يقال ان منع التسوية بهذا الوجه انما يكون عند ولاية القاضي على كل من

نجب الدية في الممد والحطأ لأن  
الصمة لا تبطل بالاسر كالأ تبطل  
بالاستئذان وله أن الأسير سار تبا  
لم يقرهم بإيه فيبطل الأحرار لقسط  
الصمة المقتومة وهي ما يوجب المال  
عند التمسرح فلم نجب الدية لأفي  
الممد ولا في الحطأ لكن بصمة للزوجة  
وهي ما يوجب الأثم عند التمسرح  
بأقية تجب الكفارة في الحطأ (ولا  
يمكن حرر هنا سنة وقيل إن أقت  
هنا سنة أو شرا لضع عليك الحرية  
فإن رجع قبل ذلك) جزاء التمسرح  
معدوف أي فيها أو نحوه (واللهو  
فسي لا يترك أن يرجع) أي أن لم  
يرجع قبل المدة المفروضة فهو ذمي  
واعلم أن من لا ماس له بالعربة  
يؤمهم أن لا للاستدانة ولم يعلم أنه  
كلمة أن مع لا أدوم أحداهما في  
الأخرى (كالو اشترى أرضا فوضع  
عليه خراجها) أي أن اشترى المسلمان  
أرض خراج فوضع عليه خراجها  
يصير ذميا لأنه بما التزم التزم للمقام في  
دارنا ولا يصير ذميا بمجرد الشراء  
لأنه ربما يشتري لتجارة (وعليه  
جزية من وقت وضع الخراج أو  
نسكت حرية ذميا هنا وفي مكان  
لا) أي أن نسكت الحربي فقيمة لا  
يصير الزوج ذميا إذ يمكن أن يطلق  
فيرجع بخلاف الأول حيث صارت  
تبا للزوج (فإن رجع المسلمان  
إلى داره حل دمه فإن أسر أو ظهر  
عليهم فقتل سقط دين كان له على

صار ملكا لذى استولى عليه لمصادقه مالا غير مضمون لكن التماسيل لم (١) يؤمر  
بالرد على الحربي دفعا لمصية القدر (وكتالي) كاتا ع (حريين فضلا ذلك) حال  
بتقدير قد (ثم استأنتا) لما قتلاه (وإن خرجا مسلمين قضى بالدين بينهما) لأن  
للمداينة وقت محيصة لوقوعها بالتراضي والولاية ثابتة حالة القضاء (٢) لالتزامها  
الإحكام بالاسلام (لا بالنصب) لأنه ملكه بالنصب ولا يثبت في ملك الحربي حتى  
يؤمر بالرد (مسلمان مسلمانان قتل أحدهما صاحبه) عددا أو خطأ (نجب  
الدية) لأن الصمة ثابتة بالأحرار بدار الاسلام لا تبطل بمرض السخول بالامان  
عداية ولا يوجب القصاص لأن كون دار الحرب دار لإباحة القتل في الجلبة لحوازل  
الحربي كاف في أنه شبهة دارقة للقصاص (في ماله) لأن الماتقة لا تقتل الممد  
وفي الحطأ لا قدرة لهم على الصيانة مع تبين الدارين والوجوب على اعتبار تركها  
(والكفارة في الحطأ) لاطلاق الكتاب (ولا شيء في الأسيرين سوى الكفارة  
في الحطأ) وقالا في الأسيرين الدية في الممد والحطأ ولا يبي حفيظة أنه بالاسر صار  
تبا لهم ولذا يصير مقيا بأنهم ومسافرا يسفرهم فيبطل به الأحرار أصلا (وكتل  
سلم مسلما سلم تقة) لعدم الأحرار أصلا

(فصل لا يمكن مستأمن قتنا سنة) كيلا يصير (٣) عينا لهم (٤) وللإمام  
أن يوقت دون السنة سكانا للشهر والشهرين لأن في منع الإقامة البسيرة سد  
باب التجارة ومنع الميرة والجلب ولعلنا بينهما مائة لأنها مدة نجب فيها  
الحزبية (وقيل له) بناء على القول الأوجه كإباني بدماسر من أن تقدم الإمام هذا القول  
شرط لصيرورته ذميا بعد السنة فلو أنه لم يتقدم به إليه فرميا يسكن سنة أو أكثر  
ويكون يسيل من الرجوع إلى داره لأنه ليس بذي لمدم التقدّم فيرجع إليها  
فيصير عينا علينا ع (أن أقت سنة وضع عليك الجزية فإن مكث بعده سنة فهو  
ذمي) لأنه لما أقام سنة بعد تقدم الإمام صار ملتزما للجزية. هداية ثم ظاهر المتن  
أن قول الإمام له ذلك شرط لكونه ذميا فلو أقام سنة أو سنتين قبل القول فليس  
بذي وبه صرح المتأني وقيل (٥) لم وبه يجرم في السر قال في الفتح والأول  
أوجه (٥) (فلم يترك أن يرجع إليهم) لأن عقد التمة لا يقتض هداية قتل المراد  
الحسين كما في التشهد لا أخذ الولاية على أحدهما قطع كما في نحى قه. الهداد  
(١) قوله يؤمر بالرد إلخ) كيف وقد تعلق به حق الفقهاء حيث وجب عليه التصديق  
الآن يقال أن وجوب التصديق على تقدير تقرر الرد على الحربي أو المراد بالرد  
للفضائل فليراجع ع (٢) قوله لا لزامها إلخ) ثبت الالتزام في الأفعال الملتزمة  
والأية بالاسلام بالإستئذان لم يقتصر الالتزام على الآية ع (٣) قوله عينا أي  
جاسوسا قاتلوس (٤) قوله وللإمام إلخ) لكن إن لم يقدر له المدخل لم يجرم الحل. غناية  
(٥) قوله لم) أي يكون ذميا والأولى إبدال لم بلاء أي لا يكون شرطا أمين

معصوم) أي مسلم أو ذمي (وأي وديعة له ضده) أي سارقاً كل (٣١٩) وديعة له ضد معصوم في دارنا

(وان مات أو قتل بلا غلبة عليهم فيها لورثته) أي دين كان له على معصوم أو وديعة له ضده وذلك لان الامان باقي في ماله فبره عليه ان كان حياً وعلى وورثة ان مات أو قتل بلا غلبة لكن لو قتل بعد ما ظهرنا عليهم صار ماله غنمة بغيرته (حربي هنا وله ثمة حرس وأولاد ووديعته مع معصوم وغيره فاسلم حاتم ظهر عليهم فكله فيه) أما السرس والأولاد الكبار فبالسرس التبية وأما غير ذلك فلاه ليست في يده فلا سلافة لا يوجب عصمة (كان أسلم ثمة فجاء فظهر عليهم فقلعه حرسام ووديعته معصوم له وغيره فيه) قوله ووديعته مبتدأ ومع معصوم صفة وله خبره أي لحرفي أسلم (ومن أسلم بمقوله وورثة حاكم فقلعه مسلم فلا شيء عليه الا كفارة الخطأ) أي له وورثة مسلمون في دار الحرب فان كان القتل عمداً فلا يجب شيء وان كان خطأ لا يجب الا لكفارة وعند القاضي رح يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ (وأخذ الامام دية مسلم لادلى له) أي مسلم قتل خطأ ولا ولي له (ومتأسس أسلم حاتم عاقلة قاتله خطأ) أي جاء حربي قاتل قاتله ولا ولي له فقتل خطأ والامام يأخذ الدية من عاقلة قاتله (وقتل أو اخذ الدية في عمولا ينفوه) ان كان القتل عمداً فالامام بالحيار اما ان يستوفي القود او يأخذ ارض الرب وما اسلم اهل أو قبح

الرجوع على وجه التحاق بهم اذ لو رجع للتجارة مع امن عوده ملحة لا يمنع كاسلم كل اهل عليه ما في شرح السير الكبير . محمد أمين (كان لو وضع عليه الحراج كان اشكلى أرضاً لان حراج الأرض بمنزلة حراج الراس اما بمجرد الشراء لا يصير ذمياً (أو نكحت ذمياً) وفي تزوجها مسلماً أولى . ف لانها التزمت المقام تباعاً لزوج (لا عكسه) لانه يمكن ان يطلقها فيرجع الى بلده (كان رجع اليهم وله وديعة عند مسلم أو ذمي أو دين عليهما حل دمه) لانه أبطل أماته (كان أسراً أو ظهر عليهم فقتل سقط دينه) لان إثبات اليد عليه بالمطالبة وقد سقطت ويضمن عليه (١) أسبق اليه من يد السامة (وصارت وديته فينا) لانه في يده تقديره لأن يد مودعه كيد فصار فينا تباعاً لنفسه (وان قتل ولم يظهر عليهم أو مات فخرشه ووديعته لوارثه) لان نفسه لم تفسر مقنونة فكذلك ماله (كان جاءنا حربي بمان وله زوجة ثمة وولد) صغير وكبير (ومال عند مسلم وذمي وحربي فاسلم حاتم ظهر عليهم فكل في) اما المرأة وأولاده الكبار فظاهر لانهم حريون وأما الولد الصغير فظاهر تباعاً تباعاً اذا كان في يده وتمت ولايت ومع تباعين الدارين لا يتحقق ذلك وكذا المال لانه لم يصير حرزاً بل حراز نفسه لاحتلاق الدارين (وان أسلم ثمة فجاءوا وظهر عليهم فولده الصغير حر مسلم) تباعاً لايه لانه في يده حين أسلم (وما أودعه عند مسلم أو ذمي فهو له وغيره فيه) والمستثنان تهما في الغنائم . ف ولا تكرار لان ما تقدم فيها اذا لم يخرج اليها يد ما أسلم لكن ظهرنا عليهم بعد اسلامه وهذا اذا خرج اليها مسلماً قبل الظهور عليهم . ع (ومن قتل مسلماً خطأ لا ولي له أو حرياً جاءنا بمان قاتله فدينه على ماله) لانه قتل نفساً معصومة (للإمام) أي له حق أخذها لانه لا وارث له . هداية فيضه في بيت المال . ف لان له ملكه . ع (وفي العمد القتل) لان النفس معصومة والقتل عمد والولي مملوم وهو السامة أو الامام قال عليه الصلاة والسلام (٢) السلطان ولي من لا ولي له (أو الدية) بطريق الصلح . هداية لان الدية قد تكون أقص للاسلام وان كان في القصاص فتح الاجزاء ولما يخبر الامام . ف (لا السبق) لان الحق للعامة وولاية الامام نظرية ولا نظر في اسقاط حقهم من غير عوض

باب البشر والحراج والجزية

(أرض الرب) وهي من حد الشام والكوفة الى أقصى اليمن طائفي وفي الهداية ج (٣) ما بين المذيب الى أقصى

أو بين ع (١) قوله أسبق اليه) لانه وصف في ذمته . ع فلا يمكن أخذه قهراً . نه وهذا معنى سبق يده اليه . أمين (٢) قوله السلطان ولي الخ) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة مرفوعاً ما تخرج زبلي في باب الاولياء والاكتفاء . ع (٣) قوله ما بين المذيب الخ) المذيب ماء تميم ثمانية ومهرف في آخر موضع من

(١) حبر باليمن بجمرة الى حد الشام اه ﴿ وما أسلم أهلُه أو فتح عنوة وقسم بين الثغابين عشرة ﴾ في الفصول الثلاثة أما الاول فلانه عليه الصلاة والسلام والحلفاء الراشدين رضى الله عنهم (٢) لم يأخذوا الخراج من أراضي العرب ولانه بمنزلة الفى فلا يثبت في أراضيهم كما لا يثبت في قلوبهم وأما الاخيران فلان الحاجة الى ابتداء التوظيف على السلم والعشر أليق بهما فيه من معنى العباداة (والسواد) أى سواد العراق فوهى ما بين المذيب الى عقبة حلوان ومن التولية ويقال من الملك الى عبادان (وما فتح عنوة وأقر أهله أو صالحهم خراجية) في الفصول الثلاثة أما الاول فلان عمر رضى الله عنه حين فتح السواد (٣) وضع الخراج عليها بمحض من الصحابة رضى الله عنهم (٤) ووضع على مصر حين اقتضاها عمرو بن الماس وكذا اجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام وأما الاخيران فلان الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج (٥) أليق به (ولو أحيى موات يمتد بقره) عند أبي يوسف فان كانت بقرب الخراجية فخرافية أو الشربة فشرية لان قرب الشيء له حكمة كفتاة الدار له حكم الدار حتى يجوز لملحها الانتفاع به وكذا لا يجوز أخذ ما قرب من الماسر وضد محمد يمتد ماؤه ﴿ والبصرة عشرة ﴾ باجماع الصحابة وان كانت بقرب الفخرافية (وخراج جريب) هو ستون ذراعا في ستين كل ذراع سبع قبضات وهو ذراع الملك كسرى ف ﴿ صالح فلزوع صالح ﴾ مما يزرع فيها والصالح غناية أرتال ف ﴿ ودرهم وفي جريب الرطة خمسة دراهم وفي جريب الكرم والنخل المتصل عشرة دراهم ﴾ وهذا هو المتقول عن عمر رضى الله عنه من غير تكبر فكان اجماعا (٦) ولان اللؤن متفاوتة فالكرم أخفها مؤنة وللزراع أكثرها والرطب بينهما والونيفة تتفاوت بتفاوتها (فان لم تعلق ما وقلب نقص) باجماع اليمن ف ﴿ (١) قوله وحجر ﴾ بتحتين الصخر هذا طول أرض العرب أما مرضها فن رمل طالج الى قرى الشام ب (٢) (قوله لم يأخذوا الخراج الخ) ولو سلمه لتقتض المادة بقله ولو يطرق ضعيف فلما لم يتقل دل قضاء العادة اه لم يقع (٣) (قوله وضع الخراج الخ) وهو أشهر من ان يقل فيه أثر معين (٤) (قوله ووضع على مصر الخ) أسنده الواقدي (٥) (قوله والخراج أليق به) لان فيه معنى القوة لملقه بالتمكن من الزراعة وان لم يزرع (٦) (قوله ولان اللؤن متفاوتة فالكرم الخ) أما الكرم فلانها تبقى على الابد وهى أكثر ريبا وأما للزراع فلاحتياجها الى البذر ومؤن الحرب والحصاد والديار والتدبيرة كل علم وأما الرطب فلانها لا تدوم دوام الكرم ويتكلف لملحها كل عام وان الروايات في توظيف عمر رضى الله عنه اختلفت كثيرا وما نقله أشهر رواة الرواة أبو يوسف وحده السرى عن الشعبي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فهو منقطع ف

عنوة وقسم بين يتناول البصرة عشرة والسواد وما فتح عنوة وأقر أهله عليه أو صالحهم خراجية) أرض العرب ما بين المذيب الى أقصى حبر باليمن بجمرة الى حد الشام وسواد عراق العرب ما بين المذيب الى عقبة حلوان ومن التولية ويقال من الملك الى عبادان (وموات أحى يمتد بقره وخراج وضع عمر رضى الله عنه على السواد لكل جريب يملئه للماصع من براوشير ودرهم والجريب الرطة خمسة دراهم والجريب الكرم والنخل متصلة ضفتها ولما سواه كوهقران وبستان ماطبق الجريب ستون ذراعا في ستين ذراعا وفي كتيب الفقه ذراع الكرباس سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات وأصح قائم وعند الحساب الذراع اربعة وعشرون اصبعاً والاصبع ستة عشر مائة مضموه بطون بعضها الى بعض (وصف الخارج غلة الطاقة ونقص ان لم تعلق وتلفيتها ولا يزداد ان اطلقت عند أبي يوسف رج وجيز

الصحابة (بخلاف الزيادة) (١) لان عمر رضى الله عنه لم يزد حين أخير بزيادة الطاعة (ولا خراج ان غلب على أرضه الماء أو اقتطع) لقوات التمكن من الزراعة وهو الياء التقديرى المتبر في الخراج (أو أصاب الزرع آفة) لقوات الياء التقديرى في بعض الحلول والشرط كون الأرض تامة في جميع الحلول كما في مال الزكاة وان عطلها صاحبها أو أسلم أو اشترى مسلم أرض خراج يجب (في الفصول الثلاثة) أما الأول فلا هو الذي قوت التمكن وأما الأخيران (٢) فلا في معنى المؤنة فامكن إبقاءه على المسلم باعتبار أنه مؤنة . هداية ولان وضع عمر رضى الله عنه بموافقة الصحابة إنما كان لمنع حاجة المسلمين الى آخر الدهر وقطع هذا الباب يؤدي الى قوات هذا المقصود الاسلام غير بعيد عن مخالطة المسلمين ومعرفة حاسمهم . ف (ولا) عشر في خارج أرض الخراج (٣) لحديث لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم ولان أحدا من أمة العدل والمجور (٤) لم يجمع بينهما

### فصل ٤

(الحرية لو وضعت بتراض لا يمدل عنها) لان المسلم عند شروطه . ع (والا) توضع على الفقير المشتمل (للمضطرب في العدل . ف (في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى وسط الحال ضعفه وعلى المكثّر ضعفه) وقال الشافعي يرضع على كل بالغ دينارا او ما يمدله الفقي والفقر سواء قوله عليه الصلاة والسلام لماذا (٥) خذ من كل سالم وحللة دينارا أو عدله من غير عمل ومدحنا (٦) منقول عن عمر وعثمان وعلى ولم ينكر عليهم أحد من المهاجرين والانصار وما رواه محمود على الاخذ صلحا ولذا امر بالآخذ من الحائلة ولا حجة عليها (وتوضع على كتابي) لمن من الذين أوتوا الكتاب حتى يسطوا الجزية (وجوسى ووثني عجمي) كالأسترقاق لان كلا منهما يشتمل على سلب النفس (٧) قاله يؤدي من كسبه وقد ذكر في أول كتابه ان الاقتطاع لا يضر عندنا . ع (١) (قوله لان عمر الخ) رواه عبد الرزاق (٢) (قوله فلا في معنى المؤنة) والمسلم من أهل المؤنة . ف كما في التفقات . ع (٣) (قوله لحديث لا يجتمع الخ) ضعيف ذكره ابن عدي في الكامل وأما رواه ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم وابن أبي شيبة عن الشعبي وعكرمة بنوخة فهذا نقل مذهب بعض التابعين (٤) (قوله لم يجمع الخ) ممنوع بما نقل ابن التندر من جمع عمر بن عبد العزيز وقوله يقتضى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يكن على منع الجمع لانه كان مقتنيا لآثاره (٥) (قوله خذ من كل سالم الخ) رواه ابو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي حديث صحيح حسن (٦) (قوله منقول الخ) روى الاصحاب في كتبهم عمل الثلاثة للذ كورين وروى ابن أبي شيبة وكذا ابن زنجويه في كتاب الاموال وابن سعد في الطبقات عن عمر رضى الله عنه وكان ذلك بحضرة الصحابة غسل عمل الاجماع (٧) (قوله قاله

عند عهد روح ولا خراج لمقطع الماء عن أرضه أو غلب عليها أو أصاب الزرع آفة ويجب ان عطلها مالكها ويبيح ان أسلم المالك أو شرها مسلم ولا عشر في خارج أرضه) أي أرض الخراج وهذا عندنا وعند الشافعي روح يجب (ويكرر المشر يتكرر الخارج) بخلاف الخراج قاله لا يكرر وأعلم ان الخراج تومان خراج مؤلف وهو الوطنة المينة التي توضع على الأرض كإرضع عمر رضى الله عنه على سواد العراق وخراج مقاسمة كربع المطار وخسوه ونحوهما قاذي لا يتكرر هو للمؤلف أما خراج المقاسمة فهو يتكرر كالعشر

### (فصل الجزية)

أعلم ان الجزية تومان جزية وضعت بالتراض تقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يشد الأمام وضما اذا غلب عليهم (ملوضت يصلح لا كثير وحين غلبوا وأقروا على املاكهم توضع على كتابي وجوسى ووثني عجمي ظهر قضاءه) فيه خلاف الشافعي روح قاله لا توضع عليه عند (لكل سنة ثمانية واربعون درهما) يأخذ في كل شهر أربعة دراهم (وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير يكسب ربهما) وعند الشافعي يوضع على كل سالم وحللة دينار الفقير والفقي سواء



وفتت في كسبه (لا عربي وسرته) لفظ كفرهما أما مشركوا العرب فلان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لثأ بين أظهرهم وللقرآن نزل بلفتهم قالمسجزة في سقيم  
 أظهر وأما المرتد فلاه كفر به بعدما هدى للإسلام ووقف على محاسنه (وصي  
 وإمرأة) لأنها وحيت بدلا (١) عن القتل (٢) أو القتل وهما لا يتحان ولا  
 يتحان لدم الأهلية (وعيد ومكاتب) لأنها وحيت بدلا عن القتل (٣) في  
 حقهم وعن النصرة في حقا (وزمن) الزماتة عدم بعض الاعضاء أو تعطيل  
 قواه . بداية (وأعي) هما كلأرة وأقدم . ع (وقبر غير متمثل) (٤) لان  
 حيان لم يوظف على قدير غير متمثل (٥) وكان ذلك بمحض من الصحابة ولان  
 خراج الأرض لا يوضع على أرض لا طاقة لها فكذلك خراج الرأس وأما قوله  
 عليه الصلاة والسلام خذ من كل حلم يحول على للمتمثل (وراهب لا يتخالط)  
 وذكر محمد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه توضع عليهم اذا كانوا يتدرون على  
 العمل وهو قول أبي يوسف رحمه الله وجه الوضع عليهم أنهم هم المضيئون للقدرة  
 ووجه الوضع عليهم أنه لا قتل عليهم اذا لم يتخالطوا والجزية في حقهم (٦)  
 لاسقاط القتل (وتسقط بالاسلام) لقوله عليه الصلاة والسلام (٧) ليس على  
 مسلم جزية (والتكسر) خلافا لأبي يوسف ومحمد رحمه الله في التكسر وللشافعي رحمه  
 يؤدي (الح) فقد أدى حاجة نفسه اليها أما آية وقانونهم (الح) فقد خص منها أهل  
 الكتاب (١) (قوله عن القتل) أي عند الشافعي (٢) (قوله أو القتل) أي  
 عندنا . ف والمراد بالقتال النصرة . حاية (٣) (قوله في حقهم) في حقا أي  
 الجزية بدل عن امرين احدهما راجع الى خاصة أنفسهم وهو القتل الذي هو  
 موجب اصرارهم على الكفر والآخر راجع الناهي النصرة لان الذي قد  
 صار من أهل دارنا والقيام بنصرة الدار على أهلها لكنه لا يصلح لهذه النصرة  
 اليه الى الكفار اعتقادا فأوجب عليه الشرع الجزية بدلا عن النصرة . ك وإذا كان  
 خلفا عن مجموع الامرين ولم يحقق الثاني في الملوك لمسجزة عن النصرة فالت موجب  
 لانتهاء الكل باستثناء الجزء (٤) (قوله لان عيان) المراد منه عيان بن حنيفة  
 . ف لا عيان بن عيان . بداية وعلى هذا فكلما ذلك إشارة الى امضاء الحليفة  
 الاعظم عدم توليفه والاقايل الاجماع من الصحابة لم يحضروا فبطل ابن حنيفة  
 . ع (٥) (قوله وكان ذلك بمحض من الصحابة) رواه ابن زنجويه في كتاب  
 الاموال (٦) (قوله لاسقاط القتل) أي مع آيات النصرة قلنا قالت أحدهما  
 قات الوجوب (٧) (قوله ليس على مسلم جزية) أخرجه الطبراني في الاوسط  
 مرفوعا بلفظ من أسلم فلا جزية عليه وبهذا الحديث ونحوه اجمعوا على سقوط  
 الجزية بالاسلام فلا يطلب الفرق بين الجزية وبين الاسترقاق مع ان كلا منهما  
 عقوبة على الكفر وكذلك الخراج فان عقلت حكمة فذلك والاوجب الاتباع

(لا على ونفي عربي فان ظهر عليه قمره)  
 وطفله إلى . ولا مرتد ولا يقبل  
 منها ) أي من الوثني العربي والمرد  
 (الا الاسلام او السيف) وعند الشافعي  
 روح يسترق مشركوا العرب (ولا على  
 راهب لا يتخالط) وعند أبي يوسف  
 روح وهو رواية محمد عن أبي حنيفة  
 روح توضع ان كان قادرا على العمل  
 (وصي وأسر أو مملوك وأعي وزمن)  
 وعند أبي يوسف روح يجب اذا كان  
 له مال (وقبر لا يكسب) وعند  
 الشافعي روح يجب (وتسقط بالموت  
 والاسلام) خلافا للشافعي روح غيما  
 (ويداخل بالتكرار) هذا عند  
 أبي حنيفة روح خلافا لهما

الله فيه وفي الاسلام والموت ( والموت ) لانها وجبت عقوبة على الكفر وقادسي  
جزية وعقوبة الكفر تسقط بعد الاسلام (١) ولا تقام بعد الموت وأيضا  
العقوبات اذا اجتمعت تداخلت كالحمد ( ولا تحدث بيمة ) مبدء التصاري . ف  
( وكنيصة في دارنا ) لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) لا خصاء في الاسلام ولا  
كنيسة والمراد احداثها ( ويصاد الهنم ) لان الابنية لا تبقى دائمة ولما اقرهم  
الامام فقد عهد اليهم الامة الا انهم لا يمكنون (٣) من نقلها لانها احداث في  
الحقيقة ( ويميز القدي عنا في الزبي ) الهبة . قاموس ( والمركب والسر ) كيلا  
يسلم معاملة المسلمين اذ السلم يكرم والقدي يهان ولا يتندا بالسلم ونضيق عليه  
الطريق ( فلا يركب خيلا ولا يسلم بالسلاح ويظهر الكنيص ) قلنسوة سوداء  
مضربة وزئار من الصوف . يجر ( ويركب سرجا كالا كعب ) كل ذلك اظهارا  
للسفار عليهم (٤) وصاية لضفة المسلمين ( ولا يتنقض عهده بالاباء من ) اداء  
( الجزية ) لان انتهاء القتال (٥) التزام الجزية لا اداؤها ( والزنا بمسلة وقتل  
مسلم ) لبقاء التزام الجزية وعليه مدار قضاء العهد . ح ( وسب النبي صلى الله عليه  
وسلم ) لانه كفر والكفر للقارن لعهد الامة لا يمتعه (٦) فكذلك الطارئ لا  
يرفضه ( بل بالباطق فمة أو الغلبة على موضع حراب ) لانهم صاروا حرا علينا  
لفرض عقد الامة عن القادة وهي دفع شر الحراب ( وصار كالترند ) متناه في  
في الحكم بموته بالباطق (٧) لانه التحق بالاموات الا انه ان اسر يسترق بخلاف  
وفي كل منهما اجماع . ف قوله اجمعا على سقوط الجزية بسلام اي واد السقوط  
قبلا يأتي من الازمنة لافي الماضي فان في الماضي خلاف الشافعي رحمه الله فلا اجماع  
(١) قوله ولا تقام اي عقوبة الكفر الدنيوية . ف (٢) قوله لا خصاء الخ  
رواه البيهقي مرغوبا وضعفه ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام مرغوبا ورواه أبو  
الاسود عن أبي ليمية موقوفا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورواه ابن عدي  
في الكامل مرغوبا واعل بسيد بن السنان وتقدم الطرق يرفعه الى الحسن (٣)  
( قوله من نقلها ) أي من مكان الى آخره (٤) قوله وصيانة لضفة المسلمين لان  
الضفة لو أنهم على أحسن الهبة ربما يقولون للكفار أحسن حالنا منا وإليه الإشارة  
في آية ولولا ان يكون الناس أمة واحدة الآية (٥) قوله التزام الجزية الذي  
هو المراد بالأعطاء (٦) قوله فكذلك الطارئ لا يرفعه يؤيده ما روى من مائشة  
رضي الله عنها ان رجلا من اليهود دخلوا عليه صلى الله عليه وسلم فقالوا السلام عليك  
الحديث ولا شك ان هذا سب فلو كان قضا لقتلهم لانهم صاروا حريين (٧)  
( قوله لانه التحق بالاموات ) واذا تاب قبل قوته وتمود ذمته ولا يبطل أمان  
ذمته ينقض عهده وتبين زوجته التي خلفها في دار الاسلام بالاجماع وقسم ماله  
بين ورثته

( ولا تحدث بيمة ) وكنيسة هنا ولم اجد  
البيمة وميز الذي عنا في زيه  
ومركبه ومرجه وسلاحه فلا يركب  
خيلا ولا يسلم سلاح ويظهر  
الكنيص وهو حيط غليظ يقدر  
الاصبح من الصوف بقصد الذي  
على وسطه وهو غير الزنار من الأبريسم  
( ويركب على سرج كالكف ونيزت  
لساؤهم في الطريق والحمام ويبلغ  
على دورهم ثلاث يستغفر لهم ونقض  
عهده ان غلب على موضع حرباوا  
لحق بدارهم فصار كترند في الحكم  
بموته بلحاظه لكن لو اسر يسترق  
والترند يقتل لا ان امتنع عن الجزية  
او زنى بمسلة او قبلها أو سب النبي  
عليه الصلاة والسلام ( وعند الشافعي  
رح سب النبي عليه الصلاة والسلام  
هو تقض العهد

للمرد ( ويؤخذ من تغلبى وتغلبى ) بالين ( نصف زكاتها ) ( ١ ) لان امر رضى الله عنه صالحهم على ذلك بمحض من الصعابة ( ومولاه كولى القرش ) فيوضع عليه الخراج والجزية ولا يضاعف عليه ( ٢ ) لان التضييف تخفيف والمولى لا يلحق بالاصل فيها التخفيف وقد اوضح الجزية على مولى المسلم ان كان نصرانيا بخلاف حرمة الصدقة لان الحرمان ثبت بالشبهات فالحق مولى الهاشمى به فيها ( والجزية والخراج ومال التغلبى وحذية أهل الحرب وما أخذناه منهم بلا قتال يصرف في مصالحنا ) لانه مال ( ٣ ) وصل للمسلمين بلا قتال فهو لمصالحهم ( كد الثور ) هي موضع من دار الاسلام يخاف فيها من البدو . ف ( وبناء القناطر والجسور ) هي ما يوضع على وجه الماء لير عليه ويرفع . ف ( وكفاية القضاء والعملاء والعمال والمقاتلة ) لان هؤلاء من علمهم ( وذراريهم ومن مات في نصف السنة حرم عن المطاء ) لانه نوع صفة ولذا سعى عطاه وليس يدين فلا يملك قبل القبض ( باب المردن )

( يرضى الاسلام على المرد وتكشف شبهة ) لان فيه دفع شره ( ٤ ) بأحسن الامرين الا ان الرض غير واجب لان الدعوة بقلعة ( ويحس ثلاثة أيام ) ( ٥ ) لانها مدة وضمت لايلاء الاعذار ( فان أسلم والا قتل ) ( ٦ ) لحديث من بدل

( ١ ) ( قوله لان امر الخ ) رواه ابن ابي شيبة . أخرجه زيلعي . ش ( ٢ ) ( قوله لان التضييف تخفيف ) لرقتهم في ذلك واشغافهم ما سواء ( ٣ ) ( قوله وصل للمسلمين بلا قتال الخ ) بخلاف ما حصل بالقتال فانه للفاخين فقط

( ٤ ) ( قوله أحسن الامرين ) القتل والاسلام ( ٥ ) ( قوله لانها مدقوضت لايلاء الاعذار ) كما في شرط الحجار وهذه البشارة تنيد وجوب الانظار ثلاثة أيام على ما عرف من الاخبار . ف أى أخبار المؤلفين المطلقة عن قيد نحو الوجوب أو التدب قيد الوجوب . ع وتأويله انه يستعمل فيه لثلاثة أيام وعن أى حذيفة وأبى يوسف رحهما الله انه يستحب ان يؤجله ثلاثة أيام طلب ذلك أو لم يطلب . هدية . قوله يستعمل الخ قال لم يستعمل فالظاهر انه منتهى في ذلك فلا بأس

بثله . غناية وفي البحر ان ظاهر الرواية في غير المستعمل عدم الامهال . محمدامين فتحصل من عبارة هذه الكتب ان في كل من المستعمل وغير المستعمل روايتين فظاهر الرواية في المستعمل وجوب الامهال اما الوجوب فكما في الفتح وأما تنيد الوجوب للمستعمل ففاد تأويل الهداية وأما كون هذا ظاهر الرواية فلا ن وضع الثون لثقل ظاهر الروايات ومقابل هذه الرواية استحباب الامهال وهو قول الهداية طلب ذلك وظاهر الرواية في غير المستعمل هو عدم الامهال كما سر به في البحر ومقابلها استحباب الامهال وهو قول الهداية تأويله يطلب والله تعالى أعلم بغير حجب . ع ( ٦ ) ( قوله لحديث من بدل دينه فاقتلوه ) الحديث في البخاري وغيره . ف

( ويؤخذ من مال الهى تغلبى وتغلبى ) نصف زكاتها ومن مولاه الجزية والخراج ) خلافا لغير رح قاله يؤخذ منه نصف زكاتها وهو الخس في الاراضى ونصف العشر في غيرها مما يجب فيه الزكاة ( كولى القرش ) قاله يؤخذ منه الجزية والخراج فقوله عليه الصلاة والسلام مولى القوم منهم انما يعمل به في حرمة الصدقة فيجعل مولى الهاشمى كالمهاشمى في هذا الحكم لان الحرمان ثبت بالشبهات ( ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبى وهديتهم للامام وما أخذ منهم بلا حرب مصالحنا كسد بحر وبناء قنطرة وجسر ) القنطرة ما يكون مراكبا والجسر خلافة مثل ان يسد السفن ( وكفاية العلماء والقضاة والعمال ووزق المقاتلة وذراريهم ومن مات في نصف السنة حرم عن المطاء ) فانه صفة فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت واهل المطاء في زماننا القاضى وللقى وللدرس

### باب المرد

( من ارتد واليهاد بالله عرض عليه الاسلام وكشف شبهة فان استعمل حبس ثلثة ايام فان قاب والا قتل ) أي ان تاب فيها وان لم يقب قتل ومعنى فيها أى فالحصة الحسنة او كلفة اخرى منها وان لا ليست للاستثناء ( وهي ) أي التوبة ( بالتبري عن كل دين سوى دين الاسلام او مما انتقل اليه وقتله قبل الرض برك

نذب بلاضيان ) لاه استحققت القتل  
بالارتداد وعند الشافعي رح يمينان  
يمه الامام ثلثة أيام ولا يجل قتله قبل  
ذلك ( ويزول ملكه عن ماله موقوفاً  
فان اسلم طاد وان مات او قتل اولطق  
بدار الحرب وحكم به عتي مديره  
وام ولده وحل دين عليه ) فانه في  
حكم الميت والدين للمؤجل يصير حالاً  
يموت للمدين وعند الشافعي رح حق  
ماله موقوفاً كما كان ( وكسب اسلامه  
لو اراد السلم وكسب رده في ) هذا  
عند أبي حنيفة رح وعندهما كلاهما  
لوارثه السلم وعند الشافعي رح كلاهما  
فيه . ( وقضى دين كل حال من  
كسب تلك ) أي دين حال الاسلام  
يقضى من كسب حال الاسلام ودين  
حال الردة من كسب حال الردة  
( وبطل نكاحه وفسخ وصح طلاقه  
واستبلاه ) فانه قد انسخ التكاح  
بالردة فتكون المرأة مفسخة طلقها  
يقع وكذا اذا ارتد اسماعطقتها فاسلامها  
فانه لم يفسخ التكاح فيقع الطلاق  
( وتوقف مفاوضته وبسه وشرأه  
وبعت واطرته واجارته وتديره  
وكتابته ووصيته فان اسلم نفذ وان  
مات او قتل اولطق بدارهم وحكم به  
بطل ) اعلم ان النكاح والنفق باطلان  
اتفاقا والطلاق والاستبلاء صحاحان  
اتفاقا والمفاوضة موقوفة اتفاقا والباقي  
موقوف عند أبي حنيفة رح ونافذ  
عندهما فان جاسلما قبل الحكم فكأنه  
لم يرتد وان جاء بسبه وءاله مع وورثه  
أخذه ولا تعدل مرتدة خلافاً

دينه فقتلوه ولانه كافر حربى بلغة الدعوة ( واسلامه ان يترأ ) بسد الايمان  
بالشهادتين • ك ( عن الاميان سوى الاسلام ) لأن يترأ عما انتقل اليه ويقتل  
الى دين آخر غير الاسلام • ع ( ١ ) لانه لا دين له ( أو عما انتقل اليه ) ثم  
سكت ولم يقتل الى دين آخر اصلاً • ع لحصول الدعوة غير واجب ( قتله )  
المستحب لان الكفر مبيح والعرض بسد بلوغ الدعوة غير واجب ( قتله )  
أي العرض ( ولم يضمن قتله ) لان الكفر مبيح القتل ( ولا تقتل المرتدة )  
لان التي سلى الله عليه وسلم ( ٢ ) نهي عن قتل النساء ولان الاصل تأخير  
الاجزة الى دار الآخرة تحقيقاً للائلاء وانما عدل عنه دفماً لشر تأخير وهو  
الحرب ولا حراب لتمام صلاحية البنية فتلك ( بل نجس حتى تسلم )  
لانها انتسبت عن ايقاع حقه تعالى بسد الاقرار به فتجبر على ايقاعه بالمجس كما في  
حقوق البعاد ( ويزول ملك المرتد عن ماله زوالاً موقوفاً ) وقالا لا يزول ملكه  
( ٣ ) لانه محتاج قالى ان يقتل بقى ملكه كالحكوم عليه بالرجم والقصاص وله انه  
( ٤ ) حربى ولذا يقتل ( ٥ ) وهذا يوجب زوال ملكه لكنه مجبور على الاسلام  
مرسوخ المود شوقنا في أمره . ( فان أسلم عاد ملكه ) فكان الموجب لم يكن أسلاً  
( وان مات أو قتل على رده ) او لحق استقر كفره وعمل للوجوب معه  
( وورث كسب اسلامه وارثه المسلم ) وقالا كلا الكسبين لو رثت لبقاه ملكه فيها  
ويستند الثبوت الى قيل رده وقال الشافعي رحمه الله كلاهما فيه لان المسلم لا  
يرث الكافر ولا يخي في حقان الثبوت على سبيل ( ٦ ) الانتقال الى الوارث استناداً  
الى ما قيل رده فيكون ثبوت مسلم من مسلم والاستناد ممكن في كسب  
الاسلام لوجوده قبل الردة لا في كسب الردة لقدمه قبلها وشرط الاستناد وجوده  
( بسد قضاء دين اسلامه ) من كسب الاسلام • هداية لاختلاف دين الاسلام

عند قول المصنف والمرتدة لا تقتل • ع ( ١ ) ( قوله لانه لا دين له ) أي لا يتر  
على دين غير الاسلام والا فقد يكون له دين وان كان باطلا كدين الكافر الاصل  
• ع ( ٢ ) ( قوله نهي عن قتل النساء ) الحديث صحيح وهو باطلاته يسم المرتدة وقد  
علل عليه الصلاة والسلام بدم حراياها فهو خصص الحديث من بدل دينه فقتلوه  
بمد أن خصص منه من بدل من الكفر الى الاسلام • ف قوله والحديث صحيح  
قدم تخريجه في أوائل كتاب السير عند قول المصنف وقتل امرأة الخ • ع ( ٣ )  
( قوله لانه محتاج ) لا يتمكن من إقامة التكليف الا بماله • ف وبملكه للوقوف  
لا تنفذ حاجته لان الناس لا يملأونه ثوبت قصر فانه ثوبت ملكه • ع ( ٤ )  
( قوله انه حربى بخلاف ) المحكوم عليه بالرجم أو القصاص • ع ( ٥ ) ( قوله وهذا  
يوجب الخ ) لان الملك عبارة عن القدرة والاستيلاء على التصرف في المال وانما  
يكون ذلك بالصمة ( ٦ ) ( قوله الانتقال الى الوارث الخ ) لانه حق المسلمين

والردة باختلاف سببها توقفا وتقودا وهما مملكتا الاسلام والردة فيوفى كل دين من كسب حاصل بسبب ذلك الدين . فهم من الهداية وهذه رواية عن أبي حنيفة (١) وعنه أنه يبدأ بكسب الاسلام فان لم يف بذلك بقضى من كسب الردة (٢) وعنه عكس (وكسب رده في بعد قضاء دين رده) من كسب الردة (وان حكم بلحاظه عتق مديروه وأم ولده وحل دينه) خلافاً للقاضي لان المحقق نوع غية قاشبه الغية في دار الاسلام ولنا انه بلحاظه صار من أهل الحرب وهم أموات في حق احكام الاسلام لاقطاع ولاية الازام انقطاعها عن الموت لكن لا يستقر لحاظه الا قضاء القاضي لا احتمال عوده اليها (وتوقف مبايعته وعتقه وحبسه) خلافاً لما له انه توقف ملكه وتوقف الصفقات بناء عليه وصار كعربي دخل دارنا غير امان فانه يؤخذ وغيره ويتوقف تصرفاته (٣) فان اسلم فخذ وان هلك بطل وان عاد مسلماً بعد الحكم بلحاظه فما وجدته في يد وارثه اخذته والا لا لان الوارث اما يختلف فيه (٣) لاستنفاده واذا عاد مسلماً احتاج اليه فيقدم على الوارث بخلاف (٤) ما أزاله الوارث عن ملكه (٥) وبخلاف المذلل وأم الولد (ولو ولدت أمة له نصرانية لسنة اشهر مذارند قادمة فهي أم ولده) لان الاستيلاء لا يقتصر الى حقيقة الملك (وهو ابنه) لمعونه (وهو حر ولا يرث) لانه تبع لايه لقرته الى الاسلام (٦) ليعبر عليه نصار في حكم المرتد والمرد لا يرث . هداية احداً . ع وفيه ستة اشهر لانها لو ولدت لافل يرثه لثنتين بملوكة مسلماً فيكون مسلماً يرث مسلماً . ك (ولو مسلمة ورثه الابن ان مات على الردة أو لحق بدار الحرب) لانه مسلم يتبع امه والمسلم يرث المرتد (وان لحق المرتد عاله ونظير عليه فهو فيه) لعدم جريان الارث فيه (فان رجع) صرنداً . ع (وذهب يمال ونظير عليه فلوارثه) لانتقاله الى الوارث بقضاء القاضي قالوا رث مالك قديم (فان لحق وقضى بسببه لايت فكاتبه فجاء مسلماً فالمكاتبه والولاء لمورثه) أما المكاتبه فلاه لا وجه لبطان الكتابة لتفوقها

بسبب الاسلام لكن ترجع بينهم الوارث بالقرابة فصار كالقريب ذي الجنتين كلاخ الشقيق (١) (قوله وعنه انه الخ) وهذه رواية الحسن عنه (٢) (قوله وعنه عكس) وهذه رواية ابن يوسف عنه (٣) (قوله لاستنفاده) أي بالموت المحكوم به (٤) (قوله بخلاف ما اذا ازاله الخ) لانه ازاله في وقت كان فيه بسبيل من الازالة ففقدت . غناية (٥) (قوله بخلاف المذلل وأم الولد) لان تعليق حق غير الوارث بما له بحكم الشرع ثابت ابتداء لا بإخلافه ليكون بناء على استناده فيقول بثبوت حاجته . ع (٦) قوله للغير عليه تعليق . ع والظاهر انه لا يوارث القتل على المود . فزيادة هذه المقدمة من الشارح لبيان تأخير الجير في القرب لكن النظر أي قائدة في اعتبار تبعية اللاب في مسألة لثي ارثه لانه لو اعتبر تبعا

القاضي روح (وتجسس حتى سلم وصح نصرتها وكسبها لورثتها فان ولدت أمته قادمة فهو ابنه حراريته في السلمة مطلقا ان مات أو لحق بدارهم وكذا في النصرانية الا اذا جاءت به لاكثر من نصف حول مذارند) قوله مطلقا أي سواء كان بين الارتداد والولادة أقل من ستة أشهر أو أكثر لان الولد يتبع خير الاوين دينا فيبيع الام فيكون مسلماً والمسلم يرث من المرتد وأما اذا كانت الام نصرانية فان كان بين الارتداد والولادة أقل من ستة أشهر يرث وان كان أكثر من ستة أشهر لا يرث لان الولد يتبع الاب هناك لان الاب يجبر على الاسلام فتكون أقر بهالي السلام من النصرانية (وإن لحق عاله) أي لحق بدار الحرب مع ماله (فظهر عليه فهو فيه) فان رجع فلعن ثانياً بماله (أي لحق بدار الحرب بلام) وعلم القاضي بلحاظه ثم رجع ثم لحق بدار الحرب مع ماله (فظهر عليه فهو لوارثه قبل قسمته) أي قبل قسمته بين الغنائم لان القاضي اذا حكم بلحاظه فسكران الوارث كلكا لك القديم فسكران أولى (فان قضى بسبب مرتد لحق لابنه فسكران فجاء مسلماً فبذلها والولاء للاب) البعد مضاف الى المرتد أي ولحق صفة للمرتد أي لحق بدار الحرب ولا يمتنع بل يقضى فكاتبه أي فكاتبه الابن فجاء أي فجاء الاب المرتد وانما كان البذل للاب والولاء

صار الابن كلوكيل من الاب قائلد له والعق واقع منه (ومن كله مرشد خطأ فلعق أو كل فدبته في كسب الاسلام) لان الدية لا تكون على المارقة لعن الصرة فتكون في ماله فتد أبي حنيفة رح تكون في كسب الاسلام لان كسب الزدة فيه وعندما في الكسبين (ومن قطع يده عمدا فارتد والياد باقة ومات منه أولحق بدار الحرب فبها مسلما فأت منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لوارثه) لان القاطع حل عملا مصوما والسراية حلت محلا غير مصوم فاضرب القاطع للسراية فيجب نصف الدية وانما يجب في ماله لان المد لا يضمن المارقة وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو الارتداد وقوله أولحق أي لحق بدار الحرب ففضي به (وان أسلم هنا فأت ضمن كلها) أي فأت من ذلك القطع وانما يجب كل الدية لكونه مصوما وقت القطع وكذا وقت السراية هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح وعند محمد يجب النصف هنا لان الارتداد أهد السراية فلا يتطلب الاسلام إلى الضمان (مكاتب أرتد فلعق فاختلعه قتل فبها لسيده وما في لوارثه زرعان أرتد ملحقا فولدت هي ثم الولد فظهر عليهم فالولد في. والاول يجير على الاسلام لوالده) وفي رواية الحسن رح يجير ولد الولد أيضا وهذا بناء على ان ولد الولد لا ينجع البعد في الاسلام في ظاهر الرواية وقيمه في رواية الحسن رح (وصح

(١) بدليل متفذيبل الوارث الذي خلفه كلوكيل من حيث وأما الولد (٢) فلهاته لمن يمتق) فان قتل مرتد رجلا خطأ ولحق أو قتل قاتلية في كسب الاسلام (وقالوا في الكسبين وله ان المارقة لا تسقط المرتد لانعدام الصرة فيكون في ماله وماله هو ما اكسبه في الاسلام (٣) ثلثا تصرفه فيه دون المكسوبي في الزدة لو توفت تصرفه هداية وهذا بناء على رواية الحسن للصحة من أن دين المرتد يفضي من كسبه الاسلامي الا ان لا يفي قرن كسبه في الزدة وهذا خلاف ما مضى عليه المصنف كغيره في الدين - محمد أمين (ولو ارتد) للقطوع - ع (بمد للقطوع عمدا) قيد بالممد لانه في الخطأ على المارقة - در (فأت منه أولحق) وقضى القاضى بلحاظه (فبها مسلما فأت منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله) لانه عمد - ع (لو رثه) أما الاول فلان السراية حلت محلا غير مصوم فاهدرت وأما الثاني فلهاته بقضاء القاضى بلحاظه صار كلتيه وللوت يقطع السراية واسلامية حادثة (فان لم يلحق وأسلم ومات ضمن الدية) كاملة وقال محمد وزفر (٤) في جميع ذلك نصف الدية ولا في حنيفة وأبي يوسف ان الحياة وردت في محمل مصوم وتمت فيه ولا عبرة بقيام المسمة حالة بقاء الحياة لان الحياة إلى قيامها حالة انعقاد السبب ابتداء ونزول الحكم انشاء وحالة البقاء بمنزل منهما وصار كقيام الملك في حال بقاء البسين (ولو ارتد مكاتب ولحق) واكسب مالا (فاخذ بماله وقتل فأكاتب لولاه) لان المكاتب انما يملك اكسابه بالكتابة هداية والكتابة لا تبطل ملوت الحقيقي فكذا بالحكمي وهو الزدة بل أولي ف (وما بقي لورثه) (٥) كما في الموت الحقيقي (ي) ولو ارتد الزوجان ولحقا فولدت (٦) فله (ولو له) أي لولدها (وله فظهر عليهم) جيبا (فالولدان في) لان المرتدة تسترق فيقبحها ولها (ويجبر الولد الاول على الاسلام) لان ولد المرتد يتبع ابويه في الزدة قال الولوالحي ولا يقتل كوله المسلم اذا بلغ ولم يصف الاسلام يجبر عليه ولا يقتل ف (لا ولد الولد) لانه لا يتبع الجد بل أم الجد بل قل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه الحديث أي يستتبعه وانما لا يجبر تبعا لردة أبيه فيجبر لان ردة أبيه كانت تبعا فلا يستتبع غيره ف وعن أبي حنيفة انه تبع للجد (وارتداد الصبي المائل صحيح) وقال الشافعي لا يصح لنا انه موقوف حقيقة ولا مرد لحقيقة (كاسلامه) وقال الشافعي وزفر

للام كان نصرا يوارث التصريحي من المرد أيضا منتف ع (١) قوله بدليل وهو القضاء (٢) قوله فلا تملئ يمتق) والعق يحصل بعد ادائيل - نهاية (٣) قوله ثلثا تصرفه فيه) فبان قوله لو توفت مباغتة لم يصومه يتناول الكسبين ع (٤) قوله في جميع ذلك أي الصور الاربع لان قطع مسلما ومات مرتدا أو ارتد ثم أسلم بدون لحاق فأت أولحق ثم عاد بعد القضاء أو قبله مسلما فأت (٥) قوله في الموت الحقيقي أي للوت ارتداد صبي يقتل واسلامه ويجبر عليه ولا يقتل ان أتى) هذا عندنا وعند الشافعي وزفر رح لا يصح ارتداده ولا اسلامه

بذلك مشهور حيث قال

سبقتكم على الاسلام طراً

غلاماً ما بلغت أو ان حلني

باب البغاة

قوم مسلمون خرجوا عن طاعة

الامام طاعين الى السوء وكشف

شبههم فان عجزوا جئتهم حل لنا

قاتلهم بدأ أي ان ائجازوا بنى مالوا

الى فة من المسلمين ليستنوا بهم

واجتمعوا أو اغتصوا حيز أي مكانا

واجتمعوا فبطلنا قتالهم بدأ خلافا

لشافعي ربح فان قتل المسلم لا يجوز

اقتداء ونحن نقول الحكم بدار

على عليه وهو تفسرهم واجتماعهم

فان سب الإمام الى ان يبدؤوا

فربما لا يمكن دفع شرهم (ويجوز على

جريمهم) أجهز على الجريح أي

أثم قتله وفي خلاف الشافعي ربح

أيضا (ويشع موليم ان لم يقتل) أي

ان كان لهم قتله وفي خلاف الشافعي

ربح أيضا (ومن لا قلة) أي من لا قلة

له لا يجوز عليهم حال كونه جريماً ولا تلبس

حال كونه موبالاً ولا يخاف ان يلحق

بالقتلة فلا ضروري في قتله فلا يقتل كونه

مسلماً ولا لبي فريتهم ونهيب

مالمهم الى ان يتوبوا وتستعمل سلاحهم

وغيرهم عند الحاجة) خلافا لشافعي

رح (ولا يجب شيء يقتل باغ منه ان

ظهر عليهم) لان ولاية الامام منقطعة

عنهم (وان غلبوا على مصر فقتل

رجل من أهله آخر منه فظهر

عليهم قتله) هذا اقام خبر البغاة في

ذلك للمصر احكامهم فمقتطع ولاية

لا يصح أيضا لنا ان علياً رضي الله عنه (١) أسلم في سبأ وصح النبي عليه الصلاة والسلام ولاه أي  
بحقيقة الاسلام وهي التصديق والقرار لان الاقرار عن طوع دليل على اعتقاده على  
ما صرف والحقائق لارد (ويجيز عليه) كراجع الى قوله وأما داعي الخ (غ) ولا  
يقتل لان النبي لا يباين .

## باب البغاة

(خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وغلبوا على بلد طاعين اليه) أي الى السوء  
الى الطاعة (وكشف شبههم) (٢) لان علياً رضي الله عنه فعل باهل حر وراء  
كذلك قبل قتالهم ولاه أهون الامرين ولعل الشر ينقطع به (وبدا يتألم)  
وقال الشافعي لا يبدأ قتله لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع فدار الحكم  
على الدليل (ولو لم قتله أجهز على جريمهم) أي أسرع في اماتة (ف) (واتبع  
موليم) فقتل والا سره فدفعنا لشرهم كيلا يلحقوا بهم وقال الشافعي لا يجوز  
ولا يبيع (والا لا) لا تدفع الشر دونه (ولم يسب ذريته) (٣) لقول علي يوم  
الجليل ولا يقتل أسير ولا يكشف سر ولا يؤخذ مال وهو القدوة في هذا الباب  
وقوله في الاسير تأويله اذا لم تكن لهم قتله فان كانت قاتلاً لا يبيحها ولا يبيحهم  
مسلمون والاسلام يصم النفس والمال (وحبس أموالهم حتى يتوبوا) لدفع  
شرهم بكسر شوكتهم ولا يقسم لما يئنه (وان احتاج قاتل بسلاحهم وشيخهم)  
وقال الشافعي لا يجوز لانه مال مسلم فلا يجوز الاقتناع به الا برضاه جمع الأنهر  
ولنا ان علياً (٤) قسم السلاح فيما بين الصحابة بالبصرة وكانت قسمت للحاجة لا  
لقتيلك ولان للامام ذلك في مال العادل للحاجة في مال الباني أولى (وان قتل  
باغ منه فظهر عليهم لم يجب شيء) اذ لا ولاية للامام حين القتل فلم ينقطع موجبا  
(وان غلبوا على مصر فقتل مصري منه فظهر على مصر قتل به) ان خرج  
أهل البني قبله اجراء احكامهم على مصر لمدى اقتطاع ولاية الامام حينئذ (وان  
قتل مدلل باقياً أو قتله باغ وقال) الباني وهذا قيد لفصل الاخير (ع) أنا على  
حق ورثه وان قتل أنا على باطل لا الاصل ان العادل اذا أئلف نفس الباني

حق اقتدع (١) قوله أسلم في سبأ) أخرج البخاري في التاريخ عن عروة أسلم  
على رضي الله عنه وهو ابن ثمان سنين والحاكم في المستدرك أنه أسلم وهو ابن عشرين سنين  
وأما نصيبه عليه الصلاة والسلام ان أريد به التصحيح في الاحكام الاخرية  
كسعة البادات قبل ثبوت أنه كان يصلي من صلى الله عليه وسلم وان أريد به  
التصحيح في الاحكام الدنياوية كدم الارث فلم يقتل (٢) قوله لان علياً الخ  
الار رواء النسائي والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم وحرروا قرية من  
قرى الكوفة (٣) قوله لقول علي) رواء ابن أبي شيبة بداية شوف (٤)  
(قوله قسم السلاح) رواء ابن أبي شيبة في باب وقعة الجبل آخر مصنفه

أو ماله لا يضمن ولا يأنم لانه مأثور بمأثمهم والباقي اذا قتل العادل لا يجب الضمان  
ويأنم (١) وقال الشافعي (٢) في التقديم يجب ولما اجماع الصحابة (٣) ورواه  
الزهرى ولانه أئلف عن تأويل قتاد (٤) والفاقد منه ملحق بالصحيح اذا  
ضمنت اليه للثمة (٥) في حق الدفع كما في منة أهل الحرب وتأويلهم وهذا لان  
الاحكام لا يذفيها من الالتزام أو الالتزام ولا التزام الاعتقاد الاباحة عن تأويل ولا  
الزام لعدم الولاية لوجود الثمة فاذا ائتمدت للثمة بقيت الولاية فقام الالتزام واذا  
انقضى التأويل ثبت الالتزام اعتقادا بخلاف الائم اذا لا منة في حق الشارع اذا ثبت  
هذا فتقول قتل العادل الباقي قتل بحق فلا يمنع الارث وفي كسر الباقي العادل  
(٦) الحاجة الى دفع الحرمان اذ القراية سبب الارث فيعتبر الفاسد فيه الا ان من  
شرط بقاءه على دينه فاذا قال أنا على الباطل لم يوجد المنافع فوجب الضمان  
(وكره بيع السلاح من أهل الفتن) لانه امانة على المنصبة (وان لم يدركه  
منهم لا) لان الغالب في الامصار أهل الصلاح

(كتاب القبط)

(نذب القاطن) لما فيه من احياة (ووجب ان خاف الضياع وهو حر)  
لان الحرية أصل في بني آدم وكذا الدار دار الاحرار ونفقت في بيت المال  
وهو لروى (٧) عن عمر وعلى رضي الله عنهما ولانه سلمى حاجز عن التكب

(١) قوله وقال الشافعي الخ وبقره هذا قال أبو يوسف . جميع الامر لكن على اختلاف  
التخريج فدلله الشافعي على ما في الهداية انه أئلف نكاح مصومة أو مالا مصوما  
فيضمن اعتبارا بما اذا لم يكن له منة ودليل أبي يوسف ان التأويل الفاسد انما  
يستر في حق الدفع والحاجة هنا الى اثبات الارث اهـ م ع (٢) قوله في التقديم  
وفي الجديد لا يجب الضمان (٣) قوله ورواه الزهرى) رواه عنه عبد الرزاق  
في مصنفه . ف ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه في وأخر القصص . فخرج الزبيدي . ش  
(٤) قوله والفاقد منه ملحق الخ) هذا اللاحق وتعليقه بقوله لان الاحكام الخ  
مستند الى اجماع المتقول من الصحابة والا فلا يلزم من كسره الالتزام سقوطه  
شرطا بل انما يلزم سقوط الخطاب به ما دام المدرك فاذا زال المدرك توجه خطاب  
الالتزام كما قال الشافعي لكن لما كان الاجماع مقيدا لما قلنا صار أصلا شرعا ضرورة  
الاجماع (٥) قوله في حق الدفع) أي نفي الضمان (٦) قوله الحاجة الى دفع  
الحرمان) يعني ان الاستحقاق ثابت بالقراية لكن القتل ينير حق مانع سيئ  
فاذا انضم الى اللان اعتقاد الحقيقة مع للثة أبطل عمل اللان بقي السبب حاملا في  
إيجاب الارث (٧) قوله عن عمر الخ) أما أثر عمر رضي الله عنه فقد أخرجه  
مالك في الموطأ والشافعي في مسنده والبيهقي في المرفوعة وبعيد الرزاق في مصنفه  
وأي سنده في الطبقات وأما رواية عمر رضي الله عنه فرواها عبد الرزاق . فخرج الزبيدي . ش

أي يوسف ورواه الشافعي راج لا يوثق  
الباقي العادل سمواه ادعى حقته  
أو أقراته على الباطل (ككك) أي  
كأيرت العادل الباقي اذا قتل (فان  
أقراته على الباطل لا) أي ان أقراته  
على الباطل لا يره (ويبيع السلاح  
من رجل ان علم أنه من أهل الفتنة  
كره والا فلا

كتاب القبط

(وقه أحب وان خيف هلاكه)  
يجب كالمقتلة وهو حر الاباحة رقه  
ونفقت وجنابته في بيت المال



ولام له ولا قرابة قلبه للمقد الذي لام له كاره وجائبه لان الخراج بالضيان (ولا يأخذه منه أحد) لانه ثبت له حق الخلف لسبق يده وبنت لسه من واحد (لانه اقرار لسي بما ينفعه لانه يتصرف بالنسب ويترى بعده حذية ويحصل له الثمن بترتيراتها فيغير بمن به (ومن اثنين لاستولهما في السبب (وان وصف أحدهما علامة به فهو أحق) وكذا لو سبقت دعوته لانه ثبت حقه في زمان لا منازع له فيه الا اذا أقام الآخر البينة لان البينة أقوى (ومن ذمي وهو مسلم) لان دعواه تتضمن السبب وهو نافع للصغير وإبطال الاسلام الثابت بالدار يضره فصحت دعوته فيما ينفعه دون ما يضره (ان لم يكن في مكان أهل الامة كقرتهم أو بيعة أو كنيسة واحتلفت الرواية فيها اذا وجده المسلم في حيفا المكان أو القى في مكان المسلمين في رواية كتاب القبط اعتبر المكان لسبقه وفي بعض نسخ (١) كتاب الدعوى اعتبر الواحد لقوة اليد الأخرى ان تبية الايون فوق تبية الدار حتى اذا جاز مع الصغير أحدهما اعتبر كالرا وفي بعض نسخ (٢) اعتبر الاسلام نظرا للصغير (ومن عبد) لانه ينفعه (وهو حر) لان للملوك قد تده له الحرية (٣) فلا تبطل الحرية الظاهرة بالشك (ولا يرق الا بيعة) لانه حر ظاهرا (وان وجد منه مال فهو له) (٤) اعتبارا للظاهر (ولا يصح للمعتق عليه نكاح) لان لم أسباب الولاية من القرابة والملك والسلطنة (وبسب) وكذا كل تصرف فيها اعتبارا بالام لان ولاية التصرف في المال إنما هي لتبنيه وذلك بالرأى الكامل والشفقة الوافرة والوجود في كل منهما واحد منهما (واجارة) أي اجارة نسيه (وهذه رواية الجامع الصغير وهو الاسع وفي رواية مختصر التدوير يؤجره لانه راجع الى (٥) تنقيته وجه رواية الجامع انه لا يملك اطلاق منافعه كالمختلف الم (ويسلم في حرقة) لان فيه تنقيته (٦) وحفظ حاله (ويضيح حبه) لانه نفع بعض

### كتاب القطة

(لقطة الحبل والحرم امانة ان أخذ ليرد على ربا واشهد) لان الاخذ على هذا (١) (قوله كتاب الدعوى) من المبسوط (٢) (قوله اعتبر الاسلام نظرا للصغير) أي أيما كان موجبا للاسلام يعتبر ذلك لان الاسلام يسو ولا يعلل له أي لا يعلل عليه قوله أي أيما أي أي من الواحد والمكان مع ولا يبقى أن يبدل من ذلك (٣) (قوله فلا تبطل الحرية الظاهرة بالشك) فالظهور بالدار والشك باحتمال رقية أمه مع (٤) (قوله اعتبارا للظاهر) أي للظاهر يده لكونه من أهل الملك الحرته. بداية (٥) (قوله تنقيته) التنقيب تعويم الموج بالثقاف وهو ما يسوى به الرماح ويستعار للثأديب. عناية (٦) (قوله وحفظ خاله) وهو نافع مطلقا لانه اذا كان مشغولا بسبل قلم لا يشتغل بالفساد ك

وارثه ولا يؤخذ من أخذه ونسبه من ادعاء ولو رجلين أو من يصف منهما علامة به أي لو ادعى رجلا نسيه فان وصف أحدهما علامة في جسده وكان في ذلك صادقا فالنسب منه والا فمساواة ثم صلب على قوله ولو رجلين قوله (أو عبدا وكان حرا) أي لو كان للمدعي عبدا ثبت نسيه منه لكن القبط يكون حرا لان الأصل في دار المسلمين الحرية (أو ذميا وكان مسلما ان لم يكن في مفرم) أي في مقر التميمين (وذميا ان كان فيه) أي كان ذميا ان ادعى لسه ذمي وقد وجد في مقر أهل القطة (وما شهد عليه فهو له) (وسرف اليه) بأمر قاض وقيل بدونه (وللمعتق قبض حبه) وتسليمه في حرقة لان نكاحه وتصرف في ماله ولا اجارة في الاصح

### كتاب القطة

هي امانة ان أشهد على أخذه ليرد على ربا والا ضمن ان جهنا مالك أخذه لرد) اعلم ان الآخذ ان أقره أخذها لنفسه ضمن بالاجماع وان لم يقر بهذا فان أشهد أنه أخذه لرد لا يضمن وان لم يشهد ضمن عند أبي حنيفة وعبد ربح وعند أبي يوسف ربح لا يضمن بل القول قوله في أنه أخذه لرد والأشهاد ان يقول من سمعوه ينشد قطة قدلوه على قوله والا ضمن أي ان لم يشهد

الوجه (١) ماذون شرما بل هو الأفضل عند عامة العلماء وهو الواجب اذا خاف الضياع على ما قالوا واذا كان كذلك لا تكون مضونة عليه وان لم يشهد وقالوا اخذته لما لك وكذبه لما لك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافاً لابي يوسف رحمه الله لان الظاهر شاهد له لاختياره الحسنة لا للنسبة ولما انه أقرب بسبب الضمان وهو أخذ مال الغير وادعى ما يبرئه وهو الأخذ لما لك وفيه وقع الفلك فلا يبرأ وما ذكره من الظاهر يمارضه منه لان الظاهر أن يكون المتصرف طملاً لنفسه ويكتفيه في الشهاد أن يقول من سمعوه ينشد لقطة فدلوه على (وعرفها) في موضع أصليها فيه وفي الأسواق وأبواب المساجد فينادى من ضاع له شيء فليطلبه هندی . ف (الى ان علم ان بها لا يطالبها) وفي رواية ان كانت اقل من عشرة عرفها الإمام يراها وان كانت عشرة فصاعداً حولاً وقدره محمد في الأصل بالحول من غير فصل بين التقليل والكثير وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله تعالى لحديث (٢) من التقط شيئاً فغيره سنة من غير فصل (٣) وقيل الصحيح ان شيئاً من هذه المقادير ليس يلزم بل يفرض الى رأى الملتقط يعرفها الى غلبة الظن بعدم طلب المالك (ثم تصدق) لحديث مرفوع في الصحيحين عرفها سنة ثم اعرف عفاصها ووكادها ثم استفتها الحديث . ف لان فيه ايصالاً للحق الى صاحبه بقدر الامكان وذلك بإيصال عرفها عند الظن بصاحبها أو بإيصال عرضها وهو اثواب ان أجاز وان شاء أسكنها رجاء الظن بصاحبها ولقطة الحبل والحرم سواء وقال الشافعي رحمه الله (٤) يجب تحريف لقطة الحرم الى ان يجيء صاحبه (٥) لقوله صلى الله عليه وسلم في الحرم لا يجل قطعتها (٦) الا لمنشدها ولما قوله صلى الله عليه وسلم (٧) اعرف عفاصها ووكادها ثم عرفها سنة من غير فصل ولا بها لقطة وفي (١) (قوله ماذون شرما) لانه صلى الله عليه وسلم لم يثب منه ولا أنكر على من فعله بل أمر بتحريفها على ما سنذكر واستد اسحاق بن راهويه عنه صلى الله عليه وسلم من أسباب فليشهد ذا عدل . ف أول كتاب القطة . ع (٢) قوله من التقط الخ) رواه البزار وفي الصحيحين سأله رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطة قال عرفها سنة (٣) (قوله وقيل الصحيح ان شيئاً الخ) بدليل انه عليه الصلاة والسلام أمر في المائة دينار بعرف ثلاث سنين فيعرف منه ان السنة ليست بتقدير لازم ولما أمر في الحبل الكثير ثلاث سنين (٤) (قوله يجب تحريف لقطة الحرم) ولا يتصدق بها ولا يتملكها (٥) (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجل قطعتها) ذكر في الصحيحين (٦) (قوله الا لمنشدها) للعرف والتأشيد للطلاب . ف غسل الشافعي رحمه الله للمنشده على الطالب والخفية على للعرف (٧) (قوله اعرف عفاصها) هو الوطء مصابح الحديث في الكتب الستة . ف لكن ذكر حديث القاص في شرح قول صاحب الهداية ويجوز الالتقاط في الشاة الخ . ع

أه أخذته لرد ضمن (وعرفت في مكان وجدت وفي الجامع مدة لا تطلب بعدها في الصحيح) قوله وعرفت أي وجب تحريفها والمراعاة بالتحريف ان يتأدى الى وجدت لقطة لأدري مالها فليات مالها ولا يصحبها لأدري عليه واستغنوا في سنة التبرع والصحيح أنها غير مقدرة بمدة معلومة بل هي مقبوضة الى رأي الملتقط فيعرفها الى ان يغلب على ظنه انها لا تطلب بذلك وقد رها محمد ومالك والشافعي رح يعمل من غير فصل (سواء أخذت من الحبل أو الحرم) هذا احتراز عن قول الشافعي رح فانه يقول لقطة الحرم يجب تحريفها الى ان يجيء صاحبه (وما لا يبقى الى ان يخلف فساد) أي عرف مالاً يبقى كالأطعمة المدة للأكل ويبقى التماس (ثم تصدق فان جاء ربا

الصدق بمد مدة التعريف إبقاء ملك المالك من وجه فيملكه كما في سائرهما وتأويل ما روي أنه لا يحل الالتقاط إلا للتعريف والتخصيص بالحرم لبيان أنه لا يسقط التعريف فيه لمكان أنه قريبا ظاهرا (فإن جاء بها فقله) أن شاء لأن الصدق وإن كان باذن الشرع لكنه لم يكن باذن المالك فيتوقف على أذنه (أو ضمن للملتقط لانه سلم ماله الى غيره بدون أذنه لكنه باذن الشرع وهو لا يثني الضمان كما في تناول مال الغير في الحصصة وله أن يضم المالك (ومع التقاط الهبة) (١) لوهم الضياع وعند الشافعي ومالك وحكما الله تعالى إذا وجد البير أو البقر أو الفرس في الصحراء فالتزك أفضل (وهو متبرع في الاتفاق على القبط والقتل) لقصور ولايته (وباذن القاضي يكون ديناً) لأن للقاضي ولاية عامة فإن كان الأصلح الاتفاق إذن الحاكم في ذلك وجعل الاتفاق ديناً على المالك لانه نصب ناظراً وفي هذا نظراً للجبائين (ولو كان لما نفع أجرهما) الحاكم (وأنفق عليها) لما فيه من إبقاء العين على ملكه من غير إضرار الدين (والإعما) إبقائه معنى عند تضرر إقامته صورة (ومنها من ربا حتى يأخذ الفقة) لانه يبي بشفقة فكأن استفاد المالك من قيمته فاشبهه بالمبيع (ولا يدفعه الى مديها بلاينة) لأن اليد حق مقصود كالملك فلا تستحق إلا بمجة (فإن بين علائها) كوزن الدراهم وعددها ووكائها ووطئها (حل الدفع بلا جبر) لأن الأمر في حديث (٢) فإن جاء صاحبها وعرف عاصمها وعددها فادفعها اليه للإباحة محلاً للجمهور وهو قوله عليه الصلاة والسلام (٣) البينة على المدي الحديث (وبتنتفع للملتقط بها لو فقيراً) (٤) نظراً للجبائين وقال الشافعي يجوز الانتفاع بها لغني (٥) لحديث أبي رضي الله عنه فإن جاء صاحبها (١) قوله (لوهم الضياع) بل الغالب في زماننا الضياع والأمر بتركها كان في زمنهم لعلبة الأمر فهذا من تخصيص النص بضرورة العقل (٢) قوله (فإن جاء صاحبها إلخ) في صحيح مسلم لكن بلفظ قاعطها إياه (٣) قوله البينة على المدي إلخ) يأتي أن شاء الله في الدعوى ع (٤) قوله نظراً للجبائين للملتقط بالانتفاع وللمالك بالتوابع غاية (٥) قوله (حديث أبي إلخ) قلنا هذه الرواية ليس فيها خطاب أبي رضي الله عنه قلنا في صحيح مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الملتقط عرفها سنة فإن جاء أحد إلى أن قال والا فهي سبيل مالك وظاهره أنه يحكي قوله عليه الصلاة والسلام لسائل يسأل عنه وجاه أن يكون ذلك فقيراً وإيضاحنا ما يدل على فقر أبي رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام لما في الصحيحين من أبي طلحة رضي الله عنه قلت يا رسول الله أحب أموالي إلى يرحاء فآرى يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم اجعلها في قراء قرابتك فجعلها أبو طلحة في أبي وحسان رضي الله عنهم فهذا صريح في فقر أبي لكن يمتثل يساره بعد ذلك إلا أن قضايها الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال سقط الاستدلال بها ومن الاحتمالات كونه مديوناً إذ ذاك

أجازه وله أجره بأي ثواب الصدق (أو ضمن الأخذ كما في هبة وتوجدت) أي لا فرق عندنا في اللفظة بين أن يكون هبة أو غيره وعند مالك والشافعي وح إذا وجد بئر أو بقر في الصحراء فالتزك أفضل (وما أنفق عليها بلا إذن حاكم تبرع وبذنه دين على ربا وأجر القاضي ماله منفعة وأنفق عليها منها كالأبق ومالا منفعته له إذن بالاتفاق عليها وشرط الرجوع على ربا في الأصح أن كان هو الأصلح والأبها وأسر يحفظ منها (لأنما قال في الأصح لأن هذا رواية أخرى وهي أن الأمر بالاتفاق يكفي لولاية الرجوع على صاحبها لكن الأصح أنه لا يكفي له لا بد أن يشترط الرجوع والضمير في قوله أن كان هو الأصلح يرجع إلى الأمر بالاتفاق وشرط الرجوع (ولم تنفق حبسها لأخذ نفقته) أي نفقة للتفق (فإن هلكت بمد حبس سقطت) أي العقبة لأنها حبسها للنفقة سارت كالحرم وهو مضمون بالدين (وقبه لا) أي أن هلكت قبل الحبس لاستطاعت النفقة (فإن بين مديها علائها حل الدفع ولا يجب بلا حجة) هذا عندنا وعند الشافعي وح يجب الدفع إن بين الملامة (وبتنتفع بها فقيراً والا) أي وإن

فادعها اليه والا فانتقم بها وكان من الياشير ولثاها مال الغني لا يلتقم بها الا باذنه  
والاباحة للفقير (١) بحديث قال لم يأت أي صاحبها فليصدق به والصدقة لا تكون  
على غنى وانتفاع أبي إنما هو باذن الامام وهو جائز باذنه (والا تصدق على أجنبي  
وابويه وزوجته وولده ولو فقيرا لا (٢) ذكرنا

### ﴿كتاب الآتي﴾

(أخذه أحب ان قوى عليه) لما فيه من احبائه (ومن رده مدمسفره ارسون  
درهما) قال الشافعي لا شيء له الا بالشرط لشيءه الضال ولذا ان الصعابة انتقوا على  
وجوب أصل الجبل الا ان منهم (٣) من أوجب أربعين ومنهم من أوجب مائة منها  
فأوجبنا الأربعين في مسيرة السفر وما دونها فيها دونه توفيقا ولان إيجاب الجبل  
حامل على الرد اذ الحسبة نادرة فتجمل سيئة أموال الناس والتقدير بالسبع (٤)  
ولا سمع في الضال فاقمت (ولو قبته أقل منه) لان التقدير بها (٥) تمت بالنس  
فلا يتقص وقال محمد ان كانت قيمته أقل منها يقضى له بقيته الا درهما لان القصد  
الى احبائه مال المالك فيقص درهم ليسلم له شيء تحقيقا لقاعدة (ومن رده لاقل  
منها فيحبها) لما ذكرنا قريبا (وللرد وام الرد كالقنن) لما فيه من احبائه  
(وان ابقى من الرد لا يضمن) اذا اشهد لانه امانة في يده (٦) وفي بعض  
النسخ انه لا شيء له وهو صحيح ايضا لانه في معنى البالغ من المالك وقدا  
حبسه لاستيفاء الجبل (ويشعر انه أخذه لرده) لان ترك الاشهاد امانة انه  
اخذه لنفسه وهذا الاشتراط لاستحقاق الجبل وسقوط الضمان (٧) وجبل  
الرحمن على المرتين (لان الجبل لاهبائه ماليته والمالية حق المرتين لان الاستيفاء

(١) قوله بحديث قال لم يأت (الح) روماء ليزارو البار قلبي وفيه يوسف بن خالد السني (٢)  
قوله لما ذكرناه من نظر الحائنين غناية وكان نظر للمتقاضي تصدق على الاجنبي هو التواب  
ايضا لحديث مرفوع في البحاري احازن السلم الامين الذي ينفذو بما قال يعطي ما امر  
به كاملا موفرا طيب به نفسه يدفعه الى الذي امر له احد للتصدقين اه والمتقاضي  
مأمور على تقدير اجازة المالك لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة وعلى تقدير  
تضمن للمتقاضي بعض الثواب للمتقاضي وهذا نفع ظاهر ايضا وعلى تقدير تضمين  
التقديره ثواب دفعه الفقير الحائز باذن الشرع كما في القرض (٣) قوله من اوجب  
(الح) فروي عبد الرزاق عن ابن مسعود رضي الله عنه اربعين وابن ابي شيبة عن عمر  
رضي الله عنه دينار او اثني عشر درهما وروي ابن ابي شيبة عن عمر رضي الله عنه  
ايضا اربعين (٤) قوله ولا سمع في الضال فلا يقاس عليه ولا يلحق به دلالة زيادة  
نعم رد الآتي مخففا عن هرويه ثانيا (٥) قوله تمت بالنس وهو قول عمر وابن  
مسعود أو المراد اجماعهم وحمل قول من قصص منها على قصص السفر (٦) قوله  
وفي بعض النسخ أي نسخ التدوير

يكن للمتقاضي فقيرا (تصدق ولو على  
أصه وفرعه وعصبه  
﴿كتاب الآتي﴾

ندب أخذه لمن قوى عليه وترك  
الضال قبل (أحب) الآتي هو المالك  
الذي فر من ماله كقصد والضال  
المالك الذي ضل الطريق الى منزله  
من غير قصد وانما كان تركه أحب  
لانه لا يرجع من مكانه فيأتي ماله  
فيأخذه وان صرف الأخذ يمت  
مالكه فالأفضل ان يسهل عليه (ولراده)  
أي الآتي (كنا أو مدبرا أو أم  
ولد من مدة سفر أربعين درهما  
وان لم يد لها ان أشهد أنه أخذه  
لرد ومن أقل منها بقسطه) هذا  
حنفا وحسد الشافعي رح لا يجب  
شيء بلا شرط (لان آتي منه لم  
يضمن قال لم يشهد فلا شيء له وضمن  
ان آتي منه وعلى المرتين جبل  
الرحمن) أي لو أبقى البعد للرحمن  
فرد من مدة السفر قال جبل على  
المرتين هذا اذا كانت قيمته مثل  
الدين أو أقل منه وان كانت أكثر من  
الدين قدر الدين عليه والباقي على

سها (واسرقتك كالقطة) ليدم للذك ع .

﴿ كتاب المفقود ﴾

(هو غالب لم يدرك موته) وفي نسخة ع (وحياته وموته) وكانه كصرح  
بما حل الزمان ع (فينصب القاضي من يأخذ حقه) ككلامه والدين الذي أقر  
به الترم لانه نصب نظرا لكل حاجز من التفرق نفسه (وعفظ ماله ويقوم عليه)  
وما يخالف فساد يمينه القاضي (ويضيق منه على قرنيه ولأدأ وزوجته) قال في  
في الهداية هم الأصول والفروع لأن تقضيهم وكذا الزوجة واجبة عليه حال  
حضوره بغير قضاء القاضي فالحكم بها حال غيبته أمانة لا حكم على الغائب بخلاف  
قصة الحواشي كالأخ لانها حال حضوره لا مستحق الا بالحكم فالحكم بها بغيره  
حكم على الغائب انتهى (ولا يفرق بينه وبينها) وقال مالك يفرق بينهما بعد أربع  
سنين لأن عمر رضى الله عنه (١) قضى هكذا في الذي (٢) استواء الحين للبدنية  
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في امرأة للمفقود (٣) انها امرأته حتى يأتيها البيان  
وقول على رضى الله عنه فيها (٤) هي امرأة ابتليت فقتل بغير حتى يستبين موت  
أو طلاق خرج بيانا لقد كوفي للرفوع (٥) وعمر رجع الى قول على (وحكم  
بموته بعد تسعين سنة) من يوم ولد وفي رواية الحسن عن أبي خنيفة بعد مائة  
وعشرين من يوم ولد وفي ظاهر المذهب يقدر بموت الأقران وعن أبي يوسف  
مائة سنة وقدر بعضهم بتسعين والاقيص (٦) ان لا يقدر بشيء والأرقى ان  
يقدر بتسعين (ولم تد امرأته وودت منه حيلد) اذ الموت الحكمي معتبر بالحقيق  
(لا قبله ولا يوت من أحد) لان بقاء حياته في ذلك الوقت باستصحاب الحال  
وهو لا يصاح حجة في الاستحقاق (فلو كان مع المفقود وادت بحجب به لم  
يعط شيئا) كمن مات عن ابنتين وابن مفقود وابن ابن يعطى للإبنتين النصف  
ويوقف الباقي ولا يعطى ابن الابن شيئا (وان انقص حقه يعطى أقل النصيبين)  
والمثل للذكر يصلح مثالا لهذا لان البنين قد نقصن سقهما من الثلثين الى  
النصف ع (ويوقف الباقي كالحمل) كمن مات عن أخ وجدة وزوجة حامل  
فللعجدة السدين والزوجة الثلث ويوقف الباقي ع .

(١) قوله قضى هكذا الخ) رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني  
ع (٢) قوله استواء) أي جرحه الى المهاوى وهي المسايط . بداية (٣)  
(قوله انها امرأته الخ) أخرجه الدارقطني وهو مضعف بجمود بن شرحبيل  
والخامس ان في المسئلة اختلافا بين الصحابة والحديث الضعيف يصلح مرجعا  
(٤) قوله هي امرأة الخ) رواه عبد الرزاق (٥) قوله وعمر رجع) ذكر  
عبد الرحمن بن أبي ليلى رجوع عمر الى قول على (٦) قوله أن لا يقدر الخ)  
لان نصب المتأدبر لا يكون بأمر

الزمان وأمر سقتك كالقطة والله أعلم

﴿ كتاب المفقود ﴾

هو غالب لم يدرك موته في حق  
نفسه فلا تسحب عمره ولا يقسم  
ماله ولا يفسخ لغيره ويقم القاضي  
بغير قبض حقه وعفظ ماله ويعيس  
ما يخالف فساد ويضيق على ولده  
وأبويه وعمره ميت. في حق غيره  
بإلزام من غيره) أي توقف  
بخطئه من مال موته (الى تسعين  
سنة) اختلف في المدة قليل الأرقى  
ان تقدر بتسعين سنة وظاهر الرواية  
ان تقدر بموت الأقران فان في هذا  
النصر قلما يفتش للرأى الى تسعين  
سنة (ان ظهر حيا قبلها فله ذلك  
وبعدها) أي بعد المدة (يحكم بوفوه  
في حق ماله يوم تمت المدة فتد  
عمره لموت وقسم ماله بين من يرثه  
الآن وفي مال غيره من حين فقد غيره  
ما وقف له الى من يرث الغير عند  
موته) الأصل عندنا ان ظاهر الحال  
وهو الاستصحاب حجة للدفع لا  
للإيجاب فإذا تمت المدة فهو في مال  
نفسه حتى قبل المدة ولا يرث الوارث  
الذي كان حيا وقت فقدته ثم مات بعد  
ذلك لان الظاهر انه كان حيا يصلح  
حجة لدفع ان يرثه الغير وفي مال  
غيره ميت لان الظاهر لا يصلح حجة  
لإيجاب أدته من الغير فيرد ماوقف  
للمفقود الى من يرث من موته  
يوم موته

صاحبه وشركة عقد وركنها الا  
يجاب والقبول بشرطها عدم ما يقطعها  
كشروط دواهم مسية من الربح  
لاحدهما لان هذا يقطع الشركة  
لاحتال ان لا يبقى بعدهم الشراهم  
للمتاجر يشتركان فيه (وهي أربعة  
أوجه مفاوضة وهي شركة متساويين  
مالا وتصرفا ودنيا) للمراد المساواة في  
الملك الذي يصح فيه الفرع كولا بأس  
زيادة ملك لا يجري فيه الشركة  
(فلا تصح الا بين متعدين حرية  
وحلما وملة) لا بد ان يكونا حريين  
بالعين ملبها واحدة فلا تصح بين  
مسلم وكافر وتجوز بين مسلمين  
بالعين وبين كافرين سواء كان احدهما  
كتابيا والآخر مجوسيا فان الكفر  
كله ملة واحدة وهذا عندنا حنيفة  
ومحمد رحمهم الله وبني يوسف تجوز  
بين المسلم والكافر وعند مالك والشافعي  
رحمهم الله تجوز المفاوضة أصلا وتضمن  
الوكالة والكفالة) أي كل واحد  
وكيل الآخر في المماقة وكذا كل واحد  
كفيل عن الآخر فانما اشترى أحدهما  
شيئا فطالب بمطالبة الأمن من الشريك  
الآخر) ومشتري كل لهما الاطعام  
أهله وكسوتهم وكل دين لم أحدهما  
ما تصح فيه الشركة كالشراء والبيع  
والاستئجار) فيه احتراز عن لزوم  
دين بسبب لا يصح فيه الشركة كالجنابة  
والنكاح والحلق والصلح عن دم  
عبد وكائنقة (أو بكفالة) بأسرها من  
الآخر وبغير أمر لاهو الصحيح)  
أي اقلان لم أحدهما دين بسبب الكفالة

### في مكتب الشركة

(شركة الملك ان يملك اثنتان عينا ارضا أو شراء) أو غيرها كالآهاب والاستيلاء  
(وكل اجني في قسط غيره وشركة المقد) ركنها الايجاب والقبول وهو (ان  
يقول أحدهما شاركتك في كذا ويقبل الآخر) واللفظ للذكر ليس بلام  
فلو دفع الفأ الى آخر وقال أخرج مثلها أو اشتري وما كان ربح فهو بيننا وقبل  
الآخر أو أخذها وفعل المقتد (وهي مفاوضة تضمنت وكالة وكفالة)  
وقال مالك لا احرف ما المفاوضة وقال الشافعي لا يجوز لتضمنها الوكالة بمجهول  
الجلس والكفالة لمجهول ولنا حديث فافوضوا فله اعظم ثمرة • هداية وأخرج  
ابن ماجه ثلاث فبين البركة البيع الى أجل وللمفاوضة واختلاط البر والشعير لبيت  
لا للبيع وفي بعض نسخ ابن ماجه المفاوضة بدل المفاوضة ورواه ابراهيم الحارثي  
في كتاب غريب الحديث وضبطه للمفاوضة والعين والضاد وفسرها ببيع عرض  
بمرض • ف ولان الناس يماثلونها من غير تكبر وبه يترك القياس والجملة متحدة  
(١) تبيا (٢) كما في المضاربة (وتساويا مالا وتصرفا) للتساوي تصرفا (٣)  
مستلزم للتساوي ديناً • در (ودنيا) لاتباع اللفظ عن التساوي قال قائلهم •  
لا يصح الناس فوضا لا سراً لهم • ولا سراً اذا جهلهم سادوا • أي متساويين  
فلا بد من تحقق المساواة ابتداء وانتهاء واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة  
(فلا تصح بين حر وعبد وصبي وبائع) لان العبد وكذا الصبي لا يملك التصرف  
ولا الكفالة الا باذن المولى أو الولي • هداية ويحتمل حجره بعد اذنه • ع  
(ومسلم وكافر) لان السلم يتنوع من شراء وآخر والخزير لا الكافرو في خلاف  
ابي يوسف (وما يشتريه كل يقع مشتركا) لان مقتضى العقد المساواة (الاطعام  
أهله وكسوتهم) لاستثنائه عن المفاوضة لضرورة فان الحاجة الرتبة معلومة  
الوقوع ولا يمكن إيجابا على صاحبه ولا الصرف من ماله (٤) ولا بد من الشراء  
فيقتضيه ضرورة • هداية وان قد اتفق من مال الشركة ضمن نصفه لصاحبه  
فاذا وصل الى يده بطلت المفاوضة لانه فضل مال شريكه • محمد بن (وكل دين  
لزم أحدهما تجارة وضبط وكفالة) باسم المكفول عنه (لزم الآخر) للمساواة  
خلافا لابي يوسف في النصب والكفالة لانه ضمان وجب بسبب غير التجارة فلا  
يلزم شريكه كراش الجنابة ولا في حنيفة ان الكفالة مفاوضة انتهاء وضمان النصب  
والاستهلاك كضمان التجارة ولذا صح اقرار المأذون به عبداً كان أو صيا حراً

(١) قوله تبيا أي لغيرها وهي المساواة لان المفاوضة تقتضي للمساواة كاسر  
ولا ثبت للمساواة الا ان يصير كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه • ك (٢)  
(قوله كما في المضاربة) لتضمنها الوكالة بالمجهول (٣) قوله مستلزم الخ) فكان  
التصريحه للاختلاف فيه كما سيأتي بعد أسطر • ع (٤) قوله ولا يباح) للحاجة •

من غير أمر المكفول عنه فالصحيح ان هذا الدين لا يضمته الشريك الآخر فان كان باسم المكفول عنه يضمته الشريك الآخر

(وإن وردت حاجة أحدهما أو وجب له ما يفسخ فيه) (٢٣٣) الشركة وتيقض سارت غنائاً، التيقض يشترط في الهبة (وفي الشرع

قال القار جنى مقفوضة) أي في وارث  
المرض والمفارقة وقت مفافضة لان مال  
الشركة لم يرد ثم شرع في الوصية الثاني  
من الشركة فقال (وإن كان هو شركة  
في كل تجارة أو في نوع ولا تضمن  
الكفالة وتصح بيع مال ومع فعلى  
مال أحدهما ونسأوى ما بينهما لا  
الربح) أي يصح بان يشترط ان  
يكون للمال مساوياً ولا يكون الربح  
مساوياً بالنسبة خلافاً لفرق والشافي  
روح (وتكون مال أحدهما دراهم  
والآخر مثاقير وبلا خلط) خلافاً  
لزمري والشافي روح (وكل مطالب  
يضمن مشره لا غير) أي لا يضمن  
للمشري بناء على أنه لا يضمن الكفالة  
(ثم يرجع على شريكه بحصة منه  
أن أدها من ماله ولا تصححان إلا  
بالشدين والنسب والنافعة والبر والشركة  
ان تعامل الناس بهما) التبر ذهب  
غير مضروب والشركة فسخة غير  
مضروبة (وبالمرض يفسد أن يلع  
كل نصف مرضه بنصف مرض  
الآخر) اعلم أنه لا يجوز امان تكون  
قيمة متاعهما مساوية فينتد بيع  
كل واحد منهما نصف متاعه بنصف  
متاع الآخر ثم يقدان عقد الشركة  
وأما ان تكون قيمتهما متفاوتة  
غير مساوية كما اذا كان قيمة متاع  
أحدهما ألفاً وقيمة متاع الآخر ألفين  
يبيع صاحب الأقل ثلثي متاعه بثالث  
متاع الآخر ليكون كل واحد منهما  
أثلاثاً مثلاً لصاحب الأكثر وثلاث  
لصاحب الأقل ثم يقدان عقد

وكذا المكاتب ويؤاخذ به في الحال ومحمد مع أبي خنيفة في النصب ومع أبي  
يوسف في الكفالة • ف (وتعطى أن وجب لأحدهما أو ورت ما تصحبه الشركة)  
لقوات المساواة (لا المرض) لعدم اشتراط المساواة فيه (ولا تصح مفافضة  
وعنان بغير التقدين) (١) وقال مالك يجوز بالمرض والمكيل وللوزون ان  
كان المجلس واحداً لنا (٢) أنه يؤدي الى ربح ما لا يضمن عند بيع كل منهما  
راس ماله وتفاضل الثمنين فان ما يستحق أحدهما من الزيادة في مال صاحبه ربح  
ما لم يملك (٣) وما لم يضمن بخلاف الدرهم والدينار (٤) لأن من ما يشتره  
(٥) في فسخه اذ عى لاثنين فكان ربح ما ضمن (والتبر) أي غير المصروف  
(والنفس للتقدين) أما النفس فلرواجه وواج الامنان الحق به وأما التبر وان  
خلقت لتجارة في الاصل لكن الثنية تخص بالشرب (٦) المخصوص لان عند  
ذلك لا يصرف الى (٧) شيء آخر ظاهراً إلا أن جريان التعامل باستعمالها غنا  
نزل منزلة الشرب (ولو بلغ كل نصف مرضه بنصف مرض الآخر وعقد  
الشركة صح) أي شركة المقدر لكل منهما ويكلى يبيع نصيب صاحبه ثم بالشراء  
بمده يشته • ك (وعنان ان تضمنت وكالة فقط) بيان لشرطه در يثنى الوكالة  
شرط العنان لا الكفالة والنسأوى مالا وعصراً فلا وجود لها بدون الوكالة ويوجد  
بدون الآخرين لكنهما لا يتأيان ويوجه فيجتمعه • مع (وتصح مع النسأوى  
في المال دون الربح) ان شرط العمل عليهما سواء عملاً أو عمل أحدهما أو على  
من له زيادة الربح وان شرطه على أقلهما ربحاً لا يجوز • ف وقال زفر والشافي  
(١) (قوله وقال مالك يجوز الخ) وفيه ان مالكا لا يقول بالمفاوضة إلا ان ثبت  
عنه روايتان أو هو قريع منه على قول من يقول به • عنابة (٢) (قوله أنه  
يؤدي) قيل هنا ممنوع لاشتراط خلط المرضين قلنا الاحتياط لا يوجب الشركة  
في كل ثوب وسبة قلنا يبيع شيء من الخلو عند طلوع السر لا يعلم مقدار ما فيه  
من المالين هل هما متساويان بل الظاهر متفاوت قلزم احتصاص أحدهما بزيادة  
الربح لزيادة ملكه ومقداره مجهول فلم يصل الى حقه وربح الآخر ما لم يضمن •  
ف (٣) (قوله وما لم يضمن) كأنه احتراز عن غلة المصوب للتأصب قاته يملكها  
وان كان ملكاً خيراً حتى يجب عليه التصديق بهما وانما يملكها لان المصوب مضمون  
عليه وان لم يملكه حين الاستقلال • مع (٤) (قوله لان من ما يشتره بدرام الشركة)  
ولو أنشأ الشراء الى دراهم أحدهما (٥) (قوله في فسخه) وما في فسخه كل منهما  
يجب على كل منهما نصفه لان كلا قاطد لنفسه في النصف أصالة وفي النصف الآخر  
للمشريك وكالة كما صرح به صاحب الهداية في مسئة عدم اشتراط الخلط • مع (٦)  
(قوله المخصوص) خرج ضربها حلياً قلنا اثنين بالتين (٧) (قوله شيء آخر)  
كالتب والخنم وغيرهما • ك

للشركة فيكون الربح بقدر الملك وأما احتياج الى عقد الشركة ليكون كل واحد وكلاً من الآخر وانما لا تصح

لا يكون الربح حائزاً للملك لأن الربح هنا غناء المال بخلاف ما إذا كان رأس المال أحد التقديرات فإن الربح

حينئذ يستحق بالشرط وأيضاً الدراهم والدنانير لا تصح في العقد فإن الربح لا يكون غناء لرأس المال (وهلاك مالها أو مال أحدهما) أي هلاك مال الشركة أو مال أحد الشريكين (قبل الشراء يعطى وهو على صاحبه) أي الهلاك على صاحب المال (قبل الخلط هلك في يده أو في يد الآخر وبعد الخلط عليهما) فإن هلك مال أحدهما بعد شراء الآخر به فشره لهما ورجع على الآخر حصته من ثمنه (أي رجع المشتري على أحدهما الذي هلك ماله بحصته من الثمن لأن الشراء قد وقع لهما فلا يتغير بهلاك المال وعبارة الهداية هكذا ولو اشترى أحدهما بالمال وهلك مال الآخر قبل الشراء فهما على أن يخلط في الفهم ويفهم أنه هلك مال الآخر قبل شراء أحدهما لكن يجب أن يفهم هكذا فإن وضع المسئلة في ما إذا كان هلاك مال الآخر بعد شراء أحدهما بهلاكه دليل قوله ولا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك وبذلك قوله فهذا إذا اشترى أحدهما بأحد المثلين أولاً ثم هلك مال الآخر فيجب أن يفهم وهلك مال الآخر قبل أن يشتري هذا الآخر به شيئاً وإنما ذكرت هذا لأنه موضع الخلط (وإن هلك قبل شراء الآخر فإن كلاهما من الشركة صرحاً فشره لهما شركة ملك ورجع بحصة ثمنه والا فلا) أي أن هلك مال أحدهما ثم اشترى الآخر

لا تصح المساواة في المال والتفاضل في الربح لنا أن أحدهما قد يكون أهدى أو أكثر عملاً وأقوى فلا يرضى بالمساواة (وعكس) لا ذكر. ع. إن أنت زائدة الربح على قدر المال للعامل بينهما أو لاكثرهما عملاً. فهم من معنى (وبعض المال) لأن لفظ الثمان لا يقتضي المساواة (وخلط الخبز) بناء على عدم اشتراط الخلط (وعدم الخلط) خلافاً لفرق والثاني فهما لأن الربح فرع للمال (١) ولا يقع الفرع على الشركة إلا بعد الشركة في الأصل (٢) وأنه بالخلط ولما إن الشركة في الربح مستندة إلى العقد دون المال. ع. هداية ولا إلى التصرف فيه لأن معنى إضافة الربح إلى التصرف في المال أنه اكتسب منه وهذا لا يفيد لنا إذ هو معلوم لنا وإنما حاجتنا إلى ثبوت حل الربح لكل منهما في مال الآخر ولا شك أن حله يضاف إلى العقد (٣) لا إلى التصرف لوجود التصرف في الضاعة وحله بالتصرف فيه مع وجود الربح والعقد مع حله وليس الكلام إلا في الحل والعقد لا يتوقف على خلط المال لأن المال محل العقد خارج عن حقيقة. ع. (وطولب للمشتري بالثمن فقط) لعدم تضمنها الكفالة (ورجع على شريكه بحصته منه) أن أدى من مال نفسه (ويطلب بهلاك المثلين أو أحدهما قبل الشراء) لأن المال مقبوض عليه في عقد الشركة لأنه يتبين في كافي الحية والوصية بخلاف المضاربة والوكالة فإنه لا يتبين فيها هداية والهلاك قبل الخلط (٤) على مالكه ويهدى لغيره (وإن اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشتري بينهما) لأن الملك حين وقع وقع مشتركاً لقيام الشركة حينئذ ثم الشركة عقد حد محدد قائمها باع جاز فيه (٥) خلافاً للحسن بن زياد (ورجع بحصته من ثمنه على شريكه) لأنه اشترى لنفسه بملكه وقد اتفق الثمن من مال نفسه (وتقدم أن شرط لأحدهما دراهم مائة من الربح) لأنه قاطع الشركة ففساه لا يخرج إلا قدر المسمى (ولسكن من شريكه الثمان) والمفاوضة (أن يبيع) لأنه امتداده تنوير ولا يملك الاستكثار على العمل والتحصيل بغير عوض أقوى منه (٦) فيملكه (ويستاجر) لأن من صنع التجار. ع. (ويبيع) لأن التاجر لا يده منه (ويضارب) لأن المضاربة (٧) دون (١) قوله ولا يقع الفرع إلخ) أي لا يقع الفرع مشتركاً إلا بعد الاشتراك في الأصل والاشتراك بالخلط. ع. (٢) قوله وأنه بالخلط) لأن معنى الشركة هو الخلط أو الاختلاط والاتفاق على أن للتبتر في كل مقد شرعي ما هو مقتضى اسمه. ع. الأقوى. ع. (٣) قوله لا إلى التصرف) أي ولا إلى الاشتراك في المال لوجود الاشتراك في شركة الملك ولا حل. ع. (٤) قوله على مالكه) ولو الهلاك في يد الآخر لأن المال بمان في يده. أمين (٥) قوله خلافاً للحسن بن زياد) فإنه شركة ملك خدعة فلا يتبدى مع أحدهما إلا في نصيبه (٦) قوله فيملكه بالاولى. ع. (٧) قوله دون الشركة) وجه كونها دونها أن الوضعية تلزم الشريك لا المضارب

(٤٣) كشف الحقائق شيئاً بماله فإن الشركة قد بطلت بهلاك المال قبلت الوكالة الثابتة في ضمن عقد الشركة فإن وكل أحدهما الآخر بالشراء توكل صريحاً فيقول كل ما اشترته بالمال الذي معك فاشتره لنفسه في يكون



المشتري بينهما شركة ملك للمشتري

(ولكل من يتركي مفاوضة وضأن ان يبيع ويودع ويضارب) أى يدفع المالك مضاربة (وبوكل) أى يوكل أجنبيا بالبيع والشراء ونحوهما (ولل مال في يده أمانة) أى في يد كل واحد من الشركتين أمانة حتى لا يضمنه بلا تعد (وشركة الصانع والتبيل) هذه هي الوجه الثالث من الشركة (وهي ان يشترك صانعا كخياطين أو صباغ وصباغ ويتبادلان العمل والاجر بينهما حصص وان شرط العمل نصفين ولل مال اثلاثا) أى الاجرة اثلاثا بينهما هذا عندنا وعند الشافعي وح لا يجوز هذه الشركة وعند مالك ربح لا يجوز الا عند أحداهما العمل (وزم كلا عمل قبله أحدهما فيطالب كل بال عمل ويطالب الآخر) أى يطلب كل واحد أجر عمل عمله أحدهما (وبير الدافع يدفع اليه) أى يدفع الاجر الى كل واحد منهما (والكسب بينهما وان عمل أحدهما فقط وشركة الوجوه) هذه هي الوجه الرابع من الشركة (وهي ان يشتركا بلا مال يشتريا بوجوههما وببيعا) أى يشتريا بلا تعدل من بسبب حاجتهما فيصافا حصل من الثمن يدفعان منه الثمن الى بائعهما فان فضل منه شيء يكون مشتركا بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي وح (تصح مفاوضة) بان يشترط المساواة في الأمور التي يجب مساواتها في المفاوضة (ومطلقا عتاق وكل وكيل الاخر في الشراء) أى اذا

الشركة تضمنها (وبوكل) لان الوكالة من توابع التجارة (وبير في المال أمانة) لفظة (اذن المالك) لاعل وجه البذل والوثيقة (وتقبل ان اشتركا خيطان أو خياط وصباغ ان يتبادل الايجال ويكون الكسب بينهما) (٢) وقال مالك وزفر يشترط اتحاد العمل وقال الشافعي وزفر لا يجوز هذه الشركة لعدم المال والشركة في الربح بناء على الشركة في المال على أصلهما ولنا ان المقصود منه (٣) التحصيل (٤) وهو يمكن بالتوكيل (وكل عمل يتقبله أحدهما يلزمهما) وبير (٥) للدافع بالغض الى أيهما كان هذا في المفاوضة ظاهر وفي غيرها استحسان والقياس يأباه لان المقدد وقع (٦) مطلقا والكفالة مقتضى المفاوضة وجه الاستحسان ان (٧) هذا المقدد يقتضي الضمان بقدر مطالبة عمل ما قبله الاخر والبراءة بالدفع تضمنته (٨) توكيل قبول العمل على صاحبه (٩) فكان العمل مضمونا على الآخر بالضرورة. فد (وكسب أحدهما بينهما) للشركة (ووجوه ان اشتركا بلا مال على ان يشتريا بوجوههما وببيعا) ويكون مفاوضة هدايان تلقفا بلغة المفاوضة أو ما يقوم مقامه. فد يراعى شروطها وع ومطلقة تنصرف الى الثمن ولا يجوز عند الشافعي شركة لوجوده وللوجه من الجانبين (١٠) تقدم (وتضمن الوكالة) لان التصرف على الغير أما بالوكالة أو الولاية ولا ولاية اثنين الوكالة (فان شرطنا مناسفة للمشتري أو مثالبه فالرجح كذلك وبطل شرط الفضل) لان استحقاق الرجح أما للمال أو العمل أو الثمن قرب المال يستحقه للمال والمضارب بالعمل والاستاذ الذي يبقى العمل (١١) على التلميذ بالضمان

(١) (قوله لاعل وجه البذل والوثيقة) لا كقبوض على سوما الشراء أو الرهن (٢) (قوله وقال مالك وزفر يشترط اتحاد العمل) فيه ان زفر لا يرى هذه الشركة أصلا والجواب ان عن زفر في جوازها روايتين (٣) (قوله التحصيل) أى تحصيل الربح على الاشتراك (٤) (قوله وهو يمكن بالتوكيل) قبول العمل عليه كايقبله لنفسه فيكون كل أصيلا في النصف ووكيلا في النصف فتصحقت المشاركة في الربح وهو لا يتصر على المال بل جاز بالعمل. فد كما في المضارب. ع (٥) (قوله الدافع) أى دافع الاجرة. ع (٦) (قوله مطلقا) وبطل مقتضى الشركة تنصرف الى الثمن (٧) (قوله هذا المقدد) أى عقد شركة الصانع (٨) (قوله توكيل قبول العمل) أى توكيل كل منهما الآخر بقبول العمل عليه وفعل الوكيل يتقبل الى الموكل فكان الاخر هو القابل فكان العمل الخ. ع (٩) (قوله فكان العمل مضمونا الخ) كما ان في التوكيل بالشراء يقع الشراء على الموكل. ع جري مجرى للمفاوضة في ضمان العمل واقتضاء البذل. هداية لافي غيرها حتى لو أقر بدين من نحن صبح أو أجريت لم يصدق على صاحبه. حاية (١٠) (قوله تقدم) أى في التقبل. ع (١١) (قوله على التلميذ بالضمان) لانه هو المطلوب من رب الثوب

كل عقد الشركة مطلقا أما ان شرطت فيه المفاوضة فكل وكيل الآخر وكفيله (فان شرطنا مناسفة (١) واستحقاق المشتري أو مثالبه فالرجح كذلك وبطل شرط الفضل بالمل) أي ان شرطان المشتري يكون بينهما نصيبين أو اثلاثا ورجح

في الاحتياط والاحتشاش والاسمادوما حصل لسلك فله وما أخذه (٢٣٩)

أحدهما زائد على قدر ملكه فذلك الشرط بلعل لأن الربح يكون بقدر الملك لا بالزيادة إلى ربح مالم يضمن بخلاف  
الضمان إذا كان رأس المال غير المبرور فان رأس المال حيث لا يضمن بالربح فلا يكون الربح عامراً رأس المال على ماسر ولا يجوز للشركة  
ما قلناه لضمان وما حصل له بأمانة

الأخر فله مثل أن يبلع أحدهما  
ويجمع الآخر يكون للبالغ وللآخر  
أجر مثله بالغاً ما بلغ عند عهد ربح  
ولا يزداد على نصيبه عند أن  
يوسف ربح ولا في الاستسقاء بأن  
كان لأحدهما بل وللآخر رابوية  
واستقى أحدهما فالسكب للمعامل  
وعليه أجر مثل مال الآخر والربح  
في الشركة القاسمة على قدر الملك  
كما إذا شرط في الشركة قسمة  
من الربح لأحدهما فقسمة الشركة  
فيكون الربح بقدر الملك حتى لو كان  
للمالك نصيبين وشرط الربح الثلث  
فالشرط بلعل ويكون الربح نصيبين  
وتبطل الشركة بموت أحد الشريكين  
وبلغاه بدار الحرب مرداً للقاضي  
به ولم يترك أحدهما مال الآخر بلا  
أذنه أي لا يجوز لأحدهما أن يؤدي  
وذلك مال الآخر بلا أذنه (فإن أذن  
كل لصاحب فأدوا ولا يضمن الثاني وإن  
جهل بأداء الأول) وهذا ضد أبي حنيفة  
ربح وعندهما إذا جهل بأداء الأول لا  
يضمن (وإن أدب ما ضمن كل قسط  
غيره) مثل أن أدى كل واحد بمئة  
صاحب واتفقوا إذا زعم في زمان واحد لا  
يبلغ تقدم أحدهما على الآخر ضمن كل  
نصيب الآخر (فإن اشترى بمفاوضة  
بأن شركه ليعا فغيره بلا غيره) هذا  
عند أبي حنيفة وأما عندنا يربح  
الشريك على المشتري باليمن لأن المشتري  
أدى نصف دينه من مال الشركة ولو لا يضمن حصة من الشركة كمال الشركة لأن الأذن بالشراء هو لم يضمن الحصة لأنه لا  
طريق لم يلحقه بالمال إلا لأنه لا يربح حصه من شركه بغير هذا النصيب مشتركاً بينهما فلا يملك الوطى لو أذن اقتضى الحصة لا يكون على  
المشتري شيء (وأخذ كل منهما) أي إيماناً أن يطلب الشريك من أخيه ما شاء لأن للمفاوضة تضمن الكفالة

(١) واستحقاق الربح في الوجود بالضمان والتفصيل على قدر الملك في المشتري  
فالربح الزائد عليه ربح مالم يضمن

ولا تصح شركة في احتشاش أو اسماد أو استقاة لتضمن الشركة الوكالة والتوكيل  
بأخذ المباح باطل لأن أصل التوكيل (٢) غير صحيح (والسكب للمعامل) لسبق  
يده إليه ع (وعليه أجر مثله ما لآخر) لاستيفائه منافع ملك الغير (والربح  
في الشركة القاسمة بقدر المال وإن شرط الفضل) لأن الزيادة إنما تستحق بالتسوية  
وقد قدمت (وتبطل الشركة بموت أحدهما ولو حكماً) كالحاق مرنه وحكم  
القاضي بضمها إلى الوكالة وهي تبطل بالموت (ولا يترك مال الآخر بلا أذنه)  
لأن الزكاة ليست من جنس التجارة (فإن أذن كل واحد ما ضمن ولو متتابعاً  
ضمن الثاني) وقال لا يضمن أن لم يبلد لأحد الآخر ولا يضمن أن للتصومين  
الامر خروج من عهدة الواجب لأن الظاهر أنه (٣) لا يلزم الضرر إلا (٤)  
لرفع الضرر وهذا للتصوم بأداء نفسه حصل فعرض أداء للمؤمنين للتصوم  
فأقول علم أولاً أنه حول حكمي (وإن أذن أحد للتفاوضين بشراء أمة ليطأها  
فصل فهي له بلا شيء) وقال يربح عليه بنصف الثمن كما في شراء الطعام لأحد  
وله أن الجارية وقت مشتركة على مقتضى عقد الشركة لهما لا يملكان  
تصديهما لكن الأذن بطوط يضمن حصة نصيبه لأن الوطء لا يملك إلا بالملك ولا  
يمكن آتياه بالشراء من لهما لأنه يخالف مقتضى الشركة كآتيها بلية الثابتة في  
ضمن الأذن بخلاف الطعام لأنه مستثنى من الشركة ضرورة فبيع الملك له خاصة  
ثم أدى ديناً عليه من مال الشركة

كتاب الوقت

(هو حبس العين على ملك الوقت) معناه اشتراطه على ملكه كما كان قبل الوقت  
ولم يخرج من ملكه كما قاله لا يملك بالمال الوطء من قتله على ملكه بعد الموت ع  
وعندهما ملك هو حبس العين على ملك الوقت فلا يزول ملكه لكن لا يباع بغيره ولا  
يوجب ولا يورث (فإن التصديق بالتمتة) قوله عليه الصلاة والسلام (٥) لأحبس  
بالعمل ذلك لا للتبذير (١) قوله واستحقاق الربح الخ لأن كل منهما مضمون  
بشأن ما اشتراه ع (٢) قوله غير صحيح لعدم ملكه - فوإذا الوكالة بالشراء فوكالة  
بأنها بالارهاق فإلحاق في ذمة التوكيل والارهاق ملكه - فهم ف (٣) قوله لا يلزم  
الضرر أي التضييق (٤) قوله دفع الضرر أي الدين (٥) قوله لا حبس الخ  
أشبهه الطحاوي ورواه الفارغاني وفيه بعد لأنه بن طينة عن أخيه وضفوهما لورواه

أدى نصف دينه من مال الشركة ولو لا يضمن حصة من الشركة كمال الشركة لأن الأذن بالشراء هو لم يضمن الحصة لأنه لا  
طريق لم يلحقه بالمال إلا لأنه لا يربح حصه من شركه بغير هذا النصيب مشتركاً بينهما فلا يملك الوطى لو أذن اقتضى الحصة لا يكون على  
المشتري شيء (وأخذ كل منهما) أي إيماناً أن يطلب الشريك من أخيه ما شاء لأن للمفاوضة تضمن الكفالة

كتاب الوقت

(١) عن فرائض الله وعن شرح (٢) جاء محمد عليه السلام يبيع الحبس والملك يزول بالقتناء (٣) لانه قضاء في مجبده فيه . هداية فوجب تنفيذه . ع ( لا الى ملك ) لانه لو دخل في ملك الوقوف عليه لا يتوقف عليه بل ينفذ يمه كاستر املاكه ولايه لو ملكه (٤) لما انتقل عنه بشرط الملك الاول كاستر املاكه ( ولا يتم حتى يقبض ) اعلم انه اذا كان الملك يزول عندهما يزول بمجرد القول عند أبي يوسف وهو قول الشافعي بمنزلة الاعتاق لانه اسقاط الملك وعند محمد لا بد من التسليم الى المتولي لانه حق الله تعالى وانما ثبت فيه في ضمن التسليم الى السيد لان التملك من الله تعالى وهو مالك الاشياء لا يتحقق مقصودا (٥) وقد يكون يكون تيمنا لغيره فيأخذ حكمه فيزله منزلة الزكاة . هداية حيث يتحقق التسليم فيها في ضمن التسليم الى الفقير . بدائش ( ويرز ) وعند أبي يوسف يصح وقف للفقير ولهما ان القبض شرط ثم هذا في حمل القصة أما في غيره فيجوز مع الشيعية عند محمد أيضا ( ويجعل آخره لجهة لا تقطع ) وعند أبي يوسف يصح بدون التأيد لهما ان موجب الوقف تأيد زوال الملك بدون التملك كالتملك وعند تروهم انقطاع الجهة (٥) لا يتوفر على الوقف موجه ( وصح وقف المقار ) وهي الارض مبنية كانت أولا . ف وانما يصح

أين أبي شيعة من قول علي رضي الله عنه قال لا حبس عن فرائض الله الا ما كان من كراع أو سلاح ويبلغني ان يكون لهذا الوقوف حكم المرفوع لانه بعد ان علم نبوت الوقف حيث استثنى الكراع والسلاح لا يقبل الاساءة والا فلا محل . ف (١) قوله . عن فرائض الله أي سهام الورثة المقدرة في كتاب الله تعالى ع (٢) ( قوله ) جاء محمد صلى الله عليه وسلم الخ ( رواه ابن أبي شيعة ) واليهي وشرح من كبار التابعين وقد رفته فهو مرسله يخرج به عننا (٣) ( قوله ) لما انتقل عنه ( لكنه ينتقل الاجماع على صحة قول الواقف ثم من بعد فلان على كذا ) (٤) ( قوله ) وقد يكون تيمنا لغيره ( وهذا ممنوع لانه يحصل الحاصل للستر ثم لا موجب لاعتباره حتى يحتاج الى تكلف توجيهه لان غاية ما وجبه الدليل وجوب صرف الفلوات الى المصارف أما مع قضاء الملك أو بدونه فافا فعل فقد خرج من عهدة الواجب كما هو في سائر الواجبات المالية من غير زيادة تكلف اعتبارا من آخر ثم يمكن أن يلاحظ التسليم الى المستحق تسليما اليه تعالى بجهه تأييد قبض حقه تعالى لكن انتاب انما هو المستحق لا المتولي كما في الزكاة ويمكن أن لا يلاحظ شي من ذلك بل المقصود انما هو فعل الواجب فلذا كان قول أبي يوسف أوجه عند الحنفية وأخذ البصريون بقول أبي يوسف والبخاريون قول محمد (٥) ( قوله ) لا يتوفر على الوقف موجه ( نعم التسليم عند الاقطاع كالاتم السالبة بخلافه عند قيام الجهة لا انتفاع الجهة به فلا تزم من اشتاء التملك السالبة لها هي التي زالت عن ملك مالكيها لا الى مالك

( هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالثمنه كالعارية وعندهما هو حبس العين على ملك الله تعالى فلو وقف على التقراء أو بغير سقاية أو غنا لبقى السيل أو وبالطأ وجل أرضه مقبرة لا يزول ملك الواقف عنه وان حلق بموته نحو ان مات فقد وقف ( في الصحيح ) قد ذكر ان الخلاف بين أبي حنيفة ومروان وصاحبه في جواز الوقف فان الوقف لا يجوز عنده بناء على أنه تصديق بالثمنه وهي مدومة لكن الأصح ان الخلاف انما هو في لزوم فان الوقف غير لازم عنده وان حلق بالوت ففي التعليل بالوت روايتان عنه في رواية يسير لازما وفي رواية لواحظ في المتن هذا وأما عندهما فالوقف لازم وعليه الفتوى والأصل فيه وقف الخليل صلوات الله عليه السكينة وعند أبي حنيفة روح انما يلزم بأحد الشيعيين وهو ما قال ( الا ان يحكم به حاكم والا في مسجد بني وأفرز بطريقه وأذن الناس بالصلاة فيه فصل واحد وان جعل تحت سرداب لمصالحه ) اختلف في شرطه بسيرة للكان مسجدا فند أبي يوسف روح يكفي مجرد قوله جعلته مسجدا لان التسليم ليس بشرط لزوم الوقف

(١) لأن جماعة من الصحابة وقفوها (ببقر، وأكرته) تيمناً للأرض في تخصيص ما هو المقصود كالشرب في البيع وهذا عند أبي يوسف (ومشاع قضى بمجوازه) لانه قضاء في مجتهده فيه. ع. (ومثول فيه تامل) وهذا قول محمد وأبو يوسف منه في الكراع والصلاح (٢) بالنس (٣) على خلاف القياس (ولا يملك) اذا لم يدر حديث مرفوع في الصحيحين تصديق بإسقاطه لا يباع ولا يورث ولا يوهب (٤) ولأن الحاجة ماسة الى وصول الثواب دائماً (ولا يقيم) في قول أبي حنيفة وإن قضى للقاضي بوقف للمشاع لأن معنى المبادلة راجع في التقييات. ف. وعن أبي يوسف يقسم مع الشريك لأن الغالب في قسمة التيمم وإن كان مبادلة لكن غلبنا الأثر في الوقت نظراً للوقف (وإن وقف على أولاده) لأن القسمة فرع للملك ولا ملك لهم. ع. (ويبدأ من غلته بعمارته بلا شرط) أي شرط الوقت ذلك أول ما يشترط لأن قصد الوقت (٥) صرف التمسك بما لا يبقى دائماً إلا بعمارته فيثبت شرط المسواة (وإن ما رواه) فسكنى. ع. (فما رواه عن من له السكنى) (٦) لأن الخراج بالضمان (ولو أني أوهض) أجراها الحاكم ثم (عمر الحاكم باجرتها) ثم صرفها الى من له السكنى رعاية لحق الوقت وحق من له السكنى لانه لو لم يصرف وقت السكنى أصلاً (وصرف قضه الى عمارته إن احتاج) وفيه ان التقضى إنما يحدث من الانهدام والانهدام فحققت الحاجة فلا معنى للشرط في قوله إن احتاج والجواب إن معناه إن الانهدام إن كان كثيراً احتاج الى الإصلاح حالاً لانه لو لم يكن قليلاً لاجتناب بالاحتياج بالوقت ولا يلتفت به أحد. ع. (١) قوله لأن جماعة من الصحابة وقفوها) أو لها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صدقة أبي بكر ثم عمر وحنان وعطى والزبير ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وعاثشة وأختها أسماء وأم حبيبة وصفية بنت حيي وسعد بن أبي وقاص وخالد بن الوليد وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأبي أروى النخعي وعبد الله بن الزبير ورضوان الله عليهم أجمعين وأسابعهم مذكورة في وقتها لخصاف. ف. عند تبليط صاحب الهداية للامام أبي حنيفة روح في أوائل كتاب الوقت بقوله ولأن الملك يلقى الخ. ع. (٢) قوله بالنس (وفي الهداية) قال صلى الله عليه وسلم وأما خالد فقد حبس أدموا وأمر أسامة في سبيل الله تعالى الحديث والكراع الخيل ويدخله في حكمه الأبل لأن العرب يحامدون عليها وكذا يحمل على السلاح أدم. ع. والحديث في الصحيحين (٣) قوله على خلاف القياس لأن القياس يأبى لأن شرط الوقت للتأييد والتأييد لا يأتي في المتقول. بداية وقال محمد القياس يترك بالتامل كما في الاستمتاع (٤) قوله ولأن الحاجة إلح. ودفع هذه الحاجة إنما هو بدم تملكه (٥) قوله (صرف الخ) لأن غرضه وصول الثواب دائماً (٦) قوله لأن الخراج بالضمان هذا لفظ الحديث أخرجه أبو عبد الله في كتاب غريب الحديث من حديث عائشة وعروة مرفوعاً وهو من جوامع الكلم ومعناه والله أعلم إن يشتري مملوكاً فيبسطه ثم يردّه على البائع

عنده وعند محمد روح لا يدر من أن يصل فيه بمجماعة وعند أبي حنيفة روح يكفي سلامة واحد ثم جعل مرداب تحت لمصالح المسجد لا يمنع أن يكون مسجداً (فإن جعل لغيرها أو وسط داره مسجداً وأذن بالصلاة فيه فلا) أي أن جعل تحت المسجد مرداب لغير مصالح للمسجد لا يصير للمسجد مسجداً وكذلك إذا جعل وسط داره مسجداً وأذن بالصلاة فيه يصير مسجداً لعدم إفراز الطريق (وعند أبي يوسف روح يزول بنفس القول) أي يزول ملك الوقت عن الوقت بنفس القول (وعند محمد روح تسليمه الى المتولى وقبضه شرط) ثم ذكر فروع هذا الاختلاف فقال (فصح وقف للمشاع) للمشاع لم يحتل القسمة في المسجد والمقبرة لا يجوز الوقف عند أبي يوسف روح أيضاً وفي غيرها يجوز الوقف عند محمد روح أيضاً وإن احتل القسمة فهو محل الاختلاف فيصح عند أبي يوسف روح لأحد محمد روح ورفض بقول أبي يوسف روح (وجعل حقة الوقت أو الولاية لنفسه وشرط أن يستبدل به أرضاً أخرى اذا شاء عند أبي يوسف روح خاصة) فإن شرط الاستبدال لا يمنع صحة الوقف

وكان وجوده كالمدم يحفظه . ف ( والاحفظ للاحتياج ) وان تمردا مائة عينه الى موضع  
بيع وصرف ثمنه الى اللمة ( ولا يقسمه بين مستحقى الوقت ) لانه جزء من العين  
ولا حق لهم فيه وانما حقهم في النافع والعين حق الله تعالى ( وان جعل الوقت  
غنة الوقت نفسه أو جعل الولاية اية صرح ) خلافا لحمد في المستثنى وللشافعي في الاولى  
ولا يبي حنيفة واني يوسف ماروي أن النبي عليه الصلاة والسلام (١) كان يأكل من صدقته  
والمراد صدقته الموقوفة (٢) ولا يحل له الاكل منها الا بالشرط ولان الوقت ازالة  
للك الى الله تعالى على وجه القرية بشرط البعض أو الكل لنفسه قد جعل ما صار  
مملوكا لله لنفسه وهذا جائز كما اذا باني غانا أو سقاية أو جعل أرضه مقبرة وشرط أن  
يزله أو يشرب منه أو يدفن فيه ولان مقصوده القرية وفي صرفه لنفسه ذلك قال  
صلى الله عليه وسلم (٣) ثقة الرجل على نفسه صدقة ( ويترع ) الواقف الذي شرط  
الولاية لنفسه ( لو خائفا ) انظروا للمقراء ( كالوصى ) وان شرط ان لا يترع ) لانه  
شرط مخالف لحكم الشرع فيقل

#### ( فصل )

( من بنى مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى يفرضه عن ملكه بعهرقه ) لانه لا  
يصير خالصا لله تعالى الا به ( ويأذن للصلاة فيه ) لاشتراط التسليم في باب الوقت  
وذلك في المسجد بالصلاة فيه ( فاذا صلى فيه واحد زال ملكه ) ولا سائبة لانه صار  
خالصا لله تعالى (٤) ولهذا لا يجوز الانتفاع به واكتفى بواحد لان فعل الجنس  
متقدر فيكتفى باداءه وقال أبو يوسف يزول ملكه بقوله جعل مسجدا لعدم اشتراط  
التسليم عنده وصار كالاعتاق ( ومن جعل مسجدا تحت سرداب ) هو بيت يتخذ  
تحت الأرض لتبريد الماء . ف ( أو فوقه بيت وجعل ) أى ولو جعل . ع ( بابه )  
أى باب المسجد ( الى الطريق ) وعزله أو اتخذ وسط داره مسجدا وأذن للناس  
بالدخول فيه له يبعه ويورث عنه ( أما في الاولين (٥) ) فلانه لم يخلص لله تعالى لتعلق  
حق العبد به وهذا اذا كان السرداب لغير مصالح المسجد وأما لو كان لمصالحه (٦) جاز

بسبب تقديم فائدة المشتري لانه كان خائفا للعبد لو مات في يده (١) ( قوله ثانيا كل  
الح ) غريب وفي مصنف ابن أبي شيبة عن طائوس عن أبيه أنه أنجز أخيرا أخبرني  
أن في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منها أهلها بالمعروف غير التكره . ف  
جاءه يأكل الح اسمان وفي صدقة الح خير . ع (٢) ( قوله ولا يحل له الح ) للإجماع  
على عدم حل الاكل عند عدم الشرط (٣) ( قوله ثقة الرجل الح ) وفيه سلم  
مرقوما أبدا بنفسك تصدق عليها الحديث وأخرج النسائي ما اطعمت نفسك فهو لك  
صدقة (٤) ( قوله ولهذا لا يجوز الانتفاع به ) غير البادة اصله الكعبة (٥) ( قوله  
فلانه لم يخلص لله ) والمسجد يكون خالصا لله لانه وأن المساجد لله (٦) ( قوله جاز  
اذ لملك لاحد فيه بل هو من تمام مصالح المسجد

حد أبي يوسف روح اذلا منافاة بين  
صحة الوقت وبين الاستبدال عنده  
قانه يجوز الاستبدال في الوقت من  
غير شرط اذا ضفت الأرض عن  
الربع ونحن لا نفق به وقد شاهدنا  
في الاستبدال من الفساد ما لا يند  
ولا يحصى فإن ظلمة القضاء جلوه  
حجة الى ابطال أكثر أوقاف المسلمين  
وفعلوا ما فعلوا ( وشرط لتمام ذكر  
مصرف مؤبد ) وقد قال أبو يوسف  
روح يصح بدونه واذا أقطع صرف  
الى الفقراء ونصح وقف المقار لا  
المثول وعن محمد روح صح وقف  
منقول فيه لتمام الناس كالنفس  
والمر والقنوم والمشار والجزاء  
وثياها والقنود والمرجل والمصحف  
وعليه أكثر فقهاء الامصار فاذا صح  
الوقت لا يملك ولا يملك ( اعلم ان  
بعض للتأخيرين جوزوا بيع بعض  
الوقف اذا خرب لمصارف الباني والاصح  
انه لا يجوز فان الوقت بمنزلة الصدقة  
لا يقبل للملك كالمير لا يقبل الرقية  
وقد شاهدنا فيه مثل ما شاهدنا في  
الاستبدال ( ولكن يجوز قسمة  
المشاع عند أبي يوسف روح ) فان  
القسمة في غير الثلاث تطلب فيها  
جهة التملك لاجهة الاقرار ومع  
هذا يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف

كما في مسجد نيت المقدس وعن أبي يوسف أنه يجوز له فوق ومحت حين رأى ضيق منازل بغداد فكانه اعتبر الضرورة وعن محمد أنه أجاز ذلك كله حين دخل الرى لما قاتل وأما في الثالث فلان المسجد ما لا يكون لأحد فيه حق للمنع وإذا كان ملكه محظوظاً بجوانبه كان له حق للمنع فلا يصير مسجداً وعن أبي يوسف ومحمد أنه يصير مسجداً لأنه لما رضى بكونه مسجداً ولا يصير مسجداً إلا بالطريق فدخل الطريق وسار مستحقاً من غير ذكر كما في الإجازة (ومن بنى سقاية أو خائاً لا بناء السيل • هداية في المفازة • ك) (أو يطل) في التره • ك) (أو مقبرة لم يزل ملكه عنه حتى يحكم به حاكم) لأنه لم ينقطع عن حق العبد ولذا يشرب من السقاية ويسكن الخان ويتزل الرباط ويدفن في المقبرة (٢) فيشترط حكم الحاكم بخلاف للمسجد لأنه لم يبق له (٢) حق الانتفاع فتخلصه من غير حكم الحاكم وعند أبي يوسف يزول ملكه (٣) بقوله لعدم اشتراط التسليم وعند محمد يزول بالاستفتاء والسكنى والدفن لاشتراط التسليم وعدم تسليم كل بما يناسبه وهو ما ذكرنا (وإن جعل شيء من الطريق مسجداً لعنيقه ولم يضر بالمؤمنين • در) (مسح) لأنهما للمسلمين • در) (كمكة) فيسرقه كل أحد إلا الجنب والدواب والخائض • زيلي • در)

(١) قوله فيشترط حكم الحاكم مفاده أن بعد الحكم أتعلمت هذه المناهض على الواقف فلا يرجع قلنا هذا وإن كان للراد بالعبد قولاً لم ينقطع عن حق العبد الواقف لم ينقصه وكان المراد بمحكم الحاكم حكمه بالقطع حق الواقف وليس كذلك بل للراد بالعبد جنس العباد والمراد بمحكم الحاكم حكمه بزوال ملك الواقف ومعلوم أن الحكم يزول ملكه لا يقتضي انتفاع حقه في الشرب وما بعده لأنه واحد من العباد لحاصل المقام أن كل وقف تعلق به العباد حق ديني كالإتياء المذكورة والمستقلات فلا بد لزوال ملك الواقف عنه من حكم الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله وما فلا كالسجد • ع (٢) (قوله حق الانتفاع) أي غير العادة • ع (٣) (قوله بقوله) أي بمجرد قوله

وقفته • ع

تم الجزء الأول من كتاب كشف الحقائق • شرح كثر الفقهاء مع الحواشي كلامها تأليف خاتمة أهل التحقيق والافتان • الأستاذ الشيخ عبد الحكيم الأفغان • أفاض الله حياته للإتمام • وقع به الخاس والمأم • وبها مشه كتاب شرح الوقاية للمولى صدر الشريعة وحيث أن الكتاب المذكور طبع منه أولاً خمسة وعشرين ملزمة لغاية ثمرة ٢٠٠ في المطبعة الأدبية ثم أن المؤلف غيرته شيئاً حيث فصل بعض الكلمات وجعلها حاشية فداركنا ذلك وجعلنا الحاشية في الصلب مفصلة عن التشرع بمجدول وذلك من أول ملزمة ٢٦ إلى الآخر في مطبعة الموسوعات بمصر بتصحيح مؤلف طبعه الشيخ محمود الطاهر من أول ملزمة ٢٦ إلى آخره

وله الجزء الثاني أوله كتاب البيوع

رح مع أنه لا يجوز التملك في الوقف فجعل جهة الأقرار غالبية في الأوقاف فإن وقف نصيبه من عقار مشترك يجوز للأوقف أن يقسمه مع الشريك وإن وقف نصف عقار كله فالقاضي يقسم مع الواقف لكن لا يجوز قسمة الوقف بين العارفين (ويبدأ من ارتفاعات الوقف بعمارة وإن لم يشترطها الواقف أن وقف على الفقراء وإن وقف على معين وآخره للفقراء فهي في ماله فلا امتنع أو كان فقيراً أجره الحاكم وعمره باجرتة ثم رده إلى مصرف وتفضيه بصرف إلى عمارته أو يدخل وقت الحاجة إليها وإن تعذر صرفه إليها يصرف ثمنه إليها ولا يقسم بين مصارفه

۲۹ < ۲۳	دانشنامه
۲۰ الف	فردیناند
۴. ۲۶۸	کتابخانه

